

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة العليا



دليل البحث في مجلة المحكمة العليا

قسم الوثائق و الدراسات القانونية و القضائية

الطبعة الأولى

2021

أسرة التحرير

السيد طبي عبد الرشيد ، الرئيس الأول للمحكمة العليا

السيدة شيخي سلمى، المستشارة المكلفة برئاسة قسم الوثائق و الدراسات القانونية و القضائية،

السيدة غضبان مبروكة رئيسة مصلحة مجلة المحكمة العليا،

السيدة عباس سامية رئيسة مكتب إنجاز مجلة المحكمة العليا، السيد فنوح عبد الهادي رئيس مكتب توزيع مجلة المحكمة العليا،

السيدة رجيل سارة، السيدة مناصرية آمال، السيد شريف سليمان عبد الله.

العنوان: المحكمة العليا، شارع 11 ديسمبر 1960، الأبيار - الجزائر

الهاتف: 023.24.07.23

البريد الإلكتروني: revuedelacoursupreme@coursupreme.dz

تقديم

في إطار تجسيد مهامها الدستورية المتمثلة أساسا في توحيد و نشر الاجتهاد القضائي عبر كامل التراب الوطني، تقدم المحكمة العليا لقراءها الطبعة الأولى من دليل، يصدر لأسباب تقنية في الشكل الإلكتروني فقط، جمعت فيه مبادئ كل قراراتها المنشورة في مجلتها منذ عددها الأول الصادر سنة 1989، إلى غاية آخر عدد منشور منها و هو العدد الثاني لسنة 2019، مرتبة بحسب مواضيعها ترتيبا أبجديا، مع إشارة إلى المرجع القانوني المعتمد عليه، غرفة المحكمة العليا الصادر عنها القرار المستخلص منه المبدأ، عدد المجلة وسنتها و رقم الصفحة المنشور فيها، لتسهيل الرجوع إليه، عند الحاجة. و تلتزم أسرة التحرير بتحيينه بطبعات منقحة، بُعيد إصدار كل عدد جديد من مجلة المحكمة العليا.

يشكل دليل البحث في مجلة المحكمة العليا وسيلة عمل بالنسبة لممتني العمل القضائي، من قضاة و أمناء ضبط و محامين و محضرين قضائيين و غيرهم، باعتباره مرآة عاكسة لموقف المحكمة العليا من عدد كبير من المسائل القانونية، قد تشكل إما اجتهادا قضائيا أو مجرد تطبيق للقانون. كما يشكل الدليل أيضا، أداة للباحثين في الحقل القانوني لدراسة مدى ثبات أو تذبذب مواقف المحكمة العليا في تناولها لمختلف المسائل القانونية المعروضة عليها.

يعتمد تبويب دليل البحث في مجلة المحكمة العليا، في طبعته الأولى، على الترتيب الأبجدي لمواضيع القرارات المنشورة بالمجلة، كما تم نشرها في حينه، دون إجراء أي توحيد للمصطلحات المستعملة كعناوين للمواضيع و دون إدخال أي تعديل عليها، مع تلخيص بسيط لبعض المبادئ الطويلة التي نشرت في الأعداد الأولى من المجلة، في بعض الأحيان.

إن جمع و إعادة نشر مبادئ قرارات المحكمة العليا المنشورة في مجلتها، بقدر ما هو وسيلة عمل فهو أيضا وسيلة لتقديم كل التقدير والامتنان لكل القضاة والموظفين و كل جنود الخفاء الذين ساهموا خلال سنوات طويلة في إنجاز المجلة و إيصالها إلى كل من هم في حاجة إليها، لاسيما السادة مدراء و رؤساء التحرير ابتداء بالسيد براهيمي معمر و السيد بوشركة منصور مرورا بالسيد بن عياش بن عيسى و السيد مختار رحمان محمد و السيدة صخري مباركة، انتهاء بالسيد عبد العزيز أمقران، الذي ما كان لهذا العمل أن يرى النور لولا أفكاره النبيرة و تفانيه اللامتناهي و الذي كاد أن ينهي إنجازها إلا أنه سلم المشعل و تولى خلفه إصداره، بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه.

نرجو أننا قد حافظنا على الأمانة و سنعمل دائبين على تبليغها، احتراما لكل زملائنا و تكريسا لمبدأ استمرارية المرفق.

أسرة التحرير

الفهرس العام

3.....	كلمة العدد
4.....	فهرس
6.....	حرف ألف
130.....	حرف الباء
139.....	حرف التاء
283.....	حرف جيم
287.....	حرف حاء
346.....	حرف الخاء
353.....	حرف دال
369.....	حرف ذال
371.....	حرف الراء
378.....	حرف زين
385.....	حرف السين
401.....	حرف الشين
427.....	حرف الصاد
439.....	حرف الضاد
445.....	حرف الطاء
468.....	حرف الظاء
471.....	حرف العين

507.....	حرف الغين.....
518.....	حرف الفاء.....
524.....	حرف القاف.....
540.....	حرف الكاف.....
543.....	حرف اللام.....
545.....	حرف الميم.....
615.....	حرف النون.....
630.....	حرف الهاء.....
635.....	حرف الواو.....
647.....	حرف الياء.....
649.....	الفهرس الأبجدي للمواضيع.....

حرف الألف

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
إبرام صفقة مخالفة للتشريع قصد المساس بمصالح الدولة	إذا كانت المادة 423 من ق ع تعاقب على جنابة إبرام صفقة مخالفة للتشريع الجاري به العمل قصد المساس بمصالح الدولة، فإنه يتعين أن يتضمن قرار الإحالة على محكمة الجنايات ركن الجريمة و إلا كان باطلا	م 423 من ق ع	الجنائية	1	1993	188
إبطال العقد	يجب القانون للواقع في غلط جوهري عند إبرام العقد، طلب إبطال العقد.	م 81 و 82 من ق م	المدنية	1	2008	113
	يشترط القانون المدني لإبطال العقد على أساس الاستغلال، إثبات العنصرين المادي والمعنوي.	م 90 من ق م	المدنية	1	2009	123
إبطال حكم	لا يجوز إبطال الحكم المستأنف الا بسبب مخالفة أو إغفال لا يمكن تداركهما . على قضاة المجلس التأكد من وجود حالة عدم الشرعية في حكم الدرجة الأولى كإغفال أو مخالفة لا يمكن تداركهما قبل القضاء ببطلان الحكم. البطلان وفقا لما تقتضيه المادة 438 من (ق إ ج).	م 438 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	2	1991	235
إبطال عقد البيع	إذا لم تشمل الفريضة التي تم على أساسها البيع أمام الموثق جميع الورثة الشرعيين، بتعمد من المدعين ، فهذا يشكل غشا من شأنه أن يؤدي إلى بطلان البيع .	قواعد عامة	العقارية	2	1997	47
	إذا لم تشمل الفريضة التي تم على أساسها البيع أمام الموثق جميع الورثة الشرعيين، بتعمد من المدعين ، فهذا يشكل غشا من شأنه أن يؤدي إلى بطلان البيع.	م 99 من ق م	المدنية	1	2012	118
إبعاد قاصر	القضاء بإدانة المتهم رغم عدم توصل قضاة الموضوع إلى قيام الركن المادي لجريمة إبعاد قاصر و هو واقعة الخطف من خلال المناقشات التي تجري بالجلسة في حضور المتهم و من خلال المرافعات يعد انعداما للأساس القانوني.	م 326 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	1991	214
	إن قضاة المجلس لما أعادوا تكييف الوقائع من جنحة انتهاك حرمة منزل إلى جنحة إبعاد قاصرة، دون إبراز العنصر الأساسي الذي تقوم عليه هذه الجريمة و هو سن الضحية يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون.	م 326 من ق ع	الجنح والمخالفات	عدد خاص الجزء 1	2002	242
	محاكمة متهم و إدانته من أجل جنحة إبعاد قاصر بغير عنف، رغم معاينة واقعة الزواج و تنازل الطرف المدني، مخالفتان للقانون	م 326 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	2006	597
	يجب ، في جريمة إبعاد قاصرة ، إبراز سؤال محكمة الجنايات بوقوع الإبعاد بغير عنف أو تهديد أو تحايل و عدم إكمال الضحية سن الثامنة عشرة.	م 326 من ق ع	الجنائية	2	2010	308
	تقوم جريمة إبعاد قاصر لم يكمل الثامنة عشر، بمجرد نقله عمدا من المكان المعتاد الذي يوجد فيه إلى مكان آخر، حتى و إن تم ذلك برضاه ولا يشترط الاعتداء الجنسي عليه ولا إغراؤه.	م 1/326 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2015	312

107	1997	2	الاجتماعية	م 19، 33 و 34 من القانون 04-90	ينفذ الأطراف اتفاق المصالحة وفق الشروط و الآجال التي يحددها، فان لم توجد ففي أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ الاتفاق". في حالة عدم تنفيذ اتفاق المصالحة من قبل احد الأطراف وفقا للشروط و الآجال المحددة، يأمر رئيس المحكمة الفاصل في المسائل الاجتماعية بالتنفيذ المعجل لمحضر المصالحة تحت غرامة تهديدية يومية لا تقل عن 25% من الراتب الشهري الادنى المضمون. لا تنفذ الغرامة التهديدية إلا بعد انقضاء مهلة الوفاء التي لا تتجاوز 15 يوما.	اتفاق المصالحة
158	2009	1	المدنية	م 11 و 31 من القانون 02-06	لا تشكل الاتفاقية التوثيقية سنداً قابلاً بذاته للتنفيذ إلا إذا توفرت فيها شروط السند التنفيذي.	اتفاقية توثيقية
158	2003	2	الاجتماعية	م 126 من القانون 11-90	تسجيل أو إيداع الاتفاقية الجماعية لدى مفتشية العمل وكتابة ضبط المحكمة المختصة إقليمياً ما هو إلا إجراء إشهار ونشر لا يتوقف عليه دخولهما حيز التطبيق.	اتفاقية جماعية
291	2007	1	الاجتماعية	م 126 من القانون 11-90	عدم تسجيل الاتفاقية الجماعية لدى مفتشية العمل وكتابة ضبط المحكمة المختصتين إقليمياً، لا يؤثر ولا يعرقل تطبيقها، ما دام التسجيل تدبيراً يستهدف الإشهار فقط.	
255	2007	2	الاجتماعية	م 106 من ق م وم 114 و 118 من القانون 11-90	يمكن ان تتضمن الاتفاقية الجماعية، المبرمة مع ممثلي العمال، ما لا يوجد في القانون أو أكثر مما يسمح به، إعمالاً لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، شريطة أن تكون العلاقة في صالح العامل	
231	2013	2	الاجتماعية	م 42 و 120 من القانون 11-90	1. محضر التبليغ، المتضمن، في نفس الوقت، تكليفاً بتنفيذ قرار و إلزام بالدفع، محضر صحيح، يعتد به لتحديد بداية سريان أجل الطعن بالنقض. لا يعد تبليغاً صحيحاً، التبليغ الحاصل بمحضر تبليغ، خال من النص على تسليم نسخة من القرار المطلوب تبليغه إلى المبلغ له. 2. تحدد الاتفاقيات الجماعية التعويضات المرتبطة بظروف العمل، بما فيها تعويض المنطقة، و كفيات منح العطلة الإضافية للعمال في ولايات الجنوب.	
226	2013	2	التجارية والبحرية	م 3/367 من ق م و ا	لا وجود لنص قانوني يمنع القاضي، الناطق بسقوط الخصومة، من تحديد النتيجة المترتبة على السقوط في منطوق القرار	آثار الطعن بالنقض

48	1989	4	المدنية	م 106 من ق م	يشترط أن يزيد الغبن على الربع لقبول دعوى الرجوع في القسمة الرضائية (المادة 887 من القانون المدني القديم).	آثار العقد
49	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 96 و 97 من ق م	لا يجوز للأبوين أو أحدهما التعاقد بالتخلي نهائياً عن أحد الأبناء لمن لا يربطهم بهم أي نوع من علاقات القرابة. يعد مثل هذا النوع من العقود باطلا لمخالفته للنظام العام والآداب.	
113	1993	1	الاجتماعية	م 106 و 107 من ق م	إذا اتفق المتعاقدان على أجل معين لرفع أي دعوى مرتبطة بالعقد الرابط بينهما، فإنه لا يجوز للقضاء قبول الدعوى متى رفعت بعد انقضاء الأجل المتفق عليه.	
135	2007	2	المدنية	م 2/107 من ق م	يجوز للقاضي، إذا طرأت حوادث استثنائية عامة، رد الالتزام المرهق إلى حده المعقول، من دون إعفاء المدين من تنفيذ التزامه	
29	1989	1	المدنية	م 335 من ق م م 59 من ق م	في النزاع القائم حول المصوغ، إذا لم تتمكن الزوجة من إثبات ملكيتها إلا لبعضه بواسطة فواتير فإنه يجوز حسم النزاع عن طريق اليمين المتممة، ما دامت الفواتير المقدمة ليست دليلاً كاملاً.	إثبات
370	1989	1	الجنح والمخالفات	م 213 من ق م	يخضع الاعتراف شأنه شأن غيره من وسائل الإثبات للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع.	
85	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 334 من ق م	لا يجوز الاعتماد على البينة للقضاء بملكية السيارة لأحد أطراف الدعوى خلافاً لما تضمنته وثيقة رسمية كالبطاقة الرمادية.	
239	1989	2	الجنائية	م 212 وما بعدها من ق م	تقدير أدلة الإثبات خاضع للسلطة التقديرية لقضاء الموضوع دون رقابة عليهم من المجلس الأعلى ومتى ثبت طرح محكمة الجنائيات للأسئلة المناسبة والإجابة عنها بناء على ما توصلت إليه من أدلة، اعتبر ذلك تعليلاً كافياً متى كانت الإجابة على الأسئلة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها.	
152	1989	4	التجارية والبحرية	م 324 من ق م م 69 و 83 من ق م	إذا تلقى موظف مصلحة السكن تنازل المستأجر عن حقه في الأصل التجاري، فإن القضاء ببطلان التصرف لعدم إثباته بعقد رسمي طبقاً للمادتين 69 و 83 من (ق ت) مخالف للقانون لاسيما مع وجود وصولات إيجار المحررة من مصالح السكن لفائدة المتنازل له.	
236	1990	1	الجنائية	م 302 من ق م	لا يعد عدم عرض رئيس محكمة الجنائيات أدلة الإثبات على المتهم أثناء استجوابه مخالفة للقانون لارتباط هذه المسألة بسلطتهم في تقدير الوقائع. لا يجوز للمتهم إثارة الدفع بعدم عرض رئيس محكمة الجنائيات أدلة الإثبات عليه أثناء استجوابه لأول مرة أمام المحكمة العليا.	
112	1990	3	التجارية والبحرية	م 317 من ق م وم 743 من القانون البحري	من المقرر قانوناً، أنه يجوز للقاضي، في إطار سلطته التقديرية، طلب تقديم أي وثيقة من أي طرف ما دامت هذه الوثيقة ذات صلة بالنزاع وما دام الطلب قبل إقفال المرافعة. طلب قضاة الموضوع من أحد الأطراف تقديم وثائق ذات أهمية قانونية، في إثبات الالتزامات لا يعد خروجاً عن إطار السلطة التقديرية المخولة ولا خرقاً لمبدأ حياد القاضي.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

50	1990	4	الأحوال الشخصية	م 73 من قانون الاسرة م 341 و 42 من ق م	من المقرر شرعا وقانونا أن الثابت أن أثاث البيت مبدئيا هو ملك للزوج، وللزوجة أن تثبت عكس ذلك، ومن المقرر أيضا أن كل شخص لا يحكم عليه بشيء إلا إذا اتخذ موقفا واضحا فيما يطلب منه بالإنتكار أو الإقرار، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقواعد الشرعية والقانونية. لما كان قضاة المجلس - في قضية الحال - حكموا برفض طلب الزوج فيما يخص الأثاث وحكموا للزوجة بالصداق، دون أن يطبقوا في شأنه ما هو منصوص عليه فقها في شأن الأثاث، وخاليا من أقوال الزوج حول الصداق بالإنتكار أو الإقرار يكونون بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية والقانونية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إثبات
211	1992	4	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز إثبات الجرائم بأي طريق من طرق الإثبات ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك ومن ثم القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. مناقشة قضاة الموضوع لأدلة الإثبات و أوجه دفاع المتهم و عدم أخذهم بإنتكار المتهم لما نسب من وقائع يعد تطبيقا صحيحا للقانون، متى لم يشترط القانون لإثبات الجريمة المتابع من أجلها بطريقة معينة من طرق الإثبات دون غيرها.	
21	1993	3	المدنية	م 334 من ق م	لا يجوز إثبات عكس ما تضمنه العقد الرسمي بمجرد إتهاد.	
164	1993	3	التجارية والبحرية	م 333 من ق م	لا يمكن اعتبار عدم رد المدين على الإنذار الموجه له من الدائن، دليلا على قيام الدين.	
259	1995	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	لا يسوغ لقضاة المجلس تأسيس قرارهم بإدانة المتهم على كونه لم يقدم أية حجة كافية لتبرئته، لأنهم بذلك يكونوا قد عكسوا قاعدة عبء الإثبات التي تقع على عاتق النيابة العامة في المواد الجزائية.	
42	1997	1	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	لا يجوز لقضاة الموضوع رفض سماع شهادة الأقارب في دعوى إثبات الزواج و النسب بحجة أن الحكم حاز قوة الشيء المقضي فيه، لأن حجية الشيء المقضي فيه لا تطبق في قضايا كإثبات الزواج و النسب كما أنه يمكن إثبات الزواج و النسب بطرق عدة على غرار العقد الصحيح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.	
110	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية- الجزء 1	الاجتماعية	م 2 من القانون 76- 147	لا يثبت عقد الإيجار المبرم بين المستأجر و ديوان الترقية و التسيير العقاري إلا بموجب عقد مكتوب محرر حسب نموذج معين عملا بما جاء في المادة 02 من قانون 76/147 المؤرخ في 13/10/1976، وإن الاحتجاج بوصولات الإيجار في هذا المجال غير ممكن في غياب عقد الإيجار.	
90	2004	1	المدنية	قواعد عامة	تشكل البطاقة الرمادية وثيقة رسمية لإثبات ملكية السيارة و تعني عن توجيه اليمين المتممة	
583	2006	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	يعد خرقا لمبدأ وجوب مناقشة الأدلة أمام الجهة القضائية، اعتماد قضاة الاستئناف، في إدانة المتهم، على محضر قضائي غير مناقش أمامها.	
495	2006	2	الجنائية	م 212 من ق ا ج	غرفة الإتهام غير مجبرة على توفير الدليل القطعي للإدانة، من أجل الإحالة إلى محكمة الجنح أو الجنايات، بل يكفي وجود قرائن تبعث على الاعتقاد بأن المتهم يكون قد ارتكب الفعل المنسوب إليه، وتبقى المحكمة المحالة القضية إليها مختصة بالبحث في الأدلة القطعية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

241	2007	1	المدنية	قواعد عامة	بطاقة المراقبة التقنية، الصادرة عن مؤسسة عمومية مختصة في مراقبة مطابقة السيارات، هي وثيقة رسمية غير قابلة لدحضها، إلا بالطعن فيها بالتزوير.	إثبات
381	2009	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	عبء الإثبات في المادة الجزائية، يقع على النيابة العامة و ليس على المتهم	
347	2012	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	يمكن القاضي الجزائري، عند اقتناعه، إفادة المتهم الغائب بالبراءة	
368	2012	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	غياب المتهم عن جلسة محاكمته، لا يعد دليلا على إدانته بالجريمة المنسوبة إليه يجب على الجهة القضائية، مناقشة الأدلة المثبتة ارتكاب المتهم الوقائع المنسوبة إليه.	
161	2016	1	التجارية والبحرية		يعد رفض الدعوى، لعدم الإثبات، تجاوزا للسلطة والقضاء بما لم ينص عليه القانون.	
24	2016	2	المدنية	م 112 من ق ا م و ا	للقاضي أن يصدر، تلقائيا، إنابة قضائية دولية، متى تبين له أن التحقيق ضروري للفصل في القضية المعروضة عليه، وأنه لا يمكن القيام به إلا في دولة أجنبية.	
319	2017	1	الجنح والمخالفات	م 1 و 5 من الأمر 22-96	يقع عبء الإثبات، في جريمة عدم استرداد الأموال إلى الوطن، على عاتق بنك الجزائر وليس على المتهم.	إثبات جزائي
323	2017	1	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	تعد السوابق القضائية ظرف تشديد، في حالة ثبوت الفعل ولا دليل إثبات للجريمة.	
156	2019	2	الجنائية	م 228 من ق ا ج	يعفى الشاهد من أداء اليمين في حالة وجود علاقة قرابة تربطه بالمتهم لا بالضحية.	
27	1990	3	المدنية	م 106 و 323 من ق م	يجب على قضاة الموضوع قبل الحكم للمتضرر بالتعويض المناسب له، التحقق من تواجد سند الالتزام و السعي إلى تأويله و إلا كان حكمهم مخالفا للقانون.	إثبات الالتزام
30	1990	3	المدنية	م 323 من ق م	لا يمكن لقضاة الموضوع الاعتماد في قضائهم على ادعاءات المدعي (المقاول) في مطالبته لصاحب العمل بتسديد ما بقي من قيمة المقاولة دون تقديم عقد مكتوب يحدد مبلغ الأشغال المتفق على إنجازها، و دون اللجوء إلى خبرة لتقييم الأشغال المنجزة فعلا.	
20	1991	2	المدنية	م 323 من ق م	على قضاة الموضوع تطبيق قاعدة : على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه، و إلا كما قضاؤهم مخالفا للقانون.	
20	1992	1	المدنية	م 323 من ق م	متى كان النزاع يدور حول إثبات وجود المصوغ وليس حول ملكيته، فإنه لا يجوز للقضاة توجيه اليمين للزوجة.	
194	2013	1	التجارية والبحرية	م 323 من ق م	حيازة المؤمن له شهادات التامين قرينة على تخلصه من الالتزام بدفع مقابل التامين	
435	2014	2	الاجتماعية	م 323 من ق م	يتعين على قضاة الموضوع فحص ومناقشة وسائل الإثبات، المقدمة من طرفي النزاع، للأخذ بها أو استبعادها بتسبب مقنع. اللجوء إلى الخبير في الوسائل الفنية مسالة جوازية، تخضع لتقدير قاضي الموضوع. القاضي ملزم بتسبب رفض الطلبات، حتى ولو تعلق الأمر بطلب تعيين خبير.	

95	1994	1	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	إذا أثبت العامل تعرضه للطرد التعسفي فإن له الحق في رفع دعوى مستقلة عن دعوى الرجوع للمطالبة ببقية حقوقه.	إثبات الطرد التعسفي
87	1992	4	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	لا يعد السجل التجاري وبيان دفع الضريبة دليلاً على استئجار المحل التجاري.	إثبات إيجار تجاري
189	1989	4	الاجتماعية	م 467 من ق م	في الإيجار الشفوي لا يمكن لقضاة الموضوع الاعتماد على مجرد سكوت المؤجر على قبضه ثمن الإيجار من شاغل الأماكن و تسليمه مقابل ذلك وصولاً باسم المستأجر الأصلي، للحكم بأن إرادته اتجهت نحو تحويل الإيجار باسم شاغل الأماكن .	إثبات إيجار شفوي
106	1991	3	التجارية والبحرية	م 336 من ق م	الأبوة والبنوة هما مانعان أدبيان يجوز معهما الإثبات بالبينة (الشهادة) فيما كان يجب اثباته بالكتابة	إثبات بالبينة
61	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 334 من ق م	لا يجوز الاعتماد على شهادة الشهود لإثبات أن العقار من مشتريات التركة على أساس شرائه بمال المورث، متى قدم أحد الأطراف ما يثبت ملكيته للعقار محل النزاع بموجب العقد الرسمي.	
119	1993	1	الاجتماعية	م 334 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز قبول طلب إثبات الملكية العقارية بالبينة خلافاً لما اشتمل عليه مضمون عقد رسمي.	
233	2008	2	التجارية والبحرية	م 333 من ق م	يتم إثبات تخلص المدين غير التاجر من الدين المكتوب في معاملة تجارية أو الوفاء به عن طريق الكتابة.	إثبات دين
49	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 61 و 64 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	لا يجوز إثبات قيام علاقة الزوجية إذا أقرت المدعية على نفسها بأن علاقتها مع المدعى عليه لم تكن شرعية ولم تقم على عقد مبني على الأركان المعروفة في الزواج.	إثبات زواج
59	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	التناقض في الشهادة يزيل أثرها ويمنع بناء الحكم عليها. ومن ثم فإنه لا يجوز القضاء بصحة الزواج متى ثبت أن أقوال الشاهدين متناقضة .	
48	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 22 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم إذا توافرت أركانه وفقاً للقانون	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

37	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من القواعد المقررة شرعا أن التنازع في الزوجية إذا ادعاها أحدهما وأنكرها الآخر، فإن إثباتها يكون بالبينة القاطعة تشهد بمعاينة العقد أو السماع الفاشي، والشهادة المعتبرة في الزواج هي شهادة عدلين ذكرين، ومن ثم فإنه لا يجوز الإثبات بشهادة امرأتين.	إثبات زواج
159	1989	4	التجارية والبحرية	م 545 و 796 من القانون التجاري	يجب أن تحرر جميع الوثائق التي تنشأ أو تعدل الشركات في عقد رسمي تحت طائلة البطلان، و من ثمة فإنه لا يجوز لقضاة الموضوع في غياب عقد رسمي يثبت وجود الشركة اللجوء إلى الخبرة لتصفية الحسابات بين الأطراف	إثبات شركة أسهم
180	1989	1	الاجتماعية	م 1/514 و 2 من ق م	مجرد تسجيل المؤجر في إيصالات الإيجار أن شخصا دفع مقابل الإيجار بدلا عن المستأجر، لا يحرم هذا الأخير من حقه في الإيجار و من صفته كمستأجر لفائدة من تولى تسديد الإيجار.	إثبات صفة المستأجر
145	1989	4	التجارية والبحرية	م 505 من ق م وم 4 من المرسوم 147-76	إيجار أملاك الدولة من الباطن ممنوع قانونا ولا يكسب الشاغل بموجبه صفة المستأجر.	
167	1989	4	الاجتماعية	م 467، 474 و 514 من ق م	لا يجوز لقضاة الموضوع استبعاد وصل الإيجار المقدم في الدعوى لإثبات صفة المستأجر.	
83	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن صفة المستأجر للمحل التجاري تثبت بعقد رسمي أو عرفي أو بتقديم وصولات الإيجار.	
139	1989	1	التجارية والبحرية	م 1715 من ق م القديم	لا يجوز القضاء بالأحقية في إيجار المقهى اعتمادا على مجرد أقوال الشهود ودون تقديم أي اعتماد من الولاية.	إثبات عقد الإيجار
207	1989	1	الاجتماعية	م 467 من ق م	لا يجوز إثبات عقد الإيجار اعتمادا على تصريحات الشهود أو بمقتضى وثائق صادرة من الغير.	
101	1989	3	التجارية والبحرية	م 327 و 329 من ق م	يدخل الحق في الإيجار ضمن عناصر التركة و ينتقل إلى ورثة المستأجر ما لم يكن المؤجر قد وجه له تنبيها بالإخلاء قبل وفاته.	
106	1990	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	يثبت عقد الإيجار بموجب عقد مكتوب و وصولات دفع بدل الإيجار و لا يثبت بمجرد أقوال.	
127	1990	2	التجارية والبحرية	م 30 من القانون التجاري	من لم يبرر شغله للأمكنة بموجب عقد إيجار أو وصولات دفع الكراء لا يعد مكتسبا لصفة المستأجر. تقديم سجل تجاري لا يكفي لإثبات صفة مستأجر للمحل التجاري.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

142	1990	2	الاجتماعية	م 467 من ق م	يثبت عقد الإيجار الشفوي بوصولات إيجار لا بشهادة الشهود	إثبات عقد الإيجار
243	2012	1	التجارية والبحرية	م 323 من ق م	عقد الإيجار التوثيقي، دليل على قيام علاقة الإيجار. يجب على المستأجر إثبات الوفاء بالتزامه بتسديد بدل الإيجار	
122	1996	2	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	لا يجوز إثبات إيجار المحل التجاري بموجب السجل التجاري.	إثبات علاقة الإيجار
87	1997	1	التجارية والبحرية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا يجوز الاعتماد في إثبات علاقة الإيجار على مجرد التواجد الفعلي بالمحل التجاري،،	
80	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	التسجيل بالسجل التجاري وتسديد الضرائب لا تثبت العلاقة الإيجارية. كما أن لطول مدة الاستغلال لا تشكل دليلاً على وجود عقد الإيجار	
176	1991	4	الاجتماعية	م 4 و 5 من القانون 06-82	تنشأ علاقة العمل بمجرد العمل لحساب مؤسسة مستخدمة و يمكن إثباتها بكل الوسائل القانونية	إثبات علاقة العمل
257	2005	2	الاجتماعية	م 10 من القانون 11-90	لا يكفي لقضاة الموضوع، لإثبات علاقة العمل، الاعتماد على أحكام المادة 10 من القانون 90-11، بل يتعين عليهم التحقق من العناصر المكونة للطبيعة القانونية لعلاقة العمل وعلى الخصوص من عنصرى التبعية والأجر.	
274	1993	4	الجنح والمخالفات	م 241 و 242 من قانون الجمارك	يعتبر المحضر الذي يعده رجال الدرك المتضمن معاينة جريمة حيازة بضائع مهربة قانونياً و متضمناً الأدلة الكافية.	إثبات مخالفة جمركية
279	1993	4	الجنح والمخالفات	م 258 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أنه يمكن الاعتماد كأدلة إثبات على المحاضر المحررة من طرف سلطات قضائية أجنبية، لاسيما عند تكليفها بتنفيذ الإنابة القضائية .	
360	2014	1	العقارية	م 774، 827 و 829 من ق م	إثبات الملكية الخاصة الميراثية غير محصور في العقد الرسمي فقط	إثبات ملكية خاصة
231	2008	1	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا تعد رخصة البناء سنداً للملكية العقارية	إثبات ملكية عقارية
277	2008	2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا حجية لقرار التأميم أو قرار الاسترجاع في مواجهة العقد الرسمي	

133	1991	4	التجارية والبحرية	م 238 من ق ا م	للطعن بالنقض أمام المجلس الأعلى أثر موقف إلا في حالتين هما: إذا تعلق الأمر بحالة الأشخاص أو أهليتهم، أو في حالة وجود دعوى تزوير فرعية.	أثر موقف للطعن
207	2012	2	التجارية والبحرية	م 340 من ق ا م وا	الأثر الناقل للاستئناف ينصب على الخصومة، وكيفية نقلها من أول درجة إلى مرحلة الاستئناف، وليس على طرفي الخصومة. عدم ذكر اسم أحد الطرفين في عريضة الاستئناف، لا يؤثر على سلامة الإجراءات	أثر ناقل للاستئناف
120	1992	2	الاجتماعية	م 141 و 143 من ق م	من المقرر قانوناً أنه على كل من تسلم أو حصل على سبيل الوفاء على منفعة أو مغنم ليس لها ما يبررها وغير مستحقة له وجب عليه ردها بقدر ما استفاد منها، ومن ثم فإنه لا يجوز إلزام المستخدمة بمضاعفة أجر العامل لديها متى أثبتت أنها دفعت له أجوره بصفة منتظمة.	إثراء بلا سبب
69	1998	1	العقارية	م 141 من ق م وم 77 من القانون 90-25	تعويض المستفيد بقطعة أخرى مماثلة لا يمنعه من الحصول على تعويض عن المنشآت و التجهيزات التي أقامها عند تخليه لصالح المالكين الأصليين لقطعة الأرض أخرى.	
161	2013	1	المدنية	م 124 و 141 من ق م	يجب في الإثراء بلا سبب، أن يكون المثري حسن النية. يرتكب المثري عملاً غير مشروع، إذا كان سيء النية، و تطبق عليه قواعد المسؤولية التقصيرية	
75	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 463 من ق ا م	جميع المواعيد المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية تحتسب كاملة ، وأن يوم بدايتها ونهايتها لا يحتسب ضمنها.	آجال الاستئناف
260	1990	4	الجنح والمخالفات	م 2/418 من ق ا ج	لما كانت المادة 418 الفقرة الثانية من ق ا ج منحت مهلة إضافية قدرها خمسة أيام لرفع الاستئناف في حالة استئناف أحد الخصوم في المواعيد المقررة، فإن حساب هذه المهلة يبدأ من انتهاء أجل الاستئناف المحدد قانوناً وليس من يوم الاستئناف الأول.	
96	2000	2	المدنية	م 42 و 147 من ق ا م	إن القرار المطعون فيه الذي اعتمد على محضر الإنذار جاء خرقاً للقانون لأن لا يحل محضر الإنذار محل محضر التبليغ المطلوب قانوناً لاحتساب مهلة الاستئناف لما يحويه من بيانات أساسية نص عليها القانون .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

185	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 80 من القانون 11-90	للعامل الحق في اجر مقابل العمل المؤدى و يتناسب و نتائج العمل و من ثم فانه لا يجوز القضاء للعامل بأجر على فترة لم يعمل فيها.	أجر
285	2006	1	الاجتماعية	م 81 و 82 من القانون 11-90	الأجر المستحق للعامل، في حالة تغيير تصنيف العمل الخارج عن إدارة المستخدم و المستند إلى رأي الطبيب، هو الأجر المقرر لمنصب عمله الجديد.	
421	2009	1	الاجتماعية	م 17 و 84 من القانون 11-90	لا تمييز بين عمال نفس المؤسسة من حيث الأجر. يخضع الأجر لشروط منصوص عليها في عقد العمل أو الاتفاقية الجماعية أو شبكة الأجور. يتم تحديد الأجر وفق معايير ذات صلة بالمؤهلات العلمية و المهنية	
429	2012	2	الاجتماعية	م 53، 73-4 و 80 من القانون 11-90	لا تعتبر الأجور من الامتيازات المكتسبة. في حالة التسريح التعسفي تدفع الأجور مقابل عمل مؤدي.	
343	2015	1	الاجتماعية	م 1 من الرسوم التشريعي 03-94	منحتا الزوجة الماكثة بالبيت و التمدرس مرتبطتان بعلاقة العمل. يتعرض للنقض، الحكم الناطق بتسديد المنحيتين، من تاريخ التسريح إلى غاية الرجوع الفعلي، أي خلال فترة انقطاع علاقة العمل.	أجرة
377	2015	1	الاجتماعية	القانون 11-90	تزول المنح المدفوعة للعامل مقابل منصب العمل المشغول، بمجرد تغيير منصب العمل، ولا يعد هذا مساسا بالحقوق المكتسبة. يستفيد العامل من منح منصب العمل المشغول، المقررة في النظام الداخلي.	
204	2016	1	الاجتماعية	م 80 من القانون 11-90	تعد الوصولات، الموقع عليها من طرف مسيري المؤسسة، المسلمة للعامل، دليلا لإثبات قيمة أجره الحقيقي ولو اختلفت عن قيمة الأجر المحددة في عقد العمل.	
293	2016	2	الاجتماعية	م 80 من القانون 11-90	يختص القاضي، دون سواه، بالفصل في مدى أحقية العامل للمنح، المحددة سواء في عقد العمل أو في الاتفاقيات الجماعية. لا يستحق العامل أي منحة، خلال توقفه عن العمل.	
149	1989	3	الاجتماعية	م 62، 121 و 124 من ق ا م	إجراء تحقيق و الاستماع إلى أقوال الشهود في الدعوى دون مراعاة للأحكام المواد 62، 121، 124، من قانون الإجراءات المدنية هو خارق للقانون.	إجراءات التحقيق
240	1994	2	الجنائية	م 276 من ق ا ج	لا يجوز لمحكمة الجنايات متى صدر قرار نهائي بإحالة القضية عليها و مثل المتهم أمامها التخلي عن الدعوى و إحالتها على النيابة العامة لإجراء تحقيق، لاسيما و أن النيابة العامة طرف في الدعوى و ليست جهة تحقيق.	
200	1996	1	الجنائية	م 69 من ق ا ج	إذا رأى قاضي التحقيق، أنه لا موجب لاتخاذ الإجراء المطلوب من وكيل الجمهورية، تعين عليه إصدار قرار مسبب خلال الأيام الخمسة التالية للطلب. أما إذا تعلق الأمر بإحضار صحيفة السوابق القضائية للمتهم قبل إحالته على المحاكمة، فإن ذلك لا يعد إجراء قضائيا يستوجب إصدار أمر مسبب وإنما يتعلق بتشكيل ملف ويمكن القيام به في أية مرحلة من مراحل الدعوى.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

332	2001	2	الجنائية	م 208 من ق ا ج	مفاد المادة 208 ق إ ج أنه " إذا ما طرح الأمر على غرفة الاتهام فإنها تأمر بإجراء تحقيق وتسمع طلبات النائب العام وأوجه دفاع ضابط الشرطة القضائية صاحب الشأن ". والحاصل في قضية الحال - أن غرفة الاتهام اعتمدت على تصريحات مسجلة أمام وكيل الجمهورية واستبعدت إجراءات التحقيق المنصوص عليها قانونا، مما يشكل خرقا لحقوق الدفاع.	إجراءات التحقيق
256	2002	2	المدنية	م 298 من ق ا م	متى ثبت أن إعادة السير في الدعوى التي باشرها محامي المدعي دون تفويض منه و لا علمه قد أفضت إلى تغيير وجهة الفصل في الدعوى الأصلية، وجب إجراء تحقيق لإثبات إنكار المدعي تفويضه المحامي لمباشرة الإجراءات عنه.	إجراءات التداعي
127	1997	1	الجنائية	م 576 و 577 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه إذا كان أحد ضباط الشرطة القضائية قابلا للاتهام بارتكاب جنائية أو جنحة فإن التحقيق في القضية يجب أن يقوم به قاضي التحقيق بمحكمة تقع خارج دائرة اختصاص مكان مزاوله المتهم لوظيفته. وعلى غرفة الاتهام التأكد من هذه المسألة و توضيحها بقرار الإحالة الذي يجب أن يتضمن فضلا عن ذلك مناقضة لعناصر التهمة على ضوء أدلة الإثبات المذكورة بالملف	إجراءات المتابعة
525	2006	2	الجنائية	م 1/249 من ق ا ج	يتعين على الجهة القضائية التي تتم متابعة أحد المتهمين أمامها، بعد سبق متابعته والحكم عليه غيابيا أمام جهة قضائية أخرى، الفصل بين المتابعين في الإجراءات، بحيث تبقى مختصة، إما بالفصل بخصوص المتابعين أمامها فقط، وإما بالتخلي عن القضية برمتها لفائدة الجهة القضائية الثانية، التي تصبح مختصة بالفصل في القضية بكاملها، بعد تحقيق إضافي عند الضرورة	
227	1990	2	الجنائية	م 576 من ق ا ج	الإجراءات المنصوص عليها في أحكام المادة 576 (ق إ ج) هي إجراءات جوهرية تتعلق بالنظام العام وأن بطلان الإجراءات المتعلقة بخرقها يثار في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .	إجراءات جوهرية
201	1992	3	الجنائية	م 355 من ق ا ج	عدم تأكد رئيس المحكمة عند النطق بالحكم من حضور الأطراف أو غيابهم خرق للأشكال جوهرية في الإجراءات.	
262	1994	2	الجنح والمخالفات	م 380 من ق ا ج واجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء ان الشكلية تعتبر جوهرية عندما يؤدي خرقها إلى المساس بحقوق من يتمسك بها و على هذا الأخير إثبات الضرر اللاحق به بسبب الخرق المدعى به.	
251	2005	1	العقارية	م 745 و 749 من ق م	الامتناع عن تسديد نصيب في مصاريف إصلاح السطح المشترك، لا يجرم الممتنع من الانتفاع به، و إنما يترتب عليه الحق في التنفيذ الجبري لتسديد نصيب الممتنع.	أجزاء مشتركة
383	2007	2	العقارية	م 745 من ق م	لا صفة لسكان عمارة في التقاضي لطرد شاغل عقار منازع في تصنيفه ضمن الأجزاء المشتركة	
253	2008	2	العقارية	م 747 من ق م	لا تكون الأجزاء المشتركة محلا لدعوى القسمة	

242	2013	1	الاجتماعية	م 504 من ق ا م وا	ترفع الدعوى، وجوبا، أمام القسم الاجتماعي، في اجل 06 أشهر، ابتداء من تاريخ تسليم محضر عدم المصالحة، تحت طائلة سقوط الحق في رفع الدعوى	أجل رفع الدعوى
550	2002	2	الجنح والمخالفات	م 304 من ق ع	إدانة المتهم بجنحة الإجهاض دون إبراز عناصر التهمة و إثبات القصد الحقيقي للضرب الرامي لمحاولة الإجهاض يعد انعداماً للأساس القانوني	إجهاض
302	2010	2	الجنائية	م 304 من ق ع	يعاقب القانون على الإجهاض أو الشروع فيه، بغض النظر عن نتيجة الفعل، مهما كانت الحالة الحقيقية للمرأة من حيث الحمل أو افتراض الحمل. لا يعد سؤالا مركبا، السؤال المتضمن الحمل وافتراض الحمل. يعاقب القانون على الإجهاض، لمجرد قيام قصد إحداثه لدى المتهم.	
247	1991	4	الجنائية	م 363 و م 437 من ق ا ج	طلب النائب العام المتعلق بالفصل في تنازع الاختصاص بين أمر قاضي التحقيق المتضمن بإحالة القضية أمام محكمة الجنح، وبين قرار المجلس المتضمن عدم الاختصاص باعتبار أن القضية جنائية، غير سليم لعدم وجود تنازع يمنع السير في الدعوى . كان على النائب العام، في هذه الحالة، أن يحيل الدعوى على غرفة الاتهام.	إحالة إلى غرفة الاتهام
319	2004	1	الجنائية	م 363 من ق ا ج	تحيل النيابة العامة الملف وجوبا، في حالة تصريح محكمة الجنح بعدم الاختصاص (الأفعال تشكل جنائية) على غرفة الإتهام لإحالة المتهم على محكمة الجنايات.	
257	1989	2	الجنائية	م 524 من ق ا ج	الحكم الذي يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لجنحة السرقة يعد خطأ في تطبيق القانون إذا قضى المجلس بعدم الاختصاص واعتبار أن الوقائع تكون جنائية خلافا للنقطة القانونية التي فصل فيها المجلس الأعلى، رغم أن المتهم استأنف وحده الحكم ودون أن تستأنف معه النيابة، يكون إضرارا بالمتهم وخطأ في تطبيق القانون .	إحالة بعد النقض
275	1990	1	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج م 15 ق ع	لا يجوز للمجلس القضائي في دعوى الرجوع بعد النقض أن يوافق من جديد على الحكم المستأنف وهو غير مسبب مع أن المجلس الأعلى كان قد قضى بنقض القرار الأول على أساس هذه النقطة القانونية بالذات 2- لا يجوز للمجلس القضائي الأمر بمصادرة الأشياء بدون تعليل خاص لذلك وبدون ذكر النصوص القانونية التي تسمح له أن يقضي بالعقوبة التكميلية	
105	1990	4	التجارية والبحرية	م 268 من ق ا م	بما أن قرار النقض قضى بأن علاقة الإيجار لا زالت قائمة بين الطاعن ومالك المحل التجاري المتنازع عليه وأن عقد الإيجار الرابط بين الطرفين لم يفسخ، فإن قضاة المجلس الذين قضوا بعد النقض برفض طلب المدعى (الطاعن) معتبرين أن المطعون ضده هو المستأجر الحقيقي لم يطبقوا قرار الإحالة فيما فصل فيه المجلس الأعلى	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

36	1991	3	المدنية	م 268 من ق ا م	إشارة قضاة المجلس عند نظر الدعوى بعد النقض إلى أن المجلس الأعلى أخطأ في حتمية عرض الملف على النيابة العامة، تجاوز للسلطة و خرق للقانون .
233	1991	3	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج	أن المجلس الأعلى نقض قرار المطعون فيه في جانب الدعوى الجنائية وأحال القضية والأطراف إلى نفس المجلس للقيام بتقدير جديد للوقائع المعروضة لديه لمعاينة صحة وجود المخالفة، و ذلك لتأسيس سند قانوني بدفع تعويضات جنائية للطرف المدني، وبما أن المجلس لم يقدّم بهذا الإجراء الجوهري يكون قد خرق القانون.
280	1991	4	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج	1. لما أصدر المجلس الأعلى قراراً قضى بنقض قرار المجلس الذي أغفل النطق بمصادرة المركبة التي استعملت لنقل المواد المهربة، فإن جهة الاستئناف في قرارها بعد النقض بعدم مصادرة وسيلة النقل، خرقت القانون. 2. إذا ضبط المتهم في مركز حدودي وهو مخبأ داخل سيارته كمية من المخدرات فإن قضاء المجلس بالغائهم حكم الدرجة الأولى ومن جديد القضاء بأدائه غرامة جنائية دون النطق بمصادرة وسيلة النقل خرقت القانون.
175	1993	2à	الجنائية	اجتهاد قضائي	من المبادئ المستقر عليها في القضاء الجنائي أن نقض - الحكم أو القرار - لا يمتد أثره لغير الطاعن طالما لم يكن الطعن مقدماً من النيابة العامة، وإذا طعن عدة متهمين فالوجه أو الأوجه التي يقدمها أحدهم وتقبلها المحكمة العليا يستفيد منها الآخرون متى كان الوجه مشتركاً بينهم وكان هناك اتصال بين حالة المتهمين و وجه الطعن و أن المحكمة العليا وحدها التي تعين في قرارها من الذي يمتد إليه أثر الطعن بالنقض، ومن ثم فإن غرفة الاتهام التي مددت أثر الطعن، إلى بقية المتهمين دون أن تقرر ذلك المحكمة العليا تكون قد خرقت الاختصاص وتجاوزت سلطتها.
160	1993	3	التجارية والبحرية	م 268 من ق ا م	إذا أعاد الطاعن السير في الدعوى بعد بالنقض أمام المحكمة بدل المجلس القضائي المحال إليه، فإن قضاة الموضوع الذين استجابوا لطلبه خرقت الأشكال الجوهرية في الإجراءات.
37	1994	2	المدنية	م 268 من ق ا م	عدم احترام قضاة الموضوع لما فصلت فيه المحكمة العليا للمرة الثالثة بعد النقض مرتين، إساءة في تطبيق القانون.
65	1998	2	المدنية	م 268 من ق ا م	إذا اعتبرت جهة الاستئناف المحالة عليها القضية بعد النقض عن خطأ أن قرار الإحالة قد فصل في مسائل قانونية وبالتالي فهي ملزمة بإتباعه مع أنه قد فصل في الموضوع فقط وراحت بعد المعارضة ودون توافر معطيات جديدة تتراجع عن قرارها المعارض فيه مخالفة بذلك النتيجة التي توصلت إليها وترفض دعوى الطاعن، فإنها تكون بذلك قد أساءت تطبيق القانون.
139	1998	2	الجنائية	م 524 من ق ا ج	عدم تطرق قضاة الموضوع للنقطة القانونية التي أحالتها إليهم المحكمة العليا، المتعلقة بموضوع الدعوى وطلبات الخصوم، خرق للقانون.
212	2001	1	التجارية والبحرية	م 269 من ق ا م	يعرض للنقض دون إحالة القرار الذي يفصل في الدعوى بعد إعادة السير فيها على أساس قرار تمهيدي باطل سبق للمحكمة العليا أن حكمت بنقضه.

إحالة بعد النقض

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

205	2001	2	الاجتماعية	م 269 من ق ا م	لا يجوز لجهة الاستئناف التمسك باختصاصها متى سبق للمحكمة العليا الفصل في الاختصاص بإحالتها للدعوى أمام المحكمة، وهو ما يعني أن الحكم الذي تم نقضه صدر ابتدائيا ونهائيا وبالضرورة يكون الحكم الصادر بعد الإحالة حاملا لنفس الوصف.	إحالة بعد النقض
553	2002	2	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج	إن القانون لا ينص على أنه لا يجوز للقرار الفاصل في الدعوى بعد إحالتها بعد النقض أن يسيء بمركز الطاعن بالنقض لوحده. و عليه فإن الحكم عليه بالعقوبة بعد النقض و الإحالة هو تطبيق صحيح للقانون.	
440	2013	2	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج	يجب على المجلس القضائي إبراز النقطة القانونية التي حسمتها المحكمة العليا و إخطار النيابة العامة و الدفاع، في حالة إعادة تكييف الأفعال، للسماح لهما بإبداء الرأي، حول التكييف الجديد.	
92	1994	3	الاجتماعية	م 36 من المرسوم 298-82	من المقرر قانونا أنه يترتب على إحالة العامل على التكوين، تحرير عقد بين العامل والمؤسسة، يحدد فيه على الخصوص موضوع التكوين، ومستوى التأهيل المنشود ومنصب العمل عقب التكوين. عدم تحرير المؤسسة المستخدمة للعقد المذكور وتبريرها قرار العزل على أنه لم يمثل للالتحاق بمكان التبرص خرق للقانون.	إحالة عامل إلى التكوين
37	1989	1	المدنية	م 141 من ق ا م	يعتبر إطلاع النيابة العامة على الملفات الخاصة بالقصر، قاعدة جوهرية، رعاية لمصالح عديمي الأهلية و الأحداث لا يتمسك بها إلا من تفررت لمصلحته.	أحداث
51	1989	1	المدنية	م 141 من ق ا م	متى أوجب القانون تبليغ القضايا التي تتعلق بالقصر إلى النيابة العامة، اعتبر هذا الإجراء جوهريا لا يجوز استبعاده أو اعتباره مستوفى بمجرد الإشارة إليه و اكتفاء الجهة القضائية بالذكر في قرارها أنه تم سماع النائب العام في طلباته، يعد خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات.	
323	1989	4	الجنح والمخالفات	م 40 من ق م	لا يمكن للقاصر الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني أن يؤسس نفسه طرفا مدنيا أمام القضاء لمباشرة حقوقه المدنية دون إدخال وليه في الدعوى.	
326	1989	4	الجنح والمخالفات	م 1/49 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا، أنه لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرة من عمره إلا تدابير الحماية أو التربية فإن جهة الاستئناف الخاصة بالأحداث عندما عاقبت المتهم الذي لم يكن يبلغ 13 سنة بالتوبيخ، خرقت القانون.	
203	1991	3	الجنائية	م 1 و 50 من ق ع وم 445 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه لا يمكن معاقبة المتهم القاصر الذي يبلغ سنه ما بين 13 و 18 سنة بأكثر من نصف مدة الحبس المؤقت التي كان يتعين الحكم عليه بها لو كان بالغا، فإن قضاة المجلس بمعاقبتهم المتهم الحدث ب 20 سنة سجنا، قد خالفوا القانون.	
323	2001	1	الجنائية	م 445 من ق ا ج	يجب أن يكون القرار القاضي بتسليط عقوبة الغرامة أو الحبس على الأحداث البالغين من العمر أكثر من ثلاث عشرة سنة مسببا تسببيا خاص بهذه النقطة و إلا اعتبر مخالفا للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

362	2001	2	الجنح والمخالفات	م 443 و 451 من ق ا ج	لا يمكن المتابعة أمام الجهات القضائية الجزائرية عن التصريحات الكاذبة إلا إذا كانت الجهات القضائية المدنية المختصة قد فصلت نهائيا في النزاع الأصلي وأثبتت أن التصريحات المنسوبة للمتهم كاذبة وأبطلت الوثيقة المحررة بموجبها، لأن الجهات الجزائرية غير مختصة بالفصل في بطلان عقد من عقود الحالة المدنية أو القضاء بالإدانة في مثل هذه الحالة دون الإشارة إلى الفصل النهائي في النزاع الأصلي .	أحداث	
481	2002	2	الجنائية	م 476 من ق ا ج	يجوز القانون للطرف المدني أن يتأسس مدعيا مدنيا في الجلسة ضد حدث مع إدخال نائبه القانوني في الخصومة، ولا يحق للمحكمة حفظ حقوق الطرف المدني طالما أنه تأسس في الجلسة طبقا للقانون.		
431	2005	2	الجنائية	م 476 من ق ا ج	1- تفصل المحكمة الجنائية في طلبات التعويض المدني، المقدمة من المدعي المدني ضد المتهم، بالقبول أو بالرفض، ولا يجوز لها حفظ الحقوق. 2- تختص الجهة القضائية الجزائرية التي يعهد إليها بمحاكمة المتهمين البالغين (سن الرشد الجزائري)، بالفصل في طلبات الطرف المضار، عند مباشرة دعواه المدنية في مواجهة متهمين بالغين (سن الرشد الجزائري) ومتهمين آخرين أحداث.		
182	1995	1	التجارية والبحرية	م 745 من القانون البحري وم 10 من ق ا م	من المقرر قانونا أن ترفع النزاعات التي تتعلق بعقد النقل البحري أمام الجهات القضائية المختصة إقليميا حسب قواعد القانون العام، و يجوز أن يكلف بالحضور أمام المحاكم الجزائرية كل أجنبي حتى ولو لم يكن مقيما بالجزائر، لتنفيذ الالتزامات التي تعاقد عليها في الجزائر مع جزائري ولما تبين - من قضية الحال- أن قضاة المجلس صرحوا بعدم الاختصاص لصالح محكمة أجنبية، على أساس ما تم النص عليه في وثيقة الشحن، فان هذا الاستثناء جاء مخالفا للقانون البحري مما يستوجب إبطال قرارهم مع الإحالة	اختصاص إقليمي	
243	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 99 من قانون الحالة المدنية وم 47 و 5/358 من ق ا م وا	الاختصاص الإقليمي، في شأن مسائل الحالة المدنية، من النظام العام. محكمة الجزائر هي المختصة للحكم بتسجيل زواج عرفي، واقع في بلد أجنبي		
447	2014	2	الاجتماعية	م 8/40، 500 و 501 من ق ا م وا وم 13 من القانون العضوي 11-05 وم 24 من القانون 90- 04	يؤول الاختصاص الاقليمي، في المنازعات القائمة بين صاحب العمل و الأجير، إلى المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها مكان إبرام العقد أو تنفيذه أو موطن المدعي عليه		
190	2017	1	التجارية والبحرية	م 41 من ق ا م وا	يجوز مقاضاة الأجنبي أمام المحاكم الجزائرية لتنفيذ التزامات تعاقد بشأنها مع جزائري، سواء تم التعاقد بالجزائر أو في الخارج ولا يشترط القانون أن يكون الأجنبي مقيما بالجزائر.		

36	1990	3	المدنية	م 6 من الأمر 70-91	من المقرر قانونا أن الاختصاص الإقليمي للموثق ليس من النظام العام، ومن المقرر أيضا أن توجه الشخص إلى موثق لتسجيل اعترافه بالدين لا يستلزم وضع النقود بين يديه.	اختصاص إقليمي للموثق
285	1989	1	الجنائية	م 25 من قانون القضاء العسكري	إذا تم الفصل في قضية من اختصاص القضاء العسكري من طرف القضاء العادي، فإن الطعن لصالح القانون ضد الحكم الصادر في هذه القضية لا يؤدي إلى نقضه بل إلى بطلانه ، كما أن المحكوم عليه يستفيد من هذا البطلان.	اختصاص المحاكم العسكرية
328	1989	4	الجنح والمخالفات	م 2/25 من قانون القضاء العسكري	تختص المحكمة العسكرية بمحاكمة الفاعل الأصلي للجريمة إذا كانت مرتكبة من عسكري وفي إطار الخدمة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تجاوزا في السلطة لصدوره من جهة غير مختصة قانونا.	
230	1990	3	الجنائية	م 3/25 من قانون القضاء العسكري	إذا كانت العقوبة المقررة لإحدى الجرائم ضد أمن الدولة تفوق الخمس سنوات، تختص المحكمة العسكرية بالفصل فيها سواء أكان فاعلها عسكريا أو غير عسكري.	
201	1990	4	الجنائية	م 2/25 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانونا أن الجريمة التي يرتكبها عسكري داخل مؤسسة عسكرية تدخل في اختصاص المحكمة العسكرية، و من المقرر أيضا أن تعدد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا تقبل التجزئة والصادرة من متهم واحد يقتضي ضمها وإحالتها على جهة قضائية واحدة ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ مخالف للقانون.	
218	1991	3	الجنائية	م 2/25 من قانون القضاء العسكري	متى ثبت أن أفعال التخريب المنسوبة إلى المتهمين وقعت على عقار عسكري، فإنه لا يجوز للمحكمة العسكرية القضاء بعدم اختصاصها.	
227	1994	2	الجنائية	م 3/71 من ق ع وم 3/25 من قانون القضاء العسكري	لا يجوز للمحاكم العسكرية أن تقضي بعدم اختصاصها، إذا كانت الجريمة محل المتابعة هي إحدى الجرائم ضد أمن الدولة، متى كانت العقوبة المقررة لها تفوق خمس سنوات.	
98	1990	3	التجارية والبحرية	م 1 من ق ا م	1. لا علاقة للفروع الموجودة على مستوى المحاكم بالاختصاص النوعي، فهي مجرد تنظيم إداري. 2. متى كان من المقرر قانونا، أن تقدير تعويض الاستحقاق يكون على أساس القيمة الإيجازية للمحل وفقا لعرف المهنة، فإن مصاريف الترميمات والإصلاحات لا تضاف إلى تعويض الاستحقاق و كل قضاء بما يخالف هذا المبدأ، يعد مخالفا للقانون.	اختصاص فروع المحاكم
108	1990	4	التجارية والبحرية	م 1 من ق ا م	إنشاء بعض الفروع لدى المحاكم لا يعد اختصاصا نوعيا لهذه الفروع بل هي تنظيم إداري بحت.	

233	1990	1	الجنائية	م 40 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أنه يتحدد اختصاص قاضي التحقيق محليا بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم في اقترافها أو بمحل القبض على أحد هؤلاء الأشخاص وكان من المقرر كذلك أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى، وما أبدي من طلبات و دفع أطرافها، يكون مشوبا بالقصور في التسبيب.	اختصاص قاضي التحقيق
263	1990	2	الجنح والمخالفات	م 442، 443 و 447 من ق ا ج	إن إدانة المجلس القضائي لمتهم لم يكن قد بلغ سن الرشد الجزائي وقت ارتكابه للجريمة، دون التصريح بعدم اختصاصه لإحالة الحدث أمام الجهات الخاصة بالأحداث خرق لقواعد الاختصاص.	اختصاص قسم الأحداث
299	1990	3	الجنح والمخالفات	م 472، 2/451 و 474 من ق ا ج	متى كان المتهم حدثا وقت ارتكاب الأفعال المنسوبة إليه المكيفة على أنها جنائية، فإن محاكمته من طرف محكمة الجنح العادية وكذا الغرفة الجزائية على مستوى الاستئناف يعد خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات.	
89	1996	1	المدنية	م 583 من ق ا ج	لا يجوز للمحكمة الكائن بدائرة اختصاصها موطن المتهم بالقتل الخطأ نتيجة حادث مرور جسماني وقع خارج الوطن أن تقضي بعدم اختصاصها الإقليمي بل عليها أن تفصل في الدعوى و أن تلزمه بالتعويض أيضا.	اختصاص قضائي
374	2010	2	الاجتماعية	م 7 و 7 مكرر من ق ا م	لا يكون القضاء العادي، مختصا للفصل في نزاع قائم بين بلدية وشخص ما، بخصوص مسكن، إلا إذا كانت هناك علاقة إيجارية بين الطرفين.	
503	2006	1	الجنائية	م 249 من ق ا ج	جريمة الانخراط في جماعة إرهابية، جريمة مستمرة، لا ينقطع التقادم فيها إلا بتسليم المعني نفسه إلى السلطة العمومية أو بإلقاء القبض عليه. غرفة الاتهام، غير مختصة بالفصل في تنازع الاختصاص (السلبى)، بين محكمة الجنايات ومحكمة الأحداث، لكونها لا تعد جهة قضائية عليا مشتركة بينهما. محكمة الجنايات، مختصة بمحاكمة قاصر بالغ من العمر 16 سنة كاملة، متابع بجريمة إرهابية.	اختصاص محكمة الجنايات

275	1989	4	الجنائية	م 40 من ق ا ج	يتحدد الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق في جريمة الفذف بواسطة رسالة خاصة بالمكان الذي استلمت وقرئت فيه هذه الرسالة من طرف الشخص الذي بعثت إليه و ليس بمكان إرسال الرسالة.
67	1991	1	التجارية والبحرية	م 745 من القانون البحري	من المقرر قانونا، أن الدعاوى الناتجة عن عقد النقل البحري، ترفع أمام الجهة القضائية التي يوجد بها ميناء التفريغ.
51	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 من ق ا م وأحكام الشريعة الإسلامية	لا يجوز للمجلس القضائي القضاء بتطليق الزوجة لعدم الإنفاق والحكم لها بالتعويض في غياب الزوج دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانونا ودون أداء اليمين فيما يخص النفقة.
171	1992	1	الجنائية	م 329 من ق ا ج	تختص محكمة محل الجريمة أو محل إقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو محل القبض عليهم محليا بالنظر في الجنحة ولو كان هذا القبض وقع لسبب آخر.
81	1992	2	التجارية والبحرية	م 28 من ق ا م	يجوز لطرفي الصفقة الاتفاق على اختيار المحكمة التي يريان عرض نزاعاتهما المرتبطة بنفس الصفقة عليها.
103	1992	2	التجارية والبحرية	م 3/1 من ق ا م	يؤول الاختصاص في الدعاوى المتعلقة ببيع المكبة الشائعة بالمزاد العلني للمحاكم المنعقدة في مقر المجالس القضائية لا للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها العقار المشاع.
93	1992	3	التجارية والبحرية	م 738، 739 و 745 من القانون البحري	من المقرر قانونا أن الوثيقة الشحن المبرمة بين الشاحن والناقل والتي تعطي الاختصاص إلى جهات قضائية معينة، تعد بمثابة عقد نقل غير ملزم للمرسل إليه، ومن ثم فإن قضاة المجلس بقضائهم بعدم الاختصاص، اعتمادا على وثيقة الشحن غير الملزمة للمرسل إليه، أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
93	1992	3	التجارية والبحرية	م 745 من القانون البحري	وثيقة الشحن المبرمة بين الشاحن والناقل والتي تعطي الاختصاص إلى جهات قضائية معينة، تعد بمثابة عقد نقل غير ملزم للمرسل إليه.
40	1993	3	المدنية	م 4/9 من ق ا م	يجوز أن يرفع الطلب في دعاوى تعويض الضرر الناشئ من جنابة أو جنحة أو مخالفة أو شبه مخالفة أمام الجهة القضائية التي وقع في دائرة اختصاصها الفعل الضار، ومن ثم فإنه لا يمكن القضاء بعدم الاختصاص المحلي متى ثبت أن المتضرر رفع دعواه للمطالبة بالتعويض عن حادث مرور أمام المحكمة الواقع بدائرتها مكان وقوع الحادث.
57	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 من ق ا م	من المقرر قانونا أن دعاوى الطلاق أو العودة إلى مسكن الزوجية ترفع أمام المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مسكن الزوجية. ومن المستقر عليه قضاء أنه على الزوجة الالتحاق بزوجها أين طاب عيشه. و من ثمة فإن القضاء برجوع الزوجة وإلحاقها بزوجها أين ما كان هو تطبيق سليم للقانون.

اختصاص محلي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

109	1994	1	الاجتماعية	م 16/8 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الفصل في المنازعات التي تقوم بين صاحب العمل وصاحب الأجر يعود لاختصاص المحكمة التي أبرم في دائرتها عقد العمل، إذا كان حاصلًا في مؤسسة غير ثابتة أو في مؤسسة تعمل في أماكن مختلفة.
291	1994	1	الجنح والمخالفات	م 40 و 71 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق يتحدد بعدة أماكن حددها القانون، من بينها مكان وقوع الجريمة، وليس له أن يصدر تلقائيا أمرا بالتخلي عن التحقيق، إلا بناء على طلب الأطراف ولحسن سير العدالة .
51	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 من ق ا م	يؤول الاختصاص المحلي، في دعوى الطلاق أو العودة إلى مسكن الزوجية، إلى المحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مسكن الزوجية، و لا يجوز القضاء بخلاف ذلك متى تمسك أحد أطراف الدعوى بهذا المبدأ.
120	1998	2	التجارية والبحرية	م 8 من ق ا م وم 56 من القانون البحري	متى صنف القانون السفن ضمن الأموال المنقولة، فإن كل نزاع حولها يؤول للاختصاص للفصل فيه إلى موطن المدعي عليه أي محل إقامته.
165	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 745 من القانون البحري	في المنازعات المتعلقة بعقد النقل البحري، ما دام القانون يمنح للمدعي حق الاختيار بين محكمة مقر إقامة المدعي عليه أو محكمة ميناء التفريغ فإنه لا يمكن لقضاة الموضوع إلزامه برفع دعواه أمام محكمة مقر إقامة المدعي عليه.
467	2002	2	الجنائية	م 274 من قانون الجمارك	عندما يتعلق الأمر بقواعد الاختصاص المحلي في المادة الجمركية البحتة فإن القواعد المحددة في قانون الجمارك وحده هي الواجبة التطبيق، لا تلك المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
84	2004	1	المدنية	م 8 من ق ا م	ينعقد الاختصاص المحلي في الدعوى المتعلقة بالحقوق الشخصية العقارية للمحكمة الواقع في دائرة اختصاصها موطن المدعي عليه.
269	2005	2	الاجتماعية	م 24 من القانون 04-90	يتحدد الاختصاص المحلي، للمحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية، إما بمكان تنفيذ علاقة العمل و إما بمحل إقامة المدعي عليه
367	2006	1	التجارية والبحرية	م 90 من ق ا م	كان يتعين على القضاة، بعد إثارة الدفع بعدم اختصاص مجلس قضاء الجزائر محليا، للفصل في النزاع المنصب على ملكية علامة أورانجينا الجزائر، لسبق طرح نفس النزاع أمام مجلس قضاء البلدية، تطبيق المادة 90 من قانون الإجراءات المدنية.
257	2008	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 من ق ا م	لا يختص القضاء الجزائري بالنزاعات المنصبة على الجوانب المادية للطلاق القائمة بين زوجين جزائريين، مقيمين في دولة أجنبية
323	2008	2	الجنائية	م 40 و 552 من ق ا ج	لا يمكن التدرع بالقاعدة الاستثنائية للاختصاص المحلي، المذكورة في المادة 552 من قانون الإجراءات الجزائية، للنطق بعدم الاختصاص، في حالة المجالس القضائية المتجاورة.

اختصاص محلي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

191	2009	2	التجارية والبحرية	م 1/26 و 4 من الأمر 07-95	المحكمة الكائن بدائرة اختصاصها مقر سكن المؤمن له هي المختصة بالفصل في نزاع يتعلق بتحديد التعويضات المستحقة في مجال التأمين. يمكن المؤمن له، في مجال التأمين عن الحوادث، مقاضاة المؤمن أمام محكمة مكان وقوع الفعل الضار.	اختصاص محلي
571	2006	1	الجنح والمخالفات	م 412 من ق ا ج وم 3 من المرسوم التنفيذي 63-98	الجهة القضائية المصدرة لحكم او لقرار غيابي، تبقى بعد تقسيم قضائي جديد، مختصة للفصل في المعارضة	
314	2010	1	الجنح والمخالفات	م 37، 40 و 329 من ق ا ج 374 و 375 مكرر من ق ع	تختص محليا بالنظر في جنحة إصدار شيك بدون رصيد، أيضا، محكمة إقامة المستفيد من الشيك أو مكان الوفاء بالشيك.	
359	2013	2	الجنائية	م 197 من ق ا ج	لا يجوز لغرفة الاتهام تعيين محكمة جنائيات، خارج دائرة اختصاص المجلس القضائي التابعة له.	
326	2017	1	الجنح والمخالفات	م 329 و 337 مكرر من ق ا ج	الموطن المختار هو الموطن الذي يختاره المدعي المدني لمباشرة إجراءات دعوى إصدار شيك بدون رصيد، وهو موطن أصلي مؤقت لا يستدعي تقديم وصولات الكهرباء أو الغاز أو المياه لإثباته، وتختص المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها الموطن المختار بالفصل في الدعوى.	
72	2018	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 9 و 10 من ق م م 79 من ق ا	لا يؤول الاختصاص للقضاء الجزائري، في تقدير نفقة المحضون وتوفير المسكن لممارسة الحضانة أو دفع بدل الإيجار، مادامت الحضانة تمارس في الخارج، لتعذر مراعاة عناصر التقدير، من ظروف المعاش والعمل الواجب الحكم بها.	
651	2003	عدد خاص	الجنائية	م 40 من ق ا ج	إذا لم ينازع أطراف الدعوى في أمر قاضي التحقيق الرامي إلى التخلي عن التحقيق لفائدة زميله و أصبح الأمر نهائيا فإنه لا يجوز لغرفة الاتهام القضاء بعدم اختصاصها وإرجاع الملف للقاضي الأول.	
335	2011	1	الجنائية	م 40 من ق ا ج	يتحدد الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق بمكان وقوع الجريمة. يعد مقر الشركة المتضررة من جريمة مرتكبة من أحد عمالها مكانا لوقوع الجريمة حتى ولو كان الفعل الإجرامي للعامل متعلقا بمهمة خارج نطاق المقر.	اختصاص محلي لقاضي التحقيق
164	1995	1	الاجتماعية	م 19 من القانون 04-90 و م 7 من ق إ م	من المقرر قانونا أنه يستثنى من اختصاص مكاتب المصالحة الخلافات الفردية للعمل التي يكون طرفا فيها الموظفون والأعوان الخاضعون للقانون الأساسي للمؤسسات والإدارات العمومية.	اختصاص مكاتب المصالحة

355	1989	1	الجنح والمخالفات	م 217 و 222 من ق ع وم 437 و 438 من ق ا ج	من المقرر أنه عند المتابعة بوقائع معينة فإنه يتوجب على الجهة القضائية حال فصلها في الدعوى تحديد موقفها من التهم المتابع من أجلها المتهمون المحالون عليها و من ثمة كان على قضاة المجلس إذا ما رأوا أن الأفعال تكون جنائية التزوير أن يتخلوا عن القضية برمتها لعدم اختصاصهم لا القضاء بإدانة المتهمين بمقتضى المادة بين 217، 222 من ق ع و الأمر بإحالة الطرف المدني والنيابة إلى رفع دعواهما فيما يتعلق بجنائية تزوير عقد رسمي.
362	1989	1	الجنح والمخالفات	م 26 من ق م وقانون الحالة المدنية	من المقرر قانونا أنه لا يمكن المتابعة أمام الجهات القضائية الجزائرية في إطار دعوى التصريحات الكاذبة، إلا إذا كانت الجهات القضائية المدنية المختصة قد فصلت نهائيا في النزاع الأصلي الرامي إلى إبطال العقد المحرر بموجبها، لأنه ليس من اختصاص الجهات الجزائرية إثبات بطلان عقد من عقود الحالة المدنية أو القضاء بالإدانة في مثل هذه الحالة دون الإشارة إلى الفصل النهائي في النزاع الأصلي .
138	1989	2	التجارية والبحرية	م 1/7 من ق ا م	إذا كان من المقرر قانونا أن طرد مستأجر من محل تجاري بمبادرة من السلطة الإدارية يكيف على أنه فعل من أفعال التعدي، وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة السابعة- إجراءات مدنية-، فان القاضي الإداري هو وحده المختص للفصل في النزاع.
25	1989	3	المدنية	م 7 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا إن الاختصاص النوعي من النظام العام، فان التمسك به لأول مرة أمام المجلس الأعلى يكون مقبولا. إذا كان الخطأ مرفقيا، وجب اعتبار الدولة مسؤولة ومن ثمة مساءلتها أمام الجهة الإدارية وليس المدنية و من ثمة فإن المجلس القضائي الذي فصل في دعوى متعلقة بحادث وراح ضحيته أحد رجال الدرك في مركز المصلحة و منح التعويض لذوي الحقوق، يشكل خرقا لقاعدة جوهرية.
80	1989	3	التجارية والبحرية	م 5 و 109 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن المجالس القضائية، تختص بنظر استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى في جميع المواد ولو وجد خطأ في وصفها، وكان المقرر كذلك انه إذا الغي الحكم المستأنف، يجوز للجهة الاستئنافية التصدي للدعوى متى كانت مهياة للفصل فيها، فإن تصريح قاضي الفرع المدني بعدم اختصاصه في نظر نزاع يتعلق باسترجاع محل تجاري كان موضوع إعارة و تأييد المجلس للحكم المستأنف خرق لأحكام المادتين 5 و 109 من ق ا م لما له من اختصاص تام في الفصل والتصدي لكافة القضايا و كان يتعين عليه استعمال حقه في الفصل والتصدي لموضوع النزاع.

اختصاص نوعي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

48	1989	4	المدنية	م 7 مكرر من ق ا م	من المقرر قانونا أن الاختصاص النوعي لا يتعلق بشخص القاضي الذي يرأس الجلسة وإنما يتعلق بنوع الدعوى، ومن ثم فإن وجود دعوى إيجار ضمن الدعوى المقضي بضمها لا ينزع عن القاضي المدني اختصاصه .
132	1989	4	التجارية والبحرية	م 5 و 109 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن المجالس القضائية، تختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى في جميع المواد ومن المقرر كذلك أنه من المبادئ المستقر عليها قضاء أن جهة الاستئناف إذا كانت بصدد حكم مدني في الموضوع وهو من اختصاص القضاء التجاري تتصدى للقضية وتفصل فيها نهائيا إذا كانت الدعوى جاهزة للفصل فيها ومن ثم فإن المجلس القضائي عندما قضى بإبطال الدعوى على أساس أن النزاع من اختصاص القاضي التجاري فإنه خالف أحكام المبدأ المذكور وتجاهل اختصاصه الشامل وهيمنته على جميع القضايا بصرف النظر عن طبيعتها مدنية أو تجارية.
271	1989	4	الجنائية	م 248 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن اختصاص محكمة الجنايات هو من النظام العام، وأن قانون الإجراءات الجزائية نص على أن للقسم الاقتصادي بهذه المحكمة الاختصاص المانع للفصل في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة 248 من ق ا ج، من ثم فإن حكم محكمة الجنايات - القسم العادي الذي قضى بإدانة المتهم من أجل ارتكابه جريمة التزوير في محررات عمومية ، خالف القانون.
154	1990	2	الاجتماعية	م الأولى من ق ا م	من المقرر قانونا ان المنازعات المتعلقة بحوادث العمل يؤول الاختصاص فيها إلى المحاكم الكائنة بمقر المجالس القضائية دون سواها بموجب حكم قابل للاستئناف، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف عندما قضوا بإلغاء الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الأولى القاضي بعدم الاختصاص وتصدوا بالفصل بعدم تأسيس الدعوى، قد خرقوا القانون و حرّموا الأطراف من مبدأ التقاضي على درجتين.
43	1990	3	المدنية	م الأولى من ق ا م	1. لا يجوز لمن لم يكن طرفا في حكم غيابي أن يطعن فيه بطريق المعارضة بل عليه إن كانت له مصلحة في الدعوى أن يقوم بالطعن فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة . 2. يعد تأييد قضاة الاستئناف للحكم القاضي بعدم الاختصاص في نزاع يتعلق بالحيازة تنازلا عن اختصاصهم وتخل عن واجبهم بالفصل في الدعوى.
114	1990	4	التجارية والبحرية	م 194 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن الاختصاص في المنازعات المتعلقة بالإيجارات التجارية يكون لجهة القضاء العادي إلا في حالة نزاع ينحصر بمنحة التعويض، إذا كان الاتفاق قائما حول الإخلاء، فيجوز الالتجاء إلى القضاء المستعجل. و من ثمة يعد خرقا لقواعد الاختصاص النوعي مصادقة جهة الاستئناف على أمر استعجالي قضى بإجراء خبرة لتقدير منحة الاستحقاق في حين أن التنبيه بالإخلاء محل نزاع بين الطرفين.

اختصاص نوعي

153	1990	4	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المقرر قضاء أنه إذا كان لا يمكن للمحاكم العادية القضاء بإلغاء القرارات الإدارية، إلا أنها تستطيع استبعادها إذا لاحظت أنها مخالفة للنصوص القانونية،	اختصاص نوعي
218	1990	4	الجنائية	م 212 وما بعدها من ق ا ج	متى كانت أحكام الفقرة 2 من المادة 25 من قانون القضاء العسكري تقضي بأن يحاكم كذلك أمام المحاكم العسكرية الدائمة الفاعلون الأصليون للجريمة والفاعلون المشتركون الآخرون والشركاء في أية جريمة كانت مرتكبة في الخدمة أو ضمن مؤسسات عسكرية، فيما أن أفعال التخريب المنسوبة إلى المتهمين وقعت على عقار عسكري، فإن قضاء المحكمة العسكرية بعدم الاختصاص، خطأ في تطبيق القانون.	
74	1991	4	المدنية	م 274 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا تنظر ابتدائيا ونهائيا في الطعن بالبطلان في القرارات التنظيمية أو الفردية التي تصدر من السلطة الإدارية، ومن ثم فإن الجهات القضائية العادية لا يجوز لها الفصل في قانونية هذه القرارات. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الجهة القضائية العادية، بإبطالهم عقد الإيجار الصادر من سلطة إدارية ومقرر بتسوية الوضعية، خرقت القانون وتجاوزوا اختصاصهم. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
123	1992	2	الاجتماعية	م 7 من ق ا م	من المقرر قانونا أن المجالس القضائية تختص بالفصل ابتدائيا بحكم قابل للاستئناف أمام المجلس الأعلى في جميع القضايا التي تكون الدولة أو إحدى الولايات أو إحدى البلديات أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون.	
124	1992	4	الاجتماعية	م 2 من ق ا م	تختص المحاكم ابتدائيا ونهائيا بالمنازعات بين المستأجر والمؤجر، إذا كانت قيمة الإيجار السنوي يوم رفع الدعوى لا تتجاوز ألف وخمسمائة دينار، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقتا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الإيجار الشهري يوم رفع الدعوى كان يبلغ 95 دينارا، فإن قضاة المجلس الذين قضوا بقبول الاستئناف شكلا، يكونون قد خرقتا القانون.	
77	1993	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	متى كان من المستقر عليه قضاء أن سلطة مراقبة أعمال الإدارة تعود للقضاء الإداري فإنه لا يجوز لقضاة الاستئناف استبعاد تطبيق قرار صادر عن سلطة إدارية.	
299	1993	3	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج	من المبادئ المستقر عليها في القضاء الجزائري أن الجهة القضائية الجزائية تكون مختصة بالنظر في الدعوى المدنية إذا كان العنصر المادي للجريمة يكون خطأ منفصلا عن الوظيفة ويؤدي إلى تحمل مسؤولية صاحبه، ولا تكون مختصة إذا كان العنصر المادي أو الفعل الإجرامي يكون خطأ أثناء الوظيفة، ومن ثم لا يجوز للقاضي الجزائري التصريح باختصاصه في الدعوى المدنية إذا ثبت أن خطأ الموظف كان أثناء تأدية مهمتها.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

153	1994	1	التجارية والبحرية	م 93 من ق ا م	من المقرر قانونا أن عدم اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر من النظام العام وتقضي به المحكمة ولو من تلقاء نفسها، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى. ولما ثبت أن الدعوى الحالية ترمي إلى إبطال عقد التنازل عن أملاك الدولة، فإن هذا العقد يكتسي طابعا إداريا، يعود الاختصاص في مراقبته للجهة المختصة بالفصل في القضايا الإدارية.	اختصاص نوعي
105	1994	3	الاجتماعية	م 7 مكرر من ق ا م وم 119 من ق م	القضاء العادي هو المختص بفسخ عقد الإيجار الذي يكون ديوان الترقية والتسيير العقاري طرفا فيه.	
109	1994	3	الاجتماعية	م 7 من ق ا م وم 1 من الأمر 75-32	من المقرر قانونا أن دعاوى الطعون بالبطلان ضد القرارات الصادرة عن رؤساء المجالس الشعبية و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية هي من اختصاص المحاكم الإدارية، بينما تحال على المحاكم المختصة بالمسائل الاجتماعية كل النزاعات الناتجة عن عقد عمل أو علاقة عمل أو عقد تدريب مهني بين صاحب العمل والعامل الغير خاضع للقانون الأساسي العام للتوظيف العمومي، بعد عرض النزاع على مفتش العمل - المختص إقليميا - للمصالحة. أما إذا كان الموظف خاضعا لقانون التوظيف العمومي وتم طرده بقرار بلدي، فإن هذا القرار لا يخضع لرقابة المحاكم العادية.	
125	1996	1	الاجتماعية	م 3 و 35 من القانون 02-90	من المقرر قانونا أن تطبيق أحكام القانون 90 - 02 على جميع العمال والمستخدمين، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، باستثناء المدنيين والعسكريين التابعين للدفاع الوطني و يمكن - تطبيقا لهذا القانون - إصدار أمر قضائي بإخلاء المحلات المهنية بناء على طلب المستخدم، عندما يكون الاحتلال يستهدف عرقلة حرية العمل. دون الإخلال بالقواعد العامة للاختصاص النوعي، التي تمنح القاضي الإداري صلاحية الفصل في النزاع القائم بين وزارة الشؤون الخارجية وموظفيها.	
111	1997	2	الاجتماعية	م 3 من القانون 90- 11	من المقرر قانونا المستخدمون المدنيون و العسكريين التابعون للدفاع الوطني يخضعون لأحكام تشريعية و تنظيمية خاصة" و بما أن النزاع قائم بين هيئة تابعة لوزارة الدفاع الوطني و عامل لديها، فان قضاة الموضوع (الغرفة الاجتماعية) لما اعتبروا أنفسهم مختصين نوعيا بالنظر في الدعوى، يكونون قد خرقوا نص المادة 3 من القانون 11/90.	
118	1997	2	الاجتماعية	م 7 من ق ا م	إذا صدر حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه عن القضاء العادي رغم أن الاختصاص يرجع للقضاء الإداري فمادام لم يثبت إلغاء هذا الحكم من هذه الجهة القضائية المختصة، فإنه يتعين اتخاذه كقاعدة لتطبيق المادة 39 من القانون 90/04 رغم العلة التي تشوبه.	
181	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 3 من القانون 90- 11	من المقرر قانونا أنه يخضع الموظفون والأعوان المتعاقدون في الهيئات والإدارات العمومية في الدولة والولايات والبلديات لأحكام تشريعية وتنظيمية خاصة. ولما كان ثابتا. في قضية الحال. القضاء العادي غير مختص نوعيا في المنازعات المتعلقة بعلاقة العمل التي لا تخضع للقانون رقم 11/90 و يكون المستخدم هو البلدية.	
47	1998	2	العقارية	م 1/7 من ق ا م	يختص القضاء الإداري بالفضل في المنازعات المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

146	1998	2	الجنح والمخالفات	م 3/3 من ق ا ج وم 7 و 7 مكرر من ق ا م والمرسوم 25-86	تختص الغرفة الإدارية بالمجلس في الفصل، كدرجة أولى، في الدعوى التبعية المتعلقة بالمسؤولية المدنية الناتجة عن الأخطاء المهنية التي يرتكبها الأطباء العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية باعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.	اختصاص نوعي
192	1999	1	الجنح والمخالفات	م 7 من ق ا م	لا يجوز للغرفة الجزائية بالمجلس الفصل في دعوى التعويض القائمة على أساس وقائع جرت داخل مؤسسة تابعة للدولة و أن كلا من القاتل والضحية موظفان لديها وأن جريمة القتل الخطأ وقعت أثناء تأديتهما لوظيفتهما، بل كان عليها أن تصرح بعدم اختصاصها في الدعوى المدنية باعتبار أن الدولة هي المسؤول المدني.	
177	2000	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 1 و 5 من ق ا م	لا يجوز للمجلس رفض دعوى المطالبة بالسكن لممارسة الحضانة لعدم الاختصاص النوعي، لأنه هيئة مكلفة بمراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم وتصحيحها ولو وجد خطأ في وصفها.	
180	2000	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 من ق ا م	إن الحكم الذي صادق على صلح وقعته جميع الأطراف المتنازعة لا يعتبر من الأحكام القابلة للاستئناف، لأنه لم يفصل في النزاع، بل صدر حسب رغبة وإرادة الأطراف و بذلك فإنه لا يجوز لأي واحد منهم التراجع عنه. ولما أعطى القاضي الأول الحكم الوصف الابتدائي، فإنه أخطأ في ذلك ولما أيد قضاة الاستئناف الحكم المذكور فإنهم أخطأوا كذلك.	
191	2001	1	الاجتماعية	م 39 من القانون 04-90	إن المادة 37 من القانون 90-04 المؤرخ في 06 فيفري 1990 منحت صراحة الاختصاص لرئيس القسم الاجتماعي للفصل في طلب الغرامة التهديدية وهذا الاختصاص يدخل ضمن الاختصاص النوعي الذي هو من النظام العام. عدم تصريح قضاة الاستئناف بعدم اختصاص قاض الاستعجال للنظر في طلب الغرامة التهديدية، خطأ في تطبيق القانون.	
205	2001	1	التجارية والبحرية	م 7 من ق ا م	تخضع المنازعات التي تكون مديرية الحماية المدنية طرفا فيها للقضاء الإداري لا للقضاء العادي .	
164	2001	2	الاجتماعية	م 7 مكرر من ق ا م	تدخل الإيجارات الممنوحة بموجب عقود التخصيص من طرف إدارة أملاك الدولة ضمن الاستثناءات الواردة في المادة 7 مكرر من قانون الإجراءات المدنية .	
182	2001	2	الاجتماعية	م 7 من ق ا م	تمسك القضاء العادي باختصاصه النوعي في دعوى تخص مؤسسة ذات طابع إداري تطبق عليها قواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة 7 من قانون الإجراءات المدنية خرق لقاعدة من النظام العام.	
219	2001	2	التجارية والبحرية	م 7 من ق ا م	كان يتعين على قضاة الموضوع، بعد التأكد من عدم وجود قاعدة تجارية و عدم أحقية المستأجر للتعويض الاستحقاق، التصريح بعدم الاختصاص في الفصل في فسخ العقد القائم بين المجلس الشعبي البلدي والمستأجر، لكون النزاع من الاختصاص المانع للجهات القضائية الإدارية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

114	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 3/7 من ق ا م	متى ثبت أن القرار المطعون فيه قد أدان المتهم بتهمة القتل الخطأ فإنه لا يسوغ في مثل هذه الأحوال تحميل الخزينة العمومية التعويضات المستحقة للطرف المدني لأنه لا يمكن أن تحل الدولة محل المتهم المدان بجريمة القتل الخطأ لتعويض ذوي الحقوق طالما أن الوقائع لا تتعلق بحوادث مرور بل هي تدخل في إطار تعويض ضحايا الإرهاب يعود الاختصاص للنظر فيها إلى القضاء الإداري.
121	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 3 و 7 من ق ا م	يؤول الاختصاص للفصل في دعوى التعويض عن القتل الخطأ الذي تسبب فيه عون أمن عمومي تابع لمؤسسة إدارية للقضاء الإداري وعليه فإن تمسك القضاء الجزائي باختصاصه هو تطبيق سيء للقانون ومخالفة له.
125	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج وم 7 من ق ا م	إن القضاء بالفصل في الدعوى المدنية فقط على إثر الرجوع بعد الخبرة دون التطرق إلى مسألة الدعوى العمومية وتبيان موقفه من تكيف الوقائع بالنسبة للحكم المعاد يعد مخالفة لقواعد جوهرية في الإجراءات ينجر عنه البطلان لأنه لا يسوغ في مواد الجنح والمخالفات الفصل في الدعوى المدنية إلا بعد الفصل في الدعوى الجزائية .
239	2002	1	التجارية والبحرية	م 7 من ق ا م	إن مديرية المنافسة والأسعار التي يشرف عليها الوالي، هي مؤسسة عمومية يؤول الاختصاص للفصل في المنازعات التي تكون طرفاً فيها إلى الجهة القضائية الإدارية ويتمسك قضاة الغرفة التجارية بالمجلس باختصاصهم للنظر في النزاع فإنهم قد تجاوزوا سلطتهم.
366	2002	1	الجنائية	م 25 من قانون القضاء العسكري	إن غرفة الاتهام عند إلغائها أمر التخلي لصالح القاضي لم تعتمد على تعليل صائب إذ أن الوقائع اقترفت في إطار الخدمة بمفهوم المادة 25 من قانون القضاء العسكري وعليه فإن الاختصاص للنظر في قضية يؤول إلى القاضي العسكري.
635	2003	عدد خاص	الجنائية	م 162 من ق ا ج	مصادقة غرفة الاتهام على أمر التصريح بعدم الاختصاص رغم عدم استكمال إجراءات التحقيق يعد خطأ في تطبيق القانون .
639	2003	عدد خاص	الجنائية	م 596 من ق ا ج وم 4/9 من قانون تنظيم السجون	لا يجوز لغرفة الاتهام القضاء بعدم اختصاصها في الفصل في طلبات النيابة العامة الرامية إلى الفصل في الهوية الحقيقية للمتهم لأنها الجهة القضائية المختصة للفصل في الإشكالات الناجمة عن تنفيذ الأحكام الجنائية .
643	2003	عدد خاص	الجنائية	م 3/466 من ق ا ج	مفاد نص المادة 3/466 من قانون الإجراءات الجزائية أنه يجوز أن يرفع الاستئناف من الحدث أو نائبه القانوني أمام غرفة الأحداث بالمجلس القضائي . تمسك قضاة الغرفة الجزائية باختصاصهم بالفصل في قضية متهم قاصر خطأ في تطبيق القانون .
647	2003	عدد خاص	الجنائية	م 162 من ق ا ج	اعتماد القضاة على تصريحات شاهد واحد لتعيين الجهة المسؤولة عن الجريمة المقترفة والتسرع بالتصريح بعدم الاختصاص النوعي يعد تعليلاً غير منطقي وغير كاف للوصول إلى النتيجة المذكورة في منطوق الحكم.
150	2003	2	الاجتماعية	م 7 من ق ا م	اعتبار المركز الوطني للسجل التجاري تاجراً في معاملته مع الغير لا يؤثر على كونه يعد مؤسسة عمومية إدارية، يختص القضاء الإداري بمنازعاتها
146	2004	1	الاجتماعية	م 20 من القانون 04-90	ينعقد اختصاص الفصل في النزاع المتعلق بنزاع فردي بين مساهم في شركة أسهم يتقاضى أجره مقابل العمل المؤدى و بين هذه الشركة، الناتج عن التسريح التعسفي، للمحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية

اختصاص نوعي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

353	2005	1	الجنائية	م 222 و 223 من ق ع	ليس من صلاحية غرفة الاتهام، إثر نقض مع إحالة قضية إليها من المحكمة العليا، للتحقيق فيها على الوجه الجنائي، التصريح بانتقاء وجه الدعوى، بعد سبق التصريح بعدم الاختصاص النوعي من طرف جهة قضاء الحكم. تحال القضية وجوبا، من غرفة الاتهام إلى محكمة الجنايات، المختصة وحدها بالنطق بالإدانة أو بالبراءة.	اختصاص نوعي
201	2006	2	المدنية	م 7 من ق ا م	يكون من اختصاص القضاء الإداري، ويعد خطأ مصلحيا مقيما لمسؤولية الدولة، تسبب عون الأمن أثناء عمله و بمناسبة وظيفته، في ضرر للغير	
299	2006	2	الاجتماعية	م 3 من القانون 90-11 وم 20 من القانون 90- 04 وم 18 من المرسوم 56-82 والرسوم الرئاسي 440-96	يكون من اختصاص القسم الاجتماعي للمحكمة، الفصل في النزاعات الناشئة بين المؤسسات العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري و بين العمال المدنيين غير الشبهاء التابعين لها.	
267	2007	1	المدنية	م 171 مكرر من ق ا م	القضاء الإداري، هو المختص بالفصل في إشكال في تنفيذ قرار قضائي إداري، و ليس القضاء العادي	
441	2007	1	العقارية	م 7 من ق ا م	ينعقد الاختصاص النوعي للقضاء الإداري، متى كانت وكالة مسح الأراضي أو المحافظة العقارية طرفا في النزاع	
617	2007	1	الجنح والمخالفات	م 7 من ق ا م وم 3 من ق ا ج	يكون من اختصاص القضاء الإداري، الفصل في دعوى المسؤولية المدنية للإدارة، ولا يكون الوكيل القضائي للخرينة العامة في هذه الحالة مسؤولا عن دفع التعويض.	
155	2007	2	المدنية	م 7 و 7 مكرر من ق ا م	يعد تأجير البلدية السوق الأسبوعية و أماكن التوقف، إيجارا تجاريا بمفهوم المادة 7 مكرر من قانون الإجراءات المدنية، و يختص القضاء العادي بالبت في المنازعات ذات الصلة.	
557	2007	2	الجنح والمخالفات	م 7 من ق ا م	ينعقد اختصاص الفصل في الدعوى المدنية، المرتبطة بجريمة القتل الخطأ، المرتكبة من طرف موظف أثناء تأدية مهامه، للقضاء الإداري وليس للقضاء العادي.	
175	2008	1	التجارية والبحرية	م 7 من ق ا م	القضاء الإداري هو المختص لتحديد مسؤولية إدارة الجمارك	
205	2008	2	التجارية والبحرية	م 2، 93 و 269 من ق ا م	تفصل المحكمة ابتدائيا و نهائيا، في المنازعات الخاصة ببدل الإيجار السنوي، غير المتجاوز 1500 دج، يوم رفع الدعوى.	
133	2009	1	المدنية	م 7 من ق ا م	القضاء الإداري هو المختص بالفصل في دعوى إبطال عقد الشهرة، ما دامت البلدية طرف في النزاع، وليس القضاء العادي، وذلك إعمالا للمعيار العضوي .	
165	2009	1	التجارية والبحرية	م 7 و 93 من ق ا م	إبطال مستندات صادرة من الإدارة، من اختصاص القضاء الإداري	
176	2009	1	التجارية والبحرية	المرسوم 98-42 والمرسوم الرئاسي 250-02	القضاء الإداري هو المختص بالفصل في منازعة منصبة على صفقة عمومية ممولة بمساهمة نهائية من ميزانية الدولة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

209	2009	1	العقارية	م 7 من ق ا م وم 14 من القانون 91-11	القضاء الإداري هو المختص بالفصل في دعوى التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية و ليس القضاء العادي.	اختصاص نوعي
245	2009	1	العقارية	م 7 من ق ا م والمرسوم 62-524 والمرسوم التنفيذي 98-319 والمرسوم التنفيذي 08-59	القضاء العادي هو المختص بالفصل في منازعة يكون الهلال الأحمر الجزائري طرفا فيها مادام لا يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري.	
315	2009	2	الجنائية	م 7 من ق ا م	يتعين على محكمة الجنايات في حالة عدم اختصاصها نوعيا للفصل في الدعوى المدنية الاكتفاء بالتصريح بعدم الاختصاص دون التطرق للشكل.	
406	2009	2	الاجتماعية	مرسوم تنفيذي 89-10	يختص القضاء الإداري نوعيا بالفصل في المنازعات ذات الصلة بالامتياز المنصب على سكن ممنوح بسبب الضرورة الملحة للخدمة أو لصالح الخدمة.	
137	2011	1	العقارية	م 800، 801 و 802 من ق ا م وا	مجرد ذكر "بحضور" طرف إداري في نزاع قضائي، قائم بين شخصين خاضعين للقانون الخاص، لا يجعل القضاء الإداري مختصا نوعيا للفصل فيه.	
165	2011	1	الاجتماعية	القانون 90-11 والقانون 2000-03	المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية مختصة للفصل في دعوى إلغاء قرار تسريح صادر عن مؤسسة اتصالات الجزائر، متخذ في حق عامل قادم من مديرية ولائية للبريد.	
182	2011	2	العقارية	م 36 و 800 من ق ا م وا	عدم الاختصاص النوعي، من النظام العام. القضاء العادي، غير مختص نوعيا، للفصل في طعن باعتراض الغير، الخارج عن الخصومة، مرفوع من وزير المالية (المدير العام للأموال الوطنية).	
184	2012	1	العقارية	م 800 من ق ا م وا	لا يمكن إلغاء الدفاتر العقارية، أو مناقشة مضمونها، إلا أمام القضاء الإداري.	
393	2012	1	الجنائية	م 363 و 437 من ق ا ج	لا يجوز للنيابة العامة، في حالة قضاء جهة الحكم الجزائي بعدم اختصاصها النوعي، جدولة القضية أمام غرفة الاتهام، إلا بعد أن يصبح الحكم الناطق بعدم الاختصاص نهائيا.	
295	2012	2	الجنائية	م 3 من ق ا ج وم 29، 36، 800 و 802 من ق ا م وا والمرسوم التنفيذي 90-174	يختص القضاء الإداري بالفصل في طلب تعويض ضرر ناجم عن جريمة اعتداء جسدي، واقع من تلميذ على تلميذ، داخل نطاق مدرسة، و أثناء الدراسة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

411	2012	2	العقارية	م 33 من ق ا م وا	تفصل المحكمة بحكم في أول و آخر درجة (ابتدائيا و نهائيا) في الدعاوي التي لا تتجاوز قيمتها 200.000 دج. العبرة في تحديد طبيعة وصف الحكم، ابتدائي و نهائي أو ابتدائي، بالمبلغ الوارد في عريضة المدعي، و ليس المبلغ المحكوم به قضاء	اختصاص نوعي
178	2013	1	المدنية	م 800 من ق ا م وا وم 273 من قانون الجمارك	القضاء المدني مختص للفصل في القضايا الجمركية المتعلقة بدفع الحقوق و الرسوم او استردادها.	
192	2013	2	التجارية والبحرية	م 3 و 32 من ق ا م وا و م 316 من ق ا ج	القضاء المدني مختص للفصل في دعوى المطالبة بالحقوق المدنية، بعد حفظها من طرف محكمة الجنايات	
207	2014	1	المدنية	م 33 من ق ا م وا	تحدد قيمة الدعوى أو النزاع، بالطلبات الأصلية المقدمة من المدعي و ليس بقيمة الطلب المقابل أو المقاصة القضائية.	
174	2014	2	المدنية	م 2 من القانون التجاري	يسمح الاختصاص الشامل للقاضي المدني بالفصل في نزاع قائم بين تاجر و شركة تجارية (شركة تامين) منصب على عقد تامين محل تجاري.	
183	2014	2	المدنية	م 800 و 802 من ق ا م وا	يحق للبلدية الحصول على تعويض من السائق، في حالة سكر، المتسبب في تحطيم عمود الإنارة العمومية، الداخل في مخالفات الطرق. يختص القضاء العادي، استثناء، بالفصل في هذه المنازعة.	
302	2015	1	التجارية والبحرية	م 1، 4 و 30 من المرسوم التنفيذي 296-96	تُمسك محاسبة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الهيئة ذات الطابع الخاص، على الشكل التجاري. للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صفة التقاضي، وتخضع للقضاء العادي، المنازعات الناجمة عن عقد إنجاز دراسة ومتابعتها، مبرم بينها وبين مكتب دراسات خاص.	
322	2015	1	التجارية والبحرية	م 33 من ق ا م وا	تفصل المحكمة بحكم في أول و آخر درجة، في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها مائتي ألف دينار (200.000 دج)، بحكم قابل للطعن فيه بالنقض. لا يعدّ الطلب المنصبّ على الحصول على مبلغ 173 ألف دينار والفوائد القانونية الممثلة في 18% عن كل سنة، من تاريخ رفع الدعوى إلى غاية الدفع الفعلي، طلبا محددا قيمة الدعوى بأقل من 200.000 دينار؛ الحكم الصادر في هذه الدعوى حكم ابتدائي، قابل للطعن فيه بالاستئناف وليس الطعن بالنقض.	
225	2015	2	الاجتماعية	500 من ق ا م وا	التعويض عن عدم تنفيذ حكم قضائي، صادر من محكمة اجتماعية، قاض بإعادة إدماج العامل في منصب عمله، من اختصاص القاضي الاجتماعي وليس القاضي المدني.	
22	2016	1	المدنية	م 15، 22، 23/2 من القانون 85- 07	يختص القضاء العادي بالفصل في النزاع، الرامي للمطالبة بتعويض عن ضرر لاحق بأرض ملك لأشخاص طبيعيين، عن مشروع إنجاز قنوات غاز، مرخص بقرار من الوالي إلى شركة سونلغاز.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

115	2016	2	العقارية	م 800 من ق ا م وا	يختص القضاء العادي، كأصل عام، بالفصل في كل المنازعات التي تعرض عليه، سواء كان أطرافها أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا معنويين خاضعين للقانون العام أو الخاص، إلا ما استثني بنص خاص. لم يستثن المشرع الأشخاص المعنوية الأجنبية الخاضعة للقانون العام من الأصل العام.
365	2016	2	الجنائية	م 9 و 16 من ق ع	يؤول اختصاص الفصل في المصادرة، كعقوبة تكميلية، لمحكمة الجنايات الفاصلة في الدعوى العمومية وليس لغرفة الاتهام.
408	2016	2	الجنح والمخالفات	م 476 من ق ا ج م 2 و 1 من الأمر 06-05	في حالة متابعة متهمين بالغين وآخرين أحداث، يكون تقديم إدارة الجمارك لطلباتها، المتعلقة بالجزاءات الجنائية، أمام الجهة القضائية التي عهد إليها محاكمة البالغين.
24	2017	1	المدنية	م 174 من ق م م 303 و 305 من ق ا م وا	يختص قاضي الاستعجال بفرض الغرامة التهديدية وتصفياتها، دون رفع قيمتها، لمساس هذه المسألة بأصل الحق.
90	2017	1	العقارية	م 800 ق ا م وا	يختص القضاء العادي بالفصل في المنازعات، المتعلقة بالتعويض عن الإقرار بحقوق الارتفاق من أجل المنفعة العامة، لصالح المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري .
190	2017	1	التجارية والبحرية	م 36 من ق ا م وا	الاختصاص النوعي، من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفته.
18	2017	2	المدنية	م 500 ق ا م وا	يختص القسم المدني، بالمنازعات الناشئة بعد انتهاء علاقة العمل، فيما يختص القسم الاجتماعي، بتسوية النزاعات الفردية، الناجمة عن علاقة العمل أثناء سريان عقد العمل.
18	2018	1	المدنية	م 800 و 802 من ق ا م و ا م 38 من المرسوم التنفيذي 10-322 م 1 فقرة 2 من القانون 198-63	تعد الوكالة القضائية للخرينة مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية يؤول الاختصاص عند وجودها، كطرف في النزاع، إلى القضاء الإداري، غير أنه وبمناسبة دعوى المطالبة بالتعويض، التي تحل فيها الدولة محل الضحية، يؤول اختصاص الفصل في هذا النزاع إلى القضاء العادي.
118	2018	2	الاجتماعية	الأمر 03-06 م 1 من المرسوم التنفيذي 10-200	يخضع موظفو الأسلاك الخاصة المكلفة بالبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في علاقتهم المهنية للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ولا يخضعون لأحكام القانون المتعلق بعلاقات العمل.
160	2019	2	الجنائية	م 88 من قانون 15-02	تختص المحكمة المعهود إليها بمحاكمة البالغين، بالنظر في الدعوى المدنية المتابع فيها بالغون مع أحداث ولا تختص بنظرها غرفة الأحداث.

اختصاص نوعي

277	1989	1	الجنائية	م 119 من ق ع	إذا كان مؤدي نص أحكام المادة 119 من قانون العقوبات، عقاب الموظف الذي يختلس أو يبدد أو يحتجز بدون وجه حق أو يسرق أموالاً عمومية أو أشياء تقوم مقامها تكون قد وضعت تحت يده سواء بمقتضى وظيفته أو بسببها، فإنه يتعين أن يشتمل السؤال المطروح من المحكمة على عناصر هذه الجريمة و ألا يقتصر على معرفة صفة الجاني فقط و إلا كان باطلاً.
255	1990	2	الجنائية	م 119 من ق ع وم 305 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن صفة الموظف في جريمة اختلاس أموال عمومية هي عنصر من عناصر الجريمة وليست ظرفاً مشدداً لها، ومن ثم فإنه لا يكون من اللازم طرح سؤال خاص بها متميز عن السؤال المتعلق بالواقعة. من المقرر قانوناً أن الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق العقوبة تنتضي بصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه، ومن ثم و بما أنه سبق الحكم على المتهم في نفس الجريمة وأطلق سراحه بعد قضائه المدة المحكوم بها عليه، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أحواله من جديد على محكمة الجنايات ليحاكم مرة أخرى بعد نقض الحكم الأول من المجلس الأعلى، لاسيما أنه لم يتم الطعن فيه لا من المتهم و لا من النيابة العامة و أنه أصبح نهائياً بالنسبة له، كما لا يجوز لمحكمة الجنايات محاكمته للمرة الثانية.
246	1990	3	الجنائية	م 119 من ق ع وم 305 من ق ا ج	يشترط في جريمة الاختلاس توافر عنصرين هما: أن يكون المختلس موظفاً أو شبيهاً بالموظف و أن تكون الأموال المختلسة وضعت تحت يده سواء بمقتضى وظيفته أو بسببها. و يجب أن يتضمن الحكم الجنائي سؤالاً عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة، كما يكون كل ظرف مشدد محل سؤال مستقل. ومن ثمة، إذا لم يشمل السؤال المطروح الذي أدانت المحكمة بموجبه المتهم بجريمة الاختلاس كافة العناصر المكونة لهذه الجريمة ولم يكن الظرف المشدد محل سؤال مستقل، اعتبر الحكم باطلاً.
260	1990	3	جنائية	م 119 من ق ع	متى كان مقراً قانوناً أن جريمة الاختلاس لا تقوم إلا إذا توافرت أركانها، فإن الإقرار أو الاستفادة من الاختلاس لا يشكلان ركنان من أركان هذه الجريمة. ومن ثم فإن طلب غرفة الاتهام إقراراً من المتهم حتى يمكنها القول أن الوقائع والأعباء أصبحت تكون جريمة الاختلاس، مخالف للقانون، فضلاً على أن الاستفادة من الاختلاس ليس ركناً من أركان الجريمة.
200	1991	2	الجنائية	م 119 من ق ع	إذا كان مؤدي المادة 119 من قانون العقوبات أنها لا تشترط في جريمة اختلاس أموال عمومية توفر عنصر الاستفادة من الأموال المختلسة، فإن غرفة الاتهام عندما قضت بالألا وجه للمتابعة بتهمة اختلاس أموال عمومية لعدم توفر عنصر الاستفادة من الأموال المختلسة، تكون قد أساءت تطبيق القانون.
433	2003	عدد خاص	الجنائية	م 119 من ق ع	من المقرر قانوناً أن المادة 119 من قانون العقوبات تشترط أن يكون الجاني موظفاً أو ضابطاً عمومياً حتى تقع الجريمة . والقرار الذي لم يناقش صفة المتهم عند اقترافه الجريمة ، إذ اختلس أموالاً لم يكن أميناً عليها بمقتضى الوظيفة ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

اختلاس أموال
عمومية

459	2005	2	الجنائية	م 119 من ق ع	يتعين على محكمة الجنايات، بخصوص جريمة اختلاس أموال عمومية، في حالة عدم تحديد المبلغ المختلس في منطوق قرار الإحالة، استخلاص المبلغ الذي هو ركن من أركان الجريمة، من القرار القاضي بالإحالة .	اختلاس أموال عمومية
399	2004	2	الجنائية	م 295 من قانون القضاء العسكري	يجب في جريمة اختلاس شيء مخصص للجيش أن يشمل السؤال أركان الجريمة من حيث تحديد صفة الجاني (عسكري) ومن حيث إن الأشياء المختلسة مخصصة للجيش وعهد بها إليه بهذه الصفة لأجل الخدمة.	اختلاس شيء مخصص للجيش
167	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 119 و 222 من ق ع	إن القرار الذي لم يناقش الوقائع المنسوبة للمتهم مناقشة قانونية مكتفيا بسرد نتائج الخبرة ، دون تحليلها، مؤسسا قضاءه على الشك لتبرئة المتهم، يكون مشوبا بالقصور في الأسباب.	اختلاس وتزوير
222	1990	3	الجنائية	م 387 و 388 من ق ع	1. السؤال الذي لم يظهر طريقة المساهمة و علم الشريك بها، يعد مبهما وغير شامل للعناصر المكونة لهذه الجريمة و لا يمكن أن يكون أساسا للإدانة. 2. لا تتم جريمة إخفاء الأشياء المسروقة إلا بتوافر عنصرين، هما: الإخفاء المادي، والعلم بأن الشيء مختلس أو متحصل عن طريق السرقة. يجب أن تلم الأسئلة المطروحة في الجلسة بجميع العناصر المكونة للجريمة كما وردت في قرار الإحالة، ومن ثم فإن القضاء بالإدانة بناء على سؤال لم يشمل سوى عنصر الإخفاء المادي دون عنصر العلم بأن الشيء مختلس هو خطأ في تطبيق القانون.	إخفاء أشياء مسروقة
210	1991	3	الجنائية	م 387 من ق ع	إذا لم يبين السؤال الذي تم طرحه ما إذا كان المتهم عالما أن الشيء الذي أخفاه مسروق أو متحصل من السرقة، باعتبار أن العلم أو العمد ركن أساسي في جريمة الإخفاء، فإن هذا السؤال يعد مشوبا بالقصور.	
156	1992	1	الجنائية	م 387 من ق ع	متى نصت المادة 387 من قانون العقوبات أنها تعاقب كل من أخفى عمدا أشياء مختلسة أو مبددة أو متحصلة من جنابة أو جنحة في مجموعها أو في جزء منها، فإن إدانة المتهم بجريمة الإخفاء بناء على سؤال لا يشمل كافة عناصر الجريمة، أهمها عنصر العلم أو العمد خطأ في تطبيق القانون.	
225	1992	2	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	من المقرر قانونا انه يتعين على الجهة القضائية الفاصلة في الدعوى أن تشير إلى الأفعال و التهم المدان بها المتهم و ان تذكر أسباب الإدانة و المواد القانونية المطبقة، ومنه فإن عدم سرد قرار الإدانة للوقائع و عدم ذكره لأسباب الإدانة و لا حتى المواد القانونية المطبقة، مخالفة للقانون.	
193	1992	4	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	إذا كان مؤدى المادة 387 من قانون العقوبات أنها تعاقب على جريمة إخفاء الأشياء المسروقة، فإن هذه الجنحة لا تتحقق إلا بتوافر الفعل المادي للجريمة من جهة والعلم أن الشيء مصدره جنحة أو جنابة من جهة أخرى. ومن ثم فإنه لا يمكن القضاء بالإدانة بجنحة إخفاء أشياء مسروقة، دون التأكد من توفر كل عناصر الجريمة	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

156	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	إن القرار الذي يؤسس قضاءه ببراءة متهم بجنحة إخفاء أشياء مسروقة على أساس انعدام العلم أو القصد الجنائي دون إبراز الأسباب والأدلة التي استند إليها للتصريح بأن التهمة غير ثابتة يكون مشوباً بالقصور في التسبب لأن مجرد القول بانعدام القصد الجنائي لا يعد مبرراً سائعاً وكافياً لإبعاد التهمة.	إخفاء أشياء مسروقة
159	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	إن قضاة الموضوع لما قضوا بإدانة المتهم بجنحة إخفاء أشياء مسروقة اعتماداً على احتمالات غير موضوعية وقرائن غير كافية ودون إبراز العناصر الأساسية للجنحة شابوا قرارهم بالقصور في التسبب.	
162	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	إن القضاء ببراءة المتهم من جنحة إخفاء أشياء مسروقة دون تبيان انعدام العناصر الأساسية للتهمة ومناقشتها وكذا عدم تنفيذ أسباب الإدانة التي ارتكز عليها الحكم المستأنف يكون مشوباً بالقصور في التسبب .	
607	2007	1	الجنح والمخالفات	م 350 و 387 من ق ع	لا يدان المتهم عن نفس الوقائع، بجريمتي السرقة و إخفاء اشياء مختلسة	
315	2015	2	الجنح والمخالفات	م 387 من ق ع	يتعين، لقيام جريمة إخفاء أشياء مختلسة، توفر ركن العمد، المتمثل في علم المتهم بأن الأشياء المضبوطة في حوزته كانت محل سرقة.	
335	2012	1	الجنح والمخالفات	م 45 من القانون 31-90	لا يعد نشاط الرئيس، باسم جمعية غير محلة قانوناً، جريمة ادارة جمعية محلة	إدارة جمعية محلة
142	1989	2	الاجتماعية	م 94 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً، أن طلبات الإدخال في الخصومة تقبل في أية حالة كانت عليها الدعوى ممن لهم مصلحة في النزاع فإنه ليس معنى ذلك أن مهمة الإدخال في الخصام من مهام القضاة بصورة تلقائية وبصفة إجبارية. و في غياب ما يثبت رفض طلب التدخل لصاحب مصلحة في النزاع، فإن القضاة بتأسيس حكمهم على رسالة من الولاية، فإن ذلك لا يتعدى استعمال وسيلة من وسائل الإثبات بما لهم من سلطة في تأسيس اقتناعهم ومن ثم لا يكفي القول أن الرسالة فسخت عقد الإيجار، بل القرار القضائي هو الذي يفسخه.	إدخال في الخصومة
58	1989	1	المدنية	م 247 من ق ا ج	إن اختيار الضحية القضاء الجزائي للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن حادث مرور، واستجابة المحكمة لذلك الطلب بمنحها تعويضاً مؤقتاً وانتداب خبير لتحديد العجز الذي أصابها مع صيرورة ذلك الحكم نهائياً، يوجب عليها تقديم الخبرة إلى نفس القاضي الجزائي المختص وليس لها أن تباشر دعواها من جديد أمام المحكمة المدنية ولما كان المجلس القضائي قد أبطل الحكم بعدم الاختصاص وقضى من جديد بالتعويض مؤسسا قضاءه على المادة 247 ق إ ج فإنه يكون قد اعتبر خطأ الطرف المدني تاركاً إدعاءه أمام المحكمة الجزائية وافقد بذلك قراره الأساس القانوني.	ادعاء مدني

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

227	1989	2	الجنائية	م 243 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه إذا ادعى الشخص مدنيا في الدعوى فلا يجوز بعدئذ سماعه بصفته شاهدا و إلا اعتبر ذلك مخالفة لإجراءات جوهرية.	ادعاء مدني
287	1991	4	الجنح والمخالفات	م 75 من ق ا ج	إذا كان مؤدى نص المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية أن يتم تقدير مبلغ مصاريف الدعوى بناء على أمر من قاضي التحقيق، فإن أمر قاضي التحقيق المتضمن رفض الإيداع المدني بعد إيداع مبلغ مصاريف الدعوى المصادق عليه بقرار غرفة الاتهام يكون متناقضا في مضمونه و يشكل خرقا للقانون.	
166	1993	1	الجنائية	م 3/73 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز لوكيل الجمهورية أن يتقدم إلى قاضي التحقيق بطلب عدم إجراء التحقيق، ما لم تكن الوقائع لأسباب تمس الدعوى العمومية نفسها غير جازز قانونا متابعة التحقيق من أجلها أو كانت الوقائع لا تقبل أي وصف جزائي. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا أن وقائع القضية تتعلق بجريمة شنع مشكوك فيه لطفل عمره 14 سنة، ونظرا لحدائثة الأفعال وحرصا على جمع الشهادات والدلائل المعرضة للاختفاء، جاز لوكيل الجمهورية أن يطلب من قاضي التحقيق فتح تحقيق مؤقت ضد كل الأشخاص المشكوك فيهم، ومن ثم فإن غرفة الاتهام بتأييدها لأمر قاضي التحقيق الراض لطلب تأسيس الطرف المدني امتثالا لفكرة النيابة العامة دون تقرير مدى ملائمة هذا الأمر مع الوقائع تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.	
242	1994	1	الجنائية	م 4/73 من ق ا ج	من المقرر قانونا، إذا كانت الشكوى المقدمة لقاضي التحقيق بغرض الإيداع مدنيا أمامه، غير مسببة تسببيا كافيا أو لا تؤيدها مبررات كافية، جاز لوكيل الجمهورية أن يطلب فتح تحقيق مؤقت ضد كل الأشخاص الذين يكشف التحقيق عنهم، وسماع المشتكى منهم كشهود، إلى حين قيام اتهامات أو تقديم طلبات تحقيق جديدة ضد شخص معين. و لا يجوز لقاضي التحقيق، بعدما قبل تأسيس الشاكي كطرف مدني، رفض فتح تحقيق في الدعوى العمومية دون سماع الأشخاص المذكورين في الشكوى كشهود.	
167	1996	2	الجنائية	م 72 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن لكل شخص يدعي بأنه مضار بجريمة أن يدعي مدنيا بتقديم شكوى أمام قاضي التحقيق المختص. ومتى كان كذلك فإنه لا يمكن لقاضي التحقيق تجنب التحقيق طالما كانت الشكوى المصحوبة بالإيداع المدني متوفرة على شرطين أساسيين لقيامها وهما الضرر سواء كان ماديا أو معنويا والتكليف الإجرامي للوقائع المنسوبة للمشتكى منه. وإن إغفال غرفة الاتهام التصدي لهذا الجانب والنظر إلى الوقائع فقط، مخالفة للقانون.	
205	1999	1	الجنح والمخالفات	م 72 و 73 من ق ا ج	من المقرر قانونا انه "يجوز لكل شخص يدعي بأنه مضار بجريمة أن يدعي مدنيا أمام قاضي التحقيق المختص". و لا يجوز لغرفة الاتهام تأييد الأمر برفض التحقيق لعدم تمكن قاضي التحقيق من تحديد هوية المشتكى منه لان القواعد العامة في الادعاء المدني تفرض فتح تحقيق في الجريمة و لو كان ذلك ضد شخص غير مسمى باعتبار أن للقاضي كل الصلاحيات للكشف عن مرتكبها.	
441	2005	2	الجنائية	م 72 من ق ا ج	يصرح قاضي التحقيق، في حالة الإيداع المدني وثبوت التقادم، بانقضاء الدعوى العمومية، وليس بعدم قبول الإيداع المدني.	
615	2007	2	الجنح والمخالفات	م 2، 5 و 72 إلى 77 و 161، 244 و 433 من ق ا ج وم 235 من ق ع	رفع دعوى جديدة أمام قاضي الأحوال الشخصية، لإبطال الزواج المسجل بموجب حكم بناء على شهادة الزور، لا يحول دون تحريك الدعوى العمومية بطريق الإيداع المدني. و لا يجوز التذرع بالمادة 5 من قانون الإجراءات الجزائية لرفض وإبطال هذا الإيداع، لأن هذه المادة لا تطبق إلا على الدعوى المدنية التي سبق رفعها أمام الجهة القضائية المدنية المختصة، بنفس الأطراف والموضوع، ثم يعاد رفعها ثانية أمام الجهة القضائية الجزائية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

285	2008	1	الجنائية	م 175 من ق ا ج	يسترجع المدعي المدني ما تبقى من مبلغ الكفالة بعد خصم المصاريف القضائية.	ادعاء مدني
322	2011	1	الجنائية	م 72 من ق ا ج	لا يؤدي عدم حضور المدعي المدني إلى رفض الادعاء المدني. يتعين على قاضي التحقيق إجراء التحقيق طبقا للقانون و التصرف في القضية بإحالتها إلى جهة الحكم المختصة أو الأمر بانتفاء وجه الدعوى وإبلاغ المدعي المدني في موطنه المختار المدون في العريضة.	
368	2013	2	الجنائية	م 73 و 187 من ق ا ج	لا تتوقف المتابعة و التحقيق في الشكوى المصحوبة بادعاء مدني، على موافقة وكيل الجمهورية على تحريك الدعوى العمومية. يتصرف قاضي التحقيق في الملف، حسب اقتناعه، في إطار الإجراءات القانونية. تتمتع غرفة الاتهام بجميع صلاحيات السير بالملف إلى نهايته، بإجراء ما تراه مناسبا، من حيث التحقيق أو توجيه الاتهام.	
146	2017	2	الجنائية	م 3/73 و 163 من ق ا ج	لا يجوز لقاضي التحقيق ومن بعده غرفة الاتهام، رفض الادعاء المدني بعد مباشرة إجراءات التحقيق وسماع الأطراف والشهود وإجراء مواجهة بينهم. يتعين على قاضي التحقيق إصدار الأمر بالرفض، بمجرد الاطلاع على أوراق الادعاء المدني، وقبل البدء في أي من إجراءات التحقيق.	
232	2011	2	التجارية والبحرية	م 9، 10 و 12 من القانون التجاري وم 309 من ق م	الأرباح الناتجة عن الأعمال التجارية، لا تدخل ضمن الحقوق الدورية. وجوب حفظ الدفاتر المحاسبية، المعددة في المادتين 9 و 10 من القانون التجاري، لمدة عشر سنوات، لا يعني سقوط الحق في الأرباح.	أرباح تجارية
45	1989	1	المدنية	م 12 من قانون التوثيق	إن الطبيعة القانونية المضافة على حق الارتفاق كحق عيني هي التي أدت إلى إخضاع انتقاله، في المادة 12 من قانون التوثيق، لأشكال جوهرية يترتب عن تخلفها عدم جواز الاحتجاج به تجاه الغير. ومن ثمة كان وجوبا على الأطراف إفراغ الاتفاق المبرم حوله، في عقد رسمي و إشهاره ليصح التمسك بحصول التصرف مما يجعل إثباته غير جائز لا بشهادة الشهود و لا بالقرائن.	ارتفاق
28	1989	2	المدنية	م 868 من ق م	متى نصت المادة 868 ق م على أن حق الارتفاق ينشأ عن الموقع الطبيعي للأمكنة أو يكتسب بعقد شرعي أو بالميراث، فإن ترتيبه قضاء يخضع لأحكام المادة المذكورة التي تعتبر الأساس القانوني له. و من ثمة فإنه لا يمكن للقضاء الاعتماد في ترتيب حق الارتفاق على مجرد اقتراح الخبير الغير المؤسس على أي مبدأ من مبادئ العرف أو القانون.	
25	1993	2	المدنية	م 880 من ق م	من المقرر قانونا أن حق الارتفاق ينتهي إذا تغير وضع الأشياء، بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق. ومن ثمة فإن القضاء بغلق الباب بسبب تغيير طبيعة العقار المرتفق لا يشكل خرقا للقانون.	
101	2008	1	المدنية	م 24 من القانون 85-07 وم 50 من المرسوم التنفيذي 90-411	يجب على الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز عند تلقيها طلبا بنقل ارتفاق يتقل ملكا عقاريا، إجابة الطالب في أجل شهر، مع اقتراح الحلول الودية قبل اللجوء إلى القضاء أو نزع الملكية للمنفعة العامة	
208	2010	1	العقارية	م 875 من ق م	يمكن نقل حق الارتفاق الى موضع آخر من العقار، متى كان استعماله في وضعه الجديد ميسورا لمالك العقار المرتفق، بالقدر الذي كان ميسورا به في وضعه السابق.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

44	2019	2	العقارية	م 699 و 868 من ق م	يعد عقد التنازل العرفي عن حق ارتفاق المرور سندا يعتمد عليه في حساب مدة التقادم المكسب لهذا الحق.	ارتفاق
401	2002	2	العقارية	م 867 من ق م	يجوز أن يترتب الارتفاق على مال عام إذا كان لا يتعارض مع الاستعمال الذي خصص له هذا المال. و لا مانع في تقرير حق الارتفاق على الأرض من نوع عرش.	ارتفاق على مال عام
204	2010	1	العقارية	م 867 من ق م (الصياغة بالفرنسية)	يجوز أن يترتب الارتفاق على مال عام Domaine de l'Etat إن كان لا يتعارض مع الاستعمال الذي خصص له هذا المال.	
30	1990	1	المدنية	م 695 من ق م	من المقرر قانونا، أنه لا يجوز لمالك الأرض المحصورة أو التي لها ممر كاف على الطريق العام أن يطلب حق المرور على أرض الغير، إذا كان هذا الحصر ناتجا عن إرادته هو. و لا يمكن لقضاة الموضوع الإقرار لمالك الأرض المحصورة بحق المرور على ملك جاره إلا بعد مناقشتهم لأسباب الحصر.	ارتفاق مرور
29	1990	2	المدنية	م 699 و 827 من ق م	يشترط في إنشاء حق الارتفاق على ملك الغير أن يكون العقار المستفيد من الارتفاق محصورا و لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال العقار المراد إتياله بحق الارتفاق.	
33	1990	3	المدنية	م 868 من ق م	من المقرر قانونا أن حق الارتفاق ينشأ عن الموقع الطبيعي للأمكنة، أو يكتسب بعقد شرعي أو بالميراث، إلا أنه لا يكتسب بالتقادم. تمرير أنابيب نقل المياه فوق ملك الغير ليس حق ارتفاق بل هو حق انتفاع بالمياه لا تنطبق عليه أحكام المادة 868 من ق م.	
27	1991	1	المدنية	م 696 و 697 من ق م	يجب أن يؤخذ حق المرور من الجهة التي تكون فيها المسافة القانونية بين العقار والطريق العام ملائمة والتي تحقق أقل ضرر بأمالك المجاورين.	
12	1991	3	المدنية	م 875 من ق م	من المقرر قانونا أن لمالك العقار المرتفق به أن يطلب نقل الارتفاق إلى موضع آخر من نفس العقار أو عقار ملك له أو ملك لشخص أجنبي شريطة أن يوافق هذا الأخير على ذلك.	
61	1991	4	المدنية	م 693 من ق م	من المقرر قانونا أنه يجوز لمالك الأرض المحصورة التي ليس لها أي ممر يصلها بالطريق العام أو كان لها ممر غير كاف للمرور أن يطلب حق المرور على الأملاك المجاورة مقابل دفع تعويض. و من ثم فإن فإنه لا يجوز لقضاة الموضوع إلزام مالك الأرض المحصورة بغلق الممر الذي يسمح له بفك الحصار عن عقاره على أساس عدم تقديمه للسند القانوني، إلا بعد التحقق من وجود ممر آخر يصل إلى عقاره.	
32	1992	3	المدنية	م 868 من ق م	من المقرر قانونا أن حق الارتفاق ينشأ عن الوضع الطبيعي للأمكنة أو يكتب بعقد شرعي، ومن ثمة فقضاء بفتح الطريق لثبوت حق الارتفاق عليه تطبيق سليم للقانون.	
13	1993	3	المدنية	م 879 من ق م	ينتهي حق الارتفاق بعدم استعماله لمدة عشر سنوات.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

46	1993	4	المدنية	م 691 و 699 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا كان ارتفاق المرور قد تقرر بالحيازة لصالح العقار المحصور فإنه لا يزول بتوقف الحصر الذي كان السبب الأصلي فيه عارضا كان أو نهائيا كما أنه ليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة. وإذا كان الممر هو ارتفاقا لكل المارين وأنه لم يتقادم لكونه مرتبطا بحق الملكية التي يشكل إحدى عناصرها، فإنه لا يمكن لقضاة الموضوع حرمان صاحب حق الارتفاق من حقه لمجرد زوال السبب الذي نشأ عنه حق الارتفاق. دون مراعاة للمادتين 691 و 699 من ق م.	ارتفاق مرور
177	1997	1	العقارية	م 868 من ق م	في غياب اتفاق مكتوب يحدد طبيعة الارتفاق و نوعيته يعد أخذ قضاة الموضوع بالوضعية المادية للعقار و الموقع الطبيعي للأمكنة حول الارتفاق المتنازع عليه و جعله مشتركا بين الأطراف المتنازعة، ما دامت قنوات صرف المياه الخاصة بمساكنهم تمر من مسلك مشترك تطبيقا سليما للقانون.	
187	1997	1	العقارية	م 867 و 875 من ق م	من المقرر قانونا أن الارتفاق حق يجعل حدا لمنفعة عقار لفائدة عقار آخر لشخص آخر. و من المقرر أيضا انه لا يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يعمل شيئاً يؤدي إلى الانتقاص من استعمال حق الارتفاق أو أن يجعله شاقا. و لا يجوز له بوجه اخص أن يغير من الوضع القائم أو يبدل الموضوع المعين أصلا لاستعمال حق الارتفاق بموضع آخر.	
190	1997	1	العقارية	م 690 و 691 من ق م	من المقرر قانونا انه يجب على المالك ان يراعي في استعمال حقه ما تقتضي به التشريعات الجاري بها العمل و المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة. و أن لا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار. و يجوز للجار أن يطلب من جاره إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف. و بالتالي فالقضاء بفتح ممر أدى غلقه إلى إجبار من يستعمله إلى استعمال ممر آخر أبعد عنه للوصول إلى منزله هو قضاء صحيح.	
76	1999	1	العقارية	م 868 من ق م	من المقرر قانونا أن "ينشأ حق الارتفاق عن الموقع الطبيعي للأمكنة، أو يكتسب بعقد شرعي أو بالميراث إلا أنه لا تكتسب بالتقادم إلا الارتفاقات الظاهرة بما فيها حق المرور". و من ثمة فإنه لا يمكن التمسك باستعمال الممر محل النزاع من طرف والد الطالب، دون أن يحدد المدة التي استعمله فيها، لإثبات اكتساب حق المرور بالتقادم لأن ذلك لا يعدو أن يكون إلا على سبيل التسامح.	
159	2000	2	العقارية	م 875 و 698 من ق م	لا يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يعمل شيئاً يؤدي إلى الانتقاص من استعمال حق الارتفاق بأن يغير من الوضع القائم. كذلك لا يجوز لصاحب العقار المحصور تغيير قاعدة الارتفاق. القضاء بفتح الممر للمشاة والمركبات بعد أن ثبت أنه كان موجودا منذ سنوات طويلة و أنه قد تم سده بواسطة البناء لمنع صاحب حق الارتفاق من المرور، هو تطبيق سليم طبق للقانون.	
408	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 698 و 702 من ق م	ارتفاق المرور، تترتب عليه دعوى الحيازة حتى ولو لم يتم لصاحب العقار المحصور تطبيق بشأنها المادة 702 من القانون المدني. أما المادة 698 من القانون المدني فهي تتعلق بدعوى ملكية ارتفاق المرور.	
411	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 698 من ق م	لا يحق لمالك العقار المرتفق به العمل على الانتقاص من استعمال حق الارتفاق ولا تغيير الوضع القائم. لا يجوز لصاحب العقار المحصور تغيير قاعدة الارتفاق. القضاء بفتح الممر للمشاة والمركبات بعد أن ثبت أنه كان موجودا منذ 1972 وقد تم سده بالبناء عليه لمنع صاحب حق الارتفاق من المرور تطبيق سليم للقانون.	
415	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 701 من ق م	لا يجوز المطالبة بالتعويض عن استعمال ممر قائم منذ أكثر من 15 سنة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

419	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 702 و 868 من ق م	لا يمكن القضاء بفتح ممر دون تحديد طبيعة الدعوى هل هي دعوى حيازة وفقا لأحكام المادة 702 من القانون المدني أم دعوى حماية حق ارتفاق مثقل للملكية طبقا للمادة 868 من نفس القانون.	ارتفاق مرور
422	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 697 من ق م	لا يطلب حق المرور بالنسبة للأرض المحصورة نتيجة معاملة ما (بيع- مبادلة - قسمة....) إلا على الأرض محل المعاملة.	
281	2004	2	العقارية	م 867 و 868 من ق م	لا يزول ارتفاق المرور، بعد توفر مدة التقادم المكسب، بزوال الحصر بصفة مؤقتة أو نهائية.	
261	2005	1	العقارية	م 695 من ق م	لا يجوز لمالك الأرض المحصورة، طلب حق المرور على أرض الغير، إذا كان الحصر ناتجا عن إرادته.	
267	2005	1	العقارية	م 697 من ق م	لا يطلب حق المرور، في حالة الحصر، الناجم عن تجزئة عقار، بسبب بيع أو مبادلة أو قسمة أو أي معاملة أخرى، إلا على الأراضي المشمولة بتلك المعاملة	
347	2005	2	العقارية	م 868 من ق م	توفر شروط اكتساب حق المرور، بالتقادم المكسب، يغني عن البحث في مدى توفر حالة الحصر.	
411	2007	2	العقارية	م 693، 695 و 696 من ق م	استغلال العقار هو وحده الذي تقدر على ضوئه كفاية الممر من عدمه.	
429	2007	2	العقارية	م 868 من ق م	لا يكسب ارتفاق المرور بالتقادم، إلا إذا توفر على علامات ظاهرة تدل عليه.	
371	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 702 ق م	يثبت حق مالك العقار المحصور في ارتفاق المرور، عن طريق دعوى الحيازة وليس عن طريق إلزامه بإثبات حقه عن طريق التقادم المكسب.	
374	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 868 ق م	لا يمكن إثبات اكتساب حق ارتفاق المرور بالتقادم بشهادة الشهود. يتحقق قضاة الموضوع، وجوبا، من سبب الحصر.	
379	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 2/868 ق م	يتم إثبات حق ارتفاق المرور إما بعقد وإما بحصر العقار. بيان مسح الأراضي ليس بسند كفيلا بإثبات هذا الحق.	
153	2011	1	العقارية	م 868 من ق م	لا يحق للمستأجر، باعتباره شاغلا عرضيا، إنشاء حق ارتفاق مرور في ملك الغير.	
11	1991	1	المدنية	م 709 من ق م	لا يجوز للجار أن يكون له مطل مواجه لجاره على مسافة تقل عن مترين.	
22	1992	4	المدنية	م 709 من ق م	متى ثبت أن المطلات المفتوحة تقل المسافة بينها وبين مسكن الجار عن مترين، فإن القضاء بغلقها تطبيقا لسليم للقانون.	
147	2000	1	العقارية	م 709 من ق م	القضاء بغلق النافذة المطللة مباشرة على مسكن الجار وبناء جدار بعلو مترين يفصل بين المسكنين المجاورين، هو تطبيق سليم للقانون تطبيقا.	
398	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 709 من ق م	حق رفع الدعوى لفرض احترام المسافة المقررة قانونا لفتح المطلات مخول للمالك فقط.	
403	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 709 من ق م	اكتساب الحق في المطل يمنع الجار من البناء على مسافة تقل عن مترين. لا يكفي إثبات أسبقية البناء وإنما يجب استمرار الحيازة القانونية طيلة 15 سنة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

453	2007	1	العقارية	م 709 من ق م والمرسوم التنفيذي 91-175	يخضع حق إرتفاق المطل، المقيد لحق الملكية، للمادة 709 من القانون المدني، وليس للمادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175.	ارتفاق مطل
369	2007	2	العقارية	م 709 من ق م وم 24 من المرسوم التنفيذي 91-175	لا تتناقض بين مقتضيات المادة 709 من القانون المدني، والمادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 91-175، بخصوص المسافة الواجب مراعاتها عند فتح المطل.	
407	2007	2	العقارية	م 709 و 710 من ق م	قانونية المطل تتوقف على احترام المسافة المقررة قانونا وليس على الضرر.	
361	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 709 ق م والمرسوم 91-175	يخضع حق ارتفاق المطل للمادة 709 من القانون المدني و ليس المادة 24 من المرسوم رقم 91-175.	
366	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 709 ق م	لا يجيز حق ارتفاق المطل، المكتسب قانونا بالتقادم، لصاحبه فتح مطلات أخرى بدون مراعاة المادة 709 من القانون المدني.	
383	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	القانون 85-07 والمرسوم 90-411	يخضع الفصل في النزاعات القائمة مع شركة سونلغاز، بخصوص إقامة المنشآت و تحويلها، لإجراءات خاصة محددة قانونا.	ارتفاقات إدارية
79	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4 من ق م	من المقرر قانونا أنه يسري على الميراث، والوصية، وسائر التصرفات التي تنفذ بعد الموت، قانون الهالك أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته. باعتماده قضاة الموضوع على القانون الفرنسي دون مراعاة قانون الهالك أو الموصى باعتباره جزائريا مسلما يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون وخرقوا أحكام الشريعة الإسلامية.	إرجاء الفصل في الدعوى
271	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 102 من ق ا م	ان الإنذار القانوني المنصوص عليه في المادة 102 من ق ا م هو غير الإنذار الموجه للزوجة للعودة إلى البيت الزوجي الذي يترتب عنه استئناف الحياة الزوجية. ويجب أن ينفذ الإنذار من طرف المنفذ مصحوبا بالزوج الذي يلتزم بارجاع الزوجة إلى المسكن المنفرد وفي حالة امتناع الزوجة عن الرجوع يحكم عليها بالنشوز.	إرجاع الزوجة
505	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 330 و 336 من ق ا م	المبادرة بتنفيذ حكم إرجاع الزوجة إلى البيت الزوجي، تكون وجوبا على عاتق الزوج.	
377	2006	2	العقارية	م 413 من ق ا م والقانون 90-25	تجوز حماية الحيابة في أراضي العرش، طبقا لقانوني الإجراءات المدنية و التوجيه العقاري.	أرض عرش
277	2013	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 85 من القانون 90-25 وم 18 من القانون 90-30	لا يجوز التصرف في أراضي العرش، باعتبارها ملكا للدولة و هي لا تخضع لأحكام الميراث.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

9	1993	3	المدنية	م 7 من المرسوم المؤرخ في 1964/02/02	تعد باطلة كل المعاملات المتعلقة بالأراضي الزراعية مهما كانت قيمتها ما لم يكن مرخصا بها من الولاية.	أرض فلاحية
13	1992	4	المدنية	م 141 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجب اطلاق النائب العام على كل القضايا التي تتعلق بمنازعات حول الأراضي المملوكة للدولة.	أرض مملوكة للدولة
126	2019	1	الجنائية	م 87 مكرر من ق ع	السؤال المطروح حول واقعة الانتماء إلى جماعة إرهابية دون إبراز الغرض منها والاكتفاء بالإحالة إلى المادة التي تجرمها هو سؤال ناقص.	إرهاب وتخريب
269	2001	2	العقارية	م 784 من ق م	من المقرر قانونا " أنه إذا أقام شخص المنشأة بمواد من عنده على أرض يعلم أنها ملك لغيره دون رضا صاحبها فلصاحب الأرض أن يطلب في أجل سنة من اليوم الذي يعلم فيه بإقامة المنشأة إزالتها". ترفع دعوى إزالة المنشآت خلال السنة الموالية للعلم بإقامة تلك المنشآت وليس من تاريخ إنشائها.	إزالة منشآت مبنية على أرض الغير
573	2007	2	الجنح والمخالفات	م 135 من ق ع	لا يتابع المحضر القضائي جزائيا، بجرime إساءة استعمال السلطة ضد الأفراد، طالما لم تتوفر أركانها، المتمثلة في دخوله بصفته محضرا قضائيا، منزل مواطن بغير رضاه، وفي غير الحالات، وبغير الإجراءات، المقررة قانونا.	إساءة استعمال السلطة ضد الأفراد
452	2014	1	الجنائية	م 33 من القانون 01-06	سؤال محكمة الجنايات، المستند إلى قرار الإحالة المنصب على استغلال الوظيفة، سؤال منصب على فعل غير مجرم. كان يجب على محكمة الجنايات، تصحيح الخطأ الوارد بمنطوق قرار الإحالة، بإضافة ركن الإساءة في صياغة السؤال المتعلق بجرime إساءة استغلال الوظيفة.	إساءة استغلال الوظيفة
214	1992	3	الجنح والمخالفات	م 2/433 من ق ا ج	لا يجوز أن يضر الاستئناف بالاستئناف متى كان مرفوعا من المتهم وحده أو من المسؤول عن الحقوق المدنية وبالتالي فإن رفع قضاة الاستئناف لعقوبة الحبس والغرامة ولو بإيقاف التنفيذ بموجب استئناف المتهم وحده مخالفة للقانون.	إساءة إلى حالة المتهم

398	2003	1	الجنائية	م 45 من الدستور وم الأولى من ق ع	1- لا يسوغ لمحكمة الجنايات أن تطرح سؤالا حول الأفعال المبررة أو حالة الدفاع الشرعي ضمن السؤال الرئيسي المتعلق بجريمة القتل، إذا كان يقتضي مناقشته في إطار السؤال الرئيسي للواقعة وهو ما لا يتماشى وأحكام المادتين 39 و 40 من قانون العقوبات. 2- إن المحكمة قد أخلطت بين أسباب الإباحة والأعذار المعفية فالأخيرة تعفي من العقوبة ولا تمحو الجريمة ولا تنفي المسؤولية عن فاعلها عكس الأفعال المبررة يترتب عنها إخلاء ساحة المتهم من المتابعة تطبيقا لمبدأ الشرعية التي كرسها الدستور في المادة 45.	أسباب الإباحة
349	2011	1	الجنائية	م 3 من الدستور وم 108 من ق ا ج	الاستجواب الإجمالي من طرف قاضي التحقيق في المواد الجنائية مسألة جوازية طبقا للمادة 108 في صياغتها باللغة العربية.	استجواب إجمالي
327	2009	1	الجنائية	م 294 من ق ا م	تجزير المحكمة العليا، اجتهدا منها، استدراك القرار الصادر عنها، المشوب بخطأ مادي أو المصرح بعدم قبول الطعن، نتيجة خطأ مصلحي، قياسا على ما هو منصوص عليه في المادة 294 من قانون الإجراءات المدنية.	استدراك
547	2006	2	الجنح والمخالفات	م 337 مكرر من ق ا ج	يجوز إثارة الدفع المتعلق بعدم قبول شكوى المدعي المدني بسبب عدم دفع الكفالة، أمام قاضي التحقيق وجميع جهات الحكم ما عدا المحاكم الجنائية. و لا يحق للمحكمة ولا للمجلس القضائي التصريح ببطان إجراءات التحقيق في حالة الإحالة من غرفة الاتهام.	استدعاء مباشر
162	1989	2	الاجتماعية	م 529 إلى 532 من ق م	إذا كان من المتفق عليه أن الالتزام المنصوص عليه في المادة 532 من القانون المدني المتعلق بإعادة إسكان المستأجر، لا يعتبر التزاما مطلقا بل هو مجرد التزام نسبي، يسقط عن المستفيد من حق استعادة سكن يعرضه على المطالب بالإخلاء. و إذا لم يكن لديه سكن شاغر فيصير هذا الالتزام غير معتد به و لا مجال لتطبيقه.	استرجاع سكن
128	1991	2	الاجتماعية	م 529، 530 و 531 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يحتج بحق البقاء في الأمكنة ضد المالك الجزائري الجنسية الراغب في استرجاع ملكه ليسكنه ذاتيا أو ليسكن فيه زوجه أو أصوله أو فروعه أو أحد أفراد عائلته الذين يعيشون معه عادة ولا يملكون سكنا بقي بحاجياتهم العادية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد إساءة في تطبيق القانون.	
132	1993	3	الاجتماعية	م 526، 527 و 528 من ق م	من المقرر قانونا أن ممارسة حق الاسترجاع طبقا للمواد 526 و 527 و 528 يفرض تعيين خبير للإطلاع على المحلات المعروضة لإبداء نظرة حول صلاحيتها للسكن ومدى توفر شروط المكان المسترد.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

122	1993	4	الاجتماعية	م 536 من ق م	من المقرر قانونا أنه يستوجب على المالك المؤجر لعدة محلات مشغولة في مبنى واحد متعادلة على نحو ظاهر والقبالة للاستعادة، أن يستعمل حقه في استعادة المحل المشغول بأقل عدد من السكان و إذا تساوى عددهم، أن يستعمل حقه على المحل المشغول من طرف المستأجر الأقل أقدمية. أما إذا كانت المحلات السكنية في مبنى واحد و كانت مساحته غير متعادلة، تعين استبعاد تطبيق المادة 536 من القانون المدني.	استرجاع سكن
98	1994	1	الاجتماعية	م 2/526 من ق م	من المقرر قانونا أن للمالك (الجزائري الجنسية) حق استرجاع مبناه ليسكنه بنفسه أو ليسكن فيه زوجه أو أصوله أو فروعهم، إذا عرض على الشاغل أو المؤجر محلا صالحا للسكن بنفس البلدة وبنفس شروط المكان المسترد، ولا يمكن للمالك استعمال الحق المقرر أعلاه، إلا على الأمكنة المناسبة لحاجياته الشخصية أو العائلية أو المهنية عند الاقتضاء. لا يطبق حق الاستعادة إذا كانت الاحتياجات المتمسك بها ذات طابع تجاري.	
105	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 529 ق م	للمؤجر أن يطلب استرداد العين المؤجرة لفائدته الشخصية أو لفائدة زوجته، أصوله أو فروعهم الذين لا يتمتعون بملكية يستطيعون ممارسة حق الاسترداد فيها وليست لهم سكنات تقي بحاجياتهم. يقع عبء إثبات حالة المستفيد من الاسترداد على المؤجر. إن المادة 529 من ق. م تفرض على المؤجر أن يضع تحت تصرف المستأجر - في كل الحالات - سكنا قبل المطالبة بطرده، وهذا الشرط لا يطلب إلا في حالة ثبوت تخلي المستفيد من الاسترداد عن سكن.	
118	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 529 ق م	من المقرر قانونا وقضاء أنه تمنح الأولوية للمستأجر أو الشاغل في أن يحل محل المنتفع بحق الاستعادة في السكن الذي يتخلى عنه هذا الأخير بسبب ممارسة حقه، ولا يعد شغور هذا السكن شرطا لممارسة حق الاستعادة.	
122	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 529 ق م	من المقرر قانونا أن للمالك حق استعادة سكنه إذا ثبت أنه لا يحصل على سكن يفي بحاجياته العادية وحاجيات أفراد أسرته.	
149	1998	1	الاجتماعية	م 1/526 و 2/528 من ق م	من المقرر قانونا أنه " ينقضي حق الاحتجاج بالبقاء في الأمكنة على المالك إذا عرض على المستأجر أو الشاغل محلا صالحا للسكن موجودا بنفس البلدة وتتوفر فيه شروط الوقاية الصحية العادية أو على الأقل شروط المكان المسترد، التي تقي بحاجيات المكتري أو الشاغل الخاصة والعائلية والمهنية إن اقتضى الحال". و من بين العناصر المعتمد عليها في التقدير، الفرق في المساحة بين السكن المطلوب استرداده والسكن المتنازع حوله.	
372	2012	2	العقارية	م 514 و 529 من ق م	لا يشمل حق الاستعادة، المذكور في المادة 529 من القانون المدني (ملغاة)، المحل التجاري.	
135	1995	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن كل تغيير في تخصيص المحلات المستعملة في الطب وجراحة الأسنان والصيدلة، يخضع لتقديم رخصة كتابية، يسلمها وزير الصحة. ولكن متى تبين أن موضوع الدعوى ينحصر في استرجاع محل تجاري مقابل دفع التعويض الاستحقاقي و لا ترمي إلى تغيير التخصيص، فلا يجوز للمستأجر التمسك به، لأنه وضع أساسا لحماية مصالح وزارة الصحة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

155	1998	1	التجارية والبحرية	م 182 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا يكون مسبباً بما فيه الكفاية، يكون مشوباً بالقصور في التسبب. ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما أسسوا قرارهم برفض دعوى الطاعن لتقديمه طلب الاسترجاع، طبقاً لنص المادة 182 من القانون التجاري، بحجة عدم مضي ست سنوات من اكتساب الطاعن المحل وهو الدفع المثار تلقائياً من قضاة الموضوع دون مناقشة باقي عناصر الخصام، علماً أن هذه المادة لا تتعلق إلا بالسكنات الملحقة بالمحلات التجارية وليس بالمحلات التجارية، مما يجعل القرار المطعون فيه غير مسبباً تسبباً صحيحاً. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	استرجاع محل تجاري
171	1998	1	التجارية والبحرية	م 176 وما بعدها من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه "يجوز للمؤجر أن يرفض تحديد الإيجار و اعتباراً أن بيع القاعدة التجارية (باعتبارها منقول معنوي) يفقد المالك حقه في استعادة المحل التجاري بحيث لا يبق له سوى قبض بدل الإيجار، تفسير خاطئ لفكرة ملكية القاعدة التجارية و مخالفة لأحكام المادة 176 وما بعدها من القانون التجاري التي تقر أحقية المالك المؤجر في رفض تجديد الإيجار مقابل تسديد التعويض الاستحقاقى.	
89	1991	3	التجارية والبحرية	م 182 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا تجوز ممارسة حق الاسترجاع على المحلات المعد استعمالها كفندق، أو على الأماكن المفروشة، ومن ثم فلا يجوز القضاء بصحة التنبيه بالإخلاء لعدم جواز لممارسة حق استرجاعها.	استرجاع محل معد كفندق
301	1989	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	إن مؤدى نص المادة 316 ق ا ج هو أنه بعد أن تفصل محكمة الجنايات في الدعوى العمومية تتولى الفصل أيضاً دون اشتراك هيئة المحلفين في الدعوى المدنية بما في ذلك البت في استرداد الأشياء المحجوزة إلى أصحابها، ذلك أن الفصل في هذه الأشياء هو من المسائل المدنية التي يختص بها القضاة المحترفون دون مشاركة المحلفين.	استرداد أشياء محجوزة
284	1990	3	الجنح والمخالفات	م 378 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن الجهة القضائية الأخيرة الفاصلة في موضوع الدعوى، تبقى مختصة في الفصل بطلب استرداد المحجوزات الواقعة أثناء اتخاذ إجراءات المتابعة القضائية التي سهت عن الفصل فيها و بالتالي لا يجوز لجهة الاستئناف القضاء برفض طلب استرداد سيارة كانت قد وضعت بالحجز من طرف رجال التحقيق الابتدائي.	
199	1993	2	الجنح والمخالفات	م 372 من ق ا ج	من المقرر قانوناً انه يجوز لكل من المتهم والمدعي المدني والمسؤول عن الحقوق المدنية أن يطلب من المحكمة المطروحة أمامها الدعوى رد الأشياء الموضوعة تحت تصرف القضاء، و بالتالي، متى قدم أحد الأطراف طلباً لاسترداد أشياء كان لزاماً على قضاة المجلس الذين أمروا بمصادرتها، أن يفصلوا برفض الطلب أو قبوله و إلا كان قضاءهم مخالفاً للقانون.	
245	1995	1	الجنائية	م 86 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمتهم والمدعي المدني أو لأي شخص آخر أن يطلب - أثناء سير التحقيق - استرداد حق أو شيء ما، موضوعاً تحت سلطة القضاء، و يبلغ الطلب المذكور للنيابة العامة وبقية الخصوم الآخرين، لتقديم ملاحظاتهم في ظرف ثلاثة أيام. وبعدها يفصل قاضي التحقيق في الطلب، بقرار قابل للتظلم فيه يرفع أمام غرفة الاتهام بالمجلس. ومن ثم فإن رفع الأمر أمام غرفة الاتهام - في هذه الحالة - لا يشكل استئنافاً ضد قرار قضائي فصل في الموضوع، وإنما يعد تظلماً ضد قرار ولائي لا يمس بأصل الحق، ونتيجة لذلك فلا يجوز الطعن بالنقض فيه استقلالاً عن الحكم الفاصل في الموضوع.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

202	2003	عدد خاص	الجنائية	م 86 من ق ا ج	إن مصادرة ملك الغير تخضع لإثبات سوء النية. يعد القضاء برفض طلب زوجة المتهم إرجاع أشياء محجوزة ملك لها، على أساس أن زوجها يكون قد دفع ثمنها من المال الذي اختلسه مخالفة للقانون لعدم إبراز قضاة الموضوع لسوء نية الطالبة .	استرداد أشياء محجوزة
307	2010	1	الجنح والمخالفات	م 378 من ق ا ج	يجوز لقضاة الموضوع البت في طلب استرداد البضاعة المحجوزة بأمر من النيابة، المذكورة في محضر التحريات الأولية.	
35	1989	1	المدنية	م 2/188 من ق ا م	متى نص القانون على عدم قابلية الأوامر الاستعجالية للمعارضة، وجب اعتبار ذلك الحظر من النظام العام.	
171	1989	1	الاجتماعية	م 183 من ق ا م	متى نص القانون بأنه لا يمكن طرد بواب من سكن مخصص لمهنته عن طريق قضاء الاستعجال، مادام رب العمل هو الذي طلب إنهاء علاقة العمل، فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقاً للقانون للمساس بأصل الحق.	
104	1989	2	التجارية والبحرية	م 2/194 من القانون التجاري	متى كان المقرر قانوناً، أنه إذا طالب المستأجر بتعويض الإخلاء جاز للطرف الذي يهيمه التعجيل أن يقيم دعواه أمام رئيس المحكمة الناطرة في القضايا الاستعجالية ليأمر بإجراء الخبرة اللازمة، لأن هذا الأمر تحضييري لا يتصدى لصحة التنبيه بالإخلاء لتعلقه بالموضوع و هو غير قابل للاستئناف، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	
112	1989	2	التجارية والبحرية	م 194 من القانون التجاري	إذا استؤنف الأمر الاستعجالي القاضي برفض الدعوى الرامية إلى تعيين خبير لتحديد تعويض الاستحقاق فعلى قضاة الاستئناف، باعتبارهم في إطار الفصل في قضية استعجالية، البقاء في حدود طلب تعيين خبير و لا يمكنهم التصريح بصحة التنبيه بالإخلاء أو الفصل بما يمس الموضوع الذي يبقى من اختصاص قضاة الموضوع.	
122	1989	2	التجارية والبحرية	م 183 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن اختصاص قاضي الاستعجال يكون مرهوناً بتوافر حالة الاستعجال التي يستخلصها من ملائمة وظروف القضية، فإذا ما عاينها كان عليه أن يأمر باتخاذ تدبير يهدف إلى المحافظة على حقوق الأطراف دون المساس بموضوع الحق الذي يخرج عن نطاق اختصاصه و من ثمة فإن قضاءه بفسخ عقد تسيير حر يعد خرقاً للقانون.	استعجال
147	1989	2	الاجتماعية	م 183 و 186 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً، أنه في جميع أحوال الاستعجال يرفع الطلب بعريضة إلى رئيس الجهة القضائية للدرجة الأولى المختصة بموضوع الدعوى، وكان من المقرر كذلك أن الأوامر التي تصدر في المواد الاستعجالية لا تمس بأصل الحق، فإن الفصل في الدعوى التي تتسم بالجدية و بالاعتماد على تفحص الوثائق المتصلة اتصالاً مباشراً بوقائع الدعوى يقتضي التصريح بعدم اختصاص قاضي الاستعجال.	
176	1989	2	الاجتماعية	م 186 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن الأوامر التي تصدر في المواد المستعجلة لا تمس أصل الحق، فإن هذه الأوامر تعتبر باطلة إذا ما تعرضت لحسم أصل النزاع. على قاضي الاستعجال التصريح بعدم اختصاصه إذا نشأ نزاع حول مفهوم أو مدى فعالية قانون أو عقد لتأييد التدبير الملتزم اتخاذه.	
86	1989	3	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	إذا كان الثابت أن قضاة الاستعجال على مستوى الدرجتين أمروا بإيقاف تنفيذ قرار قضى بطرد الطاعن من محل تجاري، فإنه من المؤكد قانوناً أن لا يجوز لقاضي إشكالات التنفيذ أن يتعرض لتفسير الأحكام الواجبة التنفيذ و إلا يمس أمره بوقف التنفيذ بحقوق الخصوم. كل ما يمكنه فعله هو اتخاذ إجراء وقتي ريثما يفصل قاضي الموضوع في الأشكال. لا يمكن لقاضي إشكالات التنفيذ أن يؤسس قراره بوقف التنفيذ على عدم دفاع أحد الأطراف عن نفسه أثناء نظر دعوى الأصلية، دون أن يتحقق من وجود دعوى في موضوع الأشكال و بدون تحديد مدة لإيقاف التنفيذ	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

97	1989	3	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م وم 604 من ق م	متى كان من المقرر قانونا، أن الأوامر التي تصدر في المواد الاستعجالية لا تمس بأصل الحق، ومتى كان من المقرر كذلك أن الحراسة القضائية تجوز على الأموال المشتركة في حالة شغور الإدارة أو قيام نزاع بين الشركاء إذا ما تبين أن الحراسة هي الوسيلة الضرورية لحفظ حقوق ذوي الشأن، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	استعجال
146	1989	3	الاجتماعية	م 172 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، ان الطلبات التي يكون الغرض منها اتخاذ إجراء مستعجل في أي موضوع كان دون مساس بحقوق الأطراف تقدم إلى رئيس الجهة القضائية المختصة الذي يصدر أمره بشأنها فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. قاضي الاستعجال غير مختص بالفصل في نزاع يتعلق بطلب استرجاع المؤجر للعين المؤجرة على أساس انتهاء عقد الإيجار مع أنه جده ضمنا لعدم تقديم طلبه إلا بعد مدة من انتهاء العقد و قبضه لبدل الأيجار عن هذه المدة.	
34	1989	4	المدنية	م 186 من ق ا م	إذا تعرض قاضي الاستعجال للفصل في الملكية بين الطرفين عند فصله بوقف الأشغال المتنازع فيها فإنه بهذا القضاء يكون قد مس الموضوع وخرق القانون.	
129	1989	4	التجارية والبحرية	م 183 و 186 من ق ا م	يرفع طلب البت في تدبير مؤقت أو تحفظي بعريضة إلى رئيس الجهة القضائية للدرجة الأولى المختصة بموضوع الدعوى، ومن المقرر كذلك أن الأوامر التي تصدر في المواد الاستعجالية لا تمس بأصل الحق ومن ثم فإن القضاء برفض دعوى تعيين خبير لإجراء جرد حضوري بين الأطراف لإحصاء الخدمات المنجزة من اليد العاملة ومواد البناء المستهلكة وكذا العتاد المستعمل، يعد إساءة في تطبيق القانون.	
195	1989	4	الاجتماعية	م 186 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن الأوامر التي تصدر في المواد الاستعجالية لا تمس بموضوع الحق أصلا، لذا فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون و من ثمة فإنه لا يمكن لقاضي الاستعجال الأمر بالطرد متى تمسك الشاغل بصفته كمستأجر و استنظر ما يثبت دفعه لبدل الإيجار.	
46	1990	1	المدنية	م 183 و 186 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه في جميع أحوال الاستعجال يرفع الطلب بعريضة إلى رئيس الجهة القضائية للدرجة الأولى المختصة بموضوع الدعوى ومن المقرر كذلك أن الأوامر التي تصدر في المواد المستعجلة يجب أن لا تمس أصل الحق - و متى كان القضاء بالطرد من السكن يستدعي مناقشة جدية في الموضوع فإن ذلك يخرج النزاع من دائرة اختصاص القضاء الاستعجالي.	
148	1990	1	الاجتماعية	م 183 من ق ا م	يكتسي الفصل في طلب تمديد الإيجار طابع الجدية ويقتضي تصريح قاضي الاستعجال بعدم اختصاصه لصالح قضاة الموضوع.	
169	1990	1	الاجتماعية	م 183 و 186 من ق ا م	تأسيس حكم على حكم آخر صادر في نفس الجلسة، دون مناقشة حضورية بين الأطراف، إخلال بحقوق الدفاع وتجاهل للمبادئ العامة للقانون.	
115	1990	2	التجارية والبحرية	م 183 من ق ا م	القضاء بوضع محل تجاري متنازع فيه موجود في حالة شيوع تحت الحراسة القضائية يندرج ضمن اختصاص قاضي الاستعجال.	
117	1990	2	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	بما أن الأمر الذي أصدره قضاة الاستعجال اقتصر على فتح باب المحل التجاري وصرف الطرفين إلى الجهة المختصة بالموضوع فيما عدا ذلك، فانهم بقضائهم كما فعلوا التزموا بتطبيق صحيح القانون.	
131	1990	2	التجارية والبحرية	م 183 من ق ا م	يعد تدخل قاضي الاستعجال ضروريا لوضع حد لتعدى مالك المحل التجاري باستيلائه على قاعدة تجارية مؤجرة للغير بصورة قانونية و إرجاع المستأجر إليها.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

165	1990	2	الاجتماعية	م 183 من ق ا م	لا يجوز لقاضي الاستعجال الأمر بالطرد متى وجد نزاع جدي حول مسوغات شغل الأماكن محل الطرد.	استعجال
30	1990	4	المدنية	م 186 من ق ا م	متى نص القانون على أن الأوامر الصادرة في المواد المستعجلة معجلة النفاذ وهي غير قابلة للمعارضة ولا للاعتراض على النفاذ المعجل، فإن هذا النص لا يشمل قرارات المجلس القضائي الفاصلة في المادة الاستعجالية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون، لما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الاستئناف حال قضائهم بعد قبول المعارضة شكلا تأسيسا على المادة 188 من قانون الإجراءات المدنية فإنهم بقضائهم كما فعلوا أعطوا تفسيراً واسعاً للمادة المذكورة آنفاً وأسأوا تطبيق القانون.	
65	1991	1	التجارية والبحرية	م 3/194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً، أن اللجوء إلى القاضي الاستعجالي لإجراء خبرة لتقدير التعويض عن الإخلاء يستلزم وجود دعوى في الموضوع مرفوعة مسبقاً.	
141	1991	4	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	لا يجوز لقضاة الاستعجال الأمر بطرد مستأجر المحل التجاري بالرغم من أن هذا النزاع يتعلق بتسديد بدل الإيجار، لأن هذه المسألة تمس أصل الحق.	
131	1992	4	الاجتماعية	م 17 من المرسوم 67-76	يختص قاضي الاستعجال بالنظر في النزاعات الطارئة المرفوعة إليه عند عدم شغل الأمكنة المملوكة للدولة فعلياً من المستأجر، و كل قضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	
102	1993	2	التجارية والبحرية	م 1/194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن عرض النزاع على قاضي الأمور المستعجلة وفقاً لأحكام المادة 194 الفقرة 1 من ق.ت.إ. إذا: - كانت دعوى سابقة مرفوعة في الموضوع. - إذا طالب المستأجر بتعويض الإخلاء. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس برفضهم دعوى الطاعن في الحال لكونها رفعت قبل انتهاء مدة التنبيه بالإخلاء و لعدم وجود دعوى في الأصل، طبقوا صحيح القانون.	
150	1993	3	التجارية والبحرية	م 1/194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن عرض النزاع على قاضي الأمور المستعجلة وفقاً لأحكام المادة 194 فقرة 1 من ق.ت.إ. إذا: - كانت دعوى سابقة مرفوعة في الموضوع. - إذا طالب المستأجر بتعويض الإخلاء. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس برفضهم دعوى الطاعن في الحال لكونها رفعت قبل انتهاء مدة التنبيه بالإخلاء و لعدم وجود دعوى في الأصل، طبقوا صحيح القانون. - نفس القرار بنفس المبدأ منشور في عديد من مختلفين-	
24	1997	1	المدنية	م 11 من المرسوم 65-63	طبقاً لنص المادة 11 من المرسوم رقم 63-65، لا يجوز لقاضي الاستعجال التصريح بعدم اختصاصه بطرد المستأجر من العين المؤجرة نتيجة عدم الوفاء ببديل الإيجار بعد مضي شهر من تبليغه بالإلزام بالدفع ولم يستجب لذلك.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

81	1997	1	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأوامر الاستعجالية لا تمس بأصل الحق. ولما ثبت في -قضية الحال- أن قضاة المجلس لما قضوا بغلق المحل المتنازع عليه لحين الفصل في الموضوع مع توقيف النشاط التجاري القائم بين الشريكين فإنهم قد مسوا بأصل الحق.
81	1997	2	المدنية	م 183 و 2/471 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز لقاضي الاستعجال بناء على طلب الخصوم أن يصدر أحكاما بتهديدات مالية، فإنه لا يسوغ لهم التصريح بعدم اختصاصهم للفصل في الطلب المذكور على أساس انعدام ركن الاستعجال.
122	1997	2	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	تعيين قضاة الموضوع لحارس قضائي لإدارة المحل التجاري قبل الفصل في صفة الشريك في القاعدة التجارية التي ينكرها أحد الخصوم، مساس بأصل الحق.
134	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 183 من ق ا م	من المقرر قانونا وقضاء أن انعدام السند لدى شاغل الأمكنة يعد حالة من حالات الاستعجال يجيز لصاحب الحق على العقار أن يرفع دعواه أمام قاضي الاستعجال للمطالبة باسترجاع عقاره. في هذه الحالة لا يمكن للقاضي الاستعجالي الأمر بعد اختصاصه.
141	1999	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 186 من ق ا م	من المقرر قانونا أن "الأوامر التي تصدر في المواد المستعجلة لا تمس بأصل الحق". يكون قاضي الاستعجال مختصا لوضع حد للتعدي دون المساس بأصل الحق إذا ثبت أن الاستيلاء على العين المتنازع عليها قد تم دون مراعاة للطرق القانونية الواجبة لإثبات الحق.
133	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	يختص القضاء الاستعجالي بالفصل في النزاع القائم حول غلق الشركة من طرف الشريك المسير دون موافقة بقية الشركاء لتوفر عنصر الاستعجال المتمثل في ثبوت استمرار التعدي الذي يشكل ضررا محققا و مؤكدا يهدد حقوق بقية الشركاء.
137	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 195 من ق ا م	من المقرر قانونا انه "إذا وافق المؤجر على تجديد الإيجار و كان أمر الخلاف يتعلق ببديل الإيجار أو المدة أو الشروط اللاحقة أو بمجموع هذه العناصر وجب على الطرفين الحضور أمام رئيس المحكمة المختصة، التي يكون موقع العمارة تابعا لها. و ذلك مهما كان مبلغ الإيجار و الذي يقوم بالبت فيها حسب الإجراء المقرر في القضايا المستعجلة".
92	2000	1	المدنية	م 183 و 186 من ق ا م وم 324 مكرر 5 من ق م	لا يجوز لقاضي الاستعجال الأمر بعدم اختصاصه في الفصل في طلب الطرد استنادا على دفع المدعى عليه بأن سند ملكية المدعي مزور، لأن قضاءه يقتصر على ظاهر العقد دون الخوض في مضمونه باعتبار أن النظر في الدفع بالتزوير من اختصاص قضاة الموضوع.
133	2000	1	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م وم 338 من ق م	لم يخرق قضاة الاستعجال القانون، لما قضوا بالزام المؤجر بتسليم مفاتيح المحل للمستأجر لتمكينه من مزاولته نشاطه التجاري ولم يمسا بأصل الحق، ما دام أن عقد الإيجار لا زال ساريا وكان بإمكان المؤجر استعمال الإجراءات المنصوص عليها في المادة 177 من القانون التجاري لاسترجاع محله. كما لا يمكن الدفع بسبق الفصل في النزاع من طرف قضاة الاستعجال لأن حجية الشيء المقضي فيه لا تطبق على الأوامر الاستعجالية كونها وقتية وتخضع لإعادة النظر كلما تغيرت أو طرأت ظروف جديدة.
137	2000	1	التجارية والبحرية	م 186 من ق ا م	يعد محتلا بدون حق ولا سند، المستأجر لمحل تجاري لمدة نقل عن سنتين بعد انقضاء مدة العقد ولا يحق له المطالبة بتجديد عقد الإيجار. ومتى كان كذلك فإن القضاء الاستعجالي مختص للحكم بالطرده.

استعجال

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

165	2003	1	المدنية	م 186 من ق ا م	التصريح بعدم الاختصاص من طرف قضاة الاستعجال في الدعوى الرامية إلى الطرد استنادا إلى الدفع بالتزوير في مواجهة العقد الرسمي المحتج به هو قضاء غير مؤسس إذ كان يتعين على القضاة الاكتفاء فقط بظاهر العقد دون الخوض في مضمونه و عدم الالتفات إلى هذا الدفع الذي هو من اختصاص قضاة الموضوع.	استعجال
109	2004	1	المدنية	م 186 من ق ا م	لا تطبق قاعدة الجزائي يوقف المدني في القضايا الاستعجالية	
161	2004	2	المدنية	م 186 من ق ا م	طرح القضية أمام قاضي الموضوع، ليس شرطا لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة	
267	2004	2	التجارية والبحرية	م 183 من ق ا م	لا يعد حالة من حالات اختصاص قاضي الاستعجال، طلب المستأجر العودة إلى الأمكنة المستأجرة، بعد نقض القرار الأمر بخروجه منها.	
245	2005	1	العقارية	م 186 من ق ا م	فتح ممر ، درءا لخطر محقق ، كندبير مؤقت ، من اختصاص قاضي الاستعجال	
207	2013	2	التجارية والبحرية	م 684 من ق ا م وا	الأمر بتخصيص المبلغ المحجوز حجزا تنفيذيا، من اختصاص القاضي الاستعجالي (رئيس المحكمة). لا تعد مناقشة الإجراءات الخاصة بالحجز التنفيذي، مساسا بأصل الحق، لاقتصارها على مراقبة صحة إجراءات تنفيذ سند تنفيذي.	
21	2015	2	المدنية		يعد إجراء تعسفيا، ضرب الحظر على نشاط شركة، دون موجب قانوني، لمساسه بحق حرية ممارسة التجارة و حقوق الغير ويشكل حالة استعجال و ضرورة، تتطلب اتخاذ تدبير استعجالي فوري.	
35	2017	1	المدنية	م 603 و 604 من ق م م 299 من ق ا م وا	يتعين على قاضي الاستعجال، عند أمره بالحراسة القضائية على التركة، لزوما تبيان ما يلي: الخطر العاجل الذي يهدد الورثة، في حال بقاء التركة في حيازة واضع اليد عليها. وجود نزاع جدي حول قسمة التركة. كيفية إدارة التركة واستغلالها وكيفية توزيع ريعها.	
82	2019	1	التجارية والبحرية	م 41 من ق م م 303 من ق ا م وا	يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل، القضاء بحل الشركة الذي يجب فيه على القضاة تقدير السبب المبرر للحل وهو ما يدخل ضمن السلطة التقديرية لقضاة الموضوع. شرع القضاء الاستعجالي لحماية الحق وليس لإقراره.	
208	1993	1	الجنح والمخالفات	م 236 من ق ع	من المقرر قانونا انه يعاقب كل من استعمل الوعود أو العطايا أو الهدايا أو الضغط أو التهديد أو التعدي أو المناورات أو التحايل لحمل الغير على الإدلاء بأقوال أو بإقرارات كاذبة أو على إعطاء شهادة كاذبة في أية مادة أو في أية حال كانت عليها الإجراءات بغرض المطالبة أو الدفاع أمام القضاء، سواء أنتجت هذه الأفعال أثرها أم لم تنتج. ومن ثم فإن الإدانة بجريمة إغراء شاهد المبنية على استعمال المتهمين الضغط ضد الحارس لدفعه للإدلاء بشهادته لتبرئتهما تطبيق صحيح للقانون.	استعمال الضغط ضد شاهد

181	1993	1	الجناية	م 218 من ق ع	من المقرر قانوناً أن استعمال عقد رسمي ثبت أنه مزور يعد جريمة معاقب عليها القانون ومن المقرر أيضاً أن استعمال التزوير جريمة مستمرة تحدث كلما استعملت وثيقة ثبت أنها مزورة.	استعمال المزور
343	2012	1	الجنح والمخالفات	م 222 من ق ع	جريمة استعمال الوثيقة المزورة، جريمة مستقلة عن جريمة التزوير.	
409	2008	2	الجنح والمخالفات	م 3/811 من القانون التجاري وم 119 مكرر، 119 مكرر 1، 128 مكرر و 128 مكرر 1 من ق ع والأمر 04-01	الجرائم المترتبة عن الأفعال المضرة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، التي تملك الدولة كل رأسمالها أو جزء منه، تخضع للعقوبات المقررة في المواد : 119 مكرر 1، 128 مكرر و 128 مكرر 1 من قانون العقوبات. لا تحريك للدعوى العمومية إلا بشكوى من أجهزة المؤسسة العمومية الاقتصادية.	استعمال أموال الشركة لأغراض مخالفة لمصالحها
238	2003	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	تعتبر الاستقالة رسمية بمجرد التصريح بها من قبل العامل وتوجيهها إلى رب العمل أو إلى المؤهل لاستقبالها. و لا يسري مفعولها إلا بعد قبولها من طرف المستخدم. تصريح العامل عن استقالته أمام هيئة غير مؤهلة وغير مختصة للنظر فيها لا ترتب أية آثار وبالتالي فالاستناد إليها أمام لجنة التأديب يكون غير مجدي.	استقالة
273	2007	2	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	لا يمكن لقاضي الموضوع استبعاد الاستقالة، بدعوى تقديمها تحت الضغط، دون التثبت من واقعة الضغط المدعى بها، و مدى مسؤولية المستخدم عنها.	
439	2008	2	الاجتماعية	م 68 من القانون 11-90	إنهاء العامل علاقة العمل بالاستقالة، دون مراعاة فترة الإشعار المسبق، فسخ تعسفي لعقد العمل، إن سبب أضرارا للمستخدم، يستوجب التعويض.	
339	2010	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	الاستقالة تعبير كتابي يجسد إنهاء العامل علاقة العمل مع المستخدم. لا يحدد القانون فترة زمنية لرد المستخدم على الاستقالة. يمكن العامل مغادرة منصب عمله بعد فترة الإشعار المسبق. لا يجوز للقاضي الحل محل طرفي علاقة العمل بتحديد فترة الرد وتفسير سكوت المستخدم.	
350	2010	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	لا يعتد بالتراجع عن الاستقالة إلا إذا وافق المستخدم عليه.	
138	1995	2	التجارية والبحرية	م 653 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن المؤجر، وحده المسؤول عن الأضرار التي تلحق بالبضائع التي يستلمها ريان السفينة على متنها.	استئجار سفينة
261	2003	1	التجارية والبحرية	م 701 و 802 من القانون البحري	يتولى مستأجر السفينة لمدة معينة الاستغلال بنفسه فيصبح ناقلاً و مسؤولاً وحده عن هلاك السفينة والخسائر البحرية، ما لم يثبت خطأ الغير المؤجر.	
355	2006	1	التجارية والبحرية	م 701 و 802 وما يليها من القانون البحري	يعد مستأجر السفينة، الوارد اسمه في عقد الشحن، ناقلاً وبالتالي مسؤولاً عن الخسائر اللاحقة بالبضاعة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

377	2007	1	التجارية والبحرية	م 653 من القانون البحري	مؤجر السفينة بالرحلة مسؤول حتى عن الأضرار اللاحقة بالبضاعة عند التفريغ.	استئجار سفينة
93	1991	1	الاجتماعية	م 57 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أن للعامل المحال على الاستيداع أن يطلب كتابيا إعادة دمج في منصب عمله الأصلي أو في منصب مماثل ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا للقانون. و من ثمة فإن رفض القضاء لطلب إعادة إدماج العامل إلى منصبه الأصلي الذي ظل شاغرا بعد عودته من الاستيداع خرق القانون.	استيداع
333	2017	1	الجنح والمخالفات	م 325 و 325 مكرر من قانون الجمارك	لا تقوم المسؤولية الجزائية، في حالة ارتكاب جريمة استيراد بتصريح مزور، بالنسبة لوكيل العبور، إلا إذا ارتكب خطأ شخصيا.	استيراد بتصريح مزور
309	1989	2	الجنح والمخالفات	م 16، 282، 323 و 330 من قانون الجمارك	متى كان مقررا قانونا أن النقل أو المرور للبضائع المماثلة للبضائع المحظورة داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي دون أن تكون مرفقة بوثيقة جمركية صالحة لنقلها تعتبر قرينة لجريمة محاولة التهريب. و من ثمة فلا يمكن القضاء ببراءة متهمين أُلقي عليهما القبض في محيط المجال الجمركي وهما ينقلان أبقارا على متن شاحنة، دون أن يكون بحوزتهما رخصة المرور أو النقل المطلوبة قانونا.	استيراد بدون تصريح
219	1996	1	الجنح والمخالفات	م 322 من قانون الجمارك	استيراد العملة الصعبة دون التصريح بها لإرادة الجمارك عند الدخول للتراب الوطني هو جريمة من جرائم الصرف.	
333	2001	1	الجنح والمخالفات	م 324 و 330 من قانون الجمارك	مجرد تمكين الغير من التهريب من التزاماته الجمركية يعد خطأ شخصيا . القضاء بإدانة المتهم (الوكيل) عن خطئه الشخصي ومصادرة البضاعة المحجوزة بسبب إدلائه بتصريحات كاذبة حول كمية البضاعة المستوردة قصد التهريب من جزء من الحقوق والرسوم المستحقة، تطبيق صحيح للقانون.	
364	2003	2	الجنح والمخالفات	م 324 و 330 من قانون الجمارك	يعتبر مستفيدا من الغش، كل شخص يشارك بصفة ما في التهريب ويستفيد مباشرة منه.	
302	1990	2	الجنح والمخالفات	م 254 و 328 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أن فعل حيازة البضائع على مقربة من الحدود من أجل نقلها غشا داخل التراب الوطني المثبت في المحضر الجمركي المحرر وفقا لأحكام المادة 254 من قانون الجمارك يعتبر قرينة قانونية مطلقة لإثبات جريمة محاولة الاستيراد عن طريق التهريب لا يمكن دحضها إلا بإثبات القوة القاهرة.	استيراد بطريق التهريب
224	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 326 من قانون الجمارك	إن قضاة الموضوع لما أسسوا قرارهم امتثالا لنقطة الإحالة التي فصلت فيها المحكمة العليا عندما اعتبرت البضاعة مستوردة عن طريق التهريب بعد إثباتها بمحضر جمركي الذي يبين بأن الملابس المضبوطة بحوزة المتهمين هي أجنبية الصنع، قد طبقوا القانون تطبيقا صحيحا.	

319	2015	2	الجنح والمخالفات	م 64 من القانون 24-06	تطبق، في جريمة استيراد قطع غيار مستعملة، عقوبة مصادرة البضاعة ووسيلة النقل فقط، دون الحبس والغرامة.	استيراد قطع غيار مستعملة
184	1995	2	الجنح والمخالفات	م 1/363 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه يعاقب بالحبس كل شريك في الميراث، يستولي بطريق الغش على كامل الإرث أو جزء منه قبل قسمته. و من ثم فإن إدانة أحد الورثة لاستيلائه على جزء من الأرض الموروثة و بنائه فوقها و إحداث تغيير في الملكية العقارية المشاعة دون رضا باقي الورثة، تطبيق سليم للقانون لاكتمال عناصر الجريمة.	استيلاء بطريق الغش على تركة
340	2010	2	الجنح والمخالفات	م 363 من ق ع وم 67 من القانون 83-11	لا تعد منحة الوفاة عنصراً من عناصر التركة و لا يشكل الاستيلاء عليها جريمة الاستيلاء بطريق الغش على تركة.	
345	2014	2	الجنح والمخالفات	م 363 من ق ع وم 173 و 187 مكرر 1 من القانون التجاري	لا يكون جريمة الاستيلاء بطريق الغش على تركة، استمرار الابن الوارث في استغلال المحل التجاري، المؤجر له من الوالد المورث، في غياب تلقيه تنبيهها بالإخلاء من المورث، قبل وفاته أو من الورثة.	
165	2017	2	الجنح والمخالفات	م 363 من ق ع	يشترط، لقيام جريمة الاستيلاء على التركة قبل قسمتها، تبيان التركة وحصرها والاستيلاء عليها بطريق الغش من طرف أحد الشركاء في الميراث.	
177	1995	2	الجنائية	م 2/363 من ق ع	من المقرر قانوناً أن يسأل - جزائياً- الشريك الذي يستولي بطريق الغش على أشياء مشتركة أو مال الشركة. إلا أن القاضي لا يصدر حكم الإدانة، إلا إذا توفرت لديه دلائل كافية ضد المتهم. و متى تكونت لدى قضاة غرفة الاتهام- من خلال مراجعة كل الوسائل المعروضة أمامهم وجميع البيانات التي تضمنها ملف القضية- قناعة كافية على انعدام أي خلل أو تدليس في محاسبة الشركة، من شأنها تدعيم شكوى الطرف المدني، فبتأييدهم لأمر السيد قاضي التحقيق الرامي لانتفاء وجه الدعوى، يكونوا قد عللوا قرارهم بما فيه الكفاية.	استيلاء بطريق الغش على مال الشركة
48	1989	1	المدنية	م 109 من ق ا م	يتعين على جهة الاستئناف عند حكمها بالإلغاء، التصدي للدعوى متى كانت مهياً للفصل فيها. الاكتفاء بإبطال الحكم دون التصدي، يعلق النزاع و يتركه دون فصل، مما يجعل قرار المجلس باطلاً.	استئناف
160	1989	1	التجارية والبحرية	م 2/194 من ق ا م	إذا كان من المقرر قانوناً، أنه يجوز لقضاة الموضوع إثارة دفع تلقائي بعدم قبول استئناف حكم تحضيري، فإنه ليس للمجلس القضائي تعديل قراره بعدم قبول استئناف حكم غير قطعي، عن طريق التماس إعادة النظر إذا كان قد اعتبر خطأ أن الحكم المستأنف هو حكم تحضيري لان ذلك يعد تجاوزاً في السلطة وقضاء بما لم يطلب. المجلس الأعلى هو وحده الذي يملك حق مراقبة قانونية هذا القرار.	
178	1989	4	الاجتماعية	م 463 من ق ا م	تحتسب مهلة الاستئناف كاملة ويجب أن تعد من تاريخ إلى تاريخ بدون اعتبار اليوم الأول من التبليغ ولا اليوم الأخير من انتهائها حساب أجل الاستئناف بالأيام وتحديد بثلاثين يوماً كاملة خطأ في تطبيق القانون.	
71	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 102 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز أن يضار المستأنف من استئنافه متى لم يرفع المستأنف عليه استئنافاً فرعياً. قضاء المجلس بتخفيض نفقة المتعة عن القيمة المحكوم بها في الحكم المستأنف، في غياب استئناف فرعي، خرق للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

272	1990	1	الجنح والمخالفات	م 437 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أن القضاء بعدم اختصاص المجلس القضائي في نظر الدعوى الاستئنافية بسبب الوقائع الجديدة الطارئة عليها، يستوجب إلغاء الحكم المستأنف قبل التصريح بعدم الاختصاص، و منه فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	استئناف
290	1990	1	الجنح والمخالفات	م 295 من ق ع	من المقرر قانونا، أنه لا يجوز للمجلس القضائي، إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده، أن يسيء إلى حالة المستأنف، ومن ثم فإن القضاء بإلغاء إيقاف تنفيذ العقوبة على المتهم المستأنف وحده، يعد تشديدا للعقوبة و يجعل القرار مخالفا للقانون.	
257	1990	4	الجنح والمخالفات	م 417 من ق ا ج	متى كان مقررا قانونا أن الاستئناف حق ثابت للمدعي المدني الذي أسس نفسه طرفا مدنيا. تنازل الضحية عن حقوقها أمام محكمة أول درجة لا يخول لها القانون الحق برفع الاستئناف لانعدام الصفة.	
260	1990	4	الجنح والمخالفات	م 2/418 ق ا ج	لما كانت المادة 418 الفقرة الثانية من ق 1. ج منحت مهلة إضافية قدرها خمسة أيام لرفع الاستئناف في حالة استئناف أحد الخصوم في المواعيد المقررة، فإن حساب هذه المهلة يبدأ من انتهاء أجل الاستئناف المحدد قانونا وليس من يوم الاستئناف الأول، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون - نقض. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الحكم صدر بتاريخ 1986/05/05 فإن مهلة الاستئناف العادية تنتهي يوم السبت 1986/05/17 وهو التاريخ الذي يبتدىء فيه سريان المهلة الإضافية لخمسة أيام التي لا تنتهي إلا يوم 1986/05/23 فإن قضاة الاستئناف الذين قضوا بعدم قبول استئناف المتهمين المرفوع يوم 1986/05/20 بعد استئناف النيابة يوم 1986/05/10 يكونوا قد خرقتوا القانون.	
185	1991	4	الاجتماعية	م 148 من ق ا م واجتهاد قضائي	من المقرر قضاء أن الاستئناف هو الطعن الذي يقوم بواسطته الطرف الذي يشعر بالغبن من جراء حكم الدرجة الأولى بنقل القضية أو جوانب منها إلى جهة التقاضي الأعلى بغرض الحصول على إبطال أو إلغاء الحكم المطعون فيه. ومن المقرر أيضا أن أثر القرار الصادر بمناسبة الاستئناف المرفوع من أحد الأطراف ينصرف إليه وحده، وأن حكم أول درجة يحوز قوة الشيء المقضي فيه تجاه الأطراف غير المستأنفة. ومن المقرر كذلك أن إدخال طرف في القضية لم يكن مستأنفا لا يؤثر على قبول أو عدم قبول الاستئناف المرفوع من طرف المستأنف.	
91	1992	1	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن مباشرة كل طرق الطعن إجراء خاص بأطراف الخصام أو المتدخلين فيها. و أن ممارسة هذا الحق تلقائي وليس من اختصاص قضاة الموضوع أو أية جهة قضائية منع أي طرف في القضية من استعماله ومن ثم فإن القضاء بعدم قبول الاستئناف على أساس أن هذا الإجراء، يجب أن يتم بحضور جميع الأطراف، تجاوز للسلطة.	
46	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن المستأنف وحده لا يضار من استئنافه ومن ثم فإن القضاء بتعديل الحكم القاضي بمنح السكن للزوجة الحاضنة واستبداله بسكن آخر يعد أضرارا بمصلحة المستأنف و يجعل القرار بدون أساس قانوني.	
119	1992	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المقرر قانونا أنه على جهة الاستئناف الإطلاع على الحكم المعاد للثبوت من قانونيته ولتقدير القضية والفصل فيها على بينة. و من ثم فإن فصل قضاة المجلس في الاستئناف دون الإطلاع على الحكم المستأنف يعد إغفالا لقاعدة إجرائية جوهرية.	
45	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 102 من ق ا م	من المقرر قانونا أن استئناف الحكم الصادر من المحكمة يجب أن يرفع في مهلة شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم، وأن هذه المهلة تسري سواء على المبلغ له أو على من قام بطلب التبليغ، ومن ثم فإن القضاء بقبول للاستئناف المرفوع من طالب التبليغ رغم فوات الأجل القانوني خرق للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

95	1993	2	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن الاستئناف هو الطعن الوارد من الخصم الذي يعتبر أن الحكم الصادر من الدرجة الأولى أضر به ورفع القضية أو بعض نقاطها أمام الجهة القضائية الأعلى ليحصل على إبطال أو تعديل الحكم المستأنف، ومن المقرر أيضا أن الاستئناف المرفوع من أحد الأطراف لا يكون له أثر إلا على المستأنف وحده ويكتسب الحكم الأول قوة الشيء المقضي فيه بالنسبة للأطراف غير المستأنفين، ومن ثم فإن المجلس الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بحجة عدم تكليف كل أطراف النزاع بالحضور خالف القانون.
129	1994	1	التجارية والبحرية	م 109 من ق ا م	من المستقر عليه وقانونا، أن صدور أمر قاضي الاستعجال بعدم الاختصاص لا يجعل نظر الدعوى من طرف المجلس القضائي والفصل فيه بناء على استئناف أحد أطراف الخصومة إخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين.
265	1994	2	الجنح والمخالفات	م 416 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن جميع الأحكام الصادرة في مواد الجنح والمخالفات قابلة للاستئناف ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ومن ثم فإن القضاء بعدم قبول استئناف المتهم رغم رفعه وفق الأشكال القانونية خرق للقانون و لحقوق الدفاع.
229	1994	3	الجنائية	م 418 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن أجل استئناف الأحكام في مواد الجنح والمخالفات هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو من تاريخ التبليغ إذا صدر غيابيا، وفي حالة استئناف أحد الخصوم في المواعيد المقررة يكون للخصوم الآخرين مهلة إضافية، بخمسة أيام لرفع الاستئناف. و إذا كان استئناف الجمارك ضد حكم بالبراءة ضمن الأجل القانوني، فإنه يفتح للأطراف الأخرى أجلا لمدة 5 أيام بما فيهم النيابة العامة و لا يجوز لقضاة المجلس تقييد قبول استئناف الجمارك باستئناف النيابة العامة لأن في ذلك إهمال لمبدأ استقلالية استئناف الأطراف.
287	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 109 من ق ا م	القضاء برفض الدعوى على الحال يتسبب في إطالة الخصام ويعتبر بمثابة امتناع عن الحكم وخاصة أنه لا يوجد أي نص يسمح بهذا الموقف.
97	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 3/347 و 418 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " يكون الحكم حضوريا على المتهم الطليق الذي بعد حضوره إحدى الجلسات الأولى يتمتع باختياره عن حضور الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى أو جلسة الحكم". " كما أن مهلة الاستئناف لا تسري إلا اعتبارا من التبليغ للشخص أو الموطن. . . إذا كان قد صدر الحكم حضوريا في الأحوال المنصوص عليها في المادة 3/347 من قانون الإجراءات الجزائية. ومتى ثبت أن المتهم تغيب يوم النطق بالحكم بعد أن حضر الجلسة السابقة فإن القرار لما قضى بعدم قبول استئنافه بدون مراعاة أحكام المادة بين 3/347 و 418 من قانون الإجراءات الجزائية قد خالف قاعدة جوهرية في الإجراءات.
100	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	إن القضاء بعدم قبول الاستئناف الذي تم في الأجل القانوني بحجة أن المتهم لم يبلغ برسالة مضمونة الوصول من طرف النائب العام هو قضاء غير مستساغ لأن المتهم حضر الجلسة فكان يقتضي عندئذ تمكينه من تهيئة دفاعه.
227	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه تسري مهلة الاستئناف إلا اعتبارا من تاريخ تبليغ الحكم للشخص أو للموطن أو للمقر أو للنيابة العامة، ومن ثم فإن القضاء بعدم قبول الاستئناف دون التأكد من حضور المستأنفة في الحكم الصادر ضدها يعد خرقا للقانون.
185	2005	2	المدنية	م 102 من ق ا م	يجوز عند الفصل في الجانب الشكلي، الطعن باستئناف ثان في نفس الحكم، في حالة انتهاء الاستئناف الأول إلى قرار بطلان الإجراءات، شريطة عدم انقضاء ميعاد الاستئناف.
375	2006	1	التجارية والبحرية	م 115 من ق ا م	يتعرض قرار المجلس القضائي للنقض، في حالة رفضه الاستئناف، بدعوى عدم تقديم المستأنف لملف الدعوى، لأن كاتب الضبط الملزم، تحت رقابة رئيس المحكمة، بإحالة كامل الملف إلى الجهة القضائية الاستئنافية خلال أجل شهر.

استئناف

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

291	2010	1	الجنح والمخالفات	م 409 و 416 من ق ا ج	يمتد اثر استئناف المتهم الحكم الناطق باعتبار المعارضة كأن لم تكن الى الحكم الغيبي. يجب على قضاة الاستئناف مناقشة موضوع الدعوى.	استئناف
330	2010	2	الجنح والمخالفات	م 409 و 416 من ق ا ج	يجب على قاضي الاستئناف، التصريح بعدم قبول استئناف وكيل الجمهورية لحكم غيبي، غير مبلغ للمتهم، لكونه سابقا لأوانه.	
246	2014	1	التجارية والبحرية	م 334 و 340 من ق ا م وا	ينقل الاستئناف، الى المجلس القضائي، مقتضات الحكم التي يشير اليها هذا الاستئناف صراحة او ضمنا او المقتضيات الأخرى المرتبطة بها. لا يحق لقضاة المجلس استبعاد الدفع بالتقادم، المثار خلال الدعوى المنتهية بالحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع وغير المثار في الدعوى المنتهية بالحكم القطعي المستأنف.	
298	2015	1	التجارية والبحرية	م 1/334 من ق ا م وا	الحكم الفاصل في جزء من موضوع النزاع، بتعيين خبير واقتراح مبلغ التعويض، غير قابل للاستئناف، لعدم فصله في الدعوى برمتها.	
306	2015	1	التجارية والبحرية	م 4/540 من ق ا م وا	تتضمن عريضة الاستئناف، وجوبا، تحت طائلة عدم قبولها شكلا، عرضا موجزا للوقائع والطلبات والأوجه المؤسس عليها الاستئناف.	
333	2015	1	التجارية والبحرية	م 1/334 و 2/340 من ق ا م وا	لا يمكن الطعن بالاستئناف في الحكم القاضي، جزئيا، بتعيين خبير إلا مع الحكم القطعي.	
179	2015	2	التجارية والبحرية	م 337 من ق ا م وا	لا يقام الاستئناف الفرعي، إلا موازاة مع الاستئناف الأصلي وليس منفصلا عنه. يجب على المستأنف الطعن بالنقض، بعد صدور القرار الفاصل في استئنافه وليس استئناف الحكم ثانية على شكل استئناف فرعي.	
27	2016	1	المدنية		يوقف طلب المساعدة القضائية أجل الطعن بالاستئناف .	
242	2016	2	التجارية والبحرية	م 336 و 542 ف 3 من ق ا م وا	تحتسب المدة المتبقية من آجال الاستئناف الثاني، في حالة تبليغ الحكم، من تاريخ صدور القرار القاضي بالشطب وتبقى الآجال مفتوحة، إذا لم يتم تبليغ الحكم.	
368	2016	2	الجنائية	م 172 و 173 من ق ا ج	لا يجوز استئناف أمر الإحالة على محكمة الجنح من طرف المتهم، باعتبار أن من طبيعته أنه مبين للاختصاص غير معين له، وأنه يبقي حقوق الدفاع على حالها أمام تلك الجهة التي تحتفظ بسلطتها للفصل في الإجراءات وفي الموضوع.	
30	2017	1	المدنية	م 338 و 339 من ق ا م وا	للاستئناف الفرعي أثر ناقل، شأنه شأن الاستئناف الأصلي، ومتى كان موضوع الحكم المستأنف فرعيا غير قابل للتجزئة، فإنه لا يكون مقبولا، ما لم يتم إدخال وتكليف كل أطراف الخصومة الأصلية بالحضور .	
204	2017	1	التجارية والبحرية	م 314 من ق ا م ا	لا يكون الاستئناف مقبولا، إلا إذا رفع في أجل سنتين، من تاريخ صدور الحكم المستأنف.	
307	2017	1	الجنائية	م 166 و 416 من ق ا ج	يعتبر الأمر بإرسال المستندات، المتضمن نقل وثائق الملف إلى النيابة العامة، لجدولة القضية أمام غرفة الاتهام، أمرا إداريا، لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

330	2017	1	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	يعد مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات، ذكر مستشارين مقررين، بدلا من مستشار واحد في نفس القضية.	استئناف
76	2018	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 542 فقرة اخيرة من ق ا م وا	يترتب على الشطب إزالة الأثر الموقوف للاستئناف، ما لم يعد تسجيل القضية، خلال آجال الاستئناف المتبقية.	
122	2018	2	الاجتماعية	م 333 و 334 من ق ا م وا	يجوز استئناف الحكم القطعي وحده دون الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع أو الأمر بتدبير مؤقت.	
149	2018	2	الجنائية	م 173 من ق ا ج	لا يجوز للطرف المدني استئناف أوامر قاضي التحقيق، إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية، غير أنه يجوز للطرف المدني استئناف الأمر بانتفاء وجه الدعوى، في غياب استئناف النيابة العامة، مادام أن هذا الاستئناف يحافظ على الدعويين معا - العمومية والمدنية - ولا يمكن الفصل في الأولى، إلا تبعا للثانية.	
295	1989	3	الجنح والمخالفات	م 4/433 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه لا يجوز للمدعي المدني في دعوى الاستئناف أن يقدم طلبا جديدا ولكن له ان يطلب زيادة التعويضات المدنية بالنسبة للضرر الذي لحق به منذ صدور حكم محكمة الدرجة الأولى و إذا لم تتقدم المدعية بالحقوق المدنية بأي طلب للتعويض أمام محكمة الدرجة الأولى و قضي لها بحفظ حقوقها مدنيا، فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف، والقضاء لها بالتعويض خرقوا مبدأ و قاعدة التقاضي على درجتين.	استئناف الطرف المدني
268	1989	4	الجنائية	م 3/433 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الجهة الاستئنافية مقيدة بتقرير الاستئناف وليس لها أن تخرج عنه ومن ثم غرفة الأحداث بالمجلس القضائي، التي عرضت عليها القضية، بناء على استئناف الطرف المدني وحده دون غيره (النيابة العامة أو المتهم)، عندما تصدت للقضية بأكملها وفصلت في الدعوى العمومية والدعوى المدنية، بينما كان عليها أن تلتزم بحدود مضمون تقرير الاستئناف قد أفقدت قضاءها الأساس القانوني.	
331	1989	4	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أن استئناف المدعي المدني مرتبط بالدعوى المدنية وحدها وأنه في حالة عدم وجود استئناف من النيابة العامة أو من المتهم فإن الحكم يعتبر حائزا لقوة الشيء المقضي به بخصوص الدعوى العمومية ومن ثم فإن الفصل في الدعوى المدنية والدعوى العمومية معا رغم أن الطرف المدني، هو المستأنف الوحيد، تجاوز للسلطة و مخالفة للقانون.	
185	1993	1	الجنائية	م 4/433 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه ليس للمجلس إذا كان الاستئناف مرفوعا من المدعي وحده أن يعدل الحكم على وجه يسيء إليه، ومن ثم فإنه لا يجوز لقضاة غرفة الأحداث بالمجلس القضاء ببراءة المتهم بالرغم من أن الاستئناف جاء من طرف المدعي المدني وحده.	
278	1994	1	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء، أنه يمكن للطرف المدني استئناف القرار الصادر بالبراءة، للمطالبة بالتعويض فيما يخص المصالحة المدنية، لأن الحكم بالبراءة حق مكتسب للمتهم بعدم النطق بعقوبة جزائية في حقه. ومن ثم فإن قضاة المجلس بمنحهم تعويضات مدنية للطرف المدني، يكونوا قد أصابوا في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

85	1999	2	الجنح والمخالفات	م 417 من ق ا ج	يتعلق حق الاستئناف بالمتهم والمدعي المدني وفي حالة الحكم بالتعويض المدني عن الحقوق المدنية "لا يجوز القضاء بتأييد الحكم المستأنف الذي حكم ببراءة المتهم وعدم الاختصاص في الدعوى المدنية، لأن استئناف الطرف المدني وحده دون استئناف النيابة العامة أو المتهم لا يمنع المجلس من فحص معطيات النزاع قصد البحث عن وجود الخطأ محل الشكوى وكذا العلاقة السببية مع الضرر المبين في طلبات التعويض وذلك دون المساس بقوة الشيء المقضي به في الجانب الجزائي .	استئناف الطرف المدني
247	1989	2	الجنائية	م 2/433 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه ليس للمجلس القضائي إذا كان بصدد الفصل في استئناف مرفوع من المتهم وحده أو من المسؤول عن الحقوق المدنية أن يحكم بما يسيء حالة المستأنف. فإذا لم تستأنف النيابة العامة الحكم الذي استأنف من طرف المتهمين وحدهم ثم صرح المجلس القضائي بعدم اختصاصه تلقائيا، على أساس أن الأفعال تكون جنائية ومن ثم فإنه ذهب في قضائه إلى الإساءة بمركز المتهمين المستأنفين والإخلال بحقوق الدفاع التي يضمنها القانون.	استئناف المتهم
290	1990	1	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	1. من المقرر قانونا أنه يكون مشوبا بالقصور في التسبب القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات ودفع أطرافها. و من ثم فإنه لا يجوز القضاء بإدانة المتهم دون التحقق من توافر مسؤوليته عن الأفعال المنسوبة إليه، لاسيما إذا ادعى أنه تلقى تعليمات من رئيسه فنفذها باعتباره تابعا له، و إلا كان قضاؤهم مشوبا بالقصور في التسبب. 2. من المقرر قانونا، أنه لا يجوز للمجلس القضائي، إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده، أن يسيء حالة المستأنف، ومن ثم فإن قضاء المجلس القضائي بإلغاء إيقاف تنفيذ العقوبة، رغم استئناف المتهم وحده دون النيابة العامة يعد تشديدا للعقوبة وإساءة إلى المستأنف و بالتالي خرق للقانون.	
276	1990	2	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	متى كان مقرا قانونا وقضاء أن المتهم المستأنف وحده للحكم لا يضار من استئنافه فإن رفع المجلس للعقوبة المحكوم بها رغم استئناف الحكم من طرف المتهم وحده، يعد خرقا للقانون.	
277	1991	4	الجنح والمخالفات	م 2/433 من ق ا ج	متى كان لا يجوز للمجلس القضائي إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده أو من المسؤول عن الحقوق المدنية أن يسيء حالة المستأنف، فإن قضاء المجلس القضائي بعدم الاختصاص في الدعوى لكون الفعل يشكل جريمة هناك عرض قاصر بالعنف (جناية)، تشديد للعقوبة على المتهم و يشكل مخالفة للقانون.	
593	2007	2	الجنح والمخالفات	م 346 و 407 من ق ا ج	يجب على الجهة القضائية الجزائية الاستئنافية، الفصل غيابيا تجاه المتهم المستأنف، طالما لم يثبت أمامها ثبوتها قطعيًا، توصله فعلا بالتكليف بالحضور.	
279	1989	2	الجنح والمخالفات	م 417 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن للاستئناف أثر ناقل للدعوى بأكملها أمام المجلس القضائي في جميع مقتضيات الحكم المطعون فيه بالاستئناف، فيما أنه أحيل عشرة متهمين أمام محكمة الدرجة الأولى وأدانت البعض منهم وسرحت البعض الآخر وأن النيابة استأنفت هذا الحكم ضد جميع المتهمين لتشديد العقوبة، فإنه كان من اللازم على المجلس القضائي ملاحقة جميع المتهمين و ليس بعضهم فقط ثم بيت في الدعوى العمومية في شأنهم جميعا بما فيهم الذين قضت محكمة الدرجة الأولى بتسريحهم ، تطرق قضاة المجلس للمتهمين المدانين فقط مخالفة للقواعد الجوهرية في الإجراءات.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

281	1989	2	الجنح والمخالفات	م 417 من ق ا ج	حق استئناف الدعوى المدنية التبعية مكفول لكل من المتهم و المسؤول عن الحقوق المدنية و المدعي المدني. قبول استئناف النيابة العامة في الدعوى المدنية وحدها خرق للإجراءات الجوهرية في الإجراءات.
294	1989	2	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	1. متى نص القانون على ترتيب سماع الأطراف بجلسات المحاكم الجزائية، وخص المتهم دائما بالكلمة الأخيرة فإن القضاء بعدم احترام هذا الترتيب وعدم تمكين المتهم من الكلمة الأخيرة، يعد إهمالا مؤديا إلى الإخلال بحق الدفاع الذي هو من النظام العام، 2. متى أوجب القانون تبرير الحكم في ما قضى به من مقتضيات، فإن القضاء بخلاف أحكام هذا المبدأ يعد إنعداماً في التعليل. إن الاكتفاء بسرد نتائج الخبرة، دون مناقشة أركان الجريمة و إثباتها من طرف القضاة في المرافعات الحضورية ثم بعد ذلك في تعليلهم يعد قصورا في التسبيب. 3. متى استأنفت النيابة وحدها الحكم، فإنه ليس للأطراف المدنية حق التدخل من جديد أمام المجلس القضائي إذا لم تستأنف هذه الأطراف نفس الحكم، لأن ما قضى به لصالحهم أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المقضي فيه. اعتبار المجلس القضائي للأطراف المدنية، مستأنفة دون وجود ما يدل على ذلك بالملف و دون الرد على دفوع المتهم بعدم قبول طلبات الأطراف المدنية غير المستأنفة، إساءة في تطبيق القانون في الدعوى المدنية.
294	1989	4	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا، أن تبليغ استئناف النائب العام للمتهم يعتبر من الأشكال الجوهرية الإلزامية، حتى لا يبقى المستأنف ضده في جهل تام من وجود استئناف النائب العام إلى حين تكليفه بالحضور أمام المجلس القضائي و حتى يتمكن من تحضير دفاعه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا صريحا لحقوق الدفاع و يؤدي إلى عدم قبول الاستئناف شكلا.
175	1991	1	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	بما أنه من المقرر قانونا وجوب تبليغ الاستئناف المرفوع من النائب العام للمتهم في مهلة شهرين اعتبارا من يوم النطق بالحكم، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. يجب أن يتضمن القرار الإشارة إلى أن الاستئناف المرفوع من النائب العام قد بلغ للمتهم.
183	1993	2	الجنح والمخالفات	م 438 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن إحالة القضية على المجلس القضائي تكون في الحدود التي تعينها صحيفة الاستئناف وما تقتضيه صفة المستأنف. إدانة قضاة المجلس لمتهمين إثر استئناف النيابة العامة ضد متهم واحد يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات.
295	1993	3	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز للمجلس بناء على استئناف النيابة العامة أن يقضي بتأييد الحكم أو إلغائه كلياً أو جزئياً لصالح المتهم أو لغير صالحه، ومن ثم فإن تشديد قضاة الاستئناف للعقوبة ضد المتهم ما هو إلا رد على استئناف النيابة العامة و هو تطبيق صحيح للقانون.
395	2001	2	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	يجوز للمجلس بناء على استئناف النيابة العامة أن يغير الحكم لصالح المتهم أو لغير صالحه. تغيير قضاة الاستئناف للعقوبة المحكوم بها على المتهم من عام حبس غير نافذة إلى عام حبس نافذ، تطبيق سليم للقانون لأنهم يكونون بذلك قد استعملوا سلطتهم التقديرية.
194	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	لا يجوز حرمان النائب العام من استعمال حقه في الاستئناف لمجرد عدم إجراء التبليغ، لأن العبرة هي بإتيان الاستئناف في الأجل القانونية وليست بالإجراءات الشكلية التي تنظم هذا الطعن، وعليه فإن المجلس لما قضى بعدم قبول استئناف النائب العام لأنه غير قانوني لعدم تبليغ الأطراف يعد مخالفة للقواعد الجوهرية وإساءة في تطبيق القانون.

استئناف النيابة العامة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

198	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	القضاء بعدم قبول استئناف النائب العام المرفوع في الأجل القانونية لعدم تبليغ المتهم رغم حضوره الجلسة يعد إساءة في تطبيق القانون.	استئناف النيابة العامة
201	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 171 من ق ا ج	القضاء بعدم قبول استئناف النائب العام شكلا لعدم تبليغ المتهم في الأجل القانونية هو قضاء غير صائب طالما أن العبرة هي باحترام ومراعاة الأجل القانونية المقررة للنائب العام المحددة بعشرين يوما وليس باستيفاء إجراء التبليغ.	
204	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 424 من ق ا ج	إن القضاء بعدم قبول استئناف النائب العام لعدم تبليغه إلى المتهمين خلال مدة الشهرين المخولة قانونا له هو قضاء مخالف للقانون لأن هذه المادة المستدل بها لا تنص صراحة على أن عدم التبليغ ينجر عنه البطلان لأن العبرة في جميع الطعون هي باحترام المواعيد المقررة قانونا وليس بالإجراء الذي يتخذ لتمكين ذلك.	
421	2005	1	الجنح والمخالفات	م 419 من ق ا ج	استئناف وكيل الجمهورية الحكم، خارج أجل عشرة أيام بتعليمه من النائب العام، يعد استئنافا مرفوعا من النائب العام و يسري عليه أجل الشهرين.	
347	2009	1	الجنائية	م 170 من ق ا ج	لا يشترط القانون توقيع وكيل الجمهورية شهادة الاستئناف لقبول استئنافه أمام غرفة الاتهام.	
338	2011	2	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	يجوز للمجلس القضائي، حتى في حالة استئناف النيابة العامة وحدها، تأييد الحكم أو تخفيف العقوبة.	
127	1989	4	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا، أن الأمر الذي يصدره قاضي الاستعجال بتعيين خبير، لتقييم تعويض الاستحقاق لا يمس بحقوق الأطراف فهو أمر تحضيرى غير قابل للاستئناف، قبول قضاة المجلس القضائي الاستئناف المرفوع بخصوص الأمر المشار إليه أعلاه، خرق للقانون.	استئناف أمر قاضي الاستعجال
370	2003	2	الجنح والمخالفات	م 455 و 466 من ق ا ج	غرفة الاتهام هي الجهة المختصة للنظر في استئناف الأوامر الصادرة عن قاضي الأحداث باستثناء الأوامر الخاصة بالتدابير المؤقتة المنصوص عليها بالمادة 455 من قانون الإجراءات الجزائية التي تستأنف أمام غرفة الأحداث.	استئناف أوامر قاضي الأحداث
215	1991	3	الجنائية	م 172 من ق ا ج	من المبادئ القانونية العامة أن أوامر قاضي التحقيق المنصوص عليها في المادة 172 من ق ا ج هي وحدها القابلة للاستئناف أمام غرفة الاتهام ومن ثم لا يجوز لغرفة الاتهام قبول استئناف أمر قاضي التحقيق القاضي بالإحالة لأنه ليس من ضمن الأوامر التي حددتها المادة المذكورة.	استئناف أوامر قاضي التحقيق
265	1991	4	الجنائية	م 170 و 173 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز للمدعي المدني أن يطعن بطريق الاستئناف في أوامر قاضي التحقيق المتعلقة بعدم إجراء التحقيق أو بالأوجه للمتابعة أو الأوامر التي تمس حقوقه المدنية، ومن ثم فإن قضاء غرفة الاتهام بعدم اختصاصها في الاستئناف المرفوع لديها من الطرف المدني ظنا منها أن المتهم حدث و أن القانون لا يسمح لها بالنظر في القضية خطأ في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

228	1994	1	الجنائية	م 2/172 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن استئناف الأوامر الصادرة عن قاضي التحقيق يتم بتقديم عريضة لدى قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تبليغ الأمر، فإن رفع الطرف المدني لاستئنافه أمام كاتب غرفة التحقيق و تسجيله أمامه، خطأ من مصالح القضاء و ليس خطأ المستأنف، مما يجعل القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا ، لهذا السبب، إساءة في تطبيق القانون.
251	1994	2	الجنائية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه لا يجوز الطعن ضد الأحكام والقرارات القضائية إلا لمن كان طرفا فيها. إذا لم يستأنف الطرف المدني أمر قاضي التحقيق القاضي بانتفاء وجه الدعوى إلى جانب النيابة العامة، فإنه لم يعد طرفا في خصومة الاستئناف أمام غرفة الاتهام و بالتالي لا يجوز له الطعن بالنقض في قرارها.
238	1994	3	الجنائية	م 72 و 173 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز للمدعي المدني أو لوكيله أن يطعن بطريق الاستئناف في الأوامر الصادرة بألا وجه للمتابعة أو الأوامر التي تمس حقوقه المدنية. أما إذا تغيب عن الحضور أمام قاضي التحقيق ولم يتم سماعه في القضية رغم تكليفه بالحضور قانونا، فإن ذلك يعني عدم تأسيسه طرفا مدنيا وبذلك يكون استئنافه في الأمر - الذي ينتهي إليه بعد التحقيق - من غير ذي صفة. ولكن متى قدم المدعي المدني شكوى مصحوبة بادعاء مدني أمام قاضي التحقيق و انتهت بألا وجه للمتابعة لعدم سماع المدعي المدني المكلف بالحضور قانونا و عدم سماعه و استئناف هذا الأخير الأمر المذكور، لا تقضي غرفة الاتهام في هذه الحالة بعدم قبول الاستئناف شكلا، بل تقضي بقبوله شكلا وفي الموضوع بتأييد أمر قاضي التحقيق بناء على تغيب المدعي الثابت في المحضر.
165	1996	2	الجنائية	م 172 و 173 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن أوامر قاضي التحقيق التي يجوز للمتهم أو الطرف المدني استئنافها قد حددت على سبيل الحصر في المادتين 172-173 من قانون الإجراءات الجزائية. لا يعد أمر قاضي التحقيق بالإحالة على محكمة الجناح ضمن الحالات المذكورة في المادتين أعلاه و بالتالي فإنه لا يجوز قانونا استئنافه أمام غرفة الاتهام و من باب أولى لا يجوز الطعن فيها بالنقض.
136	1998	2	الجنائية	م 173 من ق ا ج	من المقرر قانونا " أنه يجوز للمدعي المدني أو لوكيله أن يطعن بطريق الاستئناف في الأوامر الصادرة بعدم إجراء التحقيق أو بألا وجه للمتابعة أو الأوامر التي تمس حقوقه المدنية". و من ثمة فإن رفض غرفة الاتهام طلب الطرف المدني الرامي إلى اتهام شخصين آخرين متورطين في الجريمة إلى جانب المتهم الرئيسي تطبيق سليم للقانون، باعتبار أن طلبه لا يعد من الحقوق التي منحها له القانون و أن هذا الرفض لا يمس بحقوقه المدنية في الدعوى الجاري بها التحقيق لأن تكييف الجرائم من اختصاص النيابة العامة.
191	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجناح والمخالفات	م 172 و 173 من ق ا ج	القضاء بعدم قبول استئناف مرفوع ضد أمر قاضي التحقيق لعدم إفراغه في عريضة مكتوبة، هو قضاء غير صائب لان المادة 173 من قانون الإجراءات الجزائية المستظهر بها لم تفرض ذلك تحت طائلة البطلان.
166	2003	عدد خاص	الجنائية	م 172 من ق ا ج	أوامر قاضي التحقيق المنصوص عليها في المادة 172 من قانون الإجراءات الجزائية هي وحدها القابلة للاستئناف أمام غرفة الاتهام. لا يجوز استئناف أمر قاضي التحقيق الرامي إلى رفض إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى لعدم إدراجه ضمن الأوامر المنصوص عليها بالمادة المذكورة أعلاه.

استئناف أوامر
قاضي التحقيق

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

206	2003	عدد خاص	الجنائية	م 173 من ق ا ج	يجوز لوكيل الجمهورية أن يوجه طلبا لإجراء التحقيق ضد شخص مسمى أو غير مسمى. لا يجوز لغرفة الاتهام رفض الاستئناف المرفوع ضد أمر قاضي التحقيق الرامي لرفض إجراء التحقيق شكلا لعدم جوازه على أساس عدم تحريك الدعوى العمومية كما لا يجوز لها عدم قبول تأسيس الشاكي كطرف مدني.	استئناف أوامر قاضي التحقيق
323	2004	1	الجنائية	م 172 من ق ا ج	يتم استئناف أوامر قاضي التحقيق عن طريق التصريح الشفهي أو عن طريق عريضة كتابية.	
326	2004	1	الجنائية	م 172 من ق ا ج	أمر قاضي التحقيق الأمر بتوجيه الاتهام، غير قابل للاستئناف.	
339	2005	1	الجنائية	م 172 من ق ا ج	لا يشترط القانون، عريضة مكتوبة، لانعقاد استئناف الطرف المدني أو المتهم، في أوامر قاضي التحقيق.	
455	2005	2	الجنائية	م 170 من ق ا ج	يجوز لوكيل الجمهورية، استئناف أوامر قاضي التحقيق، بما فيها تلك المطابقة لطلباته.	
509	2006	2	الجنائية	م 168 و 170 من ق ا ج	الإخطار الصحيح، الحاصل لوكيل الجمهورية، هو وحده الذي ينتج أثره في تحريك سريان أجل الاستئناف.	
535	2007	1	الجنائية	م 172 من ق ا ج	أمر قاضي التحقيق الأمر بالإحالة على محكمة الجرح، غير قابل للاستئناف أمام غرفة الاتهام.	
501	2007	2	الجنائية	م 154 و 172 من ق ا ج	يجوز لقاضي التحقيق، إصدار أمر واحد يتعلق بموضوعين مختلفين: رفض طلب الخبرة المضادة وانتفاء وجه الدعوى، ما دامت حقوق الطرف المدني والنيابة العامة، في استئناف أمر رفض طلب خبرة مضادة، مضمونة.	
312	2009	2	الجنائية	م 173 من ق ا ج	يجوز للمدعي المدني حتى وإن لم يكن هو من حرك الدعوى العمومية، استئناف أمر ألا وجه للمتابعة.	
326	2011	1	الجنائية	م 143، 154، 172 و 173 من ق ا ج	حق استئناف أمر قاضي التحقيق الراض طلب إجراء خبرة مخول لطالب الخبرة فقط. لا يحق لغير طالب الخبرة استئناف أمر قاضي التحقيق حتى ولو كان ناطقا بالاستجابة.	
349	2013	2	الجنائية	م 173 من ق ا ج	استقر الاجتهاد القضائي على عدم اشتراط العريضة المكتوبة، لرفع الاستئناف من طرف المتهم أو الطرف المدني، طعنا في أوامر قاضي التحقيق.	
100	2000	2	الاجتماعية	م 41 من ق م	من المقرر قانونا أنه " يعتبر إستعمال الحق تعسفا في الأحوال التالية: 1- إذا وقع بقصد الأضرار بالغير، 2- إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنسبة إلى الضرر الناشئ للغير، 3- إذا كان الغرض منه الحصول على فائدة غير مشروعة. على قضاة الموضوع عند الحكم بالتعويض عن الاستئناف التعسفي، ذكر الحالة التي تنطبق على القضية و إلا كان حكمهم مشوبا بالقصور في التسبيب.	استئناف تعسفي
221	1990	2	الجنائية	م 471 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز رفع الاستئناف من الحدث أو نائبه القانوني ومن ثم فإنه ما دام القانون يسمح للحدث أن يرفع الاستئناف بنفسه فليس هناك ما يمنعه من أن يوكل عنه غيره للقيام بذلك، وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تفسير وتأويل القانون. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف لغرفة الأحداث بالمجلس قضوا بعدم قبول الاستئناف لرفعه من محامي المتهم الحدث، فإنهم بقضائهم هذا أخطأوا في تفسير أحكام المادة 471 من (ق إ م).	استئناف حدث

118	1990	3	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	متى كان مقررا قانونا جواز استئناف كل حكم تمهيدي قبل الحكم القطعي في الدعوى، و بناء عليه، يجوز استئناف الحكم القاضي بتوجيه اليمين الحاسمة لأنه حكم تمهيدي. ومن المقرر أيضا أن كل حكم أو قرار يغفل الرد على الدفوع المقدمة يصبح مشوبا بالقصور في التسبيب، ومن ثم فإن عدم إجابة قضاة المجلس على الدفع بمخالفة المادة 434 من ق ا م مخالفة للقانون تشوب قرارهم بقصور في التسبيب.	استئناف حكم تمهيدي
155	1999	1	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا " أنه يجوز استئناف الحكم تمهيدي قبل الحكم القطعي في الدعوى أما استئناف الحكم التحضيري فلا يجوز رفعه إلا مع الحكم القطعي". ومن المبادئ العامة أن الحكم التحضيري هو الحكم الذي يأمر بإجراء تحقيق أو خبرة دون أن يمس بأصل الحق. الحكم الأول برفض الدعوى في الحال ليس حكما تحضيريا و من ثمة فهو قابل للاستئناف.	استئناف حكم تحضيري
89	2000	1	المدنية	م 109 من ق ا م	من المقرر قانونا أن إلغاء الجهة القضائية الاستئنافية لحكم غير قطعي، يجيز لها التصدي للدعوى شرط أن تكون مهياً للفصل فيها. المستفاد . إلغاء قضاة المجلس للحكم غير قطعي و تصديهم للدعوى رغم أنها غير للفصل فيها خرق للقانون و لمبدأ التقاضي على درجتين.	استئناف حكم غير قطعي
137	2012	2	المدنية	م 332 من ق ا م و م 56 من الأمر 07-95	يحق لشركة التأمين، باعتبارها ضامنة، الطعن وحدها بالاستئناف، عند توفر المصلحة. لا يتوقف قبول استئناف شركة التأمين على إدخال المؤمن له في الخصام.	استئناف شركة التأمين
252	1991	3	الجنح والمخالفات	م 6 و 433 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز للمجلس القضائي بناء على استئناف النيابة العامة أن يقضي بتأييد الحكم أو إلغائه كلياً أو جزئياً لصالح المتهم أو لغير صالحه، ومن المقرر كذلك أنه تنقضي الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق العقوبة بصدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي. إذا صدر حكم بإدانة و معاقبة متهمين اثنين و رفع أحدهما استئنافاً ضد الحكم و رفعت النيابة العامة استئنافاً ضد المتهم المستأنف، فإن استئنافها يعد جزئياً وليس عاماً. لذا فإن قضاء المجلس القضائي لن يبيت إلا فيما يخص المتهم المستأنف فقط لأن الحكم المستأنف أصبح نهائياً بالنسبة للمتهم غير المستأنف، و إلا كان قراره مخالفاً لقواعد جوهرية في الإجراءات.	استئناف فرعي
132	1997	2	التجارية والبحرية	م 103 من ق م	من المقرر قانونا أن للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً في أية حالة كانت عليها الدعوى. ومن ثم فإن تخفيض قضاة الاستئناف لقيمة التعويض الاستحقاقى دون رفع المؤجر لاستئناف فرعي إساءة في تطبيق القانون.	
91	2005	1	المدنية	م 103 من ق ا م	لا يخضع الاستئناف الفرعي لميعاد محدد.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

129	2011	1	العقارية	م 337 من ق 1 م وا	يجوز للمستأنف عليه، استئناف الحكم فرعياً، في أية حالة كانت عليها الخصومة، حتى في حالة سقوط حقه في رفع الاستئناف الأصلي.	استئناف فرعي
349	2007	2	التجارية والبحرية	م 336 و 343 من القانون البحري	يستحق كل إسعاف بحري مثمر مكافأة عادلة (إنقاذ الحمولة وثمان الرحلة). تحدد قيمة المكافأة العادلة إما في اتفاقية مبرمة بين الطرفين و إما، في حالة انعدامها، من طرف المحكمة.	إسعاف بحري
169	2017	2	الجنح والمخالفات	م 4 و 40 من الأمر 06-97	لا يعاقب على حيازة سلاح ناري تاريخي داخل المسكن، وإنما يعاقب على حمله أو نقله دون سبب شرعي.	أسلحة
173	2017	2	الجنح والمخالفات	م 4 و 33 من الأمر 06-97	يعد السلاح من نوع "كرايبلا" مجرد سلاح تقليدي متوارث، لا يستعمل في رمي المقذوفات، ولا يدخل ضمن أسلحة الصيد المصنفة في الصنف الخامس.	
177	2017	2	الجنح والمخالفات	م 4 بند الصنف السادس من المرسوم 96-98	تعتبر الدبابيس ذات الشحنات الكهربائية، أسلحة بيضاء، يحظر حملها دون مبرر شرعي.	
152	2019	1	الجنح والمخالفات	م 33 من الأمر 97-06	رخصة حمل وحيازة سلاح ناري هي رخصة شخصية، تخضع لإجراءات إدارية محددة طبقاً للقانون، تنتهي صلاحيتها بوفاء مالكيها ولا يتم نقلها آلياً إلى أي شخص ولو كان وارثاً شرعياً.	
278	1989	1	الجنائية	م 305 و 306 من ق 1 ج	إذا كان مؤدى نص المادة 306 من قانون الإجراءات الجزائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تستخلص ظرفاً مشدداً غير مذكور في قرار الإحالة إلا بعد سماع طلبات النيابة و شرح أوجه الدفاع بشأنه، فإنه لا يجوز لمحكمة الجنايات، بعد الإجابة على السؤال المتعلق بمشاركة المتهمين في الاختلاس بالنفي، طرح سؤال احتياطي بقاعة المداولات يتعلق بإخفاء أشياء مسروقة، دون تمكين الدفاع من تقديم ملاحظاته بشأن التهمة الجديدة الموجهة له و الإشارة إلى ذلك بمحضر المرافعات، لأن ذلك يشكل مساساً بحقوق دفاع و هو ما لا يجوز قانوناً.	أسئلة
291	1989	1	الجنائية	م 309 من ق 1 ج	إن ما يتطلبه القانون هو تداول أعضاء محكمة الجنايات بالجواب عن كل سؤال من الأسئلة التي يلتزم الرئيس بطرحها حول إدانة المتهم و عن الظروف المشددة و الظروف المخففة في أوراق تصويت سرية بواسطة اقتراع . وتعد في صالح المتهم أوراق التصويت البيضاء أو التي تقرر أغلبية الأعضاء بطلانها، وتصدر جميع الأحكام بالأغلبية. - ومتى كان الجواب على الأسئلة المتعلقة بالظروف المشددة والظروف المخففة بنعم فقط دون الإشارة إلى أن الجواب بنعم كان بالأغلبية فإن الجواب بهذه الصيغة يعد مخالفاً للقانون.	

294	1989	1	الجنائية	م 30 من ق ع وم 305 من ق ا ج	متى اشترط القانون على رئيس محكمة الجنايات عند إقفال باب المرافعات تلاوة الأسئلة الموضوعة مع ضرورة وضع سؤال مستقل عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة و كل ظرف مشدد و عند الاقتضاء كل عذر تم التمسك به، فإن طرح أسئلة بغير الشكل المنصوص عليه يعتبر مخالفا للقانون. - إذا تضمن السؤال الأول في ورقة الأسئلة فعل الشروع في القتل العمدي والظرف المشدد، والمتمثل في كون المجني عليه أب المتهم و لم يتضمن السؤال العناصر الأساسية للمحاولة طبقا للمادة 30 من ق ع والتي هي: 1- البدء في التنفيذ فعلا. 2 - إيقاف التنفيذ بغير إرادة الفاعل، 3 - القصد الجنائي، فإنه يعتبر سؤالا متشعبا يترتب عنه بطلان ورقة الأسئلة.	أسئلة
314	1989	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن مؤدى نص المادة 305 ق ا ج هو أن يتلو رئيس محكمة الجنايات عند إقفال باب المرافعات الأسئلة الموضوعة ويوضع سؤالا عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة على الصيغة المذكورة في النص، كما أنه يكون كل ظرف مشدد وعند الاقتضاء كل عذر صار التمسك به محل سؤال مستقل متميز، وان طرح الأسئلة بشكل مخالف يعتبر مخالفا للقانون. إذا كان من المؤكد فعلا أن الأسئلة طرحت بطريقة معقدة و لاسيما حول فعل محاولة السرقة والظروف المشددة لها، وكذلك أسئلة حول فعل الضرب عمدا والظرفين المشددين له وهما سبق الإصرار وحمل السلاح، فإن المبادئ العامة تقتضي أن يكون السؤال الذي يتضمن في آن واحد فعل الجريمة وظرف أو الظروف المشددة لها، يكون مشعبا ومخالفا للقانون.	
234	1989	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج م 264 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن إجراءات المحاكمة في الدعوى العمومية أمام محكمة الجنايات تتميز بوضع أسئلة عن كل واقعة معينة من منطوق قرار الإحالة، فإن السؤال الذي يطرح على هذه المحكمة للإجابة عليه دون أن يتضمن أركان الجريمة يعتبر منعدم الأساس القانوني. فمتى طبقت محكمة الجنايات على المتهم أحكام المادة 264/3 ق ع دون أن يتضمن السؤال المطروح من طرفها أركان هذه الجناية و أحدها تحقق عاهة مستديمة ورابطة سببية بين الضرب والجرح العمديين وبين هذه العاهة المستديمة الناتجة عنه، كان سؤالا مخالفا للقانون.	
214	1989	3	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن رئيس محكمة الجنايات بعد أن يقرر إقفال باب المرافعة، يتلو الأسئلة الموضوعة بحيث يوضع السؤال عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة، فإن أي سؤال يطرح بشكل مخالف يعد خطأ في تطبيق القانون. إذا ما تبين أن المحكمة أثناء اختلائها بغرفة المداولة طرحت سؤالا يتعلق بالمشاركة في القتل العمدي وأدانت بها الطاعن في حين أنه كان من المتعين عليها أن تطرح الأسئلة في الجلسة ليتسنى للدفاع مناقشتها فإنها تكون قد خرقت القانون.	
218	1989	3	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن رئيس محكمة الجنايات بعد تقريره إقفال باب المرافعات يتلو الأسئلة الموضوعة التي ينبغي أن تكون منطوية عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة، فإن وضع أي سؤال مخالف لهذا النحو، يعد خطأ في تطبيق القانون. - إذا كان الثابت أن أحد المتهمين لم يلاحق من أجل جريمة اختلاس أموال الدولة وإنما وقعت متابعته بتهمة الإهمال في التسيير فقط، فإنه بالنسبة له لا يقتضي القانون طرح سؤال يتعلق بجريمة الاختلاس، فضلا عن تضمنه الظروف المشددة لها، ذلك أنه من البديهي أن تكون الإجابة عنه بالنفي لعدم تعلق هذا السؤال بالجريمة محل المتابعة، ولما كان الأمر يتعلق بطلب تصحيح خطأ مادي في قرار المجلس الأعلى استوجب قبول الطلب شكلا وموضوعا باعتبار أن المحاكمة كانت خطأ من محكمة الجنايات لعدم تضمن قرار الإحالة جميع الأشخاص المحاكمين من طرفها.	

282	1989	4	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان القانون والمنطق يقتضيان طرح سؤال مستقل حول كل تهمة حتى يتسنى لأعضاء المحكمة الإجابة على كل سؤال بدون التباس وبكل اطمئنان وارتياح، ومن ثم فإن الحكم المبني على سؤال متشعب يكون باطلا. و يكون السؤال متشعبا إذا تضمن عدة تهمة.	أسئلة
248	1990	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	تتخذ أحكام محكمة الجنايات بأغلبية الأصوات، فإذا كان الجواب عن الظروف المخففة بالنفي فقط، ولم يكن بأغلبية الأصوات كما يتضمن ذلك القانون فإنه يعتبر جوابا ناقصا، يؤثر في سلامة الحكم ويعرضه للبطلان.	
251	1990	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أنه بعد أن يقرر رئيس محكمة الجنايات، إقفال باب المرافعات، يتلو الأسئلة الموضوعية ويكون كل ظرف مشدد محل سؤال مستقل و متميز ومن ثم فإن القضاء في الدعوى بناء على أجوبة بأغلبية الأصوات على أسئلة متناقضة ، لا يتسير معه الفهم السليم عما إذا كان الظرف المشدد متوافر أو غير متوافر في حق من طرحت بشأنه هذه الأسئلة. و بما أن أحد الأسئلة طرح بالصيغة الآتية: هل أن هذا التصميم كان بترصد وراحة بال؟ وكان الجواب على هذا السؤال: نعم بالأغلبية في طرح سؤال آخر بالصيغة الآتية: هل أن المتهم في نفس الظروف يعتبر مترصدا للضحية وكانت الإجابة على هذا السؤال: لا بالأغلبية. مما يثبت التناقض بين السؤالين، إذ أجابت المحكمة على السؤال الأول بنعم بالأغلبية، فيما أجابت على السؤال الآخر بلا، بالأغلبية، الأمر الذي لا يتيسر معه الجزم فيما إذا كان ظرف التردد متوافر في حق الطاعن أم لا، مما يجعل الحكم باطلا.	
224	1990	2	الجنائية	م 2/335 من ق ع وم 305 من ق ا ج	من المبادئ القانونية العامة المتبعة في الإجراءات أمام المحاكم الجنائية هي أن يوضع السؤال المتعلق بالواقعة المعينة في منطوق قرار الإحالة، ويكون كل ظرف مشدد محل سؤال مستقل متميز عن السؤال المتعلق بالواقعة ومن ثم فإن السؤال المطروح على الشكل التالي هل أن المتهم مدان في يوم كذا أنه قام بارتكاب جريمة الإخلال بالحياة مع العنف على الضحية الفعل المعاقب عليه بالمادة 335/2 (ق ع) فإن طرح سؤال واحد في حق كل متهم و جمعه مع المجني عليها دون الإشارة إلى حالة القصر في حقها مع أنه ظرف مشدد، يجب إفراده بسؤال مستقل و متميز، يجعل الحكم الجنائي مخالف للقانون.	
222	1990	3	الجنائية	م 42 و 43 من ق ع	1- من المقرر قانونا أن جريمة المساهمة تعتبر مشاركا في الجريمة كل من ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل على ارتكاب الأفعال التحضيرية و المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك أو قام بإيواء المجرمين. ومن ثم فإن السؤال الذي لم يستظهر بطريقة المساهمة مع علم الشريك بها يعد مبهما و ناقصا لعدم إبرازه العناصر المكونة لهذه الجريمة. السؤال الذي أدانت به المحكمة المتهم بجرم الاشتراك إذا كان على النحو التالي: " هل المتهم ارتكب اشتراك سرقة آلات منذ زمن لم يتقادم؟"، فهو مبهم وغير مبرز للعناصر المكونة لجريمة الاشتراك لعدم استظهار طريقة المساعدة مع علم الشريك بها. (+ موضوع أسئلة)	
					2- متى كان مقورا قانونا أن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنوه والمعاقب عليها بنص المادتين 387 و 388 من قانون العقوبات لا تتم إلا بتوافر عنصرين وهما: الإخفاء المادي، والعلم بأن الشيء مختلس أو متحصل عن طريق السرقة، ومن المقرر أيضا أن الأسئلة التي تطرح في الجلسة يجب أن تلم بجميع العناصر المكونة للجريمة كما وردت في قرار الإحالة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا وخطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن السؤال الذي وضع وطرح وأدانت المحكمة بموجبه الطاعن بجريمة إخفاء الأشياء كان ناقصا لا يشتمل على كافة العناصر المكونة لهذه الجريمة فإن الإخفاء المادي وحده لا يكفي للعقاب بدلا من أن يكون المخفي عالما بأن الشيء مختلس أو متحصلا عن طريق السرقة.	

244	1990	3	الجنائية	م 347 من ق ع	من المقرر قانونا أن جنحة الإغراء تتضمن عنصرين أساسيين هما: العلنية وكيفية الإغراء و هي استعمال الإشارات والأقوال أو الكتابات أو أية وسيلة أخرى، ومن ثم فإن السؤال الذي لا يتضمن عنصري الجريمة يعتبر ناقصا والإدانة المبنية عليه تعد خطأ في تطبيق القانون. و بما أن السؤال الموضوع للمتهم طرح على النحو الآتي: "هل المتهم . . . مذنب لارتكابه جنحة الإغراء على شخص الضحية قصد تحريضها على الفسق؟" فهو بالتالي ناقص، لأنه لا يتضمن عنصرين أساسيين مكونين لجنحة الإغراء، ولما كان كذلك فإن محكمة الجنايات بإدانتها للمتهمين بهذه الجنحة خالفت القانون.	أسئلة
249	1990	3	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 42 من قانون العقوبات أن الشريك في الجريمة هو كل من ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك، ومن ثم يجب أن يكون السؤال المطروح من المحكمة مبينا لنوع الفعل الذي شارك به المتهم و استظهار عنصر العلم وإلا كان باطلا. لما كان من الثابت في قضية الحال بأن المحكمة عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي لم تبين نوع الفعل الذي شارك به المتهم ولم تستظهر عنصر العلم الذي يعد عنصرا أساسيا بدونه لا تقوم الجريمة. ومتى كان كذلك فإن الإدانة المؤسسة على هذا السؤال تكون غير قانونية.	
206	1990	4	الجنائية	م 305 من ق ا ج	1. من المقرر قانونا أنه لا يجوز أن تثار من الخصوم أوجه البطلان في الشكل أو في الإجراءات لأول مرة أمام المجلس الأعلى ومن المستقر عليه قضاء أن الأصل في الإجراءات السلامة وهذا ما لم يكن منصوصا عليها في الحكم أو في محضر المرافعات وعلى صاحب الشأن أن يثبت خلافها، وأن ذلك لا يكون إلا بالطعن بالتزوير. و من ثمة، لا يمكن الاعتماد على مجرد الحدس و التخمين للدعاء بأن المحكمة لم تتداول في العقوبة 2. من المقرر قانونا وقضاء أن أحكام المحاكم الجنائية التي يجلس للحكم فيها محلفون مساعدون ليس بلازم تعليلها، وتقوم الأسئلة والأجوبة المعطاة فيها مقام التعليل إن كانت سائغة منطقيا وقانونيا و كلما كانت الأسئلة المطروحة بشأن الجرائم محل المتابعة متوفرة الأركان و الإجابة عليها سليمة، كان الحكم مطابقا للقانون.	
225	1990	4	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجب على المحكمة أن تطرح سؤالا خاصا ومميزا عن كل عذر متمسك به، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. و بما أن الدفاع قدم طلبا مفاده وضع سؤالين احتيابيين الأول خاص بتكليف الوقائع والثاني خاص بعذر الاستقزاز، فإن المحكمة التي لم ترد على طلب الدفاع ولم تطرح السؤال الخاص بعذر الاستقزاز المأخوذ من قرار الإحالة خالفت القانون.	
187	1991	2	الجنائية	م 2/306 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه إذا خلص من المرافعات أن واقعة تحتل وصفا قانونيا مخالفا لما تضمنه حكم الإحالة تعين على الرئيس وضع سؤال أو عدة أسئلة احتياطية ومن ثم فإن المحكمة بعد إجابتها بالنفي عن الأسئلة الرئيسية الواردة في قرار الإحالة، وأجابت بالإيجاب بأغلبية الأصوات على الأسئلة الاحتياطية التي وضعها الرئيس طبقا للقانون، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما.	
205	1991	2	الجنائية	م 2/309 من ق ا ج	من المقرر قانونا انه إذا خلص من المرافعات أن واقعة تحتل وصفا قانونيا مخالفا لما تضمنه قرار الإحالة، تعين على الرئيس وضع سؤال أو عدة أسئلة احتياطية، ومن ثم فإن المحكمة بعد إجابتها بالنفي عن الأسئلة الرئيسية الواردة في قرار الإحالة و بالإيجاب بأغلبية الأصوات على الأسئلة الاحتياطية، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

212	1991	3	الجنائية	م 160 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانونا أنه يجوز للرئيس أن يطرح من تلقاء نفسه أسئلة احتياطية إذا تبين من خلال المرافعات بأن الفعل الأصلي يمكن اعتباره إما فعلا معاقبا عليه بعقوبة أخرى وإما جنائية أو جنحة تابعة للقانون العام، ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يعبر عن نواياه في الجلسة العلنية قبل إقفال باب المرافعات ليتسنى للنيابة العامة والمتهم والدفاع الإدلاء بملاحظاتهم في الوقت اللازم. عدم تعبير الرئيس عن نواياه في طرح أسئلة احتياطية قبل إقفال باب المرافعات خرق للقانون.
257	1991	4	الجنائية	م 42 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك. ومن ثم فإن عدم طرح محكمة الجنائيات سؤالا يتضمن العناصر والشروط المتوفرة في الشريك اعتبارا أن المتهم أحيل أمامها على أساس المشاركة، خطأ في تطبيق القانون.
174	1992	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن كل ظرف مشدد وعند الاقتضاء كل عذر وقع التمسك به يكون محل سؤال مستقل متميز. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المحكمة طرحت سؤالا حول السرقة ولم تطرح سؤال "حول كل ظرف وارد" في الفقرات 2، 3، 4 من المادة 353 ق ع فتكون بقضائها هذا قد خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
180	1992	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يقرر الرئيس إقفال باب المرافعات ثم يتلو الأسئلة و يضع سؤالا عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة. عدم طرح المحكمة سؤالا حول الواقعة التي توبع من أجلها المتهم وهي حيازة المصوغات طبقا للمادة 424/1 من ق. ع و اكتفائها بطرح سؤال حول ارتكابه مخالفة التنظيم النقدي، خرق للقانون.
176	1992	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان مقورا قانونا أنه يقرر الرئيس إقفال باب المرافعات و يتلو الأسئلة الموضوعية و يضع سؤالا عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة، طرح المحكمة سؤالا تضمن ذكر مكانين مختلفين قد يفهم من خلالهما أن جريمة هناك العرض تم ارتكابها مرتين في نفس الزمان في حين أن قرار الإحالة لم يشر إلا إلى مكان واحد حدثت فيه الواقعة، مخالفة للقانون.
175	1993	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن إحداث الوفاة في جريمة الضرب و الجروح العمدية يعد ظرفا مشددا للجريمة، يستوجب طرح سؤال خاص به متميز عن السؤال المتعلق بالواقعة. ومن ثم لما جمعت المحكمة بين واقعة الضرب والجرح العمدي و ظرفها المشدد و هو الوفاة، في سؤال واحد تكون قد خالفت القانون.
164	1993	2	الجنائية	م 30 من ق ع وم 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لثبوت المحاولة أو الشروع يجب توفر الشروط التالية: أولاً: البدء في الفعل. ثانياً: وقف التنفيذ أو إخفاء أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها. ثالثاً: توفر قصد ارتكاب جنائية أو جنحة. و بما أن السؤال الذي أدانت بموجبه المحكمة المتهم بمحاولة القتل العمدي ناقص ولا يتوفر على أركان الجريمة، تكون بقضائها كما فعلت خالفت القانون.
170	1993	2	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك ومن ثم فإن السؤال الذي وضعته المحكمة وأدانت بموجبه المتهم بجريمة المشاركة في جريمة القتل العمدي يعد ناقصا إذا لم يتضمن عنصر العلم، وبقضائها هذا تكون المحكمة قد خالفت القانون.

أسئلة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

226	1993	4	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه على رئيس الجلسة أن يقرر إقفال باب المرافعات و يتلو الأسئلة الموضوعية و يضع سؤالا عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة و أن العمل بغير ذلك يعد خرقا للقواعد الجوهرية للإجراءات. و بما أن المتهم أحيل أمام المحكمة العسكرية بموجب قرار الإحالة على أساس تهمة القتل الخطأ، إلا أن المحكمة طرحت عليه سؤالا خاصا بمخالفة التعليمات العسكرية رغم عدم ورود هذه الواقعة في قرار الإحالة، مما يشكل مخالفة للقواعد الجوهرية في الإجراءات.
187	1999	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا " أنه يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 1000 إلى 10000 د ج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يعلم بالشروع في جنابة أو بوقوعها فعلا ولم يخبر السلطات فورا". و من المقرر كذلك أنه " يوضع سؤال عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة ". إذا كانت صياغة السؤال الذي ترتبت عنه الإدانة ناقصة ومعقدة ولا تستجيب لمقتضيات المادة 305 من ق ا ج، التي تفرض وجوب طرح السؤال وفق الصيغة التي جاءت بها المادة وإبراز العناصر المكونة لجنحة عدم الإبلاغ عن جنابة كما يجب أن يعاين السؤال الجنابة التي تم الشروع فيها أو وقعت فعلا وإبراز علم الجاني الذي هو ركن أساسي في تكوين الجريمة، كان الحكم الجنائي باطلا.
133	1999	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " يقرر الرئيس إقفال باب المرافعات و يتلو الأسئلة المرفوعة . . . و يكون السؤال في الصيغة الآتية: " هل المتهم مذنب بارتكابه هذه الواقعة؟ " إذا كانت صياغة الأسئلة التي ترتبت عنها الإدانة ناقصة بعدم ذكرها عبارة "مذنب" عند طرح كل سؤال، كان الحكم باطلا. يكون الحكم الجنائي باطلا أيضا إذا لم تظهر محكمة الجنايات حين طرحها للسؤال المتعلق بجريمة السرقة الموصوفة، ظرف التشديد في السؤال متميز عن سؤال الإدانة.
140	1999	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	توجيه محكمة الجنايات لسؤال متشعب للمتهم يحتوي في آن واحد واقعة الضرب والجرح العمدي و ظرف التشديد، يشكل خطأ في تطبيق القانون.
143	1999	2	الجنائية	م 309 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " في حالة الإجابة بالإيجاب على سؤال المتهم، تتداول محكمة الجنايات في تطبيق العقوبة و بعد ذلك تؤخذ الأصوات بواسطة أوراق تصويت سرية بالأغلبية المطلقة". ومتى تبين من الحكم المطعون فيه أن الأسئلة المطروحة أجيب عنها بلا فقط دون ذكر بالأغلبية، فإنه يشكل خرقا للقانون.
145	1999	2	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	من المقرر قانونا أن " من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل . . . مع علمه بذلك يعد أيضا شريكا". عدم إبراز المحكمة الجنائية عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي، للعناصر الأساسية لجريمة المشاركة المتمثلة في العلم بالجريمة وطرق المساعدة ومعاونة الفاعل و خطأها بإدراج سبق الإصرار ضمن السؤال المطروح رغم أنها الظروف المشددة يجعل السؤال غير قانوني.
197	2000	1	الجنائية	م 42 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه " يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل . . . مع علمه بذلك"، فإن المحكمة عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي لم تبرز العناصر الأساسية لجريمة المشاركة وهي علمه بالجريمة وطريق المساعدة ومعاونة الفاعل والأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها. ومتى كان كذلك فإن الإدانة المؤسسة على هذا السؤال تكون غير قانونية.

أسئلة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

321	2001	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	لا يجوز طرح سؤال مركب يتناول عدة ضحايا في سؤال واحد. إدراج نسخة طبق الأصل من محضر المرافعات ضمن ملف الطعن بالنقض إجراء لا يمكن المحكمة العليا من مراقبة شكلية أصل المحضر الذي يجب أن يوقع عليه رئيس المحكمة، وإلا كان الحكم مخالفا لقاعدة جوهرية في الإجراءات.
327	2002	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن السؤال الرئيسي المتعلق بجريمة الفعل المخل بالحياة، عند تناوله لعنصر العنف يجعل منه ركنا من أركان الجريمة طبقا للمادة 334 ق ا ج. إذا تضمن السؤال الرئيسي عنصر العنف رغم أنه ظرف مشدد، يستوجب طرح سؤال مستقل متميز، اعتبر السؤال مركبا و موجبا لإبطال الحكم الجنائي.
340	2002	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه يجب في حالة تعدد الضحايا أن يطرح سؤال مستقل ومميز بالنسبة لكل واحد منهم حتى يتمكن أعضاء المحكمة من الإجابة على السؤال بشكل ملائم.
353	2002	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	1-أوجب المشرع في المادة 305 من ق ا ج على رئيس محكمة الجنايات أن يضع سؤالا حول الظروف المخففة كلما ثبتت إدانة المتهم، ويعتبر هذا الإجراء جوهريا يترتب على مخالفته النقض. 2- تحرير وتوقيع محضر المرافعات إجراء جوهرى يثبت من خلاله استيفاء الإجراءات القانونية المقررة لانعقاد جلسات المحاكم الجنائية ويسمح للمحكمة العليا بممارسة رقابتها عليها، وعليه فإن عدم توقيع المحضر لا يضي عليه الطابع الرسمي والقانوني كما لا يجوز إرفاق الملف بنسخة مطابقة للأصل لأن المحكمة العليا تنظر في أصل الوثائق لا في صورها وإغفال هذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى النقض.
472	2002	2	الجنائية	م 306 من ق ا ج	استخلاص محكمة الجنايات ظرفا مشددا غير مذكور في قرار الإحالة، لم تقدم بشأنه النيابة طلبات و لم يبد الدفاع ملاحظاته بشأنه هو خرق للإجراءات.
477	2002	2	الجنائية	م 306 من ق ا ج وم 160 من قانون القضاء العسكري	يوجب القانون على الرئيس طرح السؤال الاحتياطي بالجلسة العلنية ليتسنى للنياحة العامة والمتهم والدفاع الإدلاء بملاحظتهم في الوقت اللازم، ومتى أغفل الحكم الإشارة إلى أن السؤال الاحتياطي تم طرحه بالجلسة العلنية فإنه خالف قاعدة جوهرية في الإجراءات.
491	2002	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن عدم الإشارة في السؤال إلى العنصر الثاني المشكل لجريمة تزوير أوراق نقدية وهو كونها أوراقا ذات سعر قانوني في الجزائر أو في الخارج، لتمييزه عن الأوراق التي لم يبق لها سعر نظرا لسحبها من السوق، يجعل الأسئلة المطروحة ناقصة مما يؤدي إلى بطلانها.
506	2002	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	العناصر المكونة لجريمة المشاركة هي المساعدة بكافة الطرق على الأعمال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة. خلو سؤال الإدانة من إبراز كيفية أو طريقة مساعدة الفاعلين يجعله غامضا يترتب عنه البطلان.
387	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	الإجابة بنعم عن السؤال الرئيسي المتعلق بواقعتين مختلفتين من حيث الأركان والعناصر يجعل منه مركبا حيث يصبح المتهم مرتكبا لجميع صور الواقعة. كان على محكمة الجنايات أن تضمن سؤال الإدانة واقعة واحدة و صورة واحدة حتى يتسنى لها إعطاء الجواب الصحيح .
392	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يكون معقدا كل سؤال يتضمن أكثر من واقعة بحيث لا يسمح للمحكمة بالإجابة عليه. إذا تضمن الحكم سؤالا أشار إلى تمزيق وثائق رسمية ونقود، فهو مركب لأن تمزيق وثائق رسمية يشكل واقعة بمفردها وتمزيق النقود يشكل واقعة أخرى كما أن إغفال ركن العمد، يجعل السؤال ناقصا و يترتب عن كل ذلك بطلان الحكم الجنائي .

أسئلة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

402	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن قصور السؤال عن الإلمام بكافة عناصر الجريمة يعرض الحكم للبطلان . وبما أن الحكم المطعون فيه تضمن أسئلة عن واقعتي تشجيع وتمويل أعمال إرهابية دون ذكر وسيلة التشجيع أو التمويل فإن ذلك يشكل خطأ في تطبيق القانون.
406	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى ثبت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لما قامت بتجزئة الواقعة في سؤالين، كان يتعين طرحهما للاقتراع معا حتى يتمكن أعضاء محكمة الجنايات من الإحاطة بالواقعة وبعناصرها. ولما اقتضت فقط على سؤال يتعلق بجزء من الواقعة واعتبرت الاقتراع على الأجزاء الأخرى بدون موضوع فإنها لم تستنفذ قضاءها ويعتبر حكمها قاصرا يترتب عنه البطلان.
413	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أن الأسئلة المتعلقة بالإدانة يجب تحت طائلة البطلان أن تتضمن كافة عناصر الجريمة ويستوجب البطلان ، السؤال الذي يضم في آن واحد واقعة السرقة والظرف المشدد المتمثل في حمل السلاح الظاهر. و متى خالف الحكم المطعون فيه هذه المبادئ ، كان باطلا.
418	2003	عدد خاص	الجنائية	م 119 و 305 من ق ا ج	إن تصاعد العقوبة في المادة 119 من قانون العقوبات من الفقرة 2 إلى الفقرة 6 يشكل كلا منها طرفا مشددا يتعين طرح سؤال مستقل لكل منها. دمج المبلغ المختلس ضمن السؤال الرئيسي يجعله معقدا يترتب عليه البطلان.
422	2003	عدد خاص	الجنائية	م 264 و 305 من ق ا ج	كان يتعين على محكمة الجنايات أن تفرد سؤالا خاصا بواقعة الضرب والجرح العمدي وسؤالا مستقلا حول الظرف المشدد وهو أن يؤدي الضرب والجرح العمدي إلى الوفاة دون قصد إحداثها، فضلا أنه لا يوجد في القانون ما يعبر عنه بالواقعة "ض ج ع" كما ورد في السؤال السابق ، وإنما كان على محكمة الجنايات طرح سؤال واضح كما تضمنته المادة 264 من قانون العقوبات .
427	2003	عدد خاص	الجنائية	م 309 من ق ا ج	من الثابت قانونا أن كل ظرف مشدد وعند الاقتضاء كل عذر وقع التمسك به يكون محل سؤال مستقل ومتميز. السؤال المتضمن الفعل المخل بالحياة و العنف وسن الضحية الذي هو ظرف مشدد يستوجب طرح سؤال مميز ، هو سؤال مركب يجعل الحكم معرضا للإبطال.
437	2003	عدد خاص	الجنائية	م 42 و 119 من ق ع	إن محكمة الجنايات لما أعطت للوقائع وصفا جنائيا دون أن تبرز الأركان المكونة للجريمة المنسوبة للمتهمين كنوع المساعدة والأفعال التحضيرية أو المسهلة للجريمة فإن تعليلها جاء ناقصا و يعرض حكمها للإبطال.
451	2003	عدد خاص	الجنائية	م 176 و 177 من ق ع وم 305 من ق ا ج	يكون ناقصا و مخالفا للقانون كل سؤال لا يتضمن الركنين المكونين لجريمة تكوين جمعية أشرار والمتمثلين في الاتفاق بين شخص أو أكثر لارتكاب جنایات ضد الأشخاص والممتلكات
456	2003	عدد خاص	الجنائية	م 353 و 305 من ق ا ج	إن عدم الإلمام بكافة عناصر جريمة السرقة الموصوفة في السؤال المطروح وعدم الإشارة إلى محل السرقة يجعل السؤال ناقصا ينجر عنه البطلان.
475	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج وم 32 من ق ع	من المقرر قانونا أن جمع ظرفين أو أكثر من الظروف المشددة في سؤال واحد يجعله متشعبا. كما أنه لا يجوز أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتتمل عدة أوصاف إلا بالوصف الأشد منها. و لا يسوغ طرح سؤال عن ارتكاب جريمة وسؤال آخر عن عدم إبلاغ السلطات العمومية من طرف مرتكب الجريمة نفسه.
481	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج وم 42 من ق ع	حتى يستقيم السؤال حول واقعة المشاركة في ارتكاب الجريمة وفقا للمادة 42 من قانون العقوبات يجب ذكر الكيفية التي شارك بها الشريك في الفعل، مع علمه بالنية الإجرامية للفاعل الأصلي. كما أن التزوير إما أن ينصب على محررات رسمية و إما على محررات تجارية ودمج هذه مع تلك في سؤال واحد يشكل خطأ في تطبيق القانون.

أسئلة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

485	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج وم 39 و 40 من ق ع	إن محكمة الجنايات عند طرحها لسؤالين مستقلين فاصلة بذلك بين إدانة المتهم التي أجاز عليها القضاة و المحلفين بنعم بالأغلبية وبين الدفاع الشرعي الذي يعفي المتهم من المسؤولية الجزائية والذي أجاز عليه القضاة والمحلفون بنعم بالأغلبية، تكون قد سببت حكمها بأسباب متناقضة.	أسئلة
495	2003	عدد خاص	الجنائية	م 6/314 من ق ا ج	استقر اجتهاد المحكمة العليا على اعتبار ذكر التهمة والظروف الزمانية والمكانية للجريمة ضمت السؤال الرئيسي، يغني عن ذكر الوقائع المفصلة في صلب الحكم الجنائي و هو تطبيق سليم للقانون.	
498	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	أوجب القانون على رئيس محكمة الجنايات أن يضع سؤالاً حول الظروف المخففة كلما ثبتت إدانة المتهم وما دام الحكم المنتقد قد أفاد المتهمين من الظروف المخففة دون طرح الأسئلة المتعلقة بها والإجابة عنها فإن ذلك يشكل مخالفة للإجراءات وخرقا للقانون.	
502	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه في حالة تعدد الضحايا يجب أن يطرح سؤال مستقل ومميز بالنسبة لكل واحد منهم، حتى تتمكن المحكمة من الإجابة عن كل سؤال على حدا.	
507	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن تعدد ضحايا أفعال إجرامية مماثلة يتطلب طرح سؤال عن كل واقعة تضررت منها كل واحدة من الضحايا. إذا تضمن الحكم الجنائي سؤالاً عن السرقة إضرارا بعدة ضحايا فإن ذلك يجعله معقدا و ينجر عنه بطلان الحكم.	
529	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يجب أن يطرح السؤال مجردا من كل ظرف تشديد. و إن طرح سؤال لاحق ومستقل عن هذا الظرف فإنه لا يصح الخطأ الوارد في السؤال الرئيسي.	
533	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	من مساوئ تجزئة السؤال، الإجابة عن ركن من الجريمة يتضمن الإدانة والإجابة عن بقية الأركان بعبارة "دون موضوع"، مما يجعل السؤال بجميع أجزائه فاسدا وينجر عنه النقض.	
537	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إغفال الإحالة لركن من أركان الجريمة ووضع سؤال يتضمن كافة أركان هذه الجريمة لا يشكل تجاوزا لسلطة المحكمة.	
545	2003	عدد خاص	الجنائية	م 306 من ق ا ج	متى ثبت من أوراق الملف أن الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات تحتل وصفا قانونيا مخالفا لما تضمنه قرار الإحالة فكان عندئذ يتعين على الرئيس طرح سؤال أو عدة أسئلة احتياطية.	
549	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يفرض القانون طرح جميع الأسئلة في قاعة الجلسات ما عدا السؤال المتعلق بالظروف المخففة الذي يطرحه الرئيس داخل قاعة المدولة. طرح المحكمة الأسئلة احتياطية في قاعة المداولات مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات.	
553	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يجب أن يتضمن السؤال الرئيسي المتعلق بالإدانة جميع عناصر الواقعة المكونة للجريمة وأي مخالفة لذلك تؤدي إلى النقض .	
558	2003	عدد خاص	الجنائية	م 306 من ق ا ج	إذا خلص من المرافعات أن الواقعة المطروحة على محكمة الجنايات تحتل وصفا قانونيا مخالفا لما تضمنه قرار الإحالة، عندئذ يتعين على الرئيس طرح سؤال أو عدة أسئلة احتياطية. لا يجوز للمحكمة مسaire خطأ غرفة الاتهام في الوصف الذي جاء به منطوق قرارها و إلا اعتبر خطأ في تطبيق القانون .	
562	2003	عدد خاص	الجنائية	م 42 و 353 من ق ع وم م 305 من ق ا ج	إن محكمة الجنايات عند طرحها لسؤال يتعلق بجرم المشاركة في السرقة دون إبراز عنصر هام لهذا الجرم وهم الطريقة التي تمت بها المشاركة، يجعل السؤال ناقصا ومخالفا للقانون.	
709	2003	عدد خاص	الجنائية	م 165 و 176 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانونا أن أجوبة المحكمة العسكرية تصدر بأغلبية الأصوات أيا كان نوع السؤال المطروح على أعضائها ، لذلك تعتبر باطلة كل إجابة لم تحصل بالأغلبية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

713	2003	عدد خاص	الجنائية	م 165 من قانون القضاء العسكري وم 2/309 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أن الأسئلة المطروحة على المحكمة الجنائية أو المحكمة العسكرية المتعلقة بالإدانة يجب تحت طائلة البطلان أن تتضمن كافة عناصر الجريمة . كما أن الإجابة بذكر الأغلبية نفيًا أو ايجابيا و الاكتفاء بذكر "لا" أو "نعم" دون "الأغلبية" يعد مخالفة للقانون.	أسئلة
721	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إذا لم تتقيد المحكمة العسكرية بما جاء في قرار الإحالة بخصوص جريمة المشاركة في الاختلاس و طرحت سؤالاً يتعلق بجريمة المساعدة التي هي طريقة لارتكاب واقعة المشاركة، فإنها تعرض حكمها للبطلان.	
726	2003	عدد خاص	الجنائية	م 305 من ق ا ج	لما كانت الأسئلة و الأجوبة هي بمثابة تعليل في أحكام المحكمة العسكرية، بوصفها محكمة اقتناع وليست محكمة دليل، فإن خلو الحكم منها ، يعد خرقاً بيناً لإجراء جوهري يترتب عن إغفاله النقض.	
383	2003	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يعرض للنقض الحكم الذي تضمن سؤالاً حول جريمة المشاركة دون إبراز عنصر العلم المعتبر العنصر الأساسي في هذه الجريمة.	
390	2003	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يشترط القانون في سؤال الإدانة الخاص بجنحة المشاركة في مشاجرة وأعمال عنف أن يكون شاملاً لعناصره. وإذا لم يتضمن السؤال المطروح من طرف المحكمة عنصر العمد يجعل منه سؤالاً ناقصاً ومخالفاً للقانون.	
394	2003	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	ما دام السؤال قد تضمن الواقعة بعناصرها، فإن الخطأ في ذكر المادة الواجبة التطبيق لا يشكل سبباً للنقض.	
398	2003	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	1- لا يسوغ لمحكمة الجنايات أن تطرح سؤالاً حول الأفعال المبررة أو حالة الدفاع الشرعي ضمن السؤال الرئيسي المتعلق بجريمة القتل إذا كان يقتضي مناقشته في إطار السؤال الرئيسي للواقعة وهو ما لا يتماشى وأحكام المادتين 39 و 40 من قانون العقوبات. 2- إن المحكمة قد خلطت بين أسباب الإباحة و الأعذار المعفية. فالأخيرة تعفي من العقوبة و لا تمحو الجريمة و لا تنفي المسؤولية عن فاعلها عكس الأفعال المبررة التي يترتب عنها إخلاء ساحة المتهم من المتابعة تطبيقاً لمبدأ الشرعية.	
425	2003	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	إن عدم طرح سؤال مستقل عن سبق الإصرار المدون في بيانات قرار الإحالة دون المنطوق للتأكد من وجود ظرف التشديد ينجر عنه النقض.	
440	2003	1	الجنائية	م 306 من ق ا ج	يعد تجاوزاً للسلطة قيام المحكمة الجنائية بالجمع بين الوصف الخاطئ للواقعة الواردة بقرار الإحالة وتصحيحه بوصف آخر ضمن نفس السؤال.	
305	2003	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	1- علنية الجلسة تعني بالضرورة تلاوة الحكم علنياً، وعدم استيفاء هذا الإجراء يؤدي إلى النقض. 2- حتى يكون الرئيس ملزماً بطرح السؤال المتعلق بالعدر، يجب أن يكون هذا العذر قد أثّر من طرف المتهم أو دفاعه أو النيابة العامة. 3- إغفال التصديق على الشطب الموجود في ورقة الأسئلة من طرف الرئيس والمحلف الأول يعرض الحكم للنقض.	
421	2004	2	الجنائية	م 242 من ق ع	يشار، وجوباً، في السؤال المتعلق بجريمة انتحال صفة، إلى الصفة التي تدخل المنتحل بها، في الوظائف العمومية أو المدنية أو العسكرية.	
573	2007	1	الجنائية	م 306 من ق ا ج	يحق لرئيس محكمة الجنايات، طرح سؤال أو عدة أسئلة احتياطية قصد إعادة التكييف، إذا تبين من المرافعات، أن الواقعة تحتمل وصفاً قانونياً مخالفاً ما تضمنه قرار الإحالة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

346	2011	1	الجنائية	م 29 من القانون 06-01 وم 305 من ق ا ج	بطلان سؤال محكمة الجنايات بخصوص جريمة اختلاس أموال الدولة، بالنسبة للفاعل، يؤدي إلى بطلان السؤال عن المشاركة في نفس الفعل.
448	2014	1	الجنائية	م 163 من ق ع وم 305 من ق ا ج	يكون الغش الواقع في نوع أو صفة كمية الأعمال أو اليد العاملة أو الأشياء الموردة، واقعة قائمة بذاتها، تستوجب طرح سؤال مستقل عنها. سؤال محكمة الجنايات، الجامع بين الغش في كمية الأعمال و الغش في الأشياء الموردة، سؤال معقد.
414	2014	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	محكمة الجنايات ملزمة، في حالة جوابها بالنفي على السؤال الأصلي، بطرح سؤال احتياطي طلبته النيابة العامة لإعادة الوصف، تحت طائلة النقض.
400	2015	1	الجنائية	م 305 و 502 من ق ا ج	العبرة، في صحة الأسئلة، بمحتواها وليس بأرقام المواد المذكورة فيها. الخطأ في أرقام المواد، الواردة في الأسئلة والمنطوق، لا يؤدي إلى النقض، متى كانت العقوبة المنطوق بها تتوافق والنص الواجب التطبيق.
410	2015	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	تجزئة السؤال إلى أسئلة عن كل جزء والجواب عليها، طريقة صحيحة في طرح الأسئلة.
413	2015	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يجب، عند طرح السؤال المتعلق بارتكاب جنائية الفعل المخل بالحياة بالعنف ضد إنسان، تبيان ما إذا كان الإنسان ذكرا أو أنثى. طرح السؤال، بإيراد النص الحرفي للفقرة الأولى من المادة 335 من قانون العقوبات، خطأ في تطبيق القانون وتجاوز للسلطة، يترتب عليه النقض.
264	2015	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج م 53 من ق ع	يرتبط تقرير العقوبة بالإجابة من طرف محكمة الجنايات، عن الأسئلة المتعلقة بالظروف المخففة، بالإيجاب أو بالسلب.
267	2015	2	الجنائية	م 12 و 17 من القانون م 18-04 م 305 من ق ا ج	يعد مخالفا للقانون، طرح أسئلة مشتركة عن الظروف المشددة لوقائع مختلفة. يستوجب طرح سؤال مستقل لكل واقعة.
271	2015	2	الجنائية	م 266 من ق ع م 305 من ق ا ج	يجب أن يذكر سؤال محكمة الجنايات، في جرائم الضرب والجرح العمدي بالسلاح، مدة العجز، من أجل تحديد الوصف القانوني للجريمة.
250	2016	1	الجنائية	م 335 من ق ع م 305 من ق ا ج	يجوز لمحكمة الجنايات تشطير السؤال الرئيسي إلى عدة أسئلة، شريطة أن تكون الإجابة عنها منسجمة وغير متناقضة.
253	2016	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	تقضي محكمة الجنايات بأقل من الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا، متى كان جوابها عن ظروف التخفيف بالإيجاب. طرح سؤال حول الظروف المخففة لا يمنع من طرح سؤال حول وقف تنفيذ العقوبة، কিমা كانت الإجابة عن السؤال الأول في عقوبة الحبس أو الغرامة.
256	2016	1	الجنائية	م 42 و 53 من ق ع م 305 من ق ا ج	تكون المشاركة في فعل واحد، فإذا تعددت الأفعال المجرمة، وجب طرح سؤال عن المشاركة في كل فعل، وإلا عد مركبا.
304	2017	1	الجنائية	م 306 من ق ا ج	تطرح الأسئلة الاحتياطية، الرامية إلى تغيير الوصف القانوني للجريمة أو إضافة ظرف مشدد، غير وارد في قرار الإحالة، في آخر جلسة، قبل قفل باب المرافعات، ويعد طرحها في قاعة المداولات، خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات.

أسئلة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

150	2017	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج	يعد سؤالا معقدا، عدم طرح محكمة الجنايات سؤالا مستقلا عن واقعتين مختلفتين. يجب أن يكون كل ظرف تشديد وكل عذر قانوني محل سؤال مستقل.	أسئلة
150	2018	1	الجنائية	م 4/314 و 305	ذكر هوية المتهم ضمن ديباجة الحكم يغني عن ذكرها ضمن الأسئلة، طالما لا تشكل الهوية ظرفا مشددا.	
144	2018	2	الجنائية	م 305 من ق ا ج م 44،42 و 2/336 من ق ع	يتعين على محكمة الجنايات الإشارة في السؤال، المتعلق بالشريك في جناية هناك عرض قاصر لم تكمل سن السادسة عشر، إلى عنصر العلم بأن الضحية كانت قاصرا قبل ارتكاب الجريمة، لكون قصر الضحية يعد ظرف تشديد موضوعي، يحاسب عنه الشريك، متى كان يعلم به، قبل ارتكاب الجريمة.	
129	2019	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	تدل عبارة مذنب، الواجبة الذكر في السؤال الرئيسي، على قيام المسؤولية الجنائية وليس القصد الجنائي.	
257	1991	4	الجنائية	م 42 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك. ومن ثم فإن عدم طرح محكمة الجنايات سؤالا يتضمن العناصر والشروط المتوفرة في الشريك اعتبارا أن المتهم أحيل أمامها على أساس المشاركة، خطأ في تطبيق القانون.	اشترك
381	2014	2	الجنائية	م 42 من ق ع وم 19 و 23 من القانون 04-18	الاشترك في جريمة استيراد المخدرات واقعة قائمة بذاتها، متى تحققت شروطها. يحاكم الشريك و يعاقب، حتى في غياب الفاعل الأصلي.	اشترك في استيراد مخدرات
249	1990	3	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 42 من قانون العقوبات أن الشريك في الجريمة هو كل من ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك، ومن ثم يجب أن يكون السؤال المطروح من المحكمة مبينا لنوع الفعل الذي شارك به المتهم و استظهار عنصر العلم وإلا كان باطلا. لما كان من الثابت في قضية الحال بأن المحكمة عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي لم تبين نوع الفعل الذي شارك به المتهم ولم تستظهر عنصر العلم الذي يعد عنصرا أساسيا بدونه لا تقوم الجريمة. ومتى كان كذلك فإن الإدانة المؤسسة على هذا السؤال تكون غير قانونية.	اشترك في القتل العمدي
170	1993	2	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها مع علمه بذلك ومن ثم فإن السؤال الذي وضعته المحكمة وأدانت بموجبه المتهم بجريمة المشاركة في جريمة القتل العمدي يعد ناقصا إذا لم يتضمن عنصر العلم، وبقضائها هذا تكون المحكمة قد خالفت القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

145	1999	2	الجنائية	م 42 و 254 من ق ع	من المقرر قانوناً أن " من لم يشترك اشتراكاً مباشراً ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل. . . مع علمه بذلك يعد أيضاً شريكاً". عدم إبراز المحكمة الجنائية عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي، للعناصر الأساسية لجريمة المشاركة المتمثلة في العلم بالجريمة وطرق المساعدة ومعونة الفاعل و خطأها بإدراج سبق الإصرار ضمن السؤال المطروح رغم أنها الظروف المشددة يجعل السؤال غير قانوني.	اشترك في القتل العمدي
551	2006	1	الجنائية	م 42 و 372 من ق ع	تستوجب محاكمة الشريك في جريمة النصب، بمفرده في غياب الفاعل الأصلي أمام محكمة الجنايات، توفر أركان جريمة الاشتراك وكذا أركان جريمة النصب.	اشترك في النصب
381	2012	1	الجنائية	م 42، 176، 177 و 177 مكرر من ق ع	يعني مصطلح الاشتراك، الوارد باللغة العربية خطأً، في المادة 177 مكرر من قانون العقوبات، إما المشاركة (Participation) المباشرة في الاتفاق، أو القيام بدور فاعل في نشاط الجمعية، أو تنظيم ارتكاب جريمة من قبلها، أو الإيعاز بارتكابها، أو المساعدة أو التحريض عليها، أو تيسيرها، أو إبداء المشورة بشأنها، و ليس الاشتراك (Complicité) بمعنى المادة 42 قانون العقوبات.	اشترك في جمعية الأشرار
241	1992	3	الجنح والمخالفات	م 9 من قانون تنظيم السجون والأمر 72-02	من المقرر قانوناً أن الفصل في الإشكالات المتعلقة بتنفيذ العقوبة يرجع إلى الجهة التي صدر عنها هذا الحكم ومن ثم فإنه لا يمكن لقضاة الاستئناف القضاء بعدم الاختصاص في الإشكالات المتعلقة بتنفيذ العقوبة الصادرة عنهم.	إشكال في التنفيذ
266	1993	4	الجنح والمخالفات	م 9 من قانون تنظيم السجون وم 523 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أن النزاعات العارضة المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجزائية ترفع أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم، و من ثم فإن قضاة المجلس الذين قضوا بعدم الاختصاص في طلب المتهم بضم الأحكام الجزائية النهائية الصادرة عنهم، يكونوا قد خرقتوا القانون.	
110	1995	2	الاجتماعية	م 2/183 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه عندما يتعلق الأمر بالبت مؤقتاً في إشكالات التنفيذ، فعلى المحضر القضائي المعني أن يحرر محضراً بالإشكال العارض ويخبر الأطراف بضرورة الحضور أمام قاضي الأمور المستعجلة للفصل فيه. وعند الأمر بوقف تنفيذ قرار قضائي يتوجب أن تكون المدة مؤقتة و معينة أو لشرط مقبول قانوناً. قضاة الموضوع غير مختصين للفصل في دعاوى الإشكالات في التنفيذ.	
108	1999	1	المدنية	م 183 و 186 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن الأوامر التي تصدر في المواد المستعجلة لا تمس أصل الحق. لا يسوغ لقضاة الاستعجال عند فصلهم في دعوى الإشكال في التنفيذ القضاء بأكثر من رفض الإشكال في التنفيذ و مواصلة التنفيذ أو وقفه، لأنه لا يمكنهم الفصل في نزاع سبق حسمه من طرف قضاة الموضوع.	
325	2001	1	الجنائية	م 596 من ق ا ج وم 4/9 من قانون تنظيم السجون	من المقرر قانوناً أن غرفة الاتهام مختصة بالإصلاحات والطلبات العارضة المتعلقة بالتنفيذ والناجمة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ". لا يمكن لغرفة الاتهام القضاء بعدم اختصاصها في طلبات النيابة الرامية إلى الفصل في الهوية الحقيقية للمتهم.	
260	2002	1	العقارية	م 183 من ق ا م	يتضح من أوراق الطعن أن قضاة الاستئناف عند نظرهم في دعوى إشكال التنفيذ قرروا وقف تنفيذ حكم قضائي نهائي بدل الفصل في الإشكال المذكور أمامهم و هو يشكل تجاوزاً للسلطة.	
180	2003	1	المدنية	م 2/183 من ق ا م	قبول قضاة الموضوع دعوى الإشكال في التنفيذ بعد انتهاء إجراءات التنفيذ يعد خطأ في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

95	2005	1	المدنية	م 183 من ق ا م	يرفع إشكال التنفيذ إما بعريضة أو بمحضر محرر من طرف المحضر قضائي.	إشكال في التنفيذ
345	2008	1	الجنح والمخالفات	م 371 من ق ا ج	يتعلق عدم التصفية بإشكال التنفيذ، الجائز لكل ذي مصلحة طرحه على الجهة القضائية الفاصلة في الموضوع.	
246	2010	2	العقارية	م 633 من ق ا م وا	الأمر الفاصل في دعوى الإشكال في التنفيذ أو في طلب وقف التنفيذ غير قابل لأي طعن.	
168	2012	2	المدنية	م 633 من ق ا م وا	الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، فصلا في دعوى الإشكال أو في طلب وقف التنفيذ، غير قابل لأي طعن.	
157	1996	1	التجارية والبحرية	م 83 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن كل بيع أو وعد بالبيع أو بصفة أعم كل تنازل عن محل تجاري، يجب إعلانه خلال 15 يوما بسعي من المشتريين تحت شكل ملخص أو إعلان في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية. و يجب أن يكون مسبقا، إما بتسجيل العقد المتضمن التحويل أو بالتصريح المنصوص عليه في قانون التسجيل، عند انعدام العقد و إلا كان باطلا، كما يتوجب تجديد الإعلان من اليوم (08) إلى (15) من تاريخ أول نشر. إغفال تطبيق هذه الأحكام مخالفة للقانون.	إشهار بيع محل تجاري
80	1995	2	المدنية	م 85 من المرسوم 63-76	من المقرر قانونا أن دعاوى القضاء الرامية إلى النطق بفسخ أو إبطال أو إلغاء أو نقض حقوق ناتجة عن وثائق تم إشهارها، لا يمكن قبولها إلا إذا تم إشهارها. ومن ثم فإن قضاة الموضوع بإبطالهم مباشرة عقد البيع الرسمي المرتكز على عقد صحيح قد أساءوا تطبيق القانون.	إشهار حقوق
158	1995	1	الاجتماعية	م 27 و 29 من القانون 02-90	يوقف الإضراب الشرعي علاقة العمل ولا يفسخها. يرجع العامل إلى عمله بعد انتهاء الإضراب. إذا ثبتت عدم مشروعية الإضراب، يعتبر التوقف عن العمل خطأ مهنيا جسيما يؤدي إلى إنهاء علاقة العمل ولا يوقفها.	إضراب
191	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 33 فقرة 2 من القانون 02-90	تقدير شرعية الإضراب غير متروك لرب العمل، و منه فلا يجوز له تسليط عقوبة تأديبية على هذا الأساس قبل أن يثبت القضاء عدم شرعية الإضراب.	
431	2008	2	الاجتماعية	م 26 و 27 من القانون 02-90 و م 33 من القانون 27-91 و م 73 من القانون 11-90	القاضي الاجتماعي الفاصل في دعوى التسريح التعسفي المرفوعة من العامل، ملزم كذلك بالفصل في الدفع المثار من المستخدم بخصوص عدم شرعية الإضراب	
421	2009	2	الاجتماعية	م 24، 32 و 33 مكرر من القانون 02-90 و م 73 من القانون 11-90	يكفي خطأ جسيما كل توقف جماعي عن العمل ولو كان لوقت قصير، إذا جاء مخالفا للإجراءات المقررة قانونا.	
194	2011	2	الاجتماعية	م 2 و 33 مكرر من القانون 02-90	يجب، قبل كل توقف جماعي عن العمل، ناتج عن نزاع جماعي، استيفاء الإجراءات المسبقة المقررة قانونا. لا يكفي توجيه الرسائل إلى المستخدم و مفتشية العمل، لاستيفاء إجراءات الإضراب.	
237	2013	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90 و م 32 من القانون 02-90	تسريح عامل مشارك في إضراب، قبل صدور حكم نهائي مصرح بعدم شرعية الإضراب، تسريح تعسفي.	
207	2016	1	الاجتماعية	م 27 و 28 من القانون 02-90	لا يجوز ممارسة حق الإضراب، ما لم يوافق عليه العمال المجتمعين في جمعية عامة، عن طريق الاقتراع السري وبعد إعلام المستخدم، قصد مناقشة نقاط الخلاف.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

126	2018	1	الاجتماعية	م 27، 28، 29 و 30 من القانون 90-02	يعد الإضراب حقا مكفولا دستوريا، إلا أنه يعتبر خطأ مهنيا جسيما، إذا ما أثبت حكم قضائي عدم شرعيته.	إضراب
279	2006	1	الاجتماعية	القانون 90-11 والمرسوم 90-290	فسخ عقد العمل المحدد المدة، المبرم بين الإطار المسير وبين المؤسسة طبقا للمرسوم 90-290، لا يؤدي بالضرورة إلى قطع علاقة العمل السابقة القائمة بينه وبين نفس المؤسسة، في نطاق عقد العمل غير محدد المدة، المبرم طبقا للقانون 90-11.	إطار مسير
208	2012	1	الاجتماعية	م 11، 12 و 14 من القانون 90-11 وم 7 من المرسوم التنفيذي 90-290	لا يمكن تحويل عقد الإطار المسير، من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة، نظرا لطبيعة الالتزامات النوعية للعقد.	
295	2014	1	الاجتماعية	م 14 من المرسوم التنفيذي 90-290	يمكن منح تعويض للإطار المسير، طبقا للقانون و العقد، في حالة الفسخ التعسفي لعقد عمله بالإرادة المنفردة للمستخدم و عدم ارتكابه خطأ جسيما.	
41	1990	1	المدنية	م 141 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجب إطلاع النائب العام على القضايا التي تتعلق بعقارات مملوكة للدولة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	اطّلاع النائب العام
97	1993	4	الاجتماعية	م 75 من القانون 82-06	من المستقر عليه قانونا أنه لا يتم الفصل ذو الطابع التأديبي إلا في حالة ارتكاب العامل أخطاء جسيمة وثبوت مسؤوليته اتجاهها. إذا كان العامل موقفا عن عمله بأمر من الإدارة ثم اتخذت لجنة التأديب ضده عقوبة الفصل بسبب غيابه، فإن قضاء بإعادة إدراجه في منصب عمله الأصلي لغياب الخطأ، تطبيق سليم للقانون.	إعادة إدماج عامل
189	2001	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 90-11	يجب إثارة الدفع المتعلق برفض الإرجاع أثناء سير الدعوى الفاصلة في مسألة التسريح وليس عند التنفيذ.	
139	2003	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 90-11	لا يحل القاضي محل المستخدم في الإفصاح الصريح عن رفض إرجاع العامل.	
399	2009	1	الاجتماعية	م 340 من ق ا م وم 4-73 من القانون 90-11 وم 39 من القانون 90-04	في حالة امتناع المستخدم عن تنفيذ حكم أمر بإعادة إدماج عامل في منصب عمله، تطبق مقتضيات المادة 340 من ق ا م. يحكم القاضي حسب الحالة والطلب، إما بتنفيذ الحكم تحت طائلة غرامة تهديدية أو بالتعويض طبقا للقانون المدني و لا يطبق المادة 73/4 الفقرة الثانية من القانون 90-11.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

242	2017	1	الاجتماعية	م 124 و 182 من ق م وم 4-73 ف 3 من القانون 11-90 وم 625 من ق ا م وا	يؤسس التعويض عن رفض إعادة الإدماج، تنفيذاً لتعبير المستخدم صراحة، خلال إجراءات الدعوى الأصلية، على المادة 4-73 فقرة 2 من القانون رقم 11-90، أما التعويض عن رفض إعادة الإدماج، تنفيذاً لحكم قضائي نهائي، فيؤسس على أحكام القانون العام، لاسيما المواد 625 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمادتان 124-182 من القانون المدني .	إعادة إدماج عامل
51	1991	4	المدنية	م 85 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن القضية إذا لم تكن مهياًة للفصل فيها و توفي أحد الخصوم فإن المحكمة تكلف كل ذي صفة لإعادة السير في الدعوى ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقواعد الجوهرية في الإجراءات. لا يجوز للمحكمة الاستمرار في الدعوى باسم أحد الأطراف رغم ثبوت وفاته دون الأمر بإدخال ورثته في الخصام.	إعادة السير في الدعوى
32	1993	1	المدنية	م 85 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه إذا لم تكن القضية قد تهيأت بعد للفصل فيها، يكلف القاضي، بمجرد إعلامه بوفاة أحد الخصوم أو تغيير أهليته، شفويًا أو بتبليغ يقع طبقاً للأوضاع المنصوص عليها في المواد من 22 إلى 27 من ق ا م كل ذي صفة لإعادة السير في الدعوى، ومن ثم فإذا ثبت امتناع القضاة عن القيام بالتدابير المنصوص عليها قانوناً و فصلهم ببطان الإجراءات المتبعة بعد وفاة أحد الخصوم مع صرف باقي الخصوم لما يرونه مناسباً ، فإن ذلك يعد خرقاً للقانون.	
148	1994	1	التجارية والبحرية	م 13، 110 و 148 من ق ا م	يتم استئناف السير في الدعوى أمام المجلس بتقديم طلب وتكليف بالحضور مستوف لجميع الشروط القانونية وعلى الخصوص ملخصاً للوقائع ومستندات الطلب و إلا كان غير مقبول شكلاً.	
98	1992	3	التجارية والبحرية	م 379 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أن الأحكام الصادر من المحاكم أو المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريقة المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها، ومن ثم فإن قبول التماس إعادة النظر في حكم قابل للاستئناف مخالفة للقانون.	إعادة النظر
210	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 531 من ق ا ج	القضاء برفض طلب التماس إعادة النظر ضد قرار المحكمة العليا لعدم توافره على الحالات المنصوص عليها في المادة 531 من ق ا ج هو تطبيق صحيح للقانون.	
283	2010	1	الجنائية	م 531 من ق ا ج	يعتبر خطأً قضائياً، إدانة شخص بحكم حائز قوة الشيء المقضي فيه، تبيّنت براءته لاحقاً. يطعن بإعادة النظر في القرارات الصادرة عن المجالس القضائية والأحكام الصادرة عن المحاكم، المشوبة بالخطأ القضائي.	
362	2010	2	الجنح والمخالفات	م 531 من ق ا ج	لا تكون طلبات إعادة النظر مقبولة إلا في الأحكام و القرارات النهائية، الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية. لا يجوز ولا يقبل طلب إعادة النظر في قرار صادر عن المحكمة العليا	
98	1992	3	التجارية والبحرية	م 379 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أن الأحكام الصادر من المحاكم أو المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريقة المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها، ومن ثم فإن قبول التماس إعادة النظر في حكم قابل للاستئناف مخالفة للقانون.	

102	1993	4	الاجتماعية	م 24 من القانون 302-82	من المستقر عليه قانونا أنه يمكن إعادة تعيين العامل في منصب عمل آخر إذا عجز أو مرض أو أصيب بحادث، بناء على رأي الطبيب وذلك بقرار معلل ومبلغ للعامل، وإن القضاء بخلاف ذلك هو خرقا للقانون. إذا تم تعيين العامل بمنصب آخر أقل رتبة لأسباب صحية بدون أخذ رأي الطبيب و بدون تبليغه لإعطائه فرصة الطعن فيه، اعتبر القرار مخالفا للقانون.	إعادة تعيين عامل
301	1991	4	الجنح والمخالفات	م 257 و 266 من ق ع	من المقرر قانونا أن جريمة التعدي بالترصد لا تتحقق إلا بتوافر ركنها المادي المحدد في المادة 257 من قانون العقوبات و هو: انتظار شخص لفترة طالت أو قصرت في مكان أو أكثر، أملا في إزهاق روحه أو الاعتداء عليه، ومن ثم فإنه لا يمكن إدانة المتهم بالجريمة المذكورة دون إبراز ركن الترصد.	اعتداء بالترصد
163	1995	2	الجنائية	م 77 و 78 من ق ع وم 24 من قانون القضاء العسكري	المحكمة العسكرية هي المختصة بمتابعة كل من يرتكب أفعال الاعتداء أو يحاول ارتكابها بغرض القضاء على نظام الحكم وتغييره أو تحريض السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو المساس بوحدة التراب الوطني، إلا أنها لا تبت إلا في الدعوى العمومية فقط. تأسيس الطرف المدني، أمام المحكمة العسكرية، لا يعتبر خرقا جوهريا، مادام أنها لن تفصل في الدعوى المدنية. و هي غير ملزمة بتسبيب حكمها بشأنه لأن إجراء التأسيس لا يتطلب حكما مسببا، وإنما هو مجرد قيد يتم في محضر الجلسة.	اعتداء على سلطة الدولة
107	1989	2	التجارية والبحرية	م 191 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن لكل ذي مصلحة أن يطعن في حكم لم يكن طرفا فيه باعتراض الغير الخارج عن الخصومة. انعدام العلاقة القانونية بين أطراف دعوى الاعتراض، و انعدام المصلحة لدى رافعها يجعل القضاء بعدم قبول الطعن المرفوع عن طريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة تطبيق صحيح للقانون.	اعتراض الغير الخارج عن الخصومة
88	1990	4	التجارية والبحرية	م 191، 192 و 193 من ق ا م	متى كان مقرا قانونا وقضاء أن اعتراض الغير الخارج عن الخصومة لا يمس ولا يغير الحكم أو القرار المطعون فيه إلا فيما يخص جوانبه المضرة بالمعترض ولفائدته فقط، فإن الحكم أو القرار محل الطعن باعتراض الغير الخارج عن الخصومة يبقى محتفظا بقوة الشيء المقضي فيه بين أطرافه. ومن ثم فإن فصل القرار الصادر إثر اعتراض الغير الخارج عن الخصومة بإلغاء كل من القرار المطعون فيه و الحكم المستأنف ومن جديد برفض الدعوى الأصلية، متجاهلا ما قرره الحكم الأول من حقوق بين أطرافه دون أن يكون لها أثر على المعترض مخالفة للقانون.	
44	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 191 من ق ا م	من المقرر قانونا أن لكل ذي مصلحة أن يطعن في حكم لم يكن طرفا فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، ومن ثم فإن القضاء بقبول اعتراض الغير الخارج عن الخصومة والحكم بالتراجع في القضية ووقف الفصل فيها بالرغم من أن المدعى في الاعتراض كان طرفا في الحكم أو القرار المعترض ضده مخالفة للقانون.	
78	1998	1	العقارية	م 191 من ق ا م	يجوز الطعن بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة حتى في الأوامر الاستعجالية.	
145	1999	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 191 من ق ا م	إذا ألحق الأمر الاستعجالي ضررا بمصالح من لم يكن طرفا فيه، جاز لهذا الأخير الطعن فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

242	2001	2	التجارية والبحرية	م 191 من ق ا م	يمكن لكل ذي مصلحة أن يطعن في حكم أو قرار لم يكن طرفاً فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة. كما أن طريق الاعتراض يوجه ضد آخر قرار صدر في النزاع الذي كان للمعتراض مصلحة فيه.	اعتراض الغير الخارج عن الخصومة
403	2006	1	العقارية	م 191 من ق ا م	لا طعن باعتراض الغير الخارج عن الخصومة في قرارات المحكمة العليا.	
145	2008	1	التجارية والبحرية	م 191 من ق ا م	يعد قضاء مخالفًا للقانون، عدم إبراز شرط المصلحة اللازم لرفع دعوى اعتراض الغير الخارج عن الخصومة	
235	2009	2	العقارية	م 191 من ق ا م	لا وجود لأي نص قانوني يمنع الغير من الطعن باعتراض الغير الخارج عن الخصومة في قررا نهائي صدر بشأنه قرار من المحكمة العليا	
192	2010	1	التجارية والبحرية	م 191 من ق ا م وم 184 من ق ا م وا	لا يعد الشريك في شركة، من الغير. لا يحق للشريك الطعن باعتراض الغير، الخارج عن الخصومة.	
40	2017	1	المدنية	م 387 من ق ا م وا	متى قبل القاضي دعوى اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، وجب أن ينحصر قضاؤه على إلغاء أو تعديل مقتضيات الحكم أو القرار المعتراض ضده المضررة بالمعتراض لا غير، ويبقى الحكم أو القرار المعتراض ضده محتفظاً بآثاره على باقي الأطراف.	
93	2017	1	العقارية	م 381 من ق ا م وا	التصريح بعدم قبول دعوى اعتراض الغير الخارج عن الخصومة شكلاً، لعدم جوازها، منطوق يحمل في طياته حكماً متناقضين يختلف عدم قبول دعوى الاعتراض شكلاً عن عدم قبول الاعتراض لعدم جوازه، فالأول يقتصر على الناحية الشكلية ويمكن للخصم، صاحب المصلحة، أن يعيد رفع الدعوى من جديد، بعد تصحيح العريضة، أما الثاني، فيتعلق بمدى توفر شروط قبول الدعوى، التي إذا تخلف أحدها، تعذر على الخصم إعادة رفع دعواه من جديد.	
236	2009	1	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	لا ينقل الاعتراف بالدين الملكية العقارية.	اعتراف بدين
237	2011	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الإشهاد الصادر عن وزارة الشؤون الدينية، كاف لإثبات اعتناق الدين الإسلامي	اعتناق الدين الإسلامي
94	1990	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري وم 462 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن إجراء الإعذار الذي فرضته أحكام المادة 117 من القانون التجاري هو إجراء يتعلق بالنظام العام، و الجزاء المترتب على مخالفته هو البطلان المطلق تطبيقاً لعبارة " تحت طائلة البطلان" ومن ثم فإنه يجوز لقضاة الموضوع إثارة البطلان تلقائياً في أية مرحلة كانت عليها الدعوى.	إعذار المستأجر
270	1989	3	الجنح والمخالفات	م 347 من ق ع	لما كان نص المادة 347 من قانون العقوبات يعاقب بالحبس والغرامة كل من يقوم علناً بإغراء أشخاص من أي من الجنسين بقصد تحريضهم على الفسق سواء كان ذلك بالإشارة أو الأقوال أو الكتابات أو بأية وسيلة أخرى فإن هذا النص يقتضي أنه لا محل لتطبيقه على من وقع عليه فعل التحريض. و من ثمة فإن القضاء بإدانة من وقع عليها التحريض والحكم عليها بعقوبتي الحبس موقوف النفاذ و الغرامة، خطأ في تطبيق النص المذكور.	إغراء علني لأشخاص بقصد تحريضهم على الفسق

244	1990	3	الجنائية	م 347 من ق ع	من المقرر قانوناً أن جنحة الإغراء تتضمن عنصرين أساسيين هما: العلنية وكيفية الإغراء و هي استعمال الإشارات والأقوال أو الكتابات أو أية وسيلة أخرى، ومن ثم فإن السؤال الذي لا يتضمن عنصري الجريمة يعتبر ناقصاً والإدانة المبنية عليه تعد خطأ في تطبيق القانون. و بما أن السؤال الموضوع للمتهم طرح على النحو الآتي: "هل المتهم . . . مذنب لارتكابه جنحة الإغراء على شخص الضحية قصد تحريضها على الفسق؟" فهو بالتالي ناقص، لأنه لا يتضمن عنصرين أساسيين مكونين لجنحة الإغراء، ولما كان كذلك فإن محكمة الجنايات بإدانتها للمتهمين بهذه الجنحة خالفت القانون.	إغراء علني لأشخاص بقصد تحريضهم على الفسق
216	1991	2	الجنح والمخالفات	م 347 من ق ع	عدم توافر عنصر العلنية في جريمة الإغراء بقصد التحريض على الفسق ينفي هذه الجريمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. بإدانة قضاة المجلس المتهم لأنه بعث برسالة تخدش بحياء الضحية، دون أن يبرزوا عنصر العلنية في قرارهم يكونوا قد خرقتوا القانون.	
271	1994	2	الجنح والمخالفات	م 347 من ق ع	إذا كان مؤدى المادة 347 من ق ع أنها تعاقب على جريمة الإغراء، فإن هذه الجريمة لا يمكن أن تتجسد في حالة عدم وجود الأركان الموضوعية القصدية المنصوص عليها والمستخلصة من سلوك المتهم والتي تكون نتيجتها الفسق المرتكب علناً أو في مكان علني بصورة مخلة بالحياء العام، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بإدانتهم للمتهم بجنحة الإغراء اعتماداً على أركان ذاتية واردة في القرار المطعون فيه لم يسببوا قرارهم تسبباً كافياً.	
215	1998	1	الجنائية	م 347 من ق ع	من المقرر قانوناً أن "القرار الذي لا تكون حيثياته واضحة و لا يكون مسبباً بما فيه الكفاية يكون مشوباً بالقصور في التسبب وانعدام الأساس القانوني. إذا لم يبرز القرار في حيثياته بوضوح عنصر العلنية التي هي شرط أساسي لقيام جنحة الإغراء و أشار في نفس الوقت إلى وقوع اتصال جنسي بين طرفي الدعوى نتج عنه مولود مما يفيد انتفاء جنحة الإغراء لثبوت رضا الضحية، و رغم ذلك قضى بإدانة المتهم فإنه يكون قد أساء تطبيق القانون.	
133	1989	1	التجارية والبحرية	م 4/144 و 5 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن تتضمن قرارات المجلس القضائي التأشير الإجمالي على جميع الوثائق وكذلك تحديد النصوص القانونية التي طبقت، فإن هذه القواعد ليست من الأمور بها تحت طائلة البطلان كما هو الحال في الإجراءات الجزائية، إذ لم يرتب القانون أي جزاء على إغفالها، وعليه فإن عدم الإشارة إليها في القرار لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون.	إغفال عن الإجراءات
239	1994	1	الجنائية	م 128 من ق ا ج	من المقرر قانوناً وقضاء أن الإفراج المؤقت بعد الإدانة هو حالة استثنائية لا يلجأ إليها الطالب إلا إذا ظهرت أدلة جديدة تثبت براءته، أو حالة دعت إليها الحاجة الملحة. إذا لم يتضمن طلب الإفراج المؤقت معلومات جديدة غير تلك التي تم الأخذ بها من طرف محكمة الجنايات وإذا كان حسن سير العدالة يقتضي بقاء المتهم في السجن، فإنه يتعين رفض الطلب.	إفراج مؤقت
163	2019	2	الجنائية	م 5/128 من ق ا ج	يلجأ إلى طلب الإفراج المؤقت أمام المحكمة العليا بعد الإدانة استثناءً، - إما في حالة حبس المتهم تعسفياً، - أو في حالة تأكيد خبرة طبية قضائية أن بقاء المحكوم عليه رهن الحبس المؤقت يتنافى مع حالته الصحية.	

246	2016	2	التجارية والبحرية	م 216 من القانون التجاري	تفتتح إجراءات الإفلاس، بناء على تكليف بالحضور موجه من الدائن، مهما كانت طبيعة دينه ولو كان ناتجا عن فاتورة قابلة للدفع في أجل محدد غير منازع فيه.	إفلاس
284	1991	4	الجنح والمخالفات	م 295 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن أركان جريمة اقتحام حرمة منزل تتمثل في الدخول فجأة أو خدعة أو اقتحام منزل مواطن بالقوة فإن اقتصار القرار في حيثياته على أن المشتكي كان يحتل شقة تابعة لأب المتهم وبعد وفاة هذا الأخير قام المتهم بطرده من الشقة بدون حكم، دون أن يبرز أركان جنحة انتهاك حرمة منزل وهي دخول منزل بالقوة فإن هذا القرار يعد مفتقرا للتسبيب و بلا أساس القانوني.	اقتحام منزل
205	1996	1	الجنح والمخالفات	م 295 من ق ع	لا يشترط القانون في التعدي على المنازل أن تكون مسكونة، بل يكفي أن يكون العقار معدا للسكن، وتحوزه الضحية بطريقة المشروعة.	
199	1991	3	الجنائية	م 307 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يطلب من القضاة المشكلين لمحكمة الجنائيات أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين اقتناعهم الشخصي ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل ما، و بما أن الحكم الصادر من محكمة الجنائيات بالبراءة كان بأغلبية الأصوات وأن الأسئلة قد طرحت بصفة قانونية وأن الأجوبة المعطاة كانت حسب الاقتناع الشخصي للقضاة الذي لا يخضع لرقابة المحكمة العليا فإنه يعد مطابقا للقانون.	اقتناع شخصي
30	1989	2	المدنية	م 2/342 من ق م	متى كان المقرر قانونا أن الإقرار حجة قاطعة على المقر، فإن عدم قيامه على وقائع متعددة يحول وتجزئته على صاحبه ولما كان ذلك، وجب اعتبار التصريح المزدوج للمدين المقر بوجود دين في ذمته وقيامه بتسديده، إقرارا غير متجزئ، خرق قضاة المجلس بشأنه القانون عندما ألزموا المقر بدفع الدين على أساس إقراره به وعدم تقديمه الدليل على سداذه، معرضين في ذلك قرارهم للنقض.	إقرار
38	1990	2	المدنية	م 341 من ق م	من المقرر قانونا أن الإقرار الذي لا يكون أمام القضاء وخارج سير الدعوى لا يعتبر إقرارا ولا يحتج به على المقر. ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- لا يجوز للقضاة الأخذ بإقرار أحد الأطراف أمام الخبير.	
71	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 341 من ق م	من المقرر قانونا أن الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير في الدعوى المتعلقة بها الواقعة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور في التعليل وانعدام الأساس القانوني غير مؤسس. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن إقرار الزوجة بنفي الحمل لم يقع أمام القاضي ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بإلحاق نسب الولد لأبيه طبقوا القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

102	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 341 و 342 من ق م وم 5 من ق ا	من المقرر قانوناً أن الإقرار القضائي هو اعتراف الشخص بواقعة قانونية مدعى بها عليه أمام القضاء وهو حجة قاطعة على المقر، ومن المقرر أيضاً أنه إذا ترتب على العدول على الخطوبة ضرر مادي أو معنوي لأحد الطرفين جاز الحكم بالتعويض. يعد رفض دعوى الخطيب الرامية لتعويضه عن الضرر الذي لحقه بسبب فسخ الخطبة بالرغم من إقرار الخطيبة بفسخ الخطوبة قضاء مخالفاً للقانون.
80	1993	2	الاجتماعية	م 341 من ق م	من المقرر قانوناً أن الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء سير الدعوى المتعلقة بها الواقعة. عدم أخذ قضاة الموضوع بالرسالة الموجهة للمدعي من المدعى عليه والتي يوجه له فيها إنذار لمغادرة السكن المؤجر له وكذلك بعريضة افتتاح الدعوى التي يعترف فيها المدعى عليه بأنه سلم للمدعي السكن على سبيل الإيجار و عدم تحليلهم لذلك بأنه إقرار قضائي يعد خرقاً للقانون.
272	1995	1	الجنح والمخالفات	م 213 من ق ا ج	من المقرر قانوناً، أن الاعتراف بالوقائع، شأنه شأن جميع عناصر الإثبات يترك لحرية تقدير القاضي و تكون الأسباب أساس الحكم. ولما ثبت اعتراف المتهم أمام قاضي التحقيق بأن الدم الذي عثر عليه بالمرحاض - أين اكتشفت المخدرات - هو دمه فكان يتعين على قضاة الموضوع مناقشة هذه التصريحات، وعدم تيرئته لفائدة الشك، على أساس أنه كان من الضروري القيام بتحليل الدم الموجود حتى تتم إدانته، وبإغفالهم لذلك فإنهم أخطئوا في تطبيق القانون.
49	1996	2	المدنية	م 341 من ق م	من المقرر قانوناً أن الإقرار القضائي يقتصر على الاعتراف الذي يصدر من الخصم أثناء سير الدعوى حول وقائع تتعلق بها ويكون حجة على المقر. ومن ثم فإن الإقرار الذي يصدر من الخصم أثناء مرافعة سابقة، ولو أمام نفس الجهة القضائية، يعتبر إقراراً غير قضائي و تختلف حجيته عن الأول.
134	2000	2	التجارية والبحرية	م 342 من ق م	من المقرر قانوناً أن الإقرار حجة قاطعة على المقر و هو لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا قام على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى. إقرار المدين بالمعاملة التجارية موضوع الدين المتنازع عليه يرتب ثبوت الدين المطالب به في ذمته. و بالتالي فإن القضاء بثبوت الدين في ذمة المدين بناء على إقراره و رفض زعمه تسديد هذا الدين لعدم تقديم ما يثبت براءة ذمته، تطبيق سليم للقانون، لأن الإقرار بواقعة المعاملة يختلف عن واقعة تسديد الدين.
205	2002	2	المدنية	م 2/342 من ق م	إن تأويل قضاة الموضوع لإقرار الدائن باستلامه مبلغاً مالياً مقابل الأشغال و الإصلاحات التي قام بها في مسكن المدين يكونون قد قاموا بتجزئة هذا الإقرار على صاحبه مما يعد خرقاً للقانون.
75	2005	1	المدنية	م 341 و 342 من ق م	لا تعد الأقوال المدلى بها أمام الخبير، إقراراً قضائياً.
159	2014	2	المدنية	م 341 من ق م	يتم الإقرار أمام القضاء، نيابة عن الغير، بموجب وكالة خاصة.
222	2014	2	التجارية والبحرية	م 323 و 341 من ق م	لا يعتبر إقراراً قضائياً، الإقرار الصادر خارج إجراءات الخصومة، حتى ولو تم في نفس المحكمة. حجية الإقرار القضائي محصورة في الدعوى الصادر فيها. لا يعد تصريح شاهد، أمام قاضي التحقيق، بخصوص دعوى جزائية، إقراراً قضائياً في دعوى تجارية.

إقرار

276	1995	1	الجنح والمخالفات	م 1/217 و 3/228 من ق ع	من المقرر قانونا أن يعاقب كل شخص، ليس طرفا في المحرر، أدلى أمام الموظف بتقرير يعلم أنه غير مطابق للحقيقة أو استعمل عمدا إقرارا أو شهادة غير صحيحة أو مزورة. و بما أن قضاة الموضوع أدانوا المتهم بتهمة الإقرار الكاذب لأنه ثبت لديهم أنه، عند مرور اللجنة المكلفة بإحصاء سكان العمارات الآيلة إلى السقوط، استغل إيواؤه من قبل الضحية في شفته، وصرح للجنة أنه صاحب السكن والمستأجر الحقيقي له بغرض إثبات حق الاستفاضة بسكن جديد باسمه حارما بذلك الضحية، فإنهم طبقوا القانون تطبيقا صحيحا.	إقرار كاذب
367	2014	1	العقارية	م 773 و 827 من ق م	أراضي المستثمرات الفلاحية أملاك وطنية غير قابلة للاكتساب بالتقادم المكسب	اكتساب الملكية
315	2014	2	العقارية	م 774 من ق م	تنتقل التركة، بقوة القانون، إلى الورثة، بمجرد وفاة المورث.	
319	2014	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	يجب تحرير العقد، المتضمن نقل ملكية عقار، في شكل رسمي. يعد باطلا، العقد العرفي، المتضمن نقل ملكية عقار.	
217	2014	2	التجارية والبحرية	م 54، 59 و 88 من ق م	يجوز للمتعاقد مع البنك الذي تنازل في العقد عن حقه في اللجوء إلى القضاء تحت الإكراه، طلب إبطال العقد.	إكراه
248	1990	4	الجنح والمخالفات	م 367 و 371 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يرفع الأمر إلى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم في الموضوع كي تستكمل حكمها في الإكراه البدني. إغفال الفصل في تحديد مدة الإكراه البدني لا يؤثر على سلامة الحكم أو القرار.	إكراه بدني
167	1991	1	الجنح والمخالفات	م 4/600 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الحكم بالإكراه البدني إذا ما بلغ المحكوم عليه 65 سنة من عمره ومن ثم فإن القضاء بالإكراه البدني على المحكوم عليهم البالغين من العمر أكثر من 65 سنة، مخالف للقانون.	
192	1991	2	الجنائية	م 2/600 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الحكم بالإكراه البدني في حالة الحكم بعقوبة الإعدام.	
188	1992	2	الجنائية	م 4/600 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الحكم بالإكراه البدني أو تطبيقه إذا ما بلغ المحكوم عليه الخامسة والستين من عمره.	
187	1992	3	الجنائية	م 600 من ق أ ج	من المستقر عليه قضاء أن الحكم بالإكراه البدني في حالة الحكم بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد لا يؤدي إلى بطلان الحكم كلية وإنما ينقض جزئيا ويبطل الإكراه البدني على وجه الاقتطاع وبدون إحالة.	
234	1992	3	الجنح والمخالفات	م 3/600 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الحكم بالإكراه البدني أو تطبيقه إذا كان عمر الفاعل يوم ارتكاب الجريمة يقل عن الثامنة عشر سنة.	
251	1994	1	الجنائية	م 600 من ق أ ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الحكم بتحديد مدة الإكراه البدني أو تطبيقه في حالة الحكم بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

197	2000	1	الجنائية	م 42 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه " يعتبر شريكا في الجريمة من لم يشترك اشتراكا مباشرا ولكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل . . مع علمه بذلك"، فإن المحكمة عند طرحها السؤال المتعلق بجريمة الاشتراك في القتل العمدي لم تبرز العناصر الأساسية لجريمة المشاركة وهي علمه بالجريمة وطريق المساعدة ومعاونة الفاعل والأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها. ومتى كان كذلك فإن الإدانة المؤسسة على هذا السؤال تكون غير قانونية 2- لا يجوز الحكم بالإكراه البدني على المتهم المحكوم عليه بالإعدام.	إكراه بدني
125	2001	2	المدنية	م 409 من ق ا م	لا يجوز الحكم بتوقيع الإكراه البدني إلا بعد مرور ثلاث سنوات من صيرورة الحكم المراد تنفيذه نهائيا و إلا سقط الحق فيه.	
260	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 600 من ق ا ج	إن القضاء بإدانة المتهم بعد إلغاء حكم البراءة دون تطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بالإكراه البدني و تحديد مدته في القرار، يشكل مخالفة في تطبيق القانون.	
201	2003	1	المدنية	م 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	تطبيقا لأحكام المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الثقافية و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإنه لا يجوز سجن أي إنسان بمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدي. لا يجوز تنفيذ أي التزامات إرادية، سواء كانت مدنية أو تجارية عن طريق إكراه البدني، منذ انضمام الجزائر إلى تلك الاتفاقية.	
341	2004	1	الجنح والمخالفات	م 600 من ق ا ج	لا يجوز الحكم بالإكراه البدني أو تطبيقه في حالة ما إذا كان الشاكي عما للمتهم.	
527	2006	1	الجنائية	م 2/600 من ق ا ج	عدم جواز الحكم بالإكراه البدني على المحكوم عليه بعقوبة الإعدام أو بعقوبة السجن المؤبد.	
154	2010	2	المدنية	م 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وم 124 من ق م	يجوز توقيع الإكراه البدني، في حالة عدم الوفاء بمبالغ مالية محكوم بها، مصدرها الفعل الضار و ليس الالتزام التعاقدي.	
139	1993	3	التجارية والبحرية	م 203 و 206 من ق م	من المقرر قانونا أن الالتزام يكون معلقا إذا كان وجوده أو زواله مترتبا على أمر مستقبل وممكن وقوعه، ومن المقرر أيضا أن الالتزام المعلق على شرط واقف لا يكون نافذا إلا إذا تحقق الشرط. القضاء بإلزام البائع بإتمام إجراءات بيع المخزن تنفيذا للعقد العرفي المسجل و المبرم بينه و بين المشتري المتضمن التزامه بذلك متى امتلك المشتري القاعدة التجارية، تطبيق صحيح للقانون.	التزام
76	2004	1	المدنية	م 54 من ق م	الوفاء بالتزامات التعاونية يقع على عاتقها و ليس على عاتق مسيرها.	
211	2007	1	المدنية	م 106 و 3/107 من ق م	يتحمل المدين وحده، تبعات الحوادث الاستثنائية العامة، الواقعة خارج الأجل المتفق عليه لتنفيذ الالتزام، ولا يمكنه بالتالي المطالبة بتعديل العقد.	
175	2015	1	المدنية	م 4 و 5 من المرسوم تنفيذي 08-114	يحق لشركة سونلغاز توقيف تزويد الزبون المتعاقد معها بالطاقة، في حالة عدم دفع المستحقات حتى و لو لم يكن هو المستهلك.	
25	2015	2	المدنية	م 281 ق م	إذا كان يجوز للقضاء، نظرا لمركز المدين ومراعاة لحالته الاقتصادية، منحه أجلا للتنفيذ عليه، لا يتعدى مدة سنة، فإن ذلك يكون عندما يتعلق الالتزام، محل السند التنفيذي، بالوفاء بدين من النقود، معين الأجل و ليس التزما بعمل أو الامتناع عن عمل.	
251	2016	2	التجارية والبحرية	م 289 من ق م	تحتسب فوائد سندات الصندوق، ابتداء من تاريخ الإيداع إلى تاريخ الاستحقاق ولا تستمر إلى غاية التسديد الفعلي، ما لم يتم الاتفاق على تجديد الالتزام.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

297	2016	2	الاجتماعية	م 499 من ق م	الوفاء بمنحة الأقدمية لفترة معينة قريبة على الوفاء بها لفترة سابقة، لا على التخلص منها لفترة لاحقة.	التزام
45	2017	1	المدنية	م 210 من ق م	يشترط، لمنح مهلة الميسرة للمدين المعسر، مراعاة موارده الحالية ومستقبلية، وعنايته على الوفاء بدينه. لا جدوى من منح مهلة الميسرة للمدين الذي ليست له موارد حالية أو مستقبلية.	
196	2017	1	التجارية والبحرية	قانون 05-12	يتوقف تسديد الإتاوة، المستحقة على استغلال الملك العمومي للمياه، على إثبات أن استغلال المياه موجه لأغراض الصناعة أو السياحة أو الخدمات.	
86	2019	1	التجارية والبحرية	م 605 من ق م وا	لا يشكل مخالفة للنظام العام، إضفاء الصيغة التنفيذية على أمر صادر عن محكمة أجنبية قضت بعملة أجنبية؛ على القضاة الفصل بتحويل المبلغ المحكوم به إلى ما يقابله بالدينار الجزائري، تمهيدا لتنفيذه في الجزائر.	
117	1992	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه يشكل إلزام رب العمل الذي يرتكب فعلا غير قانوني بالاحتفاظ بالعامل أو إرجاعه إلى منصب عمله التزاما بعمل يستحيل تنفيذه قهرا ويتم حسمه على شكل تعويضات طبقا لأحكام المادة 176 ق م. إذا رفض رب العمل إرجاع العامل إلى منصب عمله فيما أنه التزم بعمل فلا يمكن تنفيذه جبرا، و قضاة الاستئناف بقضائهم بإرجاع العامل إلى منصب عمله مع تمكينه من رواتبه من تاريخ توقيه عن قبضها إلى تاريخ لاحق لتاريخ الحماية المقررة لصالحه والتي تنتهي بتوظيفه، أساؤوا بقضائهم كذلك تطبيق القانون.	التزام بعمل
37	1989	2	المدنية	م 96 من ق م	متى أوجب القانون في الالتزام التعاقدية مشروعية المحل، اعتبر محظورا كل اتفاق مخالف لذلك، وكان من أثر البطلان المترتب، إرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرام العقد. فإن المجلس القضائي الذي أيد حكما قضى على البائع برد ثمن بيع سيارة مستوردة محظور بيعها بحكم القانون و اللوائح التنظيمية، يكون قد التزم صحيح القانون وأعطى قراره الأساس القانوني.	التزام تعاقدية
109	1998	1	المدنية	م 170 من ق م	من المقرر قانونا أنه " في الالتزام بعمل، إذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه، جاز للدائن أن يطلب ترخيصا من القاضي لتنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكنا ". و منه لا يجوز لصاحب العمل اللجوء إلى مقاول آخر للقيام بما التزم به المقاول الأول المتمثل في تشييد مجموعة من المساكن دون طلب ترخيص من القضاء.	
19	1990	1	المدنية	م 379 من ق م	من المقرر قانونا، أن العقد شريعة المتعاقدين وأن عدم إشارة الأطراف في الاتفاق إلى التزام معين، يوكل الأمر لقاضي الموضوع الذي له السلطة التقديرية في تفسير العلاقة التعاقدية. إذا لم يتضمن عقد بيع السيارة على عاتق من من الطرفين يقع الالتزام بدفع قيمة الرسم الجمركي، يوكل الأمر لقاضي الموضوع لتفسير العلاقة التعاقدية بين الطرفين و له في ذلك كل السلطة التقديرية التي لا تخضع لرقابة المجلس الأعلى.	التزامات البائع

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

124	1990	3	التجارية والبحرية	م 379 من ق م	متى كان مقررا قانونا، أن البائع ملزم بالضمان، إذا لم يشتمل المبيع على الصفات التي تعهد بوجودها وقت التسليم إلى المشتري، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته، فإن عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية من طرف البائع وعدم مطابقة السلع للنوعية والجودة المتفق عليها، تكون محل ضمان البائع وليس الناقل، ما دام النقص أو العيب المتمسك به ليس ناتجا عن نقل البضاعة محل البيع.	التزامات البائع
11	1992	3	المدنية	م 371 و 372 من ق م	من المقرر قانونا أن البائع يضمن عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من فعله أو فعل الغير، ومن المقرر أيضا أنه إذا رفعت على المشتري دعوى استحقاق المبيع، للبائع أن يتدخل في الخصومة إلى جانب المشتري، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقانون. و من ثمة يعد رفض اعتراض الغير الخارج عن الخصومة المرفوع بحجة أن البائع يفتقد لشرط المصلحة ما دام أنه باع محل دعوى الاستحقاق و لم يعد مالا له، مخالفا للقانون.	
17	1992	3	المدنية	م 366 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا وجد نقص أو زيادة في قدر المبيع فإن حق المشتري في طلب إنقاص الثمن أو فسخ العقد و حق البائع في طلب تكملة الثمن يسقطان بالتقادم بعد مضي سنة من وقت تسليم المبيع تسليميا فعليا. رفض قضاة الموضوع للدعوى لعدم رفعها في مدة السنة المحددة قانونا، من وقت تسليم المبيع تطبيق صحيح للقانون.	
248	2009	2	العقارية	م 285، 364 و 375 من ق م	البائع ملزم بتسليم الشيء المبيع للمشتري في الحالة التي كان عليها وقت البيع. يحق للمشتري، في حالة الاستحالة، المطالبة بقيمة المبيع أو التعويض. لا يتم التعويض بمقابل إلا إذا قبله الدائن.	
200	1989	1	الاجتماعية	م 192 من ق م	متى كان المقرر قانونا أنه لا يترتب عن التغييرات التي يحدثها المستأجر في العين المؤجرة إيجارا شفويا ودون موافقة المؤجر فسخ العقد، فإنه من المتعين على المستأجر إعادة العين المؤجرة إلى الحالة التي كان عليها قبل إجراء هذا التغيير مع حق المؤجر في التعويض إن اقتضى الحال ذلك. لا يجوز طرد المستأجر من العين المؤجرة تأسيسا على إحداث تغييرات ضرت بحقوق المؤجر.	التزامات المستأجر
101	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 495 ق م	المستأجر حسن النية بمعنى المادة 514 من ق م هو المستأجر الذي يفي بالتزاماته التعاقدية و من ضمنها استغلاله الهادئ للأمكنة. اعتداء أعضاء عائلة المستأجر على المؤجر بالسب، يفقد المستأجر حسن نيته و بالتالي حقه في البقاء بالأمكنة. كما يفقد حقه في البقاء إذا تعدد سكناته و لا يمكنه التذرع بتعدد زوجاته.	
23	1992	3	المدنية	م 553 من ق م	إذا ثبت، أثناء سير العمل، أن المقاول يقوم به على وجه معيب أو منافع للعقد، جاز لرب العمل أن يعدل من طريقة التنفيذ، خلال أجل معقول يعينه له، فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المقاول إلى الطريقة الصحيحة، جاز لرب العمل أن يطلب، إما فسخ العقد وإما أن يعهد إلى مقاول آخر بإنجاز العمل على نفقة المقاول الأول.	التزامات المقاول

15	1993	2	المدنية	م 483 من ق م	من المقرر قانونا أن المؤجر يتمتع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة و لا يجوز له أن يحدث بها أو بملحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع. إذا كان الممر المزمع إنشاءه سيحول دون انتفاع المستأجر من العقار انتفاعا كليا فإن قضاة الموضوع برفضهم للدعوى الرامية إلى إنشاء حق ارتفاق على المحل المستأجر طبقوا صحيح القانون.
176	1993	3	التجارية والبحرية	م 483 من ق م	من المقرر قانونا أن على المؤجر أن يتمتع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بها، أو بملحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع أو ينقص منه. إذا تمت الأشغال المنجزة من قبل المؤجر دون ترخيص من المستأجر و أدت إلى تقليص مساحة المحل، فإن قضاة الموضوع بمنحهم تعويضات للمستأجر نتيجة الضرر اللاحق به طبقوا صحيح القانون.
23	1990	3	المدنية	م 785 من ق م	من المقرر قانونا أن من أقام منشآت على أرض مملوكة للغير يعتقد بحسن نية أن له الحق في إقامتها، فلصاحب الأرض الخيار بين أن يدفع قيمة المواد وأجرة العمل أو مبلغا يساوي ما زاد في قيمة الأرض بسبب هذه المنشآت، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون.
150	1990	4	الاجتماعية	م 782 من ق م	من المقرر قانونا أن كل ما على الأرض أو تحتها من غراس أو بناء يعد من عمل صاحبها ويكون مملوكا له ما لم تقم البيئة على أن أجنبيا أقام المنشآت على نفقته. رفض الدعوى المرفوعة من مالك العقار للمطالبة بطرد شاغل لمسكن مبني عليه، على أساس أن هذا الأخير هو من قام ببنائه دون أن يقدم الدليل على ذلك، خرق للقانون.
18	1993	2	المدنية	م 786 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا أقام أجنبي منشآت بمواد من عنده بعد الترخيص له من مالك الأرض فلا يجوز لمالك الأرض أن يطلب إزالة المنشآت، ويجب أن يدفع للغير إما قيمة المواد وأجرة العمل أو مبلغا يساوي ما زاد في قيمة الأرض بسبب هذه المنشآت. لا يجوز القضاء بتملك جدران المحل لمالك الأرض دون مراعاة لأحكام المادة 786 من ق م.
189	2007	2	المدنية	م 785 من ق م	يخير صاحب الأرض، إذا كان من أقام منشآت على أرضه حسن النية، بين دفع قيمتها أو دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة هذه الأرض بسببها. لا يمكن للقضاء إلزام صاحب الأرض بتملك أرضه لصاحب المنشآت.
66	2016	1	العقارية	م 784 من ق م	يقصد بصاحب الأرض، المشار إليه في المادة 784 من القانون المدني، مالك الرقبة وصاحب حق الانتفاع أيضا.
23	1989	1	المدنية	م 194 و 295 من ق م	من الدعاوى الجائزة ضد أحكام المجلس الأعلى، طلب التماس إعادة النظر، الذي عند تأسيسه على حالة تزوير في المستندات المبينة بالفقرة الأولى من المادة 295 ق م، يجب أن يستجيب لمقتضياتها، لاسيما أن يشكل فعلا حالة تزوير تتمثل في طمس الحقيقة من المستند المزور والورقة المكتوبة و هو ما لم يتوفر في عريضة المحامي والمعلومات غير صحيحة المقدمة بها والتي إن كانت تشكل غشا أو تدليسا حسب مفهوم المادة 194 ق م، فهي لا تتعداه لتتقلب إلى حالة تزوير مما يترتب عنه عدم قبول طلب الالتماس .

142	1989	1	التجارية والبحرية	م 194 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن الأحكام الصادرة من المحاكم أو المجالس القضائية التي لا تكون قابلة للطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف، يجوز التماس إعادة النظر فيها من جانب من كان طرفاً فيها أو ممن أبلغ قانون بالحضور، فإن القانون اشترط لقبول التماس إعادة النظر أن تكون هذه الأحكام استنفذت طرق الطعن العادية فيها ذلك أن الطعن بالنقض لا يعتبر من طرق الطعن العادية إنما يعتبر من الطرق غير العادية. القضاة بقبول التماس إعادة النظر في ميعاد الطعن بالنقض، بتطبيق صحيح للقانون.	التماس إعادة النظر
135	1989	4	التجارية والبحرية	م 3/194 و 197 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن المقصود بالغش الشخصي حسب مفهوم المادة 194 من قانون الإجراءات المدنية هو كافة أصناف الغش والمفاجآت المستعملة أثناء سير الدعوى التي تنتهي بصدر القرار موضوع التماس إعادة النظر. ذلك أن الغش يفترض وجود مناورات لمغالطة القضاة لكسب الدعوى. ولما كان من الثابت أنه خارج إجراءات الطعن بالنقض المختلفة وقعت إجراءات أخرى لاحقة عليها وكان الطاعن في كل هذه الدعاوي مقيماً بالفعل في الجزائر وقد أجاب عن كافة الإجراءات والتبليغات الموجهة إليه بالجزائر قبل طلب التماس إعادة النظر ولم يثبت أنه حول مقره فعلاً إلى الخارج وتاريخ حصول ذلك، وأن مجرد إخفاء عنوانه لا يمكن اتخاذه حجة عليه خلال سير الدعوى التي انتهت بالقرار موضوع التماس إعادة النظر، وأنه لذلك لا وجود لأية مناورة تدليسية يترتب عليها إعادة النظر. <u>الموضوع الثاني:</u> من المقرر قانوناً أنه يتعين على الطاعن بالتماس إعادة النظر، ولسبب الغش عقب فوات أجل الشهرين المحددين لذلك في المادة 196 من قانون الإجراءات المدنية، أن يثبت أن قيامه كان في حدود نطاق القانون مع تقديم الحجة الكتابية للتاريخ الذي حصل له فيه العلم بالغش. ويجب أن تكون الحجة الكتابية المتضمنة لهذا التاريخ، مسجلة ومعاينة بوثيقة رسمية، و منه لا يمكن القضاء بقبول التماس إعادة النظر بعد فوات أجل الشهرين من تاريخ تبليغ القرار المطلوب إعادة النظر فيه بناء على مجرد تأكيدات الملتزمين على اكتشافهم الغش التدليسي في التاريخ المزعوم.	
162	1989	4	التجارية والبحرية	م 194 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن طريقي الطعن بالنقض و التماس إعادة النظر، طريقان يجوز إتباعهما على التوالي أو بالتوازي، ذلك أن القرار الذي رفض الطعن فيه لا يحول دون رفع التماس إعادة النظر فيه، إذا ما توافرت شروطه، ومن ثم فإن القضاء بأن الطعن على العموم يحول دون رفع التماس إعادة النظر، خطأ في تطبيق القانون.	
265	1989	4	الجنائية	م 531 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أنه لا يسمح بطلب التماس إعادة النظر إلا بالنسبة للأحكام الصادرة من المجالس القضائية أو المحاكم إذا حازت قوة الشيء المقضي به وكانت هذه الأحكام تقضي بالإدانة في جنائية أو جنحة ومن ثم فإن تقديم مستندات كانت مجهولة لدى القضاة الذين حكموا بالإدانة من شأنها التدليل على براءة المحكوم عليه، تكون مبرراً لقبول طلب التماس إعادة النظر أمام المجلس الأعلى إذا ما رفع الأمر إليه من النيابة العامة لدى نفس المجلس بناء على طلب من وزير العدل.	
33	1990	1	المدنية	م 194 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها من جانب من كان طرفاً فيها أو ممن أبلغ قانوناً بالحضور وذلك إذا سهي عن الفصل في أحد الطلبات ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	

100	1990	2	التجارية والبحرية	م 295 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يسمح بالتماس إعادة النظر في قرارات المجلس الأعلى إلا في حالتين هما: (1) إذا تبين أن قرار المجلس الأعلى قد بني على مستندات مزورة مقدمة لأول مرة أمامه. (2) إذا حكم على الملتمس لتعذر تقديمه مستندا قاطعا في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمه. ومن المقرر أيضا أن كل طرف في الدعوى يمكنه الحصول على نسخة من الحكم أو القرار الصادر في هذه الدعوى من كتابة ضبط الجهة القضائية التي أصدرته، ومن ثم فإن تذرع الطرف الملتمس لإعادة النظر بعدم تمكنه من تقديم قرار المجلس القضائي باعتبار أنه كان محجوزا لدى خصمه تذرع غير سديد ولا يندرج ضمن الحالة الثانية التي تنص عليها أحكام المادة 295 من ق ا م.
28	1991	3	المدنية	م 5/194 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأحكام التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها إذا اكتشفت بعد الحكم وثائق قاطعة في الدعوى كانت محتجزة لدى الخصم ومن ثم فإن القضاء بقبول التماس إعادة النظر على أساس اكتشاف وثيقة قاطعة في الدعوى، في حين لم تكن هذه الوثيقة محتجزة لدى الخصم لكونه قدمها للخبير، خطأ في تطبيق القانون.
98	1992	3	التجارية والبحرية	م 379 من ق م	متى كان من المقرر قانونا أن الأحكام الصادر من المحاكم أو المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريقة المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها، ومن ثم فإن قبول التماس إعادة النظر في حكم قابل للاستئناف مخالف للقانون.
104	1992	3	التجارية والبحرية	م 194 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن الأحكام الصادرة من المحاكم أو المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريقة المعارضة أو الاستئناف يجوز التماس إعادة النظر فيها، ومن ثم فإن قضاء بقبول التماس إعادة النظر في حكم قابل للاستئناف مخالف للقانون.
134	1992	4	الاجتماعية	م 194 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم والمجالس القضائية إذا اكتشف بعد الحكم وثائق قاطعة في الدعوى كانت محتجزة لدى الخصم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. و لما كان الثابت في قضية الحال -لما كان الخصم هو المتسبب المباشر في إخفاء الوثائق المتعلقة بقائمة المستفيدين من علاوة المنطقة، فإن القضاء برفض التماس إعادة النظر خرق للقانون.
111	1993	3	الاجتماعية	م 194 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن القرارات التي لا تكتسي طابعا نهائيا غير قابلة للطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر، فإن الطابع المؤقت للأوامر الاستعجالية يجعل القرارات الصادرة فيها غير قابلة للطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر.
127	1993	4	الاجتماعية	م 194 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأحكام و القرارات التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة أو الاستئناف، يجوز طلب التماس إعادة النظر فيها من قبل من كان طرفا فيها إذا وقع ضحية غش شخصي ولم يصححه الأطراف. بما أن قضاة المجلس أسسوا قبولهم لطلب التماس إعادة النظر على وقوع غش شخصي اكتشف بعد صدور القرار، كان قد قام به أحد الأطراف لإخفاء عمله في شركة أخرى وتحصل مع ذلك بدون حق على الرجوع إلى عمله مع أجوره لكامل الفترة التي زعم أنه توقف فيها عن العمل، فإنهم بقضائهم هذا طبقوا صحيح القانون.

التماس إعادة النظر

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

91	1994	1	الاجتماعية	م 5/194 و 5 و 2/197 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز التماس إعادة النظر في الأحكام غير القابلة للطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف، في حالة وجود غش شخصي أو اكتشاف وثائق قاطعة في الدعوى كانت محتجزة لدى الخصم. وأن سريان ميعاد الشهرين يبدأ من يوم العلم بالغش أو ظهور المستند و يتم إثباتهما بالكتابة. عدم إثبات الغش و عدم إثبات تاريخ العلم بحجز الخصم للوثائق القاطعة في الدعوى بالكتابة يؤدي إلى رفض طلب الالتماس.
48	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5/194 من ق ا م	من المقرر قانونا انه يجوز طلب التماس إعادة النظر في الحكم إذا اكتشف بعد صدوره وثائق قاطعة في الدعوى، كانت محتجزة لدى الخصم، و من ثم فإن القضاء بقبول التماس إعادة النظر بناء على وثيقة لم تكن محتجزة لدى الخصم، هو تفسير خاطئ للقانون.
128	1995	2	التجارية والبحرية	م 1/194 من ق ا م	من المستقر عليه قانونا وقضاء، أن عدم اطلاع النائب العام على القضايا المتعلقة بالدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، يعد خرقا لإجراء جوهري يجب مراعاته، قبل ووقت صدور الحكم، ويمكن أن يكون محل التماس إعادة النظر فيه في حالة عدم تصحيحه. و لما ثبت أن ديوان الترقية والتسيير العقاري كان طرفا في النزاع الحالي، فكان على قضاة المجلس التحقق من علاقته به، وصفته، للتأكد من توفر الشروط المنصوص عليها بالمادة 141 من ق ا م، وليس الاكتفاء بالقول: أنها ليست حالة من حالات طلب التماس إعادة النظر، متجاوزين بذلك نصا قانونيا صريحا.
60	1996	2	المدنية	م 2/295 من ق ا م	من المقرر قانونا أن التماس إعادة النظر في قرارات المحكمة العليا لا يأتي إلا في حدود الحالتين المشمولتين بأحكام المادة 295 من ق ا م. تمسك الطاعن بالفقرة 2 من المادة المذكورة و التي مفادها عدم تقديم مستند قاطع في النزاع حال الخصم دون تقديمه، دون أن يبين كيف أنها قاطعة في النزاع أو يثبت أنها كانت بحوزة خصمه، فإنه يكون قد أدخل بالشروط المطلوبة قانونا في مثل هذه الحالة مما يجعل طعنه مرفوضا مع إلزامه بالتعويض.
41	1999	2	الاجتماعية	م 194 من ق ا م	من المقرر قانونا أن " الأحكام الصادرة من المحاكم أو المجالس التي لا تكون قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة أو الاستئناف، يجوز التماس إعادة النظر فيها، في أحوال معينة، منها: عدم مراعاة الأشكال الجوهرية قبل أو وقت صدور هذه الأحكام، بشرط أن لا يكون بطلان هذه الإجراءات قد صححه الأطراف . و بما أن قضاة الموضوع فصلوا في القرار الملتمس فيه على أساس الفقرة الأولى من المادة 194 من ق ا م والتي تكون قابلة للتطبيق في حالة :- إذا كان الخطأ في الأشكال الجوهرية وقع بصفة غير إرادية من القاضي أو بسبب جهله. - وأن تكون الإجراءات المخالفة مطلوب احترامها تحت طائلة البطلان. - وأن لا يكون قد صححها الأطراف. - وأن يكون الخطأ الإجرائي مستنتج من منطوق القرار أو ديباجته وأن يكون الخطأ في القرار نفسه وليس قرار قبل الفصل في الموضوع. وبالتالي يكونون قد أسسوا قرارهم على حالة لا تدخل ضمن حالات إلتماس إعادة النظر، بل تعتبر من ضمن حالات الطعن بالنقض. مما يعد مخالفة للقانون.
46	1999	2	الاجتماعية	م 296 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه " إذا فصل في التماس أول بإعادة النظر في حكم حضوري فلا يقبل التماس ثان بشأنه ". فإنه بالتالي لا يجوز استعمال نفس طريق الطعن مرتين بصدد نفس القرار.
48	1999	2	الاجتماعية	م 2/295 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه " يجوز للمحكمة العليا أن تفصل في طلب التماس إعادة النظر إذا حكم على الملتمس لتعذر تقديمه مستندا قاطعا في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمه ". عدم تقديم قرار جهة قضائية ليس من المستندات التي يمكن للخصم أن يحول دون تقديمها، لأنه يمكن لمن يهمه الأمر أن يطلبها من الجهة المختصة، مما يجعل طلب الالتماس المبني على هذا السبب غير جدي.

التماس إعادة النظر

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

51	1999	2	الاجتماعية	م 6/194 و 7 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه " يجوز التماس إعادة النظر في حالة ما إذا وجدت في الحكم نفسه نصوص متناقضة أو إذا وجد تناقض في أحكام نهائية صادرة بين نفس الأطراف وبناء على نفس الأسانيد، من نفس الجهات القضائية". اعتماداً قضاء الموضوع على المادة 194 من ق ا م في فقرتها السادسة والسابعة، دون تبيان كيفية توصلهم إلى تطبيق حالة أو أكثر من تلك التي جاءت بها المادة المذكورة 194، مخالفة للقانون، لأنه لا يسوغ بأي حال من الأحوال الاكتفاء بعموميات لا تمت بصلة للنص القانوني.	التماس إعادة النظر	
82	2000	1	المدنية	م 194 من ق ا م	مناقشة قضاء الموضوع عند نظرهم دعوى التماس إعادة النظر للعقد التوثيقي بالقول أنه لم يكن موضوع نزاع بين الأطراف عوض مناقشة حالات الالتماس المتمسك بها يعد تشويهاً للوقائع و قصوراً في التسبيب.		
211	2002	1	الاجتماعية	م 194 من ق ا م	من المستقر عليه قضاء أنه لا يجوز التماس إعادة النظر في الأحكام والقرارات الاستعجالية التي لا تتصف بالطابع القطعي مع وجود دعوى موازية لها في الموضوع.		
160	2003	1	المدنية	م 194 من ق ا م	قبول قضاء الموضوع التماس إعادة النظر دون تقديم تبرير لكل حالة على حدة و مراقبة مدى انطباقها مع الشروط الواردة في المادة 194 ق ا م. يعد قصوراً في التسبيب.		
142	2004	1	الاجتماعية	م 5/194 من ق ا م	بروتوكول الاتفاق "الجماعي" لا يعتبر وثيقة قاطعة في الدعوى كانت محتجزة لدى الخصم و اكتشفت بعد الحكم حسب مفهوم المادة 5/194 من ق ا م.		
209	2004	2	الاجتماعية	م 5/194 من ق ا م	احتجاز صندوق الضمان الاجتماعي تقرير الخبرة الطبية، يعد حالة من حالات التماس إعادة النظر (المادة 5/194 ق. ا م).		
343	2006	1	التجارية والبحرية	م 194 من ق ا م	يشترط لقبول الطعن بالتماس إعادة النظر، أن يشير الملتمس إلى حالة من الحالات المعددة على سبيل الحصر في المادة 194 من ق ا م، وليس من حق القضاة تحديد الحالة تلقائياً.		
311	2006	2	التجارية والبحرية	م 194 من ق ا م	مناقشة حالة الغش الشخصي المذكورة في المادة 194 من ق ا م، تخضع لسلطة القاضي وحده ولا يمكن تركها للخبير.		
217	2010	2	التجارية والبحرية	م 2/392 و 395 من ق ا م و ا	لا تطبق المادتان 392 ، في فقرتها الثانية و 395 من ق ا م، على قرارات المحكمة العليا		
125	2011	2	المدنية	م 375 من ق ا م و ا	لا يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر، في القرارات الصادرة عن المحكمة العليا.		
439	2014	2	الاجتماعية	م 392 من ق ا م و ا	ظهور واقعة جديدة، تتمثل في الاستفادة بحكم جزائي يقضي بالبراءة، لا يكون سبباً من السببين المبررين للطعن بالتماس إعادة النظر، المحددين في المادة 392 من ق ا م و ا.		
200	2017	1	التجارية والبحرية	م 2/313 و 314 من ق ا م و ا	التماس إعادة النظر هو طريق غير عادي من طرق الطعن في الأحكام والقرارات القضائية. يسقط الحق في الطعن بالتماس إعادة النظر ، بعد مرور سنتين من تاريخ صدور القرار المطعون فيه.		
114	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 17 من المرسوم 147-76	لا يمكن إلغاء عقد الإيجار المبرم بين المستأجر و ديوان الترقية و التسيير العقاري إلا عن طريق القضاء.		إلغاء عقد إيجار

325	1989	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 331 ق ع الحكم جزائيا بالحبس والغرامة على كل من امتنع عمدا ولمدة تجاوز شهرين عن دفع النفقة المحكوم بها عليه قضاء لصالح من حكم لهم بها، فإنه يشترط للمتابعة الجزائية بهذا الجرم أن يكون المحكوم عليه قد بلغ وفقا للقانون بالحكم القاضي بالنفقة. وإن القضاء بعدم توافر شروط جنحة الإهمال العائلي رغم وجود حكم يقضي بالنفقة هو خطأ في تطبيق القانون.	امتناع عمدي عن أداء كامل قيمة النفقة
230	1992	3	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	من المقرر قانونا أن الإعسار الناتج عن الاعتياد وعلى سوء السلوك أو السكر أو عدم الامتثال للعمل، لا يعتبر عذرا مقبولا لعدم تسديد نفقة الزوجة، ومن ثم فإن القضاء بإدانة المتهم بناء على ملاحظة قضاة الموضوع أن المتهم دفع النفقة بعد انقضاء المدة المحددة قانونا و على اعترافه بمماطلته وعدم تسديده لافتقاره القدرة على الوفاء بالتزامه نتيجة ظروفه الاجتماعية الصعبة هو تطبيق سليم للقانون.	
282	1994	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يعاقب كل من امتنع عمدا ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته و عن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه لزوجته أو أصوله أو فروعه. ومن ثم يتعين لقيام الجريمة توفر شرط أساسي وهو وجود العلاقة الشرعية. أما النفقة المحكوم بها لفائدة المطلقة فهي عبارة عن دين يتعين عليها تنفيذ الحكم القاضي بها لتحصل عليها، ولا تشكل العلاقة الزوجية التي انقطعت بسبب الطلاق، أساسا للمتابعة الجزائية.	
377	2009	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	يضع صفح الضحية، بعد دفع مبالغ النفقة المستحقة، حدا للمتابعة الجزائية.	
421	2014	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع وم 612 من ق ا م وا	تحتسب مدة الامتناع العمدي عن النفقة، لأكثر من شهرين، من تاريخ مرور 15 يوما على تاريخ تبليغ محضر التكليف بالوفاء.	
210	1992	2	الجنح والمخالفات	م 182 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يعاقب كل من امتنع عمدا عن تقديم المساعدة إلى شخص في حالة خطر كان في إمكانه تقديمها إليه، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير سديد يستوجب الرفض. ولما كان ثابتا- في قضية الحال - المتهمون الذين كانوا في حالة حسنة و اختياريهم للسكر ليس بظرف تخفيف للعقوبة و امتناعهم عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر يجعل عناصر التهمة قائمة ومكتملة.	امتناع عمدي عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر
182	1996	2	الجنح والمخالفات	م 182 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يعاقب كل شخص امتنع عمدا عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، كان بإمكانه تقديمها إليه، بعمل مباشر منه، أو بطلب الإغاثة له وذلك دون أن تكون هناك خطورة عليه، أو على الغير. ومتى تبين أن الطبيب المختصة في طب العيون قد أعطت للطبيب المتخصص لإدخال المريضة إلى المصلحة ووضعها تحت المراقبة وبداية العلاج، إلا أن أب الضحية تردد في إدخال ابنته المستشفى، وتأخر عن توفير الدواء المطلوب في حينه، كما منعت الطبيبة المختصة من دخول المصلحة لمباشرة العلاج بنفسها، فإن العنصرين المادي والمعنوي للجريمة المنسوبة لها، غير مكتملين مما يجعل الحكم بإدانتها باطل.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

374	2009	2	الجنح والمخالفات	م 182 من ق ع	رفض الطبيب (المتهم) معالجة مريضة، بحجة عدم وجود طبيبها المعالج، يعد ارتكابا لجريمة الامتناع العمدي عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر.	امتناع عمدي عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر
609	2007	2	الجنح والمخالفات	م 831 من القانون التجاري	يعد مرتكبا جريمة الامتناع العمدي عن تقديم الوثائق المحاسبية، رئيس الشركة الذي يغادرها، من دون الاستجابة لمصفي الشركة، بخصوص تقديم الوثائق والحسابات.	امتناع عمدي عن تقديم الوثائق المحاسبية
439	2015	1	الجنح والمخالفات	م 138 مكرر من ق ع	صفة الموظف العمومي ركن في جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي.	امتناع عن تنفيذ حكم قضائي
118	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 576 و 577 من ق ا ج	إذا كان المتهم أحد ضباط الشرطة القضائية، على المجلس قبل الحكم عليه بالإدانة أن يراعي الإجراءات المنصوص عليها في المادة بين 576-577 من ق إ ج. إغفال هذه الأشكال الجوهرية في التقاضي يعد خرقا للإجراءات.	امتياز التقاضي
335	2009	1	الجنائية	م 576 و 577 من ق ا ج	تمسك غرفة الاتهام باختصاص الفصل في قضية متعلقة بمحافظ شرطة يمارس مهامه على كافة إقليم المجلس القضائي التابعة له غرفة الاتهام، خرق لإجراءات الاختصاص الشخصي و امتياز التقاضي.	
345	2013	1	الجنائية	م 573 إلى 581 من ق ا ج	يتعين على قاضي التحقيق، بعد تسجيل عريضة الادعاء المدني، تحديد مبلغ الكفالة، ليمسح للمدعي المدني بتسديده، يتصرف، بعد ذلك، في الدعوى، إما بعدم قبول الادعاء المدني، وإما برفض إجراء التحقيق، وإما بإجراء التحقيق، إذا تبين لقاضي التحقيق بأن المشتكى منه هو أحد الأشخاص المعددين في المادة 573 من قانون الإجراءات الجزائية، القابل لاتهامه بارتكاب جنائية أو جنحة، أثناء مباشرة مهامه أو بمناسبتها، يخطر وكيل الجمهورية، الذي يحيل الملف إلى النائب العام لدى المحكمة العليا، الذي يرفعه بدوره إلى الرئيس الأول لنفس المحكمة، لتعيين عضو منها لإجراء التحقيق.	
241	2006	2	المدنية	م 121 و 124 من الأمر 11-03	للبنك حق امتياز بيع محجوزات مرهونة، بغض النظر عن كل اعتراض، شريطة إتباع الإجراءات المنصوص عليها قانونا.	امتياز بنكي
275	2007	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90 و 124 من ق م	يستفيد العامل المحكوم له بالرجوع، بعد إلغاء قرار التسريح التعسفي، من الاحتفاظ بالامتيازات المكتسبة، طبقا للمادة 73/4 من القانون 11-90، وليس من التعويض طبقا للمادة 124 من القانون المدني.	امتيازات مكتسبة

104	2003	2	المدنية	م 179 وما يليها من ق ا م	تمسك قاضي الاستعجال باختصاصه بالفصل في المعارضة (Contredit) المرفوعة ضد أمر الأداء (Injonction de payer) يعد انتهاكا لقواعد الاختصاص.	أمر أداء
223	2005	2	المدنية	م 174 من ق ا م	طلب أمر أداء دين من النقود، ثابت بالكتابة، حال الأداء، معين المقدار، استثناء للقواعد العامة لرفع الدعاوى.	
141	2013	2	المدنية	م 306 و 307 من ق ا م و	لا ينبغي الخط، من حيث القابلية للطعن، بين الأمر الرفض إصدار أمر الأداء و الأمر الفاصل في اعتراض المدين على أمر الأداء. الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، الفاصل في اعتراض المدين على أمر الأداء، قابل للطعن فيه بالاستئناف.	
198	2014	2	المدنية	م 308 من ق ا م و	يقدم الاعتراض على أمر الأداء، بطريق الاستعجال، أمام القاضي الذي أصدره في اجل 15 يوما، من تاريخ التبليغ الرسمي. للاعتراض على أمر الأداء اثر موقف.	
300	1989	4	الجنح والمخالفات	م 1/358 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز للمجلس القضائي، إذا كان الأمر متعلقا بجنحة من جنح القانون العام وكانت العقوبة المقضى بها لا تقل عن سنة حبسا، أن يأمر بقرار خاص مسبب بإيداع المتهم في الحبس ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	أمر إيداع
268	1990	3	الجنائية	م 358 من ق ا ج	لما كان الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس القضائي بعد إلغائهم الحكم المستأنف والحكم على الطاعن بعقوبة ثمانية عشرة (18) شهرا حبسا نافذا، أمروا بإيداعه في الجلسة بدون هذا الإجراء حسبما يقتضيه القانون، بتسبب قرارهم الذي يوجب القانون ولما لم يفعلوا ذلك فإنهم عرضوا قرارهم للنقض.	
199	1997	2	الجنح والمخالفات	م 358 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز لقاضي الحكم، إذا تعلق الأمر بجنحة من جنح القانون العام وكانت العقوبة المقضى بها لا تقل عن الحبس سنة، أن تأمر بقرار خاص مسبب بإيداع المتهم أو القبض عليه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون.	
					لما كان ثابتا- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع أمروا بإيداع المتهم الطاعن في الجلسة، دون أن يأتوا بالتسبب الخاص لذلك كما تشترطه المادة 358 من (ق ا ج) فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون.	
					من المقرر قانونا أنه يجوز لقاضي الحكم، إذا تعلق الأمر بجنحة من جنح القانون العام وكانت العقوبة المقضى بها لا تقل عن الحبس سنة، أن يأمر بقرار خاص مسبب بإيداع المتهم الحبس أو القبض عليه.	
					ولما قرر قضاة الاستئناف إيداع المتهم السجن بالجلسة وسببوا قرارهم بأن الوقائع خطيرة، يكونون قد عرضوا قرارهم للقصور في التسبب، لأن التحليل الذي جاء به القرار لا يعتبر خاصا بمفهوم المادة 358 من ق ا ج.	

83	1995	2	المدنية	م 121، 123 و 125 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز للمجلس إصدار أمر بإجراء تحقيق و الانتقال قصد المعاينة الميدانية، على أن يتم ذلك في شكل قرار تحضيري مكتوب يوضح فيه من أعضاء هيئة المجلس المعنيون بالانتقال و يبلغ منطوقه بواسطة كاتب الضبط، بناء على طلب الطرف المستعجل، على أن يحضر محضر بالانتقال في جميع الأحوال . الاقتصار على إصدار أمر شفهي، دون تحرير محضر بالانتقال لتمكين الأطراف من الإطلاع عليه، خرق للقواعد الجوهرية في الإجراءات .	أمر بإجراء تحقيق
98	1998	1	المدنية	م 121، 123 و 125 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز للمجلس إصدار أمر بإجراء تحقيق و الانتقال قصد المعاينة الميدانية على أن يتم ذلك في شكل قرار تحضيري مكتوب يذكر فيه أعضاء هيئة المجلس المعنيين بالانتقال و يبلغ منطوقه بواسطة كاتب الضبط، بناء على طلب الطرف المستعجل ويحرر محضرا بالانتقال في جميع الأحوال. الاقتصار على إصدار أمر شفهي، دون تحرير محضر بالانتقال لتمكين الأطراف من الإطلاع عليه، خرق للقواعد الجوهرية في الإجراءات .	
340	2001	2	الجنائية	م 137 من ق ا ج	لا يمكن أن يطبق الأمر بالقبض الجسدي المنصوص عليه بالمادة 198 من ق ا ج على المتهم الذي لم يكن محبوسا احتياطيا والمتابع بجنحة مرتبطة بوقائع ذات طابع جنائي منسوبة لمتهمين آخرين ، والذي لا يعني إلا الأشخاص المتابعين بجنائية. وعليه فإن حبسه بموجب الأمر بالقبض المنصوص عليه بالمادة المذكورة أعلاه، يعد اعتقالا غير شرعي.	أمر بالقبض الجسدي
585	2007	1	الجنائية	م 137 و 198 من ق ا ج	يترتب على إعادة تكييف الوقائع بجنحة، وإدانة المتهم من طرف محكمة الجنائيات بعقوبة سالبة للحرية من أجلها، سقوط الأمر بالقبض الجسدي فور النطق بالعقوبة، بالنسبة للمحكوم عليه الذي كان قبل الجلسة في حالة إفراج.	
589	2007	1	الجنائية	م 137 و 198 من ق ا ج	يجب إطلاق سراح المتهم، المحال إلى محكمة الجنائيات، من أجل جنائية و جنحة، والمنفذ عليه الأمر بالقبض الجسدي طبقا للمادتين 137 و 198 من قانون الإجراءات الجزائية، في حالة إدانته بالجنحة فقط، بعدما صار استمرار حبسه بدون سند قانوني، على إثر الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضده.	
311	2012	2	الجنائية	م 137 و 198 من ق ا ج	الأمر بالقبض الجسدي جزء لا يتجزأ من قرار الإحالة إلى محكمة الجنائيات، ينفذ في الحال على المتهم المحبوس و ينفذ على المتهم غير المحبوس، غير المائل بعذر مشروع أمام محكمة الجنائيات، في اليوم المحدد، بعد تكليفه تكليفا صحيحا، بالطريق الإداري، بمعرفة أمين ضبط محكمة الجنائيات.	
189	2003	عدد خاص	الجنائية	م 316 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " إذا صار قرار المحكمة نهائيا أصبحت غرفة الاتهام مختصة عند الاقتضاء بالأمر برد الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء. لا يجوز الأمر برد الأشياء المحجوزة قبل صيرورة الحكم الجنائي نهائيا.	أمر برد الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء

92	1996	1	المدنية	مبادئ عامة	من الأصول العامة في الإجراءات أنه لا يجوز الاستئناف إلا في الأحكام الفاصلة في منازعة قضائية. أما الطعن في الأمر على عريضة فلا يتم إلا بالتظلم منه أمام نفس الجهة القضائية التي صدر عنها، باعتباره من ضمن الأعمال الولائية. ولما ثبت من قضية الحال. التصريح بقبول استئناف الأمر على عريضة، القاضي برفض توقيع حجز ما للمدين لدى الغير، خرق للأصول العامة في الإجراءات، لاسيما وأن صاحب الطلب يحوز سندا تنفيذيا يمكنه من اللجوء إلى التنفيذ الجبري مباشرة.	أمر على عريضة
226	2001	2	التجارية والبحرية	م 172 من ق ا م	القرار الذي قضى بعدم قبول الاستئناف الأمر على عريضة المتضمن إثبات حالة أو إندار شكلا، تطبيق صحيح للقانون، لأنه لا يجوز استئناف الأمر على عريضة إلا في حالة الرفض.	
193	2006	1	المدنية	م 172 من ق ا م	الطعن في الأمر على ذيل العريضة، يتم بالتظلم منه، بدعوى مبتدأة، أمام نفس الجهة القضائية التي أصدرته، باعتباره عملا ولائيا.	
221	2013	2	التجارية والبحرية	م 310 و 312 من ق ا م وا	الأمر الصادر عن رئيس المجلس القضائي، الفاصل في استئناف الأمر الراض طلب الأمر على عريضة غير قابل الطعن فيه بطريق النقض.	
197	2011	1	التجارية والبحرية	م 124 من قانون النقد والقرض	يعد الأمر الصادر عن المحكمة، طبقا للمادة 124 من قانون النقد و القرض، المتضمن بيع محل تجاري مرهون لفائدة بنك، أمرا قضائيا قابلا للاستئناف.	أمر قضائي
122	2011	2	المدنية	م 312 من ق ا م وا	يعد الأمر الصادر على ذيل العريضة من الأعمال الولائية و يطعن فيه بالاستئناف، أمام رئيس المجلس القضائي.	أمر ولائي
431	2005	1	الجنح والمخالفات	م 78 و 79 من القانون 12-84	قطع وغرس أشجار في الأملاك الغابية، جريمتان معاقب عليهما بالمادة بين 78 و 79 من القانون 84 - 12، المتضمن النظام العام للغابات وليس بالمادة 386 من قانون العقوبات.	أملاك غابية
159	2001	1	الاجتماعية	القانون 12-89 والمرسوم 12-85	تخضع الأملاك المسيرة من طرف المؤسسة العامة للتسيير السياحي لأحكام القانون 12-89 والمرسوم 12-85 فيما يتعلق بالإيواء أو طريقة تحديد السعر. لا مجال لتطبيق المادتين 473 و 474 من القانون المدني.	أملاك مؤسسة التسيير السياحي
98	2017	1	العقارية	م 85 و 85 مكرر 1 من القانون 25-90	بمجرد صدور القانون رقم 90-25، المتضمن التوجيه العقاري، تم ارجاع الأراضي، الموضوعة تحت حماية الدولة، بموجب المرسوم رقم 63-168، نهائيا لملاكها الأصليين.	أملاك وطنية

245	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 4 من القانون 90- 30	لا يمكن اكتساب الأملاك الوطنية الخاصة بالتقادم، و ليس لأي كان حق الأولوية فيها.	أملاك وطنية خاصة
361	2003	2	الجنح والمخالفات	م 27 من الاتفاقية القضائية الجزائرية الفرنسية	القضاء بالبراءة من جنحتي التزوير واستعماله المرتكبتين في فرنسا دون اللجوء إلى الإنابة القضائية طبقا للمادة 27 من الاتفاقية القضائية الجزائرية الفرنسية لإجراء خبرة مضاهاة الخطوط يعد مخالفة للقانون.	إنابة قضائية
289	1989	2	الجنح والمخالفات	م 245 من ق ع	متى نص القانون على الأفعال التي جرمها ونص على عقاب مقترفها، فإنه أوجب التحقق من توافر شروط أركان هذه الجرائم من عدمها، وإعطاء الوصف القانوني لتكييفها حتى يحكم بشأنها وفقا للقانون وفي ظل المشروعية. إن إدانة المتهم بتهمة انتحال صفة كاذبة وتطبيق المادة 245 ق ع في حقه يعد خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن هذه المادة لا تشير إلى انتحال الصفة وإنما تشير إلى انتحال الألقاب والرتب الشرفية، فإدعاء المتهم أنه قاضي التحقيق لا يمكن أن يستنتج منه الحال المنوه عنه في المادة 245، ذلك أن وظيفة قاضي التحقيق ليست لقباً أو رتبة شرفية وإنما صفة حدد القانون شروط اكتسابها والقضاء بخلاف هذا المبدأ القانوني، يستوجب نقض القرار الذي قضى بإدانة المتهم من أجل انتحال صفة كاذبة وفقا للمادة 245 ق ع، دون إعادة تكييف الوقائع وإدانته وفقا لأحكام المادة 372 من ق ع.	انتحال صفة
421	2004	2	الجنائية	م 242 من ق ع	يشار، وجوبا، في السؤال المتعلق بجريمة انتحال صفة، إلى الصفة التي تدخل المنتحل بها، في الوظائف العمومية أو المدنية أو العسكرية.	
302	2010	1	الجنح والمخالفات	م 243 من ق ع وم 181 من الأمر 03-06- وم 7 و 8 من المرسوم التنفيذي 96- 63	حصول موظف على بطاقة فلاح، أي صفة الفلاح، لا يشكل جنحتي التصريح الكاذب و انتحال صفة مهنية.	
390	2014	1	الجنح والمخالفات	م 243 من ق ع وم 9 من الأمر 95- 13	تتطلب جنحة انتحال لقب مهنة منظمة، ادعاء أو استعمال لقب متصل بها أو بشهادة رسمية أو صفة حددت السلطة العمومية شروط منحها، وذلك بغير استيفاء الشروط المقررة قانونا. لا يشكل عثور الضبطية القضائية في مكتب ترجمان رسمي على وثائق مترجمة باسم مترجم آخر جريمة انتحال لقب مهنة منظمة.	انتحال لقب مهنة منظمة
280	1995	1	الجنح والمخالفات	م 242 من ق ع	من المقرر قانونا أن يعاقب كل من تدخل بغير صفة في الوظائف العمومية أو المدنية أو العسكرية أو قام بعمل من أعمال هذه الوظائف. ومتى ثبت أن الإمامة بالمصلين هي وظيفة عمومية، فإن اعتراف المتهم أنه صلى بمجموعة شباب في مسجد يوجد به إمام معين قانونا، هو ممارسة غير شرعية لوظيفة عمومية، لاسيما أن الإمام المعين كان موجودا. مما يجعل الحكم بإدانة المتهم تطبيقا سليما للقانون.	انتحال وظيفة
487	2005	2	الجنح والمخالفات	م 243 من ق ع	لا تقوم جريمة انتحال صفة الكاتب العمومي بمجرد كتابة رسائل للغير، عرضا، حتى ولو بمقابل.	

145	1990	4	الاجتماعية	م 16 من القانون الداخلي للشركة	م 16 من القانون الداخلي للشركة	انتداب	متى قرر القانون الداخلي للمؤسسة أن كل مستخدم معين بصفة منتدب في منصب عمل يفوق عمله الأصلي لمدة خمسة (05) أشهر، أن يثبت فيه أو يعاد إلى وظيفته السابقة. القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون الداخلي.
85	1996	1	الغرفة المختلطة	م 2/467 من ق م	م 2/467 من ق م	انتفاع الحاضنة بحق الإيجار	من المقرر قانوناً أنه يجوز للقاضي في حالة الطلاق أن يعين من الزوجين من يمكنه الانتفاع بحق الإيجار لأجل حضانة الأولاد. يستثنى من القرار، مسكن الزوجية، إن كان وحيداً. ولا يكتسب حق السكن الممنوح للمطلقة الحاضنة الصبغة النهائية بل ينتهي بانتهاء مدة الحضانة، لأن هذا الحق مقصور على الانتفاع وليس سنداً للملكية. ومن ثم فإنه لا يجوز القضاء بإبطال عقد التنازل المحرر لفائدة الزوج المطلق، على أساس حق المطلقة في الانتفاع من الإيجار لممارسة الحضانة.
137	1996	1	الاجتماعية	م 510 من ق م	م 510 من ق م	انتقال حق الإيجار	من المقرر قانوناً أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر أو المستأجر، بل يحول إلى الورثة. وفاة المستأجر الأصلي تستلزم تطبيق أحكام انتقال حق الإيجار بسبب الوفاة على الورثة، لا أحكام حق البقاء وشروطه.
291	2002	2	الاجتماعية	م 510 من ق م	م 510 من ق م	انتقال حق الإيجار	حق البقاء (وليس انتقال الحق في الإيجار بسبب الميراث)، يخضع في المساكن التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، للمادة 12 من المرسوم 76-147
29	1989	1	المدنية	م 59 من ق م	م 59 من ق م	انتقال للمعاينة	الانتقال للمعاينة إجراء تحقيقي قد يأمر به القاضي ليطلع شخصياً على مواطن النزاع ويبنى تقديره عليها بعين المكان. ولما كان هو الحكم، يكفي أن يثبت في حكمه ما شهد به وقدره دون وجوب تحرير محضر بالمعاينة، لاقتصار المادة 59 ق م على الإشارة إليه دون ترتيب الجزاء على عدم تحريره.
130	1990	3	الاجتماعية	م 475 و 514 من ق م	م 475 و 514 من ق م	انتهاء الإيجار	من المقرر قانوناً أن كل شاغل للأمكنة بموجب إيجار مكتوب أو شفوي يعد شاغلاً بحسن نية، ومن المقرر أيضاً أن التنبيه القانوني بالإخلاء يعد إجراء جوهرياً تحت طائلة البطلان، ومن ثم فإن القضاء بطرد الشاغل بحسن نية حسب مفهوم المادتين 475 و 514 من القانون المدني، دون تنبيهه بالإخلاء، خرق للقانون.
144	1990	3	الاجتماعية	م 474 و 508 من ق م	م 474 و 508 من ق م	انتهاء الإيجار	من المقرر قانوناً أن الإيجار الشفوي المبرم دون ذكر المدة أو كان لمدة غير محددة، ينتهي بتنبيهه بالإخلاء مبلغ إلى أحد الطرفين مع مراعاة الآجال المحددة في المادة 475 من القانون المدني ومع الاحتفاظ بالأحكام المتعلقة بحق البقاء والحالات الاستثنائية المحددة والمنصوص عليها في المواد 514 و 515 و 517 من نفس القانون. عدم تبليغ المستأجر بأي إنذار لإنهاء مخالقات مزعومة مرتكبة فيما يخص عقد الإيجار وفسخ الإيجار الشفوي أو عقد الإيجار لا يكون إلا بالامتنال لأحكام المادة 119 من ق م، و من ثم القضاة على المستأجر بمغادرة وإخلاء السكن المتنازع عليه دون احترام النصوص المذكورة، خرق للقانون.

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

43	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 509 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر ينتفع بالعين المؤجرة مع علم المؤجر بذلك، اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى لمدة غير محدودة. القضاء بانتهاء عقد الإيجار و إلزام المستأجر بإخلاء المحل المؤجر رغم مواصلة المستأجر استغلاله له بعد انتهاء مدة الإيجار بعلم المؤجر، مخالفة للقانون.	انتهاء الإيجار
169	2011	1	الاجتماعية	م 7/66، 69، 70، 71 و 3/73 من القانون 90-11 والمرسوم التشريعي 09-94	المقصود بانتهاء (Cessation) علاقة العمل، بسبب الانتهاء القانوني لنشاط الهيئة المستخدمة، هو إثبات توقف المؤسسة نهائياً عن النشاط، بسبب قوة قاهرة أو حالة عرضية أو عمل الحاكم، بمعنى أن يكون السبب مفاجئاً وغير متوقع، لا يمكن التحكم فيه. لا يدخل التوقف عن النشاط، لأسباب اقتصادية، في هذه الحالة. تسريح العامل، في غياب ثبوت الانتهاء القانوني للنشاط، تسريح تعسفي.	انتهاء علاقة العمل
186	2011	1	الاجتماعية	م 5/66 من القانون 90-11 وم 36 من القانون 83-11	لا يسرح العامل بسبب عجز من الصنف الأول، مادام عجزه ليس بعجز كلي ونهائي	
167	1994	2	التجارية والبحرية	م 119 من ق م	في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يف أحد المتعاقدين بالتزامه بالآخر بعد إعداره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض في الحالتين إذا اقتضى الأمر، وعليه فإن القضاء بذلك يعد تطبيقاً سليماً للقانون عدم إعدار الخصم عند إخلاله بشروط العقد، يجعل العقد قائماً بين طرفيه، لأن إعدار المدين الذي لم يف بالتزامه ضروري وليس اختياري، لجواز المطالبة بتنفيذ العقد أو فسخه.	انحلال العقد
503	2006	1	الجنائية	م 87 مكرر 3 من ق م ع	جريمة الانخراط في جماعة إرهابية، جريمة مستمرة، لا ينقطع التقادم فيها إلا بتسليم المعني نفسه إلى السلطة العمومية أو بإلقاء القبض عليه. غرفة الاتهام، غير مختصة بالفصل في تنازع الاختصاص السلبي، بين محكمة الجنايات ومحكمة الأحداث، لكونها لا تعد جهة قضائية عليا مشتركة بينهما. محكمة الجنايات، مختصة بمحاكمة قاصر بالغ من العمر 16 سنة كاملة، متابع بجريمة إرهابية.	انخراط في جماعة إرهابية
125	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 177 و 188 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه "يجوز للمؤجر رفض تجديد الإيجار دون التعويض الاستحقاقى إذا برهن عن سبب خطير و مشروع تجاه المستأجر المحل". الإيجار من الباطن هو من المخالفات المنصوص عليها بالمادة 177 من القانون التجاري، لأنه يعد إخلالاً للمستأجر بالتزاماته.	إنذار بالكف عن المخالفة
129	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه يجب أن يتم الإنذار بالمخالفة بعقد غير قضائي مع إيضاح السبب المستند إليه و ذكر مضمون الفقرة 3 من المادة 177 من ق ت و إلا كان بطلا. عدم نص الإنذار لمضمون الفقرة 3 من المادة 177 من ق ت يجعله باطلا.	

141	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 418 من ق م وم 545 من القانون التجاري	من المستقر عليه قانونا أن إنشاء و إثبات عقد الشركة يكون بعقد رسمي و إلا كان باطلا. تأسيس قضاة الموضوع قرارهم لإثبات وجود شركة على عقد عرفي و شهادات شهود هو خرق للقانون.	إنشاء شركة
145	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 418 من ق م وم 545 من القانون التجاري	من المستقر عليه قانونا "أن إنشاء و إثبات الشركة يكون بعقد رسمي و إلا كان باطلا". و لما كان ثابتا -في قضية الحال- استبعاد قضاة الموضوع الوثائق غير الرسمية الموجودة بين الطرفين لإثبات الشركة تطبيق صحيح للقانون، لان القانون صريح باشرطه الشكلية في تأسيس عقد الشركة تحت طائلة البطلان.	
361	2008	1	الجنح والمخالفات	م 523 من قانون الضرائب غير المباشرة	عقوبة جريمة انعدام الطابع، طبقا لقانون الضرائب غير المباشرة، هي الغرامة المالية وليس العقوبة السالبة للحرية.	انعدام الطابع
202	1993	2	الجنح والمخالفات	م 6 من ق ج	تنقضي الدعوى العمومية بالعمو الشامل، ومن ثم فإن إدانة المتهم بحجة تحطيم ملك الغير والتجمهر والسرقعة عن الوقائع التي جرت يومي 8 و 9 أكتوبر 1988 والتي صدر بشأنها القانون رقم 90-19 الذي يقرر العفو الشامل للأحداث التي وقعت خلال شهر أكتوبر 1988 ، خرق للقانون. العفو الشامل يستوجب التصريح بانقضاء الدعوى العمومية.	انقضاء الدعوى العمومية
150	1998	2	الجنح والمخالفات	م 3/6 من ق ا ج	تنقضي الدعوى العمومية في حالة سحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة. في جنحة عدم دفع النفقة، لا يفضي سحب الشكوى أو التنازل عنها إلى انقضاء الدعوى العمومية لأن الشكوى ليست شرطا لازما للمتابعة.	
432	2003	1	الجنائية	م 6 من ق ا ج	الأمر بانقضاء الدعوى العمومية لكون الوقائع صدر فيها حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه دون مناقشة الوقائع الجديدة وشروط حجية الشيء المقضي فيه هو قضاء معيب بالقصور ينجر عنه النقض.	
314	2004	1	الجنائية	م 6 من ق ا ج	لا تنقضي الدعوى العمومية في حالة صدور قانون جديد يجرم نفس الفعل محل التجريم في القانون السابق.	
411	2004	2	الجنائية	م 6 من ق ا ج	انقضاء الدعوى العمومية من النظام العام، تثيره محكمة الجنائيات تلقائيا، وتفصل فيه دون اشتراك المحلفين.	
555	2006	1	الجنائية	م 291 من ق ا ج	انقضاء الدعوى العمومية مسالة قانونية، تفصل فيها محكمة الجنائيات بدون حضور المحلفين.	
356	2011	2	الجنائية	م 6 من ق ا ج	لا يعد سبق المتابعة سببا من أسباب انقضاء الدعوى العمومية	
373	2014	2	الجنائية	م 582 من ق ا ج	تنقضي الدعوى العمومية، طبقا للقانون، بصدور حكم حائز قوة الشيء المقضي به في الخارج، بخصوص نفس الأفعال المحال من أجلها، أمام محكمة في الجزائر.	
324	2015	2	الجنح والمخالفات	م 297 و 299 من ق ع	تنقضي الدعوى العمومية، في جريمة السب، بصفح الضحية.	
293	2016	1	الجنح والمخالفات	م 442 فقرة 3 من ق ع	تنقضي الدعوى العمومية في مخالفة الضرب و الجرح العمدي بصفح الضحية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

412	2016	2	الجنح والمخالفات	م 4/6 من ق ا ج م 1 من الأمر 96- 22	تنقضي الدعوى العمومية، في جريمة مخالفة قواعد الصرف، بعد إجراء المصالحة وثبوت تنفيذ جميع الالتزامات.	انقضاء الدعوى العمومية
337	2017	1	الجنح والمخالفات	م 6 من ق ا ج	تعتبر الوفاة أحد أسباب انقضاء الدعوى العمومية المنصوص عليها قانونا. يعد باطلا، الحكم بإدانة متهم متوفى بغرامة نافذة، قبل المتابعة الجزائية، لانقضاء الدعوى العمومية، بالوفاة .	
168	2018	1	الجنح والمخالفات	م 335 من ق ع م 6، 7 و 8 من ق ا ج	يعد خطأ في تطبيق القانون، الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم في جنابة الفعل المخل بالحياة بعنف، لمرور أجل ثلاث سنوات، دون إعادة تكييف وصف الجريمة على أنها جنحة.	
158	2018	2	الجنح والمخالفات	م 6 من ق ا ج	تنقضي الدعوى العمومية، بصدور حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه.	
197	1992	4	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المبادئ القضائية أن تنازل الطرف المدني عن حقوقه يؤثر على صفته كضحية ويحرمه من الاستفادة من التعويضات المدنية أمام المحاكم الجزائية وأيضا يتسبب في انقضاء الدعوى المدنية. عدم قبول استئناف الطرف المدني شكلا لانعدام الصفة لأنه تنازل صراحة عن حقوقه هو تطبيق صحيح للقانون.	انقضاء الدعوى المدنية
125	1989	2	التجارية والبحرية	م 438 من ق م	تنتهي الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة من استمرارها. إذا تعهد أحد الشركاء بتقديم حصته شيئا معينا بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه، أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء. القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ خرق للقانون.	انقضاء شركة
112	1990	3	التجارية والبحرية	م 317 من ق م وم 743 من القانون البحري	1. من المقرر قانونا، أنه يجوز للقاضي، في إطار سلطته التقديرية، طلب تقديم أي وثيقة من أي طرف ما دامت هذه الوثيقة ذات صلة بالنزاع وما دام الطلب قبل إقفال المرافعة. طلب قضاة الموضوع من أحد الأطراف تقديم وثائق ذات أهمية قانونية، في إثبات الالتزامات لا يعد خروجاً عن إطار السلطة التقديرية المخولة و لا خرقاً لمبدأ حياد القاضي. 2. من المقرر قانوناً أن الدعوى القضائية المقامة على الناقل بسبب فقدان البضاعة أو الأضرار الحاصلة لها أثناء النقل، تتقادم بمرور عام من يوم تسليم البضاعة أو من اليوم الذي يجب أن تسلم فيه، ومن المقرر أيضاً أن انقطاع التقادم، ينحصر في المطالبة القضائية أو بطلب يتقدم به الدائن لقبول أو إثبات حقه، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذين المبدأين، يعد خرقاً للقانون. رفع دعوى لأجل التعويض عن الأضرار التي أصابت البضاعة أثناء النقل، ضد الناقل التي رفع الحجز التحفظي عنها بعد مرور أكثر من عام، واستناد قضاة الموضوع على انقطاع التقادم، بناء على رسالة لا تدرج في أي حالة من الحالات القانونية المنصوص عليها بالمادة 317 من القانون المدني، خرق للقانون.	انقطاع التقادم

105	2015	2	العقارية	م 228 من ق ا م وا	يترتب على وفاة المستأنف، أثناء سريان ميعاد سقوط الخصومة، انقطاع الخصومة وليس سقوطها ولا يستأنف الميعاد إلا بعد إثبات وصول العلم إلى الورثة بوجود الخصومة.	انقطاع الخصومة
109	2015	2	العقارية	م 210 من ق ا م وا م 40 من ق م م 103، 105، 106 ق الأسرة	يثار الدفع بتغيير أهلية الخصوم، كسبب مؤد إلى انقطاع الخصومة، أثناء سير الخصومة وقبل أن تصبح القضية مهياً للفصل يجب أن يكون الحكم بالحجر مستنفدا كافة طرق الطعن ومنشورا، وجوبا، بإحدى وسائل الإعلام الوطنية.	
121	1991	2	الاجتماعية	م 6 من المرسوم 82- 302	من المقرر قانونا أنه يمكن لكلا طرفي عقد العمل طوال فترة التجريب، إنهاء علاقة العمل بدون إشعار مسبق ولا تعويض. رفض قضاة الموضوع إعادة إدماج العامل إلى منصب عمله على أساس أن إنهاء علاقة العمل كان أثناء فترة التجربة تطبيق صحيح للقانون.	إنهاء علاقة العمل
89	1993	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	مطالبة العامل بتصفية كل حساب قرينة على انتهاء علاقة العمل بإرادته المنفردة.	
125	1994	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	يعزل العامل في حالة ارتكابه أخطاء جسيمة، حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للمؤسسة. تصنيف قضاة الموضوع رفض العامل على أنه خطأ جسيم يؤدي للعزل خطأ في تفسير القانون.	
339	2015	1	الاجتماعية	م 33 و 36 من القانون 11-83	يتعرض للنقض، من أجل مخالفة القانون، الحكم القضائي، المعايير من جهة، عجز العامل المقدر بنسبة 80 %، والملزم، من جهة أخرى المستخدم بتوفير منصب عمل ملائم له.	
348	2015	1	الاجتماعية	م 6، 6 مكرر، 11 من القانون 12-83	تعد الخدمة الوطنية في حكم فترة عمل وتدخل في حساب مدة (32 سنة)، المقررة للاستفادة من معاش التقاعد، من دون توفر شرط السن.	
229	2015	2	الاجتماعية	م 119 من ق م	المستخدم غير ملزم بتوجيه إعدار ثانٍ للعامل، المتخلي عن منصب عمله، في حالة رفضه الإضاء واستلامه الإعدار الموجّه له من المحضر القضائي، لالتحاق بمنصب عمله.	
302	2016	2	الاجتماعية	م 11 من القانون 12-83	لا يمكن الإحالة على التقاعد، خلال فترة العطلة المرضية والسنوية، والتي تكون في حكم فترة عمل، طبقا لقانون التقاعد، رغم بلوغ سن التقاعد.	
123	2017	2	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90 م 2 من القانون 12-83 م 1/10 من القانون 12-83	لا يمكن إقرار الإحالة على التقاعد قبل تبليغ قرار منح المعاش، ويكون التبليغ من طرف الصندوق الوطني للتقاعد للمستخدم، الذي يقوم بدوره بتبليغه للعامل.	
126	2018	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	إذا تعلق الأمر بنفس المنصب، لا يمكن للمستخدم أن يفرض على العامل الناجح في تجربة أولى بناء على العقد الأصلي الأول المحدد المدة، تجربة ثانية، بموجب عقد ثان محدد المدة. يعد إنهاء علاقة العمل في فترة التجربة الثانية تسريحا تعسفا ويحق للعامل طلب إعادة الإدماج أو التعويض عن الفترة المتبقية من العقد.	

443	2004	2	الجنح والمخالفات	م 145 من ق ع	لا يعد صدور حكم قضائي، أو حفظ القضية، ركنا من أركان جريمة الإهانة (المادة 145 من قانون العقوبات).	إهانة
293	1990	3	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع	من المقرر قانونا أنه لإثبات جريمة الإهانة لابد من تبيان نوعية ونموذج الكلمات الجارحة الماسة بكرامة وشرف المعتدى عليه أو نوعية الإشارات العصبية المرفوقة بالأقوال التي يمكن أن تعد إهانة. إدانة المتهم بجريمة الإهانة والشتم دون أن يبينوا نوعية الكلمات الجارحة أو نوعية الإشارات التي يمكن أن تعد إهانة، إساءة في تطبيق القانون.	
185	2002	عدد خاص الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع	القضاء بإدانة المتهم بجريمة الإهانة دون تبيان عناصرها ومناقشة الأقوال التي تعد إهانة يعد قصورا في التعليل وتطبيقا سيئا للقانون.	
387	2008	2	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع	لا تقوم جريمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، إذا كان كلا من المتهم و الضحية موظفين في نفس مكان العمل.	إهانة موظف أثناء تأدية وظيفته
276	2011	1	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع	تشمل كلمة "موظف" الواردة في المادة 144 من قانون العقوبات كل الموظفين بالإدارات و المؤسسات العمومية. لا فرق بين موظف مرسّم أو متعاقد أو متريص.	
409	2014	1	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع	لا يشكل جريمة إهانة موظف، كل انتقاد أو تعبير عن عدم الرضا على أداء موظف لا يحمل أي تحقيق أو سب، حتى ولو جاء في عبارات حادة.	
327	2015	2	الجنح والمخالفات	م 144 من ق ع م 16 من المرسوم التنفيذي 95-310	يتمتع الخبير القضائي بصفة الضابط العمومي و تقوم في حقه جريمة إهانة موظف أثناء تأدية مهامه، في حالة إهانته أو الاعتداء عليه بالعنف.	
360	2014	2	الجنح والمخالفات	م 144 و 146 من ق ع	لا تقوم جريمة إهانة هيئة محكمة، إلا بارتكاب الجاني أحد الأفعال المعددة، على سبيل الحصر. لا يكون انجاز شريط مصور، داخل قاعة جلسات المحكمة و رواقها، إهانة محكمة.	إهانة هيئة نظامية
49	2018	1	العقارية	م 65 من ق ا م و قانون 10-03	تتعدم الأهلية القانونية للمستفيدين من استغلال المستثمرة الفلاحية وعقود الامتياز، عند ثبوت تنازلهم عن الوعاء العقاري وسقوط حقوقهم العقارية، بموجب قرار ولائي مشهر بالمحافظة العقارية.	أهلية
14	1993	1	المدنية	م 78 من ق م	من المقرر قانونا أن المحكوم عليه بالحجز القانوني يحرم عليه أثناء تنفيذ العقوبة مباشرة حقوقه المالية. رفض قضاة الموضوع لدعوى المحكوم عليه في جنابة الرامية إلى إبطال البيع الذي أنجزه أثناء تنفيذه لعقوبة الجنابة خطأ في تطبيق القانون.	أهلية التعاقد
66	1997	1	الاجتماعية	م 16 من القانون 31-90	تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية بمجرد تأسيسها ويمكنها حينئذ أن تمثل أمام القضاء وتمارس خصوصا أمام المحاكم المختصة حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضررا بأعضائها الفردية أو الجماعية. لا يمكن للجمعية أن ترفع دعاوها أمام القضاء للمطالبة بحقوق مالية ليس لها ارتباط مع جريمة سببت ضررا لأعضائها.	أهلية التقاضي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

284	2002	2	الاجتماعية	م 40 من ق م	التصريح بعدم قبول استئناف لانعدام أهلية المستأنف رغم بلوغه سن الرشد عند الاستئناف، مخالفة للقانون	أهلية التقاضي
116	1993	1	الاجتماعية	م 40، 44 و 45 من ق م	من المقرر قانوناً أنه ليس لأحد الإعلان تلقائياً أنه فاقد الأهلية، وأن تقرير ذلك يخضع لأحكام القانون. القضاة بإبطال تصرف على أساس أن أحد الأطراف غير أهل لإبرام العقد استناداً على شهادة طبية قدمها الطرف المعني، خرق للقانون.	أهلية مباشرة الحقوق المدنية
227	2000	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	من المقرر قانوناً انه "يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا ولمدة تتجاوز شهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته وذلك رغم صدور حكم ضده بإلزامه بدفع نفقة إليهم". ومتى تبين - في قضية الحال - أن الطاعن قد حكم عليه بدفع النفقة لابنتيه إلا أنه رغم إلزامه بالدفع امتنع عن ذلك لمدة تتجاوز الشهرين ولما تمت إدانته بجنحة الإهمال العائلي والحكم عليه بالحبس والغرامة فإن القرار المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً سليماً 2- وإن إثارة الطاعن لدعوى إنكار النسب بعد مطالبته قضائياً بدفع النفقة لا يؤدي إلى وقف دفعها ولا يعفيه منها. ومتى كان كذلك استوجب رفض القرار المطعون فيه.	إهمال عائلي
364	2001	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	ان القضاء بادانة المتهم بدفع النفقة الغذائية للمطعون ضدها دون توافر محضري الالزام بالدفع و عدم الامتثال بالملف يعد خطأ في تطبيق القانون.	
40	1990	3	المدنية	م 188 من ق ا م	متى نص القانون على أن الأوامر الصادرة في المواد المستعجلة معجلة النفاذ وهي غير قابلة للمعارضة ولا للإعتراض على النفاذ المعجل، فإن هذا النص لا يشمل قرارات المجلس القضائي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون، لما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الإستئناف حال قضائهم بعد قبول المعارضة شكلاً تأسيساً على المادة 188 من قانون الإجراءات المدنية فإنهم بقضائهم كما فعلوا أعطوا تفسيراً واسعاً للمادة المذكورة آنفاً وأسأوا تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	أوامر استعجالية
284	1990	2	الجنح ومخالفات	م 167 من ق ا ج	من المقرر قانوناً وقضاء أن أمر قاضي التحقيق المتضمن بصفة جزئية الأوجه بمتابعة المتهم يحوز حجية الشيء المقضي فيه، فإن القضاء خلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قاضي التحقيق أصدر أمراً لانتقاء إقامة الدعوى جزئياً فيما يخص استعمال السلاح الأبيض لصالح المتهم جهة الاستئناف التي أيدت حكم أول درجة بإدانة المتهم بجنحة الضرب والجرح العمدي بالسلاح الأبيض طبقاً للمادة 266 من قانون العقوبات يكونوا قد خرقتوا القانون وأسأوا تطبيقه. ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار في الوجه المثار مؤسس يستوجب نقضه .	أوامر قاضي التحقيق

251	1994	3	الجنائية	م 1/163 و 2/162 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه لا يجوز الطعن ضد الأحكام والقرارات القضائية إلا لمن كان طرفاً فيها. ولما ثبت - من قضية الحال - أن الطاعنة بصفتها طرفاً مدنياً لم تستأنف أمر السيد قاضي التحقيق القاضي بانتفاء وجه الدعوى ولما استأنفت النيابة العامة لوحدها الأمر لمراجعته أمام غرفة الاتهام، فإن الطرف المدني بذلك لم يصبح طرفاً أمام غرفة الإتهام ولا يجوز له بالتالي الطعن بالنقض في قرارها.	أوامر قاضي التحقيق
328	2001	2	الجنائية	م 190 من ق ا ج	المستفاد من القرار المطعون فيه أن غرفة الاتهام لما صادقت على أمر قاضي التحقيق القاضي بانتفاء وجه الدعوى على الرغم من عدم تنفيذه لقرارها الأول الذي أمرت بموجبه قاضي التحقيق بمواصلة التحقيق فإنها تكون قد خالفت القانون مما ينجر عنه النقض.	
331	2002	1	الجنائية	م 73 و 74 من ق ا ج	يوجب القانون على قاضي التحقيق إذا كانت الوقائع غير جائزة قانوناً متابعة التحقيق من أجلها، أن يفصل بقرار مسبب وأن يأمر بالأوجه للمتابعة ولا يرفض إجراء التحقيق. وأن قاضي التحقيق الذي لم يفصل في تحريك الدعوى العمومية بعد سماع المشتكي منه كشاهد وأمر برفض إجراء التحقيق لكون الوقائع ذات طابع مدني يكون قد خرق القواعد الجوهرية في الإجراءات.	
362	2002	1	الجنائية	م 379 من ق ا ج	إن غرفة الاتهام بتأييدها للأمر الصادر عن قاضي التحقيق المبني على خبرة غير نهائية، ودون مناقشة التهم والأعباء والأمر بخبرة ثانية طالما أن الأولى جاءت ناقصة قد تعرض قرارها للقصور في الأسباب ينجر عنه النقض.	
161	2003	عدد خاص	الجنائية	م 143 و 190 من ق ا ج	طالما أن القضية متعلقة بوقائع ذات طابع فني، فإن تأييد غرفة الاتهام لأمر قاضي التحقيق الرامي إلى انتفاء وجه الدعوى مع إغفال تصريح الشاهد الأول وعدم الأمر بإجراء خبرة كما يقتضيه القانون، يعد قصور في التعليل.	
170	2003	عدد خاص	الجنائية	م 163 من ق ا ج	متى تقدم المدعى المدني بشكوى أمام قاضي التحقيق وأصدر هذا الأخير أمر بعدم قبول الإدعاء المدني، كان على غرفة الإتهام أن تحلل عناصر الجريمة المقترفة ونستظهر الأعباء والتكليف الصحيح للوقائع وألا تكتفي بالقول أن أركان الجريمة منعدمة وأنه لم يوجد أي وصف جنائي للوقائع.	
175	2003	عدد خاص	الجنائية	م 164 من ق ا ج	إن غرفة الإتهام لما أبدت أمر قاضي التحقيق الرامي إلى إعادة تكيف الوقائع من جنابة السرقة الموصوفة إلى جنحة السرقة البسيطة، بررت قرارها بواقعة ضبط المسروقات لدى المتهمين دون مناقشة الأعباء المنسوبة إليهم مع ظروف وقوع الجريمة قد أخطأت في تطبيق القانون.	
244	1994	2	الجنائية	م 502 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه لا يجوز الطعن ضد الأحكام والقرارات القضائية إلا لمن كان طرفاً فيها. ولما ثبت - من قضية الحال - أن الطاعنة بصفتها طرفاً مدنياً لم تستأنف أمر السيد قاضي التحقيق القاضي بانتفاء وجه الدعوى ولما استأنفت النيابة العامة لوحدها الأمر لمراجعته أمام غرفة الاتهام، فإن الطرف المدني بذلك لم يصبح طرفاً أمام غرفة الإتهام ولا يجوز له بالتالي الطعن بالنقض في قرارها.	

96	1990	4	التجارية والبحرية	م 485 من ق م	<p>من المقرر قانونا أنه إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة أعطيت الأولوية لمن سبق منهم إلى وضع يده عليها من دون غش ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان من الثابت في قضية الحال - أن الطاعن استأجر المرآب المتنازع عليه حسب عقد الإيجار ابتداء من شهر جانفي 1974 والذي احتله بنفس التاريخ دون أي اعتراض. وأن المطعون ضده قد استأجر نفس المرآب بتاريخ 02 فيفري 1976، فإن قضاة المجلس الذين قضوا بتأييد الحكم المستأنف لديهم القاضي بطرد الطاعن من المرآب المتنازع عليه فإنهم بقضائهم كما فعلوا أساءوا تطبيق القانون وحرفوا وقائع الدعوى. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	أولوية على العين المؤجرة
135	1989	1	التجارية والبحرية	م 173 و 203 من القانون التجاري	<p>- متى كان من المقرر قانونا أن المشروع نظم أحكام التسيير الحر وتأجير التسيير في أحكام المادة 203 وما بعدها من القانون التجاري، كما نظم كل العقود والتصرفات التي هي من طبيعة تجارية، و إذا اختلف الأطراف حول تحديد طبيعة تكييف العقد اذا أحدهما يكيه على أساس أنه تسيير حر، في حين أن الآخر ينازعه في ذلك باعتبار أن العقد لم يفرع في الشكل الرسمي كما تشترط المادة 203/3 من القانون التجاري فانه من المتعين على قضاة الموضوع البت في هذه المسألة القانونية الأساسية التي يتوقف عليها مصير النزاع وذلك بتحديد طبيعة العقد وتكييفها القانوني ليتمكن المجلس الأعلى من مراقبة مدى تطبيق القانون.</p>	إيجار
101	1989	2	التجارية والبحرية	م 510 من ق م	<p>متى كان من المقرر قانونا، أن عقد الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ولا بموت المستأجر، وان الحق في الإيجار يدخل ضمن عناصر التركة فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت بدون منازع أن مورث الطاعنين كان مستفيدا من إيجار مبرم مع المطعون ضده، وانه لا يوجد في الملف ما يفيد قيام الطاعنين بتوجيه تنبيه بالإخلاء ومن ثم فان الإيجار يظل مستمرا، فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف والقضاء من جديد بإخراج الطاعنين من المحل المتنازع عليه خرقوا أحكام القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من قضاة المجلس الأعلى تلقائيا بمخالفة أحكام هذا المبدأ.</p>	
105	1989	3	التجارية والبحرية	م 492 من ق م	<p>متى كان من المقرر قانونا أنه لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أي ضرر للمؤجر، فإذا ما أحدث المستأجر تغييرا في العين متجاوزا في ذلك حدود الالتزام، جاز إلزامه برد العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض إن اقتضى الحال ذلك، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت أن الطاعن قام ببناء حائط بدون رخصة وحفر بئرا في الحوش المؤجر، فانه كان على قضاة الموضوع التقصي فيما إذا كان هذا التصرف ألحق أضرارا بالمؤجر، إذ أنه ولو ثبت عنصر الضرر توجب القضاء بإزالته والتعويض إن اقتضى الحال، فإن هؤلاء القضاة بقضائهم بطرد الطاعن من الحوش لمجرد أنه قام ببناء حائط وبئر فيه بدون إذن من المؤجر أخطأوا في تطبيق أحكام القانون مما يترتب عليه قبول نعي الطاعن تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>	

160	1990	1	الاجتماعية	م 492 من ق م	من المقرر قانونا، أنه إذا أحدث المستأجر تغييرا في العين المؤجرة متجاوزا بذلك حدود الالتزام، جاز إلزامه برد العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض إن اقتضى الحال ذلك، ومن ثم فإن إلقاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان المجلس القضائي قد فصل في الدعوى بإخراج المستأنف عليهما من السكن المتنازع من أجله وتعويض المستأنف مبلغ ثلاثة آلاف دج، وكان ثابتا في الدعوى، أنه لا يوجد عقد إيجار كتابي بين الطرفين حتى يتسنى للمجلس القول بأن هذه التغييرات المحدثة بالعين المؤجرة تكون مخالفة لشروط العقد، إذ لا أحد يعرف شروط عقد الإيجار الشفوي، فإنه بقضائه هذا خالف القانون. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيجار
23	1990	2	المدنية	م 510 من ق م	من المقرر قانونا أن عقد الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ولا بموت المستأجر، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون نقض، ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف قد أسسوا قرارهم بكون عقد الإيجار يبطل ب وفاة المؤجر، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام المادة 510 من القانون المدني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
91	1990	2	التجارية والبحرية	م 172 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن شهادة شهود لا تكفي لإثبات تسديد مبالغ الإيجار في نهاية كل شهر بانتظام، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وعدم اعتماده على شهادة الشهود لإثبات واقعة تسديد الإيجار في غير محله ويستوجب رده. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف لديهم القاضي بطرد الطاعن عن المحل التجاري المتنازع فيه وبدفع مبلغ الإيجار المتأخر، فإنهم بقضائهم كما فعلوا التزموا بتطبيق صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
115	1991	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن التسديد الواقع إثر توجيه أمر بالدفع لا يمكن في أي حال من الأحوال أن ينجر عنه إذعان وقبول ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني غير مؤسس. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس اعتمدوا في قبولهم للاستئناف على أساس أن المطعون ضده دفع مقابل الإيجار بناء على الأمر بالدفع الموجه إليه باعتبار أن هذا التسديد لم يصدر طوعا عنه. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
118	1991	3	الاجتماعية	م 510 من ق م	متى كان من المقرر قانونا أنه لا ينتهي الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر فإن حق الإيجار ينتقل إلى الورثة لكل حسب نصيبه طبقا لأحكام الميراث في الشريعة الإسلامية. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الطاعن من عصابة المورث وأن قضاة الموضوع الذين قضوا بطرده من الأمكنة المتنازع عليها خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
102	1992	1	الاجتماعية	م 511 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختيارا أو جبرا إلى شخص آخر يكون عقد الإيجار نافذا في حق هذا الشخص ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعن كان مستأجرا للسكن موضوع النزاع من مصلحة السكن قبل تنازل هذه الأخيرة عن هذا السكن لصالح المطعون ضده وأن قضاة الاستئناف بتأديبهم للحكم القاضي برفض دعواه الرامية إلى طرد المطعون ضده من الأمكنة المتنازع عليها على أساس عدم وجود أية علاقة تربط الطرفين باعتبار أن المطعون ضده أصبح مالكا لهذه الأماكن خرقتهم بقضائهم كذلك القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

23	1992	3	المدنية	م 553 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا تم اكتساب العقار لقاء عوض، لا يستعمل حق الاستعادة إلا إذا كان عقد الاكتساب ثابت التاريخ لمدة 10 سنوات سابقة عن استعمال ذلك الحق. عدم إشارة قضاة الموضوع في حكمهم لتاريخ اكتساب العقار موضوع الاسترجاع، خرق للقانون.	إيجار
15	1993	2	المدنية	م 483 من ق م	من المقرر قانوناً أن المؤجر يتمتع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة و لا يجوز له أن يحدث بها أو بملحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع. إذا كان الممر المزمع إنشاءه سيحول دون انتفاع المستأجر من العقار انتفاعاً كلياً فإن قضاة الموضوع برفضهم للدعوى الرامية إلى إنشاء حق ارتفاق على المحل المستأجر طبقوا صحيح القانون.	
98	1993	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن القضاء بفسخ عقد الإيجار لإخلال المستأجر بالتزامات ه يعد فسخاً بحكم القانون لا يعط للمستأجر الحق في تعويض الاستحقاق، ومن ثم فإن النعي على أن القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المستأجر أجر المحل من الباطن ولم يقدم أجره الكراء رغم توجيه الإنذار له وبعد فوات الأجل، فإن قضاة الموضوع بفسخهم لعقد الإيجار والقضاء بطرد المستأجر طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
105	1993	2	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من المقرر عليه قضاء أن المالك الجديد للعقار غير ملزم بتبليغ مستأجريه بصفته هذه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس برفضهم طلب الطاعنين الرامي إلى طرد المستأجرين بحجة أنهم لم يبلغوا صفتهم كمالكين بالرغم من عدم وجود نص قانوني يفرض ذلك يكونون قد خرقتوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
142	1993	4	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من المقرر عليه قضاء أن المالك الجديد للعقار غير ملزم بتبليغ مستأجريه بصفته هذه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس برفضهم طلب الطاعنين الرامي إلى طرد المستأجرين بحجة أنهم لم يبلغوهم كمالكين جدد بالرغم من عدم وجود نص قانوني يفرض ذلك يكونون قد خرقتوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه. قرار واحد منشور في عددين	
128	1993	3	الاجتماعية	م 11 من المرسوم 65-63	متى كان من المقرر قانوناً أنه في حالة رفض المستأجر تسديد بدل الإيجار، ينبغي على المالك إثبات هذه الوضعية بعقد غير قضائي يأمر بموجبه تسديد الإيجار، وينتج عنه فسخ عقد الإيجار بعد شهر، والذي يعد إجراءً لزومي قبل رفع الدعوى تحت طائلة البطلان، ومن ثم فإن قضاة الموضوع في القرار المطعون فيه بإغفالهم تطبيق هذا النص أساؤوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
144	1993	3	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن القضاء بفسخ عقد الإيجار لإخلال المستأجر بالتزامات ه يعد فسخاً بحكم القانون لا يعط للمستأجر الحق في تعويض الاستحقاق، ومن ثم فإن النعي على أن القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المستأجر أجر المحل من الباطن ولم يقدم أجره الكراء رغم توجيه الإنذار له وبعد فوات الأجل، فإن قضاة الموضوع بفسخهم لعقد الإيجار والقضاء بطرد المستأجر طبقوا صحيح القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	

176	1993	3	التجارية والبحرية	م 483 من ق م	من المقرر قانوناً أن على المؤجر أن يتمتع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له أن يحدث بها، أو بملحقاتها أي تغيير يخل بهذا الانتفاع أو ينقص منه. إذا تمت الأشغال المنجزة من قبل المؤجر دون ترخيص من المستأجر و أدت إلى تقليص مساحة المحل، فإن قضاة الموضوع بمنحهم تعويضات للمستأجر نتيجة الضرر اللاحق به طبقوا صحيح القانون.	إيجار
31	1994	2	المدنية	م 485 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة أعطيت الأولوية لمن سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش. ومن ثم فإن القضاء بهذا المبدأ يعد تطبيقاً سليماً للقانون ولما ثبت. من قضية الحال. أن الطاعن كان حارساً للأماكن. المتنازع عليها. وليس محتلاً لها، فإن بمحاولته لتغيير صفة الاحتلال من حارس إلى مستأجر برهن عن سوء نيته، وأن قضاة الموضوع برفضهم حق الامتياز الذي تمسك به الطاعن، قد طبقوا صحيح القانون مما يتعين رفض الطعن.	
114	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 17 من المرسوم 147-76	لا يمكن إلغاء عقد الإيجار المبرم بين المستأجر و ديوان الترقية و التسيير العقاري إلا عن طريق القضاء.	
105	2001	1	المدنية	م 480 من ق م	مفاد نص المادة 480 ق م، أن المؤجر بعد إعداره إذا تأخر عن القيام بالتزامات المبينة في المادة 479 من ق م، جاز للمستأجر و بعد حصوله على ترخيص من المحكمة إجراء ذلك بنفسه و اقتطاع ما أنفقه من ثمن الإيجار مع الحق له في طلب فسخ الإيجار و إنقاص ثمنه. و لما ثبت من القرار المطعون فيه أن الإجراءات القانونية المشار إليها لم تراعى من طرف المدعي عليه في الطعن قبل رفع دعواه أمام المحكمة للمطالبة بتعويض مقابل الترميمات و الإصلاحات التي أدخلها على العين المؤجرة، فإن القرار جاء منعدم الأساس القانوني مما يتعين التصريح بنقضه .	
263	2002	2	الاجتماعية	م 492 من ق م	لا يجوز للمستأجر إحداث أية تغييرات في العين المؤجرة بدون موافقة المؤجر، ولما رفض إرجاع العين المؤجرة إلى حالتها الأصلية رغم إلزامه بحكم قضائي نهائي، فإنه يحق للمؤجر المطالبة بفسخ العقد مع التعويض طالما ثبت أن هذه التغييرات تشكل خطراً مبرراً.	
173	2004	2	الاجتماعية	م 119 من ق م	لا حاجة للتنبيه بالإخلاء، في فسخ عقد الإيجار، بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية.	
321	2005	2	التجارية والبحرية	م 174 من القانون التجاري	لا يحق للمؤجر، توجيه تنبيه بالإخلاء للمستأجر، خلال سير دعوى هذا الأخير الرامية إلى تجديد الإيجار، طبقاً لأحكام المادة 174 من القانون التجاري، لاختلاف الدعويين، موضوعاً وإجراءات.	
410	2009	2	الاجتماعية	م 119 و 467 من ق م	محضر امتناع المستأجر عن دفع الإيجار المحدد بموجب حكم قضائي نهائي كاف لتبرير طلب فسخ عقد الإيجار دون حاجة لأي إجراء آخر.	
166	2011	2	العقارية	م 507 مكرر من ق م	لا تخضع للقانون رقم 05-07، المتضمن تعديل القانون المدني، وطيلة 10 سنوات، ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (13 مايو 2007)، الإجراءات المبرمة قبل التعديل، بما فيها حق البقاء.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

164	2016	1	التجارية والبحرية	م 469 مكرر 3 من ق م	يبقى عقد إيجار المحل التجاري، قبل قسمة الملكية الشائعة، نافذا في مواجهة من انتقلت ملكية المحل إليه ولا ينتهي أثره إلا باتباع الإجراءات المقررة قانونا في المادة 173 من القانون التجاري.	إيجار
119	2016	2	العقارية	م 27 من المرسوم 30-86	لا يجوز نقل ملكية السكنات التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري بين الأحياء أو رهنها أو كرائها كليا أو جزئيا إلا بعد الدفع الكامل لسعر التنازل.	
48	2017	1	المدنية	م 13 من ق ا م و م 172 و 173 من القانون التجاري	لا صفة للخلف العام في المطالبة ببطلان عقد الإيجار، بعد انتهاء مدته.	
53	2018	1	العقارية	م 8 و 17 من المرسوم 147-76	يفسخ عقد الإيجار، دون حاجة إلى توجيه أي إذار، في حال امتناع المستأجر عن تنفيذ حكم مهور بالصيغة التنفيذية، يقضي عليه بتسديد بدل الإيجار.	
50	2018	2	العقارية		يعتبر التنبيه بالإخلاء، الموجه للمستأجر الأصلي، ناجزا بعد وفاته، في حق ورثته، ولا يتطلب توجيه تنبيه بالإخلاء جديد.	
93	2018	2	التجارية والبحرية	م 187 و 187 مكرر من القانون التجاري	لا يحدد عقد الإيجار، ضمنا، عند انتهاء مدته المتفق عليها في العقد ولو تضمن هذا الأخير بندا يشير إلى التجديد الضمني، طالما أن العقد أبرم في ظل القانون الجديد (الصادر سنة 2005). يعد شاغل الأمكنة بعد انتهاء عقد الإيجار شاغلا بدون سند ويلزم بتعويض المؤجر.	
41	2019	1	العقارية		يخضع تقدير بدل إيجار الأملاك الخاصة إلى السوق الحرة حسب العرض والطلب، ولا تنطبق عليه الأسعار المعمول بها في السكنات التابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري.	
90	2019	1	التجارية والبحرية	م 324 مكرر من ق م م 78 من ق ت المرسوم التنفيذي 43-98	لا يستلزم التنازل عن حق الإيجار في المحل التجاري الرسمية والشكلية القانونية المطلوبة في التنازل عن القاعدة التجارية.	
255	2002	1	العقارية	م 21 من القانون 19-87 وم 4 من المرسوم التنفيذي 51-90	يسقط الحق في مواجهة كل جماعة أو مستثمر شخصي يقوم بتأجير الأراضي التابعة للأملاك الوطنية مهما كانت الأشكال وشروط المعاملة. ومن ثم فإن القضاء بإقرار مبدأ الإيجار الواقع على هذه الأراضي يعد خرقا للقانون ويترتب عنه بطلان العقد وإبطال القرار المطعون .	إيجار أراضي تابعة للأملاك الوطنية
93	1995	1	المدنية	م 106 و 469 من ق م	من المقرر قانونا أن ينتهي الإيجار بانتهاء المدة المعينة في العقد من دون حاجة لأي تنبيه بالإخلاء ما عدا ما نصت عليه أحكام المادة 474 من القانون المدني ولما ثبت من قضية الحال أن عقد الإيجار العرفي للقطعتين الزراعيتين-المتنازع عليهما- ينتهي سنة 1972، إلا أن الطاعن بقي يستغلها حتى سنة 1982، أين تم طرده منهما، فإن قضاة الموضوع باستنادهم على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين و من دون حاجة إلى التنبيه بالإخلاء ما دامت المواعيد المقررة له هي المواعيد اللازمة لنقل محصول السنة فإنهم بذلك قد عللوا قرارهم بما فيه الكفاية و يتعين رفض الطعن.	إيجار أراضي زراعية

155	1991	4	التجارية والبحرية	م 859 من ق م	من المقرر قانوناً، أن الأراضي والبناءات والمؤسسات الفلاحية المسيرة ذاتياً لا يمكن أن تكون موضوعاً للإيجار، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما أسسوا قرارهم على إيجار بناية تابعة للاستغلال الفلاحي مسير ذاتياً يكون بقضائهم كما فعلوا قد خرقوا القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيجار بناية تابعة للاستغلال الفلاحي مسيرة ذاتياً
75	1992	4	التجارية والبحرية	م 173 و 176 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن للمؤجر الحق بإنهاء عقد الإيجار مقابل دفع تعويض الاستحقاق الذي يجب أن يعبر عنه بالتنبيه بالإخلاء الموجه إلى المستأجر، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأً في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن والطاعنين رفضاً تجديد الإيجار عن طريق توجيههما بالتنبيه بالإخلاء إلى المستأجر فإن القرار المطعون فيه الذي اعتبر أن الإيجار قد جدد بناء على إبطال خاطئ للإذار الموجه إلى المستأجر يكون قد خرق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيجار تجاري
83	1992	4	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه ليس للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار دون عرض التعويض متى كان تغير التجارة أو التوقف عن استغلال المحل التجاري لسبب جدي ومشروع، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأً في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المستأجر الذي غير نوع تجارته أثبت ضعف بصره الذي يجعله عاجزاً عن مزاوله الحلاقة، فإن قضاة الموضوع بقضائهم بصحة التنبيه بالإخلاء وإلزام المستأجر بالخروج من المحل موضوع النزاع دون تعويض أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
215	2001	1	التجارية والبحرية	م 187 من القانون التجاري	لا يجوز إلزام المستأجر بإخلاء المحل التجاري قبل استلامه فعلاً التعويض الاستحقاق المتفق عليه في عقد الإيجار. وإن القرار المطعون فيه الذي أقر بأن شغل الطاعنين للمحل المتنازع عليه خلال فترة النزاع يعد احتلالاً غير شرعي يعد تجاوزاً للسلطة لأنه لا يمكن إلزام المستأجر بإخلاء المحل إلا بعد قبضه مبلغ التعويض الاستحقاق مما استوجب نقضه	
219	2001	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	إن قضاة الموضوع إعمالاً لسلطتهم التقديرية لما اعتبروا تصرفات المستأجر الطاعن خطيرة وتشكل إخلالاً بالتزاماته التعاقدية عندما غير العين المؤجرة وضم إليها رواقاً حارماً بذلك جيرانه من استعمال المغسل دون موافقة وعلم المؤجر القديم والجديد فإن ذلك يؤدي إلى رفض تجديد عقد الإيجار دون تسديد أي تعويض استحقاق فإينهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.	
223	2001	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	إن القرار المطعون فيه لما ألزم الطاعن بإعادة بناء المحل المهدم بفعل أعمال إرهابية لا مسؤولة له عليها مؤسسين قضائهم على نص المادة 514 من القانون المدني المتعلق بالسكنات والمحلات المهنية قد أخطأوا في تطبيق القانون أن دعوى الحال تتعلق بمحل تجاري تخضع فيها الدعوى الناجمة عن انهيار العين المؤجرة الواقع فيها المحل التجاري إلى أحكام المادة 177/3 من القانون التجاري والتي يعفى فيها المؤجر من تجديد الإيجار دون تسديد التعويض الاستحقاق عند إثبات الهدم الكامل للعمارة وهو ما يجعل القرار المطعون فيه فاقد للأساس القانوني مما يتعين نقضه	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

231	2001	1	التجارية والبحرية	م 179 من القانون التجاري	إن عدم التفات قضاة الموضوع لدفع الطاعن المتعلق بعدم احترام الإجراءات المنصوص عليها في المادة 179 من القانون التجاري التي توجب على المستأجر إبداء رغبته في الاستفادة بحق الأولوية في الإيجار بعد إعادة بناء العمارة خلال أجد ثلاثة أشهر من تاريخ الإخلاء فإنهم يعرضون قرارهم للنقض	إيجار تجاري
214	2013	1	التجارية والبحرية	م 169، 170، 172، 176 و 177 من ق ت	علاقة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالمستأجر محصورة في الاتفاقية المبرمة بينهما و لا دخل للإدارة فيها. إنهاء عقد الإيجار التجاري لا يكون إلا في حالة اقرار المستأجر المخالفات المنصوص عليها في القانون التجاري.	
196	2013	2	التجارية والبحرية	م 169 و 190 من ق ت	الرخصة الممنوحة من طرف مؤسسة تسيير مطارات الجزائر، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، لأحد الأفراد، قصد استغلال جزء من الأملاك الوطنية بمطار، تكتسي طابع ايجار تجاري. تخضع مراجعة هذا الإيجار لمقتضيات القانون التجاري.	
229	2014	1	التجارية والبحرية	م 194 من ق ت	لم يحدد القانون التجاري أجلا لرفع الدعوى، بعد انتهاء مهلة ثلاثة أشهر، من تاريخ تبليغ التنبيه بالإخلاء.	
190	2009	1	التجارية والبحرية	م 169 وما يليها من ق ت	لا يعد عقد الإيجار التوثيقي المحرر من غير المالك عقد إيجار قانوني، ولا يحتج به بالتالي على مالك الأمكنة المؤجرة.	إيجار توثيقي
224	2004	1	العقارية	م 53 من القانون 25-90	يمكن إفراغ عقد الإيجار الزراعي في عقد عرفي (م 53 من القانون 90-25)	إيجار زراعي
159	1989	2	الاجتماعية	م 1715 من ق م القديم	متى كان من المقرر قانونا، أن الإيجار يثبت بموجب عقد أو بوصولات دفع بدل الإيجار، فإن القضاء به لمجرد شغل واحتلال الأمكنة لمدة طويلة وبكيفية متواصلة مما لا يمكن تمثيله كبدية تنفيذ للإيجار، يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت -في قضية الحال- ان المستأجر لا يثبت الإيجار بتقديم صكوك إيجار الكراءات غير المدفوعة فعليا إلى المؤجر ككراء يتعلق بالسكن المتنازع عليه، فضلا على أنه لم يثبت أنه وجه إلى مؤجره كراءات بواسطة حوالات بريدية قبضها هذا المؤجر، مما يترتب عليه عدم وجود بداية حجة كتابية، فإن قضاة الموضوع برفضهم لطلب الطاعن من أجل استصدار حكم يقضي بطرد المطعون ضده من محل معد للسكن مملوك له، خرقتوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	إيجار سكن

164	2001	1	الاجتماعية	م 2 من المرسوم 76-147	لقد أخطأ قضاة الموضوع لما ألزموا الطاعن ديوان الترقية والتسيير العقاري بمنح السكن للمدعي في الطعن لاستفادته بقرار من الوالي ومرد ذلك انعدام أي عقد شفوي أو وعد بالسكن بين الطرفين. كما أن دواوين الترقية والتسيير العقاري لا تخضع فيما يخص التصرف في أملاكها وأموالها إلا لنص المادة 2 من المرسوم 76-147 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976.	إيجار سكن تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري
167	2003	2	الاجتماعية	م 20 من المرسوم 76-147 وملحق المرسوم 76-147	لا تثبت صفة المستأجر لدى ديوان الترقية والتسيير العقاري إلا بالإيجار المبرم حسب النموذج الملحق بالمرسوم 76-147.	
175	2003	2	الاجتماعية	م 17 من المرسوم 76-147	لا يمكن لديوان الترقية والتسيير العقاري بصفته مؤجرا إلغاء عقد الإيجار دون اللجوء إلى القضاء.	
325	2010	1	الاجتماعية	م 12 من المرسوم 76-147	لا ينتقل حق الإيجار، في السكنات التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، إلى ورثة المستأجر. يستفيد أعضاء عائلته، الذين كانوا يعيشون عادة معه منذ أكثر من ستة أشهر، بحق البقاء بالأمكنة.	
133	1990	3	الاجتماعية	م 8 من المرسوم 68-88 وم 4 من المرسوم 76-147	من المقرر قانونا أن تخلي المستأجر الشاغل الأمكنة عن سكن كائن في عمارة هي ملك للدولة على هذا السكن أو جزء منه، لا يشكل بأي كيفية سند إيجار قانوني لصالح المستفيد من هذا التخلي يخوله حق البقاء في الأمكنة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مؤسس ويستوجب الرفض. لما كان قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف القاضي بمغادرة الطاعن من الغرفتين اللتين يشغلها في السكن المؤجر للمطعون ضدها في عمارة هي ملك للدولة، فإنهم بقضائهم كما فعلوا طبقوا القانون تطبيقا سليما، ذلك أن الأمكنة التابعة للدولة لا تمنح إلا طبقا للشروط المحددة في القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	إيجار سكن تابع للدولة
88	1996	2	الاجتماعية	م 16 من المرسوم 89-10	من المقرر قانونا أن ثمن الإيجار الخاص بالمساكن الممنوحة لضرورة المصلحة، يتحمله الساكن وتحصله الهيئة المستخدمة. ومتى تبين أن الطاعن بقي يشغل السكن - التابع لديوان الترقية العقارية - حتى بعد استقالته من المؤسسة المستخدمة، ولم يدفع مبالغ الإيجار المتأخرة، رغم الإنذارات الموجهة إليه، فإنه يتحمل لوحده مسؤولية تسديدها، وبالتالي فإن الدفع المشار من طرفه غير وجيه ويستوجب الرفض.	إيجار سكنات ممنوحة لضرورة المصلحة
139	1990	1	الاجتماعية	م 333، 467، 514 و 515 من ق م	متى كان القانون يحمي شاغل الأمكنة بموجب أحكام المادتين 514 و 515 من القانون المدني وعلى وجه الخصوص الشاغل المحتل للأمكنة. بناء على سند إيجار رسمي ممنوح له شخصيا. ومن ثم فإن الحجة المقدمة لإثبات عقد إيجار شفوي متنازع في صحة وجوده لا تكون مقبولة إذا كانت مؤسسة على شهادة شهود. إذا كان ثابتا. في قضية الحال. أن النزاع يتعلق بعقد إيجار شفوي متنازع في صحة وجوده، وأن قضاة الاستئناف. رفضوا دعوى الطاعن الرامية إلى طرد المطعون ضدها من السكن المتنازع في صحة إيجاره بناء على مجرد شهادة شهود. ومع ذلك فقد أقروا حق البقاء في الأمكنة لأحكام المادة 515 من (ق م). مما عرض قرارهم للنقض. ومتى كان كذلك. استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	إيجار شفوي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

81	1992	1	التجارية والبحرية	م 172 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانوناً أن القانون التجاري يجيز إبرام عقد الإيجار الشفهي ومن ثم فإن القرار الذي أبطل عقد الإيجار لعدم توافر شرط الرسمية فيه أخطأ في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	إيجار شفوي
167	2004	2	الاجتماعية	قواعد عامة	إقرار المؤجر، أمام القضاء، وسيلة قانونية لإثبات الإيجار الشفوي.	
157	1994	1	التجارية والبحرية	م 505 من ق م	إذا كان القانون يمنع التأجير من الباطن إلا إذا وجد بالعقد شرط مخالف أو في حالة موافقة المالك، فإن هذا لا يعفي المستأجر من إعلام المالك بالتأجير من الباطن بموجب تنبيه وعليه أن يتبع في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة 198 ق ت. ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا يجوز إثبات علم بالإيجار من الباطن إلا بموجب عقد مكتوب أو عقد قضائي أو بمقتضى رسالة موصى عليها مع العلم بالوصول. وللقضاء بما يخالف هذا المبدأ القانوني، استوجب نقض القرار الذي يقضي بعلم المالك بالإيجار من الباطن لمجرد إقرار من المستأجر.	إيجار فرعي
305	2004	2	العقارية	م 53 من القانون 25-90	يجوز تحرير عقود الإيجار الفلاحية في شكل عقد عرفي.	إيجار فلاح
389	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 324 مكرر 1 ق م وم 53 من القانون 25-90	يمكن تحرير عقود الإيجار الفلاحي في شكل عقود عرفية	
157	2011	1	العقارية	م 53 من القانون 25-90	يمكن تحرير عقد الإيجار الفلاحي في شكل عقد عرفي	
197	2012	1	العقارية	م 15 من المرسوم التنفيذي 294-97 والمرسوم التنفيذي 101-92 والمرسوم 12-85	لا حق في البقاء في الإيجار الفندقي	إيجار فندقي
98	1991	2	التجارية والبحرية	م 508 من ق م	من المقرر قانوناً أن القضاء بفسخ عقد الإيجار لإخلال المستأجر بالتزاماته يعد فسخاً بحكم القانون لا يعط للمستأجر الحق في تعويض الاستحقاق، ومن ثم فإن النعي على أن القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المستأجر أجر المحل من الباطن ولم يتم بدفع أجره الكراء رغم توجيه الإنذار له وبعد فوات الأجل، فإن قضاة الموضوع بفسخهم لعقد الإيجار والقضاء بطرد المستأجر طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	إيجار محدد المدة

125	1991	2	الاجتماعية	م 474 و 509 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر ينتفع بالعين المؤجر مع علم المؤجر بذلك يجدد الإيجار بشروطه الأولى لمدة غير محددة ومن المقرر أيضاً أن الإيجار غير المحدد المدة لا ينتهي إلا بتوجيه للمستأجر تنبيه بالإخلاء، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفاً للقانون ومن الثابت في قضية الحال أن قضاة الاستئناف بقضائهم بطرد المدعي في الطعن من الأمانة المتنازع عليها خالفوا المادتين 474 و 509 من ق م لكون الإيجار قد تجدد ضمناً وإنهائه يستوجب توجيه تنبيه بالإخلاء للمستأجر. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيجار محدد المدة
93	1989	3	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانوناً، أنه يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار دون أن يلزم بتسديد أي تعويض، إذا ما برهن على سبب خطير ومشروع تجاه المستأجر المتخلي عن المحل، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن النزاع نشأ بين طرفيه إثر قيام المطعون ضدها باعتبارها مالكة لعمارة كائن بها الأصل التجاري المتنازع عليه بتوجيه تنبيه بالإخلاء، رفضت بمقتضاه تجديد الإيجار والتمست طرد الطاعن الذي كان اشترى الأصل التجاري من المستفيدين به وهذا بعد قيامهما بتغيير نشاطه من حانة إلى محل تجاري لبيع الأحذية، وقد حكم لها بذلك من قضاة الموضوع الذين أسسوا قرارهم على تغيير تخصيص الأماكن متجاهلين بذلك أن بيع الأصل التجاري وهو معد لبيع الأحذية والملابس كان قد أعلن في الجرائد وفي المركز الوطني للسجل التجاري ودون أن تعترض المالكة - المطعون ضدها - على هذا البيع مما يدل أنه لم يلحقها أي ضرر، فإن إنشاء تجارة من قبل المستأجر - والحالة هذه لا يعد تغييراً في التخصيص ولا يمكن أن تتضرر منه مالكة العمارة، ولذلك فإنه كان على المجلس القضائي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات ثم يقرر هل أنها تكون سبباً خطيراً يبرر رفض تجديد العقد بدون تعويض، ومتى أهمل ذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	إيجار محل تجاري
124	1989	4	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يحق لمستأجر المحل التجاري إيجاراً شفوياً أن يتمسك بالملكية التجارية وبحقه في تجديد عقد الإيجار إذا لم يشغل المحل لمدة أربعة أعوام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان القرار المطعون فيه قضى بإبطال دعوى المؤجر الرامية إلى طرد المستأجر من المحل التجاري لعدم احترامه أحكام المادة 176 من (ق ت)، المتعلقة بعرض تعويض الاستحقاق، في حين أنه كان قد وقع التنبيه بالإخلاء في 16 فيفري 1981، وأن المدعي عليه بدأ استغلاله للمحل التجاري حسب أقصى مدة مدعى بها سنة 1979 وهي مدة تقل عن أربع سنوات، فإنه بهذا القضاء قد خالف أحكام المادة 172 من القانون التجاري، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	
123	1990	1	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن للمؤجر أن يرفض تجديد إيجار المحل التجاري مقابل تسديد تعويض الاستحقاق وهو غير ملزم بذكر الأسباب التي تبرر ذلك الموقف والأغراض التي يهدف إليها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتاً في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا بإبطال دعوى الطاعن تأسيساً على أن التنبيه بالإخلاء مع دفع تعويض الاستحقاق غير مسبب، فإنهم بهذا القضاء أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	

129	1990	1	التجارية والبحرية	م 173، 176 و 194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لمؤجر المحل التجاري حق رفض تجديد عقد الإيجار دفعه للمستأجر تعويضاً عن الإخلاء وعلى المؤجر أن يراعي أحكام المادة 173 من القانون التجاري التي تشترط أن يكون التنبيه مسبباً ويذكر فيه نص المادة 194 من نفس القانون أما إذا أشار في التنبيه بالإخلاء إلى المادة 176 قانون تجاري فمعنى ذلك أن المؤجر يرفض تجديد العقد مقابل دفعه تعويض الاستحقاق وهو سبب كاف حسب مفهوم المادتين 173 و 176 قانون تجاري، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان قضاة الاستئناف - في قضية الحال - قضاة برفضهم دعوى الطاعن الرامية إلى تعيين خبير لتحديد تعويض الاستحقاق فإنهم بقضائهم هذا أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان لذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	إيجار محل تجاري
132	1990	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن سوء نية المستأجر وامتناعه عن تسديد الأجرة لا يثبت سواء دعوى الفسخ أو في دعوى رفض تجديد عقد الإيجار للمحل التجاري بدون دفع تعويض الاستحقاق، إلا إذا أبلغ المؤجر المستأجر بتنبيهه بأداء المبالغ المستحقة بالتفصيل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما قضى المجلس القضائي بطرد الطاعن من المحل التجاري المتنازع عليه رغم عدم ثبوت سوء نيته قانوناً، فإنه بهذا القضاء كان قراره منعدم الأساس القانوني، ومتى كان ذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	
124	1990	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يحق لمستأجر المحل التجاري إيجاراً شفوياً أن يتمسك بالملكية التجارية وبحقه في تجديد عقد الإيجار إذا لم يشغل المحل لمدة أربعة أعوام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان القرار المطعون فيه قضى بإبطال دعوى المؤجر الرامية إلى طرد المستأجر من المحل التجاري لعدم احترامه أحكام المادة 176 من (ق ت)، المتعلقة بعرض تعويض الاستحقاق، في حين أنه كان قد وقع التنبيه بالإخلاء في 16 فيفري 1981، وأن المدعي عليه بدأ استغلاله للمحل التجاري حسب أقصى مدة مدعى بها سنة 1979 وهي مدة تقل عن أربع سنوات، فإنه بهذا القضاء قد خالف أحكام المادة 172 من القانون التجاري، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	
102	1990	3	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن رفض تجديد الإيجار دون الزام المؤجر بتسديد تعويض الاستحقاق، يلزم المؤجر إثبات خطير وجدي، أصيب منه بضرر، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ، يعد مخالفاً للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع الذين قضوا بخروج الطاعن وكل من حل محله من المحل التجاري موضوع النزاع، طبقاً للمادة 177 من القانون التجاري دون أن يثبت المؤجر وجود سبب خطير وجدي، أصيب منه بضرر، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
109	1991	2	التجارية والبحرية	م 169 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن إيجار المحلات الضرورية لاستغلال المحل التجاري، يخضع لنفس النظام القانوني لإيجار المحلات التجارية، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - إن توجيه التنبيه بالإخلاء كان للملحقة دون المحل التجاري، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بصحة هذا التنبيه يكونون قد خالفوا مبدأ وحدة المحل التجاري وخرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

96	1992	2	التجارية والبحرية	م 172 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً، انه يجوز للمستأجر أن يتمسك بحق تجديد عندما يثبت استغلاله لمتجر بنفسه طيلة سنتين متتابتين وفقاً لإيجار كتابي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن المستأجر يستغل المحل أكثر من سنتين ففضاء الموضوع لما أيدوا الحكم المستأنف القاضي بطرد الطاعن (المستأجر) دون تعويض الاستحقاق يكونون قد أخطأوا في تطبيق المادة 172 من ق ت. و متى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيجار محل تجاري
111	1996	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء المحكمة العليا أن إيجار المحلات التجارية لا ينتهي إلا على إثر توجيه تنبيه بالإخلاء. ولما ثبت- في قضية الحال- أن المستأجرة الأصلية لم تقبض التعويض عن الإخلاء، فلها حق البقاء في المحل دون تسديد الإيجار وإنما تكون ملزمة بدفع بدل شغل الأمكنة فقط. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	
121	2000	1	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه "يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار غير أنه يسد للمستأجر المخلى التعويض الاستحقاق الذي يجب أن يكون مساوياً للضرر المسبب نتيجة عدم التجديد" ولما ثبت - من قضية الحال- أن قضاة المجلس لما قدروا الضرر الناتج عن رفض تجديد الإيجار ابتداء من تاريخ الإعلان عن رغبة المؤجر في إنهاء الإيجار وليس من تاريخ الخروج الفعلي لأن الخروج يقع بعد صدور الحكم القاضي بالإخلاء والأحكام تفصل في الوقائع القائمة وليس المستقبلية فإنهم طبقوا صحيح القانون مما يستوجب التصريح برفض الطعن.	
138	2000	2	التجارية والبحرية	م 186 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن "الأوامر التي تصدر في المواد المستعجلة لا تمس أصل الحق". إن القرار المطعون فيه لما قضى على المستأجر الطاعن بإخلاء المحل التجاري المتنازع عليه على أساس أن المستأجر لا يستفيد بحق تجديد عقد الإيجار الذي أبرم بموجب عقد رسمي لمدة ثلاثة وعشرين شهراً فقط، فإنه طبق القانون تطبيقاً سليماً يتماشى ومقتضيات المادة 186 من قانون الإجراءات المدنية ذلك أن المستأجر الطاعن أصبح يحتل الأماكن بدون حق أو سند بعد انتهاء عقد الإيجار التجاري المبرم لمدة أقل من سنتين مما يؤدي إلى رفض الطعن.	
141	2000	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري وم 514 من ق م	من المقرر قانوناً أنه "يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار دون أن يلزم بسداد أي تعويض. . . . إذا أثبت وجود هدم كامل للعمارة أو جزء منها. . . ."، إن القرار المطعون فيه الذي ألزم المؤجر بإعادة بناء المحل المتنازع عليه وتجهيزه بعد تهدمه بفعل قوة قاهرة على أساس 514 من القانون المدني رغم أن النزاع يتعلق بمحل تجاري وليس بمحل مهني، فإنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يميز بين حالة انهيار العين المؤجرة الواقع فيها المحل التجاري والتي تخضع لأحكام المادة 177/3 من القانون التجاري والتي يعفى فيها المؤجر من تجديد الإيجار ودون تسديد تعويض الاستحقاق وبين حالة التمسك بحق البقاء في الأماكن المؤجرة طبقاً لنص المادة 514 من القانون المدني المتعلقة بالمحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني. ومتى كان كذلك فإنه يتعين نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

222	2001	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	الظاهر من القرار المطعون أن قضاة المجلس لما قضوا بمنح تعويض للمطعون ضدّهم للضرر اللاحق بهم على أساس عدم إعادة بناء البناية لمدة طويلة فإنهم خالفوا أحكام المادة 177 من القانون التجاري فقرة 2 التي تعطي للمؤجر الحق في رفض تجديد الإيجار دون أن يلزم بسداد أي تعويض إذا أثبت وجود هدم كامل للعمارة لعدم صلاحيتها بقرار إداري. ومتى كان كذلك فإنه يتعين التصريح بنقض القرار المطعون فيه.	إيجار محل تجاري
342	2002	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	يشترط لقبول الطعن بالتماس إعادة النظر، أن يشير الملتمس إلى حالة من الحالات المعددة على سبيل الحصر في المادة 194 من قانون الإجراءات المدنية، وليس من حق القضاة تحديد الحالة تلقائياً.	
284	2003	1	التجارية والبحرية	م 172 و 173 من القانون التجاري	ان بقاء المستأجرة بالمحل التجاري بعد انتهاء العقد الأول وقبل تحرير العقد الثاني لمدة قصيرة يمنحها الحق في تجديد الإيجار والحق في التعويض الاستحقاقي باعتبارها مالكة للعتبة التجارية ولا يمكن طردها من المحل دون احترام الإجراءات القانونية المطلوبة لذلك.	
194	2004	1	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	يصبح مشتري المحل التجاري (fonds de commerce) بقوة القانون صاحب حق الإيجار وتكون علاقته بمالك العقار حيث يوجد المحل علاقة مستأجر بمؤجر.	
389	2006	1	التجارية والبحرية	م 172، 173 و 177 من القانون التجاري	لا يشترط توجيه تنبيه بالإخلاء، لقبول دعوى إخلاء محل، في حالة ثبوت ارتكاب المستأجر خطأ أو مخالفة التزام، ولا يشترط إلا احترام الإجراءات المنصوص عليها في المادة 177 من القانون التجاري.	
205	2009	2	التجارية والبحرية	م 2/17 من المرسوم التنفيذي 91-454	لا يجوز، دون اللجوء إلى القضاء، إلغاء ديوان الترقية والتسيير العقاري عقد إيجار محل تجاري تابع للأمالك العمومية، بمجرد مراسلة، حتى ولو أخل المستأجر بالتزاماته التعاقدية.	إيجار محل تجاري تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري
87	1992	3	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أن أحكام القانون التجاري المتعلقة بالطرد تطبق على المحلات التجارية دون المهنية والحرفية، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بإبطالهم التنبيه بالإخلاء الموجه إلى المستأجر لمحل مهني وفقاً لأحكام القانون التجاري ورفض طلب الطاعن بطرد المستأجر أصابوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	إيجار محل مهني
117	1998	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	من الثابت قانوناً أن " لا تطبق أحكام المادة 173 من القانون التجاري على الإيجارات المتعلقة بالمحلات المهنية". ولما ثبت - في قضية الحال - أن الإيجار يتعلق بمحل مهني وليس محل تجاري فلا مجال لتطبيق نص المادتين المذكورتان أعلاه يكونون قد التزموا بصحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	

157	1989	1	التجارية والبحرية	م 188 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار، أو يؤجر إيجاراً فرعياً كل ما استأجره أو بعضه، بدون موافقة صريحة من المؤجر - مالك المحل-. ولما كان ثابتاً ان الطاعن الحالي قد تصرف في المحل إلى شخص ثالث دون إذن المالكة الأصلية للمحل فإنه يكون قد خرق التزاماً كان مفروضاً عليه كمستأجر، ألا يتصرف في موضوع الإيجار. ومتى كان كذلك فإن قضاة الموضوع قد طبقوا صحيح القانون ويتعين رفض الطعن.
109	1989	2	التجارية والبحرية	م 188 من القانون التجاري وم 21 من المرسوم 930-53	متى كان من المقرر قانوناً أنه يحظر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الإيجار أو موافقة المؤجر وفي حالة الإيجار من الباطن المرخص به يدعى المالك للمشاركة في العقد، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. إذا كان الثابت أن الإيجار وقع بموجب عقد عرفي مؤرخ في 27 أبريل 1957، وأن الطاعنين طلبوا فسخ عقد الإيجار اعتماداً على كون المطعون ضده أجر المحل من الباطن بعد تغيير تخصصه، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بأن المطعون ضده يعتبر مالكا للقاعدة التجارية ومن حقه الإيجار من الباطن دون رضا المؤجر أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعنين بمخالفة أحكام هذا المبدأ.
97	1990	2	التجارية والبحرية	م 188 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن التصرف في المحل عن طريق الإيجار من الباطن لا يجيزه القانون ويعد باطلاً، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن بالقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون في غير محله ويتعين رفضه. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف ألغوا الحكم المستأنف لديهم القاضي برفض دعوى المطعون ضده، وفصلاً في الدعوى قضوا من جديد على الطاعن بالخروج من المحل المتنازع عليه فإنهم بقضائهم كما فعلوا عللوا قرارهم تعليلاً كافياً. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن
103	1990	2	التجارية والبحرية	م 188 من القانون التجاري	لما كان من المقرر قانوناً أنه يحظر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الإيجار أو موافقة المؤجر فإن التعويض عن إخلاء المحل التجاري لا يلزم إلا المالك المؤجر الذي يرفض تجديد الإيجار لمستأجره، وذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن بمخالفة أحكام المادة 176 من القانون التجاري في غير محله ويستوجب رده. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المحل المتنازع عليه هو ملك للبلدية وأن تأجيرها للطاعن كان من الباطن، وأن البلدية أجرت المحل إلى المطعون ضده، وإن هذا الأخير لاسترجاع المحل الممنوح له غير ملزم بتبليغ التنبيه بالإخلاء لمن احتل المحل، وذلك فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بإبطال التنبيه بالإخلاء والقضاء من جديد بطرد الطاعن من المحل المتنازع عليه التزموا بتطبيق صحيح للقانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
110	1991	1	الاجتماعية	م 505 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار الممنوح له أو أن يؤجر كل أو بعض ما استأجره إيجاراً فرعياً دون موافقة الصريحة للمؤجر فإن القضاء بخلاف ذلك يعد إساءة في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس القضائي الذي قضى بصحة الإيجار الفرعي للأمكنة المتنازع عليها دون موافقة الصريحة للمؤجر يكون قد أساء تطبيق مقتضيات المادة 505 من ق م. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.

إيجار من الباطن

98	1992	4	التجارية والبحرية	م 188 و 189 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه يحظر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الإيجار أو موافقة المؤجر الصريحة أو الضمنية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير سديد يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضده استأجر من الباطن المحل موضوع النزاع من المستأجر الأصلي منذ عام 1968 وبقي يدفع الإيجار إلى المالكين المؤجرين حتى سنة 1984 تاريخ إقامة الدعوى مما يعد موافقة ضمنية على هذا الإيجار، فإن قضاة المجلس برفضهم دعوى الطاعن طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	إيجار من الباطن
109	1992	4	الاجتماعية	م 467 و 505 من ق م	من المقرر قانوناً وقضاء أن الإيجار من الباطن يثبت بما يثبت به الإيجار الأصلي ولا يمكن بأي وجه من الأوجه أن يثبت إلا بعقد كتابي أو بتسليم وصل إيجار دون تحفظ، ومن ثم فإن النص على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير وجيه يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن مورث الطاعنين لم يقدم أي عقد إيجار من الباطن ولا أي وصل إيجار فإن قضاة الموضوع الذين اعتبروه مقيماً بالأمكنة بدون حق ولا سند ولا يمكن لورثته أن يستفيدوا من حق البقاء طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
156	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 505 من ق م وم 188 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه " يحضر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد الإيجار أو موافقة المؤجر". كما أنه "لا يجوز للمستأجر أن ينتازل عن الإيجار أو يؤجر إيجاراً فرعياً بدون موافقة صريحة من المؤجر. . .". وبما أنه يستفاد - من قضية الحال - أن قضاة المجلس اعتبروا سكوت الطاعنين مدة طويلة كموافقة على الإيجار من الباطن فإنهم قد خالفوا أحكام المادة 505 من القانون المدني والمادة 188 من القانون التجاري التي تشترطان علم المؤجر وموافقة على الإيجار من الباطن وهو ما لم يثبت في قضية الحال إذ طول المدة ليس مبرراً كافياً لعلم وموافقة المؤجرين بذلك. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
159	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 188 من القانون التجاري	من المستقر عليه قانوناً أن " يخطر أي إيجار كلي أو جزئي من الباطن إلا إذا اشترط خلاف ذلك بموجب عقد إيجار أو موافقة المؤجر". ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن محضر التحقيق المحرر لا يثبت أن المالك السابق قد أجاز أو لا الإيجار من الباطن ولكن يقدم بالعكس الدليل على أن إيجار من الباطن قائم حسب تصريحات المستأجر من الباطن منذ 1965 وهذه المدة الطويلة لا يمكن تأويلها إلا بالإيجار من الباطن مرخص به ضمناً من طرف المالك. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
201	2010	2	التجارية والبحرية	م 188 و 189 من القانون التجاري	عقد الإيجار من الباطن المبرم بموافقة المؤجر، عقد قانوني يعد هذا العقد بالتالي، موافقاً مقتضيات المادة : 188 من القانون التجاري.	
237	1995	1	الجنائية	م 352 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمتهم ولأطراف الدعوى الآخرين ومحاميهم، إيداع مذكرات ختامية يؤشر عليها الرئيس والكتاب. وينوه على هذا الإيداع بمذكرات الجلسة، وتكون المحكمة ملزمة بالإجابة على هذه المذكرات المودعة بهذا الوجه. ولما تبين - من أوراق القضية الحالية - أن قضاة المجلس أغفلوا التطرق للوثائق المقدمة لهم، ولم يجيبوا على الدفع المتعلق بحيازة المتهم للقطعة الترابية المستفاد بها - بموجب قرار صادر عن السيد الوالي - لاسيما وأن جريمة (الرعي في ملك الغير) التي يصدق أن تطبق عليها المادة 413 مكرر من (ق ع)، تكون في هذه الحالة غير مكتملة الأركان. لذا فإنه يتوجب نقض قرارهم - المعيب فعلاً - وإحالة القضية للفصل فيها من جديد.	

106	1992	1	الاجتماعية	القانون الصادر في 1964/04/10، المتعلق بإنشاء نقود بالعملة الصعبة	متى كانت أحكام قانون إنشاء نقود بالعملة الوطنية تقضي بوجوب تغطية الالتزامات المتعاقد عليها في وقت سابق بالعملة الوطنية، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن القرار المطعون فيه المؤيد للحكم الصادر في 12 أبريل 1962 القاضي بدفع إيراد سنوي بالفرنك الفرنسي لم يجر تحويل هذا المبلغ المفروض تسديده وتقدير دفعه بالعملة الوطنية يكون بذلك خارقاً للقانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	إيراد سنوي بالعملة الأجنبية
136	1990	2	الاجتماعية	م 85 من ق ا م	من المقرر قانوناً - وطبقاً لما استقر عليه قضاء - أن وفاة أحد أطراف الدعوى لا يترتب عليه إيقاف الدعوى إلا إذا بلغ ذلك للطرف الخصم في نفس الدعوى، ومن ثم فإن الأحكام التي تعرضت لمثل هذه الأوضاع لا يشملها البطلان إلا إذا كانت صادرة إثر تبليغ الوفاة، وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا إثر إحالة عقب النقض بإبطال الحكم الصادر في 28 مارس 1977 القاضي بأمر الطرد المؤقت لمدة ثلاثة أشهر قبل التصريح بالحكم دون تسوية الإجراءات بعد، ذلك الحكم الذي يستخلص منه أن وفاة الخصم في الدعوى ولم تخبر بها المحكمة ولا خصمها بل ظلت دوماً ممثلة رسمياً في الجلسة من محاميهما المقدم لطلبات باسمها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	إيقاف الدعوى
332	1989	1	الجنح والمخالفات	م 593 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً انه إذا لم يصدر ضد المحكوم عليه الذي استفاد بإيقاف تنفيذ عقوبة أصلية خلال مهلة خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر في المحكمة أو المجلس حكم بعقوبة حبس أو عقوبة أشد منها لارتكاب جنائية أو جنحة، اعتبر الحكم بإدانته غير ذي أثر، أما في الحالة العكسية تنفذ أولاً العقوبة الصادرة بها الحكم الأول دون أن يلتبس بالعقوبة الثانية فإن إلغاء وقف تنفيذ للعقوبة الأولى يتم بقوة القانون في حالة ما إذا صدر ضد المحكوم عليه خلال المهلة المذكورة من تاريخ الإدانة المقترنة بوقف التنفيذ، حكم بعقوبة الحبس أو عقوبة أشد منها إن إلغاء وقف التنفيذ في مثل هذه الحالة يؤدي إلى التنفيذ المتوالي للعقوبة الأولى والثانية مع الملاحظة وان سقوط الحق في وقف التنفيذ يتم بقوة القانون دون الحاجة لصدور أمر لهذا الغرض من طرف القاضي الذي وقعت أمامه المتابعة الثانية وليس ملزماً بإصدار أمر بذلك. ومتى التزم قضاة الموضوع بتنفيذ وتطبيق هذا المبدأ القانوني فإن قرارهم يعد سليماً ولذلك يستوجب رفض طعن النائب العام موضوعاً.	إيقاف تنفيذ العقوبة
337	1989	1	الجنح والمخالفات	م 593 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أنه إذا لم يصدر ضد المحكوم عليه خلال مهلة خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر من المحكمة أو المجلس، حكم بعقوبة حبس أو عقوبة أشد منها لارتكابه جنائية أو جنحة اعتبر الحكم بإدانته غير ذي أثر، وفي الحالة العكسية تنفذ أولاً العقوبة الصادرة بها الحكم الأول دون أن يلتبس بالعقوبة الثانية، فإن القضاء بإلغاء وقف تنفيذ العقوبة الأولى بموجب حكم ليس خطأ في تطبيق القانون. إذا كان نص المادة 593 من قانون الإجراءات الجزائية يشترط على قضاة الموضوع تعليل قرار الإفادة بوقف التنفيذ إلا أنه لا يشترط عند إلغائه إلى تعليل خاص. وللالتزام بأحكام هذا المبدأ القانوني من قضاة الموضوع، استوجب رفض الطعن موضوعاً.	

299	1990	2	الجنح والمخالفات	م 594 من ق ا ج	من المقرر قانونا في حالة الحكم بعقوبة موقوفة التنفيذ يتعين على رئيس المجلس أو المحكمة بعد النطق بالإدانة أن ينذر المحكوم عليه بأنه في حالة صدور حكم جديد عليه بالإدانة فإن العقوبة الأولى ستنفذ عليه دون أن يكون من الممكن أن تلتبس بالعقوبة التالية . ومن المقرر كذلك أن الأحكام الصادرة بعقوبة أو غرامة ورد ما يلزم رده أو بتعويض مدني أو مصاريف يجب أن تحدد فيها مدة الإكراه البدني . ومن المقرر أيضا أن المجلس ملزم بالفصل في الاستئناف المرفوع إليه . ومن ثم فإن القضاء خلاف هذه المبادئ يعد خرقا للأشكال الجوهرية للإجراءات وخرقا للقانون .ولما كان قضاة المجلس لم يحذروا المتهم من مغبة الحكم عليه بعقوبة موقوفة التنفيذ، ولم يحددوا مدة الإكراه البدني ولم يصرحوا بشيء فيما يخص استئناف المتهم (ز م) المرفوع يوم 08 ماي 1984 فإنهم بقضائهم هذا خرقوا الأشكال الجوهرية للإجراءات وخرقوا القانون.ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بالأوجه المثارة مؤسسة يستوجب نقضه.
211	1991	2	الجنح والمخالفات	م 594 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أنه يتعين على رئيس المجلس أو المحكمة بعد النطق بحكم الإدانة، أن ينذر المحكوم عليه بأنه في حالة صدور حكم جديد عليه بالإدانة فإن العقوبة الأولى ستنفذ عليه دون أن يكون من الممكن أن تلتبس بالعقوبة الثانية كما يستحق عقوبة العود ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه لم يتضمن البيانات الجوهرية المستلزمة في المادة 594 من (ق، ا، ج) التي تستوجب احترام الإجراءات الواردة في مضمونها وذكرها صراحة في القرار خاصة ما يتعلق منها بإنذار المتهم من طرف رئيس الجلسة. و متى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
182	1992	4	الجنائية	م 592 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز للمجالس القضائية وللمحاكم في حالة الحكم بالحبس والغرامة إذا لم يكن المحكوم عليه قد سبق الحكم عليه بالحبس بجناية أو جنحة من جرائم القانون العام أن تأمر في حكمها نفسه بقرار مسبب بإيقاف تنفيذ العقوبة الأصلية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا لقواعد جوهرية في الإجراءات. و لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن حكم محكمة الجنايات جاء خاليا من أي تسبب فيما يتعلق بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها فإن المحكمة بقضائها كما فعلت تكون قد خالفت قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.
202	1993	1	الجنح والمخالفات	م 594 من ق ا ج	من المقرر قانونا انه في حالة الحكم بإيقاف التنفيذ يجب إنذار المحكوم عليه بأنه في حالة الحكم عليه بعقوبة جديدة تنفذ الأولى دون أن تلتبس بالعقوبة الثانية، ومن ثم فإن خلو القرار المطعون فيه من ذكر هذا الإنذار الذي يعتبر من النظام العام، يعرضه لخرق الإجراءات الجوهرية ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .
287	1993	3	الجنح والمخالفات	م 594 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن رئيس الجلسة ملزم بإنذار المحكوم عليه بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ بأنه في حالة العود ستنفذ عليه العقوبة التي استفاد من وقف تنفيذها دون إدماجها في العقوبة التي من الممكن أن يحكم بها مستقبلا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للإجراءات الجوهرية.ولما كان من الثابت -في قضية الحال -أن القرار المطعون فيه لم ينص على أن الرئيس قام بإنذار المحكوم عليهم بعقوبة موقوفة التنفيذ كما توجبه المادة 594 من ق ا ج خالف القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
359	2001	2	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج	الواضح من القرار المطعون فيه أن المتهم متعود على اقرار نفس الأفعال المنسوبة إليه وسبق الحكم عليه بالحبس، وبالتالي فإن القضاء بإفادته بأحكام وقف التنفيذ يعد خرقا لمقتضيات المادة 592 من ق ا ج ينجر عنه النقض.

إيقاف تنفيذ العقوبة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

169	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج	إن قضاة الموضوع لما قضا بتعديل الحكم المستأنف وجعلوا العقوبة المحكوم بها موقوفة النفاذ دون التتويه صراحة لشروط المادة 592 من قانون الإجراءات الجزائية ودون تعليل مما يؤدي إلى التصريح ببطلان القرار المطعون فيه.	إيقاف تنفيذ العقوبة
410	2003	1	الجنائية	م 592 من ق ا ج	أن القضاء بعقوبة موقوفة التنفيذ على متهم مسبق قضائيا يعرض الحكم للنقض.	
476	2003	1	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج	إن قضاة المجلس لما قضا بتعديل الحكم المستأنف وجعلوا العقوبة المحكوم بها موقوفة النفاذ دون التتويه صراحة لشروط المادة 592 ق ا ج والجمع بين ظروف التخفيف وإجراء إيقاف التنفيذ في حيثية واحدة ودون تعليل عرضوا قرارهم المطعون فيه للبطلان.	
483	2005	2	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج	لا يحول، سبق الحكم على متهم أمام القضاء العسكري، دون إفادته بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه، من أجل جريمة من جرائم " القانون العام " .	
289	2008	1	الجنائية	م 592 من ق ا ج	لا يجوز القضاء بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم المسبق قضائيا.	
365	2008	1	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج	يتأسس وقف تنفيذ العقوبة، على عدم سبق الحكم على المدان بعقوبة سالبة للحرية، وليس على نوع الجريمة السابقة.	
350	2012	2	الجنح ومخالفات	م 53 مكرر 5 من ق ع وم 592، 676 و 677 من ق ا ج	لا تكفي عبارة (مسبق قضائيا) لتسبب عدم الحكم بإيقاف التنفيذ. يجب على القاضي معاينة العقوبات المحكوم بها، ومعاينة عدم شمولها برد الاعتبار بقوة القانون.	
375	2013	1	الجنح والمخالفات	م 592 من ق ا ج وم 22 من الأمر 05-06	لا يمكن، في جنحة التهريب، تسبب إلغاء إيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها، بخطر الأفعال و مساسها بالاقتصاد الوطني.	
364	2014	2	الجنح والمخالفات	م 594 من ق ا ج	لا يرتب قانون الإجراءات الجزائية أي بطلان على عدم توجيه الإنذار، المنصوص عليه في المادة 594. لا يؤدي إلى النقص إغفال القرار المطعون فيه الإشارة إلى هذا الإنذار.	
209	2003	1	المدنية	م 2/183 من ق ا م	إن القضاء بوقف تنفيذ حكم نهائي حاز لقوة الشيء المقضي فيه بحجة رفع شكوى من اجل النصب و الاحتيال هو قضاء لا مجال لتطبيقه بعد الفصل في الدعوى المدنية و لا يتأتى هذا إلا بموجب إشكال في التنفيذ إن ثبت هذا الإشكال.	

حرف الباء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
بدل إيجار	يتم طلب إعادة النظر في بدلات الإيجار بعقد غير قضائي، أو برسالة موصى عليها مع طلب العلم بالوصول. رفع المؤجر الإيجار دون إخبار المستأجر وفق ما تقتضيه المادة 192/2 من القانون التجاري خطأ في تطبيق القانون.	م 2/192 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	1991	92
	عند إعادة النظر في بدل الإيجار، يجب أن يطابق مبلغ الإيجار الذي يراد تجديده القيمة التجارية العادلة.	م 190 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	3	1991	86
	الإيجار الجديد يكون مستحق الأداء من يوم تقديم الطلب، إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.	م 4/192 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	1992	63
	لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر في مبلغ الإيجار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الشروع في الاستغلال من طرف المستأجر أو من تاريخ بدء الإيجار المحدد. يخضع تقدير الإيجار الجديد للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	م 193 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	1992	90
	لا يشترط عند المطالبة بمبلغ الإيجار وجود الإعذار المسبق.	م 498 من ق م	الاجتماعية	4	1992	120
	يستحق بدل الإيجار الجديد، ابتداء من يوم تقديم الطلب، إلا إذا اتفق الطرفان قبل رفع الدعوى أو أثناءها على تاريخ أقرب أو أبعد.	م 4/192 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	عدد خاص	1999	149
	المصادقة على تقرير الخبير المعتمد على مساحة وموقع المحل ومقارنته بالمحلات المماثلة لمراجعة سعر الإيجار قضاء سليم.	م 190 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	عدد خاص	1999	152
	يستحق بدل الإيجار الجديد، ابتداء من تاريخ يوم الطلب، ما لم يتفق الطرفان قبل رفع الدعوى أو أثناءها على تاريخ آخر. القضاء ببداية سريان دفع الإيجار الجديد من تاريخ إعادة السير في الدعوى أمام المحكمة بعد الخبرة، خرق للقانون.	م 192 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	2001	199
	رفض طلب مراجعة بدل الإيجار، اعتمادا على إرادة المتعاقدين، التي انصرفت إلى عدم مراجعته خلال كامل المدة المحددة في العقد، تطبيق سليم للقانون، ويتوافق وإرادة الطرفين المفرغة في العقد.	م 193 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	2002	234
	دفع بدل الإيجار لكل وارث من الورثة، حسب نصيبه في التركة على انفراد، ليس وجوبيا.	م 191 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	2004	233
	يفسخ عقد الإيجار التجاري، بسبب عدم دفع بدل الإيجار، في الأجل المتفق عليه، بعد مرور شهر واحد على الإخطار بالدفع، الباقي بدون نتيجة. تذكر مدة الشهر، وجوبا، في الإخطار.	م 191 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	2005	205
	يتعين على الجهة القضائية الاستئنافية، عند الفصل في مراجعة بدل الإيجار، إما تأييد الحكم المستأنف أو تعديله لصالح المستأجر المستأنف، في حالة انعدام استئناف المؤجر.	م 473 من ق م	الاجتماعية	2	2007	261

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

323	2007	2	التجارية والبحرية	م 106 من ق م	يلزم عقد الإيجار، باعتباره عقدا ملزما للجانبين، المستأجر بدفع بدل الإيجار من يوم التوقيع وليس من يوم الانتفاع.	بدل إيجار
194	2009	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	ثبوت عدم تنفيذ التزام دفع بدل الإيجار بحكم قضائي، يغني عن تحرير محضر معاينة وتوجيه إعدار بالتسديد.	
251	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 من ق 1	تسري مدة بدل الإيجار، من تاريخ الحكم الناطق بإسناد الحضانة.	
427	2009	2	الاجتماعية	م 2/472 و 3 و 476 من ق م	تخضع للمادتين 2/472، 3 و 476 من القانون المدني مراجعة بدل الإيجار في المساكن التابعة لأملاك دواوين الترقية والتسيير العقاري، المستعملة لأغراض تجارية ومهنية.	
213	2010	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا يمكن القضاة، في غياب إثبات إجراءات المخالفة، الاعتماد على محضر رفض تنفيذ حكم قضائي، يتضمن تحديد بدل إيجار جديد، للحكم بخروج المستأجر من المحل التجاري بدون تعويض.	
231	2014	2	التجارية والبحرية	م 192 و 196 من القانون التجاري	يجب على المستأجر، رافع دعوى إعادة النظر في بدل الإيجار، الاستمرار في سداد بدل الإيجار المستحق، حسب السعر القديم، أو عند الاقتضاء، حسب السعر المحدد، بصفة مؤقتة، من طرف الجهة القضائية، المعروضة عليها الدعوى.	
133	1998	2	الجنائية	م 3/310 من ق ا ج	في حالة عدم ثبوت التهمة، تنطق محكمة الجنايات بالبراءة وليس بالبراءة لفائدة الشك.	براءة لفائدة الشك
164	2012	2	المدنية	الأمر 75-91 والأمر 74-15	تمكن البطاقة الموحدة من تعويض الحوادث الناجمة عن السيارات، عند عبورها أراضي الدول الأعضاء في اتفاقية بطاقة التأمين الموحدة عن سير السيارات عبر البلاد العربية. ينكف المكتب الموحد بإجراءات صرف التعويضات المستحقة، طبقا للشروط والأوضاع المقررة في قانون التأمين الإيجاري لدولة وقوع الحادث.	بطاقة التأمين الموحدة
111	2005	1	الاجتماعية	م 20 من المرسوم التنفيذي 94-09	دعوى استرداد المبالغ المدفوعة على سبيل الاشتراك، إلى صندوق البطالة، بعد إلغاء قرار الإحالة على البطالة، ترفع من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وليس من طرف المستخدم.	بطالة
265	1989	2	الجنائية	م 191 من ق ا ج	غرفة الاتهام، ملزمة في حالة قضائها ببطلان الإجراءات، التصدي لموضوع الإجراء، أو تحيل الملف إلى قاضي التحقيق نفسه أو لقاظ غيره لمواصلة إجراءات التحقيق.	بطلان إجراءات التحقيق
173	1992	2	الجنائية	م 191 من ق ا ج	عند قضاء غرفة الاتهام ببطلان بعض الإجراءات أو كلها، تتصدى لموضوع الإجراء أو تحيل الملف إلى قاضي التحقيق نفسه أو لقاظ غيره لمواصلة التحقيق. أمر غرفة الاتهام النيابة باتخاذ ما تراه بشأنه، إخلال بالإجراءات واجبة الإلتباع، يترتب عليه تعليق الدعوى.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

387	2005	1	الجنائية	م 191 من ق ا ج	يقدم طلب بطلان إجراءات التحقيق القضائي، بعد أمر التسوية، إلى غرفة الاتهام، من طرف المتهم أو الطرف المدني. يقدم الطلب، أثناء سير التحقيق، من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق.	بطلان إجراءات التحقيق
372	2011	2	الجنائية	م 158 من ق ا ج	عرض بطلان إجراءات التحقيق على غرفة الاتهام، من حق وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق، فقط.	
338	2012	2	الجنح والمخالفات	م 2/161 من ق ا ج	لا يجوز للمحكمة ولا للمجلس القضائي، عند النظر في جنحة أو مخالفة، الحكم ببطلان إجراءات التحقيق، المحالة إليهما من غرفة الاتهام. يظهر قرار غرفة الاتهام إجراءات التحقيق السابقة له، من العيوب والمطاعن المحتملة.	
178	2014	2	المدنية	م 60 و 553 من ق ا م وا	لا بطلان للأعمال الإجرائية شكلا، إلا إذا نص القانون صراحة عليه، وتم إثبات الضرر من المتمسك به. لم يرتب المشرع جزاء البطلان على إغفال ذكر العنوان المهني للمحامي في القرار الصادر من المجلس القضائي.	بطلان الإجراءات
243	2014	2	التجارية والبحرية	م 60 و 260 من ق ا م وا	لم يرتب القانون أي جزاء على عدم إبلاغ النيابة العامة بالقضايا، التي تكون الدولة أو إحدى الجماعات الإقليمية أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، طرفا فيها. يجب على المتمسك بعدم الإبلاغ إثبات الضرر اللاحق به، عملا بقاعدة " لا بطلان للإجراءات إلا بنص ".	
113	2015	2	العقارية	م 1/64 و 358 من ق ا م وا	لا يجوز للقاضي، الذي سبق أن فصل في النزاع، أن يفصل من جديد في القضية، بعد النقض والإحالة. في حالة تناقض نصين قانونيين من نفس الدرجة، يسعى القاضي للتوفيق بينهما، فإن استحال عليه ذلك، استبعدهما معا وطبق القواعد العامة.	
41	2017	2	العقارية	م 64 من ق ا م وا م 25 من ق م	تعتبر الدعوى المرفوعة باسم متوفى دعوى فاسدة ومعيبة من أساسها، لانعدام شخصية رافع الدعوى وزوال أهليته بالوفاة، ولا يصححها تدخل أو إدخال الورثة في الخصام، على خلاف الوفاة الحاصلة أثناء إجراءات التقاضي.	
79	1991	1	التجارية والبحرية	م 103 من ق م	في حالة بطلان العقد، يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد. القضاء ببطلان عقد الشركة دون تبيان النتائج المترتبة على ذلك، خرق للقانون.	بطلان العقد
217	2006	1	المدنية	م 104 من ق م	جواز بطلان شق من العقد، إذا كان باطلا أو قابلا للإبطال.	
167	2008	2	المدنية	م 101 من ق م	لا يسقط الدفع بالبطلان، في حالة الانعدام القانوني للعقد، إعمالا لقاعدة أبدية الدفع.	
141	1989	4	التجارية والبحرية	م 418 من ق م	يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبا وإلا كان باطلا، ولا يجوز أن يحتج الشركاء بهذا البطلان في مواجهة الغير، ولا يكون له أثر فيما بينهم، إلا من اليوم الذي يقوم فيه أحدهم بطلب البطلان.	بطلان عقد الشركة
141	2011	1	العقارية	م 784 و 785 من ق م	يجب، تحت طائلة نقض وإبطال القرار المطعون فيه، إبراز حسن نية مقيم منشآت في أرض الغير.	بناء في أرض الغير

23	1990	3	المدنية	م 785 من ق م	التقييم الإجمالي، بناء على خبرة، لمنشآت مقامة في ملك الغير بحسن نية، على مراحل مختلفة من حيث الأسعار، دون مراعاة المادة 785 من القانون المدني، مخالفة للقانون.	بناء في ملك الغير
150	1990	4	الاجتماعية	م 782 من ق م	من المقرر قانونا أن كل ما على الأرض أو تحتها من غراس أو بناء يعد من عمل صاحبها ويكون مملوكا له ما لم تقم البينة على أن أجنبيا أقام المنشآت على نفقته. رفض الدعوى المرفوعة من مالك العقار للمطالبة بطرد شاغل لمسكن مبني عليه، على أساس أن هذا الأخير هو من قام ببنائه دون أن يقدم الدليل على ذلك، خرق للقانون.	
18	1993	2	المدنية	م 786 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا أقام أجنبي منشآت بمواد من عنده بعد الترخيص له من مالك الأرض فلا يجوز لمالك الأرض أن يطلب إزالة المنشآت، ويجب أن يدفع للغير إما قيمة المواد وأجرة العمل أو مبلغا يساوي ما زاد في قيمة الأرض بسبب هذه المنشآت. لا يجوز القضاء بتمليك جدران المحل لمالك الأرض دون مراعاة أحكام المادة 786 من ق م.	
189	2007	2	المدنية	م 785 من ق م	يخير صاحب الأرض، إذا كان من أقام منشآت على أرضه حسن النية، بين دفع قيمتها أو دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة هذه الأرض بسببها. لا يلزم صاحب الأرض قضاء بتمليك أرضه لصاحب المنشآت.	
225	2006	2	المدنية	م 136 من ق م	يبقى البنك في كل الظروف، مدينا لزبونه بالأموال المودعة لديه، بموجب التعاقد المثبت بالدفتري المسلم للزبون.	بنك
339	2007	1	التجارية والبحرية	م 106 ق م وم 15 من قانون غرفة التجارة الدولية	البنك القائم بتحويل الأموال، تنفيذا لقرض مستندي، غير مسؤول على مواصفات السلع ولا على مطابقتها ووزنها.	
169	2007	2	المدنية	الأمر 11-03	يعد تقصيرا في تنفيذ أمر التحويل، وتقوم مسؤولية بنك الجزائر الخارجي، باعتباره البنك الوحيد المتعامل مع الخارج، في حالة عدم إخباره الزبون بالمبلغ المحول إليه من بنك أجنبي، وبالوكالة البنكية المكلفة بالتسديد.	
293	2007	2	التجارية والبحرية	نظام رقم: 12-91	لا يلزم القانون ولا الأعراف المعمول بها، البنك الممون بتحرير رسالة الضمان، في حالة استيراد بضائع عن طريق " تسليم المستندات مقابل القبول " Remise de documents contre acceptation.	
315	2007	2	التجارية والبحرية	الأمر 11-03	يعد البنك، ميرم القرض المستندي، المدين الوحيد تجاه البائع. لا يلزم المستورد، بعد سحب البنك قيمة البضاعة من حسابه، بتسديد ثمنها.	
152	2009	2	المدنية	م 8 من المقرر الصادر عن وزارة الداخلية، المؤرخ في 2006/06/13 (جريدة رسمية، عدد: 43 لسنة: 2006)	البنك غير مسؤول عن المال الذي يستلمه من الحاج ويحوله إلى حساب بعثة الحج الجزائرية. العلاقة التعاقدية قائمة بين الحاج والبعثة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

161	2010	2	المدنية	م 106 من ق م	يقع على البنك (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)، قبل توقيع اتفاقية القرض، التزام إعلام وتوجيه المقترض بإمكانية حصوله على دعم مالي من الصندوق الوطني للسكن، والإخلال بهذا الالتزام، يؤدي إخلال البنك بهذا الالتزام إلى الإيقاع بالمقترض في غلط جوهري، يبرر مطالبته بإلغاء اتفاقية القرض.	بنك
246	2011	2	التجارية والبحرية	الأمر 11-03	لا يتحمل البنك مسؤولية القرار الحكومي، بتخفيض قيمة الدينار الجزائري.	
179	2012	2	التجارية والبحرية	م 96 من القانون 11-02 وم 121 و124 من الأمر 11-03 والمرسوم التنفيذي 132-06	لم يضع القانون للبنك، باعتباره دائنا ممتازا، إلا طريقة وحيدة لتحصيل دينه، تتمثل في الحجز على مال المدين، وتثبيته لاحقا، تحت طائلة طعن من يهمة الأمر، بالطرق المقررة قانونا.	
199	2012	2	التجارية والبحرية	م 384 من الأمر 101-76 وم 93 من الأمر 31-96	لا يناقش البنك، لا صحة الإشعار للغير الحائز Avis à tiers détenteur المبلغ له قانونا، و لا استحقاق الدين محل الإشعار، ولا يتحمل أي مسؤولية عن التنفيذ القانوني للإشعار. يجب على زبون البنك، المعني بالإشعار، مقاضاة الخزينة العمومية، عند الاقتضاء، لتجنب تنفيذ الإشعار.	
186	2013	1	التجارية والبحرية	الأمر 11-03	لا وجود لنص قانوني يسمح للبنك، المسؤول عن ضياع الشيك، باستبدال الشيك الضائع باستمارة ضمان. يعد تحرير استمارة الضمان ممارسة مصرفية معتادة لدى البنوك، لا تحل محل الشيك الضائع.	
29	2016	2	المدنية	م 106، 107 و 211 من ق م	بعد الفسخ القضائي للعقد، تحل جميع الآجال ويصبح القرض مستحق الأداء حالا، ولا يجوز بقاء سريان الفوائد والرسوم مستقبلا على قرض تم فسخه قضائيا.	
35	2016	2	المدنية	م 124 من القانون 10-90 والأمر 11-03	وضع الضمانات حيز التنفيذ هو امتياز حوله المشرع للبنك ولا يتعارض مع حقه في المطالبة الفورية ومسبقا لكل من أصل القرض والفوائد والعمولات وجزاءات التأخير.	
191	1989	1	الاجتماعية	م 38 و144 من ق م م	ينص القانون وجوبا على ذكر أسماء وصفات الأطراف في الأحكام. الاكتفاء بذكر فريق "فلان وآخرين" دون الإشارة إلى أسماء أطراف النزاع، خرق للقانون، يترتب عليه البطلان.	بيانات الحكم
33	1989	2	المدنية	م 144 من ق م	عدم ذكر مهنة الأطراف في الأحكام والقرارات لا يعتبر من الأشكال الجوهرية، ولا يمس بحقوق الدفاع.	
22	1989	3	المدنية	م 142 من ق م	إغفال ذكر تاريخ صدور القرار أو التأشير على المواد المطبقة لا يترتب البطلان، لخلو النص من ذلك الجزاء، بسبب عدم وجود ضرر لحق بالأطراف أو تأثير على سلامة القرار.	

241	1989	2	الجنائية	م 198 من ق ا ج	يعد باطلا، حكم محكمة الجنايات، الخالي من بيان الوقائع موضوع الاتهام ووصفها القانوني.	بيانات جوهرية
70	2016	1	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	ينعقد عقد البيع المنصب على عقار، بتوقيع المتعاقدين عليه أمام الموثق. لا ينعقد العقد، إذا امتنع أحد الطرفين عن التوقيع ولا يلزم الممتنع بأي شيء أمام الطرف الآخر.	بيع
74	2016	1	العقارية	م 324 مكرر 7 و 328 من ق م	يجوز الاحتجاج بعقد البيع في مواجهة الغير حتى ولو كان متقلا برهن.	
22	2017	2	المدنية	م 72 مكرر من ق م	إذا لم يتمكن القاضي، من خلال العقد المبرم بين الطرفين ومن ظروف التعاقد من اعتبار المبلغ المدفوع من طرف المشتري عربونا يضمن حقه في العدول عن البيع، اعتبره جزءا من الثمن دفعه كتسبيق لتأكيد التعاقد والبت فيه.	
45	2019	1	العقارية	م 400 و 402 من ق م	لا يعد الحق متنازعا عليه إلا إذا كان كذلك وقت الشراء وكان المشتري عالما به. إذا قام النزاع بعد الشراء أو بعد حسم النزاع، فلا يعتبر الحق متنازعا عليه.	
306	2013	1	العقارية	م 6 من المرسوم التنفيذي 105-01	لا يعتبر الحصول على قرض بفائدة من صندوق التوفير والاحتياط " مساعدة مالية من الدولة لبناء مسكن أو شرائه " يحول دون الحصول على سكن بطريق البيع بالإيجار.	بيع بالإيجار
206	2003	1	المدنية	م 391 إلى 394 من ق ا م	لا يجوز الطعن بالنقض، مباشرة، في حكم رسو المزاد العلني، باعتباره قرارا ولاثيا.	بيع بالمزاد العلني
166	2014	1	المدنية	م 754 من ق ا م و 5 من المرسوم التنفيذي 78-09	يحدد الحقوق التناسبية، المستحقة للمحضر القضائي، على أساس الثمن النهائي الذي رسا البيع بالمزاد العلني عليه.	
78	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 728 من ق م	يتطلب القانون في حالة تعذر القسمة عينا، أو كان من شأنها إحداث نقص كبير في قيمة المال المراد قسمته، بيع هذا المال بالمزاد، وذلك بالطرق المنصوص عليها قانونا، غير أنه يمكن أن تكون هذه المزايدة مقتصرة على الشركاء وحدهم، إذا ما طلبوا هذا بالإجماع.	بيع حقوق مشاعة

193	2008	2	المدنية	م 12 من المرسوم التشريعي 03-93	يحرر عقد البيع على التصاميم، وجوبا في الشكل الرسمي (AUTHENTIQUE)، تحت طائلة البطلان.	بيع على التصاميم
363	2012	2	العقارية	م 12 من المرسوم التشريعي 03-93	يجب تحرير عقد البيع على التصاميم، في الشكل الرسمي، وأن يكون خاضعا للتسجيل والشهر.	
31	2015	2	المدنية	م 14 من المرسوم التشريعي 03-93	عدم تحرير المرقّي العقاري محضر معاينة حضوري، يُمضى من كلا الطرفين، يفيد عدم وجود عيوب أو نقائص في الشقة المسلمة، يقيه ملتزما بالضمان. المرقّي ضامنٌ حسن إنجاز المنشآت، خلال سنة من تاريخ التسليم.	
68	1991	4	المدنية	م 408 من ق م	البيع في مرض الموت لفائدة وارث لا يكون ناجزا إلا بإقرار باقي الورثة.	بيع في مرض الموت
80	1996	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 408 من ق م	عقد البيع المنجز أثناء مرض الموت، لفائدة الوارث، لا يكون ناجزا إلا إذا أقره باقي الورثة. استغلال زوجة المورث مرضه لإبرام عقد البيع قبل وفاته بثلاثة عشر يوما واستثناء القرار المطعون فيه العقد المذكور من التركة أثناء القسمة، دون أن يبين في حيثياته حالة المرض التي أثارها الطاعنون، يعرضه للنقض.	
100	1990	1	التجارية والبحرية	م 172، 173، 176 و 200 من القانون التجاري	لا يثبت حق الشفعة، للمؤجر (صاحب الجدران)، عند بيع المستأجر قاعدته التجارية.	بيع قاعدة تجارية
132	1989	2	التجارية والبحرية	م 361 من ق م	التسليم ليس شرطا من شروط إتمام عقد البيع، بل هو التزام ينشأ عنه. عدم جواز القضاء بفسخ عقد بيع محل تجاري بحجة عدم تسليم المبيع.	بيع محل تجاري
10	1997	1	الغرف المجتمعة	م 1/79 من القانون التجاري وم 103 و 324 مكرر 1 من ق م	يعتبر الشكل الرسمي في بيع محل تجاري، شرطا ضروريا لصحة البيع.	
160	1996	2	الجنائية	م 1/431 من ق ع	يعد قضاءً سليما، الاستناد إلى الخبرة الطبية غير المنازع فيها، التي أثبتت عدم صلاحية المشروبات الغازية الموجودة بالقارورات المعروضة للاستهلاك.	بيع مشروبات غير صالحة للاستهلاك

11	1991	2	المدنية	م 2/397 من ق م	بيع ملك الغير لا يكون ناجزا في حق مالك الشيء المبيع، ولو أجازته المشتري.	بيع ملك الغير
29	1994	3	المدنية	م 2/397 و 574 من ق م	يتوجب قانونا، الحصول على وكالة خاصة، في كل عمل يتعلق بالبيع أو المرافعة أمام القضاء، في حق الغير.	
132	2001	1	المدنية	م 397 من ق م	يعد باطلا، عقد البيع، المستند إلى عقد باطل، بموجب قرار إداري، تضمن بطلان البيع، لوقوعه ممن لا يملك المبيع.	
29	1989	1	المدنية	م 59 من ق 1 م	النزاع القائم بين الزوج والزوجة حول المصوغ الذي عجزت عن إثبات ملكيته لها بالكتابة سوى حيازتها لفاتورات بعض دون تشكيل دليل كامل لمليتها له كله، فإنه يجوز حسمه بوسيلة إثبات أخرى كاليمين المتممة، ما دامت الفاتورات المذكورة تشكل لصالح الزوجة قرينة جديرة التعزيز بهذه الوسيلة إلى جانب المصوغات التي تنسب عادة بالنظر إلى طبيعتها إلى المرأة و من ثم لا يجوز استبعاد طلب الزوجة، الرامي إلى تثبيت ادعائها بالشهود.	بينة
217	2007	1	المدنية	م 124 من ق م	التسمم الناجم عن استنشاق الزئبق، يقيم مسؤولية المصنع المتسبب في تطاير الزئبق في الهواء.	

حرف التاء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
تاجر	من المقرر قانوناً أنه يعد تاجراً ويخضع للقانون التجاري كل من يملك محلاً تجارياً ومسجلاً في السجل التجاري ويمارس أعماله التجارية على سبيل الاعتياد ومن ثم فإن النعي على القرار بانعدام الأساس القانوني في غير محله. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعة تمارس مهنة الحرفي (الحلاقة) وتملك محلاً تجارياً مستعملاً كقاعة حلاقة فإن قضاة الموضوع بقضائهم بصحة التنبيه بالإخلاء المتضمن رفض تجديد الإيجار التجاري كانوا مطبقين القانون عن صواب. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	م 1 و 21 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	3	1991	81
تأجير محل تابع لأمالك الدولة	تأجير المحلات التابعة لأمالك الدولة، يتم بالمزاد العلني (المرسوم 454-91)، وتجديد إيجارها يخضع للقانون التجاري.	المرسوم 454-91	التجارية والبحرية	2	2004	239
تأشير على الوثائق	متى كان من المقرر قانوناً أن تتضمن قرارات المجلس القضائي التأشير الإجمالي على جميع الوثائق وكذلك تحديد النصوص القانونية التي طبقت، فإن هذه القواعد ليست من الأمور بها تحت طائلة البطلان كما هو الحال في الإجراءات الجزائية، إذ لم يرتب القانون أي جزاء على إغفالها، وعليه فإن عدم الإشارة إليها في القرار لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون.	م 4/144 و 5 من ق م 1	التجارية والبحرية	1	1989	133
تأشير على ملحق عقد مخالف للتشريع	من المقرر قانوناً أنه " يعاقب. . . كل من يعمل لصالح الدولة. . . يقوم بإلزام عقد أو يؤشر أو يراجع عقداً أو اتفاقية أو صفقة أو صكا مخالفاً بذلك التشريع الجاري وقاصداً المساس بمصالح الدولة. . . أو الهيئة التي يمثلها". إن محكمة الجنائيات بتسليطها - في قضية الحال - عقوبة على الطاعن من أجل مخالفة لا وجود لها قانوناً قد أخطأت في تطبيق القانون لعدم منحها الوصف القانوني للواقعة المنظورة أمامها لأن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد خاص ومخالفته لا تشكل جريمة إذ كان لزاماً عليها، أن تراقب سلامة الوصف القانوني الصحيح. ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	م 1/423 من ق ع	الجنائية	1	2001	309
تأميم أراض	لا يجوز تملك أموال الدولة بالتقادم المكسب. ولما ثبت -من قضية الحال - أن الأرض محل النزاع تم تأميمها و إدماجها ضمن الصندوق الوطني للثورة الزراعية فهي تعد ملكاً عاماً لا تخضع للتقادم المكسب. إن بقاء المطعون ضده في جزء من القطعة الأرضية مدة من الزمن لا يعدو أن يكون مجرد رخصة لا تقوم معها الحيابة عملاً بأحكام المادة 808 من ق.م.	م 689 من ق م	العقارية	1	2002	275
	تصبح الأرض المؤممة في إطار الثورة الزراعية ملكاً عاماً لا يمكن اكتسابه بالتقادم.	م 689 من ق م	العقارية	عدد خاص - الجزء 2	2004	223

54	1991	4	المدنية	م 623 من ق م	من المقرر قانونا أن المؤمن لا يلتزم في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع قضوا بتعويض المؤمن له عن ضرر غير منصوص عليه في عقد التأمين فإنهم كما فعلوا خرقوا أحكام القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	تأمين
17	1992	2	المدنية	م 24 من قانون التأمينات	من المقرر قانونا أن المشتري يستفيد من عقد تأمين السيارة المشتراة حتى انتهاء مدة العقد بشرط أن يعلم المؤمن خلال 60 يوما من تاريخ انتقال الملكية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع بإخراجهم شركة التأمين من الخصام مع أن السيارة التي وقع بسببها الحادث كانت مؤمنة عليها لدى شركة التأمين يكونون بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون ومتى كان الأمر كذلك يستوجب نقض القرار المطعون فيه	
170	1993	3	التجارية والبحرية	م 144 من قانون التأمين	من المقرر قانونا أن شركة التأمين أن تحل محل المؤمن له متى دفعت لهذا الأخير مبلغ التأمين ولو بعد رفع الدعوى أمام القضاء، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس. و لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن شركة التأمين قدمت للقضاء عقد الحلول، فإن قضاة الموضوع بقبولهم لهذه الصفة طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
31	1994	1	المدنية	م 106 من ق م	من المقرر قانونا أن "العقد شريعة المتعاقدين و لا يجوز تعديله ولا إلغاؤه إلا باتفاق الطرفين ". ومن المتفق عليه في الشروط العامة لعقد التأمين : أن شركة التأمين تضمن للمؤمن له التبعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية و المادية التي يسببها للغير أثناء وبمناسبة سير المركبة ولا تضمن الأضرار التي يسببها المؤمن لنفسه، إلا إذا كان مؤمنا على جميع الأخطار. ولما ثبت ان المطعون ضده لم يؤمن على جميع الأخطار، فإن قضاة الموضوع بقضائهم خلاف ذلك، ومنحه تعويضا، قد خرقوا نصوص العقد، واستحق قرارهم النقض .	
11	1994	2	المدنية	م 619 من ق م	من المقرر قانونا ان التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها له للمؤمن. ولما كان ثابتا . من قضية الحال . أن عقد التأمين المبرم مع -المطعون ضده - لازال قائما وصحيا وقت الحادث، فإن قضاة الموضوع بإشراك شركة التأمين في الدفع و الضمان معه بصفته مسؤولا مدنيا فإنهم طبقوا صحيح القانون ويتعين بذلك رفض الطعن .	
171	2003	1	المدنية	م 3/124 من الأمر 66-183	من المقرر قانونا أنه عندما يكون الحادث حادث مرور و حادث عمل في آن واحد فإنه يحق للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية استرجاع المبالغ التي خصصها للضحية و يرجع بعد ذلك على المتسبب في الحادث تطبيقا للمادة 3/ 124 من الأمر 66 / 123 المؤرخ في 21 جوان 1966.	
415	2005	1	الجنح والمخالفات	م 4 من الأمر 15-74	صاحب المرآب، إذا لم يكن مؤمنا على نشاطه المهني، طبقا للمادة 4 من الأمر 74-15، مسؤول شخصيا ومدنيا، عن الأضرار اللاحقة بالضحية، والناجمة عن مركبة مودعة لديه، بغرض إصلاحها .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

197	2008	2	المدنية	م 8 من الأمر 95-07	يمكن إثبات التزامات طرفي عقد التأمين إما بوثيقة التأمين وإما بمذكرة تغطية التأمين أو بأي مستند مكتوب وقعه المؤمن.
127	2009	1	المدنية	م 14 و 15 من الأمر 74-15 وم 3 و 5 من المرسوم 34-80	ينبغي التمييز بين حالات الاستثناء من ضمان تعويض الأضرار الجسمانية أو المادية الحاصلة بسبب المرور أو بغيره، التي تحكمها المادة 3 من المرسوم 80-34 المؤرخ في 16 فيفري 1980 وحالات سقوط الحق في الضمان المنصوص عليها في المادة 5 من نفس المرسوم و المادة بين 14 و 15 من الأمر 74-15 المؤرخ في 30 جانفي 1970.
212	2009	2	التجارية والبحرية	م 3/3 من المرسوم 34-80	يبقى الضمان، في إطار حادث مرور، منتجا آثاره، في حالة استعمال المركبة من دون علم المؤمن له.
166	2010	2	المدنية	م 15 و 22 من الأمر 07-95	لا يترتب عن عدم تصريح المؤمن له بالسرقة، في مهلة ثلاثة أيام، سقوط الحق في الضمان. يجوز للمؤمن تخفيض التعويض إلى حدود الضرر الفعلي في حالة عدم التصريح بالسرقة في الأجل المقرر .
115	2011	1	المدنية	م 38 من الأمر 07-95	لا يخول عقد التأمين للمؤمن، الحل محل المؤمن له. يحل المؤمن محل المؤمن له، بموجب عقد حلول.
120	2011	1	المدنية	م 619 و 623 من ق م وم 2 من الأمر 07-95 وم 96 من المرسوم التنفيذي 47-99	التعويض عن سرقة شاحنة، من طرف جماعة إرهابية، يتحمله الصندوق الوطني لضحايا الإرهاب وليس شركة التأمين.
123	2012	1	المدنية	م 3/15، 4/15، 5/15، 22 و 27 من الأمر 07-95	لا يسقط حق الضمان، بسبب عدم تصريح المؤمن له بالحادث Sinistre، خلال أجل لا يتعدى 7 أيام. تحدد مهلة التصريح، في مجال التأمين من السرقة، ب (03) أيام عمل، إلا في الحالة الطارئة أو القوة القاهرة. يجوز للمؤمن، في حالة عدم التصريح بالحادث Sinistre، في الأجل المقرر قانونا، تخفيض التعويض، في حدود الضرر الفعلي، اللاحق بالمؤمن له. يحدد أجل تقادم دعاوى المؤمن له أو المؤمن، الناشئة عن عقد التأمين، بثلاث سنوات، ابتداءً من تاريخ الحادث Sinistre المنشئ للتعويض.
158	2012	1	المدنية	م 324 و 324 مكرر 5 من ق م	يكفي، في دعوى التعويض، محضر الضبطية القضائية، المتضمن التصريح الرسمي بسرقة مركبة، لثبوت السرقة المؤمن منها.
197	2013	1	التجارية والبحرية	م 118 من الأمر 07-95	لا يتعدى المبلغ، الواجب دفعه لشركة التأمين، حدود التعويض عن الأضرار اللاحقة بالبضاعة، المدفوع للمرسل إليه، لا حق في أي تعويض إضافي عن التأخر في دفع مبلغ التعويض، نتيجة ممارسة الحق في التقاضي، المكرس قانونا.

تأمين

201	2013	1	التجارية والبحرية	م 269 إلى 273 من الأمر 07-95 وم 23 من الأمر 15-74 والمرسوم التنفيذي 07-220	لا يعد التصريح بحادث المرور دليلاً، في حد ذاته، لإثبات الضرر اللاحق بالبضاعة المؤمنة، يجب إثبات الضرر بخبرة، يتولاها خبير معتمد لدى شركة التأمين أو متفق عليه في عقد التأمين. لا تتحمل شركة التأمين مسؤولية التعويض، في حالة اللجوء إلى خبرة خبير غير معتمد أو غير متفق عليه.	تأمين
184	2014	1	المدنية	م 106 من ق م وم 12 و 38 من الأمر 07-95	تضمن شركة التأمين التعويض عن الأضرار الناجمة عن سرقة سيارة مؤمنة بعقد تأمين شامل. يعد النصب المؤدي الى فقدان سيارة سرقة. شركة التأمين ملزمة بدفع التعويض عن السيارة المسروقة عن طريق النصب.	
137	2015	1	المدنية	م 18 و 21 من الأمر 07-95	تعرض شركة التأمين، في حالة عدم تصريح المؤمن له باستغلال السيارة المؤمن عليها في نشاط تأجير السيارات معدلاً جديداً للقسط، خلال 30 يوماً من تاريخ اطلاعها على حالة احتمال تفاقم الخطر المؤمن عليه. تضمن شركة التأمين تفاقم الأخطار، بدون زيادة في القسط، في حالة عدم اقتراح معدل جديد للقسط، في الأجل المحدد قانوناً (30 يوماً).	
161	2015	1	المدنية	م 12 من الأمر 07-95	لا يمكن شركة التأمين إدراج شروط تعسفية في العقد، قصد تملصها من الالتزام بالضمان، يلتزم المؤمن بتعويض الخسائر والأضرار الناتجة عن خطأ غير متعمد من المؤمن له، أي الخسائر والأضرار التي لم يحدثها عمداً أو غشاً. يجب على شركة التأمين، قصد التخلص من الالتزام بالضمان، إثبات تسبب المؤمن له، عمداً، في الضرر.	
166	2015	1	المدنية	م 56 من الأمر 07-95 م 5 من المرسوم 34-80	يجوز للمضرور أو ذوي حقوق المتوفى رفع دعوى حلول شركة التأمين محل المؤمن له، المحكوم عليه بالتعويضات. يمكن للمضرور أو لذوي حقوق المتوفى رفع دعوى مباشرة أو غير مباشرة على شركة التأمين، عند ثبوت مسؤولية المؤمن له، حتى ولو صدر حكم جزائي حاز حجية الشيء المقضي فيه وقضى بثبوت مسؤولية المؤمن له (سائق في حالة سكر) وبالتعويض في الدعوى المدنية.	
37	2015	2	المدنية	م 110 من ق م	عقد التأمين هو عقد إذعان و شرط التنازل عن أي مطالبة بالتعويض يعتبر تعسفاً، يعطي للمؤمن له الحق في طلب التعويض وفقاً للمادة 110 من القانون المدني. التنازل المنفصل عن عقد التأمين يعتبر رضائياً و ليس عقد إذعان و لا يخضع لأحكام المادة 110 من القانون المدني.	
41	2015	2	المدنية	م 19 من الامر 07-95 م 619 من ق م	إذا لم تقترح شركة التأمين على المؤمن له أي تعديل لمقدار الأقساط المدفوعة، بالنظر إلى جسامه الخطر المؤمن منه، فإنها تضمن الخطر في حدود ما نص عليه القانون وشروط العقد.	
46	2015	2	المدنية	م 619 من ق م م 2 من الأمر 07-95	عقد التأمين هو عقد زمني، يمتد تنفيذه في الزمان. تتفد الالتزامات الواردة بعقد التأمين بأداء مستمر، كلما تكرر الخطر المؤمن منه، طوال مدة سريانه.	

30	2016	1	المدنية	م 27 و 28 من الأمر 07-95	استصدار أمر على ذيل عريضة وتبليغه إلى المؤمن، إجراء قاطع للتقادم في الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين.	تأمين
41	2016	2	المدنية	م 106، 619، 622 و 623 من ق م م 30 من الأمر 07-95	التعويض عن تحقق الخطر المؤمن منه، قوامه عقد التأمين الشامل لجميع الأخطار وكل تعهد بخلاف ذلك يعد باطلا.	
56	2017	1	المدنية	م 106، 107، 619 من ق م م 60 من الأمر 07-95	لا يؤدي عدم إخضاع المؤمن له للتشخيص وإجراء فحوصات طبية عن حالته الصحية، قبل إبرام العقد، إلى سقوط الحق في الضمان.	
18	2018	2	المدنية	م 12 و 15 من الأمر 07-95	يسقط الحق في الضمان، إذا ارتكب المؤمن له خطأ عمديا أدى إلى تحقق الخطر المؤمن عليه وهو السرقة. يرجع تكييف الخطأ فيما إذا كان عمديا أم لا إلى السلطة التقديرية لقاضي الموضوع، وفق ظروف وملابسات الحادث.	
18	2019	1	المدنية	م 47 و 67 من القانون 11-83	يستفيد من منحة الوفاة، ذوو حقوق المؤمن لهم اجتماعيا، ومن بينهم الأولاد الذين يتعذر عليهم ممارسة نشاط مأجور بسبب عاهة أو مرض مزمن، أيا كانت أعمارهم. لا يشترط القانون في هذه الحالة، وجود حكم بالحجر.	
18	2019	2	المدنية	م 106 و 323 من ق م	يتم التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمحاصيل الزراعية الناتجة عن الحريق أو تساقط البرد، بناء على عقد التأمين المتضمن التعويض عن هذه المخاطر، بعد إثبات وقوع المخاطر بعدة طرق لاسيما المراسلة الصادرة عن مصلحة الأرصاد الجوية.	
311	2006	1	الاجتماعية	م 5 من المرسوم 35-85	مضمون المادة 5 من المرسوم 35-85 المتعلق بالانتفاع بتأمين العجز، شريطة بلوغ سن التقاعد والتسجيل منذ سنة على الأقل، من النظام العام.	
107	2008	1	المدنية	م 7 و 22 من المرسوم التشريعي 11-94	لا جمع بين آداءات نظام التأمين على البطالة وبين أي دخل آخر مهما كان مصدره.	تأمين على البطالة

133	2012	2	المدنية	م 2 من الأمر 12-03 وم 2 و 3 من المرسوم التنفيذي 268-04 وم 52 من الأمر 07-95	سقوط الثلج لا يعتبر كارثة طبيعية. تغطي بإلزامية التأمين على آثار الكوارث الطبيعية، الحوادث الطبيعية الآتية: - الزلازل. - الفيضانات و سواحل الوحل. - العواصف و الرياح الشديدة. - تحركات قطع الأرض. يمكن ضمان ثقل الثلج.	تأمين على الكوارث الطبيعية
148	2012	2	المدنية	م 2 من الأمر 12-03 وم 2 و 3 من المرسوم التنفيذي 268-04 وم 44 من الأمر 07-95	لا يعد الحريق كارثة طبيعية. تغطي بإلزامية التأمين على آثار الكوارث الطبيعية، الحوادث الطبيعية الآتية: - الزلازل - الفيضانات و سواحل الوحل - العواصف و الرياح الشديدة - تحركات قطع الأرض - يمكن ضمان الأضرار التي تتسبب النيران فيها.	
367	2003	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 111 من ق م	إذا كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تأويلها للتعرف على إرادة المتعاقدين. وعليه فإن القضاء برفض الدعوى الرامية إلى إلغاء عقد الوصية هو قضاء سليم ما دام قصد الهالك ينصرف إلى توزيع أملاكه على الورثة أثناء حياته.	تأويل العقد
131	1991	2	الاجتماعية	المرسوم 147-76	من المقرر قانوناً أن التبادل أو التخلي عن المساكن المملوكة للدولة يخضع للموافقة الصريحة للهيئة المسيرة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن عملية التبادل السكنين المملوكين للدولة تمت بدون الموافقة الصريحة للهيئة المسيرة وأن قضاة الموضوع بقرارهم الراض لهذه العملية أصابوا في تطبيق القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	تبادل سكن ملك للدولة
442	2003	عدد خاص	الجنائية	م 119 من ق ع	إن الحكم المطعون فيه القاضي ببراءة المتهم من جريمة تبديد أموال عمومية لم يتضمن عند طرحه للسؤال الرئيسي إلا الركن المادي وأغفل بقية عناصر الواقعة مما يجعله ناقصاً ويشكل خطأ في تطبيق القانون ينجر عنه النقض.	تبديد أموال عمومية

509	2006	1	الجنائية	م 119 و 128 مكرر من ق ع	يعد سؤالا غير قانوني، السؤال المطروح بخصوص جريمة تبديد أموال عمومية، الخالي من إبراز أركانها القانونية الآتية: - الفعل المادي وهو التبديد. - القصد الجنائي وهو العمد. - أن يكون الفاعل موظفا أو شبيها به. - أن تكون الأموال المبددة قد وضعت تحت يده بمقتضى وظيفته أو بسببها.	تبديد أموال عمومية
405	2014	2	الجنائية	م 26 و 29 من القانون 01-06	تعني جريمة تبديد عمدي للمال العام، تعمد الفاعل صرف المال العام، الموضوع تحت يده، بصورة غير حكيمة، لا تعبر عن حقيقة الشيء الذي صرف من اجله. لا يشترط، في جريمة تبديد عمدي للمال العام، ارتكاب فعل التبديد من طرف المسؤول على المؤسسة. تقوم جريمة تبديد عمدي للمال العام تجاه موظف تصرف في مال عام عهد به إليه، بحكم وظيفته أو بسببها، في غير الوجهة المحددة، قانونا، سواء بعلم المسؤول عليه او بدون علمه.	تبديد عمدي للمال العام
115	1989	2	التجارية والبحرية	م 102 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن العبرة في صحة التبليغ هو الذي يتم بطلب من المحكوم له ويحرر في شأنه سندا يتضمن البيانات التي تفرضها أحكام المواد 13، 22، وما بعدها، 42، 102 من قانون الإجراءات المدنية، ويتم التبليغ إذا سلم للشخص المطلوب تبليغه شخصا أو إلى أحد أقاربه أو تابعة أو البوابين أو إلى شخص آخر يقيم بنفس المنزل، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت في قضية الحال أن الفريق الطاعن بلغ بالحكم في 02/01/1982، وطعن فيه بالاستئناف في 02/02/1982 فإن هذا الاستئناف قد وقع في الأمد المحدد قانونا عملا بأحكام المادة 102 من ق ا م، وبذلك فإن قضاة الاستئناف بتصريحهم عدم قبول الاستئناف شكلا خرقوا القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعنين بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	تبليغ
48	1989	3	الأحوال الشخصية والموارث	م 102 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن المشرع حدد مهلة الاستئناف بشهر واحد، تبتدئ من تاريخ تبليغ الحكم سواء إلى شخص المطلوب تبليغه أو إلى موطنه الحقيقي أو المختار فإنه من الواضح أن المحامي غير منصوص عليه من الناحية القانونية في هذه الحالة لتعلق الأمر بذات الشخص الذي هو أدري بمصالحه وحريص على عدم ضياع حقوقه أكثر من غيره. إن المحامي الذي كان يمثل موكله في مرحلة التقاضي وكانت المخابرة معه في مكتبه صحيحة من الناحية القانونية فإنه يعتبر أجنبيا عنها بمجرد صدور الحكم فيها وتكون وكالته العادية انتهت بمجرد النطق بالحكم في تلك القضية. -لذلك يستوجب نقض القرار الذي قضى برفض استئناف الطاعن شكلا تأسيسا على أن تبليغ الحكم وقع لمحاميه.	

159	1990	2	الاجتماعية	م 89 و 102 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة غيابيا عن طريق المعارضة ضمن مهلة عشرة أيام من تاريخ التبليغ، ومن المقرر كذلك أن استئناف الحكم الصادر من المحكمة يجب أن يرفع في مهلة شهر واحد ابتداء من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا أو من تاريخ انقضاء مهلة المعارضة إذا كان غيابيا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال- إن قضاة الاستئناف ذهبوا في قرارهم إلى أن تبليغ الطاعن قد حصل في 10 / 11 / 1980 في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ إرسال رسالة إلى مصالح البلدية وهو لا يصلح للاعتماد عليه في احتساب اجل الاستئناف مما جعل القضاة لم يتحققوا من مدى قانونية التبليغ خاصة وأن الحكم المستأنف لديهم صدر غيابيا في حق الطاعن، وبقضائهم بعدم قبول الاستئناف شكلا بسبب فوات الميعاد القانوني وخرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تبليغ
13	1990	4	المدنية	م 32 و 38 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأوراق أو السندات أو الوثائق التي يقدمها كل طرف دعما لادعائه يجب أن تبلغ للخصم، ومن المقرر أيضا أن سند تبليغ الأحكام الغيابية يجب أن يذكر فيه مهلة عشرة أيام للطعن بالمعارضة تحت طائلة البطلان، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد إضرارا بحقوق الدفاع وخرقا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بقبولهم الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعاد القاضي بعدم قبول المعارضة شكلا بكون الطاعن اعترف بتبليغه بسند التبليغ دون أن يوجد أي أثر سواء لذلك الاعتراف أو السند بالتبليغ، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
27	1990	4	المدنية	م 42 من ق ا م	من المقرر قانونا وقضاء أن التبليغ لا يكون صحيحا ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا وقع بواسطة سند يحرره المبلغ ويشير فيه إلى أن المبلغ له تسلم نسخة من الحكم أو الأمر موضوع التبليغ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للإجراءات الجوهرية. وإلى المهل القانونية لاستعمال حق الطعن. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس بعدم قبولهم الاستئناف شكلا دون أن يشارروا إلى التبليغ والكيفية التي حصل بها، يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
94	1990	4	التجارية والبحرية	م 463 من ق ا م	متى كان مقورا قانونا أن الآجال (المواعيد) المقررة في قانون الإجراءات المدنية تحسب كاملة، فإن اليوم الأول للتبليغ واليوم الأخير لا يحسب، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. و لما كان من الثابت-في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف قضاة بقضائهم قضاة بقضائهم كما فعلوا خالفوا المادة 463 من قانون الإجراءات المدنية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
102	1990	4	التجارية والبحرية	م 3/23 و 102 من ق ا م	من المقرر قانونا أن محضر التبليغ يجب أن يتضمن البيانات الجوهرية المتمثلة في تاريخ التبليغ وإمضاء الموظف الذي قام به وختم الجهة القضائية، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة المجلس بعدم قبولهم الاستئناف شكلا لرفعه خارج المهلة المحددة في المادة 102 من ق. ا. م معتبرين أن محضر تبليغ الحكم الابتدائي صحيحا بالرغم من عدم ذكر تاريخ التبليغ وخلوه من ختم الجهة القضائية فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

139	1990	4	الاجتماعية	م 42 و 102 من ق ا م	من المقرر قانونا أن تبليغ الحكم يكون مصحوبا بنسخة رسمية منه أو بنسخة مطابقة للأصل، ومن المقرر أيضا أن مهلة الاستئناف تسري ابتداء من تاريخ تبليغ حكم أول درجة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن جهة الاستئناف بعدم قبولها الاستئناف شكلا لتقديمه مؤخرا اعتمادا على تأشيرة وردت بهامش نسخة حكم أول درجة مفادها أن الحكم بلغ بتعليقه في مشيخة المدينة دون استظهار النسخة الأصلية لوثيقة التبليغ تكون بقضائها كما فعلت خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تبليغ
110	1991	3	التجارية والبحرية	م 42 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يمكن تنفيذ الأحكام ما لم يقع تبليغها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن كون التنفيذ بادر بتنفيذ قرار دون أن يقدم تبليغه إلى الطاعن فإن قضاة الموضوع بقضائهم بطرد الطاعن على أساس أن المنفذ عليه قد سبق له الإطلاع على الحكم يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
170	1991	4	الاجتماعية	م 467 من ق ا م	من المقرر قانونا أن تبليغ الشخص الاعتباري لا يتم إلا لممثله القانوني ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال أن تبليغ الشركة المدعية في الطعن قد تم بدون ذكر شخصية ممثلها القانوني خلافا لمقتضيات المادة 467 من قانون الإجراءات المدنية. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
271	1991	4	الجنائية	م 182 و 200 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن يبلغ النائب العام بكتاب موصى عليه كلا من الخصوم ومحاميهم تاريخ نظر القضية بالجلسة وتتراعي مهلة ثمان وأربعين ساعة في حالات الحبس الاحتياطي وخمسة أيام في الأحوال الأخرى بين تاريخ إرسال الكتاب الموصى عليه وتاريخ الجلسة ويودع أثناء هذه المهلة ملف الدعوى مشتملا على طلبات النائب العام قلم كتاب غرفة الاتهام ويكون تحت تصرف محامي المتهمين والمدعين المدنيين، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون وإخلالا بحق الدفاع. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن النائب العام لم يبلغ إلى الطاعنين تاريخ نظر القضية بالجلسة سواء إليهما شخصا أو لمحاميهما. كما أنه لم يبلغ منطوق الإحالة وفقا لما تقضي به المادة 200 ق ا ج.	
295	1991	4	الجنح والمخالفات	م 412 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه اذا لم يحصل التبليغ لشخص المتهم ولم يخلص من إجراء تنفيذي مع أن المتهم أحيط علما بحكم الإدانة فإن معارضته تكون جائزة القبول حتى بالنسبة للحقوق المدنية إلى حين انقضاء مواعيد سقوط العقوبة بالتقادم ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. و لما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع لما اعتبروا التبليغ الذي تم إلى المصلحة التي يشتغل فيها المتهم تبليغا صحيحا قد أخطأوا في تطبيق القانون باعتبار أن مكان العمل لا يعتبر بمثابة مسكن للمتهم المحكوم عليه. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
35	1994	1	المدنية	م 473 من ق ا م	من المقرر قانونا أن كل تبليغ لشخص اعتباري من أشخاص القانون العام، يجب أن يؤشر عليه من طرف الموظف الموكول إليه استلامه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن تبليغ القرار محل الطعن قد تم بإرسالية غير مؤشر عليها من طرف الموظف المكلف بذلك فإن ذلك يعد مخالفا للقانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

134	1994	1	التجارية والبحرية	م 42 من ق ا م	من المقرر قانونا أن تبليغ الحكم يجب أن يكون مصحوبا بنسخة رسمية منه أو بنسخة مطابقة لأصله، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع رفضوا المعارضة المقدمة من الطاعن، ضد القرار الغيابي. اعتمادا على محضر الطرد المشار فيه أن الطاعن وجه له تنبيه، واعتبروا ذلك تبليغا صحيحا فانهم بذلك للقرار الغيابي خرقوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تبليغ
219	2003	عدد خاص	الجنائية	م 182 من ق ا ج	إن تبليغ الأطراف بعقد جلسة غرفة الإتهام خمسة أيام قبل انعقاد الجلسة تعتبر إجراء جوهري يترتب عن الإخلال به بطلان القرار وهو ما لم يتم احترامه بموجب القرار المطعون به مما ترتب عنه النقض .	
358	2003	2	الجنح والمخالفات	م 418 من ق ا ج	لا يكون التبليغ عن طريق النشر إلا في حالة استحالة تبليغ الشخص شخصا أو في موطنه.	
361	2006	1	التجارية والبحرية	م 98 من ق ا م	يجب لصحة محضر تبليغ الحكم الغيابي، أن تذكر فيه حرفيا، تحت طائلة البطلان، عبارة "أنه بانقضاء المهلة المذكورة يسقط حق الطرف في المعارضة".	
191	2006	2	المدنية	م 23 و 24 من ق ا م	يعد باطلا ولا يعتد به، محضر التبليغ الخالي من الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 23 و 24 من قانون الإجراءات المدنية.	
391	2008	2	الجنح والمخالفات	م 439 من ق ا ج وم 22 من ق ا م	تبليغ الحكم الجزائي الغيابي، الفاصل في الدعوى المدنية، عن طريق المحضر القضائي، طبقا لقانون الإجراءات المدنية، تبليغ قانوني.	
239	2009	2	العقارية	م 42 و 102 من ق ا م	يجب تحرير محضر تبليغ لكل طرف يراد تبليغه في حالة تعدد الأشخاص المراد تبليغهم الموجودين في مقر واحد.	
340	2012	1	الجنح والمخالفات	م 412 من ق ا ج	لا يعد تبليغ الحكم الغيابي، عن طريق التعليق أو النيابة العامة، تبليغا شخصيا للمتهم، لا يترتب على هذا التبليغ، سقوط ميعاد المعارضة.	
397	2012	1	الجنائية	م 317، 323 و 439 من ق ا ج	التبليغ عن طريق النيابة العامة صحيح، يسري به أجل الطعن بالنقض، لا حاجة لتجديده بعد القبض على المتهم أو تسليم نفسه، بعد الحكم عليه بالتخلف عن الحضور. يعد الطعن بالنقض في قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات، بعد صدور الحكم بالتخلف عن الحضور، طعنا خارج الأجل القانوني.	
288	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 413 من ق ا م وا	يكون التبليغ صحيحا، إذا تم بمكان حبس الشخص، المطلوب تبليغه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

211	2014	1	المدنية	م 688 من ق ا م و ا	لا يترتب بطلان محضر التبليغ، في حالة خلوه من ذكر الممثل القانوني أو الاتفاقي، طالما ثبت تبليغه، بوضع الختم المقرر عليه.	تبليغ
389	2014	2	الجنائية	م 3/200، 268، 439 و 441 من ق ا ج	تبليغ قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات إجراء جوهري، تتوقف عليه الإجراءات التحضيرية لمحكمة الجنايات، لا يعد تبليغا صحيحا، الاقتصار على تبليغ منطوق القرار. يسري أجل الطعن بالنقض بالتبليغ الصحيح. يتم التبليغ الصحيح، وجوبا، ب: 1-تبليغ المتهم بقرار الإحالة إلى محكمة الجنايات 2-تسليمه نسخة منه.	
184	2015	2	التجارية و البحرية	م 411، 412 من ق ا م ا	استقر اجتهاد الغرفة التجارية والبحرية على وجوب تعليق محضر التكليف بالحضور بمقرّي البلدية والمحكمة، في حالة استحالة تبليغ المطلوب تبليغه بموطنه القانوني أو بموطنه الحقيقي المعروف.	
34	2016	1	المدنية	م 412 من ق ا م ا	لا يعد التبليغ عن طريق رسالة مضمنة تبليغا شخصيا.	
38	2016	1	المدنية	م 411 من ق ا م ا	العبرة في احتساب الأجل بتاريخ ختم البريد، حتى ولو رفض المبلغ له استلام الرسالة المضمنة مع الإشعار بالاستلام	
77	2016	1	العقارية	م 2/336 من ق ا م ا	الاعتراف كتابة بالتبليغ الحاصل عن طريق الرسالة المضمونة يعتبر تبليغا رسميا في الموطن الحقيقي أو المختار للمبلغ له، تسري عليه الفقرة 2 من المادة 336 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تمدد أجل الاستئناف إلى شهرين كاملين.	
118	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 410 من ق ا م ا	يتعين على المحضر القضائي أن يبين في محضر التبليغ الاستحالة التي جعلته لا يقوم بالتبليغ شخصيا للمطلوب تبليغه ومن ثم القيام بالتبليغ في الموطن الأصلي له إلى أحد أفراد عائلته المقيمين معه.	
46	2016	2	المدنية	م 414 من ق ا م ا م 21 من البروتوكول القضائي الجزائري الفرنسي	يتم تبليغ الشخص الذي له موطن بالخارج، في حالة عدم اختيار محام يمثله في الجزائر، بإرسال تبليغ مرفق بعريضة الطعن بالنقض، عن طريق النيابة التي يقع في دائرة اختصاصها موطن الشخص المطلوب تبليغه.	
255	2016	2	التجارية والبحرية	م 407، 408، 411 و 412 من ق ا م ا	يكون التعليق إجباريا، عند عدم ذكر هوية الشخص الراض لاستلام محضر تبليغ الشخص المعنوي.	
23	2018	1	المدنية	م 416 من ق ا م ا	لا يشترط في التبليغ الذي يتم يوم العطلة عن طريق النائب العام، الحصول على إذن القاضي.	
54	2018	2	العقارية	م 406 و 407 من ق ا م ا	لا تتعدّد الخصومة إلا بتحقيق قرينة علم المدعى عليه بها، عن طريق التبليغ الصحيح، ولا تكون إجراءات التبليغ صحيحة، إذا كان مستلم محضر التبليغ مجهول الهوية.	
23	2019	1	المدنية	م 412 من ق ا م ا	يشترط في التبليغ عن طريق التعليق إثبات الإرسال المضمون والتعليق بختم إدارة البريد أو تأشيرة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ولا يشترط رجوع وصول استلام الرسالة.	
27	2019	1	المدنية	م 414 و 415 من ق ا م ا	تعتبر محاضر التبليغ غير المبلغة للأطراف الثابت إقامتهم بالخارج بدون أثر قانوني، ما لم تستكمل إجراءات تبليغها طبقا للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

65	2019	1	شؤون الأسرة والموارث	م 411 من ق ا م ا	يحبس الأجل في التبليغ الرسمي برسالة مضمنة مع الإشعار بالاستلام من تاريخ ختم البريد وليس من تاريخ استلام الرسالة.	تبليغ
96	2019	1	التجارية والبحرية	م 406، 414 و 415 من ق ا م ا	يتم تبليغ الشخص الذي له موطن بالخارج بالطريق الدبلوماسي، بواسطة وكيل الجمهورية الذي يؤشر على التبليغ، لا يعد إيداع نسخة من محضر التبليغ لدى وكيل الجمهورية تبليغا رسميا صحيحا.	
297	1989	4	الجنح والمخالفات	م 168 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن أوامر قاضي التحقيق تبلغ إلى المتهم وإلى الطرف المدني في ظرف 24 ساعة بموجب خطاب موصى عليه ومن ثم فإن الإغفال عن القيام بهذا الإجراء كما هو منصوص عليه يعد خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات. ولما كان الثابت -في قضية الحال- أن أمر قاضي التحقيق لم يبلغ للطاعن، وأن مجرد وجود نسخة من رسالة موجهة إليه من قاضي التحقيق دون أن تكون مرفقة بوصل التضمين، يدل على أن التبليغ لم يتم حسب الشروط المنصوص عليها في القانون ومن ثم فإنه لا يعتد به ويعتبر كأن لم يكن وبناء على ذلك فإن غرفة الاتهام بقضائها بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لوقوعه خارج الآجال تكون قد خرقت قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تبليغ أوامر قاضي التحقيق
302	2013	1	العقارية	م 367، 406 و 410 من ق ا م وا	لا يعد تبليغا رسميا و شخصيا، تسليم أمانة ضبط المحكمة العليا نسخة من قرار النقض و الإحالة لمحامي المتقاضي، الطاعن بالنقض. لا يسري أجل الشهرين، لوجوب إعادة السير في القضية بعد النقض، إلا من تاريخ التبليغ الرسمي الشخصي، بواسطة محضر قضائي.	تبليغ رسمي
152	2013	2	المدنية	م 410، 411 و 412 من ق ا م وا	لا يعد محضر تبليغ رسمي، محضر قضائي يتضمن (تبليغ) عريضة طعن بالنقض، ضمن ظرف بريدي مختوم وموصى عليه. يعد التبليغ صحيحا إذا كان عند استحالة تبليغ المطلوب تبليغه رسميا و شخصيا: - في موطنه الأصلي (لأحد المقيمين معه) أو موطنه المختار. -/عن طريق تعليق نسخة من محضر المحضر القضائي بلوحة الإعلانات بمقر المحكمة ومقر البلدية، حيث كان له بها آخر موطن.	
210	2014	2	التجارية والبحرية	م 406 و 609 من ق ا م وا	لا تحل الصيغة التنفيذية محل التبليغ الرسمي، في حساب أجل الطعن.	
122	2015	1	المدنية	م 406، 408، 410، 411، 412 من ق ا م ا	يعتبر التبليغ الرسمي لحكم، الحاصل لاحقا، بمخاطبة الشخص المعني، نازلا من الطرف المبلغ عن تبليغ نفس الحكم، سابقا، عن طريق التعليق. يعد التبليغ الثاني، اللاحق، صحيحا و يعتد به في حساب آجال الطعن.	
179	2015	1	المدنية	م 411 و 412 من ق ا م ا	يتم التبليغ الرسمي للشخص، غير المعروف موطنه، عن طريق التعليق وليس عن طريق رسالة مضمّنة.	

337	2013	1	الجنائية	م 439 و 440 من ق اج وم 406 إلى 416 من ق ا م وا	لا يمكن لمحكمة الجنايات تطبيق إجراءات التخلف على متهم، متابع أمامها بجنحة ولا محاكمته غيابيا. يجب، علاجا للفراغ القانوني ذي الصلة، تبليغ المتهم تبليغا شخصيا قانونيا بتاريخ الجلسة، طبقا لقانون الإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، قصد ضمان محاكمته محاكمة عادلة، حضوريا.	تبليغ شخصي
169	1995	1	الاجتماعية	م 18، 19 و 20 من القانون 83-15	من المقرر قانونا أنه يتوجب على هيئة الضمان الاجتماعي إشعار المعني بالأمر بجميع القرارات الطبية في ظرف الثمانية أيام التالية لتاريخ صدور رأي الطبيب المستشار للهيئة. ويتاح للمؤمن له خلال أجل شهر - بعد التبليغ - تقديم طلب لإجراء خبرة. وتكون هيئة الضمان الاجتماعي ملزمة بمباشرة إجراءات الخبرة بمجرد ما يرد إليها الاعتراض ذو الطابع الطبي. ولما كان من غير الثابت تبليغ الطاعن شخصيا بالقرار الطبي المتخذ في شأنه بصفة رسمية، لعدم وجود دليل كافي على ذلك، حتى يتسنى حساب سريان المهلة التي تسمح له فيها بتقديم طلب إجراء الخبرة الطبية، فإن الدفع المثار في هذا الجانب مؤسس، ويستنتج عنه نقض القرار المطعون فيه.	تبليغ قرار طبي
109	2000	2	الاجتماعية	م 32 من ق ا م	من المقرر قانونا أن "الأوراق أو السندات أو الوثائق التي يقدمها كل طرف دعما لإدعاءاته يجب أن تبليغ للخصم..."، والمستفاد من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لما اعتبرت الطلب المقدم من الطاعنة حول عدم تبليغ ملف الموضوع دفعا دون أي تعليق. فإنها قد أخطأت. لأن الطلب المقدم إليها يعتبر طلبا أو إجراء من الإجراءات التحضيرية المتعلقة بسير الجلسة وفي نفس الوقت بالدعوى ومن ثم فإن ذلك يعد مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات. مما يترتب عنه النقض.	تبليغ ملف الموضوع
24	1990	4	المدنية	م 121 و 124 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه إذا أصدر المجلس القضائي أمرا بإجراء من إجراءات التحقيق يبلغ منطوقه بواسطة كتابة الضبط، بناء على طلب الطرف الذي يهيمه التعجيل، ومن المقرر أيضا أن الحكم المتضمن إجراء التحقيق يعين بموجبه العضو المكلف بالتحقيق في تاريخ محدد ما لم يوضح فيه بأن الإجراء قد تم في الجلسة وثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين، يعد خرقا للأشكال الجوهرية في الإجراءات وانتهاكا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس قاموا بتحقيق دون أن يتم تبليغ منطوق الأمر بإجراء ذلك التحقيق ودون أن يعينوا العضو المكلف بالتحقيق أو يحددوا تاريخه ومكانه، يكونوا بقضائهم كما فعلوا انتهكوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تبليغ منطوق الأمر بإجراء التحقيق

99	1995	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 41 و 46 من ق ا	من المقرر قانونا أن التبني ممنوع شرعا وقانونا ، وينسب الولد لأبيه متى كان الزواج وأمكن الاتصال، ولم ينفه بالطرق المشروعة. وحيث انحصر طلب الطاعنين - الحاليين - في إبطال التبني الذي أقامه المرحوم (طن.ن)، فإن قضاة الموضوع عندما ناقشوا الدعوى وكأنها تتعلق بنفي النسب وطبقوا قاعدة "الولد للفراس"، فإنهم قد أساءوا التكييف مما ينجر عنه نقض قرارهم بدون إحالة.	تبني
152	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	إن قاعدة الولد للفراس لا تطبق إلا في إثبات دعوى أو نفي النسب. ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما ألغوا الحكم القاضي بإبطال التبني بدعوى عدم وجود الصفة للطاعنين مع أنهم قدموا الدليل على أنهم أبناء عمومة مثبتين دعواهم بشهادة الشهود، حسب المحضر المؤرخ في 1985/12/24 و ناقشوا دعوى إبطال التبني كأنها دعوى نفي النسب و طبقوا عليها قاعدة الولد للفراس مع أنه لا يوجد أي فراس في التبني، فبقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون ضده.	
155	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 46 من ق ا	من المقرر أنه يمنع التبني شرعا وقانونا، ومتى تبين -في قضية الحال- أن المطعون ضده لم يكن ابنا شرعيا للمتبني فإن للمدعية الحق في إخراجها من الميراث لأن التبني ممنوع شرعا وقانونا وعليه فإن قضاة الموضوع لما أيدوا الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى إبطال التبني على أساس أن المتبني لم ينكر نسب الولد المتبني، قد أخطأوا في تطبيق القانون، ذلك أن دعوى إبطال التبني ليست كدعوى نفي النسب. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
158	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 47 من قانون الحالة المدنية	من المقرر قانونا أن إبطال العقود الخاطئة (شهادات الحالة المدنية) عندما تكون البيانات الأساسية الواردة فيها مزورة أو في غير محلها يقدم الطلب إما بصفة أصلية أمام محكمة المكان الذي حرر أو سجل فيه العقد وإما بصفة فرعية أمام المحكمة التي رفع إليها نزاع تناول العقد المشوب بالبطلان. ومتى تبين - في قضية الحال - أن الطاعن قدم أمام قضاة الموضوع شاهدين ذاكرًا بأن المطعون ضدها قد تبنتها أخته المتوفاة سنة 1997 وبذلك فإن قضاة الموضوع لما قضوا بتأييد الحكم المستأنف و برفض الدعوى على أساس عدم جواز الاعتماد على الشهود في إبطال عقد الميلاد باعتباره عقدا رسميا أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للقصور في التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
297	2001	2	الأحوال الشخصية والموارث	46 و 47 من قانون الحالة المدنية	يمنع التبني شرعا وقانونا. إن تكييف القضية على أنها تبني دون إبطال عقد الميلاد للمتبني هو مخالفة للقانون.	
453	2002	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 46 من قانون الحالة المدنية	تبطل العقود عندما تكون البيانات الأساسية الواردة فيها مزورة أو في غير محلها ولو أن العقد في حد ذاته كان صحيحا شكلا، ويجوز أيضا إبطال العقد عندما يكون محرر بصفة غير قانونية ولو كانت بياناته صحيحة. وأن القضاء برفض دعوى إبطال النسب للولد المتبني بناء على براءة المطعون ضدها من جنحة التزوير يعد خطأ في تطبيق القانون لأن النسب له قواعد ثابتة مستقلة لا تترتب على دعوى جزائية.	

260	2004	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 46 من قانون الحالة المدنية	لا تكون شهادة الميلاد في حالة التبني دليلاً قاطعاً على النسب، إذ ما هي إلا تصريح يمكن إبطاله بجميع وسائل الإثبات.	تبني
247	1989	3	الجنائية	م 500 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً ان تكيف الوقائع ينبغي أن يستمد من حقيقة الوقائع المطروحة أمام قضاة الموضوع، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد تجاوزاً في السلطة وخرقاً للقانون. إذا كان من المؤكد أن أمر قاضي التحقيق العسكري لا يتضمن الإحالة وفقاً للمادة 289 من ق.ع، وإنما وفقاً للمادة 442 من نفس القانون على أساس ارتكابه مخالفة الجرح الخطأ ولم يتبين من أوراق الملف أن إحدى الضحايا قد أصيبت بعجز يزيد على ثلاثة أشهر، ومع ذلك فإن المحكمة العسكرية قضت بإدانة الشخص المحال أمامها بجرح الخطأ وفقاً للمادة 289 ق ع ومتى كان كذلك فإن المحكمة تجاوزت سلطتها وخرقت القانون بتطبيقها النص المذكور على الطاعن، مما يستوجب معه نقض وإبطال الحكم المطعون فيه تأسيساً على مخالفة الوجه المذكور.	تجاوز السلطة
465	2003	عدد خاص	الجنائية	م 2/500 من ق ا ج	يتعين على المحكمة التي أحيلت عليها القضية بعد النقض أن تنقيد بالنظر في الدعوى فيما يخص المتهمين الذين نقض الحكم بشأنهم فقط. ومادام الحكم المطعون فيه قد أدان متهمه سبق الحكم عليها وصار الحكم بالنسبة إليها باتاً لعدم الطعن فيه فإن إدانتها من جديد تشكل تجاوزاً لسلطة المحكمة.	
469	2003	عدد خاص	الجنائية	م 87 مكرر من ق ا ج	تنقيد المحكمة بالتهمة الواردة في منطوق قرار الإحالة لغرفة الاتهام ولا تضيف تهماً أخرى إلا إذا تعلق الأمر بإعادة الوصف أو تعديل التهمة وكل ما زاد عن ذلك يعتبر تجاوزاً لسلطة المحكمة يترتب عنه البطلان.	
107	1990	1	التجارية والبحرية	م 199 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن مستأجر المحل التجاري المستوفي لشروط المدة المقررة قانوناً يستفيد بالحق في تجديد عقد الإيجار وتعتبر لاغية كل البنود والشروط التي يكون من شأنها إسقاط هذا الحق ومن ثم فإن اتفاق المستأجر والمؤجر على أن يرجع الأول للثاني المفاتيح، هو اتفاق على إسقاط حق الإيجار ويترتب عليه بطلانه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ومتى كان ذلك استوجب نقض القرار الذي تأسس على وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر على إرجاع مفاتيح المحل التجاري المتنازع عليه ثم قضى بتأدية اليمين لإثبات تنفيذ هذا الاتفاق. ولما كان ثابت أن قضاة الاستئناف أسسوا قرارهم على وجود اتفاق بين المستأجر والمؤجر على إرجاع مفاتيح المحل التجاري المتنازع عليه، ثم قضوا بتأدية اليمين لإثبات تنفيذ هذا الاتفاق، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تجديد الإيجار
90	1997	1	التجارية والبحرية	م 173 و 176 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه تلغى وتصيح عديمة المفعول مهما كان شكلها الشروط التي يكون من شأنها إسقاط الحق في تجديد الإيجار. وبناء عليه، فإن تمسك الطاعن بنص المادة 106 من القانون المدني لإنهاء علاقة الإيجار غير مجدي ولا يسوغ إعماله في قضية الحال، ذلك أن المستأجر استغل المحل التجاري المتنازع عليه بموجب عقد إيجار مكتوب نتج عنه اكتساب الملكية التجارية بعد انقضاء السنتين، مما يخول له الحق في الحصول على التعويض الاستحقاقى وبالتالي فإن تطبيق القرار المطعون فيه لأحكام المادتين 173 و 176 من القانون التجاري صائب مما يستوجب رفض الطعن.	

135	1997	2	التجارية والبحرية	م 172 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمستأجر أن يتمسك بحق تجديد الإيجار إذا ثبت أنه يستعمل المحل التجاري إما منذ أربعة سنوات في العقد الشفهي أو سنتين في العقد الرسمي. ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما لم يناقشوا مدة العقد واكتفوا بأحقية المستأجر في التجديد والتعويض، فإن قرارهم مشوب بالقصور في التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تجديد الإيجار
331	2002	2	التجارية والبحرية	م 2/173 و 177 من القانون التجاري	يحق للمؤجر طرد المستأجر الذي أخل بالتزاماته التعاقدية دون تعويض استحقاقى متى ثبت تماديه في ارتكاب المخالفة رغم إنذاره بذلك قانوناً. وأن اعتبار سكوت المؤجر لمدة طويلة قبولاً ضمناً لتجديد عقد الإيجار رغم إثبات المخالفات المرتبكة وعدم مناقشة الدفوع المثارة يعد قصوراً في التسبيب.	
169	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 86 من القانون 11-90	إن القانون 90/11 في مادته 86، يجعل حداً للعلاقة بانتهاء مدة العقد المحدودة المدة، ولا يمنح أي حق مكتسب في تجديدها، وبالتالي يصبح بدون جدوى التمسك بمسألة تعيين الطرف الذي رفض التجديد وأن توالي عقود محدودة المدة، لا يجعل من علاقة العمل علاقة غير محدودة المدة. ولما ثبت - في قضية الحال - أن العامل لم يدفع أمام قضاة الموضوع بأنه وظف على سبيل التجربة، فإن تعدد عقود العمل المحدودة المدة ولو فاق مجموع مدتها 10 أشهر فإن ذلك لا يمنح في حد ذاته، أي حق مكتسب في تجديد العلاقة، مما يجعل الطعن من هذا القبيل غير مؤسس ويتعين رفضه.	تجديد علاقة العمل
18	1993	1	المدنية	م 70 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أنه يجوز لأي من الخصوم إبداء أوجه التجريح ضد شاهد أو شهود حتى بعد إدلاء الشهود بشهادتهم إذا ظهر سبب التجريح بعد التصريح بالشهادة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للأشكال الجوهرية ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعن جرح شهادة الشهود بسبب القرابة والمصاهرة فإن قضاة الموضوع الذين قضوا بإتمام إجراءات بيع السيارة المتنازع عليها دون مناقشة طلب تجريح شهادة الشهود يكونوا قد خرقوا الأشكال الجوهرية في الإجراءات ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تجريح الشهود
203	1992	1	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المبادئ القضائية العامة، أنه لا يجوز تجزئة الوقائع عندما تكون دلائل الإقناع مشتركة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ، يعد مخالفة للقواعد الجوهرية للإجراءات. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا بفصل قضية أحد المتهمين عن الآخر، مع أن الأفعال واحدة، وأدت إلى نتيجة واحدة، يكونون بذلك قد خالفوا القواعد الجوهرية للإجراءات. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تجزئة الوقائع
286	1994	3	الجنح والمخالفات	م 100 من ق ع	من المقرر قانوناً أن يعاقب كل شخص ارتكب أفعال التحريض المباشر على التجمهر غير المسلح، بخطب تلقى علناً أو بكتابات أو مطبوعات تعلق أو توزع وتختلف درجة العقوبة حسب ما إذا أدت الأفعال المذكورة إلى حدوث أثرها أم لا، طبقاً للنص المذكور بالمرجع. ولما ثبت من القرار - المطعون فيه - إن قضاة المجلس قضوا ببراءة المتهم على أساس أن هذا التحريض لم يأت بأي أثر على النظام العام، فإنه يتبين بوضوح الخطأ في تطبيق القانون، إذ كان يتوجب عليهم الحكم بالإدانة مع العقوبة المقررة لذلك، لا بالبراءة وينجر عن ذلك نقض وإبطال قرارهم مع الإحالة.	تحريض على التجمهر

173	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 342 من ق ع	إن القرار المطعون فيه الذي اكتفى في تعليقه لبراءة المتهم من الأفعال المنسوبة إليه بحيثية واحدة وهي عدم وجود الدليل القاطع لارتكاب الأفعال دون مناقشة الأسباب التي بني عليها حكم الإدانة المستأنف بما يسمح للمحكمة العليا من ممارسة حق رقابتها هو قرار يعرض للنقض.	تحريض قاصر على الفسق أو فساد الأخلاق
194	1996	1	الجنائية	م 163 و 164 من ق ع	من المقرر قانوناً أن يعاقب بالسجن بين 5 و 10 سنوات وبالغرامة المالية، كل متعهد لتمويل للجيش، الذي يرتكب جريمة الغش في نوع وصفة وكمية الأعمال والأشياء الموردة، ويتم تحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى السيد وزير الدفاع الوطني. ومتى ثبت أن إجراءات تحريك الدعوى العمومية تمت بدون شكوى السيد وزير الدفاع فإن التحقيق الذي أجري يعد باطلاً. وينجر عنه التصريح بعدم جواز الطعن.	تحريك الدعوى العمومية
517	2006	2	الجنائية	م 1 و 67 من ق ا ج	طلب النيابة العامة من قاضي التحقيق تحديد سبب الوفاة، لا يعد تحريكاً للدعوى العمومية.	
221	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه "إذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة، يقوم المرسل إليه أو من يمثله بتبليغ الناقل كتابياً في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليم البضاعة، وإذا لم يتم ذلك تعتبر البضائع مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس وإذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة، فيبلغ عنها خلال ثلاثة أيام عمل اعتباراً من استلام البضائع". ومن ثم فإن قضاة الاستئناف قد أساءوا تطبيق نص المادة 790 من القانون البحري عندما لم يشيروا إلى تاريخ تسليم البضاعة إلى المرسل إليه وهو التاريخ الذي يبدأ منه احتساب أجل الإجراءات المبينة للضرر وليس تاريخ التفريغ أو وصول السفينة الميناء. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تحفظات
224	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه "إذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة، يقوم المرسل إليه أو من يمثله بتبليغ الناقل كتابياً في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليم البضاعة، وإذا لم يتم ذلك تعتبر البضائع مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس وإذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة، فيبلغ عنها خلال ثلاثة أيام عمل اعتباراً من استلام البضائع". ومن ثم فإن قضاة الموضوع عندما اعتبروا أن تاريخ نهاية عمليات التفريغ هو التاريخ الذي يبدأ منه سريان أجل التحفظات واعتبروا المعاينة التي تمت في 16 ماي 1990 وقعت خارج الأجل القانوني، في حين أن المادة 790 تنص بأن الأجل يحتسب من تاريخ التسليم وليس تاريخ التفريغ المنصوص عليه في المادة 780 من القانون البحري، لهذا فإنهم قد أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	

227	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه " إذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة، يقوم المرسل إليه أو من يمثله بتبليغ الناقل كتابياً في ميناء التحميل، قبل أو في وقت تسليم البضاعة وإذا لم يتم ذلك تعتبر البضاعة مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس. ولما ثبت- في قضية الحال- أن محضر المعاينة حرر بتاريخ 29 /01/ 1990 بين المرسل إليه والمؤسسة الوطنية للإيداع والنشاطات التابعة للنقل البحري بصفتها وكيلًا على السفينة- تثبتت الخسائر والأضرار اللاحقة بالبضائع- لأن هذه الوثيقة الحضرية تشكل الدليل العكسي المنصوص عليه في المادة 790 من القانون البحري وإن عدم تقديم التحفظات في المهلة المحددة قانوناً لا يؤدي إلى رفض الدعوى، إذ أنه يمكن للمرسل إليه أن يثبت الخسائر بجميع الوسائل وفقاً لأحكام المادة 1/790 من القانون البحري، لذا فإن القرار القاضي برفض الدعوى دون التطرق إلى الوثائق المقدمة يستحق النقض.	تحفظات
230	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه " إذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة، يقوم المرسل إليه أو من يمثله بتبليغ الناقل كتابياً في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليم البضاعة، وإذا لم يتم ذلك تعتبر البضائع مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس وإذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة، فيبلغ عنها خلال ثلاثة أيام عمل اعتباراً من استلام البضائع". ولما تبين في قضية الحال أن قضاة الموضوع رفضوا دعوى الطاعنة الرامية إلى تعويض الخسائر اللاحقة بالبضائع على أساس أن البضائع أفرغت من 26 ماي إلى 21/06/1983 وأن تقرير الخبير المتعلق بالخسائر حرر في 21/02/1984 أي بعد تاريخ إنزالها من الباخرة. وأن بقضائهم كما فعلوا فإن قضاة المجلس خرقوا مقتضيات المادة 790 من القانون البحري التي تشترط تقديم التحفظات قبل أو في وقت تسليم البضاعة وليس في وقت تفريغها ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما لم يميزوا بين عملية تفريغ البضائع كعملية مادية وعملية تسليم بالمعنى القانوني يكونون قد عرضوا قرارهم للنقض.	
39	1991	3	المدنية	م 61 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أنه يجوز الأمر بالتحقيق لإثبات شهادة الشهود، فإن محضر التحقيق المعتمد على أقوال طرفي النزاع دون الاستماع إلى الشهود يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن محضر التحقيق لم يتضمن الاستماع إلى شهادة الشهود فإن قضاة الموضوع برفضهم لطلبات الطاعنين اعتماداً على محضر التحقيق يكونوا بقضائهم كما فعلوا أساءوا تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تحقيق
26	1992	3	المدنية	م 62 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه تبين في الحكم بإجراء التحقيق الوقائع المراد التحقيق فيها و يوم و ساعة الجلسة المحددة لإجرائه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للإجراءات الجوهرية. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع أسسوا قرارهم على تحقيق أمرت به المحكمة دون أن يذكروا نوعية الأمر بالتحقيق وهل المحكمة فعلاً أجرت ذلك التحقيق أم لا، ومن ثم فإنهم بقضائهم كما فعلوا قد اغفلوا قاعدة جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
333	2003	2	الجنائية	م 73 من ق ا ج	يجب على قاضي التحقيق، في حالة عدم ثبوت الجريمة، إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى وليس أمراً برفض التحقيق.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

563	2007	1	الجنائية	م 163 من ق ا ج	يجب على قاضي التحقيق، بعد إصداره أمرا بالشروع في التحقيق، إتمامه وإصدار أمر بألا وجه للمتابعة عند الاقتضاء، وليس إصدار أمر برفض التحقيق، كما ذهبت غرفة الاتهام إليه.	تحقيق
341	2008	2	الجنائية	م 73 و 199 من ق ا ج	رفض غرفة الاتهام، فتح تحقيق قضائي بخصوص وفاة شخص قصد التأكد من وجود أو انعدام الخطأ الطبي، خطأ في تقدير الوقائع يبرر نقض القرار المطعون فيه.	
320	2009	1	الجنائية	م 4/73 من ق ا ج	لا يحق لقاضي التحقيق إصدار أمر رفض إجراء التحقيق على أساس عدم وضوح واقعة التزوير. يجب عليه التحقيق فيها حتى ضد شخص غير مسمى وإصدار أمر بألا وجه للمتابعة عند توصله إلى انعدام الجريمة.	
350	2009	1	الجنائية	م 67 من ق ا ج	لا يعد إجراء البحث عن أسباب الوفاة تحقيقا قضائيا، لا يترتب على هذا الإجراء تحريك الدعوى العمومية، ولا ينتهي بالضرورة بانتفاء وجه الدعوى، وكيل الجمهورية هو المخول، على ضوء نتائج البحث، إمّا بفتح تحقيق قضائي إمّا بحفظ الملف إداريا.	
407	2012	1	الجنائية	م 1/68 من ق ا ج	قضاء التحقيق لا يبحث فيما إذا كان المتهم مدانا بالجرم المنسوب إليه، من باب أن ترجيح الإدانة هو مقياس الاتهام، والجزم باليقين هو مقياس الحكم. يتعين على غرفة الاتهام استعمال صيغة الإمكان والترجيح، وليس ما يفيد اليقين والفصل في الموضوع، قبل المحاكمة.	
326	2013	1	الجنائية	م 72 وما بعدها من ق ا ج	يتعين على قاضي التحقيق، التحقيق في التزوير، باعتباره جريمة، حتى ضد شخص غير مسمى، ويتصرف بحسب ما يسفر عنه التحقيق. ليس لقاضي التحقيق رفض إجراء التحقيق، على أساس عدم وضوح واقعة التزوير.	
401	2014	1	الجنح والمخالفات	م 10 مكرر من ق ا ج	تخضع إجراءات التحقيق التي أمر بها القاضي الجزائي في الحقوق المدنية لقواعد الإجراءات المدنية.	
272	2015	1	التجارية و البحرية	م 75، 164، 165 من ق ا م ا	دعوى مضاهاة الخطوط، دعوى قائمة بذاتها، وتكون فرعية أو أصلية؛ لا يمكن القاضي الأمر، تلقائيا، بإجراء مضاهاة الخطوط؛ لا تعد مضاهاة الخطوط إجراءً من إجراءات التحقيق.	
235	2015	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 9 و 9 مكرر من ق ا	الأصل، في شهادة الشهود، الإحاطة و التيقن. لا يكون الاعتماد على شهادة السامع، بخصوص إثبات الزواج العرفي، إلا إذا كان ما يشهد به الشاهد، تسامعا، أمرا متواترا، سمعه عن جماعة ثقات.	
275	2015	1	التجارية و البحرية	م 75، 125 من ق ا م ا	يمكن للقاضي الحكم بتعويض أقل من التعويض المحدد من طرف الخبير؛ رأي الخبير مجرد رأي استشاري.	
325	2015	1	التجارية و البحرية	م 129، 130 من ق ا م ا	يترتب على عدم إيداع التسبيق، في الأجل المحدد، اعتبار تعيين الخبير لاغيا. لا يؤدي عدم الاتصال بالخبير وتمكينه من الوثائق الضرورية لإجراء الخبرة، بعد تسديد التسبيق في الأجل المحدد /إلى اعتبار تعيين الخبير لاغيا.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

307	2016	2	الاجتماعية	م 152 و 153 من ق ا م ا	لا تعد الحالات التبعية من الحالات التي لا يجوز فيها سماع شخص كشاهد ومنه يمكن سماع العامل حتى ولو كانت شهادته ضد المستخدم.	تحقيق
371	2016	2	الجنائية	م 254، 256، 257، 1/261 و 262 من ق ع م 197 من ق ا ج	يستوجب على غرفة الاتهام، في حالة تناقض الخبرات والتصريحات وعسر الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي، ترجيح الاتهام والإحالة إلى قضاء الحكم للفصل، من خلال تحقيق شفهي علني و وجاهي، بين جميع الأطراف.	
310	2017	1	الجنائية	المواد 154-166-186-187-190 من ق ا ج 193	بعد إرسال المستندات إلى النائب العام، يجوز لغرفة الاتهام الأمر ببحث إضافي تقوم به هي أو تكلف قاضيا للتحقيق من أجل ذلك. على قاضي التحقيق المكلف بالبحث الإضافي أن يودع الملف لدى نفس الغرفة بعد انتهائه من مهمته ولا يجوز له إصدار أمر ثانٍ بإرسال المستندات.	
155	2018	1	الجنائية	م 175 و 181 من ق ا ج	يشمل إعادة فتح التحقيق، لظهور أدلة جديدة بالإضافة إلى الشخص الذي تم اتهامه من طرف قاضي التحقيق، كل شخص مشار إليه في الشكوى ولم يتم اتهامه وكل شخص معين في الوثائق المحالة على قاضي التحقيق، خلال مرحلة التحقيق.	
103	2019	2	التجاريو والبحرية	127 من ق ا م ا	يتولى الخبراء المعينون، القيام بالخبرة معا، ويحررون تقريرا واحدا. يسبب كل خبير، في نفس التقرير، رأيه، في حالة اختلاف الآراء.	
404	2015	1	الجنائية	م 66، 276 من ق ا ج	العيوب الواردة في التحقيق يغطيها قرار الإحالة، الذي صار نهائيا. لا يجوز للمتهم الفارّ، المحكوم عليه غيابيا، أن يدفع، بعد صدور القرار المذكور، بأنه لم يتم سماعه أو التحقيق معه، وفقا لما تنص عليه المادة 66 من قانون الإجراءات الجزائية. التحقيق الإضافي، المشار إليه في المادة 276 من القانون المذكور، ليس إجباريا ويبقى سلطة تقديرية لرئيس محكمة الجنايات، يأمر به أو يتجاوزها.	تحقيق إضافي
235	1989	3	الجنائية	م 276 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا، أنه يجوز لرئيس محكمة الجنايات إذا ما رأى أن التحقيق غير كاف أن يأمر باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق، ويجوز له أن يفوض لإجراء ذلك أي قاض من أعضاء المحكمة فإن الحكم بخلاف هذا المبدأ يعد تجاوزا في السلطة ومخالفا للقانون. - إذا كان من المؤكد أن محكمة الجنايات قضت بتأجيل القضية إلى دورة أخرى وأمرت بإجراء تحقيق تكميلي لفحص المتهم نفسيا وكلفت بدل أحد أعضائها النيابة العامة للقيام بهذا الإجراء ولم تفعل ذلك هذه الأخيرة إلى أن جدولت القضية من جديد في دورة أخرى ثم إن المحكمة أيضا بتأجيل القضية مرة أخرى وبإحالة ملف الدعوى على النيابة العامة لتقوم بالتنفيذ مما جعل النائب العام يطعن في هذا الحكم الأخير مؤسسا طعنه على انعدام الأساس القانوني وتجاوز السلطة الأمر الذي بات محققا مما يجعل هذا الحكم باطلا. - إن حسن سير العدالة يقتضي تمديد النقض إلى الحكم الأول الصادر من نفس المحكمة. - ومتى كان كذلك، تعين قبول طعن النائب العام تأسيسا على مخالفة أحكام المبدأ المذكور، والقضاء بنقض وإبطال الحكم المطعون فيه مع تمديد النقض إلى الحكم الأول لنفس السبب.	تحقيق تكميلي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

176	1992	4	الجنائية	م 3/190 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يقوم بإجراء التحقيق التكميلي طبقاً للأحكام المتعلقة بالتحقيق السابق إما أحد أعضاء غرفة الاتهام وإما قاضي التحقيق الذي تتدبه لهذا الغرض، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن غرفة الاتهام لم تعين من يقوم بالتحقيق التكميلي، ومن ثم فإن قيام قاضي تحقيق محكمة العفرون بالتحقيق دون إنابة يعد مخالفاً لإجراءات الاختصاص. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تحقيق تكميلي	
317	2012	2	الجنائية	م 186 و 198 من ق ا ج	يتعين على غرفة الاتهام، في حالة الأمر بتحقيق تكميلي، سرد بيان الوقائع وإجراءاتها و مسارها بدقة، يتعين عليها كذلك، إبراز نتائج التحقيق التكميلي المأمور به، ما أنجز منه و ما لم ينجز، و أسباب تعذر عدم الإنجاز، ثم التقدير بما هو مخول قانوناً.		
143	1994	2	التجارية والبحرية	الأمر 44-75	من المقرر قانوناً أن إجراءات التحكيم لا تطبق إلا إذا كان النزاع قائم بين مؤسسات عمومية وطنية، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتاً أن النزاع الحالي يخص شركة أجنبية، وشركتين وطنيتين فإن ذلك يؤدي إلى عدم تطبيق إجراءات التحكيم. وبما أن القرار المطعون فيه قضى بخلاف ذلك فقد خرق القانون ويستحق النقض.	تحكيم	
447	2007	1	العقارية	م 7 من القانون 07-85 وم 5/49 من المرسوم التنفيذي 411-90	النزاعات القائمة بخصوص المنشآت العمومية لإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها، تخضع لإجراءات خاصة، بما فيها التحكيم، قبل اللجوء إلى القضاء.		
211	2012	2	التجارية والبحرية	م 106 من ق م وم 1006 و 1007 من ق ا م و ا	العقد شريعة المتعاقدين. يجب التزام الطرفين ببند التحكيم القانوني، الوارد في العقد المبرم بينهما.		
216	2013	2	التجارية والبحرية	م 600 من القانون التجاري وم 1006 من ق ا م و ا وم 8 إلى 12 من الأمر 04-01	الجمعية العامة لشركة المساهمة مستقلة، في معاملاتها التجارية، عن مجلس مساهمات الدولة. لا يؤثر طلب مجلس مساهمات الدولة التحكيم على صحة التحكيم، الحاصل بين شركتين خاضعتين للقانون التجاري.		
153	2004	2	المدنية	م 458 مكرر 18 من ق ا م و م 2/4 من اتفاقية نيويورك	لا يجوز للجهة القضائية المختصة، أن تأمر بتنفيذ القرارات التحكيمية الدولية، إلا إذا توفرت فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة 458 مكرر 18 من قانون الإجراءات المدنية، والمادة 4/2 من اتفاقية نيويورك الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها.	تحكيم تجاري دولي	
185	2008	1	التجارية والبحرية	م 458 مكرر 17 و 458 مكرر 20 من ق ا م	البت في المنازعات الخاصة بتنفيذ قرارات التحكيم التجاري الدولي، من اختصاص القضاء الاستعجالي.		

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

146	2010	2	المدنية	م 1056 و 1057 من ق ا م وا	لا يعد أمرا ولاثيا ، الأمر الصادر عن رئيس المحكمة، المرخص بتسليم نسخة رسمية من قرار تحكيمي دولي، ويمكن ، بالنتيجة ، استئنافه أمام المجلس القضائي.	تحكيم تجاري دولي
183	2013	1	التجارية والبحرية	م 1039 من ق ا م وا	قرار التحكيم الدولي، الصادر خارج التراب الوطني، غير قابل للطعن فيه بالإلغاء و التعديل أمام الجهات القضائية الجزائرية، حتى ولو تعلق الأمر بالنفاذ المعجل.	
210	2013	1	التجارية والبحرية	م 1039 و 4/1055 من ق ا م وا	يستوجب النقض قرار المجلس القضائي، غير المعين احترام مبدأ الوجاهية في التحكيم.	
189	2015	2	التجارية والبحرية	م 1056 ، 1057 و 1061 من ق ا م ا	تفصل الغرفة المختصة بالمجلس القضائي، بتشكيلتها القانونية الكاملة، في طلب منح الصيغة التنفيذية لحكم تحكيمي.	
108	2019	2	التجارية والبحرية	م 1055 و 1057 من ق ا م ا	يكون الأمر القاضي برفض الاعتراف بأحكام التحكيم التجاري الدولي أو برفض التنفيذ قابلا للاستئناف أمام المجلس القضائي. يقصد بعبارة "المجلس القضائي" الغرفة التجارية والبحرية بالمجلس وليس رئيس المجلس القضائي.	
114	2019	2	التجارية والبحرية	م 1056 من ق ا م ا	لا يجوز لرئيس المجلس النظر في استئناف الأمر الصادر عن رئيس المحكمة القاضي بإمهار حكم تحكيمي دولي بالصيغة التنفيذية.	
286	2011	1	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع وم 135 من القانون 03-2000	يعاقب كل شخص حول أو عمل على تحويل خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية، أو استغل خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية المحولة، طبقا للمادة 135 الفقرة 3 من القانون 03-2000، و ليس طبقا للمادة 350 من قانون العقوبات.	تحويل خط مواصلات سلكي أو لا سلكي
207	1998	1	الجنائية	م 418 من ق ع م 1/303 من قاون الضرائب المباشرة	من المقرر قانونا أنه " يعد مرتكبا جريمة التخريب الاقتصادي ويعاقب بالسجن المؤقت من 10 إلى 20 سنة كل من أحدث أو حاول أن يحدث متعمدا شغبا من شأنه أن يعرقل الأجهزة الأساسية للاقتصاد الوطني أو يخفض من قدرة إنتاج الوسيلة الاقتصادية". و لما كان ثابتا- في قضية الحال- أن الطاعن قد امتنع عن دفع الضريبة المستحقة مما يكون غشا جنائيا وأن قضاة المجلس قضا بعدم الاختصاص مستنديين على أن مقدار الضريبة يفوق المبلغ المحدد في قانون الضرائب الذي يقدر بـ 10 ملايين د ج، الأمر الذي يكيف الواقعة بجناية. لكن بالرجوع إلى المادة 1/303 من قانون الضرائب المباشرة والمتممة بالمادة 35 من المرسوم التشريعي رقم 92-04 المؤرخ في 11 أكتوبر 1992 المتضمن قانون المالية التكميلي التي تسمح بإمكانية تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات عند تجاوز الضرر اللاحق بالخزينة الناتج من تملص من دفع الحقوق التي تفوق المبلغ الإجمالي 10 ملايين د ج، فإنها تقرن ذلك بتطبيق المواد 69-71 و 73 من القانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 يوليو 1989 المتعلق بالأسعار والذي ألغي بعد إصدار الأمر 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالمنافسة، وعليه فإن عدم أخذ المجلس كل هذه العناصر في الاعتبار يجعل قراره مشوب بالقصور في التسييب وفاقدا للأساس القانوني.	تخريب اقتصادي

310	2010	1	الجنح والمخالفات	م 138 من القانون 03-2000 وم 8 من المرسوم 699-83	يعد مرتكبا جنحة تخريب شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، القائم بأشغال أضرت بها، في حالة عدم استصدار رأي الإدارة المسيرة للشبكة، حتى ولو تحصل على رخصة الطرق والشبكات من البلدية (voirie).	تخريب شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية
237	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 407 من ق ع	إن تأسيس الإدانة بسبب قيام الطاعن بردم حفر على أرض متنازع عليها على أحكام المادة 407 من قانون العقوبات لوقائع لا تمت بأي صلة للحالات المنصوص عليها في المادة 396 من قانون العقوبات هو تطبيق سيء للقانون يستوجب النقض.	تخريب عمدي لأموال الغير
238	1989	3	الجنايئة	م 409 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن جريمة تخريب أوراق مالية عمدا تتحقق وفقا للعناصر المذكورة في أحكام المادة 409 من قانون العقوبات التي من ضمنها التخريب عن طريق التمزيق المعترف به من المتهم في قضية الحال - فهي تلك الأوراق قد عرفت بالأوراق المالية لما لها من قيمة ذاتية، كما عرفت بالأوراق المصرفية باعتبارها صادرة عن المصرف، وهي بذلك تنشئ التزامات متبادلة الحكم، ولما كان كذلك فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد التكييف القانوني لمفهوم هذه الجريمة. - إذا كان الثابت أن الفاعل اعترف بتمزيق أوراق مالية عمدا وأن حكم المحكمة في الموضوع أصبح نهائيا، ثم إن غرفة الاتهام التي اتصلت بالدعوى قضت فيها بانتفاء وجه الدعوى باعتبار أن الأفعال المنسوبة فعلها إلى المتهم لا تكون هذه الجريمة مع أن أركانها متوافرة وهي بذلك قد أخطأت في تكييف الوقائع بعدم إحالتها أمام محكمة الجنايات دون أن تتطرق إلى التكييف الذي يمكن استخلاصه من طرف هذه المحكمة حسبما يظهر لها من مناقشات، ومتى كان كذلك تعين نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تخريب عمدي لأوراق مالية
235	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 406 من ق ع	من المقرر قانونا أن الأموال التي يمكن أن تتعرض للتخريب أو التلف قد حصرها المشرع في المادة 396 من قانون العقوبات والتي تكون محل متابعة طبقا للمادة 407 من قانون العقوبات. ومتى ثبت من أوراق الطعن أن تحطيم حائط غير وارد ضمن الأموال المذكورة في المادة 396 فإن إخضاعها لمقتضيات المادة 407 هو خطأ في تطبيق القانون بل أنها تخضع لأحكام المادة 406 من نفس القانون في حالة ثبوتها مما يؤدي إلى نقض القرار المطعون فيه.	تخريب عمدي لملك الغير
178	2019	2	الجنح والمخالفات	م 407 من ق ع	تقوم جريمة التخريب العمدي لملك الغير في حق مالك المحل التجاري، في حالة عدم قيامه بتخريب أفعال المحل التجاري الذي أجره بموجب عقد إيجار يمنعه من استعماله والتصرف فيه والانتفاع به، إلى حين نهاية المدة المحددة في العقد.	
233	2004	1	العقارية	م 793 من ق م وم 16 من الأمر 74-75	لا يرقى قرار التخصيص، حتى وإن كان سابقا في التاريخ، إلى مرتبة العقد الرسمي وفقا للقانون.	تخصيص

196	1991	4	الاجتماعية	م 20 و 21 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أنه يتعين على المؤسسة المستخدمة قبل تخفيض رتبة العامل بسبب ضعف الكفاءة المهنية التأكد من استحالة استفادته من فترة تربية لاسندراك تأهيله المهني وأن تتأكد من عدم وجود أي منصب مماثل لمستوى تصنيف المنصب الذي يشغله العامل ويطابق مؤهلاته وكفاءته ويمكن تعيينه فيه ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المؤسسة المستخدمة عند تخفيض رتبة المدعي عليه في الطعن لم تراع الشروط القانونية في ذلك وأن قضاة الاستئناف بقضائهم بإعادة إدراجه في منصب عمله الأصلي طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تخفيض في رتبة العامل
148	1990	2	الاجتماعية	المرسوم 254-74	من المقرر قانونا أن التخلي عن مركز العمل لا يؤدي إلى الفسخ التلقائي لعلاقة العمل بين المستخدم والأجير، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بما تثيره المؤسسة الطاعنة بخرق القانون غير مؤسس ويستوجب رفضه. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - إن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم القاضي بإعادة العامل إلى مركز عمله مع أدائه كافة مرتباته السابقة ولغاية يوم إعادته الفعلية إلى مركز عمله طبقوا عن صواب القانون وخاصة المرسوم رقم 74-254 المؤرخ في 1974/12/28 المحدد لكيفيات تشكيل واختصاصات وتسيير لجنة التأديب في المؤسسات الاشتراكية. ومتى كان كذلك فإن نعي الوكالة النقابية الطاعنة على القرار المطعون فيه بسوء تطبيق وخرق القانون بما يثيره في الوجه الثاني غير مؤسس ويستوجب رفضه.	تخل عن مركز العمل
259	1991	4	الجنائية	م 317 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا تعذر القبض على المتهم بعد صدور حكم الاتهام ضده أو لم يتقدم في خلال عشرة أيام من تبليغه بذلك الحكم تبليغا قانونيا أو إذا فر بعد تقديم نفسه أو بعد القبض عليه أصدر القاضي المدعو لرئاسة محكمة الجنايات أو القاضي المعين من قبله أمرا باتخاذ إجراءات التخلف عن الحضور، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن محكمة الجنايات أغفلت عن الإجابة على طلبات النيابة العامة وعدم قيامها بالإجراءات التي يجب اتخاذها ضد المتهم المتخلف عن الحضور أمام القضاء حسب ما تقتضيه المادة المذكورة أعلاه، فتكون بعملها هذا قد خالفت قواعد جوهرية في الإجراءات. مما يستوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.	تخلف عن الحضور
329	2001	1	الجنائية	م 4/319 من ق ا ج	إن قضاة محكمة الجنايات لما حكموا على المتهم المتخلف عن الحضور بعقوبة عشر سنوات سجنا يكونون قد خالفوا القانون لأنهم حال حكمهم بالإدانة لا يمكنهم منح المتهم المتخلف عن الحضور من منفعة الظروف المخففة.	
17	1993	3	المدنية	م 148 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز التدخل في الخصام أمام جهة الاستئناف ويكون وفق الأوضاع المقررة أمام المحاكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن جهة الاستئناف رفضت تدخل الطاعنين لكونهم لم يكونوا أطرافا في الدعوى أمام الدرجة الأولى رغم أن تدخلهم كان وفقا للأوضاع المقررة قانونا تكون قد أساءت تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	تدخل في الخصام

232	2011	1	التجارية والبحرية	م 8 من ق 1 م وا	اشتراط ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية، في دعوى قضائية، مقرر للحفاظ على حقوق الدفاع، و "تساوي الأسلحة" بين الخصوم.	ترجمة وثائق
74	1993	2	الاجتماعية	م 18 و 19 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أن المستخدم مجبر بعد مضي سنة من الاحتلال المؤقت لمنصب العمل ترسيم العامل المعني في هذا المنصب أو إعادة تعيينه في المنصب المناسب لاختصاصاته، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن احتل منصب عمله منذ أكثر من أربع سنوات دون أن يرسم فيه وأن قضاة الاستئناف برفضهم لدعواه الرامية إلى ترسيمه بالمنصب الذي كان منتدبا له على أساس غياب قرار انتداب صادر عن المديرية العامة يعين الطاعن في المنصب الذي يحتله يكونوا بقضائهم كما فعلوا قد حملوا الطاعن أخطاء الإدارة، وخالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	ترسيم عامل
120	1993	3	الاجتماعية	م 17 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أنه من حق العامل الاستفادة من الترقية إذا كانت شروط التكوين اللائقة متوفرة وإذا وجد منصب شاغر ضمن مستويات الترتيب المعادل للتأهيل الجديد المتعين إقرار ترقية العامل فيه، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف - في القرار المطعون فيه - الذين عابوا عدم شغور المنصب المطالب به من الطاعنة ورفضهم على إثر ذلك طلبها في الترقية يكونوا بقضائهم هذا طبقوا صحيح القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	ترقية
107	1995	2	الاجتماعية	م 18 و 19 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أن يحظى بالأسبقية في شغل منصب عمل أعلى درجة، كل عامل شغله مؤقتا لفترة سنة، واتضح للهيئة المستخدمة، بعد امتحان مؤهلاته، أنها كانت ملائمة وذات نتائج إيجابية. ولما تبين من قضية الحال أن قضاة الموضوع أمروا المؤسسة الطاعنة بتثبيت المطعون ضده في منصبه الجديد الذي كان يشغله مؤقتا فقد أساءوا التقدير، لأن صلاحية التعيين الرسمي يرجع للهيئة المستخدمة على أساس نظامها الداخلي مع تقديرها لتوفر الشروط القانونية. مما يتوجب نقض القرار الذي قضى خلافا لذلك.	
287	2006	2	الاجتماعية	م 6 و 61 من القانون 11-90	تخضع ترقية العامل، للشرط الواردة في الاتفاقية الجماعية و لتقدير المستخدم.	
391	2008	1	الاجتماعية	م 61 و 120 من القانون 11-90	تتم ترقية العامل بموجب مقتضيات الاتفاقيات الجماعية وليس بموجب دعوى قضائية.	
366	2010	2	الاجتماعية	م 61 من القانون 11-90	تخضع الترقية إلى منصب أعلى، باعتبارها حقا للعامل، لشرط الأقدمية و لما يستوجب المنصب من مؤهلات علمية والسلطة التقديرية لمن له قرار التعيين.	
216	2012	1	الاجتماعية	م 61 من القانون 11-90	تبقى الترقية، في غياب الاتفاق عليها في عقد العمل، خاضعة للسلطة التقديرية للمستخدم، في نطاق ما هو مقرر في النظام الداخلي.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

311	2016	2	الاجتماعية	م 61 من القانون 11-90	إن الترقية في المناصب النوعية والسامية لا تتم إلا بموجب مقررات إدارية صادرة عن الهيئة المستخدمة ولا يمكن إثبات شغل هذه المناصب بشهادة الشهود.	ترقية
315	2016	2	الاجتماعية	م 61 من القانون 11-90	يستفيد العامل من الترقية بموجب الاتفاقيات الجماعية لا عن طريق الدعوى. لا يؤدي التربص حتما إلى الترقية.	
319	2016	2	الاجتماعية	م 61، 63، 80 و 81 من القانون 11-90	التكاليف بمهمة لا ترقى لدرجة مقرر الترقية مهما كان عددها.	
246	2017	1	الاجتماعية	المادة 61 قانون 11-90	لا يحل القضاء محل المستخدم في تقرير الترقية وإنما يفصل في طلبات التسوية في حال استفادة العامل من مقرر ترقية لم ينفذه المستخدم.	
137	2009	1	المدنية	م 40 من القانون 07-86	تتقادم دعوى ضمان المبنى موضوع عقد حفظ الحق، المبرم في إطار القانون المتعلق بالترقية العقارية، بثلاث سنوات، من يوم تسلم الأشغال أو من تاريخ اكتشاف العيب في المبنى المذكور.	ترقية عقارية
189	2014	1	المدنية	م 383 من ق م وم 40 من القانون 07-86 والمرسوم التشريعي 03-93	يلزم المكتتب بإحدى عمليات الترقية العقارية بضمان المبنى مدة ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تسلم الأشغال أو من تاريخ اكتشاف العيب.	
413	2006	2	العقارية	م 459 من ق 1 م والأمر 74-75 والمرسوم 62-76	تعطي شهادة الترقيم المؤقت لصاحبها صفة المالك الظاهر، و بالتالي صفة التقاضي، وتؤدي إلى حصوله على الدفتر العقاري ذي القوة الثبوتية، طالما لم يطعن فيه قضائياً.	ترقيم مؤقت
383	2007	1	العقارية	المرسوم 63-76 والمرسوم التنفيذي 123-93	الفصل في الاعتراض على الترقيم المؤقت، يكون على ضوء الترجيح أو المفاضلة بين السندات المقدمة من قبل الأطراف من حيث قوتها الثبوتية، وعند الاقتضاء، على أساس الحيازة الأحق بالترقيم، عملاً بالمادتين 13 و 14 من المرسوم رقم 63-76 المؤرخ في 1976/03/25 المعدل والمتمم بموجب المرسوم المؤرخ في 1993/05/19 تحت رقم 123-93.	
220	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 13 و 14 من المرسوم 63-76 والمرسوم التنفيذي 123-93	الفصل في الاعتراض على الترقيم المؤقت يكون بالمفاضلة بين القوة الثبوتية للسندات المقدمة من قبل الأطراف، وعند الاقتضاء، على أساس الحيازة الأحق بالترقيم.	

49	2019	2	العقارية	م 13 و 14 من المرسوم 63-76	لا تستلزم دعوى رفع الاعتراض على التقييم العقاري إدخال المحافظ العقاري في الخصومة طالما لا مصلحة له فيها. يتطلب القانون تبليغ المحافظ العقاري بالأحكام والقرارات القضائية الصادرة في الدعوى قصد الاستمرار في عملية التقييم المؤقت أو توقيفها.	ترقيم مؤقت
233	2005	1	العقارية	م 16 من المرسوم 63-76	لا يجوز إعادة النظر و المنازعة في الحقوق الناتجة عن ترقيم النهائي للعقارات، المسجد في الدفتر العقاري، إلا قضائيا.	ترقيم نهائي
197	1992	1	الجنح والمخالفات	م 330 من ق ع	من المقرر قانونا، أن جنحة الإهمال العائلي لا تتحقق إلا بتوافر أركانها المادية المنصوص عليها في أحكام المادة 330 من قانون العقوبات، وهي :- ترك أحد الوالدين لمقر أسرته، لمدة تجاوز شهرين بدون سبب جدي. - ترك الزوج زوجته وهي حامل . - سوء معاملة أحد الوالدين لأولاده . فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ، يعد مخالفا للقانون.ولما كان من الثابت- في قضية الحال -أن قضاة الموضوع أدانوا الطاعن بجنحة الإهمال العائلي واكتفوا في قرارهم بسرد هذه الوقائع دون إبراز الأركان المادية للجنحة، والمشار إليها في أحكام المادة 300 من قانون العقوبات، فإنهم بقضائهم كما فعلوا، خالفوا القانون.ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	ترك الأسرة
295	2011	1	الجنح والمخالفات	م 5/330 من ق ع	صفح الضحية، في جريمة ترك الأسرة، يضع حدا للمتابعة الجزائية.	
417	2015	1	الجنح و المخالفات	م 330 من ق ع و 38 من ق 06- 23	لا يقتصر رفع الشكوى، في جريمة إهمال رعاية الأولاد، على أحد الوالدين فقط.تترك المشرع ممارسة المتابعة القضائية لممثل الحق العام، متى وصل إلى علمه الإهمال أو بلغ به.	
415	2016	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع م 78 من ق ا	يعد من مشتملات النفقة، مستحقات الماء والغاز والكهرباء ويشكل عدم تسديدها قيام جنحة عدم تسديد النفقة.	
155	2019	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	لا يعد العسر والإعاقة عذرا معفيا من المسؤولية الجزائية الناجمة عن ارتكاب جريمة عدم تسديد النفقة.	
250	1991	4	الجنائية	م 314 من ق ع وم 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن الرئيس بعد إقفال باب المرافعات، ويتلو الأسئلة الموضوعية ويوضع عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة ويكون كل ظرف مشدد وعند الاقتضاء كل عذر صار التمسك به محل سؤال مستقل ومتميز، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان الثابت، في قضية الحال، أن السؤال الذي أدانت به المحكمة المتهم لم يذكر عنصر المكان لإعتباره عنصر مشدد للجريمة بخلوه أو عدم خلوه من الناس ومن ثم فإن السؤال كان ناقصا وعليه فإن المحكمة باحتمالها لعنصر المكان تكون خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	ترك طفل في مكان خال من الناس

117	1995	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/181 من ق ا وم 141 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه في حالة وجود قاصر يتوجب أن تكون قسمة التركة بين الورثة عن طريق القضاء. ويعرض ملف القضية بواسطة كاتب الضبط على السيد النائب العام قبل 10 أيام على الأقل من يوم الجلسة. ولما ثبت - من قضية الحال - أن القسمة موضوع الدعوى لم تقع تحت إشراف العدالة لضمان عدم الإجحاف بحق القاصر ، ولم يحترم الإجراء الخاص بإطلاع النيابة العامة على القضية. فإنه يتعين بذلك نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تركة
117	1996	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 127 من ق ا	من المقرر قانونا أن الإرث يستحق بموت المورث-حقيقة- أو باعتباره ميتا بحكم القاضي. ومن ثم فإن قضاة المجلس باستنادهم على العقد العرفي الذي حرره مورث الأطراف أثناء حياته من أجل قسمة تركته بين أولاده، فإنهم قد أفقدوا حكمهم من كل أساس شرعي أو قانوني. وعرضوه للنقض والبطالان.	
168	2000	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 149 من ق ا	من المقرر قانونا وشرعا أن " أصحاب السدس هم سبعة من بينهم الأب، بشرط وجود الولد أو ولد الابن ذكر أو أنثى". ومن المقرر أيضا أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف، ما لم تكن خاصة بمقاصة وكانت بمثابة دفاع في دعوى أصلية. والثابت- في قضية الحال- أن نصيب الأب أهمل فعلا في الفريضة المقدمة من طرف الموثق والمصادق عليها من طرف المحكمة، وأن قضاة الاستئناف بمصادقتهم على الحكم المستأنف دون الإجابة على الدفع المثار والخاص بنصيب الأب وإعتبره طلبا جديدا، رغم أنه مستمد من الطلب الأصلي، فكان عليهم الأمر بإجراء فريضة أخرى تشمل كافة ورثة الهالك بما فيهم الأب، فبقضائهم كما فعلوا خطأ وا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
332	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن التركة لا تفتح إلا بعد وفاة المورث ليتحدد نصيب كل وارث فيها. ومتى كان ثابتا -في قضية الحال- أن المحبس منح أحد أبنائه جملة عقارات مفصلة بعقد توثيقي أثناء حياته. كما أن قضاة الموضوع اكتفوا بمناقشة شكلية العقد المطلوب إبطاله شكلا ومضمونا ولم يراعوا تصرف مورث الأطراف أمام الموثق بنحرير عقده الذي أعطاه الموثق إسم القسمة المؤبدة والتي لا أساس لها في الشريعة ولا القانون، لأن التركة لا تفتح إلا بعد وفاة المورث وأن القسمة لا تتم بين الشركاء والورثة ليسوا شركاء مع مورثهم. وعليه فإن قضاة الموضوع باعتمادهم على العقد التوثيقي وصحته والقضاء برفض دعوى الطاعنين يكونون قد عرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني والشرعي وخرقوا القانون والشريعة. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
340	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن التركة لا تفتح إلا بعد وفاة المورث. ومتى تبين في قضية الحال أن المورث قسم أملاكه على أولاده أثناء حياته، رغم أن التركة لا تفتح إلا بعد موت المورث وأن القسمة لا تكون بين الأبناء، لأن القسمة المزعومة في قضية الحال كان يغلب عليها طابع المحاباة وتفضيل أحد الأبناء على الآخرين ممنوعة شرعا، فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون والشريعة وعرضوا قرارهم للقصور في التسبب. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
293	2002	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4 من القانون 30-90	لا يجوز تقسيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة إذا لم تسترد لأصحابها ويبقى للورثة الحق في الاستفادة بحكم المستفيد الأول.	
331	2008	1	الجنح والمخالفات	م 222 من ق ع	لا تسقط العلاقة الزوجية، حق الزوجة في مقاضاة زوجها جزئيا، و متابعتة (مثلا) بالتزوير	
373	2008	2	الجنائية	م 216 و 222 من ق ع	ثبوت الركن المادي في جريمة التزوير يجعل الضرر متوفرا ولو من الناحية المعنوية.	

372	2013	2	الجنائية	م 219 من ق ع	دواوين الترقية والتسيير العقاري مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري، ليس لمستخدمي هذه الدواوين صفة الموظف العمومي، المحررات الصادرة عن هذه الدواوين محررات تجارية وليست بمحررات عمومية.	تزوير في محررات تجارية
418	2016	2	الجنح والمخالفات	م 219 و 222 من ق ع	إذا كان التكييف الصحيح للوقائع المجرمة هو التزوير في محررات تجارية ومصرفية، الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة 219 من قانون العقوبات، إلا أن الإدانة تمت على أساس جريمة التزوير واستعمال المزور، الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة 222 من قانون العقوبات، فإن ذلك لا يعد خطأ في تطبيق القانون موجبا للنقض، مادام نص المادة 222 من قانون العقوبات، المعتمد عليه في الإدانة يقرر عقوبة أخف.	
260	1989	3	الجنح والمخالفات	م 220 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا انه إذا كانت أسباب القرار لا تكفي لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفع، فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسيير. إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف وافقوا على الحكم المستأنف في جميع مقتضياته واعتمدوا على أسبابه رغم أن القاضي الأول حاول إثبات تزوير العقد المدعى بتزويره ولم يوفق في ذلك لعدم اعتماده على خبرة يقوم بها أخصائي للاطمئنان إلى إثبات وجود التزوير المدعى به، ولإغفال قضاة الموضوع عن القيام بهذا الإجراء الجوهري للوصول إلى الحقيقة فإنهم بذلك لم يسببوا ما قضاوا به تسييرا كافيا، مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه.	تزوير في محررات عرفية
354	2010	2	الجنح والمخالفات	م 216، 220 و 222 من ق ع	لا يعد تزوير وصفة طبية جنائية تزوير محرر رسمي وإنما جنحة تزوير محرر عرفي.	
277	1989	1	الجنائية	م 216 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن، جريمة التزوير في محررات عمومية، المنوه والمعاقب عليه بأحكام المادة 216 من ق ع تتم بإحدى الطرق التالية: التقليد - الاصطناع - الإضافة أو بانتحال الشخصية، فإنه من الضروري أن يشتمل السؤال المطروح حول وقائع هذه الجريمة العناصر المذكورة وإلا اعتبر هذا السؤال ناقصا ومخالفا للقانون. إذا كان من الثابت أن محكمة الجنايات أدانت أحد المتهمين بهذه الجريمة غير أن السؤال والجواب عنه لا يبين الطريقة المستعملة في التزوير كما هو محدد في فقرات المادة المذكورة، فإذا كانت الطريقة المستعملة في التزوير هي عنصر من عناصر الجريمة فإنه من الضروري أن يشتمل السؤال على العنصر الثابت حتى يكون تاما ويكون الجواب عنه قانونيا، ولإغفال عن هذا التحديد يكون نعي الطاعن مؤسسا وفي محله وموجبا للنقض.	تزوير في محررات عمومية أو رسمية
297	2001	1	الجنائية	م 214 و 218 من ق ع	من الثابت قانونا أن تزوير المحررات العمومية أو الرسمية أثناء تأدية الوظيفة يعد جريمة معاقب عليها، كما أن استعمال عقد رسمي ثبت أنه مزور يعد جريمة مستمرة تحدث كلما استعملت هذه الوثيقة. و من المستقر عليه قضاء أنه لا يوجد تزوير معاقب عليه إلا إذا سببت الوثيقة المقلدة أو المزيفة ضررا حالاً أو محتملاً للغير. ومتى كان من الثابت - في قضية الحال - أن غرفة الاتهام لما أحالت المعنيين في قضية تزوير وثائق إدارية، لم تثبت الضرر المنجر من عملية التزوير ولم تعين الأطراف المتضررة من جراء تصرفات المتهمين فإن هذا يشكل قصورا في التسيير ويعرض قرارها للبطلان.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

287	2003	عدد خاص	الجنائية	م 214، 215 و 218 من ق ع	يجب أن تحدد غرفة الإتهام في منطوق قرارها الواقعة المتابع بها المتهم بالضبط بجميع أركانها حتى تتمكن محكمة الجنايات من طرح سؤالها بصفة سليمة والقرار المطعون فيه الذي أشار فقط إلى تزوير محرر رسمي دون ذكر طريقة ذلك وفقا للمادة 214 ق . ع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .	تزوير في محررات عمومية أو رسمية
517	2007	2	الجنائية	م 214 من ق ع	يجب، عند متابعة موثق، طبقا للمادة 214 من قانون العقوبات، بجناية التزوير في محرر رسمي، إبراز الأركان الخاصة للجريمة: 1- صفة الجاني (موثق). ، 2- ارتكاب الفعل أثناء تأدية الوظيفة.، 3- توفر حالة من الحالات المعددة على سبيل الحصر.	
365	2008	2	الجنائية	م 214، 215، 3/216 و 220 من ق ع	يعد قرارا قضائيا مشوبا بالتناقض ومنعدم الأساس القانوني مستوجبا للنقض، قرار غرفة الإتهام المعتبر محررات منجزة من طرف موثقة غير مشهورة، وثائق عرفية.	
318	2009	2	الجنائية	م 214 من ق ع	تطبق على المحضر القضائي المتهم بالتزوير المادة 214 من قانون العقوبات.	
322	2009	2	الجنائية	م 214 وما يليها من ق ع	يعتبر القرار الإداري الصادر عن والي الولاية محررا عموميا . يشكل تزويره جريمة تزوير محرر عمومي.	
330	2009	2	الجنائية	م 215 من ق ع	تطبق على الموثق باعتباره ضابطا عموميا قائما بوظيفة عمومية المادة 215 من قانون العقوبات في حالة ارتكابه جريمة التزوير.	
341	2009	2	الجنائية	م 215 من ق ع م 2 من القانون 91-20 ، القانون 84-12	تعتبر المحاضر المحررة من قبل أعوان إدارة الغابات المؤهلين قانونا لتحريرها محررات رسمية. يشكل تزويرها جريمة تزوير محررات رسمية	
332	2012	2	الجنح والمخالفات	م 214، 219، 222 و 228 من ق ع	تزوير محرر، معناه تغيير حقيقته عمدا، بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا، ويترتب على ذلك ضرر حال او محتمل للغير، يجب تحديد الوثيقة والبيانات المزورة و طريقته التزوير وعلاقة المتهم بالتزوير، لا يمكن اعتبار انعدام أصل الوثيقة قرينة على التزوير.	
162	2018	1	الجنائية	م 220 من ق ع	تعتبر تقارير الخبراء، المعينين من الأطراف، محررات عرفية، تطبق بشأنها أحكام المادة 220 من قانون العقوبات، في حالة ثبوت تزويرها.	
146	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 219 من ق ع	إن قضاة المجلس لما أسسوا قضائهم بالإدانة بعد الإحالة على حيثيات قرار المحكمة العليا الذي لم يفصل في الموضوع بل في نقطة قانونية فقط ولم يناقشوا وسائل الإثبات الموجودة بالملف والمثبتة لوجود التهمة يكونون قد جانبوا الصواب مما يتعين التصريح بنقض القرار.	

255	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 42 من قانون المرور	إن القضاء بالبراءة على أساس عدم ثبوت تهمة التزوير في هيكل السيارة دون تعليل سائغ وكاف رغم ثبوت ذلك التزوير بموجب خبرة تقنية هو قضاء مخالف للقانون يستدعي النقض.	تزوير في هيكل السيارة
277	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 324 و 13/330 من قانون الجمارك وم 143 و 219 من ق ا م	إن المجلس لما قضى بإدانة المتهم بجنحة تزوير وثائق عربية بناء على خبرة ثالثة تثبت تزوير رقم هيكل العربة واستبدالها طبق القانون تطبيقا صحيحا.	
243	1990	4	الجنح والمخالفات	م 222 من ق ع	من المقرر قانونا وقضاء أنه لثبوت جريمة استعمال المزور لابد من توافر عناصر ثلاثة هي : الركن المعنوي وهو الوعي بتغيير الوقائع -الإضرار بالشاكي - العلم بعدم صحة الوثيقة المقدمة، ومن المقرر أيضا أن كل حكم أو قرار لابد أن يستند على أسباب يبرر القضاء بالإدانة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون و انعداماً للأساس القانوني .ولما كان من الثابت -في قضية الحال -أن قضاة الاستئناف أدانوا المتهم بجنحة استعمال المزور طبقا للمادة 222 من ق ع دون أن يشيروا إلى عناصر الجريمة ودون أن يبينوا ما إذا كانت العبارات المزادة بهامش الحكم المدني تضر بحقوق الأطراف المدنية أو من شأنها أن تغير مجرى الدعوى المدنية أو لها علاقة ما مع الدعوى المطروحة فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون ولم يبرروا قضائهم بالإدانة بصفة سلبية ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تزوير واستعمال المزور
149	1997	1	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه أن جريمة التزوير جريمة وقتية تخضع لمفهوم التقادم بعكس جريمة استعمال المزور فهي جريمة مستمرة تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها فهي بذلك لا تخضع لمفهوم التقادم . ومن ثم فإن جريمة التزوير واستعمال المزور جريمتان مستقلتان في العناصر والعقوبة. ومتى كان كذلك فإن قضاة المجلس لما خالفوا قضاة المحكمة في التمييز بين الجريمتين عرضوا قرارهم للنقض.	
251	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 222 من ق ع	متى ثبت من أوراق الطعن أن الوثائق (الوصولات) المطعون فيها بالتزوير هي وثائق تخص معاملات فردية بين الأشخاص العاديين فإنه لا يسوغ إخضاعها إلى أحكام المادة 222 من قانون العقوبات التي تتعلق بتقليد أو تزوير وثائق تصدرها الإدارات العمومية.	
361	2003	2	الجنح والمخالفات	م 27 من الاتفاقية القضائية الجزائرية الفرنسية	القضاء بالبراءة من جنحتي التزوير واستعماله المرتكبتين في فرنسا دون اللجوء إلى الإنابة القضائية طبقا للمادة 27 من الاتفاقية القضائية الجزائرية الفرنسية لإجراء خبرة مضاهاة الخطوط يعد مخالفة للقانون.	
577	2006	2	الجنح والمخالفات	م 216، 219 و 221 من ق ع	لا يشكل مجرد عدم مطابقة السجل التجاري للنشاط المدون في الفاتورة، جريمتي التزوير واستعمال المزور.	
621	2007	1	الجنح والمخالفات	م 222 و 223 من ق ع	تقتصر الجهة القضائية الجزائرية، على التحقق مما إذا كانت الوقائع المعروضة عليها، تحتل وصفا جزائيا (التزوير واستعمال المزور)، ولا يمكنها تأسيس قضائها على عناصر ذات طابع مدني بحت.	

309	2009	1	الجنائية	م 216 و 222 من ق ع	تزوير بطاقة رمادية يندرج ضمن تزوير الوثائق الصادرة عن الإدارات العمومية وليس ضمن تزوير المحررات الرسمية أو العمومية.	تزوير وثيقة صادرة عن إدارة عمومية
292	1989	2	الجنح والمخالفات	م 379، 430 و 500 من ق ا ج	متى أوجب القانون بأن كل حكم أو قرار يجب أن يشتمل على أسباب ومنطوق، وتكون الأسباب أساس الحكم، فإنه ينبغي تعليل الأحكام ليتمكن المجلس الأعلى من ممارسة رقابته، وإن القضاء بخلاف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إن اكتفاء قضاة الاستئناف في تسبيب قرارهم بالتصريح بأن التهمة ثابتة متوافرة حسب مضمون الملف والمناقشة التي جرت بالجلسة دون توضيح ما هذه العناصر، كما أن الاكتفاء في الحثيات بكون قاضي الدرجة الأولى أصاب في حكمه والحال أن حكمه كان خاليا من التسبيب تماما ودون ذكر النصوص القانونية التي طبقت سواء في الحكم أو في القرار، يعرض (قضاءهم) للنقض وفقا لأحكام المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية .	تسبيب
294	1989	2	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	متى أوجب القانون أنه عند الحكم في النزاع، وجب تبرير هذا الحكم في ما قضى به من مقتضيات، فإن القضاء بخلاف أحكام هذا المبدأ يعد انعداماً في التعليل. إن اكتفاء القرار المطعون فيه بسرد نتائج الخبرة، والحال أن أركان الجريمة لا يثبتها الخبير، وإنما يشار إليها من القضاة ويثبتونها في المرافعات الحضورية طبقاً للمادتين 212، 213 من ق ا ج، ويثبتونها إثر ذلك في تعليلهم طبقاً للمادة 379 من نفس القانون، فإنه إذا ما تبين وان هذا القرار كان خالياً من الإجراءات المثبتة لأركان الجريمة، اعتبر النعي عليه بهذا الوجه في محله، ومتى كان كذلك استوجب نقضه وإبطاله .	
126	1989	3	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً، أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفعات أطرافها فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبيب المساوي لانعدامه. إذا كان الثابت - في قضية الحال- أن الشركة الطاعنة تمسكت بطلباتها أمام المجلس بكون العامل لديها سابقاً - المطعون ضده - لا يمكنه المطالبة بأن تدفع له الإتاوات المتعلقة بمصاريف الأكل والنقل تأسيساً على أن أجرته الشهرية تتجاوز الحد الأقصى التنظيمي للأجور وأن المجلس امتنع عن الإجابة على هذه الطلبات واكتفى بالتصريح أن الشركة الطاعنة لم تبرر تصريحاتها وأنها ملزمة بتصفية الحسابات دون إعطاء أسباب ذاتية مبررة لقضائه، فإنه لذلك لم يكن قراره مستوفياً للشروط المطلوبة قانوناً، مما يتعين معه قبول الوجه المثار من الشركة الطاعنة تأسيساً على مخالفة أحكام هذا المبدأ ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
16	1989	4	المدنية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا يستجيب لكل ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفعات، فإن هذا القرار يكون مشوباً بعدم التسبيب الكافي ولما كان قضاة الاستئناف أجابوا على الدفع بالحيازة والتقدم المكسب، أن الحيازة لم تكن هادئة وكانت دائماً محل تعرض مما يجعلها غير متوافرة الشروط، ولم يبينوا كيف كانت محل تعرض ومن أين استنتجوا ذلك، إذ من الثابت أن الطاعن حاز الجنان محل النزاع منذ سنة 1955 باعتراف المطعون ضدهم ومنذ ذلك الوقت وهو حائز لمحل النزاع دون تقديمهم لما يثبت أنهم نازعوه في حيازته، فإن هؤلاء القضاة بقضائهم كما فعلوا لم يسببوا قضائهم بما فيه الكفاية. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ .	

201	1989	4	الاجتماعية	م 144، 233 و م 234 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة وما أبدي من طلبات و دفع في الدعوى فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبب والتناقض في الأسباب. إذا كان الثابت في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه يلاحظ من جهة أن الوثائق المقدمة لا تثبت صفة مستأجر قانوني للمحل المتنازع عليه في الدعوى وإنما تدل على شغل الأمكنة بحسن نية في حين أنه يذكر من جهة أخرى اعتبار أحد الطاعنين مستأجراً وحيداً للأمكنة ويضيف من جهة ثالثة أن المطعون ضده وزوجته لهما الحق في البناء في الأمكنة لشغل المحل بحسن نية وفقاً لأحكام المادة 514 (ق م) فإن قضاة الاستئناف بتسبيبهم هذا عرضوا قرارهم للنقض للقصور في التعليل وتناقض الأسباب. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار تلقائياً من المجلس الأعلى بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	تسبب
320	1989	4	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج م 254 من ق الجمارك	متى كان من المقرر قانوناً أن كل قرار يجب أن يشتمل على أسباب مبررة لمنطوقه، ومطابقة للقانون، ومن المبادئ المستقر عليها أن تكيف الوقائع يدخل ضمن السلطة التقديرية لقضاة الموضوع، إلا أنه يشترط في ذلك أن يتجاوب هذا التكيف مع وقائع الدعوى وعناصرها، ذلك أن رقابة المجلس الأعلى من حيث صحة التكيف تجري على هذا الأساس ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد قضاء منعدم التسبب. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف كيفوا الوقائع المنسوب فعلها للمتهم بأنها تشكل جريمة المضاربة غير المشروعة ثم قضوا بعدم قبول استئناف إدارة الجمارك لانعدام الصفة فإنه إذا ما توبع المتهم على أساس محضر الجمارك المتضمن اعترافه بأن البضائع المضبوطة بحوزته داخل النطاق الجمركي استوردت عن طريق التهريب، ولم يطعن في هذا المحضر بالتزوير ولم يثبت عكس ما جاء فيه، كان قرارهم هذا يتسم بانعدام التسبب. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار.	
28	1990	1	المدنية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا يكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدي من طلبات و دفع لأطرافها فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبب. ولما كان القرار المطعون فيه لم يناقش إطلاقاً الوثيقتين المحتج بهما من الطاعنين ولم يبرز أبعادهما مع أن لهما أهميتهما في الموضوع واكتفى بالمصادفة على حكم المستأنف لديه الذي قضى برفض طلب المدعين لعدم تأسيسه، فإن جهة الاستئناف بقضائهم هذا تكون قد شوهت قرارها بالقصور في التسبب ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ .	
151	1990	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن عدم الإجابة على طلبات و دفع أحد أطراف الدعوى يساوي انعدام التسبب، ومن المقرر كذلك أن القرار الذي تبني في تسببه الحكم المستأنف دون الإجابة على ما ورد في عريضة الاستئناف يكون قاصراً على البيان. ولما كان ثابتاً من بيانات القرار المطعون فيه أن الطلبات التي تضمنتها عريضة الاستئناف المقدمة من المدعي تهدف إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بقبول طلبه وتمسك بأن الشركة المطعون ضدها لم تقدم أي تبرير قانوني تأييداً لتأكيداتها حول ارتكابه خطأ يبرر فصله عن العمل وأن له شهود يمكنهم الإدلاء بشهادتهم لتأكيد أقواله. فإن المجلس القضائي بتأييده للحكم الراض لطلب الطاعن بإعادته إلى عمله مع أداء كافة أجوره المستحقة له خلال فترة العمل واكتفائه في تسبب قراره بأن الحكم جاء صائباً وسليماً وأن قاضي الدرجة الأولى قدر وقائع الدعوى جيداً، لم يعط لقراره أسباباً ذاتية لتبرير ما قضى به وبذلك لم يكن هذا القرار مستوفياً للشروط القانونية المطلوبة. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض وإبطال القرار فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	

154	1990	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا، أن القرار الذي لا يستجيب في تسببيه إلى طلبات أو دفع أحد أطراف الدعوى، فإن هذا القرار يكون مشوبا بانعدام التسبب. ولما كان ثابتا. في قضية الحال. أن قضاة الاستئناف بدل مناقشتهم الدفع بضرورة تعدد المساكن بسبب الوظيفة أو المهنة ووجود أو عدم وجود مغادرة الأمكنة، ألغوا محضر المعاينة والإستجواب، والحال أن هذا المحضر مبني على أمر أصدره رئيس المحكمة. وأن المادة 9 من المرسوم 63. 65 المؤرخ في 18 فبراير 1963 لا تشترط بشأن الأمر بالرجوع إلى المحل أن يكون المحضر مبني على أمر من رئيس المحكمة فإنهم بقضائهم هذا خالفوا القانون وأخطأوا في تطبيقه لعدم تسبب قرارهم كافيا. ومتى كان الأمر كذلك، إستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>	تسبب
157	1990	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا، أن القرار الذي لا يستجيب في تسببيه لطلبات أو دفع أحد أطراف الدعوى، فإن هذا القرار يكون مشوبا بعدم التسبب. و لما كان ثابتا. في قضية الحال. أن قضاة الاستئناف اقتصروا بالإشارة على أن الأوجه التي قدمتها الشركة المستأنفة لم تبين ولم تظهر النقاط، ولم تحضر محضر إجتماع القسم النقابي وعلى أن مديرية العمل ألزمت الشركة بارجاع المستأنف عليه، فإن هذا التعليل لا يمكن اعتباره جوابا على الأوجه التي لا يمكن رفضها بدون مناقشة، وبالأحرى أنه لا يتجلى من الملف ولا من القرار المطعون فيه أن المجلس القضائي قد أمر باحضار أي مستند، وإنما اقتصر تبني مزاعم المستأنف عليه. ومتى كان الأمر كذلك، إستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الأوجه المثارة من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.</p>	
172	1990	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا أن كل قرار يجب أن يتضمن الإجابة على كافة الطلبات والدفع المقدمة من أطراف الدعوى دون تفرقة أو تمييز للأوجه المستظهر بها لتأييد طلب أو دفع ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يجعله مشوبا بعدم التسبب الكافي وانعدام الأساس القانوني.</p> <p>و لما كان ثابتا. في قضية الحال. أن المدعيتين طلبتا طرد المطعون ضدها من سكن لهما، سلم لها على سبيل الإعارة لتمكينها من تزويج إبنتها غير أنها ظلت محتفظة بالسكن زاعمة أنه مؤجرا إلى زوجها المغترب بفرنسا الذي دفع كراء عدة شهور بهذا البلد دون تسلمه وصل إيجار وهذا خلافا لما تتمسك به المدعيتان بإنكار وجود علاقة إيجار، فإن المجلس القضائي بتأييده الحكم الراض لطلب استصدار حكم بطرد المدعي عليها من السكن، بسبب عدم تقديم حجة على أن هذا التسليم كان على أساس الإعارة، كان قراره مشوبا بعدم التسبب ومنعدم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار بمخالفة هذا المبدأ.</p>	
284	1990	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أن كل حكم أو قرار يجب أن يشتمل على أسباب ومنطوق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان ثابتا -في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف ألغوا الحكم المستأنف ومع ذلك لم يصرحوا بالتهمة التي أدين من أجلها الطاعن ولا إلى الأفعال المادية المكونة للجريمة والنص القانوني المطبق عليها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا كان قرارهم غير مسبب قانونا. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>	

287	1990	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانوناً، أن القرار الذي لا يشتمل على الأسباب التي أسس عليها، ولا على النصوص القانونية التي طبقت في الدعوى، فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في تسببيه ومنتاقضاً في مقتضياته .ولما كان ثابتاً، أن القرار المطعون فيه، خال تماماً من ذكر النصوص القانونية التي طبقت على الطاعن، وخال كذلك من الأسباب واكتفى فيه بما يلي: "حيث أن القاضي أخطأ في تقدير الأفعال المنسوبة للمتهم وتقديره لها تقديراً سليماً"، وهكذا فإن هذا التسبيب غير كاف ويشوبه القصور والتناقض، وكان لذلك النعي على هذا القرار بالوجه المثار من الطاعن، مؤسساً ويستوجب قبوله ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	تسبيب
290	1990	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفع، فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبيب . إذا لم يتحقق قضاة الموضوع من توافر مسؤولية المتهم عند قيامه بالفعل المنسوب إليه، لادعائه دوماً أنه تلقى تعليمات من رئيسه فنفذها باعتباره تابعاً له، يكون قرارهم بإدانة المتهم مشوباً بالقصور في التسبيب.	
71	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	متى تبين من القرار أن أسبابه تناقضت مع بعضها فإن هذا القرار يكون مشوباً بالتناقض في أسبابه ومقتضياته . ولما كان ثابتاً- في قضية الحال- أن الطاعنين احتجوا أمام المجلس بسقوط الدعوى وفقاً لأحكام المادتين 220، 221 من (ق ا م) ورفض قضاة الاستئناف طلبهم زاعمين أنهم لم يتمسكوا بإسقاط الدعوى وفقاً لنص المادة 220 من نفس القانون على مستوى المحكمة ولكنهم سهواً بأنهم ذكروا كذلك في قرارهم المطعون فيه بتبرير الاستئناف لكون المحكمة لم تحترم الآجال القانونية المنصوص في هذه المادة فإن هؤلاء القضاة عرضوا قرارهم لتناقض واضح في التسبيب والمقتضيات. ومتى كان ذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
151	1990	2	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً، أن عدم الإجابة على طلبات و دفع أحد أطراف الدعوى يساوي انعدام التسبيب، ومن المقرر كذلك أن القرار الذي تبنى في تسببيه الحكم المستأنف دون الإجابة على ما ورد في عريضة الاستئناف يكون قاصراً على البيان . ولما كان ثابتاً من بيانات القرار المطعون فيه أن الطلبات التي تضمنتها عريضة الاستئناف المقدمة من المدعي تهدف إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بقبول طلبه وتمسك بأن الشركة المطعون ضدها لم تقدم أي تبرير قانوني تأييداً لتأكيداتها حول ارتكابه خطأ يبرر فصله عن العمل وأن له شهود يمكنهم الإدلاء بشهاداتهم لتأكيد أقواله، فإن المجلس القضائي بتأييده للحكم الرفض لطلب الطاعن بإعادته إلى عمله مع أداء كافة أجوره المستحقة له خلال فترة العمل واكتفائه في تسبيب قراره بأن الحكم جاء صائباً وسليماً وأن قاضي الدرجة الأولى قدر وقائع الدعوى جيداً، ولم يعطي لقراره أسباباً ذاتية لتبرير ما قضى به وبذلك لم يكن هذا القرار مستوفياً للشروط القانونية المطلوبة. و متى كان الأمر كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه في تأسيس على الوجه المثار من الطاعن بمخالفته هذا المبدأ.	
312	1990	2	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن عدم ذكر الأفعال المرتكبة وظروفها الزمانية والدلائل المعتمد عليها في الإدانة يعد قصوراً وانعداماً في التسبيب. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف أدانوا المتهم بناء على أوراق الملف والمناقشة التي دارت في الجلسة دون أن يذكروا بوضوح الأفعال التي تركبت منها التهمة وظروفها الزمانية والدلائل التي اعتمدها للإدانة فإنهم بقضائهم هذا حرموا المجلس الأعلى من ممارسة رقابته .ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار في هذا الوجه سليم يستوجب نقضه .	

78	1990	3	الأحوال الشخصية والموارث	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا أن القرار الذي أهمل الجواب على أقوال الخصوم وأوجه دفاعهم يكون مشوبا بانعدام التسبب. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنين دفعوا أن الدور الخمسة التي حكم ببيعها لعدم إمكانية قسمتها هي ليست كذلك بل تقبل القسمة وطالب بتعيين خبير آخر ليعطي رأيه فيها، فإن جهة الاستئناف التي أعرضت عن دفعهم هذا وأهملت الرد عليه شابت قرارها بانعدام التسبب.ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه..	تسبب
296	1990	3	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن كل منطوق يجب أن يشتمل على ذكر المواد القانونية المطبقة وأن يتفق مع الأسباب الواردة فيه ومن المقرر قضاء أن مصادقة جهة الاستئناف على حكم أول درجة تعني تبني الأسباب الواردة فيه ومواده القانونية المطبقة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد قصورا في التسبب ومخالفة للقانون.لما كان من الثابت -في قضية الحال - أن جهة الاستئناف التي قضت على المتهم بسنة واحدة حبسا من أجل محاولة السرقة دون أن يشتمل منطوق القرار المطعون فيه على ذكر المواد القانونية المطبقة، بالإضافة إلى أن المواد القانونية المذكورة ضمن أسبابه لا تتفق مع المواد المطبقة لحكم أول درجة التي صادقت عليه، فإنها بقضائها كما فعلت شابت قرارها بالقصور في التسبب وخالفت مقتضيات المادة 379 من (ق ا ج).ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون .	
238	1990	4	الجنح والمخالفات	م 500 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن القرار الذي لا تكفي أسبابه لمواجهة الأدلة المقدمة في الدعوى أو كانت هذه الأسباب غير واضحة سواء بالنسبة للتهمة أو العناصر المكونة لها يعد معيبا في القصور بالتسبب ويحول دون تمكين المجلس الأعلى من ممارسة رقابته . لما كان من الثابت -في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه لم يوضح العناصر المكونة للجريمة المتابع بها الطاعن سواء كان ذلك ضمن سرد الوقائع أو ضمن أسبابه ومن ثم فإن قضاة المجلس بقضائهم كما فعلوا حالوا دون تمكين المجلس الأعلى من ممارسة رقابته .ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
241	1990	4	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن كل حكم أو قرار يجب أن يشتمل على أسباب مؤيدة لمنطوقه ومطابقة للقانون ومن المقرر أيضا أن كل حكم أو قرار قضى بالإدانة يجب أن يبين العناصر المكونة للجريمة، ومن ثم فإن القضاء خلاف هذين المبدأين يعد نقص وغموض في التسبب. لما كان من الثابت -في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف الذين قضوا على المتهم (الطاعن) بستة أشهر حبس و500 دينار جزائري غرامة من أجل حمل السلاح الممنوع والعنف والتعدي طبقا للمرسوم المؤرخ في 16 مارس 1963 والمادة 266 من قانون العقوبات دون أن يشارروا فيما يخص التهمة الثانية إلى أي عنصر من العناصر المكونة للجرم، فإنهم بقضائهم كما فعلوا شابوا قرارهم بنقص وغموض في التسبب .ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
71	1991	1	التجارية والبحرية	م 144 من ق ا م م 743 من القانون البحري	من المقرر قانونا أن القرار الذي تكون أسبابه غير كافية لمواجهة ما قدم من أدلة يكون مشوبا بالقصور في التسبب. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المجلس القضائي لما قضى بإخراج الشركة المدعى عليها بالنقض من الخصام لتقادم الدعوى من غير أن يبين كيفية هذا التقادم يكون قراره ناقص التسبب ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

147	1991	1	الجنائية	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة يجب أن تشتمل على أسباب مبررة لمنطوقها وتكون تلك الأسباب أساس الحكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد قصور في التسبب. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة غرفة الاتهام لما قضاوا بانتفاء وجه الدعوى دون تصديهم لمختلف دلائل الإثبات والقرائن القوية الموجودة بالملف، ودون مناقشتها وذلك لإبراز النية الإجرامية المتوفرة في الاختلاس، فإنهم بقضائهم كما فعلوا يكون قرارهم مشوبا بالقصور في التسبب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تسبب
165	1991	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات التي لم تتعرض إلى تحليل الوقائع تحليلا كافيا، ولم تبين ملاسبات وظروف القضية وعدم إشارتها إلى عدد المخالفات وتاريخ ارتكابها تعد مشوبة بالقصور في التسبب. و لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما ألغوا الحكم القاضي بإطلاق سراح المتهم المستأنف فيه ومن جديد التصريح بأداء المتهم غرامة دون تبيان عدد المخالفات المنسوبة إليه يكونوا قد أشابوا قرارهم بالقصور في التسبب. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
173	1991	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة يجب أن تشتمل على أسباب مبررة لمنطوقها وتكون الأسباب أساس حكمها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. و لما كان الثابت - في قضية الحال - أن المتهم قد أنكر ما نسب إليه في جميع مراحل الدعوى وأن المجلس لم يناقش هذا الإنكار المستمر كما أنه لم يثبت بصفة كافية أن المتهم قد قام فعلا بما نسب إليه، وعليه فإن النعي على هذا الوجه المثار سديد يستوجب النقض.	
230	1991	2	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أن كل حكم يجب أن يشمل على أسباب ومنطوق وتكون الأسباب أساس الحكم، ويبين المنطوق الجرائم التي تقرر إدانة الأشخاص المذكورين أو مساءلتهم عنها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد ناقص التسبب ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لم يظهروا الدور الذي قام به المتهم في جريمة السرقة كما لم يبرزوا الدليل الذي يثبت الإدانة التي توصلوا إليها أو يثيروا إلى النص القانوني المطبق وذلك وفقا لمقتضى المادة 379 من (ق.ا.ج) ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
45	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 233 من ق ا م	من المقرر قانونا أن القرار الذي لا يكون مسببا تسببا كافيا يعد مشوبا بالقصور في التسبب. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع عندما لم يفرقوا بين ما هو ملك للزوجة وما هو ملك للزوج حتى يستطيع تطبيق القواعد الشرعية في هذا المجال ولما لم يبينوا طبيعة المنزل المتنازع عليه خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه جزئيا فيما يخص الأمتعة والمنزل.	
91	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفع فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسبب. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي عندما لم يجب على الطلبات المقدمة من طرف الطاعنة فيما يخص توابع العصمة بالإضافة إلى عدم بيان الأساس القانوني المعتمد عليه فيما يخص تخفيض المبلغ يكون بقضائه كما فعل خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه جزئيا.	

148	1991	4	التجارية والبحرية	م 379 من ق 1 م	من المقرر قانوناً، أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات المختصة يجب أن تشتمل على أسباب مبررة لمنطوقها وتكون تلك الأسباب أساس الحكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدم التسبب. لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاء الموضوع خرقوا الوقائع بقراراتهم إخلاء المحل التجاري لفائدة المؤجر لمدة أربعة أشهر مع حق الأولوية في العودة إليه بعد انتهاء أمد الترميمات مع أن موضوع الدعوى هو إخلاء المحل مقابل تعويض الاستحقاق، ومن ثم فإنهم بقضائهم كما فعلوا يكونون قد شوهوا الوقائع المساوية لانعدام التسبب. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تسبب
33	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 233 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفعات أطرافها فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبب وعدم التعليل الكافي. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما لم يرد على طلبات الدفع وقضى بالمصادقة على تقرير الخبير دون مناقشة باعتبار أن كل قرار يحكم في القسمة دون بيان مزايا كل نصيب من الأنصبة الموزعة على الأفراد يعد تقصيراً يمنع في معرفة مدى عدالة القسمة، وبقضائهم كما فعلوا عرضوا قرارهم للقصور في التسبب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
66	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 233 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا يستجيب لما قدم من أدلة وما أبدى من طلبات فإن هذا القرار يكون مشوباً بعدم التعليل الكافي وبالقصور في التسبب. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بإبطال الشفعة دون المطالبة بها وتعيين خبير بالقيام بمحضر التركة وتقسيمها يكون قد تجاوز سلطته وعرض قراره لعدم التعليل الكافي. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
182	1992	2	الجنائية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاءً أن أحكام المحاكم الجنائية التي يجلس للحكم فيها محلفون مساعدون مع القضاة المحترفين ليس لازماً لتعليلها وتقوم الأسئلة الموضوعية والأجوبة عنها مقام التعليل فيها متى كانت سائغة منطقياً وقانونياً، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور في التسبب غير جدي وقائم على غير أساس. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
191	1992	2	الجنائية	م 379 من ق 1 ج	متى كان من المقرر قانوناً أن كل حكم أو قرار يجب أن يشتمل على أسباب مبررة لمنطوقه ومطابقته للقانون، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد مشوباً بالقصور في التسبب. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاء المجلس لما قضوا ببراءة المتهمين معتمدين على عنصر الاستقزاز والدفاع الشرعي دون أن يحلوا الوقائع والظروف التي تثبت وجود الأعداء القانونية يكونوا بقضائهم كما فعلوا شابوا قرارهم بالغموض التام وانعدام التعليل. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
52	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات ودفعات أطرافها فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبب ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه اكتفى في حيثياته بذكر بعض أقوال الطاعن دون تحليلها والإجابة عليها وإعطائها الصفة القانونية للاقتناع بها، يعد غير مسبب بما فيه الكفاية، مما يعرضه للنقض. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
65	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 و 233 من ق 1 م	من المقرر أن القرار الذي لا يجيب عما قدم من طلبات أو دفعات أطراف الدعوى يكون مشوباً بالقصور في التعليل. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاء المجلس بموافقتهم على الخبرة المتناقضة دون سماع الشهود ودون إجابتهم على الدفع المقدمة شابوا قرارهم بنقص التعليل وحالوا دون قيام المحكمة العليا برقابتها. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

136	1997	1	الجنائية	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه تكون الأسباب أساس الحكم. ولما ثبت في قضية الحال أن قضاة الموضوع لما أسسوا براءة المتهمين على مجرد وجود اختلاف في تصريحات الضحايا حول زمن اقتراف الجرائم موضوع المتابعة دون تمحيص ومناقشة الوقائع كلها والموازنة بينها وتحديد مدلولها هو تأسيس قاصر ويعد قصورا فادحا في التعليل. و متى كان كذلك استوجب نقض القرارين.	تسبيب
139	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	إن القرار الذي يقضي بتأييد القرار الغيابي دون مناقشة الوقائع والموضوع والاكتفاء بذكر صحة الإجراءات من الناحية القانونية يعد قرارا غير مسببا وغير مؤسس الأمر الذي يستدعي التصريح بإبطاله ونقضه.	
269	2003	عدد خاص	الجنائية	م 379 من ق ا ج	يجب أن يكون تعليل قرار غرفة الاتهام مستساغا منطقا وقانونا وغير متناقض والحكم بخلاف ذلك يؤدي إلى النقض .	
330	2003	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	يعد قصورا في التسبيب التصريح بانتفاء وجه الدعوى بدون مناقشة الدفع بوفاء الموكلة قبل إبرام عقد بيع وبالتالي انعدام الصفة لدى الوكيل.	
555	2007	1	الجنائية	م 307 و 309 من ق ا ج	الأجوبة على الأسئلة المطروحة، تعد بمثابة التسبيب في حكم محكمة الجنائيات، الناطق بالإدانة أو بالبراءة، والمؤسس على الاقتناع الشخصي للقضاة. لا تعد المناقشة الدائرة في الجلسة تسبيبا.	
361	2008	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	يعد مشوباً بقصور التسبيب، مستوجبا للنقض، قرارُ غرفة الاتهام المصرح باعتبار استئناف المدعي المدني أمر ألا وجه للمتابعة، بدون جدوى، بعد فصل غرفة الاتهام في استئناف النيابة العامة نفس الأمر.	
244	2013	2	الاجتماعية	م 358 / 10 من ق ا م و ا	تعد عبارة "...قاضي الدرجة الأولى قد أحاط بموضوع النزاع عمقا وكفاءة و قانونا وشمولية..." قصورا في التعليل و التسبيب، يؤدي إلى نقض و إبطال القرار المطعون فيه.	
441	2014	1	الجنائية	م 379 و 4/500 من ق ا ج	الأسباب أساس الحكم. الأسباب تمكن المحكمة العليا من مراقبة حسن تطبيق القانون.	
305	1989	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	إن مؤدى نص المادة 316 من قانون الإجراءات الجزائية، هو أن القانون أوجب تسبيب الحكم المدني أثناء فصل محكمة الجنائيات في الحقوق المدنية، وأنه لذلك فإن الأحكام المدنية التي تصدرها المحاكم الجنائية جوابا عن الإدعاء المدني، تكون واجبة التسبيب كغيرها من الأحكام ومتى غفل القضاة عن ذلك تعرض حكمهم للنقض. إذا كان من الثابت أن محكمة الجنائيات في حكمها المدني اقتصر على منح تعويض للأطراف المدنية، فإن هذا الحكم كان غير مسبب. ان الطعن بالنقض تأسيسا على هذا المبدأ يكون مقبولا وفي محله. لذا يستوجب نقض وإبطال الحكم المدني الصادر من محكمة الجنائيات.	
311	1989	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	إن الحكم المدني الذي تصدره المحكمة الجنائية جوابا عن الإدعاء المدني واجب التسبيب كغيره من الأحكام، ومتى غفل القضاة عن ذلك تعرض حكمهم للنقض.	

154	1995	1	الاجتماعية	م 66 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أنه يمكن للهيئة المستخدمة في حالة حدوث خطأ جسيم قد ينجم عنه تسريح العامل أن تتخذ أي إجراء تحفظي، ويجب عليها أن تخطر بذلك الهيئة المختصة في المجال التأديبي خلال الأربعة أيام الموالية لتاريخ هذا الإجراء. ومتى ثبت أن المؤسسة المطعون ضدها لم تعمل بهذا الإجراء، فإنها لم تخالف القانون، الذي منحها السلطة الاختيارية في اتخاذ هذا الإجراء التحفظي - المحتج به - وأن قضاة المجلس بتأسيس قرارهم على المواد 71 - 74 و 75 من نفس القانون فإنهم قد أعطوه السند الصحيح ويتعين تأييده.
312	2002	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 29-91	إن تأسيس الحكم المطعون فيه على السوابق التأديبية للعامل وعدم مناقشة الخطأ المنسوب للطاعن يعد قصورا في التسبيب.
117	2005	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	لا يعد خطأ مهنيا يستوجب التسريح، الخطأ الجزائي الذي يرتكبه العامل، خلال أوقات العمل أو بمناسبة العمل، دفاعا عن مصالح المؤسسة.
141	2005	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	تقضي المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية وجوبا، في حالة رفض المستخدم صراحة أمامها إعادة إدماج العامل في منصب عمله، برفض طلب إعادة الإدماج وبمنح التعويض، عملا بالفقرة الثالثة من المادة 73-04 من القانون 11-90.
263	2005	2	الاجتماعية	م 54 من القانون 14-90	يعد باطلا وعديم الأثر، كل تسريح يستهدف مندوبا نقابيا، ويتم من دون إخبار المنظمة النقابية مسبقا.
293	2006	2	الاجتماعية	م 161 و 162 من القانون الداخلي للمؤسسة	القاضي ملزم بمناقشة الخطأ الوارد في قرار التسريح ولا يجوز له تغييره.
395	2008	1	الاجتماعية	م 309 و 321 من ق م	التعويض عن التسريح ليس من الحقوق الدورية المتقدمة طبقا للمادة 309 من القانون المدني - يمكن أن تتضمن الاتفاقية الجماعية ما لم يحدد في القانون أو أكثر منه، شريطة أن يكون لصالح العامل.
423	2014	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90 م 376 من ق ع	يجب على قاضي الموضوع، المعروض عليه النزاع العمالي، مناقشة النزاع والفصل فيه، في ضوء الخطأ الجسيم، الوارد في قرار التسريح المبلغ للعامل. لا ينتظر القاضي صدور حكم جزائي نهائي، فاصل في الدعوى الجزائية، المرفوعة ضد العامل، من أجل خيانة الأمانة التي لم تكن سبب التسريح.
355	2015	1	الاجتماعية	م 73، 73-4 من ق 11-90	يعد العنف، المرتكب من العامل، خطأ جسيما، ينجز التسريح عنه.
233	2015	2	الاجتماعية	م 73 من ق 11-90	لا يعد ترك أو إهمال منصب العمل خطأ من الأخطاء الجسيمة، المنصوص عليها في المادة 73 من القانون 11-90، المؤدية إلى التسريح بدون تعويض.

تسريح

323	2016	2	الاجتماعية	73-4/1 من القانون 11-90	لا يمكن أمر الهيئة المستخدمة التي قامت بخرق الإجراءات التأديبية بتصحيحها لأنها من النظام العام.	تسريح
250	2017	1	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	لا يعد خطأ جسيماً يستوجب التسريح، ارتكاب العامل لحادث مرور لانتفاء الفعل العمدي.	
254	2017	1	الاجتماعية	استقرار الإجتهااد القضائي للغرفة الإجتماعية.	يعتبر العامل المتغيب عن منصب عمله ولم يلتحق به رغم الإعدارات الموجهة له ، متخلي عن منصب عمله بإرادته المنفردة يستوجب التسريح.	
260	2017	1	الاجتماعية	م 4/ 73 من القانون 11-90	إيداع شكوى لدى نيابة الجمهورية لا يبرر قرار التسريح ما دام لم يفصل فيها بحكم جزائي نهائي بالإدانة.	
113	2019	1	الاجتماعية	م 2/73 من القانون 11-90	يعتبر التسريح قانونيا في حالة رفض الهيئة المستخدمة إعادة إدماج العامل في منصب عمله بسبب إدانته بموجب حكم جزائي.	
143	1991	3	الاجتماعية	م 71 و76 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أنه يتعرض العامل الذي يرفض تنفيذ أوامر وتعليمات رؤسائه في العمل دون عذر مقبول للتسريح التأديبي دون سبق إنذار أو تعويض ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المدعى عليه رفض تنفيذ أوامر رؤسائه ورفض القيام بالأعمال الموكلة له وأن قضاة الاستئناف لم يأخذوا ذلك بعين الاعتبار واعتبروا التسريح عن العمل تعسفا مخالفا بقضائهم كذلك القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تسريح تأديبي
173	1991	4	الاجتماعية	م 37 من الأمر 31-75	من المقرر قانونا أن تسريح العامل بموجب تدبير تأديبي لغير أسباب الخطأ الخطير أو الجسيم لا يمكن اتخاذه إلا عندما يتبين أن العقوبات الأخرى المنصوص عليها في النظام الداخلي لم ينتج الأثر المنتظر ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن الطاعن يحال لأول مرة على لجنة التأديب وأن قضاة الموضوع الذين قضوا بإبطال دعواه خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
97	2000	1	الاجتماعية	م 73 من القانون 29-91	من المقرر قانونا أنه "يتم التسريح التأديبي في حالة ارتكاب العامل أخطاء جسيمة. . تعتبر على الخصوص أخطاء جسيمة، أن ينجر عنها التسريح الأفعال الآتية....". ولما ثبت -في قضية الحال- أن المؤسسة الطاعنة قامت بتسريح العامل على أساس ارتكابه طبقا لنظامها الداخلي خطأ من الدرجة الثالثة والمتمثل في عدم امتثاله لعملية التفتيش عند الخروج من العمل. ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما اعتبروا هذا الخطأ من ضمن الأخطاء المؤدية إلى التسريح فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون مما يستوجب معه النقض.	

186	2001	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	إن الحكم بالتعويض للعامل على إثر إلغاء قرار التسريح والأمر بإعادة إدراجه إلى منصب عمله، يعد مخالفة للمادة 4/73 من ق 29-91 إذا كان يتعين على المحكمة التصريح بالاحتفاظ بامتيازاته المكتسبة. 2 - إن استناد الحكم المتضمن إلغاء التسريح إلى الحكم القاضي ببراءة العامل في دعوى جزائية من تهمة إتلاف عتاد المؤسسة عمدا من جهة وعدم إثبات الطاعة المؤسسة المستخدمة ارتكابه أعمال عنف اتجاه المسؤول وعدم احترامها أحكام نص المادة 1/73 من 29-91 من جهة أخرى يعد تطبيقا سليما للقانون.	تسريح تأديبي
197	1989	1	الاجتماعية	م 43 من الأمر -75 31	إذا كان من المتعين استخلاص النتائج القانونية من جراء التسريح التعسفي لإمكانية تقرير منح الحقوق المستحقة للمنح للعامل بما في ذلك إمكانية القضاء بعودته إلى عمله، فإن الجهة القضائية لا تستطيع إرغام صاحب العمل على تعيين العامل في منصب أو في عمل محدد. - يتعين عند الفصل في الدعوى تبيان ما حكم به على أساس قانوني وطبقا لمقتضيات أحكام الأمر رقم 30-75 الصادر بتاريخ 1975 /04/29 - ولل قضاء بما يخالف هذا المبدأ يستوجب نقض القرار الذي ألغى الحكم المستأنف ومن جديد فصل في الدعوى بإرجاع العامل إلى منصبه كحارس.	تسريح تعسفي
150	1989	2	الاجتماعية	م 33 من الأمر 31-75	متى كان من المقرر قانونا، أن كل تسريح للعمال، لا بد أن يخضع مسبقا لرأي لجنة الانضباط بالمؤسسة، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان من الثابت قانونا، أن إحالة العامل أمام هذه اللجنة أمر حتمي ولا بد من استيفائه، إذ لا تملك المؤسسة حق تجاوزه بحجة وجود خطأ جسيم، لأنه بدون هذا الإجراء، يكون رب العمل حرا في تقدير الحالة التي يرى أنها تمثل خطأ جسيما، وكان قاضي محكمة الدرجة الأولى قد حكم بصفة تعسف هذا التسريح لاتخاذ مقرره دون مراعاة لرأي لجنة الانضباط، فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم هذا الحكم والفصل في الدعوى من جديد برفض طلبات الطاعن، دون تضمن قراراتهم الإجابة على دفع حول عيب شكلي لقرار التسريح الذي لم تخطر به إطلاقا لجنة الانضباط، خرقوا القانون، مما يتعين معه قبول الوجه المثار من الطاعن تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تسريح تعسفي
185	1989	4	الاجتماعية	م 43 من الأمر -75 31	متى كان من المقرر قانونا، أن كل تسريح تعسفي من العمل مخالف للقانون، يعد باطلا ويتعين على القضاء أن يأمر بإعادة إدراج العامل من جديد في عمله الأصلي فضلا عن حقه في الأجر وفي المطالبة بالتعويضات المستحقة عن الأضرار التي لحقت به من جراء التسريح التعسفي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت أن المجلس صادق على الحكم المستأنف والقاضي بإعادة الطاعن إلى عمله كرئيس قسم، غير أنه رفض الطلبات الأخرى الرامية إلى أداء أجوره خلال فترة إيقافه عن العمل فإنه بهذا القضاء خالف القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار جزئيا فيما يتعلق فقط برفض التعويض عن الضرر الذي لحق الطاعن من جراء التسريح المعترف بتعسفه.	تسريح تعسفي

110	1992	2	الاجتماعية	م 28 و 60 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أن علاقة العمل التي تجدد أكثر من مرة تصبح غير محددة المدة. ومن المقرر أيضا أنه يستحق العامل الذي يوظف لمدة غير محددة تعويض الفصل عن العمل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن عقد العمل جدد خمس مرات وبالتالي أصبحت علاقة العمل التي تربط الطرفين غير محددة المدة، فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم للحكم القاضي بتعويض الطاعن عن التسريح التعسفي أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تسريح تعسفي
122	1994	3	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	من المقرر قانونا أنه في حالة التسريح المعتبر تعسفيا أو المنفذ خرقا للإجراءات القانونية (و) أو الاتفاقية الإلزامية، يمكن للعامل أن يقدم طلب إلغاء قرار التسريح (و) أو أن يطلب تعويضا عن الضرر الحاصل لدى الجهة القضائية المختصة التي تبت بحكم ابتدائي ونهائي. ولما ثبت - من قضية الحال - أن الدعوى رفعت على أساس أن التسريح من العمل اعتبر تعسفيا، لكونه تم في غياب النظام الداخلي للشركة المستخدمة، فكان ينبغي أن يكون نهائيا غير قابل للاستئناف، ويجوز فيه الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا. لاسيما وأن القواعد الإجرائية تطبق فوراً حسب المادة السابعة من القانون المدني (لكونها قواعد أمر) لذا ينبغي التصريح بنقض القرار - المنتقد - من دون إحالة .	
117	1995	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	متى ثبت وجود الطابع التعسفي للطرد، فلا شيء يمنع القاضي من استنتاج حتمية رجوع العامل لمنصب عمله مع إلغاء قرار الفصل. ولا بد على المحكمة أن تعتبر التسريح تعسفيا، بغض النظر عن خطورة الخطأ، في غياب نظام داخلي للمؤسسة - كقضية الحال-.	
114	1997	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	من المقرر قانونا أنه " في حالة التسريح المعتبر تعسفيا أو المنفذ خرقا للإجراءات القانونية أو الاتفاقات الإلزامية، يمكن للعامل أن يقدم طلب إلغاء قرار التسريح وأن يطلب تعويضا عن الضرر الحاصل لدى الجهة القضائية المختصة التي تبت بحكم ابتدائي ونهائي". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع قبلوا الاستئناف وبذلك تطرقوا لجوهر النزاع، يكونون بذلك قد خالفوا قاعدة إجرائية جوهرية. مما يعرض قرارهم للنقض.	
101	1998	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	من المقرر قانونا أنه " في حالة التسريح المعتبر تعسفيا، يمكن للعامل أن يقدم طلب إلغاء قرار التسريح أو أن يطلب تعويضا عن الضرر الحاصل لدى الجهة القضائية المختصة". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع حكموا بالتعويض للمطعون ضده ابتداء من تاريخ توقيفه إلى غاية رجوعه الفعلي للعمل، يكونون قد قضاوا بالاستمرار في سريان التعويض وهو أمر غير قانوني، مما يعرض حكمهم للنقض.	
132	1999	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	من المقرر قانونا "أنه في حالة التسريح المعتبر تعسفيا أو منفذا خرقا للإجراءات القانونية و/أو الإلزامية يمكن العامل أن يقدم طلب إلغاء قرار التسريح و/أو يطلب تعويضا عن الضرر الحاصل لدى الجهة القضائية المختصة التي تبت بحكم ابتدائي ونهائي ". ومتى تبين - من قضية الحال- أن المدعى عليه تم تسريحه قبل نشر الأمر 21/96 المؤرخ في 09 جويلية 1996 أي قبل التعديل المتعلق بالمادة 4/73 من القانون المؤرخ في 21 ديسمبر 1991، فإن القضاة لما قضاوا بإرجاع المدعي عليه إلى منصب عمله ومنحه تعويضا احترمو مقتضيات المادة 4/73 من القانون 29/91 المذكور آنفا. ومتى كان كذلك استوجب رفض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

176	2001	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 29-91	لا يسوغ لصاحب العمل اتخاذ إجراءات التسريح دون تعويض ولا إنذار على أساس ارتكاب العامل جرائم الاختلاس وسوء التسيير إلا بمقتضى حكم جزائي نهائي و لا يحق للجنة التأديب أن تحل محل الجهات القضائية المختصة.
177	2002	1	الاجتماعية	م 39 من النظام الداخلي للمؤسسة	من الثابت قضاء أنه في حالة غياب مبرر بشهادة طبية مدفوعة لدى الضمان الاجتماعي الذي له الحق في المراقبة الطبية يعتبر الغياب مبررا، ومن الثابت أيضا أن الخطأ المنسوب لما يكون غير ثابت أو غير قائم، يجعل قرار التسريح تعسفيا ولو احترمت الإجراءات التأديبية.
195	2002	1	الاجتماعية	م 72 من القانون 11-90	من المستقر عليه قضاء أن تقدير التعويض عن التسريح التعسفي يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ولا رقابة للمحكمة العليا عليه، ويكفيه أن يعاين الطابع التعسفي للتسريح ويقدر التعويض حسب الضرر الذي لحق العامل.
278	2002	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 29-91	إن تطبيق مرسوم ذو طابع استثنائي وسياسي على نزاع مهني محض، وحرمان الطاعن من مثوله أمام لجنة التأديب والدفاع عن حقوقه هو تطبيق خاطئ للقانون.
226	2003	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	إن رفض الطاعنة إرجاع العامل إلى عمله بعد إثبات براءته بحكم جنائي من التهم التي كانت سببا في تعليق علاقة العمل وعدم إحالته على التقاعد رغم توفر الشروط يعد بمثابة تسريح تعسفي غير معلن عنه، يبرر حقه في التعويض مقابل الضرر اللاحق به.
142	2003	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	تسريح العامل قبل إحالته وجوبا على لجنة التأديب وفقا للنظام الداخلي يعد تسريحا تعسفيا.
183	2004	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	خلو قرار التسريح من الخطأ المنسوب إلى العامل، يجعل التسريح تعسفيا.
105	2005	1	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	القاضي ملزم، في دعوى إلغاء قرار التسريح التعسفي، بالفصل في رفض أحد الطرفين الرجوع إلى العمل.
147	2005	1	الاجتماعية	المرسوم التشريعي 09-94	يعد تسريحا تعسفيا، كل تسريح لأسباب اقتصادية، لا يحترم إجراءات المرسوم التشريعي رقم 09-94.
263	2006	1	الاجتماعية	م 73-3 من القانون 11-90	يعتبر تسريحا تعسفيا، التسريح المستند إلى مقرر صادر عن جهة غير معنية بعقد العمل.
275	2007	1	الاجتماعية	م 73-4 من القانون 11-90 وم 124 من ق م	يستفيد العامل المحكوم له بالرجوع، بعد إلغاء قرار التسريح التعسفي، من الاحتفاظ بالامتيازات المكتسبة، طبقا للمادة 73/4 من القانون 11-90، وليس من التعويض طبقا للمادة 124 من القانون المدني.
417	2009	1	الاجتماعية	م 73-4 من القانون 11-90	يتعين على القاضي عند تعبير المستخدم عن إرادته في عدم إرجاع العامل مقابل التعويض عن التسريح التعسفي، الحكم للعامل المسرح بتعويض مالي لا يقل عن أجر 06 أشهر دون الإخلال بالتعويضات المحتملة.

تسريح تعسفي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

183	2011	1	الاجتماعية	م 64 و 73 من القانون 11-90	خلو قرار التسريح من الخطأ المنسوب إلى العامل، يجعل التسريح تعسفيا. يتم إثبات الخطأ الجزائي بحكم جزائي نهائي في حالة اقتران الخطأ المهني بالخطأ الجزائي.	تسريح تعسفي
420	2012	2	الاجتماعية	م 64، 75 و 114 من القانون 11-90	عدم توفر المؤسسة المستخدمة، المشغلة عشرين عاملا فأكثر، على نظام داخلي، يجعل التسريح تعسفيا. يعد تسريحا تعسفيا، تسريح العامل، أثناء تعليق علاقة العمل، بسبب النزاع الجماعي، الناجم عن تغيير مكان العمل، بدون تفاوض.	
432	2012	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90 وم 21 من القانون 90- 04	الحكم الفاصل في طلب التعويض عن التسريح التعسفي يصدر ابتدائيا و نهائيا، ويطعن بالنقض فيه، وليس بالاستئناف.	
444	2012	2	الاجتماعية	م 64، 65، 73-3 و 4-73 من القانون 11-90	يعتبر تسريحا تعسفيا، عدم إرجاع العامل إلى منصب عمله، بعد انقضاء سبب تعليق علاقة العمل.	
251	2013	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	يتم تعويض العامل، المسرح تعسفيا، وغير المستفيد من إعادة الإدماج، عملا بالمادة 4-73، بناء على طلب يتضمن عناصر واقعية، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الراتب الشهري، الأقدمية في العمل، الكفاءات و المؤهلات العلمية والمهنية، المنصب... الخ ويحدد القاضي، وجوبا، عدد الأشهر الممنوحة، كما يتم التعويض عن الأضرار المحتملة، إذا كانت محددة و مبررة.	
266	2014	1	الاجتماعية	م 124 من ق م وم 4-73 من القانون 11-90	يطبق القانون المدني (قواعد المسؤولية التقصيرية) في حالة التسريح التعسفي، قبل انتهاء مدة عقد العمل محدد المدة. لا تطبق المادة 4-73 الفقرة في حساب التعويض عن الفترة المتبقية.	
443	2014	2	الاجتماعية	م 73، 75 و 77 من القانون 11-90	لا يعد تسريحا تعسفيا، تسريح عامل من اجل الخطأ الجسيم، المتمثل في إفشاء السر المهني. لا يشترط القانون إثبات هذا الخطأ الجسيم بحكم جزائي، إذا كان منصوبا عليه بالنظام الداخلي، ذي الصلة.	
210	2016	1	الاجتماعية	م 2/69 و 4-73 من القانون 11-90	يتم التسريح التعسفي لأسباب اقتصادية في شكل تسريحات فردية متزامنة، بعد تفاوض جماعي وإلا اعتبر تسريح تعسفيا مستوجبا التعويض.	
214	2016	1	الاجتماعية	م 3/4-73 من القانون 11-90	لا يكون التعويض عن التسريح التعسفي جزافيا، وإنما يعتمد على عدة عناصر حددتها المادة 4-73 من القانون 11-90 المتعلق بعلاقات العمل.	
127	2017	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	يجب على القاضي تحديد التعويض عن التسريح التعسفي مستقلا عن التعويض عن الأضرار المحتملة.	
126	2018	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	يعتبر التسريح تعسفيا، إذا لم يتم الفصل في مسألة الإضراب ولم تثبت عدم شرعيته.	

98	1991	1	الاجتماعية	الأمر المؤرخ في 1971/04/16	من المقرر قانونا أن عقوبة التسريح عن العمل بدون تعويض يكون في حالة ارتكاب العامل لخطأ جسيم ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس أيد التسريح عن العمل بدون تعويض دون التحقق من أن الخطأ المنسوب إلى العامل يكون الخطأ الجسيم المشترط في الأمر الأول المذكور أعلاه ويقضائه كذلك خرق القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تسريح دون تعويض
186	2011	2	الاجتماعية	م 5 إلى 13 من القانون رقم 90-02 وم 69 و 70 من القانون رقم 90-11 وم 14 و 16 من المرسوم التشريعي 94-09	تكفي مراعاة المستخدم جميع إجراءات التقليل، لأسباب اقتصادية، في حالة رفض الشريك الاجتماعي (النقابة) التفاوض، لثبوت قانونية التسريح الجماعي.	تسريح لأسباب اقتصادية
305	2007	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 90-11 وم 56 من القانون 90-14	يعد مخالفا للاجتهاد القضائي المستقر عليه، الحكم الأمر، طبقا للمادة 4-73 الفقرة الأولى من القانون 90-11، بتصحيح الإجراءات التأديبية، فضلا عن أن تسريح مندوب نقابي تعسفيا، تحكمه المادة 56 من القانون 90-14 وليس المادة 4-73 السالفة الذكر.	تسريح مندوب نقابي
141	1997	1	الجنائية	م 696 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز للحكومة الجزائرية أن تسلم شخصا غير جزائري إلى حكومة أجنبية بناء على طلبها إذا وجد في أراضي الجمهورية وكانت قد اتخذت في شأنه إجراءات متابعة باسم الدولة الطالبة وذلك إذا كانت الجريمة موضوع الطلب قد ارتكبت خارج أراضيها من أحد الأجانب عن هذه الدولة إذا كانت الجريمة من عداد الجرائم التي يجيز القانون الجزائري المتابعة فيها في الجزائر حتى ولو ارتكبت من أجنبي في الخارج. و لما ثبت في قضية الحال أن الطاعن الأجنبي ارتكب عدة جرائم في الخارج يجيز متابعتها القانون الجزائري وأن المتهم اعترف باقتراف أحدها، مما يتعين التصريح بالموافقة على تسليمه.	تسليم مجرمين
293	2008	1	الجنائية	م 260 و 261 من ق ع	تقوم جنائية التسميم بمجرد استعمال أو إعطاء المادة السامة واحتمال إحداث الوفاة بغض النظر عن تحقق النتيجة.	تسميم

298	1994	3	الجنح والمخالفات	م 2/265 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أنه يمكن أن تمنح التسوية أو المصالحة الإدارية من طرف الوزير المكلف بالمالية إلى الأشخاص الملاحقين الذين يطلبون ذلك ضمن الشروط المحددة عن طريق التنظيم . ولما تبين - من القرار المطعون فيه - أن قضاة المجلس أرجؤوا الفصل في القضية على أساس أن إجراء التسوية الإدارية معلق، فإنهم خالفوا القانون الذي يعتبر التسوية الإدارية هي إمكانية متروكة لتقدير وزارة المالية وليست إلزامية، كما أنها ليست إجراء مسبقاً للمتابعة . لذا يتعين إبطال قرارهم مع الإحالة.	تسوية إدارية في الدعوى الجمركية
147	1994	2	التجارية والبحرية	م 1/329 من القانون البحري	من المقرر قانوناً و قضاء أن يقدم النزاع في تسوية الخسائر المشتركة للمحكمة المختصة في أجل شهر ابتداء من يوم تبليغ التسوية للمعني بالأمر، ويجوز الاتفاق على غير ذلك . ولما ثبت - من قضية الحال - أن الطاعنة رفعت الدعوى داخل الأجل المنفق عليه، فإن قضاة المجلس برفضهم الدعوى قد أساؤا تطبيق القانون، لأنه لا يوجد أي نص يمنع اتفاق الأطراف على تمديد آجال رفع الدعوى، وعليه فإن الوجه المثار مؤسس، وينجر عنه نقض القرار المنتقد.	تسوية خسائر مشتركة
135	1989	2	التجارية والبحرية	م 203 إلى 212 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانوناً بأن إيجار التسيير الحر للمحل التجاري ينتهي بمجرد الإبلاغ بنهاية العقد، ولا يترتب على هذا الإنهاء أي حق في التعويض للمسير، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت إن الأمر يتعلق بإيجار تسيير حر لأصل تجاري فإنه يمكن للمؤجر أن ينهيه بمقتضى رسالة مضمونة الوصول إلى المسير وليس من الواجب أن يسدد أي تعويض عن الإخلاء له. إن المجلس القضائي عندما وافق على حكم بتعيين خبير لتعويض تحديد الاستحقاق خالف القانون وعرض قراره للبطلان، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تسيير حر
90	1989	3	التجارية والبحرية	م 203 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانوناً أن العبرة بتكليف العقد هي بما يتبين أنه الحقيقة من الوقائع المطروحة أمام قضاة الموضوع بما لهم من السلطة في تقدير التعرف على القصد المشترك الذي انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت إبرام الاتفاق دون التقيد بالوصف الذي يعرضه الخصوم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد منعدم التسيير القانوني. إذا كان من الثابت في قضية الحال أن الأمر يتعلق بإيجار تسيير حر ثابت بموجب عقد توثيقي، منشور في جريدة الإعلانات الرسمية، وليس بإيجار من الباطن كما كيفه قاضي محكمة الدرجة الأولى وكذلك قضاة الاستئناف، مما جعل قضاءهم يتجاهل هذا العقد الرسمي ولم يرد عليه رغم الإشارة إليه في تصريحات الطعن فإن هؤلاء القضاة بطردهم الطاعن من الشقة التجارية المتنازع عليها خالفوا أحكام هذا المبدأ، مما يتعين معه قبول نعي الطاعن بهذا السبب، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
121	1990	3	التجارية والبحرية	م 203 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن إنهاء عقد التسيير الحر يتم بنشره على شكل مستخرج أو إعلام في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية أو بجريدة مختصة بالإعلانات القانونية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - وجود عقد رسمي ينص على كراء متجر لمدة ستة سنوات، فإن قضاة المجلس بمصادقتهم على الحكم المستأنف لديهم، القاضي برفض الطلب المتعلقة بصحة التنبية بالإخلاء والطرده من المحل المتنازع عليه بناء على المادة 173 من القانون التجاري، أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

82	1993	1	التجارية والبحرية	م 106 من ق م	من المقرر قانوناً أن عقد التسيير الحر عقد إرادي يخضع لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الإيجار الذي يربط طرفي النزاع هو عقد التسيير الحر، فإن قضاة الموضوع بمصادقتهم على اتفاق الطرفين فيما يخص إسقاط حق الإيجار عند وفاة المستأجر وعدم تطبيق أحكام القانون التجاري ولا القانون المدني على العقد طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تسيير حر
152	1994	3	التجارية والبحرية	م 3/203 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه يحزر كل عقد تسيير في شكله الرسمي وينشر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخه على شكل مستخرج أو إعلام في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، كما يتعين على المؤجر اما تسجيل نفسه في السجل التجاري أو تعديل تقيده الخاص مع البيان صراحة بتأجير التسيير. و لما ثبت أن الطاعن استجاب للشروط المتعلقة بتحرير عقد التسيير كما هو مشار إليه أعلاه، خلافاً لما ذهب إليه قضاة المجلس، فان عدم تسجيل نفسه بالسجل التجاري لا يؤدي إلى بطلان عقد التسيير الحر المذكور، لأنه لا يمس بحقوق المؤجر، ولما حكم قضاة الموضوع بعكس ذلك، فإنهم خرقتوا القانون، مما يستوجب إثارة هذا الوجه - تلقائياً - من قبل المحكمة العليا، مع النقض والإحالة	
115	1996	2	التجارية والبحرية	م 176 و 203 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن عقد التسيير الحر لقاعدة تجارية ينتهي بموجب رسالة مضمنة توجه من المالك إلى المسير دون أي تعويض استحقاق. ولما كان ثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضاوا بالإخلاء دون التعويض الاستحقاق، فإنهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً. مما يستوجب رفض الطعن.	
117	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173، 176 و 203 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن إنهاء عقد التسيير الحر، لا يخضع لنفس أحكام إنهاء علاقة الإيجار بحيث أن التنبيه بالإخلاء في عقد التسيير الحر، ليس ضرورياً. ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف لما قضاوا بأن عقد التسيير الحر للقاعدة التجارية ينتهي بموجب رسالة توجه من مالك المحل الى المسير و دون التعويض الاستحقاق فإنهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً لأن التنبيه بالإخلاء المؤسس على 173 و 176 من القانون التجاري لا يكون ضرورياً إلا في حالة وجود عقد إيجار مبرم وفقاً لمقتضيات المواد 172 و ما يليها من القانون التجاري ومتى كان كذلك استوجب الرفض	
120	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173 و 203 من القانون التجاري	من الثابت أن التنبيه بالإخلاء لا يكون إلا في عقد الإيجار ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المطعون ضدها أجرت المحل التجاري لأخيها ولما اخل بالتزاماته شطبت التسجيل من السجل التجاري بمعنى أن النشاط التجاري كان باسمها فقدر قضاة المجلس بموجب سلطتهم التقديرية بان العلاقة هي علاقة تسيير حر و ليست علاقة إيجار مستبعدين بذلك تطبيق المادة 173 من القانون التجاري و عليه فان طلب إخلاء المحل لا يستوجب تنبيهها بالإخلاء، فكان القرار عندئذ مسبباً تسبباً كافياً و متى كان كذلك استوجب الرفض	
209	2001	1	التجارية والبحرية	م 173 و 203 من القانون التجاري	لا يمكن اعتبار عقد التسيير الحر بمثابة عقد إيجار تجاري مهما طال مدة بقاء المسير بالمحل التجاري ولا يستوجب توجيه التنبيه بالإخلاء إذ ينتهي في أي وقت بمجرد إنذار مكتوب، ولما اعتبر قضاة الموضوع المسير بمثابة مستأجر بطريقة شفوية وطبقوا عليه أحكام عقد الإيجار فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون.	

235	2001	2	التجارية والبحرية	م 203 من القانون التجاري	إن المشرع فرض إجراءات شكلية لإبرام عقد التسيير الحر يجب مراعاتها تحت طائلة البطلان. ولما قضى قضاة المجلس اعتبار عقد التسيير العرفي الذي لم يخضع للإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة 203 من ق. ت عقد إيجار من الباطن فإنهم قد خرقوا القانون مما يترتب عليه النقض.	تسيير حر
413	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 210 من القانون التجاري	إن القضاء بإخراج محطة البنزين من التركة قبل إجراء مشروع قسمة لكون حق تسيير المحطة ينتهي بموت المورث طبقا لما اشترط في العقد ولا ينتقل إلى الورثة تلقائيا باعتبار سلطة تسيير المحطة يعود إلى المؤسسة المعترضة المالكة لمحطة نفضال، يعد تطبيق سليم للقانون.	
250	2003	1	الاجتماعية	م 14 من المرسوم 290-90	إن استمرار علاقة العمل بعد انتهاء مدة العقد في عقود التسيير يؤدي إلى تجديد هذه العلاقة لنفس فترة العقد الأول المنتهية آجاله ويترتب على إنهاء علاقة العمل الجديدة طبقا لشروط العقد وأحكام المادة 14 من المرسوم رقم 90-290، ولا يمكن أطلاقا القضاء بالرجوع إلى منصب العمل، نظرا لطبيعة الالتزامات النوعية لعقد التسيير.	
100	2019	1	التجارية والبحرية	م 203 و 207 من القانون التجاري	لا ينتقل عقد التسيير الحر إلى الورثة بوفاة مورثهم باعتبار أن التسيير حق شخصي لا ينتقل إلى الورثة.	
306	2004	1	الجنائية	م 143 وما يليها من ق ا ج	يتعين على قاضي التحقيق عند التماس وكيل الجمهورية إخراج الجثة، الأمر بالتشريح وعدم الاكتفاء بالمراسلة الجوابية للطبيب الشرعي.	تشريح جثة
100	1991	1	الاجتماعية	م 2، 3 و 5 من القانون 81-10	من المقرر قانونا أنه يمنع تشغيل عمال أجانب بالجزائر لا يتمتعون بمستوى تأهيل عال أو خاص ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس بقضائه بالطابع التعسفي لفصل العامل الأجنبي المدعي في الطعن بالرغم من كونه عامل في الصيانة لا يتوفر على أية مؤهلات مهنية خاصة أو عالية يكون قد خرق القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تشغيل أجانب
149	1995	1	الاجتماعية	م 3 و 82 من القانون 82-06	من المقرر قانونا أن تخضع للنصوص التشريعية الجاري بها العمل كل علاقة عمل تقع بالجزائر، تربط بين عامل أجنبي ومؤسسة مستخدمة جزائرية، و لاسيما ما يتعلق منها بشروط التشغيل. ويعد باطلا وبلا أثر كل بند وارد في عقد العمل يخالف الحقوق التي حولها التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة الاستئناف أسسوا قرارهم على أن بنود عقد التشغيل هي التي تؤخذ بعين دون أي مقتضيات أخرى فإنهم بذلك خالفوا وتجاهلوا الأحكام القانونية المذكورة أعلاه، وعرضوا قرارهم للنقض والبطلان.	

127	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 2، 3 و 5 من الأمر 10-81	من المقرر قانونا انه يجب على كل أجنبي مقبل على ممارسة نشاط مدفوع الأجر بالجزائر، أن يكون حائزا جوازا أو رخصة للعمل المؤقت تسلمها المصالح المختصة، و يمنع على كل هيئة صاحبة عمل أن تشغل عمالا أجنبيا لا يتمتعون بمستوى تأهيل. و لما كان -ثابتا في قضية الحال- إن المدعى عليه هو مجرد عون في الصيانة لا يتوفر على أية مؤهلات مهنية خاصة أو عالية واعتبر قضاة الموضوع تسريحه تعسفا فقد اخلطوا بين حق تشغيل أجنبي و بين الشروط العامة للشرطة لمنح رخصة العمل لأجنبي وعليه يستوجب نقض القرار	تشغيل أجنب
178	2013	2	التجارية والبحرية	م 5/276 من ق ا م وا وم 13 من القانون 03-06	يمكن تسخير محضر قضائي للقيام بخدمة، لدى الجهة القضائية والحلول محل أمين الضبط في تشكيلة الحكم.	تشكيلة الحكم
40	1989	1	المدنية	م 144 من ق ا م	ليس هناك تعارض في مشاركة القاضي الأول الذي أصدر حكمه قبل الفصل في الموضوع في تشكيل المجلس القضائي. ومتى كانت قاعدة احترام التقاضي على درجتين مقررة شرعا، فقد اوجب القانون ألا يشارك القاضي الأول الذي فصل موضوعا في النزاع في تشكيلة المجلس رئيسا أو عضوا ومن ثمة كانت رئاسة القاضي للقرار بعد إصداره على مستوى الدرجة الأولى حكما قبل الفصل في الموضوع، سليمة وغير مخالفة لهذه القاعدة الجوهرية التي اعتبر المجلس الأعلى في اجتهاده، الحيلولة كامنة في في سبق الفصل موضوعيا في النزاع مما يتعين معه رفض الطعن المؤسس على هذا النعي .	تشكيلة المجلس القضائي
345	1989	1	الجنح والمخالفات	م 554 و 556 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه لا يجوز للقاضي الذي نظر القضية بوصفه قاضيا للتحقيق أو عضوا بغرفة الاتهام أن يجلس للفصل فيها، فإن تشكيلة الغرفة الجزائية من عضوين سبق وأن جلسا أيضا في غرفة الاتهام حال بنها في طلب الإفراج المؤقت المقدم من طرف المتهم فإنه يكون من الجائز عند الإذن به من طرف رئيس المجلس بسبب الضرورة الملحة والمتمثلة في تغيب القضاة بسبب الإجازات السنوية، وهذا طبقا للمادة 556 من قانون الإجراءات الجزائية . إن فصل قضاة الموضوع في القضية على النحو السالف ذكره يعد سليما ودون أي خرق للقانون. وعليه يستوجب رفض الطعن موضوعا إذا ما تأسس على مثل هذا الوجه.	
268	1989	2	الجنح والمخالفات	م 429 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن المجلس القضائي يفصل في استئنافات مواد الجنح والمخالفات مشكلا من ثلاث قضاة على الأقل، فإن وكيل الجمهورية الذي كان قد وقع على طلب الافتتاحي لإجراء التحقيق في القضية ومثل النيابة في جلسة المحاكمة ثم عين كمستشار بالمجلس وترأس الغرفة الجزائية، فإنه بذلك قد شارك في نظر الدعوى على مستوى الدرجتين مما ترتب عليه خرق أشكال جوهرية في الإجراءات وخاصة مبدأ التقاضي على درجتين ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ.	

170	1989	4	الاجتماعية	م 266 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا قبل المجلس الأعلى الطعن، ينقض القرار المطعون فيه أو جزء منه ويحيل الدعوى إلى الجهة القضائية التي أصدرت القرار المنقوض مشكلا تشكيلا آخر ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لإجراءات جوهرية في القانون. إذا كان الثابت في قضية الحال - أن قضاة المجلس القضائي لم يحتاطوا لتطبيق أحكام قرار الإحالة، فيما يتطلبه من ضرورة التشكيل المغاير بعد النقض والإحالة أمام نفس المجلس، إذا تبين أن المستشار الذي شارك في القرار الأول، عاد ثم شارك في القرار الثاني، فإنهم بقضائهم هذا خرقوا إجراءات جوهرية في القانون.
89	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا أن قرارات المجالس القضائية تصدر من ثلاث قضاة، فإنه من البديهي يجب أن تكون الهيئة المصدرة للقرار هي نفسها التي شاركت في المرافعات في القضية، وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات. ولما ورد في القرار المطعون فيه ذكر اسم المستشار الذي تلى تقريره في القضية، ثم أنه لم يذكر اسمه ضمن الهيئة التي وردت في آخر هذا القرار، فإن هذا يعد خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار بمخالفة هذا المبدأ.
272	1990	2	الجنح والمخالفات	م 523 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا، أنه إذا قبل الطعن، قضى المجلس الأعلى ببطلان القرار المطعون فيه كليا أو جزئيا وأحال الدعوى إلى الجهة القضائية نفسها، فإنه يتعين على هذه الجهة أن تفصل في الدعوى وهي مشكلة تشكيلا آخر، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون وعدم امتثال لما قضى به المجلس الأعلى. ولما كان ثابتا -في قضية الحال - أن مستشارة بالمجلس القضائي، جلست مع الهيئة التي أصدرت قرار 24 فيفري 1979 وأنه بعد نقض وإبطال هذا القرار، فإن نفس المستشارة، جلست أيضا مع الهيئة الجديدة، التي أصدرت قرار 13 ماي 1981 محل الطعن الحالي، فإن المجلس القضائي بسماحه لهذه المستشارة بالجلوس ثانية ضمن التشكيلا الجديدة، خالف من جهة محتوى المادة 523 من (ق ا ج)، ولم يمتثل لما قضى به المجلس الأعلى في هذا الشأن، وكان لذلك النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة هذا المبدأ، مؤسسا ويستوجب قبوله .
282	1990	3	الجنح والمخالفات	م 1/38 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن قاضي التحقيق المناطة إليه إجراءات البحث والتحري لا يجوز له أن يشترك في الحكم في قضايا نظرها بصفته قاضيا للتحقيق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت في قضية الحال -أن أحد المستشارين الناظرين في القرار موضوع الطعن بالنقض سبق له وأن قام بإجراءات التحقيق في نفس القضية بصفته قاضيا للتحقيق، فإن القرار المطعون فيه صار باطلا عملا بمقتضيات المادة 38 من قانون الإجراءات الجزائية، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
57	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه كل من سبق له من القضاة أن تدخل في القضية في الدرجة الأولى بأي شكل من أشكال التدخل وإعطاء رأيه فيها، لا يجوز له أن يشارك في الحكم فيها بالدرجة الثانية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القاضية التي أصدرت الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى الطاعنين توجد ضمن الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه، فإن مشاركتها هذه تتعارض مع الرغبة في تحقيق السير الحسن للعدالة ومن منع القاضي الذي نظر القضية ابتدائيا بالنظر فيها استئنافيا ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يمس القواعد المتعلقة بالنظام العام. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.

تشكيلا المجلس
القضائي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

44	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	متى نصت المادة 144 من ق ا م أن أحكام المجلس القضائي تصدر من ثلاثة أعضاء ومن ثم فإن القرار الصادر من عضوين يعد خرقاً للقواعد الجوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن تشكيلة المجلس و حسبما هو منصوص عليه في القرار المطعون فيه تتكون من الرئيس المقرر ومستشارة واحدة، فإنه بقضائه كما فعل خرق قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تشكيلة المجلس القضائي
148	1999	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه " تصدر أحكام المجلس القضائي من ثلاثة أعضاء، ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك". ولما ثبت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه صدر عن أربعة قضاة، في غياب قانون ينص على تشكيلة مغايرة، يعتبر مخالفة لنص المادة 144 من قانون الإجراءات المدنية. ولما كانت القواعد المتعلقة بتشكيل المجلس القضائي من النظام العام، فإنه يتعين معه نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
95	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 380 و 429 من ق ا ج	الواضح من القرار المطعون فيه أن اسم كاتب الجلسة غير وارد ضمن تشكيلة المجلس، وأن هذا الإغفال هو مساس بصحة القرار ومخالفة لإجراء جوهرية ينجر عنه البطلان.	
717	2003	عدد خاص	الجنائية	م 7 من قانون القضاء العسكري	إن تشكيلة المحكمة العسكرية من النظام العام يستوجب أن يكون أحد المساعدين ضابط صف عندما يكون المتهم جندياً أو ضابط صف والقضاء بخلاف ذلك يعد خرقاً للقانون .	تشكيلة المحكمة العسكرية
264	2010	1	الجنائية	م 13 من قانون القضاء العسكري وم 260 من ق ا ج	لا يعد خرقاً للقانون، في نظر القضاء العسكري، وخلافاً للإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات، فصل نفس الرئيس ومساعديه في قضية أمام محكمة عسكرية، سبق لهم النظر فيها كغرفة اتهام.	
136	1989	3	الاجتماعية	م 1 من ق ا م الأمر 75-32	متى كان من المقرر قانوناً، أن المحكمة هي الجهة القضائية الخاصة بالقانون العام وهي تفصل في جميع القضايا المدنية والتجارية والاجتماعية، وأنه حال فصلها في هذه الأخيرة تعقد جلساتها تحت رئاسة قاضي يعينه في ذلك مساعداً، فإن فصل المحكمة في الدعوى بدون حضور المساعدين ليس من شأنه أن يرتب بطلان الحكم الصادر من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدفع بذلك التشكيل كان قد أثير أمام المجلس القضائي وصار عديم الجدوى نتيجة تقديم طلبات في الموضوع أمام المحكمة وأن المجلس بتأييده للحكم المستأنف طبق القانون تطبيقاً صحيحاً مما يجعل نعي الطاعن غير مؤسس قانوناً، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تشكيلة المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية
135	1998	1	الاجتماعية	م 8 من القانون 04-90	من المقرر قانوناً أنه " تتعقد جلسات المحكمة للنظر في المسائل الاجتماعية برئاسة قاض يعاونه مساعداً من العمال ومساعداً من المستخدمين". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما أشاروا إلى أسماء المساعدين فقط دون الهيئة التي يمثلونها أي هيئة العمل وهيئة أرباب العمل في تشكيل المحكمة يكونون بذلك قد عرضوا حكمهم للنقض.	

325	2001	2	الجنائية	م 176 من ق ا ج	إن تشكيل غرفة الاتهام من النظام العام فلا يجوز في أي حال من الأحوال مخالفته، والقرار المطعون فيه يبين أن الغرفة كانت مكونة من رئيس وثلاثة مستشارين وهو ما يخالف قاعدة العدد الفردي ومن أجل إبراز الأغلبية في القضاء الفردي والعدد الزوجي يحول دون ذلك الأمر الذي يترتب عنه النقض.	تشكيل غرفة الاتهام
232	1989	3	الجنائية	م 472 و 473 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن تشكيل محكمة الأحداث يخضع لمشاركة مساعدين مع القاضي الذي يتأخر الجلسة لكي يكون انعقاد هذه المحكمة صحيحا وقانونيا، كما أن استئنافات أحكامها تختص بالنظر فيه غرفة الأحداث بالمجلس، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ المتمثل في تشكيل محكمة وغرفة الأحداث يعد خرقا لإجراءات جوهرية في القانون تتعلق بالنظام العام، تجوز إثارتها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ولو أمام المجلس الأعلى لأول مرة. - فإذا كان من المؤكد أن الحكم والقرار المطعون فيه صدر الأول من محكمة مشكلة من قاض فرد دون مساعدين، وصدر الثاني من الغرفة الجزائية العادية وليس من الغرفة المختصة بمسائل الأحداث الأمر الذي يشكل خرقا بينا لأحكام القانون، ومتى كان كذلك تعين نقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة القضية على غرفة الأحداث لنفس المجلس مشكلة تشكيلا آخر للفصل فيها طبقا للقانون.	تشكيل قسم الأحداث
296	1990	2	الجنح والمخالفات	م 450 من ق ا ج	متى كان مقرر قانونا أن تشكيل قسم الأحداث لدى المحكمة يتكون من قاضي الأحداث رئيسا وقاضيين محلفين، وأن تشكيل الهيئة القضائية من النظام العام، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون والقواعد الجوهرية للإجراءات. لما كان من الثابت في قضية الحال أن حكم أول درجة لم يشر للتشكيلة التي شاركت في الفصل بالقضية فإن قضاة المجلس الذين أيدوا حكم المحكمة دون أن يحتوي على دليل شرعيته وأغفل إجراء جوهريا يكون قد خالف القانون. ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه مؤسس يستوجب نقضه .	
229	1990	1	الجنائية	م 284 من ق ا ج	1- من المقرر قانونا، ومن المتعارف عليه فقها وقضاء أنه متى اكتملت تشكيل المحكمة قانونا، لا يجوز استبدال أي عضو من أعضائها بآخر إلا إذا حصل له مانع يمنعه من المشاركة في هيئة الحكم ولتعلق أمر تشكيل المحكمة بالنظام العام، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا وإخلالا ببيانات جوهرية في الإجراءات. إذا كان ثابتا - في قضية الحال - أنه لا يوجد بالملف ما يثبت أن المحلف الذي استبدل، حدث له مانع يمنعه من الجلوس ضمن هيئة الحكم، وأن المحكمة بدورها لم تقص عن الظروف والأسباب التي جعلتها تستبدل هذا المحلف بآخر وإبعاده من تشكيل هيئة الحكم. ولما كان كذلك، فإن ما قامت به المحكمة ليس له مبررات قانونية سليمة مما يجعل الشك يحوم قانونية تشكيلها الذي هو من النظام العام، وكان لذلك النعي على الحكم المطعون فيه بالوجه المثار من الطاعنين في محله ويترتب عليه النقض.	تشكيل محكمة الجنائيات

238	1990	2	الجنائية	م 261 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز أن يباشر وظيفة المساعدين المحلفين الأشخاص البالغون من العمر ثلاثين سنة كاملة عند الحكم في الدعوى. ومن المقرر كذلك أن تشكيلة المحكمة من النظام العام وأن بطلان الإجراءات المتعلقة بخرقه تثار في أية مرحلة من مراحل الدعوى ومن ثم فإن محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى وكانت مشكلة من أحد المحلفين كان يبلغ من العمر 29 سنة خالف القانون. ولما كان ثابت في قضية الحال أن أحد المحلفين مولود في 14 أبريل 1954 وأن الحكم المطعون فيه صدر في 16 أبريل 1983 ومع ذلك فإن محكمة الجنايات قد فصلت في الدعوى العمومية والمدنية فإنها بقضائها كما فعلت خالفت القانون.
254	1990	3	الجنائية	م 261 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز أن يباشر وظيفة المساعدين المحلفين الأشخاص ذكورا كانوا أو إناثا جزائريو الجنسية البالغون من العمر ثلاثين سنة كاملة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. ما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المحكمة أدمجت ضمن تشكيلتها محلفا لم يتوفر فيه السن القانوني من خلال المحضر المتضمن قائمة الدورة العادية والاقتصادية، وكذا من محضر اقتراح محلفي الحكم المطعون فيه، ولما كان كذلك فإن الحكم الذي أصدرته هذه المحكمة خرق القواعد الجوهرية للإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب وإبطال الحكم المطعون فيه.
201	1991	3	الجنائية	م 259 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن رجال القضاء أو المحلفين المعينين في محكمة الجنايات يكملون هيئة المحكمة في حالة وجود مانع لدى أحد أعضائها الأصليين ولا بد من تقرير ذلك بقرار مسبب من رئيس المحكمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان الثابت في قضية الحال أن أحد المحلفين الأربعة من القائمة الإضافية جلس للحكم بالرغم من عدم وجود قرار مسبب من رئيسها. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.
168	1992	1	الجنائية	م 258 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه تشكل محكمة الجنايات من أحد رجال القضاء بالمجلس القضائي رئيسا ومن قاضيين مساعدين بالمجالس القضائية أو المحاكم ومن أربعة مساعدين محلفين ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد جوهرية. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن محكمة الجنايات طرحت سؤالا إضافيا وناقشته مع الأطراف بدون حضور المحلفين وتكون بعملها هذا قد خالفت القواعد الجوهرية للإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
180	1997	2	الجنائية	م 258 من ق ا ج	من المستقر عليه قانونا أن تتشكل محكمة الجنايات من أحد رجال القضاء بالمجلس القضائي رئيسا ومن قاضيين مساعدين بالمجالس القضائية أو بالمحاكم ومن أربع مساعدين محلفين. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن تشكيلة محكمة الجنايات جاءت مخالفة لما هو مقرر قانونا، مما يجعل نعي الطاعن في محله. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار وإبطاله.
316	2001	2	الجنائية	م 258 من ق ا ج	إن تحرير محضر المرافعات من طرف كاتب الضبط وتوقيعه مع رئيس المحكمة، يعد إجراء جوهرية يثبت من خلاله استيفاء الإجراءات القانونية المقررة لانعقاد جلسات المحاكم الجنائية ويسمح للمحكمة العليا ممارسة رقابتها عليها. وعليه فإن عدم توقيع محضر المرافعات يشكل مخالفة للمادة 314 ق ج يترتب عليها النقض. 2- إن تشكيلة المحكمة من النظام العام، فلا يجوز مخالفة ما قرر قانونا بشأنها، وعليه فإن عدم بيان رتبة قضاة المحكمة يجعل من التشكيلة باطلة يترتب عنها بطلان الحكم المطعون فيه.

تشكيلة محكمة
الجنايات

323	2003	عدد خاص	الجنائية	م 260 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن القاضي الذي نظر القضية بوصفه قاضيا للتحقيق أو عضو لغرفة الاتهام ، لا يجوز له الفصل فيها بمحكمة الجنايات . ومادام الحكم المطعون فيه قد تضمن اسم قاضي ضمن تشكيلة المحكمة وهو الذي كان مقررا في القضية عند نظرها من طرف غرفة الاتهام فإن ذلك يشكل خرقا لإجراء جوهري يترتب عنه النقض .	تشكيلة محكمة الجنايات
327	2003	عدد خاص	الجنائية	م 258 من ق ا ج	إن تشكيلة المحكمة الجنائية من النظام العام يجوز إثارته ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا . وما دام الحكم المطعون فيه قد تضمن أسماء قضاة ليست لهم الرتب المنصوص عليها بالمادة 258 من قانون الإجراءات الجزائية مما يترتب عليه البطلان .	
332	2003	عدد خاص	الجنائية	م 258 من ق ا ج	تعد رئاسة المحكمة الجنائية من طرف قاضي له رتبة أقل من رتبة رئيس غرفة المجلس، إجراء باطل بطلانا مطلقا كما أن المحكمة الجنائية ملزمة عند منحها الظروف المخففة بالنزول بالعقوبة إلى أقل من الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا . والثابت من الحكم المطعون فيه أنه أشار إلى رأي المحكمة من طرف قاضي برتبة مستشار كما أنه منح الظروف المخففة للمتهم لكنه لم ينزل بالعقوبة إلى أقل من الحد الأدنى المقرر قانونا مما يشكل مخالفة للإجراءات.	
336	2003	عدد خاص	الجنائية	م 258 من ق ا ج	إن ذكر رتب القضاة المشكلين لمحكمة الجنايات إجراء جوهري وإغفاله يترتب عنه البطلان المطلق. إن تحرير محضر المرافعات وتوقيعه من طرف الرئيس يعد إجراء جوهري يثبت من خلاله استثناء الإجراءات القانونية المقررة لعقد المحاكمة الجنائية ويسمح للمحكمة العليا ممارسة رقابتها عليها ، وعليه فإن عدم توقيع المحضر يشكل مخالفة للمادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية. يترتب عنها البطلان	
341	2003	عدد خاص	الجنائية	م 258 من ق ا ج	في حالة انسحاب أحد القضاة المشكلين لمحكمة الجنايات أثناء الجلسة، وتعويضه بقاضي آخر، فإن القاضي المعوض يجب تعيينه قبل بداية استخراج أسماء المحلفين . وما دام القاضي المعوض في قضية الحال قد استدعى لإتمام التشكيلة فجأة دون تعيينه في بداية الجلسة ودون مراعاة الإجراءات السابقة لاستدعائه فإن ذلك يشكل خرقا لإجراءات جوهرية يترتب عنه النقض .	
365	2003	عدد خاص	الجنائية	م 3/314 من ق ا ج	إن ذكر أسماء القضاة والمحلفين وممثل النيابة العامة وكاتب الضبط ضمن الحكم الجنائي، إجراء جوهري يترتب عن إغفاله البطلان. وما دام الحكم المطعون فيه - في قضية الحال - قد أغفل ذكر أسماء المحلفين المساعدين فإن ذلك يشكل خرقا للإجراءات يترتب عنه النقض .	
380	2003	عدد خاص	الجنائية	م 261 من ق ا ج	يفرض القانون أن تتوفر في المحلف الذي يجلس للفصل في القضايا الجنائية الشروط المنصوص عليها بالمادة 261 من قانون الإجراءات الجزائية ومنها شرط السن . والحاصل في قضية الحال أن أحد المحلفين لم يكن يبلغ 30 سنة من عمره يوم انعقاد الجلسة مما يشكل خرقا للإجراءات يترتب عنه النقض.	
375	2005	1	الجنائية	مبادئ عامة	تفصل محكمة الجنايات، بما لها من اختصاص شامل، بتشكيلتها القانونية، حتى ولو كان المتهم متابعا بجنحة او بمخالفة.	
535	2006	1	الجنائية	م 260 من ق ا ج	لا يجوز للقاضي الذي نظر القضية، بوصفه قاضيا للتحقيق أو عضوا بغرفة الاتهام، أن يجلس للفصل فيها بمحكمة الجنايات، طبقا للمادة 260 من قانون الإجراءات الجزائية.	
311	2010	2	الجنائية	م 260 من ق ا ج	يجوز للقاضي، الذي نظر القضية، بوصفه قاضيا للتحقيق أو عضوا بغرفة الاتهام، الجلوس ممثلا للنيابة العامة، عند الفصل فيها أمام محكمة الجنايات.	

419	2014	2	الجنائية	م 266 و 281 من ق ا ج	يجب، عند استخلاف المحلف الأصلي الغائب بالمحلف الاحتياطي، احترام ترتيب قيد أسمائهم في الكشف الخاص. اجراء محكمة الجنايات المحاكمة بأحد عشر (11) محلفاً أصلياً، من دون استكمال النصاب المقدر لاثني عشر (12) محلفاً، خرق لقاعدة جوهرية في الإجراءات، يؤدي إلى نقض حكم محكمة الجنايات	تشكيلة محكمة الجنايات
184	2002	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 29-91	لا يمكن أن يتعلق تصحيح الإجراءات القانونية و/أو الاتفاقية المنصوص عليها في المادة 4/73 المعدلة والمتممة بالأمر 21-96 المؤرخ 09 جويلية 1996 ملزمة بالإجراءات التأديبية، لأن هذه الإجراءات من النظام العام ولا يمكن تدارك الأخطاء أو المخالفات التي قد تشوب سريانها وإنما يقصد بها الإجراءات المتخذة في التشريع غير التأديبي.	تصحيح الإجراءات المتخذة في التشريع غير التأديبي
49	1990	1	المدنية	م 294 و 295 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه إذا أصدر المجلس الأعلى قراراً حضورياً مشوباً بخطأ مادي من شأنه التأثير على القرار الصادر في الدعوى فإنه يجوز للخصم المعني أن يرفع تظلماً أمامه لتصحيح هذا الخطأ ومن المقرر أيضاً أنه يجوز للمجلس الأعلى أن يفصل في طلب التماس إعادة النظر إذا ما توفرت إحدى الحالتين. 1 - إذا ما تبين أن حكمه قد بني على مستندات مزورة مقدمة لأول مرة أمامه 2- إذا حكم على الملتزم لتعذر تقديمه مستنداً قاطعاً في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمه. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه القرار المطعون فيه والصادر عن المجلس الأعلى بكونه صرح أن الطاعن لم يأت ببينة تثبت ملكية المحتج بها، في حين أنه قدم عقداً عرفياً صحيحاً بالنسبة للزمن الذي أبرم فيه، في غير محله باعتبار أن هذه الدعوى لا تدخل ضمن أية حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة 294 / 295 من (ق ا م) ومتى كان كذلك استوجب عدم قبول الطعن .	تصحيح خطأ مادي
55	1999	2	الاجتماعية	م 294 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه " إذا أصدرت المحكمة العليا حكماً حضورياً مشوباً بخطأ مادي من شأنه التأثير على الحكم الصادر في الدعوى، جاز للخصم المعني أن يرفع طعناً أمامه لتصحيح هذا الخطأ ". إن دعوى تصحيح الخطأ المادي هي دعوى تنصب بطبيعتها على تصحيح الأخطاء التي قد ترد في قرارات المحكمة العليا عن غير قصد في ماديته عند تحريرها أو طبعها، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تناقش الخطأ في تطبيق القانون. ولما ثبت - في قضية الحال - أن العارضين يلتزمون بتصحيح خطأ مادي وارد في قرار موضوع الالتماس على أساس الخطأ في تطبيق القانون، فإنه يتعين التصريح برفض الطلب.	
221	2013	2	التجارية والبحرية	م 286 من ق ا م و ا	يمكن للمحكمة العليا، بناء على طلب تصحيح خطأ مادي، سحب قرار صادر عنها.	
194	1989	1	الاجتماعية	م 109 من ق ا م	إذا كان من المقرر قانوناً أن المجلس القضائي عند إلغائه الحكم المستأنف يتصدى للفصل في الدعوى متى كانت مهياًة للفصل، فإنه ليس للمجلس البت في الدعوى عن طريق التصدي إذا لم تكن المعلومات كلها موجودة بالملف، وإن القضاء بخلاف هذا المبدأ ينجر عنه خرق مبدأ التقاضي على درجتين. لذلك يستوجب نقض القرار الذي بعد إلغائه الحكم المستأنف فصل في القضية من جديد دون أن تكون مهياًة للفصل فيها.	تصدي للدعوى

83	1989	3	التجارية والبحرية	م 109 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أنه إذا أُلغى الحكم المستأنف يجوز للجهة الاستئنافية التصدي للدعوى متى كانت مهياًة للفصل فيها، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون . إذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه نص على أن الحكم الغيابي بلغ تبليغاً غير قانوني ويعد باطلاً ولا أثر له طبقاً لمقتضيات المادة 98 من ق ا م، فإن المجلس طبق القانون التطبيق الصحيح بخصوص قبول المعارضة في هذا القرار، إلا أنه خرق أحكام المادة 109 من نفس القانون عندما قضى بإحالة الطرفين على التقاضي كما يشاءان، إذ توجب عليه هذه المادة إما التصدي للدعوى متى كانت مهياًة للفصل فيها و إما بإحالة القضية والطرفين على المحكمة والقضاء بما يخالف هذا المبدأ استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من قضاة المجلس الأعلى تلقائياً.	تصدي للدعوى
113	1989	3	التجارية والبحرية	م 109 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن المحاكم تعقد جلساتها في المسائل التجارية تحت رئاسة قاضي يعينه في ذلك مساعداً من التجار، وكان من المقرر كذلك أن للمجالس القضائية الاختصاص الشامل بحكم هيمنتها على المسائل المدنية والتجارية وعليها أن تفصل في دعاوى متى كانت جاهزة للفصل فيها دون أن تعيدها إلى المحكمة التي فقدت ولايتها عنها فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون . إذا كان الثابت - في القضية الحال - أن النزاع يتعلق برفض تجديد إيجار محل تجاري بدون تعويض، وكانت المحكمة قد فصلت في هذه القضية بدون حضور مساعدين تجاريين، غير أن المجلس القضائي، عقب استئناف هذا الحكم قضى بإبطاله لعدم اختصاص المحكمة المدنية في الفصل في قضية تجارية ولعدم الإشارة في ديباجته إلى حضور المساعدين التجاريين فإنه لقضاء هذا الأخير بإبطال الحكم المستأنف دون أن يتصدى للفصل في القضية مع أنها جاهزة خرق القانون، مما يستوجب معه نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ	
39	1989	4	المدنية	م 109 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن المجلس القضائي إذا صرح بقبول الاستئناف شكلاً، فإنه ملزم بالتصدي للحكم المستأنف، ومن ثم فإن مخالفة ذلك يعتبر خرقاً للقانون . ولما كان الثابت من منطوق الحكم (القرار) المطعون فيه أنه تضمن قبول الاستئناف شكلاً دون أن يتعرض لتأييد الحكم المستأنف أو إلغائه وذلك على الرغم من أن الأسباب تفيد أن القضاة يقصدون تأييده، فإنهم بهذا القضاء خرقوا المبدأ القانوني المتقدم.	
107	1995	1	المدنية	م 689 من ق م اجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز التصرف في أموال الدولة أو حجزها أو تملكها بالتقادم . وأنه لا يمكن الاعتراض على تصرف قامت به البلدية، والذي يتعلق بأموال أدخلت في ذمتها المالية عن طريق الاحتياطات العقارية. ومن ثم، فإن قضاة المجلس برفضهم طلب الطاعنين الرامي إلى إلغاء عقد البيع الذي تنازلت بموجبه البلدية للمستأنف عليه، عن القطعة الأرضية . التي أدخلت ضمن احتياطاتها العقارية . بحجة ملكيتها بالتقادم. فإنهم طبقوا صحيح القانون، ويتعين تأييد قرارهم .	تصرف في أموال الدولة
115	1993	3	الاجتماعية	م 88 من ق ا	من المقرر قانوناً أنه على الولي أن يستأذن القاضي المختص في إبرام كل عقد إيجار يتعلق بأموال القاصر، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير مؤسس . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن تصرف بمحض إرادته في ملك قاصرة ليس له عليها صفة ولي، فإن قضاة الموضوع بتحميلهم إياه المسؤولية الناتجة عن تصرفه هذا طبقوا صحيح القانون . ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	تصرف في أموال قاصر

353	2001	1	الجنح والمخالفات	م 132 من قانون الجمارك	مفاد نص المادة 132 من قانون الجمارك (القانون القديم) أنه يجب التصريح بالبضائع المعدة للاستيداع في تصريح مفصل خاص بهذا النظام على الأشكال نفسها التي يتم بها التصريح بالبضائع المعدة للاستهلاك. وإن قضاة المجلس لما قضاوا بعدم قيام أية مخالفة جمركية في حق المدعى عليه رغم إثباتها بموجب محضر بتخزينه للمنتوجات في مستودع مخصص للمراقبة الجمركية دون التصريح بها عند دخولها وخروجها يعد مخالفة للقانون.	تصريح بالبضائع
502	2003	1	الجنح والمخالفات	م 306 من قانون الجمارك	طالما أن المتهم هو المكلف بالتصريح بصفته وكيلا معتمدا لدى إدارة الجمارك فهو المسؤول عن العمليات التي يقوم بها دون غيره.	تصريح خاطئ
468	2003	1	الجنح والمخالفات	م 320 من قانون الجمارك	المبدأ 1: إن محضر معاينة المخالفة الذي يتضمن عبارة " يبدو " أن الفاتورة غير مطابقة تفيد الشك وبالتالي لا يعد أساسا لأحقية إدارة الجمارك في تقييم البضاعة. المبدأ 2: لا يمكن تأسيس التصريح الكاذب من حيث القيمة على مجرد شك وأن رفض طلبات إدارة الجمارك لعدم التأسيس ولعدم الاقتناع بالعبارة الواردة في محضر معاينة المخالفة هو قضاء سليم.	تصريح كاذب
369	2004	1	الجنح والمخالفات	م 217 من ق ع	عدم عرض مسالة إبطال شهادة الميلاد محل التصريح الكاذب على القضاء المدني يجعل المتابعة الجزائية سابقة لأوانها.	
109	2000	1	الاجتماعية	م 5 من ق ا م وم 78 من القانون 83-15	من المقرر قانونا أنه " تختص المجالس القضائية بنظر استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد في الدرجة الأولى حتى ولو وجد خطأ في وصفها" من المقرر أنه " يتعرض لعقوبة خاصة... كل شخص يدان بالغش أو بالتصريحات المزيفة لحصوله على آداءات لا يستحقها لغرامة مالية قدرها ضعف مبلغ الآداءات المقدمة خطأ من طرف هيئة الضمان الاجتماعي" لما تبين- من قضية الحال- أن القرار المطعون فيه لما اشترط اللجوء إلى الدعوى الجزائية عند ثبوت التصريحات الكاذبة للحصول على آداءات غير مستحقة، بالرغم من أن النص لا يمنع صندوق الضمان الاجتماعي من القيام برفع دعوى مدنية لاسترداد المبالغ المالية التي دفعها دون اللجوء إلى الدعوى الجزائية، وذلك عملا بالمادة 5 من قانون الإجراءات المدنية، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.	تصريحات كاذبة للحصول على آداءات غير مستحقة
267	1994	1	الجنح والمخالفات	م 367 و 371 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن المصاريف القضائية يتم تصفيتها بحكم وفي حالة عدم النص عليها أو وجود صعوبات في تنفيذ حكم الإدانة بالمصاريف والرسوم، فلكل ذي مصلحة أن يرفع الأمر إلى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم في الموضوع، وذلك طبقا للقواعد المقررة في مادة إشكالات التنفيذ ومن ثم فإن عدم تصفية القرار للمصاريف لا يعد وجها من أوجه الطعن، لأن الأمر يتعلق بإشكالات التنفيذ التي يجوز فيها لكل ذي مصلحة أن يرفع الأمر للجهة القضائية التي أصدرت الحكم في الموضوع، وعليه يتعين القول بأن هذا الدفع غير مؤسس وبالتالي رفض الطعن.	تصفية المصاريف القضائية

137	1989	1	التجارية والبحرية	م 778 من القانون التجاري	<p>- متى كان من المقرر قانوناً أنه في حالة انعدام الشروط المدرجة في القانون الأساسي أو الاتفاق الصريح بين الأطراف تقع تصفية الشركة المنحلة وذلك دون إخلال بالأحكام التي يترتبها القانون في هذا المجال، فإنه متى حكم بذلك قضاة الموضوع فقد التزموا بتطبيق أحكام القانون تطبيقاً سليماً.</p> <p>- ان الإدعاء بكون الجهة المدنية هي التي فصلت في النزاع الذي هو من طبيعة تجارية غير سديد ولا يمكن أن يؤدي أي خرق في تطبيق القانون ذلك أن المجلس القضائي له السلطة المطلقة وكامل الصلاحيات في فصل الدعاوى التي من هذه الطبيعة وفقاً لأحكام المادة 5 من قانون الإجراءات المدنية، وعليه يستوجب رفض الطعن.</p>	تصفية شركة
223	2007	2	الاجتماعية	م 766 و 788 من القانون التجاري والمرسوم التنفيذي 294-94	<p>ترفع الدعوى المقامة ضد المؤسسة محل حل وتصفية، على هذه الأخيرة ممثلة في مصفيها، باعتباره الممثل القانوني لها، وليس على اللجنة الولائية للتصفية لمتابعة عمليات التصفية ومراقبتها، ممثلة في مدير الأملاك الوطنية في الولاية.</p>	
355	2007	2	التجارية والبحرية	م 788 من القانون التجاري	<p>لا صفة تقاض للمصفي، بدون إذن من اللجنة المصرفية التي عينته، لمتابعة الدعاوى الجارية أو القيام بدعاوى جديدة لصالح التصفية.</p>	
361	2007	2	التجارية والبحرية	م 119 و 160 من ق م وم 245 من القانون التجاري	<p>لا تطبق مقتضيات المادة 245 من القانون التجاري، في حالة سحب اعتماد بنك ووضعه قيد التصفية، بموجب قرار صادر عن اللجنة المصرفية.</p>	
176	2010	2	التجارية والبحرية	م 767، 785 و 788 من القانون التجاري	<p>ترفع الدعوى، في حالة شركة محلة، على المصفي وليس على الشركاء. مدة وكالة المصفي 03 سنوات قابلة للتجديد من طرف الشركاء أو رئيس المحكمة حسب طريقة تعيينه.</p>	
232	2010	2	العقارية	م 446 من ق م وم 788 من القانون التجاري	<p>يجوز للمصفي بيع مال الشركة إما بالمزاد أو بالتراضي</p>	
224	2011	1	التجارية والبحرية	م 765، 783 و 784 من القانون التجاري وم 116 من قانون النقد والقرض	<p>إجراءات التصفية، المحددة في القانون التجاري، تتعلق، من حيث المبدأ، بالتصفية الودية أو التصفية الناتجة عن حل الشركة قضائياً.</p> <p>حل بنك، عن طريق اللجنة المصرفية، وتعيين مصف، يخضعان لإجراءات قانون النقد والقرض.</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

289	1990	3	الجنح والمخالفات	م 65 من الأمر 76-84	من المقرر قانونا إذا كانت المادة 65 من الأمر المتضمن التنظيم العام للصيد البحري قررت أن مالك مركب الصيد متضامن سويا مع النقيب المسير لمركب الصيد في أداء الغرامة الجبائية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال - أن جهة الاستئناف أيدت الحكم أول درجة القاضي على النقيب أن يدفع للطرف المدني مبلغ (50.000) دينار تحت ضمان مالك مركب الصيد، فإنها بقضائها كما فعلت أساءت تطبيق المادة 65 في المرجع أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تضامن
160	1992	1	الجنائية	م 316 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانونا أنه فيما يتعلق بالمخالفات الجمركية تكون الأحكام الصادرة على العديد من الأشخاص لارتكابهم الغش نفسه تضامنا بالنسبة للعقوبات المالية التي تقوم مقام المصادرة، وبالنسبة للغرامات والمصاريف على حد سواء ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان الثابت في قضية الحال أن المحكوم عليهما اشتركا في القيام بمخالفات جمركية. وأن المحكمة لم تحكم بالتضامن بين المحكوم عليهم فيما يخص الغرامة المالية تكون بقضائها هذا خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
42	1989	4	المدنية	م 234 و 323 من ق م	لما كانت قواعد المسؤولية التقصيرية تسمح للدائن - عند تعدد طرفي الالتزام - مطالبة المدينين المتضامنين مجتمعين أو منفردين، فإنه لا يجوز للمدين المعارض على الوفاء بكل الدين ما دام القانون قد خول له حق الرجوع على من شاركه في الضرر بقدر حصته في المسؤولية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق قواعد المسؤولية عن العمل الشخصي، غير سديد ويستوجب الرفض.	تضامن بين الدائنين
159	1998	1	التجارية والبحرية	م 217 من ق م	من المقرر قانونا أن "التضامن بين الدائنين أو بين المدينين لا يفترض، وإنما يكون بناء على إتفاق أو نص في القانون". و لما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما حكموا على مجهز السفينة ونادي واست اوف انجلد معا وبالتضامن بدفع قيمة التعويض عن الضرر رغم عدم وجود أي مستند يثبت قيام علاقة قانونية بينهما، يكونون قد عرضوا قرارهم للنقض. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	
7	1992	1	المدنية	م 59 من ق م	من المقرر قانونا أن العقد يتم بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتطابقتين دون الإخلال بالنصوص القانونية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان الثابت في قضية الحال أن التعهد بالبيع تم دون رضا وموافقة الطاعن وأثناء غيابه، ومن ثم فإن قضاة المجلس لما قضوا بإلزام الطاعن بإتمام إجراءات البيع خالفوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تطابق الإرادتين
112	1992	4	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن القوانين لا تسقط فعاليتها لواقع أن الظروف التي أملتها قد زالت وصارت غير موجودة. ولا يكون الإلغاء إلا عندما يتعارض تنفيذها مع أحكام قانون جديد، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بسوء تطبيق القانون غير مبرر ويستوجب رفضه. - لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه استند على المرسوم رقم 65-63 المؤرخ في 18 فيفري 1963، دون أن تلغيه القوانين اللاحقة له يكون قد طبق صحيح القانون، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تطبيق القانون

80	1989	1	الأحوال الشخصية	أحكام الشريعة الإسلامية	من المبادئ المستقر عليها في أحكام الشريعة الإسلامية، أن الزوجة لا تطلق جبرا عن زوجها إلا إذا أثبتت الضرر الحاصل لها بالوسائل الشرعية ولا تعد عدم رغبتها في البقاء مع زوجها سببا لتطبيقها منه. والقضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ الشرعي، يستوجب نقض القرار الذي يقضي بتطبيق الزوجة إذا ما تأسس على عدم رغبتها في البقاء مع زوجها.
73	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية واجتهاد قضائي	متى كان من المقرر في الفقه الإسلامي - وعلى ما جرى به القضاء أنه إذا كان الزوج عاجزا عن مباشرة زوجته يضرب له أجل سنة كاملة من أجل العلاج، وأن الاجتهاد القضائي استقر على أن تكون الزوجة أثناء تلك المدة بجانب بعلاها وبعد انتهائها، فإن لم تتحسن حالة مرضه حكم للزوجة بالتطبيق فإن القضاء بما يخالف أحكام هذه المبادئ يعد خرقا لقواعد الشريعة الإسلامية. - إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف لم يحترموا هذه القاعدة الشرعية واعتبروا أن الفترة التي مكثت فيها الزوجة سابقا بسكن زوجها دون استطاعة هذا الأخير مباشرتها جسديا تعد كافية لإثبات عجزه المستمر عن ذلك، والحال أن الاجتهاد القضائي استقر على أن السنة التي تمنح للزوج يبدأ مفعولها من يوم تاريخ تنفيذ الحكم القاضي بها فإن هؤلاء القضاة خالفوا مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فيما قضاوا به، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على هذا الوجه المثار من الزوج الطاعن.
76	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر فقها وقضاء في أحكام الشريعة الإسلامية أن عدم الإنفاق على الزوجة لمدة تزيد على شهرين متتابعين يكون مبررا لطلبها التطلق عن زوجها وذلك وفقا لما نص عليه الفقيه ابن عاصم، بقوله الزوج ان عجز عن انفاق لأجل شهرين ذو استحقاق بعدهما الطلاق لا من فعله وعاجز عن كسوة كمثلته فإن القضاء بما يخالف أحكام هذه المبادئ يعد خرقا لقواعد فقهية مستمدة من الشريعة الإسلامية. - إذا كان الثابت أن المطعون ضده أدين جزائيا من محكمة الجرح بتهمة الإهمال العائلي وحكم عليه غيابيا بسنة حبسا منقذة، فإن قضاة الاستئناف برفضهم طلب الطاعة المتعلقة بالتطبيق خرقوا أحكام هذا المبدأ الشرعي، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعة في هذا الشأن.
92	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا أنه لا يسوغ للزوجة أن تطلب التطلق أو الحصول عليه إلا بعد أن تثبت الضرر الخطير والمستمر الذي لحقها من بعلاها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف برروا قرارهم بالتطبيق على مجرد تصميم الزوجة على التفريق بينها وبين زوجها وعلى استحالة الحياة المشتركة فإن هذا التبرير يعد مخطئا ولا يكفي بالتطبيق، مما يستوجب معه نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار بمخالفة هذا المبدأ.
50	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقضاء أن الحكم بتطبيق الزوجة جبرا على زوجها يكون مخالفا للقواعد الشرعية والقانونية إذا كان غير قائم على أحد الأسباب الموجبة لإثباته شرعا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد شرعية. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن الزوج تمسك بطلب إرجاع زوجته في سائر مراحل النزاع، ومع ذلك فإن قضاة الموضوع قضاوا بالطلاق بين الزوجين بتظلم الزوجة، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا قواعد شرعية وقضائية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.

تطبيق

58	1990	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه إذا طال أمد النزاع بين الزوجين ولحق من ذلك ضررا بين واقتنع القضاة بضرورة التفريق بينهما، فإنه لا سبيل من حال إلا بفك الرابطة الزوجية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور أو تناقض في الأسباب ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في غير محله يستوجب رفضه. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن النزاع بين الطرفين طال أمده وبقي كل منهما مصرا على موقفه، فإن قضاة الموضوع بقضائهم بالتفريق بين الزوجين كان قرارهم سليما وغير مشوب بالقصور في الأسباب وغير مخالفين لأحكام الشريعة الإسلامية أو لمبدأ حجية الشيء المقضي فيه. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تطبيق
75	1990	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه لا يسوغ الحكم بفك العصمة الزوجية بطلب من الزوجة وحدها إلا إذا ثبت الأضرار بها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد الشريعة الإسلامية. ولما كانت الزوجة أشارت في مقالاتها المتعددة بعجز زوجها عن ممارسة العلاقات الجنسية معها، فإنه كان من الواجب على قضاة الاستئناف إثبات ذلك بصفة شرعية وقانونية قبل التصريح بحكمهم، غير أنهم لما قضوا بالتطليق اعتمادا على نفور الزوجة من زوجها وعلى امتناعها من العودة إليه، فإنهم بقضائهم هذا خالفوا أحكام الشريعة الإسلامية ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون.	
58	1990	3	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا أن للزوجة الحق في السكن المنفرد بعيدا عن أهل الزوج، فليس معنى هذا أنها تطلق إذا لم يكن لها ذلك حالا، بل يجري عليه ما يجري على النفقة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة الشريعة الإسلامية والخطأ في تطبيقها في غير محله يستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجة (الطاعنة) علقت طلب الطلاق في حالة ما إذا رفض زوجها توفير سكن منفرد لها بعيدا عن أهلها، فإن قضاة المجلس بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي على الزوجة بالرجوع إلى بيت الزوجية التي زفت فيه ورفض الطلبات الأخرى اعتمادا على إظهار الزوج عجزه وعدم قدرته على تلبية رغبتها طبقوا أحكام الشريعة الإسلامية تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
50	1990	4	الأحوال الشخصية والموارث	م 4 و 53 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقانونا أن الطلاق لا يحكم به إلا إذا كان للزوجة من الأسباب الشرعية ما يحق لها التطليق به، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الشرعية والقانونية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجة طلبت التطليق أمام المحكمة وأن زوجها علق قبوله على إسناد حضانة الأولاد إليه وعلى أن تخالعه دون أن تحقق الزوجة الشرطين فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف ومن جديد حكموا بالطلاق دون أن يكون طلب الطلاق أو التطليق صريحا يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية والقانونية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
46	1991	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 53 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن تطليق المرأة على زوجها من غير أن تأتي بأسباب شرعية التي تعتمد عليها ومن غير أن تثبتها بأدلة وحجج تقبل شرعا يعد خرقا للقواعد الشرعية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضدها أقامت دعوى بهدف تطليقها من زوجها بناء على أنه يهينها أو يسيء إليها دون أن تدعم أقوالها بأي دليل، فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم ومن جديد القضاء بتطليقها خرقوا النصوص الفقهية وحكموا دون دليل ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

56	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 52 من ق ا	متى كان مقررا قانونا أن التعويض يجب على الزوج الذي طلق تعسفا زوجته ونتج عن ذلك ضررا لمطلقته، فإن كل زوجة بادرت بإقامة دعوى قصد تطليقها من زوجها وحكم لها به، فالحكم لها بالتعويض غير شرعي، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد فهما خاطئا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجة هي التي طلبت التطليق، فإن قضاة المجلس الذين وافقوا على الحكم الابتدائي وتعديلا له برفع مبلغ التعويض ونفقة العدة ونفقة الإهمال بالرغم من تصريح الحكم الابتدائي بأن الزوجة رفضت الرجوع، فإنهم بقضائهم كما فعلوا فهموا المادة 52 من قانون الأسرة فهما خاطئا. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار جزئيا في التعويض والسكن ونفقة الإهمال.
88	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 1/53 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر فقها وقانونا أنه يجوز طلب التطليق في حالتي استحكام الخلاف الطويل بين الزوجين أو في حالة عدم الإنفاق ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق أحكام الشريعة غير صحيح. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بتطليق الزوجة لطول أمد الخلاف بين الزوجين وثبتت تضرر الزوجة لعدم الإنفاق يكون بقضائه كما فعل طبق القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
95	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقانونا أن تقديم الشهادات الطبية وحدها لإثبات الضرر في التطليق لا يعمل بها باعتبار أن الطبيب لم يشاهد فاعل الضرب وإنما يشهد بما يراه على جسم الإنسان، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقواعد الشرعية والقانونية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف الذين ألغوا الحكم المستأنف لديهم ومن جديد حكموا بالطلاق بطلب من الزوجة بناء على تقديم الشهادات الطبية وحدها دون وجود أي سبب تطلق به الزوجة على زوجها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية والقانونية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار دون إحالة.
40	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 3/22 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه إذا كان المطلوب تبليغه يقيم في الخارج فترسل النيابة النسخة إلى وزارة الشؤون الخارجية أو أية سلطة أخرى مختصة بذلك طبقا للاتفاقيات الدبلوماسية ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بتوريث الزوجة بناء على الحكم القاضي بتطليقها غيابيا من الزوج الأول بالرغم من أن إجراءات التبليغ غير قانونية سواء قبل صدور الحكم أو بعده فبقضائهم كما فعلوا خالفوا الشرع وانتهكوا القواعد القانونية المستوجب إثباتها. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
48	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا	من المقرر قانونا أنه يمكن للزوجة أن تطلب التطليق إذا توافرت أسبابه ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون بانعدام الأسباب ومخالفة القانون ليس في محله. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن الزوج تماطل في إرجاع زوجته ووقف موقفا سلبيا فإن المجلس بقضائه بتطليق الزوجة لتماطل الزوج في إرجاع زوجته طبق صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
72	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المستقر عليه فقها وقضاء أن دعوى طلب التطليق من قبل الزوجة قبل الدخول لا تقبل إلا إذا كانت من وليها ولا يجاب إليه إذا كان له سبب وجيه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الشرعية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بقبول دعوى الزوجة غير المدخول بها والحكم بتطليقها يكون قد خالف المبادئ الشرعية رغم أنها لا زالت تحت سلطة الولي المجبر والذي يعد مسؤولا عن إتمام الزواج أو تحمل نتائج عدم إتمامه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.

تطبيق

53	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 و 57 من ق ا	من المقرر قانونا أن الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف ماعدا في جوانبها المادية. ولما كان ثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضدها طالبت في دعوى خاصة بالتطليق، وضمت بعدها لدعوى الطاعن الحالي فإن إجراء الاستئناف المتبع يرفع النزاع برمته أمام المجلس، ولما قضى هذا الأخير بالتطليق فلأنه يندرج ضمن اختصاصاته شرعا وقانونا وأن المادة 57 من ق أ المحتج بها لا تنطبق على قضية الحال لكون الحكم المستأنف لم يقضي بالطلاق، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
92	1995	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4، 52 و 53 من ق ا	من المقرر قانونا وقضاء، أنه يجوز للزوجة طلب التطليق استنادا إلى وجود عيب يحول دون تحقيق هدف الزواج، كتكوين أسرة، وتربية الأبناء. ولما أسس قضاة الموضوع قرارهم القاضي بالتطليق على عدم إمكانية إنجاب الأولاد، استنادا لنتائج الخبرة الطبية التي خلصت إلى عقم الزوج، فإنهم قد وفروا لقضائهم الأسباب الشرعية الكافية، ما عدا ما يتعلق بإلزام الزوج بالتعويض، مما يتوجب نقضه جزئيا في هذا الجانب لانعدام حالة التعسف.
49	1997	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 و 55 من ق ا	من المقرر قانونا أنه "يحق للزوجة أن تطلب التطليق لكل ضرر معتبر شرعا" ومن المقرر أيضا أنه "في حالة الطلاق يحكم القاضي بالتعويض للطرف المتضرر". ولما كان ثابتا أن الضرر اللاحق بالزوجة كان مبالغ فيه متعسفا من طرف الزوج فإن تطليق الزوجة وحده لا يكفي لجبر الضرر وتعويضها مقابل الأضرار اللاحقة بها، فإن القضاة بقضائهم بتعويض الزوجة نتيجة إثبات الضرر من طرف الزوج طبقا لأحكام المادة 55 من قانون الأسرة قد طبقوا القانون، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
96	1997	2	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه أن استفحال الشقاق بين الزوجين يقضي بالتفريق القضائي شرعا. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المطعون ضدها تضررت من جراء استفحال الخصام مع زوجها لمدة طويلة مما نتج عن إصابتها بمرض الأعصاب وأصبحت الحياة مستحيلة بينهما. فإن القضاة بقضائهم بتطليق الزوجة لهذا السبب كاف للتفريق القضائي، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
129	1998	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا	من المقرر قانونا أنه "يجوز للزوجة طلب التطليق مع التعويض استنادا على وجود ضرر معتبر شرعا". ولما ثبت - في قضية الحال - أن القضية تتعلق بزواج تام الأركان، إلا أن الزوج تأخر عن الدخول بزوجه لمدة 5 سنوات، فإنه بذلك يعتبر تعسفا في حقها، و يبرر التعويض الممنوح لها. مما يتعين رفض الطعن.
116	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 52 و 53 من ق ا	من المقرر قانونا أنه يجوز تطليق الزوجة عند تضررها ومن المقرر أيضا أنه إذا تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها. ومتى تبين - في قضية الحال - أن الزوجة طلبت التطليق لتضررها من ضرب الزوج وطردها وإهمالها مع أولادها وعدم الإنفاق عليهم الأمر الذي يجعلها محقة في طلب التطليق والتعويض معا لثبوت تضررها وعليه فإن قضاة الموضوع لما قضاوا بتطليق الزوجة وتعويضها طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.

تطليق

119	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق لكل ضرر معتبر شرعا. و متى تبين- في قضية الحال- أن المعاشرة الزوجية كانت طويلة بين الزوجين وأن الطاعن لم ينجب أطفالا طيلة هذه المدة الطويلة مما أدى بالزوجة إلى أن تطلب التطلاق لتضررها لعدم الإنجاب، وعليه فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتطلاق الزوجة بسبب العيب الذي يحول دون تحقيق الهدف من الزواج طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تطبيق
122	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 6/53 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يجوز تطلاق الزوجة لكل ضرر معتبر شرعا. و متى تبين- في قضية الحال- أن الطاعن عقد على المطعون ضدها لمدة طويلة ولم يتم بإتمام الزواج بالبناء بها فان الزوجة تضررت خلال هذه المدة ماديا ومعنويا مما يثبت تضررها شرعا طبقا لأحكام المادة 53 من ق أ ، وعليه فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتطلاق الزوجة وإلغاء عقد الزواج وتعويضها على أساس تعسف الزوج وثبوت الضرر طبقوا صحيح القانون. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
126	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 6/53 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يجوز للزوجة أن تطلب التطلاق لكل ضرر معتبر شرعا. كما أن تقدير الضرر يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع. ومتى تبين- في قضية الحال- أن الزوجة متضررة من عدم الإنفاق والضرب الذي تعرضت له من طرف الزوج فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتطلاق الزوجة لثبوت تضررها فإن تقديرهم كان سليما وطبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
129	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق 1 واجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه يجوز تطلاق الزوجة لاستفحال الخصام وطول مدته بين الزوجين باعتباره ضررا شرعيا. ومتى تبين- من قضية الحال- أن الزوجة تضررت لمدة طول الخصام مع الزوج وأن الزوج هو المسؤول عن الضرر لأنه لم يمتثل للقضاء بتوفير سكن منفرد للزوجة مما يجعل الزوجة متضررة ومحقة في طلبها التعويض. وعليه فإن قضاة الموضوع لما قضاوا بتطلاق الزوجة لطول الخصام وبتظلم الزوج وتعويض الزوجة طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
417	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق 1	إن ضرب الزوجة المبرح يعتبر من الأضرار المعتبرة شرعا التي تستوجب التطلاق دون اشتراط صدور حكم جزائي.	
349	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4 و 53 من ق 1	إن القضاء بتطلاق الزوجة بسبب تضررها من تصرفات الزوج وعدم تحقيق الهدف من الزواج طبقا للمادة 4 ق. أ هو تطبيق سليم للقانون.	
325	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 و 53 من ق 1	لا يكفي، لرفض دعوى التطلاق من أجل الضرر، علم الزوجة بزواج زوجها من امرأة أخرى، ويجب إثبات رضاها بهذا الزواج.	
409	2005	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق 1	لا يمنع صدور حكم قاض برفض دعوى التطلاق من رفعها من جديد، عند توفر الأسباب، لعدم خضوع قضايا الحالة لقاعدة حجية الشيء المقضي به.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

278	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا	لا يتم ، في دعوى التطلاق للضرر المعتبر شرعا ، إثبات الضرب و الجرح بحكم جزائي فقط.	تطبيق
270	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا	لا يتحمل الزوج، المصاب بمرض العقم، مسؤولية تعويض الزوجة، طالبة التطلاق، عن الضرر الحاصل لها، بفعل عدم قدرته على الإنجاب.	
294	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 و 53 من ق ا	لا علاقة لجلسة الصلح بقواعد الإثبات. لا يعد غياب الزوج عن جلسة الصلح، دليلا على توفر الضرر المعتبر شرعا، المبرر التطلاق.	
309	2012	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 53 و 54 من ق ا وم 5/25 من ق ا م وا	ترفع دعوى التطلاق أو دعوى الخلع بدعوى مستقلة. لا يكون التطلاق أو الخلع محل طلب مقابل، ما لم يوافق الزوج عليه، من دون قيد أو شرط.	
227	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 8/53 من ق ا	يثبت الشقاق المستمر، من خلال ما يظهر من الحياة الزوجية و الخصومات القضائية بين الطرفين. لا يكفي الخلاف الظاهر في جلسة الصلح، لثبوت الشقاق المستمر و الاعتماد عليه في التطلاق.	
282	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 4، 36 و 53 من ق ا	يحق للزوجة طلب التطلاق، قبل الدخول، بسبب الحكم على الزوج من اجل جريمة ماسة بشرف الأسرة و استحالة تحقيق الهدف من الزوج.	
251	2015	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 1/53 من ق ا	يجوز للزوجة طلب التطلاق، بسبب عدم الإنفاق، يتم إثبات عدم الإنفاق بحكم قضائي و ليس بسماع شاهدين.	
127	2004	1	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	لا يعتبر التظلم الداخلي (أمام المستخدم) شرطا لقبول الدعوى المعروضة على المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية.	تظلم داخلي
284	1991	4	الجنح والمخالفات	م 295 من ق ع م 379 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن أركان جريمة اقتحام حرمة منزل تتمثل في الدخول فجأة أو خدعة أو اقتحام منزل مواطن بالقوة فإن اقتصار القرار في حيثياته على أن المشتكي كان يحتل شقة تابعة لأب المتهم وبعد وفاة هذا الأخير قام المتهم بطرده من الشقة بدون حكم، دون أن يبرز أركان جنحة انتهاك حرمة منزل وهي دخول منزل بالقوة فان هذا القرار يعد مفتقرا للتسبيب و بلا أساس القانوني.	تعدي
205	1996	1	الجنح والمخالفات	م 295 من ق ع اجتهاد قضائي	لا يشترط القانون في التعدي على المنازل أن تكون مسكونة، بل يكفي أن يكون العقار معدا للسكن، وتحوزه الضحية بأي طرق الحيازة المشروعة.	

292	1989	3	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع م 379 من ق ا ج	إذا كان الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع أشاروا إلى محضر تنفيذ دون التحقق فيما إذا كان الطاعن قد لوحق إثر هذا المحضر ودون توضيح الأحكام والقرارات المشار إليها في قرارهم، فإنه كان من المتعين على هؤلاء القضاة مراعاة توافر أركان هذه الجنحة التي تتحقق إذا ما ثبت أن الأحكام بالطرد نفذت وحرر من أجلها محضر يتضمن أن المحكوم عليه طرد من الأماكن أو أنه اعتبر مطرودا منها بحيث يثبت ثبوتاً شرعياً أن هذه الأماكن أخرجت من يده وأصبحت ملكاً للغير وفي حالة العثور عليه فيها بعد التنفيذ يقوم الدليل على ارتكابه الجنحة ومتى اغفل القضاة عن تحديد هذه العناصر اعتبر قرارهم غير مسبب ومنعدم لأساسه القانوني مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه.	تعدي
310	1989	4	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع م 379 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أنه إذا كانت أسباب القرار لا تكفي لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى، وما أبدي من طلبات ودفع أطرافها، فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبب، إذا كان الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف أدانوا الطاعن بجنحة التعدي على الملكية العقارية وحكموا عليه بعقوبة في الدعوى العمومية وبتعويض في الدعوى المدنية مع أنهم اكتفوا فقط بالإشارة إلى محضر التنفيذ ودون إحضاره بالملف رغم ضرورة هذه الوثيقة وأهميتها في الدعوى لإثبات محاولة التنفيذ خاصة وأن المتهم لم يستمع إليه من طرف المنفذ أو من رجال الدرك قبل متابعتها من أجل هذه الوقائع، ومتى كان كذلك اعتبر القرار المطعون فيه مشوباً بالقصور في التسبب واستوجب نقضه.	
236	1991	3	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	من المقرر قانوناً أن جريمة الاعتداء على ملكية الغير لا تقوم إلا إذا توافرت الأركان الآتية: 1- نزع عقار مملوك للغير، 2- ارتكاب الفعل خلسة، 3- بطريق التدليس. و من ثم فإن القضاء دون تبيان هذه الأركان يعتبر خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً في قضية الحال أن قضاة الاستئناف طبقوا المادة 386 (ق ع) دون أن يبينوا كيفية نزع العقار المملوك للغير ولم يبرروا هذه العناصر، وعليه فبقضائهم بمنزل ما فعلوا يكونون قد خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
214	1993	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	إذا كان مؤدى المادة 386 من ق ع أنها تعاقب كل من انتزع عقاراً مملوكاً للغير خلسة، أو بطريق التدليس، ومن تم فإن قضاة الموضوع الذين أدانوا الطاعنين -في قضية الحال- بجنحة التعدي على الملكية العقارية، دون أن يكون الشاكي مالكا حقيقياً للعقار يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
192	1993	2	الجنح والمخالفات	م 1/386 من ق ع	من المقرر قانوناً أن الخلسة أو طرق التدليس في انتزاع عقار مملوك للغير تتحقق بناء على عنصرين: دخول العقار دون علم صاحبه و رضاه، ودون أن يكون للداخل الحق في ذلك، ومن ثم فإن النعي على القرار فيه بالقصور في التسبب غير مؤسس. ولما كان قضاة الاستئناف -في قضية الحال- سببوا قرارهم الذي جاء فيه ما يلي "وحيث أن ما بدر من المتهم وهو اقتحامه للمسكن دون علم أو إرادة صاحبه ولا مستأجره و شغله مع عائلته دون وجه شرعي يشكل جرم التعدي على الملكية العقارية طبقاً للمادة 386 من ق.ع يكونوا قد سببوا قرارهم تسببياً سليماً لاشتماله على العنصرين المطلوب توفرهما لتطبيق النص. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

361	2001	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	إن نص المادة 386 ق ع، يطبق إلا على العقارات الثابتة بالتخصيص والتي لا يمكن انتزاعها ونقلها وذلك خلسة أو بطريق التدليس وبالتالي فإن تهمة تغيير معالم الحدود الفاصلة بين الأملاك لم تكن قائمة إلا على سبيل ارتكاب جنحة السرقة طبقاً لأحكام المادة 362 ق ع. وإن القضاء بإدانة المتهمين على أساس التعدي على الملكية العقارية دون توضيح العناصر المادية والقانونية لهذه الجريمة هو تطبيق سيئ للقانون.
149	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	1- من الثابت في قضاء هذه المحكمة أن الحيازة الهادئة في حد ذاتها تمنح حقوقاً مكتسبة للطرف المتواجد على الأرض محل النزاع وبالتالي يتعين على الطرف الآخر الذي يدعي ملكيته لها أن يسعى للحصول على حكم نهائي لصالحه يقضي بالطرد منها وأن يقوم بتنفيذه طبقاً للقانون وإلا كان هو المعتدي إذا حاول استرجاع الأرض بناء على وثائق في حوزته. ولما تبين من قضية الحال أن قضاة الاستئناف لما قضوا ببراءة المتهمين من جنحة التعدي على الملكية العقارية اعتماداً على عقد ملكية تمسك به المتهمون، بحجة أن النزاع يكتسي الطابع المدني وذلك على الرغم من أن النيابة العامة دفعت بعدم صحة هذا العقد، مطالبة بإرجاء الفصل في النزاع إلى غاية الفصل في دعوى التزوير وهو الدفع الذي لم يستجب له القضاة فإنهم يكونون قد عرضوا القرار المطعون فيه إلى النقض والإبطال . 2- إن جريمة التعدي على الملكية العقارية تقوم بمجرد وقوع انتزاع العقار خلسة أو بطريق التدليس وذلك بغض النظر عن أمر ثبوت الملكية من عدمه الذي يرجع الفصل فيه إلى الجهات القضائية المختصة.
153	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	تثبتت جنحة الاعتداء على الملكية العقارية بوجود أحكام مدنية نهائية تقضي بطرد المتهم من الأماكن المتنازع عليها وأن يتم تنفيذ هذه الأحكام وأن يقوم المتهم من جديد بالاعتداء على نفس الأماكن. وإن القضاء بإدانة المتهم بهذه الجنحة دون توافر أركانها يعد بمثابة قصور في التعليل يؤدي إلى النقض.
216	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	من الثابت قانوناً أنه لتطبيق أحكام المادة 386 من قانون العقوبات يجب أن يصبح الحكم المدني القاضي بالإخلاء نهائياً وأن يتم انتزاع العقار خلسة أو بالتدليس أو بالعنف. ولما أسس قضاة الموضوع قضاءهم على مجرد تصريحات الضحية لإدانة المتهم، فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.
219	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	من الثابت قانوناً أنه لثبوت عناصر جريمة التعدي على الملكية العقارية هو شغل الأمكنة خلسة أو تدليساً، ومتى تبين من قضية الحال أنه لم يثبت من القرار المطعون فيه وجود حكم نهائي مدني ضد المتهم بالخروج من الأمكنة ووجود محضر معاينة يثبت بقاء المتهم فيها رغم التنفيذ ضده، فإن الجريمة تبقى عندئذ غير ثابتة. وما دام أن القرار المطعون فيه لم يراع هذه الأوضاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعرضه للنقض.
222	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	من المستقر عليه في اجتهاد هذه المحكمة، أنه لكي تقوم أركان جنحة التعدي على الملكية العقارية ينبغي أن يكون هناك حكم أو قرار نهائي ويتم تنفيذه بتتصيب الطرف المدني في ذلك العقار ويتم عودة المتهم من جديد لاحتلال العقار واستمراره في التعدي بوجوده عليه وأن القضاء بإدانة المتهم بجنحة التعدي على الملكية العقارية رغم عدم توافر عناصرها يعد خطأ في تطبيق القانون.

تعد

226	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	إن القضاء بإدانة المتهم بالتعدي على الملكية العقارية بسبب نزع لافتة مكتوبة عليها " أرض للبيع " لا تشكل عنصرا من عناصر الجريمة مما يشكل خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض.	تعدي
229	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	متى ثبت من القرار المطعون فيه أن التعدي على الملكية العقارية ثابتة الأركان من وجود حكم نهائي بالإخلاء وتنصيب صاحب الأرض ووقوع اعتداء من جديد، فإن القضاء بإدانة المتهم على هذا الأساس هو قضاء صحيح.	
232	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	متى ثبت من القرار المطعون فيه أن الطاعن لم يدخل خلصة للقطعة الأرضية المتنازع عليها بل بترخيص وموافقة مالك العقار (البلدية) فإن تهمة التعدي على ملكية عقارية غير قائمة.	
447	2003	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	إن العبرة في تطبيق أحكام المادة 386 من قانون العقوبات ليست في تحديد من تعود إليه ملكية الأرض المتنازع عليها كما فهمه خطأ قضاة التحقيق على مستوى الدرجتين في قضية الحال بل أنها تكمن أساسا في تحديد المعتدي والمعتدى عليه من خلال تحديد الشخص الذي كان يحتل الأرض ويستغلها بطريقة هادئة إلى غاية نشوب النزاع حول مسألة الملكية. والثابت من إجتهد المحكمة العليا أن الحيابة الهادئة تمنح حقوقا مكتسبة للطرف المتواجد على الأرض محل النزاع وبالتالي فإن القضاة عندما استبعدوا جرم التعدي على الملكية العقارية على أساس عدم وجود ما يثبت أن الشاكي هو المالك الحقيقي لهذا العقار وهي مسألة يرجع الفصل فيها إلى الجهات القضائية المختصة، يكونون بالتالي قد خالفوا مقتضيات المادة 386 من قانون العقوبات مما يعرض القرار المطعون فيه إلى البطلان.	
392	2009	2	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	لا يجوز لأي شخص، حتى ولو كان له سند ملكية، التعدي على أرض في حيازة شخص آخر، تطبيقا لمبدأ حماية الحيابة.	
329	2011	2	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	لا يقصد بعبارة العقار المملوك للغير، الوارد في المادة 386 من قانون العقوبات، ملكية العقار فقط، وإنما الحيابة كذلك.	
331	2012	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	يشكل انتزاع عقار مملوك للغير خلصة أو بطرق التدليس، جريمة التعدي على الملكية العقارية، دون اشتراط حكم مدني، ناطق بطرد المعتدي، وعودته بعد التنفيذ.	
384	2014	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع	لا يكون جريمة التعدي على الملكية العقارية، الاعتراض على حرث قطعة ارض ذات طابع فلاحي ومنع العمال من استصلاحها، لانعدام الشرطين الأساسيين، الخلصة و التدليس.	
453	2015	1	الجنح والمخالفات	م 386 من ق ع م 1 من ق 82-04	يشكل اقتحام سكنات اجتماعية، عن طريق الخدعة و الخلصة، جريمة التعدي على الملكية العقارية. التعدي على الملكية العقارية غير محصور في الأراضي الفلاحية.	
194	1992	3	الجنائية	م 266 من ق ع وم 305 من ق ا ج	متى كان مؤدى المادة 266 من ق ع أنها تعاقب كل من أحدث الجرح أو الضرب أو غير ذلك من أعمال العنف أو الاعتداءات الأخرى ولم يؤد إلى مرض أو عجز عن العمل لمدة تتجاوز خمسة عشرة يوما مع سبق الإصرار أو التردد أو مع حمل أسلحة، ومن ثم فإن سؤال الإدانة الخالي من ذكر عناصر الجريمة يعد ناقصا ويستوجب النقض. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن السؤال الذي طرحته المحكمة والذي أدانت بموجبه الطاعن بجريمة التعدي والعنف كان خاليا من العناصر المكونة للجريمة، كمدة العجز، أو سبق الإصرار والترصد أو حمل السلاح، ويقضائها هذا تكون قد خرقت القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	

189	1991	2	الجنائية	م 34 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه في حالة تعدد جنایات أو جنح محالة معا إلى محكمة واحدة، فإنه يقضي بعقوبة واحدة سالبة للحرية ولا يجوز أن تجاوز مدتها الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا للجريمة الأشد، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت في قضية الحال أن محكمة الجنایات لما حكمت على الطاعن بجريمتي الضرب والجرح المفضي إلى الموت والضرب والجرح العمدي، وعاقبته بعقوبتين سالبتين للحرية، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تعدد الجرائم
268	1991	4	الجنائية	م 35 من ق ع	من المقرر قانونا أنه إذا أصدرت عدة أحكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات، فإن العقوبة الأشد وحدها هي التي تنفذ ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت، في قضية الحال، أن المتهم حكم عليه بعدة عقوبات وغرفة الاتهام برفضها لطلب ضم العقوبات وتطبيق أشدها تكون قد خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
260	1993	3	الجنائية	م 32 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يجب أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الأشد من بينها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن محكمة الجنایات وصفت جريمة واحدة بوصفين مختلفين، فإنها تكون بقضائها كما فعلت خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	
162	1997	1	الجنح والمخالفات	م 32 من ق ع وم 340 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه يجب أن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الأشد من بينها ومن المقرر أيضا أنه في حالة تزامن جرائم القانون العام مع مخالفات جمركية تلاحق الجرائم الأولى وتتابع ويعاقب عليها طبقا للقانون العام دون الإخلال بالعقوبات المالية المقررة في قانون الجمارك. ولما ثبت في قضية الحال أن قضاة الموضوع حين أدانوا الطاعن في آن واحد بجنحة التهريب الجمركي الخاضعة للقانون الخاص وبنجحة استعمال المزور الخاضعة للقانون العام وقضوا عليه من حيث العقوبات ذات الطابع الجزائي بالعقوبة الأشد وفقا لنص المادة 32 من قانون العقوبات دون أن يخلوا بالجزاء ذات الطابع الجنائي المقرر في قانون الجمارك، يكونوا بذلك قد طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
183	1999	1	الجنائية	م 32 و 35 من ق ع	من المقرر قانونا " أنه إذا صدرت عدة أحكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات فإن العقوبة الأشد وحدها هي التي تنفذ". ومع ذلك " إذا كانت العقوبات المحكوم بها من طبيعة واحدة فإنه يجوز للقاضي بقرار مسبب أن يأمر بضمها كلها أو بعضها في نطاق الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة الأشد". ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن الوقائع لا يفصل بينها حكم نهائي فيعتبر ذلك تعددا في الجرائم وفقا للمادة 32 من قانون العقوبات، مما يجعل العقوبة الأشد هي التي تطبق، وأن الضم المقصود في نص المادة 35 من قانون العقوبات هو جمع العقوبات بإضافة مدة الحبس المقضي بها سابقا إلى المقضي بها لاحقا، لأن العبرة في عدم وجود حكم نهائي يفصل بين الوقائع موضوع المحاكمات. و أن غرفة الاتهام لما قضت برفض دمج العقوبات على أساس مرور وقت طويل بين المحاكمات، فإنها تكون قد خالفت القانون وعرضت قرارها للنقض والإبطال.	

441	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 6/53 من ق 1	عدم العدل بين الزوجات يشكل الضرر المعتبر شرعا، طبقا للفقرة 6 من المادة 53 من قانون الأسرة، ويبرر بالتالي حق الزوجة المتضررة في طلب التطليق.	تعدد الزوجات
469	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	فقه	اشتراط الزوجة الأولى توفير سكن منفرد للرجوع، لا يشكل حالة نشوز.	
279	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 8 و 53 من ق 1	يعد الهجر في المضجع، في حالة تعدد الزوجات، دليلا على انعدام نية العدل، يبرر طلب الزوجة المتضررة التطليق.	
332	2014	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 8 و 8 مكرر من ق 1 وم 342 من ق م	استقر الاجتهاد القضائي لغرفة شؤون الأسرة و المواريث بالمحكمة العليا، على جواز إثبات القضاة الزواج الثاني، حتى ولو كان عرفيا، بجميع طرق الإثبات. الإقرار القضائي من وسائل الإثبات و حجة قاطعة على المقر.	
280	2012	2	الجنائية	م 176، 350، 350 مكرر 2 و 353 من ق ع	يعد تعدد الفاعلين ركنا في جريمة تكوين جمعية أشرار و ظرفا مشددا في جريمة السرقة.	تعدد الفاعلين
136	1991	4	التجارية والبحرية	م 485 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة أعطيت الأولوية لمن سبق منهم إلى وضع يده عليها بدون غش ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان ثابتا، في قضية الحال أن القرار المطعون فيه عندما رفض دعوى الطاعن الرامية إلى استرداد جزء من محله يكون قد خرق المادة 485 ق م، ذلك أن الأولوية للطاعن الذي استأجر المحل في شهر أبريل 1972 في حين أن المطعون ضده استفاد بقرار إداري للإيجار في جوان 1983. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تعدد المستأجرين
130	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 485 ق م	إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة أعطيت الأولوية لمن سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش. و لما كان ثابتا - في قضية الحال - أن الطاعنة هي التي كانت الأولى في دخول الأمكنة. فكان على قضاة المجلس، القضاء بصحة الإيجار على أساس المادة 485 ق م بما أنها ثبتت ذلك.	
356	2010	1	الاجتماعية	م 12، 62، 63 و 74 من القانون 11-90	لا يمكن أن يؤدي تغيير الطبيعة القانونية للمستخدم، من إدارية إلى صناعية وتجارية، إلى تعديل عقد العمل، إضرار بالعامل ومساسا بحقوقه المكتسبة.	تعديل عقد العمل

163	1998	1	التجارية والبحرية	اجتهاد قضائي	من الثابت أنه "لا يمكن تعديل منطوق حكم نهائي على اثر دعوى تفسيرية" ولما ثبت في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف عدلوا منطوق الحكم الصادر عن محكمة مستغانم في 16 جوان 1992 وذلك [بإضافة عبارة " وكل شاغل باسم البلدية" على إثر دعوى تفسيرية التي تهدف إلى تفسير منطوق حكم وليس إلى تغييره، مما يجعل القرار منعدم الأساس القانوني.	تعديل منطوق حكم نهائي
309	2008	1	الجنائية	م 314 من ق ع م 189 من ق ا ج	انتفاء وجه الدعوى بشأن تعريض صحة قاصرة للخطر مما أدى إلى وفاتها دون التأكد من وجود قرائن قوية ومتماسكة ضد شخص لم تتم إحالته على غرفة الاتهام يشكل مخالفة للقانون.	تعريض صحة قاصر للخطر
265	2006	2	الاجتماعية	م 64 من القانون 11-90	يتحمل المستخدم دفع التعويض وليس الأجور، عن فترة تعليق علاقة عمل العامل، نتيجة تسببه في تحريك دعوى عمومية منتهية ببراءته.	تعليق علاقة العمل
431	2009	1	الاجتماعية	م 64، 65 و 120 من القانون 11-90	يتم تعليق علاقة العمل قانونا، باتفاق الطرفين المتبادل، في إطار الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية. تقع على عاتق المستخدم مسؤولية النزاع الجماعي الناجم عن تعليق علاقة العمل من طرفه وحده، بسبب تغييره مكان العمل. يكون كل تسريح ناتج عن ذلك تعسفا، ويؤدي، بقوة القانون، إلى إعادة إدراج العمال في مناصب عملهم أو في مناصب ذات أجر مماثل.	
216	2011	2	الاجتماعية	م 64، 77 و 120 من القانون 11-90	تعليق علاقة العمل، بسبب تغيير مكان العمل، من طرف المستخدم يتم، وجوبا، باتفاق بينه وبين ممثلي العمال، في إطار الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية. يتحمل المستخدم، في حالة الانفراد بتعليق علاقة العمل، بسبب تغيير مكان العمل، مسؤولية النزاع الجماعي، الناجم عن التعليق.	
372	2015	1	الاجتماعية	م 124 من ق م وم 35 من القانون 10-05 م 64 من القانون 11-90	استقر الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا على تحمّل المستخدم تعويض العامل، طبقا للمادة 124 من القانون المدني، عن فترة تعليق علاقة عمله، بفعل تسبّب المستخدم في تحريك دعوى عمومية ضده، منتهية بحكم ببراءته.	
366	2009	2	الجنح والمخالفات	م 7 و 77 من قانون التهنية والتعمير وم 48 من قانون الترقية العقارية	لا يعد عدم الالتزامات التعاقدية، المتمثلة في عدم انجاز أشغال التهنية العمرانية، جريمة، ولا اختصاص بالتالي للقضاء الجزائي.	تعمير

تعيوض					
32	1989	1	المدنية	م 124 من ق م	<p>من المبادئ المستقر عليها قانونا أن العمل الشخصي المسبب ضررا للغير يرتب المسؤولية ويلزم صاحبه بالتعويض ومن هذا المفهوم كان تقديم الشكوى إلى النيابة غير مشكل في حد ذاته خطأ موجبا للمسؤولية، مادامت السلطة المبلغ لها، تملك حرية المتابعة كما تستطيع اتخاذ قرار الحفظ .</p> <p>غير أن تبليغ الذي انتهى بصدور قرار بالأوجه للمتابعة إن كان يفتح للمشتكى منه الحق في المطالبة بالتعويض عن البلاغ الكاذب فإنه لا يكون أساسا للمطالبة إلا إذا ثبت عدم صحة الأفعال محل التبليغ بقرار انتفاء وجه الدعوى غير مبني على الشك، والجهة القضائية التي منحت التعويض متجاهلة هذا الشرط، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وعرضت قرارها للنقض .</p>
55	1989	1	المدنية	م 131 من ق م	<p>لقد أجاز القانون للطرف الذي وقع له ضرر من جنحة، الخيار في رفع دعواه أمام المحكمة الجزائية أو المدنية.</p> <p>غير أن ذلك السلوك لا يقبل الجمع من حيث التعويض الذي يمنحه القاضي الجزائي دون الاحتفاظ للضحية بحقها في إعادة النظر فيه ومن ثمة المطالبة بتعويض إضافي.</p> <p>والجهة القضائية التي منحت بعد ذلك تعويضها ثانيا تكون قد خرقت مقتضيات المادة 131 ق م التي تقضي بغير ذلك واصطدم قرارها مع مبدأ حجية الشيء المقضي فيه الذي حازه الحكم الجزائي عند منحه تعويضا إجماليا دون أي تحفظ وصيرورته نهائيا. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>
34	1989	3	المدنية	م 130، 131 و 182 من ق م	<p>إذا كان مؤدى نص المواد 130 - 131 - 182 من القانون المدني، ان التعويض يخضع في تقديره لسلطة القاضي، فإن عدم الإشارة من طرف قضاة الموضوع إلى مراعاتهم الظروف الملازمة للضحية وقيامهم بتحديد الخسارة، يجعل قرارهم غير سليم ويعرض للنقض .</p>
132	1989	3	الاجتماعية	م 107 من ق م	<p>متى كان من المقرر قانونا، ان كل حكم يقضي بالتعويض يجب أن يحدد المبلغ الذي يقضي به، فإن القضاء بعقوبة مالية لم يعين تحديد مبلغها ليتمكن القضاء من تنفيذها عند الاقتضاء، يعد تجاوزا في السلطة، ومتى حكم بخلاف أحكام هذا المبدأ، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه، تأسيسا على الوجه المثار بهذه المخالفة.</p>
36	1989	4	المدنية	م 124 من ق م	<p>من المقرر قانونا أن كل عمل أيا كان، يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض، ومن ثم فإن القضاء بتعويض المتضرر عن فعل إتلاف المحاصيل الزراعية عن الأضرار المادية التي لحقت به من جراء هذا التعدي يجد أساسه القانوني في تطبيق هذا المبدأ ولما كان المجلس القضائي قرر إلغاء الحكم المستأنف لديه القاضي برفض الدعوى ومن جديد بإلزام المستأنف عليهم بتعويض المستأنفين عن الأضرار المادية فإنه بهذا القضاء وتطبيقه هذه القاعدة القانونية و الفقهية في نفس الوقت يكون قد أحسن التطبيق لها وعلل قراره تعليلا كافيا وقانونيا، ولذلك فإن النعي على قراره بالوجه المثار من الطاعنين بالتناقض والقصور في التسبب في غير محله ويستحق الرفض.</p>

					<p>من المقرر قانونا أن تقدير قيمة الضرر يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع التي خولها لهم القانون دون معقب عليهم في ذلك من المجلس الأعلى ومن ثم فإن المحل القضائي بتحديد مبلغ التعويضات المستحقة عن الأضرار المادية الناجمة عن فعل التعدي يكون قد مارس سلطته التقديرية وعلل قراره تعليلا كافيا وقانونيا.</p> <p>ولما كان كذلك فإن النعي بما هو مثار من الطاعنين، في غير محله ويستوجب هو الآخر الرفض. ومتى كان كذلك، استوجب رفض الطعن.</p>
55	1989	4	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	<p>لما كان الإرث هو ما يخلفه المورث من أموال جمعها وتملكها أثناء حياته، فإن التعويض لا يدخل ضمن عناصر التركة لشموليته واستحقاقه لكل متضرر وارثا كان أو غير وارث، ولخضوع التقدير فيه لجسامة الضرر. إن المجلس الذي منح تعويضا للأطراف المتضررة مراعىا جسامة الضرر، يكون بقضائه ذلك قد طبق القانون ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.</p>
254	1990	1	الجنائية	م 2 من ق 1 ج وم 124 من ق م	<p>متى كان مقرا أن الضرر يكون ماديا أو معنويا ومن ثم فإن حكم محكمة الجنايات الذي قضى دعوى والد الضحية في حقه وحق أولاده القصر في التعويض عن وفاة ابنه. يعد قضاء منتهكا للقانون. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن قضاة محكمة الجنايات أسسوا قضاءهم على كون الضحية كانت نفقة الطرف المدني الذي لم يلحقه لهذا السبب أي ضرر فإنهم بقضائهم كما فعلوا لم يحيطوا بالدعوى من جميع جوانبها واقتصروا بذلك على الضرر من جانبه المادي فقط دون إعتبار لجانبه المعنوي، مما جعل قضاءهم ناقصا. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.</p>
11	1990	4	المدنية	م 131 من ق م	<p>من المقرر قانونا أن الحكم الذي لم يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بالنظر من جديد في تقدير التعويض لا يحق له الرجوع أمام القضاء من جديد لإعادة التقدير، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي على الطاعن بدفعه للمطعون ضده تعويضا عن الضرر الذي لحقه دون أن يحتفظوا في قضائهم السابق الصادر في سنة 1979 بالحق في تقدير التعويض من جديد، يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>
218	1991	2	الجنح والمخالفات	م 379 من ق 1 ج	<p>من المقرر قانونا أن كل حكم يجب أن يشتمل على أسباب مبررة لمنطوقه وتكون تلك الأسباب أساس الحكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد مشوبا بالقصور في التسبيب. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لم يبينوا العناصر المعتمدة في تقرير التعويض فإن قرارهم القاضي على الطاعن بدفع تعويضات إضافية يعد مشوبا بالقصور في التسبيب. مما يستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>
32	1991	3	المدنية	م 124 و 339 من ق م	<p>من المقرر قانونا أن كل عمل أيا كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض، ومن المقرر أيضا أنه لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الضرب والتعدي يشكل في نفس الوقت جريمة جنائية وفعلا ضارا بمفهوم المادة 124 من (ق م)، فإن قضاة الموضوع باعتمادهم على الحكم الجزائي لرفض دعوى التعويض المدنية أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>

تعويض

290	1991	4	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أن تقدير مبلغ التعويضات للضحية يدخل ضمن السلطة التقديرية لقضاة الموضوع، ومن ثم فإنه لا رقابة على قضائهم متى كان مركزا على تعليل كاف. لما كان الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع، أشاروا في قرارهم إلى عناصر تقدير تعويض الضحية التي استمدوها من تقرير الخبير وناقشوا بصفة مدققة مبلغ التعويضات الممنوحة للضحية يكونون قد امتثلوا لمتطلبات المادة 379 من ق ا ج وعللوا قرارهم تعليلا سليما. و متى كان كذلك، استوجب رفض الطعن.	تعويض
307	1991	4	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	متى أوجب القانون بأن كل حكم أو قرار يجب أن يشتمل على أسباب، ومنطوق، وتكون الأسباب أساس الحكم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد قصورا في التسبب. ولما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع لما قضوا بالموافقة على الحكم المعاد دون إبراز الأسباب التي ارتكزوا عليها لتحديد مبلغ التعويض فإنهم بقضائهم كما فعلوا شابوا قرارهم بالقصور في التسبب. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
229	1993	4	الجنائية	م 2 و 316 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الحق في الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم من ارتكاب جنائية أو جنحة أو مخالفة يكون لكل من أصابهم شخصا ضرر مباشر بسبب الجريمة المرتكبة. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن المحكمة لم تقض إلا بإدانة متهم واحد من مجموع أربعة بتهمة القتل، بينما الباقي تمت إدانتهم على أساس جريمة عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر. و رغما عن ذلك قضت في الدعوى المدنية بالتضامن فيما بينهم بدفعهم للأطراف المدنية عدة مبالغ مالية لإجبار الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم من جريمة القتل دون توضيح للعلاقة السببية بين أفعال عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، والأضرار الناتجة عنها لتعويضها، وتعيين الأضرار بصفة واضحة بالنسبة لكل مدعي بالحقوق المدنية وبهذا فإن حكم المحكمة جاء مشوبا بنقص التعليل ويستوجب نقضه.	
103	1994	2	الاجتماعية	م 134 من القانون 12-78 وم 79 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أنه لا يمكن أن يتقاضى العامل أجرا من المؤسسة، إلا إذا كان معيناً في منصب عمل، يقوم فعلا بالأعمال المرتبطة بذلك المنصب. وفي حالة فصله تعسفا، يأمر القاضي بإعادة دمج في منصب عمله الأصلي مع منحه التعويضات المستحقة. ولما ثبت - من قضية الحال- أن المجلس قضى بمنح الأجر الشهري للمطعون ضده ابتداء من تاريخ التوقف إلى غاية رجوعه الفعلي، يكون بذلك قد خرق القانون، لأن التعويضات المنصوص عليها لا تعني الأجر المختلفة، مما يستوجب نقض القرار جزئيا في هذا الجانب.	
69	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 124 من ق م وم 300 من ق ع	من المقرر قانونا أن كل عمل يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم بالتعويض. ولما ثبت -من أوراق القضية الحالية- أن الطاعنة باعتبارها كزوجة وكأم وربة بيت قد تضررت أدبيا ماديا، فقد تزعزع مركزها الاجتماعي، وخذشت في عفتها وكرامتها من جراء متابعتها بالزنا التي انتهت إلى صدور أمر بانتفاء وجه الدعوى لصالحها لعدم كفاية الأدلة، و لذا فإن قضاة المجلس عندما قضوا لصالحها بالتعويض عن الوشاية الكاذبة قد برروا حكمهم ويتعين رفض الطعن.	
173	1996	2	الجنح والمخالفات	م 239 من ق ا ج وم 259 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه يمكن للمدعي المدني أن يطالب بتعويض الضرر المسبب له، وتعد إدارة الجمارك طرفا مدنيا أمام المحاكم الجزائية، وتشكل الغرامات الجمركية تعويضات مدنية بالنسبة لها. ومتى تمت إدانة المتهم جزائيا، فإنه كان يجب الحكم بالغرامة الضريبية، لأن غموض طلب إدارة الجمارك لا يكفي لتبرير رفض تطبيق نص قانوني أمر، خاصة وأن لقضاة الموضوع، سلطة توضيحه، ومراقبته. مما يستوجب نقض قرارهم -المنتقد.	

123	1997	1	الجنائية	م 124، 131 و 182 من ق م	من المبادئ العامة في القانون أن التعويضات المدنية يجب أن تكون مناسبة للضرر الحاصل، وعلى القضاة أن يبينوا في أحكامهم الوسائل المعتمدة لتقدير تلك التعويضات، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقاً للقانون. و لما ثبت في قضية الحال أن قضاة الموضوع منحوا تعويضات هامة دون تحديد العناصر التي اعتمدوا عليها في تقديرهم للتعويض يكونوا بذلك قد خرقوا القواعد المقررة قانوناً. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تعويض
211	1998	1	الجنائية	م 124 من ق م م 379 من ق ا ج م 90 من ق ا	من المقرر قانوناً أنه " تكون الأسباب أساس الحكم". و من المقرر أيضاً أنه " إذا تعارضت مصالح الولي ومصالح القاصر يعين القاضي متصرفاً خاصاً تلقائياً أو بناء على طلب من له مصلحة". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما خفضوا التعويض الذي طالبت به الضحية (الأم) لجبر الضرر الذي أصابها من جراء قتل ابنتها دون أن يبينوا عناصر التعويض بصفة قانونية ولم يميزوا بين التعويض المعنوي والمادي يكونون قد خالفوا القانون. كما أنه كان يتعين على المحكمة إرجاء الفصل في الدعوى المدنية وصرف الطاعة أمام المحكمة لاستصدار أمر بتعيين متصرف لصالح الضحيتين القاصرتين باعتبار أن مصالحهما متناقضة مع مصالح الولي الشرعي المتهم بقتل ابنته (ع. و. ل) ومحاولة قتل ابنته (ه. و. أ) والمحكوم عليه بالسجن المؤبد أو بإسقاط السلطة الأبوية عنه وتحويلها إلى الأم يكونوا بذلك قد عرضوا قرارهم للنقض.	
218	1998	1	الجنائية	م 2/3 من ق ا ج وم 124 من ق م	من المقرر قانوناً أنه " تكون الدعوى المدنية مقبولة أياً كان الشخص المدني أو المعنوي مسؤولاً مدنياً عن الضرر " ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون ليس في محله. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضوا بالتعويض لكل الأطراف المدنية طبقاً لأحكام المادة 3 ق ا ج والمادة 124 ق م فإنهم بقضائهم كما فعلوا طبقوا القانون تطبيقاً صحيحاً. و متى كان ذلك استوجب رفض الطعن.	
217	2000	2	الجنح والمخالفات	م 2/67 من القانون 11-83	من المقرر قانوناً "أن البنات غير المتزوجات وليس لهن نشاط مهني مأجور هن تحت كفالة الهالك". إن قضاة المجلس لما قضوا بإلغاء التعويض عن الضرر المادي المقرر للبنتين بحجة أنهما بالغتين فإنهم أخطأوا فيما قضوا لأن القانون يكرس هذا الحق للبنات الغير متزوجات وليس لهن نشاط مهني مأجور وهن تحت كفالة الهالك. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
252	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 52 و 55 من ق ا	من المقرر قانوناً أن الزوجة تستحق التعويض في حالة نشوز الزوج أو تعسفه في الطلاق. ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ومتى تبين - من قضية الحال - أن قضاة الموضوع قضوا للمطعون ضدها بالتعويض دون أن يحصل من الطاعن أي تعسف أو نشوز. فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه جزئياً.	
259	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا واجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه يمكن تعويض الزوجة الطالبة للطلاق في حالة ثبوت تضررها فعلاً. من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعة متضررة فعلاً بسبب تعرضها للضرب المبرح من طرف زوجها و الذي أدى إلى سقوط حملها، وأن القرار المطعون فيه بقضائه بعدم استحقاق الطاعة للتعويض لأنها هي التي طلبت الطلاق دون أن ينظر إلى الضرر اللاحق بها من جراء الضرب المبرح الذي تعرضت له من طرف زوجها مشوب بالقصور في التسبب. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه جزئياً فيما يخص التعويض.	

262	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 55 و 57 من ق ا	من المقرر قانونا أن الحكم بالتطليق لا يقبل الاستئناف إلا في جانبه المادي. ومن المقرر أيضا أنه لا يحكم بتعويض الزوج إلا في حالة ثبوت نشوز الزوجة. ومن الثابت -في قضية الحال- أن القاضي الأول قضى بالتطليق للضرر الحاصل للطاعة بسبب الضرب الذي يجعلها متضررة فعلا ولا يمكن معه اعتبارها في حالة نشوز. وعليه فإن قضاة المجلس بقضائهم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء من جديد بالطلاق لنشوز الطاعة مع إلزامها بأن تدفع للمطعون ضده تعويضا قدره ثلاث مائة ألف د ج عن الأضرار التي تحملها من مصاريف الزواج السابقة واللاحقة خالفوا القانون خاصة أحكام المادتين 55 و 57 من ق ا. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.
275	2001	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 41 و 124 من ق م	إن الحكم بالتعويض عن الضرر طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية لا يمكن أن يشمل التعويض عن الطلاق.
348	2001	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	إن الفصل في التعويضات المدنية يجب أن يكون بحكم مسبب، يحتوي على طلبات الطرف المدني والعناصر التي اعتمد عليها القضاة في تقدير التعويض والقواعد القانونية المطبقة. ولما جاء الحكم الفاصل في الدعوى المدنية مبتورا من العناصر المذكورة أعلاه فإنه يكون قد عرض قضاءه للقصور ينجر عنه النقض.
596	2003	عدد خاص	الجنائية	م 182 من ق م وم 316 من ق ا ج	يتعين على المحكمة الجنائية عند فصلها في الدعوى المدنية أن تعطل حكمها لتعليل كافيا ولا تكتفي بالعموميات، وفي حالة السرقة يجب ذكر الأشياء المسروقة كعنصر أساسي من أجل تقدير التعويض. والحكم المطعون فيه في دعوى الحال لما قضى بتعويضات جزافية للأطراف المدنية دون ذكر الأشياء المسروقة مما جعله ناقص التعليل تترتب عنه النقض.
618	2003	عدد خاص	الجنائية	قواعد عامة	من الثابت قانونا إذا لم يكن هناك قانون خاص بالفعل الضار فإن التعويض عن الضرر الناتج من هذا الفعل يخضع للقواعد العامة في القانون المدني. وبما أن الحكم المطعون فيه - في قضية الحال - قد طبق طريقة احتساب التعويض عن حوادث المرور على واقعة الضرب والجرح العمدي فإنه أخطأ في تطبيق القانون.
622	2003	عدد خاص	الجنائية	م 124 من ق م	إن تقاضي الضحية أجرة من الهيئة المستخدمة لا يعفي المعتدي من تعويضات وأن الحكم المطعون فيه لما رفض منح التعويض ماديا للضحية -في قضية الحال- يكون قد خالف هذه القاعدة مما استوجب نقضه.
627	2003	عدد خاص	الجنائية	م 124 من ق م	ان عناصر التعويض عن الضرر المادي مختلفة عن عناصر التعويض على الضرر المعنوي، و عدم الفصل بين النوعين من التعويض لا يمكن المحكمة العليا من مراقبة تطبيق القانون.
111	2003	2	المدنية	مبادئ عامة	الحق في التعويض الناشئ قبل وفاة الضحية ينتقل الى الورثة.
235	2003	2	العقارية	م 4 من ق ا ج وم 338 من ق م	لا يحق للقاضي المدني منح تعويض ثان عن أفعال سبق الحكم بتعويض عنها من طرف القاضي الجزائي حال فصله في الدعوى المدنية ذات الصلة بالدعوى العمومية.
260	2003	2	العقارية	م 144 من ق ا م	إدخال المتضرر شركة التأمين في الخصام الرامي إلى التعويض عن الضرر الناجم عن أشغال البناء غير لازم لقبول الدعوى.
327	2003	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	يتعين على محكمة الجنايات عند الحكم بالتعويض الاعتماد على تاريخ حدوث الوقائع لتحديد سن ذوي الحقوق وليس على التاريخ الذي تفصل فيه في هذه الوقائع حتى ولو بلغوا سن الرشد القانوني وقت النطق بالحكم.
130	2004	1	الاجتماعية	م 73-4 من القانون 11-90	لا يجوز للقاضي مقابل رفض الإرجاع النزول عن الحد عن الأدنى المنصوص عليه المادة 73-4 (قانون 90-11).

تعويض

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

138	2004	1	الاجتماعية	م 73 من القانون 29-91	لا يعدّ جمعا بين تعويضين، التعويض الممنوح على أساس التسريح التعسفي والتعويض الممنوح على أساس الإمتناع عن تنفيذ الحكم القاضي بالرجوع.	تعويض
187	2004	2	الاجتماعية	م 124 من ق م	التعويض الممنوح على عدم تنفيذ حكم قضائي نهائي، يكون على أساس القانون المدني، وليس على أساس القانون 90-11 (المادة 4/73).	
165	2005	1	الاجتماعية	مبادئ عامة	التعويض عن رفض تنفيذ حكم، قضى بإرجاع العامل إلى منصب عمله، يخضع للسلطة التقديرية للقاضي ويمنح وفق القواعد العامة وليس وفق المادة 73-04 الفقرة 02، من القانون 91-29 المعدل والمتمم للقانون 90-11	
433	2006	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق ا وم 330 من ق ع	لا يعد التعويض المحكوم به لصالح الزوجة، بموجب الحكم الجزائي عن ترك الأسرة، والتعويض المحكوم به لصالحها بعد الطلاق، تعويضين عن واقعة واحدة.	
337	2008	2	الجنائية	اجتهاد قضائي	الحكم بالتعويض عن كافة الأضرار، من دون تحديد طبيعتها، مادية أو معنوية، مخالف لاجتهاد المحكمة العليا المستقر.	
250	2010	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	أساس تقدير التعويض في الدعوى المدنية، هو الضرر اللاحق بالضحية وليس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطرفين.	
254	2010	1	الجنائية	قانون الجمارك والقانون رقم 04-18 والأمر رقم 05-06	لا يؤسس التعويض، الواجب الحكم به لإدارة الجمارك، من أجل جنائتي استيراد ومحاولة تصدير المخدرات والتهريب، على المادة 124 من القانون المدني، وإنما يحسب على أساس قوانين الجمارك والوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها والتهريب.	
322	2010	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	لا يجوز للطرف المدني، الحصول على تعويضات مرتين عن الضرر الناجم عن نفس الواقعة، إثر الاتفاق الحاصل بينه وبين المتهم، أمام المحضر القضائي.	
129	1989	2	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانونا أنه لمؤجر المحل التجاري أن يرفض تجديد العقد مقابل تعويض بالاستحقاق يعرضه على المستأجر، فإنه ليس لقضاء الموضوع سوى الاستجابة هذا الطلب والقضاء له بذلك اذا ما تأكدا من صحة انتهاء مدة العقد وصحة التنبيه بالإخلاء والا تعرض قرارهم للنقض. و للقضاء بما يخالف هذا المبدأ، استوجب نقض القرار الذي قضى برفض دعوى الطاعن الرامية إلى الحكم بصحة التنبيه بالإخلاء.	تعويض الاستحقاق
98	1990	3	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن تقويم تعويض الاستحقاق يستمد من القيمة التجارية للمحل التجاري، والمصاريف الكافية للنقل وإعادة الترتيب، وكذا المصاريف وحقوق التحويل الواجب تسديدها لمحل تجاري من نفس القيمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون وانعداماً للتسبيب. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن الخبرة حددت مبلغ الاستحقاق دون أن تبين الكيفية المستعملة في التقويم، ولم تبين العناصر المكونة له، فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم للحكم المستأنف، المصادق على هذه الخبرة ولم يسببوا قرارهم قد خالفوا أحكام المادة 176 من القانون التجاري.	
111	1990	4	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن التقدير السليم لتعويض الاستحقاق المعتمد في أحد عناصره على رقم مبيعات المحل التجاري يجب أن يشمل جميع فروع هذا المحل ان وجدت، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان قضاة الاستئناف - في قضية الحال - صادقوا على تقرير الخبير في تقدير تعويض الاستحقاق المعتمد على رقم مبيعات أحد فرعي المحل التجاري دون أن يضم رقم مبيعات الفرع الثاني لنفس المحل يكونوا بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

95	1991	2	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانونا، أن تقدير تعويض الاستحقاق يكون على أساس القيمة الإيجارية للمحل وفقا لعرف المهنة، فإن مصاريف الترميمات والإصلاحات لا تضاف إلى تعويض الاستحقاق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ، يعد مخالفا للقانون. لما كان ثابتا -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما صادقوا على محضر الخبرة الذي أضاف مبالغ أخرى للقيمة التجارية للمحل والتي تمثل مصاريف الترميمات والإصلاحات التي قام بها المستأجر في المحل، يكونون بقضائهم كما فعلوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تعويض الاستحقاق
92	1991	3	التجارية والبحرية	م 187 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه لا يجوز إلزام المستأجر الذي يمكنه المطالبة بتعويض الإخلاء بمغادرة الأماكن قبل قبض التعويض، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس بمصادقتهم على الحكم المستأنف لديهم، القاضي بطرد الطاعن (المستأجر) من المحل التجاري المتنازع عليه قبل تحديد تعويض الاستحقاق وقبضه يكونوا قد خرقوا أحكام القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
128	1994	3	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار، غير أنه ينبغي -عليه فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها قانونا- تسديد التعويض للمستأجر المحلي، والمسمى بتعويض الاستحقاق، المساوي للضرر. الناتج عن رفض التجديد. ولما ثبت -من القرار المطعون فيه- أنه عرض التعويض عن الإخلاء، فإن ذلك يعد تسببا كافيا للمصادقة على التنبية بالإخلاء، وعليه فالدفع المثار في غير محله ويستوجب رفض الطعن.	
118	1996	2	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن مقتضيات المادة 176 من القانون التجاري لم تحدد بصفة دقيقة المقاييس التي يتعين احترامها لتقييم القاعدة التجارية، وإنما وضعت توجيهات عامة يمكن الاضطلاع بها للوصول إلى تحديد قيمة المحل التجاري ونتيجة لذلك فإن قضاة الموضوع غير ملزمين بالاعتماد أساسا على رقم المبيعات وذلك إعمالا لسلطتهم التقديرية. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع صادقوا على تقرير الخبرة الذي اعتمد على رقم المبيعات لسنوات 1983-1984-1985 دون الأخذ في الاعتبار رقم مبيعات سنة 1986، فإنهم طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان ذلك استوجب الرفض.	
84	1997	1	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار، غير أنه ينبغي عليه فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها قانونا -تسديد التعويض للمستأجر المحلي، و المسمى بالتعويض استحقاق، المساوي للضرر. ولما ثبت -من القرار المطعون فيه- أن قضاة المجلس قضوا بأحقية المطعون ضده في التعويض الاستحقاق رغم حصوله على محل آخر من البلدية عوض المحل الذي هدم، فإنهم عرضوا قرارهم للنقض، لأن المطعون ضده عوض بمحل آخر و بالتالي فلا وجود للضرر، و يكون حقه في التعويض عندئذ قد شمل. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	

87	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه "يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار بشرط أن يسدد للمستأجر المخلى تعويضا مساويا للضرر المسمى التعويض الاستحقاقى". ومن الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع عينوا خبيرا بتاريخ 26 مارس 1985 لمعرفة إذا كان موضوع النزاع يخص محلا تجاريا واحدا أو محلين اثنين والثاني بتاريخ 12 مارس 1991 لتحديد قيمة التعويض الاستحقاقى. وبما أن قضاة المجلس لم يحترموا ما قضوا به بموجب القرارات المؤرخين في 25 مارس 1985 و 12 مارس 1991 لفصل في قيمة التعويض الواجب تسديده للمستأجرين مقابل الإخلاء بل راحوا يصادقون على تقرير خبير تجاوز مهمته عندما حل محل القضاة حينما رفض منح التعويض الاستحقاقى للمستأجرين. كما أن المجلس لم يفصل في مسألة وجود محل واحد أو محلين اثنين. وبذلك يكون القرار قد أساء تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تعويض الاستحقاق
91	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن مقتضيات المادة 176 من القانون التجاري لم تحدد بصفة دقيقة المقاييس التي يتعين احترامها لتقييم القاعدة التجارية، وإنما وضعت توجيهات عامة يمكن الاهتداء بها للوصول إلى تحديد قيمة المحل التجاري ونتيجة لذلك فإن قضاة الموضوع غير ملزمين بالاعتماد أساسا على رقم المبيعات وذلك إعمالا لسلطتهم التقديرية. ومن الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع صادقوا على تقرير الخبرة الذي اعتمد على رقم المبيعات لسنوات 84-85 دون الأخذ في الاعتبار رقم مبيعات سنة 86، فإنهم طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	
108	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري وم 847 من ق م	من المقرر قانونا انه "على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التي تسلمه بها و حسب ما اعد له و أن يديره إدارة حسنة" و من ثم فان المبدأ القانوني المذكور هو الواجب التطبيق على قضية الحال، حيث ان صاحب حق الانتفاع بالمحل التجاري له الصفة في توجيه التنبيه بالإخلاء للمستأجر لأنه له حق الاستغلال و الاستعمال و لا يجوز للمستأجر أن يحرمه من حقه في استرجاع المحل مقابل تعويضه طبقا للقانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار	
112	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173 و 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد الإيجار، غير أنه ينبغي عليه فيما عدا. . . أن يسدد للمستأجر المخلى التعويض المسمى التعويض الاستحقاقى. . . ، ولما ثبت- في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف صادقوا على التنبيه بالإخلاء الموجه من المؤجر إلى المستأجر الذي يمارس نشاط الصيدلة في المحل المتنازع عليه مقابل التعويض الاستحقاقى واستبعدوا النص القانوني الذي وضع أساسا لحماية مصالح وزارة الصحة والذي لا علاقة له بموضوع النزاع فإن قضائهم جاء صائبا. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	
239	2001	2	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	يحدد تعويض الاستحقاق مقابل استرجاع المحل التجاري حسب الحالة الواقعية للمحل التجاري وعناصره المادية والمعنوية وقت إجراء الخبرة. ومتى ثبت من أوراق الطعن أن النزاع القائم بين الطرفين ينصب على إيجار عقار لا إيجار متجر مما يجعل تمسك الطاعن بتقدير التعويض على أساس المبلغ الذي اشترى به القاعدة التجارية سنة 1961 غير مؤسس ولا مجال لتطبيق المادة 202 من القانون التجاري عليه.	
223	2008	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	عرض التعويض الاستحقاقى بواسطة محضر تبليغ إعدار، على شكل تنبيه بالإخلاء، يغني عن ذكر الأسباب ولا يؤثر على صحة التنبيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

203	2009	1	التجارية والبحرية	م 173 و 176 من القانون التجاري	المؤجر هو الذي يعرض التعويض الاستحقاقى مقابل رفض تجديد الإيجار وليس المستأجر.	تعويض الاستحقاق
156	2010	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا يشكل عدم فتح الحرفي محله باستمرار، توقفا عن استغلال المحل التجاري دون سبب جدي ومشروع، مستوجبا طرده بدون تعويض.	
220	2013	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	تعد إدانة المستأجر بجنحة تزوير العقد سببا خطرا و مشروعا، يبزر طلب الإخلاء بدون تعويض استحقاقى	
231	2013	2	الاجتماعية	م 42 و 120 من القانون 90-11	التعويضات المرتبطة بظروف العمل بما فيها تعويض المنطقة، تعالجها الاتفاقيات الجماعية التي تحدد أيضا كفيات منح العطلة الإضافية للعمال في منطقة الجنوب.	تعويض المنطقة
371	2005	2	العقارية	م 124 من ق م	لا يعفى الخلف العام من التعويض عن الاستغلال غير الشرعي.	تعويض عن الاستغلال غير الشرعي
135	2010	1	المدنية		لا يستوجب التعويض عن الضرر المعنوي ذكر عناصر التقدير.	تعويض عن الضرر المعنوي
145	2013	2	المدنية	م 124 و 182 من ق م	يخضع تقدير التعويض عن الضرر المعنوي للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	
150	1996	1	التجارية والبحرية	م 202 من القانون التجاري	إن القانون يلزم المؤجر، تسديد تعويض لفائدة المستأجر عند مغادرته المحل التجاري، يكون مطابقا للفائدة التي يمكن أن يتحصل عليها من زيادة القيمة الحاصلة سواء في المتجر أو القيمة الإيجارية للعمارة، بفضل التحسينات المادية التي قام بها المستأجر بالاتفاق مع المالك. ومن ثم فإن قضاة المجلس برفضهم طلب التعويض عن القيمة المضافة التي أدخلت على المحل التجاري، دون تقديم تبرير عن ذلك، يكونوا قد خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	تعويض عن القيمة المضافة
454	2014	2	الاجتماعية	م 124 و 182 من ق م	يؤسس التعويض، المستحق للعامل، على عدم تنفيذ حكم اجتماعي، أمر بإعادة الإدراج، على القواعد العامة للتعويض في القانون المدني، و ليس على قواعد تشريع العمل	تعويض عن عدم تنفيذ حكم قضائي

279	2014	1	الاجتماعية	م 73 و 73-4 من القانون 11-90	يمنح للعامل تعويض مالي، لا يقل عن الأجر الذي تقاضاه عن مدة 6 أشهر، دون الإخلال بالتعويضات المحتملة، في حالة رفض أحد الطرفين إعادة الإدماج، اثر تسريح تعسفي. حصول العامل على التعويضات المحتملة، متوقف على إثباته الضرر الذي سببه المستخدم له والعلاقة السببية بين الضرر والمستخدم.	تعويضات محتملة
112	1994	2	الاجتماعية	م 17 و 18 من القانون 11-83	من المقرر قانونا أن هيئة الضمان الاجتماعي هي التي تدفع التعويضات اليومية للعامل بصفة جزئية أو كلية طوال فترة تحدد مدتها. ويجب أن تشعر هيئة الضمان الاجتماعي بكل مرض يعترض العامل، يكون من شأنه أن يخول له الحق في التعويض، ويترتب عن عدم مراعاة هذا الإجراء سقوط الحق في التعويضات اليومية بالنسبة للمدة التي منعت أثنائها هيئة الضمان الاجتماعي من إجراء المراقبة بسبب عدم التصريح، ومن ثم يستنتج أن هيئة الضمان الاجتماعي هي صاحبة الحق في مراقبة الحالة الصحية للعامل وتطورها بإجراء خبرة إذا رأت ضرورة لذلك. وأن مسؤول الجهة المستخدمة لا يدخل ضمن اختصاصه إجراء الخبرة الطبية المضادة كما فعل المطعون ضده - في قضية الحال - مما يستوجب نقض القرار-المنتقد- الذي ألغى الحكمين الابتدائيين على هذا الأساس.	تعويضات يومية
136	1990	3	الاجتماعية	م 17 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أنه لا يمكن للمؤسسة المستخدمة أن توظف لديها عاملا غير محرر قانونا من أي التزام يربطه بالمؤسسة المستخدمة له سابقا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت في قضية الحال - إن قضاة الاستئناف قضوا بإلغاء الحكم المستأنف لديهم ومن جديد بإرجاع المطعون ضده إلى عمله مع الدفع له كامل مرتباته الشهرية، رغم أن التزامه مع الشركة المستخدمة الأولى له لا زالت قائمة وسارية المفعول، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تعيين عامل
109	1992	3	الاجتماعية	م 49 من القانون 12-78	من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤسسة المستخدمة إذا ما اقتضت ضرورة المصلحة أن تعين العامل الذي يجب عليه القبول في أي منصب عمل آخر يتماشى وتأهيله ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف منحوا المطعون ضده تعويضا رغم رفضه للمنصب الذي عرض عليه بعد انحلال المؤسسة التي كان يعمل بها دون تبيان أي سبب يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	
137	1991	2	الاجتماعية	م 32 من المرسوم 302-82	من المقرر قانونا أنه لا يحق للعامل أن يتغيب عن العمل بدعوى المرض إلا بعد تقديم شهادة طبية تسلمها مؤسسة استشفائي أو أطباء محلفون أو طبيب العمل التابع للهيئة المستخدمة ما عدا حالة المرض المهني ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المجلس رفض طلب المدعي في الطعن الرامي إلى إعادته إلى مركز عمله بحجة أنه لم يقدم الشهادة الطبية التي تحمل ختم مصلحة الضمان الاجتماعي مخالفا بقضائه كذلك القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تغيب عن العمل

197	2007	2	المدنية	الأمر 15-74 والقانون 31-88	بحسب تعويض تفاقم الضرر على أساس تاريخ الخبرة الطبية التي أثبتت التفاقم، وليس تاريخ حادث المرور.	تفاقم الضرر
213	1997	2	الجنح والمخالفات	م 44 و 47 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز لضباط الشرطة القضائية الانتقال إلى مساكن الأشخاص الذين ساهموا في جناية إلا بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق . كما لا يجوز بدء التفتيش قبل الساعة الخامسة صباحا ولا بعد الساعة الثامنة مساء إلا بطلب من صاحب المنزل .ولما ثبت -في قضية الحال- أن الجنحة المتابع بها هي جنحة متلبس بها - الأمر الذي أدى بمأموري الضبطية القضائية إلى تفتيش المنزل -مكان وقوع الجريمة -ليلا وخارج الوقت القانوني، دون التمكن من الحصول على إذن مسبق، لكن برضا وخط مكتوب من الشاكي صاحب المنزل وهي الصفة التي لا ينافسه فيها ابنه المتهم، ومن ثم فإن قرار غرفة الاتهام القاضي بصحة إجراءات التفتيش في محله . مما يستوجب رفض الطعن.	تفتيش
377	2009	1	الجنح والمخالفات	م 210 من القانون البحري وم 48 و 66 من القانون 03-83	لا يشكل مجرد طلاء زورق، في جزئه المغمور في الماء، جنحة تفريغ مواد ملوثة في البحر.	تفريغ مواد ملوثة في البحر
151	1993	4	التجارية والبحرية	م 111 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز للقاضي أن يفسر نوعية العقد بصفة مختلفة عن الصفة التي أعطيت له، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن العقد موضوع النزاع هو عقد التسيير الحر، فإن قضاة الموضوع بتحويله إلى عقد إيجار بحجة أن مقتضيات المادة 203 من ق. ت لم تحترم خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تفسير العقد
51	1997	2	العقارية	م 106 و 111 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا كان هناك محل لتأويل العقد، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ...". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قاموا بتفسير العقد العرفي الذي كان يحتوي على مبلغين مختلفين بالنسبة لنفس النفقات المتعلقة بحفر البئر وبناءه الواجب تسديدها. يكونون قد استعملوا حقهم في تأويل عبارات العقد. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	
221	2002	1	التجارية والبحرية	م 111 من ق م	على قضاة الموضوع تفسير عقد الإيجار الرابط بين الطرفين المتنازعين وتحديد قيمة بدل الإيجار المتعلق بسوق المواشي وتقدير الضرر اللاحق بالطاعن على أثر منح هذا السوق لمتعاقد آخر. وبما أن قضاة الموضوع تخلوا عن صلاحياتهم في تفسير العقد فإن قرارهم يستحق النقض.	

210	1992	1	الجنح والمخالفات	م 7 و 8 من ق ا ج	من المقرر قانونا، في مواد الجنح والجنايات، أن إجراءات التحقيق والمتابعة، تقطع التقادم، ومن ثم فإن النعي على القرار بخرقه للقانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الشهادات الطبية المطلوبة من النيابة تعد من ضمن إجراءات التحقيق المسقط للتقادم، باعتبارها عنصرا أساسيا في الدعوى، وفي تكييف التهمة وتهدف إلى مواصلة هذا التحقيق، فإن قضاة الاستئناف عندما اعتبروها قاطعة للتقادم، يكونوا قد طبقوا القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب رفض الطعن.	تقادم
138	1993	4	التجارية والبحرية	م 319 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الشيء المقضي فيه أو إذا كان الدين يتقادم بسنة وانقطع تقادمه بإقرار المدين، كانت مدة التقادم الجديد 15 سنة كاملة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المدين أقر بحق الدائن بموجب رسالة والإقرار يقطع التقادم، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتقادم الدين أساءوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
179	2008	1	التجارية والبحرية	م 743 من القانون البحري وم 317 و 319 من ق م	لا يترتب عن صدور حكم في دعوى قضائية متعلقة بمنازعة بحرية طبقا للمادة 743 من القانون البحري قبل انقضاء المهلة السنوية للتقادم، انطلاق فترة جديدة للتقادم.	
316	2009	1	الجنائية	م 7 و 8 من ق ع وم 320، 321، 322 و 326 من ق ا ج	تجب التفرقة بين تقادم الدعوى العمومية قبل صدور الحكم الغيابي عن محكمة الجنايات وبين تقادم العقوبة. تطبق في تقادم الدعوى العمومية، على الخصوص، المادتان 7 و 8 من قانون الإجراءات الجزائية وفي تقادم العقوبة المواد 320 و 321 و 322 و 326 من نفس القانون.	
268	2010	1	الجنائية	م 100 و 110 من قانون الإجراءات الجبائية	يتمدد أجل التقادم في جنحة الغش الضريبي بعامين، في حالة ثبوت استعمال المكلف بالضريبة طرقا تدليسية.	
157	2015	1	المدنية	م 28 من الأمر 07-95	ينقطع التقادم، في دعوى التعويض، الناشئة عن عقد التأمين، بتوجيه رسالة مضمونة الوصول، من المؤمن له إلى المؤمن.	
194	2015	2	التجارية و البحرية	م 309 و 313 من ق م	طبقا للمادة 313 من القانون المدني، إذا حرر سند لحق من الحقوق المذكورة بالمادتين 309 و 311 من ذات القانون، لا يتقادم إلا بانقضاء خمسة عشر سنة.	
237	2015	2	الاجتماعية	م 309 و 2/313 من ق م	تعد التعويضات عن الساعات الإضافية من الحقوق الدورية المتجددة، التي تتقادم بخمس سنوات. يشترط وجود سند، لتقادم الحقوق الدورية المتجددة بـ 15 سنة.	
258	2016	2	التجارية والبحرية	م 280 و 289 من ق البحري	تتقادم دعوى التعويض عن الأضرار اللاحقة بالرصيف التي تتسبب فيها السفينة، بمضي سنتين من تاريخ وقوع الحادث.	
263	2017	1	الاجتماعية	م 308 من ق م	لا يعتبر تصريح المستخدم بالعامل لدى هيئة الضمان الاجتماعي دينا متأخرا أو مرتبا أو معاشا، وإنما هو التزام من المستخدم نحو العامل يسري عليه التقادم المقرر بـ 15 سنة.	

268	2017	1	الاجتماعية	م 25 من القانون 11-90 م 309 و 313 من ق م	يخضع الحق في الاستراحة التعويضية للتقادم المحدد بالمادة 309 من القانون المدني، باعتباره حقا دوريا متجددا، ولا تطبق عليه أحكام التقادم الطويل طبقا لنص المادة 313 من القانون المدني ولو قررته الاتفاقية الجماعية التي لا تعد سندا بمفهوم المادة 313 المذكورة أعلاه.	تقادم
46	2017	2	العقارية	م 317 من ق م	لا ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية أمام قاضي الاستعجال، لعدم مساسه بأصل الحق. يحق للدائن، دون المدين، طلب قطع التقادم بالمطالبة القضائية. لا أثر على قطع التقادم، في حالة صدور حكم بعدم قبول المطالبة القضائية شكلا.	
132	2017	2	الاجتماعية	م 309 من ق م	تعتبر منحة المنطقة من عناصر الأجر وهي حقوق دورية تسقط بمرور خمس سنوات إذا لم يطالب بها وهي لا تخضع لأحكام القانون 07-99، المتعلق بالمجاهد والشهيد.	
130	2018	1	الاجتماعية	م 309 من ق م	ترتبط المنح بالأجر المتجدد دوريا وتخضع للتقادم المقرر قانونا للحقوق الدورية المتجددة.	
130	2018	2	الاجتماعية	م 308 و 309 من ق م	لا تعتبر منحة نهاية الخدمة حقا دوريا متجددا طالما أنها تمنح مرة واحدة، عند نهاية الحياة العملية وبالتالي فهي تخضع للتقادم المنصوص عليه في المادة 308 من القانون المدني.	
118	2011	2	المدنية	م 310 و 317 من ق م	يبدأ سريان ميعاد تقادم أتعاب المحامي، من تاريخ صدور الحكم القضائي.	تقادم أتعاب المحامي
261	2015	1	التجارية والبحرية	م 9، 10، 12، من القانون التجاري وم 309 من ق م	انعدام حفظ الدفاتر المحاسبية، المعددة في المادتين 9 و 10 من القانون التجاري، لمدة عشر سنوات، لا يعني سقوط الحق في الأرباح. يفصل في التقادم، بناءً على طلب الخصوم، ولا يثار تلقائيا من طرف القضاة.	تقادم أرباح تجارية
236	1998	1	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج وم 1/266 و 267 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه "تسقط بالتقادم دعوى إدارة الجمارك لقمع الجنح الجمركية بعد مضي مدة 03 سنوات كاملة ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة. وأن مدة التقادم فيما يخص المخالفات الجمركية ينقطع سريانها بفعل: 1- المحاضر المحررة طبقا لأحكام هذا القانون. 2- الاعترافات بارتكاب المخالفة الموقعة من قبل المرتكب، ولما ثبت -في قضية الحال- أن السيارة محل الغش قد ضبطت من قبل مصالح الأمن يوم 25 فيفري 1992 بتهمة انتهاء تاريخ صلاحية شهادة الاستيراد الذي كان يوم 21 فيفري 1989. وأن قضاة الموضوع لما صادفوا على الحكم القاضي بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم وذلك بعد أن عاينوا بصفة واضحة أنه مرت 03 سنوات كاملة من يوم اقتراف الجريمة وهو تاريخ انتهاء صلاحية شهادة الاستيراد وبدون أن يتخذ أي إجراء من إجراءات التحقيق لقطع حساب مدة التقادم لم يخالفوا القانون ومتى كان ذلك استوجب الرفض.	تقادم الدعوى الجمركية

292	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 266 و 270 من قانون الجمارك	إن تقادم الدعوى الجمركية لا يخضع التقادم المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجزائية وإنما يخضع لأحكام قانون الجمارك. وإن المجلس لما قضى بتطبيق أحكام التقادم الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية على جنحة جمركية خالف القانون وعرض قراره للنقض.	تقادم الدعوى الجمركية
294	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 266 من قانون الجمارك	إن سريان مدة التقادم في جنحة تحويل البضاعة عن مقصدها الامتيازي يبدأ من تاريخ اكتشاف التحويل عن طريق الغش وليس من تاريخ استيراد البضاعة محل الغش. والثابت من القرار المطعون فيه أن إدارة الجمارك حررت محضرا وقدمت شكوى ضد المدعي عليه فور اكتشاف الغش وعليه فإن قضاة المجلس لما قضوا بتقادم الدعوى الجبائية قد خالفوا القانون.	
297	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 266 من قانون الجمارك وم 8 من ق ا ج	إن قضاة المجلس لما قضوا بانقضاء الدعويين العمومية والجبائية بالتقادم لأن شكوى إدارة الجمارك قدمت بعد انقضاء ثلاث سنوات كاملة من تاريخ ارتكاب المخالفة قد طبقوا القانون تطبيقا صحيحا.	
300	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 1/266 و 267 من قانون الجمارك	تسقط بالتقادم دعاوى قمع الجنح الجمركية بعد مضي مدة ثلاث سنوات كاملة ابتداء من تاريخ ارتكاب الجريمة على أنه ينقطع سريان هذه المدة بفعل المحاضر المحررة أو الاعترافات الموقعة من طرف مرتكب المخالفة. و إن القضاء بتأييد الحكم المعاد الذي صرح بانقضاء الدعوى العمومية والدعوى الجبائية في جنحة استيراد بضائع مهربة بالتقادم مع استرجاع السيارة لصاحبها هو تطبيق صحيح للقانون.	
303	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 267 من قانون الجمارك	إن المجلس لما قضى بالتقادم ابتداء من تاريخ الوقائع ولم يأخذ بعين الاعتبار في أسباب قضائه المحضر المحرر من إدارة الجمارك يكون قد خالف القانون لأن مدة التقادم في المخالفات والجنح الجمركية ينقطع سريانها بفعل المحاضر المحررة.	
181	2017	2	الجنح والمخالفات	م 265 و 273 من قانون الجمارك	تعد إدارة الجمارك صاحبة الحق والاختصاص، دون سواها، بإجراء المصالحة مع الأشخاص المخالفين قبل وبعد صدور الحكم النهائي في الدعوى الجمركية. الطعن في المصالحة مقيد بشروط قانونية، يؤول اختصاص الفصل فيها إلى القضاء المدني.	تقادم الدعوى الجبائية
171	2018	1	الجنح والمخالفات	م 268 من قانون الجمارك	يترتب على عدم مطالبة إدارة الجمارك بتحصيل ما قضى به لصالحها من حقوق في الدعوى الجبائية، طيلة مدة 4 سنوات من تاريخ وجوب أدائها، سقوط حقها بالتقادم.	
271	1989	2	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن الدعوى العمومية في مواد الجنح تتقادم بمرور ثلاث سنوات كاملة، تسري من يوم اقتراح الجنحة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان من المؤكد أن القرار صدر غيايبا بتاريخ 18 جوان 1974 وبلغ إلى النيابة العامة في 02 جويلية 1980، دون اتخاذ أي إجراء موقف أو قاطع للتقادم طيلة الفترة المذكورة ولو على الأقل إجراء بحث، فإن قضاة الاستئناف بتقريرهم عقاب الطاعن ورفضهم الدفع بالتقادم واكتفائهم بالإشارة أن القرار الذي يحتمل تقديم معارضة فيه لا يفسح المجال للتقادم فإنهم بذلك خرقوا حكم المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجزائية وأحكام المبدأ القانوني المترتب على قاعدة التقادم، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على هذا الوجه دون إحالة .	تقادم الدعوى العمومية

287	1989	2	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج	متى نص القانون على أن التقادم في مادة المخالفات يتحقق بمضي سنتين كاملتين من تاريخ اقتراف الفعل إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة فإن تقادم الدعوى العمومية يعتبر من النظام العام ويمكن التمسك به في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، وإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون يستوجب لذلك نقض وإبطال القرار الذي أيد حكم الإدانة ودون الفصل في الدفع بتقادم الدعوى العمومية بدون إحالة .	تقادم الدعوى العمومية
318	1989	4	الجنح والمخالفات	م 8/500 من ق ا ج	متى كان من المقرر أنه إذا ما تحقق تقادم الدعوى العمومية في الفترة ما بين صدور الحكم واستدعاء الأطراف أمام المجلس للفصل في استئناف هذا الحكم، فإنه يقضى بالتقادم دون التطرق إلى الحكم المستأنف بإلغائه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون . إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف قضوا بإلغاء الحكم المستأنف في حين أن الفترة القانونية لتقادم الدعوى العمومية لم تسبق هذا الحكم، بل كانت في الفترة بين صدوره والاستدعاء أمام المجلس، فإنهم بتصريحهم بإلغاء الحكم من أجل التقادم غير مؤسس قانوناً مما يستوجب معه نقض وإبطال القرار المطعون فيه بدون إحالة.	
246	1990	1	الجنائية	م 70 من قانون القضاء العسكري	متى كان تضمن نص المادة 70 من قانون القضاء العسكري أن سريان تقادم الدعوى الناجمة عن العصيان أو القرار لا يبدأ إلا من اليوم الذي يبلغ فيه العاصي أو الفارس الخمسين، ومن ثم فإن حكم المحكمة العسكرية، القاضي بسقوط الدعوى العمومية الموجهة ضد المتهم الذي كان يبلغ يوم محاكمته خمسة وعشرين عاماً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	
265	1990	3	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن الدعوى العمومية في مواد الجنح تتقادم بمرور ثلاث سنوات كاملة، ومن المقرر أيضاً أن مدة التقادم تبدأ من يوم اقتراف الجريمة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة، أو من تاريخ آخر إجراء من إجراءات المتابعة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقواعد الجوهرية في الإجراءات . ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المتهم (الطاعن) أحيل أمام محكمة الجنح بأمر الإحالة الصادر يوم 14 مارس 1978 وكان الحكم الصادر ضده يوم 08 جوان 1981 دون احتوائه على أية إشارة فيما يخص الاستدعاء وتاريخ تسليمه للمتهم وتاريخ أول جلسة، فإن قضاة المجلس بمصادقتهم على الحكم المستأنف قد خالفوا الجوهرية للإجراءات ومنعوا المجلس الأعلى من ممارسة رقابته . ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
233	1990	4	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج	متى كان مقرراً قانوناً أن الدعوى العمومية تتقادم في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة، فإن عدم مباشرة إجراءاتها لعذر أو إهمال أو تهاون لأكثر مما حدده القانون لا يوقف مدة التقادم، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله يستوجب رفضه . لما كان من الثابت -في قضية الحال- أنه لم يقع أي إجراء من شأنه أن يقطع التقادم في الفترة ما بين 17 مارس 1979 تاريخ استئناف وكيل الجمهورية، و 19 سبتمبر 1984 تاريخ القرار المطعون فيه، فإن قضاة المجلس الذين لاحظوا تقادم الدعوى العمومية طبقوا صحيح القانون . ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

205	1993	2	الجنح والمخالفات	م 266 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أنه تسقط بالتقادم دعوى إدارة الجمارك لقمع الجنح الجمركية بعد مضي مدة ثلاث سنوات كاملة ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك هو خطأ في تطبيق القانون ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن استعمال السيارة التي أدخلت دون القيام بالإجراءات الجمركية هو بطبيعته جريمة مستمرة فالتقادم لا يبدأ سريانه الا ابتداء من آخر استعمال ومن ثم فإن قضاة الموضوع بنطقهم بتقادم الأفعال يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.
305	1993	3	الجنح والمخالفات	م 7 و 8 من ق ا ج	متى كان مقرر قانوناً أن سريان التقادم يبدأ من يوم اقرار الجريمة، فإنه بالنسبة لجريمة التزوير لا يبدأ سريان التقادم إلا من يوم اكتشاف الجريمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الوقائع المرتكبة عن طريق التزوير لم تكتشف إلا ابتداء من سنة 1981 وأن الطلب الافتتاحي كان في تاريخ 08 ديسمبر 1982، فإن قضاة المجلس بقضائهم بتقادم الدعوى العمومية خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
248	1994	2	الجنائية	م 7 و 8 من ق ا ج واجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أن الدعوى العمومية في مواد الجنح تتقادم بثلاث سنوات كاملة، ويتبع في شأنها الأحكام الموضحة بالمادة 7 من ق ا ج. أما إذا تعلق الأمر بجريمة مستمرة كحالة الاعتداء على الملكية العقارية، فلا تتقادم إلا من تاريخ انتهاء الفعل الإجرامي. ومن ثم فإن ما ذهب إليه السيد قاضي التحقيق في أمره المستأنف يعد خطأ في تطبيق القانون ما دام الأمر يتعلق بجريمة مستمرة لم تتقادم وبعد، وبالتالي فإن الوجه في محله وبترتب عنه النقض.
240	1998	1	الجنح والمخالفات	م 7 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه لا يسري تقادم الدعوى العمومية في مواد الجنايات إلا بانقضاء عشر سنوات كاملة من تاريخ آخر إجراء. ولما ثبت في قضية الحال أن آخر إجراء هو الحكم الغيابي الصادر بتاريخ 23 جويلية 1973 الذي لم يصبح نهائياً إلى غاية تسليم المتهم نفسه يوم 12 فيفري 1994، وبالتالي لم يكتسب قوة الشيء المقضي فيه. مما جعل الحكم المنتقد القاضي بتقادم الدعوى صائباً. ومتى كان كذلك استوجب النقض
162	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 8 من ق ا ج	تتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة. والواضح من القرار المطعون فيه أن الشيك محل النزاع أصدر في 22 أبريل 1992 وان تحريك الدعوى العمومية تجاه الساحب لم يتم إلا بعد مضي ثلاث سنوات من هذا التاريخ. ومتى كان كذلك فإن الدعوى العمومية تكون قد تقادمت ويتعين التصريح بها ولو لأول مرة أمام المحكمة العليا باعتبارها من النظام العام.
302	2004	1	الجنائية	م 8 من ق ا ج	المراسلات لا تقطع تقادم الدعوى العمومية الذي يبدأ حسابه من يوم اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة.
399	2005	1	الجنح والمخالفات	م 7 و 8 من ق ا ج	أجل التقادم، في جريمة النصب، يسري من يوم ارتكاب الجريمة، أي من يوم تسليم الشيء والحصول عليه بطرق تدليسية.
274	2015	2	الجنائية	م 7 من ق ا ج	يكون تقادم الدعوى العمومية، في المادة الجنائية، بمرور عشر سنوات من يوم اقرار الفعل، لكنه لا يسري ضد من لا يمكنه التصرف على وجه صحيح، ولا على من حال دون تصرفه مانع. يوقف التقادم بالمانع الذي لا يرد ويجعل المتابعة مستحيلة. يعتبر عدم علم النيابة العامة بارتكاب الفعل مانعاً من القيام بالمتابعة ويبدأ التقادم من يوم علمها.

تقادم الدعوى
العمومية

129	2004	2	المدنية	م 28 فقرة 2 من الأمر 07-95	تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى.	تقادم الدعوى الناشئة عن عقد التأمين
127	2008	1	المدنية	م 28 فقرة 2 من الأمر 07-95	يمكن قطع تقادم الدعوى الناشئة عن عقد التأمين مستهدفة التعويض عن أضرار جسمانية ناجمة عن حادث مرور، بأسباب الانقطاع العادية المحددة قانونا.	
156	2012	2	المدنية	م 308 و 624 من ق م وم 27 و 56 من الأمر 07-95	يضمن المؤمن التبعات المالية المترتبة على مسؤولية المؤمن له المدنية، بسبب الأضرار اللاحقة بالغير. تتقادم هذه الدعوى، طبقا للقواعد العامة للقانون المدني، وليس لعقد التأمين. تتقادم الدعوى الناشئة بين طرفي عقد التأمين، بمرور ثلاث سنوات.	
218	2003	2	التجارية والبحرية	م 61 من القانون التجاري	تتقادم الدعوى الناشئة عن عقد نقل البضائع بمرور سنة واحدة من تاريخ تنفيذ العقد.	تقادم الدعوى الناشئة عن عقد نقل الأشياء
263	2012	1	التجارية والبحرية	م 61 من القانون التجاري وم 308 من ق م	الدعوى الناشئة عن عقد نقل الأشياء أو عن عقد عمولة نقل الأشياء، براء، تتقادم بمرور سنة واحدة. تخضع خدمة رفع الحاويات، المنفصلة عن عقد نقل الأشياء أو عقد عمولة نقل الأشياء، براء، للقواعد العامة للتقادم (15 سنة).	
195	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 743 و 790 من القانون البحري	من المقرر "قانونا أنه إذا حصلت خسائر أو أضرار للبضاعة، يقوم المرسل إليه أو من يمثله بتبليغ الناقل كتابيا في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليم البضاعة، وإذا لم يتم ذلك تعتبر البضائع مستلمة حسبما تم وصفها في وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس، وإذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة، فيبلغ عنها خلال ثلاثة أيام عمل اعتبارا من استلام البضائع" ومن المقرر أيضا أنه "تتقادم كل دعوى ضد الناقل بسبب فقدان أو الأضرار الحاصلة للبضائع المنقولة بموجب وثيقة الشحن بمرور عام واحد". ومن ثم فإن عدم تقديم المرسل إليه لتحتفظاته في الأجل المذكورة في المادة 790 من القانون البحري لا يؤدي إلى سقوط حق المرسل إليه، بل تبقى حقوقه قائمة حسب المادة 743 من القانون البحري، ويتم إثبات ذلك بجميع الوسائل الخسائر اللاحقة بالبضاعة بمرور سنة يبتدأ من تاريخ التسليم. وعليه فإن القرار المنتقد لم يطبق أحكام المواد المبينة أعلاه تطبيقا سليما ومتى كان كذلك استوجب النقض.	تقادم الدعوى ضد الناقل
199	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 743 و 744 من القانون البحري	من المقرر قانونا أنه "تتقادم كل دعوى ضد الناقل بسبب فقدان أو الأضرار الحاصلة للبضائع المنقولة بموجب وثيقة الشحن بمرور عام واحد" ومن المقرر أيضا انه يمكن رفع دعوى الرجوع وفقا للمادة 744 من نفس القانون حتى بعد انقضاء المهلة المذكورة في المادة السابقة وذلك في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تسديد قيمة الدين المطالب به" ومن ثم يتضح من القرار المطعون فيه أن قضاة الاستئناف أبرزوا أن تسليم البضائع للمرسل إليه تم يوم 1990/12/08 وأن دعوى الشركة الجزائرية لتأمينات النقل رفعت يوم 1991/11/30 وبذلك جاءت الدعوى داخل الأجل القانونية المنصوص عليها في المادة 744 من القانون البحري. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	

203	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 884 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه "تتقدم جميع الدعاوى المتولدة عن عقد الشحن والتفريغ في الموانئ خلال سنة واحدة اعتباراً من يوم انتهاء آخر عملية منصوص عليها في هذا العقد" ومن ثم فإن قضاة المجلس لما أكدوا أن مهلة السنة المنصوص عليها في المادة 884 من القانون البحري تبدأ من يوم تسليم البضائع للمرسل إليه، فإن تسببهم جاء خلافاً لمقتضيات المادة المذكورة التي توضح أن مهلة السنة تبدأ اعتباراً من يوم انتهاء آخر عملية منصوص عليها في عقد الشحن والتفريغ الذي تقوم بها المؤسسة المينائية وليس من يوم تسليم البضائع. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	تقديم الدعوى ضد الناقل
369	2005	1	الجنائية	م 612 من ق ا ج	الحكم الغيابي، الصادر عن محكمة الجنايات، يماثل الحكم الحضور، وينشأ عنه تقديم العقوبة وليس تقديم الدعوى العمومية. التقديم مسألة قانونية عارضة، تفصل فيها محكمة الجنايات بدون حضور المحلفين.	تقديم العقوبة
321	2008	1	الجنائية	م 236 من قانون القضاء العسكري وم 614 من ق ا ج	تقديم عقوبة المدان بجريمة الفرار بمرور 5 سنوات من يوم بلوغه سن الخمسين 50 سنة	
349	2008	2	الجنائية	م 613 من ق ا ج	يسري على المحكوم عليه غيابياً بعقوبة جنائية، أجل تقديم العقوبة وليس تقديم الدعوى العمومية.	
419	2008	2	الجنح والمخالفات	م 8 و 614 من ق ا ج	تطبق بعد صدور حكم ناطق بعقوبة، مقتضيات المادة 614 من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بتقديم العقوبة، وليس مقتضيات المادة 8 من نفس القانون المتعلقة بانقضاء الدعوى العمومية بالتقديم.	
355	2013	1	الجنائية	م 326 و 613 من ق ا ج	التقديم الساري على الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية، وفق إجراءات التخلف عن الحضور، (LA CONTUMACE) ينصب على العقوبة وليس الدعوى العمومية.	
105	1991	1	الاجتماعية	م 20 من المرسوم 65-75 وم 24 من المرسوم 74-254	من المقرر قانوناً أن العقوبة التأديبية تسقط بقوة القانون بالتقديم في أجل تسعين يوماً من إثبات المخالفة ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف صرحوا بصحة الفصل عن العمل المنطوق به بعد ستة أشهر ونصف من إثبات المخالفة، وبقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام المادة 20 من المرسوم المذكور أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تقديم العقوبة التأديبية
347	2009	2	الجنائية	م 222 من ق ع وم 7 و 8 من ق ا ج	تقديم جريمة استعمال المزور من يوم استعمال الوثيقة المزورة. تقديم جريمة التزوير من يوم العلم بالطبيعة المزورة للوثيقة موضوع الدعوى العمومية.	تقديم جريمة التزوير واستعمال المزور

273	2010	1	الجنائية	م 69 و 324 من قانون القضاء العسكري وم 6، 7، 8 و 9 من ق ا ج	زواج عسكري بدون رخصة يشكل جنحة مخالفة التعليمات العسكرية. تتقدم هذه الجنحة بمرور ثلاث سنوات من يوم اقترافها، باعتبارها جنحة فورية.	تقدم جنحة مخالفة التعليمات العسكرية
311	2004	2	العقارية	م 868 من ق م	لا يكتسب حق الارتفاق بالتقدم، على أساس بيان مسح الأراضي.	تقدم حق الارتفاق
317	2004	2	العقارية	م 868 من ق م	لا يكتسب حق الارتفاق بالتقدم، على أساس تصريحات سكان المنطقة.	
182	2009	2	التجارية والبحرية	م 312 و 313 من ق م	تتقدم حقوق أصحاب الفنادق و المطاعم، المحرر بشأنها سندات (فواتير) ، بانقضاء 15 سنة	تقدم حقوق أصحاب الفنادق والمطاعم
15	1991	3	المدنية	م 829 من ق م	من المقرر قانوناً أنه في جميع الأحوال لا تكتسب بالتقدم الحقوق الميراثية إلا إذا دامت الحياة ثلاثاً وثلاثين سنة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير وجيه ويستوجب الرفض ولما كان الثابت في قضية الحال أن الحياة غير متوفرة بركنيها المادي و المعنوي مع عدم ثبوت وجود قسمة بين الورثة. فإن قضاة الموضوع بقضائهم بإجراء القسمة على أساس فريضة الهالك، طبقوا القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	تقدم حقوق ميراثية
24	1992	2	المدنية	م 829 من ق م	من المقرر قانوناً أن الحقوق الميراثية لا تكتسب بالتقدم في جميع الأحوال إلا إذا دامت الحياة ثلاثة وثلاثين سنة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد لما كان الثابت -في قضية الحال- أن المدعين في الطعن مضت على حقوقهم الميراثية أكثر من خمسة وأربعين سنة وعليه فإن القضاة لما قضوا برفض دعوى المدعين في الطعن على أساس أن الحقوق الميراثية تسقط بمرور ثلاثة وثلاثين سنة كانوا على صواب وأحسنوا تطبيق القانون متى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	
84	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 808 و 829 من ق م	من المقرر قانوناً أن في جميع الأحوال لا تكتسب بالتقدم الحقوق الميراثية إلا إذا دامت الحياة ثلاثاً وثلاثين سنة، وإلا تكون مقرونة بالإكراه أو حصلت خفية أو كان فيها التباس، وإلا أصبحت بدون أثر تجاه من وقعت عليه -العيوب المذكورة- إلا من تاريخ زوالها ولما ثبت -من أوراق القضية الحالية- أن وضع اليد على التركة أو جزءاً منها -من قبل مورثي المطعون ضده لم يكن إلا على سبيل التسامح، ومراعاة للعلاقات العائلية- من قبل الطاعنتين- لذا فإن هذه الحياة تعتبر منذ البداية مقترنة خاصة وأن التحقيق أثبت عدم وجود القسمة المزعجة، وعليه فإن قضاة الموضوع برفضهم لدعوى قسمة التركة. لم يوفروا لقرارهم الأساس القانوني السليم و يستحق الإحالة.	

115	1999	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 829 من ق م م 144 من ق ا م	إن القرار الذي لا يستجيب في تسببيه لطلبات أو دفع أحد أطراف الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التعليل. ولما كان ثابتاً- في قضية الحال- أن افتتاح التركة وقع في ظل القانون القديم الذي يحدد تقادم الحقوق الميراثية بأربعين سنة وسن الرشد 21 سنة وأن الطاعنتين كانتا قاصرتين وقت افتتاح التركة، فإن قضاة المجلس لما أيدوا حكم المحكمة القاضي بسقوط حق المدعيتين في الميراث بالتقادم طبقاً للقانون الجديد أي المادة 829 من القانون المدني ولم يردوا على طلبات الطاعنتين فيما يخص تحرير الفريضة والقانون المطبق والدفع الخاص بالقصر ومدة سريان حساب التقادم، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون طبقاً لأحكام المادة 144 من قانون الإجراءات المدنية وعرضوا قرارهم للنقص في التعليل و التسبيب.و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تقادم حقوق ميراثية
264	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 829 من ق م	ليس في القانون أو الشرع ما ينص على أن للوارث حق التملك بالتقادم نصيب غيره من الورثة متى استوفى وضع يده الشروط الواردة في القانون وأن القضاء باستبعاد تطبيق المادة 829 ق.م على قضية الحال رغم الحبس الذي أقامه الحائز لزوجته وأولاده يعد تطبيقاً صحيحاً للقانون.	
206	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 2/316 من ق م	سريان أجل تقادم الحقوق الميراثية في حالة وجود قصر لا يبدأ إلا من تاريخ بلوغهم سن الرشد القانونية.	
228	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 829 من ق م	التقادم المنصوص عليه في المادة 829 من القانون المدني يتعلق بالتقادم المكسب للحقوق الميراثية وليس بالتقادم المسقط. يجب على حائز الحق الميراثي إثبات دوام حيازته القانونية مدة 33 سنة.	
233	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 829 من ق م	حق الملكية حق دائم لا يتقادم بعدم الاستعمال أو بعدم المطالبة به. لا يمكن القضاء بسقوط الحقوق الميراثية لمجرد عدم المطالبة بها مدة 33 سنة.	
266	2011	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 829 من ق م	لا تكفي المدة المنصوص عليها في المادة 829 من القانون المدني، لاكتساب الحقوق الميراثية. يجب البحث عن شروط الحيازة القانونية.	
333	2013	2	العقارية	م 829 من ق م	يسري التقادم المكسب في مواجهة جميع الحقوق و منها الحقوق الميراثية. يتعين على قضاة الموضوع التأكد من توفر شروط الحيازة وخاصة المدة الزمنية (33 سنة).	
105	1994	1	الاجتماعية	م 43 من ق ا م وم 174 من الأمر 31-75	من المقرر قانوناً أنه يجوز للقاضي بناء على طلب الأطراف أو من تلقاء نفسه أن يأمر قبل الفصل في الموضوع بإجراء تحقيق أو تقديم وثيقة، وأن مدة تقادم دعوى الأداء لا تنتهي إلا بمرور سنتين من تاريخ اليوم الأول للسنة التالية التي نشأ فيها الدين. ومن ثم فإن قضاة الاستئناف بقضائهم برفض دعوى الطاعن لانعدام البيئة على صحة أقواله وتقادم حقه في المطالبة بتسديد أجوره، رغم أنها داخل الميعاد القانوني، ودون الأمر بإجراء تحقيق أو تقديم وثيقة فإنهم أسأؤوا تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	

146	1998	1	الاجتماعية	م 321 من ق م	من المقرر قانونا أنه " لا يجوز للمحكمة أن تقضي تلقائيا بالتقادم بل يجب أن يكون ذلك على طلب المدين ". ومن المستقر عليه أن دعوى التظلم من الطرد لا تتقادم إلا في آجال القانون العام لانعدام النص عليها صراحة في نص خاص. ولما تبين -من قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما أخضعوا دعوى التظلم من الطرد إلى آجال تقادم خاصة تلقائيا دون تبيان النص القانوني المعتمد عليه يكونون بذلك قد عرضوا قرارهم للنقض	تقادم دعوى التظلم من الطرد
394	2012	2	العقارية	م 674 من ق م	لا تقادم في دعوى التعدي على الملكية.	تقادم دعوى التعدي على الملكية
132	1995	2	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانونا إذا حصلت خسائر للبضاعة المنقولة، فإن على المرسل إليه بتبليغ الناقل كتابيا في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليمها. وإذا لم تكن الخسائر ظاهرة، فخلال الثلاثة أيام من تاريخ استلامها، وإلا اعتبرت مستلزمة حسب وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس. ومن ثم، فإن عدم تقديم المرسل إليه لتحفظاته في الآجال المذكورة أعلاه لا يؤدي إلى تقادم دعواه، بل تبقى حقوقه في المطالبة بها قائمة حسب الطرق القانونية الأخرى. خلافا لما قرره قضاة الموضوع، كما وأنهم قد أخلطوا بين عمليتي: تفريغ البضائع وتسليمها للمرسل إليه، رغم اختلاف تاريخ كل منهما، مما يؤدي لنقض قرارهم -المنتقد-.	تقادم دعوى التعويض
107	1996	2	التجارية والبحرية	م 289 من القانون البحري	من المقرر قانونا أن دعوى تعويض الأضرار الناجمة عن تصادم السفن في البحار تتقادم بمضي عامين ابتداء من تاريخ وقوع الحادث. ولما ثبت من القرار -المطعون فيه - أن قضاة الموضوع أغفلوا تطبيق المبدأ القانوني المذكور أعلاه، وطبقوا - عن خطأ - تقادم الدعوى الخاصة بالمسؤولية العامة لمالكي السفينة، (م 155 ق ب) التي تبدأ من يوم استحقاق الدين، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	تقادم دعوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن تصادم السفن في البحار
163	2013	2	المدنية	م 133 و 624 من ق م	لا تسقط دعوى التعويض عن حادث مرور، أدى إلى وفاة، بمرور ثلاث سنوات، بالنسبة لذوي حقوق المتوفى.	تقادم دعوى التعويض عن حادث مرور
192	2010	2	التجارية والبحرية	م 317، 743 و 744 من القانون البحري	يجب التمييز، بين الدعوى المباشرة التي يرفعها المرسل إليه على المتسبب في الأضرار اللاحقة بالحمولة وبين دعوى الرجوع التي يرفعها من حل محل المرسل إليه بعد تعويضه. لا تتقادم دعوى الحلول و تبقى مقبولة شريطة رفعها في الأجل المقرر قانونا بعد صدور حكم فاصل في الدعوى الأصلية.	تقادم دعوى الحلول

112	1998	2	التجارية والبحرية	م 331 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن " كل دعوى ناتجة عن الخسائر المشتركة تتقادم بمضي سنتين ابتداء من اليوم الذي انتهت فيه الرحلة". ولما ثبت - من قضية الحال- أن قضاة المجلس لما اعتبروا عن حق أن هذا التقادم انقطع من بداية الإجراء الخاص بتسوية الخسائر المشتركة البحرية أمام خبير الخسائر البحرية ويسري هذا التقادم ثانياً ابتداء من يوم انتهاء هذا الإجراء وبالتالي فإن القضاة طبقوا القانون تطبيقاً سليماً ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	تقادم دعوى الخسائر المشتركة
81	1991	1	التجارية والبحرية	م 743 من القانون البحري	من المقرر قانوناً، ان تقادم كل دعوى، ضد الناقل، بسبب فقدان أو الأضرار الحاصلة للبضائع المنقولة بموجب وثيقة الشحن، بمرور عام واحد أو عامين، باتفاق مبهم بين الأطراف بعد وقوع الحادث، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ، مخالف للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال، أن المجلس القضائي لما قضى بقبول دعوى التعويض التي رفعت بعد مرور أكثر من سنتين (29 شهر) يكون قد خالف القانون، ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تقادم دعوى الرجوع
163	1994	2	التجارية والبحرية	م 743 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن تتقادم كل دعوى ضد الناقل بسبب فقدان أو الأضرار الحاصلة للبضائع المنقولة بموجب وثيقة الشحن بمرور مدة عام كامل، وأن للقضاء بخلاف ذلك يعد مخالفة صريحة للقانون. ولما ثبت- من قضية الحال- أن مهلة السنة غير مكتملة بين تاريخ الاستلام النهائي للبضاعة وتاريخ تسجيل الدعوى القضائية ضد الناقل البحري، فإن قضاة الاستئناف بفصلهم من جديد، بتقادم الدعوى، قد أخطأوا في تطبيق القانون ويتعين بذلك نقض قرارهم.	
103	1991	3	التجارية والبحرية	م 884 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن الدعوى المتولدة عن عقد التفريغ والشحن في الموانئ تسقط خلال سنة ابتداء من يوم إنهاء عملية تفريغ شحنة الباطنة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون يستوجب الرفض. ولما كان من الثابت- في قضية الحال أن الشركتين المدعيتين في الطعن باشرت دعواها بعد مرور أكثر من سنتين من يوم تفريغ شحنة الباطنة، فإن قضاة الموضوع بقضائهم بسقوط الدعوى طبقوا القانون التطبيق السليم. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن	تقادم دعوى الشحن أو التفريغ
28	1989	4	المدنية	م 2/383 من ق م	متى أخضع القانون سقوط دعوى لضمان العيب في البيع بالتقادم لانقضاء سنة من يوم تسليم المبيع لشروط عدم قيام البائع بإخفاء العيب على المشتري غشا منه فإن القضاء برفض الدعوى على أساس السقوط بالتقادم القصير، يكون قد أخطأ في تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة 383 من ق م. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المجلس القضائي الذي بعد إلغائه الحكم القاضي على البائع بأدائه تعويضاً للمشتري من جراء وجود مستأجر في العين المبيعة، أبطل الدعوى على أساس أنها لم تقم إلا بعد مضي أكثر من سنتين، يكون أغفل البند المدرج في العقد المتضمن تصريح البائع بخلو العمارة من المستأجرين قد أخطأ في تطبيق القانون ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تقادم دعوى الضمان

26	1992	1	المدنية	م 76 من القانون 15-83	من المقرر قانوناً أن الدعوى والمتابعات التي تباشرها هيئات الضمان الاجتماعي لتحصيل المبالغ المستحقة لها تتقدم بعد أربع سنوات، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير وجيه ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس لما حكموا بتقدم الدعوى لكون المستأنف (الطاعن) لم يرفع استئنافه في الحكم الصادر ضده إلا بعد مرور أكثر من أربع سنوات يكونوا بقضائهم قد طبقوا صحيح القانون	تقدم دعوى الضمان الاجتماعي
255	2011	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 73 من ق 1 وم 308 و 317 من ق م	تتقدم دعوى المطالبة بالمتاع، بمرور 15 سنة من تاريخ حكم الطلاق.	تقدم دعوى المطالبة بالمتاع
204	2003	2	التجارية والبحرية	م 198 من القانون التجاري	دعوى عدم تجديد الإيجار وإجراءات التنبية بالإخلاء لا تتقدم بسنتين طبقاً للمادة 198 من القانون التجاري.	تقدم دعوى تجديد الإيجار
158	1990	3	الاجتماعية	م 309 من ق م	من المقرر قانوناً أن التقادم المسقط ينعقد بمرور خمس سنوات على بدل إيجار المحلات السكنية باعتباره من الحقوق الدورية المتجددة. ومن المقرر أيضاً أن الإيجار طلبى وليس حملي فسوء نية المستأجر في مجال تسديد الإيجار لا تحقق إلا بعد توجيه إنذار بالإدلاء بعقد غير شرعي باق دون جدوى بعد مرور شهر كامل على تبليغه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن مدين للمطعون ضده ببديل إيجار من أول ديسمبر 1973 إلى 28 ماي 1983 تاريخ نشر الدعوى، ومرت بذلك خمس سنوات من 01 ديسمبر 1973 إلى 30 نوفمبر 1978 وأن مدة التقادم هذه لم تنقطع أو تتوقف، وأن سوء نية الطاعن غير متحققة، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف فيما يخص تسديد الإيجار المجدد، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تقدم مسقط
63	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 308 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا تسمع الدعوى إذا رفعت بعد مرور مدة التقادم المسقط. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني ومخالفة أحكام الشريعة غير مؤسس لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن لم يرفع دعواه لإبطال عقد بيع العقار المحبس إلا بعد مرور أكثر من 50 سنة فإن قضاة الموضوع بعدم قبولهم سماع دعواه طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

72	1997	1	الاجتماعية	م 318 من ق م	من المقرر قانونا أنه "ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقرارا صريحا أو ضمنيا. ..". و لما ثبت بأن الطاعن قد أثار دفعا بانقطاع التقادم بتقديم وصل بدفع المستحقات، فإن هذه الواقعة في حالة ثبوتها من شأنها أن تشكل دفعا جزئيا للحقوق المطلوبة وبالتالي إقرارا ضمنيا من قبل الطاعن. ولما تبين أن قضاة المجلس لم يعتدوا بالدفع المثار، فإنهم لم يبينوا موقفهم من الواقعة المذكورة والنتائج القانونية المترتبة عنها، فإنهم يكونون قد عرضوا قرارهم للنقض.	تقادم مسقط
62	1998	2	المدنية	م 317 من ق م	مفاد نص المادة 317 من القانون المدني ((أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة بالتمييز أو بالحجز و بالطلب الذي يتقدم به الدائن في تقليص المدين أو في توزيع أو بأي عمل يقوم به الدائن أثناء مرافعة لإثبات حقه)) . و لما تبين - من قضية الحال أن الطاعن تمسك بانقطاع التقادم عند لجوئه إلى تحكيم نقيب المحامين طبقا للمادة 6 من الإتفاق المبرم بينه وبين المطعون ضدها إلا أن هذا التحكيم الذي لجأ إليه الطاعن ليس من شأنه أن يفضي إلى انقطاع التقادم، كما أنه لا يندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة 317 من القانون المدني وبناء عليه فإن نعي الطاعن على القرار المطعون فيه في غير محله، مما يتعين التصريح برفضه .	
79	2005	1	المدنية	م 312 من ق م	التقادم بسنة، المنصوص عليه في المادة 312 من القانون المدني، مبني على قرينة الوفاء، و يجب على المتمسك به حلف اليمين على أداء الدين.	
191	2005	2	المدنية	م 317 من ق م	ينقطع التقادم المسقط للحق في التعويض، برفع دعوى قضائية وليس بتقديم شكوى إلى النيابة العامة.	
175	2013	2	التجارية والبحرية	م 308 من ق م	تقادم المعاملات بين تاجرين بمرور 15 سنة.	تقادم معاملة تجارية
12	1990	1	المدنية	م 827 ق م	إذا كان من المقرر قانونا، أن التقادم المكسب في العقار هو مؤدي الحيازة الهادئة والمستمرة، فإن القضاء به اعتمادا على إحدى الخبرتين المتناقضتين دون اللجوء إلى خبرة ثالثة ودون تبيان طبيعة هذا التقادم، يعد قضاء مشوبا بالقصور في التسبب .ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تقادم مكسب
20	1990	4	المدنية	م 827 و 828 من ق م	من المقرر قانونا أن كسب الحقوق العينية المنقولة أو غير المنقولة بالتقادم وفق أجله الطويل أو القصير، تتم إذا كانت الحيازة هادئة مستمرة بعنصرها المادي والمعنوي وغير غامضة وخالية من العيوب مستندة إلى سبب صحيح، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تطبيقا خاطئا للقانون لما كان قضاة الاستئناف في قضية الحال أيدوا الحكم المستأنف لديهم القاضي برفض دعوى التقادم المكسب دون أن يتأكدوا من شروطه، أو يحددوا مدته الطويلة أو القصيرة، وأغفلوا بيان الفعل الحقيقي للحيازة، بالإضافة إلى عدم وصفهم للتقادم الذي اعتمده، يكونوا بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	

72	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 828 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقاري وكانت مقترنة بحسن النية ومستندة في الوقت نفسه إلى سند صحيح فإن مدة التقادم المكسب تكون عشرة سنوات ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن الطاعنة حازت العقار واستغلته مدة ثلاثة عشر سنة بناء على سند رسمي وصحيح وبحسن نية، فإن قضاة الموضوع برفضهم لدعواها الرامية إلى اكتساب العقار خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
65	1996	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 97 من ق ا	من المقرر قانوناً أنه يستوجب على الوصي الذي انتهت مهمته، أن يسلم الأموال التي في عهده إلى القاصر الذي رشد، ويقدم عنها حساباً بالمستندات في مدة لا تتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ انتهاء مهمته. ولما تبين - من قضية الحال- أن المطعون ضده كان وصياً على أخته- الطاعنة- بعد وفاة أبيها، فكان يستوجب عليه - بعد بلوغها سن الرشد- أن يسلمها حقها في الأرض وبالتالي، فلا مجال لتطبيق أحكام التقادم المكسب عكس ما ورد في القرار المطعون فيه لأن وضع اليد في هذه الحالة لم يكن بنية الحيازة، وإنما باعتباره وصياً ، مما يستوجب نقض القرار المذكور.
33	1998	2	العقارية	م 827 من ق م والمرسوم 83/352	من المقرر قانوناً أنه " من حاز منقولاً أو عقاراً أو حقاً عينياً منقولاً كان أو عقاراً دون أن يكون مالكا له أو خاص به صار له ذلك ملكاً إن استمرت حيازته له مدة خمسة عشر سنة بدون انقطاع". ومن الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس جعلوا التقادم المكسب مرهوناً بإجراء عقد الشهرة والقانون لا يشترط ذلك، فهم بذلك أساؤوا تطبيق القانون.ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.
263	2001	2	العقارية	م 413 من ق ا م وم 817 من ق م	الثابت من أوراق الطعن أن قضاة الاستئناف لما اعتبروا تمسك الطاعن على مستوى الاستئناف بالتقادم المكسب طلباً جديداً هو قضاء غير صائب لأن الدفع بالتقادم المكسب في مواجهة دعوى الملكية إنما هو دفاع في الدعوى الأصلية يمكن إثارته أمام قضاة الموضوع في أي مرحلة كانت عليها الدعوى. 2) ولما ثبت كذلك من القرار المطعون فيه أن القضاة عللوا قضاءهم باستبعاد الدفع بالتقادم المكسب على أساس عدم جواز اتباع طريق الحيازة بعد اتباع طريق الملكية هو كذلك قضاء غير سليم لأن التقادم المكسب هو طريق من طرق اكتساب الملكية وليس بدعوى الحيازة حسب مفهوم المادة 413 من قانون الإجراءات المدنية والمادة 817 من القانون المدني وهو ما ينجر عنه اعتبار القرار المطعون قد أخطأ في تطبيق القانون يؤدي إلى النقض.
216	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 689 و 827 من ق م	لا يجوز التمسك بالتقادم المكسب إلا باستمرار الحيازة لمدة 15 سنة وأنه كذلك لا يجوز تملك الأموال العمومية بالتقادم المكسب. ومنه فإن شركة سونلغاز لما لم تتحول طبيعتها القانونية من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة ذات طابع تجاري واقتصادي إلا في 1994/12/01 فإن التمسك في مواجهتها بالتقادم المكسب غير مبرر مما يستوجب رفض الطعن.
239	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 829 من ق م	لا يمكن لقضاة الموضوع إثارة التقادم المنصوص عليه في المادة 829 من القانون المدني تلقائياً. لا تسري المادة المذكورة على المدعى المطالب بقسمة حقوق ميراثية في حالة عدم الدفع بالحيازة القانونية للأمكنة مدة 33 سنة، من طرف المدعى عليه.
347	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 418 من ق ا م	استعمال التقادم المكسب وسيلة، لإثبات الحق في الملكية مع تقديم شهادة حيازة لاحقا، لا يعد رفعا لدعوى حيازة وبالتالي لا وجود لخرق المادة 418 من قانون الإجراءات المدنية.

تقادم مكسب

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

360	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 817 وما بعدها من ق م وم 413 من ق ا م	التقادم المكسب طريقة من طرق اكتساب الملكية ولا يعد دعوى حيازة بمفهوم المادة 413 من قانون الإجراءات المدنية وما بعدها والمادة 817 وما بعدها من القانون المدني.	تقادم مكسب
228	2004	1	العقارية	م 829 من ق م	لا يعتد بالأجل المقرر للتقادم المكسب في مواجهة فاقد أهلية التقاضي.	
351	2005	2	العقارية	م 827 و 828 من ق م	تقوم الملكية على أساس التقادم المكسب، عند توفر شروط الحيازة، ولا يشترط فيها توفر السند الصحيح.	
273	2008	2	العقارية	م 827 من ق م	لا يستثنى القانون المدني، العقارات المشهورة عقودها من اكتسابها بالتقادم المكسب.	
240	2009	1	العقارية	م 827 من ق م	لا تنحصر شروط التقادم المكسب للملكية على أساس الحيازة في التوثيق و الشهر و إنما في أعمال مقتضيات المادة 827 من القانون المدني.	
262	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 831 ق م	لا يعد حائز مساحة زائدة على ما هو ثابت في عقد الملكية، حائزاً عرضياً. يجب، في حالة التمسك بالتقادم المكسب، البحث في مدى توفر الحيازة على شرطها المادي والمعنوي و استمرارها المدة المحددة قانوناً.	
268	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 827 ق م	يقوم اكتساب الملكية العقارية عن طريق التقادم المكسب على الحيازة وشروطها ومدتها. لا فرق بين العقارات من حيث توفر أو انعدام السند	
274	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 827 ق م	من الثابت قانوناً أن كل من حاز عقاراً أو منقولاً أو حقاً عينياً على منقول أو عقار دون أن يكون مالكا له أو خاصاً به، صار له ذلك ملكاً إذا استمرت حيازته له مدة خمسة عشر سنة بدون انقطاع لا يمنع توفر العقار على دفتر عقاري من اكتسابه بالتقادم.	
342	1989	1	الجنح والمخالفات	م 418 من ق ا ج	متى نص القانون على وجوب رفع الاستئناف في مهلة عشرة أيام اعتباراً من يوم النطق بالحكم الحضورى، غير ان هذه المهلة لا تسري إلا اعتباراً من تاريخ التبليغ إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو بتكرار الغياب أو حضورياً في الأحوال المنصوص عليها في المواد 345 و 1/347، 2 و 350 من ق ا ج فإذا ما استأنفت النيابة وأحد المتهمين الحكم الصادر غيابياً فليس على المجلس أن يقبل الاستئناف في حق المتهمين الذين لم يثبت تبليغهم بالحكم الغيابي . فإذا قضى المجلس بعقوبة أشد بموجب قرار غيابي، أو انه أيد الحكم الغيابي يكون قد أدخل بمبدأ التقاضي على درجتين وحرّم المحكوم عليه من حقه في المعارضة أمام قضاء الدرجة الأولى.	تقاضي على درجتين
35	1989	2	المدنية	م 144 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن قرارات المجالس القضائية تصدر من ثلاثة أعضاء، فان مشاركة القاضي الذي فصل في النزاع أول درجة، ضمن الهيئة الاستئنافية، تعد خرقاً لمبدأ التقاضي على درجتين و إذا كان من الثابت أن المبدأ يقتضي ألا يشارك القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي في الهيئة التي فصلت الاستئناف، ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار الذي قضى بخرق هذا المبدأ	

53	1989	4	المدنية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا أن المجلس القضائي يشكل حال فصله في الاستئنافات المرفوعة لديه من قضاة لم يسبق لهم النظر في الدعوى المعروضة عليهم ومن ثم فإن مشاركة أحدهم في نظر هذه الدعوى ابتدائيا، يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت -في قضية الحال- أن أحد المستشارين بالمجلس القضائي، كان قد ساهم بعضويته في تشكيل المجلس بإصدار القرار المطعون فيه، وكان هذا المستشار قد فصل في الدعوى الابتدائية بصفته رئيس محكمة الدرجة الأولى، فإن المجلس القضائي بفصله في الدعوى الاستئنافية على هذا النحو بموافقته على الحكم المستأنف لديه خرق قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار بمخالفة هذا المبدأ.	تقاضي على درجتين
313	1989	4	الجنح والمخالفات	م 29، 36 و 429 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن النيابة العامة تباشر الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون وهي تمثل أمام كل جهة قضائية ويطعن ممثلوها عند الاقتضاء في القرارات التي تصدرها هذه الجهات بكافة طرق الطعن، وكان من المقرر عملا بمبدأ فصل النيابة عن جهة الحكم أن قاضي النيابة الذي يتقدم بإجراءات من شأنها تدعيم التهمة، تتكون لديه فكرة اتهامية ناجمة عن اقتناع شخصي، تلازمه ويستمر في التمسك بها ويكون من الصعب عليه التخلص منها أو التنازل عليها، حتى عند انتقاله من النيابة إلى الحكم فلا يستطيع التخلص منها، ومن ثم فإن قيامه -قاضي النيابة - بهذا الدور على مستوى المحكمة واستئنافه للحكم الصادر من أجل تشديد العقوبة، ثم مشاركته في هيئة المجلس القضائي كمستشار للفصل في نفس القضية، يعد خرقا للقانون وانتهاكا لمبدأ التقاضي على درجتين، ومتى خالف قضاة الاستئناف ذلك، استوجب نقض قرارهم.	
316	1989	4	الجنح والمخالفات	م 29، 36 و 429 من ق ا ج	من المقرر أنه إذا شارك أحد القضاة في تشكيلة الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي، وكان قد شغل من قبل مهام النيابة العامة على مستوى المحكمة، فإنه طبقا للاجتهاد القضائي الثابت والمعمول به لا يستطيع نفس القاضي أن يكون في نفس القضية المتعلقة بنفس التهمة وبفس الطرفين طرفا متابعا وقاضيا في نفس الوقت. ومتى خالف قضاة الاستئناف تطبيق أحكام هذا المبدأ، استوجب نقض وإبطال قرارهم.	
97	1990	1	التجارية والبحرية	م 4 و 2/109 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز لجهة الاستئناف في حالة الإلغاء الجزئي للحكم أن تحتفظ بتنفيذه، أما إذا سكتت عن ذلك فإن المحكمة هي المختصة بنظر تنفيذ كل من الأوجه المؤيدة والأوجه الملغاة الخاصة إذا كان هناك ترابط بين مختلف هذه الأوجه. وتطبيقا لهذه القاعدة، أنه أيد قرار المجلس الحكم المستأنف في جانبه المتعلق بإثبات صحة التنبيه بالإخلاء مع تعيين خبير لتقدير تعويض الاستحقاق وإلغائه في الجانب المتعلق بطرد المستأجر دون أن ينص على احتفاظ المجلس القضائي بالتنفيذ فإن المحكمة تبقى هي المختصة بنظر القضية بعد إجراء الخبرة. ولما كان المجلس القضائي عندما فصل في القضية بعد رجوعها من الخبرة ومصادقته على تقرير الخبير المحدد لتعويض الإخلاء فإنه بقضائه هذا حرم المدعى عليه من الاستفادة من حق التقاضي على درجتين. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
289	1990	3	الجنح والمخالفات	مبادئ عامة	1- من المقرر قانونا وقضاء أنه لا يمكن للمجلس القضائي التصريح بعقوبة ضد شخص لم يكن طرفا في القضية أمام محكمة أول درجة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لمبدأ التقاضي على درجتين. ولما كان من الثابت -في قضية الحال - أن الطاعن (ا ق) لم يكن ملاحقا شخصيا أمام القاضي الأول، فإن جهة الاستئناف التي صرحت بعقوبته تكون قد خرقت مبدأ التقاضي على درجتين. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

157	1997	1	الجنح والمخالفات	م 337 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمدعي المدني أن يكلف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة في حالة تقديم شكوى بإصدار شيك بدون رصيد بشرط أن تحرك الدعوى العمومية. ولما ثبت في قضية الحال أن قضاة الاستئناف لما قضوا بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي ببطلان الإجراءات وتصدوا للدعوى المدنية المستأنفة من قبل الطرف المدني وحده يكونوا بذلك قد حرّموا المتهم من حقه في مبدأ التقاضي على درجتين لعدم الفصل في الدعوى العمومية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	تقاضي على درجتين
153	1998	2	الجنح والمخالفات	مبادئ عامة	من المبادئ العامة أن التقاضي يتم على درجتين. ولما ثبت في قضية الحال - أن الطاعن قد علم بالحكم الغيابي الذي لم يتم تكليفه بالحضور فيه واختار طريق الاستئناف بدلاً من تقديم معارضة فإنه باختياره هذا يكون قد حرم نفسه من إحدى درجات التقاضي وعليه أن يتحمل نتائج اختياره ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	
335	2004	1	الجنح والمخالفات	مبادئ عامة	يعد خرقاً لمبدأ التقاضي على درجتين منح تعويضات لأطراف لم تتأسس كأطراف مدنية على مستوى الدرجة الأولى.	
209	2008	2	التجارية والبحرية	مبادئ عامة	لا تعد مساساً بمبدأ التقاضي على درجتين، مشاركة قاضي محكمة، اصدر حكماً تحضيرياً، في تشكيلة مجلس قضائي، فاصلة في نفس القضية.	
361	2009	1	الجنح والمخالفات	م 409 من ق ا ج	قبول طعن وكيل الجمهورية والطرف المدني بالاستئناف، في حكم غيابي تجاه المتهمين غير المبلغين به، خرق لمبدأ التقاضي على درجتين.	
297	2010	1	الجنح والمخالفات	م 409 و 416 من ق ا ج	يقبل طعن المتهم بالمعارضة في قرار غيابي أيد حكماً غيابياً بإدانته حتى ولو لم يطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف في هذا الحكم.	
103	2017	1	العقارية	م 6 من ق ا م ا	الإدخال في الخصومة مباشرة أمام المجلس القضائي والحكم على المدخل في الخصام، هو حرمان من درجة من درجات التقاضي وخرق لمبدأ التقاضي على درجتين.	
148	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 6 من ق ا م ا	تصدي المجلس بالاختصاص بالفصل في الطلاق، دون الحكم بالحقوق المقررة للزوجة، بدعوى مبدأ التقاضي على درجتين وعدم استنفاد المحكمة لولايتها، خطأ في تطبيق القانون.	
117	1994	1	الاجتماعية	م 2/58 من القانون 15-83	من المقرر قانوناً أنه عندما لا يفي أصحاب العمل بالتزاماتهم، يتعين على هيئات الضمان الاجتماعي أن تدفع الأداءات للمؤمن له والرجوع بعد ذلك على هؤلاء للمطالبة بها. ولما كان - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف استجابوا لطلبات السيد : (ر م) وقضوا على الشركة على الشركة المستخدمة بإعادة تقييم المطعون ضده في التقاعد وتسوية وضعيته، فإنهم قد أخطأوا لأن الدعوى كان يجب رفعها ضد هيئات الضمان الاجتماعي باعتبارها على علاقة قانونية مع المطعون ضده. وعليه يتعين نقض وإبطال قرارهم.	تقاعد
113	1994	3	الاجتماعية	م 3/10 من القانون 12-83	من المقرر قانوناً أنه في جميع الأحوال، لا يجوز الإقرار بالإحالة على التقاعد ما لم يتم منح الحصة الأولى من المعاش. ولما ثبت - من قضية الحال - أن الجهة المستخدمة لم تتخذ الإجراءات القانونية التي تقع على عاتقها من أجل إحالة الطاعن على التقاعد، وبتصفية وضعيته الإدارية والمالية، وتسارعت في إيقاف دفع مرتبه، فإن قضاة الموضوع بعدم معابنتهم لهذا الخرق أثناء نظر الدعوى فإنهم أساءوا تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	

113	2000	2	الاجتماعية	م 9 و 14 من القانون 15-83	من المقرر قانوناً أنه تنشأ لدى كل هيئة للضمان الاجتماعي لجنة الطعن الأولى، تتولى البت في الخلافات الناجمة عن قرارات هيئات الضمان الاجتماعي. ومن المقرر أيضاً أنه ترفع الاعتراضات على القرارات الصادرة عن لجنة الطعن الأولى في مرحلة ابتدائية إلى المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية في ظرف شهر بعد تبليغ قرار اللجنة أو في ثلاثة (3) أشهر إعتباراً من تاريخ تسليم العريضة إذا لم تصدر اللجنة قرارها. ولما تبين - في قضية الحال - أن المدعي لما رفع الدعوى المتعلقة بتسديد معاش التقاعد مباشرة أمام المحاكم، فإن دعواه تكون سابقة لأوانها ومن ثم فإن قضاة الموضوع بفصلهم في النزاع يكونون قد خرقوا القانون، مما يستوجب معه نقض القرار.	تقاعد
305	2006	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90 وم 10 من القانون 12-83	لا يعد إنهاء علاقة العمل بسبب الإحالة على التقاعد، تسريحاً تعسفياً.	
416	2012	2	الاجتماعية	م 459، 463 و 464 من ق م م 66 و 67 من القانون 11-90 والقانون 12-83	توقيع العامل، المحال على التقاعد، وصل رصيد كشف الحساب، دون ابداء تحفظ، لا يفقده حقوقه الناشئة عن عقد العمل، طالما لم يتنازل صراحة عنها. يحق للعامل المطالبة بها لاحقاً.	
435	2012	2	الاجتماعية	م 10 من القانون 12-83 وم 124 من ق م	يستفيد العامل، المحال على التقاعد، من تعويض، عن الفترة الواقعة بين تاريخ تبليغه بقرار الإحالة على التقاعد وبين تاريخ قرار منح المعاش. يدفع التعويض، طبقاً لقواعد القانون المدني	
348	2015	1	الاجتماعية	م 6، 6 مكرر و 11 من ق 16-83 م 2 من امر 13-97	تعد الخدمة الوطنية في حكم فترة عمل وتدخل في حساب مدة (32 سنة)، المقررة للاستفادة من معاش التقاعد، من دون توفر شرط السن.	
287	2002	2	الاجتماعية	م 13 من المرسوم التشريعي 09-94	إن محضر لجنة المشاركة لا يرقى إلى قيمة الاتفاق ومن ثم فاستناد قضاة الموضوع إلى هذا المحضر من أجل إحالة العامل على التقاعد المسبق وهو مخالفة للمادة 13 من المرسوم التشريعي 94/09.	
299	2002	2	الاجتماعية	م 73-4 من القانون 91- 29 وم 21 من القانون 04-90	إن الإحالة على التقاعد المسبق لا يعد إجراء تعسفياً أو عقوبة اتخذها المستخدم دون مراعاة الإجراءات التأديبية حتى تدخل ضمن الحالات المنصوص عليها بالمادة 4/73 والمادة 21 من ق 90 - 04 فهو حكم ابتدائي قابل للاستئناف.	
253	2006	2	الاجتماعية	المرسوم التشريعي 94- 10 والمرسوم التشريعي 11-94 والقانون 11-90	لا يجوز للمستخدم، إحالة العامل على صندوق التأمين عن البطالة، إذا توفرت فيه شروط الإحالة على التقاعد المسبق. -اعتبار الإحالة على التقاعد المسبق، حالة من حالات انتهاء علاقة العمل المنصوص عليها في المادة 66 من القانون 11-90، خطأ في تطبيق القانون.	

241	2013	2	الاجتماعية	م 6 و 6 مكرر من القانون 12-83	لا تعد إحالة عامل، بالغ سن 60 سنة على التقاعد، تسريحا تعسفيا، حتى ولو لم يوقع بالموافقة، موافقة العامل مشروطة في التقاعد النسبي.	تقاعد نسبي
289	2014	1	الاجتماعية	م 6 و 6 مكرر و 11 من القانون 12-83 وم 2 من الأمر 13-97	تدخل فترة الخدمة الوطنية في حساب سنوات العمل الفعلي، لحساب معاش التقاعد لم يستثن القانون فترة الخدمة الوطنية من حق الاستفادة من التقاعد النسبي.	
145	1990	2	الاجتماعية	م 49 من الأمر 183-66	من المقرر قانونا أن اعتماد تقدير إيراد الأجر الوطني الأدنى المضمون بشأن تعويضات حوادث العمل في المجالات غير الزراعية إذا كان الأجر المقبوض من الضحية خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت الحادث أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون تكون العبرة منه بتاريخ وقوع الحادث ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف لديهم القاضي باعتماد تقدير إيراد الأجر الوطني الأدنى المضمون وقت صدور الحكم، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تقدير إيراد الأجر الوطني الأدنى المضمون
158	2015	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 72 من ق ا	يقتصر تطبيق نص المادة 72 من قانون الأسرة، على ممارسة الحضانة لا على ممارسة التقديم.	تقديم
137	2013	2	المدنية	م 236 من ق م	لا يمكن للقاضي الحكم بتقسيم مبلغ الدين، إلا بناء على الرغبة المشتركة للطرفين.	تقسيم مبلغ الدين
357	2009	1	الجنح والمخالفات	م 31، 32 و 35 من المرسوم التشريعي 17-93	لا تمس الوقائع السابقة لتسجيل طلب براءة الاختراع بالحقوق الناجمة عن البراءة، و لا يمكن أن تؤدي إلى صدور حكم حتى و لو في الجانب المدني، باستثناء الوقائع الحاصلة بعد تبليغ نسخة رسمية من الاختراع مصحوبة بطلب براءة الاختراع للشخص المنسوب التقليد اليه.	تقليد
217	2006	2	المدنية	م 124 من ق م وم 8 من قانون النقد والقرض	لا يحول الحكم بالبراءة من جنحة تقليد أوراق نقدية، دون قيام الخطأ المدني المستوجب التعويض والمتمثل في الفعل الضار الناجم عن عرض وصرف نقود مزورة.	تقليد أوراق نقدية
449	2015	1	الجنح و المخالفات	م 26، 28، 29، من الأمر 06-03	يعد مجرد إنتاج منتج مقلد، مساسا بالحقوق الاستثنائية لمالك العلامة، وبالتالي تقليدا. يعد تقليدا بالاستيراد، استيراد بضاعة بعلامة محمية في الجزائر ومنتجة في الخارج، بنفس العلامة وبدون ترخيص من مالكيها.	تقليد بالاستيراد

400	2013	1	الجنح والمخالفات	م 26 من الأمر 06-03	يجب، في جريمة تقليد علامة تجارية، إبراز أركان الجريمة و طرق إسنادها إلى المتهم، في ضوء الأدلة المتوفرة والنصوص القانونية واجبة التطبيق.	تقليد علامة تجارية
413	2014	1	الجنح والمخالفات	م 3 و 26 من الأمر 06-03	يشكل جريمة تقليد علامة مسجلة التماثل المرئي و النطقي، المحدث لبسا لدى المستهلك و يجعله لا يميز بين السلعة الأصلية وبين السلعة المقلدة	
349	2008	1	الجنح والمخالفات	م 143، 144 و 151 من الأمر 05-03	القاضي المدني، هو المختص نوعيا لتعويض الضرر الناجم عن جريمة تقليد مصنف أدبي أو فني.	تقليد مصنف أدبي أو فني
571	2006	2	الجنح والمخالفات	م 149 من الأمر 10-97	يعد مرتكبا جنحة التقليد والتزوير كل من يقوم بالأعمال الآتية :-الكشف غير المشروع عن مصنف أو أداء فني،- المساس بسلامة مصنف أو أداء فني، - استنساخ مصنف أو أداء فني بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة ومزورة، - استيراد نسخ مقلدة ومزورة أو تصديرها، - بيع نسخ مزورة من مصنف أو أداء فني، - تأجير مصنف أو أداء فني مقلد أو مزور أو عرضه للتداول.	تقليد وتزوير
257	1993	4	الجنح والمخالفات	م 209 من ق ع	من المقرر قانونا أنها تعد أفعالا معاقب عليها، كل تقليد لخاتم أو طابع أو علامة لأية سلطة بغرض استعمالها وكذا كل تقليد لطوابع مالية لأجل استعمالها أو بيعها أو ترويجها . ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الطاعنين كانا من بين عصابة منظمة تعمل على تقليد وبيع الطوابع الجبائية المزورة التي هي من احتكار الديوان الوطني لحقوق المؤلف، فإن قضاة المجلس بإدانتهم على أساس جنحة التقليد قد أصابوا في تطبيق القانون .ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	تقليد وبيع طوابع جبائية
357	2009	2	الجنح والمخالفات	م 134 و 149 من الأمر 10-97 والأمر 05-03	لا يعد المتحصل، من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، على ترخيص استغلال مصنف، مرتكبا جنحة التقليد والتزوير .	تقليد وتزوير في مصنف فني
129	1992	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المقرر قانونا أنه يمكن للهيئة المستخدمة التقليل من عدد العمال إذا بررت هذا الإجراء أسبابا اقتصادية وذلك بعد موافقة كل من مفتشية العمل ولجنة التأديب التابعة للمؤسسة المستخدمة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام وسوء تطبيق القانون غير مؤسس . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن إجراء فصل الأجير عن العمل وقع إثر التخفيض من عدد العمال بعد موافقة كل من مفتشية العمل ولجنة التأديب التابعة للمؤسسة، فإن قضاة المجلس الذين كرسوا حقه في أجوره وفي التعويضات المتفق عليها مع المؤسسة ورفض طلبه الرامي إلى إرجاعه إلى عمله طبقوا صحيح القانون . ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	تقليص عدد العمال

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

167	2001	2	الاجتماعية	م 70، 71 و 96 من القانون 11-90	لا تختلف عملية التقليل في جوهرها عن عملية التسريح لأنها تشكل فك العلاقة التعاقدية بالإرادة المنفردة للمستخدم وليس لها طابعا قانونيا متميزا لعملية التسريح في إطار التقليل إذ إنها تخضع للقواعد المنصوص عليها في القانون 11-90 والمرسوم التشريعي رقم 09-94 فاعتماد المحكمة على المواد 70 و 71 و 90 من القانون 11-90 لتقدير شرعية إجراء التقليل هو قضاء مؤسس قانونا.	تقليل عدد العمال
215	2003	1	الاجتماعية	م 69 من القانون 11-90	خالفت الطاعنة (مؤسسة الإنجاز) أحكام المادة 69 من ق 11-90 لما قامت بتوظيفات جديدة دون إعطاء الأسبقية للعمال الذين شملتهم عملية التقليل.	
307	2002	2	الاجتماعية	المرسوم 04-94	لم تخطئ المحكمة في تطبيق القانون لما اعتبرت التقليل الذي تم لأسباب اقتصادية قد راعى الإجراءات المنصوص عليها قانونا.	تقليل عدد العمال لأسباب اقتصادية
213	1996	1	الجنح والمخالفات	م 2/147 من ق ع والمرسوم التنفيذي 129-89	من المقرر قانونا أن يسأل جزائيا كل شخص قام بأفعال أو أقوال أو كتابات علنية، الغرض منها التقليل من شأن الأحكام القضائية، أو المساس بسلطة القضاء واستقلاله. و متى ثبت أن الطاعنين- في قضية الحال- قاموا بأفعال تتمثل في الاستيلاء من جديد على الأرض وحرثها، بعد تنفيذ القرار، دون مبالاة واحترام لما أقرته السلطة القضائية في أحكامها النهائية، فإن عناصر التهمة المتابعين بها مكتملة، وأن الدفع المثار من قبلهم بمخالفة القانون غير مؤسس ويرفض.	تقليل من شأن الأحكام القضائية
412	2001	2	الجنح والمخالفات	م 147 من ق ع	الثابت من القرار المطعون فيه أنه تم إدانة المتهم من أجل جنحة التقليل من شأن الأحكام القضائية دون إبراز عناصر هذه التهمة في أسباب القرار مما يجعله معرضا لانعدام التسبب وانعدام الأساس القانوني .	
213	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 147 من ق ع	من المقرر قانونا أنه لتطبيق أحكام المادة 147 من قانون العقوبات المتعلقة بالتقليل من شأن الأحكام القضائية يجب قيام الأفعال والأقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التأثير على أحكام القضاة و المساس بسلطة القضاء أو استقلاله. ولما ثبت من أوراق الطعن أن النزاع مدني صدر بشأنه أمر استعجالي يقضي بوقف البناء تم إلغاؤه من طرف المجلس وبالتالي فإن رفض تنفيذ هذا الأمر يخضع لجهات قضائية مدنية ولا يشكل الجنحة المذكورة.	
239	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 147 من ق ع	إن القرار الذي لم يبرز أو يحدد الأفعال المنسوبة للمتهمين لإثبات أركان جنحة التقليل من شأن أحكام قضائية هو قضاء مشوب بالقصور في التسبب لأن عدم الامتثال إلى حكم إن وجد لا يشكل في حد ذاته الجريمة المذكورة بل يخول للمتضرر حق المطالبة بالتعويض كما هو مبين في المادة 340 من قانون الإجراءات المدنية.	
461	2004	2	الجنح والمخالفات	م 147 من ق ع	رفض تنفيذ الحكم القضائي، لا يشكل جريمة التقليل من شأن الأحكام القضائية.	

50	1991	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 22 وما بعدها من ق ا م	من المقرر أن الشخص لا يعتبر متغيبا عن الحكم ويحكم عليه بهذه الصفة إلا إذا توصل بالاستدعاء أو افتراض علمه بالدعوى المرفوعة عليه، إتباعا للقواعد المنصوص عليها في المادة 22 وما بعدها من قانون الإجراءات المدنية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية للإجراءات. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن الحكم القاضي بالتطبيق المؤيد بقرار المجلس لم يتبين منه استلام الطاعن للاستدعاء ومن ثم يعتبر غير عالم بالدعوى مع غياب توفر الإجراءات القانونية المنصوص عليها بالمواد 22 وما بعدها من (ق ا م) خرقوا القواعد الجوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تكليف بالحضور
211	1993	1	الجنح والمخالفات	م 345 من ق ا ج	من المقرر قانونا انه تعتبر محاكمة المتهم المبلغ بالحضور شخصيا والمتخلف عن الحضور بغير إبداء عذر مقبول محاكمة حضورية اعتبارية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفته للقانون في غير محله يستوجب رفضه. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المتهم تغيب عن الجلسة رغم استدعائه شخصيا ولم يقدم عذرا مقبولا، فإن قضاة المجلس عند اعتبارهم المحاكمة حضورية اعتبارية أحسنوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	
341	2017	1	الجنح والمخالفات	2/440 من ق ا ج	تقديم ساعة انعقاد الجلسة، المقيدة فيها قضية الطاعن، خلافا لما هو محدد في التكليف بالحضور، من شأنه حرمان أطراف الخصومة من إبداء دفاعهم وهو ما يعد خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات .	
335	2008	1	الجنح والمخالفات	م 337 مكرر من ق ا ج	يمكن المدعي المدني، في الحالات الخمس المذكورة في المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، وبدون ترخيص من النيابة العامة، تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة، ولا يمكنه القيام بذلك في الحالات الأخرى غير المذكورة (ومنها الوشاية الكاذبة)، إلا بترخيص من النيابة العامة.	تكليف مباشر بالحضور
370	2009	1	الجنح والمخالفات	م 337 مكرر من ق ا ج	لم تحدد المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، شكلا معينا للحصول على ترخيص النيابة العامة، للقيام بالتكليف المباشر بالحضور، في الحالات التي تتطلب الترخيص.	
50	2016	2	المدنية	م 1 و 3 من المرسوم رقم 83-363. م 2/100 من المرسوم التنفيذي 254-89	يلتزم المؤمن له، عند وقوع حادث مرور بالخارج، بالاتصال بالمكتب الموحد في البلد الذي وقع فيه الحادث، للإبلاغ به وتقويضه، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة المعمول بها في هذا البلد.	تكوين

316	1989	1	الجنائية	م 176 و 177 من ق ع وم 305 و 309 من ق ا ج	إذا كان القانون يشترط أنه عندما يقرر رئيس محكمة الجنايات إقفال باب المرافعة، يتلو الأسئلة الموضوعية ويوضع سؤال عن كل واقعة معينة في منطوق الإحالة، ويكون كل ظرف مشدد وعند الاقتضاء كل عذر صار التمسك به محل سؤال مستقل و متميز، وكذلك تطرح الأسئلة الخاصة بالظروف المخففة، فإن القضاء بخلاف هذا الحكم يعد خطأ في تطبيق القانون ويترتب عليه النقص. - إذا كان من الثابت أن عدة متهمين أحيلوا من أجل جريمة تكوين جمعية أشرار، وأن محكمة الجنايات طرحت سؤالاً واحداً بالنسبة لكل واحد من المتهمين الأربعة حول هذه التهمة في حين أن السؤال لا يتضمن جميع أركان الجريمة المنسوبة إلى كل واحد من المتهمين الأربعة ومنها: 1- حصول تفاهم أو اتفاق بين شخصين أو أكثر. 2- الغرض من هذا الاتفاق تحضير أو ارتكاب جناية ضد الأشخاص أو الأموال. وأن عدم ذكر العنصرين في صلب السؤال يكون موجبا لنقض الحكم. - وإذا كان من المتبين كذلك من ورقة الأسئلة والحكم المطعون فيه أن الأسئلة الخاصة بالظروف المخففة لم تطرح على محكمة الجنايات مما يترتب عنه إخلالاً بخرق أحكام قانونية. وللقضاء بما يخالف هذا المبدأ القانوني، يستوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.	تكوين جمعية أشرار
353	2008	2	الجنائية	م 176 و 177 من ق ع	يجب أن يتضمن السؤال الرئيسي المطروح بخصوص جناية تكوين جمعية أشرار، جميع أركان الجريمة: 1- الاتفاق المشترك بين شخصين أو أكثر. 2- الغرض المتوخى، وهو ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص والممتلكات.	
442	2015	1	الجنح و المخالفات	م 176، 177، 372 من ق ع م 6 من ق رقم 04- 15	لا تقوم المتابعة، من أجل تكوين جمعية أشرار لارتكاب جنح، إلا إذا كانت الجنحة المراد ارتكابها معاقبا عليها بخمس سنوات حبسا، على الأقل. يشكل خطأ في تطبيق قانون العقوبات، متابعة أشخاص بتكوين جمعية أشرار، لارتكاب جريمة النصب.	
93	1992	2	التجارية والبحرية	المرسوم 88-230	من المقرر قانوناً أن الحرفي هو كل شخص يملك مؤهلات مهنية ثابتة بشهادات تأهيلية ومسجل في سجل الصناعات اليدوية والحرفية في البلدية المقيم بها، ومن ثم فإن النعي على القرار بخرقه القانون في غير محله. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعنة تتعى على القرار المطعون فيه الخطأ في تكييف العقد الذي يربطها بالمطعون ضده، وقضاة المجلس بتقريرهم أن العلاقة التي تربط الطرفين هي علاقة تجارية وليست حرفية، اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف المطعون ضده - سجل تجاري - وعلى مالهم من سلطة تقديرية في تقدير الوقائع كانوا مطبقين القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	تكييف العقد

306	1989	2	الجنح والمخالفات	م 353 و 354 من ق ع م 500 من ق ا ج	متى كان من المتفق عليه قانونا وقضاء أن الوقائع تكيف في إطارها القانوني حسب ظروف وملابسات ارتكابها، فإن كانت سرقة مثلا وتوفرت بشأنها العناصر المنصوص عليها في المادة 353، أو المادة 354 من قانون العقوبات كيفت بأنها جناية سرقة موصوفة ولا يغير من هذا التكيف أي عامل آخر، فإن الحكم بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون إن إعادة تكيف وقائع جنائية إلى جنحة على أساس الظروف الاجتماعية للمتهمين ووجودهم بالخدمة الوطنية، لا يعد تعليلا قانونيا ولا يغير من إعادة تكيف الأفعال المنسوبة للمتهمين أي عامل أو ظرف شخصي آخر. وعليه يستوجب نقض القرار الذي أسس قضاءه على ظروف شخصية بإعادة تكيف الوقائع.	تكييف الوقائع
266	1989	3	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	<p>1- متى كان من المقرر قانونا أن تكيف الوقائع ينبغي أن يستمد من حقيقة الوقائع المطروحة أمام قضاة الموضوع بما لهم من سلطة تقديرية في ذلك، وكان من المقرر كذلك أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة ما قدم من أدلة وما أبدى من طلبات و دفع في الدعوى، فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسبيب المساوي لانعدامه . إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف قرروا إعادة تكيف الوقائع من تهمة تحطيم ملك الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 407 ق ع إلى تهمة الإضرار بممتلكات الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 450 من نفس القانون بدون ذكر أي سبب مع الاكتفاء بالقول -صواب الحكم الأول - فإنه كان من الواجب عليهم ذكر الأسباب الداعية لإعادة تكيف الوقائع ولا يكفي القول من أن الجنحة الأولى -تحطيم ملك الغير - لم تكن واردة نظرا لعدم انطباقها على الفعل المنسوب إلى المتهم، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار تأسيسا على هذا الوجه المطعون به من النيابة العامة .</p> <p>2- متى كان من المقرر قانونا، أنه يعاقب على السب الموجه إلى فرد أو عدة أفراد بالحبس من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر مع غرامة مالية، وكان من المقرر أيضا أنه يعاقب على مخالفة الأضرار بممتلكات منقولة للغير بالحبس لمدة عشرة أيام على الأكثر، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذه المبادئ القانونية يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت إن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف القاضي بعقوبة ستة أشهر حبسا ضد الطاعن، رغم كونهم أمروا بإعادة تكيف الوقائع فيما يتعلق بجنحة تحطيم ملك الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 407 ق ع إلى مخالفة الإضرار بممتلكات الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 450 من نفس القانون، ولذلك فإن أقصى عقوبة بعد إعادة التكيف تكون ثلاثة أشهر حبسا، وهي أقل من تلك التي أدين بها الطاعن، فإنه كان على هؤلاء القضاة الإبقاء على عقوبة ستة أشهر لو أنهم لم يتعرضوا إلى إعادة تكيف وقائع جنحة تحطيم ملك الغير إلى المخالفة المشار إليها أعلاه، وما دام كذلك فإن الإبقاء على هذه العقوبة يعد تجاوزا للحد الأقصى المقرر قانونا للعقوبة، مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن المحكوم عليه.</p>	

247	1990	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه إذا كانت أسباب القرار لا تكفي لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفعات أحد الأطراف فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والتناقض فيما قضى به من مقتضيات. لما كان ثابتا- في قضية الحال- أن المتهم معروف بتعاطيه السحر تقدم إلى سكن الزوج بطلب من هذا الأخير قصد معالجته لإمكانية قدرته على مباشرة زوجته العروس ليلة البناء بها واغتمت هذه الفرصة ليتصل بها جنسيا فإن غرفة الاتهام بقضائها أن الوقائع لا تكون جنائية هناك عرض وإنما تكون جنحة فعل علني مخل بالحياة اعتمادا على أن العلاقة الجنسية قد تمت برضا الزوجة وموافقة زوجها بخلاف الواقع ودون توافر عناصر هذه الجنحة، فإنها بقضائها كما فعلت كان قرارها مشوبا بالقصور في التسبيب والتناقض في المقتضيات. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
200	1992	4	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه فقها و قضاء أنه على الجهة القضائية التي تعيد تكييف التهمة أن تمكن أطراف القضية من إبداء رأيهم في التكييف الجديد قبل الفصل فيه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية للإجراءات. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع أعادوا تكييف التهمة من جنحة العصيان إلى جنحة التعدي على الملكية العقارية دون أن يمكننا أطراف القضية من إبداء رأيهم قبل الفصل فيها يكونوا قد خرقتوا القواعد الجوهرية في الإجراءات ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض القرار المطعون فيه.
264	1993	3	الجنائية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قانونا وقضاء أنه إذا تبين لغرفة الاتهام أن الوقائع تحمل وصفا قانونيا غير الوصف القانوني المعطى لها ، فإنه يجب عليها إعطاء تلك الوقائع التكييف القانوني الصحيح، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن قرار غرفة الاتهام القاضي بانتفاء وجه الدعوى ضد المتهم من أجل تحريض قاصرة على الفسق بالرغم من أن الوقائع تحمل وصفا قانونيا آخر معاقب عليها، تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
309	1993	3	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن تكييف الوقائع مسألة موضوعية تدخل ضمن السلطة التقديرية للقاضي، طالما كان هذا التكييف مبرر بتعليل كاف وفقا للقانون، ومن ثم فإن قضاة المجلس انطلاقا من تعليلهم أثبتوا تهمة العصيان في حق المتهم، فإن نعي الطاعن على القرار المطعون فيه بخرق الأشكال الجوهرية للإجراءات غير مؤسس يستوجب رفضه. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن
344	2001	1	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	إن قضاة الموضوع في مواد الجنح ليسوا ملزمين قانونا بفتح باب المناقشات مع الأطراف حول إعادة تكييف الوقائع المعروضة عليهم. ومن الثابت كذلك فقها وقانونا أن تقدير الوقائع هو من المسائل الموضوعية التي يختص بها قضاة المحاكم والمجالس القضائية ولا رقابة للمحكمة العليا عليهم بشأنها مادام جاءت أحكامهم وقراراتهم معللة تعليل كافيا.
405	2004	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	لا يكيف نفس الفعل الواحد بجناية بالنسبة لمتهم وبنجحة بالنسبة لمتهم آخر.
237	2008	2	التجارية والبحرية	م 338 من ق م	لا يجوز للقضاة، عند إعادة السير بالقضية بعد الخبرة، مراجعة الوصف القانوني للنزاع، الوارد في الحكم الأمر بها.
279	2010	1	الجنائية	م 32 من ق ع والقانون 06-97 وقانون الضرائب غير المباشرة	يعد خرقا للمادة 32 من قانون العقوبات، قيام غرفة الاتهام بإعادة تكييف فعل من وصفه الأشد (جناية الاستيراد والمتاجرة بالذخيرة) إلى وصف أخف (جنحة استيراد البارود الأجنبي).

تكييف الوقائع

313	2007	1	الاجتماعية	م 338 من ق م	لا يمكن إعادة تكييف عقد إيجار، مكرس بحكم قضائي حائز قوة الشيء المقضي فيه، بعقد عارية، اعتماداً على تصريح شرفي يتضمن شهادة شهود	تكييف عقد الإيجار
119	2004	1	الاجتماعية	م 11 و 12 من القانون 11-90	لا يكفي استناد قاضي الموضوع إلى أن المنصب محل العقد منصب دائم لإعادة تكييف عقد العمل من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة.	تكييف عقد العمل
403	2009	1	الاجتماعية	م 12 و 14 من القانون 11-90	ترفع دعوى إعادة تكييف عقد العمل، من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة أثناء سريان العقد وليس بعد تنفيذه بدون تحفظ وانتهاء مدته.	
352	2009	2	الجنائية	م 306 من ق ا ج	يحق لمحكمة الجنايات تعديل تكييف غرفة الاتهام شريطة عدم الخروج عن نطاق الوقائع المحقق فيها.	تكييف غرفة الاتهام
281	2015	2	الجنائية	م 264 من ق ع	يجب أن تكون مناقشة الوقائع موضوعية ومستساغة قانوناً. طعن الضحية بالسكين في مكان حساس من الجسم وتركها تنزف دماً، يعبر عن محاولة القتل والذي لم يحدث، نتيجة ظروف خارجة عن إرادة الفاعل.	
284	2015	2	الجنائية	م 1/353، 2، 3، 4 و 2/354 من ق ع	إعطاء الوصف الصحيح للوقائع شرط لصحة القرار. الاكتفاء بالقول أن الوقائع تشكل جنحة السرقة، دون التطرق إلى مناقشة ظروف هذه الجريمة، مخالفة للقانون.	
12	1990	2	المدنية	م 140 و 142 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن الترتيب الزمني المتعاقب لإجراءات تلاوة التقرير في جلسة المرافعات ووضع القضية في المداولة وتحديد جلسة النطق بالقرار تعتبر من القواعد الجوهرية للإجراءات، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة صريحة للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المستشار المقرر تلا تقريره المكتوب في نفس اليوم الذي صدر فيه القرار يعد مخالفة صريحة للمادتين 140 و 142 من ق ا م، فإن المجلس القضائي بقضائه، كما فعل، خرق القواعد الجوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	تلاوة التقرير
268	1990	3	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	متى كان مقرر انه يفصل في الاستئناف في الجلسة بناء على تقرير شفوي من احد المستشارين، و من ثم فان القرار الذي لم يشر إلى تلاوة تقرير المستشار في الجلسة، يعد انتهاك لإجراء جوهري.	
298	1991	4	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	متى نصت أحكام المادة 431 من قانون الإجراءات الجزائية على أن القاضي الذي يقدم تقريره في الجلسة يعد بالضرورة جزء لا يتجزأ من الجهة القضائية المدعوة للفصل في القضية كما يجب ذكر اسم القاضي المكلف بإعداد التقرير في القرار وإلا وقع تحت طائلة البطلان، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن عدم ذكر اسم المستشار المقرر في القرار المطعون فيه لا يسمح بمعرفة ما إذا كان المستشار الذي كان حاضراً يوم تلاوة التقرير هو نفسه الذي حضر يوم النطق بالقرار، ويحول دون أعمال المجلس الأعلى رقابته بخصوص قانونية تشكيلة الجهة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه وعليه فان النعي على هذا الوجه سديد.	

177	1992	1	الجنائية	م 184 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن يفصل المجلس في القضية في غرفة المشورة بعد تلاوة تقرير المستشار. ومن ثم فإن الحكم بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت أن قضاة غرفة الاتهام في قضية الحال لما فصلوا في القرار المطعون فيه في غياب المستشار المقررة يكونوا قد خرقوا قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تلاوة التقرير
257	1989	3	الجنح والمخالفات	م 338 من ق ا ج	1- متى كان من المقرر قانونا، أن رئيس محكمة الجنح يقوم بتبنيه الشخص المقبوض عليه في جنحة متلبس بها إلى حقه في طلب مهلة لإعداد دفاعه وبنوه في الحكم عن هذا التبنيه الذي قام به الرئيس وعن إجابة المتهم بشأنه، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد إغفالا عن إجراءات جوهرية من النظام العام. إذا كان الثابت إن الحكم المستأنف لم يتضمن الإشارة إلى أن رئيس الجلسة كان قد نبه المتهم المحال أمام محكمة الجنح في حالة تلبس إلى حقه في طلب مهلة لإعداد دفاعه، فإن قضاة الاستئناف أغفلوا عن مراعاة أحكام هذه القاعدة القانونية. ومتى كان هذا السهو يشكل مساسا بحقوق الدفاع فإنه يستوجب نقض القرار المطعون فيه بصورة تلقائية من المجلس الأعلى.	تلبس
206	1992	1	الجنح والمخالفات	م 41 و 333 من ق ا ج	من المقرر قانونا، أن للنيابة حق ممارسة إجراءات المتابعة في حالة التلبس دون معقب، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه، بخرقه للقواعد الجوهرية للإجراءات، في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن النيابة قدرت ظروف وقوع الجريمة لقيام حالة التلبس، وهذا يدخل ضمن اختصاصاتها ولا يجوز للمتهم مناقشة الإجراء الذي قامت به النيابة. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب رفض الطعن.	
114	1993	4	الاجتماعية	م 239 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الدولة معفاة من وجوب تمثيلها بمحامي أثناء التداعي أمام المحكمة العليا وان ذلك مشروط بضرورة تمثيلها من طرف الوكيل القضائي للخرينة ومتى لم يتحقق الشرط اعتبر مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن مؤسسة أشغال الطرق لولاية الجزائر - المدعية في الطعن - قد شكلت طعنها بواسطة مديرها العام الذي أمضى المذكرة دون تمثيلها من طرف الوكيل القضائي للخرينة يعد غير كافيا ويستوجب عدم قبوله.	تمثيل الدولة
211	1992	3	الجنح والمخالفات	م 2/20 من القانون 02-78	من المقرر قانونا أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي ذي جنسية جزائرية أن يمارس مهنة ممثل أو مندوب أو وكيل لحساب مؤسسة أجنبية في إطار علاقاتها مع الجزائر، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للتنظيم المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المتهم مارس في الجزائر دور ممثل لشركتين أجنبيتين في علاقتهما مع الجزائر فإن قضاة المجلس الذين حكموا ببراءة المتهم يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض القرار.	تمثيل شركة أجنبية

401	2014	2	الجنائية	م 409 من ق ع وم 3 من قانون تنظيم مهنة التوثيق	الموثق، المعين من طرف وزير العدل، يتصرف لحساب الدولة و يملك، بهذه الصفة، صلاحيات السلطة العمومية العقد التوثيقي عقد من عقود السلطة العمومية تعد واقعتنا إتلاف أو حرق عقد توثيقي إتلافاً أو حرقاً لعقود أصلية للسلطات العمومية و تكتسيان صفة الوصف الجنائي.	تمزيق عقد رسمي
316	2010	2	الجنائية	قانون الضرائب المباشرة وقانون الرسم على رقم الأعمال وم 33 من قانون المالية لسنة 2005	تعد جريمة التملص من الرسم على القيمة المضافة جنحة، قبل سنة 2005، مهما كان المبلغ المراد استرجاعه وعدد السنوات، ذات الصلة.	تملص من الرسم على القيمة المضافة
216	2009	2	التجارية والبحرية	م 5/4 من المرسوم التنفيذي 194-02	يعد مخالفاً القانون، رفض موزع الكهرباء والغاز تزويد المستأجر الجديد بالكهرباء، لوجود زبون سابق، مدين للموزع، بخصوص نفس الأمكنة.	تموين بالكهرباء
235	2005	2	الاجتماعية	م 17 من القانون 11-90	لا تمييز بين العمال، بمفهوم المادة 17 من القانون 90-11، إلا إذا كان العمال في نفس الحالة والوضعية ويخضعون لنفس الشروط المهنية.	تمييز بين العمال
109	1990	3	التجارية والبحرية	م 7 من ق م وم 173 و 191 من القانون التجاري	متى كان مقرراً قانوناً، أن أحكام المادتين 173 و 191 من القانون التجاري، تتعلقان بأشكال وإجراءات جوهرية، فإنها تصير واجبة التطبيق حال بدء سريان مفعول القانون التجاري حتى على القضايا التي لها صلة بعقود أبرمت قبل دخول القانون التجاري حيز التنفيذ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون والخطأ في تطبيقه، غير سديد ويستوجب رفضه. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن الرسالة الموجهة من الطاعن إلى المطعون ضده لإخلاء المحل التجاري صدرت بتاريخ 15 أكتوبر 1975، أي بعد دخول القانون التجاري حيز التنفيذ، فإن قضاة الاستئناف الذين طبقوا المادتين 173 و 191 من القانون التجاري على النزاع لم يخرقوا القانون ولم يخطئوا في تطبيقه. ومتى كان كذلك، استوجب رفض الطعن.	تنازع القوانين من حيث الزمان
204	2017	1	التجارية والبحرية	المادة 02 من القانون المدني .	يسري قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأثر فوري.	

79	1991	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 1/16 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يسري على الميراث، والوصية، وسائر التصرفات التي تنفذ بعد الموت، قانون الهالك أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس باعتماده على القانون الفرنسي دون مراعاة قانون الهالك أو الموصى باعتباره جزائري مسلم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخرق أحكام الشريعة الإسلامية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
91	1993	3	الأحوال الشخصية والموارث	م 8 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن الاختصاص المحلي في دعوى الطلاق وما يترتب عليها من حضانة وحق الزيارة يعود لمقر السكن الزوجي، ومن المقرر أيضاً أن القانون الواجب التطبيق على انحلال الزواج هو القانون الوطني للزوج.
63	1994	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 8 من ق ا م وم 12 من ق م	من المقرر قانوناً أن دعاوى الطلاق أو العودة إلى مسكن الزوجية ترفع أمام المحكمة التي تقع في دائرة اختصاصها مسكن الزوجية، أما في حالة الإقامة ببلد أجنبي، فيسري على انحلال الزواج القانون الوطني الذي ينتمي إليه الزوج وقت رفع الدعوى. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن طرفي النزاع يقيمان في بلد أجنبي، فإنه لا يمكن التخلي والامتناع على الفصل في النزاع القائم بين جزائريين لصالح قضاة أجنبية وإن بإجابة قضاة الموضوع على الدفع المتعلق بعدم اختصاص القضاء الجزائري يكونوا قد أعطوا تعليلاً كافياً لقرارهم. مما يستوجب رفض الطعن.
33	1994	3	المدنية	م 20 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يسري على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام ولما تبين أن موضوع النزاع الحالي يتعلق بوضوح بتعويضات مدنية تتحملها الخزينة الفرنسية بصفتها مسؤولة مدنياً عن حادث مرور أدى إلى أضرار بالغة بالضحية، فإن قضاة الموضوع كانوا على صواب عندما اعتبروا القانون الفرنسي هو الواجب التطبيق، وطبقوا مضمونه على الوجه الأكمل، مما يتعين رفض الطعن.
123	1995	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 2/12 و 36 من ق م وم 28 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه يسري على انحلال الزواج القانون الوطني الذي ينتمي إليه الزوج وقت رفع الدعوى. وأن موطن كل جزائري هو المحل الذي يوجد فيه سكناه الرئيسي وعند عدم وجود سكنى يحل محله مكان الإقامة العادي. ولما ثبت - من قضية الحال - أن المتخاصمان جزائريين وجزائريين يقيمان مؤقتاً ببلد أجنبي وطلبوا التقاضي أمام محكمة جزائرية فإن قضاة الموضوع عندما قضوا بعدم الاختصاص المحلي فإنهم بذلك قد دفعوا الطرفين للتقاضي أمام القضاء الأجنبي وأن المسألة تتعلق بسيادة القانون الوطني. مما يتعين نقض وإبطال قرارهم المطعون فيه.

تنازع القوانين من
حيث المكان

167	2000	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/12 و 13 من ق م	من المقرر شرعا أنه "يسري قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج فيما يعود منها إلى المال". يسري على انحلال الزواج القانون الوطني الذي ينتمي إليه الزوج وقت رفع الدعوى. ومن المقرر أيضا أنه "يسري القانون الجزائري وحده في الأحوال المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 إذا كان أحد الزوجين جزائريا وقت انعقاد الزواج إلا فيما يخص أهلية الزوج". ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذين المبدأين يعد مخالفة للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المحكمة لما قضت بتطبيق القانون الإيطالي على القضية الحالية المتعلقة بالطلاق بين زوجة جزائرية وزوج إيطالي بدلا من القانون الجزائري لكون الزوجة جزائرية الأصل لم يثبت نزع جنسيتها الأصلية منها رسميا بعد حصولها على الجنسية الإيطالية، خالفوا القانون وأخطأوا في تطبيقه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تنازع القوانين من حيث المكان
122	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 11، 12 و 13 المعدلة من ق م	يسري القانون الجزائري وحده على انحلال الزواج وعلى الآثار المترتبة عنه، إذا كان أحد الزوجين جزائريا وقت انعقاد الزواج.	
308	1989	1	الجنائية	م 524 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يتعين على الجهة القضائية التي تحال إليها القضية بعد النقض أن تخضع لحكم الإحالة وذلك فيما يتعلق بالنقطة القانونية التي قطع فيها المجلس، فإن القضاء أو التصرف بخلاف هذا الحكم يعد مخالفا للقانون مما يوجب معه الإبطال. - إذا كان من الثابت أن النزاع السلبي بين قاضي التحقيق الذي تخلى عن نظر القضية لصالح قاضي التحقيق العسكري وبين هذا الأخير الذي أصدر أمرا بعدم الاختصاص، كان قد فصل فيه من المجلس الأعلى، الذي قرر إبطال أمر قاضي التحقيق بالتخلي وإعادة القضية إليه من جديد لمتابعة إجراءات التحقيق. - انه كان من المتعين على قاضي التحقيق أن يخضع لقرار المجلس الأعلى فيما يتعلق بالنقطة القانونية التي فصل فيها. إلا أنه امتنع عن إجراء التحقيق وأصدر مرة ثانية أمرا بتخليه عن نظر القضية لصالح قاضي التحقيق العسكري دائما وسببه بأن النيابة العامة التمسست منه التنازل والتخلي دون تسبب آخر. - إن هذا التعليل لا يكفي لتبرير رفض إجراء التحقيق والتخلي عن القضية، وكان عليه أن يسبب أمره بإقامة الدليل القانوني المبرر له. - لذلك يكون هذا الأمر مشوبا بالقصور ومخالفا للقانون ويتعين القضاء بإبطاله. - وعليه يستوجب القضاء بإبطال أمر التخلي الصادر عن قاضي التحقيق وإعادة القضية إليه مرة أخرى لإجراء التحقيق فيها طبقا للقانون.	تنازع في الاختصاص
220	1989	2	الجنائية	م 546 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا، أن التنازع على الاختصاص، يتحقق إذا ما قضت غرفة الاستئنافات الجزائية بقرار نهائي بعدم اختصاصها في نظر الدعوى وباختصاص القسم الاقتصادي لمحكمة الجنايات وقضت غرفة الإتهام التي أحالت إليها النيابة العامة الدعوى بعد ذلك بمقتضى المادتين 363، 437 من ق ا ج، وذلك بموجب قرار أصبح هو الآخر بدوره نهائيا بصرف النيابة العامة لاتخاذ ما تراه مناسبا فإن الفصل في هذا التنازع يعود للغرفة الجنائية للمجلس الأعلى طبقا لأحكام المادة 546 من قانون الإجراءات الجزائية. - ولما كان الثابت قانونا، أنه على غرفة الإتهام التي تحال عليها الدعوى طبقا للمادتين 363، 437 من ق ا ج، أن تكيف الأفعال ثم تحيل الدعوى أمام الجهة المختصة، وإذا ما رأت أن الاختصاص يعود إلى القسم الاقتصادي لمحكمة الجنايات فإن عليها أن تحيل المتهمين أمامه ولا يمنعها من اتخاذ هذا القرار عدم مطالبة النائب العام لدى هذا القسم باختصاصه، ومتى كان كذلك - وفصلا في تنازع الاختصاص استوجب إبطال قرار غرفة الإتهام وبإحالة القضية على غرفة الإتهام التابعة لمجلس وهران للفصل فيها من جديد طبقا لأحكام المادة 4/248 ق ا ج والمادة 382 مكرر من قانون العقوبات.	

223	1989	2	الجنائية	م 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا، أن التنازع السلبي على الاختصاص يتحقق بصدور قرارين نهائيين لكل من غرفة الاستئنافات الجزائية بعدم اختصاصها في نظر الدعوى باعتبار أن الوقائع تكوّن جنائية، وغرفة الاتهام بإحالة القضية من جديد على غرفة الاستئنافات الجزائية، باعتبار أن الوقائع حسب تقديرها تكوّن جنحة، فإن الفصل في هذا التنازع المانع من السير في الدعوى يكون من اختصاص الغرفة الجنائية للمجلس الأعلى وفقا لأحكام المادة 546 من قانون الإجراءات الجزائية. - إذا ما تبين أن غرفة الاتهام قررت إحالة المتهم من جديد على غرفة الاستئنافات الجزائية للفصل فيها وفقا لأحكام المادة 1/119 من ق ع، فإن القانون لا يشترط لتطبيق المادة 2/119 أن يتجاوز مبلغ الأموال المختلسة (50) ألف د ج، بل أن هذه الجريمة تتحقق ولو كان المبلغ المختلس يساوي هذا القدر. - ولما كان الثابت قانونا، أن قرارات المجلس القضائي، لا تخضع لرقابة غرفة الاتهام، فإن القانون خول سلطة الرقابة القانونية للمجلس الأعلى وحده. - ومتى كان كذلك وفصلا في تنازع الاختصاص، استوجب إبطال قرار غرفة الاتهام وإحالة القضية إليها للفصل فيها من جديد وفقا للقانون.</p>	
250	1989	2	الجنائية	م 363 و 545 من ق ا ج	<p>إذا كان من المقرر قانونا أن التنازع على الاختصاص بين القضاة يتحقق عند إصدار قاضي التحقيق أمرا بإحالة الدعوى أمام محكمة الجرح، وتكرر هذه الأخيرة اختصاصها فتقضي بعدم اختصاصها باعتبار أن الوقائع تكون جنائية فإذا ما أصبح هذا الحكم نهائيا فإن القضية تحال مباشرة إلى غرفة الاتهام لتفصل في هذا التنازع وفقا لأحكام المادتين 545-363 من ق ا ج. وتأمّر بإجراء تحقيق تكميلي وفقا للمادة 186 أو تحيل الدعوى أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة 197 من نفس القانون، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون.</p> <p>- إذا كان من الثابت أن غرفة الاتهام عند تحقق هذه الحالة أصدرت قرارها بانتفاء وجه الدعوى، فإنها بقضائها على النحو المذكور ارتكبت خطأ في تطبيق القانون، مما يترتب عليه نقض وإبطال القرار المطعون فيه. - ومتى خالفت غرفة الاتهام ذلك استوجب نقض قرارها.</p>	تنازع في الاختصاص
253	1989	2	الجنائية	م 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أن تنازع الاختصاص، يطرح على الجهة الأعلى درجة المشتركة حسب التدرج في السلك القضائي، فإذا كانت تلك الجهة مجلسا قضائيا فحص النزاع لدى غرفة الاتهام، فإنه إذا ما أصدر قاضي التحقيق أمر بإحالة الدعوى أمام المحكمة الجنحية التي رأى أنها مختصة بنظر الوقائع، ثم أصدرت غرفة الاستئنافات الجنحية بالمجلس قرارا بعدم اختصاصها باعتبار أن الوقائع تكون جنائية، فإن حسم هذا النزاع تتولاه غرفة الاتهام وفقا للقانون. - إن غرفة الاتهام بتصريحها بعدم الاختصاص في الدعوى باعتبار أنها ليست الجهة العليا المشتركة بين قاضي التحقيق وغرفة الاستئنافات الجزائية وتأكيدا بأن النزاع من اختصاص المجلس الأعلى وفقا للمادة 546 ق ا ج، يعد خطأ في تفسير القانون، مما يترتب عليه إبطال قرارها بإنكار الاختصاص. وأنه لحسن سير العدالة يقتضى أيضا إبطال أمر قاضي التحقيق بالإحالة وكذلك قرار غرفة الاستئنافات الجزائية لنفس الأسباب، ولذلك فإن المجلس الأعلى حال فصله في تنازع الاختصاص قرر إبطال الأمر بالإحالة الصادر عن قاضي التحقيق والأحكام والقرارات التي تليه، وإحالة القضية من جديد إلى نفس قاضي التحقيق لمتابعة البحث فيها وفقا للقانون.</p>	

258	1989	2	الجنائية	م 363 و 437 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا، أنه إذا صدر الحكم بعدم الاختصاص بعد تحقيق قضائي، تعين على النيابة العامة إحالة الدعوى وجوبا على غرفة الاتهام، لما كان من المقرر كذلك أنه إذا ما رأى المجلس القضائي أن الوقائع بطبيعتها تشكل جنائية قضى بعدم اختصاصه، فإنه عند تحقق هذه الحالة تعين حسم النزاع من غرفة الاتهام، وأن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. - إذا كان الثابت أن الدعوى أحيلت خطأ أمام غرفة الاتهام للفصل في تنازع الاختصاص، دون أن تقدم إليها على أساس المادتين 363، 437 من ق ا ج، فإنه كان من المتعين عليها القضاء بعدم اختصاصها وترفض الدعوى خاصة وأنها تعلم بإحالة المجلس الأعلى، حتى يتمكن هذا الأخير من تدارك الموقف وتصحيح الخطأ الذي وقع فيه المجلس القضائي بعد الإحالة، وبما أنها لم تفعل ذلك وأحالت الدعوى أمام محكمة الجنائيات وأصبح قرارها نهائيا، فإنها بذلك قد أخطأت في تطبيق القانون، مما يترتب عليه إبطال قرارها.</p>	
221	1989	3	الجنائية	م 3/547 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أن التنازع على الاختصاص بين القضاة يتحقق إذا كان قاضي التحقيق قد أصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى جهة من جهات الحكم وقضت تلك الجهة بعدم اختصاصها بموجب حكم أصبح نهائيا مع مراعاة ما نصت عليه المادتان 363، 437 من ق ا ج، فإنه يجوز للمجلس الأعلى بمناسبة طعن مطروح أمامه أن يفصل من تلقاء نفسه في تنازع الاختصاص ولو مقدما ويجوز له كذلك أن يقضي في جميع الإجراءات التي قامت بها الجهة القضائية التي يقضي بتخليها عن نظر الدعوى. - إذا كان الثابت من ملف إجراءات الدعوى، أن قاضي التحقيق أمر بإحالة المتهمين أمام محكمة الجناح بجنحة السرقة البسيطة وأن النيابة استأنفت هذا الأمر أمام غرفة الاتهام، وقبل أن تفصل هذه الأخيرة في الاستئناف، فإن النيابة جدولت القضية أمام محكمة الجناح التي قضت بإدانة المتهمين بهذه الجنحة وعقبا لهما حكمت على كل منهما بثمانية عشرة شهرا حبسا وأصبح هذا الحكم نهائيا.</p> <p>- ثم إن غرفة الاتهام فصلت في استئناف النيابة لأمر الإحالة أمام محكمة الجناح وذلك بإلغائه وإحالة المتهمين أمام محكمة الجنائيات بتهمة السرقة الموصوفة، وأصبح كذلك قرار هذه الغرفة نهائيا مما ترتب عليه وعلى حكم محكمة الجناح الذي كان هو الآخر قد حاز قوة الشيء المقضي به التنازع في الاختصاص المانع لسير الدعوى، وعض قيام النيابة العامة برفع الأمر إلى المجلس الأعلى للبت في هذا التنازع فإنها اكتفت بإحالة المتهمين أمام محكمة الجنائيات التي قررت عدم الفصل في القضية لسبق صدور حكم نهائي فيها ثم إن النيابة العامة طعن بالانقض في هذا الحكم. - ولما كانت محكمة الجناح لم تتصل قانونا بالدعوى بسبب استئناف النيابة لأمر الإحالة وكان عليها أن تنتظر تصدي غرفة الاتهام ومتى كان كذلك استوجب بطلان حكم محكمة الجناح وإحالة القضية على محكمة الجنائيات للبت في موضوعها طبقا للقانون.</p>	تنازع في الاختصاص
241	1989	3	الجنائية	م 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أن تنازع الاختصاص يتحقق بصدور قرارين نهائيين لكل من غرفة الاستئنافات الجزائية وغرفة الاتهام يقضي كل منهما بعدم الاختصاص في نظر الدعوى، فإن الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى تختص بالفصل في هذا التنازع السلبي على الاختصاص وفقا لأحكام المادة 546 من ق ا ج وذلك لعدم وجود جهة أعلى درجة مشتركة حسب التدرج في السلك القضائي، وكان من المقرر كذلك أنه ليس للمجلس القضائي إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده أن يسيء إلى حالته، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p>	

					<p>- إذا كان الثابت أن حكم محكمة الجرح استأنفه المتهم وحده دون النيابة العامة، فليس لجهة الاستئناف أن تسيء إلى حالة المتهم، وإذا تبين لها أن الأفعال تكوّن جنائية وليس جنحة كما كيفها حكم محكمة الجرح فعليها أن تصحح الوصف القانوني للأفعال مع احترامها لهذه القاعدة بأن لا تنطق بعقوبة أشد وبأن لا تقضي بعدم اختصاصها، ومتى خالف ذلك استوجب إبطال قرارها وإحالة القضية عليها للفصل فيها من جديد وفقا للقانون.</p>
244	1989	3	الجنائية	م 545 و 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا، أن التنازع السلبي على الاختصاص يتحقق عندما يكون قضاة التحقيق منتمون لمحاكم مختلفة، قد أخطروا بتحقيق قضية واحدة بعينها ولا يكون ثمة مجال لوجود تنازع بين القضاة إذا كان أحدهم قد أصدر بناء على طلبات النيابة أمرا بتخليه عن نظر الدعوى، فإن الفصل في هذا التنازع يعود للغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى لعدم وجود جهة عليا مشتركة. - لما كان من الثابت أن القاضيين المحققين تخلى كل منهما للآخر عن نظر الدعوى، مما ترتب عليه تنازع سلبي في الاختصاص يمنع السير في الدعوى، وكان من المتعذر التعرف على هوية الضحية والأشخاص الذين حملوها إلى المستشفى ولا مكان وقوع الحادث، إلا أنه من الثابت أن الضحية لفضت أنفاسها الأخيرة بمستشفى الجزائر مما يتبين أنه لحسن سير العدالة يجب انتداب قاضي تحقيق محل وفاة الضحية للقيام بإجراءات التحقيق، فإنه لذلك يتقرر إبطال أمر قاضي التحقيق بالجزائر وبإحالة القضية عليه لمواصلة التحقيق فيها طبقا للقانون.</p>
256	1989	4	الجنائية	م 455، 466 و 545 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أن غرفة الاتهام تختص بالفعل في الاستئنافات المرفوعة ضد أوامر التحقيق القضائية الصادرة إما عن قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث، أما الأوامر التي تنطق بإحدى التدابير المؤقتة المنصوص عليها بالمادة 455 من قانون الإجراءات الجزائية فإن استئنافها يكون أمام غرفة الأحداث بالمجلس القضائي. لذلك فإن قرار غرفة الاتهام القاضي بعدم اختصاصه بالفصل في الاستئناف المرفوع ضد أمر قاضي الأحداث بالأوجه للمتابعة يعد مخالفا للقانون. تختص الغرفة الجنائية للمجلس الأعلى بالفصل في التنازع السلبي على الاختصاص الذي يمنع السير في الدعوى، الناشئ عن صدور قرار نهائي من غرفة الاتهام يقضي بعدم اختصاصها في الفصل في استئناف مرفوع ضد أمر قاضي الأحداث بالأوجه للمتابعة، وصدور قرار نهائي كذلك من غرفة الأحداث لدى المجلس يقضي بعدم اختصاصها أيضا بالفصل في الاستئناف المرفوع ضد نفس الأمر.</p>
259	1989	4	الجنائية	م 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أن التنازع في الاختصاص يتحقق بصدور قرار نهائي لغرفة الاتهام بإحالة الدعوى أمام محكمة الجرح باعتبار أن الوقائع تكوّن جنحة، وبصدور قرار نهائي لغرفة الاستئنافات الجزائية المؤيد للحكم المستأنف، القاضي بعدم اختصاص محكمة الجرح، باعتبار أن الوقائع تكوّن جنائية ومن ثم فإن الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى تختص بالفصل في هذا التنازع وفقا لمقتضيات المادة 546 من قانون الإجراءات الجزائية. إذا كان الثابت قانونا أنه لا يمكن إحالة الدعوى أمام محكمة الجنايات إلا بناء على قرار بالإحالة تصدره غرفة الاتهام وفقا للمادة 249 من نفس القانون فإنه لحسن سير العدالة استوجب إبطال قرار غرفة الاتهام وإحالة الدعوى إليها مجددا لإتمام الإجراءات الجنائية وإحالة المتهمين أمام محكمة الجنايات التي لها وحدها حق الفصل في موضوع الدعوى بالإدانة أو البراءة حسب اقتناعها الشخصي.</p>

تنازع في الاختصاص

262	1989	4	الجنائية	م 546 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا، أنه إذا أصدر قاضي التحقيق أمرا بتخليه عن نظر الدعوى لفائدة محقق آخر بسبب وجود المتهم محبوسا بدائرة اختصاص ذلك المجلس، ثم أصدر القاضي المتخلي لفائدته بدوره أمرا بتخليه عن نظر هذه الدعوى لأن المتهم لا يقيم بدائرة اختصاصه بعد الإفراج عليه فإن هذه الوضعية تنشئ تنازعا سلبيا على الاختصاص إذا ما أصبح كل من الأمرين نهائيين وتختص الغرفة الجنائية للمجلس الأعلى بالفصل فيه وفقا لأحكام المادة 546 من قانون الإجراءات الجزائية. إذا ما تبين للقاضي المحقق وجوب التخلي عن نظر الدعوى لفائدة زميله بسبب وجود المتهم محبوسا بدائرة اختصاصه فإنه كان من المتعين عليه ألا يصدر أمر التخلي إلا بعد الحصول على موافقة النيابة ومحقق محكمة مكان الحبس بعد التشاور والتأكد من وجود المتهم فعلا بالحبس من أجل اتخاذ الإجراء المناسب ضمنا للمتابعة حتى لا يفلت الجاني من يد العدالة ومتى كان كذلك - وفصلا في تنازع الاختصاص - استوجب إبطال أمر قاضي التحقيق، الذي لم يراع هذه الإجراءات وبإحالة القضية عليه لمتابعة التحقيق فيها طبقا للقانون.</p>	
287	1989	4	الجنائية	م 545 من ق ا ج	<p>متى استقر قضاء المجلس الأعلى - الغرفة الجنائية - على تفسيره لنص المادتين 363/ 437 (ق ا ج)، بخصوص إحالة الدعوى على غرفة الاتهام مع مراعاة أحكام المادة 505 - المعدلة - من نفس القانون، أنه إذا ما كانت الدعوى قد أحيلت بعد تحقيق قضائي على إحدى محاكم الموضوع، سواء محكمة الجناح أو الغرفة الجزائية بالمجلس، وقضت بعدم اختصاصها لوجود قرائن أحوال تدل على أن الواقعة تشكل جنائية فإنه لا يوجد في هذه الحالة تنازع يمنع السير في الدعوى ويتعين لذلك إحالة ملف الإجراءات على محكمة الجنايات، وبما أن اتصال هذه المحكمة بالدعاوى الجنائية لا يتم إلا عن طريق قرار الإحالة، فإن الشرع أوجب أن تحال الدعوى على غرفة الاتهام لا على أساس أنه يوجد تنازع في الاختصاص يمنع السير في الدعوى، أو أن هذه الغرفة هي الدرجة الأولى المختصة بالفصل فيه، وإنما على أساس أن غرفة الاتهام هي الجهة الوحيدة المؤهلة لإحالة الدعوى الجنائية إذا ما رأت أن هناك وجها للسير فيها على محكمة الجنايات لتحكم فيها بما تراه مناسبا حسب اقتناعها، ولما كان كذلك، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قاضي التحقيق أمر بإحالة الدعوى أمام محكمة الجناح التي فصلت فيها بإدانة البعض وبراءة آخرين، وأنه عقب استئناف هذا الحكم، قررت الغرفة الجزائية بالمجلس بإلغاء الحكم المستأنف ومن جديد قضت بعدم اختصاصها باعتبار أن الوقائع تشكل جنائية ولما عرض النزاع على غرفة الاتهام وفقا لأحكام المادتين 363- 437 (ق ا ج) قررت أن الوقائع تشكل جنحة وأحالت الدعوى أمام الغرفة الجزائية لتفصل فيها مجددا مكونة من هيئة أخرى، إلا أن هذه الأخيرة امتنعت عن نظر الدعوى لسبق الفصل فيها، وبعد إعادة الدعوى مرة ثانية إلى غرفة الاتهام صرحت في قرارها بنشوء تنازع سلبي في الاختصاص وأرجعت ملف الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه. ومتى كان كذلك، فإن المجلس الأعلى، حال فصله في تنازع الاختصاص، قرر إبطال قراري غرفة الاتهام وبإحالة الدعوى عليها مجددا من هيئة أخرى للقيام بإحالتها مباشرة على محكمة الجنايات إن رأت أن هناك وجها للسير فيها وفقا للقانون.</p>	تنازع في الاختصاص

224	1990	1	الجنائية	م 545، 546 و 547 من ق ا ج	<p>1- من المقرر قانوناً، أنه ينشأ عن صدور حكمين نهائيين من محكمة الجناح والمحكمة العسكرية الدائمة بعدم اختصاص كل منهما في نظر نفس الدعوى، تنازعا في الاختصاص يمنع السير في الدعوى لعدم وجود هيئة عليا مشتركة بين الجهتين المذكورتين حسب التدرج في السلك القضائي، فإن الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى هي المختصة بالفصل في هذا التنازع وفقا للقانون. 2- من المقرر قانوناً أن عدم فصل المحكمة المختصة قانوناً في نظر الدعوى المحالة أمامها بأكملها بعد قضاء غير مستنفذ الولاية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يترتب عليه إبطال حكمها وإعادة الدعوى إليها للفصل فيها حتى تستنفذ ولايتها. لما كان الثابت- في قضية الحال- أن قاضي التحقيق بمحكمة قسنطينة أحال المتهمين أمام محكمة الجناح، غير أن هذه الأخيرة قضت بعدم اختصاصها في نظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين عسكريا وارتكب الوقائع في الخدمة ولما عرضت الدعوى على المحكمة العسكرية، فإن نيابة هذه المحكمة تقتضي أيضا بعدم اختصاصها في الدعوى. ومتى كان كذلك فإن المحكمة العسكرية لم تفصل في التهمة الموجهة إلى الضابط العسكري من طرف قاضي التحقيق بالمحكمة العادية، مما يجعل أنها لم تستنفذ ولايتها في الدعوى وكان لذلك حكمها باطلا.</p>	
257	1990	1	الجنائية	م 545 من ق ا ج	<p>متى استقر قضاء المجلس الأعلى- الغرفة الجنائية- على تفسيره لنص المادتين 363 و 437 من (ق ا ج) بخصوص إحالة الدعوى على غرفة الاتهام أم مع مراعاة أحكام المادة 545- المعدلة- من نفس القانون، أنه إذا ما كانت الدعوى قد أحيلت بعد تحقيق قضائي على إحدى محاكم الموضوع، سواء محكمة الجناح أو الغرفة الجزائية بالمجلس، وقضت بعدم اختصاصها لوجود قرائن أحوال تدل على أن الواقعة تشكل جنائية، فإنه لا يوجد في هذه الحالة تنازع يمنع السير في الدعوى، ويتعين لذلك إحالة ملف الإجراءات على محكمة الجنايات وبما أن اتصال هذه المحكمة بالدعاوى الجنائية لا يتم إلا عن طريق قرار الإحالة، فإن المشرع أوجب أن تحال الدعوى على غرفة الاتهام لا على أساس أنه يوجد تنازع في الاختصاص يمنع السير في الدعوى أو أن هذه الغرفة هي الدرجة الأولى المختصة بالفصل فيه وإنما على أساس أن غرفة الاتهام هي الجهة الوحيدة المؤهلة لإحالة الدعوى الجنائية إذا ما رأت أن هناك وجها للسير فيها على محكمة الجنايات لتحكم فيها بما تراه مناسباً حسب اقتناعها ، ولما كان كذلك، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت في قضية الحال- أن قاضي التحقيق، أمر بإحالة المتهم أمام محكمة الجناح، غير أن هذه الأخيرة، قضت بعدم اختصاصها في نظر الدعوى باعتبار أن الوقائع تشكل جنائية، وعقب استئناف المتهم لهذا الحكم فإن الغرفة الجزائية بالمجلس قضت بإلغاء الحكم المستأنف لكونه أخطأ في المادة القانونية المطبقة وصرحت بعدم اختصاصها باعتبار أن الوقائع تشكل جنائية وبعد أن عرضت النيابة العامة الدعوى على غرفة الاتهام للفصل في تنازع الاختصاص، قضت هذه الغرفة بتأييد أمر قاضي التحقيق واعتبرت الواقعة جنحة، وترتب على هذه الوضعية صيرورة قرارا الغرفة الجزائية وغرفة الاتهام نهائيين هما جعل النائب العام لدى المجلس القضائي يقدم طلبا للفصل في هذا التنازع السلبي المانع للسير في الدعوى. ومتى كان كذلك ، فإن المجلس الأعلى، حال فصله في تنازع الاختصاص قرر إبطال قرار غرفة الاتهام وإحالة القضية عليها مجددا مشكلة من هيئة أخرى لإحالتها مباشرة أمام محكمة الجنايات لتفصل فيها بوصف الجنائية، إذا ما رأت أن هناك وجها للسير فيها وفقا للقانون.</p>	تنازع في الاختصاص

230	1990	2	الجنائية	م 545 من ق ا ج	<p>متى كان قضاء المجلس الأعلى الغرفة الجنائية على تفسيره لنص المادتين 363، 437 (ق إ ج) بخصوص إحالة الدعوى على غرفة الاتهام مع مراعاة أحكام المادة 545 المعدلة من نفس القانون، أنه إذا ما كانت الدعوى قد أحيلت بعد تحقيق قضائي على إحدى محاكم الموضوع، سواء محكمة الجناح أو الغرفة الجنائية بالمجلس، وقضت بعدم اختصاصها لوجود قرائن أحوال تدل على أن الواقعة تشكل جنائية، فإنه لا يوجد في هذه الحالة تنازع يمنع السير في الدعوى ويتعين بذلك إحالة ملف الإجراءات على محكمة الجنايات، وبما أن اتصال هذه المحكمة بالدعاوى الجنائية لا يتم إلا عن طريق قرار الإحالة فإن المشرع أوجب أن تحال الدعوى على غرفة الاتهام لا على أساس أنه يوجد تنازع في الاختصاص يمنع السير في الدعوى وأن هذه الغرفة هي الدرجة الأعلى المختصة بالفصل فيه وإنما على أساس أن غرفة الاتهام هي الجهة الوحيدة المؤهلة لإحالة الدعوى الجنائية إذا ما رأت أن هناك وجها للسير فيها على محكمة الجنايات لتحكم فيها بما تراه مناسباً حسب اقتناعها، ولما كان كذلك فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قاضي التحقيق أمر بإحالة المتهمين أمام محكمة الجناح التي فصلت في الدعوى بإدانة المتهمين وحكمت عليهم بعقوبات متفاوتة، إلا أنه عقب استئناف هذا الحكم من النيابة العامة والمتهمين، فإن الغرفة الجنائية في المجلس القضائي قضت بعد إلغاء الحكم المستأنف بعدم اختصاصها في نظر الدعوى باعتبار أن الوقائع تشكل جنائية وبعد أن أصبح قراراً نهائياً، أحالت النيابة العامة الدعوى على غرفة الاتهام للفصل في التنازع القائم حسب ظنها بين أمر قاضي التحقيق وقرار الغرفة الجنائية، وأن غرفة الاتهام وافقت على ذلك وأصدرت قراراً عينت بموجبه الجهة المختصة للفصل في الدعوى ألا وهي الغرفة الجنائية بالمجلس، إلا أن هذه الأخيرة امتنعت عن الفصل فيها لسبق فصلها بعدم اختصاصها مما أدى بالنيابة العامة إلى الطعن بالنقض في هذا القرار. و متى كان الأمر كذلك فإن المجلس الأعلى، حال فصله في تنازع الاختصاص قرر إبطال قرار غرفة الاتهام، وبإحالة الدعوى عليها مشكلة من هيئة أخرى للقيام بإحالتها مباشرة إلى محكمة الجنايات إن رأت أن هناك وجه للسير فيها وفقاً للقانون.</p>	تنازع في الاختصاص
251	1990	2	الجنائية	م 345، 363 و 437 من ق ا ج	<p>من المقرر قانوناً أن التنازع في الاختصاص المنصوص عليه في المادة 545 (ق إ ج) الفقرة الثانية تتحقق بتوافر شروط ثلاثة هي: <u>أولاً:</u> أن تطرح دعوى عن واقعة معينة على قاضي التحقيق فيأمر بإحالتها إلى جهة الحكم. <u>ثانياً:</u> أن تقضي هذه الجهة أو الجهة التي تنتظر في استئناف أحكامها بعدم اختصاصها بحكم أو قرار نهائي. <u>ثالثاً:</u> أن ينشأ عن أمر قاضي التحقيق والحكم أو القرار بعدم الاختصاص منع في السير في الدعوى. أما إذا قضت محكمة الجناح أو غرفة الاستئنافات الجنائية بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة تكون جنائية فإن حكمها أو قرارها النهائي رغم تعارضه مع الأمر بالإحالة الصادر من قاضي التحقيق لا يمنع السير في الدعوى، ذلك أن المشرع يوجب في هذه الحالة إحالة القضية على غرفة الاتهام لا للفصل في تعارض الأمر بالإحالة مع الحكم أو القرار بل لتنظيم الإجراءات الجنائية وإحالة المتهم على محكمة الجنايات التي لها وحدها حق النظر في موضوع الدعوى بأن تبرئ المتهم أو تدينه على أساس التكييف الذي تراه ثابتاً حسب اقتناعها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً في قضية الحال أن: القاضي المحقق أصدر بموافقة النيابة أمراً بإحالة المتهمين أمام محكمة الجناح التي قضت في الدعوى بالإدانة والتعويض، إلا أنه عقب استئناف المتهمين والنيابة للحكم الصادر من محكمة الجناح فإن المجلس القضائي غرفة الاستئنافات الجنائية - قضت بعدم اختصاصها على أساس أن الوقائع تكون جنائية، ولما أحيلت القضية أمام غرفة الاتهام للفصل فيها وفقاً لمقتضيات المادتين 363 و 437 (ق إ ج) قضت في الدعوى بعدم اختصاصها باعتبار أنها ليست الجهة العليا المشرفة على قاضي التحقيق وغرفة الاستئناف الجنائية ويقضائها كما فعلت لم تصب في تطبيق القانون.</p>	

199	1990	4	الجنائية	م 466 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن أوامر التحقيق الصادرة من قاضي الأحداث قابلة للاستئناف في ظرف ثلاثة أيام وأن الجهة المختصة بالنظر فيه هي غرفة الاتهام، في حين أن التدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة 455 من ق ا ج قابلة للاستئناف في أجل عشرة أيام وأن الجهة المختصة بالفصل فيه هي غرفة الأحداث، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن النيابة استأنفت أمر قاضي الأحداث القاضي بإحالة المتهم إلى محكمة الجناح من أجل الضرب العمد، فعرضت الدعوى على غرفة الأحداث التي قررت عدم اختصاصها، ثم طرحت الدعوى على غرفة الاتهام بنفس المجلس التي قررت عدم اختصاصها، ومن ثم فإن غرفة الأحداث قد أصابت في قرارها بينما أخطأت غرفة الاتهام في قرارها. ومتى كان كذلك استوجب الفصل في تنازع الاختصاص. وإبطال قرار غرفة الاتهام.
149	1991	1	الجنائية	م 2/30 من قانون القضاء العسكري	متى كان من المقرر قانوناً، أنه في حالة وجود تنازع في الاختصاص في محل وقوع الجريمة بين المحاكم العسكرية، فإن المحكمة المختصة هي التي وقع الجرم في دائرة اختصاصها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المتهم ارتكب جريمته بدائرة اختصاص المحكمة العسكرية بقسنطينة، ومن ثم فإنه يتعين إبطال أمر قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية بقسنطينة وإحالة القضية إليه لمتابعة التحقيق.
217	1992	3	الجناح والمخالفات	م 546 من ق ا ج وم 25 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانوناً أنه يحاكم أمام المحاكم العسكرية الدائمة الفاعلون الأصليون للجريمة والمشترون والشركاء في أية جريمة كانت مرتكبة في خدمة أو ضمن مؤسسة عسكرية ولدى المضيف، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تجاوزاً للسلطة ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المتهمين عند ارتكابهم الأفعال المسندة إليهم لم يكونوا في الخدمة العسكرية وأن تلك الأفعال لم تقترب ضمن المؤسسة العسكرية أو لدى المضيف، فإن قضاة المحكمة العسكرية عند قضائهم بعدم الاختصاص يكونوا قد أصابوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك، استوجب إبطال أمر الإحالة العسكري وإحالة المرتكبين على القضاء العادي.
179	1992	4	الجنائية	م 363 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه إذا صدر الحكم بعدم الاختصاص بعد تحقيق قضائي تحيل النيابة العامة الدعوى وجوباً على غرفة الاتهام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن غرفة الاتهام لما رفضت طلبات النيابة العامة بمواصلة التحقيق على أساس أنه سبق لها النظر في هذه القضية، متجاهلة في ذلك أحكام المادة المذكورة أعلاه، تكون بقضائها كما فعلت قد أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب إبطال القرار المطعون فيه.
155	1993	2	الجنائية	م 363، 437 و 545 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه في حالة تحقيق تنازع في الاختصاص بين أمر قاضي التحقيق والغرفة الجزائية بالمجلس القضائي، فإنه يتوجب على النيابة العامة إحالة الدعوى على غرفة الاتهام التي تحيل القضية على محكمة الجنايات للبت فيها حسب ما ينهي إليه اقتناعها إما على أساس جنائية أو جنحة أو مخالفة. ومتى كان كذلك - في قضية الحال - استوجب الفصل في تنازع الاختصاص بإبطال قرار غرفة الاتهام وإحالة القضية إليها لتحيلها على محكمة الجنايات.

تنازع في الاختصاص

276	1993	3	الجنائية	م 40 و 545 من ق ا ج	إذا كان مؤدى المادة 40 من ق إ ج أنها تجعل كلا من قاضي التحقيق مختصان بمتابعة المتهم - في قضية الحال - الأول بسبب مكان وقوع الجريمة والثاني بسبب مكان إقامة المتهم، فالأولوية ترجع إلى قاضي التحقيق الأول بسبب إحالة القضية إليه أصلا الذي تمسك باختصاصه في بداية التحقيق، ومن ثم فإنه ولحسن سير العدالة فعلى قاضي التحقيق الأول التمسك باختصاصه لمواصلة التحقيق. ومتى كان كذلك استوجب الفصل في تنازع الاختصاص وإبطال الأمر بالتخلي من قاضي التحقيق الأول للتمسك باختصاصه ومواصلة التحقيق.
136	1994	3	التجارية والبحرية	م 205 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يكون ثمة تنازع في الاختصاص بين القضاة، إلا إذا صدرت عدة أحكام في نزاع واحد من عدة جهات قضائية من نفس النوع أو صرحت بعدم اختصاصها. ولما ثبت - من قضية الحال - أن القرار الأول صادر عن المحكمة العليا والثاني عن مجلس قضاء أم البواقي، فإن الجهتين القضائيتين لم تكونا من نوع واحد، وعليه فإن الدفع المثار غير سديد ويتوجب رفض الطعن.
176	1997	2	الجنائية	م 545 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " يتحقق التنازع في الاختصاص بين القضاة عندما تكون القضية مطروحة أمام جهات قضائية مختلفة بين نفس الأشخاص ونفس الجريمة. ومن ثم فإن النعي بتنازع الاختصاص في القضية الراهنة على القضايا المطروحة المتعلقة بأشخاص مختلفة وجرائم مختلفة في غير محله مما يجعل الطلب غير مؤسس ويعرضه للرفض.
193	2000	1	الجنائية	م 545 من ق ا ج	مفاد نص المادة 545 من قانون الإجراءات الجزائية " أن تنازع الاختصاص بين القضاة يتحقق إذا كان الأمر يتعلق بجريمة واحدة عرضت على محاكم أو مجالس أو قضاة تحقيق بمحاكم مختلفة". والثابت من أوراق الملف أن قاضي التحقيق لدى محكمة بئر مراد رابيس قام بالتحقيق في القضية على أساس النصب والاحتياط وخيانة الأمانة. وأن محكمة وهران أصدرت حكما غيابيا ضد الطالب بإدانتته من أجل إصدار شيك بدون رصيد. مما يستنتج معه أن الجريمتين موضوع القضيتين المطروحتين أمام قاضي التحقيق بئر مراد رابيس ومحكمة الجرح بوهان مختلفتين كما أن الأطراف والجهتين القضائيتين كلها مختلفة. وبما أن الشروط المنصوص عليها في المادة 545 من قانون الإجراءات الجزائية غير متوفرة في قضية الحال فيتعين التصريح بعدم قبول الطلب.
111	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجرح والمخالفات	م 547 من ق ا ج	1- إن تحريك الدعوى العمومية في قضايا الاختلاس لا يتوقف البتة على شكوى الطرف المتضرر من الجريمة بل أن تحريك ومباشرة الدعوى العمومية هو من صلاحيات النيابة العامة دون أي قيد حتى ولو لم يلحق بالضحية أي ضرر بل أن الضرر المعنوي كاف لذلك. 2- متى ثبت من أوراق الطعن أن القرار المطعون فيه يطرح مسألة تنازع بين أمر قاضي التحقيق وجهات الحكم، فإن المادة 547 من قانون الإجراءات الجزائية تخول للمحكمة العليا الفصل تلقائيا في هذا التنازع ولو مقدما وذلك بإحالة القضية أمام غرفة الاتهام لمتابعة التحقيق فيها على الشكل الجنائي.
177	2003	1	المدنية	م 3 و 16 من القانون 98-03	تكون المحكمة العليا غير مختصة للنظر في نزاع يتعلق بتنازع الاختصاص بين قرارين صادرين عن الغرفة المدنية والإدارية استنادا إلى أحكام المادتين 3 و 16 من قانون 98-03 المؤرخ في 3 يونيو 1998 المتعلق باختصاصات محكمة التنازع.

تنازع في الاختصاص

665	2003	عدد خاص	الجنائية	م 545 من ق ا ج وم 25 من قانون القضاء العسكري	إن اختصاص المحكمة العسكرية فيما يخص صفة الأشخاص تحدده المادة 25 من قانون القضاء العسكري ومادام المتهمون مدنيين ولم يرتكبوا ، فعلا داخل تكتة عسكرية فإن قاضي التحقيق المدني هو المختص بالتحقيق في القضية	تنازع في الاختصاص
669	2003	عدد خاص	الجنائية	م 3 من المرسوم التنفيذي 04-97	إن فرد الدفاع الذاتي المشتبه فيهم - في قضية الحال - كانوا يعملون تحت مسؤولية نقيب عسكري طبقا للمادة 03 من المرسوم 4/ 97 المؤرخ في 1997/ 1/ 4 وعليه كان لزاما على قاضي التحقيق العسكري مواصلة التحقيق بجمع الطرق القانونية وليس الأمر بعدم الاختصاص في القضية .	
673	2003	عدد خاص	الجنائية	م 2/25 و 26 من قانون القضاء العسكري	إن الجرائم المرتكبة من طرف عسكريين ضد عسكريين أو مدنيين ضد عسكريين إذا وقعت بسبب الوظيفة فإنها تخرج عن اختصاص القضاء العادي وأن القرار المطعون فيه لما صرح بعدم الاختصاص النوعي بسبب صفة المجني عليه عسكري وقوع الجريمة أثناء الخدمة يمنع القاضي العادي من التحقيق في ظروف الوفاة .	
677	2003	عدد خاص	الجنائية	م 546 من ق ا ج وم 208 من قانون القضاء العسكري	متى ثبت من أوراق الطعن أن رسالة التهديد المزعوم إرسالها من طرف المتهم غير موجود بالملف وأن قاضي التحقيق العادي لم يسع في إحضار هذه الوثيقة للتأكد من تاريخ إرسالها للوصول إلى معرفة وضعية المتهم عند تحرير هذه الرسالة هل كان في صفوف الجيش أم كان ضمن جماعة إرهابية . ومتى كان كذلك فإن قاضي التحقيق يكون قد تسرع في تخليه عن الملف لصالح قاضي التحقيق العسكري مما يتعين التصريح بتعيينه لمواصلة التحقيق.	
682	2003	عدد خاص	الجنائية	م 546 من ق ا ج	يتحقق التنازع في الاختصاص بصدور قرار نهائي لغرفة الاتهام بإحالة الدعوى أمام محكمة الجناح باعتبار أن الوقائع تكون جنحة ، وبصدور قرار نهائي للغرفة الجزائية القاضي بتأييد الحكم بعد الاختصاص. ومن الثابت قانونا أنه لا يمكن إحالة الدعوى أمام محكمة الجنايات إلا بناء على قرار بالإحالة تصدره غرفة الاتهام ولما أساء قرار الإحالة تقدير الوقائع موضوع الاتهام متجاهلا الأعباء والظروف التي أحاطت بواقعة القتل فإنه يستوجب إبطال قرار غرفة الاتهام وإحالة الدعوى إليها مجددا للفصل في أوجه الاتهام الأصلية وإحالة القضية أمام محكمة الجنايات.	
245	2006	1	المدنية	القانون 03-98	تختص محكمة التنازع وليس المحكمة العليا، بالفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء العادي والقضاء الإداري	
563	2006	1	الجنائية	م 546 من ق ا ج	تختص الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، في حالة تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام باعتبارها جهة تحقيق والغرفة الجزائية باعتبارها جهة حكم، بالفصل في هذا التنازع لكونها الجهة القضائية المشتركة العليا للجهتين المتنازعتين.	
607	2006	1	الجناح والمخالفات	م 363، 437 و 547 من ق ا ج	يجوز للمحكمة العليا، في حالة رفض الطعن بالنقض في قرار صادر عن الغرفة الجزائية بالمجلس القضائي، قاض بعدم الاختصاص النوعي، بسبب الوصف الجنائي للأفعال، الفصل مقدما في تنازع الاختصاص بين جهة الحكم وجهة التحقيق وإحالة القضية إلى غرفة الاتهام المختصة للقيام بالإجراءات اللازمة، قصد الإحالة إلى محكمة الجنايات وفقا للمادتين 363 و 437 من قانون الإجراءات الجزائية.	

581	2007	1	الجنائية	م 3/546 من ق ا ج	تعين الغرفة الجزائية بالمحكمة العليا، الجهة القضائية المختصة، في حالة التنازع السلبي في الاختصاص بين القضاة، من خلال حكم وقرار نهائيين، بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح، التابعتين لنفس المجلس القضائي.	تنازع في الاختصاص
281	2008	1	الجنائية	م 249 من ق ا ج	تختص المحكمة العليا بالفصل في تنازع الاختصاص الحاصل بين غرفة الاتهام والغرفة الجزائية.	
143	2011	2	المدنية	م 398 من ق ا م و ا	يكون ثمة تنازع في الاختصاص، بين القضاة، عندما تقضي جهتان قضائيتان أو أكثر، تابعة لنفس النظام القضائي، بالاختصاص أو بعدم الاختصاص.	
154	2014	2	المدنية	م 398 و 400 من ق ا م و ا	الغرفة المدنية بالمحكمة العليا، هي التي تتولى تحديد الجهة القضائية المختصة، في حالة تنازع الاختصاص بين محكمة و مجلس قضائي.	
51	2015	2	المدنية	م 312 من ق ا م ا	لا يوجد تنازع في الاختصاص القضائي، في حالة الطعن بالاستئناف في أمر ولائي أمام الغرفة الاستئنافية بالمجلس ثم أمام رئيس نفس المجلس.	
262	2016	1	الجنائية	م 545، 546 و 547 من ق ا ج	لا يجوز لغرفة الاتهام أن تحيل القضية على محكمة الجنايات، بعد أن كانت قد أحالتها على محكمة الجنح وصدر فيها قرار يقضي بعدم الاختصاص النوعي صار نهائيا، إلا بعد إلغاء القرار القاضي بالإحالة على محكمة الجنح، في إطار الفصل في تنازع الاختصاص من طرف الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا.	
153	2017	2	الجنائية	م 2/545 و 3/546 من ق ا ج	إذا أصدرت غرفة الاتهام قرارا بإحالة القضية على محكمة الجنح وقضت هذه الأخيرة بعدم اختصاصها لأن الوقائع ذات طابع جنائي وأيدت الغرفة الجزائية الحكم بعدم الاختصاص، يؤول الفصل في تنازع الاختصاص في هذه الحالة إلى الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا. ترجح المحكمة العليا رأي جهة الحكم على جهة التحقيق في مسألة الاختصاص، لأن تكليف جهة التحقيق (غرفة الاتهام) يبقى مؤقتا، لحين فتح باب المناقشة الحضورية من طرف جهة الحكم (الغرفة الجزائية).	
267	1994	3	الجنح والمخالفات	م 29 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون. ومن ثم فليس للنائب العام الحق في التنازل عن الطعن بعد رفعه أمام المحكمة العليا، وهذا استنادا إلى مفهوم النص القانوني الذي مفاده: (أن النيابة العامة لا تملك الدعوى العمومية بل هي ملك للمجتمع، حيث تمارسها باسمه لا غير) وبالنتيجة فإن تنازلها عن الطعن الحالي لا يكون له أي أثر.	تنازل النيابة العامة عن الطعن
126	1992	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه على قضاة الموضوع معاينة التخلي عن الطعن والإشهاد به دون الإقدام على اتخاذ قرار في موضوع القضية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تجاوزا في السلطة. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن طرفي النزاع تصالحا على التخلي عن الاستئناف وأن قضاة المجلس أعطوا لهم إشارات على ذلك وحكموا بالإضافة إلى ذلك بطرد المدعي في الطعن من السكن المتنازع متجاوزين بذلك سلطتهم. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تنازل عن الاستئناف

104	1990	1	التجارية والبحرية	م 505 من ق م م 234 من ق ا م	من المقرر قانونا أن المؤجر الأساسي لا يمكنه توجيه دعوى فسخ الإيجار ضد المتنازل له إلا إذا أدخل المستأجر في النزاع، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون ويترتب عليه عدم الاحتجاج بالحكم الصادر في مواجهة المستأجر. ولما أيد قضاء الاستئناف الحكم الآخر بخروج المتنازل له من المحل التجاري المتنازع عليه دون مراعاة إدخال المستأجر في النزاع، فإنهم بهذا القضاء أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار تلقائيا من المجلس الأعلى مخالفة أحكام هذا المبدأ	تنازل عن الإيجار
116	1999	1	التجارية والبحرية	م 200 من القانون التجاري	من المقرر قانونا بأنه " تلغى جميع التعاقدات مهما كان شكلها إذ كانت ترمي إلى منع المستأجر من التنازل عن إيجاره لمشتري محله التجاري أو مؤسسته وكذلك الاتفاقيات التي تجعل مشتري المتجر خاضعا لقبول المالك" ومتى تبين - في قضية الحال - أن قضاة المجلس استندوا في قرارهم على المادة 200 من القانون التجاري التي تجيز للمستأجر التنازل عن إيجاره لمشتري محله أو مؤسسته دون أن تجعل هذا الأخير خاضعا لقبول المالك، وبالتالي فإن قضاة الاستئناف طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
388	2009	2	الجنح والمخالفات	م 219، 350 و 369 من ق ع	لا يستفيد المتهم، المتابع بجنحة السرقة والتزوير واستعمال المزور، من التنازل عن الشكوى ووضع حد للمتابعات، طبقا للمادة 369 من قانون العقوبات، إلا فيما يتعلق بجنحة السرقة فقط.	تنازل عن الشكوى
161	1993	4	التجارية والبحرية	م 2 و 6 من قانون التنازل عن أملاك الدولة	من المقرر قانونا أنه يمكن أن يترشح لاكتساب المحلات التجارية ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي الأشخاص الطبيعيون ذوا الجنسية الجزائرية الذين يثبتون أنهم المستأجرون الشرعيون وأنهم مستوفون لالتزاماتهم الإيجارية ويمارسون نشاطهم في هذه الأماكن، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضده لا تربطه بالطاعة المالكة للمحل المتنازع عليه أية علاقة إيجارية قانونية، فإن قضاة الموضوع برفضهم طلب الطاعة بطرد المطعون ضده خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تنازل عن أملاك الدولة
229	2009	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	يعتبر عقدا صحيحا الإشهاد بالتنازل عن عقار المحرر من طرف موثق. لا يترتب عن هذا الإشهاد بالتنازل انتقال الملكية إلا إذا روعيت الإجراءات المقررة قانونا، لاسيما الشهر العقاري.	تنازل عن عقار
163	1994	3	التجارية والبحرية	م 79 و 83 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن كل تنازل عن محل تجاري، ولو كان معلقا على شرط، يجب إثباته بعقد رسمي وإعلانه في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية خلال الأجل المحددة، وإلا كان باطلا، وبدون أثر. و لما ثبت - من أوراق القضية الحالية - أن قضاة المجلس أسسوا حكمهم على مجرد عقد عرفي يعتبرونه منتجا لآثاره، وملزما للطرفين، فإنهم خالفوا بذلك القانون وعرضوا قرارهم للبطلان.	تنازل عن محل تجاري

177	1995	1	التجارية والبحرية	م 79 من القانون التجاري م 88 من ق ا	من المقرر قانونا أنه يجب الإثبات بعقد رسمي وإلا كان باطلا. كل تنازل عن محل تجاري ولو كان معلقا على شرط ، أو صادرا بموجب عقد من نوع آخر، أو كان يقضي بانتقال المحل التجاري بالقسمة أو المزايدة أو بطريق المساهمة به في رأس مال الشركة. وعلى الولي أن يتصرف في أموال القاصر تصرف الرجل الحريص، ويكون مسؤولا طبقا لمقتضيات القانون العام. و لما ثبت- من قضية الحال- أن عقد التنازل لم ينجز في شكله الرسمي وأن المطعون ضدها ما هي إلا ولية شرعية بعد وفاة زوجها، فليس لها إذا سوى سلطة التسيير في أموال الشركة، لصالحها ولصالح كل أولادها القصر، ولا يمكنها التصرف فيها بالتنازل إلا عن حستها. لذا فإن الذي فصل - عن خطأ- في طلب الطاعنين بالرجوع إلى الأمكنة وقضى بالرفض، صدر مستوجبا للنقض والإبطال.	تنازل عن محل تجاري
250	1989	3	الجنائية	م 2/500 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن تناقض الأحكام الصادرة من جهات قضائية مختلفة في آخر درجة يعد وجها من أوجه الطعن بالنقض، وكان من المقرر أيضا أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعده ما يمكن حمل الحكم عليه، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا لقاعدة حجية الأمر المقضي به. - فإذا كان من الثابت أن محكمة الجنايات بعد قضائها ببراءة المتهم قضت لصالحه بتعويض يدفعه له الطرف المدني دون أن تفصل المحكمة في طلبات هذا الأخير وفقا للمادة 316 ق ا ج، وظلت هكذا دعواه المدنية قائمة إلى أن أرجعت بعد صيرورة الحكم السابق حائزا لقوة الشيء المقضى به أمام نفس المحكمة التي ارتأت بأن المتهم تسبب في موت الضحية وبناء على ذلك قضت عليه بدفع تعويض لصالح الطرف المدني وبذلك فإن هذا الحكم الأخير يتعارض ويتناقض مع الحكم المدني السابق الذي اكتسب قوة الشيء المقضى به، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.	تناقض أحكام وقرارات صادرة من آخر درجة
210	1989	1	الاجتماعية	م 4/517 من ق م وم 144 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا انه إذا كان الشاغل للأمكنة سواء كان سكنها محظورا أو صدر في شأنها قرار ينذر بتحقق الخطر ويقضي بالترميم أو بهدم العقار الذي يشرف على الانهيار الذي توجد فيه الأمكنة، ومتى اقتضى الفصل في الدعوى قبل الموضوع بإجراء خبرة، فإنه من الضروري حسم النزاع بحكم لا ينبغي أن يتناقض فيما قضى به من مقتضيات وهذا طبقا للقواعد العامة والمبادئ القانونية التي تؤكد وجوب تطابق الأحكام لما اعتمدت عليه من أسباب ومقتضيات. - والقضاء بما يخالف هذا المبدأ، يستوجب نقض القرار الذي صادق على نتائج خبرة أمر بها وهي تحقق وجود خطر على المستأجر، في حين أنه قضى برفض إخراج المستأجر المههد بالخطر، وذلك على أساس عدم وجود تنبيه بالإخلاء سابق لمدة ستة أشهر.	تناقض فيما قضى به الحكم أو القرار نفسه
305	1989	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا وجد تناقضا بين السؤال المطروح حول الإدانة مع جوابه بالإيجاب وبين منطوق الحكم القاضي بالبراءة، فإن هذا الحكم يعد مخالفا للقانون ويستوجب نقضه وإبطاله لما تضمنه من تناقض في منطوقه.	

311	1989	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>إن نص المادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية أوجب أن يثبت حكم محكمة الجنايات الذي يفصل في الدعوى العمومية مراعاة جميع الإجراءات الشكلية المقررة قانونا وأوجب فضلا عن ذلك أن يشتمل على البيانات التي أفرغها المشرع في هذه المادة ومن ذلك الأسئلة الموضوعية والأجوبة التي أعطيت عليها وفقا لأحكام المواد 305 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية.</p> <p>أنه من الثابت بملف الدعوى وبالرجوع إلى ورقة الأسئلة يتبين أن المحكمة طرحت سؤالين حول واقعة الضرب المفضي الى الموت وأجابت عن السؤال الخاص بفعل الضرب العمدي بالإيجاب بالأغلبية وعن السؤال الخاص بالطرف المشدد بالنفي بالأغلبية ونتيجة لذلك حكمت على المتهم بالبراءة، وبذلك أخطأت في تطبيق القانون.</p> <p>ولقد بات من المؤكد جليا أنه يوجد تناقض بين الإجابة عن السؤال الأول وبين الحكم بالبراءة والقضاء بما يخالف المبدأ القانوني المذكور يستوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه</p>	<p>تناقض فيما قضى به الحكم أو القرار نفسه</p>
19	1989	3	المدنية	م 233 من ق ا م	<p>إن الدعوى التي تنتهي بالرفض أو بعدم القبول، إن كانت تتحد في النتيجة فهي تختلف من حيث الأثر دون أن يشكل ذلك تناقضا على مستوى الاستئناف عند إلغاء المجلس حكما قضى بالرفض وفصل بعد التصدي بعدم القبول، ذلك أن الرفض هو بمثابة فصل نهائي في النزاع بينما عدم القبول من شأنه إبقاء باب المرافعة مفتوحا إلى حين إحضار المدعي وثائق جديدة تثبت مزاعمه، مما يجعل الطعن الناعي على تناقض القرار الذي بعد إلغاء حكم بالرفض قضى بعدم القبول، غير مؤسس يستوجب الرفض .</p>	
143	1989	3	الاجتماعية	م 233 من ق ا م	<p>متى أوجب القانون تسبيب الأحكام واحتوائها على الدفوع المقدمة، فإذا ما تبين من القرار المطعون فيه أن أسبابه تناقضت مع بعضها وتناقضت أيضا مع منطوقه، ذلك أنه من جهة تعرض في تسببيه للتصريح في مسألة تمس موضوع النزاع ومن جهة أخرى تعرض في تسببيه و منطوقه لعدم قبول المعارضة شكلا، فإن هذا القرار يكون مشوبا بالتناقض في تسببيه المساوي لانعدامه، مما يترتب عليه إبطاله. - إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن المجلس قضى بعدم قبول المعارضة شكلا في حين انه كان قد تصدى لموضوع النزاع وعقب المناقشة رفض الدفع المثار بتقادم الدعوى المباشرة من المطعون ضده، فإنه بهذا القضاء تعرض لمسألة تمس بموضوع النزاع من جهة بينما صرح من جهة أخرى بعدم قبول المعارضة شكلا، ولذلك فإن قراره كان مشوبا بالتناقض، مما يستوجب معه قبول الوجه المثار من المؤسسة الطاعنة تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>	
276	1989	3	الجنح والمخالفات	م 500 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أنه إذا كانت أسباب القرار لا تكفي لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى، وما أبدى من طلبات و دفوع أطرافها فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والتناقض في المقتضيات. إذا كان الثابت أن القرار بين في تسببيه إلا أركان جرم الضرب والجرح العمديين والاكتفاء فقط بالإشارة إلى المادة 266 من ق ع مع أنه صادق على حكم برمته وكان هذا الحكم قد أدان المتهمين في القضية بوقائع السب والشتم و الإخلال بالنظام العام فإن هذا القرار يكون متناقضا مع الحكم الذي صادق عليه برمته لانطوائه فقط على جنحة الضرب والجرح العمديين بسلاح ابيض .ومتى اكتنف القرار المطعون فيه الغموض التام والعجز في التعليل والتناقض في المقتضيات فقد استوجب نقضه وإبطاله تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ .</p>	

166	1990	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانونا، أن كل قرار يجب أن يشتمل على أسباب ومنطق ومن ثم، فإن القرار الذي تتناقض أسبابه مع منطوقه تكون بمثابة انعدام التسبب ومشوبا بانعدام الأساس القانوني. و لما كان ثابتا، حسب الأسباب الواردة في القرار أن المجلس القضائي أشار إلى أن ممارسة حق الاسترداد الشخصي للأمكنة المخصصة للسكن مؤسسا إذا المؤجر يعرض على المستأجر إسكانه في منزل آخر وبنفس الشروط، فإن مثل هذا التسبب يتعارض مع منطوق القرار الذي قضى بتأييده للحكم الرفض لطلب المدعي ممارسة حق الاسترداد الشخصي المتنازع عليه. لذلك فإن قرار المجلس كان خاليا من الأساس القانوني. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	تناقض فيما قضى به الحكم أو القرار نفسه
58	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 233 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا وجد تناقضا بين حيثيات القرار و منطوقه فإن هذا القرار يكون مشوبا بانعدام التسبب والتناقض. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه يشير في حيثياته إلى تاريخ سريان النفقة ورفعها بالنسبة للبتين وللأم وفي منطوقه يصرح بالمصادقة على الحكم المستأنف برفع مبلغ التعويض فقط وعليه فإن هذا القرار يكون مشوبا بالتناقض. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
168	1997	2	الجنائية	م 198، 190 و 500 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه "يجوز لغرفة الاتهام بالنسبة للجرائم الناتجة من ملف الدعوى أن تأمر بتوجيه التهمة طبقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة 190 من قانون الإجراءات الجزائية إلى أشخاص لم يكونوا قد أحيلوا إليها. . . " و لما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قرار غرفة الاتهام مشوب بالتناقض بين وقائع الدعوى وعرض الأسباب، فكان على غرفة الاتهام أن توجه التهمة للمدعو (ش ر) لقيامه بإطلاق النار اتجاه الضحية طبقا لأحكام المادتين (189 - 190) من قانون الإجراءات الجزائية. فإن غرفة الاتهام عندما قامت بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لمتابعة الدعوى تأسيسا على أحكام المادة 39 من قانون العقوبات قد خالفت القانون وعرضت قرارها للنقض والإبطال. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
419	2003	1	الجنائية	م 500 من ق ا ج	إن الإدانة القائمة على جريمة توزيع أوراق نقدية مقلدة مع الإجابة عنها بالنفي وطرح سؤال آخر حول ظرف التشديد يشكل تناقضا بين الأسباب و المنطوق يؤدي إلى النقض طبقا للمادة 495 من قانون الإجراءات الجزائية.	
323	2003	2	الجنائية	م 500 من ق ا ج	يعد تناقضا في الأسباب اعتبار توزيع دواء انقضت مدة صلاحيته جنحة توزيع مواد فاسدة وإعطاء نفس الدواء للمريض لا يشكل جريمة.	
120	1989	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤجر أن يرفض تجديد عقد إيجار المحل التجاري دون أن يلزم بتسديد أي تعويض عن الإخلاء إذا ما اثبت وجوب هدم كامل للعمارة أو جزء منها، وفي هذه الحالة لا يشترط القانون على المؤجر إعدار المستأجر بل يكون التنبيه بالإخلاء صحيحا دونه، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت أن الطاعنين بلغا تنبيهها بالإخلاء إلى المطعون ضده بناء على مقرر هدم اتخذ من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي انصب على بنائيهما فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف القاضي برفض طلبهما الرامي إلى إثبات صحة تنبيهه بالإخلاء، خرخوا القانون عندما قرروا وجوب توجيه إعدار مسبق للمستأجر، مما يترتب عليه قبول نعي الطاعنين بسبب هذه المخالفة، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه، تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ.	

116	1989	3	التجارية والبحرية	قانون 20 مارس 1956	<p>متى كان من المقرر قانون أن عقد إيجار التسيير الحر يحرر في شكل رسمي وينشر خلال خمسة عشرة يوما من تاريخه على مستخرج أو إعلام النشرة الرسمية للإعلانات القانونية. وينتهي بنفس الإجراءات التي نشر بها، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن النزاع يتعلق بإيجار تسيير لأصل تجاري معد كمطعم وقع لمدة ستة أشهر وعند مضي هذه المدة تجدد هذا الإيجار لمدة غير محددة، وإن الطاعنة لما أرادت إنهاء الإيجار أرسلت للمستأجر رسالة مضمونة الوصول تطلب منه الخروج من أصلها التجاري محترمة بذلك القانون الذي كان ساريا على العقد، فإن قضاة الموضوع برفضهم دعواها الرامية إلى طرد مستأجرها خرقوا أحكام القانون، مما يترتب عليه قبول نعي الطاعنة بهذا الوجه، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ.</p>
119	1989	3	التجارية والبحرية	م 5 من مرسوم 1953/09/30 وم 173 من القانون التجاري	<p>متى كان من المقرر قانونا، أن الأحكام المتعلقة بالإيجارات التجارية تطبق أيضا على إيجار المحلات المعتبرة كمرافق للقواعد التجارية فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت أن عقود الإيجار المبرمة من شركة تجارية تعد أنها مخصصة لحاجات الاستثمار مما يعطى لهذه المحلات الصفة التجارية، كما أن الطابع التجاري للشركة لا يمكن تجاهله، ولذلك فإن عقد الإيجار يوضح أن، المحل استوَجَر للنشاط التجاري المرتبط بنشاطها ولا يمكن وضع حد ونهاية له إلا تحت طائلة أحكام التنبية بالإخلاء الموجه برسم شبه قضائي، ولانعدام توجيه هذا التنبية بكيفية قانونية إلى الشركة الطاعنة، فإن قضاة الاستئناف لا يمكنهم طرد هذه الأخيرة من المحل المتنازع عليه، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الشركة الطاعنة بمخالفة أحكام هذا المبدأ.</p>
152	1989	3	الاجتماعية	م 531 من ق م	<p>متى كان من المقرر قانونا انه يجب على المالك الذي يريد الانتفاع بحق الاسترداد أن يخطر المستأجر أو الشاغل بمقتضى عقد غير قضائي أو برسالة موصى عليها، ويجب تحت طائلة البطلان ذكر البيانات المنصوص عليها قانونا في هذا العقد أو الرسالة الموصى عليها وكان من المقرر كذلك وجوب تسبيب الأحكام والقرارات واحتوائها على الدفوع المقدمة فإن القضاء بصحة تنبيهه بالإخلاء مع عدم ذكر بياناته كاملة يعد خرقا للقانون وقصورا في التسبيب.</p> <p>- إذا كان الثابت أن التنبية بالإخلاء الموجه إلى المستأجر لم يتضمن كافة البيانات المفروض مراعاتها تحت طائلة البطلان إذا لم يذكر فيه اسم وعنوان المالك الذي يسكن لديه المستفيد من الإيجار وموقع الغرف بالضبط وأنه لما قضى المجلس القضائي بصحة تنبيهه بالإخلاء مع الأمر بطرد الطاعن فإنه لم يبرر بكفاية بما قضى به وخرق القانون، مما يستوجب معه قبول الوجه المثار من الطاعن تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>
113	1990	1	التجارية والبحرية	م 176 و 187 من القانون التجاري	<p>من المقرر قانونا أنه إذا كان المجلس القضائي مكلفا بالفصل في دعوى صحة تنبيهه بإخلاء يتضمن رفض تجديد الإيجار بدون ذكر أي سبب خطير ومشروع، فإنه من الواجب على القضاة أن يعينوا خبير التعويض عن الإخلاء وفقا لما نصت عليه أحكام المادة 176 من القانون التجاري، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان المجلس القضائي - فضلا عن ذلك لا يمكنه بدون خرق أحكام المادة 187 من نفس القانون أن يأمر بطرد المستأجر من المحل التجاري مضيعا له ضمانه الحقيقي وبصرفه للقيام بدعوى منفصلة لتحديد التعويض عن الإخلاء الواجب له، فإنه بهذا القضاء خالف أحكام المادتين 176 و 187 من نفس القانون. و متى كان الأمر كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>

تنبيه بالإخلاء

109	1990	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن التنبية بالإخلاء بوجه من المؤجر إلى المستأجر القانوني، ومن ثم فإن المحتل للأمكنة بسوء نية لا يمكن أن يتمسك بتنبية بالإخلاء وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً، وأنه لذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن من انعدام الأسباب والأساس القانوني في غير محله ويستوجب رفضه. ولما كان ثابتاً في قضية الحال - أن الطاعن لم يوجه له ما يمكن اعتباره تنبيهاً بالإخلاء من طرف المورث، وإنما أمر بالخروج من المحل كحارس للأصل التجاري مدة غيابه وعرض عليه تعويضاً مقابل أتعابه، فإن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بإبطال دعوى الطرد من أصل تجاري لعدم مطابقة التنبية بالإخلاء قانوناً وتصدياً للدعوى قضوا من جديد بطرد الطاعن من المحل اعتماداً على أنه لم يستطع أن يثبت صفته كمستأجر للأصل التجاري المتنازع فيه فإن هؤلاء القضاة بقضائهم كما فعلوا التزموا بتطبيق صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن	تنبيه بالإخلاء
91	1990	3	التجارية والبحرية	م 173 و 194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً، أنه يجب أن يبين في التنبية بالإخلاء الأسباب التي أدت إلى ذكر مضمون المادة 194 من القانون التجاري تحت طائلة البطلان، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع، لم يلتفتوا إلى دفع الطاعنة، بعدم تسبب التنبية بالإخلاء، الموجه لها وخرقه للمادتين 173 و 194 من القانون التجاري، فإنه بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون.	
142	1990	4	الاجتماعية	م 475 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أنه من الجائز الاعتماد على تنبيه بالإخلاء في قضية طرحت على المحكمة بعد تاريخه، فإنه لا يمكن بوجه من الوجوه الاعتماد على تنبيه بالإخلاء في قضية طرحت على المحكمة قبل تاريخه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون.	
102	1991	2	التجارية والبحرية	م 23 من ق 1 م	لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن عريضة افتتاح الدعوى مؤرخة في 30 ديسمبر 1981 وأن التنبية بالإخلاء وجه إلى الطاعن بتاريخ 25 جانفي 1983 فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف ومن جديد القضاء بطرد الطاعن من الأمكنة المتنازع عليها يكونوا بقضائهم كما فعلوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
102	1991	2	التجارية والبحرية	م 23 من ق 1 م	متى كان من المقرر قانوناً، أنه يصح تبليغ التكليف بالحضور لأي شخص يقيم بالمنزل إلى أحد التابعين، فإن تبليغ التنبية بالإخلاء إلى شخص آخر وجد بالمحل، إجراء سليم، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير صحيح. لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف لما أجابوا بان التنبية بالإخلاء بلغ إلى أحد عمال صاحب المحل واعتبروا وجود هذا الشخص في المحل قرينة على أن هناك علاقة بصاحب المحل، وبقضائهم كما فعلوا يكونون قد طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك، استوجب رفض الطعن.	
124	1991	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن المالك الذي يقدم تنبيهاً بالإخلاء لاسترجاع الأمكنة بناء على المادة 529 وما بعدها من القانون المدني غير ملزم بانتظار انتهاء مهلته لرفع دعوى المصادقة عليه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للمبادئ القضائية. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنة وجهت للمطعون ضده تنبيهاً بالإخلاء على أساس المادة 529 وما بعدها من القانون المدني فإن قضاة المجلس بإبطلهم لدعواها المتعلقة بطلب المصادقة على إجراء التنبية والحكم بالطرد اعتماداً على أن الدعوى رفعت قبل انتهاء مهلة ستة أشهر، قد خالفوا المبدأ المذكور أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

10	1992	1	المدنية	م 475 من ق م	من المقرر قانونا أن الإنذار بالتخلي إذا عين في أجل غير الأجل المحدد قانونا فلا يسري إلا ابتداء من الأجل الذي يليه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المطعون ضدهم لم يحترموا أجل التنبيه بالإخلاء كما هو محدد قانونا، فإن قضاة المجلس الذين اعتبروا أن أجل التنبيه بالإخلاء ينتهي في فاتح أكتوبر بدل 15 منه يكونوا بقضائهم، كما فعلوا، انتهكوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	تنبيه بالإخلاء
75	1993	1	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن انتهاء إيجار المحلات التجارية يتم عن طريق التنبيه بالإخلاء بعقد غير قضائي يذكر فيه أسباب توجيهه مع مراعاة مضمون المادة 194 من ق. ت، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن التنبيه بالإخلاء لم يستوف الشروط المنصوص عليها قانونا ولم يعد كتابة مضمون المادة 194 من ق. ت، فإن قضاة الموضوع عندما قضوا بصحة التنبيه بالإخلاء خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
152	1994	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن إجراءات التنبيه بالإخلاء تحكمها نصوص القانون التجاري ولا سيما المادة 173 منه متى كان النزاع يتعلق بمحل تجاري، وأن المادة 475 من القانون المدني غير قابلة للتطبيق إلا على التنبيه بالإخلاء المدني. ومن ثم فإن النعي على القرار - المطعون فيه- بمخالفة القانون في غير محله، مما يستوجب رفض الطعن.	
147	1996	1	التجارية والبحرية	م 475 من ق م وم 173 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن ينتهي عقد إيجار المحلات المهنية غير محددة المدة، بإرسال أحد المتعاقدين، إنذارا بالتخلي في أجل (03) أشهر السابقة، التي تبدأ لزوما من تاريخ 15 يناير و 15 أبريل و 15 يوليو و 15 أكتوبر، وعند مخالفة التواريخ المذكورة، يسري الأجل ابتداء من التاريخ الذي يليه، ومن ثم فإن دفع الطاعن بعد احترام التواريخ المذكورة ليس مبررا لإبطال التنبيه بالإخلاء - في قضية الحال- إذ يبقى صحيحا ولكن يسري من التاريخ الذي يليه.	
23	1999	2	التجارية والبحرية	اجتهاد المحكمة العليا وم 172 و 173 من القانون التجاري	من الثابت قانونا أنه " يجوز التمسك بحق تجديد عقد إيجار شفوي مبرم لمدة أربع سنوات ولمدة سنتين في حالة عقد إيجار كتابي". ومن الثابت كذلك قانونا أن " إيجار المحلات التجارية لا ينتهي إلا بأثر تنبيه بالإخلاء، حسب ما جرت عليه العادات المحلية وفي مدة ستة أشهر قبل الأجل على الأقل" ويستفاد من القرار المطعون فيه أن قضاة المجلس لما قضوا بالمصادقة على الحكم القاضي بطرد المستأجرة من المحل المتنازع عليه دون توجيه تنبيه بالإخلاء، فإنهم خرقوا أحكام المادة 173 من القانون التجاري التي تشترط لإنهاء عقد إيجار تجاري، توجيه تنبيه بالإخلاء سواء كان العقد محدد أو غير محدد المدة. ولما ثبت كذلك من القرار المطعون فيه أن عقد الإيجار أبرم لمدة ست سنوات، فإن عدم التجديد يجب أن يحترم الشروط والإجراءات المنصوص عليها قانونا ولما خالف قضاة المجلس هذه الأوضاع والإجراءات فإنه يقتضي التصريح بنقض القرار المطعون فيه دون إحالة.	
96	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173، 176 و 177 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه "لا ينتهي إيجار المحلات الخاصة بهذه الأحكام إلا بأثر تنبيه بالإخلاء حسبما جرت عليه العادات المحلية وفي مدة ستة أشهر قبل الأجل على الأقل. . . و يجب أن يتم التنبيه بالإخلاء بعقد غير قضائي وأن تبين فيه الأسباب التي أدت إلى توجيهه مع إعادة ذكر مضمون المادة 194 وإلا اعتبر باطلا". ولما أسس المطعون ضدهم التنبيه بالإخلاء على سببين اثنين أولهما غلق المحل التجاري خرقا لأحكام المادة 177 من القانون التجاري وثانيهما عرض تعويض استحقاقه وفقا لأحكام المادة 176 من القانون التجاري، فإن هذين السببين متناقضين و لا يمكن الاعتماد عليهما معا لطلب إخلاء القاعدة التجارية، ولما صادق قضاة الاستئناف على التنبيه بالإخلاء على أساس أن المستأجرين لم يمارسوا نشاطا تجاريا في المحل موضوع النزاع ولم يناقشوا صحته فيما يخص استعداد المؤجرين لدفع التعويض الاستحقاقه، فإنهم صادقوا عندئذ على تنبيه بالإخلاء مشوب بالبطلان مما يستوجب نقض القرار.	

100	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173، 176 و 194 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه " في حالة عدم اتفاق الطرفين عند انتهاء مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ ومهما كان مبلغ الإيجار، ترفع كل النزاعات المتعلقة بتطبيق هذا الباب لدى الجهة القضائية المختصة". ولما ثبت - في قضية الحال- أن قضاة المجلس عندما قضوا بالمصادقة على التنبيه بالإخلاء وبتعيين خبير لتحديد التعويض الاستحقاقى، فإنهم أصابوا في قرارهم من حيث أن مجرد عرض التعويض من قبل المؤجرين يشكل سببا كافيا لطلب التنبيه بالإخلاء طبقا للمادة 176 من القانون التجاري، وبالتالي فإن النعي على القرار بعدم التسبب في غير محله. ومن جهة أخرى فإن المادة 194 من القانون التجاري، تشترط رفع الدعوى الرامية إلى إخلاء المحلات التجارية بعد مضي ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ توجيه التنبيه بالإخلاء والا تكون الدعوى غير مقبولة شكلا. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	تنبيه بالإخلاء
104	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري وم 106 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا ينتهي إيجار المحلات الخاصة بهذه الأحكام إلا بإثر تنبيه بالإخلاء حسب ما جرت عليه العادات وفي مدة ستة أشهر قبل الأجل على الأقل. ولما - ثبت في قضية الحال- أن تحديد مدة الإيجار لا تعفي المؤجر من توجيه التنبيه بالإخلاء لمدة ستة أشهر قبل انتهاء عقد الإيجار كما يفرضه القانون. وإن قضاة الموضوع لما قضوا بإنهاء علاقة الإيجار على أساس توجيه المؤجر تنبيهها بالإخلاء قبل انتهاء مدة الإيجار بثلاثة أشهر يكونون قد أساءوا تطبيق القانون، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
231	2001	2	التجارية والبحرية	م 510 من ق م	1- الثابت من أوراق الطعن أن قضاة المجلس لما اعتبروا بقية الورثة في النزاع غير وارثي في الإيجار ولا يستحقون أي تعويض ولا ضرورة بالتالي لتوجيه تنبيه بالإخلاء لكامل الورثة فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون لأن المادة 510 من ق. م تعتبر الإيجار من الحقوق التي تورث وكل وارث له في الإيجار حق ثابت وخاص. 2- إن التنبيه بالإخلاء لا يكون صحيحا ومنجا لكل آثاره القانونية إلا إذا وجه لكل الورثة وليس للمسير بالوكالة فقط الذي لا يعتبر وكيلاً عن بقية الورثة. ومتى كان كذلك فإنه يتعين نقض القرار المطعون فيه.	
199	2002	1	الاجتماعية	م 475 من ق م	إذا كان يجوز لأحد الورثة توجيه تنبيه بالإخلاء أو تنبيه بالاستعادة للمستأجر الذي يحتل العين التي ترجع ملكيتها لهؤلاء الورثة فإنه بالمقابل لا يمكن توجيه نفس التنبيه باسم جميع الورثة دون تفصيل لأسمائهم. وما دام أن هذا الإجراء هو جوهري، فإن عدم مراعاته ينجر عنه بطلان التنبيه بالإخلاء.	
248	2002	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	1- إن القضاء ببطلان التنبيه بالإخلاء الموجه من المالك الجديد للمحل المتنازع عليه على أساس عدم إتمام إجراءات شهر عقد الملكية طبقا للمادة 793 من القانون المدني للمحل المكتسب هو قضاء سليم باعتبار أن الطاعن لا يحوز صفة التقاضي يوم توجيه الإنذار للمستأجر. 2- إن التذرع بعدم جواز الدفع بالبطلان أو بعدم صحة الإجراءات من خصم يكون قد أودع مذكرة الموضوع لأن المطعون ضده لم يسبق له إثارة الدفع المؤسس على المادة 793 من القانون المدني هو غير سائغ لأن صفة التقاضي هي من النظام العام يجوز إثارتها من القاضي أو الخصم.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

319	2002	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	حفاظا على المال المشاع يحق لأحد الشركاء اتخاذ كل الإجراءات اللازمة ولو كان ذلك دون موافقة باقي الشركاء. فإن القضاء بصحة التنبيه بالإخلاء الموجه من المؤجر، مالكة أغلبية الحصص لحماية المحل التجاري من الإنهيار دون موافقة باقي الشركاء هو تطبيق سليم للقانون.	تنبيه بالإخلاء
181	2004	1	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	التنبيه بالإخلاء يوجه وجوبا لجميع الورثة.	
246	2004	1	العقارية	م 469 من ق م	يحدد أجل التنبيه بالإخلاء في إيجار الأراضي الفلاحية بالمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة طبقا لما هو محدد بالمادة 469 من القانون المدني.	
251	2004	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	لا يجوز للمستأجر، التصرف في المحل التجاري (القاعدة التجارية)، بعد تلقيه التنبيه بالإخلاء، لأنه لم يعد مستأجرا وإنما مجرد شاغل.	
275	2005	2	الاجتماعية	م 474 و 475 من ق م	رفع دعوى إخلاء السكن المؤجر، خلال مدة التنبيه بالإخلاء، مسموح به. طرد المستأجر، أثناء هذه المدة غير جائز.	
399	2008	1	الاجتماعية	م 498، 119، 531 و 530، 529 من ق م	الجمع في التنبيه بالإخلاء، بين دعوى فسخ الإيجار ودعوى استعادة السكن، خطأ في تطبيق القانون.	
180	2010	1	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	يجب توجيه التنبيه بالإخلاء قبل انتهاء عقد الإيجار بمدة 06 أشهر على الأقل.	
183	2010	1	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	يتواصل الإيجار المحدد المدة، المنعقد كتابة، بالتمديد الضمني، في حالة عدم التنبيه بالإخلاء، إلى ما بعد الأجل المحدد في العقد. يجب في حالة تضمن الإيجار عدة مراحل، توجيه التنبيه بالإخلاء في أجل 06 أشهر على الأقل قبل الأجل، إذا فسخ المؤجر عقد الإيجار في نهاية إحدى المراحل.	
188	2010	1	التجارية والبحرية	م 173 و 194 من القانون التجاري	أجل الثلاثة (03) أشهر، المنصوص عليه في المادة 194 من القانون التجاري، حد أدنى لرفع الدعوى المتعلقة بالإيجارات التجارية. الدعوى المرفوعة بعد مضي (08) أشهر على توجيه التنبيه بالإخلاء، مقبولة.	
35	1993	1	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	من المستقر عليه فقها وقضاء انه لا يشترط في التنزيل أن يتم في عقد رسمي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بإبطالهم لعقد التنزيل لصالح الورثة بحجة انه غير رسمي أخطأوا في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تشترط اي شكل للتنزيل ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	تنزيل
82	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المستقر عليه فقها وقضاء أن التنزيل جائز شرعا وقانونا ولا يجوز مخالفته. ولما ثبت -من قضية الحال- إن عقد التنزيل صحيحا ولم يطعن فيه بالتزوير، فإن حفة المرحوم (ع ب م) المنزلين منزلة أبيهم (م) المتوفى قبل الأول، فإنهم يأخذون ما ناب لأبيهم في المنزلة، و يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين، خلافا لما قضى به قضاة الموضوع في قرارهم -المطعون فيه- مما يستوجب نقضه.	

134	1995	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 776 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قانونا وشرعا أن التنزيل لا يتم إلا بين الأصول والفروع ويكون بتنزيل الفرع منزلة الابن المتوفى من قبل الأصل ليأخذ المنزلون مناب المتوفى في حدود ما قرره القانون و الشرع، ولا يجوز الحكم بغير ذلك. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة المجلس، اعتبروا عقد التنزيل المحرر في 20/11/1975 على أنه وصية، يكونون قد أخطأوا التصور والتكيف، لأن العقد المذكور صرح بالتنزيل المطعون ضدها منزلة البنت الصلب رغم ما في ذلك من خرق صارخ لأحكام الشريعة الإسلامية والمادة 776 من القانون المدني. مما يستوجب نقض قرارهم - المنتقد مع الإحالة.	تنزيل
46	1997	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن عقد التنزيل قبل صدور قانون الأسرة كان اختياري ولا يحتاج إلى شكل رسمي وتقبل فيه شهادة الأقارب طبقا للمذهب المالكي، ولما كان ثابتا أن عقد التنزيل وقع قبل صدور قانون الأسرة فإنه لا مجال لتطبيق أحكام المادة 169 من قانون الأسرة بأثر رجعي لأن التنزيل كان يخضع للوصية الواجبة طبقا للمذهب الحنفي. ومن ثم فإن قضاة المجلس بقضائهم برفض الدعوى وإلغاء حكم المحكمة القاضي بالمصادقة على الخبرة لأن عقد التنزيل يفتقد للرسمية، فإنهم خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
318	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن التنزيل قبل صدور قانون الأسرة كان اختياريًا. ومتى تبين - في قضية الحال - أن الجد قام بتنزيل أحفاده بواسطة الشهود وعن طريق التوثيق قبل صدور قانون الأسرة، فإن قضاة الموضوع بقضائهم بأحقية الأحفاد في تركة جدهم حسب المناب الذي كان يستحقه والدهم طبقوا صحيح القانون. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
321	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن التنزيل قبل صدور قانون الأسرة كان اختياريًا وبعد صدور قانون الأسرة أصبح واجبا. ومتى تبين - في قضية الحال - أن مورث الطاعنين قد توفي قبل والده وأن الطاعنين لم يقع تنزيلهم من طرف جدهم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بعدم أحقيتهم في إرث جدهم طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
325	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه تقبل شهادة الأقارب في إثبات أعمال التبرع بالتنزيل... الخ. ومتى تبين - في قضية الحال - أن تنزيل الأحفاد قد وقع من الجد شفويا وبحضور شهود من الأقارب فإنه يعتبر صحيحا طبقا للشريعة الإسلامية التي لا تشترط الرسمية في أعمال التبرع بالتنزيل وعليه فإن قضاة المجلس بقضائهم بإلغاء حكم المحكمة والقضاء من جديد برفض دعوى التنزيل خالفوا القانون. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
328	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 169 من ق ا	من المقرر قانونا أنه من توفي وله أحفاد وقد مات مورثهم قبله أو معه وجب تنزيلهم منزلة أصلهم في التركة. و متى تبين - في قضية الحال - أن الجد توفي عام 1995 والأب توفي عام 1982 فإن القضاة بقضائهم بحق الأحفاد في التنزيل وبالتالي في تركة الجد طبقوا صحيح القانون، فالعبرة هنا بوفاة الجد وليس بوفاة الأب. مما يستوجب رفض الطعن.	
448	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	أن القضاء بتوريث الحفيدة على أساس الوصية الواجبة قبل صدور قانون الأسرة يعد مخالفة للقانون لأن قضية الحال لا ينطبق عليها قانون الأسرة بل أحكام الشريعة الإسلامية التي كان القضاء الجزائري يطبقها ومن ثم لا يورث الأحفاد في تركات أجدادهم إلا إذا أوصى الجد بأن أولاد ولده يحلون محل أبيهم ويأخذون نصيبه من الميراث.	
387	2005	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 171 من ق ا	لا يحق للحفيد، المستحق جزءا من تركة الجدة، بواسطة التنزيل، أخذ جزء من مخلفاتها بواسطة الوصية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

443	2006	1	الأحوال الشخصية والميراث	م 169 من ق 1	أصبح تنزيل الأحفاد، بعد صدور قانون الأسرة (09 يونيو 1984)، بحكم القانون، تلقائياً.	تنزيل
231	2010	1	الأحوال الشخصية والميراث	م 169 و 222 من ق 1	يعد تنزيل ابن الأخ منزلة الابن من الصلب، طبقاً للشريعة الإسلامية، وصية بمثل نصيب وارث.	
241	2011	1	الأحوال الشخصية والميراث	م 172 من ق 1	حق الأحفاد، المنزّلين منزلة أبيهم، مشروط بالأب يكونوا قد ورثوا من أبيهم، ما لا يقل عن مناب مورثهم، من أبيه.	
273	2013	1	شؤون الأسرة والميراث	م 169 من ق 1	العبرة في التنزيل، بعد صدور قانون الأسرة (قانون رقم 84-11)، بتاريخ وفاة الجد أو الجدة و ليس بتاريخ وفاة والد أو والدة المستفيدين من التنزيل.	
327	2014	1	شؤون الأسرة والميراث	م من 169 إلى 172 من ق 1	كلمة "أصلهم" الواردة في المادة 169 من قانون الأسرة (وجب تنزيلهم منزلة أصلهم في التركة) تعني الأب أو الأم تعني كلمة أحفاد، أبناء الابن (الأب) أو أبناء البنت (الأم).	
227	2015	1	شؤون الأسرة والميراث	م 184، 185 و 196 من ق 1	تخضع الوصية للقانون الساري، وقت وفاة الموصي. يصبح التنزيل، ببطان شرط فاسد، وصية عادية، يستحق بموجبها، الموصي له ثلث التركة.	
193	2016	2	شؤون الأسرة والميراث	م 171 و 172 من ق 1	التنزيل حق مقرر قانوناً وشرعاً ولا يسقط بالتقادم، إذا تمسك طالب التنزيل بصلة القرابة، كمانع أدبي.	
69	2017	2	شؤون الأسرة والميراث	م 169 و 189 من ق 1	يمكن للموصي الإيلاء لابن ابنته ولو كان مستحقاً للتنزيل. لا يشترط إشهار الوصية، حال حياة الموصي.	
80	2018	2	شؤون الأسرة والميراث	م 169 و 222 من ق 1	الشهادة السماعية، التي تستمد مما تسامعه الناس لا تعد طريقاً لإثبات التنزيل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فالعبرة في الإثبات بالشهادة هي الشهادة المباشرة التي يدلي بها الشاهد على التنزيل.	
69	2019	1	شؤون الأسرة والميراث	م 169 من ق 1	لا يمنع تنزيل الأحفاد منزلة أصلهم في تركة جدهم من تنزيلهم في تركة جدتهم.	
177	2007	2	المدنية	م 371 من ق 1	لا يحق للدائن الحصول على سند تنفيذي آخر (حكم قضائي)، بعد التنفيذ النهائي على المدين، الحاصل بموجب إجراءات الحجز، وعرض الأشياء المحجوز عليها للبيع بالمزاد العلني.	تنفيذ
131	2015	1	المدنية	م 605 من ق 1	يرفض تسليم الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي، إذا كان مخالفاً للنظام العام وعدم المخالفة تستوجب التسليم.	
146	2015	1	المدنية	م 604، 625 من ق 1	لم يحدد قانون الإجراءات المدنية والإدارية أجلاً للمطالبة بالغرامة التهديدية.	
189	2015	1	المدنية	م 305، 625 من ق 1 م 34، 39 من ق 04-90	عقد المشرع الاختصاص للقاضي الاستعجالي، للحكم بالغرامة التهديدية وتصفياتها، ولم يستثن من اختصاصه السندات التنفيذية، الصادرة من المحاكم الفاصلة في المواد الاجتماعية. يتقيد القاضي الاستعجالي، في هذه الحالة، بالمادتين 34 و 39 من القانون 90-04.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

56	2015	2	المدنية	م 643 من ق ا م ا	يجوز للمحجوز عليه أو لكل ذي مصلحة المطالبة بإبطال إجراءات التنفيذ أو الحجز، بدعوى استعجالية في أجل شهر، من تاريخ الإجراء المراد إبطاله.	تنفيذ
41	2016	1	المدنية	م 613 من ق ا م ا	لا يحول تأخير حرف أو تسبيقه، عند كتابة اسم المنفذ عليه في محضر التكليف بالوفاء، دون التنفيذ ولا يجعل من المنفذ عليه شخصا مجهولا.	
45	2016	1	المدنية	م 613 من ق ا م ا	عدم تضمن محضر التكليف بالوفاء الموطن المختار لطالب التنفيذ لا يعرضه للإبطال.	
168	2016	1	التجارية والبحرية	م 982 من ق ا م ا	القضاء بالغرامة التهديدية هو وسيلة للضغط على المدين لتنفيذ التزامه عينا ويتم طلب تصفيته سواء التنفيذ تم التنفيذ أو أصر المدين على رفض التنفيذ العيني. لا تعد تصفية الغرامة التهديدية تنفيذا عينيا ولا تنفيذا عن طريق التعويض.	
126	2016	2	العقارية	176 من ق م	يستوجب التنفيذ بطريق التعويض، قيام علاقة تعاقدية، مع استحالة تنفيذ الالتزام.	
198	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 344 من ق ا م	يسقط الحكم الأجنبي، المراد إمارته بالصيغة التنفيذية ويصبح غير قابل للتنفيذ، بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على صدوره.	
106	2017	1	العقارية	م 643 من ق ا م ا	إذا كان من الممكن الطعن بالبطلان في أحد إجراءات التنفيذ، طبقا للشروط المحددة في المادة 643 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، فإن هذا الطعن لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يمس الحكم أو القرار محل التنفيذ.	
49	2019	1	العقارية	م 762 من ق ا م ا م 397 من ق م	يقتصر حكم البيع بالمزاد العلني على حصة المدين المحجوز عليه. إذا وقع البيع على أكثر من حصة المدين، اعتبر بيعا لملك الغير ولا يكون ناجزا في حق المالك ولو أجازته المشتري.	
23	2019	2	المدنية	م 175 و 182 من ق م	يعتمد التعويض الذي يمنح عند تصفية الغرامة التهديدية على عنصرين يجب الأخذ بهما، وهما عنصر الضرر الذي يصيب الدائن ويتحدد وفقا للقواعد العامة، وعنصر التعنت الذي يبديه المدين والمتمثل في إصراره ومقاومته وامتناعه عن التنفيذ الذي ألزم به بموجب حكم قضائي.	
249	2006	1	المدنية	م 174 من ق م وم 471 من ق ا م	لا يجوز تنفيذ الالتزام عن طريق تسليط الغرامة التهديدية على المدين، إلا إذا كان تنفيذ الالتزام عينا غير ممكن أو ملائم إلا بتدخل المدين الشخصي	
167	1998	1	التجارية والبحرية	م 106 من ق م	من المقرر قانونا أن "العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه و لا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون" و لما ثبت -في قضية الحال- أن طرفي العقد اتفقا على أن تكون محكمة الجزائر هي المختصة في حالة قيام النزاع أو حول تنفيذ العقد وبما أن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف الصادر عن القسم التجاري لمحكمة وهران القاضي بعدم الاختصاص محليا يكونون قد تجاوزوا سلطتهم ولم يطبقوا القانون تطبيقا سليما و متى كان كذلك استوجب النقض.	تنفيذ العقد

95	1999	2	العقارية	م 107 من ق م	من المقرر قانوناً أنه "يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبحسن نية... غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها... جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد مراعاة مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك". والمستفاد من القرار المطعون فيه أن قضاة الموضوع لما أقروا زيادة نسبة 10 % من السعر الإجمالي للسكن وفقاً لعقد التخصيص تماشياً مع عدالة العقد وتوازنه، فإنهم تناسوا إمكانية تعديل الشروط المدرجة في العقد طبقاً لأحكام المادة 107/3 من القانون المدني إذا ما طرأت ظروف استثنائية ذات طابع عام وغير متوقعة من شأنها أن تجعل التزامات الطاعنة مرهقة، فإنهم يكونون قد أخطأوا في تطبيق المادة 107 من القانون المدني. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	تنفيذ العقد
110	2001	1	المدنية	م 179 من ق م	من الثابت قانوناً أن طلب التعويض لا يستحق إلا بعد أضرار المدين و لما تبين من القرار المطعون فيه أن الطاعن أثار دفعا بأن المطعون ضدها لم تقم بتوجيه أضرار مسبق له كما تشرطه المادة 180 من القانون المدني و بتجاهل قضاة الموضوع هذا الدفع وعدم مناقشته فإنهم أخطأوا مما ينبغي التصريح بنقض القرار المطعون فيه.	تنفيذ بطريق التعويض
114	2011	2	المدنية	م 164 و 176 من ق م	يجب على المدين تنفيذ التزامه عيناً، متى كان ذلك ممكناً. يتم الحكم على المدين، بتعويض الضرر الناجم عن عدم التنفيذ العيني، في حالة استحالة التنفيذ.	
153	2012	2	المدنية	م 124، 176، 179، 180 و 181 من ق م	يتم تعويض الضرر الناجم عن تفويت فرصة، طبقاً للمادة 124 من القانون المدني. المطالبة القضائية تقوم مقام الإعداء، عند التنفيذ بطريق التعويض.	
165	2014	2	المدنية	م 600 و 601 من ق م و ا	عقد الإيجار السكني أو التجاري، محدد المدة، سند تنفيذي. يمكن المؤجر، بعد انتهاء مدة الإيجار وبعد الحصول على نسخة تنفيذية من الموثق، محرر العقد، مباشرة إجراءات إخلاء الأماكن، بدون إعداء سابق من المؤجر.	تنفيذ جبري
285	2015	1	التجارية	م 1/625 من ق م ا	لا يجوز الحكم بالغرامة التهديدية، للتنفيذ الجبري، أكثر من مرة.	
149	1989	4	التجارية والبحرية	م 324 من ق م ا	متى مان من المقرر قانوناً، أن الحكم الذي يقضي بإحضار وثيقة معينة تتعلق بموضوع النزاع بين الطرفين يكون واجب التنفيذ، ومن ثم فإن القضاء بصحة وثيقة عرفية دون التحقق من صحتها ودون تقديمها ضمن وثائق ملف الدعوى رغم الحكم بإحضارها، يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن حكماً صدر في 17 أبريل 1975، أمر المطعون ضده بالاستظهار بالوثيقة العرفية المتعلقة بوعده بالبيع، ورغم كون الطاعن قد قدم ضمن طلباته قرائن على حجية الشيء المقضي فيه، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بصحة هذه الوثيقة خرقوا القانون، مما يتعين معه قبول الوجه المثار من الطاعن تأسيساً على مخالفة أحكام هذا المبدأ، واستوجب لذلك نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	تنفيذ حكم

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

110	1993	4	الاجتماعية	م 340 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يثبت القائم بالتنفيذ رفض تنفيذ الالتزام قصد التعويض أو التمديد إذا لم يكن قد قضى بالتهديدات المالية من قبل، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه الذي لم يراع قرار سابق قضى بالغرامة التهديدية أخطأ بقضائه كذلك في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	تنفيذ حكم
154	2003	2	الاجتماعية	م 39 من القانون 04-90 وم 471 من ق ا م	يكتسي تنفيذ الأحكام النهائية في المادة الاجتماعية عن طريق الغرامة التهديدية طابعا استعجاليا والقاضي الاستعجالي هو المختص وليس قاضي الموضوع.	
189	1996	1	الجنائية	م 9 من قانون تنظيم السجون وم 35 من ق ع	من المقرر قانونا أن تختص غرفة الاتهام بالإصلاحات والطلبات العارضة المتعلقة بالتنفيذ والناجمة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية. ومتى ثبت أن هناك إشكال في تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه بسبب الحكم عليه بالحبس لمدة 4 أشهر ثم بالسجن لمدة 12 سنة، فإن قضاة غرفة الاتهام عندما صرحوا بعدم الاختصاص، يكونوا قد خالفوا القانون، وعرضوا قرارهم للنقض والبطلان.	تنفيذ حكم جزائي
76	2018	1	شؤون الأسرة والموارث	م 605 من ق ا م ا	لا يتعارض طلب إضفاء الصيغة التنفيذية على حكم أجنبي قضى بتصحيح الإسم من "كريمة" الى "كرينا" مع القوانين الجزائرية والنظام العام والآداب العامة في الجزائر.	تنفيذ سندات أجنبية
146	1994	3	التجارية والبحرية	م 325 من ق ا م وم 8 من الاتفاقية الجزائرية الفرنسية	من المقرر قانونا أن العقود الرسمية المحررة بمعرفة موظفين قضائيين أجانب، لا تكون قابلة للتنفيذ في الجزائر، إلا وفقا لما تقضي بتنفيذه إحدى الجهات القضائية الجزائرية، ودون الإخلال بأحكام الاتفاقيات السياسية. ولما ثبت - من قضية الحال - أن عقد الإيجار أبرم أمام موثق بمرسيليا (فرنسا)، فإن قضاة المجلس برفضهم الدفع الخاص: بضرورة استصدار أمر قضائي لتنفيذ العقد، قد خالفوا القانون وأعطوا - لتبرير ذلك - تفسيراً خاطئاً للمادة 08 من الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في 29 جويلية 1965 مما يتعين نقض وإبطال قرارهم.	تنفيذ عقد رسمي
195	1993	1	الجنح والمخالفات	م 286 من ق ع	من المقرر قانونا ان جنحة التهديد لا تتم إلا إذا كانت مصحوبة بأمر أو شرط شفهي ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن الطاعن هدد المدعى عليه دون أن يصحب هذا التهديد بشرط أو أمر فإن قضاة الموضوع بإغفالهم لشروط التهديد المذكورة يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	تهديد
561	2002	2	الجنح والمخالفات	م 285 من ق ع	إن القضاء بإدانة الطاعن بجنحة التهديد بالقتل بالسلاح دون توافر شروطها وأركانها يعد خطأ في تطبيق القانون.	

338	2004	1	الجنح والمخالفات	م 287 من ق ع	القضاء بالإدانة بجنحة التهديد دون إبراز نوع هذه التهديدات وما إذا كانت مصحوبة بأمر أو بشرط يعد قصورا في التسبب.	تهديد
411	2005	1	الجنح والمخالفات	م 284 من ق ع	لا جريمة تهديد، بمفهوم المادة 284 من قانون العقوبات، إلا إذا كان التهديد مصحوبا بأمر بإيداع مبلغ من النقود في مكان معين أو بتنفيذ أي شرط آخر.	
279	1989	3	الجنح والمخالفات	م 324 من قانون الجمارك	<p>متى كان من المقرر قانونا أن تهريب البضائع والاستيراد أو التصدير دون تصريح بالبضائع المماثلة والبضائع المحظورة عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي في مفهوم قانون الجمارك، يعاقب عليه بأحكام المادة 324 من قانون الجمارك بما في ذلك مصادرة البضائع محل الغش والوسائل المستعملة لنقلها والأشياء التي استعملت بصفة بيينة في تغطية الغش فإن القضاء بما يخالف هذا الحكم يعد خرقا للقانون.</p> <p>إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف قضوا بإدانة المطعون ضده في قضية الحال من أجل تهمة التهريب عملا بأحكام المادتين 324 ، 330 ق ج وعقابا له حكموا عليه بغرامة مالية غير أنهم أمروا بإرجاع السيارات المحتجزتين له بعد رفض المصادرة تأسيسا على أحكام المادة 138 من قانون المالية لسنة 1984، في حين أن الوقائع يرجع تاريخ ارتكابها إلى 1981/11/17 فقد كان على هؤلاء القضاة عند تقرير الإدانة عملا بالمادة 324 من ق.ج أن يقضوا فيما تعلق بالدعوى المالية بغرامة تساوي ضعف قيمة البضائع محل الغش ومصادرة البضائع والوسائل المستعملة لنقلها.</p> <p>أنه من المؤكد قانونا أن الغرامات الجبائية والمصادرة المنصوص عليها في قانون الجمارك لا تشكل عقوبات جزائية بل هي تعويضات مدنية وأن النصوص المتعلقة بها لا تسري على الماضي ولو كانت أقل شدة وهذا خلافا للمبدأ القانوني المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون العقوبات، ومتى خالف قضاة الاستئناف تطبيق أحكام هذا المبدأ استوجب نقض وإبطال قرارهم الفاصل في الدعوى المالية فقط.</p>	تهريب
298	1990	1	الجنح والمخالفات	م 414 من قانون الجمارك القديم	<p>متى كان من المقرر قانونا، أن الإدانة بتهمة تهريب بضائع تقتضي وجوبا مصادرة البضائع محل الغش وكذلك الوسائل المستعملة لنقلها والأشياء التي استعملت بصفة بيينة في تغطية الغش، ومنه فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا -في قضية الحال- إن قضاة الاستئناف قضوا بإدانة المطعون ضده بالإدانة مع مصادرة بندقيته، إلا أنهم مع ذلك أمروا بإرجاع الأثاث والسيارة المحجوزة تأسيسا على أن الحكم لم يأمر بمصادرة هذه الأشياء، وأن إدارة الجمارك لم تستأنف هذا الحكم الذي يتضح منه أنه قضى بمصادرة السيارة فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون .ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .</p>	
293	1990	2	الجنح والمخالفات	م 254، 324 و 328 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانونا أن النقل أو المرور للبضائع المنصوص عليها بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 ماي 1982 طبقا للمادتين 220 و 221 من قانون الجمارك داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي دون حصول رخصة المرور أو النقل المعايين بالمحضر الجمركي يعتبر قرينة يفرضها القانون لجريمة محاولة التهريب . ولما كان من الثابت في قضية الحال أن رجال الجمارك ألقوا القبض على المتهم داخل محيط المجال الجمركي وهو يرافق قطيع الغنم دون حصوله على رخصة المرور أو النقل والذي أقحم وأشرك أباه وأخاه بصفتهم المعنيين مباشرة بارتكاب التهريب فإن قضاة الاستئناف الذين قضوا بإطلاق سراح المتهمين دون أدنى حجة تدحض قرينة التهريب التي يفرضها القانون والتي حصلت معاينتها بالمحضر الجمركي فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا أحكام المواد 254 و 324 و 338 من قانون الجمارك .ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	

309	1990	2	الجنح والمخالفات	م 326 و 328 من قانون الجمارك	متى كان مقررا قانونا أن النقل أو المرور للبضائع المماثلة للبضائع المحظورة داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي دون أن تكون مرفقة بوثيقة جمركية صالحة لنقلها تعتبر قرينة لجريمة محاولة التهريب فإن القضاء خلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن أعوان الجمارك ألقوا القبض على المتهمين في محيط المجال الجمركي وهما ينقلان ستة أبقار على متن شاحنة دون أن يكون بحيازتهما رخصة المرور أو النقل المنصوص عليها بالمادة 220 من قانون الجمارك والتي تشكل جريمة محاولة تصدير هذه الأبقار تهريبا طبقا للمادتين 326 و 328 من نفس القانون ومن ثم فإن قضاة الاستئناف اللذين أطلقوا سراح المتهمين من أجل جريمة التهريب خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار .	تهريب
236	1990	3	الجنائية	م 324، 325 و 326 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أن العقوبة الجبائية على جريمة التهريب تساوي ثلاثة أضعاف قيمة الأشياء المصادرة، فإنها وطبقا للمادتين 324، 325 من قانون الجمارك تشمل في آن واحد البضائع محل الغش ووسيلة النقل، ومن المقرر أيضا أن وسيلة النقل المستعملة في ارتكاب جنحة التهريب يحكم بمصادرتها ولو لم تكن ملكا للمهرب ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف اللذين أدانوا المتهم بجنحة التهريب طبقا للمادتين 326 و 328 من قانون الجمارك دون أن يدخلوا في قيمة الغرامة الجمركية المحكوم بها على المتهم مبلغ وسيلة النقل ودون أن يقضوا بمصادرتها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقت مقتضيات المواد 324، 325، 326 من قانون الجمارك. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
187	1992	1	الجنح والمخالفات	م 326 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانونا أن جنحة تهريب البضائع المقترفة بواسطة عربة متحركة ذاتيا، يعاقب عليها بغرامة مساوية ثلاث مرات للقيمة المجملة للبضائع محل التهريب والسيارة التي استعملت لنقلها، فإن القضاء بخلاف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما حذفوا من مبلغ الغرامة الجبائية المصرح بها قيمة وسيلة النقل فإنهم بقضائهم، كما فعلوا، خرقت القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
220	1992	3	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الجمارك	متى نصت المادة 303 من قانون الجمارك أنه لا يعفى الناقل العمومي من العقوبات المالية بما فيها حجز وسيلة النقل في جريمة التهريب، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما أمروا بإرجاع وسيلة النقل العمومي قد خرقت القانون، ذلك أن الناقل العمومي لا يعفى من عقوبة الحبس. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
189	1993	2	الجنح والمخالفات	م 336 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه عند عدم التمكن من حجز موضوع التهريب يتعين على قضاة الموضوع بناء على طلب إدارة الجمارك التصريح بغرامة معادلة لقيمة الشيء المهرب التي تعوض إجراء مصادرتة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المتهم استورد سيارة على نظام "القبول المؤقت" ثم أعاد بيعها دون إتمام شكلية أداء الرسوم عليها ودون أن تتمكن مصالح الجمارك من استعادتها اللذين طلبوا الحكم على المتهم بأداء مبلغ يعادل قيمة السيارة، فإن قضاة الموضوع اللذين رفضوا هذا الطلب يكونوا قد خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

189	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 326 مكرر و 327 من قانون الجمارك	إن القضاء باسترجاع وسيلة النقل بحجة أن قيمة البضاعة المحجوزة تقل عن 40.000 دج استنادا إلى نص المادة 326 مكرر من قانون الجمارك، هو قضاء غير صائب لعدم تطبيق هذه المادة على أفعال التهريب. مما يتعين التصريح بنقض القرار المطعون فيه.
192	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 29، 30 و 220 من قانون الجمارك	إن القضاء بإدانة المتهم بجنحة التهريب رغم أنه ضبط في مكان يقع خارج النطاق الجمركي يجعل الركن الأساسي للجريمة منعدما مما يشكل خرقا للقانون، ويعرض القرار المطعون فيه للنقض.
195	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 326 من قانون الجمارك	إن قانون الجمارك لا يعفي الفاعل أو الفاعلين من المصادرة عندما يتعلق الأمر بالتهريب مهما كانت قيمة البضاعة وأن قضاة المجلس لما قضاوا بالغرامة فقط دون الأخذ بقيمة السيارة، ولا مصادرتها فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون.
205	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 30 من قانون الجمارك	إن القضاء ببراءة المتهمين من جنحة نقل المواشي بدون رخصة داخل النطاق الجمركي ورفض طلبات إدارة الجمارك لعدم نشر مقرر المدير العام لإدارة الجمارك الذي يخضع للمادة 30 من قانون الجمارك رغم أن القانون لم ينص على جزاء معين في حالة عدم نشر هذا المقرر يعد خرقا للقانون.
215	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الجمارك	إن القضاء ببراءة المتهم بحجة أنه ناقل عمومي لم يرتكب أي خطأ شخصي لا يعفيه من العقوبة بغرامة جبائية طالما ان السيارة التي كان يقودها تم استعمالها في التهريب، يعد مخالفة للقانون.
230	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 322، 324 و 326 من قانون الجمارك	من الثابت قانونا أنه لتطبيق الجزاءات الجنحية المنصوص عليها في المادة بين 324 و 326 من قانون الجمارك ان تكون البضاعة محل الغش من ضمن البضائع المحظورة عند الدخول أو عند الخروج أو الخاضعة للرسم المرتفع. ومتى ثبت من القرار المطعون فيه أن البضاعة التي ضبطت في حوزة الطاعن لا تدخل ضمن أي صنف من الأصناف المذكورة، ومتى كان كذلك فإن فعل التهريب -في قضية الحال- يقع تحت طائلة الجزاءات المقررة في المادة 322 من قانون الجمارك والتي كانت بتاريخ الوقائع تتمثل في مصادرة البضائع محل الغش وغرامة مالية قدرها 2000 د ج، وليس غرامة تساوي ستة أضعاف قيمة البضاعة المحجوزة. ومتى كان كذلك فإن القرار المطعون فيه قد خالف القانون.
252	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 303، 326، 324 و 329 من قانون الجمارك	إن قضاة المجلس لما قضاوا برفض دعوى إدارة الجمارك رغم ثبوت الجنحة الجمركية قد خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.
464	2003	1	الجنح والمخالفات	م 324 من قانون الجمارك	إن المجلس لما قضى بإعادة تكييف القضية من جنحة تهريب بضاعة أجنبية إلى جنحة انعدام الفواتير مع إعادة البضاعة المحجوزة لصاحبها ورفض طلبات إدارة الجمارك دون إعطاء التعليل الكافي لقراره خالف القانون.
326	2012	1	الجنح والمخالفات	م 324 و 327 من قانون الجمارك وم 20 و 79 من القانون 01-11 والأمر 05-06	ضبط بضاعة المرجان في اليابسة يخضع، باعتباره تهريبا، لقانون الجمارك وحده، ولا يخضع لقانون الصيد البحري.

تهريب

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

408	2013	2	الجنح والمخالفات	م 259 من قانون الجمارك	لم تعد إدارة الجمارك طرفاً مدنياً، منذ تعديل المادة 259 من قانون الجمارك وإنما طرفاً تلقائياً في جميع الدعاوى التي تحركها النيابة العامة و لصالحها. تمارس إدارة الجمارك الدعوى الجبائية لتطبيق الجزاءات الجبائية. تمارس النيابة العامة الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات. يجوز للنيابة العامة ممارسة الدعوى الجبائية بالتبعية للدعوى العمومية.	تهريب
379	2014	1	الجنح والمخالفات	م 226 من قانون الجمارك وم 76 من القانون 02-11	يجوز لحائز بضائع حساسة للغش لأغراض تجارية، تقديم الوثائق المثبتة شرعية الحيازة في أي وقت، حتى ولو لأول مرة أمام المجلس القضائي أو المحكمة العليا	
421	2015	1	الجنح والمخالفات	م 303 من ق جمارك الأمر رقم 06-05	تقوم المسؤولية عن الغش في المجال الجمركي أو الجبائي، بالنسبة لحائز البضاعة محل الغش، بغض النظر عن علمه بطابعها الإجرامي	
331	2015	2	الجنح والمخالفات	م 226 من ق ج المعدلة بالمادة 76 من الامر 11-02	يجوز لحائز بضائع حساسة للغش لأغراض تجارية تقديم الوثائق المثبتة شرعية الحيازة، في أي وقت، حتى ولو لأول مرة أمام المحكمة أو المجلس القضائي.	
296	2016	1	الجنح والمخالفات	م 226 من ق الجمارك م 76 من قانون المالية لسنة 2003	يجوز إثبات شرعية حيازة البضاعة الحساسة للغش لأغراض تجارية، بموجب وثائق تثبت الحالة القانونية لها إزاء القوانين والأنظمة التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها، في أية مرحلة تكون عليها الدعوى، سواء على مستوى التحقيق أو المحاكمة ولا يشترط تقديمها لحظة ضبط البضاعة.	
345	2017	1	الجنح والمخالفات	المادة 10 من الأمر 06-05	لإدارة الجمارك، في جريمة التهريب، الحق دون سواها في تقييم الغرامة الجمركية، ولا يجوز للقاضي التصريح بخفضها، إلا بموجب نص في القانون.	
158	2019	1	الجنح والمخالفات	م 12 و 16 من الأمر 06-05	لا يجوز للقاضي تطبيق ظروف التخفيف بالنسبة للغرامة الجبائية لأن إدارة الجمارك هي المخولة قانوناً لتقدير قيمتها.	
290	2010	2	الجنائية	م 241 من قانون الجمارك م 14 و 30 من الأمر 06-05 م 27 من الأمر 97-06	تهريب السلاح جريمة مزدوجة (عامة وجمركية). يحق لإدارة الجمارك المطالبة بالغرامة الجمركية حتى ولو لم تحرر محضراً. لا يترتب البطلان عن عدم تحرير أعوان الجمارك المحضراً.	

293	1994	3	الجنح والمخالفات	م 16 و 159 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أن تكون الدعوى الجبائية من اختصاص إدارة الجمارك التي تتولى تطبيق قمع المخالفات ضد التشريع والتنظيم، وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية. وأن القيمة الجمركية للبضائع عند استيرادها، هي سعرها العادي، أي السعر الذي يمكن تحديده لهذه البضاعة عندما تصبح الحقوق الجمركية واجبة الأداء. ولما ثبت في قضية الحال أن قضاة الموضوع قد أجابوا بأن حيازة المخدرات، غير القابلة للتداول تشكل جريمة معاقب عليها وأن إدارة الجمارك -بصفتها طرفاً مدنياً- قدمت طلبات بالتعويض وأن تقدير البضائع يخضع في هذه الحلة لاختصاصها باعتبارها تمثل غرامة يتوجب الحكم بها. لذا فإن دفع الطاعنين الرامي إلى التساؤل حول الأساس الذي تم على ضوئه تحديد قيمة البضائع -مادام ليس لها سعر رسمي في السوق- يكون في غير محله، خاصة وأنهما لم يشيرا لأي تقدير آخر. مما يتوجب رفض الطعن.	تهريب مخدرات
68	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً أن توابع انحلال العصمة واجبة للمطلقة قبل مطلقها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للأحكام الشرعية. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بتأييد الحكم المستأنف مع عدم الحكم للزوجة المطلقة بالتمتع والنفقة ورد الأثاث المطلوبة منها في مرحلة الاستئناف، يكون بقضائه كما فعل خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	توابع العصمة
121	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 57 من ق 1 وم 107 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن توابع العصمة والأشياء الخاصة بالزوجين والمرتبطة مباشرة بواقعة الطلاق يجوز المطالبة بها ولو في مرحلة الاستئناف ولا تعتبر طلباً جديداً. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن مسألة الأثاث و المصوغ عبارة عن تصفية ناتجة عن الطلاق يجوز المطالبة بها سواء في المرحلة الابتدائية أو في مرحلة الاستئناف، فإن المجلس القاضي بتوابع الطلاق طبق القانون تطبيقاً صحيحاً. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
61	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً وقانوناً، أنه إذا أبرم عقد زواج صحيح وتأكدت الخلوة بين الزوجين، أصبح للزوجة الحق في جميع توابع العصمة وكامل صداقها، حتى ولو لم يقع احتفال بالدخول ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن أبرم عقد الزواج أمام ضابط الحالة المدنية بالبلدية المفترض فيه توفر الشروط المطلوبة، وأن المحكمة تأكدت من وقوع الدخول والاختلاء بين الزوجين، فإن القاضي الذي منحها جميع توابع العصمة والصداق بعد الطلاق طبق الشرع والقانون تطبيقاً سليماً. ومتى كان ذلك، استوجب رفض الطعن.	
375	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 57 من ق 1	إن الطلاق العرفي الموقع من الزوج و المثبت قضائياً لا يحرم الزوجة من حقوقها المادية.	
455	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 308 من ق م	يخضع طلب توابع الطلاق للتقادم المسقط (15 سنة)، طبقاً للمادة 308 من القانون المدني.	

343	2005	1	الجنائية	م 198 من ق ع	<p>تختلف جريمة توزيع نقود مزورة عن قصد، المعاقب عليها بالمادة 198 من قانون العقوبات، عن جريمة إعادة طرح نقود مزورة للتداول، بعد اكتشاف ما يعيبها، وفقا للمادة 201 / 2 من نفس القانون:</p> <p>في الجريمة الأولى : يكون الفاعل على علم عند استلامها بأنها مزورة، فساهم في توزيعها،</p> <p>في الجريمة الثانية: لا يكتشف عيب تزويرها، إلا بعد أن يستلمها فيحاول التخلص منها بطرحها للتداول، لا يتوقف الوصف القانوني للجريمة، بجناية أو بجنحة على كمية النقود المزورة .</p>	توزيع نقود مزورة عن علم
-----	------	---	----------	--------------	--	----------------------------

حرف الجيم

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
جرائم عسكرية	لا يجوز تحرير محضر بإثبات إجراءات الجلسة أمام المحكمة العسكرية إلا في حالات واردة على سبيل الحصر في المادة 175 من قانون القضاء العسكري.	م 136، 139، 144، 173 و 175 من قانون القضاء العسكري	الجنائية	1	2016	266
	لا يجوز تطبيق تعليمات المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية على المحكمة العسكرية، كون هذا الإجراء مخصص لمحكمة الجنايات باعتبارها مشكلة من محلفين شعبيين.	م 307 من ق ا ج	الجنائية	1	2016	271
	لا يمتد النقض إلى حكم المحكمة العسكرية القاضي بالبراءة، إذا كان سبب النقض هو بطلان أحد إجراءات المحاكمة لا لانعدام أحد عناصر الاتهام.	م 182 من قانون القضاء العسكري	الجنائية	2	2016	375
	تعلل الأحكام العسكرية بالأسئلة والأجوبة ويكون الرد عليها، حسب الاقتناع الشخصي للقضاة ولا مجال لتطبيق المادة 379 من قانون الإجراءات الجزائية، التي تتعلق بتعليل الأحكام الفاصلة في مادة الجرح.	م 379 من ق ا ج وم 176 من قانون القضاء العسكري	الجنائية	2	2016	377
جلسة سرية	يتعين في حالة ما إذا تقرررت سرية الجلسة، صدور الحكم في الموضوع في جلسة علنية.	م 285 من ق ا ج	الجنائية	1	2001	320
جمارك	لا يشترط، لتمثيل إدارة الجمارك أمام القضاء، تقديم تفويض خاص.	م 280 من قانون الجمارك	الجنائية	3	1993	272
	يجوز لإدارة الجمارك باعتبارها طرفاً مدنياً ممتازاً، الطعن بكافة الطرق القانونية في الدعوى الجبائية، بصرف النظر عن مآل الدعوى العمومية.	م 259 من قانون الجمارك	الجرح والمخالفات	2	2001	369
	يحق لإدارة الجمارك، إجراء المراجعة على البضاعة المستوردة، قصد تحديد قيمتها الحقيقية، إذا تبين لها فيما بعد وجود تصريح خاطئ من طرف المستورد.	م 258 من قانون الجمارك	المدنية	2	2002	247
	رفض طلبات إدارة الجمارك، التي تأسست كطرف مدني في قضية مخالفة التشريع النقدي، الذي يخضع للأمر 96-22، هو تطبيق صحيح للقانون.	الأمر 96-22	الجنائية	1	2003	416
	تتأسس إدارة الجمارك طرفاً مدنياً في الدعوى الفاصلة في جنائية استيراد المخدرات بطريقة غير مشروعة.	م 219 و 259 من قانون الجمارك وم 19 من القانون 04-18	الجنائية	1	2009	313
	لا يعد وكيل السفينة مسؤولاً عن النقص في وزن البضاعة المستوردة، المصرح بها من طرف الوكيل المعتمد لدى الجمارك. الوكيل المعتمد هو موقع التصريح الجمركي، وبالتالي هو مرتكب جريمة التصريح المزور وليس وكيل السفينة.	م 306، 307 من قانون الجمارك	الجرح و المخالفات	1	2015	459
	يجب أن يتضمن الأمر بالإكراه الجمركي نسخة من السند الذي يثبت الدين أو نسخة من الوثيقة التي تبرر دعوى إدارة الجمارك. يزول الإكراه الجمركي بتسديد الدين، محل الإكراه .	م 263 و 320 من قانون الجمارك	المدنية	2	2015	63

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

30	2018	1	المدنية	م 273 من قانون الجمارك	يختص القاضي المدني بالفصل في المنازعات المتعلقة بإجراءات الحجز، المتخذة من قبل إدارة الجمارك، وكذا في الدعاوى المتعلقة بالمسؤولية عن الضرر الناجم عن هذه الإجراءات بالإضافة إلى الاعتراضات المتعلقة بدفع الحقوق والرسوم.	جمارك
22	2018	2	المدنية	م 203 و 209 من قانون الجمارك.	تعتبر البضاعة الباقية رهن الإيداع في الميناء الجاف لأكثر من 21 يوما، دون تصريح ولا جمركة، بضاعة متخلى عنها يباح الحق في التصرف فيها إلى مصالح الجمارك التي تقرر إخضاعها للنظام الجمركي التلقائي وإتلافها.	
33	2019	1	المدنية	م 185 مكرر و 292 من قانون الجمارك	تعد إدارة الجمارك دائنة ضمن مجموعة الدائنين بخصوص ناتج البيع للعتاد المحجوز الخاص بالشركة المستوردة للعتاد، لتمتع من الحقوق الجمركية المستحقة حسب المبلغ المطالب به.	
162	2019	1	الجنح والمخالفات	م 325 من قانون الجمارك	تقع المسؤولية الجبائية على عاتق المشتري حائز السيارة محل الغش بموجب وصل إيداع ووكالة والمدخلة إلى التراب الوطني بوثاق لأنه مسؤول على مدى توفر السيارة على ملف قاعدي، كما أنه مسؤول عن جمركتها.	
25	1994	1	المدنية	الأمر 66-183	لا يجوز الجمع بين التعويض المحدد بمقتضى التشريع المتعلق بجبر حوادث العمل، والتعويض المنصوص عليه بموجب التشريع الخاص بحوادث المرور.	جمع بين تعويضين
163	2003	2	الاجتماعية	م 119، 461، 517 و 531 من ق م	لا يجوز قانونا، الجمع بين دعوى فسخ عقد الإيجار بسبب الإخلال بالالتزامات، ودعوى الطرد المؤسسة على التنبية بالإخلاء.	جمع بين دعويين
321	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 817 و 820 من ق م وم 413 و 414 من ق م	عدم جواز الجمع بين دعوي منع التعرض واسترداد الحيازة.	
346	2010	1	الاجتماعية	القانون 90-11 والقانون 83-15	لا يمكن الجمع بين دعوى التسريح التعسفي والنتائج المترتبة عليه، وبين دعوى المرض المهني، لاختلافهما من حيث شروط رفع الدعوى والإجراءات.	
252	2009	2	العقارية	م 764 مكرر 2 و 2/772 من ق م	قرارات الجمعية العامة المتخذة بالأغلبية تكون نافذة في حق كل الأعضاء، بصرف النظر عن عدم حضور البعض منهم، أو رفضه نمط البناء المقترح، غير أن ذلك لا يكون سببا لإقصائهم من التعاونية، ما دامت حالات الإقصاء محددة بالمادة 13 من القانون الأساسي للتعاونية.	جمعية عامة
369	2013	1	الجنح والمخالفات	م 582، 583 و 584 من ق م ج	لا يتابع شخص جزائري، مقيم بالجزائر، أمام جهة قضائية جزائرية جزائرية، عن فعل مرتكب في دولة أجنبية، إلا إذا كان الفعل محل المتابعة مجزما في كل من الجزائر والدولة الأجنبية، ولم يثبت الحكم عليه نهائيا في الخارج، أو قضاء العقوبة أو سقوطها بالتقادم أو حصول عفو عنها. تكون المتابعة، وجوبا، بطلب من النيابة العامة، بناء على شكوى المضرور، أو بلاغ من سلطات الدولة الأجنبية.	جنايات وجنح مرتكبة في الخارج

120	1996	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 32 من قانون الجنسية الجزائرية	على كل من يدعي حق اكتساب الجنسية الجزائرية الأصلية أن يثبت ذلك، بانتسابه لذكرين من أصوله ولدا في الجزائر، ويتمتعان بالشرعية الإسلامية. كما يجوز إثباتها بكل الوسائل، وخاصة عن طريق حيازة الحالة الظاهرة.	جنسية
112	1999	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 32 من قانون الجنسية الجزائرية	إثبات الجنسية على الشهادة التي تضمنها عقد اللقيف، تطبيق صحيح للقانون.	
282	2013	1	شؤون الأسرة والموارث	م 22 من ق م	القانون الجزائري هو الذي يطبق، إذا كانت للشخص في وقت واحد، بالنسبة إلى الجزائر، الجنسية الجزائرية، وبالنسبة إلى دولة أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول.	
260	2014	2	شؤون الأسرة والموارث	م 32 من قانون الجنسية الجزائرية	يمكن إثبات الجنسية الجزائرية الأصلية، عن طريق حيازة الحالة الظاهرة.	
78	2019	2	شؤون الأسرة والموارث	م 6 و 32 من قانون الجنسية	تثبت الجنسية الجزائرية بإجراء تحقيق والتأكد من وجود أصلين ذكريين من جهة الأب أو الأم مولودين بالجزائر.	
53	1989	1	المدنية	م 25 من ق م	يستحق الجنين التعويض، شرط أن يولد حيا.	جنين

حرف الحاء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
حادث بحري	لا تقرق المادة 287 وما يليها من القانون البحري، في مجال النزاعات المتعلقة بالتعويض عن الأضرار المنجزة عن تصادم السفن في البحار، بين الدعاوى الموجهة ضد مختلف المسؤولين عن الحادث، ولم تحدد مركزاً قانونياً خاصاً بمجهز السفينة.	م 287، 288 و 289 من القانون البحري	التجارية والبحرية	2	2009	220
حادث عمل	متى كان من المقرر قانوناً أن التعويضات الناجمة عن حوادث العمل والأمراض المهنية، يتحمل تكاليفها صندوق الضمان الاجتماعي، فإن القضاء بها على المستخدم الذي يعتبر أجنبياً عن النزاع يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت، أن الأمر يتعلق بطلب تعويض العامل عن مرض انتابه نتيجة انتكاس لحادث عمل، وكان المجلس قد قضى على الشركة -الطاعنة- بصفتها المستخدمة للعامل للتعويض له عن هذا المرض، فإن المجلس بهذا القضاء خرق أحكام القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعنة بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	م 33 من الأمر 183-66	الاجتماعية	2	1989	153
	متى نصت المادة 12 من قانون 06 / 21 / 1966 الخاص بحوادث الشغل، على أن حادث الشغل الذي لم يصرح به من طرف المتبوع إلى الضمان الاجتماعي، يبقى مجاله مفتوحاً للضحية أو ذوي حقوقها الذين يحق لهم القيام في أجل عامين من يوم الحادث، فإن القانون قد حمل التابع ومن له صفة في ذلك مسؤولية سقوط الحق في التعويض بالتقادم. ولما قضى المجلس بإدانة المتبوع فإنه بقضائه على هذا النحو، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب النقض.	م 12 من الأمر 183-66	المدنية	3	1989	31
	متى كان من المقرر قانوناً، أن التعويض المفروض من التشريع على حوادث العمل، هو مؤسس على مفهوم التعرض للأخطار المهنية وعلى تحميل المسؤولية القانونية على عاتق المستخدم والمحددة جزافاً، والمؤمن عليها بشكل إيراد يدفع وفق الشروط المحددة في القوانين، فإن القضاء بمنح تعويض إجمالي بدلاً من منحة في شكل إيراد سنوي يعد مخالفة للقانون. - إذا كان الثابت في قضية الحال أن المجلس القضائي بمنحه المطعون ضدهما تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بهما من جراء الحادث مبلغاً إجمالياً لكل واحد منهما دون تقرير إيراد سنوي لهما ودون توضيح العناصر التي استند عليها في قراره، كان مخالفاً لتطبيق أحكام المادة الأولى من القانون المدني التي تقرر المساواة في الأجر بين ضحايا حوادث العمل سواء في ممارسة المهن غير الزراعية أو في المهن الزراعية، والتي لا يمكن فسخها أو التحلل منها نتيجة عدم وجود تشريع ناجم عن إلغاء قانون 09 أفريل 1998، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعنين بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	م 1 من ق م وم 144 من ق م	الاجتماعية	3	1989	158
	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن رفع أية دعوى عادية من طرف الضحية أو ذوي حقوقها للتعويض التكميلي عن حادث الشغل إلا في حالة ثبوت خطأ صاحب العمل أو أحد تابعيه ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني يعد غير مبرر. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المجلس رفض دعوى المدعية في الطعن الرامية إلى الحصول على تعويض تكميلي لعدم إثباتها لخطأ صاحب العمل أو أحد أتباعه مطبقاً في ذلك المادة 109 من الأمر المشار إليه أعلاه. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.	م 109 من الأمر 183-66	الاجتماعية	2	1991	119

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

134	1991	2	الاجتماعية	م 49 من الأمر 183-66	من المقرر قانوناً أن الإيراد السنوي يحسب على أساس المرتب المقبوض والمدفوع للضحية خلال الإثنا عشرة شهراً التي تسبق إيقاف العمل المترتب عن حادث العمل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف اعتمدوا في تقديرهم لمبلغ الإيراد السنوي على أساس المبلغ المقبوض خلال الشهور الأخيرة للعمل، خرقوا بقضائهم كذلك المادة 49 من الأمر المشار إليه أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	حادث عمل
121	1992	3	الاجتماعية	م 40 من الأمر 183-66	من المقرر أن العطب والوفاة الذي يقع بمكان أو في أوقات العمل أو في وقت قريب للحادث أو أثناء المعالجة على أثر الحادث يجب اعتباره ناتجاً عن العمل إلا إذا ثبت عكس ذلك، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني غير سديد. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف لما اعتبروا أن الحادث الذي راح ضحيته العامل حادث شغل دون أن يثبت الطاعن في أي مرحلة من مراحل التقاضي. ثبات العكس يكونوا قد أسسوا قرارهم تأسيساً قانونياً. ومتى كان كذلك يستوجب رفض الطعن.	
110	1993	1	الاجتماعية	م 113 من الأمر 183-66	من المقرر قانوناً أنه في ميدان حوادث العمل لا يجوز جمع التعويض، إلا في حالة خطأ ارتكبه رب العمل أو مستخدموه في إطار القانون، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدماً للأساس القانوني. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن المجلس القضائي بمنحه التعويض التكميلي، اعتماداً على المادة 124 من ق. م لوالدي الضحية بسبب حادث عمل، دون أن يبين وجود خطأ عمدي أو غير عمدي ارتكبه الغير، يكون بقضائه كما فعل لم يعط لقراره الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
85	1996	2	الاجتماعية	م 9 من القانون 83- 13	من المقرر قانوناً أن كل إصابة أو وفاة تطرأ في مكان العمل أو أثناء مدته، تعتبر ناتجة عن العمل ومستوجبة للتعويض، إلا إذا ثبت العكس. ومتى ثبت أن مورث الطاعنين توفي على إثر سكتة قلبية وهو يقود شاحنة تابعة للبلدية التي كان يعمل بها، وصرحت اللجنة الوطنية للطعون بقبول دعوى حادث العمل إثر الوفاة، فإن قضاة الموضوع برفضهم طلب التعويض لعدم التأسيس، قد خالفوا القانون واستوجب قرارهم النقض.	
101	2000	1	الاجتماعية	م 64 من القانون 11-90	من المقرر قانوناً أنه "تعلق علاقة العمل للأسباب التالية....."، ولما ثبت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما اعتبروا الحادث هو حادث عمل لأنه وقع في فترة الترخيص بالخروج من مكان العمل على أساس أن الترخيص بالخروج من العمل لا يدخل ضمن حالات تعليق علاقة العمل المنصوص عليها في المادة 64 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 لأن العامل يبقى تحت الإدارة القانونية لصاحب العمل ويتقاضى أجره مقابلها. ومتى كان كذلك فإن القرار أصاب فيما قضى مما يستوجب الرفض	
317	2006	1	الاجتماعية	م 36 و 48 من القانون 83-13	يحدد القانون 83-13 في مادتيه 36 و 48 وليس القضاء، تاريخ استفادة ضحية حادث عمل من التعويض	
259	2006	2	الاجتماعية	م 14 من القانون 13-83	لا يمكن إلزام الهيئة المكلفة بالضمان الاجتماعي بموجب حكم قضائي لم تكن طرفاً فيه، بتحمل مسؤولية تقاعس العامل أو ذوي حقوقه عن التصريح بحادث عمل طبقاً لما هو مقرر قانوناً.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

243	2007	2	الاجتماعية	القانون 13-83 وم 62 و 74 من القانون 15-83 وم 11 من المرسوم 84- 28	لا يمكن في حالة انتكاس ناتج عن حادث عمل، التمسك بالتقادم، عن الفترة الممتدة بين تاريخ حادث العمل ووقوع الانتكاس.	حادث عمل
332	2010	1	الاجتماعية	م 3 من القانون 83- 13 وم 3 من المرسوم 35-85	يستفيد العامل غير الأجير من منحة العجز، في حالة العجز الكلي والنهائي، نتيجة حادث عمل.	
387	2010	2	الاجتماعية	م 16 و 17 من القانون 13-83	يجب على هيئة الضمان الاجتماعي البت في الطابع المهني للحادث، خلال عشرين يوما من تاريخ العلم بالحادث	
368	2015	1	الاجتماعية	م 12 من القانون 13-83	يعتبر حادث عمل، الحادث الذي يقع أثناء المسافة التي يقطعها المؤمن له، للذهاب إلى عمله أو الإياب منه، أيا كانت وسيلة النقل، شريطة عدم انقطاع أو انحراف المسار، إلا بحكم الاستعجال أو الضرورة أو ظرف عارض أو لأسباب قاهرة. يقع على المؤمن له عبء إثبات سبب الانحراف.	
273	2017	1	الاجتماعية	م 30، 31، 32، 33 و 35 من القانون 08- 08	إذا لم تتم الموافقة على نسبة العجز، الناتجة عن حادث عمل، يعرض النزاع على لجنة العجز الولايتية المؤهلة، بعد إخطارها من المؤمن له.	
131	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المقرر قانونا أن حوادث العمل الفلاحية الواقعة في سنة 1966 يخضع تعويضها للتشريع الساري المفعول به آنذاك، ولا تخضع للقانون المدني. ومن ثم فإن قضاة المجلس بقضائهم أن حادث العمل الواقع في 31 ديسمبر 1993 يطبق عليه القانون المدني قد خرقوا وأسأوا تطبيق القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار.	حادث عمل فلاح
285	1989	2	الجنح والمخالفات	م 8 من الأمر 74- 15	متى كان من المقرر في تشريع حوادث المرور، أن كل حادث سير سبب أضرارا جسمانية يترتب عليه التعويض لكل ضحية أو ذوي حقوقها، ولو لم تكن للضحية صفة الغير تجاه الشخص المسؤول مدنيا عن الحادث، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام القانون الواجب التطبيق في مجال حوادث المرور. إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف صرحوا بإحالة الأطراف المدنية أمام شركة التأمين لتعويضهم عن الحادث الذي تعرضوا إليه، فإنه من الواجب عليهم الفصل في الدعوى المدنية طبقا للقانون، ومتى كان قضاءهم كذلك، فإنهم خرقوا القانون ولم يؤسسوا قرارهم تأسيسا قانونيا مما يستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه من حيث الدعوى المدنية فقط.	حادث مرور

262	1989	3	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74	1- متى كان من المقرر قانوناً أن كل حكم يجب أن يشتمل على أسباب ومنطوق، وعلى أن يبين في هذا المنطوق نصوص القانون المطبقة والأحكام في الدعاوى المدنية، وكان من المقرر كذلك أن تقدير التعويض هو من مسائل الواقع الذي تستقل به محكمة الموضوع مادامت قد اعتمدت في قضائها على أساس مقبول، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذه المبادئ القانونية يعد قصوراً في التسبب وانعداماً للأساس القانوني . إذا كان الثابت أن الدعوى الراهنة تتعلق بتقدير التعويض الناتج عن حادث سير، فإنه كان على قضاة الاستئناف ذكر النص القانوني المطبق والعناصر المرتكز عليها في تحديد التعويض، فإذا ما ثبت أن الحادث كان قد طرأ في 12 نوفمبر 1980، فإنه كان من المتعين على هؤلاء القضاة تطبيق أحكام أمر 30 جانفي 1974، والذي هو من النظام العام، ومتى اغفلوا ذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على هذا الوجه المثار.	حادث مرور
251	1990	4	الجنح والمخالفات	م 8 من الأمر 74-15	متى كان مقرراً قانوناً أن نظام تعويض ضحايا حوادث المرور أو ذوي حقوقهم لا يخضع لنظرية الضرر (الخطر) وليس بنظرية الخطأ، فإن خطأ الضحية في ارتكاب حادث المرور لا يمنع القضاة بالفصل في الدعوى المدنية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان قضاة المجلس -في قضية الحال - برؤوا المتهم من تهمة القتل الخطأ وجنحة الفرار، وبعدم الاختصاص في الدعوى المدنية رغم أن تعويض الضحية أو ذوي حقوقها مضمون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه في الدعوى المدنية فقط .	
42	1991	2	المدنية	م 1 من الأمر 74-15	من المقرر قانوناً أنه لا يعرض في حوادث المرور إلا على الضرر الجسماني أو الضرر الناتج عن الوفاة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد مخالفاً للقانون. لما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس بمنحهم تعويضاً عن الخسائر اللاحقة بالسيارة باعتبار تلك الخسائر تستثني من الضمان التلقائي المنصوص عليها في عقد التأمين يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
32	1993	3	المدنية	م 3/3 من المرسوم المؤرخ في 16/02/1980	من المقرر قانوناً أن شركة التأمين تعفي من الضمان في حوادث المرور التي لا يحمل السائق فيها رخصة السياقة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع لما حكموا بتضمين شركة التأمين عن الحادث بالرغم من عدم حمل السائق لرخصة السياقة يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام المرسوم المؤرخ في 16-02-1980 ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
202	1999	1	الجنح والمخالفات	م 1/8 من الأمر 15-74	من المقرر قانوناً "أن كل حادث سير سبب أضراراً جسمانية يترتب عليه التعويض لكل ضحية أو ذوي حقوقها. ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما صرحوا بعدم الإختصاص في الدعوى المدنية لعدم ثبوت الخطأ الجزائي يكونون بذلك قد خالفوا أحكام المادة المذكورة أعلاه التي تخضع التعويض إلى نظرية الخطر وليس لنظرية الخطأ. متى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
383	2002	1	الجنح والمخالفات	القانون 31-88 والأمر 15-74	إن إبعاد قضاة الموضوع كشوف التقاعد لحساب التعويض واحتسابه على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون الساري وقت وقوع الحادث هو تطبيق سليم للقانون. متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

387	2002	1	الجنح والمخالفات	م 21، 22 و 23 من الأمر 15-74	لا يجوز تعويض أي ضرر مادي مسبب لمركبة إذا لم تكن المركبة المتضررة موضوع خبرة مسبقة. وعليه فإن تأسيس قضاة الموضوع قرارهم بتحديد مبالغ التعويض على أساس الخبرة المنجزة من قبل الخبير المعين من شركة التأمين يعد تطبيقاً سليماً للقانون، وأن المطالبة بخبرة مضادة أمر يخضع لسطنتهم التقديرية. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حادث مرور
392	2002	1	الجنح والمخالفات	القانون 31-88 والأمر 15-74	تلتزم شركة التأمين بتحمل دفع التعويضات عن مصاريف العلاج والتنقل بالخارج الناتجة عن أضرار حوادث المرور بشرط أن يتم فحص الضحية و الأمر بالعلاج في الخارج من قبل طبيب بصفته مستشار للمؤمن وليس بصفته طبيب عادي. ومتى كان الفحص من قبل طبيب عادي فإن شركة التأمين غير ملزمة بتحمل دفع هذه التعويضات.	
396	2002	1	الجنح والمخالفات	م 8 من الأمر 74- 15	إذا كان لقضاة المجلس السلطة التقديرية الكاملة لتبرئة المتهم في الدعوى الجزائية إلا أنهم ملزمون بالفصل في الدعوى المدنية الناتجة عن حادث مرور لتكريس حق ضحية حادث مرور في التعويض على أساس نظرية الخطر لا الخطأ. وعليه فالقضاء بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية نتيجة حكم البراءة يترتب عنه النقص.	
456	2003	1	الجنح والمخالفات	م 8 من القانون 88- 31 والأمر 15-74	من المقرر قانوناً أنه في قضايا حوادث المرور فإن القاضي الجزائي ملزم بالفصل في الدعوى المدنية ومنح تعويضات للطرف المدني الضحية، حتى ولو استفاد المتهم بالبراءة، ذلك أن نظام تعويض ضحايا المرور أو ذوي حقوقهم يخضع إلى نظرية الخطر وليس لنظرية الخطأ.	
345	2003	2	الجنح والمخالفات	القانون 31-88	يحسب التعويض في حالة وفاة قاصر إثر حادث مرور على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون المعمول به وقت وقوع الحادث.	
360	2004	1	الجنح والمخالفات	القانون 31-88 وملحق القانون 88- 31: أولاً	استبعاد الشهادة الجامعية في تحديد التعويض عن حادث مرور والاعتماد على الأجر الوطني الأدنى المضمون خطأ في تطبيق القانون.	
447	2004	2	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 والقانون 31-88	يتوقف التعويض عن الضرر الجمالي، الواجب منحه لضحية حادث مرور، على إثبات إجراء عملية أو عمليات جراحية، إصلاحاً للضرر.	
467	2004	2	الجنح والمخالفات	القانون 31-88 وملحق القانون 88- 31: سادساً	يطبق التخفيض النسبي للحصص العائدة لكل فئة من ذوي الحقوق، في حالة تجاوز مبلغ الرأسمال التأسيسي الواجب دفعه لذوي الحقوق، قيمة النقطة الاستدلالية المطابقة للأجر أو الدخل المهني السنوي للضحية المضروبة في (100).	
475	2004	2	الجنح والمخالفات	م 7 و 14 من الأمر 15-74 وم 5 من المرسوم 34-80	يسقط ضمان التأمين، عند ارتكاب حادث مرور في حالة سكر، عن السائق وحده، وليس عن المصابين من الغير أو ذوي الحقوق.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

479	2005	2	الجنح والمخالفات	م 30 من الأمر 15-74	لا يعتبر الصندوق الخاص بالتعويضات، ضامنا لمرور جسماني غير مؤمن له، لانعدام العلاقة التعاقدية بينهما.
535	2006	2	الجنح والمخالفات	م 24 و 3/30 من الأمر 15-74 وم 11 من المرسوم 37-80	لا يستفيد ضحايا حوادث المرور الجسمانية أو ذوو حقوقهم، من تدخل الصندوق الخاص بالتعويضات، إلا إذا أثبتوا إفسار مسبب حادث المرور غير المؤمن له.
599	2007	1	الجنح والمخالفات	القانون 31-88	يعد معاش التقاعد في حد ذاته دخلا مهنيا ناتجا عن ممارسة فعلية للنشاط المهني، ويعتمد عليه في حساب التعويض عن ضرر ناجم عن حادث مرور جسماني.
627	2007	1	الجنح والمخالفات	م 24 من الأمر 15-74	يكلف الصندوق الخاص بالتعويضات، بتحمل كل أو جزء من التعويضات المقررة لضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم، وذلك عندما تكون هذه الحوادث التي ترتب عليها حق في التعويض، مسببة من مركبات برية ذات محرك، ويكون المسؤول عن الأضرار بقي مجهولا أو سقط حقه في الضمان وقت الحادث، أو كان ضمانه غير كاف أو كان غير مؤمن له أو ظهر بأنه غير مقتدر كليا أو جزئيا.
197	2007	2	المدنية	الأمر 15-74 والقانون 31-88	يحسب تعويض تفاقم الضرر على أساس تاريخ الخبرة الطبية التي أثبتت التفاقم، وليس تاريخ حادث المرور.
567	2007	2	الجنح والمخالفات	م 20 من الأمر 15-74 وم 3 من المرسوم 36-80 والمادة الأولى من القرار المؤرخ في 1981/09/16 وم 22 من القرار المؤرخ في 1967/04/11	يطبق جدول المعدلات الطبية، المذكور في المادة 22 من القرار المؤرخ في 11 أبريل 1967، في الخبرة الطبية، قصد تحديد نسبة العجز الدائم الناجم عن حادث مرور.
579	2007	2	الجنح والمخالفات	م 24، 29 و 30 من الأمر 15-74 والمرسوم 37-80	يتحمل الصندوق الخاص بالتعويضات، التعويضات المقررة لضحايا الحوادث الجسمانية للمرور، ولا يتحمل تعويض الأضرار المادية.
357	2008	1	الجنح والمخالفات	القانون 31-88	لا يستفيد من التعويضات المنصوص عليها في الفقرة 8 من ملحق القانون رقم 31-88، الوالد المتسبب في قتل ولده القاصر خطأ، لفقده صفة الطرف المدني.
401	2008	2	الجنح والمخالفات	القانون 31-88 والأمر 15-74	لم يخالف قضاة الموضوع القانون، لما اعتمدوا على منحة التقاعد في حساب التعويض، الواجب منحه لذوي حقوق ضحية حادث مرور.

حادث مرور

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

405	2008	2	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 والقانون 31-88	التعويض عن المصاريف الطبية والصيدلانية المستحق لضحايا حوادث المرور أو ذوي حقوقهم، غير مرتبط بالتشريع المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.	حادث مرور
145	2009	1	المدنية	القانون 31-88 وملحق القانون 88- 31: سادسا	يجب تخفيض حصة كل ذي حق تخفيضا نسبيا بما يجعل مجموع الحصص لا يتعدى نسبة 100% في حالة تجاوز نسب ذوي حقوق ضحية حادث مرور هذه النسبة.	
159	2009	2	المدنية	م 25 و 124 من ق م	يستحق التعويض الجنين المولود حيا بعد وفاة والده في حادث مرور.	
142	2010	1	المدنية	م 24 و 30 من الأمر 15-74 والمرسوم 37-80	يشترط، لاستفادة ضحايا حوادث المرور الجسمانية أو ذوي حقوقهم من التعويضات، المقررة بحكم نهائي من صندوق ضمان السيارات، ثبوت عسر المدين المتسبب في الحادث.	
89	2011	1	المدنية	الأمر 15-74 والقانون 31-88	يجوز لقضاة الموضوع، الاعتماد على محضر المعاينة الودي، لحادث مرور مادي، موقع من سائقي المركبتين المتصادمتين. تعتبر المعلومات، المدونة في محضر المعاينة، صحيحة، ما لم تقدم شركة التأمين عكس ذلك.	
103	2011	2	المدنية	الأمر 15-74 والقانون 31-88 وم 128 من ق ا	لا تطبق المادة 128 من قانون الأسرة، المتعلقة بالإرث، عند منح تعويض عن الضررين، المادي و المعنوي، نتيجة حادث مرور.	
316	2011	2	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 وملحق القانون 88- 31: أولا	تعد منحة التقاعد (بالعملة الوطنية و العملة الصعبة) دخلا مهنيا، و تتخذ أساسا لحساب التعويض، المستحق عن حادث مرور جسماني.	
342	2011	2	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 والقانون 31-88	تعد منحة معطوب حرب التحرير دخلا مهنيا، وتتخذ أساسا لحساب التعويض المستحق عن حادث مرور جسماني.	
132	2012	1	المدنية	م 13 من الأمر 15-74 وم 3 و 5 من المرسوم 34-80 وم 7 من المرسوم 80- 37	لا يُعَوَّض السائق، الضحية، تعويضا كاملا، في حالة مساهمته في مسؤولية الحادث، وإصابته بعجز يقل عن 50%. يتم تخفيض التعويض الممنوح للسائق، الضحية، بنسبة مسؤوليته.	
150	2012	1	المدنية	الأمر 15-74 والقانون 31-88 م 137 من ق ا	التعويض عن حوادث المرور، تحكمه نصوص خاصة. لا يشكل التعويض عن الأضرار الناتجة عن حادث مرور ميراثا. لا محل لتطبيق المادة 137 من قانون الأسرة، عند التعويض عن حادث مرور.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

154	2012	1	المدنية	الأمر 15-74	يحدد القاضي الجزائري التعويض المستحق لأجنبي، ضحية حادث مرور في الجزائر، بالدينار الجزائري، على أساس مرتبه بعملة بلده.
140	2012	2	المدنية	م 16 من الأمر 15-74 والقانون 31-88	يعد الربع الشهري الواجب منحه لقاصر، ضحية حادث مرور، في حد ذاته، تعويضا مستحقا عن الضرر الجسماني لا يمكن أن يتجاوز هذا الربع الأجر الشهري الوطني الأدنى المضمون، عند تاريخ الحادث
328	2012	2	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 والقانون 31-88	لا يتحمل المؤمن مصاريف السفر و الدواء و العلاج، خارج الجزائر، إلا بموافقة المسبقة، بعد تحقق الطبيب، مستشار المؤمن، من الحالة الصحية للمؤمن له، ضحية حادث مرور جسماني
150	2013	1	المدنية	م 10 من الأمر 15-74 وم 47 و 67 من القانون 11-83	التعويض عن حادث مرور مميت يشمل التعويض عن الضرر المادي الحاصل للمكفول، بسبب فقدان مصدر الرزق، و التعويض المعنوي، جبرا للضرر الناجم عن الألم لفقدان الضحية صندوق الضمان الاجتماعي يعوض، في حادث عمل مميت، عن الضرر المادي، الناجم عن فقدان مصدر الرزق فقط.
379	2013	1	الجنح والمخالفات	م 7 من الأمر 15-74 وم 3/3 من المرسوم 34-80 وم 50، 92 و 101 من القانون 14-01	لا يسقط الحق في الضمان عن السائق، الحائز رخصة سيطرة منتهية الصلاحية، في حالة ارتكابه حادث مرور جسماني
386	2013	1	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74 وم 17 مكرر 2 من القانون 31-88	لا يستثنى من التعويض، المستحق قانونا للمتقاعد، ضحية حادث مرور جسماني، التعويض عن العجز الكلي المؤقت.
149	2013	2	المدنية	م 8 من الأمر -74 15	يستحق والد الضحية، المتسبب في حادث المرور الجسماني، المؤدي إلى وفاة ابنته، التعويض على أساس نظرية المخاطر، إعمالا للمادة 8 من الأمر رقم 15-74.
167	2013	2	المدنية	م 7 من الأمر 15-74 وم 5 من المرسوم -80 34	يسقط الضمان عن السائق، الذي كان في حالة سكر، وقت الحادث و لا يسقط عن الغير تبقى الشركة المؤمنة ضامنة تعويض الغير عن الضرر اللاحق به
389	2013	2	الجنح والمخالفات	م 8 من الأمر 15-74 وم 17 مكرر 2 من القانون 31-88	الأمر رقم 15-74 المعدل بالقانون رقم 31-88 يشمل كل ضحايا حوادث المرور الجسمانية، بالغين او قصرا، ويضمن حق تعويضهم عن أي ضرر يحق للضحية القاصر الحصول على تعويض، بما في ذلك التعويض عن العجز الكلي المؤقت
176	2014	1	المدنية	القانون 31-88	لا يتجاوز مبلغ الرأسمال التأسيسي، المدفوع لذوي الحقوق، قيمة النقطة المطابقة للاج راو الدخل المهني السنوي لضحية حادث مرور، المضروب في 100. في حالة تجاوز هذه القيمة، تكون الحصة العائدة لكل فئة من ذوي الحقوق، موضوع تخفيض نسبي.

حادث مرور

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

417	2014	1	الجنح والمخالفات	الأمر 15-74	لا تتحمل التعويض عن حادث مرور جسماني شركة التامين، المؤمنة للمركبة، المستفيد سائقها من البراءة	حادث مرور
126	2015	1	المدنية	ق رقم 31-88	يتم حساب التعويض، المتعلق بضرر التفاقم والاستعانة بالغير، على أساس تاريخ الخبرة الطبية وليس تاريخ الحادث.	
143	2015	1	المدنية	م 13 من امر 74-15	يجب على قضاة الموضوع، قبل البحث في مسألة التعويض، البت في مدى مسؤولية السائق عن وقوع حادث المرور.	
153	2015	1	المدنية	مرسوم 36-80 م 20 من الأمر 15-74	لا يمكن مراجعة التعويض عن تفاقم الضرر، الناتج عن حادث مرور، في حالة ثبوته، إلا عن العجز الجزئي الدائم وليس عن العجز الكلي المؤقت، السابق التعويض عنه.	
182	2015	1	المدنية	م 10 من الأمر 15-74 م 77 من ق 08-08	يحق للضحية، في حالة حصولها على تعويض من صندوق الضمان الاجتماعي عن حادث العمل، وعدم حصولها على تعويض عن حادث المرور، الاستفادة من الفارق الموجود بين التعويضين فقط.	
435	2015	1	الجنح والمخالفات	ق 31-88	يتم تعويض ضحية حادث مرور جسماني، الحامل شهادة جامعية أو المتمتع بتجربة أو تأهيل مهني، يمكنه من شغل منصب عمل مناسب، على أساس الحد الأدنى للأجر الأساسي لهذا المنصب، الصافي من التكاليف والضرائب.	
68	2015	2	المدنية	م 2 من المرسوم 36-80	حساب التعويض عن تفاقم الأضرار، الناتجة عن حادث مرور، يكون فقط عن الفارق بين نسبة العجز الجزئي الدائم، المحددة في الخبرة الأولى ونسبة العجز الجزئي الدائم المحددة، في الخبرة الثانية.	
73	2015	2	المدنية	م 9 من المرسوم 34-80 م 3 و 4 من المرسوم 80-34	إذا تمسكت شركة التأمين بالاستثناء من الضمان، فعليها أن تصرّح بذلك للصندوق الخاص بالتعويضات، مقابل الإشعار بالاستلام، مع التزامها بإعلام المصاب أو ذوي حقوقه في نفس الوقت.	
79	2015	2	المدنية	م 8 و 13 من الأمر 15-74	يستحق التعويض سائق المركبة الذي يحمل جزءا من المسؤولية الكاملة للحادث، طالما لم يكن في حالة سُكر أو تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو المنومات المحظورة، وكان عجزه يعادل أو يفوق 50%.	
50	2016	1	المدنية	م 8 من الأمر 15-74 والمقطع 6 من ملحق القانون 31-88	يستفيد زوج الضحية المتوفاة نتيجة حادث مرور جسماني من التعويض حتى ولو كان هو المتسبب في الحادث.	
55	2016	2	المدنية	الأمر 07-95 والأمر 15-74	يلتزم المؤمن له، عند وقوع حادث مرور بالخارج، بالاتصال بالمكتب الموحد في البلد الذي وقع فيه الحادث، للإبلاغ به وتقويضه، باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة المعمول بها في هذا البلد.	
59	2016	2	المدنية	م 7 من الأمر 15-74 وم 3/3 من المرسوم 80-34	لا يُستثنى المؤمن له من الضمان، إذا كان لا يعلم بأن سائق السيارة لا يحمل وثائق سارية المفعول وقت الحادث.	
422	2016	2	الجنح والمخالفات	م 113 من القانون 01-14 وم 288 و 289 من ق ع	تلغى نهائيا رخصة السياقة الخاصة بالسائق الذي ارتكب حادث مرور أدى إلى القتل الخطأ وسبق الحكم عليه بمخالفات متعلقة بقانون المرور.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

					يمكن للسائق، في هذه الحالة، طلب رخصة جديدة ضمن الشروط المحددة عن طريق التنظيم.	
66	2017	1	المدنية	القانون 31-88	يعتمد، في حساب التعويض عن العجز المؤقت الكلي والعجز الجزئي الدائم، الناتجين عن حادث مرور جسماني، على كشف الراتب المثبت للدخل الشهري للضحية بتاريخ الحادث، أما ضرر التألم المتوسط، فيحسب على أساس ضعفي الأجر الشهري الوطني الأدنى المضمون بتاريخ الحادث، لا دخل الضحية الشهري.	حادث مرور
36	2018	1	المدنية	م 8 من الأمر 74-15	يعتبر محضر المعاينة الودي لحادث مرور مادي عنصرا من عناصر الإثبات، في حالة إذا لم يوجد ما يدحضه. لا تعد شهادة الفرقة الإقليمية للدرك الوطني، المتضمنة عدم معاينة وقوع أي حادث مرور دليلا قاطعا على عدم وقوع حادث المرور، باعتبار أن مصالح الضبطية القضائية يقتصر تدخلها عادة فقط عند وقوع حادث مرور جسماني.	
41	2018	1	المدنية	م 8 من الأمر 74-15 م 5 من المرسوم 80-34 فقرة 1، المتعلق بتحديد شروط تطبيق المادة 7 من الأمر 74-15 م 19 و 19 مكرر من القانون 01-14	اعتراف سائق المركبة بتناول الكحول لا يكفي لتقرير حالة السكر ومنها سقوط الحق في الضمان، بل يجب وجود حكم جزائي يثبت ذلك، وفق الضوابط والطرق العلمية المقررة قانونا عن طريق زفر الهواء في مقياس الأثيل، لإثبات نسبة الكحول في الدم.	
27	2019	2	المدنية	المادة 107 من ق م	يتحمل مستأجر المركبة المؤجرة بموجب عقد الكراء، مسؤولية التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالسيارة بسبب حادث مرور.	
189	2003	1	المدنية	م 33 من القانون 35-90	عملاب المادة من 33 من قانون 90/35 تمنح تذكرة السفر لصاحبها صفة المسافر الشرعي حتى يحظى بالحماية اللازمة من قبل الناقل. وبانعدامها هذا يعفي الأخير من المسؤولية. و من ثم فإن إلزام الشركة الناقل بالتعويض لذوي حقوق الضحية المجردة من تذكرة السفر يعد خرقا للقانون.	حادث نقل بالسكة الحديدية
60	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 141 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه يجب إطلاع النائب العام على القضايا المتعلقة بحالة الأشخاص، وعلى أن ترسل إليه قبل عشرة أيام على الأقل من يوم الجلسة بمعرفة كاتب الضبط، غير أنه إذا ما تعلق الأمر بنظر دعوى التماس إعادة النظر فإن قضاة المجلس ليسوا ملزمين بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن المؤسس على مخالفة أحكام المادة 141 من قانون الإجراءات المدنية.	حالة الأشخاص
108	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 141 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجب إبلاغ النائب العام على القضايا المتعلقة بحالة الأشخاص، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لإجراء جوهرى وانتهاكا لقاعدة قانونية من قواعد النظام العام. ولما كان قضاة الاستئناف، وافقوا على حكم قضى بالطلاق دون إبلاغ الملف المتعلق به إلى النائب العام فإنهم بقضائهم هذا خرقوا أحكام المادة 141 من قانون الإجراءات المدنية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

262	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 78 من ق 1 وم 338 من ق م	لا تكتسب الأحكام الفاصلة في القضايا المتعلقة بالنفقة وحالة الأشخاص حجية الشيء المقضي به.	حالة الأشخاص
559	2006	2	الجنح والمخالفات	م 46 من قانون الحالة المدنية وم 223 من ق ع	لا متابعة جزائية من أجل إقرارات كاذبة، في حالة وجود عقدين (متناقضين) من عقود الحالة المدنية، إلا بعد بت الجهة القضائية المدنية المختصة، في صحة أحدهما.	حالة مدنية
475	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 61 من قانون الحالة المدنية وم 8 من ق 1 م	محكمة مكان الولادة، هي المختصة محليا بالمنازعات ذات الصلة بتسجيل الميلاد.	
238	2010	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 63 و 64 من قانون الحالة المدنية	يحق لشخص مسجل في الحالة المدنية بسنة ميلاده فقط، اللجوء إلى القضاء، لتصحيح شهادة ميلاده، عن طريق إضافة اليوم والشهر.	
280	2011	1	الجنح والمخالفات	م 46، 47 و 48 من قانون الحالة المدنية	ليس من اختصاص القاضي الجزائي، إبطال عقد من عقود الحالة المدنية	
126	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 28 من ق م وم 56 من قانون الحالة المدنية	من الحقوق المقررة للشخص، حقه في أن يكون له اسم ولقب مثلما توجب المادة 28 من القانون المدني، والقانون يرتب له الحماية ويكون لصاحب اللقب رفع أي اعتداء على لقبه بالطرق المقررة قانونا.	
17	1989	2	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	إذا كان تصرف المالك في أمواله عن طريق الحبس اختياري يراد به تأسيسه صاحبه على مذهب يختاره بنفسه، فإن شروط صحة رسم الحبس هي نفسها تلك المذكورة في المذهب المفرغ فيه التصرف الذي لا يجوز المنازعة فيه إلا من طرف ورثة المحبس، وعلى هذا الأساس، فإن القرار الذي عند فحصه رسم حبس حرر على المذهب الحنفي، قضى بصحته دون اشتراط حيازة الشيء المحبس من طرف المحبس عليه كما هو مشترط في المذهب المالكي، ورفض دعوى المنازعة فيه المرفوعة من الغير، هو قرار كافي التسبب وملتمزم القانون .	حبس
82	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا، أن صحة وإبطال عقد الحبس يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وتطبق بشأنه القواعد الفقهية المستندة من أحكامها، ومن المقرر أيضا أن القانون لا يسري إلا على ما يقع في المستقبل و لا يكون له أثر رجعي، ولذا فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية ولقاعدة تطبيق القانون بأثر رجعي. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن عقد الحبس المؤرخ 11 جوان 1968 قد أبطل من قضاة الاستئناف تأسيسا على أحكام قانون الثورة الزراعية الصادر في 08 نوفمبر 1971، وقضوا بعدم قبول إعادة القضية بعد الخبرة، فإنهم بقضائهم هذا خرقوا قواعد فقهية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، تنظم صحة وإبطال الحبس من جهة، كما خرقوا قاعدة قانونية تتعلق بعدم رجعية القوانين من جهة أخرى، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

95	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر في مبادئ الفقه الإسلامي، أن الحبس الذي يحرر وفقا للمذهب الحنفي، يرخص بالتحبيس على النفس قيد الحياة ولا يشترط فيه الحياة كما أنه يسمح بإخراج البنات بشرط أنه يجعل لهن عند الاحتياج حق استغلال الأملاك المحبسة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور في التسبب وانتهاك قواعد الشريعة الإسلامية، في غير محله ويستوجب الرفض. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن عقد الحبس المحرر وفقا للمذهب المذكور ينص على وجه الخصوص أن البنات الثلاثة - الطاعنات - لهن حق الاستغلال في البستان، فإن قضاة الاستئناف بإثباتهم ذلك بما لهم من سلطة تقديرية في الموضوع والقضاء برفض دعوى المدعيات برروا ما قضاوا به تبريرا كافيا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حبس
75	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	المذهب الحنفي	متى اشترط في عقد الحبس - المؤسس على المذهب الحنفي - عدم انتفاع البنات المتزوجات إلا إذا كن مطلقات، فإنه لا يجوز القضاء بخلاف ذلك. و من ثم فإن قضاة الموضوع عندما حكموا للمطعون ضدها بأنها المنتفعة الوحيدة مع زوجها (الذي هو ابن عمته) فقد افقدوا قرارهم الأساس القانوني السليم، خاصة وأن الحبس لا يشمل أبناء المحبس عليهن. مما يستوجب نقض قرارهم مع الإحالة.	
77	1995	2	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر فقها أن الحبس إذا كان معلقا أو مضافا، جاز للمحبس (الواقف) التراجع عنه. وإن كان منجزا (أي فوري)، فلا يجوز له ذلك. ومتى ثبت أن عقد الحبس. موضوع النزاع الحالي. كان معلقا لما بعد وفاة المحبسة (م. ع)، فإن تراجعها بإبطالها له بعقد توثيقي، وتصرفها ببيع العقارات بعقود رسمية، كان جائزا شرعا وعليه كان على قضاة الموضوع إبعاد عقد الحبس المعني، ورفض طلب المطعون ضدهما الرامي لإبطال البيع المذكور. ولما قضاوا بغير ذلك، فقد عرضوا قرارهم. المنتقد. للنقض.	
34	1997	1	المدنية	م 213 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا و قانونا أن العين المحبسة لا يجوز التصرف فيها بأي تصرف ناقلا للملكية سواء بالبيع أو بالهبة أو بغيرهما ولما تبين في قضية الحال أن جهة الاستئناف تغاضت عن طلب الطاعن الأساسي الرامي إلى إبطال البيع الوارد على الأرض المحبسة وراحت تصحح هذا البيع المفرغ في عقد الشهرة بالرغم من تعلقه بأرض محبسة فإن القضاة بقرارهم كما فعلوا يكونون قد أساءوا تطبيق القانون و خرقتوا أحكام الشريعة الإسلامية مما يستوجب نقض قرارهم .	
95	1998	1	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر فقها أن الحبس إذا كان معلقا أو مضافا جاز للمحبس (الواقف) التراجع عنه وإن كان منجزا (أي فوري) فلا يجوز له ذلك ومتى ثبت أن عقد الحبس موضوع النزاع الحالي كان معلقا لما بعد وفاة المحبسة (م - ع)، فإن تراجعها بإبطالها له بعقد توثيقي، وتصرفها ببيع العقارات بعقود رسمية كان جائزا شرعا، وعليه كان على قضاة الموضوع إبعاد عقد الحبس المعني، ورفض طلب المطعون ضدهما الرامي لإبطال عقد البيع الرسمي وطرد المشتريين من العقار المحبس. ولما قضاوا بغير ذلك، فقد عرضوا قرارهم المنتقد للنقض.	
89	1999	1	العقارية	م 219 من ق ا	من الثابت أن " كل من أحدث بناء أو غرسا في الحبس يعتبر مكتسبا للشئ المحبس ولا يجوز تملكه ملكية خاصة ". ومتى تبين - من قضية الحال - أن قضاة المجلس لما قرروا أن البناء فوق القطعة الأرضية المحبسة لا يعد تصرفا يمس بمقتضيات عقد الحبس فإن تعليلهم جاء ناقصا ويتناقض مع عقد الحبس ومع إرادة المحبس مما يجعل القرار المطعون فيه غير معلل وليس له أساس قانوني. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

258	2001	2	العقارية	م 111 و 777 من ق م	متى ثبت من أوراق الطعن أن الطاعنة دفعت بأن العقد المتنازع بشأنه لا يعد حبسا وإنما وصية مضافة إلى ما بعد الموت يهدف إلى إبعاد العنصر النسوي من الميراث فإن القضاة ردوا على هذا الدفع بعبارة عامة بأن العقد لا يخالف الشريعة دون تعليل ومناقشة مما يجعل قرارهم مشوب بالقصور في التعليل ينجر عنه النقض.
138	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	القانون 10-91	الحبس من عقود التبرع التي يستفيد فيها المحبس له من حق الانتفاع ويمكن أن يتم لجميع الورثة أو لبعض منهم. وعليه فالتمسك ببطلانه بحجة عدم أهلية المحبس وقت إعداد عقد الحبس دون تقديم أي دليل على عدم الأهلية يجعل الدفع ببطلانه غير مؤسس.
143	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 23 من القانون 10-91	لا يجوز التصرف في أصل الملك الوقفي لفائدة الغير، و القضاء بإبطال البيع الوارد على المال المحبس جاء متماشيا و التطبيق السليم للقانون
147	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	أحكام الشريعة الإسلامية	من الثابت شرعا أن عقد الحبس لا يجوز التراجع عنه إلا إذا تم وفقا للمذهب الحنفي ولما كان الحبس في دعوى الحال تم على المذهب المالكي الذي لا يجوز التراجع عن الحبس، فإن قضاة الموضوع بقضائهم كما فعلوا يكونون قد أساؤوا تطبيق القانون.
151	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 10 من القانون 10-91	من المقرر قانونا أنه يشترط لصحة الحبس أن يكون المحبس مالكا. وحيث أنه لما كان الثابت في قضية الحال أن المحبس الأصلي كان قد باع القطعة الأرضية محل الحبس فإن القضاء بعدم شرعية عقد الحبس يعد تطبيقا صحيحا للقانون.
331	2005	2	العقارية	القانون 10-91	لا يمكن أن يكون للبناءات المشيدة لاحقا على أرض محبسة، طابع مخالف لطبيعة الأرض المحبسة.
283	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 213 من ق ا	لا تقادم فالحبس
228	2010	2	العقارية	م 714 من ق م	يحق للمالك فالشيوخ تحبب نصيبه.
266	2013	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 213 و 220 من ق ا وم 23 من القانون 91-10	تؤول العقارات المحبسة للمحبس عليهم. لا تقسم العقارات المحبسة على الورثة، حسب الفريضة.
298	2013	1	العقارية	م 213 و 216 من ق ا والقانون 10-91	الحبس هو حبس العين عن التملك على وجه التأييد. لا يمكن للمحبس، بعدما صار غير مالك، تحبب نفس العين من جديد.
339	2014	1	العقارية	م 213 من ق ا وم 3 و 5 من القانون 10-91	لا يجوز، شرعا وقانونا، قسما الأملاك المحبسة قسمة ناقلة للملكية.

حبس

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

451	2005	2	الجناية	م 499 من ق ا ج	لا يدخل وجود المتهم رهن الحبس المؤقت غير المنقضية مدته، ضمن حالات المادة 499 من قانون الإجراءات الجزائية التي يفرج فيها على المتهم المدان بالحبس، عند الطعن بالنقض .	حبس مؤقت
82	1998	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 107 من ق ا	من المقرر قانونا أن "التصرفات التي يقوم بها المحجور عليه تعتبر باطلة بطلان مطلقا.و من ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بإنعدام وقصور الاسباب ليس في محله. ومتى تبين - في قضية الحال- أن قضاة المجلس لما قضاوا بإبطال عقد الشهرة على إعتبار أن الواهب كان محجورا عليه ولا يجوز له إبرام التصرفات القانونية، فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا طبقوا القانون تطبيقا سليما.و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حجر
353	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 104 من ق ا	إن القرار الذي قضى باستبدال مقدم للمحجور عليه بعد تحقيق وافي ومراعاة لمصلحته هو قرار صائب ومسبب تسبب كافيا.	
296	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 103 و 107 من ق ا	لا يمكن الحكم على التصرفات القانونية الواقعة قبل الحجر على المريض، إلا إذا أثبتت الخبرة بأن المرض كان متفشيا وظاهرا.	
331	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 105 من ق ا	يجب على القاضي، قانونا، تعيين محام، للدفاع عن الشخص المطلوب الحجر عليه.	
477	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 103 من ق ا	يتم توقيع الحجر، استنادا إلى خبرة طبية من طبيب مختص في الأمراض العقلية.	
285	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 92، 99 و 100 من ق ا	يراعي القاضي، عند تعيينه المقدم، لرعاية شؤون المحجور عليه، الشخص الأصلح.	
145	2012	2	المدنية	م 101 إلى 108 من ق ا وم 9 و 9 مكرر من ق ع	يجب تعيين مقدم لإدارة أموال المحجور عليه قانونا، أثناء تنفيذ الجناية المحكوم بها عليه. لا يتعين المحضر القضائي مقدما على المحجور عليه قانونا، إلا إذا ثبت انعدام القريب.	
81	2016	1	العقارية	م 101 و 103 من ق ا	لا يمكن للخبرة الطبية أن تحل محل حكم الحجر القضائي لإبطال التصرفات القانونية.	
208	2017	1	التجارية والبحرية	م 633 من ق ا م وا	لا يجوز الطعن في أمر وقف تنفيذ الحجر.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

22	1990	1	المدنية	م 345 من ق ا م	متى اقتصر نص المادة 345 من قانون الإجراءات المدنية، على أن الحجز التحفظي يجري بمقتضى أمر على ذيل عريضة، ومن ثم فإن استصدار هذا الأمر عن طريق القضاء الاستعجالي، يكون من الجائز قانونا لعدم وجود أي نص قانوني يمنع ذلك ما دام حق دفاع المحجوز عليه مضمونا لاتمام هذا الإجراء في كلا الأمرين بالطابع المؤقت، ولما كان كذلك، فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق إجراءات جوهرية في غير محله ويستوجب الرفض ولما كان ثابتا -في قضية الحال - أن قضاة الاستعجال أيدوا أمرا استعجاليا بإجراء حجز تحفظي على سيارتين متنازع في ملكيتهما، فإنهم بقضائهم كما فعلوا التزموا بتطبيق القانون .ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	حجز تحفظي
37	1990	3	المدنية	م 346 و 350 من ق ا م	من المقرر قانونا أن أمر الحجز التحفظي الصادر من قاضي محكمة موطن المدين أو مقر الأموال المطلوب حجزها يبلغ بغير إمهال إلى المدين، ومن المقرر أيضا أنه على الدائن أن يقدم طلب تثبيت الحجز في ميعاد غايته خمسة عشر يوما على الأكثر من صدور الأمر والإعتبر باطلا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفة للقانون لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن أمر الحجز التحفظي لم يبلغ للمدين كما أن طلب التصحيح لم يقدم في الأجل المحدد له، فإن قضاة الإستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا، ومن جديد القضاء بتصحيح الحجز التحفظي وجعله حجرا تنفيذيا خالفوا أحكام المادة بين 346 و 350 من ق ا م .ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار جزئيا .	
211	2001	2	التجارية والبحرية	350 من ق ا م	ان القرار المطعون فيه لما اعتبر الأمر الاستعجالي القاضي بحجز التحفظي ملزما للمدين لكونه لم يطعن فيه فانه يكون قد خرق القانون اذ كان يتعين على قاضي الموضوع مناقشة ادعاءات الأطراف من دون أن يكون مقيدا بما فصل فيه قاضي الاستعجال ومتى كان ذلك فانه يتعين نقض القرار المطعون فيه.	
201	2013	2	التجارية والبحرية	م 646، 647 و 648 من ق ا م وا	يجب على القضاة، في دعوى تثبيت الحجز التحفظي، البحث في وسائل اثبات الدين المطالب به وعدم الاكتفاء بمستندات طلب الحجز.	
200	2015	1	العقارية	م 721، 766 من ق ا م	يجوز، قانونا، للدائن، الحجز على عقار مدينه، غير المشهر.	حجز تنفيذي
63	2016	2	المدنية	م 643 و 725 من ق ا م وا	ترفع دعوى إبطال أمر الحجز التنفيذي في أجل شهر من تاريخ الأمر لا من تاريخ تبليغه، وإلا سقط الحق في الدعوى واعتبر الإجراء صحيحا.	
42	1994	3	المدنية	م 355 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز للدائن . بمقتضى سند رسمي أو عرفي . حجز ما يكون لمدينه لدى الغير، من مبالغ مستحقة الأداء، وما يكون له من أموال منقولة في يد الغير . ومن ثم فإن هذا الاختصاص يدخل ضمن الوظيفة الولائية للقاضي. ولما ثبت أن قضاة الموضوع أيدوا الأمر الاستعجالي القاضي .بالزام مدير التعاونية بعدم دفع المبالغ المالية التي توجد تحت يده للطاعن . الحالي . فإنهم بذلك سوا في إطار الوظيفة القضائية عملا يدخل أصلا ضمن الوظيفة الولائية لهم، علما أن هذا التقسيم يتعلق بالنظام العام، مما يستوجب إثارته تلقائيا من قبل المحكمة العليا وبالتالي نقض القرار المطعون فيه .	حجز ما للمدين لدى الغير

100	2003	2	المدنية	م 360 من ق ا م	القضاء بإبطال محضر حجز ما للمدين لدى الغير الذي تم توقيعه استنادا إلى سند تنفيذي بحجة إنعدام الأمر القضائي يعد خرقا لأحكام المادة 360 من ق ا م.	حجز ما للمدين لدى الغير
92	2018	1	التجارية	م 121 من الأمر 03 - 11 م 662 و 668 من ق ا م	لا تعطي المادة 121 من قانون القرض والنقد الحق للبنك الدائن بتوقيع الحجز التحفظي على أموال مدينه، المودعة لدى بنك آخر مباشرة، دون استصدار أمر بالحجز من المحكمة المختصة ثم تثبيته، وفق ما يحدده قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وإنما تسمح المادة المذكورة بتحديد امتياز البنك ومرتبته وكيفية تبليغه، بمجرد رسالة مضمنة، دون حاجة لمحضر قضائي.	
95	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	من المقرر قانونا أن الأحكام التي حازت قوة الشيء المقضي به تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق، ولا يجوز قبول أي دليل ينقض هذه القرينة، ومن ثم فإن الفصل في الدعوى بموجب حكم يقضي بتعيين خبير، يعد حكما تحضيريا، ولما كان كذلك فإن كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة هذا المبدأ، غير مؤسس ويستوجب الرفض. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن الحكم الصادر في الدعوى كان قد قضى بتعيين موثق كخبير للقيام بإجراء حصر مخلف الهالك وإعداد فريضة وتحرير مشروع قسمة، فإن هذا الحكم يعتبر حكما تحضيريا وهو بذلك لا يجوز حجية الشيء المقضي به خلافا لمزاعم الطاعن، ومتى التزم قضاة الموضوع بتطبيق هذا المبدأ، فإنهم بقضائهم هذا، برروا قرارهم تبريرا كافيا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن المؤسس على مخالفة هذا المبدأ.	حجية الشيء المقضي فيه
116	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	من المقرر قانونا أن القضاء بشيء سبق الفصل فيه بحكم حاز قوة الشيء المقضي به يعد خرقا للقانون ومن ثم فإن الحكم بمنح السكن الزوجي أو رفضه لا يجوز تعديله أو إلغاؤه من طرف القضاة الذين أصدروا أو ممن في درجتهم. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن المجلس القضائي أسند حضانة الأبناء للمطعون ضدها ورفض طلبها فيما يخص السكن الزوجي وبعد أن أصبح هذا القرار نهائيا ورفضها الخروج من السكن طلب الزوج إصدار أمر استعجالي بطردها واستجابت لطلبه محكمة الدرجة الأولى، غير أن المجلس القضائي وهو ينظر في استئناف هذا الأمر، قضى للمطلقة بالسكن الذي سبق له أن حكم برفضه لها، فإنه بهذا القضاء خرق القانون وتجاوز بذلك سلطته. ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
35	1990	2	المدنية	م 338 من ق م	من المقرر قانونا أن الحكم لا يجوز حجية الشيء المقضي فيه الا بتوافر عناصر ثلاثة هي : وحدة الأطراف دون أن تتغير صفتهم . وحدة العمل (الموضوع) . وحدة السبب، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف استندوا على مبدأ ((حجية الشيء المقضي فيه)) دون إبراز عناصره خاصة وأن الطاعنين دفعوا بعدم توافرها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا هذا المبدأ ومنعوا المجلس الأعلى من استعمال رقابته ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
78	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 98 و 102 من ق ا م	من المقرر قانونا أن حضور الخصوم في الجلسة وسماع الحكم الصادر ضدهم أو لهم لا يكون حجة عليهم إلا إذا بلغ لهم قانونا ولم يطعن فيه بالطرق القانونية ضمن الأجل القانوني، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه اعتبر حضور الطاعنين بالجلسة التي صدر فيها حكم أول درجة حجة نهائية عليهم بالرغم من عدم وجود ما يفيد أنه بلغ ومضى فيه أجل الاستئناف، فإن قضاة الاستئناف بتصريحهم أن الحكم حاز قوة الشيء المقضي فيه خالفوا قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

11	1993	4	المدنية	م 338 من ق م	من المقرر قانوناً أن الأحكام لا تحوز حجية الشيء المقضي فيه إلا بتوافر عناصر ثلاثة، وحدة الأطراف وحدة الموضوع، ووحدة السبب، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع باعتمادهم على أحكام وقرارات حائزة لقوة الشيء المقضي فيه دون أن يبرزوا عناصرها يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
58	1998	2	المدنية	م 338 من ق م	من المقرر قانوناً أنه ((تلزم الجهة القضائية التي تعاد إليها القضية بعد النقض أن تطبق حكم الإحالة فيما يتعلق بالمسائل القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا)) ولما ثبت في قضية الحال أن جهة الاستئناف لما فصلت في الموضوع بعد الإحالة بتفسيرها لعقد التأمين، فهي محقة فيما فعلت ولا أساس للاحتجاج بحجية الشيء المقضي به مادام أن المحكمة العليا لم تفصل في المسائل القانونية وبالتالي فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرقه للقانون غير مؤسس ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .
97	1999	1	المدنية	م 338 من ق م	الأحكام التي حازت قوة الشيء المقضي به تكون حجة بما فصلت فيه. ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في النزاع قام بين الخصوم أنفسهم، دون أن تتغير صفاتهم و تتعلق بحقوق لها نفس المحل والسبب)) . ومن الثابت -في قضية الحال- أن المطعون ضده هو ابن المدعي الأصلي في الدعوى التي انتهت بصور القرار المطعون فيه، أي يعد خلفاً عاماً و بالتالي فهو يحل محل سلفه و بذلك فإن حجية تلك الأحكام تمتد إليه و القول بأن المطعون ضده هو شخص آخر يختلف عن المدعي الأصلي، فإن ذلك يشكل خطأ في تطبيق أحكام المادة المذكورة أعلاه، مما يعرض القرار محل الطعن للنقض .
145	2001	1	المدنية	م 7/194 و 233 من ق م	كما أن تمسك الطاعن بحجية الشيء المقضي فيه غير مؤسس بالحجية المقصودة تستلزم وحدة الأطراف و الموضوع والسبب وهو ما لا نلمسه في القضية الحالية لأنه في السابق كانت تخص إثبات بيع عرفي أما الحالية فهي تتعلق بطرد المطعون ضده من الفيلا المتنازع عليها وهو ما يؤدي إلى إخلال عنصر من عناصر حجية الشيء المقضي فيه .
409	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	ان قضايا إثبات الزواج والنسب تعد من قضايا الحالة لا تطبق بشأنها المادة 338 من القانون المدني فكان يتعين على قضاة الموضوع القيام بإجراء تحقيق للوصول إلى الحقيقة.
217	2005	2	المدنية	م 338 من ق م	الحجية تتعلق بمنطوق الحكم وحده وليس بأسبابه.
155	2013	1	المدنية	م 338 من ق م	ينبغي شرط وحدة السبب، و لا تقوم حجية الشيء المقضي فيه، عند اختلاف الدفوع و الاسانيد القانونية في الدعوى الجديدة، عن تلك المعتمدة في الدعوى السابقة.
275	2015	1	التجارية والبحرية	م 338 من ق م	يحوز القرار، الصادر قبل الفصل في الموضوع، حجية الشيء المقضي فيه، عند الطعن بالنقض في القرار القطعي.
85	2016	1	العقارية	م 338 من ق م	يعد المتدخل في الخصومة خصماً حقيقياً يخضع لحجية الشيء المقضي فيه.
133	2016	2	العقارية	م 338 من ق م	إذا تناقض منطوق الحكم أو القرار مع أسبابه كان باطلاً ما لم تلحقه الحجية فتصححه، على اعتبار أن الحجية تسمو على البطلان ويؤخذ عندئذ بمنطوقه لا بأسبابه.

حجية الشيء
المقضي فيه

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

109	2017	1	العقارية	م 338 من ق م	لا يجوز إعادة الدعوى أمام نفس الجهة، التي سبق لها الفصل فيها، سواء بحكم حائز لحجية الشيء المقضي فيه، أو بقرار حائز لقوة الشيء المقضي فيه، ما دام الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي فيه قابل للاستئناف، والقرار الحائز لقوة الشيء المقضي فيه قابل للتنفيذ.	حجية الشيء المقضي فيه
113	2017	1	العقارية	م 338 من ق م	تقتصر حجية الشيء المقضي فيه على الأحكام القضائية، دون محاضر التنفيذ.	
73	2017	2	شؤون الأسرة والمواريث	لمواد 2/296، 297 و 298 من ق. ا. م. ا.	متى أصدرت المحكمة حكماً قبل الفصل في الموضوع للقيام بإجراء من إجراءات التحقيق في الوقائع المدعى بها، وجب على الأطراف، احتراماً لمبدأ حجية الشيء المقضي فيه، مواصلة الخصومة إلى غاية الفصل في موضوعها أو سقوطها. ولا يجوز لهم تجديد النزاع بدعوى مبتدأة.	
77	2017	2	شؤون الأسرة والمواريث	المادة 338 من ق.م.	حجية الحكم لا تقبل الدحض إلا بالطعن فيه بطرق الطعن القانونية وليس بإقامة دعوى مبتدأة.	
286	1994	2	الجنح والمخالفات	م 21 وما بعدها من ق ا ج	من المستقر عليه قانوناً أن المحاضر الصادرة عن مصلحة إدارة الغابات من جملة المحاضر التي تمتاز بحجيتها، وأن قوة إثباتها تتعلق أساساً بالدفع المتعلقة بالجريمة التي يكون محرروها قد رأوها وسمعوها بأنفسهم، ولما كان من الثابت في قضية الحال أن إدارة الغابات التي شرعت في متابعة الطاعن أتت بالدليل العكسي، وشهدت كتابياً على نفسها أنها ما عثرت وما شاهدت وما عاينت المتهم في عين المكان، وبهذا الطرح تكون إدارة الغابات قد عرضت محضرها إلى التناقض وأخلته من كافة شروط الإثبات، وأن قضاة المجلس بتجاهلهم لهذه النقطة يكونوا قد عرضوا قرارهم للنقض .	حجية المحاضر
77	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 603 من ق م	من المقرر قانوناً وقضاء أن الحراسة القضائية إجراء تحفظياً لا يقام على الشيء إلا إذا خيف عليه الضياع أو الضرر، أو خيف عليه التصرف فيه يحرم أصحاب الحق منه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدماً للأساس القانوني. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس بإلغائهم الأمر المستأنف لديهم ومن جديد أمروا بتعيين الحارس القضائي على السكن المتنازع عليه، بالرغم من أن الخوف عليه مستبعد أضف إلى ذلك النيل من حرية ساكنيه بدخول الحارس المعين عليهم، يكونوا بقضائهم كما فعلوا لم يعطوا لقرارهم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حراسة قضائية
42	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 604 من ق م	من المقرر قانوناً أنه تجوز الحراسة القضائية على الأموال التي تركها المتوفى حالة قيام نزاع بين الورثة وذلك لحفظ حقوق ذوي الشأن وتنتهي الحراسة بزوال سبب قيامها، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضوا بإبقاء الحراسة القضائية على التركة رغم زوال سبب قيامها ودون مراعاة مصلحة الورثة (الأم والابن) يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب إلغاء القرار المطعون فيه.	
83	1991	3	التجارية والبحرية	م 604 من ق م	من المقرر قانوناً أنه تجوز الحراسة القضائية على الأموال المشتركة في حالة قيام نزاع وحفظ حقوق الأطراف والتزاماتهم ومراكزهم القانونية دون المساس بأصل الحق، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وانعدام الأساس القانوني في غير محله. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المحل المتنازع عليه لم تثبت ملكيته لأحد، وأن قضاة الموضوع بتعيينهم حارس قضائي كانوا مطبقين القانون التطبيق الصحيح ولم يمسوا بأصل الحق. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

150	2009	1	المدنية	م 183 من ق ا م	يصرح القاضي المختص بالأمر بتدبير من تدابير الحراسة القضائية، عند انعدام عناصر الاستعجال، برفض الطلب وليس بعدم الاختصاص.	حراسة قضائية
151	2010	1	المدنية	م 602، 603 و 604 من ق م	يخضع فرض الحراسة القضائية للسلطة التقديرية للقاضي، على أساس شغور إدارة الشركة وقيام نزاع بين الشركاء.	
140	2013	1	المدنية	م 299 و 300 من ق ا م و	قاضي الاستعجال هو المختص بالفصل في اجراء متعلق بالحراسة القضائية.	
84	2015	2	المدنية	م 602 و 603 من ق م	يشترط، لضرب الحراسة القضائية على العقار، التحقق من أن يكون محل منازعة وأن يتجمع لدى صاحب المصلحة من الأسباب المعقولة ما يخشى معه الخطر العاجل من بقاء المال تحت يد حائزه وأن لا يتفق ذوو الشأن عليها.	
68	2016	2	المدنية	م 581، 596 و 606 من ق م	متى تبين من القرار القضائي القاضي بالحراسة أنه لم يحدد ما للحارس من حقوق أو أجر، تطبق على الحراسة أحكام الوديعة والوكالة.	
71	2017	1	المدنية	م 606 و 608 من ق م	لا يجوز للحارس، في غير أعمال الإدارة، أن يتصرف في المال محروس، إلا برضا ذوي الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء، ذلك أن الحراسة القضائية هي إجراء وقتي تحفظي للمحافظة على المال المحروس.	
223	1991	3	الجنح والمخالفات	م 405 مكرر من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة يجب أن تشمل على أسباب مبررة لمنطوقها وتكون تلك الأسباب هي أساس الحكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد قصورا في التسبب. ولما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس لما أدانوا المتهم (الطاعن) بجريمتي الحريق غير العمدي والإهمال البالغ والخطير في التسيير طبقا للمادتين 405 مكرر و 421 (ق ع) دون أن يبينوا ماهو التفريط أو الإمتناع الذي قام به حتى يسأل عن ذلك ولم يكشفوا العناصر المكونة للجريمتين وما إذا كان الجرم الذي ارتكبه الطاعن يدخل تحت طائلة المادة بين المذكورتين أو تحت طائلة احدهما فقط، يكونوا قد أشابوا قرارهم بالقصور في التسبب. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حريق غير عمدي
193	2011	1	التجارية والبحرية	م 124 من الأمر 11-03 والقانون 03-15	تجميد حساب بنكي، بمجرد طلب مبلغ عن طريق محضر قضائي ودون الحصول على أمر قضائي، إجراء غير قانوني و تعسفي.	حساب بنكي

230	2000	1	الجنح والمخالفات	م 109 و 110 من الدستور	من المقرر دستوريا أن "الحصانة البرلمانية معترف بها للنواب ولأعضاء مجلس الأمة مدة نيابتهم ومهمتهم البرلمانية. والمقرر أيضا أنه " لا يجوز الشروع في متابعة أي نائب أو عضو مجلس الأمة بسبب جنائية أو جنحة إلا بتنازل صريح منه أو بإذن، حسب الحالة، من المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة الذي يقرر رفع الحصانة عنه بأغلبية أعضائه". والمستفاد من نص المادة بين 109 و 110 من الدستور أن الحصانة البرلمانية لا تشكل مانعا لتحريك الدعوى العمومية على البرلمان وإنما تشترط ارتكاب جنائية أو جنحة من قبل البرلمان أثناء ممارسة مهامه البرلمانية بعد سماح الغرفة التي ينتمي إليها هذا الأخير بتحريك الدعوى العمومية ضده فكان يتعين عندئذ على القضاة أن يثبتوا أن الواقعة موضوع الشكوى تكتسي طابعا جزائيا ويعطوا لها الوصف القانوني ثم مباشرة الإجراءات اللازمة لرفع الحصانة البرلمانية. وبما أن القضاة لما قرروا عدم قبول شكوى الطاعنة بسبب صفة المشتكى منها كعضوة في مجلس الأمة، يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون مما يتعين نقض القرار المطعون فيه.	حصانة برلمانية
351	2012	1	الجنح والمخالفات	م 104، 109 و 110 من الدستور وم 9 من القانون 16-89	أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، يتمتعون بالحصانة البرلمانية. يمكن النائب، محل المتابعة الجزائية، التمسك بهذه الحصانة في جميع مراحل التقاضي، طالما لم تنقض المتابعة بحكم نهائي، حائز قوة الشيء المقضي فيه. تثار مسألة الحصانة البرلمانية، كذلك، تلقائيا.	
130	1996	1	الاجتماعية	م 30 من اتفاقية فيينا، المصادق عليها من طرف الجزائر بالمرسوم 64-84	إن الموظف الأجنبي الذي له صفة الدبلوماسي، يتمتع بحق الحصانة أمام المحاكم المدنية والإدارية ولايجوز مرافعته إلا إستثناء، عندما يتعلق موضوع الدعوى بأمواله وأملاكه الخاصة. ومتى ثبت بأن الطاعن هو موظف دبلوماسي يمثل هيئة تابعة لدولة الولايات المتحدة جاءت لتؤدي مهمة رسمية بالجزائر، فلا يمكن مرافعة ممثلها أمام القضاء المدني الجزائري، وعليه فإن قضاة المجلس بحكمهم على الطاعن، قد خالفوا نص الإتفاقية، مما يستوجب نقض وإبطال قرارهم مع الحكم الابتدائي، بدون إحالة.	حصانة دبلوماسية
411	2009	1	الاجتماعية	م 30 و 41 من المرسوم 84-64 والقانون 11-90	يتمسك القاضي الجزائري الفاصل في المسائل الاجتماعية بإختصاصه دون التطرق للمادة 30 من إتفاقية فيينا ويفصل في موضوع نزاع العمل القائم بين سفارة دولة أجنبية وبين عامل مكلف بالقيام بأعمال التسيير العادية. لا تستفيد الهيئة الدبلوماسية من الحصانة القضائية إلا إذا كان العامل يمارس مهام ذات طابع سياسي أو نشاط يندرج ضمن أعمال سيادة الدولة الأجنبية.	
114	1993	2	التجارية والبحرية	م 572 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه لا يمكن إثبات التنازل عن حصص الشركاء إلا بموجب عقد رسمي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بقبولهم التنازل عن الحصص بموجب شهادة الشهود يكونوا قد خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حصص الشركاء

374	2009	1	الجنح والمخالفات	م 210 من ق ع	لا يشكل فعل قيام المصفي بالعمل على صنع ختم ثان، في اطار مهمته، جنحة الحصول بغير حق على ختم.	حصول بغير حق على ختم
73	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا أن سقوط حق الحضانة عن الأم لفساد أخلاقها وسوء تصرفاتها، فإنه يسقط أيضا حق أمها في ممارسة الحضانة لفقد الثقة فيهما معا. وللحكم بخلاف هذا المبدأ، استوجب نقض القرار الذي قضى بإسناد حضانة الأولاد لجدتها لأم بعد إسقاط هذا الحق عن الأم لفساد أخلاقها وإقرارها باتخاذ وسائل غير شريفة لترغم زوجها على طلاقها.	حضانة
77	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا أن الحضانة الأبناء تستند إلى أهم ولا يسقط عنها هذا الحق إلا بموجب مبرر شرعي، كما أنه لا يجوز تجزئة الحضانة إلا لنفس السبب. فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الوضعي. يستوجب النقض القرار الذي قضى بخلاف هذا المبدأ بتجزئة الحضانة بين الأم والجدة لأب متى أسس حكمه على إسناد الحضانة للجدة كان بناء على رغبة الأبناء في البقاء معها ورفضهم للالتحاق بأهم.	
75	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان مقررا في أحكام الشريعة الإسلامية، أنه يشترط في المرأة الحاضنة ولو كانت أما، فأحرى بغيرها أن تكون خالية من الزواج، أما إذا كانت متزوجة فلا حضانة لها لانشغالها عن المحضون فإنه من المتعين تطبيق هذا الحكم الشرعي عند القضاء في مسائل الحضانة. - لذلك يستوجب نقض القرار الذي خالف أحكام هذا المبدأ وأسند حضانة البنت لجدتها لأم المتزوجة بأجنبي عن المحضونة.	
45	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية وم 144 من ق ا م	متى كان من المقرر شرعا أن الحضانة تسقط على من كانت تجب له بمرور سنة كاملة دون المطالبة بها، وكان من المقرر قانونا كذلك أن القرار الذي لا تكون أسبابه كافية لمواجهة من قدم من أدلة وأبدى من طلبات و دفع في الدعوى، فإن هذا القرار يكون مشوبا بالقصور في التسبب ومخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية في مقتضياته. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن الجدة للأم طالبت بإسناد الحضانة لها بعد مضي سنة كاملة من سبق إسنادها للأب مما يترتب عنه سقوط حقها في الحضانة فضلا عن كونها تسكن مع ابنتها أم البنت المحضونة فإن قضاة الاستئناف بعدم ردهم على الدفع التي تمسك بها الطاعن وخاصة فيما يتعلق بتاريخ القيام رغم أن القيام القضائي جرى على أنه لا يقبل الطلب الذي يقدم بعد عام من تاريخ الفصل في الحضانة وعدم ردهم أيضا على دفع الأب الطاعن المتعلق بسكن الجدة مع ابنتها - أم البنت المحضونة - يشكل قصورا واضحا في التعليل، ومتى كان ذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار في الطاعن في هذا الشأن.	
76	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر في الفقه الإسلامي وجوب توافر شروط الحضانة ومن بينها القدرة على حفظ المحضون ومن ثم فإن القضاء بتقرير ممارسة حق الحضانة دون توافر هذا الشرط يعد خرقا لقواعد الفقه الإسلامي. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن الحاضنة فاقدة البصر، وهي بذلك تعد عاجزة عن القيام بشؤون أبنائها، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف بإسنادهم حضانة الأولاد لها وهي على هذا الحال، حادوا عن الصواب وخالفوا القواعد الفقهية. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	

60	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وعلى ما استقر عليه الاجتهاد القضائي- أن الحضانة تسقط عن مستحقها إذا لم يمارس ذلك الحق خلال سنة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولما كان الحكم الذي قضى بإسناد الحضانة للأب صدر في 20 ماي 1975 وأن الجدة للأب لم تحرك ساكنا إلا في شهر ديسمبر 1980 حيث طلبت ممارسة الحضانة فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بإسقاط حضانة الأبناء عن الأب، وبإسنادها للجدة للأب، أخطأوا في قرارهم هذا وخالفوا بذلك قواعد الفقه الإسلامي. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	حضانة
85	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر فقها وقانونا أن المتنازلة عن الحضانة باختيارها لا تعود إليها ولا يقبل منها طلب استرجاع الأولاد لها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الفقهية والقانونية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنة تنازلت عن حضانتها باختيارها دون أن ترغم على ذلك، فإن قضاة الاستئناف الذين قضوا بإلغاء الحكم المستأنف لديهم ومن جديد القضاء بارجوع المطعون ضدها أم الأولاد عن تنازلها عن حقها في الحضانة وبإسناد من كان منهم في حضانة النساء إليها، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا الفقه والقانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه دون إحالة.	
70	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق ا	من المقرر شرعا وقانونا أن تنازل الأم عن حضانة أولادها يقتضي وجود حاضن آخر يقبل منها تنازلها وله القدرة على حضانتهم- فإن لم يوجد فإن تنازلها لا يكون مقبول وتعامل معاملة نقيض قصدها- ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا لأحكام الحضانة. لما كان من الثابت- في قضية الحال - أن المطعون ضدها حكم لها بمقتضى حكم الطلاق بالحضانة بناء على طلبها ولأجل ذلك منحت السكن الزوجي لتحضن فيه الأولاد، فإن قضاة المجلس الذين قضوا بإسقاط حضانة الأولاد عن أمهم بناء على طلبها وإلزام الأب بأخذهم وهو ليس حاضنا مباشرا بل يحضن بغيره من النساء (زوجته الثانية) التي ليست أكثر حنانا من أمهم فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام الحضانة. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
74	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 24 من ق م	من المقرر قضاء في مسألة الحضانة أنه وفي حالة وجود أحد الأبوين في دولة أجنبية غير مسلمة، وتخاصما على الأولاد بالجزائر فإن من يوجد بها يكون أحق بهم ولو كانت الأم غير مسلمة، ومن المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية الأجنبية التي تصطدم وتخالف النظام العام الجزائري لا يجوز تنفيذها، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مبرر يستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنة طالبت إعطاء الصيغة التنفيذية للحكم والقرار الأجبيين اللذان أسندا حضانة البنين إلى أمهما، فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي برفض طلب الطاعنة الرامي إلى وضع الصيغة التنفيذية للحكم أو القرار الأجنبي لكون بقاء البنين بفرنسا يغير من اعتقادهما ويبعدهما عن دينهما وعادات قومهما، فضلا عن أن الأب له الحق للرقابة وبعدهما عنه يحرمه من هذا الحق، فإنهم بقضائهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
57	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه يشترط في الجدة الحاضنة (أم الأم) أن تكون غير متزوجة وألا تسكن مع ابنتها المتزوجة بأجنبي وأن تكون قادرة على القيام بالمحضون ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور في التسييب غير مؤسس. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن شروط الحضانة لا تتوفر في الجدة- أم الأم- وأن قضاة الموضوع بإسنادهم الحضانة إلى الأب يكونوا قد راعوا شروط الحضانة وسببوا قرارهم تسييبا كافيا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

76	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 65 من ق 1	من المقرر قانونا أنه تنقضي مدة حضانة الذكر ببلوغه 10 سنوات والأنثى ببلوغها سن الزواج وللقاضي أن يمدد الحضانة بالنسبة للذكر إلى 16 سنة إذا كانت الحاضنة أما لم تتزوج مع مراعاة مصلحة المحضون، ومن فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعما للأساس القانوني. ولما كان ثابتا- في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما لم يوضح في قراره عمر الأولاد الذين تشملهم الحضانة خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حضانة
48	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 من ق 1	من المقرر شرعا أن إسقاط الحضانة لا يكون إلا لأسباب جدية وواضحة ومضرة بالمحضون ومتعارضة مع مصلحته ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة الأحكام الشرعية في غير محله. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بإبقاء حضانة الولد لأمه باعتبار أن الأب لم يثبت إهمال الأم لولدها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
61	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 69 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا وقانونا أن الحضانة تسند لأحد الأبوين الذي يسكن بالجزائر سواء كان أم أم أبا فإن سكن الوالدين معا، في بلد أجنبي يستلزم تطبيق القواعد الشرعية المعروفة في الحضانة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد. ولما كان ثابتا- في قضية الحال - أن قضاة الموضوع الذين قضوا بإسناد حضانة الولد والبنات لأمهما طبقا للقواعد الشرعية طبقوا القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
99	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 من ق 1	من المقرر فقها وقانونا أن الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال- أن المجلس عندما أسند حضانة البنات الثلاثة للأم على اعتبار عاطفي بالرغم من ثبوت سوء خلقها يكون قد خرق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
117	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا وقانونا أن إسناد الحضانة يجب أن تراعى فيها مصلحة المحضون والقيام بتربيته على دين أبيه، ومن ثم فإن القضاء بإسناد حضانة الصغار إلى الأم التي تسكن في بلد أجنبي بعيد عن رقابة الأب كما هو حاصل في قضية الحال يعد قضاء مخالف للشرع والقانون. ويستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
126	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق 1	متى أوجبت أحكام المادة 64 من قانون الأسرة على أن القاضي حينما يقضي بإسناد الحضانة أن يحكم بحق الزيارة، فإنه من الواجب أن يكون ترتيب هذا الحق ترتيبا مرنا وفقا لما تقتضيه حالة الصغار فمن حق الأب أن يرى أبنائه على الأقل مرة في الأسبوع لتعهدهم بما يحتاجون إليه والتعاطف معهم. ومن ثم فإن القرار المطعون فيه القاضي بترتيب حق زيارة الأب مرتين كل شهر يكون قد خرق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
45	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يسقط حق الحضانة بالتزوج بغير قريب محرم وبالتنازل ما لم يضر بمصلحة المحضون ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما قضوا بتأييد الحكم القاضي بإسقاط حضانة البنت عن أمها لتنازلها عنها وإسنادها لأبيها رغم أن الشهادات الطبية تثبت أن البنت مريضة مرضا يحتاج إلى رعاية الأم أكثر من رعاية الأب، فبقضائهم كما فعلوا خرقوا الأحكام الشرعية الخاصة بالحضانة. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

55	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه فقها و قضاء أن حق الشخص لا يفيد إلا بما قيده به القانون فزيارة الأم أو الأب لولدها حق لكل منهما وعلى من كان عنده الولد أن يسهل على الآخر استعماله على النحو الذي يراه بدون تضييق أو تقييد أو مراقبة فالشرع أو القانون لا يبني الأشياء على التخوف بل على الحق وحده، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بزيارة الأم لابنتها بشرط أن لا تكون الزيارة خارج مقر سكن الزوج فيقضائه كما فعل تجاوز اختصاصه وقيده حرية الأشخاص وخالف القانون و الشرع. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حضانة
41	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه فقها وقضاء أن بعد المسافة بين الحاضنة وصاحب حق الزيارة على الأطفال المحضونين لا تكون أكثر من ستة برود، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المسافة الفاصلة بين الحاضنة وولي المحضونين تزيد على ألف كيلومتر فإن قضاة المجلس بإسنادهم حضانة الولدين إلى أمهم يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
58	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 71 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يعود الحق في الحضانة إذا زال سبب سقوطها غير الاختياري، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الأم أسقطت حضانتها بعد زواجها بأجنبي فإن المجلس لما قضى بإسناد الحضانة إليها بالرغم من أن زواجها بالأجنبي يعد تصرفا رضائيا واختياريا يكون قد خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
48	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 و 65 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقانونا أن الأم أولى بحضانة ولدها ولو كانت كافرة، إلا إذا خيف على دينه، وأن حضانة الذكر للبلوغ وحضانة الأنثى حتى سن الزواج، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للأحكام الشرعية والقانونية. ولما كان قضاة الاستئناف - في قضية الحال - قضوا بتعديل الحكم المستأنف لديهم بخصوص حضانة الأولاد الثلاثة ومن جديد إسنادها إلى الأب، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أصابوا بخصوص الولدين، باعتبار أنهما أصبحا بالغين، إلا أنهم أخطأوا بخصوص البنت، خارقين بذلك أحكام الشريعة الإسلامية والمادة 64 من القانون الأسرة. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار جزئيا فيما يخص حضانة البنت دون إحالة.	
53	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 68 من ق 1	من المقرر قانونا أن الحضانة إذا لم يطلبها من له الحق فيها مدة تزيد عن سنة بدون عذر سقط حقه فيها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن السنة لم تمض بعد على المطالبة بالحضانة من قبل الأم وهي لا زالت متمسكة بها، فإن قضاة المجلس بحرمانهم الأم من حق الحضانة وإسنادها للجدة من الأب يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
72	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 69 من ق 1	من المقرر قانونا أنه إذا رغب الشخص -الموكل له حق الحضانة- الإقامة في بلد أجنبي أن يرجع الأمر للقاضي لإثبات الحضانة له أو إسقاطها عنه مع مراعاة مصلحة المحضون ولما ثبت -من قضية الحال- أن قضاة المجلس عند تأييدهم لحكم المحكمة، القاضي بإسناد الحضانة للأم، قد اشتراطوا-تلقائيا- ممارسة الحضانة بالجزائر بالرغم من عدم معارضة الأب عن إقامة ابنه بفرنسا لكونه يقيم هو نفسه بفرنسا، وعليه كانت تجب مراعاة حال الطرفين ومصلحة المحضون قبل وضع أي شرط، و مادام قضاة الموضوع لم يلتزموا بأحكام القانون، فإن قرارهم استوجب النقض الجزئي.	

88	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/52 و 72 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه إذا كانت الأم حاضنة ولم يكن لها ولي يقبل إيواها، فعلى الزوج - حسب وسعه - أن يضمن حقها في السكن مع محضونها. وأن نفقة المحضون وسكناه من ماله إذا كان له مال وإلا فعلى والده أن يهيئ له سكناً، وإذا تعذر فعليه أجرته. و لما ثبت - من قضية الحال - أن للزوج مسكن آخر بنفس البلدية حسب اعترافه - فإن قضاة المجلس قد أخطأوا بقضائهم من جديد برفض طلب الطاعة بتخصيص مسكن يضمن حق المحضون بالإيواء فيه. لاسيما وأن احتمال عدم وجود ولي يقبل إيواها مع محضونها قائماً. ومتى كان كذلك استوجب نقض قرارهم جزئياً.	حضانة
140	1995	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 من ق 1 وم 467 من ق م	من المقرر قانوناً أن نفقة المحضون وسكناه من ماله، إن كان له مال، وإلا فعلى والده أن يهيئ له سكناً، أما إذا تعذر فعليه أجرته. و لما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة المجلس أسسوا قرارهم - المنتقد - على (أن الطاعة لا يحق لها المطالبة بسكن لممارسة الحضانة أو أجرته، إلا إذا كانت حاضنة لأكثر من ولدين)، فإنهم بذلك قد أساءوا تطبيق القانون وكان يتوجب عليهم إلزام - المطعون ضده - بتوفير سكن للحاضنة أو تسليم أجرته. مما يتعين معه نقض وإبطال قرارهم وبدون إحالة.	
89	1995	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 65 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه يمكن للقاضي تمديد فترة الحضانة بالنسبة للذكر إلى ستة عشر سنة إذا كانت الحاضنة أمه، ولم تتزوج ثانية، مع مراعاة مصلحة المحضون. و متى تبين - من القرار المطعون فيه - أن الحاضنة للطفل (ه.ج) ليست أمه التي تزوجت بشخص غير محرم، فإن الشروط المطلوبة غير متوفرة، ويتعين بذلك القول أن الدفع المثار غير مؤسس ويرفض.	
39	1997	1	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المقرر عليه قضاء أن "الحضانة تمنح حسب مصلحة المحضون". ولما كان ثابتاً في قضية الحال أن الحضانة أسندت إلى الأب مراعاة لمصلحة المحضون واعتماداً على تقرير المرشدة الاجتماعية التي تؤكد ذلك، فإن قضاة الموضوع إعمالاً لسلطتهم التقديرية فقد طبقوا القانون. مما يستوجب رفض الطعن.	
86	1997	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه "في حالة سقوط الحضانة عن الأم يجب مراعاة مصلحة المحضون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن الطاعة سلمت البنين لأبيهما مؤقتاً من وقت الطلاق أي سنة 1988 لعدم وجود مسكن لها لممارسة الحضانة ولم تطالب بهما إلا في سنة 1993 أي بعد خمس سنوات. فإن القضاة بقضائهم برفض دعوي الطاعة اعتباراً لمصلحة المحضون طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
166	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 و 64 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن مخالفة الترتيب المنصوص عليه في المادة 64 ق أ بالنسبة للحاضنين إلا إذا ثبت بالدليل من هو أجدد للقيام بدور الحماية والرقابة للمحضون. و لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن القرار المنتقد أسقط حضانة الولدين الصغيرين عن الطاعة وهي خالتهما التي تأتي في مرتبة أسبق من الطاعن بحجة أن مركز الأب كأستاذ يجعله أقدر على الرعاية والإنفاق من الخالة مع العلم أن الإنفاق يكون على الأب. فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
169	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 و 67 من ق 1	من المقرر شرعاً وقانوناً أن جريمة الزنا من أهم المسقطات للحضانة مع مراعاة مصلحة المحضون. و متى تبين - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضاوا بإسناد حضانة الأبناء الثلاثة للأم المحكوم عليها من أجل جريمة الزنا، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون وخاصة أحكام المادة 62 من ق أ. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار جزئياً فيما يخص حضانة الأولاد الثلاثة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

172	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز مخالفة الترتيب المنصوص عليه في المادة 64 من ق 1 إلا إذا ثبت بالدليل من هو أجدر بالقيام بدور الحضانة. ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع أسندوا الحضانة للأخت من الأب رغم وجود الخالة المطالبة بها، إضافة إلى عدم استعانتهم بمرشدة اجتماعية لمعرفة الطرف الذي يكون أقدر على تربية الأولاد ورعايتهم. فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للقصور في التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
175	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه لا يعتد بالتنازل عن الحضانة إذ أضر بمصلحة المحضون. ومن ثم فإن القضاة لما قضوا بإسناد حضانة الولدين لأمهاتهما رغم تنازلها عنها مراعاة لمصلحة المحضونين، فإنهم طبقوا صحيح القانون. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
178	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 71 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه يعود الحق في الحضانة إذا زال سبب سقوطها غير الاختياري. و متى تبين - في قضية الحال - أن المطعون ضدها قد تزوجت بغير قريب محرم ثم طلقت منه ورفعت دعوى تطلب فيها استعادة حقها في الحضانة، فإن قضاة المجلس بقضائهم بحقها في الحضانة طبقاً لأحكام المادة 71 من قانون الأسرة قد طبقوا صحيح القانون. متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
181	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 و 67 من ق 1	من المستقر عليه أن مسألة إسناد الحضانة يمكن التراجع فيها لأنها تخص حالة الأشخاص ومصالحهم. و متى تبين - في قضية الحال - أن تنازل الأم عن الحضانة لا يحرّمها نهائياً من إعادة إسناد الحضانة إليها إذا كانت مصلحة المحضون تتطلب ذلك طبقاً لأحكام المادتين 66 و 67 من ق 1. وأن قضاة المجلس لما اعتمدوا في حكمهم فقط على تنازل الأم عن الحضانة عند الطلاق دون مراعاة مصلحة المحضون أخطأوا في تطبيق القانون. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.
185	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 و 68 من ق 1 واجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أنه في الحكم بإسناد الحضانة أو إسقاطها يجب مراعاة مصلحة المحضون. و متى تبين - في قضية الحال - أن الزوجة أسندت لها حضانة أبنائها الأربعة بأحكام مع الحكم على والدهم بتوفير سكن لممارسة الحضانة وبعد ملاحظة المطعون ضده (الأب) عن عدم توفير السكن أصبح يدفع بكون الطاعة لم تسع في التنفيذ (ممارسة الحضانة) مدعياً أنه يمارس الحضانة الفعلية. فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للقصور في التسبيب، مما يتعين نقض القرار المطعون فيه.
188	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن عمل المرأة لا يعتبر من مسقطات الحضانة. ومن ثم فإن قضاة المجلس بقضائهم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء من جديد بإسقاط حضانة الولدين عن الطاعة باعتبارها عاملة أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للقصور في التسبيب وانعدام الأساس القانوني، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.
280	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق 1	إن تنازل الأم عن الحضانة لا يعتبر نهائي لأن حضانة الأولاد من المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص التي يمكن الرجوع فيها اعتباراً لمصلحة المحضون وفقاً لأحكام المادة 66 ق 1.
284	2001	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 71 من ق 1	إن القضاء بسقوط الحضانة عن الطاعة رغم زوال سبب السقوط ودون الرد على الدفع المثار من طرفها فيما يخص طلاقها من غير قريب محرم رغم أن لها حق العودة في المطالبة بالحضانة طبقاً للمادة 71 من ق 1. أي يعد مخالفة للقانون وقصور في التسبيب.

حضانة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

421	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 من ق 1	إن إسناد الحضانة للأب بعد وفاة الأم كون مصلحة المحضون تقتضي ذلك يعد تطبيق صحيح للقانون.
432	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق 1	إن إسناد الحضانة للأب بحجة مرض الزوجة عقليا دون إثبات هذا المرض يعد انعداماً في الأساس القانوني ومخالفة للقانون بنجر عنه النقص دون إحالة.
436	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 و 75 من ق 1	إن قضاة المجلس بقضائهم بإسقاط الحضانة عن الطاعنة قد سهواً أن المطعون ضده كان هدفة التهرب من الإنفاق دون مراعاة مصلحة المحضونين سواء الأولاد القاصرين فيما يخص الحضانة أو البنات بالنسبة للنفقة يكونون قد خالفوا أحكام المادة 75 من قانون الأسرة.
285	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 62 من ق 1	إسقاط الحضانة عن الأم وإسنادها إلى الأب دون التحقق من ظروف المحضونين ومراعاة مصلحتهم يعد قصورا في التسبيب.
300	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق 1	لا تجزأ الحضانة ويراعى فيها بالدرجة الأولى مصلحة المحضون.
253	2004	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 من ق 1	لا يعتبر محضر مصالح الأمن دليلاً كافياً على عدم صلاحية الأم لممارسة الحضانة.
256	2004	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 69 من ق 1	يعتبر منح رخصة الخروج بالمحضون قصد العلاج خارج التراب الوطني من توابع الطلاق ويجب على القاضي الفصل فيه وعدم التصريح بعدم الاختصاص.
264	2004	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 69 من ق 1	تسقط الحضانة بسبب بعد المسافة في حالة إقامة الأم في بلد أجنبي وإقامة الوالد في الجزائر.
270	2004	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 67 من ق 1	عمل الأم الحاضنة لا يوجب إسقاط حقها في حضانة أولادها ما لم يتوفر الدليل الثابت على حرمان المحضون من حقه في العناية والرعاية.
282	2004	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 66 من ق 1	تتأزل الأم عن الحضانة جائز إذا كان لا يضر بمصلحة المحضون.
347	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق 1	إسناد حضانة جميع الأبناء، إلى الوالد الحاضن، بعد وفاة الزوجة الأم، إعمالاً لمبدأ عدم تجزئة الحضانة.
363	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 65 من ق 1	لا تسقط الحضانة، بسبب الإقامة خارج التراب الوطني، إذا كان الزوجان يقطنان في نفس البلد الأجنبي.
301	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق 1	يستعين القاضي، في الحكم بعدم تحقق مصلحة المحضون، بتقرير مساعدة اجتماعية.

حضانة

383	2005	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 66 من ق 1	يسقط حق الأم في الحضانة، بزواجها بغير قريب محرم.
425	2005	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	يثبت قبول الولي إيواء الحاضنة بتصريحه بذلك أمام القضاء .
449	2006	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 65 من ق 1	تتقضي حضانة البنت، بقوة القانون، ببلوغها سن الزواج، دون اللجوء إلى القضاء لإسقاطها.
485	2006	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 62 من ق 1	المنحة العائلية حق للمحزون، يقبضها من له الحق في الحضانة.
493	2007	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 78 من ق 1	يتحمل الوالد مصاريف علاج المحزون، الثابت بشهادة طبية.
437	2007	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	يسند القاضي الحضانة بعد وفاة الأبوين، مستعينا بمرشدة اجتماعية، إلى من يستحقها حسب مصلحة المحزون.
267	2008	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	يجب، عند إسناد الحضانة للجدّة من الأم، تبيان معايير مصلحة المحزون.
271	2008	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	يمكن إسناد حضانة الأبناء للأم المقيمة خارج إقليم الجمهورية الجزائرية مراعاة لمصلحتهم.
313	2008	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	لا يسقط اكتساب الحاضنة جنسيةً أجنبية، حقّها في الحضانة، طالما لم تثبت ردّها عن الدين الإسلامي.
297	2009	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	مصلحة المحزون هي الأساس في إسناد الحضانة وليس الترتيب الوارد في المادة 64 من قانون الأسرة.
267	2009	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	عند إسناد الحضانة للجدّة من الأم، تبيان معايير مصلحة المحزون.
275	2009	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 و 72 من ق 1	يتعين على الوالد عند تخصيص سكن لممارسة الحضانة مراعاة بتحقيقه مصلحة المحزون.
228	2010	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	تطبق المادة 64 من قانون الأسرة، في صياغتها الجديدة (أمر 05-02)، على حالة الطلاق والوفاة.
262	2010	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 62 و 67 من ق 1	يمكن إسناد الحضانة للأم، المدانة بجريمة الزنا، متى تحققت مصلحة المحزون.

حضانة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

244	2011	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 من ق 1	الحكم تلقائياً بمنع المحضون، المسندة حضانتهم لأمهم، من السفر، من الجزائر إلى بلد أجنبي، حيث يقيم والداه بصفة قانونية، خطأ في تطبيق القانون.
248	2011	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 53/4 و 66 من ق 1	تقتضي مصلحة المحضون إسناد حضانتهم لأمهم، بالرغم من تنازلها عنها في دعوى التطلاق، بسبب الحكم على الزوج، لارتكابه جريمة، مخلة بشرف الأسرة.
252	2011	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	يتحدد مكان سكن ممارسة الحضانة، إما بمكان تواجد بيت الزوجية، أو مكان تواجد أهل الحاضنة.
262	2011	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 64 و 116 من ق 1	يمكن إسناد الحضانة للأم، المدانة بجريمة الزنا، متى تحققت مصلحة المحضون.
176	2011	2	العقارية	م 72 من ق 1	تبقى المطلقة، الحاضنة، ببيت "الزوجية"، إلى غاية تنفيذ الحكم، الناطق بحقها في السكن.
308	2011	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 64، 75، 81 و 99 من ق 1	تعيين الأب مقدماً على ولده، المحجور عليه، لا يعني الحكم عليه، بصفته جد المحضون، بدفع نفقة الحضانة.
281	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 65 من ق 1	لا تنتهي الحضانة إلا بموجب حكم قضائي. الحاضنة غير ملزمة بالمطالبة قضائياً بالتمديد، في حالة تجاوز سن المحضون 10 سنوات. تبقى الحاضنة متوفرة على صفة التقاضي، للمطالبة بالحقوق المقررة للمحضون.
285	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 64 من ق 1	تراعى مصلحة المحضون، عند إسناد الحضانة، و ليس الترتيب الوارد في المادة 64 من قانون الأسرة. يخضع تقدير مصلحة المحضون، للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.
304	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 72 و 78 من ق 1	الحكم ببديل إيجار سكن ممارسة الحضانة، مقيد بممارستها في الجزائر. لا يكون الأب ملزماً بتوفير السكن أو بدل الإيجار، متى كانت الحاضنة مقيمة خارج الإقليم الوطني.
313	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 64 من ق 1	القاضي غير ملزم باللجوء إلى الاستعانة بمساعدة اجتماعية، لتقدير مصلحة المحضون.
257	2012	2	شؤون الأسرة والموارث	م 65، 72 و 78 من ق 1	الأب ملزم بتوفير سكن أو بدل إيجار لابنته، المنفضية حضانتها ببلوغها سن الزواج، في حالة امتناعه عن ضمها إليه و رفضه إقامته معه في بيته.
253	2013	1	شؤون الأسرة والموارث	م 66 من ق 1	لا يعتبر محضر مصالح الأمن دليلاً كافياً على عدم صلاحية الأم لممارسة الحضانة.
276	2013	2	شؤون الأسرة والموارث	م 72 و 78 من ق 1	للحاضنة الحق في بدل إيجار، إذا كان السكن الموفر من طرف الأب غير ملائم لممارسة الحضانة
304	2014	1	شؤون الأسرة والموارث	م 64 من ق 1	تراعى مصلحة المحضون، عند إسناد الحضانة، و لا يعتد برغبة الطفل فقط.
319	2014	1	شؤون الأسرة والموارث	م 72 من ق 1	تبقى الحاضنة في بيت الزوجية حتى تنفيذ الأب الحكم القضائي المتعلق بالسكن و ليس حتى سقوط الحضانة.

حضانة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

256	2015	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 62، 64 و 87 من ق 1	يكون الأب (الزوج)، بوفاة الأم (الزوجة)، الأحق بحضانة الولاية مقرونة بالحضانة.	حضانة
162	2015	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 64 من ق 1	لا تسقط الحضانة برفض المحضون الالتحاق بالحاضن.	
203	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 62 و 64 من ق 1	لا يجوز رفض دعوى إسقاط الحضانة، على أساس حق الأم بالأولوية في الحضانة، دون التحقق من مدى رعاية المحضون والسهر عليه.	
153	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 71 من ق 1	يعود الحق في الحضانة، إذا زال سبب السقوط غير الاختياري. يعد سقوطا اضطراريا غير اختياري: المرض، العجز المؤقت، أو الإقامة في الخارج لسبب مشروع.	
156	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 64 من ق 1	لا يعتد برغبة الطفل غير المميز في اختيار من يحضنه، والحالة الميسورة لطالب إسقاط الحضانة ليست كافية لوحدها لإسنادها له، ما لم يثبت أن الطرف المستفيد من الحضانة غير أهل لممارستها.	
85	2018	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 62، 64 و 67 من ق 1	لا يسقط حق الأم في الحضانة، بمجرد السفر والتردد على الخارج، لأن مناط السقوط ليس العمل أو الدراسة أو السفر المشروع المتكرر وإنما الضياع والإهمال المترتب على ذلك السفر. يمكن للأم الحاضنة إشراك من تثق فيهم من الأقارب لرعاية المحضون، دون أن تكون ملازمة له لمباشرة شؤونه.	
84	2019	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 62 من ق 1	لا يؤدي اللعان إلى إسقاط الحضانة عن الأم مراعاة لمصلحة المحضون.	
87	2019	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 338 من ق م	إن إسناد الحضانة من مسائل الحالة ولا تطبق في شأنها قاعدة قوة الشيء المقضي فيه.	
90	2019	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 64 من ق 1	يكون الأب وليا شرعيا بعد وفاة الأم الحاضنة. وبمقتضى هذه الإنابة يحق له منح كفالة المحضون لغير الجدة لأم، لأنه الأجدر بمراعاة مصلحته. يحق للجدة لأم المطالبة بالزيارة على أساس صلة الرحم.	
480	2003	1	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك	إن القضاء بحفظ الحقوق لا يعد فصلا في الدعوى الجبائية ويكون مخالفا لحكم المادة 272 من قانون الجمارك التي تلزم الجهة القضائية الفاصلة في القضايا الجزائية النظر في الدعوى الجبائية والفصل في طلبات إدارة الجمارك بالرفض أو بالقبول مع التعليل.	

16	1994	1	المدنية	م 718 من ق م وم 191 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن لكل شريك في الشيوخ الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس لما نسبوا للطاعة أنها طالبت بمفردها بحقوق مشاعة وبعدم قبولهم دعوى اعتراض الغير الخارج عن الخصومة التي سجلتها بالرغم من كون أن القانون يسمح لها كمالكة على الشيوخ أن تتولى كل إجراء لحماية الحق الكامل على الشيوخ، فإن قضاة الموضوع بقضائهم كما فعلوا قد خرقوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	حفظ المال الشائع
142	1994	3	التجارية والبحرية	م 718 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يحق لكل شريك في الشيوخ أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء. ولما ثبت- من قضية الحال- أن قضاة الموضوع اشتراطوا على الطاعن - الذي يملك في الشيوخ المحل المتنازع عليه- إثبات وكالة عن جميع الورثة لرفع دعوى ترمي إلى طرد المطعون ضدهما، فإنهم بذلك خرقوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
160	1991	1	الجنائية	اجتهاد قضائي	متى استقر الاجتهاد القضائي على أن حفظ حقوق الطرف المدني يكون على أساس ما قدم من بيانات ووثائق وكان ثمة موجب لذلك، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدماً للأساس القانوني. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن محكمة الجنايات أخطأت عندما قضت بحفظ حقوق الطرف المدني وكان عليها أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية على أساس ما قدم لها من بيانات ووثائق كما تقتضيه أحكام المادة 316 من ق ا ج أو أن ترفض الدعوى إذا لم تتوفر لها شروط التعويض ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	حفظ حقوق الطرف المدني
83	1998	1	العقارية	م 721 من ق م	من المقرر قانوناً أن " لكل شريك في المنقول الشائع أو في المجموع من المال المنقول أو العقار الشائع أو في المجموع من المال المنقول أو العقار أن يسترد قبل القسمة الحصة الشائعة...". ولما ثبت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس قضوا برفض دعوى حق الاسترداد على العقار الشائع إذا بيع إلى أجنبي بدعوى أنه كان من المفروض على المدعين في الطعن أن يتبعوا إجراءات الشفعة فإنهم يكونون قد خرقوا نص المادة 721 من القانون المدني التي تعطي الورثة الحق في الاسترداد. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	حق الاسترداد
78	1992	2	التجارية والبحرية	م 532 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يجب على المنتفع من حق الاستفادة المبين بالمواد 528 و530 أن يسلم للمستأجر أو للشاغل الذي يريد استعادة المحل من السكن الذي يتخلى عنه بفضل استعمال ذلك الحق. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرقه القانون في غير محله. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن المنتفع بحق الاستفادة في توجيهه للتنبيه بالإخلاء لم يعرض فيه للمستأجر السكن الذي أصبح خاليا باستعمال هذا الحق ومن ثم فإن قضاة المجلس بإبطالهم التنبيه بالإخلاء طبقوا القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حق الاستعادة

29	1992	3	المدنية	م 530 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا تم اكتساب العقار لقاء عوض كان حق الاستفادة لا يستعمل إلا إذا كان عقد الاكتساب ثابت التاريخ لمدة 10 سنوات سابقة عن استعمال ذلك الحق ومن ثمة فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لم يبينوا في حكمهم تاريخ اكتساب العقار موضوع الاسترجاع يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	حق الاستعادة
127	1992	4	الاجتماعية	م 530 من ق م	من المقرر قانوناً أن ممارسة حق الاستعادة للعين المؤجرة لا يشترط في عقد اكتساب الملكية، شرط أن يكون ثابت التاريخ لمدة عشر سنوات سابقة عن استعمال ذلك الحق ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة المجلس يرفضهم دعوى الطاعن في ممارسة حق الاستعادة بحجة عدم وجود عقد توثيقي للتملك يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
55	1997	2	العقارية	م 795 و 844 من ق م	من المقرر قانوناً أنه " يكتسب حق الانتفاع بالتعاقد وبالشفعة و بالتقادم أو بمقتضى القانون. ومن المقرر أيضاً أنه يثبت حق الشفعة: 1- لمالك الرقبة إذا بيع الكل أو البعض من حق الانتفاع المناسب للرقبة، 2- للشريك في الشروع إذا بيع جزء من العقار المشاع للأجنبي، 3- لصاحب حق الانتفاع إذا بيعت الرقبة كلها أو بعضها. ولما ثبت - في قضية الحال - بأن قضاة المجلس قرروا بأن صفة الطاعنين كمستأجرين للأمكنة لا تسمح لهم التمسك بأي حق من حقوق الشفعة ولا يمكن اعتبارهم كذلك كمنتهجين حسب مفهوم المادة 844 من القانون المدني، فإنهم سببوا قرارهم تسبباً كافياً و بالتالي فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأسباب ليس في محله.	حق الانتفاع
88	1998	1	العقارية	م 844 من ق م وم 172 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه " يكتسب حق الانتفاع بالتعاقد و بالشفعة...". ولما ثبت - في قضية الحال - أن الملكية التجارية التي تتكون من المحل التجاري هي مال منقول. أنشأه التاجر أو الصناعي أو الحرفي (وفقاً للمادتين 78-172 ق ت) فهي تعد ملكية شخصية للذي أنشأها بصفة مستقلة عن ملكية الجدران، حيث يستغل فيه المحل التجاري بينما المنتفع حسب مفهوم المادة 844 من ق.م. لا يستطيع أن يكتسب حقه في الانتفاع إلا بمقتضى اتفاق أو عن طريق التقادم أو الشفعة أو بحكم القانون، وفي قضية الحال لا يعتبر تاجراً منتفعاً وبالتالي لا يمكنه ممارسة حق الشفعة، ولما اعتبروا قضاة المجلس أن المستأجر لا يمكنه ممارسة حق الشفعة يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً. ومتى كان كذلك يرفض القرار.	
403	2012	2	العقارية	م 847 و 852 من ق م	يحق لمالك الرقبة إنهاء حق الانتفاع، في حالة الاستعمال غير مشروع أو غير المتفق مع طبيعة العقار، المنتفع به.	
161	1996	1	التجارية والبحرية	م 4/177 و 179 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه في حالة إعادة بناء عمارة جديدة من قبل المالك أو ذوي حقه، وتحتوي على محلات تجارية، فإن حق الأولوية للاستئجار من جديد يكون للمستأجر السابق. غير أنه يتوجب على المستأجر أثناء إخلائه للأماكن التي كان يشغلها أو على الأكثر في خلال الثلاثة (03) أشهر التالية لذلك، أن يبلغ عن تنبيهه في الاستفادة إلى المالك بواسطة عقد غير قضائي، مع إعلامه بعنوان موطنه الجديد. وتغييره، تحت طائلة البطلان. وبما أن القرار - المطعون فيه- قضى بأن عقد الإيجار الأول لا زال قائماً بين الأطراف، بالرغم من عدم احترام المستأجر للإجراءات المتعلقة بحق الأولوية، فإن قضاة المجلس قد خالفوا القانون صراحة، واستوجب بذلك إبطال قرارهم.	حق الأولوية في الاستئجار

61	1989	1	المدنية	م 517 من ق م	إن الإقامة التي تكون بموجب سند تابع لعقد عمل، تستمد شرعيتها من ذلك العقد الذي يعتبر السبب المنشئ لها، ومتى انتهت علاقة العمل زالت معها بانتهاء السبب. ونتيجة لذلك، لم يكن للورثة الحق في التمسك بالبقاء في الأمكنة التي يشغلونها بعد وفاة مورثهم والجهة القضائية التي اعترفت لهم بذلك الحق وحكمت بغير ذلك، تكون قد خالفت القانون معرضة لقرارها للنقض.
165	1989	2	الاجتماعية	م 514 من ق م	متى كان من المؤكد قانوناً أن للشاغل بحسن نية للأمكنة المعدة للسكن أو المهن والمنتفع بها عن طريق الإيجار أن يتمسك بحق البقاء في الأمكنة دون اللجوء إلى أي إجراء حسب مقتضيات شروط العقد الأصلي ما لم تكن مخالفة لنصوص القانون، فإن للمستأجر المنتهية مدة عقد إيجاره صفة الشاغل بحسن النية للأمكنة ويستفيد من حق المكوث والبقاء فيها دون اللجوء إلى أي إجراء آخر. - إن الحكم بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون ويعرض ما قضى به إلى النقض لمجرد رفض المؤجر تجديد العقد.
129	1989	3	الاجتماعية	م 514 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أن للشاغل عن حسن نية للأماكن المعدة للسكن أو المهن المنتفع بها عن طريق الإيجار أن يتمسك بحق البقاء في هذه الأماكن، فإن القضاء بتقرير هذا الحق لمن خلف المستأجر بدون علم المالك يعد خرقاً للقانون. - إذا كان الثابت قانوناً أن الإيجار يثبت بالكتابة عند وجود عقد كتابي و بوصولات دفع الكراء عند وجود عقد شفاهي، وكان قد خلف المستأجر الحقيقي شخص آخر بدون علم المالك، فإنه لا يتقرر لهذا الأخير حق البقاء -المستمد من صفة المستأجر حسن النية- بناء على قرينة مستنتجة من عدم توضيح المالك للاسم الشخصي لمستأجره في أحد الوصولات، وأن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف والقضاء من جديد بتقرير حق البقاء للمطعون ضده خرقوا القانون، مما يترتب عليه قبول الوجه المثار من الطاعن تأسيساً على مخالفة أحكام هذا المبدأ، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
142	1990	1	الاجتماعية	م 514 من ق م	من المقرر قانوناً، أن الشخص المقيم غير المستأجر لا يحق له الاستفادة من حق البقاء في الأمكنة مهما طال مدة إقامته ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان ثابتاً. في قضية الحال. أن النزاع غير قائم بين مؤجر ومستأجر. وإنما بين مستأجر الأمكنة ذا السند والشخص الشاغل لها. فإنه لا يحق لهذا الأخير التمسك بحق البقاء وفقاً لأحكام المادة 514 من (ق م). ولذا فإن المجلس القضائي بتمكينه الاستفادة من حق البقاء في الأمكنة تأسيساً على أن الإقامة فيها كانت منذ أمد بعيد أخطأ في تطبيق القانون و استوجب لذلك نقض القرار.
163	1990	1	الاجتماعية	م 514 من ق م	من المقرر قانوناً، أن حق البقاء في الأمكنة لا يطبق إلا إذا كان المستفيد شاغلاً للأمكنة بحسن نية وحائزاً على سند إيجار، ومن ثم عدم القضاء بصحة الإيجار أو عدمه وتقرير حق البقاء تلقائياً يعد خطأ في تطبيق القانون ولما كان ثابتاً. في قضية الحال. أن المدعين أكدوا بأن المدعي عليه شغل الأمكنة المتنازع عليها بدون حق أو سند وغير حائز على سند إيجار، فإن المسألة الواجب فحصها منذ البداية هي وجود أو عدم وجود الإيجار الذي يولد الحق في التنبه بالإخلاء ومن الاستفادة من حق البقاء في الأمكنة. وبما أن قضاة الاستئناف قرروا إلغاء الحكم المستأنف القاضي بخروج المطعون ضده من السكن المتنازع فيه، ورفضوا بعد التصدي الطلب المقدم من الطاعنين، الرامي إلى الحكم بالخروج من هذا المسكن، فإنهم بقضائهم هذا لم يدرسوا هذه المسألة مسبقاً وطبقوا أحكام المادة 514 من (ق م) المتعلقة بحق البقاء في الأمكنة تلقائياً و أخطأوا في تطبيق هذا النص. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه، تأسيساً على الوجه المثار من الطاعنين بمخالفة هذا المبدأ.

حق البقاء

156	1990	2	الاجتماعية	م 1/12 من المرسوم 147-76	من المقرر قانونا أن حق البقاء في الأمكنة التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري يخضع للأحكام المقررة في المرسوم رقم 76-147 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 الذي ينص في مادته 12 -فقرة أولى - على أن حق الاستفادة من البقاء في الأمكنة يرجع في حالة فقدان أو التخلي عن السكن أو عند وفاة المستأجر لأفراد عائلته الذين يعيشون اعتياديا معه منذ ما يزيد عن ستة أشهر، ومن ثم فإن العلاقة بين المؤجر والمستأجر لهذه الأمكنة لا تخضع للأحكام المقررة في القانون المدني وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف لديهم القاضي بطرد الطاعنين من السكن المتنازع فيه تأسيسا على أحكام المادة 515 من القانون المدني الواردة على سبيل الحصر والتي لا تطبق الا عند إنتهاء الإيجار، فإنهم بقضائهم هذا لم يسببوا قرارهم قانونا. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	حق البقاء
147	1990	3	الاجتماعية	م 510 و 515 من ق م	من المقرر قانونا أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ولا بموت المستأجر، فإن ورثة المستأجر يتلقون ضمن تركة مورثهم حق الإيجار على السكن دون اشتراط أو فرض المعاشة السكنية مع عائلة المستأجر المتوفى. ومن المقرر أيضا أن حق البقاء في الأمكنة غير وارد إلا عند نهاية عقد الإيجار. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المؤجرين طعنوا ضدهم ولم يبرروا أنهم أنهوا عقد الإيجار الذي يربطهم بالمستأجر الأصلي للسكن المتنازع عليه قبل وفاته، وأن عقد الإيجار ينتقل تلقائيا إلى ورثة المستأجر وفق أحكام المادة 510 من القانون المدني، فإن قضاة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف القاضي بطرد الطاعن من السكن المتنازع عليه اعتمادا على أن الإيجار ينتهي تلقائيا بوفاة المستأجر، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
136	1990	4	الاجتماعية	م 7/517 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا حق بالبقاء في الأمكنة للأشخاص الذين يشغلونها بموجب سند تابع لعقد العمل أو في حالة إبطال هذا العقد ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مبرر يستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن معترف بأن السكن المتنازع عليه سلم له من طرف مستخدمه بمناسبة عمله، فإن قضاة المجلس بتأييدهم الأمر الاستعجالي القاضي بطرد الطاعن من السكن المتنازع عليه، الذي فصل عن عمله في فترة اختباره طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
39	1991	2	المدنية	م 517 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا حق في البقاء للأشخاص الذين يشغلون الأمكنة للمتعة بقصد استعمالها في المواسم دون السكن المستمر فيها ومن ثم فإن نعي الطاعنة على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير وجيه لما كان الثابت -في قضية الحال- أن السكن المتنازع عليه وضع أساسا للمتعة والنزهة الموسمية، فإن قضاة المجلس بقضائهم طرد الطاعنة من السكن يكونوا قد طبقوا القانون التطبيق الصحيح ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
140	1991	2	الاجتماعية	م 9/517 و 10 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز حرمان الشاغل المالك من حق البقاء في الأمكنة إلا عند حيازته الفعلية للمحل الذي يطالب باسترجاعه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للقانون. ومتى كان من الثابت - في قضية الحال- أن المجلس بطرد المدعي في الطعن من المسكن الذي يشغله تطبيقا للمادة 9/517 قد فصل فيها نهائيا وأنه قد حاز الأمكنة فعليا. وبقضائه كذلك كان خارقا للقانون ومعرضا لقراره للنقض.	

139	1991	3	الاجتماعية	م 4/517 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا حق في البقاء للأشخاص المنصوص عليهم في المواد 154 و 515 و 516 من القانون المدني إذا كانوا يشغلون أمكنة كان سكنها محظورا أو صدر في شأنها قرار يشعر بالخطر ويقضي بالترميم أو بهدم العقار الذي يوشك على الانهيار ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أنه لا يوجد قرار يحظر السكن بالأمكنة المتنازع من أجلها ولا قرار يشعر بالخطر ويقضي بالترميم أو الهدم فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بطرد الطاعن من الأمكنة المتنازع عليها أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حق البقاء
192	1991	4	الاجتماعية	م 467 و 514 من ق م	من المقرر قانونا وقضاء أنه لا يستفيد من حق البقاء إلا الشاغل عن حسن نية الذي يستمد انتفاعه من إيجار مشروع، ومن المقرر أيضا أن إيجار الأماكن المعدة للسكن لا يقبل الإثبات إلا بالدليل الكتابي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - إن قضاة المجلس أفادوا المطعون ضده من حق البقاء على أساس أنه كان يحتل الأمكنة منذ فترة طويلة احتلالا مؤقتا خالفوا المادتين 467 ق م و 1715 ق م قديم ولم يؤسسوا قرارهم التأسيس القانوني السليم. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
101	1992	3	التجارية والبحرية	م 514 من ق م	من المقرر قانونا أن للمستأجر التمسك بحقه في البقاء سواء كان العقد محدد المدة أم لا، متى توافرت شروطه المنصوص عليها بالمادة 514 من (ق م). ومن المقرر أيضا أن التمسك بحق البقاء يبدأ بعد انتهاء عقد الإيجار ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون. و لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع بقضائهم بطرد المستأجر رغم تمسكه بحق البقاء وتوفر شروطه القانونية يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
115	1992	3	الاجتماعية	م 517 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا حق بالبقاء في الأمكنة للأشخاص المنصوص عليهم في المواد 514، 515، 516، إذا كانوا يشغلون الأمكنة بموجب عقد عمل وإبطال هذا الأخير، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الشقة المتنازع عليها سلمت للمطعون ضده بمناسبة عمله فإن قضاة الموضوع الذين فرضوا على الطاعن عقد إيجار رغم إلغاء عقد العمل يكونوا قد خرقتوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
122	1993	1	الاجتماعية	م 515 من ق م	متى كان من المقرر قانونا أنه يرجع حق البقاء في المكان المعد للسكن في حالة هجر المنزل أو وفاة الشاغل إلى ورثته الذين كانوا يعيشون عادة معه منذ أكثر من ستة أشهر، فإن ورثة المستأجر - طبقا للقرار المطعون فيه - لا يمكنهم التمسك بهذا الحق مادام المستأجر على قيد الحياة، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بإعطائهم إشهادا للمطعون ضدهم بالاستفادة بحق البقاء أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
86	1993	2	الاجتماعية	م 510 و 514 من ق م	من المقرر قانونا أن الإيجار لا ينتهي بموت المؤجر ولا بموت المستأجر. ومن المقرر أيضا أن للشاغلين عن حسن نية للأماكن المعدة للسكن الحق في التمسك بحق البقاء في تلك الأماكن ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أنه بعد وفاة مورث كل من الطاعنة والمطعون ضده انتقل الإيجار إليهما معا ثم أصبح فيما بعد المطعون ضده مالكا للسكن العائلي محل الإيجار فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بطرد الطاعنة من السكن المتنازع عليه وعدم إفادتهم إياها بحق البقاء في الأماكن خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون.	

143	1994	1	التجارية والبحرية	م 517 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا حق في البقاء بالأمكنة إذا ثبت أن المستأجر أو من يعيش معه عادة لم يشغلها، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير مؤسس. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن (المستأجر) لم يشغل المحل المتنازع عليه لمدة أكثر من ثمانية سنوات، فإن قضاة المجلس بمصادقتهم على صحة التنبية بالإخلاء والأمر بخروج الطاعن من المحل المتنازع عليه طبقوا القانون تطبيقاً سليماً. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حق البقاء
100	1994	3	الاجتماعية	م 3/517 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا حق في البقاء بالأمكنة للأشخاص المنصوص عليهم في المواد 514، 515، 516 من القانون المدني، في حالة ما إذا كانت لهم عدة مساكن إلا إذا دعت الضرورة لذلك بسبب الوظيفة أو المهنة. ومن ثم فإنه يمكن للخصم التمسك بالنص المذكور أعلاه في حالة ما إذا كان الشاغل وقت صدور القرار القضائي يتمتع في آن واحد، فعلاً وقانوناً بمسكنين، كما هو عليه الحال بالنسبة للطاعن - في القضية الراهنة، مما يتعين بذلك رفض الطعن.	
114	1995	2	الاجتماعية	م 9/517 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا حق في البقاء بالأمكنة للأشخاص الذين كانوا يشغلونها بموجب سند تابع لعقد عمل تم إبطاله. ومتى ثبت أن السكن المتنازع عليه سلم في إطار علاقة العمل، وأن قرار الاستفاد في مادته الثانية تنص على أن : إنهاء علاقة العمل تنهي بقوة القانون الاستفاد من السكن. وفعلاً انتهت تلك العلاقة بقرار كتابي بلغ للمعنية، فإن المطعون ضدها حينئذ تعد حائزة بدون سند، ويعود الاختصاص بالفصل في النزاع لقاضي الأمور المستعجلة. مما يتعين نقض القرار الذي قضى بخلاف ذلك.	
141	1996	1	الاجتماعية	م 12 من المرسوم 147-76	من المقرر قانوناً أنه في حالة وفاة المستأجر أو غيابه عن محل إقامته، فإن أعضاء عائلته الذين كانوا يعيشون عادة معه منذ أكثر من 06 أشهر، هم الأحق بالاستفاد من البقاء بالأمكنة. ومن ثم فإن المبدأ القانوني المذكور هو الواجب التطبيق على قضية الحال، استناداً إلى تاريخ الوقائع المكونة للحق، وطبيعة السكن. وبالتالي فلا مجال هنا لتطبيق القانون العام ولاسيما المادة 515 من القانون المدني. مما يتوجب نقض القرار المطعون فيه.	
93	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 514 ق م	من المقرر قانوناً أن المادة 514 من القانون المدني تمنح حق البقاء للمستأجر الذي يشغل الأمكنة عن حسن نية بعد توجيه التنبية بالإخلاء حتى ولو كان عقد الإيجار محدد المدة.	
101	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 495 ق م	المستأجر حسن النية بمعنى المادة 514 من ق م هو المستأجر الذي يفي بالتزاماته التعاقدية و من ضمنها استغلاله الهادئ للأمكنة. اعتداء أعضاء عائلة المستأجر على المؤجر بالسب، يفقد المستأجر حسن نيته و بالتالي حقه في البقاء بالأمكنة. كما يفقد حقه في البقاء إذا تعدد سكناته و لا يمكنه التذرع بتعدد زوجاته.	
126	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 515 ق م	من المقرر قانوناً أنه ينتفع بالحق في البقاء أفراد أسرة المستأجر في حالة وفاته أو هجره المنزل بشرط أن يكونوا يعيشون على نفقته عادة منذ أكثر من ستة (6) أشهر. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن الطاعنة كانت تساهم في دفع مبالغ الإيجار خلال الإيجار الأول ولم تبرر وجودها بالسكن بعقد إيجار فإنها لا تعتبر مستأجرة ولا تستفيد بحق البقاء.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

171	2003	2	الاجتماعية	م 12 من المرسوم 147-76	لا ينتقل حق البقاء إلى أعضاء عائلة المستأجر الأصلي في سكن تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري إلا لمن كان يعيش عادة معه منذ أكثر من (06) أشهر قبل الوفاة.
153	2005	1	الاجتماعية	م 12 من المرسوم 147-76	لا ينتقل حق الإيجار في المساكن التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، بعد وفاة المستأجر الأصلي، إلى ورثته، ويستفيد هؤلاء بحق البقاء، إذا ما توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من المرسوم رقم 147-76.
273	2006	1	الاجتماعية	م 517 من ق م	لا يكفي بالنسبة للمؤجر، في مجال إسقاط حق البقاء، الإدعاء بتوفر المستأجر على سكنين أو أكثر، ويجب عليه إثبات الشغور.
291	2006	1	الاجتماعية	م 12 من المرسوم 147-76	حق البقاء (وليس انتقال الحق في الإيجار بسبب الميراث)، يخضع في المساكن التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري، للمادة 12 من المرسوم 147-76.
418	2009	2	الاجتماعية	م 510 من ق م وم 12 من المرسوم 147-76	تخضع السكنات التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري للمادة 12 من المرسوم رقم 147-76 وليس المادة 510 من القانون المدني. يستفيد من حق البقاء في الأمكنة بعد وفاة المستأجر القانوني أفراد عائلته الذين كانوا يعيشون معه عادة لمدة ستة أشهر على الأقل قبل الوفاة.
431	2009	2	الاجتماعية	م 20 من المرسوم التشريعي 03-93	الإيجار المبرم في ظل مقتضيات المرسوم التشريعي رقم 03-93 الذي ألغى حق البقاء في الأمكنة لا يخضع للقانون المدني ولا لزوم بالتالي لتوجيه تنبيه بالإخلاء للمستأجر.
329	2010	1	الاجتماعية	م 517 من ق م وم 20 من المرسوم التشريعي 03-93	لا يسقط حق البقاء في الأمكنة، على أساس تعدد المساكن، عن المرأة المستفيدة زوجها من سكن اجتماعي، لاستقلال ذمتها المالية عنه.
206	2011	2	الاجتماعية	المرسوم التنفيذي 10-89	لا حق للبقاء في السكن الوظيفي، إذا كانت علاقة العمل بين المستخدم و العامل قد انتهت، لأي سبب من الأسباب.
370	2014	1	العقارية	م 12 من المرسوم 147-76	يستفيد أعضاء عائلة المستأجر المتوفى، الذين كانوا يعيشون عادة معه منذ أكثر من ستة 06 أشهر بحق البقاء في الأمكنة بعد حفاة المستأجر المتوفى، العائشون معه منذ أكثر من ستة 06 أشهر قبل وفاته، من أعضاء عائلته و يستفيدون بحق البقاء في الأمكنة. لا تتوقف الاستفادة بحق البقاء على توفر صفة الوارث.

حق البقاء

حق التصدي					
229	2008	2	التجارية والبحرية	م 8 من ق ا م	حق التصدي المخول لقضاة المجلس، لا يعفيهم من مناقشة مسألة عدم الاختصاص المحلي، المثارة قبل مناقشة الموضوع.
حق التقاضي					
100	1996	2	الاجتماعية	م 459 من ق ا م وم 16 من القانون 14-90	إذا كان القانون يمنح لكل تنظيم نقابي الشخصية المعنوية والأهلية المدنية، وحق التقاضي عقب كل وقائع لها علاقة بهدفه أو تمس بمصالح أعضائه الفردية والجماعية، المادية والمعنوية. فإن الدعوى الحالية تعتبر غير مقبولة لأن أهلية التقاضي الممنوحة قانونا للنقابة لا تمتد إلى الدعوى العادية كالقضية الراهنة. مما يتعين نقض القرار بدون إحالة.
247	2012	1	التجارية والبحرية	م 140 من الدستور وم 106 و 107 من ق م وم 1006 من ق ا م وا	لا يمكن التحجج بالحق الدستوري في التقاضي، لاستبعاد أعمال شرط اللجوء إلى التحكيم، المتفق عليه.
300	2012	2	الجنائية	م 317 و 323 من ق ا ج	لا يمكن المتهم الفار، الصادر في حقه أمر بالقبض، مباشرة إجراءات التقاضي، المقررة قانونا. لا يمكن المتهم الفار، الطعن بالنقض في قرار إحالته إلى محكمة الجنايات.
حق الدفاع					
278	1989	4	الجنائية	م 140 من قانون القضاء العسكري	متى تضمنت أحكام المادة 140 من قانون القضاء العسكري النص على أن يكون المتهم مساعدا بمحام يحضر بجانبه يوم جلسة محاكمته وفي حالة غيابه يقوم رئيس المحكمة بتعيين مدافع له تلقائيا، فإن هذا الإجراء المقرر حماية لحقوق الدفاع، يعد إجراءً جوهريا، ويترتب على مخالفته نقض وإبطال الحكم. ولما كان حكم المحكمة العسكرية، أهمل مراعاة هذا الإجراء واكتفى بالإشارة إلى غياب محامي المتهم وكان هذا الأخير آخر من تكلم، فإنه بهذا القضاء خرق إجراءات جوهرية في القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.
239	1990	3	الجنائية	م 2/182 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن النيابة العامة ملزمة بتبليغ تاريخ جلسة غرفة الاتهام إلى الخصوم ومحاميهم بكتاب موصى عليه خمسة أيام قبل انعقادها إذا كان الأمر يتعلق بالحبس الاحتياطي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إخلالا بحقوق الدفاع ومخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الإعلان بتاريخ الجلسة مؤرخ في 16 نوفمبر 1985 ويشير أن غرفة الاتهام ستنتظر في طلب الطاعن يوم 18 نوفمبر 1985 أي بعد يومين، فإن غرفة الاتهام لم تحترم الأجل المحدد بالمادة 182 فقرة 2 من (ق ا ج) وتكون بذلك خرقت قاعدة جوهرية في الإجراءات وأخلف بحقوق الدفاع. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
221	1990	4	الجنائية	م 187 و 190 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن إضافة وقائع جديدة على مستوى غرفة الاتهام و اتهام المتهمين بها دون أن تأمر هذه الغرفة بإجراء تحقيق بالنسبة لهذه الوقائع أو بأن تأمر بتحقيق تكميلي يعد إخلالا بحقوق الدفاع. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن غرفة الاتهام اتهمت الطاعنين بجريمتي التزوير واستعماله وإحالتها على محكمة الجنايات في حين أن هاتين الجريمتين لم يجر بشأنها أي تحقيق سواء من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام، تكون بقرارها كما فعلت أخلت بحقوق الدفاع. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.

183	1992	1	الجنائية	م 326 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا . أن المحكوم عليه غيابيا المتخلف عن تسليم نفسه، إذا ما تقدم وسلم نفسه للسجن أو إذا ما قبض عليه قبل انقضاء العقوبة بالتقادم، فإن الحكم والإجراءات المتخذة منذ الأمر بتقديم نفسه تنعدم بقوة القانون وتتخذ في شأنه الإجراءات الاعتيادية. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمسأسه بحقوق الدفاع مردود. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الإجراءات الجديدة التي اتخذها قضاة الموضوع ضد المحكوم عليه غيابيا مطابقة لما نصت عليه المادة 326 من قانون الإجراءات الجزائية لكون العقوبة التي كانت مقررة على المتهم لم تنقض بالتقادم، يكونوا بقضائهم هذا لم يمسا بحقوق الدفاع. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حق الدفاع
170	1999	1	الجنائية	م 182 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " يبلغ النائب العام بكتاب موصى عليه كلا من الخصوم ومحاميهم تاريخ نظر القضية بالجلسة وتراعى مهلة. . . و يكون تحت تصرف محامي المتهمين والمدعين المدنيين. " ولما كان ثابتا - في قضية الحال- أن النائب العام لم يبلغ الخصوم ومحاميهم بتاريخ الجلسة وفقا لأحكام المادة 182 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن عدم احترام هذا الإجراء الجوهري المتعلق بحقوق الدفاع، يترتب عنه البطلان مما يجعل نعي الطاعن بخصوص هذا الوجه مؤسس ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
348	2002	1	الجنائية	م 182 من ق ا ج	1- المستبان من القرار المطعون فيه أن النائب العام لم يبلغ الخصوم ومحاميهم بتاريخ الجلسة وفقا لأحكام المادة 182 من قانون الإجراءات الجزائية وأن عدم مراعاة هذا الإجراء الجوهري المتعلق بحق الدفاع يترتب عنه البطلان. 2- إن غرفة الاتهام بعد انتهاء البحث التكميلي التي أمرت به، لم تبلغ بنتائج الخبرة الفنية لأطراف الدعوى طبقا لأحكام المادة 154 من قانون الإجراءات الجزائية مما يشكل مخالفة إجراء جوهري يتعلق بحقوق الدفاع.	
294	2010	2	الجنائية	م 292 من ق ا ج	يشكل انسحاب المحامي، غير المتنازل عن التأسيس، تصرفا غير قانوني، لانعدام النص السامح بالانسحاب.	
91	1993	1	التجارية والبحرية	م 179 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن للمستأجر الذي يريد الاستقادة من حق الأولوية في الرجوع مهلة ثلاثة أشهر للإفصاح عن رغبته تبدأ من يوم إجابة المؤجر على طلب المستأجر المتعلق وطلبه هذا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن إجابة لطلب المستأجر، فإن قضاة الموضوع برفضهم لطلب المستأجر الرامي إلى رجوعه إلى الأماكن بعد إعادة بناءها يكونوا قد خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
212	2013	2	التجارية والبحرية	م 322 من ق ا م وا	يتعين، في حالة القوة القاهرة، أو وقوع أحداث، من شأنها التأثير في السير العادي لمرفق العدالة و تجنبنا لسقوط الحق أو سقوط ممارسة حق الطعن، تقديم طلب رفع السقوط إلى رئيس الجهة القضائية، المعروض أمامها النزاع، للفصل فيه بأمر على عريضة، غير قابل لأي طعن.	حق الطعن

192	1989	4	الاجتماعية	م 2/1 من الأمر 32-75	متى كان من المقرر قانوناً، أن الحق في الشكوى و الاحتكام إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تنقرر لكافة العمال، ما لم يفترن استعمال هذا الحق بقصد الكيد والإضرار بحقوق الغير، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدم الأساس القانوني ومخالفاً لأحكام المادة الأولى من الأمر المؤرخ في 29 أبريل 1975 المتعلقة بالعدالة في العمل. إذا كان الثابت أن الطاعن لجأ إلى القضاء للمطالبة بحقوقه في مواجهة الشركة المستخدمة وحكم بعدم الاختصاص في طلبه كما صادق على هذا الحكم قضاء الاستئناف، مما يجعل هذا العامل لا يجد ملجأ يحميه من التعسف في استعمال السلطة بعد قيامه بالواجب وبعد الأمر من اللجنة الوطنية بإعادة إدراجه في عمله ولم يبق أمامه إلا حق اللجوء إلى العدالة بناء على أحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر المتعلقة بالعدالة في العمل والتي تعطي الحق في مثل هذه الحالات إلى المحاكم المختصة للنظر في كل المنازعات التي يستعصى حلها من طرف اللجنة الوطنية وبعد تدخل مفتش العمل فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم بعدم الاختصاص، خالفوا هذا المبدأ القانوني، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حق اللجوء إلى القضاء
96	1996	1	المدنية	م 2 و 10 من المرسوم التنفيذي 10-89	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن لأحد أن يشغل مسكناً تملكه أو تحوزه الدولة و الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي تنتفع بها، ما لم يستفيد من سند امتياز تصدره السلطة المعنية، ويعترض لإجراء الطرد كل شاغل لا يثبت حيازته لسند امتياز اتخذ لفائدته. ولما ثبت . أن النزاع الحالي . يتعلق بمسكن يخول حق الامتياز لضرورة الخدمة الملحة لصالح قابض البريد والمواصلات، وإن المطعون ضده كان يستفيد به بسبب هذه الصفة ولم يعد من حقه ذلك بعد نقله، بل صار من حق الموظف الذي حل محله في الوظيفة فإن قضاة المجلس برفضهم دعوى الطرد قد خرقوا أحكام القانون و عرضوا قرارهم للبطلان.	حق امتياز
273	2003	1	التجارية والبحرية	م 175 من القانون 10-90	لا يجوز للبنك فرض حجز مباشر على حسابات الشركة الطاعنة دون مراعاة حق الامتياز الممنوح لها قانوناً وتحديد مرتبته إزاء الحقوق الممتازة الأخرى المقررة لفائدة الأجراء والخزينة وصناديق الضمان الاجتماعية.	
91	2003	2	المدنية	983، 988 و 991 من ق م	لإدارة الضرائب حق امتياز في استيفاء المبالغ المستحقة للخزينة العامة من الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أي يد كانت وقبل أي حق آخر و لو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمي.	
429	2006	1	العقارية	م 704 من ق م	لا يجوز لمالك الحائط المشترك، إحداث فتحات فيه أو الانتقاص من علوه أو من سمكه أو القيام بأي عمل يمس بمتانتته.	حق ملكية
200	2010	1	العقارية	م 704 من ق م	تكون نفقة ترميم و إعادة بناء حائط مشترك، على الشركاء، كل نسبة حصته فيه.	
17	1991	2	المدنية	م 2/692 من ق م	من المقرر قانوناً أن جميع موارد المياه تعتبر ملكاً للجماعة الوطنية ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير وجيه لما كان الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف لما حكموا على الطاعن بالسماح للمطعون ضده بسقي أرضه وبستانه من مجرى المياه المتنازع فيه يكونوا قد طبقوا القانون التطبيق الصحيح ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حق ملكية موارد المياه

138	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 16 و 23 من القانون 88-28	من المقرر قانونا أنه لا يمكن لأي منتخب نقابي أن يكون بسبب نشاطه النقابي موضوع طرد أو تحويل أو عقوبة تأديبية مهما كانت طبيعتها من قبل الهيئة المستخدمة ويسري هذا النص على الأعضاء المنتخبين في النقابة خلال السنة التي تلي نهاية الفترة الانتخابية. و لما كان ثابتا - في قضية الحال - أن الطاعنة صرحت بعقوبة ضد المطعون ضده خلال السنة التالية لانقضاء مدة الوكالة النقابية فإن قضاة المجلس بقضائهم إبطال العقوبة التأديبية قد طبقوا صحيح القانون.	حق نقابي
157	2010	2	المدنية	م 47 من ق م	الإشهار بالصورة ، في غياب الموافقة الصريحة المكتوبة، يعد مساسا بحق من الحقوق الملازمة للشخصية، مستوجبا تعويض المتضرر.	حقوق الشخصية
333	2011	2	الجنح والمخالفات	الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية (كيوتو 18 مايو سنة 1973)، الملحق الخاص ب، الفصل الثالث، 7، و والمرسوم الرئاسي 447-2000	تعفى من الحقوق و الرسوم الجمركية، البضائع مثل الأغذية و الأدوية و الملابس والأغذية، المرسله كهدايا لهيئات خيرية، لتوزيعها مجانا.	حقوق جمركية
257	2006	1	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 90-11	يحق للعامل في حالة التسريح التأديبي المنصوص عليه في المادة 4-73، المطالبة بالحقوق المكتسبة.	حقوق مكتسبة
76	1998	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن "الحقوق الميراثية لا تتقادم بالحيازة فيما يخص الورثة القصر" ومتى تبين - من قضية الحال - أن العقارات المتنازع عليها لا زالت في الشروع وأن الطاعنات كانت قصر لا يبلغن سن الرشد وبالتالي فإن التركة لا علاقة لها بالحيازة والطاعنات الحق في طلب نصيبهن من التركة المقرر لهن شرعا. ومن ثم فإن قضاة المجلس لما قضوا بإلغاء الحكم المستأنف والتصدي من جديد برفض الدعوى خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للقصور في التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حقوق ميراثية
179	2011	2	العقارية	م 127 من ق ا وم 15 من الأمر 74-75	تنتقل الملكية إلى الورثة، بمجرد الوفاة وليس بموجب شهادة توثيقية. المادة 91 من المرسوم رقم 63-76، تتعلق بشهر الحقوق الميراثية، لا غير.	

178	1993	1	الجنائية	م 6/314 من ق ا ج	من المبادئ القانونية العامة أن الوقائع موضوع الاتهام وبيان التهمة في الحكم، هي البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم وأن يكون بذاته مظهرا لها دالا عليها بوضوح دون إبهام أو غموض، ولا يجوز الاستدلال عليها من ورقة أخرى من أوراق ملف الدعوى، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن الحكم المطعون فيه لم يتضمن الوقائع موضوع الاتهام كما وردت في منطوق قرار الإحالة يكون بذلك قد خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	حكم
166	1993	4	التجارية والبحرية	م 38 من الدستور	من المبادئ العامة المقررة قانونا أن التعبير على المبالغ المحكومة بها يجب أن تكون بالعملة الوطنية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف عبروا عما حكم به من مبالغ بالعملة الأجنبية يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
143	2002	1	المدنية	م 106 من ق ا م	إن معيار التمييز بين الحكم التحضيري و التمهيدي طبقا لما دأبت عليها المحكمة العليا في قضائها ينظر إليه من حيث طبيعة الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع وما إذا كان يستشف منه اتجاه المحكمة أم لا. و لما ثبت من القرار المطعون فيه عدم بروز أي اتجاه للمحكمة فيما قضت. فإن الحكم الذي أصدرته يدخل في طائفة الأحكام التحضيرية الغير قابلة للطعن فيها بالاستئناف.	
408	2002	1	الجنح والمخالفات	م 355 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يتعين على رئيس الجلسة أن يخبر أطراف الدعوى الحاضرين باليوم الذي سينطق فيه بالحكم وفي غياب ذلك يعد الحكم قد صدر حضوريا غير وجاهي ويستوجب التبليغ لسريان آجال الاستئناف. وعليه فالقضاء بخلاف ذلك يؤدي إلى النقض .	
459	2002	2	الجنائية	م 314 من ق ا ج	يجوز للمحكمة الجنائية أن تستعمل في منطوق حكمها عبارة تسريح المتهم بدلا من الإفراج لكون العبارتين مترادفتين ولا تؤثر على سلامة الحكم الجنائي.	
235	2006	2	المدنية	م 144 من ق ا م	لا يمكن دحض البيانات الرسمية، الواردة في الأحكام والقرارات القضائية، إلا عن طريق الطعن فيها بالتزوير.	
381	2010	2	الاجتماعية	م 34 من ق ا م و م 73-4 من القانون 11-90	يصدر الحكم بعد النقض، وجوبا، بنفس وصف الحكم الأول محل النقض، ابتدائيا ونهائيا (Premier et dernier ressort)	
170	2013	1	المدنية	م 33، 333 و 349 من ق ا م و	الحكم الفاصل في دعوى لا تتجاوز قيمتها 200.000 دج غير قابل للاستئناف، وإنما للطعن بالنقض.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

255	2013	2	الاجتماعية	م 33، 333 و 349 من ق ا م وا	الحكم الفاصل في دعوى، تتجاوز قيمتها 200.000 دج قابل للاستئناف و ليس للطعن بالنقض.	حكم
220	2016	1	الاجتماعية		على قضاة الاستئناف تبيان مصير الحكم المستأنف أمامهم، إما بالتأييد أو بالإلغاء، حسب ما توصلوا إليه من نتائج.	
263	2016	2	التجارية والبحرية	م 5/286 من ق ا م وا	لا يمكن الطعن في الحكم القاضي بالتصحيح إلا عن طريق الطعن بالنقض إذا كان الحكم المصحح حائزا لقوة الشيء المقضي فيه.	
117	2017	1	العقارية	م 276 و 553 من ق ا م وا	لا تؤثر عبارة "وزارة العدل"، المدونة في الأحكام والقرارات القضائية على صحة هذه الأحكام والقرارات وسلامتها.	
276	2017	1	الاجتماعية	م 23 من القانون 90- 11 وم 32 و 315 من ق ا م وا	يتحدد اختصاص المحكمة، في المادة الاجتماعية، ابتدائيا ونهائيا، بموجب الطلب الأصلي، و يكون الحكم الفاصل فيها غير قابل للاستئناف، لأن العبرة بالوصف القانوني له وليس بالوصف الخاطئ الذي صدر به.	
92	2017	2	التجارية والبحرية	ممارسة قضائية (اجتهاد قضائي).	يقضي الحكم، طبقا لما هو مقرر قانونا ومستقر عليه اجتهادا، برفض الدعوى لعدم التأسيس القانوني وليس لسبق أوانها. يتعرض للنقض، القرار الناظر - برفض الدعوى لسبق أوانها - لخلو قانون الإجراءات المدنية والإدارية من هذه الصيغة.	
123	2019	2	التجارية والبحرية	م 314 من ق ا م ا	يحق لورثة الطرف المحكوم عليه، غير المبلغ بالحكم، المتوفى قبل انقضاء أجل السنتين، المقرر لصيرورة الحكم غير قابل لأي طعن، الطعن في الحكم، خلال المدة الباقية من السنتين، في حالة عدم تبليغهم بالحكم.	
166	2019	2	الجنائية	المواد 317، 318 و 345 من ق ا ج	لا يجوز لمحكمة الجنايات إصدار حكم حضوري اعتباري.	
205	2012	1	الاجتماعية	م 21 من القانون 04-90 وم 4-73 من القانون 11-90	الحكم الفاصل في دعوى إعادة رجوع القضية من الخبرة، بعد الحكم التمهيدي الفاصل نهائيا في مسألة التسريح التعسفي، يصدر كذلك نهائيا، قابلا للطعن بالنقض، وليس ابتدائيا قابلا للاستئناف.	حكم ابتدائي نهائي فاصل في الخبرة
149	1989	1	التجارية والبحرية	م 454 من ق م	متى كان من المقرر قانونا أن الأحكام القضائية الصادرة من جهات أجنبية لا تكون قابلة للتنفيذ الا بموجب أحكام تصدرها المحاكم الوطنية الكائنة بمقر المجالس القضائية ومتى كان القانون ينص على أن القرض بين الأفراد يكون دائما بدون أجر ويقع باطلا كل نص يخالف ذلك، فإن القضاء بتنفيذ حكم أجنبي يتضمن فائدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفة النظام العام ويستوجب النقض بدون إحالة فيما قضى به من فائدة القرار الذي منح الصيغة التنفيذية لحكم أجنبي يقضي على المحكوم عليه بدفع الفوائد المتفق عليها.	حكم أجنبي

20	1992	2	المدنية	م 325 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأحكام الصادرة من جهات قضائية أجنبية والعقود الرسمية المحررة بمعرفة موظفين عموميين أو موظفين قضائيين أجنب لا تكون قابلة للتنفيذ في جميع الأراضي الجزائرية إلا وفقا لما يقضي بتنفيذه من إحدى جهات القضاء الجزائرية دون إخلال بما قد تنص عليه الاتفاقيات السياسية من أحكام مخالفة ومن ثم فإن النعي عن القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير وجيه. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن كل الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ الحكم الصادر من محكمة فرنسية طبقت بصفة قانونية أمام الهيئات المختصة وتم احترامها وفقا لما ينص عليه القانون ومن ثم فإن قضاة المجلس بمصادقتهم على الحكم المستأنف لديهم طبقوا صحيح القانون ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن	حكم أجنبي
91	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 و 8 من الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا، الخاصة بأولاد الزوجين المختلطين، المصادق عليها بالمرسوم 88-144	من المبادئ العامة المقررة قانونا أنه يجب تقديم كل وثائق الدعوى باللغة الوطنية أو مترجمة إليها. (2) من المقرر قانونا أن الاختصاص المحلي في دعوى الطلاق وما يترتب عليها من حضانة وحق الزيارة يعود لمقر السكن الزوجي، ومن المقرر أيضا أن القانون الواجب التطبيق على انحلال الزواج هو القانون الوطني للزوج. (3) من المقرر قانونا أنه يجب إعطاء الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي القاضي بحق زيارة المحضون خارج الحدود بشرط أن يكون صادرا عن الجهة القضائية المختصة محليا. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون وانعدام الأساس القانوني غير وجيه يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجين انتقلا إلى الجزائر وثبتت إقامتهما بها وأصبح لهما مقرا للزوجية، فإن قضاة الموضوع الذين رفضوا طلبات الطاعة ورفضوا إعطاء الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي لمخالفة مقتضيات القانون في الحضانة وحق الزيارة طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
223	2010	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 605 من ق ا م و 1 د من الأمر 65-194	لا يجوز إضفاء الصيغة التنفيذية على حكم أجنبي متعارض مع حكم جزائري.	
141	2010	2	المدنية	م 605 من ق ا م و 4 و 6 من الأمر 65-194	تتأكد الجهة القضائية، وجوبا، قبل بإمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية، من قانونية محضري التبليغ والتكليف بالحضور إلى الجلسة المنطوق فيها بهذا بالحكم الأجنبي.	
298	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 605 من ق ا م و	استناد جهة قضائية جزائرية إلى حكم أجنبي، غير مهور بالصيغة التنفيذية، للفصل في قضية معروضة عليه، خرق للسيادة الوطنية.	
184	2012	2	التجارية والبحرية	م 605 و 608 من ق ا م و الأمر 60-70	لا تمنح الصيغة التنفيذية للأوامر و الأحكام و القرارات الأجنبية، إلا بعد التأكد من قابليتها، قانونا، للتنفيذ في الإقليم الجزائري لا تمنح الصيغة التنفيذية لحكم قضائي غيايبي، صادر في المملكة البلجيكية، إلا بعد مراعاة مقتضيات اتفاقية التعاون القضائي المتبادل في الشؤون المدنية و التجارية.	
256	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 605 من ق ا م و	لا يتحصل الحكم الأجنبي، المخالف قانون الأسرة الجزائري، في مجالي ترتيب الحضانة و إثبات النشوز، على الصيغة التنفيذية الجزائرية.	

294	2010	1	الجنح والمخالفات	م 355 من ق ا ج	يعد حكما حضوريا غير وجاهي، صدور حكم بوصف حضوري، بدون تحديد ما إذا كان النطق به قد تم بحضور أو غياب الأطراف. يحسب أجل الطعن في الحكم الحضوري غير الوجيه من تاريخ تبليغه.	حكم اعتباري حضوري
347	2012	2	الجنح والمخالفات	م 345، 346، 347، 355 و 418 من ق ا ج	يحق لوكيل الجمهورية استئناف الحكم المعتبر حضوريا، الصادر تجاه المتهم، طالما إن الأحكام تصدر حضوريا تجاه النيابة العامة. لا يتوقف قبول استئناف وكيل الجمهورية على استئناف المتهم نفس الحكم.	
64	1989	1	المدنية	م 106 من ق ا م	من المستقر قانونا عليه أن الحكم بتعيين خبير للبحث في مزاعم الأطراف و إعداد مشروع قسمة اعتمادا على فريضة، هو حكم تحضيري وليس تمهيدي ومن ثمة كان غير قابل للاستئناف إلا مع الحكم القطعي والجهة الاستئنافية التي وافقت عليه واعتبرته حكما تمهيدا تكون قد أخطأت في وصفه القانوني وأعطته تكييفاً يتعارض ومقتضيات المادة 106 ق ا م مما يجعل قرارها باطلا، ومستوجبا للنقض بدون إحالة .	حكم بتعيين خبير
101	1995	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 109 و 113 من ق ا	من المقرر قانونا أن الشخص الغائب، يعتبر مفقودا بعد صدور حكم قضائي يشهد بذلك، ومن ثم يمكن إصدار حكم ثاني يقضي بموته بعد انفصال آجال البحث عليه. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة الموضوع حكموا بالفقدان والموت في آن واحد، فإن ذلك يجعل من الإجراءات المتبعة باطلة، مما يستوجب إبطال قرارهم - المنتقد -.	حكم بفقدان وموت
36	1990	1	المدنية	م 231 من ق ا م	إذا كان مؤدى نص المادة 231 من قانون الإجراءات المدنية هو أن المجلس الأعلى، يختص بالحكم في الطعون بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من المجالس القضائية، ومن ثم فإنه يستنتج من النص أن الأحكام التحضيرية لا يمكن أن تكون موضوع طعن بالنقض. ولما كان ثابتا أن القرار المطعون فيه، أيد قرارا غيابيا أمر بإجراء خبرة في دعوى الغبن في بيع عقار متنازع فيه، فإن هذا القرار يعد تحضيريا وليس له الطابع النهائي المنصوص عليه في المادة 231 (ق ا م) مما يترتب عليه عدم قبول طلب الطعن بالنقض.	حكم تحضيري
17	1990	2	المدنية	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الحكم الذي لم يفصل النزاع ولم يمس بحقوق الأطراف ودون أن يبدي القاضي رأيه في الموضوع يعتبر حكما تحضيريا، ومن المقرر أيضا أن الحكم التحضيري لا يجوز استئنافه إلا مع الحكم القطعي الفاصل في موضوع الدعوى، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف ألغوا حكم المحكمة القاضي بتعيين خبير دون أن يبدي القاضي رأيه في الموضوع أو يمس بحقوق الأطراف وقضوا من جديد بالمصادقة على الخبرة، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا مقتضيات المادة 106 من قانون الإجراءات المدنية ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

86	1993	1	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن الحكم التحضيري يعد تدبيرا لإثبات عناصر التحقيق للمحكمة قبل الفصل في الموضوع ويحفظ حقوق الأطراف، لا يجوز استئنافه الا مع الحكم القطعي ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفته للقانون غير سديد يستوجب رفضه. و لما كان ثابتا - في قضية الحال- أن قضاة الموضوع عندما صرحوا بعدم قبول الاستئناف لكون الحكم بطبيعته تحضيرى يكونوا بقضائهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	حكم تحضيرى
26	1989	1	المدنية	م 106 من ق ا م	ان الحكم التمهيدى القاضى بتقسيم المسؤولية بين الأطراف وتعين خبير لتقدير العجز الذى أصاب الضحية، بالنظر إلى ما فصل فيه، يعتبر في جزء منه موضوعيا، وعدم استئنافه يكسبه حجية الشيء المقضى فيه وتصبح بموجبه الحقوق التي حازها المستفيد منه ثابتة وإبطال الدعوى من طرف الجهة الاستئنافية حين النظر في استئناف الحكم الابتدائي الذي فصل في الرجوع بعد الخبرة يعد تجاوزا للسلطة ويستوجب النقض .	حكم تمهيدى
54	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 106 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أنه في جميع المواد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يجوز استئناف كل حكم تمهيدى قبل صدور الحكم القطعي في الدعوى، ومن ثم فإن تنفيذ الحكم على المحكوم عليه قبل تبليغه نسخة من الحكم المراد تنفيذه وقبل انتهاء أجل المعارضة والاستئناف يعد خرقا للقانون وإهدار لحق من الحقوق والحرمان منه بدون مبرر .	
97	1993	1	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز استئناف الحكم التمهيدى دون الحكم التحضيري قبل الحكم القطعي في الدعوى ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بتعيينهم الخبير لتصفية الشركة فإنهم فصلوا في وجودها ضمنيا وأضافوا على قرارهم صفة التمهيد ومن ثم فإنهم بحكمهم بعدم قبول الاستئناف قد خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	
47	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز استئناف الحكم التمهيدى الذي ينبئ عن اتجاه المحكمة فيما فصلت فيه من حقوق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الحكم المستأنف عين خبيرا لإعداد مشروع قسمة في حق الملكية لتبيان مدى أحقية المطعون ضدهم في الإرث الذي يبين قبوله مبدئيا بحقهم في الإرث، فإن قضاة المجلس بعدم قبولهم لاستئنافه شكلا بحجة أنه حكم تحضيرى أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
123	1998	2	التجارية والبحرية	م 106 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه " يجوز استئناف الحكم التمهيدى قبل الحكم القطعي في الدعوى أما استئناف الحكم التحضيري فلا يجوز رفعه إلا مع الحكم القطعي". حيث أن الأمر المستأنف- في قضية الحال- قضى بتعيين خبير لتحديد الأضرار والخسائر اللاحقة بالمطعون ضدها، رغم أن هذا الأمر صدر في المواد المستعجلة- هو فصل في مسائل مادية وقانونية، حمل المؤسسة العمومية الاقتصادية لفندق الجزائر مسؤولية الخسائر اللاحقة بالمحل وبالمطعون ضدها على اثر توقفها عن النشاط وبالتالي يكتسي الطابع التمهيدى وضمن هذه الظروف كان يتعين على قضاة المجلس أن يقضوا وفقا لأحكام المادة 106 من قانون الإجراءات المدنية بقبول الاستئناف شكلا. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	

12	1993	2	المدنية	م 2/35 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه إذا لم يحضر المدعى عليه أو محاميه أو وكيله في اليوم المحدد، رغم صحة التبليغ يقضي في غيبته، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال ان قاضي المحكمة الابتدائية أصدر حكمه حضوريا رغم عدم حضور المدعى عليه (الطاعن)، فإن قضاة المجلس الذين أيدوا الحكم المستأنف لديهم يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	حكم حضوري
69	1993	2	الاجتماعية	م 143 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا ان الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا الراجعة بين الأطراف بناء على التكاليف بالحضور الموجهة للخصوم والتي قدمت فيها عرائض تتضمن طلبات تعتبر حضورية حتى ولو أن الأطراف المتخاصمة أو المحامون عنهم لم يبدوا ملاحظاتهم الشفوية في جلسة المرافعة فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن المطعون ضده لم يقدم عريضة الطعن ولا التكاليف بالحضور ولا طلبات في القضية وأن قضاة الإستئناف بقضائهم بأن القرار المطعون فيه صدر حضوريا بالنسبة للمطعون ضده خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
25	1993	4	المدنية	م 143 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الأحكام الصادرة في القضايا التي لم تقدم فيها عرائض أو مذكرات أو مرافعة حضورية تعد أحكاما غيابية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدما الأساس القانوني. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس الذين قضوا على الطاعن بقرار شبه حضوري رغم عدم تقديمه أي مذكرة ولم يرافع في القضية يكونوا بقضاءهم كما فعلوا لم يعطوا لقرارهم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
313	2011	2	الجنح والمخالفات	م 355 و 418 من ق ا ج	عبارة -الحكم الحضوري- الواردة في المادة 418 من قانون الإجراءات الجزائية، تعني الحكم الصادر حضوريا وجاهيا تجاه المتهم، أي الحاضر جلسة النطق بالحكم. لا يسري ميعاد استئناف الحكم الحضوري غير الجاهي، إلا من تاريخ التبليغ.	
635	2007	1	الجنح والمخالفات	م 355 من ق ا ج	لا يسري أجل استئناف الحكم الحضوري غير الجاهي إلا من تاريخ تبليغه.	
423	2008	2	الجنح والمخالفات	م 355، 379 و 418 من ق ا ج	يكتسي الحكم القضائي الجزائي طابع الحكم الحضوري غير الجاهي، عندما لا يعاين نفس الحكم تأكد القاضي من حضور أو غياب المحكوم عليه عند النطق به . يحسب أجل الطعن من يوم التبليغ وليس من يوم النطق.	حكم حضوري غير وجاهي
189	2010	2	التجارية والبحرية	م 209 من ق ا م و ا	تعد أحكام الضم و الفصل من الأعمال الولائية و هي غير قابلة لأي طعن.	حكم ضم
330	2013	2	العقارية	م 209 من ق ا م و ا	تعد أحكام الضم JONCTIONS أو الفصل DISJONCTIONS أعمالا ولائية، غير قابلة لأي طعن.	

105	1990	3	التجارية والبحرية	م 143 و 166 من ق ا م	من المقرر قانون، أن القرارات الصادرة في القضايا التي لم تقدم فيها العرائض أو المذكرات أو الدفوع، تعتبر غيابية (ولو نوه في منطوقها على أنها حضورية)، ومن المقرر أيضا، أن محضر تبليغ الأحكام الغيابية يجب أن يشمل في صلبه " أنه بعد انقضاء عشرة أيام يسقط حق للخصم في المعارضة" - تحت طائلة البطلان-، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين، يعد خطأ في تطبيق القانون وخرقا له. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن القرار المعارض فيه لم يتوفر على بيان تقديم العرائض أو المذكرات أو الدفوع من قبل الطاعن أو محاميه، مما يحمل أنه صدر غيابيا، ولو نوه في منطوقه، أنه حضوري، وأن محضر تبليغه للطاعن قد تم على أساس أنه حضوري فإن قضاة الاستئناف بعدم قبولهم المعارضة شكلا، أخطأوا في تطبيق المادة 143 من قانون الإجراءات المدنية وخرقوا أحكام المادة 166 من نفس القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	حكم غيابي
617	2006	1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	تأييد حكم غيابي منعدم بفعل المعارضة، خرق لقاعدة جوهرية في الإجراءات.	
329	2008	2	الجنائية	م 100 من ق ا ج	يجب حضور المتهم أمام قاضي التحقيق وأمام جهة الحكم، لتمكين محاميه من الدفاع عنه، وممارسة طرق الطعن العادية وغير العادية، في الأحكام والقرارات الغيابية.	
322	2012	2	الجنح والمخالفات	م 409، 416 و 417 من ق ا ج	للمتهم، المحكوم عليه غيابيا، حق الاختبار بين الطعن بالمعارضة او بالاستئناف في الحكم الغيابي الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي ليس شرطا لقبول الطعن بالاستئناف.	
354	2012	2	الجنح والمخالفات	م 413، 416 و 498 من ق ا ج	يسترجع الحكم الغيابي او القرار الغيابي قوته و مدلوله، بعد التصريح باعتبار المعارضة كأن لم تكن. الاستئناف ينصب على الحكم المصرح باعتبار المعارضة كان لم تكن، وعلى الحكم الغيابي، المطعون فيه بالمعارضة، الطعن بالنقض ينصب في نفس الوقت المصرح باعتبار المعارضة كأن لن تكن و على القرار الغيابي، المطعون فيه بالمعارضة، يجب على قضاة المجلس القضائي، بعد التحقق من قبول الاستئناف شكلا، و إعمالا للأثر الناقل للاستئناف، مناقشة الجريمة المنسوبة للمتهم، وتبيان أركانها، و مناقشة أدلة الإثبات و النفي، ولو في غياب المتهم، الغياب لا يعد دليل إدانة، يمكن القاضي التصريح بالبراءة غيابيا.	
189	2010	2	التجارية والبحرية	م 209 من ق ا م و ا	تعد أحكام الضم و الفصل من الأعمال الولائية و هي غير قابلة لأي طعن.	حكم فصل
330	2013	2	العقارية	م 209 من ق ا م و ا	تعد أحكام الضم jonctions أو الفصل disjonctions أعمالا ولائية، غير قابلة لأي طعن	

253	1989	3	الجنائية	م 310 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه بعد عودة محكمة الجنايات إلى قاعة الجلسة، يستحضر الرئيس المتهم، ويتلو الإجابات التي أعطيت عن الأسئلة ثم ينطق بالحكم سواء بالإدانة أو بالإعفاء من العقاب أو بالبراءة فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً لقواعد إجراءات جوهرياً في القانون. - إذا كان من المؤكد أن المتهمين أحيلوا أمام محكمة الجنايات من أجل القتل العمدي وعدم التبليغ عن جنائية، غير أن هذه المحكمة حررت حكماً منفرداً ومستقلاً بالنسبة لكل واحد من المتهمين الست رغم أن القضية المعروضة عليها هي دعوى واحدة لا تقبل التجزئة فقد كان على هذه المحكمة تجسيدا للمبدأ المذكور تحرير حكم واحد يشمل المتهمين الست، ومتى خالفت ذلك استوجب نقض وإبطال حكمها.	حكم محكمة الجنايات
217	1990	3	الجنائية	م 305 و 314 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أن الحكم الذي تصدره محكمة الجنايات في الدعوى العمومية يجب أن يشتمل على ذكر العقوبات المحكوم بها ومواد القوانين المطبقة، ومن المقرر أيضاً أن الأسئلة والأجوبة هي بمثابة تعليل في المادة الجنائية وأن التناقض بينها وبين منطوق الحكم يترتب عليه البطلان، ومن المقرر كذلك أنه يوضع سؤال عن كل واقعة معينة في منطوق الإحالة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذه المبادئ يعد مخالفاً للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى الفقرة الخاصة من المادة 253 من (ق ع) والتي كانت محل سؤال مستقل، وأن طرح السؤال الرئيسي على الشكل التالي "هل المتهم... ارتكب سرقات محلات تجارية إضراراً بالغير؟" يجعله غامضاً ومبهماً ومخالفاً للقانون نظراً لتعدد السرقات من جهة ولأن النصوص الخاصة بالسرقة لا تطبق إلا إذا كان الشيء المسروق منقولاً لا عقاراً. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	
395	2004	2	الجنائية	م 314 من ق ا ج	يكون الحكم الصادر عن محكمة الجنايات باطلاً، في حالة عدم الإشارة في الحكم وفي محضر إثبات الإجراءات إلى علانية تلاوته.	
223	1994	1	الجنائية	م 25 و 176 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانوناً أن تنتظر المحاكم العسكرية الدائمة في المخالفات الخاصة بالنظام العسكري، ويحاكم أمامها الفاعلون الأصليون للجريمة، والفاعلون المشتركون الآخرون والشركاء في أية جريمة كانت مرتكبة في الخدمة أو ضمن مؤسسات عسكرية، وتتضمن أحكامها في الموضوع، قرارات مسببة صادرة لجهة الدفاع المتعلقة بعدم الاختصاص والطلبات العارضة. ولما ثبت أن الحكم المطعون فيه لم ينوه فيه لأي تسبب يحوز قراره بعدم الاختصاص، ولم تذكر فيه الأسئلة التي كان يجب طرحها، مع تعليق العمل بالمادة 25 المذكورة بالمرجع فإنه جاء مستوجباً للنقض والإبطال.	حكم محكمة عسكرية
705	2003	عدد خاص	الجنائية	م 176 من قانون القضاء العسكري	يجب أن يتضمن حكم المحكمة العسكرية جميع البيانات المنصوص عليها بالمادة 176 قانون القضاء العسكري تحت طائلة البطلان. وما دام أن الحكم المنتقد لم يذكر اسم المدافع عن المتهم فإنه قد خالف الإجراءات مما يترتب عنه النقض.	
730	2003	عدد خاص	الجنائية	م 7/176 من قانون القضاء العسكري	إن حكم المحكمة العسكرية يجب أن يتضمن كافة البيانات المذكورة في المادة المشار إليها، من بينها أداء اليمين للشهود أو سبب إعفائهم منها والحكم المطعون فيه اغفل ذكر هذا الإجراء مما يشكل مخالفاً لقانون القضاء العسكري.	

137	2010	2	المدنية	اجتهاد قضائي	لا يتحصن الحكم المنعدم بالحجية ويمكن الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن. يمكن ، في حالة توفر الشروط، رفع دعوى البطلان المبتدأة، للمطالبة بالتصريح بانعدام حكم ما. يمكن النيابة العامة الطعن في الحكم المنعدم بأي طريق من طرق الطعن.	حكم منعدم
84	1991	1	التجارية والبحرية	م 441 من ق م	من المقرر قانوناً، أنه لا يمكن التصرف في مال الشركة إلا بعد حلها بحكم قضائي، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك، يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال، أن قضاة الاستئناف لما قضوا بإرجاع المحل المتنازع عليه، قبل البت في طلب حل الشركة وتصفيته، يكونون قد خرقوا القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	حل شركة
285	2007	1	الاجتماعية	م 4 من المرسوم التنفيذي 94-294	لا ترفع الدعوى القضائية، في مجال حل وتصفية المؤسسات العمومية غير المستقلة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، على اللجنة الولائية للتصفية المحدثة بموجب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-294، لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية ولانعدام الصفة، وإنما ترفع على الشركة نفسها ممثلة من طرف المصفي.	حل مؤسسة
301	2007	2	التجارية والبحرية	م 251، 252 و 257 من ق م	لا يحق للبنك الدائن المبادرة بتحويل مبلغ الدين إلى الغير. حوالة الدين تتم باتفاق بين المدين والغير، وتكون نافذة في حق الدائن، إذا أقرها.	حوالة الدين
19	1991	3	المدنية	م 837 من ق م	من المقرر قانوناً أن الحائز يكسب ما يقبضه من الثمار ما دام حسن النية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد ويستوجب الرفض ولما كان الثابت -في قضية الحال- أن المشتري حسن النية في استغلال الثمار مادام أنه اشترى النخيل بعقدين موثقين فإن قضاة الموضوع برفضهم الحكم بمقابل الاستغلال طبقوا القانون تطبيقاً صحيحاً ومتى كان كذلك تعين رفض الطعن .	حياسة
19	1992	4	المدنية	م 416 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز للمحكمة المطروح عليها دعوى الحياسة أن تفصل في الملكية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن موضوع دعوى الطاعن تتعلق بإعادة الجزء المغتصب من الأرض التي يحوزها، فإن قضاة الاستئناف بإبطالهم للخبرة التي أثبتت وقوع الاعتداء على أساس عقد بيع باطل الذي لم يكن قط محل جدال يكونوا قد تعرضوا للملكية خارقين بذلك القانون ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

35	1992	4	المدنية	م 831 من ق م	من المقرر قانوناً أنه ليس لأحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده كما لا يستطيع أحد أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذي تقوم عليه، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بقضائهم بالإشهاد بإقرار المدعي عليه ((الطاعن)) بصحة الرهن الحيازي للعقار المتنازع عليه فإن تمسك الطاعن بالحيازة أمام المحكمة العليا تمسك غير سديد ومتى كان كذلك، استوجب رفض الطعن .	حيازة
22	1993	2	المدنية	م 823 من ق م	من المقرر قانوناً أن الحائز لحق يفرض أنه صاحب لهذا الحق حتى يتبين خلاف ذلك، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير سديد يستوجب رفضه. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة المجلس بقضائهم على الطاعن بالخروج من القطعة الأرضية المتنازع عليها لتأكدهم أنه ليس صاحب الحق طبقوا صحيح القانون ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
33	1993	4	المدنية	م 418 من ق م	من المقرر قانوناً أن دعوى المطالبة بحيازة لا تقبل ممن سلك طريق المطالبة بالملكية ولو في قضايا مختلفة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع اقتصرُوا في تفسير المادة 418 من ق م على أساس عدم جواز الجمع بين دعوى المطالبة بحق الملكية وحق الحيازة في نفس القضية، مع السماح بغير ذلك فإنهم يكونوا بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. ولما كان ذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
43	1994	1	المدنية	م 827 من ق م	من المقرر قانوناً أن من حاز منقولاً أو عقاراً أو حقاً عينياً منقولاً أو عقاراً دون أن يكون مالكا له أو خاصاً به صار له ذلك ملكاً إذا استمرت حيازته له مدة خمسة عشر سنة بدون انقطاع. ولما كان ثابتاً . من قضية الحال . أن القطعة محل النزاع هي أرض عروشية تقع تحت حيازة الطاعن منذ عشرين سنة وباعتراف المطعون ضدها نفسها التي بررت ذلك بالإعارة، فالطاعن هو أحق باكتساب هذه الحيازة دون غيره. ومتى أيد القرار المطعون فيه الحكم القاضي على الطاعن برفع اليد عن القطعة الترابية المتنازع عليها ودفع التعويض، فإنه جاء مخالفاً للقانون ويستوجب نقضه.	
97	1995	1	المدنية	م 818 من ق م	من المقرر قانوناً أن الحيازة الأحق بالتفضيل، هي الحيازة القائمة على سند قانوني، فإذا لم يكن لدى أي من الحائزين سند أو تعادلت سندتهما، كانت الحيازة الأحق، هي الأسبق في التاريخ و لما تبين أن موضوع النزاع الحالي، يدور حول حيازة قطعة أرض، فكان يتوجب على قضاة الموضوع الفصل فيها طبقاً لنص المادة المذكورة بالمرجع مادام الطاعنان يزعمان أنهما يحوزان الأرض منذ سنة 1923 -بموجب عقد كراء لا يعطي لهما صفة التمليك وسلمت إلى المطعون ضدهم على سبيل الخماسة وليس على أساس المادة 137 من قانون الثورة الزراعية التي انتهوا على ضوئها إلى التصريح بعدم اختصاصهم. مما يتعين نقض قرارهم مع الإحالة.	
94	1999	1	المدنية	م 415 من ق م	من المقرر قانوناً أنه ((إذا أنكرت الحيازة أو أنكر التعرض لها، فإن التحقيق الذي يؤمر به في هذا الخصوص لا يجوز أن يمس بأصل الحق)) . يتضح . من قضية الحال أن قضاة الموضوع بتأييدهم للحكم المستأنف و القاضي برفض دعوى المدعي مستنديين بذلك على التحقيق الذي أجرته المفتشية وهو تحقيق ليست له القوة القانونية الملزمة ما دام أجري من طرف الخصم ولم يأمر به القضاة كما تشترطه المادة 415 من قانون الإجراءات المدنية، فإن قضاة المجلس يكونون قد خالفوا القانون مما يستوجب نقض القرار .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

239	2001	1	العقارية	م 810 من ق م	من المقرر قانوناً أنه تصح الحيابة بواسطة متى كان الوسيط يباشرها باسم الحائز وكان متصلاً به اتصالاً يلزمه الائتثار بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيابة وإن القضاة في قضية الحال لما أثبتوا بأن حيابة المدعي في الطعن كانت على أساس الوساطة باسم المطعون ضده لما قضاوا بطرده وإنهاء هذه الحيابة فإنهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.	حيابة
143	2001	2	المدنية	م 827 من ق م	إن القضاء برفض دعوى حيابية على أساس أن المعارضة على سند الاعتراف بالملكية استناداً إلى الحيابة جاءت ضمن الآجال القانونية دون التطرق إلى مناقشة أحكام الحيابة للتأكد من حيابة الطاعن للعقار المتنازع عليه حيابة مادية بنية التملك لمدة خمسة عشرة سنة يعد خطأ في تطبيق القانون.	
365	2002	2	العقارية	م 818 من ق م	إن طبيعة القطعة الأرضية كأرض عرش لا تمنع من ممارسة حق الانتفاع وعندما يتعرض لهذا الحق يسمح للحائز بالاجوء إلى استعمال دعوى الحيابة. وما دام أن قضاة الموضوع لم يبحثوا في مظاهر الحيابة والتحقيق في وجودها تطبيقاً للمادة 818 ق.م فإنهم يكونون قد خالفوا القانون مما ينجر عنه النقض.	
392	2002	2	العقارية	م 818 من ق م	إذا تعلق النزاع بدعوى عدم التعرض في الحيابة فإن أعمال قاعدة حجة الشيء المقضي فيه غير مبرر مادام أن القانون خول للمتقاضين حق حماية حيابته عند كل تعرض تجدد بعد انتهاء التعرض السابق.	
322	2003	1	العقارية	م 413 وما يليها من ق م	إن الحيابة مسألة موضوعية تخضع في إثباتها للقواعد العامة وعليه فإن اعتماد قضاة المجلس لرفضهم الدعوى على انعدام شهادة الحيابة، يكونون قد أساؤوا تطبيق القانون.	
326	2003	1	العقارية	م 827 من ق م	في الحيابة المؤدية إلى التملك بالتقادم المكسب لا تثبت بالعقود الرسمية بل تخضع لجميع وسائل الإثبات وعليه فإن ترجيح قضاة المجلس لحيابة المطعون ضده الثابتة وفقاً للقانون على العقود الرسمية المحتج بها من المطعون ضدهم، هو تطبيق سليم للقانون.	
96	2003	2	المدنية	م 826 من ق م	تكريس حق المطعون ضده في الحيابة التي تحولت من حيابة على الشيوع إلى حيابة على انفراد دون تبيان وإبراز الوسائل التي تحولت بموجبها هذه الحيابة يعد قصوراً في الأسباب.	
202	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 827 من ق م	المادة 827 من القانون المدني لا تشترط جهل المالك الحقيقي للأرض لموضوع التقادم المكسب.	
283	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 415 من ق 1 م	الحيابة واقعة مادية يتم إثباتها بجميع الطرق القانونية.	
331	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 824 من ق م	في التقادم الطويل ، حسن النية غير مطلوب. في التقادم القصير بعشر سنوات، حسن النية والسند ضروريان.	
356	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 416 من ق 1 م	عدم جواز المطالبة بالملكية عن طريق الطعن باعتراض الغير الخارج عن الخصومة في الحكم الفاصل في دعوى الحيابة، عملاً بمقتضيات المادة 416 من قانون الإجراءات المدنية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

210	2004	1	العقارية	م 415 من ق ا م	الاكتفاء بمجرد المعاينة المادية للوجود على القطعة الأرضية وعدم استيفاء إجراءات المادة 415 من قانون الإجراءات المدنية يحولان دون تكريس الحيابة.
299	2004	2	العقارية	م 689 و 817 من ق م	حكم القاضي، المتضمن حماية الحيابة في أملاك الدولة، لا يكرس أي حق ملكية للحائز.
359	2005	2	العقارية	م 814 من ق م	تنتقل الحيابة بجميع صفاتها ، الممارسة من طرف المورث إلى غاية وفاته ، إلى كل الورثة دون تمييز.
417	2007	1	العقارية	م 361، 793 و 831 من ق م وم 16 من الأمر 74-75	لا يعد حائز مساحة زائدة على ما هو ثابت بعقد البيع، حائزا عرضيا، ومن ثم يتعين في حالة التمسك بالتقادم المكسب، البحث في مدى توفر الحيابة على شرطها المادي والمعنوي، واستمرارها المدة المحددة قانونا. لا تطبق المادة 361 من القانون المدني، المتعلقة بالتزام البائع بنقل الحق المبيع، على التصرفات المنصبة على نقل الملكية العقارية، لأنها لا تنتقل إلا بالشهر، سواء كان ذلك في حق المتعاقدين أو الغير.
427	2007	1	العقارية	م 827 وما يليها من ق م وم 413 من ق ا م والمرسوم 83-352	يجب على قاضي الموضوع، عدم الاكتفاء بعقد الشهرة، للقول بقيام التقادم المكسب، ويجب عليه التأكد من توافر الشروط القانونية للحيابة.
219	2009	1	العقارية	م 822 من ق م وم 413 من ق ا م	يجوز الدفع بحيابة أراضي الدومين الخاص للدولة في مواجهة الغير. يتعين على قضاة الموضوع، في حالة النزاع، البحث عن الحائز الحقيقي طبقا لما هو مقرر قانونا.
242	2010	2	العقارية	م 827 و 831 من ق م	ليس لأحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده ولا أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته . شغل مسكن على سبيل الإعارة لا يؤدي إلى اكتساب ملكيته عن طريق الحيابة .
97	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	القانون 25-90 وم 13 من القانون 26-95	لا يحول إدراج أرض "العرش" ضمن الأملاك الخاصة للدولة، طبقا لنص المادة 13 من الأمر 95-26 المعدل والمتمم للقانون 25-90 المتضمن قانون التوجيه العقاري، دون إقامة حائزها دعوى منع التعرض، في مواجهة الغير.
107	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	المادة 827 من ق م	لا يحول التصريح ببطلان العقد العرفي المتضمن بيع عقار، دون استئناس قضاة الموضوع به، لإثبات تاريخ بداية الحيابة، باعتبارها واقعة مادية يجوز إثباتها بكل الطرق.
124	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	المادة 415 من ق ا م	يتعين قانونا على قضاة الموضوع، في حالة إنكار الحيابة، إجراء تحقيق قضائي. لا يمكن الاعتماد على تحقيق الخبير إلا على سبيل الاستئناس.

حيابة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

156	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 418 من ق ا م	لا يمكن المدعي، السالك طريق دعوى الملكية، التمسك بالحيازة. لا يمكن قضاة الموضوع تغيير التكييف والفصل في الحيازة لمجرد عجز المدعي عن إثبات الملكية.	حيازة
160	2011	2	العقارية	م 808 من ق م	لا تقوم الحيازة على عمل يأتيه الغير، على سبيل الرخصة أو التسامح.	
201	2012	1	العقارية	م 814 من ق م	الحيازة، تنتقل إلى الخلف العام، على الصفة التي كانت عليها. يمكن قسمة الانتفاع، دون قسمة حق الرقبة.	
122	2017	1	العقارية	م 39، 41 و 43 من القانون 25-90	شهادة الحيازة هي شهادة اسمية تحرر وتشهر، طبقاً للقانون، حتى يتمكن صاحبها من التصرف في العقار تصرف المالك الحقيقي، ومن ثمة، فإن الدعوى المرتكزة على شهادة الحيازة هي دعوى ملكية، لا دعوى حيازة.	
57	2018	1	العقارية		لا يخول القانون للموثق إعداد عقد إشهاد بالحيازة. يُعد الإشهاد بالحيازة، المحرر من طرف الموثق، مجرد عقد تصريحي لا يترتب عنه أي أثر قانوني.	
61	2018	1	العقارية	م 808 من ق م	يحق للحائز الأصيل رفع دعوى لحماية حيازته، حتى لو كانت في يد حائز عرضي. تعتبر الحاضنة حائزة حيازة عرضية وتزول حيازتها بسقوط الحضانة عنها.	
57	2018	2	العقارية		يشكّل الإعدار والإنذار والدعوى القضائية تعرضاً قانونياً للحيازة.	
53	2019	1	العقارية	م 808 من ق م	تعتبر المساحة الخضراء من المرافق العامة أو الأجزاء المشتركة، ولا يمكن وضع اليد عليها وحيازتها من الغير حتى وإن تحصل على ترخيص من البلدية باعتبارها المسيرة للمساحات الخضراء.	
55	2019	2	العقارية	م 39 من القانون 25-90	لا يمكن التمسك بعدم الهدوء في ممارسة الحيازة ما لم يتم الاعتراض على شهادة الحيازة أمام القضاء، لا أمام مصالح البلدية.	
218	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 254 و 303 من قانون الجمارك	إن المجلس بتأييده للحكم المستأنف الذي قضى بإدانة المتهم بجنحة حيازة بضائع أجنبية بصفة غير شرعية بناء على محضر المعاينة من طرف إدارة الجمارك الذي لم يطعن فيه بالتزوير ولا بعدم الصحة قد طبق صحيح للقانون.	
157	1996	2	الجنائية	م 29 و 226 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أن النطاق الجمركي يشمل الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30 كلم. و من المقرر أيضاً أن حيازة بعض البضائع لأغراض تجارية ونقلها عبر سائر الإقليم الجمركي تخضع لتقديم وثائق ترتب الحالة القانونية لها إزاء التنظيم الجمركي وذلك عند طلب إدارة الجمارك. و لما ثبت في قضية الحال أن المتهم وقع القبض عليه داخل النطاق الجمركي المقرر بالمادة 29 من قانون الجمارك وأنه كان مجرداً من الرخصة المسلمة من إدارة الجمارك، مما يعد قرينة قانونية على قيام جريمة التهريب. ومتى كان كذلك فإن قضاة الموضوع حين قضاوا ببراءة المتهم يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون مما يعرض قرارهم للنقض.	حيازة بضاعة بدون رخصة

289	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 226 من قانون الجمارك	إن المجلس لما قضى ببراءة المتهم لعدم قيام المخالفة الجمركية المنسوبة إليه لأن البضاعة التي ضبطت في حوزته لم تكن في قائمة البضائع الحساسة القابلة للتهريب طبقاً لقرار وزير المالية الصادر في 01 جانفي 1988 يعد تطبيقاً صحيحاً للقانون.	حيازة بضاعة حساسة قابلة للتهريب بدون وثائق مثبتة
274	1989	2	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانوناً أنه يعتبر مسؤولاً عن الغش كل شخص يحوز بضائع محل غش وذلك بغض النظر عن أي اعتبار آخر فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. إذا كان من المؤكد أن قضاة الاستئناف أسسوا قرارهم القاضي ببراءة المطعون ضده على أن عناصر الحيازة المادية غير متوفرة دون إدراكهم لمقتضيات أحكام المادة 303 من قانون الجمارك، التي يستخلص منها أن الحيازة بمفهومها الجمركي هي مجرد علاقة مادية بين بضائع الغش والشخص الحائز لها سواء تمت هذه الحيازة عن طريق الملكية أو عن طريق آخر، ولذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه من حيث الدعوى المالية فقط.	حيازة بضاعة محل غش
341	1989	4	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانوناً أنه يعتبر مسؤولاً عن الغش كل شخص يحوز بضائع محل غش وذلك بغض النظر على أي اعتبار آخر، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون، إذا كان الثابت أن الطاعن حائز لسيرة أبقيت في التراب الوطني دون القيام بالإجراءات القانونية، وأن قضاة الاستئناف قضوا ببراءته باعتبار أنه غير مسؤول عن ارتكاب الجريمة، فإنهم بذلك لم يدركوا جيداً أن الحيازة بمفهومها الجمركي هي علاقة مادية بين بضائع الغش والشخص الحائز لها، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه من حيث الدعوى المادية فقط.	
278	1990	2	الجنح والمخالفات	م 220، 225، 254، 324 و 328 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أن النقل أو الحيازة للبضائع المنصوص عليها بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 ماي 1982 وفقاً للمواد 220 إلى 225 من قانون الجمارك داخل الإقليم الجمركي والمعينة بموجب محضر الجمارك تعتبر قرينة قانونية قاطعة لجريمة محاولة التهريب لا يمكن دحضها إلا بإثبات حالة القوة القاهرة. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المتهمين قبض عليهم في الحدود معهما قطيع من الماشية دون تقديم رخصة التنقل الواجبة داخل المنطقة الجمركية، فإن قضاة الاستئناف الذين قرروا براءتهما بحجة أنهما من المربين ولم يحاولا تصدير الماشية يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقتوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	حيازة بضائع خاضعة لرخصة التنقل
306	2014	2	العقارية	م 487 من ق م	لا يحمي القانون الحيازة العرضية، لافتقارها الركن المعنوي. يحمي القانون، استثناء، الحيازة العرضية للمستأجر.	حيازة عرضية

339	2014	2	الجنح والمخالفات	م 1 و 2 من الأمر 22-96 وم 2 و 4 من الأمر 03-01 وم 125 من القانون 89-26	لا تشكل حيازة عملة صعبة أي مخالفة للتشريع و التنظيم المتعلقين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج يجب تبيان تطابق ضبط المبلغ المالي بالعملة الصعبة و حالة من الحالات المعددة، على سبيل الحصر، في المادتين 1 و 2 من الأمر 22-96، المعدل و المتمم.	حيازة عملة صعبة
407	2006	2	العقارية	م 1/808 و 827 ق م	علاقة القرابة تثير اللبس في الحيازة وترجح التسامح وتحول دون التملك بالتقادم المكسب، مهما طاللت المدة.	حيازة قرابة
72	1999	1	العقارية	م 817 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه " يجوز لحائز العقار إذا فقد حيازته أن يطلب خلال السنة التالية لفقدائها، ردها إليه فإذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت انكشاف ذلك". ولما تبين من - قضية الحال - أن الحيازة ثابتة منذ عهد الاستعمار وأن ما بني فوقها كان برخصة من المصالح البلدية، دون أية منازعة في حيازتها وفي استصلاحها وغرسها. ولما قرر قضاة المجلس بأن الحيازة لا تجوز في الأملاك التابعة للدولة فإن هذا التأسيس خاطئ لأنه لا يوجد أي نص قانوني يتحدث على منع الحيازة في الأملاك العقارية التابعة للدولة التي تمنح للأشخاص بموجب شهادة إدارية من أجل استغلالها و الانتفاع بها مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	حيازة مادية
393	2005	1	الجنح والمخالفات	م 530 من قانون الضرائب غير المباشرة	العلم، ليس ركناً في قيام جريمة حيازة أو بيع مصنوعات من الذهب بدمغات مزورة.	حيازة مصنوعات ذهبية بدمغات مزورة
309	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 226 من قانون الجمارك (قبل تعديلها)	إن القضاء ببراءة المتهم الذي أثبت شرعية حيازته للبضائع المستوردة بموجب فاتورة شرعية وصحيحة هو تطبيق صحيح للقانون. ذلك أن المشرع أجاز للمتهم في حالة محاكمته أن يقدم الدليل العكسي (مستندات مثبتة) أثناء التحقيق أو أثناء المحاكمة.	حيازة ونقل بضاعة أجنبية

حرف الخاء

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
خبرة	يستوجب على الجهة القضائية، لتقرير قبول الخبرة، أن تثبت عند تعيينها خبير غير مسجل في قائمة الخبراء، بأنه قام بتأدية اليمين القانونية.	م 143، 145 و 151 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	3	1989	262
	تفضيل خبرة على أخرى يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	م 47 وما بعدها من ق ا م	المدنية	4	1989	22
	مهمة الخبير فنية بحتة، ولا يجوز التنازل عن صلاحيات القاضي للخبير.	م 47 وما بعدها من ق ا م	المدنية	4	1989	71
	يستوجب على الجهة القضائية، لتقرير قبول الخبرة، أن تثبت عند تعيينها خبير غير مسجل في قائمة الخبراء، بأنه قام بتأدية اليمين القانونية.	م 50 من ق ا م	المدنية	4	1990	35
	الأمر بإجراء خبرة لا يكون إلا بموجب قرار مكتوب.	م 121 وما يليها من ق ا م	التجارية والبحرية	3	1992	95
	في حالة تعدد الخبراء، وجب عليهم القيام بأعمال الخبرة سوية، وبيان خبرتهم في تقرير واحد.	م 49 من ق ا م	التجارية والبحرية	4	1992	90
	مهمة الخبير فنية بحتة، ولا يجوز التنازل عن صلاحيات القاضي للخبير.	م 47 من ق ا م واجتهاد قضائي	الاجتماعية	2	1994	108
	إذا ثبت وجود تناقض بين خبرتين، وجب الاستعانة بخبرة فاصلة وعدم الاقتصار على خبرة أو خبرتين تماشيا مع متطلبات العدل والإنصاف.	م 2/49 من ق ا م	المدنية	2	1998	55
	تعد خبرة إدارة الجمارك، بمثابة تقرير إداري لا غير، وتدخل ضمن نتائج المتابعة وعناصر الإثبات الأخرى، التي تخضع لمناقشة أطراف الدعوى وحرية تقدير قضاة الموضوع.	م 255 من قانون الجمارك	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 2	2002	238
	اختيار وتعيين الخبير من اختصاص القاضي، وفقا لما يقتضيه العمل في الدعوى من توضيح، فهو غير ملزم بالأخذ بطلبات أحد الأطراف دوت الآخر.	م 47 و 54 من ق ا م	التجارية والبحرية	1	2003	289
	تفضيل خبرة على أخرى يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	م 176 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	2003	298
	يمكن محكمة الجنايات، طلب ممثل الخبراء في جلسة الحكم، قصد مناقشة أعمالهم الفنية، بحضور جميع الأطراف. يستحسن، بالنسبة لغرفة الاتهام، في حالة خبرات طبية متناقضة، ترك مسألة تقديرها لجهة الحكم.	م 155 و 156 من ق ا ج	الجنايات	2	2011	361
	لا تشكل المناقشات، المتعلقة بعناصر الخبرة، أسبابا لاستئناف الحكم أو الطعن فيه بالنقض، إذا لم تثر مسبقا، أمام الجهة القضائية، الفاصلة في نتائج الخبرة.	م 2/145 من ق ا م وا	العقارية	1	2012	189
	يجب على الخبير إخطار الخصوم بيوم وساعة ومكان إجراء الخبرة، عن طريق محضر قضائي.	م 135 من ق ا م وا	المدنية	2	2012	160

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

143	2013	1	المدنية	م 144 من ق ا م وا	يمكن القاضي تأسيس حكمه على نتائج الخبرة. القاضي غير ملزم برأي الخبير. القاضي ملزم بتسبب استبعاد نتائج الخبرة.	خبرة
220	2014	1	التجارية والبحرية	م 127 من ق ا م وا	يجب، في حالة تعدد الخبراء المعيّنين في قضية، القيام بأعمال الخبرة معا وتقديم تقرير واحد.	
427	2004	2	الجنائية	م 143 من ق ا ج	يعتبر ناقص التعليل ومنعدم الأساس القانوني، قرار غرفة الاتهام غير المستجيب لطلبات النيابة العامة بخصوص وجوب إجراء خبرة بالسنتية على المقذوف.	خبرة بالسنتية
567	2007	1	الجنائية	م 143 و 379 من ق ا ج	يتعين على جهتي التحقيق، اللجوء إلى خبرة تحليل الحمض النووي (A D N)، عندما يكون ذلك ضروريا.	خبرة تحليل حمض نووي
517	2006	1	الجنائية	م 171 و 173 من ق ا ج	يحق للطرف المدني وللنيابة العامة، استئناف الأمر الراض طلب خبرة مضادة، حتى ولو كان هذا الأمر مدمجا في الأمر القاضي بانتفاء وجه الدعوى.	خبرة جزائية
447	2008	2	الاجتماعية	م 21، 22، 23 و 26 من القانون 15-83	نتائج الخبرة الطبية المنجزة طبقا للمواد 21، 22، 23 من القانون 15-83 ملزمة لهيئة الضمان الاجتماعي، التي تتخذ وجوبا قرارا مطابقا لها، ولا يمكن الطعن فيها قضائيا إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة 26 من نفس القانون.	خبرة طبية
533	2007	2	الجنائية	القانون 64-123 والمرسوم التنفيذي 96-427 والمرسوم الرئاسي 04-405	لا يعتبر ختما للدولة، حتى وإن كان مستعملا من سلطة عمومية، الختم الخالي من المواصفات المحددة في القانون رقم 64-123.	ختم الدولة
223	2016	1	الاجتماعية	م 2/3 و 3 و 8 من ق ا م وا	يترتب عن عدم إرفاق الوثائق المحررة باللغة الأجنبية بنسخة مترجمة للغة العربية عدم قبول الطلب القضائي، تطبيقا لمبدأ الحياد و تكافؤ الفرص.	خصومة

188	1989	1	الاجتماعية	م 5 من المرسوم 254-74 وم 33، 36 و 37 من الأمر 31-75	تسبب قضاة الموضوع، وتأسيس قرارهم باقتناعهم الوجداني على عدم وجود أية وثيقة بالملف تثبت أن العامل ارتكب فعلا الخطأ الجسيم المنسوب إليه، كان في إطار التطبيق السليم للقانون.	خطأ جسيم
195	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	الخطأ الجسيم المؤدي إلى العزل، يحدده القانون وليس النظام الداخلي.	
193	2004	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	الأخطاء الجسيمة المذكورة في المادة 73 من القانون 11-90، غير محددة على سبيل الحصر، وتؤكد عبارة "على الخصوص" الواردة في هذه المادة، وجود أخطاء جسيمة أخرى، يحددها النظام الداخلي.	
297	2006	1	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	تعد خطأ جسيما، أعمال العنف المرتكبة في مكان ووقت العمل، ولا يشترط حكم جزائي لإثباتها.	
263	2013	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	المشاجرة والضرب، أثناء العمل، يشكلان الخطأ الجسيم، المؤدي إلى التسريح التأديبي، دون انتظار صدور حكم جزائي لإثباته، لاستقلال المسؤولين: الجزائية والتأديبية.	
423	2014	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	يجب على قاضي الموضوع، المعروض عليه النزاع العمالي، مناقشة النزاع والفصل فيه، في ضوء الخطأ الجسيم، الوارد في قرار التسريح المبلغ للعامل.	
181	1992	3	الجنائية	اجتهاد قضائي	التناقض المفضي إلى النقض، هو التناقض الموجود بين بيانات جوهرية في الإجراءات تؤثر على صحة الحكم، أما مجرد الخطأ المادي فإنه لا يعد سببا من أسباب النقض.	خطأ مادي
117	2000	2	الاجتماعية	م 294 و 250 من ق ا م	إذا أصدرت المحكمة العليا حكما مشوبا بخطأ مادي، من شأنه التأثير على الحكم الصادر في الدعوى، جاز للخصم المعني أن يرفع طعنا أمامها لتصحيح هذا الخطأ.	
278	2003	1	التجارية والبحرية	م 294 من ق ا م	الحكم بنقض وإبطال قرار المجلس، على أساس امتناع المؤجر من توجيه تنبيه بالإخلاء للمستأجر، بالرغم من وجود نسخة منه مدرجة بالملف ومشار إليها في القرار المنتقد، هو خطأ مادي، يكون قد أثر فعلا على القرار المطلوب تصحيحه.	
236	2014	1	التجارية والبحرية	م 286 و 287 من ق ا م و ا	لا تناقض، في دعوى تصحيح الخطأ المادي، مسائل قانونية لا علاقة لها بدعوى التصحيح. تنص دعوى التصحيح على الأخطاء المادية الواردة في الحكم، عند تحريره أو طبعه. لا تؤدي دعوى التصحيح إلى تعديل ما قضى به الحكم من حقوق و التزامات.	
288	2015	2	الجنائية	م 14 من القانون 04-05	المحكمة العليا هي المختصة بالفصل في طلب تصحيح خطأ مادي لحكم جنائي أغفل ذكر العقوبة، بمناسبة الطعن فيه بالنقض لا غرفة الاتهام	

385	2004	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	ثبوت الخطأ المدني، يرتب المسؤولية المدنية، حتى ولو استفاد المتهم البراءة في الدعوى الجزائية.	خطأ مدني
173	2002	1	الاجتماعية	القانون 11-90	الخطأ المهني المؤدي إلى إنهاء علاقة العمل، والذي يشكل جريمة في القانون الجزائري، لا يمكن اعتماده كسبب للتسريح، ما لم يثبت وقوعه بحكم قضائي حائز قوة الشيء المقضي فيه، قبل التسريح من العمل.	خطأ مهني
224	2011	2	الاجتماعية	م 73، 73-2/2 و-73 3 من القانون 11-90	الاستفسار الكتابي، الموجه للعامل، للرد عليه، لا يعوّض الإجراء التأديبي، المتمثل في سماع العامل، من طرف المستخدم، حول الخطأ المهني، المنسوب إليه.	
58	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 من ق ا	لا يسترد الخاطب شيئاً مما أهداه إذا كان العدول منه.	خطبة
30	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 و 9 من ق ا	خلط القضاة بين الخطبة والزواج، وعدم ضبط الأسئلة التي تساعد على التفريق بين ما حضره الشهود، هل هو خطبة على معنى المادة 5 من ق.أ، أم هو مجلس عقد على معنى المادة 9 من ق.أ، يعد قصورا في التسبب، ينجر عنه النقض	
33	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5، 6 و 9 من ق ا	اقتران الخطبة بالفاتحة بمجلس العقد، لا يعد خطبة، بل هو زواج صحيح، لتوافر جميع أركانه.	
36	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 6 و 9 من ق ا	اقتران الخطبة بالفاتحة بمجلس العقد يعتبر زواجا، متى توافرت أركانه.	
39	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 3/5 من ق ا	لا يسترد الخاطب شيئاً مما أهداه إذا كان العدول منه.	
194	1992	2	الجنائية	م 293 مكرر من ق ع	عنصر العنف أو التهديد، ركن أساسي لقيام جريمة الاختطاف.	خطف باستعمال العنف
198	1992	3	الجنائية	م 293 مكرر من ق ع	عنصر العنف أو التهديد، ركن أساسي لقيام جريمة الاختطاف.	
286	2012	2	الجنائية	م 293 مكرر من ق ع	يجب عدم الخلط بين الخطف باستعمال العنف (المادة 293 مكرر ف 1)، وبين الخطف بتعريض المخطوف للتعذيب (المادة 293 مكرر ف 2).	
249	1995	1	الجنائية	م 326 من ق ع	في جريمة خطف قاصر بغير عنف، لا تتخذ إجراءات المتابعة الجزائية ضد الخاطف الذي تزوج بالمخطوفة، إلا بناء على شكوى الأشخاص الذين لهم صفة طلب إبطال الزواج، ولا يجوز الحكم عليه إلا بعد القضاء بإبطاله.	خطف قاصر بغير عنف

249	1990	3	الجنايئة	م 293 من ق ع	جريمة الخطف مع التعذيب الجسدي، يشترط فيها أن يكون الخطف بالعنف أو التهديد أو الغش خارجا عن الحالات التي يجيز أو يأمر بها القانون، وأن يكون التعذيب جسديا لا معنويا.	خطف مع تعذيب بدني
92	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	في حالة الاتفاق بين الزوجين على مبدأ الخلع، والاختلاف على مقداره، فإن أمر تقديره يعود للقاضي الموضوع.	خلع
38	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يعتبر الخلع عقد رضائي، ولا يجوز للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه.	
72	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	قبول الزوج للخلع أمر وجوبي، وليس للقاضي سلطة مخالعة الزوجين دون رضا الزوج.	
55	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	يشترط لصحة الخلع قبوله من طرف الزوج، ولا يجوز فرضه عليه من طرف القاضي.	
120	1998	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	الخلع حق خولته الشريعة الإسلامية للزوجة لفك الرابطة الزوجية عند الاقتضاء، وليس عقدا رضائيا.	
134	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا	تطبيق الزوجة خلعا دون موافقة الزوج، يعد تطبيقا صحيحا للقانون.	
138	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا	تطبيق الزوجة خلعا دون موافقة الزوج، يعد تطبيقا صحيحا للقانون.	
293	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا	قبول الزوج لمبدأ الخلع أو المبلغ الذي يطلبه غير مشروط قانونا، وذلك منعا للابتزاز والاستغلال بين الزوجين.	
353	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	تحديد مبلغ الخلع، عنصر أساسي في الطلاق بالخلع، ويحدده القاضي وجوبا في حالة عدم اتفاق الطرفين عليه.	
421	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا	طلب الخلع حق للزوجة بعد الدخول وليس قبل الدخول.	

427	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا وم 4 من ق ا م	لا يقبل طلب الخلع المقدم عن طريق طلب مقابل.	خلع
467	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 54 من ق ا	لا يمكن القضاء بحفظ بدل الخلع، والقاضي ملزم بالحكم به عند النطق بالطلاق خلعا، سواء اتفق الطرفان عليه أم اختلفا.	
279	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 و 54 من ق ا	القضاء بالتطليق خلعا دون إجراء محاولات الصلح بين طرفي النزاع، مخالف أحكام المادة 49 من قانون الأسرة.	
318	2012	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 48 و 54 من ق ا	الخلع حق إرادي للزوجة، يقابل حق العصمة للزوج.	
292	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 53 و 54 من ق ا	يتعين على المحكمة التقيد بالدعوى، التي انعقدت الخصومة بشأنها. لا يجوز تغيير موضوع الدعوى من دعوى الخلع، بعد انعقاد الخصومة، إلى دعوى التطليق.	
278	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 49 و 54 من ق ا	يعد مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات، القضاء بالخلع، بالرغم من عدم حضور الزوجة جلسة الصلح واكتفائها بإنابة محاميها، الوكيل عنها بوكالة رسمية.	
161	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 54 من ق ا	إذا لم يتفق الطرفان على مقابل الخلع، فإن القاضي هو الذي يحدده، بما لا يتجاوز صداق المثل، وقت صدور الحكم. يقصد بصداق المثل في الشريعة الإسلامية، صداق مثل أقارب المخالعة وحالها في حسبها ومالها وجمالها، مثل مهر الأخت الشقيقة أو لأب، فضلا عن العرف السائد في المنطقة التي أبرم فيها عقد زواج الطرفين.	
44	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	القضاء بالطلاق واستحقاق الزوجة لكامل الصداق رغم عدم وقوع الدخول والخلوة، كون الزوج كان في حالة اعتقال، يعد خرقا للأحكام الشرعية.	خلوة
327	1989	1	الجنح والمخالفات	م 376 من ق ع	تحديد طبيعة العقد وتكليفه القانوني، شرط أساسي لإثبات جنحة خيانة الأمانة.	خيانة الأمانة
266	1990	2	الجنح والمخالفات	م 376 من ق ع	جنحة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا بتوافر أركانها المادية، المنصوص عليها في المادة 376 من قانون العقوبات.	
184	1992	4	الجنائية	م 376 من ق ع وم 305 من ق ا ج	للإدانة بجنحة خيانة الأمانة، يجب أن يتضمن السؤال جميع عناصر الجريمة.	
392	2013	1	الجنح والمخالفات	م 376 و 3/374 من ق ع	لا يكون الفعل غير المشروع سندا أو عقدا يحميه القانون، بمفهوم خيانة الأمانة لا يشكل استعمال الشيك، المستلم على سبيل الضمان، جريمة خيانة الأمانة.	
407	2013	1	الجنح والمخالفات	م 376 من ق ع وم 538 من ق م	يجب على القاضي، في جريمة خيانة الأمانة، التحقق من الوقائع وإعطائها الوصف الصحيح للعقد المعني، وفق قواعد القانون المدني، في نطاق العقود المعددة حصرا في النص القانوني الجزائي.	
398	2013	2	الجنح والمخالفات	م 368، 369، 376 و 377 من ق ع	تطبق الإعفاءات والقيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية، المقررة بالمادتين 368 و 369 من قانون العقوبات، على جنحة خيانة الأمانة المرتكبة من أحد الزوجين، إضرارا بالزوج الآخر.	

حرف الدال

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
دعم فلاحي	يحق لكل شريك، الاعتراض على الدعم الفلاحي الممنوح له، لإقامة مشروع على الأرض المملوكة على الشيوع.	م 716 و 718 من ق م	العقارية	2	2006	401
دعوى إثبات الزواج	دعوى إثبات الزواج غير محددة بمهلة معينة.	اجتهاد قضائي	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1993	51
دعوى استحقاق	تعد الدعوى الرامية إلى الطرد، المرفوعة ممن انتقلت إليه الحقوق الميراثية، دعوى ملكية ولو تمسك المدعى عليه بالحيازة.	م 324 مكرر 1 و 677 من ق م	العقارية	1	2016	89
دعوى استرداد الأشياء المحجوزة	عدم قبول الدعوى الرامية إلى استرداد الآلات المحجوزة شكلا، لورودها خارج الأجل، دون تبيان كيفية احتساب هذا الأجل، ودون الرد على دفع الطاعنين المتعلق بعدم تبليغهم محضر الحجز، يعد قصورا في التسبب.	م 377 من ق م	المدنية	1	2001	150
دعوى استرداد الحيازة	لا تقبل دعوى الحيازة ودعوى استردادها، إذا لم ترفع خلال سنة من التعرض، كما لا تقبل دعوى الحيازة ممن سلك طريق دعوى الملكية.	م 413 و 418 من ق م	المدنية	3	1993	27
	لا يمكن الاستجابة لدعوى استرداد الحيازة قبل التأكد من الحيازة القانونية لرافع الدعوى.	م 413 من ق م	العقارية	عدد خاص - الجزء 2	2004	294
	ترفع دعوى استرداد الحيازة قانونا وجوبا خلال السنة من فقدها. لا تشكل الظروف الأمنية مانعا من رفع الدعوى.	م 816 من القانون المدني	العقارية	عدد خاص - الجزء 3	2010	102
دعوى التعويض	يجب أن تكون الدعوى القاطعة لتقادم دعوى التعويض عن الأضرار اللاحقة بالحمولة، المنصوص عليها في المادة 743 من القانون البحري، مقامة بين نفس طرفي دعوى التعويض.	م 743 من القانون البحري	التجارية والبحرية	1	2007	365
دعوى الحيازة	إذا كان القانون قد أجاز لمن تعرض للتعدي في حيازته لعقار أن يرفع دعوى على من صدر عنه فعل الاستيلاء، فإنه في نفس الوقت قد أخضع هذه الدعوى لأحكام تحول والفصل في الملكية.	م 413، 414، 415 و 416 من ق م	المدنية	3	1989	16
	لا يجوز للمحكمة المطروحة عليها دعوى الحيازة أن تفصل في دعوى الملكية.	م 416 من ق م	المدنية	4	1989	39
	لا يجوز الفصل في دعوى الملكية إذا كانت الدعوى الأصلية هي دعوى الحيازة.	م 415 و 416 من ق م	المدنية	2	1990	32
	للمستأجر الحق في ممارسته شخصيا دعوى الحيازة ضد من تعرض له.	اجتهاد قضائي	الاجتماعية	1	1992	116

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

274	2001	2	العقارية	م 818 من ق م	طبيعة القطعة الأرضية كأرض عرش لا تمنع من ممارسة حق الانتفاع، والتعرض لهذا الحق يسمح للحائز اللجوء إلى استعمال دعوى الحيازة.
396	2002	2	العقارية	م 124 من ق م وم 415 من ق ا م	القضاء بالتعويض على أساس المادة 124 من ق م في دعوى إنكار الحيازة، لا يعد مساساً بأصل الحق، ولا يشكل خرقاً للمادة 415 من ق ا م.
278	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 186 و 413 من ق ا م	دعوى الحيازة تخضع لاختصاص قاضي الموضوع وليس لاختصاص قاضي الاستعجال.
289	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 822 من ق م وم 413 و 414 من ق ا م	التمسك بالحيازة في أملاك الدولة، والمطالبة بحمايتها في مواجهة الغير جائز.
299	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 416 من ق ا م	لا تطلب أسانيد الملكية في دعوى الحيازة، ويتعين الاكتفاء بالبحث عن صحة الحيازة.
311	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 416 من ق ا م	القاضي المعروضة عليه دعوى الحيازة، ملزم بالاكتماء بموضوعها وعدم مناقشة مسألة الملكية والعقود.
316	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 416 من ق ا م	لا يجوز للقاضي المعروضة عليه دعوى الحيازة الفصل في دعوى الملكية.
336	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 416 من ق ا م	القضاة غير ملزمين بفحص سندات الملكية في دعوى حماية الحيازة.
342	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 808 و 817 من ق م	يتعين على قضاة الموضوع، التأكد عند الفصل في دعوى منع التعرض من توفر عناصر الحيازة، طبقاً للمادتين 808 و 817 من القانون المدني، دون مناقشة مسألة الملكية.
368	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 338 من ق م وم 413 و 419 من ق ا م	لا يكتسب الحكم القضائي الفاصل في دعوى الحيازة الحجية تجاه دعوى الملكية.
372	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 418 من ق ا م	سلوك طريق دعوى الملكية بعد دعوى الحيازة جائز . لا حجية للحكم الفاصل في دعوى الحيازة على دعوى الملكية.
395	2007	1	العقارية	م 413 من ق ا م	قضاة الموضوع ملزمون في دعاوى الحيازة، ومنها دعوى استردادها، بالتحقق من توفر شرط رفعها، خلال سنة من وقوع التعرض، حتى ولو لم يدفع الخصوم به.
184	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 416 من ق ا م وم 527 من ق ا م وا	لا يجوز قانوناً للمحكمة المطروحة عليها دعوى الحيازة الفصل في الملكية.

دعوى حيازة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

145	2011	1	العقارية	م 530 من ق 1 م وا	لا يجوز للمدعى عليه، في دعوى الحيازة، المطالبة بالملكية، إلا بعد الفصل نهائيا في دعوى الحيازة.	دعوى حيازة
60	2019	2	العقارية	م 817 و 820 من ق م	إذا اعترض أحد الشركاء في الحيازة على حيازة أحد شركائه أو كلهم بنكرانها، بدأ سريان أجل السنة لرفع دعوى منع التعرض، من تاريخ اكتشاف التعرض لا من تاريخ التعرض نفسه، لأن نكران الحيازة تصرف سلمي.	
52	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	التطبيق لا يكون في دعوى الرجوع التي أقامها الزوج ولو كان له ما يبرره شرعا، فالدعوى إن لم ينتفع بها صاحبها فلا تتقلب ضده إلا في مسألة التعويض إذا كانت ظالمة، ولا فيما هو مسموح به قانونا، وليس منه التطبيق.	دعوى الرجوع
317	2006	2	التجارية والبحرية	م 744 و 919 من القانون البحري	يجب التمييز بين دعوى الرجوع المرفوعة من طرف الناقل الخاضعة للمادة 744 من القانون البحري، وبين الدعوى المباشرة المرفوعة على المؤسسة المينائية الخاضعة للمادة 919 (المادة 844 سابقا) من نفس القانون.	
177	2001	1	الاجتماعية	م 475 من ق م	لم يشترط المشرع انتهاء ميعاد التنبيه بالإخلاء لرفع دعوى الطرد، وإنما اشترط توجيه تنبيهه بالإخلاء قبل رفع الدعوى، أما تنفيذ الحكم القاضي بالطرد، فلا يتم إلا بعد انقضاء مهلة الإنذار.	دعوى الطرد
489	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 3 مكرر من ق 1	يجب إطلاع النيابة العامة، باعتبارها طرفا أصليا، على قضايا الأحوال الشخصية.	دعوى الطلاق
83	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	لا تقبل دعوى اللعان، إذا أخرجت ولو ليوم واحد بعد علم الزوج بالحمل أو الوضع أو رؤية الزنا.	دعوى اللعان
147	2009	2	المدنية	م 191 من ق م	لا يترتب عن الدعوى البولصية (عدم نفاذ تصرفات المدين) إبطال التصرف. يستوجب النقض، القرار الذي لا يفرق بين آثار عدم نفاذ التصرف وبين إبطاله.	دعوى بولصية
125	2010	1	المدنية	م 191 من ق م	لدعوى عدم نفاذ التصرف شرطان: الأول: أن يكون الدين حال الأداء، وخاليا من أي نزاع سابقا لوجود تصرف المدين الضار. الثاني: أن يباشر المدين تصرفا قانونيا سواء كان بعوض أو تبرعا، وأن يكون هذا التصرف موقفا للمدين.	
21	1993	3	المدنية	م 165 من ق 1 م	يعد مخالفا للقانون، الفصل في الدعوى المدنية بالرغم من وجود دعوى تزوير فرعية أمام القضاء الجزائري.	دعوى تزوير فرعية
85	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/238 من ق 1 م	ليس للطعن بالنقض أثر موقوف، إلا إذا تعلق الأمر بحالة الأشخاص أو أهليتهم، أو حالة وجود دعوى تزوير فرعية.	

47	1989	2	المدنية	م 269 من ق ا م	يجوز رفع الغموض الذي قد يكتنف الأحكام القضائية، عن طريق دعوى تفسيرية، تختص بها الجهة القضائية التي أصدرته دون غيرها.	دعوى تفسيرية
96	1994	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	تقام الدعوى التفسيرية أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم المراد تفسيره، وينبغي على القضاء المدني التصريح بعدم الاختصاص في الدعوى التفسيرية لحكم جزائي.	
228	2011	1	التجارية والبحرية	م 285 من ق ا م وا	تهدف الدعوى التفسيرية إلى توضيح أو تفسير غموض يكتنف القرار محل التفسير، وليس مناقشة ما توصل إليه وما فصل فيه، من نقاط قانونية.	
302	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 285 من ق ا م وا	الحكم المفسر، امتداد للحكم الفاصل في الموضوع، ويخضع لجميع طرق الطعن المقررة للطعن في الحكم المطلوب تفسيره.	
181	2014	1	المدنية	م 270 و 285 من ق ا م وا	تختص الجهة القضائية، مصدرة الحكم، بتفسيره قصد توضيح مدلوله أو تحديد مضمونه. لا يمكن الجهة القضائية، في الدعوى التفسيرية، تعديل الحكم أو التغيير فيه.	
364	2014	1	العقارية	م 285 و 349 من ق ا م وا	القرار الفاصل في الدعوى التفسيرية غير قابل للطعن بالنقض.	
173	2016	1	التجارية والبحرية	م 285 من ق ا م وا	لا يقبل طلب التفسير المنصب على قرار صادر قبل الفصل في الموضوع، إلا بعد صدور القرار القطعي.	
98	2018	1	التجارية والبحرية	م 285 من ق ا م وا	لا تمس الدعوى التفسيرية بالمراكز القانونية للأطراف ولا بموضوع النزاع. كل ما تستهدفه هو توضيح مضمون القرار القضائي، لا غير.	
171	1991	1	الجنح والمخالفات	م 259 من قانون الجمارك	الدعوى الجبائية من اختصاص إدارة الجمارك، ولا يمكن لها أن تمارسها إلا أمام المحاكم الجزائية.	دعوى جبائية
81	1999	2	الجنح والمخالفات	م 259 و 272 من قانون الجمارك	اعتبار الدعوى التي تبت في المسائل الجزائية، والتي تكون فيها إدارة الجمارك طرفا في النزاع ليست دعوى مدنية، وإنما هي دعوى جبائية، طالما أن كل المخالفات الجمركية يعاقب عليها بالغرامة الجمركية، فذلك لا يغير من طبيعة دعوى إدارة الجمارك شيئا، كما تعتبر جزاء جبائيا وليس تعويضا مدنيا.	
392	2001	2	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك	على الجهة القضائية الجزائية، البت في المخالفات الجمركية وذلك بصرف النظر عما آلت إليه الدعوى العمومية.	
212	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	قانون الجمارك	القضاء بإرجاع السيارة المحجوزة لصاحبها، رغم طعن إدارة الجمارك في القرار بالنقض، يعد مخالفة للقانون، كون الدعوى الجبائية هي دعوى تمتاز بطابع خاص، يستند إلى قانون الجمارك وليس إلى قانون الإجراءات المدنية.	
238	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 428 و 433 من ق ا ج	الفصل في الدعوى الجبائية، دون استئناف إدارة الجمارك الطرف المدني في الدعوى، يعد تجاوزا للسلطة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

242	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 259 و 272 من قانون الجمارك وم 240 و 246 من ق ا ج	تعد إدارة الجمارك طرفاً مدنياً ممتازاً، وتغيبها عن الجلسة لا يمنع القضاة من الفصل في طلباتها الواردة في مذكرتها المكتوبة.	دعوى جنائية
257	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 259 من قانون الجمارك	الفصل في الدعوى العمومية بالبراءة دون الفصل في الدعوى الجنائية القائمة، يعد مخالفة للقانون.	
270	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 259 من قانون الجمارك وم 2/413 من ق ا ج	يعد مخالفاً للقانون، تأييد الحكم المستأنف الذي لم يفصل في الدعوى الجنائية، رغم استئناف إدارة الجمارك.	
274	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك	يصبح مسؤولاً عن الغش، حسب المادة 303 من قانون الجمارك، من حاز سيارة تمت جمركتها بنموذج مزور، والقضاء بعدم الاختصاص في الدعوى الجنائية في جنحة من هذا القبيل، والتي تعد بمثابة استيراد بدون تصريح، يعد مخالفة للقانون.	
315	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك	يجب على الهيئة القضائية الجزائية، أن تثبت في المخالفات الجمركية وكل المسائل المثارة عن طريق استثنائي، وإن المجلس لما قضى بعدم الاختصاص في الدعوى الجنائية، فقد حرم إدارة الجمارك من المطالبة بحقوقها، لكونها ليس لها طريقاً آخر يمكن أن تلجأ إليه.	
509	2005	2	الجنح والمخالفات	م 259 من قانون الجمارك	لا تكون الدعوى الجنائية، في الجريمة الجمركية، مرتبطة بالضرورة، بالدعوى العمومية، ولا يعد الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية، أساساً لرفض طلبات إدارة الجمارك.	
175	2018	1	الجنح والمخالفات	م 358 و 359 من الأمر 104 -76 م 124 من ق م م 2 من ق ا ج	يخضع حق إدارة الضرائب في المطالبة بالحقوق الجنائية، في الدعوى الضريبية، نتيجة ارتكاب جريمة حيازة مصوغ بدون دمغة، لأحكام وقوانين الضرائب وليس لأحكام المادة 124 من القانون المدني والمادة 2 من قانون الإجراءات الجزائية.	
169	2019	2	الجنائية	م 259 و 325 من قانون الجمارك	تكتسي الغرامة الجمركية طابعاً مزدوجاً، فهي إما غرامة جزائية أو غرامة جنائية وبالتالي لا يجوز الحكم بهما معاً.	
104	1997	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قانوناً وقضاءً، أن أحادية الدعوى هو المبدأ، أما الدعوى الجماعية فهو الاستثناء، طالما توفرت فيها شروط أحادية المصلحة والسبب بين أفراد الجماعة.	
195	2000	2	الجنائية	م 1/316 من ق ا ج وم 272 من قانون الجمارك	إغفال محكمة الجنايات، الفصل في الدعوى الجمركية القائمة أمامها، والمقامة من طرف إدارة الجمارك، يعد مخالفة للقانون.	دعوى جمركية
348	2017	1	الجنح والمخالفات	م 266، 267 و 325 من قانون الجمارك	تتقدم الدعوى الجمركية، في جنحة الاستيراد بتصريح مزور، بعد مضي ثلاث سنوات كاملة، ابتداءً من تاريخ ارتكابها.	

333	2010	2	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الضرائب المباشرة	القاضي الجزائي غير مرتبط، في مجال الغش الجبائي، بالدعوى الضريبية المعروضة على القاضي الإداري، لاستقلال الدعيين الجزائية والإدارية.	دعوى ضريبية
21	1991	1	المدنية	م 383 من ق م	تسقط بالتقادم دعوى ضمان المبيع، بعد انقضاء سنة من يوم تسليم الشيء المبيع، حتى ولو لم يكتشف المشتري العيب إلا بعد انقضاء الأجل، ما لم يلتزم البائع بالضمان لمدة أطول.	دعوى ضمان المبيع
183	2003	1	المدنية	م 191 و 192 من ق م	رفض دعوى الطاعن الرامية إلى القضاء بعدم نفاذ التصرفين، المتضمنين الهبتين المتنازع حولهما في حقه باعتباره دائنا، يعد خرقاً لأحكام المادتين 191 و 192 من القانون المدني، اللتان تجعلان كل تصرف يضر بمصالح الدائن مرفوضاً.	دعوى عدم نفاذ التصرف
185	1992	2	الجنائية	اجتهاد قضائي	إذا تطلب الفصل في الدعوى العمومية وجود مسألة أولية، تتعلق بالقاضي المدني، وجب إرجاء الفصل فيها لحين البت نهائياً في هذه المسألة.	دعوى عمومية
203	1992	4	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	لا مانع من تحريك الدعوى العمومية، في غياب تقديم شكوى من طرف الضحية، إذا تعلق الأمر بوقائع تمس النظام العام.	
263	1993	4	الجنح والمخالفات	م 29 من ق ا ج	لا يمكن للنيابة العامة التي تباشر الدعوى العمومية باسم المجتمع، أن تتنازل عن طعنها.	
346	2011	2	الجنح والمخالفات	م 1، 2 و 5 من ق ا ج	تبقى النيابة العامة محتفظة بحقها في تحريك ومباشرة الدعوى العمومية، أثناء سير الدعوى المدنية، المرفوعة من طرف الضحية، أمام الجهة القضائية المدنية، أو بعد صدور حكم نهائي، فاصل فيها.	
392	2015	1	الجنائية	م 3، 5، 9، 15 من الأمر 06-01	غرفة الاتهام، هي المخولة وحدها، بالفصل في انقضاء الدعوى العمومية من عدمه؛ تتخذ النيابة العامة الإجراء المناسب، تجاه قرار غرفة الاتهام. غرفة الاتهام، هي المخولة حصرياً، باختصاص النظر في مدى انقضاء الدعوى العمومية، ذي الصلة بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.	
156	2017	2	الجنائية	م 331 من ق ا ج	إذا عرضت مسألة أولية من اختصاص القضاء المدني على غرفة الاتهام، تقضي هذه الأخيرة بإرجاء الفصل في الدعوى العمومية إلى حين الفصل في المسألة الأولية و لا تقضي بالألا وجه للمتابعة.	
186	2017	2	الجنح والمخالفات	م 4 من الأمر 10-03 المادة 9 مكرر 3 من الأمر 96-22	لا تحول إجراءات المصالحة، في جرائم الصرف، دون تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ضد أشخاص لا علاقة لهم بالتجارة الخارجية، متى كانت قيمة محل الجنحة تساوي أو تفوق 500.000 دج، كما يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى العمومية في جرائم الصرف المرتكبة، بمناسبة التوطين البنكي، المرتبط بعمليات التصدير والاستيراد، متى كانت قيمة محل الجريمة تساوي أو تفوق مبلغ 1.000.000.00 دج حتى ولو كانت المصالحة جائزة.	

156	1989	4	التجارية والبحرية	م 491 و 492 من ق م	الدعوى التي تهدف إلى الحكم على المستأجر بالخروج من المحل التجاري، بسبب تغيير تخصيصه أو بيع جزء منه، تدخل في إطار القاعدة العامة التي سنها القانون المدني في أحكام المادتين 491 و 492، وتسمى بدعوى الفسخ، وهي تتميز عن دعوى رفض تجديد عقد الإيجار التي تنص عليها المادتين 176 و 177 من القانون التجاري، والتي تتطلب حتما إنهاء العقد بتبنيه بالإخلاء، طبقا للمادة 173 من نفس القانون.	دعوى فسخ عقد إيجار
38	1992	3	المدنية	م 469 من ق ا م	من المقرر قانونا، أن كل قضية ترفع لدى جهة قضائية يجب أن تقضي فيها بحكم، ولو انتهت الدعوى بالشطب.	دعوى قضائية
74	1997	2	المدنية	م 214 و 217 من ق ا م	لا تقبل دعوى مخاصمة القضاة إلا بتوافر الشروط المذكورة على سبيل الحصر في المادة 214 من قانون الإجراءات المدنية، مع انعدام أي طريق آخر لدى الطالب، يمكن أن يلتجئ إليه للتمسك بادعاءاته.	دعوى مخاصمة القضاة
275	1989	1	الجنائية	م 239، 240، 244، و 316 من ق ا ج	تعتبر المديرية التابعة للوزارات، وكذلك الوكالة القضائية للخزينة، ممثلة قانونية للوزارات المعنية أمام القضاء، في جميع المسائل المتعلقة بالتسيير.	دعوى مدنية
297	1989	1	الجنائية	م 281 من قانون الجمارك	يعد مخالفة للقانون، عدم فصل محكمة الجنایات، في الدعوى المالية المقامة أمامها من إدارة الجمارك، بالرفض أو بالقبول، والاكتفاء بحفظ حقوق هذه الإدارة.	
236	1989	2	الجنائية	م 29 و 495 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن النيابة العامة تباشر الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون، فإنها بهذا الحق لا يمكن أن تكون مدافعة على حقوق الطرف المدني أو تحل محله في الدعوى المدنية ذلك أنه وحده يملك التصرف في هذه الدعوى وقد رسم له المشرع طرقا وإجراءات قانونية ينتهجها في سبيل المحافظة على حقوقه المدنية، فإن كان قد لحقه ضرر، فله وحده الحق في الطعن بالنقض أمام المجلس الأعلى لجبر هذا الضرر. - إذا كان الثابت أن النيابة العامة تنعي على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أصرت على عدم سماع الطرف المدني وتمكينها من المطالبة بحقوقها وحق ابنتها المجني عليها، فإن ما تنعي به على هذا الحكم لا يتعلق بالقانون أو الإجراءات مما يتعين القول أنه غير قائم على أساس قانوني ويستوجب رفضه.	
25	1989	4	المدنية	م 247 من ق ا ج	ترك المدعي المدني إيداعه لا يحول دون مباشرة الدعوى المدنية أمام الجهة القضائية المختصة، ولذلك فإن تنازل الولي على حقوق القاصرين لا يكون مقبولا، إلا إذا اتبعت بشأنه إجراءات خاصة، منها مصادقة المحكمة عليه وأن عدم ذكر المقابل يجعله تنازلا في الدعوى لا في التعويض.	
307	1989	4	الجنح والمخالفات	م 5 من ق ا ج	لا يجوز للخصم الذي يباشر دعواه أمام المحكمة المدنية المختصة أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجزائية.	
263	1990	1	الجنح والمخالفات	م 2 من الأمر 75-83	عدم إدخال الوكالة القضائية للخزينة العامة، في الدعوى التي ضحيتها موظف عمومي، يعد خرقا للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

281	1990	1	الجنح والمخالفات	م 476 من ق ا ج	إذا وجد في قضية واحدة متهمون بالغون وأحداث، وفصلت المتابعة، وأراد الطرف المتضرر مباشرة الدعوى المدنية في مواجهة الجميع، فإن الجهة القضائية التي يعهد إليها بمحاكمة المتهمين البالغين هي التي تختص بنظر الدعوى المدنية.	دعوى مدنية
281	1990	2	الجنح والمخالفات	م 2 و 3 من ق ا ج	سقوط الدعوى العمومية لا يمنع قضاة الموضوع من الفصل في الدعوى المدنية.	
306	1990	2	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج	مباشرة الدعوى المدنية مع الدعوى العمومية في وقت واحد أمام الجهة القضائية نفسها، تكون مقبولة إذا كانت هذه الدعوى ناجمة عن الوقائع موضوع الدعوى الجزائية، وأن حفظ حقوق الطرف المدني لا تكون إلا في حالة غيابه عن الجلسة أو حالة عدم تقديم الطلب.	
242	1990	3	الجنائية	م 316 / 2 من ق ا ج	يعد مخالفة للقانون، عدم فصل محكمة الجنايات، في الدعوى المدنية المقامة أمامها، لا بالرفض ولا بالقبول.	
215	1990	4	الجنائية	م 316 / 2 من ق ا ج	يعد مخالفة للقانون، عدم فصل محكمة الجنايات، في الدعوى المدنية المقامة أمامها، لا بالرفض ولا بالقبول.	
254	1990	4	الجنح والمخالفات	م 5 من ق ا ج	لا يسوغ للخصم الذي يباشر دعواه أمام المحكمة المدنية المختصة، أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجزائية، إلا إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى العمومية قبل أن يصدر من المحكمة المدنية حكم في الموضوع.	
195	1991	3	الجنائية	اجتهاد قضائي	متى كان من المقرر قانونا وقضاء، أن الحكم المدني تابع للحكم الجنائي في أحكام محكمة الجنايات، وبالتالي فنقض وإبطال الحكم الجنائي يستتبع حتما إبطال الحكم المدني، ويستوجب معه الفصل في الدعويين العمومية والمدنية.	
304	1991	4	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج	عدم الفصل في طلب التعويض المقدم من طرف الطاعن، على أساس أنه استناد لدى المحكمة الابتدائية بالبراءة، يعد خطأ في تطبيق القانون.	
232	1994	2	الجنائية	م 366، 364، 4/3 و 434 من ق ا ج	لا يجوز لقضاة الموضوع، بعد القضاء بالبراءة في الدعوى العمومية، النظر في الدعوى المدنية المرفوعة من الطرف المدني.	
190	2000	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج وم 12 من ق ا م	الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا من قبل محكمة الجنايات، حال نظرها في الدعوى المدنية، لمخالفة طلب التعويض المادة 12 من قانون الإجراءات المدنية، من حيث عدم ذكر أسماء الأطراف المدنية ولا عناوينهم، هو قضاء غير سليم، لأن البيانات المشترطة في المادة 12 من قانون الإجراءات المدنية، تنطبق في حالة مباشرة الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية، في حين أن الدعوى المدنية في قضية الحال مرتبطة بالدعوى الجزائية.	
214	2000	1	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج	الفصل في المنازعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية للدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والرامية إلى طلب تعويض، ليس من اختصاص القاضي الجزائري.	
198	2000	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	يعد خطأ في تطبيق القانون، اعتماد محكمة الجنايات حين فصلها في الدعوى المدنية، طريقة حساب التعويض عن حوادث المرور في التعويض عن واقعة الضرب والجرح العمدي، وكان يتعين عليها أن تخضع التعويض للقواعد العامة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

385	2001	2	الجنح والمخالفات	م 2/3 و 409 من ق ا ج	تقبل دعوى المسؤولية المدنية عن كافة أوجه الضرر، سواء كانت مادية أو جثمانية أو أدبية، ما دامت ناجمة عن وقائع موضوع الدعوى الجزائية. والقضاء بالبراءة في الدعوى الجزائية والحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية، يعد تنازلاً عن السلطة، ويشكل امتناعاً عن الحكم وخرقاً للإجراءات.	دعوى مدنية
244	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 366 من ق ا ج	القضاء بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية، بعد النطق بالبراءة في الدعوى العمومية، ودون الاستجابة بالرفض أو بالقبول لطلب التعويض، يعد قصوراً في التسبيب.	
463	2002	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	محكمة الجنايات ملزمة قانوناً، بالفصل في الدعوى المدنية، سواء بالقبول أو بالرفض، ويجوز لها في حالة البراءة الاستجابة إلى طلبات التعويض، إذا تبين لها أن الضرر الحاصل ناتج عن خطأ المتهم.	
537	2002	2	الجنح والمخالفات	م 3 من ق ا ج	القضاء بصرف الطرف المدني للتقاضي أمام الجهة المختصة، وعدم الفصل في الدعوى المدنية بعد التقرير بأن المستشفى هو المسؤول المدني عن الواقعة، يعد خطأ في تطبيق القانون.	
128	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 2 و 3 من ق ا ج	الفصل في الدعوى العمومية على اثر استئناف النيابة العامة والمتهم والطرف المدني، ودون التطرق إلى الدعوى المدنية، يعد خرقاً للقواعد الجوهرية في الإجراءات.	
131	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 2 و 3 من ق ا ج	الفصل في الدعوى العمومية، دون التطرق إلى الدعوى المدنية بالإجابة أو الرفض، رغم استئناف الطرف المدني، يعد قصوراً في التسبيب.	
593	2003	عدد خاص	الجنائية	م 316 من ق ا ج	يتعين على محكمة الجنايات، عند نظرها الدعوى المدنية، أن تناقش الوقائع مناقشة قانونية وموضوعية، بعد تحديد الطلبات، وأن تذكر بالضبط الأضرار التي لحقت بالمدعي.	
601	2003	عدد خاص	الجنائية	م 316 من ق ا ج	تلزم المادة 316 من قانون الإجراءات الجزائية المحكمة الجنائية، بالفصل في الدعوى المدنية، دون مشاركة المحلفين بحكم معلل، ويجب أن يتضمن الحكم المذكور صفات الأطراف وطلباتهم ودفعهم، وأن يناقشها مناقشة قانونية وموضوعية.	
605	2003	عدد خاص	الجنائية	م 316 من ق ا ج	لايجوز لمحكمة الجنايات، أن تحفظ حقوق الأطراف المدنية حين نظرها في الدعوى المدنية، بل يتعين عليها أن تفصل بالرفض أو بالقبول مع التسبيب.	
609	2003	عدد خاص	الجنائية	م 316 من ق ا ج	محكمة الجنايات ملزمة بعقد الجلسة المدنية، بغض النظر عن الحكم القاضي في الدعوى العمومية بالإدانة أو بالبراءة، متى كانت هناك أطراف مدنية.	
613	2003	عدد خاص	الجنائية	م 124 من ق م وم 316 من ق ا ج	رفض محكمة الجنايات تأسيس الأطراف المدنية شكلاً، بحجة أن الدعوى المدنية لم تشمل جميع الأطراف في الضرر، يعد خرقاً للقانون، مادام أن المدعى عليهما أدينا بنفس الجلسة ولم تستجب المحكمة لطلبات العارضين.	
445	2005	2	الجنائية	م 249، 251 و 316 من ق ا ج	محكمة الجنايات، ملزمة بالفصل في الدعوى المدنية، حتى في حالة البراءة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

499	2006	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	إغفال محكمة الجنايات الفصل في الدعوى المدنية بعد إدانة المتهم ومعاقبته، يعد خرقاً لمقتضيات المادة 316 من قانون الإجراءات الجزائية، ويجعل المحكمة العليا، بالنتيجة، تحيل القضية بدون نقض إلى نفس الجهة القضائية بنفس التشكيلة أو بتشكيلة أخرى للفصل فيها طبقاً للقانون.	دعوى مدنية
529	2007	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	يتعين على محكمة الجنايات، عند فصلها في الدعوى المدنية، مراعاة الخطأ الجزائي الثابت في حق المتهم، وقيمة الأضرار الناتجة عن هذا الخطأ.	
539	2007	1	الجنائية	م 319 فقرة أخيرة من ق ا ج	يصدر غيابياً، حكم محكمة الجنايات الفاصل في الدعوى المدنية، ليتماشى وحكمها في الدعوى العمومية الصادر عنها، والفاصل في أمر التخلف عن الحضور.	
291	2015	2	الجنائية		لا يحول غياب أحد المتهمين، دون فصل محكمة الجنايات في طلبات الطرف المدني المتعلقة بالتعويض، بالقبول أو بالرفض وفي مواجهة جميع المتهمين.	
181	2019	2	الجنح والمخالفات	المادة الأولى من القانون 63-198 المؤسس للوكالة القضائية للخرينة.	يتولى الوكيل القضائي للخرينة، بصفته طرفاً مدنياً ممثلاً للدولة، المطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن ارتكاب جريمة استخراج مادة الطمي بدون ترخيص، وتحصيله لفائدة الخرينة العمومية.	
236	1994	2	الجنائية	م 3 و 524 من ق ا ج	الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجزائية في أحكام محكمة الجنايات، وعليه فإن نقض الحكم الجزائي يجعل الحكم الصادر في الدعوى المدنية بدون أي مفعول، ويستوجب بالتالي الفصل في الدعويين.	دعوى مدنية تبعية
254	2001	1	العقارية	م 820 من ق م	دعوى منع التعرض هي دعوى موضوعية بحكم طبيعتها، لا تدخل أصلاً في اختصاص القضاء الاستعجالي، لأن الفصل فيها يستوجب البحث عن صفة واضح اليد وعناصر الحيازة وشروطها ومدة وضع اليد، وهذه جميعها مسائل تحقيق موضوعية لا يتسع لها نطاق الاستعجال.	دعوى منع التعرض
304	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 820 من ق م	دعوى منع التعرض هي إحدى الدعاوى الثلاث المقررة قانوناً لحماية الحيازة العقارية، وهي دعوى موضوعية، لا تدخل بحكم طبيعتها في اختصاص قاضي الاستعجال.	
326	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 820 من ق م وم 413 من ق ا م	وجوب اقتصار القاضي في دعوى منع التعرض على وقف التعرض، في حالة ثبوت الحيازة القانونية.	
337	2005	2	العقارية	م 487 من ق م	دعوى عدم التعرض للمرور، هي دعوى حيازية، يتمتع المستأجر فيها بصفة التقاضي.	
294	2013	1	العقارية	م 820 من ق م وم 524 من ق ا م و ا	ترفع، وجوباً، دعوى منع التعرض، خلال أجل سنة. يجب على الحائز تحديد تاريخ وقوع الاعتداء، لحساب أجل السنة.	

85	1992	2	التجارية والبحرية	م 12 من القانون التجاري	تحفظ الدفاتر اليومية والمستندات التجارية لمدة عشر سنوات.	دفاتر تجارية
436	2003	1	الجنائية	م 2/39 من ق ع	القول بوجود حالة الدفاع الشرعي، يتطلب مناقشة شروط الدفاع المنصوص عليها في المادة 2/39 من قانون العقوبات، وليس الاكتفاء بتوفر سبب الضرورة الملحة دون تبريرها.	دفاع شرعي
559	2006	1	الجنائية	م 39 و 52 من ق ع	يجب على محكمة الجنايات، في حالة الدفاع المشروع، النطق ببراءة المتهم وليس بالإعفاء من العقوبة.	
249	2001	1	العقارية	م 19 من الأمر 74-75	الدفتري العقاري هو الدليل الوحيد لإثبات الملكية العقارية.	دفتري عقاري
334	2003	1	العقارية	المرسوم 74-75 والمرسوم 62-76	يؤسس الدفتري العقاري على أساس سند الملكية، طبقاً للمرسومين 74-75 و 72-76، بعد استكمال الإجراءات والشكليات والآجال. مما يجعله يكتسب القوة الثبوتية.	
227	2008	1	العقارية	م 19 من الأمر 74-75	عدم تطابق مضمون الدفتري العقاري ميدانياً مع العقد الرسمي، ينقص من حجتيه، ويجعله قابلاً للتعديل.	
257	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 19 من الأمر 74-75 والمرسوم 62-76	يتم تسليم الدفتري العقاري، باعتباره سنداً للملكية، بعد استكمال التحقيق والإجراءات المقررة قانوناً، وليس بالاعتماد على مجرد تصريحات.	
138	2016	2	العقارية	م 19 من الأمر 74-75	لا يمكن الاعتماد على شهادة الشهود لإثبات عكس ما يتضمنه الدفتري العقاري في مجال الملكية العقارية.	
352	1989	1	الجنح والمخالفات	م 139 و 501 من ق ا ج	لا يجوز إثارة أي دفع إجرائي لأول مرة أمام المجلس الأعلى.	دفع إجرائي
209	1996	1	الجنح والمخالفات	م 330 و 331 من ق ا ج	تختص المحكمة المطروحة أمامها الدعوى العمومية، بالفصل في جميع الدفوع، على أن تثار الدفوع الأولية قبل أي دفاع في الموضوع.	دفع أولي
352	2003	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ا ج	إرجاء الفصل في الدعوى العمومية، إلى حين الفصل في الدعوى الإدارية المطروحة أمام الغرفة الإدارية، حول شرعية القرار الإداري، المتضمن أمر التسخيرة، لا يندرج ضمن الدفوع الأولية بمفهوم المادة 331 من قانون الإجراءات الجزائية.	
439	2005	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ا ج	يتعين على المحكمة، عند إبداء دفع أولي، ينفي عن الواقعة أساس المتابعة وصف الجريمة، منح المتهم مهلة محددة للتقاضي أمام الجهة القضائية المختصة.	

188	1991	4	الاجتماعية	م 321 من ق م واجتهاد قضائي	يجوز التمسك بالتقادم في أية حالة من حالات الدعوى، ولو أمام المحكمة الاستئنافية. التنازل الضمني عن التقادم، ينتج عن أعمال صادرة طوعا عن المدين، يبين بصفة لا يشوبها التباس نية التنازل.	دفع بالتقادم
11	1993	1	المدنية	م 321 من ق م	لا يجوز للمحكمة أن تقضي تلقائيا بالتقادم، بل يجب أن يكون بناء على طلب المدين أو من أحد دائنيه أو أي شخص له مصلحة فيه، ولو لم يتمسك المدين به.	
118	1993	4	الاجتماعية	م 2/321 من ق م	يجوز الدفع بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو أمام محكمة الاستئناف.	
139	1994	2	التجارية والبحرية	م 4/144 من ق ا م	امتناع القضاة عن الرد على الدفع بالتقادم المثار من طرف الطاعن، يعد مخالفة للقانون.	
246	2014	1	التجارية والبحرية	م 309 من ق م وم 334 و 340 من ق ا م وا	لا يحق لقضاة المجلس استبعاد الدفع بالتقادم، المثار خلال الدعوى المنتهية بالحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع، وغير المثار في الدعوى المنتهية بالحكم القطعي المستأنف.	
42	1997	2	العقارية	م 2/221 من ق ا م	تمسك قضاة المجلس، بأنه لا يمكن تقديم طلب سقوط الدعوى على شكل دفع، مصرحين بأن النص العربي ما هو إلا مجرد ترجمة للنص الفرنسي، لوجود تناقض بين المادتين 220 و 2/221 من ق ا م، يعد خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن النص العربي هو النص الأصلي والرسمي.	دفع بسقوط الدعوى
182	1989	4	الاجتماعية	م 8 و 144 من ق ا م	عدم استجابة قضاة الموضوع للدفع المتعلق بعدم الاختصاص المحلي، والفصل في الدعوى بتأييد الحكم الصادر فيها، يعد قصورا في التسبيب.	دفع بعدم الاختصاص المحلي
99	1990	4	التجارية والبحرية	م 28 و 462 من ق ا م	الاختصاص المحلي ليس من النظام العام، ولا يجوز الدفع بعدم الاختصاص المحلي بعد الإجابة في الموضوع.	
182	1989	1	الاجتماعية	م 93، 106 و 107 من ق ا م	عدم اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى، يعتبر من النظام العام، وتقضي به المحكمة ولو من تلقاء نفسها، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى.	دفع بعدم الاختصاص النوعي
43	1990	4	المدنية	م 3/141 من ق ا م	يجب إطلاع النائب العام، على القضايا التي تتضمن دفوعا بعدم الاختصاص، في نزاع يتعلق بصلاحيات الجهة القضائية.	
148	2001	2	المدنية	م 459 من ق ا م	الدفع بعدم القبول، يمكن التمسك به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام جهة الاستئناف.	دفع بعدم القبول

67	2019	2	العقارية	المادة 143 من ق م	عدم إفراغ الاتفاق المتضمن بيع عقار في إطار البيع بالإيجار في الشكل الرسمي، لا يحرم المشتري من المطالبة باسترداد ثمن البيع والتعويض، تطبيقاً للقواعد العامة لأن الثمن المقبوض يعد دفعا غير مستحق.	دفع غير مستحق
65	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 من ق ا م	يجب على القضاة، الفصل في الطلبات و الدفع المقدمة من أطراف النزاع، حتى لا يحرم المجلس الأعلى من ممارسة رقابة الأحكام الشرعية والقانونية، والقضاء بما يخالف هذه المبادئ، يعد خرقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقانون.	دفع
139	1989	3	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	يعد قاصراً في التسبب، القرار الذي لا يستجيب في تسببه إلى دفع أطراف الدعوى.	
225	1989	3	الجنائية	م 150 من قانون القضاء العسكري	الدفع بعدم قانونية تشكيلة المحكمة العسكرية لأول مرة أمام المجلس الأعلى، يكون غير مقبول.	
198	1989	4	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	يعد قاصراً في التسبب، القرار الذي لم يتصد للدفع بحجية الشيء المقضي فيه، لا بالرفض ولا بالقبول.	
335	1989	4	الجنح والمخالفات	م 500 من ق ا ج	يعد قاصراً في التسبب، ومنتهاكاً لحقوق الدفاع، القرار الذي لم يتصد للدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس، لا بالرفض ولا بالقبول.	
25	1990	1	المدنية	م 144 من ق ا م	يعد قاصراً في التسبب، القرار الذي لا يستجيب في تسببه إلى دفع أطراف الدعوى.	
33	1990	4	المدنية	م 144 من ق ا م	يعد قاصراً في التسبب، القرار الذي لا يستجيب إلى دفع الأطراف والرد على طلباتهم.	
133	1990	4	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	القرار الذي لم يجب على أوجه و دفع الأطراف، يكون مشوباً بالقصور في التسبب.	
162	1991	4	التجارية والبحرية	م 144 من ق ا م	عدم مناقشة الدفع المتعلق برسالة من التنبيه بالإخلاء، قبل استنفاد المهلة القانونية لهذا التنبيه، يعد قصوراً في التسبب.	
9	1993	2	المدنية	م 144 من ق ا م	يعد قاصراً في التسبب، القرار الذي لا يستجيب إلى دفع الأطراف والرد على طلباتهم.	
113	1994	1	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	عدم الرد على الدفع المثارة، يعد قصوراً في التسبب.	
133	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 500 من ق ا ج	لا يجوز للقاضي، إثارة الدفع بمبدأ عدم جواز اللجوء إلى القضاء الجزائي بعد اللجوء إلى القضاء المدني من تلقاء نفسه، لأنه من صلاحيات الأطراف المعنية قبل إثارة أي دفع في الموضوع.	
344	2002	1	الجنائية	م 500 من ق ا ج	عدم الرد ومناقشة الدفع المقدمة، يعد خرقاً للإجراءات.	
259	2003	عدد خاص	الجنائية	م 500 من ق ا ج	الرد على جميع الدفع والطلبات شرط أساسي في قرار الإحالة على محكمة الجنائيات أو في قرار انتفاء وجه الدعوى، وعدم احترام هذا المبدأ يؤدي إلى قصور في التسبب.	
283	2003	عدد خاص	الجنائية	م 500 من ق ا ج	يفرض القانون على غرفة الاتهام أن ترد على الدفع والطلبات، غير أن هذا الرد مطلوب إذا كان يتعلق بنقطة من شأنها أن تغير في مسار القرار، أما المسائل التي حتى في حالة الرد عليها لا تغير من الأمر شيئاً، فإنه غير مطلوب الرد عليها.	
295	2015	2	الجنائية	م 5 من ق ا ج	لا تعد قاعدة اختيار الطرف المدني، لرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وعدم تراجعه عن اختياره لرفعها أمام المحكمة الجزائية، من النظام العام ولا يمكن إثارتها تلقائياً.	
54	2016	1	المدنية	م 49 و 68 من ق ا م م و ا	لا يعد الدفع بالتقادم دفعا شكلياً وإنما دفعا بعدم القبول، يجوز إثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو بعد تقديم دفع في الموضوع.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

380	2016	2	الجنائية	م 223 من ق ع وم 161 من ق ا ج	يترتب عن عدم الفصل في المسألة الأولية، المتعلقة بصحة عقد الوفاة، أمام القضاء المدني المثارة أمام القضاء الجزائي، بطلان إجراءات المتابعة الخاصة بجريمة الإدلاء بإقرارات كاذبة.	دفع
385	2016	2	الجنائية	م 5 من ق ا ج	لا يجوز لقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام، إثارة الدفع بعدم رجعية الاختيار من تلقاء نفسها، طالما أنه ليس من النظام العام و مقرّر لمصلحة المتهم.	
142	1998	2	الجنائية	م 4/9 من قانون تنظيم السجون	تصريح غرفة الاتهام بعدم الاختصاص النوعي فيما يخص طلب دمج العقوبات، دون الإشارة إلى نص قانوني، يعد مخالفة للقانون، ما دام أن الأمر يتعلق بنزاعات عارضة، متعلقة بأحكام جزائية صادرة عن محكمة الجنايات.	دمج العقوبات
313	2001	2	الجنائية	م 35 من ق ع	إذا صدرت عدة أحكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات، فإن العقوبة الأشد وحدها هي التي تنفذ.	
308	2003	عدد خاص	الجنائية	م 35 من ق ع	تختص غرفة الاتهام، بالفصل في الطلبات العارضة المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجنائية، وبالتالي تحديد العقوبة الواجبة التنفيذ من ضمن العقوبات الصادرة.	
312	2003	عدد خاص	الجنائية	م 35 من ق ع	إذا تعددت المحاكمات على وقائع لا يفصل بينها حكم نهائي، وكانت العقوبات من طبيعة مختلفة، فإنها تدمج في حدود العقوبة الأشد.	
316	2003	عدد خاص	الجنائية	م 35 من ق ع	لا يجوز رفض طلب دمج العقوبات على أساس عدم توفر عناصر المادة 35 من قانون العقوبات، دون تبيان ما هي هذه العناصر، لأن غرفة الاتهام مجبرة بالفصل في الطلب بقرار مسبب.	
407	2005	1	الجنح والمخالفات	م 35 من ق ع	تميز المادة 35 من قانون العقوبات، عند صدور عدة أحكام سالبة للحرية، بسبب تعدد المحاكمات، بين حالتين مختلفتين: - حالة الدمج التلقائي للعقوبات في الفقرة الأولى. - حالة ضم العقوبات في الفقرة الثانية.	
503	2006	2	الجنائية	م 1/35 من ق ع	تعني العقوبة الأشد، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 35 من قانون العقوبات، في مجال دمج العقوبات، العقوبة المحكوم بها على المتهم المدان وليس العقوبة المقررة للمعاقبة على الجريمة المرتكبة.	
639	2007	1	الجنح والمخالفات	م 1/35 من ق ع وم 14 من قانون تنظيم السجون	تكون الجهة القضائية الأخيرة، مصدر العقوبة السالبة للحرية، ملزمة بتطبيق الفقرة الأولى من المادة 35 من قانون العقوبات، في حالة عرض طلب دمج عقوبات عليها، طبقا للمادة 14 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.	
589	2007	2	الجنح والمخالفات	م 35 من ق ع وم 14 من قانون تنظيم السجون	تكون الجهة القضائية التي أصدرت آخر حكم أو قرار، في حالة تقديم طلب دمج العقوبات إليها، طبقا للمادة 14 من قانون تنظيم السجون، ملزمة بتطبيق الفقرة الأولى من المادة 35 من قانون العقوبات، وغير ملزمة بتطبيق الفقرة الثانية من نفس المادة.	
321	2010	1	الجنح والمخالفات	م 1/35 من ق ع	دمج العقوبات السالبة للحرية، بتطبيق العقوبة الأشد، يكون تلقائيا، حينما تكون الأحكام القضائية نهائية.	
352	2013	1	الجنائية	م 32 إلى 38 من ق ع	يتعين، تحت طائلة النقص، أن يتضمن الحكم أو القرار القاضي بدمج العقوبات أو ضمها بيانات جوهرية، تتعلق بتاريخ ارتكاب الجرائم وتاريخ الأحكام أو القرارات القضائية بالعقوبات وطبيعتها (جنحية أو جنائية) واستنفاد طرق الطعن.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

444	2014	1	الجنائية	م 35 من ق ع	يجوز، كقاعدة عامة، للمحكوم عليه، في حالة الحكم عليه بأحكام متعددة بعقوبات سالبة للحرية، سواء كانت من طبيعة واحدة أو مختلفة، طلب دمجها، بتطبيق العقوبة الأشد.	دمج العقوبات
352	2017	1	الجنح والمخالفات	م 357، 360 و 523 من قانون الضرائب المباشرة	تطبق عقوبة الغرامة، دون عقوبتي الحبس والمصادرة، في حالة حيازة مصوغ غير مزور وغير مدموغ.	دمغات
94	2004	1	المدنية	م 333 من ق م	يجوز للدائن إثباتا للدين، توجيه اليمين الحاسمة إلى المدين، حتى ولو فاقت قيمة هذا الدين ألف دينار.	دين
103	2004	1	المدنية	م 336 من ق م	توفر الدليل الكتابي يحول دون التمسك بالمانع الأدبي، في إثبات الدين.	
263	2004	2	التجارية والبحرية	م 107 من ق م	التأخر في تسديد الدين، بسبب حل الشركة، لا يعد إخلالا بالتزام الوفاء في الأجل المحدد، المستوجب دفع فوائد.	
69	2005	1	المدنية	م 180 من ق ا	الديون الثابتة في ذمة المتوفى، متعلقة بالتركة وحدها، ولا تنتقل إلى الأشخاص الورثة.	
225	2005	1	التجارية والبحرية	م 287 من ق م	لا مجال لتطبيق المادة 287 من القانون المدني، الخاصة بتجديد الدين، طالما لم يستبدل الالتزام الأصلي (الدين)، بالتزام جديد، يختلف عنه في محله أو في مصدره.	
233	2008	2	التجارية والبحرية	م 333 من ق م	يتم، في معاملة تجارية، إثبات تخلص المدين غير التاجر من الدين المكتوب أو الوفاء به عن طريق الكتابة، طبقا للقانون المدني.	
195	2014	1	المدنية	م 1 و 2 من قانون النقد والقرض	يحدد القاضي الجزائري الدين الثابت بالعملة الأجنبية بمقابلته بالدينار الجزائري، في تاريخ استحقاق الدين.	
378	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 341 من ق م	إن اعتراف الزوج بالدين تجاه زوجته أمام قاضي الأحوال الشخصية، يجعل هذا الأخير مختصا للفصل في مبلغ الدين المتنازع عليه.	دين بين زوجين
350	2002	2	التجارية والبحرية	م 30 من القانون التجاري	يعد خرق للقانون، القضاء على الطاعن بدفع قيمة السلع، بناء على فاتورة لإثبات وجود الدين التجاري، رغم إنكاره لذلك.	دين تجاري

حرف الذال

الصفحة	السنة	العدد	الغرفة	المرجع القانوني	المبدأ	الموضوع
209	2011	2	الاجتماعية	م 106 من ق م وم 1/74 و 2 من القانون 11-90	يصبح العامل، الموافق على الذهاب الإداري مقابل التعويض، إعمالاً للاتفاقية الجماعية، أجنبياً عن الهيئة المستخدمة، ولا يستفيد من تغيير وضعيتها القانونية.	ذهاب إرادي

حرف الراء

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
رجعية القوانين	استثناء عن قاعدة رجعية القوانين تسري أحكام القانون البحري بأثر رجعي.	م 887 من القانون البحري	التجارية والبحرية	1	1993	78
رخصة التنقل	عدم احترام المتهم للالتزام الوارد في رخصة التنقل يجعل الرخصة منعدمة.	م 225 من قانون الجمارك	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 2	2002	179
	عدم احترام المتهم التعليمات الواردة في رخصة التنقل لا تعفيه من جرم التهريب.	م 225 من قانون الجمارك	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 2	2002	185
رد أشياء محجوز عليها	غرفة الاتهام مختصة برد الأشياء المحجوزة، التي لم تفصل فيها محكمة الجنائيات بحكمها الذي صار نهائياً.	م 6/316 من ق ا ج	الجنائية	1	2006	541
رد الاعتبار القانوني	رد الاعتبار لا يعد سبباً للحكم بالظروف المخففة للمتهم، ولا يمحي العقوبات المقررة.	م 677 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	3	1992	237
رد الاعتبار القضائي	طلب رد الاعتبار يقدم سواء لوكيل الجمهوري أو لنائب العام.	م 685 من ق ا ج	الجنائية	2	1989	244
	عريضة رد الاعتبار توجه إلى وكيل الجمهورية العسكري الذي يرتب لها ملفاً حسب الإجراءات، يرفعه إلى المحكمة العسكرية التابعة لمحل إقامة مقدم العريضة.	م 685 من ق ا ج	الجنائية	4	1991	262
	تتحدد المهلة التي يجوز للمحكوم عليه تقديم طلب رد الاعتبار بنوع العقوبة الصادرة عليه لا بنوع الجريمة المسندة إليه.	م 681 من ق ا ج	الجنائية	1	1993	163
	يجوز لكل شخص محكوم عليه لجناية أو جنحة من جهة قضائية - جزائية- أن يقدم طلباً لرد اعتباره، بحيث تمحي كل آثار الإدانة وما نجم عنها من حرمان.	م 676 و 687 من ق ا ج	الجنائية	2	1995	171
	المهلة المحددة لتقديم طلب رد الاعتبار تسري على الحبس وكذا على الغرامة .	م 681 من ق ا ج	الجنائية	1	2001	306
	يخضع طلب رد الاعتبار عند الحكم بالغرامة للأجل المنصوص عليه قانوناً، ويجب تقديم وصل الدفع الذي يثبت سدادها.	م 681 من ق ا ج	الجنائية	عدد خاص	2003	229
	لا يجوز تقديم طلب جديد قبل انقضاء المهلة المحددة قانوناً اعتباراً من تاريخ الرفض.	م 681 و 691 من ق ا ج	الجنائية	عدد خاص	2003	233
	لا يجوز للمحكوم عليهم الذين سقطت عقوبتهم بالتقادم أن يحصلوا على رد الاعتبار القضائي.	م 681 و 682 من ق ا ج	الجنائية	عدد خاص	2003	237
	لا يكفي لقبول رد الاعتبار القضائي تقديم الطلب في الفترة الزمنية المحددة قانوناً بل يجب على الطالب مراعاة جميع الإجراءات الشكلية ومن بينها تسديد المصاريف القضائية والغرامة والتعويضات المدنية.	م 683 من ق ا ج	الجنائية	عدد خاص	2003	241

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

245	2003	عدد خاص	الجنائية	م 681 و 691 من ق ا ج	لا يجوز تقديم طلب رد الاعتبار جديد قبل انقضاء مهلة سنتين من تاريخ رفض الطلب الأول.	رد الاعتبار القضائي
249	2003	عدد خاص	الجنائية	م 683 من ق ا ج	يجب على طالب رد الاعتبار أن يثبت قيامه بتسديد المصاريف القضائية.	
253	2003	عدد خاص	الجنائية	م 687 من ق ا ج	لا يتعين على غرفة الاتهام رفضها طلب رد الاعتبار على أساس عدم تقديم وثائق من طرف الطالب، يكون وكيل الجمهورية المختص هو المكلف بتقديمها.	
359	2005	1	الجنائية	م 135 من ق ا	لا يحول رد الاعتبار القضائي دون تطبيق مقتضيات المادة 135 من قانون الاسرة.	
330	2013	1	الجنائية	م 681 و 683 من ق ا ج	مدة تقديم طلب رد الاعتبار القضائي في الجرح تحسب من يوم الإفراج عن المحكوم عليه أو من يوم سداد الغرامة، لا من يوم تسديد المصاريف القضائية و التعويضات المدنية.	
377	2014	2	الجنائية	م 677 و 681/3 من ق ا ج	يقوم الإعفاء الكلي أو الجزئي من العقوبة بطريق العفو، مقام تنفيذها كلياً أو جزئياً. يقدم طلب رد الاعتبار القضائي، بعد انقضاء المهلة المقررة قانوناً، تحسب المهلة من تاريخ صدور مرسوم العفو وليس من تاريخ تبليغه.	
139	1989	3	الاجتماعية	م 201 من ق ا م	يجوز لأطراف الدعوى رد القاضي إذا سبق له و أن نظر في النزاع أول درجة.	رد القضاة
241	1991	3	الجرح والمخالفات	م 556، 557 و 558 من ق ا ج	يتعين على كل قاض يعلم بقيام سبب من أسباب الرد، أن يصرح بذلك لرئيس المجلس القضائي، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	
72	1995	2	المدنية	م 5/201 و 202 من ق ا م	يجوز رد القاضي إذا سبق له الفصل في النزاع أول درجة إلا انه إذا صرح القاضي المطلوب رده بعدم اختصاصه على مستوى المحكمة، ولم يتطرق لموضوع القضية، التي فصل فيها قاضي آخر، فإنه لا يعتبر خرقاً لمبدأ التقاضي على درجتين.	
273	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 241 و 242 من ق ا م و ا	لا يكفي لرد القاضي التشابه الحاصل بين لقبى القاضي وأحد الطرفين. يتم الرد قبل الفصل في الدعوى وليس عن طريق إثارة وجه من أوجه الطعن.	
273	2016	1	الجنائية	م 1/35 من ق ع و م 556 من ق ا ج	مشاركة أحد القضاة في الأحكام المطلوب دمج عقوباتها لا يترتب عنه رده طالما لا يتعلق الأمر بالنظر في موضوع الدعوى ولا يؤثر على جوهر الحكم.	
274	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 30 و 53 من ق ا	يحق للزوجة المسلمة طلب التطلق في حالة ارتداد الزوج عن دين الإسلام. يحكم القاضي فوراً بالفرقة بين الطرفين مراعاة للنظام العام.	ردة
293	2007	2	التجارية والبحرية	نظام رقم: 91-12	لا يلزم القانون و لا الأعراف المعمول بها، البنك الممون بتحرير رسالة الضمان في حالة استيراد بضائع عن طريق "تسليم المستندات مقابل القبول". Remise de documents contre acceptation	رسالة الضمان
335	2007	2	التجارية والبحرية	م 12 من الأمر 40-75	لا يشترط القانون، في مجال رفع البضاعة من الميناء، شكليات جوهرية في رسالة الضمان، المنصوص عليها في المادة 12 من الأمر رقم 40-75.	

131	2010	1	المدنية	م 9 من الاتفاقية التي تربط طرفي العقد، مؤرخة في 1999/05/30 وقانون المالية لسنة 2001 وقانون المالية لسنة 2009	تطبق نسبة الرسم على القيمة المضافة السارية وقت إبرام العقد الرسمي (عقد توثيقي) و ليس وقت تحرير الاتفاقية العرفية.	رسم على القيمة المضافة
303	2005	2	التجارية والبحرية	م 35 من قانون المالية لسنة 2003	عدم دفع الرسم القضائي المقرر قانونا حسب نوع القضية، مساس بالنظام العام.	رسم قضائي
136	2012	1	المدنية	م 324، 323، 322 مكرر 1 و 333 من ق م	إشترط المشرع الكتابة في إثبات الدين، إذا تجاوزت قيمته 100.000 دج لا يعني إشترط الرسمية.	رسمية
333	2011	2	الجنح والمخالفات	الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية (كيوتو 18 مايو سنة 1973)، الملحق الخاص ب، الفصل الثالث، 7، و. والمرسوم الرئاسي 2000-447	تعفى من الحقوق والرسم الجمركية، البضائع، مثل الأغذية والأدوية والملابس والأعطية، المرسله كهدايا لهيئات، خيرية، لتوزيعها مجانا.	رسوم جمركية
271	1994	1	الجنح والمخالفات	م 48 و 126 من ق ع	كل من يلجأ للعطايا أو الهبات أو غيرها من المزايا استجابة لطلبات يكون الغرض منها الارتشاء للحصول على مزايا أو منافع أو خدمات تمنحها السلطة العمومية، يتحمل المسؤولية الجزائية. ولا يعفى من العقوبة إلا الشخص الذي اضطرته إلى ارتكابها قوة لا قبل له بدفعها.	رشوة
187	1995	2	الجنح والمخالفات	م 126 من ق ع	يعاقب بالحبس والغرامة كل موظف يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو أية منافع أخرى، لأداء عمل من أعمال وظيفته غير مقرر له أجر.	
267	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا	يبطل الزواج بانعدام ركن الرضا ولا يحق للقضاة إجبار المرأة على إتمام إجراءات الزواج.	رضا

47	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن مدة الرضاعة الكاملة هي عامين فقط، ولا يمكن منع الأب من حق الزيارة بحجة الإرضاع مادام سن المحضون تجاوز السننتين.	رضاعة
339	2008	1	الجنح والمخالفات	م 81 و 82 من القانون 84-12 وم 413 مكرر من ق ع	يمكن في جرائم الرعي داخل الأملاك الغابية الوطنية، وطبقا للقانون رقم 84-12، الحكم بغرامة تفوق الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة 413 مكرر من قانون العقوبات، حسب عدد ونوع الحيوانات المضبوطة.	رعي في أملاك غابية وطنية
340	2003	2	الجنائية	م 72 من ق ا ج	لا يمكن لقاضي التحقيق في حالة شكوى مع إدعاء مدني، رفض إجراء التحقيق، إلا إذا كانت الوقائع لأسباب تمس الدعوى العمومية غير جائز قانونا متابعة التحقيق من أجلها أو كانت الوقائع حتى على فرض ثبوتها لا تقبل قانونا أي وصف جزائي.	رفض التحقيق
117	1990	4	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	رفض تجديد الإيجار دون إلزام المؤجر سداد تعويض الإخلاء بسبب هدم العمارة أو جزء منها يلزم المؤجر إنذار المستأجر و تقديم القرار الإداري الأمر بهدمها أو جزء منها، و القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	رفض تجديد الإيجار
120	1995	2	الاجتماعية	م 2/71 و 74 من المرسوم 82-302	يعد خطأ من الدرجة الثالثة و تصل عقوبتها إلى التسريح بدون مهلة مسبقة و دون تعويض، رفض العامل تنفيذ التعليمات التي يتلقاها من السلطات المشرفة عليه لإنجاز أشغال مرتبطة بمنصب عمله، دون تقديم عذر مقبول.	رفض تنفيذ تعليمات السلطات السلمية
172	1994	2	التجارية والبحرية	م 460 من ق ا م	كل أجنبي يرفع دعوى أمام القضاء بصفة مدع أصلي، أو متدخل، ملزم بأن يقدم كفالة لدفع المصاريف والتعويضات التي قد يقضي عليه بها إذا ما طلب المدعي عليه ذلك.	رفع الدعوى من طرف أجنبي
190	1992	3	الجنائية	م 283 من قانون الجمارك	لا يجوز رفع اليد على البضائع المحجوزة إلا بعد البت الكلي و النهائي، تحت طائلة بطلان الأحكام، و القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	رفع اليد عن بضائع محجوزة
205	2000	1	الجنائية	م 125 مكرر 3 من ق ا ج	تبقى الرقابة القضائية قائمة إلى أن تفصل بغير ذلك الجهة القضائية المحالة عليها الدعوى، وعند نظر هذه الأخيرة تنتهي تلقائيا الرقابة و يعد الحكم سندا في تنفيذ رفع الرقابة القضائية.	رقابة قضائية
502	2002	2	الجنائية	م 125 مكرر 3 من ق ا ج	رفع الالتزام المتمثل في منع المتهم من القيام بأي حركة تجارية تتعلق بالاستيراد والتصدير لا يتعارض وإجراءات التحقيق التي تعطي الاختصاص لقاضي التحقيق بوضع المتهم تحت الرقابة القضائية مع تعديل أو إضافة أو حذف التزام من الالتزامات التي حددت للمتهم.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

384	2009	2	الجنح والمخالفات	م 125 مكرر 3 من ق ا ج	تختص آخر جهة قضائية نظرت في القضية، بالفصل في طلب رفع الرقابة القضائية.	رقابة قضائية
203	2006	1	المدنية	م 4 من القرار الوزاري رقم 25، المؤرخ في 1990/05/09	كل من شارك في لعبة الرهان الرياضي الجزائري، يعتبر موافقا على جميع نصوص قانون اللعبة و بالتالي مقيدا بأحكام تنظيمها.	رهان رياضي
106	2019	1	التجارية والبحرية		فرض فائدة في عقود الرهن التي تحرر ضمانا لدين لا لقرض، مخالف للقانون.	رهن
205	2004	1	العقارية	م 903 من ق م	عقد الرهن المنصب على القطعة الارضية محل النزاع ضمان للدين، لا يعتبر وسيلة لنقل الملكية بمجرد عدم تسديد الدين عند حلول أجله.	رهن حيازي
75	2008	1	المدنية	م 903 من ق م	الرهن ضمان لاستيفاء الدين لا يعد الرهن طريقا لتملك الشيء المرهون.	
85	1999	1	العقارية	م 948 من ق م	الرهن الحيازي عقد يلتزم به شخص، ضمانا لدين عليه أو على غيره أن يسلم إلى الدائن. و لا يشكل وسيلة من وسائل اكتساب الملكية ولا يمكن اعتباره سندا للملكية.	
16	1990	4	المدنية	م 903 من ق م	يبطل كل اتفاق يجعل للدائن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله في أن يتملك العقار المرهون نظير ثمن معلوم أيا كان، فإن سكوت المدين عن إنهاء عقد الرهن وعدم قيام الدائن بأي إجراء لمطالبته بدينه لا يعطي الحق للدائن المرتهن بتملك العقار، و الحكم بمخالفة ذلك يعد خرقا للقانون.	
151	2008	2	المدنية	م 911 و 903، 882 من ق م	يرتب الرهن الرسمي والرهن الحيازي حقا عينيا على العقار لاستيفاء ثمن الدين من ثمن بيع العقار، و لا يرتب حقا لتملك العقار.	رهن رسمي
174	2009	2	المدنية	م 933 من ق م	لا ينقضي الرهن الرسمي إلا بانقضاء الدين المضمون.	
368	2012	2	العقارية	م 882 من ق م	لا يشكل عقد الرهن سندا للملكية و لا يمكن الاعتماد عليه لاكتساب الملكية عن طريق الحيازة و التقادم. يعتبر الدائن المرتهن مجرد حائز عرضي.	
59	1992	1	التجارية والبحرية	م 912 من ق م	تسديد مبلغ الرهن يكسب الحائز الرهن حقا عينيا على العقار المرهون لوفاء الدين ولا يكسبه حق الملكية، و القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	رهن عقار
23	1993	1	المدنية	م 903 من ق م	يكون باطلا كل اتفاق يجعل للدائن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله في أن يتملك العقار المرهون نظير ثمن معلوم أيا كان.	

395	2009	1	الاجتماعية	القانون 04-90 والقانون 11-90	القاضي الفاصل في المسائل الاجتماعية وليس القاضي المدني، هو المختص بالفصل في نزاع يتعلق بتنفيذ عقد عمل لاجب كرة قدم، لتوفره، على الخصوص، على عنصري الأجر والتبعية.	رياضة
-----	------	---	------------	---------------------------------	---	-------

حرف الزاي

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
زنا	إذا كانت أسباب القرار لا تكفي لمواجهة ما قدمه الأطراف من أدلة وما أبدوه من طلبات و دفع في الدعوى فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والتناقض في المقتضيات.	م 339 من ق ع	الجنح والمخالفات	3	1989	285
	الدليل الذي يقبل في إثبات جنحة الزنا يقوم إما على محضر قضائي يحرره أحد رجال الضبط القضائي في حالة التلبس، أو بإقرار وارد في وسائل أو مستندات صادرة من المتهم أو بإقرار قضائي. وإغفال مناقشة إحدى هذه الوسائل القانونية يعد خرقاً لمقتضيات أحكام المادة 341 من قانون العقوبات.	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	3	1989	289
	من بين الأدلة لإثبات جريمة الزنا، الإقرار القضائي، ومن ثم فإن الاعتراف بهذه الجريمة أمام قاض من قضاة النيابة، يعتبر إقراراً قضائياً يلزم صاحبه.	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	1990	279
	إذا كان مؤدى نص المادة 339 من (ق.ع)، المعدلة بالقانون 82-04 المؤرخ في 13 فيفري 1982، هو أن صفح الزوج عن زوجته الملاحقة بتهمة الزنا، يضع حداً لكل متابعة، فإن هذا النص يدخل ضمن القوانين الشكلية التي تسري على الماضي وتطبق فوراً ويتعين العمل بها وإنهاء المتابعة كلها بإرادة الشاكي والتصريح بانقضاء الدعوى العمومية وفقاً لأحكام المادة 6 من (ق.إ.ج) ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	م 339 من ق ع وم 6 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	1	1990	295
	حالة التلبس بجريمة الزنا لا تحتاج حتماً لمعاينتها من طرف ضابط شرطة قضائية و أنه من الضروري أن تثبت الجريمة بدليل يقام حسب طرق الإثبات العادية، كشهادة تؤكد أنه وقف على الفاعلين في الحين الذي كانت ترتكب فيه جريمة الزنا أو بعد حدوثها بقليل.	م 339 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	1990	269
	جريمة الزنا لا تتحقق إلا بتوافر أحد القرائن التالية : 1- التلبس المعايين بمحضر محرر من ضابط الشرطة القضائية . 2- الإقرار الوارد في رسائل أو مستندات صادرة من المتهم. 3- الإقرار القضائي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تجاهلاً للقانون .	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	3	1990	275
	إدانة المتهمين بجريمة الزنا بناء على قرائن لم تنص عليها المادة 341 من قانون العقوبات يعد خرقاً للقانون.	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	3	1991	244
	الدليل الذي يقبل لارتكاب جريمة الزنا يقوم إما على محضر قضائي يحرره أحد رجال الضبط القضائي عن حالة تلبس وإما بإقرار وارد في رسائل أو مستندات صادرة من المتهم وإما بإقرار قضائي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون.	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	1993	205
	الإقرار القضائي في جريمة الزنا شخصي يلزم المقر وحده دون غيره، وأن القضاء بإدانة المتهم بناء على إقرار الزوجة الزانية وحدها وفي غياب إقرار المتهم يعد قصوراً في التعليل وسوء تطبيق القانون يعرضه للنقض.	م 339 و 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 1	2002	263
	لا صفة "للزوج" بعد الطلاق في رفع شكوى من أجل الزنا.	م 339 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2003	355
	لا يعد الزواج العرفي (الزواج بالفاتحة) سبباً لنفي قيام جريمة الزنا.	م 339 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	2006	577
	لا يشكل شريط الفيديو دليلاً من الأدلة المحددة على سبيل الحصر لإثبات جريمة الزنا.	م 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2009	380
	لا يعد شريط " الفيديو " دليلاً من أدلة إثبات جريمة الزنا. أدلة إثبات الزنا معددة على سبيل الحصر وهي:	م 339 و 341 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2010	336

					- محضر معاينة التلبس بالجريمة، يحرره أحد ضباط الضبطية القضائية. - إقرار وارد في رسائل أو مستندات صادرة من المتهم. - إقرار قضائي.	زنا
325	2012	2	الجنح والمخالفات	م 339 من ق ع	تقوم جريمة الزنا، حتى في حالة الزواج بالفاتحة (زواج عرفي). عقد الزواج المسجل مجرد وسيلة لإثبات الزواج.	
301	2016	1	الجنح والمخالفات	م 339 و 341 من ق ع	تعد المكالمات الهاتفية المسجلة على المستند الإلكتروني، المتمثل في بطاقة ذاكرة الهاتف النقال، من ضمن الوسائل التي يمكن للقاضي الأخذ بها لإثبات جريمة الزنا.	
95	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	لإثبات عقد زواج في حالة وفاة أحد الزوجين تأسيساً على شهادة ثلاثة شهود ليست كافية لهذا الإثبات دون تحليف المدعية اليمين.	زواج
94	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الزواج الصحيح المنعقد شرعاً لا يفسخ ولو قبل البناء إلا لأسباب محددة.	
79	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الزواج الذي لا يتوفر على الأركان المقررة شرعاً يكون باطلاً، ومن ثم فلا تعتبر العلاقة غير الشرعية بين الرجل والمرأة زواجا، ولما كان كذلك، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	
64	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الزواج الصحيح لا يقوم إلا أركان مبينة بوضوح، لا نكاح إلا بولي وصدّاق وشاهدي عدل وأيضاً لا يزوج البنت أب ولا غيره إلا برضاها وتأذن بالقول ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	
67	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يخضع إثبات الزواج أو نفيه لتقدير قضاة الموضوع طالما كان ذلك قائماً على النحو الشرعي.	
82	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	القضاء بإثبات عقد زواج اعتماداً على شهود لا تفيد انعقاده شرعاً يعد خرقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.	
82	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الزواج لا يثبت إلا بشهادة العيان التي يشهد أصحابها أنهم حضروا قراءة الفاتحة أو حضروا زفاف الطرفين، أو بشهادة السماع التي يشهد أصحابها أنهم سمعوا من الشهود وغيرهم أن الطرفين كانا متزوجين.	
53	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 و 33 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	للنكاح أركان أربعة وهي: صدّاق، صيغة (رضا الزوجين)، وشاهدين، بالإضافة إلى خلوا الزوجين من الموانع الشرعية، ومن المقرر أيضاً أنه إذا اختل ركنان من أركان الزواج غير الرضا يبطل الزوج.	
65	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	الزواج الشرعي يقوم على العلانية والشهرة ومراعاة شروطه وأركانه.	
62	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 و 9 من ق ا	الخطبة هي مجرد وعد بالزواج ولكل من الطرفين العدول عنها، وأنه لصحة عقد الزواج لا بد من توفره على جميع أركانه المتمثلة في رضا الزوجين، ولي الزوجة، حضور الشاهدين وصدّاق.	

66	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 12 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه و كان أصلح لها، و للقاضي أن يأذن به مع مراعاة أركانه.
69	1996	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 و 18 من ق 1	عقد الزواج يعتبر صحيحا متى تم برضا الزوجين وحضور ولي الزوجة وشاهدين وصدّاق وأبرم أمام موثق أو موظف مؤهل قانونا. ومتى لم يتطرق القانون لصحة الزوجين، فلا يعتبر مرض أحدهما عيبا في إبرام عقد الزواج.
261	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 29 و 34 من ق 1	يفسخ الزواج بسبب الرضاة لاعتبارها مانع شرعي.
44	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 3/64 من ق 1 م	يجوز سماع شهادة الأقارب باستثناء الأبناء في الدعاوى الخاصة بمسائل الحالة والطلاق.
47	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 12 من ق 1	لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه وكان أصلح لها. وإذا وقع المنع للقاضي أن يأذن به مع مراعاة أحكام المادة 9 من هذا القانون.
424	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق 1	إن الحكم بفسخ عقد الزواج قبل البناء لتمسك الزوجة بالفسخ بعد بلوغها سن الرشد لعدم رضاها هو تطبيق صحيح للقانون.
440	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 33 من ق 1	يثبت الزواج بعد الدخول بصدّاق المثل إذا اختل ركن واحد طبقا لأحكام المادة 33 من قانون الأسرة. وبما أن قضاة الموضوع رفضوا دعوى إثبات الزواج العرفي للمرأة الثيب لعدم حضور الولي فإنهم خالفوا القانون.
271	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	القضاء برفض دعوى تثبيت الزواج الناتج عن علاقة غير شرعية قضاء سليم.
413	2005	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يعد بناء، دخول الزوجة بيت الزوجية ولو ليلة واحدة.
461	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق 1	الرخصة الإدارية بالزواج، الممنوحة من بعض الجهات الوصية لموظفيها وأسلاكها، لا تعد ركنا من الأركان المنصوص عليها في المادة 9 من قانون الأسرة.
253	2008	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق 1 وم 72 من قانون الحالة المدنية	عدم قيام الموثق بتسجيل عقد الزواج المبرم أمامه بدفتر الحالة المدنية بالبلدية، لا يؤثر على صحة الزواج.
275	2008	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4 و 9 من ق 1	لا يمكن للقاضي حتى بعد إبرام عقد الزواج، إجبار الزوجة على إتمام مراسم الدخول بها.
255	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق 1	لا يعد الدخول ركنا من أركان الزواج.

زواج

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

283	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 19 من ق ا	يعد مخالفا للقانون، حرمان الزوجة من التعويض عن الطلاق التعسفي، مادام عقد الزواج لا يتضمن شرط البكارة.	زواج
274	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 مكرر من ق ا	لا يجوز أن يكون الولي أحد شاهدي عقد الزواج.	
269	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 9 و 9 مكرر من ق ا وم 150 من ق ا م وا وفقه إسلامي	يمكن قضاء إثبات الزواج بالشهرة و التسامح المتواتر، حتى ولو لم يحضر الشاهد مجلس العقد.	
130	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 31 من ق ا	تثبيت الزواج العرفي بين طرفي العقد من جنسيتين مختلفتين، دون مراعاة الأحكام التنظيمية المنصوص عليها، يعد مخالفة للقانون.	
207	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 31 من ق ا	توجب الأحكام التنظيمية في زواج الجزائري أو الجزائرية مع الأجانب، الحصول على رخصة إدارية، سواء كان ذلك لتسجيل الزواج أو لإثباته.	
211	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 31 من ق ا	لا يمكن الحكم بتثبيت زواج عرفي، مبرم بين جزائرية وأجنبي، دون تقديم الرخصة الإدارية.	
110	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان الزواج العرفي متوفرا على أركانه التامة والصحيحة فإن القضاء بتصحيح هذا الزواج وتسجيله في الحالة المدنية وإلحاق نسب الأولاد بأبيهم يكون قضاء موافقا للشرع والقانون.	زواج عرفي
173	2000	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يثبت الزواج العرفي بعد موت أحد الأزواج بشهادة الشهود ويمين الزوج الحي. ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتوجيه اليمين للمطعون ضدها حول إعادة زواجها العرفي من الهالك، إضافة إلى سماع شهادة الشهود، طبقوا القانون تطبيقا سليما.	
50	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 22 من ق ا وم 64 من ق ا م	يجوز سماع شهادة الأقارب في قضايا الزواج والطلاق.	
56	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا وم 338 من ق ا م	يكتسي حكم إثبات الزواج العرفي حجية مؤقتة، و يكون إثباته حسب الأدلة المتوفرة.	
60	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا	يثبت الزواج العرفي متى تبين أن أركان الزواج متوفرة فيه طبقا لأحكام المادة 9 من ق أ.	
281	2001	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 22 من ق ا	يعد مخالفا للقانون إلغاء الحكم القاضي بإثبات الزواج العرفي و النسب، بعد إثباته بمحضر تحقيق و بحكم قضائي.	
274	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	القضاء بإثبات الزواج العرفي اعتمادا على يمين الزوجة دون توافر أركانه مخالف للشرع والقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

373	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا	الخلوة الصحيحة، بعد توفر أركان الزواج، تجعل الدخول قد تم شرعا.	زواج عرفي
275	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 22 و 49 من ق ا وم 107 من ق ا م	يجوز، في مسألة إثبات أو عدم إثبات واقعتي الزواج العرفي والطلاق، سماع الشهود، لأول مرة، على مستوى الاستئناف.	
397	2005	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 33 و 34 من ق ا	ينتهي الزواج العرفي، التام الأركان، إما بالطلاق وإما بالتطليق، وليس بفسخ عقد الزواج أو بفسخ الخطوبة.	
483	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 من ق ا وم 64 من ق ا م	يثبت الزواج العرفي بشهادة الأقارب أو بشهادة امرأتين ورجل، ولا يشترط أن يكون الولي محصورا في الأب فقط.	
307	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 348 من ق م	يجوز إثبات الزواج العرفي بشهادة الشهود واليمين المتممة.	
287	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 و 22 من ق ا	القاضي غير ملزم، في مجال إثبات الزواج العرفي بعد وفاة الزوج، بالرجوع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وتوجيه اليمين للزوجة، مادام النص القانوني موجودا.	
301	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 و 9 مكرر من ق ا	يعتبر الإقرار بالزواج العرفي، أمام الموثق، إبراما لعقد زواج أمام موثق وحجة تجاه الغير.	
273	2010	1	الجنائية	م 69 و 324 من قانون القضاء العسكري وم 6، 7، 8 و 9 من ق ا ج	زواج عسكري بدون رخصة يشكل جنحة مخالفة التعليمات العسكرية. تتقدم هذه الجنحة بمرور ثلاث سنوات من يوم اقترافها باعتبارها جنحة فورية.	زواج عسكري بدون رخصة
192	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 و 77 من ق ا	الحكم بحق الزيارة للجد على ضوء ما تنص عليه المادة 77 من قانون الأسرة تطبيقا صحيحا للقانون.	زيارة
194	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق أ وأحكام الشريعة الإسلامية	لا يصح تحديد ممارسة حق الزيارة للزوج في بيت الزوجة المطلقة.	
300	2001	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق ا	للخاله حق الزيارة لأن القانون رتبها في المرتبة الثالثة بالنسبة لمن يستحقون حقوق الحاضنة.	
455	2006	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق ا	زيارة الوالد لابنه المحضون عند غيره، حق له وغير مرتبطة بسن معينة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

167	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 64 من ق ا	تمكين الجد والجدة من زيارة حفيدهما وتحديد مواقيت الزيارة، مراعاة لمصلحة المحضون، لا يتعارض مع حق الأب المتواجد بالمؤسسة العقابية، الذي لا يستطيع ممارسة هذا الحق.	زيارة
89	2018	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 64 من القانون ق ا	يؤول حق رؤية الأحفاد للأجداد ويستمدون هذا الحق من الابن أو البنت، في حالة غيابهما أو وفاتهما، كون الولد بحاجة إلى رعاية وحنان الجد والجدة.	

حرف السين

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
ساعات إضافية	يناقش القاضي الخبرة المتعلقة بالساعات الإضافية ، من حيث الأساس القانوني لحسابها والتنافي مع العمل في النظام التناوبي.	المرسوم التنفيذي 152-97 والمرسوم الرئاسي 467-03	الاجتماعية	2	2011	198
	يجب التمييز، بين الساعات الإضافية، التي يلجأ المستخدم إليها، عند الضرورة القصوى، ولها طابع استثنائي، وبين العمل الليلي، والتعويض الجزافي عن الخدمة الدائمة.	م 2/27 و 31 من القانون 11-90	الاجتماعية	2	2011	202
سبب	الإدانة بتهمة السب دون الإشارة إلى الكلام المشين الذي يشكّل الركن المادي للجريمة، قضاء قاصر الأسباب.	م 299 من ق ع	الجنح والمخالفات	عدد خاص الجزء 1	2002	183
	تمسك القرار المطعون فيه بإدانة المتهم بتهمة السب و التهديد، دون ذكر عناصر هذه التهمة، هو قضاء مخالف لأحكام المواد 284 و 287 و 286 من ق ع .	م 299 من ق ع	الجنح والمخالفات	عدد خاص الجزء 1	2002	249
	توجيه المتهم عبارات مشينة لا أخلاقية لعامل بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، يشكل جريمة السب، وليس جريمة إهانة موظف أثناء تأدية وظائفه ، لعدم توافر صفة الموظف لدى الضحية.	م 297، 299 و 144 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	2013	396
سبب الالتزام	التزم المتعاقد لسبب غير مشروع أو لسبب مخالف للنظام العام أو للأداب العامة يترتب عليه بطلان العقد.	م 97 من ق م	التجارية والبحرية	4	1990	85
سبق الفصل	لا يعد سبقا للفصل ، ولا حجية لقرار صادر عن المحكمة العليا ، مصرح بالنقض بدون إحالة ، على دعوى أخرى ، معروضة على قضاة الموضوع ، مغايرة : أطرافا وسببا .	م 338 من ق م و م 364 و 365 من ق ا م و ا	التجارية والبحرية	2	2010	181
سجل تجاري	من المقرر قانونا أن كل من يقدم عن سوء نية معلومات غير صحيحة أو غير كاملة، بقصد الحصول على تسجيل أو شطب أو إشارة تكميلية أو تصحيحية في السجل التجاري، يعاقب. ولما ثبت من القرار المطعون فيه- أن الطاعن لما تمسك بمقتضيات المادة 29 من القانون التجاري، دون أن يقدم نسخة من حكم جزائي نهائي، يثبت ارتكاب المستأجر للتهمة المذكورة، مما يستوجب رفض الطعن.	م 29 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	1997	77

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

173	2005	1	التجارية والبحرية	م 33 من القانون 22-90 وم 16 من المرسوم 41-97	يتم تعديل السجل التجاري ، في حالة الاستمرار في استغلال المحل التجاري، بعد وفاة التاجر عن ورثة، بتقديم - على الخصوص - وكالة توثيقية محررة للشخص المكلف بتسيير المحل.	سجل تجاري
165	2010	1	التجارية والبحرية	م 33 من القانون 22-90 وم 23 من المرسوم 41-97	يكون الشطب من السجل التجاري بطلب من التاجر المعني، شخصا طبيعيا كان أو معنويا، أو ممن خلفه في حقوقه، في حالة الوفاة، أو من مصالح المراقبة المؤهلة.	
169	2010	1	التجارية والبحرية	م 19، 20 و 20 مكرر من القانون التجاري	لا يعدّ السجل التجاري، سندا لإثبات ملكية المحل التجاري (القاعدة التجارية). يعتبر السجل التجاري، مجرد ترخيص لممارسة نشاط تجاري.	
215	2010	1	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا يعد السجل التجاري سندا لإثبات الملكية.	
185	2010	2	التجارية والبحرية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا يثبت السجل التجاري ملكية المحل التجاري (القاعدة التجارية FONDS DE COMMERCE)	
293	1990	1	الجنح والمخالفات	م 279 من قانون المرور	الإغفال عن ذكر النص القانوني المتعلق بالعقوبة التكميلية لا يفتح لوحده مجالا للطعن بالنقض ما دامت العقوبة التكميلية مرتبطة بالعقوبة الأصلية.	سحب رخصة السياقة
338	1989	4	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع	يعد قصورا في التسبيب، عدم تحليل الوقائع تحليلا كافيا وعدم الإشارة إلى نوعية الأفعال وإلى طبيعة المادة المسروقة وعدم بيان ملابسات وظروف القضية فيكون القرار منعما للأساس القانوني.	سرقة
164	2002	عدد خاص الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع	من المقرر قانونا أن القرار المطعون فيه الذي أسس قضاءه بالإدانة على مجرد احتمالات وافتراسات غير موضوعية ودون تفنيد صراحة ما جاء في الحكم المعاد ومرجحا العقل والمنطق على القانون فإنه يكون مشوبا بالقصور في التعليل ويعرضه للنقض.	
388	2009	1	الجنح والمخالفات	م 354 من ق ع	لم تعد السرقة المقترنة بطرف الليل سرقة موصوفة ، و لا يعاقب عليها بعقوبة الجنائية . كان يتعين على قضاة الاستئناف ، بعد تعديل المادة 354 من قانون العقوبات، تطبيق النص الأصلح للمتهم وليس التصريح بعدم الاختصاص النوعي .	

553	2006	2	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع وم 36 من القانون 85-07	بطلان محضر معاينة سرقة الكهرباء، المحرر من طرف عون محلف تابع للشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز، لا يؤدي إلى بطلان إجراءات المتابعة الجزائية.	سرقة الكهرباء
326	2011	2	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع والقانون 02-01	سرقة الكهرباء، تخضع من حيث المتابعة والعقاب، لقانوني الإجراءات الجزائية والعقوبات، وليس للقانون المتعلق بالكهرباء، وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.	
349	2014	2	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ع وم 146 من القانون 02-01	يسيء القاضي تطبيق القانون، عندما يعتمد، في الإدانة من أجل اختلاس الكهرباء، على محضر معاينة، حرره محضر قضائي. يحرر العون المؤهل قانونا، محضر معاينة اختلاس الكهرباء وتكون له قوة ثبوتية، إلى غاية دحضه بدليل عكسي.	
216	1996	1	الجنح والمخالفات	م 368 من ق ع	من المقرر قانونا أن: " السرقات التي يرتكبها أحد الزوجين، لا تخول للزوج الآخر المضرور إلا الحق في التعويض المدني ". ومتى تبين أن العلاقة الزوجية انحلت قبل ارتكاب الفعل، فلا يعفى المتهم من العقوبة. لذا فإن استبعاد قضاة المجلس تطبيق النص المذكور بالمرجع - في قضية الحال - كان على حق، وتوجب تأييد قرارهم الذي قضى بالإدانة.	سرقة بين الأزواج
47	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الدعوى رفعت قبل صدور قانون الأسرة، فإن قضاة الموضوع الذين قضوا برفع النفقة، اعتمادا على المادة 79 من قانون الأسرة، طبقوا قانونا غير موجود في وقت الواقعة، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	سريان القانون من حيث الزمان
69	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت أن المجلس القضائي طبق قانون الأسرة الصادر بتاريخ 19 جوان 1984 على قضية الحال رغم أن الدعوى رفعت قبل صدوره وحكم فيها بالمحكمة الابتدائية يكون بقضائه كما فعل خالف القانون.	
106	1993	4	الاجتماعية	م 2 و 7 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له أثر رجعي ومن المقرر أيضا أن النصوص القديمة هي التي تسري على المسائل الخاصة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه فيما يخص المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن حادث العمل الذي تعرض له المطعون ضده وقع في سبتمبر 72 وفي ظل الأمر رقم 66 / 183 المؤرخ في 20 / 06 / 66 الذي كان يطبق آنذاك على حوادث العمل، فإن قضاة الموضوع بتطبيقهم القانون رقم 83 / 13 المؤرخ في 02 / 03 / 83 على هذا الحادث أخطأوا في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

217	2002	2	المدنية	م 7 من ق م	يسري القانون الجديد الصادر بتخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة بما له من اثر فوري على ما يستحق من الفوائد ابتداء من نفاذه على العقود المبرمة قبل هذا النفاذ . وان قضاة الموضوع عندما جعلوا للقانون القديم أثرا مستمرا بالنسبة للأثار الجارية للعقود التي أبرمت قبل سريان القانون الجديد و ألزموا الطاعن بدفعه نسبة الفائدة خلافا للحد الأقصى المقرر للفائدة حسب القانون الجديد قد خرجوا على القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة 7 من القانون المدني دون استنادهم إلى نص خاص يسمح بهذا الخروج مما يعد ذلك خطأ في تطبيق القانون يعرض قضاءهم للنقض .	سريان القانون من حيث الزمان
174	2003	1	المدنية	م 7 من قانون الجمارك	إلزام قضاة الاستعجال إدارة الجمارك بتطبيق أحكام المادة 7 من قانون الجمارك التي تسمح للمطعون ضده من الاستفادة من التسعيرة القديمة لكون البضاعة دخلت الميناء قبل بدأ سريان التسعيرة الجديدة هو تطبيق صحيح القانون .	
451	2008	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	لا تطبق، بأثر رجعي، على تسريح واقع سنة 1986 المادة 73 - 4 من قانون 11-90 المعدلة و المتممة بالأمر 21-96.	
220	2011	1	التجارية والبحرية	م 2 من ق م	تتم الاستفادة من حق وارد في قانون، من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية، وليس من تاريخ نشر المرسوم التطبيقي.	
95	1990	3	التجارية والبحرية	م 24 من ق م	من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية الأجنبية التي تصطدم وتخالف النظام العام الجزائري، لا يجوز تنفيذها ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ، يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف لديهم، الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، القاضي على الطاعنة، بتسديد الفوائد القانونية، فإنهم بقضائهم كما فعلوا ، خرقتوا القانون.	سريان القانون من حيث المكان
80	1992	3	التجارية والبحرية	م 18 من ق م	من المقرر قانونا أنه يسري على الالتزامات التعاقدية قانون المكان الذي يبرم فيه العقد، ومن ثم فإن النص على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون في غير محله يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن أبرم العقد مع الشركة الأجنبية في بلدها، فإن قضاة الموضوع بتطبيقهم قانون مكان العقد طبقوا صحيح القانون.	
191	1995	1	التجارية والبحرية	م 432 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن صاحب السفينة و قابلها و مظهرها و ضامناتها الاحتياطي، ملزمون جميعا لحاملها على وجه التضامن. و يكون لهذا الأخير حق الرجوع عليهم منفردين أو مجتمعين. و لكن متى ثبت أن الكمبيالات المثارة من طرف الطاعن قد شكلت موضوع أمر بالحجز و أمر آخر بعدم الدفع، فإن البنك الخارجي لا يمكنه دفعها إلا إذا رفع الحجز، و عليه فان قضاة الموضوع طبقوا القانون تطبيقا سليما و يتعين رفض الطعن الحالي.	سفينة
163	2008	1	التجارية والبحرية	م 68 من قانون النقد والقرض وم 456 من ق م	يستحق الضامن تسديد مبلغ السفينة الفائزة المقررة قانونا.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

169	2008	1	التجارية والبحرية	م 389 من القانون التجاري	لا تفقد السفتجة ، ولو لم تقدم في وقتها للمخالصة، صفة الدين، الممكن تحصيله قضاءً.	سفتجة
176	2016	1	التجارية والبحرية	م 389 من القانون التجاري وم 10/600 من ق ا م وا	لا تفقد السفتجة، حتى ولو اعتبرت سنداً تنفيذياً، صفتها كوثيقة دين يمكن تحصيله بالطرق العادية، أمام القضاء.	
214	2017	1	التجارية والبحرية	م 309 و 313 من ق م وم 427 و 461 من القانون التجاري	تسقط الدعاوى الناشئة عن السفتجة ضد قابلها، بمضي 3 سنوات من تاريخ الاستحقاق. تبقى السفتجة وسيلة إثبات للدين وتحصيله بالطرق العادية أمام القضاء، ويخضع التقادم فيها لأحكام الالتزام المقررة في القانون المدني.	
109	1989	3	التجارية والبحرية	م 220 و 221 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً، أنه يجوز للمدعى عليه، أن يطلب إسقاط الدعوى إذا تسبب المدعي في عدم الاستمرار فيها مدة سنتين وكان من المقرر كذلك أن الدعوى لا تسقط بحكم القانون، ويحول السقوط بفعل الإجراءات التي يقوم بها أحد الأطراف قبل السقوط، وأن هذا الطلب يرفع طبقاً للقواعد المقررة لرفع الدعوى كما نصت على ذلك أحكام 221 فقرتها الأولى والثانية من قانون الإجراءات المدنية، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت أن المطعون ضده بحضوره أمام الخبير وتفسير وضعيته، أزال سقوط الدعوى الذي طلبه بصفته مدعى عليه عند إرجاع الدعوى بعد الخبرة، فإن قضاة الاستئناف بتقريرهم سقوط الدعوى بعد إلغائهم الحكم المستأنف الفاصل في موضوع النزاع خالفوا أحكام المادتين 220 و 221 من قانون الإجراءات المدنية.	سقوط الخصومة
68	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 220 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمدعى عليه أن يطلب إسقاط الدعوى أو الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع، إذا تسبب المدعي في عدم الاستمرار فيها أو عدم تنفيذ الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الأم صاحبة الحضانة إذا أريد أخذها منها فلا يكون ذلك إلا بموجب شرعي يثبت عدم صلاحيتها لها، وكل إجراء اتخذ يقوم به من يدعي خلاف الأصل، ومن ثم فإن قضاة المجلس الذين قضوا بسقوط الخصومة طبقاً لتطبيقاً سيئاً مفهوم المادة 220 من قانون الإجراءات المدنية، ذلك أن المطعون هو المدعي في طلب إسقاط الحضانة وليس الطاعنة .	
99	2001	1	الغرف المجتمعة	م 220 من ق ا م	إذا تعلق الأمر بسقوط الخصومة بعد إحالة القضية بعد النقض ، فإن الحق في رفع هذه الدعوى يكون للطرف الذي له مصلحة في ذلك ، بعد نهاية سنتين تسري من تاريخ النطق بقرار المحكمة العليا وذلك اعتباراً أن قرارات المحكمة العليا تصدر حضورياً .	
243	2002	2	المدنية	م 220 من ق ا م	إن القضاء بعدم الالتفات للدفع بسقوط الخصومة بحجة عدم تبليغ القرار التحضيري القاضي بالانتقال إلى المعاينة هو قضاء غير سليم لان هذا النوع من القرارات لا يحتاج إلى تبليغ .	
213	2005	1	التجارية والبحرية	م 220 من ق ا م	لا يثير القاضي، تلقائياً، سقوط الخصومة، عملاً بالمقتضيات غير الأمرة، للمادة 220 من قانون الإجراءات المدنية.	
231	2006	1	المدنية	م 220 من ق ا م	يحق للمدعى عليه ولكل خصم في مركزه القانوني كالمستأنف عليه، أن يتمسك بسقوط الخصومة القضائية .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

229	2007	1	المدنية	م 220 من ق ا م	سقوط الخصومة لا يتعلق بعدم تنفيذ الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع فقط، وإنما يتعلق كذلك بعدم الاستمرار في الدعوى.	سقوط الخصومة
369	2008	1	الجنح والمخالفات	م 220 من ق ا م	لا سقوط للدعوى المدنية، في حالة اختيار الضحية القضاء الجزائي، للمطالبة بالتعويض عن الضرر الناجم عن جريمة .	
189	2008	2	المدنية	م 220 من ق ا م	تسقط خصومة الاستئناف وليس قرار المحكمة العليا إذا لم يسع صاحب المصلحة في إعادة السير بالدعوى بعد النقض مدة سنتين.	
197	2010	1	العقارية	م 229 من ق ا م وا	يسري أجل سقوط الخصومة، في حالة الإحالة بعد النقض، اعتباراً من تاريخ النطق بقرار المحكمة العليا .	
212	2010	1	العقارية	م 229 من ق ا م وا	إعادة السير بالقضية بعد النقض، يكون في أجل سنتين من تاريخ النطق بقرار المحكمة العليا.	
229	2011	2	التجارية والبحرية	م 222 و 223 من ق ا م وا	لا يمكن المحبوس التحجج بواقعة وجوده في الحبس، للدفع بانقطاع سريان أجل سقوط الخصومة .	
310	2015	1	التجارية والبحرية	م 222، 223 و 229 من ق ا م ا	يسري أجل السنتين، لسقوط الخصومة، من تاريخ صدور قرار المحكمة العليا. تسقط الخصومة، في حالة الإحالة بعد النقض، بعدم قيام أطراف الخصومة بالمساعي المناسبة لمواصلة إجراءات سير القضية، في الأجل المحدد قانوناً.	
142	2016	2	العقارية	م 222 و 223 من ق ا م وا	الإجراء الذي يقطع ميعاد السقوط هو الإجراء القضائي الذي يقوم به الخصم في مواجهة الخصم الآخر. أما الإجراء الإداري كتسليم نسخة من الحكم أو إيداع تقرير الخبرة فلا يقطع ميعاد السقوط	
147	2016	2	العقارية	م 222 من ق ا م وا	لا يمكن إثارة الدفع بسقوط الخصومة أمام القضاء الاستعجالي لأنه يمس بأصل الحق.	
152	2016	2	العقارية	م 223 و 229 من ق ا م وا	لا يجوز تنفيذ قرار قضت المحكمة العليا بنقضه لاستحالة استرجاعه لآثاره القانونية مرة أخرى بعد النقض.	
156	2016	2	العقارية	م 222 من ق ا م وا	لا يؤدي عدم تنفيذ الحكم القاضي بإجراء القرعة خلال أجل سنتين إلى سقوط الخصومة، لأنه ليس حكماً قبل الفصل في الموضوع بل هو تنفيذ للقرار القضائي الرامي إلى إنهاء حالة الشيع.	
160	2016	2	العقارية	م 222 و 223 من ق ا م وا	لا يحق لمن اعترض على انجاز الخبرة، المطالبة بسقوط الخصومة.	
164	2016	2	العقارية	م 319 من ق م وم 222، 223 و 360 من ق ا م ا	تسري إجراءات سقوط الخصومة على الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع دون الأحكام القطعية التي تسري عليها أحكام التقادم المسقط.	
107	1991	1	الاجتماعية	م 474 و 517 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً ان الاستفادة من سقوط حق البقاء يفرض على المؤجر المستفيد توجيه إنذار مسبق بالتخلي للمستأجر فان القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقاً للقانون . لما كان من الثابت -في قضية الحال - أن المؤجر المستفيد من سقوط حق البقاء لم يوجه أي إنذار مسبق بالتخلي للمستأجر فان المجلس الذي قضى بطرد المستأجر من الأمكنة المتنازع عليها يكون قد خرق المادتين 474 و 517 من القانون المدني.	سقوط حق البقاء

167	1991	4	الاجتماعية	م 474، 475 و 514 من ق م	من المقرر قانونا انه على المستفيد من سقوط حق البقاء مراعاة إجراءات الإنذار مع وجوب رفع دعوى للمصادقة عليها ، ومن ثم فان القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضده قام بدفع قانوني للانتفاع بسقوط حق البقاء دون مراعاة لإجراءات الإنذار المنصوص عليها في القانون وان قضاة المجلس بتأييدهم لقرار الطرد خرقوا القانون .	سقوط حق البقاء
101	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من الأحكام الشرعية أن للزوجة الحق في مطالبة زوجها بإسكانها منفردة ومستقلة عن أهله ولو لم تكن قد احتفظت بهذا الحق حين إبرام عقد الزواج أو سبق أن سكنت مع أقارب زوجها ثم اشتكت بسبب الضرر الذي لحق بها منهم، فإن القضاة بما يخالف هذه الأحكام يعد خرقا لما أقرته من مبادئ. وعليه يستوجب نقض القرار الذي ألزم الزوجة باستئناف الحياة الزوجية مع زوجها بمنزل أهله بسبب أزمة السكن السائدة في العاصمة.	سكن الزوجية
59	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا، وعلى ما جرى به قضاء المجلس الأعلى، أن الشريعة الإسلامية تفرض على الزوجة الالتحاق بمنزل زوجها فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقاعدة مقررة شرعا. إذا كان الثابت شرعا أن المحل الزوجي هو منزل الزوج وليس منزل الزوجة، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم عكس ذلك خرقوا قاعدة مقررة شرعا وعملا، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ.	
62	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر فقها وقضاء أن إسكان الزوجة بعيدة عن أقارب زوجها حقا من حقوقها ، وأن تمادي الزوج في رفض طلب توفيره لها لا يخول له الشرع إجبارها على العودة إلى السكن الذي يسكنه أقاربه وخاصة مع الضرة ولو لم تثبت الضرر لها بمشاجرة ونحوها ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في غير محله ويستوجب الرفض . ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا بالطلاق تحت مسؤولية الزوج و بطلب من الزوجة تأسيسا على تمادي الزوج في رفض إسكان زوجته نتيجة الضرر الذي لحق بها ، فإنهم بقضائهم كما فعلوا التزموا بتطبيق القانون أحكام الشريعة الإسلامية .	
49	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 52 من ق ا	من المقرر قانونا أن المطلقة إذا كانت حاضنة ولم يكن لها ولي يقبل إيواها، يضمن حقها في السكن مع محضونها حسب وسع الزوج ، ويستتني من القرار بالسكن مسكن الزوجية إذا كان وحيدا، و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - من قضية الحال - أنه لا يوجد أي دليل يثبت أن الطاعن يملك أكثر من سكن واحد زائد عن بيت الزوجية ، فإن قضاة المجلس بقضائهم بحق المطلقة ببيت الزوجية يكونوا قد خرقوا القانون.	
100	1997	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه: " يحق للزوجة أن تطلب سكنا منفردا عن أهل الزوج، وذلك لقول خليل في مختصره في باب النفقة (ولها أن تمتنع من أن تسكن مع أقاربه) ". ومن ثم، فإن قضاة الموضوع لما حكموا - في قضية الحال - بعدم إمكانية تلبية طلب الزوجة في الانفرد بالسكن عن عائلة زوجها، الذي يعتبر بمثابة حق لها، فإنهم خالفوا أحكام الشريعة الإسلامية، وعرضوا قرارهم للنقض.	

216	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا ان للزوجة الحق في السكن المستقل عن أهل الزوج و ذلك لقول خليل (و لها الامتناع ان تسكن مع اقاربه). و متى تبين في قضية الحال أن القضاة لما قضوا بأن للطاعة الحق في المعاش المستقل عن أهل الزوج دون السكن المستقل فإنهم خالفوا القانون لان للزوجة الحق شرعا في السكن المستقل عن أهل الزوج، لذا يتعين نقض القرار المطعون فيه.	سكن الزوجية
219	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 55 من ق ا	من المستقر عليه قضاء أن للزوجة الحق في سكن مستقل عن أهل الزوج. و الثابت في قضية الحال أن الزوج لم يوفر لزوجته سكنا مستقلا عن أهله مما جعلها ترفض الرجوع إلى بيت الزوجية . و عليه فان قضاة الموضوع بقضائهم بعدم نشوز الزوجة طبقوا صحيح القانون .	
222	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن للزوجة الحق في المطالبة بسكن مستقل عن أهل الزوج لقول خليل (و لها الامتناع من أن تسكن مع أقاربه). و متى تبين في قضية الحال أن الطاعن يعتبر الزوجة غير طائعة له و خرجت من بيت الزوجية من تلقاء نفسها رغم أن الطاعة واجبة على الزوجة لزوجها لا تتنافى مع حقها في السكن المستقل و عليه فان القضاة بقضائهم بان رجوع الزوجة إلى بيت الزوجية يكون بسكن مستقل للزوجة عن أهل الزوج طبقوا صحيح القانون.	
278	2003	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 106 من ق م وم 19 من ق ا	القضاء ببقاء الزوجة في المسكن الزوجي بعد الطلاق، تنفيذاً لبند العقد الزواج، قضاء سليم.	
491	2006	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 19 من ق ا	تقيم الزوجة ، كقاعدة عامة ، حيث يقيم زوجها . يحق لها اشتراط تحديد مكان الإقامة الزوجية ، عند أو بعد إبرام عقد الزواج.	
104	1989	4	الأحوال الشخصية والموارث	م 467 من ق م	لما كانت أحكام المادة 467 من القانون المدني التي تخول للقاضي الذي يصرح بالطلاق إعطاء السكن الزوجي للزوج الذي أسندت إليه حضانة الأولاد أخذت في اعتبارها أن السكن المذكور مؤجر وأن تأجيره باسم أحدهما، أما إذا كان باسم غيرهما فإنه ليس لأحدهما أن يستفيد منه تحت ظل نص هذه المادة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان القرار المطعون فيه قد قضى بمنح السكن المؤجر باسم أم الزوج، للزوجة المطلقة، فإنه بهذا القضاء قد خرق أحكام المبدأ المتقدم.	سكن ممارسة الحضانة
111	1989	4	الأحوال الشخصية والموارث	م 467 من ق م	متى كانت أحكام المادة 467 من القانون المدني صريحة في النص على اختصاص القاضي الذي يفصل في دعوى الطلاق بالفصل في موضوع سكن الحاضنة وتقرير الانتفاع بحق الإيجار، ونتيجة لذلك فإنه ليس لأي قاضي أن يحكم من جديد بتقرير حق الانتفاع بالسكن أو باستبداله أو مراجعة الحكم الذي فصل فيه القاضي الذي قضى بالطلاق خاصة وأن الحكم بتقرير حق السكن كان أثراً من آثار الطلاق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد انتهاكاً لأحكام المادة المشار إليها أعلاه وخرقا لمبدأ قوة الشيء المقضي به وتجاوزا للسلطة في نفس الوقت. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن المجلس القضائي صادق على حكم بالإشهاد للمدعية بتمتعها بالسكن الزوجي الكائن بوهران، في حين أن الحكم الذي قضى بعد التصريح بالطلاق بمنح المطلقة السكن الكائن بعين تموشنت أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشيء المقضي به، فإن المجلس القضائي بقضائه هذا انتهاك أحكام المادة 467 من القانون المدني وخرق مبدأ حجية الشيء المقضي به وتجاوز سلطته في نفس الوقت.	

181	2000	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	من المستقر عليه قانوناً أن: " نفقة المحضون وسكناه من ماله إذا كان له مال، وإلا فعلى والده أن يهيئ له سكناً، وإن تعذر فعليه أجرته ". المستفاد من القرار المطعون فيه، أنه اعتبر مسكن الزوجية المتكون من طابقين سفلي وعلوي عبارة عن مسكنين، وخصص بالتالي الجزء السفلي للحاضنة لممارسة الحضانة، وهو قضاء لا يتماشى والمنطق، فالشيء المجزأ يعتبر شيئاً واحداً، فكان ينبغي عندئذ على قضاة الموضوع أن يقضوا بأجرة المسكن بدلاً من تخصيص الجزء السفلي من المسكن، ليكون قضاءهم متماسياً مع أحكام المادة 72 من قانون الأسرة، على أساس أن المطلقة الحاضنة صارت بعد الطلاق أجنبية عن المطلق، يستحيل أن يتعاشرا في مسكن واحد، مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه جزئياً فيما يخص السكن لممارسة الحضانة.	سكن ممارسة الحضانة
155	2001	1	الاجتماعية	م 72 من ق 1	حق الإسكان لممارسة الحضانة حق شخصي وهذا الحق لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال من الحقوق التي تنتقل مع الملكية، وعلى المستفيد (الزوجة المطلقة) من هذا الحق استعمال طرق التنفيذ القانونية للحصول عليه.	
210	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	للحاضنة الحق في البقاء في مسكن الزوجية متى ثبت أن للزوج مسكناً آخر. و متى تبين من قضية الحال أن الطابق السفلي ممنوح لممارسة الحضانة فان قيام الزوج بهبة هذا الطابق لوالديه بعد صدور الحكم بالطلاق يعتبر تهريباً واحتيالا، قصد حرمان الطاعنة من ممارسة الحضانة، وعليه فان القرار المنتقد عندما ألغى الحكم المستأنف فيما يخص السكن الممنوح للطاعنة في الفيلا التي يملكها المطعون ضده خالف أحكام المادة 52 من قانون الأسرة.	
213	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	من المقرر قانوناً أن أجرة السكن، حيث تمارس الحضانة تكون على الوالد. ومن ثم فان قضاة المجلس لما قضوا بالحكم ببدل الإيجار للمطعون ضدها رغم أنها عاملة لكون أن أجرة سكن ممارسة الحضانة تكون على الوالد طبقاً لأحكام المادة 72 من قانون الأسرة ، طبقوا صحيح القانون .	
225	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	للحاضنة الحق في البقاء في مسكن الزوجية متى ثبت أن للزوج مسكناً آخر و هذا نظراً لمصلحة المحضونين. و لما كان ثابتاً في قضية الحال أن المطعون ضدها تمارس حضانة الأولاد في المسكن المتنازع عليه منذ 11 سنة أي من تاريخ صدور الحكم بالطلاق و أن محضر إثبات حالة يثبت أن الطاعن يملك سكناً آخر و عليه فان القضاة بقضائهم برفض دعوى الطاعن لعدم التأسيس و حق الزوجة في البقاء في مسكن الزوجية نظراً لمصلحة الأولاد المحضونين الأربعة ، فإنهم بقضائهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون .	
316	2002	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	لا يجوز التمسك بحق البقاء في المسكن على أساس ممارسة الحضانة إذا أثبتت ملكية المسكن لشخص آخر.	
274	2004	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	السكن حق للمحضون، حتى ولو كان المحضون وحيداً، لأنه من عناصر النفقة.	
279	2004	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	إقامة الحاضنة عند أهلها لا يسقط الحق في مطالبة والد المحضون، بالسكن أو بأجرته.	
285	2004	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 من ق 1	لا يعفى الوالد من توفير السكن، أو دفع بدل الإيجار، باعتبارهما من مشمولات النفقة، حتى ولو كان للحاضنة سكن.	

315	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 من ق 1	بدل إيجار سكن المحضون، يسري من تاريخ صدور الحكم الفاصل في الحضانة .	سكن ممارسة الحضانة
291	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 و 78 من ق 1	لا يشمل تنازل الأم عن جميع حقوقها المنجزة عن حكم الطلاق ، حقوق المحضونين في تهيئة مسكن لممارسة الحضانة أو الحصول على بدل الإيجار .	
268	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 و 78 من ق 1	توفير سكن ملائم للأم، لممارسة الحضانة، يحول دون مطالبتها ببديل الإيجار .	
125	1993	1	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن التنازل عن السكن ينزع عنه الطابع الوظيفي وبذلك تصبح المؤسسة صاحبة العمل غير مسؤولة عن إدارته . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنة تنازلت للمطعون ضده عن المسكن الوظيفي المتنازع عليه وأن قضاء الاستئناف برفضهم لطلبها الرامي إلى طرده من هذا السكن طبقوا صحيح القانون .	سكن وظيفي
142	1998	1	الاجتماعية	م 8/517 من ق م	من المقرر قانونا أنه " لا حق في البقاء في الأمكنة ، الأشخاص الذين كانوا يشغلون الأمكنة بموجب سند تابع لعقد العمل أو في حالة إبطال هذا العقد " . ولما ثبت - في قضية الحال - أن السكن المتنازع عليه سلم إلى المدعي من أجل الوظيفة ، فكان على قضاة الموضوع ، تطبيق المادة المذكورة أعلاه وبقضائهم خلافا لذلك يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون .	
194	2001	2	الاجتماعية	م 186 من ق 1 م	يختص قاضي الأمور المستعجلة للفصل في دعوى الطرد من المسكن الوظيفي عند انتهاء عقد العمل . و بما ان العامل رفع دعوى برجوعه إلى العمل فإنه لا يسوغ لقاضي الاستعجال أن يبيت في النزاع إلا بعد صدور حكم نهائي حول طلب الرجوع .	
125	2005	1	الاجتماعية	م 517 من ق م	الاحتلال اللاشعري للمسكن الوظيفي ، رغم الاقتراع من الأجرة ، لا يعطي أي حق للمحتل ، لا في البقاء و لا في المسكن الوظيفي ، لانعدام إرادة التعاقد لدى الهيئة المستخدمة .	
228	1989	3	الجنائية	م 195 من ق 1 ج	متى كان من المقرر قانونا أن لقضاة غرفة الاتهام السلطة التقديرية في مناقشة وتقدير الأدلة وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمنون إليه متى أقاموا قضاءهم على أسباب سائغة قانونا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، فإن الطعن بالنقض المؤسس على مناقشة وتقدير الوقائع يكون غير مقبول . إذا كان الثابت أن النائب العام أسس طعنه بالنقض باستعراض وقائع القضية وتوافر أركان الجريمة المادية والمعنوية، يكون ما يثيره يتعلق بمناقشة الوقائع التي تدخل ضمن السلطة التقديرية الموكولة لقضاة غرفة الاتهام الذين عللوا قرارهم تعليلا كافيا بأدلة قانونية وأثبتوا عدم توافر التهمة، ومتى كان كذلك تعين رفض طعن النائب العام .	سلطة تقديرية

91	1990	3	التجارية والبحرية	م 54 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا، أنه يجوز للقضاة أن يفوضوا سلطتهم للخبير، ومن المقرر أيضا أن عمل الخبير، يقتصر على جمع المعلومات الفنية، يضعها أمام القضاة ليأخذوا بها أو يردوها بأسباب سائغة، بما لهم من سلطة تقديرية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون وانعداما في التسبب.</p> <p>لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف فوضوا سلطتهم للخبير، عندما اعتبروا تقرير الخبير في تقدير تعويض الإخلاء، دون أن يناقشوا الخبرة، خرقت القانون ولم يسببوا قرارهم وفوضوا سلطتهم للخبير، مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	سلطة تقديرية
112	1990	3	التجارية والبحرية	م 43 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا، أنه يجوز للقاضي، وفي إطار سلطته التقديرية، طلب تقديم أي وثيقة من أي طرف مادامت هذه الوثيقة ذات صلة بالنزاع ومادام الطلب قبل إقفال المرافعة، ومن ثم فإن النص على القرار المطعون فيه، بعدم احترام مبدأ حياد القاضي، في غير محله يتعين رفضه.</p> <p>لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع، طالبوا المطعون ضدها، بتقديم وثائق ذات أهمية قانونية، في إثبات الالتزامات احتراموا الإجراءات ولم يخرجوا عن إطار سلطتهم التقديرية المخولة لهم.</p> <p>ولما كان كذلك، فإن النعي على القرار المطعون فيه بهذا الوجه في غير محله، ويتعين رفضه.</p>	
154	1990	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	<p>من المستقر عليه قضاء أن السلطة التقديرية المقررة لقضاة الموضوع لا تخضع إلى رقابة المجلس الأعلى الا بتوافر شرطين أساسيين هما:</p> <p>1- أن يبرزوا بما فيه الكفاية العناصر التي استمدوا منها تقديرهم واقتناعهم.</p> <p>2 - أن تكون تلك العناصر مستنبطة من وقائع الدعوى والوثائق والمستندات المقدمة.</p> <p>ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدم الأساس القانوني. لما كان من الثابت - في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف بإلغائهم الحكم المستأنف القاضي بطرد المطعون ضده من شقة ملك للطاعن مستبعدين تطبيق المادة 529 من القانون المدني على أساس وجود ما يجعل المطعون ضده يستفيد من أحكام المادة 536 من نفس القانون دون ذكر العناصر التي استنبطوا منها تقديرهم واقتناعهم فإنهم بقضائهم كما فعلوا لم يؤسسوا قرارهم تأسيسا قانونيا .</p>	
227	1990	4	الجنائية	اجتهاد قضائي	<p>من المنفق عليه قضاء أن حجية الاعتراف في حق المتهم المعترف أو في حق غيره من المتهمين الذين تناولهم هذا الاعتراف هي مسألة موضوعية تقدرها غرفة الاتهام لها أن تأخذ به إن اعتقدت صحته أو تستبعده إن شكت في صحته، ومن المقرر أيضا أن إعادة تمثيل الجريمة من طرف قاضي التحقيق أمر جوازي متروك إليه وحسب مدى حاجة الدعوى إليه، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه ببطلان الإجراءات والقصور في التسبب غير مؤسس يستوجب رفضه .</p> <p>لما كانت غرفة الاتهام - في قضية الحال - وان انعدام المؤيدات المادية والقانونية للاتهام واستبعادها لاعتراف المتهم في حق غيره من المتهمين بشاركتهم في الجريمة وقضت بتأييد أمر قاضي التحقيق القاضي بانتفاء وجه الدعوى بالنسبة للمطعون ضدهم في حدود سلطتهم التقديرية متى كان هذا التقدير سائغا، فان قرارها هذا لا يكون مشويا بالقصور .</p>	

291	1993	3	الجنح والمخالفات	م 212 و 215 من ق ا ج	من المستقر عليه قضاء أنه إذا كان بإمكان قضاة الموضوع استعمال سلطتهم التقديرية للوقائع ، فليس بإمكانهم تأسيس إدانتهم ضد متهم بناء على تصريحات منفردة لمتهم شريك معه في نفس القضية ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تطبيقاً سيئاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس أسسوا إدانتهم للطاعن المتهم بناء على تصريحات المتهم الشريكة معه التي أدلت بها أثناء التحقيق التمهيدي، يكونوا بقضائهم كما فعلوا أساؤوا تطبيق القانون.	سلطة تقديرية	
65	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن تحديد مبالغ المتعة والتعويض ونفقة العدة ترجع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، غير أنهم ملزمين بذكر أسباب تحديدها ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد قصوراً في التعليل. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس برفعهم لمبالغ المتعة والتعويض والنفقة المحكوم بها في محكمة أول درجة دون أن يبينوا أسباب ذلك شابوا قرارهم بالقصور في التعليل .		
199	2003	عدد خاص	الجنائية	اجتهاد قضائي	إن لغرفة الاتهام سلطة تقدير الوقائع والأعباء كما أن لها الصفة لتقدير القصد أو سوء النية الذي يجرد الفعل أو يضيف عليه والثابت أن غرفة الاتهام بعد أن تبين لها أن المطعون ضدهما لم يكونا على علم بغرض الجماعة الإرهابية ، قضت بانتفاء وجه الدعوى لفائدتهما يكون قد طبقت بذلك القانون تطبيقاً سليماً .		
349	1989	1	الجنح والمخالفات	م 323 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانوناً أن مخالفات الدرجة الثانية تشكل كل مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها عندما تتعلق هذه المخالفة ببضائع محظورة لا يعاقب عليها هذا القانون بصرامة أكثر، فإن العقوبة المقررة لهذه المخالفات علاوة على المصادرة غرامة تساوي ضعف قيمة البضائع المتنازع فيها. فإذا كان من الثابت أنه يستخلص من محضر إدارة الجمارك، أن أعوان هذه المصالح ألقوا القبض على المخالف وبحوزته سيارة مستوردة عن تهريب بطريق الغش، فإن المقصود في هذا الشأن بضاعة محظورة الاستيراد وتخضع لتطبيق أحكام المادة 323 من قانون الجمارك. إن المجلس القضائي بتطبيقه حكم المادة 322 من نفس القانون على الوقائع المذكورة فقد أساء تطبيق القانون ذلك أن حكم هذه المادة يتعلق باستيراد سلع غير خاضعة لإجراء الحظر.	سلع محظورة الاستيراد	
233	1991	2	الجنح والمخالفات	م 353 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أنه يجب سماع الطرف المدني أمام قاضي الموضوع و من ثم فإنه يعد باطلاً الحكم أو القرار الذي لا يعاين سماع الطرف المدني في طلباته . ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن المجلس لما أغفل سماع الطرف المدني وحضوره في الجلسة رغم وجوده كطرف في الخصام يكون قد خرق القانون .	سماع أقوال المدعي المدني	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

340	2001	1	الجنح والمخالفات	م 353 من ق ا ج	مفاد نص المادة 353 من قانون الإجراءات الجزائية أنه إذا ما انتهى التحقيق بالجلسة سمعت أقوال المدعي المدني في مطالبته و طلبات النيابة العامة و دفاع المتهم و أقوال المسؤول بالحقوق المدنية عند الاقتضاء . و الواضح من القرار المطعون فيه أنه بعدما ألغى الحكم المستأنف و برأ المتهم في الدعوى الجزائية دون أن يشير إلى سماع طلبات الطرف المدني رغم حضور هذا الأخير بالجلسة يعد خرقاً للإجراءات.	سماع أقوال المدعي المدني
58	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 65 و 68 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه يتوجب على القاضي الاستماع بنفسه شهادة كل شاهد و على الانفراد سواء بحضور الخصوم أو غيابهم، و يذكر كل شاهد قبل الإدلاء بشهادته، اسمه ولقبه ومهنته وسنه وموطنه وعلاقته ودرجة قرابته ومصاهرته أو تبعيته للخصوم ثم يحلف بأن يقول الحق. و لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة المجلس أغفلوا توجيه اليمين القانونية للشهادات، و سماعهن على إنفراد، والأهم: إغفال مناقشة إسناد المهمة للخبير بسماع الشهود، وإن مثل هذه المهمة تعتبر أساساً من اختصاص القضاة وإسنادها لموثق يعتبر تنازلاً منهم عن اختصاصاتهم، مما يجعل قرارهم عرضة للنقض.	سماع شهود
164	1994	1	التجارية والبحرية	م 754 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه في حالة ما إذ لم يذكر اسم الناقل في وثيقة الشحن، أو ذكر بشكل غير واضح، عد مجهز السفينة - التي تحمل البضاعة على متنها - هو الناقل. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن صفة الناقل مؤكدة ببطاقة المعلومات و مصادق على صحتها من طرف قبطان السفينة، فإن القرار الذي قضى بانعدام الصفة لدى المطعون ضدها دون الأخذ بعين الاعتبار بهذه الوثائق قد خرق القانون، و يستوجب النقض.	سند الشحن
202	2001	1	التجارية والبحرية	م 754 من القانون البحري	يحتوي سند الشحن، وجوباً، باعتباره المستند الأساسي في كل عمليات التجارة البحرية، على بيانات خاصة بأطراف العقد وبالبضائع المنقولة وتحديد الرحلة البحرية؛ فهو أداة لإثبات نقل وتسليم البضائع للمرسل إليه. ولما اعتمد قضاة الموضوع على سند الشحن الذي لا يتضمن اسم الناقل البحري، فإنهم أخطأوا فيما قضوا، مما يتعين نقض القرار المطعون فيه.	
173	2012	2	التجارية والبحرية	م 746 من القانون البحري والمرسوم 64-71	سند (وثيقة) الشحن يربط الشاحن بالناقل. لا ينصرف أثر سند (وثيقة) الشحن إلى المرسل إليه. لا تنص المادة 746 من القانون البحري، على أن الحائر سند (وثيقة) الشحن (المرسل إليه)، طرف في عقد النقل.	
141	2009	1	المدنية	م 320 و 321 من ق ا م	يعني سند الاعتراف بالدين الممهور بالصيغة التنفيذية عن استصدار حكم قضائي إلزاماً للمدين بالدفع .	سند تنفيذي
190	2014	2	المدنية	م 600 من ق ا م و 96 من القانون 02-11 والمرسوم التنفيذي 06-132	عقد الرهن العقاري التوثيقي، الممهور بالصيغة التنفيذية، سند تنفيذي، له قوة الحكم النهائي.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

92	2016	1	العقارية	م 606 و 608 من ق ا م وا وم 8 من الأمر 65- 194	تخضع الوصية المحررة في دولة أجنبية للإمهار بالصيغة التنفيذية، من أجل قبول تنفيذها في الدولة محل التنفيذ. يتعين على السلطة المختصة التأكد من مدى رسمية السند وقابليته للتنفيذ في البلد الذي حرر فيه، بالإضافة إلى عدم مخالفته للنظام العام في البلد المطلوب تنفيذه فيه.	سند تنفيذي
238	2011	2	التجارية والبحرية	م 324 من ق م	تعد الحوالة البريدية والشهادة البريدية ، المحررتان من طرف قابض البريد ، سنديين رسميين ، ومن ثم ، وسيلة إثبات ، في نفس مرتبة محضر محضر القضائي .	سند رسمي
417	2007	2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	لا يشكل سنداً للملكية، دفع المشتري الثمن و اعتراف البائع بالبيع.	سند ملكية
282	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 319 و 2/339 من قانون الجمارك	في حالة تعدد المخالفات الجمركية تصدر العقوبات المالية على كل مخالفة يثبت ارتكابها قانوناً. و إن قضاة المجلس لما قضوا على الطاعن المرتكب لمخالفة السهو عن قيد عمليات جمركية في الفهرس المخصص لها بمضاعفة المخالفة قد طبقوا صحيح القانون. إن المخالفة الراهنة هي مخالفة شكلية تقوم بمجرد عدم قيد العمليات الجمركية في الدفتر ولا يهيم إحداثها لأي ضرر للخزينة.	سهو عن قيد عمليات جمركية في الدفتر
357	2004	1	الجنح والمخالفات	م 55 من ق ع	تراعي في تحديد العقوبة الأصلية (الحبس) في جريمة إصدار شيك بدون رصيد السوابق القضائية للمتهم .	سوابق قضائية
131	1997	1	الجنائية	م 4 من قانون التأمين	إذا كان نص المادة الرابعة من عقد التأمين ينص على أن صندوق التأمين لا يضمن الأضرار المشار إليها بالحروف اللاتينية أ- ب - س- ف - ح 'في حالة إحداث تلك الأضرار من طرف شخص يقود العربة ولا يملك رخصة سياقة ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك هو خرق للقانون . ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن حادث المرور الذي أدى إلى وفاة (ع. ر) تسبب فيه قاصر غير حاصل على رخصة سياقة بعلم ملك العربة ومشغله ، فإن هذه الأضرار مستثناة من الضمان مما يجعل صندوق التأمين خارج عن الخصام . ومتى كان كذلك، استوجب القول بخرق القانون ونقض القرار المطعون فيه.	سياقة بدون رخصة
348	1989	4	الجنح والمخالفات	م 241 من قانون المرور	من المقرر قانوناً أن جنحة السياقة في حالة سكر، لا تثبت حالة السكر فيها إلا بإجراء عملية فحص بيولوجي للدم من حيث وجوب احتوائه على نسبة 0,80 غرام أو أكثر، ومن المقرر أن كل حكم يجب أن يشمل على أسباب مبررة لمنطوقه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف أدانوا المتهم بهذه الجنحة بناء على مجرد بطاقة استعلامات تضمنها محضر الشرطة، فإنهم بقضائهم بناء على ذلك كان قرارهم منعدم الأساس القانوني.	سياقة في حالة سكر

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

199	1999	1	الجنح والمخالفات	م 7 من الأمر 15-74 وم 5 من المرسوم 34-80	من المقرر أنه " يسقط الحق في الضمان : 1- على السائق الذي يحكم عليه وقت الحادث بقيادة مركبة وهو في حالة سكر أو تحت تأثير الكحول أو مخدرات أو المنومات المحظورة . 2- ومع ذلك لا يحتج بسقوط هذه الحقوق على المصابين أو ذوي حقوقهم " . ومن ثم فإن مطالبة الطاعن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بإسقاط حق الضمان لتعويض الضحايا بسبب السياقة في حالة سكر ، يعد خرقا للقانون ، ومتى كان كذلك استوجب الرفض .	سياقة في حالة سكر
358	2001	1	الجنح والمخالفات	م 25 من قانون المرور	مفاد نص المادة 25 من قانون المرور أنه تتم الخبرة أو التحاليل الدموية وجوبا لدى مؤسسة صحية عمومية. و إن القضاء بإدانة المتهم بجنحة السياقة في حالة سكر اعتمادا على التحاليل الدموية التي أجريت في مخبر للشرطة الذي يعتبر مؤسسة عمومية صحية هو تطبيق صحيح للقانون.	
533	2002	2	الجنح والمخالفات	م 1/5 من المرسوم 34-80	من المقرر قانونا انه يسقط الحق في الضمان إلا عن السائق الذي يحكم عليه وقت الحادث بقيادة السيارة في حالة سكر ولا يسري على الضحايا و ذوي الحقوق.	

حرف التثيين

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
شبهة مشروعة	من المقرر قانونا أنه لا يعتد بدعاوى الشبهات المشروعة المرفوعة بعد النطق بالحكم. ومن المقرر أيضا أن هذا الإجراء مختص ومحدود ضد القضاة دون سواهم، ومن ثم فإن النعي على قرار المطعون فيه بالشبهات المشروعة غير مؤسس . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن عريضة الشبهات المشروعة تثار لأول مرة أمام المحكمة العليا وضد أحد موظفي الجهات القضائية (كاتب ضبط) لا يستوفي الشروط القانونية المذكورة في المادة 302 من قانون الإجراءات المدنية .	م 302 من ق ا م	الاجتماعية	1	1993	103
	من المقرر قانونا أنه يجوز للنائب العام لدى المحكمة العليا أو النيابة العامة لدى الجهة القضائية المنظورة أمامها النزاع أو المتهم أو المدعي المدني، تقديم عريضة لطلب إحالة القضية من جهة قضائية لأخرى من نفس الدرجة بسبب قيام الشبهة المشروعة. ولما تبين- من الملف الحالي- أن عريضة الطاعن سجلت بالمحكمة العليا، بعد يوم من تاريخ المحاكمة بالمجلس، الذي عرض عليه مضمون الطلب من قبل الدفاع على ساس أنه مسألة عارضة ، تتعلق بوجود خطأ مادي في قرار الإحالة وفصل فيه بموجب قرار . فإنه يتعين القول أن الطلب أصبح بدون جدوى، ولا وجه للفصل في طلب دعوى الشبهة المشروعة.	م 549 من ق ا ج	غرفة المشورة	1	1995	287
شخص اعتباري (معنوي)	متى كان من المقرر قانونا أن الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقرها القانون، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق أحكام المادة 49 من القانون المدني. إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف قضاة في الدعوى المدنية بتعويض الطرف المدني - قصر العدالة - مبلغ ألفي دج في حين أن قصر العدالة لا يتمتع بالشخصية المعنوية ومن ثم لا يتوفر على صفة تأسيس طرف مدني للمطالبة بإصلاح الضرر، وأن وزير العدل، هو وحده الذي يستطيع القيام بذلك باعتباره ممثلا للدولة فإنهم بهذا القضاء أخطأوا في تطبيق القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ القانوني.	م 49 من ق م	الجنح والمخالفات	3	1989	257
	إن إرسال التكليف بالحضور باسم رئيس التعاونية، لا يعني شخصه بالذات وإنما يعني التعاونية التي يمثلها، كما أن نتائج النزاع لا يتحملها الممثل لوحده و إنما كامل أفراد التعاونية طبقا لأحكام المادتين 49 - 50 من القانون المدني.	م 49 و 50 من ق م	المدنية	2	2001	133
	يعد تغييرا للمركز القانوني للشركة، من متهمة إلى شاهدة، سماع محكمة الجنايات ، كشاهد، الممثل القانوني للشركة ذات الشخص الواحد، المحالة إلى محكمة الجنايات، على أساس المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.	م 51 مكرر من ق ع وم 65 مكرر من ق ا ج	الجنائية	2	2013	351
	تطبق على الشخص المعنوي قواعد المتابعة و التحقيق و المحاكمة، المنصوص عليها في قواعد الإجراءات الجزائية. يتم تمثيل الشخص المعنوي من طرف ممثله القانوني ذي الصفة ، عند المتابعة.	م 65 مكرر و 65 مكرر 2 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	2	2013	426
شروط التحكيم	يكون باطلا، شرط التحكيم الوارد في وثيقة التأمين بين شروطها العامة، وليس في صورة اتفاق خاص منفصل عنها.	م 4/622 من ق م	التجارية والبحرية	1	2007	361

79	1991	4	المدنية	م 2/418 من ق م	من المقرر قانونا انه لا يجوز ان يحتج الشركاء ببطلان عقد الشركة إلا من اليوم الذي يقوم فيه احدهم بطلب البطلان ومن ثم فان القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون . لما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع بتصريحهم بعدم وجود الشركة وقيامها وعدم مناقشتهم للوثائق المقدمة إليهم وإبداء رأيهم فيها يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون .
94	1992	4	التجارية والبحرية	م 13 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه إذا كانت الدعوى مقامة من شركة فيجب أن تشمل العريضة او التصريح على بيان عنوان الشركة التجاري ونوعها ومركزها الرئيسي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للإجراءات الجوهرية. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه يشير إلى وجود شركة، إلا أن الدعوى لم ترفع باسم الشركة فإن قضاة الموضوع برفضهم لاعتراض الغير الخارج عن الخصومة المقدم من الطاعن دون مراعاة الإجراءات القانونية يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون.
129	2000	1	التجارية والبحرية	م 584 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أن: " عمليات السنة المالية وإجراء الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانية الناشئة عن ...، تعرض على الجمعية العامة للشركة للمصادقة عليها، في أجل ستة أشهر، اعتبارا من قفل السنة المالية ". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما قضوا بإرجاع المبلغ الذي سحبه الطاعن من مال الشركة البالغ مليون دينار، يعتبر سحبا دون سند قانوني، لأن أرباح الشركة تخضع في كيفية اقتسامها إلى الجمعية العامة للشركة، التي تعد بشأنها قرارات طبقا للمادة 584 من القانون التجاري. والقضاء بإرجاع المبلغ المسحوب من مال الشركة، لعدم احترامه الإجراءات المتعلقة بكيفية تحديد الأرباح طبقا لنص المادة 584 من القانون التجاري هو قضاء سليم.
354	2002	2	التجارية والبحرية	م 518 من ق م وم 545 من القانون التجاري	ان الاحتجاج بشهادة الشهود أمام الموثق لا تعفي من ضرورة إثبات وجود الشركة بعقد رسمي أو بيع جزء منها و لو بسبب المانع الأدبي.
201	2003	2	التجارية والبحرية	م 545 من القانون التجاري وم 324 مكرر 1 و 418 من ق م	إثبات شركة تجارية يتم بعقد رسمي وليس بمحضر حلها .
170	2004	1	التجارية والبحرية	م 545 من القانون التجاري	الإقرار بوجود الشركة يعد وسيلة إثبات قانونية لها .
178	2004	1	التجارية والبحرية	م 545 من القانون التجاري	يمكن إثبات قيام الشركة بالحكم القضائي وليس بالعقد الرسمي فقط .
219	2004	2	التجارية والبحرية	م 788 من القانون التجاري	لا يعد عملا جديدا قيام المصفي باسترداد مبلغ التسبيق المدفوع.

شركة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

283	2005	2	التجارية والبحرية	م 574 من ق م	بيع حصة في شركة ، يستوجب وكالة خاصة ، مادام لا يندرج في أعمال الإدارة.	شركة
81	2008	1	المدنية	م 554 و 580 من القانون التجاري	اكتساب المسير القاعدة التجارية للمقر الذي يأوي نشاط الشركة دون الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركاء مخالف لأحكام المادة 580 من القانون التجاري.	
181	2016	1	التجارية والبحرية	م 245 و 765 من القانون التجاري	لا مجال لتطبيق أحكام الإفلاس المنصوص عليها في المادة 245 من القانون التجاري على شركة في حالة تصفية، ويكون مقبولاً الطلب الرامي إلى تعيين محضر قضائي لضرب حجز تنفيذي على المبلغ الموجود بحساب الشركة متى وجدت في حالة تصفية.	
72	2016	2	المدنية	م 13 من ق م و ا	حلول الشركة محل الشركة المستخلفة في التزاماتها وتغيير اسمها واسم ممثلها القانوني لا يؤثر على طبيعتها القانونية ولا تتعدم فيها الصفة للاختصاص.	
218	2017	1	التجارية والبحرية	م 765، 783 و 788 من ق ت	تخضع تصفية الشركات لأحكام قانونها الأساسي. في حالة عدم اتفاق الشركاء، يعين مصفي الشركة، بأمر من رئيس المحكمة المختصة.	
96	2017	2	التجارية والبحرية	م 770، 771، 773 و 774 من ق ت	التنازل لشريك، عن عتاد شركة منحلّة، موجودة في حالة تصفية، محظور، طالما لم يثبت إقفال التصفية بمحضر جمعية عامة مصادق عليه وما لم يوافق كل الشركاء على هذا التنازل.	
102	2018	1	التجارية والبحرية	م 641، 663 و 721 من ق م ا م 245 من ق ت	لا يجوز الحجز أو التنفيذ على أموال شركة في حالة التصفية، ما لم يكن الدين مضموناً بامتياز خاص أو رهن.	
98	2018	2	التجارية والبحرية	المادتان 715 مكرر 9 و 715 مكرر 13 من ق ت	إذا ارتكب محافظ حسابات الشركة خطأً، فلا يمكن إنهاء مهامه، إلا عن طريق القضاء.	
112	1991	2	التجارية والبحرية	م 564 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً ، أن المساهمين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، لا يتحملون الخسائر ، الا في حدود ما قدموه من حصص فيها . لما كان ثابتاً -في قضية الحال - ان قضاة الموضوع ، لما اعفوا أحد الشركاء من المسؤولية ، يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون ، لكون الدين الذي في ذمة الشركة لا يتحمله شريك دون غيره ، و إنما يكون على الشركاء في مالهم ويقدر مساهمتهم في الشركة .	شركة ذات مسؤولية محدودة
111	1993	2	التجارية والبحرية	م 586 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز إدخال أي تعديل على القانون الأساسي إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأسمال الشركة ما لم يقضي عقد التأسيس خلاف ذلك، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القانون الأساسي للشركة يشترط موافقة ثلاثة أرباع من حصص الشركاء، فإن قضاة الموضوع بموافقتهم على رفع رأس مال الشركة دون توفر النصاب القانوني ، قد خالفوا القانون. - نفس القرار والمبدأ-	

133	1993	4	التجارية والبحرية	م 586 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز إدخال أي تعديل على القانون الأساسي إلا بموافقة أغلبية الشركاء التي تمثل ثلاثة أرباع رأسمال الشركة ما لم يقضي عقد التأسيس خلاف ذلك، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القانون الأساسي للشركة يشترط موافقة ثلاثة أرباع من حصص الشركاء، فإن قضاة الموضوع بموافقتهم على رفع رأس مال الشركة دون توفر النصاب القانوني، قد خالفوا القانون.	شركة ذات مسؤولية محدودة
156	1993	4	التجارية والبحرية	م 570 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً انه يمكن إحالة حصص الشركاء بكل حرية بين الزوج والأصول، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني غير مؤسس يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الحصص المحالة تمت بين الأصول بموجب عقد رسمي، فإن قضاة الموضوع برفضهم طلب الطاعن لممارسة حق الشفعة عليها طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.	
185	2004	1	التجارية والبحرية	م 589 من القانون التجاري	يتعين طبقاً للمادة 589 من القانون التجاري شهر قرار حل الشركة ذات المسؤولية المحدودة سواء تمت المداولة عليه على الوجه الصحيح أم لم تتم.	
331	2006	2	التجارية والبحرية	م 571 و 572 من القانون التجاري	لا يحل الحكم القضائي محل محضر جمعية عامة لشركة.	
239	2012	1	التجارية والبحرية	م 571 و 572 من القانون التجاري	الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسة ذات الشخص الوحيد، قابلة للانتقال عن طريق الإرث والإحالة (cession) بين الأزواج والأصول والفروع وبين الشركاء بدون اشتراط موافقة أغلبية الشركاء. ولا يمكن إثبات إحالة الحصص (cession de parts sociales) إلا بعقد رسمي.	
325	2006	1	التجارية والبحرية	م 564 من القانون التجاري وم 459 من ق 1 م	لا يعتبر تغيير اسم و عنوان المؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة تغييراً لمركزها القانوني و لا يؤدي إلى انعدام صفة التقاضي لديها.	شركة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد
229	2002	2	المدنية	م 545 و 766 من القانون التجاري	ان قضاة الموضوع بقضائهم بإتمام الشراكة لشركة فعلية و جعلها موجودة في المستقبل يكونون قد أضفوا الصبغة الرسمية على هذه الشركة و كان عليهم الاكتفاء بتصفيتها فقط الأمر الذي يجعل قرارهم مخالفاً للقانون.	شركة فعلية
255	2011	2	التجارية والبحرية	م 795 مكرر 2 من القانون التجاري	يمكن إثبات قيام شركة المحاصة، بين الشركاء، بكل الوسائل. يمكن إثبات شركة المحاصة، بين الشركاء، بتصريح شفهي.	شركة محاصة
77	2017	1	المدنية	م 425 من ق م وم 795 مكرر من القانون التجاري	تثبت شركة المحاصة بكل الوسائل ولا يشترط في ذلك وجود عقد رسمي، وتكون حصة كل شريك في الملكية المشاعة من الأرباح والخسائر بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال.	

349	2006	1	التجارية والبحرية	م 715 مكرر 19 من القانون التجاري	لا يمكن حل شركة المساهمة قضائياً، ما لم يثبت انخفاض عدد المساهمين إلى الحد الأدنى القانوني منذ أكثر من عام.	شركة مساهمة
139	1998	1	الاجتماعية	م 50 من ق م وم 459 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه : " لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزاً لصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك ". ومن المقرر أيضاً أن " يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان وذلك في الحدود التي يقرها القانون ". ولما ثبت -في قضية الحال -أن قضاة الموضوع لما لم يحرصوا على توفر شرط الصفة والأهلية للفرع النقابي والذي يعد من النظام العام لرفع الدعوى ، يكونون قد خرقوا القانون وعرضوا بذلك قرارهم للنقض .	شروط رفع الدعوى
187	2002	1	الاجتماعية	م 467 و 467 مكرر من ق م	من المقرر قانوناً و قضاء أن الإيجار لا يثبت إلا عن طريق عقد إيجار مكتوب أو وصولات الإيجار ، و أن شغل الأمانة مهما كانت مدته لا يمنح للشاغل المادي صفة المستأجر و القضاء بخلاف ذلك يعد مخالف للقانون.	شغل الأمانة بدون سند
365	2009	1	الجنح والمخالفات	م 942 من القانون البحري	يعاقب بالحبس والغرامة المالية أو بإحدى العقوبتين، كل من يشغل الأمانة العمومية للميناء، ويتمادى في ذلك، بصفة غير قانونية، رغم إنذاره بمغادرة الأماكن.	شغل الأمانة العمومية للميناء
19	1989	4	المدنية	م 799، 801 و 802 من ق م	من المقرر قانوناً أن القرار الذي لا تكفي أسبابه لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أبدى من طلبات و دفع أطرافها، فإن هذا القرار يكون مشوباً بالقصور في التسبيب. ولما كانت جهة الاستئناف لم تقم فعلاً باحتساب الآجال المحددة بالمواد 799، 801 و 802 من القانون المدني بالنسبة للعمليات الصادرة عن الطالبة في طلبها استعجال حق الشفعة والإنذار الموجه لها من البائعة والمشتري حتى يتسنى للمجلس الأعلى استعمال حق الرقابة عليها. واقترنت على ذكر عموميات لا تفي بالمطلوب، وقضت بالمصادقة على الحكم المستأنف لديها، القاضي برفض الدعوى لسقوط حق المدعية في الشفعة، فإنها بهذا القضاء شوهدت قرارها بالغموض والقصور في التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعنة بمخالفة هذا المبدأ.	شفعة

61	1989	4	المدنية	م 799 من ق م	<p>إذا كان مؤدى نص المادة 799 من القانون المدني، أنه يوجب على كل من يريد الأخذ بالشفعة، أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ الإنذار الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه، ومن المقرر قانوناً أن تبليغ هذا الإعلان لا يكون صحيحاً إذا لم يتم لأحد الأشخاص المنصوص عليهم في أحكام المادة 23 من قانون الإجراءات المدنية، ولما كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن تأسيساً على خرق لمادة 23 المشار إليها سلفاً، في غير محله.</p> <p>ولما كان قضاة الاستئناف ألغوا الحكم المستأنف لديهم لعدم صحة الإعلان بالشفعة، فإنهم بقضائهم هذا التزموا بتطبيق القانون واستوجب لذلك رفض الطعن.</p>	
64	1989	4	المدنية	م 799 و 801 من ق م	<p>1- من المقرر قانوناً أنه يجب أن يكون التصريح بالرغبة في الشفعة بعقد رسمي، يعلن عن طريق كتابة الضبط وإلا كان هذا التصريح باطلاً ولما كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه تأسيساً على ما هو مثار بخرق أحكام المادة 801 من القانون المدني بدعوى أن القانون يشترط تحرير رسم توثيقي بطلب من القائم بالشفعة إعلاناً عن قصده هذا، وإعلان ذلك عن طريق كتابة الضبط يكون في غير محله ويتعين رده.</p> <p>ولما كان الثابت أن المطعون ضدها قد أعلنت عن رغبتها في الشفعة بعقد رسمي عن طريق كتابة الضبط، فإن قضاة الاستئناف بمصادقتهم على الحكم المستأنف الذي قضى بصحة التصريح بالشفعة التزموا بتطبيق القانون.</p> <p>2 - لقد حدد المشرع الإجراءات الواجب إتباعها للأخذ في الشفعة، في المادة 794 وما بعدها من القانون المدني، وحدد في أحكام المادة 799 من نفس القانون، أجل شهر من تاريخ الإنذار الذي يوجهه إلى البائع أو المشتري للراغب في الشفعة، وإذا لم يثبت أن البائع قد وجه الإنذار المنصوص عليه قانوناً لاحتساب أجل الشهر الواجب إعلان الرغبة في الشفعة خلاله فإن فوات الأجل بعد الإنذار الموجه من البائع أو المشتري للراغب في الشفعة والمستكمل للشروط هو المسقط للحق في الشفعة لا غير ولما كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بما هو مثار من الطاعن حول العلم والسكوت في غير محله ويتعين رده. لذلك استوجب رفض الطعن.</p>	شفعة
52	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 802 من ق م	<p>متى كان من المقرر قانوناً أنه يجب أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري معاً أمام المحكمة الواقع في دائرتها العقار، وذلك في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة. ومن المقرر كذلك أن أحكام هذا المبدأ تعد من الأشكال الجوهرية في الإجراءات ومن النظام العام وتطبق تلقائياً، ومن تم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمباشرة الطاعن بمخالفة أحكام المادة 799 من قانون الإجراءات المدنية، غير مؤسس ويستوجب رده.</p> <p>ولما كان ثابتاً أن الطاعنين لم يعلنوا رغبتهم في الشفعة خلال الأجل المحدود قانوناً رغم علمهم بالبيع الواقع، وكان ثابتاً كذلك أنهم لم يرفعوا دعواهم على البائع والمشتري معاً واكتفوا برفعها على البائع فقط، لذا فإن قضاة الاستئناف بمصادقتهم على الحكم القاضي برفض طلب حقوق الطاعنين بوجه الشفعة، التزموا بصحيح القانون.</p>	

47	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 807 من ق م	من المقرر قانوناً أن الحق بالشفعة يسقط إذا مرت سنة من يوم تسجيل عقد البيع ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله يستوجب رفضه . لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن النزاع بين الطرفين ينحصر حول ثبوت حق الشفعة وان الأملك المتنازع عليها بيعت بعقود رسمية ومسجلة في سنوات 1944 و 1946 و 1947 ، وان الطاعنتين طلبتا ممارسة حقهما في الشفعة بثلاثة عقود محررة في 31 ماي 1951 ، فان قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم ومن جديد القضاء بإبطال الدعوى طبقوا صحيح القانون.	شفعة
28	1991	2	المدنية	م 799 من ق م	من المقرر قانوناً أنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري في أجل 30 يوماً من تاريخ الإنذار الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقاً للقانون . ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن كل من البائع والمشتري لم يوجهها إنذار إلى الطاعن مما جعل حقه في الشفعة يظل قائماً ومن ثم فإن قضاة الموضوع برفضهم دعوى الطاعن الرامية إلى ممارسة حقه في الشفعة يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
84	1992	3	التجارية والبحرية	م 795 من ق م	من المقرر قانوناً، أن حق الشفعة يكون لصاحب حق الانتفاع إذا بيعت الرقبة كلها أو بعضها، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفته للإجراءات والخطأ في تطبيق القانون غير وجيه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما رأوا أن المستأجر (الطاعن) لا يدخل ضمن الحالات الثلاثة المنصوص عليها في المادة 795 من القانون المدني، باعتبار أن حق الإيجار حق شخصي في حين أن حق الانتفاع حق عيني ومن ثم فإنهم بقضائهم كما فعلوا قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.	
69	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 801 من ق م	إذا كان مؤدى المادة 801 من القانون المدني، أنها تشترط لصحة إجراءات طلب الشفعة ، وجوب تسجيل عقد طلب الشفعة وإشهاره، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير سليم يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع برفضهم دعوى الشفعة المقامة من الطاعنين لعدم احترام إجراءات الشفعة، طبقوا صحيح القانون.	
194	1995	1	التجارية والبحرية	م 801 من ق م	من المقرر قانوناً أن التصريح بالرغبة في الشفعة يجب أن يتم بعقد رسمي يعلن عنه، عن طريق كتابة الضبط وإلا كان هذا التصريح باطلاً . كما لا يحتج به ضد الغير أي إذا كان مسجلاً، ويجب أن يتم إيداع ثمن البيع والمصاريف بين يدي موثق خلال 30 يوماً على الأكثر من تاريخ التصريح بالرغبة في الشفعة، بشرط أن يكون هذا الإيداع قبل رفع دعوى الشفعة، وإلا سقط الحق فيها. ولما ثبت - في قضية الحال - أن الإجراء الخاص بإيداع ثمن البيع والمصاريف، لم يتم في الأجل على الوجه المذكور أعلاه، فإن تمسك المطعون ضده بحق الشفعة جاء في غير محله، وينجر عنه نقض القرار القاضي بإثبات حقه فيها ، مع الإحالة من جديد على المجلس.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

158	1999	1	التجارية والبحرية	م 794 من ق م	من المقرر قانوناً أن " الشفعة رخصة تجيز الحلول محل المشتري في بيع العقار .. " ولما ثبت - في قضية الحال - أن حق الشفعة لا يمارس إلا على العقارات وأن المحل التجاري لا يعتبر عقاراً بالمفهوم القانوني إذ أنه يتكون من أموال معنوية والمستأجر يعتبر منتقياً وبالتالي لا يستطيع ممارسة حق الشفعة في محل تجاري يوجد داخل عقار تم بيعه من قبل المؤجر الأصلي.
111	1999	2	المدنية	م 801 و 802 من ق م	من الثابت قانوناً " أن التصريح بالرغبة في الشفعة يجب أن يكون بموجب عقد رسمي والإعلان به يتم عن طريق كتابة الضبط ... كما يجب "أن ترفع الدعوى في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة 801 من القانون المدني ..." ولما تبين من القرار المطعون فيه أنه تم رفض دعوى الطاعنة الرامية إلى ممارسة حقها في الشفعة على أساس ورودها خارج مهلة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ التصريح بالرغبة في الشفعة ، فإنهم خالفوا القانون لما أسسوا قرارهم على تاريخ التصريح بالرغبة في حين أن المادة 802 من القانون المدني تفرض وجوب رفع الدعوى ابتداءً من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة 801 من القانون المدني .
156	2000	1	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	لا تدخل دعاوى الشفعة ضمن الدعاوى المذكورة على سبيل الحصر في المادة: 85 من المرسوم رقم: 63-76 و مادام القرار المطعون فيه صرح برفض دعوى الطاعنة شكلاً بسبب عدم شهر عريضة دعوى الشفعة فإنه أخطأ في تطبيق مقتضيات المادة المذكورة .
146	2000	2	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	لا تدخل دعاوى الشفعة ضمن الدعاوى المذكورة على سبيل الحصر في المادة: 85 من المرسوم رقم: 63-76 و مادام القرار المطعون فيه صرح برفض دعوى الطاعنة شكلاً بسبب عدم شهر عريضة دعوى الشفعة فإنه أخطأ في تطبيق مقتضيات المادة المذكورة .
163	2000	2	العقارية	م 3/795 من ق م	من المقرر قانوناً أنه: " يثبت حق الشفعة ... لصاحب حق الانتفاع، إذا بيعت الرقبة كلها أو بعضها ". من الثابت قانوناً، أن حق الانتفاع يسمح لصاحبه باستعمال الشيء و الانتفاع بثماره مثله مثل المالك و هو يختلف عن حق الإيجار في مداده و حدوده و مدته. و لما اعتبر قضاة المجلس أن حق الإيجار هو حق الانتفاع و أقروا للمستأجر بثبوت حق الشفعة فإنهم قد أخطأوا في تطبيق المادة 795 من القانون المدني.
119	2003	2	المدنية	م 795 من ق م	لا يمارس حق الشفعة في عقود المقايضة.
220	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 78 و 172 من القانون التجاري و م 795 من ق م	التاجر لا يعتبر منتقياً usufruitier و بالتالي لا يمكنه ممارسة حق الشفعة إذ أن حقه الوحيد يقتصر فقط على الحصول على التعويض عن الإخلاء و بالتالي فإن المجلس قد أصاب لما رفض طلب الشفعة لانتفاء الصفة.
227	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 802 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يجب أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الواقع في دائرتها العقار في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان و إلا سقط الحق.

شفعة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

233	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 801 و 802 من ق م	القضاء برفض دعوى ممارسة حق الشفعة لعدم تبليغ الطاعنين في الشفعة كما تشترطه المادة 801 من القانون المدني تحت طائلة البطالان و اكتفائهم بوضع ثمن البيع و المصاريف لدى الموضوع يعد تطبيقاً سليماً للقانون.
240	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 2/795 من ق م	لا تكون الشفعة الا للشركاء في الشيوع و عليه لا يحق طلب الشفعة ممن فرز نصيبه بقسمة رضائية ثابتة.
246	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 795 من ق م	من المقرر قانوناً أنه: " يثبت حق الشفعة ... لصاحب حق الانتفاع، إذا بيعت الرقبة كلها أو بعضها." من الثابت قانوناً، أن حق الانتفاع يسمح لصاحبه باستعمال الشيء و الانتفاع بثماره مثله مثل المالك و هو يختلف عن حق الإيجار في مداده و حدوده و مدته. و لما اعتبر قضاة المجلس أن حق الإيجار هو حق الانتفاع و أقروا للمستأجر بثبوت حق الشفعة فإنهم قد أخطأوا في تطبيق المادة 795 من القانون المدني.
251	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 798 وما يليها من ق م	من المقرر قانوناً انه لا شفعة ... إن وقع البيع بين الأصول و الفروع أو بين الزوجين أو بين الأقارب لغاية الدرجة الرابعة وأن القرار المطعون فيه لما قضى بعدم الاعتداد باستعمال حق الشفعة لكون المشتري هو ابن خال جميع الأطراف يكون قد أصاب فيما قضى و هو تطبيق سليم للقانون.
255	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 3/795 من ق م	المستفيدون من حق الشفعة محددون في المادة 795 من القانون المدني على سبيل الحصر ، و من بينهم مالك حق الانتفاع أخطأ قضاة الموضوع لما اعتبروا المستأجر منتفعا و خلطوا بين الانتفاع على وجه الإيجار و بين حق الانتفاع المتفرع عن حق الملكية.
99	2004	1	المدنية	م 795 من ق م	لا تعد حالة الجوار سبباً من أسباب حق الشفعة.
218	2004	1	العقارية	م 795 من ق م	لا يدخل حائز الأرض بموجب أحكام سابقة ضمن الأشخاص المحددين على سبيل الحصر في المادة 795 من القانون المدني في مجال ممارسة حق الشفعة .
209	2005	2	المدنية	م 801 من ق م وم 256 من قانون التسجيل	يستوفي شروط المادة 801 الفقرة الثانية من القانون المدني ، بخصوص التصريح بالرغبة في الشفعة ، إيداع خمس ثمن البيع و بين يدي الموثق ، وفقاً لمقتضيات المادة 256 من قانون التسجيل المعدلة بالمادة 23 من قانون المالية لسنة 1998 .
223	2006	1	المدنية	م 574 و 799 من ق م	جواز تبليغ التصريح بالرغبة في الشفعة إلى وكيل البائع المكلف بالبيع بناء على وكالة خاصة .
389	2007	2	العقارية	م 794 من ق م	يكون الشفيع ، الراغب في الشفعة بالحلول محل المشتري في العقار المبيع، ملزماً بدفع الثمن المذكور في العقد الرسمي وليس في عقد الاعتراف بالدين.
193	2008	1	العقارية	م 795 من ق م	لا شفعة بعد القسمة النهائية.
236	2010	2	العقارية	م 804 من ق م	لا يحتج على الشفيع، باعتباره من الغير ، إلا بالثمن الوارد في عقد البيع محل الشفعة حتى ولو كان ثمناً صورياً، ما لم يثبت خلاف ذلك بالطرق القانونية .

شفعة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

330	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 801 من ق م	بعد خرقا للقانون ، عدم تحديد تاريخ انطلاق المهلة القانونية المقررة لإيداع الشفيع ثمن البيع والمصاريف لدى الموثق ، في حيثيات القرار المطعون فيه.	شفعة
334	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 796 من ق م	لا يؤثر سبب الشفيع على ترتيب الشفيعاء. يستوي الشريك في الشفيع عن طريق الإرث مع الشريك في الشفيع عن طريق الشراء. لا أفضلية لأحدهما على الآخر في التمسك بحق الشفيع .	
193	2012	1	العقارية	م 351 و 803 من ق م	يترتب على الشفيع حلول الشفيع محل المشتري، وليس بطلان عقد البيع.	
381	2012	2	العقارية	م 801 و 807 من ق م	استقر الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ،في مجال الشفيع، على أن مصطلح التسجيل، مستعمل كذلك في بعض مواد القانون المدني، بمعنى مصطلح الشهر. لا حجية لتصريح بالرغبة في الشفيع، غير مسجل ومشهر.	
323	2014	2	العقارية	م 793 و 801 من ق م	التصريح بالرغبة في الشفيع، غير المشهر، المحرر من طرف موثق، مخالف القانون.	
452	2003	1	الجنح والمخالفات	م 73 من ق ا ج	في حالة رفع شكوى مصحوبة بادعاء مدني لا يجوز رفض إجراء التحقيق إلا في الحالات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة 73 من ق ا ج و بناء على طلب النيابة العامة و أن تأييد غرفة الاتهام لأمر قاضي التحقيق الرامي تلقائيا إلى رفض إجراء التحقيق دون توافر هذه الشروط يعد خرقا للقواعد الجوهرية في الإجراءات .	شكوى مصحوبة بادعاء مدني
239	2005	1	العقارية	م 39 من القانون 25-90	تشكل شهادة الحيابة ، المحدثه طبقا للمادة 39 من القانون 25-90 ، سندا قانونيا ، بمفهوم المادة 30 من نفس القانون.	شهادة الحيابة
417	2006	1	العقارية	م 39 من القانون 25-90 وم 823 من ق م	لا يمكن استصدار شهادة الحيابة، إلا إذا توافرت من جهة شروط الحيابة المنصوص عليها في المادة 823 من القانون المدني وانعدام سند الملكية للعقار موضوع هذه الشهادة من جهة أخرى.	
435	2007	1	العقارية	م 817 وما يليها من ق م وم 30 و 39 من القانون 25-90 والمرسوم التنفيذي 254-91	لم يجعل المشرع من شهادة الحيابة شرطا لممارسة دعاوى الحيابة الخاضعة لأحكام المواد 817 و ما بعدها من القانون المدني و المواد 413 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية (المادة 524 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية) .	
215	2008	1	العقارية	م 7 من ق ا م والمرسوم التنفيذي 254-91	إلغاء شهادة الحيابة من اختصاص القضاء الإداري و ليس القضاء العادي .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

239	2010	2	العقارية	القانون 25-90	لا يمكن دحض شهادة الحيابة، باعتبارها سنداً قانونياً رسمياً، إلا عن طريق دعوى الإبطال .	شهادة الحيابة
128	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 39 من القانون 25-90	لا يمكن استصدار شهادة الحيابة، إلا إذا توافرت من جهة شروط الحيابة المنصوص عليها في المادة 823 من القانون المدني وانعدام سند الملكية للعقار لموضوع هذه الشهادة من جهة أخرى.	
133	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 39 من القانون 25-90	لا تسلم شهادة حيابة قطعة أرض، رغم توفر شروط الحيابة، إذا كان لهذه القطعة الأرضية سند ملكية.	
137	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 30 و 39 وما يليها من القانون 25-90 والمرسوم 254-91	لم يجعل المشرع من شهادة الحيابة شرطاً لممارسة دعاوى الحيابة الخاضعة لأحكام المواد 817 و ما بعدها من القانون المدني و المواد 413 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية (المادة 524 و ما يليها من قانون الإجراءات المدنية والإدارية).	
407	2012	2	العقارية	م 2 و 39 من القانون 25-90	لا تمنح شهادة الحيابة على أرض مبنية.	
291	2014	2	العقارية	م 39 من القانون 90- 25 و م 823 من ق م	تتصب شهادة الحيابة على أراضي الملكية الخاصة التي ليس لها عقد ولم يشملها مسح الأراضي.	
453	2004	2	الجنح والمخالفات	م 235 من ق ع	جريمة شهادة الزور ، تقوم عند الإدلاء بشهادة مزورة أمام القضاء و ليس أمام الضبطية القضائية .	شهادة الزور
603	2006	1	الجنح والمخالفات	م 233 من ق ع	تقوم جريمة شهادة الزور طبقاً لنص المادة 233 من قانون العقوبات على : 1- الشهادة زوراً تحت اليمين القانونية من طرف شخص مطلوب للإدلاء بشهادته . 2- أمام جهة قضائية ويتلقاها قاض في إطار مهامه . 3- أن تكون الشهادة عن وقائع محل إثبات.	
29	1989	1	المدنية	م 59 من ق ا م	النزاع القائم بين الزوج والزوجة حول المصوغ الذي عجزت عن إثبات ملكيته لها بالكتابة سوى حيازتها لفاتورات بعض دون تشكيل دليل كامل لملكيتها له كله، فإنه يجوز حسمه بوسيلة إثبات أخرى كاليمين المتممة، ما دامت الفاتورات المذكورة تشكل لصالح الزوجة قرينة جديرة التعزيز بهذه الوسيلة إلى جانب المصوغات التي تنسب عادة بالنظر إلى طبيعتها إلى المرأة و من ثم لا يجوز استبعاد طلب الزوجة الإثبات بالشهود.	شهادة الشهود
104	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قضاء أن القاضي غير ملزم بالاستماع إلى تصريحات الشهود طالما كانت أقوالهم على فرض موافقتها مع إدعاءات المشهود له لا ترفع عنه مسؤولية الطلاق، ذلك أنه إذا فرض أن الشهود شهدوا للزوج على أنه حاول إرجاع زوجته وأنها أهانته وشتمته فإن ذلك لا يقيم دليلاً على امتناعها عن الرجوع، فالدليل المقبول شرعاً هو الحكم عليها بالرجوع وتقابل ذلك برفض يسجل عليها شرعاً، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالوجه المثار من انعدام الأسباب في غير محله ويستوجب رفضه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

235	1990	4	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	متى كان مقررا قانونا انه يجوز للمجلس القضائي عدم الاستماع مجددا إلى شهادة الشهود ، فانه يتعين ذكر أسمائهم وفحوى شهادتهم المدلى بها أمام جهات التحقيق الابتدائي أو أمام هيئات الحكم سيما إذا كانت الإدانة مبنية على الامتناع بشهادة الشهود ، ومن ثم فان القضاء بما يخالف هذا المبدأ يجعل القرار مشوبا بالقصور في التعليل . لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه جاء خاليا من ذكر أسماء الشهود ومحتوى شهادتهم ، مما جعله مشوبا بالقصور في التعليل . ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه .	شهادة الشهود
61	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام عامة	من المقرر شرعا أن الشهادة الشرعية في إثبات الحق أو نفيه عن الشخص هي التي تؤدي أمام القاضي في شأنها إجراءات قانونية و من ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون . و لما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما بنوا حكمهم على شهادة تم سماعها أمام الخبير دون أدائها أمام القاضي فبعضائهم كما فعلوا خالفوا النصوص القانونية و انتهكوا القواعد الشرعية و عرضوا قرارهم لعدم التأسيس القانوني . و متى كان كذلك - استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
170	1993	1	الجنائية	م 299 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز لمحكمة الجنايات أن تحكم على الشاهد المتخلف عن الحضور، فإن لرئيس محكمة الجنايات السيادة والسلطة التقديرية في أن يعتبر حضور شاهد عديم الجدوى دون أن يكون موضوع حكم إنما يتعين الإشارة إليه في محضر المرافعات . ومن تم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم صدور حكم بسبب إعفاء بعض الشهود الغائبين من حضور المرافعات غير مؤسس يستوجب رفضه .	
31	1993	2	المدنية	64 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز سماع شهادة أقارب أحد الخصوم أو أصهاره على عمود النسب، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف بسماعهم لأشخاص ذوي قرابة بأحد الخصوم يكونوا قد خالفوا القانون .	
79	1998	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق ا م	من المقرر قانونا انه " يجوز شهادة الأقارب في قضايا الحالة التي هي الزواج ، الطلاق، الوفاة " . ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون . ومتى تبين - في قضية الحال - أن شهادة الأقارب على وفاة المرحومة كان قصد الوصول لتقسيم التركة ، فإن القضاة لما رفضوا الدعوى في الحال وعدم قبول شهادة الأقارب على وفاة المرحومة دون إجراء تحقيق في القضية ، فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض .	
162	2010	1	التجارية والبحرية	م 30 من القانون التجاري	يعد استبعاد وثيقة شهادة شاهدين ، باعتبارها وسيلة لإثبات العقود التجارية، مخالفا المادة 30 من القانون التجاري التي وسعت مجال الإثبات .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

225	2012	1	الاجتماعية	م 10 من القانون 11-90	شهادة الشهود ، وسيلة من وسائل إثبات علاقة العمل .	شهادة الشهود
459	2014	1	الجنائية	م 212 و 228 من ق ا ج	المتهم المحكوم له بالبراءة في قضية بحكم صار نهائيا ملزم بأداء اليمين، عند سماعه كشاهد ، في نفس القضية .	
407	2007	1	العقارية	م 39 و 91 من المرسوم 63-76	تعد الشهادة التوثيقية ، حتى وإن كانت عقدا تصريحا ، متى استوفت إجراءات الشهر ، عقدا رسميا ناقلا ملكية الأملاك العقارية إلى الورثة ، سواء في الشياح أو بالحصة المفزة .	شهادة توثيقية
265	2008	2	العقارية	م 91 من المرسوم 63-76	لا تعتبر الشهادة التوثيقية شرطا لرفع الدعوى و إثبات الصفة ما دامت التركة تنتقل من المورث إلى الورثة بمجرد الوفاة .	
191	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 15 من الأمر 74-75 وم 91 من المرسوم 63-76	تنتقل الحقوق الميراثية إلى الورثة بمجرد الوفاة. لا تشكل الشهادة التوثيقية قيда على ممارسة الدعوى أمام القضاء.	
195	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 713 وما يليها من ق م وم 15 من الأمر 74-75 وم 91 من المرسوم 63-76	تتوفر الصفة و المصلحة في دعوى منع التعرض للحيازة بين مالكين على الشيوع ، بثبوت العلاقة المباشرة الواقعية بين الطالب و بين العقار موضوع النزاع بغض النظر عن تأسيس الطالب القضائي. لا تشترط الشهادة التوثيقية بين الشركاء في الشيوع مهما كانت طبيعة الدعوى بينهم تشترط الشهادة التوثيقية في مواجهة الغير الأجنبي عن الميراث.	
199	2010	عدد خاص الجزء 3	العقارية	م 2/15 من الأمر 74-75 وم 91 من المرسوم 76-63	تنتقل الحقوق الميراثية إلى الورثة بمجرد الوفاة . لا تشكل الشهادة التوثيقية قيда على ممارسة الدعوى أمام القضاء.	
92	2011	1	المدنية	م 91 من المرسوم 63-76	الحقوق الميراثية، تنتقل إلى الورثة، بمجرد الوفاة. لا تشكل الشهادة التوثيقية قيда على ممارسة الدعوى، أمام القضاء.	
364	2015	1	الاجتماعية	م 67 قانون 11-90 م 21 قانون 04-90 م 25،26،277، 358 فقرة 16 من ق ا م ا	تسلم شهادة العمل للعامل، كدليل إثبات عن الفترة التي اشتغل خلالها لصالح المستخدم. لا تدخل، ضمن هذه الفترة، المدة التي كان فيها العمل متوقفا، لأي سبب ولم يتقاض خلالها العامل أجرا. يتعين على العامل، طالب شهادة العمل، إثبات عمله لصالح المستخدم. يعد القاضي، الملزم المستخدم بمنح العامل شهادة عمل، عن فترة غير محددة في الطلب، فاصلا بأكثر مما طلب منه.	شهادة عمل

495	2005	2	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج	لا يمنع قانون الإجراءات الجزائية ، القاضي من سماع شهادة كفيف .	شهادة كفيف
227	1991	2	الجنح والمخالفات	م 231 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه تقبل الشهادة الشخص الذي أبلغ العدالة بوقائع الدعوى قياما بالتزام قانوني أو من تلقاء نفسه ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للأشكال الجوهرية في الإجراءات . ولما كان من الثابت -في قضية الحال - أن مجلس قضاء المسيلة برفضه سماع أقوال المبلغين في الجرائم المرتكبة كشهود فانه بقضائه هذا يكون قد خالف مقتضيات أحكام المادة 231 من قانون الإجراءات الجزائية .	شهادة مبلغ عن جريمة
371	2006	2	العقارية	م 39 من القانون 25-90	لا ترقى شهادة التواجد على سبيل الإقامة بالأماكن ، المسلمة من طرف البلدية إلى شهادة الحياة المنصوص عليها في قانون التوجيه العقاري.	شهادة وجود بالأماكن
160	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	أحكام المادة 85 من المرسوم 63/76 المؤرخ في 1976/03/25 التي تنص على شهر عريضة رفع الدعوى في حالات محددة منها دعوى بطلان العقود المشهورة وردت لحماية مصالح خاصة و بالتالي فإن إثارتها تلقائيا من طرف قضاة المجلس يعد تجاوز للسلطة و يعرض القرار المطعون فيه للنقض.	شهر الدعاوى
166	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	تمسك الطاعن بعدم شهر الدعوى من طرف المدعين الاصليين و عدم مراعاة قضاة الموضوع احكام المادة 85 من المرسوم 63/76 المؤرخ في 1976/03/25 يعرض القرار للنقض.	
176	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	لا تدخل دعاوى الشفعة ضمن الدعاوى المذكورة على سبيل الحصر في المادة: 85 من المرسوم رقم: 63-76 و مادام القرار المطعون فيه صرح برفض دعوى الطاعنة شكلا بسبب عدم شهر عريضة دعوى الشفعة فإنه أخطأ في تطبيق مقتضيات المادة المذكورة.	
221	2008	1	العقارية	م 85 من المرسوم 63-76	لا تخضع دعوى التعدي على الملكية العقارية للشهر النصوص عليه في المادة 85 من المرسوم 63-76 .	
232	2002	2	المدنية	م 85 من المرسوم 63-76	إن إجراء شهر العريضة الافتتاحية للدعوى المستحدث بموجب المرسوم رقم 63-76 المؤرخ في 25/03/1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري لم ينص عليه كل من قانون الإجراءات المدنية و القانون المتضمن إعداد مسح الأراضي العام و تأسيس السجل العقاري. انه في حالة التعارض بين التشريع الأعلى و التشريع الفرعي فان التشريع الأعلى هو الذي يطبق. و أن قضاة الموضوع بتقريرهم أن إجراء شهر العريضة الافتتاحية يتعلق بالنظام العام فإنهم يكونون قد طبقوا التشريع الفرعي و طرحوا التشريع الأعلى و بذلك فإنهم يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون لان إجراء شهر العريضة الافتتاحية مقرر لمصلحة المدعي المحضة ولا يرمي إلى حماية المصلحة العامة.	شهر العريضة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

179	2012	1	العقارية	م 519 من ق ا م وإ وم 85 من المرسوم 63-76	لا تشهر العريضة المرفوعة أمام القسم العقاري في حالة عدم تعلق موضوعها ب (دعاوى الفسخ أو الإبطال أو تعديل أو نقض حقوق قائمة على عقود تم شهرها).	شهر العريضة
346	2014	1	العقارية	م 519 من ق ا م وإ	لا يستوجب القانون شهر عريضة دعوى الشفعة . لا تدخل دعوى الشفعة ضمن الدعوى المعدة في المادة 519 من قانون الاجراءات المدنية .	
214	2001	2	التجارية والبحرية	م 85 من قانون السجل العقاري	إن عقد التوثيق المتضمن إبرام عقد إيجار محل تجاري يخضع لإجراءات إشهار محددة في القانون التجاري و ليس لإجراءات الإشهار العقاري المنصوص عليها في المادة 85 من قانون السجل العقاري لأنه لا يؤدي الى أي تعديل في الوضعية القانونية للعقار الموجود فيه المحل المستأجر . و إن القرار المطعون فيه لما اعتبر أن عقد الإيجار لمحل تجاري يخضع لعملية الإشهار العقاري فإنه خرق القانون مما يعرضه للنقض.	شهر عقاري
223	2003	2	العقارية	المرسوم 63-76 وقانون السجل العقاري	لا يعتد بالاعتراض على الشهر أمام المحافظة العقارية إلا إذا حصل بموجب دعوى قضائية وفقا للإجراءات المقررة قانونا .	
83	2005	1	المدنية	م 189 و 191 من ق م وم 345 و 355 من ق ا م	ليس لرئيس المحكمة في نطاق الضمان العام المقرر للدائنين، منع محافظ عقاري، من شهر عقد رسمي ، بموجب أمر على ذيل عريضة.	
376	2012	2	العقارية	م 793 من ق م وم 66 من المرسوم 76- 63	تكون الأولوية للعقد الإداري المشهر، على الحكم القضائي غير المشهر، عند المنازعة في الحقوق الواردة فيهما.	
341	2013	2	العقارية	م 793 من ق م	تنتقل الملكية، في حالة تصرف بائع في عقار مرتين بعقدين توثيقيين إلى المشتري، حائز العقد التوثيقي الأسبق في الشهر.	
207	2015	1	العقارية	م 793 من ق م م 16 من امر 75- 74	شهر العقد بالمحافظة العقارية شرط لنقل الملكية، لا يترتب على عدم شهر العقد بطلانه، لم يحدد القانون ميعادا للشهر، يبقى البائع ملتزما بعدم تعرضه للمشتري في شهر العقد.	
31	1989	4	المدنية	م 2/503 و 3 من القانون التجاري	متى نصت المادة 503 فقرة 02 و 03 من القانون التجاري على قبول معارضة الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة ضياعه وإفلاس حامله، وأن رفع الساحب معارضة لأسباب أخرى يوجب على قاضي الاستعجال حتى ولو في حالة رفع دعوى أصلية أن يأمر بإلغاء هذه المعارضة بناء على طلب الحامل، وبناء على ذلك فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إن المجلس الذي قضى بإلغاء الأمر الاستعجالي القاضي بإلغاء المعارضة على الوفاء بدون أن يبين أسبابا أخرى لها يكون بقضائه هذا قد خرق نص المادة 503 من القانون التجاري، وعرض قراره للنقض.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

105	1991	2	التجارية والبحرية	م 500، 516 و 517 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً، أنه إذا قدم الشيك للوفاء، قبل اليوم المعين فيه كتاريخ لإصداره، يكون واجب الوفاء يوم تقديمه، ومن المقرر أيضاً أن عدم استقاء الدين في تاريخ إصدار الشيك وتقديم الاحتجاجات لا يسقط حق الحامل في استقاء دينه الذي يبقى قائماً بكل ما له من ضمانات إلى أن يتم وفاء قيمة الشيك، ومن ثم فإن النعي على القرار في غير محله. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن حامل الشيك قدم احتجاجات بمجرد أن تبين له أن رصيد الشيك، لا يغطي قيمته، فإن المجلس القضائي، بقضائه على مصدر الشيك بدفع المبلغ و التعويض كان طبق القانون التطبيق الصحيح.
66	1992	1	التجارية والبحرية	م 483 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أن كل شيك له مقابل وفاء مطابق و موجود تحت تصرف الساحب يلزم المسحوب عليه المصادقة عليه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع بتصريحهم بمسؤولية البنك بشأن وقف رصيد الشيك المصادق عليه لفائدة حامله طبقوا القانون التطبيق الصحيح.
70	1992	1	التجارية والبحرية	م 503 من القانون التجاري	من المقرر قانوناً أنه لا تقبل معارضة الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة ضياعه أو إفلاس حامله و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الأمر لا يتعلق بضياع شيك أو إفلاس الحامل إنما بسند الدفع و بآثار بنكية مرتبطة به و من ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بتجميد مقابل الوفاء يكونوا قد خرقوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
201	2005	2	المدنية	م 473 من القانون التجاري	يتم الوفاء بالشيك ، عند عدم تحديد مكان الوفاء ، بالمحل الأصلي للمسحوب عليه.
259	2012	1	التجارية والبحرية	م 482 و 483 من القانون التجاري	ساحب الشيك ضامن للوفاء، حتى في حالة إفلاس البنك، المسحوب عليه.
233	2014	1	التجارية والبحرية	م 500 من القانون التجاري	الشيك أداة تخلص من دين ، لا يحتاج إلى إثباتها بوسائل أخرى .
184	2016	1	التجارية والبحرية	م 10/600 من ق ا م و ا	فقدان الشيك لصفة السند التنفيذي لا يحول دون احتفاظه بصفة إثبات الدين العادي الذي يقبل التحصيل قضائياً.
162	2018	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع م 526 مكرر 2 وما يليها من القانون التجاري	تعد إجراءات المتابعة، في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، باطلة إذا قام الساحب بتسديد مبلغ الشيك، خلال مهلة العشرة أيام، الخاصة بعارض الدفع الأول.
31	2019	2	المدنية	م 600 فقرة 10 من ق ا م ا	يعتبر الشيك سنداً تنفيذياً ويمهر بالصيغة التنفيذية إذا تمت بشأنه إجراءات الاحتجاج والتبليغ الرسمي في مواجهة المدين وإلا فإنه يبقى مجرد سند دين ثابت بالكتابة.

شيك

368	1989	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	متى نص القانون على عقاب كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف أو كان قد قبل أو ظهر شيكا مع علمه بعدم كفاية الرصيد، أو كان قد قبل أو ظهر الشيك على وجه الضمان فإنه لم يشترط لتحريك الدعوى العمومية وجوب تقديم شكوى من المتضرر، فإذا علمت النيابة بالوقائع بإمكانها المبادرة في تحريك الدعوى العمومية دون أن تكون متوقفة على شكوى المتضرر من هذه الوقائع. وللقضاء بتطبيق هذا المبدأ القانوني فإن قضاة الموضوع التزموا بتطبيق القانون عند الحكم في القضية، ولذلك يستوجب رفض الطعن موضوعا.
246	1990	4	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 374 من ق ع أنها تعاقب على إصدار شيك دون رصيد فإنها لا تشترط وجود شخص متضرر من إصدار الشيك للإدانة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون . لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المتهم له شيك في حساب جار للبريد وحساب بنكي مستعملا حسابه البريدي لتزويد حسابه بالبنك مع أن رصيده غير كاف ، فإن قضاة المجلس الذين قضوا ببراءة المتهم من جنحة إصدار الشيك دون رصيد اعتمدوا على عدم وجود شخص متضرر شابوا قرارهم بالقصور في التسبب و أخطأوا في تطبيق القانون .
261	1994	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع واجتهاد قضائي	من المقرر قانونا أن يعاقب بالحبس و الغرامة كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم و قابل للصرف، و كل من قبل شيكا غير قابل للصرف فورا ، وجعله كضمان. و من المستقر عليه قضاء، أن الركن المعنوي للجريمة لا يتمثل في قصد الأذى و إلحاق الضرر، و لكن يستخلص من حالة غياب الرصيد أو عدم كفايته. و من ثم فإن اعتراف المتهمين: الأول بإصدار شيك على بياض و الثاني: بقوله، لجعله كضمان، لا يجعلهما ينجوان من المتابعة القضائية مما يستوجب رفض طعنهما.
206	1997	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المقرر قانونا أن المادة 374 عقوبات لا تلزم المستفيد من الشيك في جنحة إصدار شيك بدون رصيد من إعلام الساحب وإخطاره بنقص الرصيد كما أنها لا تشترط تقديم الاحتجاج عن عدم الدفع مسبقا قبل تقديم الشكوى ومباشرة المتابعة . ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس الذين أدانوا المدعي في الطعن بجنحة إصدار شيك بدون رصيد المنصوص والمعاقب عليها بالمادة 375 بناء على شكوى تقدم بها المستفيد من الشيك مباشرة للنيابة العامة بعدما قدم الشيك إلى البنك المسحوب عليه ورجع اليه من غير دفع لكون الرصيد غير كاف، لم يخالفوا أي قاعدة جوهرية في الإجراءات ، مما يجعل الوجه المثار غير مؤسس .
243	1998	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	1- من المستقر عليه قانونا أنه "لايشترط القانون في المتابعة بجنحة إصدار شيك بدون رصيد تقديم أصل الشيك ". ولما ثبت - في قضية الحال - أن المطعون ضده قدم صورة من الشيك بدون رصيد مؤسسا نفسه كطرف مدني . وأن قضاة الموضوع لما قضوا بقبول الصورة من الشيك موضوع الجرم الذي لا يعد مانعا في تقديم الشكوى ، إذ أن أصل الشيك لا يعتبر شرطا لإتخاذ إجراءات المتابعة لم يخالفوا القانون .ولكنهم بقبول تأسيس المطعون ضده كطرف مدني والحكم له بالتعويضات باعتباره ليس بمستفيد من الشيك وإنما شركة -م- يكونون قد خرقتوا القواعد الجوهرية في الإجراءات .

شيك بدون رصيد

196	1999	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه قضاء في المادة "إصدار الشيك بدون رصيد أن العقوبة الأصلية التي تخضع لعامل المادة 53 من قانون العقوبات هي عقوبة الغرامة المقررة بجانبها لقمع هذه الجريمة هي غير قابلة للحذف أو التخفيض باعتبارها عقوبة مكملة لهذا طابع أممي أساسا وهي إجبارية في آن واحد" ومن ثم فإن قضاء الموضوع لما قضاوا بالعقوبة التكميلية المتمثلة في الغرامة بقيمة الشيك وأغفلوا الفصل في العقوبة الأصلية المتمثلة في الحبس حتى تكون سندا للعقوبة التكميلية، عرضوا قرارهم للقصور في التسبيب.
65	1999	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المقرر قانونا أنه " يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد ...". ومن الثابت قانونا أن القاضي في جرائم إصدار شيك بدون رصيد ملزم عند الحكم بالإدانة مع الغرامة أن لا يقل مبلغ الغرامة عن قيمة الشيك أو قيمة النقص في الرصيد مع بقاء حرية التقدير للقاضي فيما يتعلق بالعقوبة الأصلية المتمثلة في الحبس تطبيقا لأحكام المادتين 53 و 592 من قانون الإجراءات الجزائية .
68	1999	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن الحكم بالبراءة من جريمة إصدار شيك بدون رصيد بحجة أن سوء النية غير ثابتة في حق المتهم عند إصداره الشيك هو تعليل خاطئ لأن الأصل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أنها تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد و لا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت إلى إصدار الصك وإنما العبرة هي بعلم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حقه .
71	1999	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن القضاء بغرامة مالية قدرها 2000 دج فقط في جريمة إصدار شيك دون رصيد يعد خرقا للقانون لأن المادة 374 من قانون العقوبات تنص صراحة على وجوب أن لا تقل العقوبة المالية عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد كونها تشكل في حد ذاتها عقوبة تكميلية إجبارية لا تخضع لعامل الظروف المخففة .
74	1999	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المقرر قانونا أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك " . المستفاد من القرار المطعون فيه أن قضاء المجلس قضاوا ببراءة المتهم بإصدار شيك بدون رصيد على أساس أن النقص في الرصيد لا يتجاوز مبلغ 308.68 د ج تم تسديده بمجرد الإشعار به . إن هذا التعليل لا يستجيب لأحكام القانون لأن الركن المعنوي للجريمة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 374 من قانون العقوبات هو مفترض إذ يمكن استخلاص سوء النية والعلم بمجرد إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف و لا عبرة بعد ذلك بضالة أو تفاهة النقص الملحوظ في الرصيد أو بسبب آخر يعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ويعتد به فقط عند توقيع العقوبة.

شيك بدون رصيد

221	2000	1	الجنح والمخالفات	م 2/503 من القانون التجاري وم 1/374 من ق ع	<p>من المقرر قانوناً أنه: " لا تقبل معارضة الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة ضياعه أو تفليس حامله ".</p> <p>ومن المقرر أيضاً أنه: " يعاقب بجريمة إصدار شيك بدون رصيد، كل من منع المسحوب عليه من صرف الشيك ".</p> <p>المستفاد من القرار المطعون فيه الذي قضى بالبراءة، على أساس أن المتهم وجه برقية إلى البنك بمعارضة الشيك الذي أصدره لفائدة الضحية، بعد أن لاحظ أن المواد الغذائية التي اشتراها غير صالحة للاستهلاك، فإنه خالف أحكام المادة 374 من قانون العقوبات، بتعليقه بأن القضية مدنية أو تجارية، لأن الأمر بعدم الدفع من قبل الساحب غير جائز ولو اكتشف المعني أن البضاعة التي دفع الشيك ثمنها لها فاسدة، إذ أن جنحة المادة 374 من قانون العقوبات تتحقق عندما يصبح الرصيد غير قابل للسحب، نتيجة معارضة صرفه من قبل الساحب، لأن غاية المشرع من العقاب هي حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات. ومتى كان كذلك، فإن جهتي الحكم على مستوى الدرجتين قد أساءتا تطبيق القانون.</p>	شيك بدون رصيد
225	2000	1	الجنح والمخالفات	م 3/374 من ق ع	<p>من المقرر قانوناً أنه: " يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد... كل من أصدر بسوء نية أو قبل أو ظهر شيكاً، و اشتراط عدم صرفه فوراً، بل جعله كضمان ".</p> <p>المستفاد من القرار المطعون فيه، أن قضاة المجلس قضوا بإلغاء الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم بتهمة إصدار شيك بدون رصيد، بحجة أن الوقائع تشكل في حد ذاتها تسليم شيك كضمان، والحال أن الجريمة المنصوص عليها بالمادة المطبقة تعتبر جريمة واحدة، مرتبطة أساساً بقيمة الشيك ومدى قابلية صرفه لدى الاطلاع كما جاء في المادة 500/1 من القانون التجاري، وبالتالي فإنه متى أصدر الساحب الصك مستوفياً لشروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء وليس أداة انتمان تقوم مقام النقود، تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف، بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته لأسباب وبواعث تظهر له مشروعة وقتها.</p> <p>وبما أن القرار المطعون فيه لم يبحث في أمر الرصيد بل أغفله، وألغى الحكم الذي أدانته بجرم إصدار شيك بدون رصيد، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون.</p> <p>إن الغرامة المالية التي يجب النطق بها في حالة الإدانة، تساوي على الأقل قيمة الشيك أو قيمة النقص في الرصيد، سواء تعلق الأمر بجنحة إصدار شيك بدون رصيد أو إظهاره أو تسليمه على سبيل الضمان، مما يترتب عليه عدم تطبيق أحكام المادة 53 من قانون العقوبات، إذ أن القاضي لا يمكن أن يقدر العقوبة المالية خارج هذه المعادلة.</p> <p>ولما قضت جهة الاستئناف على المتهم بغرامة قدرها 2000 دج، في حين أن قيمة الشيك محل النزاع تساوي 30.000.00 دج، دون إعطاء أي تبرير بهذا الشأن، وأغفلت تماماً التطرق إلى عقوبة الحبس المقررة قانوناً، والمحكوم بها من طرف جهة الدرجة الأولى، فإن قرارها المطعون فيه يكون مشوباً بعيب القصور في التعليل وعدم التأسيس، وبالتالي قابلاً للبطلان.</p>	
220	2000	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	<p>إن القرار المطعون فيه قد أخطأ في قضائه، لما أشار إلى أن رصيد المتهم غير كاف، دون تحديد النقص أو تحديد المبلغ الذي كان موجوداً بالرصيد، حتى يتسنى للمحكمة العليا من بسط رقابتها في تحديد الغرامة المقررة قانوناً.</p> <p>إن قضاة المجلس لم يبينوا كيفية اعتبارهم للقرار المطعون فيه صدر حضورياً في غيبة المتهم، فكان ينبغي تبيان هل أن المتهم حضر وترك قاعة الجلسة أو لم يحضر تماماً، وما دام أنهم لم يبرزوا سبب اعتبار القرار حضورياً في مواجهة المتهم، فإنهم خالفوا القانون، وعرضوا قرارهم للنقض لنقص التعليل.</p>	

224	2000	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه فقها وقضاء، أن عدم وجود أصل الشيك بالملف عند المحاكمة، لا ينفي بتاتا وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة 374 من القانون. ولما تبين - في قضية الحال - أن المتهم اعترف بتسليمه الشيك إلى الطرف المدني لصرفه لكن دون جدوى لانعدام الرصيد، فإنه يسوغ للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك محل النزاع كدليل في الدعوى الجزائية المعروضة عليها، متى قام الدليل على سبق وجوده، مستوفيا شرائطه القانونية، مما يجعل ما ذهب إليه المجلس تلقائيا في قرارهم غير مؤسس وقابل للبطلان.	شيك بدون رصيد
347	2001	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	الواضح من القرار المطعون فيه أن الشيك الذي تم صرفه يحمل توقيعان، فإن القضاء بمتابعة الموقع الأول و الذي هو المدعي دون متابعة الموقع الثاني يعد خطأ في تطبيق القانون.	
350	2001	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن تأييد المجلس لحكم المحكمة الذي فصل في الدعوى العمومية دون الدعوى المدنية بتنازل الطرف المدني عن شكواه و لم يستأنف الحكم هو تطبيق صحيح للقانون.	
389	2001	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك. فإن القضاء بغرامة تساوي قيمة الشيك بدل تقدير قيمة النقص في الرصيد الموجود، والحكم به يعد خرقا للقانون.	
101	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 329 من ق ا ج وم 374 ق ع	من المقرر قانونا أنه تختص محليا بالنظر في الجنحة محكمة محل الجريمة أو محل إقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو محل القبض عليهم ولو كان هذا القبض وقع لسبب آخر. ولما ثبت في قضية الحال أن المتهم يقطن بالجزائر وتحرير الشيك محل النزاع تم في الجزائر وبالتالي فالتمسك بالاختصاص المحلي من قبل محكمة المحمدية ومجلس قضاء معسكر يعد خرقا لأحكام المادة 329 من قانون الإجراءات الجزائية.	
104	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 329 من ق ا ج وم 374 من ق ع	مفاد نص المادة 329 من قانون الإجراءات الجزائية أنه " يختص محليا بالنظر في الجنحة محكمة محل الجريمة أو محل إقامة المتهم أو محل القبض عليه". والواضح من القرار المطعون فيه أن مكان الجريمة هو مكان إصدار الشيك فإن محكمة أفلو هي المختصة محليا، وإن تمسك قضاة مجلس وهران باختصاصهم المحلي يعد مخالفة للقانون.	
108	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 329 من ق ا ج وم 374 من ق ع	من الثابت قانونا أن العبرة في قيام جريمة إصدار شيك دون رصيد هي بإصداره أي وضعه في التداول من خلال التسليم المادي والنهائي للشيك الحامل للبيانات الضرورية وليس عند تقديمه للصرف. وبما أن الإصدار تم في مدينة المسيلة فتكون محكمة مسيلة هي المختصة محليا للفصل في القضية.	
116	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن القضاء بحذف عقوبة الحبس كعقوبة أصلية والإبقاء على عقوبة الغرامة وحدها فقط دون أي تبرير يعد خطأ في تطبيق القانون لأن العقوبتين المقررتين قانونا واجبة التطبيق ولا مجال لتطبيق إحداهما دون الأخرى .	
119	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن القضاء بحذف عقوبة الحبس كعقوبة أصلية والإبقاء على عقوبة الغرامة وحدها فقط دون أي تبرير يعد خطأ في تطبيق القانون لأن العقوبتين المقررتين قانونا واجبة التطبيق ولا مجال لتطبيق إحداهما دون الأخرى.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

121	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	مفاد المادة 374 من قانون العقوبات أنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو قيمة النقص في الرصيد. وإن القضاء بإلغاء عقوبة الحبس (العقوبة الأصلية) وتخفيض الغرامة المالية بمبلغ لا علاقة له بالصكين ودون تعليل يعد خرقاً للقانون.	شيك بدون رصيد
124	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه قانوناً وقضاء في مادة إصدار شيك بدون رصيد أنه في حالة الإدانة تشكل الغرامة المالية المقررة في حد ذاتها عقوبة تكميلية إجبارية لا تخضع لعامل الظروف المخففة والترتيبات المنصوص عليها في المادة 53 من قانون العقوبات.	
127	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن القضاء بالغرامة الجزائية دون تبيان إن كان المبلغ المحكوم به يساوي قيمة النقص في الرصيد كما تقتضيه المادة 374 منة قانون العقوبات ودون إعطاء الأساس القانوني لذلك يعد خرقاً للقانون يستوجب النقص.	
129	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من الثابت قانوناً أن العقوبة الأصلية التي تخضع لعامل المادة 53 من قانون العقوبات هي عقوبة الحبس وحدها، وأن الغرامة المقررة بجانبها غير قابلة للحذف أو التخفيض باعتبارها في حد ذاتها عقوبة تكميلية إجبارية، والقضاء بها وحدها غير جائز ومخالفة للمفهوم الصحيح للمادة 374 من قانون العقوبات.	
132	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المقرر قانوناً أن المادة 374 من قانون العقوبات تنص على عقوبة الحبس والتي تخضع لظروف التخفيف وعقوبة الغرامة التي لا تقل عن قيمة الشيك أو قيمة النقص في الرصيد ومعنى هذا أنه لا يجوز للقاضي أعمال أحكام المادة 53 من قانون العقوبات ولا يسوغ له إخضاع هذه العقوبة المالية لظروف التخفيف. من الثابت قانوناً أن المقصود بسوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو علم الساحب بأن رصيده منعدم أو غير كاف لتغطية قيمة الشيك وقت إصداره وطرحه للتداول وهذا العلم هو علم مفترض في جانب الساحب، وبالتالي فإن التذرع بدفع جزء من قيمة الشيك أو حتى دفع قيمته كاملة بعد اكتشاف الجريمة لا يعفي من المسؤولية الجزائية.	
136	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من الثابت قانوناً أن، جريمة إصدار شيك بدون رصيد تعد قائمة بمجرد تسليم شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف بغض النظر عن الأسباب والبواعث التي قد يتمسك بها الساحب، لأن سوء النية مفترض في حقه، وبالتالي فإن الحكم بالبراءة على أساس حسن النية هو قضاء خاطيء ومخالف للقانون.	
138	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن اعتراف المتهم بإصدار الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف يكفي في حد ذاته لقيام الجريمة. وأنه بمجرد تبليغ استمارة عدم الدفع للنيابة العامة فإنه يتم تحريك الدعوى العمومية. ومن ثم، فإن القضاء بالبراءة على أساس تسوية المتهم وضعيته المالية يعرض القرار المطعون فيه للبطلان.	
141	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن سوء النية مفترض بمجرد إصدار شيك لا يقابله رصيد وأن المتابعة تبنى على الإشعار بعدم الدفع الصادر من البنك المسحوب عليه، إذ يتعين وجوباً على الساحب متابعة حركات رصيده قبل وبعد إصدار الشيك ولا دخل لأي اعتبارات أخرى لابعاد سوء النية المفترضة. وإن القرار لما قضى بالبراءة لانقضاء سوء النية المفترض يكون قد عرض نفسه للنقض والإبطال.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

144	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من الثابت قانونا أنه في جرائم إصدار شيك بدون رصيد لا تعد شكوى الطرف المدني إجراء سابق لمباشرة المتابعات الجزائية باعتبار أن النيابة العامة تتمتع بكامل الحرية في مباشرة الدعوى العمومية بمجرد علمها بارتكاب الجريمة، وبالتالي فإن، تحرير الاحتجاج وتقديم أصل الشيك غير ضروريين للمتابعة القضائية. إن القضاء بإدانة المتهم بالغرامة فقط و إغفال عقوبة الحبس يعد خرقا للقانون.
149	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	1- من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفي بتاتا وقوع الجريمة متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية وللمحكمة أن تكون عقيدتها بكافة طرق الإثبات. 2- أن القضاة غير مقيدون بقواعد الإثبات المقررة في القانون المدني والقانون التجاري، وأنه يحق لهم الأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى أو بشهادة عدم الدفع أو اعتراف المتهم، وأي وثيقة أخرى.
152	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر فقها و قضاء، أن عدم وجود أصل الشيك بالملف لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة 374 من قانون العقوبات. وأنه يحق لجهة الحكم أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك محل المتابعة كدليل لإثبات، وأنها غير مقيدة بالقواعد المقررة في القانون المدني أو التجاري. وعليه فإن القضاء ببراءة المتهم على أساس عدم وجود أصل الشيك عرض القرار المطعون فيه للبطلان.
154	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه قضاء أن المسؤولية الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد تقع أيضا على الوكيل في السحب عندما يسحب رصيد موكله لأن بفعله هذا يطرح الشيك للتداول ويتعين تحمل مسؤوليته عن ذلك. وعليه فإن القضاة لما قضوا ببراءة الساحب قد طبقوا القانون تطبيقا صحيحا.
156	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن جريمة إصدار شيك بدون رصيد تبقى مستوفية لشرائطها القانونية رغم تسديد المبلغ وينجر عنها بقاء المسؤولية الجزائية قائمة لمن أعطى صكا لا يقابله رصيدا قابلا للصرف بل كل ما هنالك هو مراعاة لا هذا الأمر ضمن ظروف التخفيف دون المساس بالإدانة.
159	2002	عدد خاص الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن الشيك هو أداة دفع في الحال وليس أداة قرض، وبالتالي فإن إصداره مع اشتراط عدم صرفه فورا يشكل في حد ذاته جريمة يعاقب عليها قانونا بنفس عقوبة إصدار شيك بدون رصيد. وإن المجلس لما صرح ببراءة المتهم رغم اعترافه صراحة بتسليم الصك محل المتابعة كضمان للمبلغ الذي اقترضه يعد مخالفة للقانون وينجر عنه البطلان.
399	2002	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	متى صدر الشيك و طرح للتداول و تبين أن الرصيد لا يغطي قيمته اعتبر عنصر سوء النية متوفرا و لا يجوز للساحب الدفع بعدم علمه بانعدام أو نقص الرصيد في الحساب. و ان قضاة المجلس لما قضوا ببراءة المتهم المصدر للشيك كقرض لتمويل مشروع قد أساؤا تطبيق القانون و خالفوا المادة 374 من قانون العقوبات.

شيك بدون رصيد

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

404	2002	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن عنصر سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد عنصر مفترض يتحقق كلما رجع الشيك بدون دفع لانعدام أو عدم كفاية الرصيد . و أن تسوية وضعية الشيكات و دفع قيمتها لا يحول دون قيام الجريمة .
518	2002	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر في قضاء المحكمة العليا أن اعتراف المتهم بإصدار شيك لا يقابله رصيد قائم أو قابل للصرف يكفي في حد ذاته للقيام بالجريمة. و ان القضاء بالبراءة على أساس تسوية وضعيته المالية و لعدم وجود أصل الشيك أو نسخة منه هو قضاء غير مؤسس يعرض للبطلان.
541	2002	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	من المستقر عليه قضاء أن الركن المعنوي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد لا يتمثل في قصد الأذى و إلحاق الضرر و لكن يستخلص من انعدام الرصيد أو عدم كفايته و أن تسليم الشيك كضمان يعد صورة من صور جنحة إصدار شيك دون رصيد .
472	2003	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	متى تبين أن الشيك المطروح للتداول بدون رصيد أو أن الرصيد غير كافي تقوم جريمة إصدار شيك دون رصيد .
495	2003	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن القضاء بوقف الفصل في جنحة إصدار شيك بدون رصيد رغم توفر شروطها لحين الفصل في دعوى خيانة الأمانة اعتمادا على تصريحات المتهم يعد انعداماً في التسبب .
499	2003	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	إن جريمة إصدار شيك دون رصيد تقوم بمجرد تقديمه للتداول و لا يمكن تقديمه كضمان و أن القضاء ببراءة المتهم على أساس أن الشيك تم تقديمه كضمان يعرض القرار للبطلان . إن الشيك هو أداة دفع في الحال و ليس أداة قرض و أن التصريح ببراءة المتهم على أساس أن الشيكين محل المتابعة سلمتهما للضحية كضمان لمبالغ مالية في ذمتها يعد مخالفة للقانون .
506	2003	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	1-إن القضاء بحذف العقوبة الأصلية المتمثلة في الحبس و الحكم بالعقوبة التكميلية فقط هو خطأ في تطبيق القانون . 2-إن قضاة الاستئناف أخطأوا لما حذفوا العقوبة الأصلية المتمثلة في الحبس و ابقوا على الغرامة لوحدها.
374	2003	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	يجوز للساحب إصدار شيك وتسليمه لشخص آخر بحيث يكون حرا في التصرف فيه بصرفه لحسابه الخاص أو تظهيره لفائدة الغير ، يبقى الساحب مسؤولا عن الشيك بدون رصيد تجاه المستفيد الأخير .
365	2004	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	لا عبرة في تقديم الصك للصرف في اجل معين لقيام او عدم قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
373	2008	1	الجنح والمخالفات	م 526 مكرر 2 و 526 مكرر 4 من القانون التجاري وم 374 من ق ع	لا تباشر الدعوى الجزائية في جنحة إصدار شيك بدون رصيد ، إلا في حالة عدم قيام الساحب بتسوية عارض الدفع (incident paiement) لعدم وجود أو عدم كفاية الرصيد في الأجلين المحددين في المادتين 526 مكرر 2 و 526 مكرر 4 من القانون التجاري.
401	2009	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	تقع المسؤولية الجزائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد على الوكيل أيضا عندما يقوم بالسحب من حساب موكله .

شيك بدون رصيد

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

427	2015	1	الجنح والمخالفات	م 53 مكرر 5 و 374 من ق ع م 15 من ق 06-23 م 540 من ق ت	لا يستفيد من ظروف التخفيف، في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، الشخص الطبيعي، المسبوق قضائياً، أي المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية، المشمولة أو غير المشمولة بوقف التنفيذ.	شيك بدون رصيد
463	2015	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع وم 526 مكرر 2 و 526 مكرر 4 من القانون التجاري وم 7 من القانون 05-02 ونظام قانون بنك الجزائر 08-01	رجوع الشيك، بسبب غلق الحساب، لمنع المستفيد من صرفه، يعد صورة من صور إصدار شيك بدون رصيد ويخضع للإجراءات الأولية، الواردة في المادتين 526 مكرر 2 و 526 مكرر 4 من القانون التجاري.	
427	2016	2	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	تقوم جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حق كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم، حتى وإن كان الساحب هو المستفيد في نفس الوقت.	
355	2017	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع والمادة 526 مكرر 2 و 4 من القانون التجاري	لا يترتب عن عدم تبليغ الساحب شخصياً بأمر تسوية عارض الدفع، بطلان إجراءات المتابعة، في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، يكفي توجيهه بأمر التسوية لتمويل رصيده بكفاية في حسابه، خلال 10 أيام من تاريخ إرسال الأمر.	
359	2017	1	الجنح والمخالفات	م 374 من ق ع	لا يمكن للقاضي الجزائري، بعد ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد، الحكم بحفظ حقوق الطرف المدني، بسبب أن قيمة الشيك تمثل جزءاً من الأملاك المشتركة بين الساحب والمستفيد، إذا ما طالب بها المستفيد.	
171	2009	1	التجارية والبحرية	م 513 من القانون التجاري	لا يمكن المسحوب عليه، الوفاء بشيك محتو على تسطير عام إلا لمصرف معين أو لرئيس مكتب الصكوك البريدية أو لأحد عملاء المسحوب عليه.	شيك مسطر
206	2013	1	التجارية والبحرية	م 512 و 513 من القانون التجاري	لا يمكن للمسحوب عليه الوفاء بشيك مسطر إلا لمصرف آخر و لا يتم تسديده مباشرة لحامل الشيك. لا يكفي الفاكس لإثبات تحويل مبلغ من مصرف إلى مصرف آخر. يتم الإثبات بمستندات محاسبية.	
211	2015	1	العقارية	م 716 و 718 من ق م	إذا كان للشريك الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء، فإن ذلك لا يحرم باقي الشركاء من الاستفادة من المال الشائع.	شروع
96	2016	1	العقارية	م 2/732 من ق م	تسقط الدعوى الرامية إلى نقض القسمة الودية إذا لم ترفع خلال سنة من بلوغ القاصر سن الرشد.	
167	2016	2	العقارية	م 718 من ق م	لا يعد عقد الرهن عائقاً للقسمة العينية للعقار الشائع.	
125	2017	1	العقارية	م 718 من ق م	وثائق الحالة المدنية كافية لإثبات صفة الورثة، الشركاء في الشروع، في الدعوى الرامية إلى وقف الاعتداء على ملكيتهم الشائعة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

51	2017	2	العقارية	م 722 و 724 من ق م م 57 من القانون 90- 29	لا تنتهي رخصة التجزئة حالة الشيوخ، حتى بعد إشهارها، خلافا لدعوى القسمة التي تؤدي إلى فرز الحصص، مع ذكر هوية مالكيها وإنهاء حالة الشيوخ.	شيوخ
----	------	---	----------	---	---	------

حرف الصاد

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
صحيفة السوابق القضائية	متى نص القانون على أن تعتبر صحيفة السوابق القضائية - القسيمة رقم (2) - المصدر الشرعي والوحيد لاعتبار أن المتهم معتاد الإجرام، فإنه لا يمكن اعتبار أي بديل آخر لهذه الوثيقة فيما تتضمنه من بيانات حول الأحكام القضائية، وأن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إن اكتفاء قضاة الموضوع بالاعتماد على استمارة الاستعلامات المعدة من مصالح الأمن بكون المتهم معتاد الإجرام وتشديد العقوبة في حقه يعد خرقاً لأحكام هذا المبدأ القانوني. وعليه يستوجب نقض القرار الذي قضى باعتبار المتهم معتاد الإجرام على ضوء استمارة استعلامات وتشديد العقوبة في حقه على هذا الأساس.	م 630 وما بعدها من ق ا ج	الجنح والمخالفات	2	1989	304
صداق	متى كان من المقرر شرعاً أنه في حالة نشؤ خلاف بين الزوجين على مؤخر الصداق، يؤخذ بقول الزوجة مع يمينها إذا لم يدخل بها وبعد البناء يكون القول للزوج مع يمينه. إذا ما تمت مخالفة هذا المبدأ، يستوجب نقض القرار الذي قضى على الزوج برد مؤخر الصداق المتنازع عليه.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1989	97
	من المقرر شرعاً أن إثبات أو نفي إدعاء الزوج عدم المساس ، وإدعاء الزوجة الإصابة يوم الدخول بها ، يكون فيه الحكم ، القول قولها بيمينها إن حلفت استحقت الصداق كاملاً وإن نكلت حلف الزوج و تشاطر صداقها ، فإن نكل صدقت هي واستحقت كامل صداقها ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد قضاء منعدم التسبب ومخالفا لقواعد شرعية . ولما كان المجلس القضائي أهمل تطبيق هذه القاعدة وسكت عنها واكتفى بالقضاء على الزوجة بالرجوع إلى بيت الزوجية الذي خرجت منه ، فإنه بهذا القضاء أنزل عمله منزلة عدم التسبب وخالف قواعد شرعية .	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1990	75
	من المتفق عليه فقها أن الخلوة توجب جميع الصداق المسمى ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن بعد إتمام الدخول بزوجه ، غير مبرر ويستوجب رفضه . ولما كان ثابتاً من وقائع الدعوى أن الطرفين عاشا كزوجين في الخارج أثناء قضاء شهر العسل وفي الداخل بمحل الزوجية لمدة طويلة في فراش واحد ، الأمر الذي يتقرر به كامل الصداق ويترتب عليه توابع العصمة ، و بما أن قضاة الاستئناف اعتبروا الزواج بين الطرفين صحيحاً وصرحوا بالطلاق بينهما ، فإنهم بقضائهم كما فعلوا سببوا قرارهم وخولوه أساساً شرعياً . ومتى كان ذلك استوجب رفض الطعن .	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1990	55

80	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 17 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقانونا انه في حالة النزاع على الصداق بين الزوجين أو ورثتهما وليس لأحدهما بينة ، وكان قبل الدخول فالقول للزوجة أو ورثتها مع يمينها وإذا كان بعد البناء فالقول للزوج أو ورثته مع اليمين ، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقواعد الشرعية والقانونية . لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن جهة الاستئناف التي أيدت الحكم المستأنف لديها القاضي على الطاعن بأدائه للمطعون ضدها مؤخر صداقها دون مراعاة للقاعدة المتعلقة بالخلاف بين الزوجين على الصداق ، فإنها بقضائها كما فعلت خالفت القواعد الشرعية والقانونية . ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	صداق
34	1991	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية وم 16، 58، 74 من ق 1	من المقرر شرعا أن انتقال الزوجة إلى بيت الزوجية واختلاء الزوج بها في بيته وغلقت بابه عليها وهو الذي ما يعبر عنه شرعا (بإرخاء الستور) أو (خلوة الاهتداء) يعتبر دخولا فعليا يرتب الآثار الشرعية وتنتال الزوجة كامل صداقها ، ومن المقرر أيضا أن الدخول المسلم به يوجب العدة حتى ولو اتفق الطرفان على عدم الوطء ويوجب نفقتها ونفقة ما قبلها في غياب المسقط عليها ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون في غير محله يستوجب رفضه . لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجة زفت للطاعن واختلى بها في بيته ولم ينكر إصابتها ، وإن الدخول مسلم به ، فإن قضاة الاستئناف الذين حكموا للزوجة بكامل صداقها بالإضافة إلى نفقة العدة ونفقة الإهمال ، فإن قضاءهم هذا يندرج ضمن المادة 16 من قانون الأسرة ومتماشيا مع المادتين 58 و 74 من نفس القانون ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون في غير محله يستوجب رفضه .	
66	1992	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن الزوجة تستحق كامل الصداق إذا توفي الزوج قبل الدخول ولم يحكم بفسخ العقد أو بالطلاق ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانتهاك القواعد الشرعية غير سديد. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن زوج المطعون ضدها توفي قبل الدخول دون أن يحكم بفسخ العقد أو بالطلاق فإن قضاة المجلس برفضهم طلب أب الزوج باسترجاع نصف الصداق لوفاة ابنه قبل الدخول طبقوا المبادئ الفقهية تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
69	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 17 من ق 1	من المقرر قانونا أنه في حالة النزاع على الصداق بين الزوجين أو ورثتهما وليس لأحدهما بينة وكان قبل الدخول فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين وإذا كان بعد البناء فالقول للزوج أو ورثته مع اليمين، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون . ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع الذين منحوا المصوغ باعتباره صداق إلى الزوجة دون القيام بما هو واجب شرعا في هذه المسألة خالفوا القانون . ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار جزئيا.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

53	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 17 و 33 من ق 1	إن عدم تحديد الصداق لا يبطل الزواج لأنه عند النزاع يقضي للزوجة بصداق المثل . و متى تبين في قضية الحال أن الشهود الذين وقع سماعهم قد أكدوا توافر أركان الزواج العرفي ما عدى الصداق بقي مؤجلا حسب عادة المنطقة فان قضاة المجلس بقضائهم بتأييد الحكم القاضي برفض الدعوى الرامية إلى إثبات الزواج رغم توافر أركانه فإنهم عرضوا قرارهم للتناقض و القصور في التسبيب لان عدم تحديد الصداق لا يبطل الزواج . ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	صداق
266	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 16 من ق 1	من المقرر قانونا أنه عند الطلاق قبل البناء تستحق الزوجة نصف الصداق . و لما كان ثابتا في قضية الحال أن قضاة الموضوع طبقوا المادة 05 من قانون الأسرة على الطلاق قبل البناء و قضوا بإرجاع الصداق كاملا على أساس أن العدول عن الخطبة كان مكن طرف الطاعة رغم أن عقد الزواج قد تم بين الطرفين ،فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون . مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه .	
269	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 16 من ق 1	من المقرر قانونا أنه تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول أو بوفاة الزوج و تستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول . و لما كان ثابتا في قضية الحال أن الزوجة طلقت قبل البناء فان قضاة الموضوع باعتبارهم الطلاق المحكوم به فسخا و الحكم على الطاعة بإرجاع كامل الصداق مع أنها تستحق نصفه خالفوا أحكام المادة 16 من قانون الأسرة . مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه .	
282	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 16 من ق 1 وم 323 من ق م	مؤخر الصداق الثابت بعقد رسمي، حق للزوجة، وعلى الزوج يقع عبء إثبات الوفاء به.	
252	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 17 من ق 1 وم 191 من ق 1 م وا	القول للزوج أو ورثته، مع اليمين ، في حالة النزاع في الصداق بين الزوجين بعد الدخول (البناء) . يحدد القاضي صيغة اليمين.	
94	2019	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 16 من ق 1	تستحق المطلقة نصف الصداق عن الطلاق قبل الدخول ولا يعتبر تعويضا لاختلاف طبيعتهما، فالتعويض يستحق لجبر الضرر.	
430	2015	1	الجنح و المخالفات	م 1 من الأمر 96- 22 نظام بنك الجزائر	جريمة عدم مراعاة التزامات التصريح هي كل فعل يهدف إلى تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، خارج القواعد التشريعية والتنظيمية المسطرة بالأمر 96-22، المعدل والمتمم بالأمر 03-01. تصفية ملفات التوطين البنكي بنسخة المصرح لا تشكل جريمة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

365	2017	1	الجنح والمخالفات	م 1، 1 مكرر و5 مكرر من الأمر 22-96 والمذكرة رقم: 14-96، المؤرخة في 1998/06/07 وم 6 من نظام بنك الجزائر رقم: 91-02	تعد التعليمات والمذكرات ذات الطابع الإداري، الصادرة عن بنك الجزائر، تعليمات داخلية بينه وبين بقية البنوك، يترتب على مخالفتها، من طرف المصرف المعني بها، بيان الضرر المادي كأساس لقيام مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.	صرف
133	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 13 من ق ا م وا	تثبت الصفة في مباشرة إجراءات التنفيذ أو في متابعتها، في حالة وفاة صاحب الصفة الأصلي الصادر باسمه السند التنفيذي، لورثته، سواء قبل البدء في إجراءات التنفيذ أو قبل تمامه.	صفة
138	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 13 من ق ا م وا	لا تكون للممثل القانوني أو الوكيل عن صاحب الحق الصفة في إقامة الدعوى ولا يكون طرفا فيها وإنما تكون له الصفة في مباشرة ومتابعة إجراءات الدعوى ممثلا لصاحب الحق فيها.	
267	2016	2	التجارية والبحرية	م 13 من ق ا م وا وم 442 من ق م	لا يجوز إقامة دعوى فصل الشريك من الشركة إلا من أحد الشركاء وإن أقيمت من الشركة ذاتها (كشخص معنوي)، فتكون قد وقعت من غير ذي صفة.	
223	2017	1	التجارية والبحرية	المرسوم الرئاسي 214-94	تتمتع الوحدات الجهوية، التابعة لوزارة الدفاع الوطني، بصفة التقاضي، لمتابعة وتنفيذ البرنامج المسطر من طرفها (وزارة الدفاع).	
135	2017	2	الاجتماعية	م 13 من ق ا م ا م 29 من القانون 90-33 م 64 و68 من القانون 02-15	يمثل التعاضدية الاجتماعية أمام القضاء رئيس مجلس إدارتها.	
108	2018	1	التجارية والبحرية	المادة الأولى من الأمر 66-102 لمادة 42 من الأمر 01-10	يلزم قضاة الموضوع بالتأكد من أن الأملاك الشاغرة، الأيلة إلى أملاك الدولة، في إطار عمليات التأميم أو التحويل أو تخلي ملاكها عنها، لا تعود إلى شركات أجنبية غير مقيمة بالجزائر.	
330	1989	1	الجنح والمخالفات	م 459 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن مجرد صفة عون من أعوان الجمارك، تخول لهذا العون الصلاحية الكافية لمباشرة حق الاستئناف باسم إدارته، فإن القضاء بقبول الاستئناف شكلا من المجلس القضائي تأسيسا على أحكام هذا المبدأ يعد تطبيقا سليما للقانون.	صفة التقاضي

340	1989	1	الجنح والمخالفات	م 495 من ق ا ج	متى نص القانون صراحة على انه لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزاً لصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك، فإن الطعن بالنقض المسجل من حدث يعتبر غير مقبول لكونه غير حائز على أهلية التقاضي .ومتى كان التصريح بالطعن من شخص الحدث فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.	صفة التقاضي
287	1990	2	الجنح والمخالفات	م 2 من ق ا ج وم 459 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن حارس الشركة وتعيين حارس قضائي لها بموجب حكم قضائي، يعتبر وحده مسؤولاً عن أموال الشركة وله صفة التقاضي باسمها دون غيره من الشركاء . ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الشركة موضوع سرقة ، وضعت أموالها تحت الحراسة القضائية بموجب حكم مؤرخ في 14 / 01 / 1984 فإن قضاة المجلس الذين قبلوا تأسيس الشريكين كأطراف مدنية دون أن يقدم الحارس القضائي أي شكوى باعتباره المسؤول الوحيد عن أموال الشركة ، فإنهم بقضائهم هذا يكونوا قد خرقوا القانون . ومتى كان كذلك ، فإن النعي على القرار في هذا الوجه سليم يستوجب نقضه .	
43	1990	3	المدنية	م 191 و 459 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في حكم لم يكن طرفاً فيه بطريق اعتراض الغير الخارج عن الخصومة ومن المقرر أيضاً أنه لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزاً لصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقاً للقواعد الجوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن أحد المطعون ضدهم لم يكن طرفاً في الحكم الغيابي المعارض فيه، فإن قضاة الموضوع بقبولهم معارضة شخص لم يكن طرفاً في الحكم الغيابي المعارض فيه، فإن قضاة الموضوع بقبولهم معارضة شخص لم يكن طرفاً في الحكم الغيابي الذي إن كانت له مصلحة في الدعوى كان عليه أن يقوم بطعن الغير الخارج عن الخصومة ، خرقوا قواعد جوهرية في الإجراءات وخالفوا المادتين 191 و 459 من قانون الإجراءات المدنية.	
112	1991	1	الاجتماعية	م 459 من ق ا م وم 606 من ق م واجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء انه لا يمكن تجريد شخص ما من تراثه وتحويل إدارة ذلك التراث أو تصفيته ككل إلى وكيل قضائي إلا في حالتي الإفلاس أو عدم توفر الأهلية ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله يستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - إن قضاة الاستئناف عندما اعترفوا للشخص المالك الهالك للأموال الموضوعة تحت الحراسة بصفة التقاضي لم يخالفوا القانون بل طبقوه تطبيقاً مضبوطاً وسليماً محترمين المادة 459 من قانون الإجراءات المدنية.	

13	1992	1	المدنية	م 459 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزا على صفة التقاضي و من المقرر أيضا أن الوالي يمثل الولاية أمام القضاء و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقانون. و لما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع بقبولهم تدخل مديرية الشؤون الدينية باعتبارها ممثلة الوالي يعدوا قد خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
208	1992	4	الجنح والمخالفات	م 459 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائز الصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضاوا بمنح تعويضات للمدعي المدني عن خسائر السيارة وعن الضرر المعنوي بالرغم من أنه ليس مالكا لها يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون.
74	1998	1	العقارية	م 459 من ق ا م	من المقرر قانونا " لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزا لصفة ... ". ومن المقرر قانونا أنه " يجوز للتقاضي بناء على طلب ... بإجراء الخبرة أو التحقيق في الكتابة أو أي إجراء آخر...". ومن الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس قد أخطأوا عندما اعتبروا أن الصفة مسألة تتعلق بالشكل في حين أنها تشكل في حد ذاتها مسألة تتعلق بالموضوع إذ يجب على الجهات القضائية، معاينة ثبوتها أو دحضها باللجوء إلى إجراءات تحقيق مناسبة طبقا لمقتضيات المادة 43 من قانون الإجراءات المدنية .
107	1998	2	الاجتماعية	م 459 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه " لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزا للصفة وأهلية التقاضي وله مصلحة في ذلك. " ولما ثبت - في قضية الحال - أن الغرفة الإدارية ألغت القرار الصادر عن الوالي الذي يلغي بدوره قرار صادر عنه سابقا لا يعني الطاعن الذي لم يكن طرفا في الدعوى الإدارية باعتبار أن علاقات ديوان الترقية والتسيير العقاري - الطاعن - بالمستأجرين هي علاقات تعاقدية طبقا لمقتضيات الرسوم 147/76 و لا دخل للإدارة في إبرام مثل هذه العقود . ومن ثم فإن قضاة المجلس لما قضاوا على الطاعن بتسديد الغرامة التهديدية رغم عدم حيازتها الصفة ، يكونون قد خالفوا القانون، مما يعرض قرارهم للنقض .
188	2000	2	الجنائية	م 258 من ق ع وم م 46 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه: " قتل الأصول هو إزهاق روح الأب أو الأم أو أي من الأصول الشرعيين ". ولما كانت صفة الشرعية منعدمة لدى شخص الأب، فلا يحق له الاحتجاج بحق محمي قانونا، والمطالبة بالتعويض والتأسيس كطرف مدني. وعليه فإن صفة التقاضي أمام المحاكم للمطالبة بالتعويضات، غير متوفرة - في قضية الحال - مما يتعين التصريح بعدم قبول الطعن.
213	2002	2	المدنية	م 459 من ق ا م	من الثابت فقها أن الدعوى يجب أن ترفع من ذي صفة على صفة و من ثم فإن الوكالة القضائية للخزينة و إن كانت لها الأهلية الإجرائية في تمثيل الدولة إلا أنها لا تحوز الصفة في تمثيل كل من الولاية والبلدية و لما ألزم قضاة الموضوع الطاعنة بدفع التعويضات يكونون قد ألزموا شخصا لا يتمتع بالصفة في الدعوى مما يعد خرقا لأحكام المادة: 459 من قانون الإجراءات المدنية .

صفة التقاضي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

197	2003	1	المدنية	م 459 من ق ا م	إن مديرية الأشغال العمومية ليست إلا احد الهياكل التابعة لوزارة الأشغال العمومية و لا تتمتع بالشخصية المعنوية و رفع دعوى عليها يعد في حكم رفع دعوى على شخص غير موجود من الناحية القانونية .	صفة التقاضي
261	2007	1	المدنية	م 459 من ق ا م	لا تتوفر النيابة العامة على صفة التقاضي، ولا ترفع الدعوى أمام القضاء المدني إلا استثناء، واستنادا إلى نص صريح من القانون.	
331	2009	1	الجناية	م 2 من ق ا ج وم 459 من ق ا م وم 1، 20 و 22 من المرسوم التنفيذي 02- 43	لا يحق للوكالة القضائية للخرينة العامة أن تتأسس طرفا مدنيا للمطالبة بالتعويض عن اختلاس مبالغ مالية من مؤسسة بريد الجزائر ما دامت هذه الأخيرة مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري.	
334	2009	2	الجناية	م 459 من ق ا م وم 1، 20 و 22 من المرسوم التنفيذي 43-02	بريد الجزائر مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري يمثلها أمام القضاء مديرها العام أو من يمثله و ليس الوكيل القضائي للخرينة العمومية.	
414	2009	2	الاجتماعية	م 459 من ق ا م والقانون 90-31	يتأكد قضاة الموضوع من توفر جمعية ما على صفة التقاضي من خلال قانونها التأسيسي. لا يكتفي القضاة بوصل التسجيل.	
120	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 459 من ق ا م	تتوفر الصفة و المصلحة في دعوى منع التعرض للحيازة بين مالكين على الشيوع ، بثبوت العلاقة المباشرة الواقعية بين الطالب وبين العقار موضوع النزاع بغض النظر عن تأسيس الطلب القضائي.	
405	2014	1	الجنح والمخالفات	م 38، 331 من ق ع	لا يشترط القانون، في جريمة الامتاع العمدي عن أداء النفقة ، صدور الصفح ، الواضع حدا للمتابعة الجزائية ، عن الضحية شخصيا . يمكن محامي الضحية التصريح بالصفح ، نيابة عنها .	صفح الضحية
323	2002	2	التجارية والبحرية	المرسوم التنفيذي 434-91	إن تطبيق أحكام القانون التجاري على صفقة عمومية لتحقيق خدمة عامة يعد خطأ في تطبيق القانون لان الشراء كان لتحقيق غرض الخدمة العامة لا بنية الربح والمتاجرة.	صفقات عمومية
219	2008	2	التجارية والبحرية	المرسوم التنفيذي 07-92 والمرسوم الرئاسي 02- 250	يختص القضاء العادي بالفصل في المنازعات الناجمة عن "صفقة عمومية" مبرمة بين شخصين خاضعين للقانون الخاص.	
369	2017	1	الجنح والمخالفات	م 26 من القانون 01-06 وم 6 من المرسوم 236-10	لا يعد مرتكبا لجريمة إبرام صفقة مخالفة للتشريع بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير، لجوء مسير مؤسسة عمومية إلى إبرام العقد، عن طريق التراضي، طالما أن قيمة الصفقة لا تتجاوز مبلغ 8.000.000 دج، حسب ما هو مقرر قانونا.	

65	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 17 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه ليس لأحد أن يلزم القضاة باتخاذ إجراء ما ، لا يفرضه عليهم القانون، وأنه لا يسوغ لخصم أن يحاول انتزاع إجراء ما منهم جعله القانون جوازيا لهم، فعله أو تركه ، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات وعدم كفاية الأسباب تأسيسا على أن محاولة الصلح لم تتم بين الطاعنة وزوجها في غير محله ويستوجب رده . ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .
90	1992	3	التجارية والبحرية	م 459 من ق م	من المقرر قانونا أن الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان به نزاعا محتملا، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفته للقانون غير مؤسس يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن أطراف النزاع أبرموا وثيقة صلح بينهم تضمنت موافقة الطاعن على إخلاء المحل التجاري دون إبداء أي تحفظ بشأن صفته، ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما قضوا بطرد الطاعن من المحل التجاري اعتمادا على وثيقة الصلح كانوا مطبقين القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
11	1994	1	المدنية	م 464 من ق م	من المقرر قانونا أن عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً أي كانت تلك العبارات و لا يشمل إلا الحقوق التي كانت بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح، و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. و لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس الذين قرروا أن التنازل وقع من طرف الطاعن دون أن يؤكدوا ما إذا كان في حق الغلة أو فيما جاء به أثناء إبرام عقد الاشتراك يكونوا قد وسعوا في تفسير عبارات التنازل و خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
121	1994	1	الاجتماعية	م 1 من الأمر 75-32 وم 3 و 4 من القانون 04-90	من المقرر قانونا أنه لا يقبل رفع النزاع إلى المحكمة المختصة بالمسائل الاجتماعية، إلا إذا ثبت عرضه للمصالحة لدى مفتش العمل المختص إقليمياً. و يمكن أن تحدد الإجراءات الداخلية للهيئة المستخدمة طريقة معالجة النزاعات الفردية. ومن المستقر عليه قضاء أن التدابير المشار إليها أعلاه، وكذا المنصوص عليها بالمادة 04 من القانون 04-90 لا تلزم إلا مفتش العمل الذي ينبغي عليه أن يوجه العامل إلى الاستفادة بالطرق الطعن العادية، قبل إجراء الصلح، وفي حالة ما إذا ثبت لقضاة الموضوع ان هذه التدابير لم تتم فإنهم غير ملزمين بالأخذ بها مادام تبين لهم أن العامل قد التجأ إلى مفتش العمل لإجراء المصالحة بواسطته و حرر محضراً لهذا الغرض. و عليه فإن الشرط كان مستوفياً من قبل الطاعن- في قضية الحال-و أن قضاة الاستئناف أخطأوا في تقديرهم ، مما يتعين نقض وأبطال قرارهم.

صلح

94	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 459 و 462 من ق م	من المقرر قانونا أن الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا و ذلك بان يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه . و من المقرر أيضا أنه ينهي الصلح النزاعات التي يتناولها و يترتب عليه إسقاط الحقوق و الادعاءات التي تنازل عنها أحد الطرفين بصفة نهائية . و متى تبين في قضية الحال أن قضاة المجلس لما قبلوا استئناف الحكم القاضي بالصلح المقام بين الطرفين و الذي شهدت عليه المحكمة أخطأوا في تطبيق القانون لان الاستئناف لا يرفع إلا ضد الأحكام التي صدرت اثر نزاع بين الأطراف بخلاف الصلح الذي يبرم بين الأطراف الذين جعلوا حدا للنزاع و أن دور المحكمة ينحصر في مراقبة صحة و سلامة هذا الصلح لان الصلح عقد ينهي به الأطراف نزاعا قائما طبقا لأحكام المادتين 459 و 462 من القانون المدني. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
287	2004	2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	الصلح المنصب على عقار يخضع للرسمية.
463	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 من ق ا	محاولة الصلح في دعوى الطلاق ، تتم وجوبا أمام المحكمة فقط .
302	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 من ق ا	لا تجوز النيابة عن الزوجين في محاولة الصلح.
271	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 من ق ا	يجب على الزوج طالب فك الرابطة الزوجية، حضور جلسة الصلح شخصيا، تحت طائلة رفض دعواه.
126	2011	1	العقارية	م 459 من ق م و م 992 من ق ا م وا	ليس للصلح الحاصل أمام الخبير أي أثر قانوني، في حالة عدم اعتماده قضاء، وإنكاره من أحد الطرفين.
299	2012	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 49 و 56 من ق ا	القاضي غير ملزم بتعيين الحكمين، في حالة اشتداد الخصام بين الزوجين وثبوت الضرر.
286	2013	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 49 من ق ا	استقر اجتهاد غرفة شؤون الأسرة و المواريث بالمحكمة العليا على وجوب حضور طالب فك الرابطة الزوجية شخصيا جلسات محاولة الصلح .
251	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 48 و 49 من ق ا وم 441 من ق ا م وا	يجب حضور الطرفين (الزوج والزوجة)، شخصيا، جلسة الصلح. القاضي غير ملزم بإصدار إنابة قضائية دولية، في حالة حضور طالب الطلاق جلسة الصلح وتغيب الطرف الآخر، المقيم خارج الإقليم الجزائري.

صلح

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

268	2014	2	شؤون الأسرة والموارث	م 49 من ق 1	استقر اجتهاد غرفة شؤون الأسرة والموارث بالمحكمة العليا على خضوع عدد محاولات الصلح للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ولا رقابة للمحكمة العليا عليه.	صلح
117	2019	1	الاجتماعية	م 69 و 504 من ق 1 م 1	يفقد العامل حقه في اللجوء مرة ثانية إلى القضاء إذا استند على محضر عدم مصالحة ثاني بنفس موضوع محضر المصالحة الأول، لسقوط حقه في رفع الدعوى قانونا وسقوط الحماية القضائية عنه؛ يعد عدم قبول الدعوى في هذه الحالة، من النظام العام يثيره القاضي تلقائيا.	
72	2019	2	العقارية	م 600-8 من ق 1 م 1	يعد محضر الصلح المتضمن اتفاق الأطراف على نقل الملكية، سندا تنفيذيا بعد إماره بالصيغة التنفيذية، غير أنه لا ينقل الملكية إلا بعد شهره بالمحافظة العقارية.	
243	2003	2	العقارية	م 198 و 199 من ق م	يجوز الطعن في العقد السوري ليس من حيث كونه سندا رسميا ولا من حيث رسمية العقد و إنما من حيث الصورية في حد ذاتها. يجوز حتى للغير الطعن في صورية العقد وإثباتها بجميع الطرق لان قاعدة عدم جواز إثبات عكس العقد الرسمي إلا بالعقد الرسمي لا تنطبق على طرفي العقد .	صورية العقد
117	1994	2	الاجتماعية	م 479 من ق م	من المقرر قانونا أنه يتعين على المؤجر أن يتعهد بصيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي كانت عليها وقت التسليم ويجب عليه أن يقوم بجميع الترميمات الضرورية . ولما ثبت - من قضية الحال - أن ديوان الترقية والتسيير العقاري هو مالك البناية الموجودة بها السقف المتنازع على ترميمه، فإن تلك الترميمات اللازمة لصيانة العين المؤجرة لكي تبقى على الحالة التي كانت عليها وقت التسليم تقع على عاتق المؤجر، وعليه فإن قضاة الموضوع بتحملهم للمستأجر عبء الترميمات المذكورة، يكونوا قد خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض .	صيانة العين المؤجرة
407	2013	2	الجنح والمخالفات	القانون 01-11 والمرسوم التنفيذي 06-367 وم 12 من المرسوم التنفيذي 03-481	تجمع النصوص التشريعية و التطبيقية على التمييز، في مجال الصيد البحري، بين السفن الأجنبية و السفن الجزائرية. لا تمارس السفن الأجنبية الصيد، إلا بعد الحصول على رخصة صيد permis de pêche يسلمها الوزير المكلف بالصيد البحري. تمارس السفن الجزائرية الصيد، بموجب ترخيص بالصيد autorisation de pêche يسلمه المدير الولائي للصيد.	صيد بحري
48	1989	1	المدنية	م 38 من ق 1 م	لا تأثير على خلو النسخ العادية للأحكام والقرارات من التصدير "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" الذي يجب أن تتضمنه النسخ التنفيذية دون غيرها. ومن ثمة، وجب اعتبار الوجه المثار حول هذه النقطة مردود لا يعتد به.	صيغة تصدير الأحكام
297	1989	1	الجنائية	م 38 من ق 1 م وم 167 من الدستور	من المقرر قانونا أن الأحكام القضائية ينبغي أن تتضمن في صدارتها صيغة، باسم الشعب الجزائري، وقد جسد هذا المبدأ في أحكام المادة 167 من الدستور، فإن الإغفال عن هذه الصيغة يعد إغفالا عن إجراءات جوهرية ويترتب على مخالفته نقض الحكم.	

312	2002	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 325 من ق 1 م	إن إعطاء الصيغة التنفيذية لحكم أجنبي بالطلاق يعطي للحكم حجية الشيء المقضي فيه، و أن رفض القاضي لدعوى الرجوع لعدم التأسيس يعتبر تطبيق سليم للقانون. إن إعطاء الصيغة التنفيذية لحكم أجنبي بالطلاق بعد التأكد من عدم مساسه بالآداب العامة و السيادة الوطنية من طرف القاضي المختص هو تطبيق سليم للقانون .	صيغة تنفيذية
215	2004	2	التجارية والبحرية	م 325 من ق 1 م	ترفع وجوبا دعوى إمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية على جميع الأطراف المدعى عليهم و ليس على واحد منهم فقط.	
477	2006	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 325 من ق 1 م	لا يعد مخالفة للقانون ، منح الصيغة التنفيذية ، لحكم أجنبي ، قضى بنفقة بالعملة الصعبة لحاضنة أولاد ، في بلد أجنبي .	
144	2012	1	المدنية	م 605، 607 و 608 من ق 1 م وا	لا تمنح محكمة مقر المجلس القضائي المختصة ، الصيغة التنفيذية لأمر استعجالي أجنبي ، فاصل في الموضوع ، لمخالفته قواعد الاختصاص .	

حرف الضاد

لموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
ضبطية قضائية	يعد مخالفة للقانون، اعتماد غرفة الاتهام على تصريحات مسجلة أمام وكيل الجمهورية، واستبعاد إجراءات التحقيق المنصوص عليها قانوناً.	م 208 من ق ا ج	الجناية	عدد خاص	2003	222
	تكون باطلة، الإجراءات غير المراعية، المقترضات المقررة لمتابعة أحد ضباط الضبطية القضائية.	م 576 و 577 من ق ا ج	الجناية	2	2004	389
	لا يتوقف إسقاط صفة الضبطية القضائية على ارتكاب جريمة من جرائم القانون العام.	م 207، 209 و 210 من ق ا ج	الجناية	2	2012	290
	لا تتوقف المتابعة الجزائية لضابط على رفع دعوى تأديبية، قصد نزع صفة الضبطية القضائية منه.	م 206، 207، 209 و 576 و 577 من ق ا ج	الجناية	1	2014	427
ضرائب	تدفع، في حالة وجود نقص في المبلغ المصرح به، الرسوم والحقوق والغرامات، تضامناً، من قبل أطراف العقد.	م 112 من قانون التسجيل	المدنية	4	1993	29
	تعد قسيمة السيارة رسماً وليست ضريبة. لا يحق لإدارة الضرائب التأسس كطرف مدني في القضايا المتعلقة بمخالفة قانون وضع القسيمات على السيارات، كونها لا تشكل غشاً ضريبياً. يقع فعل التزوير واستعمال المزور الواقع على قسيمة السيارة تحت طائلة المادة 222 من قانون العقوبات.	م 46 من قانون المالية لسنة 1997 م 222 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	2019	166
ضرب الزوجة	لا يثبت الضرب الواقع من الزوج على زوجته إلا بشهادة شرعية.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1990	79
ضرب وجرح عمدي	يجب، في جريمة الضرب والجرح العمدي، الإشارة إلى الشهادة الطبية ومدة العجز.	م 442 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	1992	213
	يجب، في جريمة الضرب والجرح العمدي، الإشارة إلى الشهادة الطبية ومدة العجز.	م 264 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	1992	222
	لا إدانة على أساس المادة 264 ق ع، إذا كانت مدة عجز الضحية عن العمل تقل عن 15 يوماً.	م 264 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	1994	276
	تسليط عقوبة، في حالة الظروف المخففة، تتجاوز الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانوناً، خطأ في تطبيق القانون.	م 53 و 266 من ق ع	الجناية	1	2001	302
	يعد قصوراً في التسبب، عدم تحديد عناصر الجريمة و العلاقة السببية بين الإصابة والنتيجة.	م 3/264 من ق ع	الجناية	2	2001	372
	لا إدانة على أساس المادة 264 ق ع، مادامت مدة العجز تقل عن 15 يوماً.	م 264 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2001	408
	يعد قصوراً في التسبب، الإدانة دون مناقشة الوقائع ودون تحديد الأفعال المنسوبة لكل متهم وذكر الأدلة وتحديد نسبة العجز.	م 266 من ق ع	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 1	2002	143

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

546	2002	2	الجنح والمخالفات	م 3/264 من ق ع	إعادة تكييف الوقائع من جناية إلى جنحة الضرب والجرح العمدي، دون الاستعانة بخبير مختص لمعرفة ما إذا كان استئصال الطحال يؤدي إلى عاهة مستديمة يعد سبباً ناقصاً ينجر عنه النقض.	ضرب وجرح عمدي
141	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 266 من ق ع م 379 من ق ا ج	يجب، في جريمة الضرب والجرح العمدي، ذكر الوسيلة المستعملة والنص القانوني المجرّم للوقائع.	ضرب وجرح عمدي بالسلاح
192	1992	3	الجنائية	م 4/264 من ق ع	تطبق الفقرة الرابعة من المادة 264 ق ع على جناية الضرب و الجرح العمدي المفضي إلى الوفاة، دون قصد إحداثها.	ضرب وجرح عمدي
325	2010	2	الجنائية	م 264 و 288 من ق ع	يعد ضرباً أو جرحاً عمدياً، مفضياً إلى الوفاة دون قصد إحداثها، التسبب في وفاة ضحية غير مستهدفة.	مفض إلى الوفاة دون قصد إحداثها
379	2008	1	الاجتماعية	م 12 من القانون 11-90	"ضرورة المصلحة" عبارة عامة، لا تكفي وحدها لتكون سبباً من الأسباب التي تجعل عقد العمل عقداً محدد المدة.	ضرورة المصلحة
176	1996	2	الجنح والمخالفات	م 35 من ق ع	تتفد العقوبة الأشد، في حالة صدور عدة أحكام سالية للحرية، بسبب تعدد المحاكمات.	ضم العقوبات
295	2003	عدد خاص	الجنائية	م 1/35 من ق ع وم 4/9 من قانون تنظيم السجون	تتصدى غرفة الاتهام للإشكال في التنفيذ، الحاصل بسبب إغفال محكمة الجنائيات الفصل في طلب دمج العقوبات.	
299	2003	عدد خاص	الجنائية	م 35 من ق ع	يعد قصوراً في التعليل، رفض محكمة الجنائيات طلب ضم عقوبتين لعدم تجاوز مجموعهما الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة الأشد.	
304	2003	عدد خاص	الجنائية	م 35 من ق ع	لا يجوز لمحكمة الجنائيات القضاء بضم عقوبتين مختلفتين من حيث النوع، مادام الأمر متعلقاً بتنفيذ العقوبة الأشد وهي السجن المؤبد.	
490	2003	1	الجنح والمخالفات	م 35 من ق ع	اعتماد قضاة المجلس، لرفض طلب ضم العقوبات واعتبارها حالة عود مشددة، لا يؤدي إلى نقض القرار المطعون فيه، مادامت النتيجة قانونية، حتى ولو أسست على تعليل غير كاف.	
316	2003	2	الجنائية	م 35 من ق ع	غرفة الاتهام غير ملزمة بضم العقوبات.	
310	2004	1	الجنائية	م 35 من ق ع	لا يمكن التدرج بالنظام العام، لرفض طلب ضم العقوبات.	
503	2006	2	الجنائية	م 35 من ق ع	تعني العقوبة الأشد، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 35 من ق ع، في مجال دمج العقوبات، العقوبة المحكوم بها على المتهم المدان. وليس العقوبة المقررة للمعاينة على الجريمة المرتكبة.	
352	2013	1	الجنائية	م 32 إلى 38 من ق ع	يتعين أن يتضمن الحكم أو القرار القاضي بدمج العقوبات أو ضمها بيانات جوهرية، تحت طائلة النقض.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

444	2014	1	الجنائية	م 35 من ق ع	لا تصدر المحكمة، عند إحالة متهم عليها بجرائم مختلفة - دفعة واحدة - إلا عقوبة واحدة، في حدود الحد الأقصى المقرر قانوناً للعقوبة الأشد.	ضم العقوبات
50	1993	4	المدنية	م 91 من ق ا م	لا يجوز ضم قضيتين غير مرتبطتين، من حيث الموضوع.	ضم القضايا
71	2004	1	المدنية	م 91 من ق ا م	يجب، عند ضم قضيتين، تبيان شروط الضم وعناصر الارتباط.	
329	2007	2	التجارية والبحرية	م 380 من ق م	يبدأ سريان أجل الضمان، المحدد في عقد شراء آلات، من تاريخ تشغيلها.	ضمان
28	1992	2	المدنية	م 3/124 من الأمر 183-66	لا يشترط على صندوق الضمان الاجتماعي رفع دعوى مستقلة، للمطالبة برد مبلغ التعويض المدفوع، إلى حدود التعويض المتكفل به.	ضمان اجتماعي
172	2001	1	الاجتماعية	م 26 من القانون 15-83	عدم تمييز قضاة الموضوع بين المنازعة العامة والمنازعة الطبية يعرض قرارهم للنقض.	
274	2002	2	الاجتماعية	م 37 من القانون 15-83 وم 58 من القانون 13-83	لا يجوز القضاء، في دعوى الرجوع بعد الخبرة، بعدم الاختصاص النوعي.	
023	2003	1	الاجتماعية	م 14 من القانون 15-83	ترفع الاعتراضات على قرارات لجنة الطعن الأولى أمام المحكمة بعد انتظار (03) أشهر من إيداع العريضة أمام اللجنة الأولى.	
249	2007	2	الاجتماعية	م 9، 11 و 12 من القانون 14-83	عدم تصريح مؤسسة تعليم عال أو تعليم مشابه، بانتساب طلبتها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لا يعفيه من التزاماته القانونية تجاه المعنيين.	
387	2008	1	الاجتماعية	م 30 من القانون 83- 15 والقانون 10-99	يكون الاعتراض على قرار نسبة العجز، الصادر عن هيئة الضمان الاجتماعي، بداية، أمام لجنة العجز الولائية وليس أمام القضاء.	
426	2009	1	الاجتماعية	م 3، 6، 9، 10 و 14 من القانون 15-83	لا تقبل دعوى المطالبة بالمنح العائلية إلا بعد استيفاء إجراءات الطعن المسبق.	
177	2011	1	الاجتماعية	م 6 و 14 من القانون 15-83 وم 5، 6، 7 و 10 من القانون 08-08 والقانون 10-99	لا تقبل الدعوى ذات الصلة بالمنازعات العامة، في مجال الضمان الاجتماعي، المرفوعة أمام المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية، إلا بعد استيفاء إجراءات الطعن المسبق.	
426	2012	2	الاجتماعية	م 15 و 35 من القانون 08-08 وم 6/500 من ق ا م و	يتم الطعن في القرارات الصادرة عن لجنة العجز الولائية المؤهلة، واللجنة الوطنية المؤهلة للطعن المسبق، أمام المحاكم في أقسامها الاجتماعية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

248	2013	1	الاجتماعية	م 81 من القانون 90-11 وم الأولى من الأمر 95-01 وم 2 المرسوم التنفيذي 208-96	تخضع الأرباح الممنوحة للعمال، بمناسبة زيادة الإنتاج، لاشتراكات الضمان الاجتماعي.
282	2014	1	الاجتماعية	م 17، 18 و 35 من القانون 08-08	يتم الطعن في القرارات الصادرة عن لجنة العجز الولائية، أمام المحكمة (القسم الاجتماعي) في أجل 30 يوما من تاريخ استلام تبليغ القرار.
298	2014	1	الاجتماعية	م 15 من القانون 08-08	القرار الصادر عن اللجنة الوطنية المؤهلة للطعن المسبق، في مجال منازعات الضمان الاجتماعي، قابل للطعن فيه أمام المحكمة المختصة، في أجل 30 يوما، طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يحسب من تاريخ تسليم تبليغ القرار وليس من تاريخ صدوره.
375	2015	1	الاجتماعية	م 18 و 31 من القانون 08-08 وم 349 من ق ا م ا	لا يطعن بالنقض في قرار مراجعة الربيع. قرار مراجعة الربيع، الصادر من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، قابل للاعتراض عليه، أمام اللجنة الولائية للعجز.
226	2016	1	الاجتماعية	م 6 و 7 من المرسوم 27-84	يتم التعويض عن المصاريف الطبية وفق الوثائق الثبوتية والمحددة في المرسوم التنفيذي 84-27. لا تصرف للمؤمن له التعويضات اليومية، بعد الامتثال للشفاء أو جبر الجرح.
230	2016	1	الاجتماعية	م 135 من ق ا م و	يتعين على القاضي مراقبة مدى احترام الخبير للإجراءات الخاصة بالخبرة، لاسيما مبدأ الوجاهية.
233	2016	1	الاجتماعية	م 4 و 5 من القانون 08-08	تعد المطالبة بالمنح العائلية من المنازعات العامة، وتخضع إجباريا للطعن المسبق قبل أي طعن أمام الجهات القضائية.
328	2016	2	الاجتماعية	م 2 و 8 من المرسوم التنفيذي 05-257	لا يمكن إلزام صندوق التأمينات الاجتماعية بدفع تعويض عن مصاريف العلاج إلا إذا تضمنت الفاتورة أو ورقة العلاج ترميزا بالعمل الطبي المحدد في المدونة العامة للأعمال المهنية للأطباء والصيدال، ويتم التعويض طبقا لتعريفات لجنة التسعير وليس لتسعيرة الجهة المتلقى عندها العلاج أو الخدمة الطبية.
334	2016	2	الاجتماعية	م 3 من القانون 83- 11 والقانون 08-08	ترفع دعوى مراجعة الربيع ونسبة العجز ضد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المختص وليس ضد الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، حتى ولو كان العامل المتعرض للحادث يعمل لدى مستثمرة فلاحية.
338	2016	2	الاجتماعية	م 2 من المرسوم التنفيذي 11-353	لا يمنح المعاش النوعي المتعلق بالعطب لأعوان الحرس البلدي إلا إذا كان المريض ذا طابع مهني، غير مذكور في جداول الأمراض المهنية من طرف صندوق الضمان الاجتماعي.
280	2017	1	الاجتماعية	م 124 من ق م	لا يمكن إلزام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بأن يصرف للمؤمن تعويضات مدنية، طبقا للمادة 124 من القانون المدني، باعتباره مؤسسة عمومية ذات طابع خاص.
284	2017	1	الاجتماعية	م 58 و 61 من القانون 15-83 الملغى بالقانون 08-08	ترفع دعوى الملاحقة، في حالة وفاة المدين، ضد ورثته، بصفتهم ممثلي التركة، كذمة مالية مستقلة عن ذممهم المالية وليس بصفتهم ورثة المالك ومسؤولين عن الدين. لا ترفع دعوى الملاحقة على الورثة كمسؤولية عن الدين، إلا إذا ثبت توزيع التركة.

ضمان اجتماعي

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

288	2017	1	الاجتماعية	م 42 من القانون 99-07 وم 6 و6 مكرر و12 و13 و17 من القانون 12-83	يستفيد ابن الشهيد، عند حساب قيمة منحة التقاعد، من سبع سنوات ونصف، تضاف إلى سنوات خدمته الفعلية. تدفع اشتراكات "السبع سنوات ونصف" الإضافية إلى هيئة الضمان الاجتماعي من ميزانية الدولة.	ضمان اجتماعي
291	2017	1	الاجتماعية	م 14 من القانون 14-83	يلزم المستخدم، قبل نهاية كل سنة، بالتصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي بأجور العمال، الذين عملوا فعليا، خلال نفس السنة.	
134	2018	1	الاجتماعية	م 74 من قانون 08-08	تسقط اشتراكات الضمان الاجتماعي، بعد أربع سنوات من تاريخ الاستحقاق أو الإعذار.	
137	2018	1	الاجتماعية	م 3 من المرسوم 35-85	يتوقف حق العامل غير الأجير في معاش العجز على توصل الخبير إلى أن العجز أصبح كليا ونهائيا يحول دون الاستمرار في ممارسة أية مهنة ولا يتوقف على نسبة العجز الممنوحة من طرف الخبير.	
134	2018	2	الاجتماعية	المادتان 58 و59 من القانون 11-83	يأمر القاضي بمراجعة الربح الناتج عن العطب طبقا لقوانين الضمان الاجتماعي ولا يحق له الحكم بصرف الربح بصفة دائمة.	
243	2002	1	التجارية والبحرية	م 379 من ق م	يلتزم البائع بضمان العيوب الخفية في البضاعة.	ضمان العيوب الخفية
127	2003	2	المدنية	م 379 من ق م	لا ضمان للعيوب في البيوع الإدارية التي تتم بالمزاد العلني.	
132	2003	2	المدنية	م 379 من ق م	البائع ضامن لعيوب المبيع وملزم برد ما قبض من ثمنه.	
31	1992	4	المدنية	م 554 من ق م	يضمن المهندس المعماري والمقاول، بالتضامن، ما يحدث خلال 10 سنوات من تهدم كلي أو جزئي للمباني أو المنشآت الثابتة الأخرى المشيدة.	ضمان منشآت

حرف الطاء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
طب العمل	المؤسسة المستخدمة، ملزمة بإتباع رأي طبيب العمل، الموصي بمنصب العمل الملائم لصحة العامل.	م 17 من القانون 07-88	الاجتماعية	2	2007	267
	يحدد طبيب العمل منصب العمل المناسب للعامل.	م 7 من القانون 11-90 وم 13 و 14 من المرسوم 120-93	الاجتماعية	1	2010	343
طرد بدون تعويض عن الإخلاء	من المقرر قانوناً أنه يجوز للمؤجر رفض تجديد الإيجار دون تعويض إذا كان الأمر يتعلق بعدم تنفيذ المستأجر للالتزام ما، أو التوقف عن استغلال المحل التجاري دون سبب جدي. غير أنه لا يجوز للمؤجر الإيداع بذلك، إلا إذا تواصل ارتكابها أو تجديدها لأكثر من شهر، بعد الإنذار بتوقفها بواسطة عقد غير قضائي مع إيضاح السبب المستند إليه. ولما ثبت - في قضية الحال - أن طرد الطاعنة تم الأمر به من قبل المجلس استناداً على مجرد الأمر بالدفع، ودون القيام بأحد الإجراءات القانونية، وهما: معاينة تثبت بواسطة عقد غير قضائي، عدم تسديد متأخرات الإيجار، مع توجيه إعدار في الأجل المذكور أعلاه. أو تقديم حكم يعاين فيه عدم التسديد طبقاً للمادة 191 ق. ت، فإن الدفع المثار مؤسس وينجر عنه نقض القرار - المنتقد -.	م 177 و 191 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	1995	125
	طرد عامل	من المقرر قانوناً "أنه ترفع المدة للعامل الجديد في المناصب العليا على اثني عشر شهراً كما يجوز لأحد الطرفين أن يفسخ في أي وقت علاقة العمل دون تعويض ومن غير إشعار مسبق" ولما ثبت أن قضاة الموضوع فرضوا على المستخدم إثبات فشل العامل أثناء الفترة التجريبية، يكونون قد تجاوزوا سلطتهم مما يعرض قرارهم للنقض.	م 18 و 20 من القانون 11-90	الاجتماعية	1	1997
طرد من السكن	لقد أخطأ قضاة الموضوع لما قضوا بإيقاف تنفيذ قرار الطرد من السكن المتنازع عليه استناداً لنص المادة 283/2 من ق إ م بحجة وجود دعوى تزوير فرعية، ومن ثم فإن نص المادة المشار إليها لا يجد تطبيقاً له في دعوى الحال.	م 2/238 من ق إ م	الاجتماعية	1	2001	195
	لا يحق البقاء بالأمكنة للأشخاص المنصوص عليهم في المواد 514 - 515 و 516 ق م إذا لم يشغلوا بأنفسهم فعلاً الأمكنة المؤجرة أو لم يشغلها الأشخاص الذين يعيشون عادة معهم ولا تطبق أحكام المرسوم 63-65 لأنها ملغاة بصدور القانون المدني.	م 514، 515 و 516 من ق م	الاجتماعية	1	2003	246

168	1989	1	الاجتماعية	م 172 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن الطلبات التي يكون الغرض منها استصدار أمر بإثبات الحالة أو بالإندار أو باتخاذ إجراء مستعجل آخر في أي موضوع كان دون المساس بحقوق الأطراف تقدم إلى رئيس الجهة القضائية المختصة الذي يصدر أمره بشأنها فإن استقالة العامل من منصبه يفقده حق شغل سكن وظيفي كان قد وضع تحت تصرفه لفترة مؤقتة ومرتبطة بممارسة مهامه لدى الشركة المستخدمة. - لذلك يستوجب رفض الطعن موضوعا مادامت جهة القضاء الاستعجالي صرحت باختصاصها وأمرت الطاعن بالخروج من السكن الوظيفي بعد إنهاء مهامه وهي بذلك طبقت القانون تطبيقا سليما.	طرد من سكن وظيفي
207	2002	1	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	إن قاضي الاستعجال مختص بالفصل في النزاعات المتعلقة بالطرد من السكنات الوظيفية عند نهاية عقد العمل وكذلك النزاعات التي لا تكتسي طابع الجدية. ومنه فإن عدم إثبات إنهاء علاقة العمل ووجود قرار تنازل عن السكن المتنازع حوله لصالح الطاعن، يجعل النزاع يكتسي طابع الجدية، ينزع الاختصاص من قاضي الاستعجال.	
152	2011	2	العقارية	م 314 من ق ا م وا	لا يكون الحكم الحضورى، الفاصل في موضوع النزاع، والحكم الفاصل في أحد الدفوع الشكلية أو الدفع بعدم القبول أو أي دفع من الدفوع الأخرى التي تنهي الخصومة، قابلا لأي طعن، بعد انقضاء سنتين من تاريخ النطق به، ولو لم يتم تبليغه رسميا.	طرق الطعن
213	2012	1	الاجتماعية	م 21 من القانون 90-04 وم 73-4 من القانون 90-11	الحكم الفاصل في دعوى ترمي إلى المطالبة بمنحة الضرر و التعويض، يصدر ابتدائيا قابلا للاستئناف، حتى ولو وصفه قاضي الدرجة الأولى خطأ بالنهائي.	
327	2014	2	العقارية	م 314 من ق ا م وا	تعد من النظام العام، قاعدة عدم قابلية الحكم الحضورى، الفاصل في النزاع، لأي طعن، بعد انقضاء سنتين من تاريخ النطق به، حتى ولو لم يتم تبليغه رسميا. يثير القاضي هذه القاعدة تلقائيا.	
102	1991	1	الاجتماعية	م 38 من الأمر 75-31	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن الطعن في قرارات لجنة التأديب أمام اللجان الولائية إجراء اختياري لا ينجر عن عدم مراعاته البطالان ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للقانون ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاء الاستئناف برفضهم للطعن المقدم من الطاعن بحجة أنه لم يستوف إجراءات الطعن أمام اللجنة الولائية يكونوا قد خالفوا المادة 38 من الأمر المذكور أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	طعن أمام اللجنة الولائية
20	1992	3	المدنية	م 33 وما يليها من القانون 81-01	من المقرر قانونا انه يجوز لكل مترشح للاكتساب يرى أنه مغبون أو أن حقوقه أعفلت أن يرفع طعنا للجنة الولائية و ذلك في ظرف شهرين التاليين لتاريخ تبليغه القرار المتخذ ضده، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد تجاوزا للسلطة لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الطاعن قام برفع دعواه أمام اللجنة الولائية، ومن ثم فإن قضاء المجلس عندما قبلوا الدعوى قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه قانونا يكونوا قد تجاوزوا سلطتهم. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

335	1989	1	الجنح والمخالفات	م 498 و 726 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن جميع المواعيد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية مواعيد كاملة لا يحسب فيها يوم بدايتها ولا يوم انقضائها، فإن مهلة الطعن بالنقض المنصوص عليها في المادة 498 / 3 من نفس القانون تبتدئ من اليوم الموالي لصدور الحكم أو القرار الحضورى كما هو بالنص الفرنسى وليس كما ورد خطأ بالنص العربى تبتدئ هذه المهلة من يوم النطق بالقرار . إذا كان من الثابت أن القرار المطعون فيه صدر حضوريا في مواجهة إدارة الجمارك، إذ ان هذه الأخيرة كانت ممثلة عند النطق به وأنه لعدم تسجيل طعن الطرف المدنى في مهلة ثمانية أيام ابتداء من اليوم الموالي لصدور القرار الحضورى يستوجب عدم قبول الطعن شكلا.
366	1989	1	الجنح والمخالفات	م 495 من ق ا ج	متى حدد القانون طبيعة القرارات الصادرة من المجالس القضائية، التي أجاز فيها الطعن بالنقض أمام المجلس الأعلى، وهي تلك الأحكام والقرارات الصادرة في آخر درجة أو المقضى بها بقرار مستقل في الاختصاص، فليست كل القرارات قابلة للطعن فإن القرار الذي يعين خبيرا لإجراء فحص طبي على شخص الضحية في قضية ضرب وجرح عمديين من القرارات التي لا تخضع للطعن بالنقض باعتباره قرارا تمهيديا وليس من ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة 495 من قانون الإجراءات الجزائية .ومتى طعن في قرار بإجراء خبرة فإنه يستوجب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .
26	1989	2	المدنية	م 233 من ق ا م	متى حصر القانون حالات الطعن بالنقض وحدد الأوجه التي يجب أن يبنى على أحدها، وجب اعتبار الوجه الذي لا يدخل ضمنها، في غير محله مما يستتبع رفض الطعن المؤسس على كون قضاة الاستئناف حكموا بأكثر أو بأقل مما طلبه الأطراف .
57	1989	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 238 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه ليس للطعن بالنقض أثر موقوف إلا إذا تعلق بحالة الأشخاص أو أهليتهم فإن القرار القاضي بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد منعدم الأساس القانوني. إذا كان الثابت أن القرار الذي أمر بتسجيل الزواج بين طرفي النزاع في الحالة المدنية طعن فيه بالنقض من قبل الطاعن وقد نقض فعلا من طرف المجلس الأعلى، فإن قضاة الموضوع بقضائهم في الدعوى بترجيح الزوجة إلى محل الزوجية ودفع نفقة لها دون وقف الفصل في هذه الدعوى لحين البت فيها في المجلس الأعلى يكون قد عرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني.
118	1989	2	التجارية والبحرية	م 238 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أنه ليس للطعن بالنقض في الأحكام المدنية أثر موقوف إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونيا فإن القضاء يمنح مهلة للمحكوم عليه من قضاة الاستعجال إذا ما تبين لهم لزوم ذلك حسب تقديرهم، لا يخل بأحكام هذا المبدأ . إذا كان الثابت أن المطعون ضده طلب من قضاة الاستعجال مهلة لتنفيذ القرار الذي كان قد طعن فيه بالنقض لحين البت في طعنه من المجلس الأعلى واستجاب القضاة إلى طلبه، فإن أحكام المادة 238 من ق ا م لا تمنع بتاتا هؤلاء القضاة من منح مهلة للمحكوم عليه إذا ما قدروا لزوم ذلك، مما يجعل نعي الطاعن في غير محله ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن المؤسس على مخالفة أحكام هذا المبدأ.
236	1989	2	الجنائية	م 310 ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أن رئيس محكمة الجنايات يتلو بالجلسة مواد القانون التي طبقت وبنوه بهذه التلاوة في الحكم فإن الإغفال بعدم النص على ذلك في الحكم لا يؤثر في سلامته ولا يؤدي إلى نقضه وإبطاله طالما كان ذلك منصوصا عليه في محضر المرافعات، ومتى كان ذلك فإن نعي النيابة العامة على الحكم المطعون فيه لا يتعلق بالقانون أو الإجراءات مما يمكن القول معه انه غير قائم على أساس قانوني ويستوجب رفضه.

طعن بالنقض

280	1989	4	الجنائية	م 496 من ق ا ج	طبقا لأحكام المادة 496 من قانون الإجراءات الجزائية لا يجوز الطعن بالنقض في قرار غرفة الاتهام بالأوجه للمتابعة إلا إذا كان ثم طعن من النيابة العامة أو كان القرار غير مستوف للشروط الجوهرية المقررة لصحته قانونا. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض طعن الطرف المدني المرفوع ضد قرار غرفة الاتهام المؤيد لأمر قاضي التحقيق بالأوجه للمتابعة ما دامت النيابة العامة لم تطعن في القرار وكان هذا الأخير مستوف لشروطه الشكلية.
343	1989	4	الجنح والمخالفات	م 510 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يجب أن يبلغ طعن النيابة العامة إلى المحكوم عليه بإشهاد من قلم الكتاب في ظرف ثمانية أيام من التصريح بالطعن، ومن ثم فإن التبليغ الذي لم يتم وفقا لهذه الإجراءات والأشكال القانونية يعد مخالفا لمقتضيات أحكام المادة 510(ق ا ج)، ويترتب عليه التصريح بعدم قبول الطعن شكلا. ولما كان الثابت في قضية الحال -أن النائب العام- كان قد طعن بالنقض يوم 20 جانفي 1981 وقام مباشرة بتبليغ المحكوم عليه بهذا الطعن في 11 فيفري 1981، دون أن يقع هذا التبليغ بإشهاد من قلم الكتاب ودون أن يقع في الميعاد القانوني، فإنه بذلك لم يلتزم بأحكام المادة المشار إليها أعلاه، والتي توجب القيام بالإجراءات والأشكال وفقا للطريقة المنصوص عليها. ومتى كان التبليغ مخالفا للقانون خارج المهلة القانونية المحددة، أولا ولوقوعه بغير إشهاد من كاتب الضبط، ثانية، استوجب التصريح لعدم قبول طعن النائب العام شكلا.
50	1990	3	المدنية	م 241 من ق ا م	من المقرر قانونا وقضاء أن الحكم الابتدائي المصادق عليه بقرار من المجلس القضائي يصير جزءا منه يجب تقديمه مع القرار المطعون فيه، ومن ثم فإن الطعن بالنقض الذي لم يستوف هذا الإجراء يؤدي إلى عدم قبوله شكلا. لما كان من الثابت في قضية الحال - أن الطاعن لم يقدم في الملف الطعن الحكم والخبرة المتقدمين والمصادق عليهما بالقرار المطعون فيه والتي بدونها لا يستطيع المجلس الأعلى أن يمارس دوره القانوني. ومتى كان كذلك استوجب عدم قبول الطعن شكلا .
220	1990	3	الجنائية	م 497 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز للطرف المدني الطعن بالنقض في القرارات الصادرة من غرفة الاتهام القاضية بالأوجه للمتابعة ما لم يكن ثمة طعن من جانب النيابة العامة، أو كانت هذه القرارات غير مستكملة للشروط الجوهرية الشكلية المقررة قانونا لصحتها، ومتى كان كذلك فإن طعن الطرف المدني وحده يتعين رفضه لعدم جوازه.
239	1991	3	الجنح والمخالفات	م 2/495 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الطعن بالنقض لا يكون إلا ضد أحكام المحاكم أو المجالس القضائية الصادرة في آخر درجة، أو المقضي بها بقرار مستقل في الاختصاص. ولما كان ثابتا في قضية الحال، أنه تم الطعن بالنقض في قرار غيابي غير نهائي فيتعين عدم قبول الطعن شكلا لعدم احترامه مقتضيات القانون.
216	1992	2	الجنح والمخالفات	م 496 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة بالبراءة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إلا من طرف النيابة العامة ومن ثم فإن طعن الطرف المدني في القرار الصادر بالبراءة غير مقبول شكلا باعتبار أن القرار المطعون فيه صار نهائيا في نظر القانون من حيث الدعوى العمومية ولا يحق للطرف المدني مناقشة الحكم بالبراءة ومتى كان كذلك استوجب عدم قبول الطعن شكلا.
167	1992	4	الجنائية	من مبادئ القضاء الجنائي	من المستقر عليه قضاء أنه يحق للطاعن بالنقض أن يثير من أوجه الطعن المتعلقة به ما يشاء، ولكن لا يحق له التمسك وإثارة وجه أو أوجه تخص غيره ولا صلة له بها إطلاقا، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس ويتعين رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن يتمسك بوجه يخص متهم آخر في القضية دون أن يكون له به صلة إطلاقا ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم غير مؤسس. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.

طعن بالنقض

232	1994	1	الجنائية	م 496 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض أمام المحكمة العليا ضد الأحكام الصادرة بالبراءة إلا من جانب النيابة العامة. ولما كان ثابتا- من قضية الحال- أن الطرف المدني قام لوحده بالطعن بالنقض ضد الحكم الصادر عن غرفة الأحداث بالمجلس، القاضي ببراءة المتهم، فقد خالف القانون، مما يتعين التصريح برفضه لعدم جوازه قانونا.
52	1998	2	المدنية	م 2 و 231 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه ((تختص المحكمة العليا بالحكم في الطعون بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة عن المجالس القضائية وعن المحاكم بجميع أنواعها))، ومن الثابت في قضية الحال أن القضية موضوع النزاع لا تدخل من ضمن الحالات المذكورة على سبيل الحصر في المادة 2 من قانون الإجراءات المدنية وأن شهادة عدم الاستئناف المحتج بها لا تكسب الحكم الصفة النهائية بمفهوم المادة 231 من قانون الإجراءات المدنية وإنما تجعله قابلا للتنفيذ فقط و حائزا لقوة الشيء المقضي فيه، الأمر الذي لا يسمح الطعن فيه بالنقض أمام المحكمة العليا كما فعله الطاعن. ومتى كان كذلك استوجب التصريح بعدم قبوله شكلا
145	2001	1	المدنية	م 7/194 و 233 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه " يجوز التماس إعادة النظر إذا وجد هناك تناقض في أحكام نهائية ... صادرة من نفس الجهات القضائية ". وعليه فإن تمسك الطاعن بأن ثمة تناقض بين قرارات نهائية صادرة من نفس الجهات القضائية لا يمكن الاعتداد به كوجه من أوجه الطعن بالنقض لأن الفقرة 7 من المادة 194 من قانون الإجراءات المدنية تتعلق بحالات التماس إعادة النظر أمام المحاكم و المجالس و ليس أمام المحكمة العليا.
179	2003	عدد خاص	الجنائية	م 495 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه " يجوز الطعن بطريق النقض أمام المحكمة العليا في أحكام المحاكم وقرارات المجالس القضائية الصادرة في آخر درجة . . . ". والقرار المطعون فيه الذي اكتفى بإرجاع ملف القضية إلى قاضي التحقيق لمواصلته التحقيق على الشكل الجنائي طبق القانون لا يمكن الطعن فيه قانونا .
193	2003	عدد خاص	الجنائية	م 496 من ق ا ج	لا يجوز للمدعي المدني أن يطعن بالنقض في قرارات غرفة الاتهام الصادرة بالأوجه للمتابعة ما لم تكن قد أغفلت عن الفصل في وجه من أوجه الإتهام أو كانت غير مستوفية للشروط الشكلية المقررة قانونا لصحته أو كان محل طعن بالنقض من جانب النيابة العامة .
196	2003	عدد خاص	الجنائية	م 495 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز الطعن بطريق النقض أمام المحكمة العليا في قرارات غرفة الاتهام ما عدا ما يتعلق منها بالحبس المؤقت . والحاصل أن القرار المطعون فيه قد أمر بمواصلته التحقيق مما ينجر عنه اعتبار هذا الطعن في غير أوانه ويتعين رفضه لعدم جوازه قانونا .
460	2003	عدد خاص	الجنائية	م 496 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة بالبراءة إلا من جانب النيابة العامة . والقرار المطعون ضده ، الصادر عن غرفة الأحداث ، أيد الحكم بالبراءة لصالح المتهم الحدث ، مما يجعل طعن المدعي المدني غير مقبول لعدم جوازه قانونا.
293	2003	1	التجارية والبحرية	م 23 من القانون 22-89	ان تقرير انعقاد الغرف المجتمعة يرجع إلى قضاة المحكمة العليا وليس للأطراف المتخاصمة وذلك بمناسبة الفصل في نزاع يتعلق بطعن بالنقض ضد قرار مجلس قضائي أو في طعن بالتصحيح أو بالتماس إعادة النظر في قرار صادر عن المحكمة العليا.
403	2003	1	الجنائية	م 496 و 497 من ق ا ج	لا يجوز للطرف المدني وحده الطعن في قرارات انتفاء وجه الدعوى الصادرة عن غرفة الاتهام متى اتخذت بعيدة عن القصور أو عدم القانونية أو التناقض.
131	2005	1	الاجتماعية	م 231 و 235 من ق ا م	لا يجوز، في ممارسة طرق الطعن، الاستناد قانونا إلى الوصف الخاطئ للحكم الوارد في محضر التبليغ.

طعن بالنقض

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

189	2005	1	الاجتماعية	م 338 من ق م	يتعين على قضاة الموضوع، الفصل في الوضعية القانونية الناشئة عن تنفيذ قرار تم إبطاله، لاحقاً، إثر طعن بالنقض.	طعن بالنقض
227	2005	2	المدنية	م 245 من ق ا م	عدم تقديم المطعون ضده مذكرة جوابية على عريضة الطعن بالنقض، لا يجعل القرار الصادر عن محكمة العليا غيايباً.	
469	2005	2	الجنح والمخالفات	م 4/497 من ق ا ج	يجوز للطرف المدني، الطعن بالنقض، في قرار غرفة الاتهام، غير المستكمل الشروط الجوهرية المقررة قانوناً لصحته.	
541	2006	2	الجنح والمخالفات	م 525 من ق ا ج	يجوز للمحكمة العليا، في حالة انطواء الطعن بالنقض على تعسف، الحكم بغرامة لصالح الخزينة العمومية.	
603	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 500 و 511 من ق ا ج	خلو عريضة الطعن بالنقض من أي وجه من أوجه الطعن بالنقض، الواردة على سبيل الحصر في المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية، يؤدي إلى التصريح بعدم قبول الطعن بالنقض شكلاً.	
159	2008	1	التجارية والبحرية	م 166، 231 و 235 من ق ا م	لا يجوز الطعن بالنقض في القرار غيابي، غير مستوف إجراءات التبليغ.	
345	2008	1	الجنح والمخالفات	م 371 من ق ا ج	لا يعد عدم تصفية المصاريف القضائية وجهاً من أوجه النقض. يتعلق عدم التصفية بإشكال التنفيذ، الجائز لكل ذي مصلحة طرحه على الجهة القضائية الفاصلة في الموضوع.	
345	2008	2	الجنائية	م 154 من ق ا ج والقانون 22-06	القرارات التحضيرية أو التمهيدية أو المتعلقة بالتحقيق، غير قابلة للطعن فيها بالنقض.	
383	2008	2	الجنح والمخالفات	م 408، 410، 411، 439، 440 و 441 و 495 من ق ا ج	لا يعتبر التصريح بالطعن بالنقض في قرار غيابي، بمثابة محضر تبليغ بهذا القرار. يبقى أجل الطعن بالمعارضة في القرار الغيابي، محل الطعن بالنقض، مفتوحاً.	
276	2010	1	الجنائية	م 317 و 323 من ق ا ج	لا يحق للمتهم الفار الطعن بالنقض في قرار الإحالة على محكمة الجنائيات.	
195	2010	2	التجارية والبحرية	م 350 و 351 من ق ا م و ا	لا تكون قابلة للطعن بالنقض إلا الأحكام والقرارات الصادرة في آخر درجة، (dernier ressort) الفاصلة في موضوع النزاع أو المنهية الخصومة، بالبت في دفع شكلي أو بعدم القبول أو في أي دفع عارض آخر.	
133	2011	1	العقارية	م 1/376 من ق ا م و ا	يجوز للمحكمة العليا أن تستبدل سبباً قانونياً خاطئاً، تضمنه الحكم أو القرار المطعون فيه بالنقض، بسبب قانوني صحيح وترفض الطعن، اعتماداً على ذلك.	
161	2011	1	العقارية	م 375 من ق ا م و ا	لا يمكن الطعن بالنقض مرتين في نفس الحكم. تسحب المحكمة العليا، في حالة إصدارها لقرارين فاصلين في طعنين بالنقض في نفس الحكم، القرار اللاحق، حسب تاريخ الجلسة.	
169	2011	2	العقارية	م 350 و 351 من ق ا م و ا	القرار الصادر في آخر درجة، قبل الفصل في الموضوع، المتضمن تعيين خبير، غير قابل للطعن بالنقض، إلا مع القرار الفاصل في الموضوع.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

231	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 375، 17/358 و 390 من ق ا م وا	السهو عن الفصل في احد الطلبات الأصلية، يفتح المجال للطعن بالنقض، و ليس التماس إعادة النظر.	طعن بالنقض
424	2012	2	الاجتماعية	م 349 من ق ا م وا	لا يجوز الطعن بالنقض في قرار غيابي غير مبلغ.	
171	2014	1	المدنية	م 374 من ق ا م وا	يجب على المحكمة العليا، في حالة الطعن بالنقض للمرة الثالثة، الفصل من حيث الوقائع والقانون.	
189	2014	1	المدنية	م 14/358 من ق ا م وا	يتم الطعن بالنقض، وجوبا، في الحكمين المتناقضين، الصادرين في أول و آخر درجة. تلغي المحكمة العليا، بعد معاينة مخالفة القانون، أحد الحكمين أو الحكمين معا.	
213	2014	2	التجارية والبحرية	م 14/358 من ق ا م وا	يطعن بالنقض في أحكام متناقضة، غير قابلة للطعن فيها بطرق الطعن العادية، يكون الطعن بالنقض مقبولا، حتى ولو سبق الطعن بالنقض في احد الأحكام و انتهى بالرفض، يقبل الطعن، حتى بعد فوات اجل الطعن بالنقض، بوجه الطعن بالنقض، وجوبا، ضد الحكمين، تقضي المحكمة العليا بإلغاء احد الحكمين أو الحكمين معا.	
431	2014	2	الاجتماعية	م 313، 349 و 350 من ق ا م وا	لا يطعن بطعن واحد بالنقض في قرارين صادرين في آخر درجة، احدهما في موضوع النزاع و ثانيها قرار تمهيدي القرار التمهيدي قابل للطعن فيه بالنقض، على انفراد.	
172	2015	1	المدنية	م 13، 349 من ق ام ا	لا مصلحة لمن كسب طعنا أول بالنقض في طعن ثانٍ بالنقض.	
186	2015	1	المدنية	م 17/358 من ق ا م ا	يشترط في "السهو عن الفصل في أحد الطلبات الأصلية" المعتبر وجها من أوجه الطعن بالنقض، أن يكون السهو كليا وأن يكون الطلب موضوعيا.	
316	2015	1	التجارية و البحرية	م 60، 349، 564 من ق ا م ا	لا جزاء على تبليغ عريضة الطعن بالنقض للمطعون ضده، خارج أجل الشهر، المقرر قانونا.	
329	2015	1	التجارية و البحرية	م 2/353 من ق ا م ا	يحق للنائب العام لدى المحكمة العليا الطعن بالنقض في حكم أو قرار عليم بمخالفته القانون و لم يطعن فيه أحد الخصوم في الأجل.	
362	2015	1	الإجتماعية	م 314، 349، 354، 358 من ق ا م ا	الحكم الحضورى، الفاصل في موضوع النزاع، غير قابل للطعن بالنقض، بعد انقضاء سنتين من تاريخ النطق به.	
103	2016	1	العقارية	م 367 من ق ا م وا	على جهة الإحالة أن تراقب مدى قبول إعادة السير في الدعوى خلال شهرين من تاريخ تبليغ القرار الصادر عن المحكمة العليا. على القضاة إثارتها تلقائيا.	
276	2016	1	الجنائية	م 33 من القانون 01-06 وم 495 و 499 من ق ا ج	يوقف الطعن بالنقض لتنفيذ القرار القاضي بعدم الاختصاص الشخصي، ولا يجوز للمحكمة العسكرية الفصل في الموضوع قبل صدور قرار المحكمة العليا.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

273	2016	2	التجارية والبحرية	م 4/374 من ق ا م وا	يكون قرار المحكمة العليا الفاصل في الموضوع، على إثر طعن ثالث، قابلاً للتنفيذ وغير قابل لأي طعن.	طعن بالنقض
388	2016	2	الجنائية		لا يجوز للمدعي المدني الذي لم يتبع طرق الطعن العادية " الاستئناف " أن يلجأ إلى طرق الطعن غير العادية " الطعن بالنقض " .	
430	2016	2	الجنح والمخالفات	م 505 من ق ا ج	يمدد أثر النقض للمتهم الطاعن الذي لم يودع مذكرة بأوجه الطعن بسبب عدم إنذاره بإيداعها والمدان بموجب القرار محل الطعن بالنقض، شريطة أن يؤثر سبب النقض على سلامة القرار برمته.	
227	2017	1	التجارية والبحرية	م 2/327 من ق ا م وا	لا يجوز الطعن بالنقض في قرار غيابي مطعون فيه بالمعارضة لأنه أصبح منعماً بمجرد الطعن فيه بالمعارضة.	
315	2017	1	الجنائية		كما لا يجوز الطعن بالنقض في قرار غيابي إلا بعد انقضاء آجال المعارضة.	
100	2017	2	التجارية والبحرية	م 366 و 374 من ق ا م ا	لا يجوز لقضاة الموضوع، في حالة رجوع الدعوى بعد النقض، الفصل في أكثر من النقاط القانونية التي شملها الطعن بالنقض، إلا إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة أو كان الطلب القضائي مرتبطاً بالطلب الأصلي، كما هو الحال بالنسبة لطلبات التعويض.	
160	2017	2	الجنائية	م 505 و 505 مكرر من ق ا ج.	يترتب على عدم صحة تبليغ مذكرة الطعن، عدم قبول الطعن شكلاً، حتى في حالة رد المطعون ضده الذي يعد تصحيحاً للخطأ في تبليغ الطعن، لا في تبليغ المذكرة المرتبط بأجل محدد، تراقبه المحكمة العليا من تلقاء نفسها، باعتباره من النظام العام.	
166	2018	2	الجنح والمخالفات	م 8 و 29 من ق ا ج م 376 من ق ع	يترتب على ممارسة النيابة العامة للدعوى العمومية باسم الحق العام، عدم جواز تنازلها عن الطعن بالنقض.	
288	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4/374 من ق ا م وا	يجب على المحكمة العليا أن تفصل، من حيث الوقائع و القانون ، عند النظر في طعن ثالث بالنقض.	طعن ثالث بالنقض
251	2014	1	التجارية والبحرية	م 374 من ق ا م وا	تفصل المحكمة العليا، وجوباً، من حيث الوقائع و القانون، عند النظر في طعن ثالث بالنقض.	
57	1989	4	المدنية	م 155 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز الطعن بالتزوير في أية وثيقة مقدمة في الدعوى سواء كانت وثيقة عرفية أو رسمية، وأنه ليس للجهة القضائية أن تصرف النظر عن الطعن بالتزوير إلا إذا تراءى لها أن الفصل في الخصومة الأصلية لا يتوافق عن المستند المدعى بتزويره، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا يعد خرقاً للقانون. ولما كان الثابت -في قضية الحال- أن المستند المدعى بتزويره يتوقف عليه الفصل في الدعوى الأصلية، وقد كان على قضاة الموضوع أن يوقفوا الفصل فيها لحين الفصل في دعوى التزوير، إلا أنهم رفضوا ذلك وسببوا قرارهم برسمية العقد، فإنهم بهذا القضاء خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	طعن بالتزوير

21	1994	1	المدنية	م 156 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه في حالة الإدعاء بالتزوير يقوم رئيس الجهة القضائية بتحديد الأجل الذي يصرح خلاله من أبرز الوثيقة . المدعى بتزويرها . ما إذا كان يتمسك باستعمالها، فإن قرر أنه لا ينوي استعمالها أو سكت عن الرد، استبعد المستند المذكور . أما إذا قرر أنه متمسك بها، فإنه يجوز للمجلس إما أن يوقف الفصل في الخصومة الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير وإما أن يصرف النظر عن الطعن بالتزوير إذا تراءى له أن الفصل في الخصومة الأصلية لا يتوقف على المستند المدعى بتزويره . ولما ثبت . من قضية الحال . أن الطاعن قدم طلبا فرعيا يطعن فيه بتزوير الوثيقة المقدمة من طرف خصمه وتمسك بطلبه إلى النهاية، إلا أن قضاة الموضوع لم يناقشوا هذا الدفع الجوهري، الذي لو صحّ لتغير وجه الرأي في القضية. لذا فإن قرارهم جاء مخالفا للقانون ومستوجبا للنقض .	طعن بالتزوير
501	2005	2	الجنح والمخالفات	م 155 من ق ا م وم 536 من ق ا ج	يتم الطعن بالتزوير، بطلب أصلي، أمام القضاء الجزائي، كما يتم بطلب فرعي، أمام القضاء المدني.	
282	1989	3	الجنح والمخالفات	م 530 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا وصل لعلم النائب العام لدى المجلس الأعلى صدور حكم نهائي من محكمة أو مجلس قضائي، وكان هذا الحكم مخالفا للقانون أو لقواعد إجراءات جوهريّة دون أن يطعن فيه أحد الخصوم بالنقض في الميعاد القانوني فإن له أن يعرض الأمر بموجب عريضة على المجلس الأعلى إذا كان الثابت أن المجلس قضى ببراءة المتهمين من تهمة استيراد بضائع محظورة بصفة مطلقة والمتاجرة في المحذرات وحمل سلاح ممنوع وإرجاع سيارة لصاحبها ومصادرة المخدرات والمسدس تأسيسا على وقائع المخدرات، وكان على القضاة تسبب قرارهم فيما يتعلق بحمل سلاح ناري بدون رخصة، وان الاكتفاء بمصادرة المسدس دون القضاء بإدانة الشخص الذي كان يحمله بدون ترخيص يعد خرقا لمقتضيات المادة 379 من ق ا ج، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار لصالح القانون فقط ودون إحالة وفقا للمادة 530/3 من نفس القانون .	طعن لصالح القانون
166	1997	1	الجنح والمخالفات	م 530 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجوز طلب رد قاض من قضاة الحكم لعدة أسباب، ولما كان ثابت في قضية الحال أن الحكم قد أصدره القاضي الذي كان ضحية في القضية، مما يفترض تحيزه في الحكم اتجاه المتهم، فإن قضاة المجلس بمصادقتهم على نفس الحكم . بالرغم من إثارة هذه المسألة الجوهريّة أمامهم يكونوا قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه لصالح القانون.	
252	2002	2	المدنية	م 297 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الطعن لصالح القانون لا يكون إلا في الأحكام القضائية الباتة و التي أصبحت محصنة بحجية الأمر المقضي به في حين أن الطعن الحالي موجه ضد قرار لا تتوافر فيه تلك المواصفات إذ يمكن مهاجمته بدعوى البطلان بل يمكن الطعن فيه بجميع طرق الطعن العادية و غير العادية .	
515	2002	2	الجنح والمخالفات	م 530 من ق ا ج	إن النطق بقرار اعتباري حضوري رغم غياب المتهم عن الجلسة ودون تبيان التسليم الشخصي أو إعلامه بتاريخ الجلسة يعد خرقا للإجراءات يستوجب نقض لصالح القانون وبدون إحالة.	
691	2003	عدد خاص	الجنائية	م 3/530 من ق ا ج	يخول القانون لوزير العدل اختصاص مانع و إقصائي في رفع الطعن لصالح القانون ولا يجوز ممارسة هذه الصلاحية بالتفويض.	

695	2003	عدد خاص	الجنائية	م 530 من ق ا ج	إن عدم تمسك المتهم أو دفاعه صراحة بتخفيض العقوبة المقررة وعدم تقديمه للمحكمة مذكرة مكتوبة بشأنه ، لا يمنح الاختصاص للمحكمة العليا لمناقشة الوقائع أو ظروف أو أعمار موضوعية لم تطرح أمام قضاة الموضوع ، مما يستوجب رفض الطعن المرفوع لصالح القانون .	طعن لصالح القانون
254	2003	1	الاجتماعية	م 297 من ق ا م	الطعن لصالح القانون حالة خاصة حولها المشرع للنائب العام لدى المحكمة العليا وحده طبقا لنص المادة 297 من ق ا م وبالتالي فإن الطعن الذي قدمه النائب العام مجلس قامة والذي لم يكن طرفا في الخصومة الحالية جاء من غير صفة، مما يقضى التصريح بعدم قبوله لعدم جوازه قانونا.	
437	2004	2	الجنائية	م 530 من ق ا ج	يكون محل طعن لصالح القانون، ولا ينفذ الحكم الثاني، الصادر بخصوص نفس الوقائع محل الحكم الأول.	
463	2005	2	الجنائية	م 49 من ق ع م م 530 من ق ا ج	يعد باطلا مستوجبا للنقض، و النقض لصالح القانون، الحكم الجزائي الناطق بمعاقبة قاصر لم يكمل الثالثة عشر من عمره، بعقوبة الغرامة.	
547	2006	1	الجنائية	م 530 من ق ا ج	لا يحق لمحكمة الأحداث بعد الفصل في الدعوى العمومية بتوبيخ الحدث المتابع بجريمة الجرح غير العمدي، وبعد الأمر في الدعوى المدنية بإنجاز خبرة لتحديد نسبة عجز الضحية، التطرق من جديد بعد إعادة السير بالقضية بعد الخبرة، للدعوى العمومية والتصريح بعدم الاختصاص النوعي.	
377	2008	2	الجنائية	م 530 من ق ا ج	الطعن لصالح القانون، المؤسس على خرق قاعدة جوهرية في الإجراءات، المرفوع من طرف النائب العام لدى المحكمة العليا، بناءً على تعليمات من وزير العدل حافظ الأختام، يعرض القرار المطعون فيه للإبطال وليس للنقض. يستفيد المحكوم عليه من هذا الإبطال. سبق فصل المحكمة العليا بعدم القبول، لا يحول دون فصلها في الطعن لصالح القانون، المنصب على نفس القرار محل الطعن بالنقض.	
358	2010	2	الجنح والمخالفات	م 530 من ق ا ج	يؤدي الطعن لصالح القانون، المرفوع من النائب العام، بناء على تعليمات وزير العدل، إلى إبطال القرار المطعون فيه وليس إلى النقض. يستفيد المحكوم عليه من هذا الإبطال. لا يؤثر الإبطال في الحقوق المدنية .	
369	2011	2	الجنائية	م 495 و 530 من ق ا ج	لا يمكن قبول طعن لصالح القانون، في حكم مطعون فيه بالنقض، مفصول فيه موضوعا.	
350	2013	1	الجنائية	م 495 و 530 من ق ا ج	يمكن قبول طعن لصالح القانون، في حكم سبق التصريح بعدم قبول طعن بالنقض فيه.	
89	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تقرر للزوجة التي طلقها زوجها متعة تعطى لها تخفيفا عن ألم فراق زوجها لها، وهي في حد ذاتها تعتبر تعويضا فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعتبر خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية. - لذلك يستوجب النقض القرار الذي قضى للزوجة المطلقة بدفع مبلغ مالي لها باسم متعة وبدفع مبلغ آخر كتعويض.	طلاق
98	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يستوجب نقض القرار الذي اعتمد في إثبات وقوع الطلاق بإرادة الزوج على شهادة شهود لم تحدد تاريخ ومكان هذا الطلاق ولم تذكر أسماء الأشخاص الذين حضروا بمجلس الطلاق لتأكيد صحته، ذلك أن هذه الشهادة يكتنفها الغموض والنقض في محتواها.	

115	1989	1	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المتفق فقها وقضاء في أحكام الشريعة الإسلامية أن الطلاق الذي يقع من الزوج هو الطلاق الرجعي، وأن حكم القاضي به لا يغير من رجعيته لأنه إنما نزل على طلب الطلاق أما الطلاق البائن، فهو الذي يقع ما قبل الدخول أو وقع بناء على عوض تدفعه الزوجة لزوجها للتخلص من الرابطة الزوجية معه، وكذلك الطلاق الذي يوقع القاضي بناء على طلب الزوجة لدفع الضرر عنها وحسم النزاع بينها وبين زوجها. إن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية ولذلك يستوجب نقض القرار الذي اعتبر الطلاق بإرادة الزوج طلاق بائناً.
61	1989	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً أن تقرير ما يفرض للزوجة من حقوق على زوجها يخضع لتقدير قضاة الموضوع، فإن تسببه وبيان حالة الزوجين بيانا مفصلاً من غنى و فقر يدخل في صميم القانون الذي هو خاضع للرقابة، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد انتهاكاً لقواعد شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. - إذا كان الثابت أن قضاء الاستئناف رفعوا المبلغ التي حكم بها للزوجة مقتصرين في تبرير ما حكموا به على الإشارة إلى حالة الطرفين وطبقتهما الاجتماعية دون اعتبار لحالة وطبقة كل منهما وغناهما أو فقرهما أو غبن أحدهما أو فقر الآخر، ودون اعتبار كذلك لمقدار ما يتقاضاه الزوج كأجرة شهرية لمعرفة ما إذا كان ما حكموا به خاصة منه المتعة التي رفعت إلى غير ما هو مألوف أن يعطى عادة بما يتناسب مع إمكانيات الزوج المادية، فإن هؤلاء القضاة فصلوا بدون تسبب وإعطاء شيء غير مألوف دون الاستناد على أية قاعدة شرعية، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه جزئياً فيما يتعلق برفع مبلغ المتعة دون إحالة.
66	1989	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعاً أن الطلاق، هو حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج الذي يملك وحده فك عصمة النكاح ولا ينوب عنه في ذلك إلا من فوض لهم أمره، كما يتم أيضاً بتراضي الزوجين على ذلك، ومتى كان من المقرر قانوناً أن كل حكم أو قرار يجب أن يسبب قانونياً لتبرير ما قضى به، فإن الحكم بما يخالف هذه المبادئ يعد مخالفاً لقواعد الشريعة الإسلامية في الطلاق أو الفسخ وقواعد تسبب الأحكام. - إذا كان الثابت أن النزاع بين الزوجة وأولياء زوجها ولم يثبت من ادعاءات الزوج ولا من محضر الشهود أن الزوج تلفظ بالطلاق أو صرح به بل بالعكس أنه مازال يطالب برجوع زوجته إليه وبإتمام الزواج، وثبت أن أولياء الزوج هم الذين منعوا الزوجة من زوجها وطردها من محل الزوجية، فإن قاضي محكمة الدرجة الأولى أخطأ مثلماً أخطأ قضاة الاستئناف في تعرضهم لفك العصمة الزوجية بين الطرفين فالأول حكم بالطلاق والمجلس قضى بفسخ النكاح وكلاهما لم يعلل ما قضى به تعليلاً شرعياً، وبنوا أحكامهم على استنباطات وتكهنات لم ترد في أحكام الشريعة، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ.
41	1989	3	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من الثابت قانوناً وقضاء، أنه لا يوجد في النصوص التنظيمية أو الوضعية ما يمنع المرأة من اعتلاء سدة القضاء، ولذلك فإن الفصل في دعوى الطلاق من المحكمة التي ترأست جلستها قاضية ومن المجلس الذي كانت من ضمن تشكيله قاضية يعد صحيحاً ومطابقاً للقانون ولما جرى به العمل القضائي المستقر لحد الآن، ومتى كان ذلك استوجب عدم قبول الوجه المثار من الطاعنة في قضية الحال تأسيساً على مخالفة قاعدة شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية في مادة الأحوال الشخصية والقضاء برفض الطعن.

طلاق

86	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن الطلاق هو حق للرجل صاحب العصمة وأنه لا يجوز للقاضي أن يحل محله في إصداره أما التطلق فهو حق للمرأة المتضررة وترفع أمرها للقاضي الذي يطلقها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ولما كانت الشريعة الإسلامية تخول إثبات تصريح الزوج بالطلاق بواسطة سماع شهود حضروا وسمعوا بذلك من نفس الزوج، أو بواسطة شهادة مستفيضة، فإنه يجب على القضاة أن يجروا تحقيقا لسماع الشهود الذين علموا بالطلاق وليس لهم بعد ذلك إلا أن يوافقوا على صحة طلاق أثبت أمامهم، وكذلك فإن القرار الذي قضى بأن الطلاق لا يثبت إلا بتصريح الزوج أمام القاضي، يعد مخالفا للشريعة الإسلامية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ.	طلاق
91	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا - وعلى ما جرى به قضاة المجلس الأعلى - إن تلفظ الزوج بالطلاق يلزمه، ومن المقرر أيضا أن الرجعة لا تعتبر شرعا إلا أثناء قيام العدة، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. إذا كان الثابت في قضية الحال - أن الزوج المطلق ندم أو تراجع في طلاقه بعد انتهاء مدة العدة فإن هذا لا يشفع له شرعا في عدم احتساب الطلاق الذي تلفظ به، وبناء عليه فإذا أراد أن يرجع زوجته، كان عليه إتباع القواعد الفقهية التي تنظم وتضبط الرجعة، وكان على قضاة الاستئناف التنفيذ بهذه القواعد الفقهية كما فعل قاضي محكمة الدرجة الأولى، إلا أنهم بقضائهم برجع الزوجة إلى بيت الزوجية، خالفوا أحكام هذا المبدأ. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه بدون إحالة.	
99	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا، أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار طلب إسقاط حقوق المطلقة بسبب فقد بكارتها قبل البناء بها إلا إذا كان الزوج قد اشترط ذلك في عقد الزواج، ومن المقرر أيضا أنه لا يحكم بفسخ عقد النكاح إلا إذا كان هذا النكاح فاسدا شرعا، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بما يثيره الطاعن تأسيسا على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في غير محله ويستوجب الرفض. ولما كان الطاعن لم يذكر الوسيلة التي توصل بها إلى اكتشاف أن زوجته كانت قبل ليلة الزفاف فاقدة البكارة رغم عدم مباشرتها جنسيا كما يزعم، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم في الدعوى بالطلاق وتقرير حقوق المطلقة التزموا بتطبيق الأحكام الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
57	1990	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا إبقاء المطلقة بمنزل مطلقها يخل بمقصد من مقاصد الشرع، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ خرقا للقواعد الشرعية. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا بإبقاء المطلقة ببيت السكن الذي سكن فيه مطلقها وقد صارت عنه أجنبية، فإنهم بقضائهم هذا خالفوا المقاصد الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
86	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن للزوج حق الطلاق من جانبه وحده عملا بالقاعدة الشرعية (العصمة بيد الزوج) ومن ثم فإن القضاء بإبقاء روابط الزوجية قائمة بين الزوجين حتى بعد إيداء الزوج لإرادته في الطلاق، يعد خرقا صريحا لهذه القاعدة الشرعية. ومتى كان خالف قضاة الاستئناف تطبيق هذا المبدأ استوجب نقض قرارهم المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار تلقائيا من المجلس الأعلى.	

71	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49، 55 و 56 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد محاولة الصلح من طرف القاضي وعند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق وإذا اشتد الخصام بين الزوجين وعجزت الزوجة عن إثبات الضرر وجب تعيين حكيمين للتوفيق بينهما ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بالطلاق دون مراعاة أحكام المواد التالية: 49-55-56 (ق أ) يكون بقضائه كما فعل خالف القانون وتجاوز اختصاصه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	طلاق
37	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 48، 49 و 50 من ق 1	من المقرر أن الطلاق يمكن أن يتم بتراضي الزوجين ولا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد محاولة الصلح من طرف القاضي ومن راجع زوجته بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما قضوا برجوع الزوجة رغم أن الطلاق وقع بالتراضي بينهما وتم إثباته بحكم وبقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
57	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 57 من ق 1	من المقرر قانوناً أن الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف، ما عدا في جوانبها المادية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس عدلوا الحكم المستأنف لديهم القاضي بالطلاق للخلع إلى الطلاق بتظلم الزوج يكونوا قد تطرقوا إلى موضوع الطلاق الذي لا يجوز لهم مناقشته إلا في جوانبه المادية مخالفين بذلك القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
65	1993	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 49 من ق 1	من المقرر قانوناً أنه لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد محاولة الصلح من طرف القاضي، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع الذين قضوا بالطلاق بين الزوجين دون القيام بإجراء محاولة الصلح بين الطرفين، يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
86	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 57 من ق 1	متى كان مقرراً أن الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف ما عدا في جوانبها المادية، فإن قضاة المجلس - في قضية الحال - بإلغائهم للحكم المستأنف لديهم، القاضي بالطلاق بين الطرفين خالفوا القواعد الجوهرية للإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه دون إحالة.	
69	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قانوناً أن الطلاق المتلفظ به من قبل الزوجة غير جائز ولو تعددت ألفاظه، وأن النشوز لا يثبت إلا إذا حكم على الزوجة بالرجوع فامتنعت. ولما تبين من الحكم المؤيد بالقرار موضوع الطعن الحالي، أن الزوج لم يتقدم بطلب الطلاق صراحة وأن العصمة بيده. ومع ذلك تم الحكم بفك الرابطة الزوجية مع حرمان الزوجة من حقها على نفقة العدة، فإن ذلك يعد مخالفاً للشرع ويستوجب النقض.	
171	2000	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 51 من ق 1	من المقرر شرعاً أنه " لا يمكن أن يراجع الرجل من طلقها ثلاث مرات متتالية إلا بعد أن تتزوج غيره وتطلق منه أو يموت عنها بعد البناء ". الثابت من القرار المطعون فيه أن قضاة المجلس لما قضوا بالطلاق البائن بناء على تصريح الزوج أمامهم بطلاقه لزوجته ثلاثاً، فإنهم لم يخرقوا أحكام المادة 57 من قانون الأسرة وطبقوا القانون تطبيقاً سليماً، مما يتعين التصريح برفض الطعن.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

100	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	اجتهاد قضائي وأحكام الشريعة الإسلامية	من المستقر عليه قضاء أنه يجوز الحكم بالطلاق أمام المجلس القضائي لما تقضي المحكمة بالرجوع إلى بيت الزوجية أو ترفض دعوى الطلاق. و من ثم فإن قضاة المجلس لما قضاوا بإلغاء الحكم القاضي برفض الدعوى وحكموا من جديد بإثبات الطلاق العرفي الواقع بين الطرفين واعتبروه تعسفيا على مسؤولية المستأنف عليه طبقوا صحيح القانون.
104	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 48 من ق 1	من المقرر قانونا أنه يحق للزوج إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالقصور في التسبب ليس في محله. ومتى تبين - في قضية الحال - أن للزوج الحق في تحمل مسؤولية الطلاق دون أن يفصح للقاضي عن الأسباب التي دفعته للطلاق وذلك تجنباً للهرج أو تخطياً لقواعد الإثبات خلافاً للأزواج الذين يقدمون تبريرات لإبعاد المسؤولية عنهم. وعليه فإن قضاة الموضوع لما قضاوا بالطلاق بإرادة الزوج المنفردة دون تبرير طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
107	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 50 من ق 1	من المقرر قانونا أنه بعد صدور الحكم بالطلاق فإن المراجعة لا تتم إلا بعقد جديد. ومتى تبين - من قضية الحال - أن الزوجة طلقت بسبب الضرر الحاصل من طرف الزوج طبقاً للمادة 53/6 من ق أ. فإن قضاة الموضوع بقضائهم بطلاق الزوجة طبقوا صحيح القانون، وفي هذه الحالة تكون مراجعة الزوجة بعقد جديد. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
301	2002	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	إن عدم اشتراط العذرية في عقد الزواج لا يحمل الزوجة المسؤولية في الطلاق والتعويض لأن البناء بالزوجة ينهي كل دفع بعدم العذرية.
419	2005	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	للمطلقة، في حالة وجود حكمين ناطقين بالطلاق بين الطرفين في زمنين مختلفين، الحق في التعويض عن كل طلاق، واقع بإرادة الزوج المنفردة.
499	2007	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	عدم الزوجة من المسائل الخارجة عن إرادتها، ولا يعد سببا من الأسباب الشرعية والقانونية المخولة للزوج حق الطلاق، بتظلم الزوجة.
249	2008	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	استفادة المطلقة من تعويضات بموجب حكم الطلاق الأول لا يحرمها من الاستفادة من توابع العصمة في الطلاق الثاني.
238	2012	2	شؤون الأسرة والموارث	م 47 من ق 1 وم 210 و 220 من ق 1 م و	تؤدي وفاة الزوج، بعد رفعه دعوى طلاق، إلى انقضاء الخصومة، وليس انقطاعها. لا يحق، لا للورثة و لا للقاضي، تغيير موضوع دعوى الزوج، من إيقاع الطلاق إلى تثبيته باثر رجعي.
280	2013	2	شؤون الأسرة والموارث	م 48 من ق 1 وم 2/220 من ق 1 م و	يعد الطلاق من الحقوق الشخصية للصيقة بشخص الزوج. تتقضي خصومة الطلاق، بوفاة احد الزوجين.
297	2013	2	شؤون الأسرة والموارث	م 48 من ق 1 وم 4 من ق ج وم 59 من ق 1 م و	لا وجود لنص قانوني يلزم القاضي بإرجاء الفصل في دعوى الطلاق إلى حين الفصل النهائي في الدعوى الجزائية. دعوى الطلاق غير مرتبطة بالدعوى الجزائية "إهمال عائلي". لا مجال لتطبيق المبدأ القانوني : الجزائي يوقف المدني على ما هو عليه.

طلاق

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

264	2014	2	شؤون الأسرة والموارث	م 48 من ق 1 وم 231 و 450 من ق 1 م وا	لا يفسر عدم جواب الزوجة على تنازل الزوج عن طلب فك الرابطة الزوجية، بكونه رفضاً ضمناً للتنازل من طرف نفس الزوجة، المطالبة أصلاً بالرجوع إلى مسكن الزوجية.	طلاق
216	2016	2	شؤون الأسرة والموارث	م 151 و 152 من ق ا م وا	لا يثبت الطلاق بعد الوفاة بشهادة السماع وإنما يثبت بالشهادة المباشرة أي بأن يشهد الشاهد بما وقع تحت سمعه وبصره من صيغة الطلاق.	
171	2017	1	شؤون الأسرة والموارث	م 42 من ق م و 437 من ق 1 م وا	يصبح الزوج المحكوم عليه بالحجر غير أهل لإيقاع الطلاق، ولا يمكن للمقدم القيام بذلك نيابة عنه، لأنه حق شخصي. أما إذا رأى المقدم أن المصلحة والضرورة تقتضيان إنهاء الرابطة الزوجية فيجوز له رفع دعوى أمام قاضي شؤون الأسرة، وللمحكمة السلطة التقديرية في إيقاع الطلاق بعد الإثبات بناء على المصلحة والضرورة وليس إرادة المحجور عليه.	
98	2019	2	شؤون الأسرة والموارث	م 52 و 55 من ق 1	لا يعتد بامتناع الزوجة عن الرجوع لمسكن الزوجية أثناء جلسة الصلح إلا إذا صدر حكم يقضي بذلك وتم تنفيذه وحرر محضر امتناع عن الرجوع، لتأخذ حكم الناشئ وتحرم من التعويض.	
50	1992	3	الأحوال الشخصية والموارث	م 48 و 50 من ق 1	من المقرر أن الرجوع في حالة الطلاق بالتراضي لا يصح إلا بعقد جديد ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس لما قضى بالرجوع رغم أن الطلاق بالتراضي خالف أحكام المادتين 48 و 50 ق. س. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	طلاق بالتراضي
65	1993	4	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً أن الحكم بالطلاق الواقع برضا الزوج، والذي استغرق ميعاد العدة، لا يجوز استئنافه بغرض التراجع عن الطلاق الذي تم قبوله أمام القاضي. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى برجوع الزوجة من جديد رغم أن الحكم بالطلاق الرضائي استغرق ميعاد العدة، ومرت ثلاثة أعوام، فإن القرار المنقذ قد خرق أحكام الشريعة الإسلامية مما يستوجب نقضه.	
77	1996	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 48 و 49 من ق 1	من المقرر قانوناً أن يتم الطلاق بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين ويثبت بحكم بعد محاولة الصلح من طرف القاضي. ومتى حصل الاتفاق بين الطرفين - كقضية الحال - فإن القاضي يصادق على شروطه ولا يجوز بعد ذلك للأطراف الرجوع فيه، مما يستوجب رفض الطعن الحالي.	
112	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 48 من ق 1 واجتهاد قضائي	من المقرر أن الطلاق بالتراضي هو إسهاد من الحكمة على رغبة الطرفين في الطلاق ولا يوصف بالابتدائية أو النهائية ولا يحق لأي من الزوجين الطعن فيه إلا عن طريق دعوى التزوير مما يستوجب عدم قبول الطعن شكلاً.	
241	2008	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 462 من ق م	يجوز استئناف الحكم الناطق بالطلاق بالتراضي في جانبه المخل بالاتفاق الحاصل بين طرفي الطلاق	
321	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 427 إلى 435 من ق 1 م وا	للطلاق بالتراضي أحكام خاصة، يجب مراعاتها من طرف القاضي، يجب عليه التأكد من قبول العريضة المشتركة، وبعد ذلك، الاستماع إلى الزوجين على انفراد، ثم مجتمعين، ويتأكد من رضائهما، ويحاول الصلح بينهما، إن كان ذلك ممكناً.	

265	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 433 من ق 1 م وا	حكم الطلاق بالتراضي غير قابل للاستئناف، حتى في جوانبه المادية يطعن بالنقض في حكم الطلاق بالتراضي	طلاق بالتراضي
314	2014	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 48 من ق 1 وم 427 إلى 449 من ق 1 م وا	يخضع الطلاق بالتراضي لشروط و إجراءات مقررة قانونا لا تعد موافقة الزوجة في جلسة الصلح على تمسك الزوج بالطلاق، طلاقا بالتراضي موافقة الزوجة لا تعفي المحكمة من التطرق لدعوى الطلاق بالإرادة المنفردة	
247	2015	1	شؤون الأسرة و المواريث	م 66 من ق 1 م 427، 431 من ق 1 م ا	لا يقتصر دور المحكمة، في حالة الطلاق بالتراضي وتنازل الأم عن الحضانة، على الإشهاد على الطلاق و التنازل؛ للقاضي أن يلغي أو يعدل في شروط الاتفاق، إذا كانت تتعارض ومصالحة الأولاد أو تخالف النظام العام.	
290	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 52 من ق 1	ان امتناع الزوجة عن السكن مع أقارب الزوج لا يعد نشوزا وأن القضاء بإيقاع الطلاق على الطاعنة يعد تعسفا في حقها وتستحق التعويض جبرا لضرر.	طلاق تعسفي
483	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 79 من ق 1	تحديد التعويض عن الطلاق التعسفي يعد من المسائل التقديرية التي يختص قضاة الموضوع بها دون غيرهم.	
299	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	مراجعة الزوج زوجته خلال فترة العدة، جائز شرعا وقانونا، مادامت العصمة بيده	طلاق رجعي
243	2015	1	شؤون الأسرة و المواريث	م 294 من ق 1 م ا	يحق للمطلقة، غيابيا، الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي والمطالبة بحقوقها الناتجة عن فك الرابطة الزوجية؛ المطلقة غير ملزمة برفع دعوى مستقلة، للمطالبة بحقوقها.	طلاق غيابي
98	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	إن المرض مهما كانت خطورته لا يمنع الزوج من إيقاع الطلاق ما عدا إذا كان القصد من الطلاق في مرض الموت حرمان الزوجة من الميراث. ومن تم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بطلاق الطاعنة، طبقوا صحيح القانون و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	طلاق في مرض الموت
105	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا أن عقد الزواج الصحيح والرابطة الزوجية تتحل بالطلاق سواء قبل البناء أو بعده، فإذا فارق الرجل امراته قبل الدخول بها وجب عليه نصف المهر. - إذا أثبت المدعى دعواه بالبينة قضى له، وأن عجز عن الإثبات بالبينة يعرض اليمين على المدعى عليها. - وللحكم بخلاف ذلك، استوجب نقض القرار الذي رغم عجز الزوج عن الإثبات بالبينة لدفعه كامل الصداق ولم يعرض اليمين على الزوجة وحكم على المطلق بدفعه تعويضا لها.	طلاق قبل الدخول

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

294	2001	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 5 من ق 1	إن القضاء بالطلاق قبل الدخول طبقاً لأحكام المادة 5 من قانون الأسرة بدل المادة 52 منه دون تحديد المسؤولية عن هذا التفريق يعد خطأ في تطبيق القانون.	طلاق قبل الدخول
256	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	اجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أن تقدير الضرر مسألة موضوعية من اختصاص و تقدير قضاة الموضوع. و متى تبين من قضية الحال - أن الأسباب التي اعتمد عليها المستأنف في طلب الطلاق قبل الدخول غير ثابتة و أن عدم إتمام الزواج بالدخول يلحق ضرراً معنوياً بالمستأنفة، و عليه فإن قضاة المجلس بقضائهم بطلاق الزوجة قبل الدخول و الحكم بتعويضها طبقوا صحيح القانون. مما يستوجب رفض الطعن.	
487	2007	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 52 من ق 1	يحق للزوجة، في حالة الطلاق قبل الدخول بها، الحصول على تعويض، من جراء تفويت فرصة الزواج من الغير، عليها.	
449	2007	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 48 و 53 من ق 1	ترفع دعوى الطلاق أو التطلق قبل البناء، من طرف الزوجة و ليس من طرف الولي.	
255	1994	3	الجنائية	م 35، 36 و 67 من ق 1 ج	من المقرر أن من اختصاصات وكيل الجمهورية مباشرة الدعوى العمومية في دائرة اختصاص المحكمة التي يقع بها مقر عمله، و يبلغ الجهات القضائية المختصة بالتحقيق بموجب طلب كتابي سواء ضد شخص مسمى أو غير مسمى. و من المستقر عليه فقهاً و قضاءً انه لا يمكن لقاضي التحقيق محاسبة النيابة العامة حول القيام بالتحريات لتحديد هوية الأشخاص المفتوح ضدهم التحقيق، و لا يمكنه رفض إجراء التحقيق إلا في حالات معينة، مما يتعين القول أن قرار غرفة الاتهام المؤيد للأمر الرامي لرفض إجراء التحقيق ضد مجهول يستحق النقض.	طلب افتتاحي لإجراء تحقيق
161	2002	1	المدنية	م 4 من ق 1 م	إن القانون يوجب تحديد عناصر الطلب القضائي التي تتكون من عنصر الأشخاص و الموضوع و السبب تحديداً نافية للجهالة. و إن خلو الدعوى من احد هذه العناصر يترتب عنه بطلان المطالبة القضائية. و لما قضى قضاة الموضوع في الدعوى الراهنة برفض الدعوى في الحال لعدم تحديد موضوع الطلب القضائي فإنهم يكونون قد خرقوا قواعد جوهرية ف الإجراءات مما يعرض قرارهم للنقض.	طلب قضائي
216	2014	1	التجارية والبحرية	م 867 و 868 من ق 1 م و 1	لا يعد خرقاً للقانون، الطلب الأصلي، الرامي إلى إبطال عقد بيع حصص شريك في الشركة و قبول الطلب المقابل، الرامي إلى إخلاء مقر الشركة.	طلب مقابل

165	1989	1	الاجتماعية	م 106 من ق م وم 233 من ق ا م	إذا كان القانون قد عرف العقد بأنه شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون وتجاوزاً في السلطة. - إذا كان موضوع الطلب أمام المجلس الفصل في قضية الطرد من السكن الذي يملكه المدعي فإن المجلس يفصله في صحة عقد إيجار يربط المدعي بديوان السكن المعتدل الكراء الذي لم يكن طرفاً في النزاع، خرق أحكام القانون وارتكب هفوة تجاوز السلطة. - وتأسيساً على ما تقدم يستوجب نقض القرار الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف، ومن جديد صرح بأن المدعي ليس له أي حق قانوني في السكن المتنازع عليه باعتباره ملكاً للدولة.	طلبات
68	1990	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن من لم يستأنف الحكم يعد راضياً به، فإن استأنف خصمه هذا الحكم وجب أن ينظر في الدعوى في حدود مطالب هذا الأخير تحسناً أو تأييداً لها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا يعد خرقاً لإجراءات جوهرية في القانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المستأنف تقدم بعدة طلبات وبقيت دون جواب وأن الزوجة لم تستأنف الحكم ومع ذلك جعل عليها اليمين في الأمتعة والحلي وحكم على المستأنف بردها أو دفع قيمتها لها، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القاعدة المذكورة أعلاه، ولم يجيبوا على مطالب المستأنف. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
104	1998	2	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن " القرار الذي لا يستجيب لمواجهة ما قدم من أدلة في الدعوى وما أؤدي من طلبات الأطراف و دفعها، فإنه يكون مشوب بالقصور في التسبيب ". و لما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما أهملوا الإجابة عن طلبات الطاعن المتعلقة بتشريح جثة العامل وعدم التأكد من رفض ذوي حقوق الهالك هذه العملية واستنتاج ما يترتب عن هذا الرفض من نتائج قانونية يكونوا قد عرضوا قرارهم للإساءة في التسبيب، مما يستوجب نقضه.	
205	2010	2	التجارية والبحرية	م 25 من ق ا م و ا	يعد تجاوزاً للسلطة من قبل قضاة الموضوع، بعد تنفيذ حكم أمر بالطرد، خروجهم عن نطاق دعوى المطالبة بتسليم وصولات الإيجار ومناقشة تجديد الإيجار والتصريح ببطلان محضر معاينة انقطاع النشاط التجاري.	
26	2017	2	المدنية	المادة 17/358 من ق ا م ا	السهو عن الفصل في أحد الطلبات، هو الإغفال الكلي عن الفصل في طلب أصلي. أما إذا كان الطلب احتياطياً، فإن عدم الفصل فيه يعد رفضاً ضمنياً له.	
267	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك	على قضاة الاستئناف أن يفصلوا في طلبات إدارة الجمارك حتى ولو قدمت لأول مرة أمام المجلس وذلك لعدم الحكم فيها من طرف القاضي الأول. وعليه فإن القضاء برفض الدعوى الجبائية باعتبارها طلبات جديدة بعد التصريح بحفظ حقوق إدارة الجمارك يعد خرقاً للقانون.	
279	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 324 و 272 من قانون الجمارك	تتظر الهيئات القضائية التي تبت في القضايا الجزائية في المخالفات الجمركية وكل المسائل الجمركية المثارة عن طريق استثنائي. وان قضاة المجلس لما قضوا بإدانة المتهم و مصادرة البضاعة دون التعرض لطلبات إدارة الجمارك و الحكم بالغرامة الجبائية قد خالفوا القانون.	

312	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 259 و 272 من قانون الجمارك	إن حيازة البراءة لقوة الشيء المقضي فيه لا يعد أساسا مبررا لرفض طلبات إدارة الجمارك لان الدعوى الجمركية تبقى قائمة ومستقلة عن الدعوى العمومية. و أن قضاة المجلس برفضهم لطلبات إدارة الجمارك على أساس حيازة قرار البراءة لقوة الشيء المقضي فيه فقد خرقوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	طلبات إدارة الجمارك
149	2008	1	التجارية والبحرية	م 107 من ق ا م	لا تعد الطلبات الإضافية الواردة في العريضة الإضافية للاستئناف طلبا جديدا، طالما هي مشتقة من الطلب الأصلي.	طلبات إضافية
282	1989	1	الجنائية	م 316 من ق ا ج	إذا كان من المقرر قانونا أن محكمة الجنائيات بعد أن تفصل في الدعوى العمومية تتولى أيضا الفصل في الدعوى المدنية بموجب حكم مسبب دون مشاركة المحلفين فإن إهمال البت في طلبات الطرف المدني يعرض قضاء هذه المحكمة للنقض. و إذا كان ثابتا من الحكم المطعون فيه وكذلك من ملف الإجراءات أن الطاعن قد طالب بالحق المدني في حقه وحق أبنائه القصر وزوجته وأخيه، غير أن المحكمة لم تفصل إلا في طلب الطاعن وزوجته وأهملت بقية الطلبات الأخرى للأطراف المدنية مما يجعل حكمها مشوبا بالقصور. إن ما ينعاه الطاعن - الطرف المدني حول الحكم بعدم التعليل وإهمال الفصل في طلبات بقية الأطراف المدنية يكون مؤسسا وفي محله. والقضاء بما يخالف هذا المبدأ، يستوجب نقض وإبطال الحكم المدني المطعون فيه.	طلبات الطرف المدني
219	1992	2	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن استئناف النيابة العامة له اثر ناقل لمجمل ملف الدعوى، فان إغفال جهة الاستئناف عن الفصل في طلبات الطرف المدني أو استبعادها لهذه الطلبات من المرافعات، يعتبر خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - إن قضاة الاستئناف قد اغفلوا الفصل في طلب الطرف المدني واستبعدوا طلباته من المرافعات، و هذا بالرغم من استئناف النيابة العامة و الطرف المدني الذي يعتبر ذي أمر ناقل للدعوى، يكونون بذلك قد خرقوا الأشكال الجوهرية في الإجراءات. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
241	1995	1	الجنائية	م 437 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه إذا صدر الحكم بعدم الاختصاص بعد تحقيق قضائي، فعلى النيابة العامة أن تحيل الدعوى وجوبا على غرفة الاتهام، وأن الأمر بغير ذلك يعد إخلالا بالقواعد الجوهرية في الإجراءات. و لما تبين - من قضية الحال - أن غرفة الاتهام أيدت أمر السيد قاضي التحقيق، الذي رفض طلبات النيابة العامة، الرامية لإجراء تحريات جديدة على نفس الوقائع التي سبق له أن حقق فيها وأصدر أمرا بالإحالة، وانتهت الدعوى بفصل المجلس بعدم الاختصاص النوعي فيها، فإنه كان الأجدر بقضاة غرفة الاتهام التصدي للأمر بعد إلغاءه والقضاء بإحالة الملف على محكمة الجنائيات، بعد تصحيح الإجراءات، ليتسنى لهم فك النزاع القائم. لذا يتوجب إبطال قرارهم مع الإحالة للفصل فيها من جديد.	طلبات النيابة العامة

210	2003	عدد خاص	الجنائية	م 184 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن المجلس ينظر في الطلبات الكتابية المودعة من النائب العام والمذكرات المقدمة من الخصوم. والقرار المطعون فيه الذي لم يشير إلى طلبات النيابة الرامية إلى التماس إبطال محضر سماع شاهد والأمر بمواصلة التحقيق وسماع الشهود كما أنه أغفل الفصل فيها بأسباب ملموسة فإنه يكون قد خرق الإجراءات .	طلبات النيابة العامة
345	2003	عدد خاص	الجنائية	م 5/500 من ق ا ج	يوجب القانون على رئيس المحكمة التصدي لطلبات النيابة العامة سواء بالرفض أو الإيجاب . والحكم المطعون فيه الذي لم يتصدى لطلب النيابة العامة المتعلق بانقضاء الدعوى العمومية لاستفادة المتهم من تدابير قانون الوثام المدني ، يكون قد خرق الإجراءات .	
166	1999	1	التجارية والبحرية	الإعلان رقم 72، الصادر عن وزير المالية، مؤرخ في 1973/02/01	من المقرر قانونا أن العقد المبرم بين مؤسسة عمومية وطنية و شركات أجنبية يجب أن يتم بعملة بلد المؤسسة المتعاقد معها ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما رفضوا دعوى الطاعنة شكلا على أساس أن المطالبة بالعملة الأجنبية يمس بالسيادة الوطنية و أن الطلبات يجب ذكرها بالعملة الوطنية يكونون قد خالفوا القانون لعدم وجود أي نص تشريعي وطني يمنع ذلك ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار	طلبات تعويض بالعملة الأجنبية
64	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 107 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا ، أنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ما لم تكن خاصة بمقاصة أو بمثابة دفاع في الدعوى فإن القضاء بالاستجابة إلى الطلبات المتعلقة بتوابع العصمة المقدمة لأول مرة أمام قضاة الاستئناف لا يعتبر قضاء في طلبات جديدة باعتبار أنها مشتقة من الطلب الأصلي الذي هو فك عصمة الزوجية، ولا تطبق بشأنها قواعد المادة 107 ق ا م. - إذا كان الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضدها لم تطالب بمؤخر الصداق أمام محكمة الدرجة الأولى، وأنها طالبت به أمام قضاة الاستئناف وحكموا لها به، فإن هؤلاء القضاة التزموا بتطبيق القانون فيما قضاوا به، مما يجعل نعي الطاعن بالوجه المثار من طرفه بمخالفة أحكام هذا المبدأ غير سديد، ومتى كان ذلك استوجب رفض الطعن.	طلبات جديدة
88	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 107 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن الطلبات الجديدة لا تقبل في الاستئناف ما لم تكن خاصة بمقاصة أو كانت بمثابة دفاع في الدعوى الأصلية وهذا تجسيدا لمبدأ التقاضي على درجتين، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعتبر خرقا للقانون - يعتبر طلب الزوج برجوع زوجته لمحل الزوجية، وطلب هذه الأخيرة التطلق أمام المجلس القضائي طلبين جديدين إذا كان موضوع الدعوى طلب الزوج التعويض لعدم امتثال الزوجة للحكم القاضي عليها بالرجوع لمحل الزوجية. - ومتى حكم بخلاف هذا المبدأ القانوني، استوجب نقض القرار الذي قضى في هذه الحالة بالطلاق.	

174	1989	4	الاجتماعية	م 107 من ق ا م	<p>متى كان من المقرر قانونا، أنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ما لم تكن خاصة بمقاصة أو مشتقة مباشرة من الطلب الأصلي في الدعوى، ومن المقرر كذلك أن عدم قبول هذه الطلبات ليس من النظام العام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة تطبيق للقانون.</p> <p>ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن النزاع يتعلق بحادث شغل أدى إلى وفاة الضحية، وأن المحكمة حكمت لذوي الحقوق بإيراد سنوي مؤبد، مما أدى إلى استئناف هذا الحكم من الشركتين الطاعنتين لتخفيض مبلغ الإيراد، الذي كان الغرض منه عدم الاستجابة جزئيا لطلبات ذوي الحقوق المحكوم لهم بهذا الإيراد، فإن قضاة الاستئناف عندما تراءى لهم أن هذا الطلب غير مقبول في الاستئناف رغم عدم دفع المستأنف عليه بعدم قبوله، كانوا بقرارهم هذا قد أساءوا تطبيق القانون بخرقهم لنص المادة 107 من ق ا م. ومتى كان كذلك استوجب إبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام هذا المبدأ.</p>
255	1991	3	الجنح والمخالفات	م 4/433 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أنه لا يجوز للمدعي المدني في دعوى الاستئناف أن يقدم طلبا جديدا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون ولما كان الثابت في قضية الحال أن الطرف المدني (الطاعن) طالب لأول مرة على مستوى الاستئناف بتعويضات مدنية تم قبولها بينما كان من الواجب التصريح بعدم قبول استئنافهم وصرافهم إلى ما يروونه مناسبا فإن قضاة الموضوع بفضائهم هذا يكونوا قد خالفوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>
158	1991	4	التجارية والبحرية	م 107 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا، أنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ما لم تكن خاصة بمقاصة أو كانت بمثابة دفاع في الدعوى الأصلية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان ثابتا - في قضية الحال - أن طلب إيجار التسيير الحر قدم لأول مرة أمام المجلس ومن ثم فإن قضاة الاستئناف لم أيدوا هذا الطلب واعتبروا أن العلاقة بين طرفي النزاع غير قانونية يكونون قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>
23	1992	1	المدنية	م 107 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا أنه لا يعد طلبا جديدا الطلب المشتق مباشرة من الطلب الأصلي. في الدعوى والذي يهدف إلى الغاية نفسها ولو كان مؤسسا على أسباب أو أسانيد مختلفة عنه ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان الثابت في قضية الحال أن الطاعن لم يغير من موضوع الدعوى لكون الموضوع الذي تمسك به أمام الدرجة الثانية هو نفسه الذي طالب به أمام الدرجة الأولى ومن ثم فإن قضاة الاستئناف لما صرحوا بإبطال الدعوى على أساس أن المستأنف غير من موضوع الدعوى يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .</p>
242	1994	3	الجنائية	م 4/433 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أنه لا يجوز للمدعي المدني في دعوى الاستئناف أن يقدم طلبا جديدا، ولكن له أن يطلب زيادة التعويضات المدنية فقط بالنسبة للضرر الذي لحق به منذ صدور الحكم المستأنف. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة المجلس استجابوا لطلب المطعون ضده برفع مبلغ التعويض المحكوم به دون توضيح أو تسييب، فقد خرقوا القانون باعتبار أن طلب الطرف المدني طلب جديد، وبلاستجابة إليه قد أساءوا إلى المستأنف عليه. مما يتعين نقض القرار -المنتقد- في شقه المدني.</p>
139	2002	1	المدنية	م 107 من ق ا م	<p>إن إثارة طلب إعادة النظر في طريقة حساب التعويض في شكل استئناف فرعي لا يشكل البتة طلبا جديدا و إنما يعد بمثابة دفاع في الدعوى الأصلية يحق لصاحب المصلحة التمسك به في أي مرحلة كانت عليها الدعوى. ولما اعتبروا القضاة هذه الوسيلة كطلب جديد غير مقبول أمام جهة الاستئناف فإنهم يكونون قد خرقوا الإجراءات و عرضوا قرارهم للنقض .</p>

طلبات جديدة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

279	2002	1	العقارية	م 107 من ق ا م	من المقرر أن حق الملكية هو حق الاستغلال و التمتع. و من ثم فإن الطلب الرامي إلى مواصلة أشغال البناء خلال إجراءات دعوى الملكية لا يعتبر طلبا جديدا لأنه حق منبثق من حق الملكية و الاستغلال و القضاء للمطعون ضده بالتعويض نتيجة منعه من مواصلة الأشغال هو تطبيق سليم للقانون.	طلبات جديدة
325	2005	2	التجارية والبحرية	م 107 من ق ا م	لا يعتبر طلب الإيجار المتأخر، طلبا مستقلا، مستوجبا رفع دعوى مستقلة عن دعوى رفض تجديد الإيجار، مقابل تسديد التعويض عن الإخلاء.	
185	2008	2	المدنية	م 107 من ق ا م	لا يعد طلب مضاهاة الخطوط المقدم أمام جهة قضاء الاستئناف طلبا جديدا لكونه من وسائل الدفاع المقبول إثارتها أمامها، لأول مرة.	

حرف الظاء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
ظروف مخففة	لا يترتب على عدم الإشارة إلى المادة 53 من ق ع في السؤال الخاص بالظروف المخففة بطلان الحكم.	م 53 من ق ع م 314 من ق ا ج	الجناية	3	1989	230
	يجوز تخفيض الغرامة الجزائية، في جريمة مخالفة التنظيم النقدي، بأقل من قيمة جسم الجريمة، إعمالاً للظروف المخففة.	م 53 و 425 من ق ع	الجناية	1	1990	227
	ينطق بعقوبة السجن إذا كانت مدة العقوبة تعادل أو تفوق 5 سنوات.	م 5 و 53 من ق ع	الجناية	3	1990	233
	تخفيض عقوبة الإعدام إلى 5 سنوات، إعمالاً للظروف المخففة، خطأ في تطبيق القانون.	م 53 من ق ع	الجناية	1	1991	145
	تخفيض عقوبة السجن المؤقت إلى ما دون 3 سنوات، خطأ في تطبيق القانون.	م 1/53 من ق ع	الجناية	2	1991	202
	يجوز تخفيض العقوبات المقررة قانوناً ضد المتهم الذي قضى بإدانته وثبت وجود ظروف مخففة لصالحه بالسجن مدة 10 سنوات، إذا كانت عقوبة الجناية هي عقوبتها الإعدام.	م 53 من ق ع	الجناية	3	1993	256
	لا يمكن تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى ما دون حدها الأدنى (5 سنوات) إذا كانت الجناية المعاقب عليها هي السجن المؤبد.	م 53 من ق ع	الجناية	1	2001	314
	إن القضاء بإفادة المتهم بتخفيض العقوبة من سنتين حبساً نافذة إلى سنة واحدة لأنه غير متعود الإجرام يعد تطبيقاً صحيحاً للقانون.	م 53 من ق ع	الجنح والمخالفات	1	2001	366
	يجب، عند النطق بالعقوبة مع وقف التنفيذ، الإشارة إلى السند القانوني.	م 53 من ق ع وم 592 من ق ا ج	الجنح والمخالفات	عدد خاص - الجزء 1	2002	171
	إفادة المسبوق قضائياً بظروف التخفيف أمر جوازي، خاضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	م 53 من ق ع	الجناية	1	2008	317
	وضع سؤال حول الظروف المخففة في حالة ثبوت إدانة المتهم، إجراء جوهري، يترتب على مخالفته النقض.	م 1/309 من ق ا ج	الجناية	1	2001	353
	تسري المادة 53 من قانون العقوبات على جريمة إصدار أو قبول شيك بدون مقابل وفاء.	م 53 و 374 من ق ع وم 540 من القانون التجاري	الجنح والمخالفات	1	2012	364
	حين تكون العقوبة المقررة الحبس والغرامة معا في مادة الجنح، وتمت إفادة المتهم بالظروف المخففة، يجوز الحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط على أن لا تقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً. فإذا تم القضاء بالعقوبتين معا، وجب النزول بالعقوبة المقضي بها إلى أقل الحد الأدنى المقرر قانوناً، تحت طائلة النقض، ما لم يكن المتهم مسبقاً قضائياً، فإنه لا يجوز تخفيض عقوبته عن الحد الأدنى، في جميع الأحوال.	م 53 مكرر 4 من ق ع وم 33 من القانون 06-01	الجناية	2	2014	397
	في حالة منح الظروف المخففة وعند استحالة النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليه قانوناً، يجوز استبدال عقوبة الحبس بالغرامة طبقاً للمادة 53 مكرر 2/4 من قانون العقوبات	م 53 مكرر 2/4 من ق ع	الجناية	1	2016	253
	لا يستفيد الموظف المكلف بمحاربة جرائم المخدرات الذي يرتكب أحدها، من الظروف المخففة	م 53 من ق ع	الجناية	1	2016	257
	صفة ضابط الشرطة القضائية ليست ظرفاً مشدداً وإنما تمنع المتابع في قضية المخدرات من الاستفادة من ظروف التخفيف.	م 2/26 من القانون 18-04	الجناية	1	2016	279

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

523	2006	1	الجنائية	م 305 من ق ا ج	لا ترصد بدون سبق إصرار. وقد يكون هناك سبق إصرار بدون ترصد.	ظروف مشددة
390	2016	2	الجنائية	م 1/17 و 27 من القانون 18-04	تصبح جنحة الوضع للبيع بطريقة غير مشروعة لمواد مخدرة، جنابة باقترانها بظرف العود.	
135	2019	1	الجنائية	م 351 من ق ع	يعتبر ظرفا مشددا قائما بذاته، حمل سلاح ظاهر مقترن بجريمة السرقة، بصرف النظر عن طبيعته أو نوعه.	

حرف العين

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
عارض الدفع	لا يجوز، في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، إثارة الدفع بعدم مراعاة إجراءات عارض الدفع، لأول مرة أمام المحكمة العليا	م 374 من ق ع وم 526 مكرر 2 من القانون التجاري	الجنح والمخالفات	2	2013	386
	لا تحرك الدعوى العمومية، في جريمة إصدار شيك بدون رصيد، إلا في حالة ثبوت عدم تسوية عارض الدفع في أجل 10 أيام.	م 374 من ق ع وم 526 مكرر 2، مكرر 4 و 526 مكرر 6 من القانون التجاري	الجنح والمخالفات	2	2010	349
عارية	إذا كان المشرع قد عرف العارية، بأنها عقد يلزم بمقتضاه المعير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال، فإن أي تأويل أو تفسير يخالف هذا المبدأ يعتبر مخطئاً. - إذا كان المطعون ضده اعترف بأن الطاعن أعاره السكن المتنازع عليه لمدة (13) شهراً فإن القرار الذي اعتبر أن المطعون ضده شاغلاً عن حسن نية دون تبرير مصدر حسن نيته يكون قد تناقض في تعليقه ولم يوفق بين المبدأ القانوني المذكور بين ما قضى به من مقتضيات. - ان الشخص الذي يجعل تحت تصرفه السكن على وجه الإعارة والإحسان ثم يسعى ليصبح مستفيداً بدل من أحسن إليه لا يمكن بأي وجه اعتباره ذا نية حسنة. - وللحكم بخلاف هذا المبدأ من قضاة الموضوع، يستوجب نقض القرار الذي بعد إلغائه الحكم المستأنف قضى من جديد برفض دعوى الطاعن.	م 538 من ق م	الاجتماعية	1	1989	174
	من المقرر قانوناً انه " لا يجوز للمحكمة المطروح عليها دعوى الحيازة أن تفصل في الملكية". ومتى كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما ألزموا الطاعنين بإثبات صفتهم كمالكين مع أن العارية يمكن إثباتها بكل الوسائل القانونية ولا تستلزم أن يكون المعير مالكا للعين المعارة، فإنهم يكونون قد تطرقوا لدعوى الملكية وبالتالي فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	م 416 من ق ا م	الاجتماعية	1	1999	137
	إن إثبات عقد العارية يخضع لكل وسائل الإثبات، ومنه فإن اشتراط إخضاعه لشكلية غير منصوص عليها قانوناً لإثباته، هو خرق للقانون.	م 538 من ق م	الاجتماعية	1	2002	191
	لا يجوز للجهة القضائية المطروحة عليها دعوى الحيازة أن تفصل في دعوى الملكية، لأن العارية لا تستوجب حتماً صفة المالك ولا تستلزم أن يكون المعير مالكا للعين المعارة و أن القضاء بإلزام الطاعن بوجوب إثبات الملكية في الدعوى الحيازية من أجل الطرد من الشقة لاحتلالها بدون وجه ولا حق، هو مخالفة للقانون.	م 538 من ق م	الاجتماعية	1	2002	203
	لا يُلزم المعير برد ما أنفقه المستعير من مصاريف للمحافظة على الشيء، إذا كانت أشغال الصيانة والتحسينات لا تعد من الأشغال الضرورية والمستعجلة.	م 540 من ق م	العقارية	2	2016	170

127	1991	3	الاجتماعية	م 45 من المرسوم المؤرخ في 1967/03/09، المتضمن التعويض عن حوادث العمل	من المقرر انه لا يجوز التخفيض من الإيراد أو غير مهنية للمصاب ، و من ثم فان النعي على القرار المطعون فيه بخرقه للقانون غير مؤسس. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المجلس رفض طلب المدعي في الطعن الرامي إلى وضع حد للمعاش الممنوح للمدعي عليه في الطعن عن العجز المقدر ب 70 % لاستئنافه العمل مطبقا في ذلك مقتضيات المادة 45 من الرسوم المذكور أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن	عجز دائم
450	2014	2	الاجتماعية	م 38 من القانون 13-83	يستفيد العامل، ضحية حادث عمل، مصاب بعجز دائم عن العمل، من ريع و ليس من تعويض	عجز عن العمل
93	1997	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أنه " تستوعب العدة للمرأة المطلقة والمتوفى عنها زوجها ولا تستوجب للمرأة المطلقة غير المدخول بها " ولما كان ثابتا - في قضية الحال- أن المطعون ضدها طلقت من زوجها الأول قبل الدخول وأعدت الزواج ثانية في الأسبوع الأول من طلاقها، فإن القضاة برفضهم لطلب الطاعن بفسخ الزواج لعدم إتمام العدة من الزواج الأول والحكم بصحة الزواج ورجوع الزوجة إلى البيت الزوجي، طبقوا صحيح القانون. و متى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	عدة
449	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 61 من ق 1	لا طلاق بدون عدة وبدون منح نفقة عنها، مادامت العدة من النظام العام.	
357	2014	2	الجنح والمخالفات	م 41 من القانون 83-14 وم 22 من القانون 04-17	جنحة عدم التصريح، لدى الضمان الاجتماعي، بالمستخدمين، جريمة مستقلة	عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالمستخدمين
336	2001	2	الجنائية	م 524 من ق 1 ج	إن المحكمة صرحت بحفظ حقوق الطرف المدني ولم تخضع لحكم الإحالة فيما يتعلق بالنقطة القانونية التي فصلت فيها المحكمة العليا والمتمثلة في تقدير البضاعة، رغم أن إدارة الجمارك طعنت بالمعارضة في الحكم الصادر بعد إعادة السير في الدعوى بعد النقض - مما يشكل خرقا للإجراءات.	عدم التقيد بالنقطة القانونية التي فصلت فيها المحكمة العليا
296	1994	1	الجنح والمخالفات	م 69 و 70 من قانون الأسعار	من المقرر قانونا أن يعاقب التاجر المرتكب لمخالفة عدم الفوترة وتطبيق عليه الأحكام الجنائية الخاصة المنصوص عليها في القانون التجاري، كما يعاقب بالغرامة وحجز المنتوج عند عدم وجود السجل التجاري المناسب لنوع النشاط الممارس .ولما كان ثابتا -في قضية الحال- أن السجل التجاري الممنوح للطاعنين لا يسمح لهما بالتجارة المتنقلة وأن الفواتير المقدمة من طرفهما تحمل أسماء أشخاص غير معنية بالمتابعة الحالية، وإنها غير متطابقة مع ما ضبط من سلع، لذا فإن قضاة المجلس بإدانتهم للطاعنين قد طبقوا صحيح القانون مما يتعين رفض الطعن .	عدم الفوترة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

457	2004	2	الجنح والمخالفات	المرسوم التنفيذي 305-95	المشتري مسؤول مثل البائع عما ورد في الفاتورة، لأنه ملزم قانوناً بطلبها من البائع وبمراقبتها.	عدم الفوترة
481	2004	2	الجنح والمخالفات	المرسوم التنفيذي 305-95	جريمة عدم الفوترة، تندرج ضمن جريمة التهريب، في حالة حيازة بضاعة؛ يشترط قانون الجمارك تبريرها بمستندات عبر كامل الإقليم الجمركي.	
384	2009	1	الجنح والمخالفات	م 33 من القانون 02-04	تعد بمثابة أمر للنقل مبرر حركة البضاعة غير الموجهة لمعاملة تجارية، فاتورة تنازل داخلي عن بضاعة مخصصة للتحويل من المؤسسة الأم إلى المؤسسة الفرع.	
190	2019	2	الجنح والمخالفات	م 182 من ق ع	تقوم جريمة عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر في حق الزوج الذي رفض نقل زوجته إلى المستشفى ومنع أهلها من القيام بذلك.	عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر
192	1995	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	من المقرر قانوناً أن يتحمل المسؤولية الجزائية كل من امتنع عمداً، ولمدة تفوق الشهرين عن تقديم المبالغ المالية المقررة قضاء لإعالة أسرته . ويبقى الافتراض عن عدم الدفع عمدي، ما لم يثبت العكس .ومتى ثبت صدور أمر قضائي -استعجالي -يلزم المتهم بدفع النفقة، فإن قضاة المجلس قد خرقوا القانون عندما قضوا بالبراءة لصالحه بدعوى أنه لا يوجد حكم أو قرار نهائي في النزاع .مما يتعين نقض وإبطال قرارهم -المنتقد-.	عدم تسديد النفقة
367	2003	2	الجنح والمخالفات	م 331 من ع	لا صفة ولا مصلحة للأُم الحاضنة في رفع دعوى عدم تسديد نفقة البنت بعد بلوغها سن الرشد.	
585	2007	2	الجنح والمخالفات	م 78 من ق 1 وم 331 من ق ع	يترتب عن عدم تسديد بدل الإيجار، باعتباره من مشمولات النفقة، المحكوم به لممارسة الحضانة، قيام جريمة عدم دفع النفقة، المنصوص والمعاقب عليها بالمادة 331 من قانون العقوبات .	
153	1997	1	الجنح والمخالفات	م 327 من ق ع	من المقرر قانوناً، أنه كل من لم يسلم طفلاً موضوعاً تحت رعايته إلى الأشخاص الذين لهم الحق في المطالبة به، يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات .ولما ثبت في قضية الحال أن الطاعن لم يعلن صراحة عن رفضه تسليم البننتين ولم يلجأ إلى أية مناورة لمنع الوالدة من حقها في الزيارة، بل أن البننتين هما اللتان رفضتا الذهاب إلى والدتهما، كما يشهد بذلك تصريح المحضر القضائي .ومتى كان كذلك فإن إدانة المتهم بجنحة عدم تسليم الطفل يعد خرقاً للقانون لعدم توفر الركن المادي .مما يستوجب النقض .	عدم تسليم طفل
377	2001	2	الجنح والمخالفات	م 327 من ق ع	إن اعتماد القضاة على إدانة المتهم بجنحة عدم تسليم الطفل لأبيه في إطار حق الزيارة كان بناء على اعتراف المتهم والمحضر المحرر من طرف المحضر القضائي مما يعد تطبيقاً سليماً للقانون.	

287	1990	1	الجنح والمخالفات	م 328 من ق ع	1- متى كان مؤدى نص المادة 328 من (ق ع)، هو أنه يعاقب بالحبس والغرامة الأب أو الأم أو أي شخص آخر لا يقوم بتسليم قاصر قضي في شأن حضانتته بموجب حكم، إلى من له الحق في المطالبة به، ومن ثم فإن أب القاصر، الذي تحصل بطلب منه على أمر رئيس المحكمة، يسمح له بمقتضاه أن يحتفظ بابنه لمدة (15) يوماً لا يعد مرتكباً لهذه الجريمة، وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن الطاعن، أذن له بموجب أمر من رئيس المحكمة للاحتفاظ بابنه القاصر لمدة (15) يوماً، فإن قضاة الاستئناف بإدانتهم للطاعن والحكم عليه وفقاً للمادة 328 من (ق ع)، لم يكونوا على صواب في تطبيق هذا النص عليه، وكان لذلك نعيه على قرارهم بالوجه المثار من طرف بالخطأ في تطبيق القانون، مؤسسا وفي محله	عدم تسليم قاصر
181	1995	2	الجنح والمخالفات	م 328 من ق ع	من المقرر قانوناً أن يعاقب بالحبس والغرامة كل شخص يمتنع عن تسليم قاصر لمن له الحق في المطالبة به بموجب حكم قضائي نهائي ولما ثبت أن الطاعن الحالي يرفض تمكين الأم من زيارة أبنائها، واستغرق المهلة المعطاة له لأجل ذلك، فإن قضاة الموضوع، قد اقتنعوا بما فيه الكفاية على قيام عناصر الجريمة المتابع بها، ولم يخالفوا أي نص قانوني. مما يتوجب رفض الطعن.	
563	2007	2	الجنح والمخالفات	م 328 من ق ع وم 379 من ق ا ج	يعد قصورا في التسبب، إدانة الأب بجريمة عدم تسليم قاصر، من دون مناقشة محضر إشكال التنفيذ، المعايين رفض الأطفال الذهاب مع الأم، المحكوم لها بالحضانة.	
114	2001	1	المدنية	م 2/119 من ق م	إن قضاء المجلس عندما منحوا للمطعون ضدها أجلاً لتنفيذ التزاماتها معتمدين في ذلك على الظروف الأمنية الاستثنائية السائدة في المنطقة التي ترتب عنها عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عن العقد بصفة مؤقتة، يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً	عدم تنفيذ الالتزام
271	1990	3	الجنح والمخالفات	م 2/311 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز أن يعاد أخذ شخص برأ قانوناً أو اتهامه بسبب الوقائع نفسها حتى ولو صيغت بتكليف جديد، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن جهة الاستئناف قضت على المتهم بخمسائة دينار غرامة موقوفة التنفيذ من أجل الإهمال العائلي طبقاً لنص المادة 331 من قانون العقوبات على الرغم من صدور حكم لصالح المتهم بنفس التهمة حاز على قوة الشيء المقضي فيه والقاضي ببراءته، باعتبار أن النفقة المحكوم بها ليست من الجرائم المستمرة لانقطاعها بمجرد فوات أمد العدة، فإنها بقضائها كما فعلت خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	عدم جواز إدانة متهم عن نفس الوقائع مرتين
156	1998	2	الجنح والمخالفات	م 350 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه " إذا كانت حالة المتهم الصحية لا تمكنه من الحضور أمام المحكمة تؤجل القضية بتاريخ محدد لأقرب جلسة مناسبة ويتعين استدعاء المتهم لحضورها وفي جميع الأحوال يكون الحكم على المتهم حضورياً، كما يجوز للمتهم أن يوكل عنه محامياً". ولما ثبت -في قضية الحال- أن المتهم لم يحضر الجلسة ولم يرسل أي شخص يمثله لالتماس تأجيل القضية اعتباراً لحالته الصحية ولم يقدم أوجه دفاعه ولم يمثّل بواسطة محام، فإن قضاة الموضوع لما اعتبروا المعارضة كأن لم تكن استناداً لشهادة المعارضة التي وقع عليها المتهم لم يخالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	عدم حضور المتهم

232	1998	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه "يعاقب كل من امتنع عمداً ولمدة تجاوز شهرين عن تقديم مبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته وعن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه إلى زوجة أو أصوله أو فروعه وذلك رغم صدور حكم ضده بإلزامه بدفع نفقة إليهم" ولما ثبت - في قضية الحال - أن الطاعن امتنع عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أبنائه بسبب أنهم كانوا يعيشون تحت كفالتة وقدم محضراً يثبت فيه ذلك وأن قضاء الموضوع لما استبعدوا هذا المحضر كون الحضانة لا زالت في ذمة المطعون ضدها وألزموا المتهم بدفع مبلغ النفقة مع معاقبته بعقوبة جزائية لم يخالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	عدم دفع النفقة
150	1998	2	الجنح والمخالفات	م 3/6 من ق ا ج	تتقضي الدعوى العمومية في حالة سحب الشكوى إذا كانت شرطاً لازماً للمتابعة. في جنحة عدم دفع النفقة، لا يفضي سحب الشكوى أو التنازل عنها إلى انقضاء الدعوى العمومية لأن الشكوى ليست شرطاً لازماً للمتابعة.	
107	1993	3	الاجتماعية	م 462 من ق ا م	من المبادئ المقررة قانوناً أن القاضي لا يمكن له أن يثير تلقائياً إلا أوجه البطلان أو عدم صحة الإجراءات المخالفة للنظام العام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاء المجلس باعتمادهم لرفض الاستئناف شكلاً على أوجه بطلان وعدم صحة إجراءات في مجملها ليست من النظام العام لم يعطوا لقرارهم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عدم صحة الإجراءات
368	2014	2	الجنح والمخالفات	م 154 و 156 من القانون 90-11 وم 2 من المرسوم التنفيذي 96-98	محضر معاينة انعدام سجل العطل السنوية، المحرر من قبل مفتش العمل له قوة ثبوتية، إلى حين إثبات العكس، بالكتابة أو بأقوال الشهود	عدم مسك سجل العطل مدفوعة الأجر
331	2014	2	الجنح والمخالفات	م 76 مكرر 5 من القانون 90-29	يتم إثبات جريمة عدم مطابقة البناء لرخصة البناء المسلمة، بمحضر معاينة، يحرره المخول ويرسله إلى الجهة القضائية المختصة، تقرر الجهة القضائية، الفاضلة في الدعوى العمومية، إما القيام بمطابقة البناء أو هدمه جزئياً أو كلياً، في أجل تحدده	عدم مطابقة البناء لرخصة البناء
128	1995	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5 و 16 من ق ا	من المقرر قانوناً أنه يتوجب على المرأة المخطوبة عند عدولها عن إتمام الزواج، أن ترد ما لم يستهلك من هدايا وغيرها. ولا تستحق الزوجة نصف الصداق إلا عند الطلاق قبل الدخول. ولما ثبت من قضية الحال أن الطاعنة هي التي عدلت عن إتمام الزواج وبدون مبرر شرعي أو قانوني، فإنه لا يمكن والحالة هذه تحميل المطعون ضدها - بالخسائر والأضرار المترتبة عن ذلك، وأن دفع الطاعنة المتعلق بأحققتها في نصف الصداق، إنما يتحقق لو تم الطلاق بإرادة الزوج، مما يتعين القول إن قضاء الموضوع أصابوا في قضائهم ويتوجب رفض الطعن.	عدول عن الخطبة

433	2004	2	الجنائية	م 52 من ق ع	يجب عدم الخلط بين العذر القانوني والبراءة: - البراءة تعني عدم قيام الجريمة. - العذر القانوني يعني من العقاب أو يخففه.	عذر قانوني
195	2014	2	المدنية	م 72 مكرر/2 من ق م	يعتبر اتفاق الطرفين على دفع العيوب، لتأكيد العقد و البت فيه، تسبيقا، أي جزءا من ثمن المبيع.	عربون
365	2005	2	العقارية	م 44 من قانون المياه	لا يحكم بالعرف، في منازعة متعلقة بالمياه، في حالة وجود نص قانوني ينظمها	عرف
185	1996	2	الجنح والمخالفات	م 40، 58 و 59 من القانون 14-90	من المقرر قانونا أن يعاقب جزائيا عن الأفعال التي تؤدي إلى عرقلة ممارسة الحق النقابي، بعد معاينة مفتش العمل لذلك. ولما ثبت لقضاة الموضوع من خلال محضر مفتش العمل عدم اعتراف المتهم بممثلي العمال والامتناع عن التعاون معهم . فإن الوقائع تشكل عناصر الجرم المنسوب إليه، وبإدانتها يعد تطبيقا سليما للقانون.	عرقلة ممارسة الحق النقابي
434	2013	2	الجنح والمخالفات	م 138 مكرر من ق ع	يجب على قضاة الموضوع إبراز أركان جريمة عرقلة موظف تنفيذ حكم قضائي و خاصة ركن العمد الأساسي في قيام الجريمة	عرقلة موظف تنفيذ حكم قضائي
38	1990	1	المدنية	م 13 من ق ا م	من المقرر قانونا أن عريضة افتتاح الدعوى يجب أن تتضمن أسماء وصفات الأطراف ومهنتهم وإلا تعرضت للبطلان، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للإجراءات الجوهرية في القانون ولما كان ثابتا في قضية الحال أن قضاة الموضوع أهملوا مراعاة هذه الإجراءات كما أهملوا دفع الطاعن ببطلان الإجراءات لجهل أسماء الورثة، واقتصروا على القول بأنه لا داعي لذكر جميع الأسماء مادامت هناك محامية تمثل جميع الورثة، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا أحكام المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	عريضة افتتاح الدعوى
113	2004	2	المدنية	م 13 من ق ا م	تخضع العريضة لمبدأ تكافؤ البيانات، وتبقى المطالبة صحيحة، متى ثبت تحقق الغاية من البيان رغم تخلفه	
337	2013	2	العقارية	م 519 من ق ا م و ا	لا يتطلب القانون شهر عريضة افتتاح دعوى إتمام إجراءات عقد الوعد بالبيع	عريضة افتتاح دعوى إتمام إجراءات عقد الوعد بالبيع

123	1989	1	التجارية والبحرية	م 12 و 110 من ق ا م	متى نص القانون على أن الدعوى ترفع بعريضة موقعة كما هو الشأن بالنسبة للاستئناف دون أن يحدد الجزاء الذي يرتبه في حالة عدم التوقيع على العريضة ومتى كان من المقرر أنه لا بطلان إلا بمقتضى نص قانوني يقضي بذلك فإن قضاة الموضوع التزموا بتطبيق القانون عند التصريح بقبول الاستئناف شكلا. وعليه يستوجب رفض الطعن
23	1989	2	المدنية	م 110 من ق ا م	جعل القانون إجراء إيداع عريضة الاستئناف بكتابة الضبط على عاتق المستأنف، والاكتفاء بتسجيل الاستئناف دون تقديمها يجعل الطعن المذكور عديم الوجود، ولا يجوز للمستأنف التذرع بالإغفال والاستفادة من خطئه بطلب استدراكه عن طريق تكليف كاتب الضبط بتصحيح الإجراء ولما قضى المجلس بالرفض لسبب عدم وجود العريضة، يكون قد التزم صحيحا ودون أي تقصير في تعليل المقتضيات المنصوص عليها في هذا الشأن مما يتعين رفض الطعن المؤسس على هذا النعي.
61	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4/462 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه إذا كان البطلان أو عدم صحة الإجراءات المدفوع به ليس من النظام العام فيجوز للقاضي أن يمنح أجلا للخصوم لتصحيحه ويرجع أثر هذا التصحيح إلى تاريخ الإجراء المطعون فيه بالبطلان أو عدم الصحة ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان ثابتا- في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما قضى بعدم قبول الاستئنافين الذين قدمهما الطاعن بحجة عدم توقيع عريضته الأولى وعدم إدخال الوالي في العريضة الثانية بالرغم من أن هذا الإجراء ليس من النظام العام يكون بقضائه كما فعل قد خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
73	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 110 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه يجوز رفع الدعوى من الشخص نفسه أو وكيل عنه كما يمكن للشخص الحضور أمام كاتب الضبط ليعلن عن رفع الدعوى، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن التوقيع على عريضة الاستئناف تم من طرف وكيل المستأنفة التي صرحت بصحة وكالة صهرها أمام المجلس، فإن قضاة المجلس بعدم قبولهم الاستئناف شكلا أساؤوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
217	2013	1	التجارية والبحرية	م 335 من ق ا م و ا	لا يتوقف قبول الطعن بالاستئناف على احتواء عريضة الاستئناف على جميع المرافعين، أمام المحكمة بصفتهم مدعين يحق لكل من كان خصما على مستوى الدرجة الأولى أو لذوي الحقوق ممارسة الطعن بالاستئناف شريطة التوفر على المصلحة
291	2013	1	العقارية	م 539 من ق ا م و ا	يجب شهر عريضة رفع الدعوى لدى المحافظة العقارية إذا تعلقت بعقار أو حق عيني مشهر لا يستوجب القانون شهر عريضة الطعن بالاستئناف
311	2013	1	العقارية	م 540 من ق ا م و ا	لا تحل العريضة الإضافية محل عريضة الاستئناف التي اوجب القانون تضمينها دون سواها بيانات دقيقة. لا أساس قانونيا للعريضة الإضافية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية.
318	2013	1	العقارية	م 542 من ق ا م و ا	يصرح بشطب قضية المستأنف و ليس بعدم قبولها في حالة عدم قيامه طبقا للقانون بالتبليغ الرسمي لعريضة الاستئناف
294	2014	2	العقارية	م 540 من ق ا م و ا	إدراج الحكم المستأنف في ملف الطعن بالاستئناف، يغني عن ذكر الجهة القضائية المصدرة له، في عريضة الاستئناف.

عريضة الاستئناف

45	1989	2	المدنية	م 241 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لقبول الطعن شكلا، يجب أن تكون العريضة مستوفية للشروط المنصوص عليها قانونا فإن مجرد إيداع عريضة مبتورة من المحامي لم يستعرض فيها أوجه الطعن فضلا عن كونها غير موقعة ودون الإدلاء بالقرار المطعون فيه، يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا.
145	1989	2	الاجتماعية	م 3/241 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أنه يجب لقبول عريضة الطعن شكلا، أن تحتوي على موجز للوقائع وكذلك الأوجه التي يبني عليها الطعن المرفوع أمام المجلس الأعلى، فإن متطلبات القانون في هذا الشأن ينبغي أن لا تفهم على أنها مجرد اختيار لعنوان وسيلة من وسائل الطعن الستة، كما هو مذكور في أحكام المادة 233 من قانون الإجراءات المدنية، بل لا بد من تخصيص الوجه المثار من الناحية التي يتعلق بها، ذلك أن الطريقة تصبح فيها الوسيلة أكثر من عنوان، وأنه لا بأس بعد ذلك من تقديم المذكرة الشارحة، كل ذلك تقاديا لأن تصبح مذكرات الطعن عبارة عن مجرد تبني للمادة 233، المشار إليها أعلاه. ولما كان زيادة على ذلك، أن عريضة الطاعن قد خلت تماما من عرض الوقائع، الأمر الذي يخل بها كعريضة طعن بمخالفة صريحة للفقرة الثانية من المادة 241 ق ا م، فإنه لذلك يتعين عدم قبول الطعن شكلا.
28	1989	3	المدنية	م 240 من ق ا م	متى نص القانون على أن يرفع الطعن بالنقض بموجب عريضة مكتوبة موقع عليها من محام مقبول أمام المجلس الأعلى، فإنه لم يحدد جزاء البطلان كنتيجة على عدم توقيعها، وكان من المبادئ المستقر عليها أنه لا بطلان إلا بمقتضى نص وإذا ما تبين إن إغفال المحامي على توقيع عريضة الطعن هو بمثابة سهو لا يمس بحق الدفاع مادامت هذه العريضة قد قدمت من محامية معتمدة كما يدل ذلك ختمها، تعين معه قبول الطعن شكلا.
128	1992	3	الاجتماعية	م 2/241 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أنه يجب لقبول عريضة الطعن بالنقض شكلا أن تكون مرفقة بصورة رسمية من الحكم المطعون فيه فإنه يجب لكل مطعون فيه عريضته الخاصة به، ومن ثم فإن عريضة الطعن في قضية الحال التي وضعت من أجل الطعن في قرارين تعد مخالفة للقانون. ومتى كان كذلك استوجب عدم قبولها شكلا.
15	1993	4	المدنية	م 15، 23، 245 و 249 من ق ا م	من المقرر قانونا أن يأمر القاضي المقرر بتبليغ نسخة من عريضة الطعن بالنقض إلى كل مطعون ضده بكتاب موصى عليه، مع إنذاره بوجوب إيداع مذكرة رد. مصحوبة بعدد من النسخ مساو لعدد الخصوم. موقعة من قبل محام مقبول أمام المجلس الأعلى، في أجل أقصاه شهرين من يوم التبليغ والإصدار الحكم حضوريا، ولما كان ثابتا في قضية الحال أن المستشار المقرر لم يأمر بتبليغ عريضة الطعن بالنقض إلى المطعون ضدها، سواء في موطنها العادي أو في موطنها المختار فإن القرار الصادر من المجلس الأعلى لم يتح الفرصة للمطعون ضدها بتقديم دفاعها، وبالتالي فلا يعد القرار حضوريا كما قصد المشرع ب المادة 245 ق ا م وعليه فإن الخصومة منعدمة بانعدام أحد أطرافها أصلا، وتستوجب إبطال الإجراءات التي انبنى عليها قرار المجلس الأعلى، والحكم بانعدام هذا القرار واعتباره كأن لم يكن .

عريضة الطعن
بالنقض

53	1996	2	المدنية	م 13 من ق ا م وم 50 من ق م	من المقرر قانونا أن الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق، إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان وذلك في الحدود التي يقرها القانون. ومن الثابت -في قضية الحال- أن الإغفال عن ذكر ممثل الشركة في عريضة الطعن بالنقض لا يترتب عنه عدم قبولها شكلا، مادام وأن الشركة، لها محام يمثلها وأن العريضة احتوت على عنوانها التجاري ونوعها ومركزها وفق أحكام المادة 13 إجراءات مدنية علما أن الشخص الاعتباري يستوجب القانون المدني في مادته 50 أن يكون له نائبا يعبر عن إرادته، فهو يدخل ضمن مكونات الشخص المعنوي، ولا يمكن أن تكون الشركة الطاعنة قائمة ما لم يكن لها من يمثلها ويدير أعمالها عكس ما ذهبت إليه جهة الاستئناف، مما يجعلها قد أساءت فعلا تطبيق القانون وعرضت قرارها للنقض .	عريضة الطعن بالنقض
177	1991	1	الجنح والمخالفات	م 187 من ق ع	من المقرر قانونا أنه كل من يعترض بطريق الاعتداء على تنفيذ أعمال أمرت أو رخصت بها السلطة العمومية فإن مبلغ الغرامة لا يجوز أن يتجاوز ربع التعويضات المدنية فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. ولما كان الثابت- في قضية الحال- أن الأضرار التي لحقت البلدية من جراء اعتراض المدعي قد تجاوزت 8000 دج لليوم الواحد بينما لا يظهر من أي وثيقة من الملف أن البلدية قد لحقها ضرر من جراء اعتراض المدعي، وعليه فإن قضاة المجلس بعدم تبرير قرارهم هذا يكونوا قد أساءوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
190	1995	2	الجنح والمخالفات	م 183 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يعد مرتكبا لجريمة العصيان، كل شخص هاجم ممثل السلطة العمومية أو قاومه باستعمال العنف أو التهديد به، لمنعه من تنفيذ الأوامر القضائية. ويعتبر تعديا كل فعل مادي، بطبيعته أن يزرع الخوف لدى ممثل السلطة العمومية، ويحول دون تأدية مهمته -كما هو عليه في قضية الحال- التي اعترض فيها الطاعن عن دخول المنفذ للمنزل ومنعه من تنفيذ حكم قضائي نهائي .	عصيان
366	2001	2	الجنح والمخالفات	م 187 من ق ع	من المقرر قانونا أنه لتطبيق مقتضيات المادة 187 ق ع ينبغي أن يكون الاعتراض على أعمال متعلقة بمنفعة عامة أمرت أو رخصت بها السلطة العمومية وأن يعاين هذا الاعتراض بمحضر يذكر في القرار ولما ثبت من القرار المطعون فيه أن الاعتراض على التنفيذ انصب على أعمال خاصة فإنه يتعين معه التصريح بأن قضاة المجلس أخطأوا لما أدانوا المتهم على أساس المادة المذكورة .	
270	2014	1	الاجتماعية	م 42 و 120 من القانون 90-11 والأمر 06-03	تخضع العطلة الإضافية للاتفاقات و الاتفاقيات الجماعية بالنسبة للعمال الخاضعين لتشريع العمل العطلة الإضافية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 95-330 المعدل و المتمم تخص مستخدمي الدولة	عطلة إضافية
271	2006	2	الاجتماعية	م 39 و 52 مكرر من القانون 90-11 والمرسوم التنفيذي 48-97	لكل عامل يشتغل بصفة مستمرة، الحق في عطلة سنوية مدفوعة الأجر من طرف المستخدم (المادة 39 من القانون 90-11) ولكل عامل يشتغل بصفة غير مستمرة، الحق في تعويض العطلة السنوية، يدفعه الصندوق الخاص للتعويض (المادة 52 مكرر من القانون 90-11 المرسوم التنفيذي رقم 97-48).	عطلة سنوية

105	2000	1	الاجتماعية	النظام الداخلي	من المقرر قانونا أنه "يجب تبليغ المؤسسة بكل غياب في ظرف 48 ساعة". ولما ثبت -في قضية الحال- أن الحكم المطعون فيه لما اعتبر إيداع الشهادات الطبية لدى هيئة الضمان الاجتماعي لا يعفي العامل من تبليغ صاحب العمل بها في الآجال القانونية وفقا للنظام الداخلي يكون قد أصاب في تطبيق القانون. ومن ثم فان نعي الطاعن غير مؤسس مما يستوجب معه الرفض.	عطلة مرضية
127	2015	2	العقارية	م 361 من ق م	يأخذ الحكم القضائي، الحائز قوة الأمر المقضي فيه والقاضي بصرف الطرفين إلى تسجيل عقد البيع العرفي، أمام الموثق، حكم العقد الرسمي. يلزم البائع، ومن بعده خلفه العام، بنقل ملكية العقار، عن طريق شهر العقد بالمحافظة العقارية.	عقد
78	2016	2	المدنية	م 106 من ق م	استعمال المورث رخصة الاستيراد قيد حياته، بإبرام عقد شراء السيارة ودفع التسبيق المالي المقرر لها، ثم إكمال الورثة الثمن يدل على أن العقد تام وكامل ومنتج لكل آثاره القانونية.	
105	2017	2	التجارية والبحرية	م 124 من ق م وم 77 من المرسوم 02-250 وم 122 من المرسوم الرئاسي 15-247	لا يعد جمعا بين تعويضين، التعويض عن الضرر الناجم عن المماطلة في تسديد مبلغ صفقة عمومية وتسديد فوائد التأخير.	
110	2017	2	التجارية والبحرية	م 351 من ق م وم 29، 33 و 34 من نظام بنك الجزائر 07-01	لا يجوز للمتعاملين، في مجال التجارة الدولية، الاتفاق على مخالفة القواعد القانونية الآمرة، المحددة في النظام القانوني الداخلي، كتجنب إجراءات التوطين البنكي.	
169	2010	2	المدنية	م 606 من ق م و وم 8 من الأمر 65-194	عقد الوكالة، المبرم في الخارج، من العقود الرسمية الواجب إمرارها بالصيغة التنفيذية من طرف القضاء الجزائري لتكون قابلة للتنفيذ في الجزائر.	عقد أجنبي
141	2018	1	الاجتماعية	م 12 من المرسوم التنفيذي 08-126	يمكن للمستخدم وضع حد لعلاقة العمل وإعادة العامل إلى مديرية التشغيل دون أي تعويض، إذا كانت هذه العلاقة منظمة بالمرسوم التنفيذي رقم 08-126 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني المعدل والمتمم.	عقد إدماج مهني
295	2017	1	الاجتماعية	م 22 من المرسوم 07-94	يعتبر عقد الاستشارة، من العقود التي يتعهد صاحبها بتقديم خدمات، مقابل أتعابه أو خدماته، على أن يتعهد بالتكفل بالانتساب للضمان الاجتماعي. لا يعتبر عقد الاستشارة، من عقود العمل الخاضعة لأحكام القانون 90-11، المتعلق بعلاقات العمل.	عقد استشارة

229	2002	1	التجارية والبحرية	م 177 و 191 من القانون التجاري	إن تكييف قضاة الموضوع لعقد الإيجار الذي تضمن شرط امتياز يخول للطاعن حق الفسخ لعدم دفع الإيجار كعقد إيجار عادي يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون لأن مثل هذه الشروط تخرج العقد من نطاق تطبيق مقتضيات القانون التجاري عليه.	عقد استغلال
358	2002	2	التجارية والبحرية	م 177 و 191 من القانون التجاري	إن تطبيق أحكام الإيجار التجاري على عقد استغلال - أو عقد امتياز - دون مراعاة شروط العقد الذي يقضي بفسخ العقد عند إخلال المستأجر بالتزامات ه التعاقدية هو خطأ في تطبيق القانون.	
126	1998	2	التجارية والبحرية	م 106 من ق م	من المقرر قانوناً أن "العقد شريعة المتعاقدين". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما طبقوا المادة 173 من القانون التجاري وليس المادة 106 من القانون المدني خرقوا القانون لأن العقد المبرم بين طرفي النزاع ليس عقد إيجار ولكن عقد استغلال مؤقت يمكن لصاحبة الجدران أن تلغيه خاصة وأن المادة 11 من العقد تنص على الفسخ لمجرد الاتفاق لأسباب أمنية أو ضرورات الاستغلال. ومتى يكون كذلك فإنه يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقد استغلال مؤقت
200	1989	1	الاجتماعية	م 192 من ق م	متى كان المقرر قانوناً أنه لا يترتب عن التغييرات التي يحدثها المستأجر في العين المؤجرة إيجاراً شفوياً ودون موافقة المؤجر فسخ العقد، فإنه من المتعين على المستأجر إعادة العين المؤجرة إلى الحالة التي كان عليها قبل إجراء هذا التغيير مع حق المؤجر في التعويض إن اقتضى الحال ذلك. لا يجوز طرد المستأجر من العين المؤجرة تأسيساً على إحداث تغييرات ضرت بحقوق المؤجر.	عقد إيجار
101	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 495 ق م	المستأجر حسن النية بمعنى المادة 514 من ق م هو المستأجر الذي يفي بالتزاماته التعاقدية و من ضمنها استغلاله الهادئ للأمكنة. اعتداء أعضاء عائلة المستأجر على المؤجر بالسب، يفقد المستأجر حسن نيته و بالتالي حقه في البقاء بالأمكنة. كما يفقد حقه في البقاء إذا تعدد سكناته و لا يمكنه التذرع بتعدد زوجاته.	
181	2001	1	الاجتماعية	م 119 من ق م	إذا أخل المستأجر بالتزاماته فيما يخص تسديد إيجار السكن المتنازع عليه، يحق للمؤجر أن يطلب فسخ الإيجار دون توجيه تنبيه بالإخلاء لأن النزاع لا يتعلق باسترداد العين المؤجرة.	
159	2001	2	الاجتماعية	م 4 من المرسوم 147-76	إن القضاء بأن الطاعن الذي لا يشغل السكن المؤجر له بنفسه أو مع أفراد عائلته يعيشون عادة معه يكون قد خالف التزاماته التعاقدية التي تربطه بالمطعون ضده مما ينجر عنه فسخ علاقة الإيجار هو قضاء صحيح.	
202	2001	2	الاجتماعية	م 2 من المرسوم 147-76	من المقرر قانوناً أنه يجب على جهة الإحالة التي تعاد إليها القضية بعد النقض أن تطبق حكم الإحالة فيما يتعلق بالمسائل القانونية التي قطعت فيها المحكمة العليا. ولما ثبت من القرار المطعون فيه أن قضاة مجلس الإحالة عوض أن يتأكدوا من سندات الطرفين ومدى مطابقتها لنص المادة 2 من المرسوم 147-76 الذي تحصر إثبات العلاقة الإيجازية مع دواوين الترقية والتسيير العقاري في وجوب إبرام عقد مع هذه الهيئة، راحوا يتطرقون إلى ملكية الأمكنة و صدور قرار إداري بشأنها وهو ما يعتبر خروجاً عن نطاق الدعوى التي تتعلق بالحيازة. ومتى كان كذلك فإنه يتعين التصريح بنقض القرار المطعون فيه.	
221	2003	1	الاجتماعية	م 119 من ق م	لقد أصاب قضاة الموضوع عندما اعتبروا أن الطاعن الذي لم يف بالتزاماته التعاقدية فيما يخص دفع الإيجار وتنازله عن العين المؤجرة دون علم ورضا المدعى عليهم من الأسباب القانونية الكافية التي تفقد صفة المستأجر حسن النية وتمنح الحق للمؤجر المطالبة بفسخ عقد الإيجار دون الحاجة إلى توجيه التنبيه بالإخلاء وهو ما نصت عليه المادة 119 ق م.	

185	2003	2	التجارية والبحرية	م 173 من القانون التجاري	القضاء بطرد الطاعنين من المحل الذي يستغلونه كمستأجرين منذ 1971 بالجوء إلى دعوى استعجاليه اعتمادا على قرار إداري بالهدم دون مراعاة الإجراءات الواجب القيام بها قبل رفع الدعوى والتي يعود اختصاص الفصل في مدى صحتها واحترامها إلى قضاة الموضوع هو قضاء يشكل مخالفة للقانون ويستدعي النقض.	عقد إيجار
188	2003	2	التجارية والبحرية	م 505 من ق م	التنازل عن الإيجار الحاصل بغير موافقة المؤجر باطل طبقا للمادة (505) من القانون المدني.	
257	2003	2	العقارية	م 509 من ق م	استغلال الأرض المتنازع عليها مدة طويلة نتيجة عقد إيجار لا يعد حيازة و لا يترتب عليه بالتالي التملك عن طريق التقادم المكسب.	
155	2004	1	التجارية والبحرية	م 173، 176 و 194 من القانون التجاري	استمرار المستأجر في استغلال المحل بعد انتهاء مدة الإيجار يعد في حالة عدم قيام المؤجر بالإجراءات المقررة قانونا تجديدا ضمنا لعقد الإيجار.	
155	2008	1	التجارية والبحرية	مرسوم تنفيذي رقم 98-89	يتم فسخ عقد الإيجار، الذي تكون الإدارة طرفا فيه، عن طريق حكم قضائي وليس عن طريق قرار إداري.	
47	1990	3	المدنية	م 475 من ق م	متى كان مقرا قانونا أن عقد الإيجار المحرر من قبل الإدارة يثبت الإيجار ويكسب حقوقا للمستأجر، فإن القرارات الإدارية اللاحقة له لا يمكن أن يكون لها أثر رجعي ولا تمحى الآثار القانونية الناتجة عما سبقها من قرارات موازية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني في غير محله ويستوجب الرفض. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المطعون ضده صار مستأجرا شرعيا بموجب عقد إيجار إداري فإن القرار اللاحق له الذي منح نفس الشقة إلى الطاعن في غير محله وتجاوزته الإجراءات الإدارية، ولما كان كذلك فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الأمر الاستعجالي المستأنف الأمر بطرد الطاعن وكل شاغل بإذنه من السكن المتنازع عليه التزموا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	عقد إيجار إداري
41	1994	2	المدنية	م 713 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا ملك اثنان أو أكثر شيئا وكانت حصة كل منهما فيه غير مقررة فهم شركاء على الشيوخ، وتعتبر الحصص متساوية إذا لم يقر دليل على غير ذلك، ومن ثم فإن القضاء بغير ذلك يعد مخالفا للقانون. ولما كان ثابتا من وثائق ملف القضية الحالية، أن الطاعن اشترى مناب الأخ الكبير للمطعون ضدهم في الشياخ، فإن عقد الشراء صحيح وجائز كما هو منصوص عليه قانونا في باب الملكية الشائعة. وأن قضاة الموضوع بحكمهم عكس ذلك، يكونوا قد خالفوا القانون وتجاهلوا أحكامه، وعرضوا بذلك قرارهم للنقض.	عقد بيع
88	2000	2	المدنية	م 379 من ق م	من قانون المدني " يكون البائع ملزما بالضمان إذا لم يشتمل المبيع على الصفات التي تعمد بوجودها وقت التسليم إلى المشتري أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته...". إن القرار المطعون فيه الذي قضى برفض طلب المدعي الزامي إلى إبطال البيع و إرجاع الثمن لعيب خفي في المبيع بحجة أن البائع في مجال بيع السيارات القديمة غير ملزم بالضمان جاء تعليلا خاطئ لأن البائع ملزم بضمان العيوب الخفية عندما يتعذر على المشتري نفسه اكتشاف هذا العيب أو عندما يكون المبيع مشوب بعيوب تنقص من قيمته فكان يتعين عندئذ التحقق عما إذا كان العيب المثار من طرف المشتري عيبا خفيا ينقص من قيمة المبيع أولا. ومتى كان كذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

122	2001	1	المدنية	م 233 من ق ا م	إن تسليم كمية من البطاطس المخصصة للاستهلاك بدلا من بذور البطاطس المعدة للزراعة حسب مقتضيات العقد المبرم بين الطرفين المتنازعين و ثبوت فساد البضاعة المسلمة يجعل مسؤولية الطاعنة قائمة في إطار المسؤولية العقدية مما يستتبع معه أن قضاة الموضوع لم يرتكبوا أية مخالفة أو إغفال قاعدة جوهرية في الإجراءات مما يتعين رفض الطعن	عقد بيع
109	2001	2	المدنية	م 86 من ق م	يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها احد المتعاقدين أو النائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد أن قضاة الموضوع بالغائهم سند البيع مع إعادة الطرفين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد و منح تعويض للمطعون ضدها لكون الطاعنين ارتكبا تدليسا باستعمال حيلة لإبرام العقد فانهم قد أحسنوا تطبيق المادة 86 من القانون المدني.	
423	2006	1	العقارية	م 79، 80 و 714 من ق م	لا يجوز وفقا لمبدأ نسبية العقد طلب إبطال العقد إلا لمن كان فيه (البائع بعد رفع الحجر عليه او وصية)	
314	2013	1	العقارية	م 574 من ق م	عقد البيع التوثيقي المحرر بالاعتماد على وكالة وكيل معزول باطل و غير نافذ	
307	2013	2	العقارية	م 198، 351 و 358 من ق م	لا يعد عقد البيع المحرر أمام الموثق عقدا صوريا لمجرد حصول بيع بغبن	
218	2015	1	العقارية	م 6 من مرسوم 01-105	لا حق في سكن من وكالة تحسين السكن و تطويره (عدل) لمن يملك سكنا، بموجب عقد رسمي، مسجل و مشهر باسمه الخاص.	عقد بيع بالإيجار
196	2015	1	العقارية	م 6 من المرسوم التنفيذي 01-105	لا حق في الاستفادة من السكن، في إطار البيع بالإيجار، لمن يملك عقارا ذا استعمال سكني، ملكية كاملة.	
65	2018	1	العقارية	المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 01-105	يشترط في المتعاقد لإبرام عقد بيع بالإيجار أن لا يكون مالكا لعقار ذي استعمال سكني، عند إبرام عقد البيع بالإيجار، لا عند تحرير مقرر التخصيص لفائدته.	
28	1997	1	المدنية	م 324 مكرر 5 و 338 من ق م	من المقرر قانونا أنه " يعتبر ما ورد في العقد الرسمي حجة حتى يثبت تزويره ". ومن المقرر أيضا أن الأحكام التي حازت قوة الشيء المقضي فيه تكون حجة بما فصلت فيه "...". و لما كان ثابتا في قضية الحال أن قضاة المجلس لما قضوا بإبطال عقد البيع الرسمي على أساس أن البائع ((مورث المطعون ضدهم)) كان مصاب بمرض عقلي وقت إبرام البيع دون إثبات هذا المرض بخبرة عقلية يأمر بها القضاة، مع أن نفس المجلس سبق له أن قرر بموجب قرار صادر في 16 مارس 1994، بأن المطعون ضدهم لم يثبتوا بأن مورثهم كان فاقدوا لقواه العقلية زمن إبرام البيع، كما أثبتوا بصورة قاطعة عدم وجود حالة المرض العقلي وقت إبرام البيع، و أكدوا سلامة هذا البيع و توافره على أركانه الشرعية، وترتيب كل آثاره القانونية. و لما تراجع نفس المجلس عن القرار السابق الذي أصبح نهائيا، فلا يمكنهم عندئذ لنفس الأسباب و الأطراف و الموضوع النظر فيه من جديد لسبق الفصل في النزاع بصورة نهائية. و لما خالفوا ذلك يكونوا قد خرقوا مبدأ حجية الشيء المقضي فيه و أساءوا تطبيق القانون و عرضوا قرارهم للنقض بدون إحالة.	عقد بيع رسمي

262	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م وم 12 من الأمر 70-91	قرار قضاة الموضوع بصحة العقد العرفي استنادا إلى تصريحات أغلبية الورثة المقرين بعملية البيع و استبعاد المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني بحجة صدورهما بعد عملية البيع متناسين المادة 12 من الامر 70-91 يعد خرقا للقانون مستوجبا للنقض	عقد بيع عرفي
266	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م وم 12 من الأمر 70-91	استجابة قضاة الموضوع لطلب الطاعن الرامي إلى إتمام عملية البيع أمام الموثق وإفراغه في الشكل الرسمي رغم مخالفة عقد البيع مقتضيات المادة 12 من الأمر 70-91 يعد تطبيقا خاطئا للقانون.	
279	2007	1	الاجتماعية	القانون 90-11 والمرسوم التنفيذي 402-98	لا يرقى عقد التشغيل الأولي، المبرم طبقا لمقتضيات المرسوم التنفيذي رقم 98-402، إلى مرتبة عقد العمل بمفهوم القانون 90-11، لانعدام أركانه، ومنها بالخصوص التبعية والأجر.	عقد تشغيل أولي
85	1991	2	التجارية والبحرية	م 29 من قانون تنظيم التوثيق	من المقرر قانونا أن العقود التوثيقية التي تبرم في الخارج، لا تطبق في الجزائر ما لم يصادق عليها من طرف السلطات الجزائرية المختصة، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن المجلس بقضائه بصحة التعاملات بوكالة أبرمت بدولة أجنبية دون التصديق عليها من طرف السلطات الجزائرية المختصة، يكون قد خالف القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقد توثيقي
179	2005	2	المدنية	م 41 من القانون 27-88	دفع الثمن لدى الموثق، ليس بشرط لصحة عقد البيع.	
121	2008	1	المدنية	م 2، 5 و 6 من القانون 05-91 وم 17 من القانون 27-88	العقود التوثيقية المحررة بغير اللغة العربية باطلة لمساسها بالنظام العام	
135	2011	2	المدنية	م 3 من ق م وم 256 من الأمر 76- 105 وم 7 من القانون 11-11	لا يترتب على عدم دفع الحصة المقررة من ثمن البيع، بين يدي الموثق، بطلان العقد التوثيقي، الموقع من الطرفين.	
359	2012	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م وم 15 و 16 من الأمر 74-75 وم 61 من المرسوم 76- 63	لا يرقى إسهاد الموثق إلى مرتبة العقد التوثيقي (العقد الرسمي)	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

132	2013	2	المدنية	م 600 من ق 1 م وا	يعفى صاحب العقد التوثيقي (السند التنفيذي) المتضمن القرض البنكي من اللجوء إلى القضاء لإثبات حقوقه يسمح العقد التوثيقي الممهور بالصيغة التنفيذية بالقيام بالتنفيذ الجبري على المدين	عقد توثيقي
315	2013	2	العقارية	م 324 مكرر 5 من ق م	يتمتع العقد التوثيقي المشهر بالحجية المطلقة و لا يمكن إثبات عكس مضمونه إلا عن طريق الطعن فيه بالتزوير. لا يمكن للقاضي بعد رفض دعوى التزوير إبطال العقد التوثيقي استنادا إلى أقوال شاهدي العقد	
350	2014	1	العقارية	م 59، 60 و 324 مكرر 1 من ق م	لا يتم العقار إلا بعد إفراغه في الشكل الرسمي أمام الموثق و التعبير عن الإرادة الحرة بالتوقيع على العقد الرسمي بعد تسديد الثمن بين يدي الموثق و مراعاة القوانين المنظمة للشهر العقاري. لا يمكن القاضي الإلزام بإتمام إجراءات البيع. لا تعد مراسلات الطرفين للموثق و قيامه بإجراءات أولية تعبيراً عن الإرادة في بيع العقار.	
297	2014	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	لا يجوز للقضاء إجبار الأطراف على تحرير العقود و التدخل في سلطان إرادتهم.	
302	2014	2	العقارية	الأمر 76-103 والأمر 76-105	تبقى حقوقا مكتسبة للخزينة العمومية بعد إبطال عقد توثيقي قضائياً المبالغ المدفوعة مقابل رسوم الطابع و التسجيل و الشهر العقاري	
285	2008	2	العقارية	م 12 من قانون تنظيم التوثيق	"عقد الثفاف" (عقد الحجز) المحرر من قبل "القاضي الشرعي" يعتبر سنداً رسمياً للملكية	عقد ثقاف
183	2007	2	المدنية	م 107 من ق م و 30 و 31 من القانون 07-86	يحرر عقد حفظ الحق في مجال الترقية العقارية في شكل عقد عرفي و يخضع لإجراءات التسجيل و يرتب التزامات متبادلة بين المتعاقدين مع مراعاة المادة 107 من القانون المدني.	عقد حفظ الحق
243	2009	2	العقارية	م 30 من القانون 07-86	لا يعد عقد حفظ الحق الملزم للجانبين عقد إذعان. المستفيد من السكن ملزم بتسديد المبلغ المتفق عليه في عقد الحفظ. المستفيد من سكن موضوع عقد الحفظ ملزم بتسديد الثمن الحقيقي للسكن على ضوء الأشغال المنجزة فعلاً.	
158	1994	3	التجارية والبحرية	م 144 من قانون التأمينات و 459 من ق 1 م	من المقرر قانوناً أن يحل المؤمن محل المؤمن له في حقوقه و دعاويه-ضد الأطراف الأخرى المسؤولة- في حدود التعويض الذي يدفعه للمؤمن له. ولما ثبت- من قضية الحال- أن عقد الحلول الذي تقدمت به الشركة الطاعنة، جاء بعد رفع الدعوى بأزيد من سنة فإن قضاة المجلس كانوا على صواب عندما قضاوا بعدم قبول دعاوها لانعدام الصفة، لأن الصفة لا تعطى إلا ابتداء من التعويض، وأن التسديد هو شرط أساسي لممارسة الدعوى. ومن ثم يتعين القول بأنه لا يمكن للمؤمن أن يحل محل المؤمن له قبل أن يعرضه مما يستوجب بالنتيجة رفض الطعن.	عقد حلول

183	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 144 من قانون التأمينات وم 459 من ق 1 م	من المقرر - أن المؤمن - يحل محل المؤمن له في حقوقه ودعواه ضد الغير . كما أن رافع الدعوى أمام القضاء يجب أن تكون له الصفة وأهلية التقاضي ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون . ولما تبين - في قضية الحال - أن الشركة الجزائرية لتأمينات النقل لم تقدم عقد الحلول الذي يعطي لها الصفة في رفع الدعوى الرامية إلى الحصول على التعويضات عن الخسائر اللاحقة بالبضائع المنقولة . ولما رفض قضاة الموضوع الدعوى شكلا لانعدام الصفة يكونون قد طبقوا القانون تطبيقا سليما . ومتى كان كذلك استوجب الرفض .	عقد حلول
186	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 144 من قانون التأمينات وم 459 من ق 1 م	من المقرر قانونا أن : "المؤمن يحل محل المؤمن له في حقوقه ودعواه ضد الغير" . ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف لما قضوا برفض دعوى الشركة الجزائرية لتأمينات النقل - لانعدام الصفة - على أساس عدم تقديم عقد الحلول من المستأنفة وبالتالي لا يسمح لها بأن تحل محل المرسل إليه في حقوقه ضد الغير المسؤول في حدود التعويض المسدد ومتى كان كذلك استوجب الرفض .	
189	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 144 من قانون التأمينات	من المقرر قانونا أن " المؤمن يحل محل المؤمن له في حقوقه ودعواه ضد الغير" . ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع عندما قرروا عدم قبول إرجاع الدعوى شكلا لكون عريضة الطعن مشتركة بين الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بجانب المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب ومشتقاته لأن تدخل الشركة الجزائرية لتأمينات النقل بجانب المؤسسة الوطنية للتموين بالخشب تم على أساس أنها شركة مؤمنة تحل محل المؤمن له في حقوقه ودعواه ضد الغير وبالتالي فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجزئة دعوى منازعة تسوية الخسائر البحرية والسماح للمؤمن والمؤمن له أن يباشرا هذه الدعوى معا . ومتى كان كذلك استوجب الرفض .	
339	2006	2	التجارية والبحرية	م 744 و 802 من القانون البحري وم 118 من قانون التأمينات	عقد الحلول يمنح شركة التأمين الصفة لتحل محل المرسل إليه في حقوقه ودعواه بعد تعويضه، وفي حدود المقدار الممنوح له . ترفع دعوى الرجوع على الناقل (مسؤولية مفترضة) أو على المتسبب في الضرر أو النقص (مسؤولية تقصيرية) .	
224	2009	2	التجارية والبحرية	م 118 من الأمر 07-95	يبقى المؤمن له، حتى بعد تسليمه عقد حلول للمؤمن، محتفظا بصفة التقاضي، للمطالبة بكل تعويض لم يحصل عليه من المؤمن .	
110	1990	1	التجارية والبحرية	م 320 وما بعدها من ق 1 م وم 325 و 326 من ق م	من المقرر قانونا أن، للعقد الرسمي حجيته تجاه أطرافه فيما أقرروا به أمام الموثق وأنه لا يجوز عرقلة تنفيذه اعتمادا على مجرد قرائن مستنتجة من ملابسات ووقائع النزاع ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إهدارا قوة العقد الرسمي التنفيذية وخرقا لمقتضيات القانون . ولما كان القرار المطعون فيه قضى بتأييد الأمر الاستعجالي الذي صرح بعدم الاختصاص في نظر الدعوى الرامية إلى طرد المطعون ضده تنفيذا لعقد رسمي، التزم بموجبه بمغادرة المحل التجاري الذي كان يشغله على سبيل التسيير الحر، تويدها قرينة قبض الطاعن لبعض المبالغ المالية، فانه بهذا القضاء أهدر قوة العقد الرسمية التنفيذية وخرق مقتضيات القانون . ومتى كان الأمر كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ .	

116	2001	2	المدنية	قواعد الإثبات	إن تغاضي و تجاهل جهة الاستئناف للعقدين الرسميين اللذين لهما قوة ثبوتية قاطعة و اقتصارها على مناقشتها للعقد العرفي المحتج به من طرف المطعون ضده. مرجحة إياه ضمنا على العقدين الرسميين الذي يستلزم لدحضهما الاستظهار بحجة مماثلة لهما في القوة قانونا أو أكثر قوة يعد إساءة في تطبيق قواعد الإثبات و يعرض القرار للنقض .	عقد رسمي
86	2011	1	المدنية	م 324 مكرر 2 و 324 مكرر 3 من ق م وقانون التوثيق	العقود الرسمية، التي يتلقاها الموثق بحضور شاهدين، هي العقود الإحتفائية. لا يشترط القانون، لصحة عقد البيع، إبرامه بحضور شاهدين.	
398	2012	2	العقارية	م 106 و 324 مكرر 1 من ق م	قاعدة العقد شريعة المتعاقدين تطبق في مجال العقد الرسمي وليس في مجال العقد العرفي إذا كان منصبا على عقار	
54	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن الشرط الوارد في عقد الزواج الذي لا يقتضيه العقد ولا ينافيه والذي يدخل في باب الكراهة لما فيه من التحجير لا يلزم الزوج به ولا يؤثر في عقد الزواج ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للأحكام الشرعية. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع ألزموا الزوج - بالعرف - بتعهده بالبقاء بزوجته بالعاصمة، يكونوا بقضائهم كذلك قد خالفوا أحكام الشريعة وفرضوا عليه قيودا هو مخير فيه. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	عقد زواج
25	1991	3	المدنية	م 2/418 من ق م	متى كان مقررا قانونا أنه لا يجوز أن يحتج الشركاء ببطلان عقد الشركة قبل الغير ولا يكون له أثر فيما بينهم إلا من اليوم الذي يقوم فيه أحدهم بطلب البطلان، فإن هذا البطلان ليس من النظام العام، وكل قضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن الطرفين المتنازعين لم يطعنا في صحة عقد الشركة بل طلبا تصفية الحسابات، فإن قضاة الموضوع بقضائهم بإبطال عقد الشركة تلقائيا تجاوزوا سلطاتهم و أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك تعين نقض القرار المطعون فيه .	عقد شركة
151	2000	1	العقارية	م 689 من ق م	إن القرار المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى الطاعن الرامية إلى إثبات ملكيته على الأرض المتنازع عليها بحجة أن ملكيتها تعود إلى البلدية ولعدم ثبوت حيازته لها مستبعدا بذلك عقد الشهرة المتمسك به من طرف الطاعن، فإنه أصاب فيما قضى لأن عقد الشهرة حججه محدودة في تصريحات الشهود التي يمكن إثبات عكسها باعتباره عقدا تقريريا.	عقد شهرة
253	2001	2	العقارية	م 827 من ق م وم الأولى من المرسوم 83-352	من المقرر قانونا يتم إعداد عقد الشهرة يستلزم توافر شروط أجال الحيازة المقررة قانونا. ولما ثبت من قضية الحال أن المدة غير متوفرة وعليه فقد أحسن قضاة الموضوع تطبيق القانون عندما أكدوا بأن المعارضة مستحيلة أمام الموثق من طرف المدعى عليه ثابتة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

147	2002	1	المدنية	م 827 من ق م	إن القضاء بأن عقد الشهرة يخضع لنصوص خاصة تحكم طرق الاعتراض فيه وفق آجال محدد هو قضاء غير سليم فلا يوجد أي نص من القانون المدني أو قانون الإجراءات المدنية يحدد أجل رفع دعوى البطلان المتعلقة بعقد الشهرة و أن كل الأعمال القانونية تكون خاضعة للرقابة القضائية و إن الأجل المنصوص عليها في المرسوم المنظم لعقد الشهرة هي مواعيد ملزمة للموثق فقط. و متى كان كذلك فإن القرار المطعون فيه يكون معرضا للنقض .	عقد شهرة
284	2002	1	العقارية	المرسوم 83-352	لا يجوز الاعتراض على إعداد عقد الشهرة قضائيا إلا لمن يحوز على الصفة. ولما ثبت -من قضية الحال - أن عقد الشهرة تم على أرض مفرزة بعد وقوع قسمة نهائية حاز فيها المطعون ضده ما آل إليه من حقوق مما يجعل صفة الطاعنين في الاعتراض على إعداد عقد الشهرة منعدمة.	
305	2003	1	العقارية	م 827 من ق م	متى ثبت للقضاء عدم ثبوت أركان الحيابة المجتمعة في المادة 827 من القانون المدني فإن رفض طلب رفع الإعتراض على عقد الشهرة الذي يثبت الاعتراف بالملكية عن طريق التقادم المكسب يعد قضاء سليما.	
309	2003	1	العقارية	م 324 مكرر 5 من ق م	إن القضاء باعتماد عكس ما تضمنه عقد الشهرة المحتج به فيما يخص التصريحات المدلى بها أمام الموثق لا يعد مخالفة لأحكام المادة 324 مكرر 5 من القانون المدني ذلك أن التصريحات المدلى بها يمكن دحضها بالدليل العكس دون حاجة إلى الطعن فيها بالتزوير.	
313	2003	1	العقارية	م الأولى من المرسوم 83-352	من المقرر قانونا أنه عند وجود عقد شهرة فإن قضاة الموضوع ملزمين بمراقبة الشروط المتعلقة بالحيابة للتأكد من وجود تصرفات مادية للحيابة الممارسة طيلة عشر سنوات لتمكين المحكمة العليا من ممارسة رقابتها.	
317	2003	1	العقارية	م 4 و 5 من المرسوم 83-352	من المقرر قانونا أن ميعاد الاعتراض على إعداد عقد الشهرة خلال مدة ربعة أشهر المنصوص عليها في المادتين 04 و 05 من المرسوم 83/352 المؤرخ في 21 ماي 1983 تكون إما من تاريخ النشر عن طريق الصحافة أو من تاريخ اللصق بمقر البلدية وإن الأخذ بأحدهما من طرف القضاة لا يؤثر على صحته.	
239	2003	2	العقارية	م 829 من ق م	ما دامت القسمة النهائية غير ثابتة في الحقوق الميراثية فإن القضاء ببطلان عقد الشهرة لعدم توفر شروط الحيابة المؤدية إلى التقادم المكسب يعد تطبيقا سليما للقانون	
249	2003	2	العقارية	م 2 من المرسوم 91-254	لما كان عقد الشهرة عقدا تصريحا و يمكن دحضه بتقديم الدليل العكسي، فإنه يتعين على القضاة في حالة النزاع التحقق من الحيابة الأفضل	
378	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م الأولى من المرسوم 83-352	يراقب القاضي في حالة المنازعة عقد الشهرة مدى توفر الحيابة المستمرة الهادئة والعلانية وغير المشوية بلبس طبقا للمادة الأولى من المرسوم 83-352.	
384	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 4 و 5 من المرسوم 83-352	يخضع تقادم الدعوى المدنية الرامية إلى إبطال عقد الشهرة للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني. لا يتوقف رفعها على إبداء الاعتراض خلال أجل 04 أشهر المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من المرسوم 83-352.	
389	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 827 وما يليها من ق م وم 3 من المرسوم 83-352	يتحقق قاصي الموضوع في حالة المنازعة في عقد الشهرة من توفر عناصر الحيابة ويعاين مدى استيفاء الشروط المنصوص عليها في المواد 827 وما يليها من القانون المدني. لا يحول عدم الاعتراض خلال أجل 04 أشهر على تحرير العقد، دون الحق في رفع الدعوى.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

255	2005	1	العقارية	م 339 من ق م والمرسوم 83-352	يُنْتَبِث القاضي المدني وجوباً، حتى في حالة ثبوت انعدام التزوير في عقد الشهرة، من توفر شروط التقادم المكسب	عقد شهرة
211	2006	1	المدنية	م 827 من ق م والمرسوم 83-352	الطعن في عقد الشهرة يلزم قضاة الموضوع بالتطرق لركني الحيابة المادي و المعنوي	
161	2007	2	المدنية	م 4 من المرسوم 352-83	عدم الاعتراض على إجراءات إعداد عقد الشهرة أمام الموثق، خلال أجل الأربعة أشهر المنصوص عليه في المادة 4 من المرسوم 352-83، لا يمنع من التقاضي للمنازعة في الحيابة، باعتبار قاضي الموضوع هو المؤهل لمراقبة محتوى العقد.	
151	2010	2	المدنية	م 23 من القانون 10-91	لا يجوز تحرير عقد شهرة على ارض محبسة قصد تملكها	
286	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 5 من المرسوم 83-352	تتعلق مدة أربعة أشهر، المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم 352-83، بالفترة التي يقوم الموثق، بعد انقضائها، بإعداد عقد الشهرة. لا يترتب عن فواتها سقوط الحق في رفع دعوى بطلان عقد الشهرة أمام القضاء المختص	
291	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	المرسوم 83-352	عقد الشهرة، حتى وإن كان عقداً رسمياً، عقد تصريحي يحرر اعتماداً على تصريحات المستفيد منه لا غير. يمكن دحض ما ورد فيه بالدليل العكسي يتعين على القضاة، في هذه الحالة، التحقق من الحيابة الأحق بالتفضيل.	
296	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 827 ق م وم 39 من القانون 25-90	يعد قضاء مخالفاً للقانون، القضاء ببطلان عقد شهرة لاحق، لوجود عقد شهرة سابق، منصبين على نفس العقار، ما دام إعداد عقد الشهرة متوقفاً على مدى توفر شروط الملكية عن طريق التقادم المكسب. يستدعي الفصل في مثل هذه الدعوى، البحث عن الحائز الحقيقي وعن مدى توفر حيابته على الشروط المقررة قانوناً	
214	2015	1	العقارية	م 102 و 827 من المرسوم 83-352	يسري أجل سقوط دعوى بطلان عقد الشهرة (15 سنة)، من يوم شهر العقد وليس من يوم إبرامه أمام الموثق، بالنسبة لمن لم يكن طرفاً فيه.	
176	2016	2	العقارية	م 827 من ق م والمرسوم 83-352	لا يمكن إبطال عقد شهرة أصبح محصناً بالحجية بموجب أحكام نهائية قاضية بصحته. تتصرف آثار هذه الحجية إلى الخلف الخاص.	
61	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 59 و 327 من ق م	من المقرر قانوناً أن العقد يتم بمجرد تبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما، ومن المقرر أيضاً أن العقد العرفي يعتبر صادراً ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه في غير محله ويستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن لا ينكر اتفاقه مع مطلقة باقتسامه المنزل الزوجي معها والزوجية قائمة بينهما طبقاً للعقد العرفي الممضي من قبله، فإن قضاة المجلس بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بإرجاع الغرفة والمطبخ للمطعون ضدهما طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

84	1992	1	التجارية والبحرية	م 12 من قانون التوثيق وم 793 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يشترط في العقد الرسمي أن يكون محرراً أمام الموثق، محتوى على أصل الملكية مكرس لاتفاق الطرفين - محدداً المحل - معاً لتسديد المبلغ أمام الموثق، مسجل ومنشور لدى مصالح الشهر العقاري. ومن المقرر أيضاً أن الليف هو عقد عرفي يحرر أمام الموثق يثبت فيه تصريحات الأطراف والشهود فقط. ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين منعدم الأساس القانوني. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن كلا من العقدين المقدمين للمحكمة عرفيين ومن ثم فإن قضاة الموضوع بأخذهم بالليف واعتباره عقد رسمي دون توفره على الشروط المنصوص عليها قانوناً خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقد عرفي
99	1992	1	الاجتماعية	م 327 من ق م	من المقرر قانوناً أن العقد العرفي يعتبر صادراً ممن وقعه ما لم ينكره صراحة إما ورثته أو خلفه لا يطلب منهم ذلك ويكفي أن يحلفوا يمينا بأنهم لا يعلمون أن الخطأ أو الإمضاء هو لمن تلقوا منه هذا الحق ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الاستئناف رفضوا طلب الورثة الخاص بأداء اليمين وفقاً للمادة 327 من القانون المدني بحجة أنهم لم يطعنوا بالتزوير في العقد العرفي المنسوب إلى مورثهم أخطأوا بقضائهم كذلك في تطبيق القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
16	1992	4	المدنية	م 327 من ق م	من المقرر قانوناً أن العقد العرفي يعتبر صادراً ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء، أما ورثته أو خلفه فيكفي أن يحلفوا يمينا بأنهم لا يعلمون بأن الخطأ أو الإمضاء هو لمن تلقوا منه هذا الحق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن قدم عقداً عرفياً اشترى بواسطته العقار محل النزاع من أبيه الهالك فإن قضاة الموضوع بتقريرهم قسمة تركة الهالك دون مراعاة للعقد العرفي و دون توجيه اليمين لبعض الورثة الذين أنكروا بأنهم لا يعلمون نسبة الخطأ أو الإمضاء لمورثهم يكونون قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
14	1994	3	المدنية	م 327 من ق م	من المقرر قانوناً أن يعتبر العقد العرفي - صحيحاً - و صادراً ممن وقعه - ما لم ينكر هذا الأخير - ما هو منسوب إليه من خطأ و إمضاء. ولما ثبت - من قضية الحال - أن الطاعن منذ بداية الدعوى ينكر هذا العقد العرفي بالبيع و يتكلم فقط عن سلف دين، فإن قضاة المجلس بإلزامهم الطرفين إفراغ البيع في الشكل الرسمي قد تجاهلوا تماماً نص المادة المذكورة أعلاه، و أغفلوا إتباع طرق البحث عن الحقيقة. مما يستوجب نقض قرارهم.	
17	1997	1	المدنية	م 101 من ق م	من المقرر قانوناً أنه ((يسقط الحق في إبطال العقد إذا لم يتمسك به صاحبه خلال عشر سنوات و يبدأ سريان هذه المدة، في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب))، و لما كان ثابتاً أن قضاة الموضوع لما قضاوا بإبطال العقد العرفي المتنازع من أجله، رغم أن المطعون ضدهم لم يتمسكوا بإبطاله خلال المدة المذكورة، كما أن أصغرهم سناً عندما بلغ سن الرشد لم يتمسك به هو الآخر و عليه فإن حقهم في طلب إبطال العقد قد سقط بحكم القانون و من ثم فإن القضاء بقضائهم كما فعلوا قد أخطأوا في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

183	1997	1	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	من المقرر قانونا أن العقود التي يأمر القانون بإخضاعها إلى شكل رسمي يجب تحت طائلة البطلان. ومن المقرر أيضا أنه لا يجوز لأحد أن يرفع دعوى أمام القضاء ما لم يكن حائزا لصفة وأهلية التقاضي ومن ثم فإن القرار المطعون فيه لم يخرق القانون ولم يخالف الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا الذي أعيد النظر فيه بموجب القرار المشار إليه أعلاه والمكرس بالمواد المذكورة أعلاه فيما يخص العقود العرفية. وأن قضاة المجلس لما قضوا ببطلان البيع بالعقد العرفي للقطعة الأرضية المشاعة بين الورثة المالكين ، فإنهم طبقوا صحيح القانون.	عقد عرفي
166	2002	1	المدنية	م 102 من ق م	إن قضاة الموضوع لما أسسوا قضائهم بسقوط دعوى بطلان على الماد 102 من القانون المدني لا تعني أن العقد الباطل قد أنقلب إلى عقد صحيح فهو مازال عقدا باطلا بل لأن دعوى بطلانه سقطت بمضي المدة القانونية .	
214	2004	1	العقارية	الأمر 70-91	العقود العرفية المحررة بعد تاريخ سريان قانون التوثيق (الأمر رقم 91/70) تعد باطلة بطلانا مطلقا.	
435	2006	1	العقارية	الأمر 70-91	العقود المحررة قبل صدور قانون التوثيق (الأمر رقم 91-70) الثابتة التاريخ و غير المشهورة، صحيحة ومنتجة آثارها.	
197	2006	2	المدنية	م 328 من ق م	يكون تاريخ العقد العرفي ثابتا، من تاريخ تسجيله بمصلحة التسجيل، التابعة لوزارة المالية	
154	2009	1	المدنية	م 328 من ق م	العقد العرفي حجة بين طرفيه من حيث موضوعه وتاريخه ولا يحتج به على الغير إلا إذا كان ثابت التاريخ	
163	2012	1	العقارية	م 1328 من ق م القديم	العقد العرفي، المبرم والمسجل في ظل القانون المدني القديم، حجة على طرفيه والغير، ولا يحتاج إلى عقد شهرة جديد.	
95	1991	1	الاجتماعية	م 5 من الأمر 75-31	من المقرر قانونا أنه لا يمكن إنهاء عقد العمل بسبب البطلان إلا من يوم صدور الحكم الذي يثبت ذلك ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن رب العمل لم يقدم حكما بإبطال عقد العمل فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف ومن جديد القضاء بإبطال الدعوى خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقد عمل
115	2004	1	الاجتماعية	القانون 11-90	لا يشترط قانون 11-90 إخضاع العامل المستفيد من عقد عمل جديد في نفس المنصب، لفترة تجريبية.	
159	2005	1	الاجتماعية	م 12 من القانون 11-90	تراعى دائما وجوبا مقتضيات المادة 12 من القانون 11-90، حتى في حالة الاتفاق، بموجب اتفاقية جماعية على تغيير طبيعة عقد العمل من عقد غير محدد المدة إلى عقد محدد المدة.	
355	2015	1	الاجتماعية	م 11، 12، 4/73 من ق 11-90	يُحكم للعامل، المتعاقد بعقد عمل محدد المدة، في حالة ثبوت الطابع التعسفي لتسريحه، بالمدة المتبقية من فترة العقد والتعويض عن الضرر ولا تطبق المادة 4-73 من القانون 11-90 على هذه الحالة.	
359	2015	1	الاجتماعية	م 313، 333، 349، 350 ق م 1 وم 21 من ق 04-90 وم 4/74 من ق 11-90	الحكم الفاصل في دعوى منصبية على طلب العامل، أثناء تنفيذ عقد العمل، إعادة تكييف عقد العمل من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة، يصدر ابتدائيا، قابلا للاستئناف.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

364	2015	1	الاجتماعية	م 67 من ق 11-90 وم 21 من ق 04-90 وم 25، 26، 277، 16/358 من ق ا م	تسلم شهادة العمل للعامل، كدليل إثبات عن الفترة التي اشتغل خلالها لصالح المستخدم. لا تدخل، ضمن هذه الفترة، المدة التي كان فيها العمل متوقفاً، لأي سبب و لم يتقاضَ خلالها العامل أجراً. يتعين على العامل، طالب شهادة العمل، إثبات عمله لصالح المستخدم. يعد القاضي، الملزم المستخدم بمنح العامل شهادة عمل، عن فترة غير محددة في الطلب، فاصلاً بأكثر مما طلب منه.
236	2016	1	الاجتماعية	م 11 و 12 من القانون 11-90	ترفع دعوى تكيف عقد العمل من محدد المدة إلى غير محدد المدة المستندة إلى نص المادة 11 من القانون 11-90، عند انتهاء عقد العمل محدد المدة واستمرار العامل في العمل. أما دعوى تكيف عقد العمل المرتكزة على المادة 12 من القانون 11-90، فترفع أثناء سريان مدة العقد ويلتزم العامل فيها بإثبات مخالفة العقد لمقتضيات المادة 12 أعلاه، كما يلتزم أيضاً بتقديم نسخة منه. لا يثير القاضي مخالفة عقد العمل للمادة 12 من القانون 11-90 من تلقاء نفسه.
240	2016	1	الاجتماعية	القانون 11-90	لا يتمتع أعوان الأمن التابعون للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي بصفة العسكريين ولو كانت لهم في إطار تأدية مهامهم علاقة مع السلطات العسكرية، ويخضع عقد العمل الخاص بهم للقانون رقم 11-90.
245	2016	1	الاجتماعية	م 30 من القانون 11-90 وم 2 من الأمر 97- 03	يخول العمل التناوبي للعامل الحق في التعويض، على ألا يتجاوز 40 ساعة أسبوعياً، وكل ما زاد عن ذلك يعتبر ساعات إضافية تعوض طبقاً لأحكام المادتين 31 و 32 من القانون 11/90، المتعلق بعلاقات العمل.
82	2016	2	المدنية	م 2/500 من ق ا م وا	يختص القسم الاجتماعي اختصاصاً مانعاً في النزاع المتعلق بتنفيذ وتعليق عقود العمل والتكوين المهني.
342	2016	2	الاجتماعية	م 18 و 20 من القانون 11-90	لا يجوز تمديد مدة التجربة خارج الفترة المقررة قانوناً وبالإرادة المنفردة للهيئة المستخدمة، بل عليها إن اعتبرت أن التجربة غير مجدية، أن تقرر ذلك قبل انتهاء المدة المقررة قانوناً المتفق عليها في فترة التجربة الأولى.
345	2016	2	الاجتماعية	م 18 من القانون 11-90	لا يخضع العامل الموظف في نفس المنصب بموجب عقد جديد، لفترة تجربة حتى ولو كان العقد الجديد مستقلاً عن العقد القديم من حيث الشروط والمواد والالتزامات.
349	2016	2	الاجتماعية	م 323 و 323 مكرر من ق م	لا تثبت الساعات الإضافية، إلا بالدليل القاطع، المتمثلة في السجلات والوثائق الرسمية المخصصة لذلك.
353	2016	2	الاجتماعية	م 42 من القانون 07-99	تحسب فترة حرب التحرير الوطني للعامل ابن الشهيد كفترة عمل فعلية تضاف إلى حياته المهنية، لنشأة الحق في معاش التقاعد وتصفيته ولا تعطيه الحق في أية مزايا مالية.

عقد عمل

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

356	2016	2	الاجتماعية	م 6 و 7 من المرسوم 510-02 والمرسوم 510-82	يعد عقد العمل المبرم مع أجنبي، قبل حصوله على رخصة العمل، عقدا صحيحا مرتبا لكل أثاره القانونية، تتحمل الهيئة المستخدمة مسؤولية فسخه.	عقد عمل
299	2017	1	الاجتماعية	م 7 من المرسوم التنفيذي 290-90	لا يمكن تجديد عقد العمل، المبرم في إطار المرسوم التنفيذي 290-90، المتعلق بالنظام الخاص بعلاقات العمل الخاصة بمسيرى المؤسسات ضمنيا، وإنما يحدد بناء على اتفاق الهيئة المستخدمة والإطار المعني.	
127	2017	2	الاجتماعية	م 41 من القانون 11-90	يحسب التعويض عن العطلة السنوية بناء على الأجرة الشهرية، على أساس يومين ونصف عن كل شهر عمل.	
138	2018	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	لا تعتبر فترة عمل و لا تحسب للعامل في مساره المهني، الفترة التي لم يعمل فيها بسبب تسريحه تأديبيا، حتى ولو توصل القضاء إلى أن التسريح تعسفي واستجابت الهيئة المستخدمة لما قضى به الحكم، بإرجاعه إلى منصب عمله. يستفيد العامل المتقاعد من منحة الإحالة على التقاعد، في حدود فترة عمله الفعلي والمستمر، ولا تحسب الفترة التي كان فيها مسرحا.	
121	2019	1	الاجتماعية	م 66 من قانون 11-90	يترتب على استغراق المدة المحددة في عقد العمل المحدد المدة في العطلة المرضية، انقضاء علاقة العمل.	
133	2019	2	الاجتماعية	م 10 من القانون 11-90	وإن ترك مجال إثبات علاقة العمل واسعا، إلا أن القاعدة تجعل عبء إثباتها على العامل ولا يكفي التصريح بها كي تكون هذه العلاقة قائمة.	
137	2019	2	الاجتماعية	م 7 من القانون 11-90	يعتبر التخلي عن منصب العمل بالإرادة المنفردة خطأ جسيما، بعد الإعدار. لا يعد التواجد بالمؤسسة العقابية تبريرا عن الغياب.	
141	2019	2	الاجتماعية	م 30 من القانون 11-90 نظام داخلي	يعتبر العمل التناوبي ذو طبيعة خاصة تنسم بالاستمرارية والدوام. لا يمكن أن يكون العمل التناوبي موضوع انقطاع لأي سبب من الأسباب قبل انتهائه. يستدعي العمل التناوبي تأجيل المطالبة بفترة الاستراحة.	
145	2019	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90 اتفاقية فيينا.	يتمتع العاملون في السفارات المكلفون بمسؤولية خاصة والذين يكتسي عملهم طابعا سياسيا، بالحصانة القضائية وتخضع الإجراءات القضائية التي تمسهم إلى تطبيق الاتفاقيات الدولية. تطبق على العمال الذين يقومون بعمل عادي بالسفارات الإجراءات القضائية العادية.	
145	2003	2	الاجتماعية	المرسوم 290-90	تثبت صفة الإطار المسير بموجب عقد عمل خاص بمفهوم المرسوم 90-290 مبرم مع المؤسسة المستخدمة.	

279	2007	2	الاجتماعية	م 12 و 12 مكرر 14 من القانون 11-90 وم 5 من الأمر 24-95 وم 2 من المرسوم التنفيذي 158-96	شغل عون أمن تابع لمؤسسة أمن وحماية، ووظيفة الأمن الداخلي في مؤسسة عمومية، والتي هي وظيفة عضوية ودائمة في مؤسسة عمومية، لا يؤدي لوحده إلى تغيير طابع العقد محدد المدة المبرم بينه وبين مؤسسة الأمن والحماية، إلى عقد غير محدد المدة، إذ كان يجب على المحكمة مناقشة مسألة فترة التجربة.	عقد عمل غير محدد المدة
177	1989	1	الاجتماعية	الأمر 31-75	من المؤكد قانونا أنه إذا ما تحقق أن عقد العمل بلغ نهايته فإن الأمر إذا لا يتعلق بمهلة إخطار أو بتعويض عن التسريح، وأنه لا مجال لتطبيق أحكام المواد 39،41،42 من الأمر رقم 31-75، الصادر في 29 أبريل 1975. وللفصل في النزاع على هذا الوجه، فإن المجلس يكون قد أصاب في قضائه وطبق القانون تطبيقا سليما. وعليه يستوجب رفض الطعن.	عقد عمل محدد المدة
172	2001	2	الاجتماعية	م 12 من القانون 11-90	من الثابت فقها وقضاء أن عقود العمل المبرمة لمدة محددة مخالفة لنص المادة 12 من قانون 11-90 تتحول إلى عقود غير محددة المدة وفقا لما نصت عليه المادة 14 من نفس القانون.	
270	2002	2	الاجتماعية	م 11 من القانون 11-90	إن انعدام عقد عمل مكتوب واستمرارية علاقة العمل بعد انتهاء العقود المحددة المدة، يجعل من هذه الأخيرة عقودا غير محددة المدة لا تسمح للهيئة المستخدمة بتوقيف العامل.	
135	2005	1	الاجتماعية	م 12 و 14 من القانون 11-90	عدم قيام مفتش العمل بدوره المقرر قانونا في مراقبة قانونية عقد عمل محدد المدة، لا يمنع القاضي من أعمال سلطته ومراقبة قانونية هذا العقد.	
269	2006	1	الاجتماعية	م 12 و 14 من القانون 11-90	العقد المحدد المدة، المتضمن جميع حالات المادة 12 من القانون 11-90، مخالف القانون، ويعتبر عقد عمل غير محدد المدة لا يمكن العامل، بعد تنفيذ المستخدم الحكم القاضي بإرجاع العامل بعقد محدد المدة، المطالبة بالتعويض ولا إثارة مسألة التسريح التعسفي ولا الرجوع إلى العمل بصفة دائمة طبقا للمادة 4/73، المتعلقة بالتسريح من العمل في حالة عقد العمل غير محدد المدة.	
443	2008	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	لا تطبق المادة 4-73 من القانون رقم 11-90 على عقد العمل محدد المدة، و يحكم القاضي، عند معاینته إنهاء علاقة العمل بطريقة تعسفية، و حسب الطلب، بإعادة الإدراج، في حدود المدة المتبقية، أو التعويض عنها.	
191	2011	2	الاجتماعية	م 12، 14 و 4-73 من القانون 11-90	تثار مسألة مخالفة عقد العمل أحكام المادة 12 من قانون رقم 11-90، من طرف ذي المصلحة. لا يمكن القاضي إثارتها تلقائيا. المطالبة بإعادة تكييف عقد العمل محدد المدة، تتم وجوبا، خلال مدة سريان العقد.	
226	2013	1	الاجتماعية	م 11، 12 و 14 من القانون 11-90	مخالفة العقد محدد المدة المادة 12 من قانون رقم 11-90 مسألة يثيرها صاحب المصلحة و لا يثيرها القاضي و لا يعيد تكييف العقد تلقائيا	
235	2013	1	الاجتماعية	م 8 و 9 من القانون 11-90	عقد العمل محدد المدة الخالي من توقيع احد طرفيه لا ينتج آثاره القانونية تجاهه	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

238	2013	1	الاجتماعية	م 12 من القانون 11-90	لا تتوقف نهاية عقد عمل محدد ينص صراحة على بدايته و نهايته مبرم بين شركة حراسة و امن و شركة أخرى على نهاية المشروع المكلفة بحراسته تعد الحالة الأولى سببا من أسباب تحديد مدة عقد العمل و ليس سببا لنهاية مدته	عقد عمل محدد المدة
245	2013	1	الاجتماعية	م 77 من القانون 11-90	رفض توقيع العامل على عقد عمل محدد المدة لا يدخل ضمن رفض تنفيذ تعليمات مرتبطة بالتزاماته المهنية و لا يعد بالتالي خطأ جسيما	
292	2014	1	الاجتماعية	م 12 و 66 من القانون 11-90	لا يلزم القانون المستخدم بتبليغ العامل بانتهاء مدة العمل محددة المدة	
179	1991	4	الاجتماعية	م 67 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أنه يتقاضى العامل المؤقت أو الموسمي الذي يفصل بوجه غير قانوني كامل أجره خلال مدة بطالته وذلك ابتداء من يوم فصله إلى غاية إعادة دمج أو تاريخ حلول أجل عقده ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعن عاملا موسميا وأن قضاة الاستئناف الذين رفضوا الحكم بالمرتببات المستحقة الأداء له أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقد عمل موسمي
143	1991	2	الاجتماعية	م 7 و 27 من القانون 06-82	من المقرر قانونا أن عقود العمل المؤقتة تبرم لمدة غير محددة غير أنه يمكن تحديدها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا دعت إلى ذلك الضرورة أو طبيعة العمل. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانتهاكه للقانون غير مبرر. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن مدة عقد العمل حددت بسنة فإن قضاة الموضوع بقضائهم بإدراج العامل في منصب عمله قد طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	عقد عمل مؤقت
44	1990	2	المدنية	م 119 و 124 من ق م	من المقرر قانونا - أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعدار المدين أن يطلب فسخ العقد مع التعويض إذا اقتضى الحال ذلك، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن المطعون ضدها لم تنكر وجود عقد الوعد بالبيع بينها وبين الطاعن وأنها طلبت بفسخ هذا العقد دون إعدار المدين، وهي بذلك فقد أخلت بالتزامها التعاقدي مسببة ضررا للمدعي الذي من حقه أن يطالب بتعويض عما أصابه منه طبقا للمادة 124 (ق م) فإن اكتفاء قضاة الاستئناف برفض دعوى تعويض الطاعن تأسيسا على أنه هو الآخر قد ارتكب خطأ لكون المطعون ضدها أكدت بأنها طالبت بدفع باقي الثمن بهدف الإسراع في عملية إتمام البيع ولكنه رفض وتماطل فإنهم بقضائهم هذا لم يسببوا قرارهم تسببا كافيا. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	عقد ملزم للجانبين

35	1992	2	المدنية	م 6 و 7 من المرسوم 52-83	من المقرر قانوناً أن لرئيس البلدية مهلة أربعة أشهر للرد على الإشعار الموجه له من قبل الموثق ويعتبر عدم القيام بذلك بمثابة موافقة على تحرير عقد الملكية بصفة رسمية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن رئيس البلدية الذي تم إخطاره من قبل الموثق في 19 جانفي 1986 لم يرد على ذلك إلا بعد مرور سنة، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم حكم المحكمة القاضي برفض دعوى المدعى على أساس ما جاء به رئيس البلدية في جوابه الكتابي يكونون قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	عقد ملكية
225	2010	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م وم 15 من الأمر 74-75	لا يمكن تعديل عقد ملكية مشهر بمقرر إداري.	
262	2011	2	التجارية والبحرية	م 13 من ق ا م و وم 915 من القانون البحري	لا علاقة قانونية بين المرسل إليه ومؤسسة الميناء. ترفع الدعوى من المرسل إليه، عند الاقتضاء، على الناقل وليس على مؤسسة الميناء، التي تدخل خدماتها ضمن عقد المناولة، القائم بينها وبين الناقل.	عقد مناولة
383	2008	1	الاجتماعية	م 12 و 14 من القانون 90-11 والمرسوم 90-290	يعالج قاضي الموضوع وجوبا، فسخ عقد نجاعة الإطار المسير، طبقا للمرسوم 90-290.	عقد نجاعة
84	2000	2	المدنية	م 2/44 من الأمر 14-73	المستفاد من القرار المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى الطاعن الرامية إلى الحكم له بالتعويض الناجم عن التأخير و التماطل في نشر كتابه " دراسات في التربية الإسلامية " قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لما أسس قراره على عدم وجود عقد نشر مكتوب بين الطرفين كما يشترطه القانون لتحديد مدى مسؤولية الناشر ولذلك يتعين التصريح برفض الطعن .	عقد نشر
39	1989	2	المدنية	م 52 من القانون التجاري	من آثار العقد باعتباره شريعة المتعاقدين، أنه لا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو لأسباب يقررها القانون، ولما كانت المادة 52 من القانون التجاري تجيز للناقل تحديد مسؤوليته عن الضياع أو التلف بإدراج في عقد النقل، فان مطابقة ذلك البند للمقتضيات المذكورة تحول والقضاء على الناقل بتعويض يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه إن قضاة المجلس باستنادهم على ورقة النقل كانت الشركة الوطنية للنقل الحديدي، حددت فيها مسؤوليتها عن تلف طرود بضاعة فقدت أثناء نقلها بأن لا يتجاوز التعويض 60 دج عن كل كلغ، ألزمو الشركة المذكورة أداء مبلغ يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه، فإنهم يكونون بذلك قد أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض .	عقد نقل الأشياء

132	1994	3	التجارية والبحرية	م 739 و 802 من القانون البحري	<p>من المقرر قانوناً أن يبدأ عقد النقل البحري بمجرد ما يأخذ الناقل البضاعة على عاتقه، وينتهي بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه. ومن المستقر عليه قضاء أن التسليم بالمعنى القانوني يتم عندما يعرض الناقل أو ممثله البضائع للمرسل إليه، ويحصل على القبول من طرفه.</p> <p>ولما تبين - من قضية الحال - أن قضاة المجلس أخلطوا بين التسليم والتفريغ إذ جاء في قرارهم أن عمليات التفريغ من اختصاص مؤسسة الميناء متتاسين أن ذلك لا يعني الإعفاء الكلي أو الجزئي لمسؤولية الناقل إلى حين تسليم البضاعة للمرسل إليه تسليمًا قانونيًا، فإنهم بذلك خرقوا القانون وعرضوا قضاءهم للنقض.</p>	عقد نقل بحري
169	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 739 و 790 من القانون البحري	<p>من المقرر قانوناً أنه "يبدأ عقد النقل البحري بمجرد ما يأخذ الناقل البضاعة على عاتقه وينتهي بتسليمها إلى المرسل إليه". ومن المقرر قانوناً أيضاً أنه "إذا حصلت خسائر للبضاعة المنقولة، فإن على المرسل إليه تبليغ الناقل كتابياً في ميناء التحميل، قبل أو وقت تسليمها. . . وإذا لم تكن الخسائر والأضرار ظاهرة، فيبلغ عنها خلال الثلاثة أيام من تاريخ استلامها وإلا اعتبرت متسلمة حسب وثيقة الشحن لغاية ثبوت العكس". ومن المستقر عليه قضاء أن التسليم بالمعنى القانوني يتم عندما يعرض الناقل أو ممثله البضائع للمرسل إليه، ويحصل على القبول من طرفه. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة الاستئناف أخلطوا بين التسليم والتفريغ حيثما اعتبروا أن وصول البضاعة إلى الميناء وتفريغ البضاعة بمثابة التسليم القانوني. ومتى كان كذلك استوجب النقض.</p>	
257	1989	2	الجنائية	م 350 من ق ع	<p>إذا كان مؤدى نص المادة 350 من ق ع هو أن جنحة السرقة يعاقب عليها من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر مع إمكانية الحكم بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 والمنع من الإقامة لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر، فإن الحكم الذي يتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً لهذه العقوبة يعد خطأ في تطبيق القانون. فإن كان من الثابت أن محكمة الجناح قضت بعقوبة ثمانية أعوام حبسا منفذة على أشخاص محالين أمامها من أجل تهمة السرقة كما قضت بعقوبة الإبعاد فإن المحكمة أخطأت بتجاوز الحد الأقصى لعقوبة الحبس دون تبرير فيما إذا كان هؤلاء من العائدين للإجرام.</p> <p>- إذا كان أحد المتهمين فقط استأنف وحده الحكم وأيد المجلس القضائي عقوبة الحبس مع إضافة ألف د ج غرامة، فإنه أخطأ بدوره في تطبيق القانون بتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً لهذه العقوبة.</p> <p>- يكون النعي المؤسس على هذا الوجه سديداً وفي محله.</p>	عقوبة

266	1989	3	الجنح والمخالفات	م 407 و 450 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا، أنه يعاقب على السب الموجه إلى فرد أو عدة أفراد بالحبس من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر مع غرامة مالية، وكان من المقرر أيضا أنه يعاقب على مخالفة الأضرار بممتلكات منقولة للغير بالحبس لمدة عشرة أيام على الأكثر، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذه المبادئ القانونية يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت إن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف القاضي بعقوبة ستة أشهر حبسا ضد الطاعن، رغم كونهم أمروا بإعادة تكييف الوقائع فيما يتعلق بجنحة تحطيم ملك الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 407 ق ع إلى مخالفة الإضرار بممتلكات الغير، المنوه والمعاقب عليها بالمادة 450 من نفس القانون، ولذلك فإن أقصى عقوبة بعد إعادة التكييف تكون ثلاثة أشهر حبسا، وهي أقل من تلك التي أدين بها الطاعن، فإنه كان على هؤلاء القضاة الإبقاء على عقوبة ستة أشهر لو أنهم لم يتعرضوا إلى إعادة تكييف وقائع جنحة تحطيم ملك الغير إلى المخالفة المشار إليها أعلاه، وما دام كذلك فإن الإبقاء على هذه العقوبة يعد تجاوزا للحد الأقصى المقرر قانونا للعقوبة، مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن المحكوم عليه.
287	1990	3	الجنح والمخالفات	م 500 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن العقوبة لا يصرح بها إلا بعد الانتهاء من إجراءات المرافعة وسماع أقوال الأطراف وفقا للإجراءات المحددة قانونا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات. لما كان من الثابت -في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف صرحوا بالعقوبة ضد المتهم قبل سماع طلبات النيابة والدفاع، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خرقوا القواعد الجوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
205	1991	3	الجنائية	م 189 من ق ع	من المقرر قانونا أن العقوبة التي يقضي بها ضد المحبوس الذي هرب أو شرع في الهروب تضم إلى أية عقوبة مؤقتة سالبة للحرية محكوم بها عن الجريمة التي أدت إلى القبض عليه، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد إساءة في تطبيق القانون. و لما كان من الثابت في قضية الحال أن المتهم كان قد فر من السجن وقضاة الموضوع بنطقهم بعقوبة جريمة الفرار على حده دون ضمها إلى العقوبة الأصلية المحكوم بها عليه يكونوا قد خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
217	1993	4	الجنائية	م 53 من ق ع	من المقرر قانونا أنه لا يجوز تخفيض العقوبة المقررة قانونا إلى دون الثلاثة سنوات حبس عندما تكون الجريمة المنسوبة إلى المتهم جنائية معاقب عليها بالسجن المؤقت، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المتهمين أدينوا بسنتين حبس من أجل جنائية هتك العرض، فإن قضاة المحكمة بقضائهم كما فعلوا يكونوا قد أساءوا تطبيق القانون، وعرضوا قرارهم للنقض. ومتى كان كذلك استوجب قبول الطعن.
235	1994	1	الجنائية	م 281 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أن في الدعوى الجمركية لا يجوز التخفيض من الحقوق والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك. ومن ثم فإن قضاة المعارضة بتخفيضهم للغرامة المالية من 25900 د ج إلى 1000 د ج، فإنهم خرقوا بوضوح مقتضيات القانون، مما يستوجب نقض وإبطال قرارهم في جانبه المتعلق بالدعوى الجنائية.

عقوبة

289	1994	3	الجنح والمخالفات	م 1/4، 53 و 287 من ق ع	من المقرر قانونا أنه يجوز تخفيض العقوبات المقررة ضد المتهم المدان إذا ثبت وجود ظروف مخففة لصالحه، إلا أنه لا يمكن القضاء بعقوبة تفوق عن تلك المنصوص عليها في أحكام المادة المطبقة. ومن ثم فإن تخفيض العقوبة ليس فرضا على القضاة وليس لتنازل الطرف المدني عن حقوقه أي أثر في ذلك . ولما ثبت - من أوراق القضية الراهنة - أن قضاة المجلس عاقبوا الطاعن على أساس المادة 287 من ق ع وحكموا عليه بأربعة أشهر حبسا نافذا مع ألفي د ج غرامة نافذة، متجاوزين بذلك الحد الأقصى للغرامة وهو ألف د ج فقط، فقد أساؤوا تطبيق القانون. ويتعين التصريح - تلقائيا - بنقض قرارهم مع الإحالة .	عقوبة
183	1997	2	الجنائية	م 5 من ق ع	من المقرر قانونا أنه عند تكييف العقوبة كجناحة يحكم بالحبس لمدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات، ماعدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدود أخرى. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن محكمة الجنايات قد أفادت المتهمين بظروف التخفيف عندما نزلت العقوبة إلى أربع سنوات سجنا فكان عليها أن تنطق بعقوبة الحبس وليس السجن كما فعلت. فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام المادة 5 من قانون العقوبات، مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه جزئيا بحذف كلمة سجن وتعويضها بحبس. ومتى كان كذلك استوجب النقض الجزئي.	
429	2003	1	الجنائية	م 87 مكرر 3 ف 2 و 87 مكرر 7 من ق ع وم 6 من ق ا ج	إن الحكم بعقوبة الإعدام تأسيسا على المادتين 87 مكرر 3 ف 2 والمادة 87 مكرر 7 من قانون العقوبات يشكل تجاوزا للسلطة لأن العقوبة المقررة تطبيقا لهذين النصين هي السجن المؤقت.	
505	2005	2	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	القضاء بخفض العقوبة لا يتطلب تسببا خاصا	
323	2013	1	الجنائية	م 5 و 53 من ق ع	لا يحكم بعقوبة السجن إلا في المواد الجنائية حين تجاوز العقوبة خمس 5 سنوات. تتحول عقوبة السجن في حالة تخفيض العقوبة بفعل منح الظروف المخففة إلى حبس.	
381	2015	1	الجنائية	م 50 من ق ع وم 444، 445 من ق ا ج وم 1 من ق 82-03	لا تتخذ، أصلا، ضد الحدث، إلا تدابير الحماية والتهديب. تستبدل أو تستكمل هذه التدابير، استثناء، بعقوبة الغرامة أو الحبس. شروط تطبيق عقوبة الغرامة أو الحبس محددة في المادة 50 من قانون العقوبات، ومنها نصف المدة، في حالة السجن أو الحبس المؤقت. معيار معرفة العقوبة المقررة للحدث، هو قسمة الحد الأدنى والأقصى للعقوبة السالبة للحرية وعقوبة الغرامة.	
385	2015	1	الجنائية	م 16 مكرر 4 من ق ع م 8 من ق 06-23	يتعرض للنقض، الحكمُ الناطق بمصادرة رخصة السياقة. يمكن، قانونا، للقاضي الحكم بتعليق أو سحب أو إلغاء رخصة السياقة، مع المنع من استصدار رخصة جديدة.	
407	2015	1	الجنائية	م 34، 35 من ق ع	التشريع العقابي الجزائري أقر عقوبة واحدة، مهما تعددت الجرائم المنسوبة إلى المتهم. تنفذ العقوبة الأشد وحدها، في حالة صدور عدة أحكام سالبة للحرية، بسبب تعدد المحاكمات؛ لا يشترط أن تكون العقوبات من طبيعة واحدة. يجوز، استثناء، ضم العقوبات المحكوم بها، إذا كانت من طبيعة واحدة، في نطاق الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة الأشد.	

394	2016	2	الجنائية	م 26 و 85 من القانون 12-15	تدابير الحماية والتهديب ليست عقوبات جزائية سالبة للحرية ولا يمكن القضاء بوقف تنفيذها. لا تحوز تدابير الحماية والتهديب على قوة الشيء المقضي به وتخضع للمراجعة، بناء على طلب النيابة أو مصالح الوسط المفتوح أو من قاضي الأحداث، تلقائياً.	عقوبة
83	1993	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء انه لا يجوز التصريح بعقوبتين تأديبيتين لنفس الأسباب ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقواعد الجوهرية للإجراءات. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الطاعن كان موضوع عقوبتين تأديبيتين لنفس الأسباب الأولى تتمثل في تخفيض الرتبة والثانية في الفصل عن العمل فإن قضاة المجلس بقضائهم بصحة مثل هذا الإجراء خرقوا القواعد الجوهرية للإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	عقوبة تأديبية
130	1994	2	الاجتماعية	م 64 من المرسوم 302-82	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن تسليط العقوبة التأديبية على العامل بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على معاينة الخطأ المرتكب. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن تاريخ ارتكاب الخطأ يعود إلى 11 سبتمبر 1999، بينما اجتمعت اللجنة التأديبية في 05 مارس 1991، فإن قضاة الاستئناف عندما لاحظوا بأن محضر اجتماع لجنة التأديب لا يعتمد عليه لمخالفته أحكام القانون يكونوا قد أحسنوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
69	1997	1	الاجتماعية	م 71 من المرسوم 82-302	من المقرر قانوناً انه " يعد خطأ من الدرجة الثالثة ارتكاب العامل جنح واو جناية طوال مدة علاقة العمل لا تسمح بإبقائه في المنصب الذي يشغله عندما تثبت الجهات القضائية المختصة اقترافه هذه المخالفة و من ثم فإن الطاعن تأديبياً بتسريحه من منصب عمله قبل ثبوت إدانته من قبل القضاء يعد خرقاً للقانون و يستوجب النقض	
173	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 21 من القانون 04-90	من المقرر قانوناً أن المحكمة الفاصلة في المواد الاجتماعية تفصل بحكم ابتدائي نهائي فيما يتعلق بموضوع النزاع بإلغاء عقوبات تأديبية أو الاتفاقية الإجبارية أو بتسليم شهادات العمل و كشوفات الرواتب. و لما كان ثابتاً في قضية الحال ان الموضوع النزاع يتعلق بإلغاء عقوبات تأديبية فان قضاة المجلس بقبولهم الاستئناف قد خرقوا القانون. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
180	1991	1	الجنح والمخالفات	م 6 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز للعقوبة الجزائية الاستئنافية الفاصلة في مواد الجنح أن تقضي على المتهم بأية عقوبة تكميلية ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف لما حكموا على المتهم بحرمانه من الحقوق الوطنية وذلك من أجل جنحة الاتجار بالمخدرات مع أن هذه العقوبة لا تتعلق إلا بالعقوبات الجنائية، فإنهم بقضائهم كما فعلوا يكونوا قد خرقوا مقتضيات المادة 6 من قانون العقوبات . و متى كان كذلك استوجب نقض جزئي للقرار المطعون فيه	عقوبة تبعية

260	1990	4	الجنح والمخالفات	م الأولى من ق ع	من المقرر قانوناً أن لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون . ولما كان من الثابت -في قضية الحال -أن المتهمين متابعين على أساس المادة 324 من قانون الجمارك فإن قضاة المجلس الذين صرحوا بعقوبة تكميلية بخمس سنوات منع من الإقامة رغم أن المادة المتابعين بها لم تنص على عقوبة تكميلية يكونوا قد خرقوا القانون ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار في الوجهين المتارين مؤسسين يستوجب نقضه.
324	2009	1	الجنائية	م 9، 9 مكرر و 9 مكرر 1 من ق ع	يجب، في حالة الحكم بعقوبة جنائية، أن تأمر محكمة الجنايات بالحجر القانوني والحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية.
333	2013	1	الجنائية	م 9 مكرر، 9 مكرر 1، 14، 52 و 53 مكرر 3 من ق ع	طبيعة العقوبة السالبة لحرية المحكوم بها في جناية هي المعيار للحكم بالعقوبات التكميلية المعددة في المادتين 9 مكرر و 9 مكرر 1 من قانون العقوبات. يجب النطق بالحجر القانوني و بالحرمان من ممارسة حق من الحقوق الوطنية و المدنية و العائلية في حالة الحكم في جناية بعقوبة جنائية (السجن). يجوز للقاضي في حالة الحكم في جناية بعقوبة جنحية (الحبس) إعمالاً للأعدار القانونية و أو للظروف المخففة النطق بالحجر القانوني
115	2000	1	الاجتماعية	م 7 مكرر من ق ا م واجتهاد قضائي	من المقرر قانوناً أنه "خلافاً لأحكام المادة 7. تكون من اختصاص المحاكم ؛ المنازعات المتعلقة بالإجراءات الفلاحية والأماكن المعدة للسكن. أو لمزاولة مهنية والإجراءات التجارية وكذلك في المواد التجارية أو الاجتماعية " ومن المستقر عليه في المحكمة العليا قضاء "أن الاستثناءات الواردة في المادة 7 مكرر تعني جميع العلاقات الإيجارية بما فيها تلك التي تنشأ بموجب قرار التخصيص". ولما ثبت -في قضية الحال -أن قضاة المجلس لما تمسكوا باختصاصهم الاستعجالي على أساس انعدام سند الإيجار لدى الطاعن. فإنهم يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً مما يستوجب معه الرفض
168	2001	1	الاجتماعية	م 348 و 467 من ق م	من الثابت فقها وقضاء أن عقد الإيجار ينعقد كتابة أو بوصولات الإيجار. ولما ثبت من القرار المطعون فيه أن الطاعنة اعترفت بقبض مبلغ الحوالتين فهو قرينة على وجود علاقة إيجار تحتاج إلى يمين متممة عملاً بأحكام نص المادتين 348-467 من القانون المدني لإثبات العلاقة الإيجارية.
199	2004	1	التجارية والبحرية	م 79 من القانون التجاري وم 320 مكرر 2، 327، 328 و 332 من ق م	علاقة الإيجار تثبت بعقد إيجار مكتوب أو بوصول الإيجار.
359	2006	2	التجارية والبحرية	م 223 من ق م	إلزام صاحبة سيارة مسروقة، مودعة من دون علمها في حظيرة، بدفع مبالغ مالية على سبيل الإيجار، يعد خطأ في تطبيق القانون، لانعدام علاقة الإيجار.

عقوبة تكميلية

علاقة إيجار

168	1989	2	الاجتماعية	م 28 من القانون 06-82	الأصل في علاقة العمل أن تكون غير محددة المدة، ويصبح عقد العمل المحدد المدة غير محددة إذا امتد العمل به أكثر من مرة، ومتى حكم بخلاف هذه القاعدة اعتبر خطأ في تطبيق القانون. لذلك يستوجب نقض القرار الذي صرح بأن عقد العمل يبقى محدد المدة إذا ما جدد في كل مرة لمدة محددة، والذي يرفض على هذا الأساس طلب المدعي الحكم على مستخدمه بتعويض مهلة الإخطار والفصل عن العمل.
130	1991	3	الاجتماعية	م الأولى من الأمر 31-75	من المقرر قانوناً أن مقتضيات الأمر رقم 75/31 تطبق على كل صاحب عمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً وعلى كل عامل أو متدرب من كلا الجنسين في القطاع الخاص ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الشركة المدعى عليها في الطعن تابعة للقطاع العام وأن قضاة الاستئناف بتطبيقهم عليها الأمر رقم 75/31 المتعلق بشروط العمل في القطاع الخاص أخطأوا في تطبيق القانون، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
116	1992	4	الاجتماعية	م 69 من القانون 06-82	من المقرر قانوناً أنه باستثناء حالة الوفاة والتقاعد تنتهي علاقة العمل في جميع الأحوال بطلب مكتوب من العامل أو بقرار من المؤسسة المستخدمة مع ذكر الأسباب والأحكام القانونية والتنظيمية التي يستند إليها ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن لم يقدم في أي وقت من الأوقات طلب استقالته ومن ثم فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم ومن جديد القضاء بأن طرد الطاعن العامل مبرر كونه اعتبر مستقلاً، يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
146	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 62 من القانون 06-82	التجديد الضمني للعلاقة ينتج عن عدم الإشعار المسبق برغبة المستخدم في عدم تجديد العقد
295	2002	2	الاجتماعية	م 20 من القانون 11-90	يخول القانون للمستخدم إنهاء علاقة العمل أثناء فترة التجربة باعتباره هو المؤهل لتقدير مؤهلات العامل
234	2003	1	الاجتماعية	م 66 من القانون 11-90	أحكام قانون العمل هي أحكام أمرة ومتعلقة بالنظام العام. القانون 11-90 المتعلق بعلاقة العمل، نص في المادة 66 على الحالات التي تنتهي بها علاقة العمل. ومن المقرر أيضاً : أن القانون 11-90 نص على بطلان كل بند في عقد العمل يكون مخالفاً للأحكام التشريعية، وعلى بطلان كل بند في عقد العمل يستتقص من حقوق منحت للعمال بموجب التشريع. ومتى تبين - في قضية الحال - أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن طلبات المدعية غير مؤسسة على أساس أن علاقة العمل يحكمها العقد الذي أبرمه الطرفان، وأن من حق رب العمل إنهاء علاقة العمل على أساس البند الثامن من عقد العمل الذي يعطي للطرفين الحق في فسخ عقد العمل في أي وقت، فالحكم بقضائه كما فعل خالف أحكام المواد 137-136-135-66، من القانون 11-90 المذكور أعلاه مما يستوجب نقضه.

علاقة عمل

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

133	2004	1	الاجتماعية	م 65 من القانون 11-90	التغيب عن العمل رغم الإنذار (بعد انتهاء الفترة التي تسببت في تعليق علاقة العمل)، فسخ لهذه العلاقة بالإرادة المنفردة	علاقة عمل
251	2005	2	الاجتماعية	م 21 من القانون 04-90	لا تعتبر الفترة التي لم يعمل فيها العامل، بسبب رفض المستخدم تنفيذ الحكم القاضي بالإرجاع، فترة عمل، ولا تدرج في شهادة العمل عند انتهاء علاقة العمل.	
384	2010	2	الاجتماعية	م 10 من القانون 11-90	لا يعد مخالفا للقانون، توفر نفس الشخص على صفتي شريك وعامل في شركة أسهم.	
220	2012	1	الاجتماعية	م 8 من القانون 90- 11	العقد المتضمن تقديم خدمات مقابل أتعاب، لا ينشئ علاقة عمل بمفهوم قانون العمل، المتطلب وجود علاقة تبعية.	
173	2011	1	الاجتماعية	م 8 من القانون 90- 04 والقانون 83-13 والقانون 90-11	لا يجوز الجمع بين دعويي إلغاء قرار التسريح ومعاينة المرض المهني	علاقة عمل فردية
214	2015	2	التجارية والبحرية	م 9، 22، 23، 26، 28، من الامر 03- 06	لا يحق استرداد أو تسويق علامات جماعية، بمجرد ترخيص من وزارة التجارة، دون الحصول على ترخيص من صاحب العلامة المسجلة بالجزائر.	علامات
125	2000	1	التجارية والبحرية	الأمر 57-66	الثابت- من قضية الحال- أن قضاة المجلس لما قضوا بإبطال العلامة التجارية "إيفري" وتقرير عدم شرعية استعمالها في النشاط التجاري مؤسسين قضائهم على أن المطعون ضده كان سابقا في إيداع العلامة، فان قضائهم جاء خرقا لأحكام المادة 2 من الأمر المشار إليه أعلاه ذلك أن السبق في الإيداع لا يكفي وحده لإبطال أية علامة تجارية بل يجب القيام بمناقشة ذلك الاسم المراد حمايته للتأكد من توافره على الخاصيات والمميزات الواردة في المادة 2 من الأمر المشار إليه أعلاه وأن قضاة المجلس لما أغفلوا ذلك فإنهم أساءوا تطبيق القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	علامة تجارية
265	2003	1	التجارية والبحرية	الأمر 57-66	يعد تطبيقا سليما للقانون القضاء برفض دعوى تقليد علامة تجارية لنفس المنتج على أساس عدم وجود تشابه بين العلامتين (لنفس المنتج) من شأنه إحداث لبس وخط عند المستهلك متوسط الانتباه.	
269	2003	1	التجارية والبحرية	الأمر 57-66	إن القرار المطعون فيه لما رفض ادعاءات الطاعنة الرامية إلى الكف عن تقليد علامتها التجارية التي تحمل اسم (Frictus) على أساس أن المطعون ضدها تحوز البضاعة بحسن نية ودون مناقشة الأدلة المقدمة من الطاعنة يعد خطأ في تطبيق القانون ينجر عنه النقض.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

208	2003	2	التجارية والبحرية	الأمر 57-66	إبراز تسمية مركب أساسي داخل في تكوين مستحضرات تجميلية ، على علبه المنتج، لا يشكل علامة صنع .	علامة تجارية
331	2006	1	التجارية والبحرية	م 6 من الأمر 66-57 وم 143 و 241 من ق ا م	تتقدم دعوى إبطال العلامة التجارية طبقا للمادة 6 من الأمر رقم 57-66 بمرور (05) خمس سنوات من تاريخ إيداع العلامة. - العريضة المساندة للطعن بالنقض غير مقبولة قانونا.	
337	2006	1	التجارية والبحرية	الأمر 57-66	يتعين على القضاة، عملا باتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، التي انضمت الجزائر إليها، إبراز العناصر التقنية التي اعتمدها لتقرير التشابه الكبير بين العلامة المراد إبطالها وبين العلامة المشهورة.	
198	2010	2	التجارية والبحرية	م 6 من الأمر 03-06 وم 4 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية	يحق لأي شخص قام بعرض سلع أو خدمات تحت علامة تجارية معينة، أثناء معرض دولي، أن يطلب تسجيل هذه العلامة وحق الأولوية فيها ابتداء من تاريخ العرض، في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من انتهاء العرض، يتوفر طالب حماية علامة مسجلة في الخارج على أجل سنة لإعمال حق الأولوية طبقا لاتفاقية باريس المتعلقة بحماية الملكية الصناعية.	
189	2013	2	التجارية والبحرية	م 5 و 7 من الأمر 06-03	عندما تنصب الدعوى الرامية إلى إبطال علامة لسبق تسجيل علامة مماثلة لها التسمية فقط لا حاجة إلى المقارنة بين المنتوجين الصادرين تحت كل علامة	
103	2018	2	التجارية والبحرية	م 22 من القانون قانون الجمارك	يتحمل الطرف المدني، في الدعوى الجزائية الفاصلة في مدى قيام جريمة تقليد علامة تجارية، مسؤولية هلاك البضائع المحجوزة من طرف إدارة الجمارك، في حالة ثبوت براءة المتهم.	
94	1998	2	الاجتماعية	م 20 من المرسوم 27-84 وم 52 و 56 من القانون 11-83	من المقرر قانونا أنه " يجب على المؤمن له، لكي يستفيد من التعويضات اليومية، أن يثبت في تاريخ معاينة المرض نشاطا مهنيا يخوله الحق في الأجر، دون المساس بأحكام المادتين 52 و 56 من القانون رقم 83/11. ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما اشترطوا تقاضي الأجر ودفع الأقساط من رب العمل للضمان الاجتماعي لاستحقاق العامل الموجود في عطلة غير مدفوعة الأجر لتلك العلاوات المنصوص عليها أعلاه، يكونون قد أساءوا تطبيق القانون لما أحدثوا شرطا لم ينص عليه القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	علاوات
117	1990	1	التجارية والبحرية	م 2 من القانون التجاري	لما كان المطعم هو عبارة عن مؤسسة خدمات، فانه من المقرر قانونا أن بيع الأطعمة والمشروبات يعد عملا تجاريا تسري في حقه أحكام المادة الثانية من القانون التجاري، ومن ثم فإن النعي بالوجه المثار من الطاعن تأسيسا على أن هذا البيع يعد عملا مهنيا وليس عملا تجاريا، في غير محله ويستوجب رده. ومتى التزم قضاة الاستئناف تطبيق هذا المبدأ استوجب رفض الطعن.	عمل تجاري
346	2002	2	التجارية والبحرية	م 2 و 3 من القانون التجاري	يعد خطأ في تطبيق القانون اعتبار مهنة الصيدلة عملا مدنيا لعدم حيافة الصيدلي سجلا تجاريا وممارسة نشاطه بناء على تصريح إداري.	

232	2011	1	التجارية والبحرية	م 1 و 4 من قانون النقد والقرض	الحكم القضائي، الناطق بالتعويض بعملة أجنبية، مخالف القانون.	عملة أجنبية
169	1991	1	الجنح والمخالفات	م 57 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه لا تطبق أحكام العود إلا على الجرائم التي تعتبر من نفس النوع، والواردة على سبيل الحصر في القانون ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. و لما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع الذين قرروا أن المتهم في حالة العود، دون أن يوضحوا في حكمهم جميع الظروف التي تشكل حالة العود القانوني يكونوا بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	عود
194	1997	2	الجنح والمخالفات	م 55 و 56 من ق ع	من المقرر قانوناً وطبقاً لأحكام المادة 56 التي تحيل على المادة 55 من قانون العقوبات، فإن حالة العود متوقفة على شرط وحيد يتمثل في أن تكون الجريمة الثانية المتابع من أجلها مرتكبة بعد الجريمة الأولى التي حكم فيها بعقوبة نهائية حائزة على قوة الشيء المقضي فيه. ولما ثبت - في قضية الحال - أن الأفعال التي تسببت في العقوبة الثانية ارتكبت قبل أفعال العقوبة الأولى، فإن قضاة الموضوع لما طبقوا على المتهم قواعد العود، يكونون قد أساءوا تطبيق القانون، لأن المتهم لا يوجد قانوناً في حالة العود ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار تلقائياً .	
97	1997	عدد خاص بإيجار السكنات والمحلات المهنية - الجزء 1	الاجتماعية	م 495 من ق م	إن المادة 495 من القانون المدني تمنح المؤجر الحق في طلب فسخ عقد الإيجار إذا ما كانت التغييرات التي قام بها المستأجر على العين المؤجر مستحيلة الإصلاح.	عين مؤجرة

حرف الغين

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
غبن	من المقرر قانوناً أنه يجب على الجهة القضائية التي تعاد إليها القضية بعد النقص أن تطبق حكم الإحالة فيما يتعلق بالمسائل الثانوية التي قطع فيها المجلس الأعلى، ومن المقرر قانوناً كذلك في ظل أحكام المادة 887 من القانون المدني القديم، أنه يشترط أن يزيد الغبن على الربع لقبول دعوى الرجوع في القسمة الرضائية، ومن ثم فإن القضاء باعتماد تقرير خيرة تنفي وجود الغبن بحجة أن النقص الموجود في مساحة العقار الذي ناب الطاعن يعوض بنوعيته وجودته، فهو أكثر قيمة من العقار الذي جاء في مناب المطعون ضدها، فضلاً على أن النقص المبين في التقرير لا يتجاوز الربع كما يوجبه القانون القديم، يعد قضاء مطابقاً لما قرره المجلس الأعلى والقانون وعليه فما أثاره الطاعن حول الفقرة (3) من المادة 233 من ق م ص غير مبرر، واستوجب لذلك رفض الطعن.	م 887 من ق م القديم	المدنية	4	1989	45
	من المقرر قانوناً أنه ((تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن إذا انقضت ثلاث سنوات من يوم انعقاد البيع)) إن القضاء بسقوط تقادم دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن التي رفعها الطاعن اعتماداً على تاريخ رفع الدعوى الثانية المؤرخة في 17-10-1996 هو تأسيس خاطئ إذ كان ينبغي احتساب بداية مدة التقادم من تاريخ رفع الدعوى الأولى المؤرخة في 17 / 10 / 1995 الذي يعتبر إجراء قضائياً يوقف بدء سريان التقادم المحدد بثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ انعقاد البيع مما يجعل دعوى تكملة الثمن رفعت ضمن الأجل القانوني ومتى كان كذلك فإن قرار المجلس قد خرق أحكام المادة 359 من القانون المدني، مما يستوجب نقضه.	م 359 من ق م	المدنية	1	2000	85
	يجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد عن الخمس أن يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع ولما استبان من القرار المطعون فيه أن قضاة الموضوع قاموا بتقدير قيمة العقار بعد تاريخ البيع فإنهم خالفوا أحكام المادة 358 فقرة 2 من القانون المدني مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه .	م 358 من ق م	المدنية	2	2001	137
	المستفاد من القرار المطعون فيه أن قضاة الموضوع لما رفضوا دعوى الطاعنين الرامية إلى تكملة ثمن بيع العقار لعدم إثبات الغبن فإنهم يكونون قد وقعوا في خلط بين دعوى الغبن و دعوى الاستغلال، فدعوى الغبن تقوم على أساس مادي لا يكلف فيها البائع بإثبات أنه وقع في غلط أو ضحية غش بل أن يثبت فقط توافر شروط الغبن لأنها ترجع في طبيعتها إلى فكرة التعادل بين المبيع و الثمن عكس دعوى الاستغلال القائمة على الأساس الشخصي وبقضائهم كما فعلوا، فإن قضاة الموضوع يكونون قد شوهوا قرارهم بالخطأ في تطبيق القانون .	م 358 من ق م	المدنية	1	2002	157
	لا تثار مسألة الغبن تلقائياً، لا تكون مقبولة إلا إذا كانت القسمة صحيحة و عدل عنها طرف بسبب الغبن.	م 324 مكرر 1 و 732 من ق م	العقارية	2	2008	249
	تنتقل إلى الخلف العام دعوى الغبن، لاعتبارها دعوى مالية ، بوفاة البائع.	م 358 من ق م	المدنية	1	2011	105
	لا تقوم جنحة الغدر في حق محضر قضائي أخذ حقوقه التناسبية على عمليتين للبيع بالمزاد العلني لنفس العقار.	م 12 و 13 من المرسوم التنفيذي 91-270 30 من القانون 06-01	الجنح والمخالفات	2	2016	434

185	1989	1	الاجتماعية	م 233 من ق ا م والمرسوم 68-88	متى كان من المؤكد قانوناً أنه لا يمكن القضاء على الولاية من طرف المجلس القضائي حال فصله في القضايا المدنية بدفع غرامة تهديدية، فإن القضاء بمثل هذا الحكم يشكل مخالفة تجاوز السلطة وعدم الاختصاص فضلاً عن عيب انعدام التعليل القانوني. إن الحكم على الولاية بغرامة تهديدية يكون من اختصاص القاضي الإداري. - لذلك يستوجب نقض القرار الذي قضى بغرامة تهديدية على الولاية.
43	1990	1	المدنية	م 182 من ق م وم 471 من ق ا م	من المقرر قانوناً، أن التعويض يشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من ربح. ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية لعدم التنفيذ إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوخاه ببذل جهد معقول، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتاً في قضية الحال أن قضاة الاستعجال قضوا على الطاعن برد الماء فوراً للمطعون ضده تحت غرامة تهديدية قدرها 500 دج عن كل يوم تأخير ابتداء من تاريخ تبليغ القرار وفي حالة الرفض الإذن في ظرف أسبوع للمطعون ضده بتركيب عداد للماء فإنهم لما رخصوا للمطعون ضده بتركيب عداد مستقل فقد فتحوا له مجال التصدي للضرر وإنهائه بعد أسبوع من يوم تبليغ القرار، ومن ثم فإن الغرامة التهديدية يتوقف احتسابها بعد مضي الأسبوع ولا يستمر سريانها إلا إذا عرقل المؤجر تركيب العداد، وعند ذلك يرجع المستأجر إلى المحكمة للنظر من جديد في استمرار الغرامة التهديدية ومتى خالف هؤلاء القضاة تطبيق هذا المبدأ، استوجب نقض قرارهم.
38	1990	4	المدنية	م 471 من ق ا م	من المقرر قانوناً أن الحكم الفاصل في موضوع الدعوى دون أن يراجع الغرامة التهديدية المحكوم بها سابقاً ويعمل على تصفيتها ودون أن يبين ما إذا تعدى مبلغها مقدار التعويض عن الضرر الفعلي يعد منعدماً للأساس القانوني ومخالفاً للقانون لما كان قضاة المجلس - في قضية الحال - وافقوا على الحكم المستأنف لديهم القاضي بوقف البناء دون أن يراجعوا الغرامة التهديدية المحكوم بها على الطاعنين ويعملوا على تصفيتها يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
88	1993	1	التجارية والبحرية	م 471 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز أن يتعدى مقدار التهديد المالي المحكوم به مقدار التعويض عن الضرر الفعلي الذي نشأ، فإن قضاة الموضوع الذين قضوا بدفع الغرامة التهديدية دون إجراء تحقيق حول مقدار الضرر الحقيقي الذي نشأ، يكونوا قد عرضوا قرارهم لانعدام التسبيب. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
106	1998	1	المدنية	م 340 من ق ا م	من المقرر قانوناً أنه " إذا رفض المدين التزام بعمل، أو خالف التزاماً بالامتناع عن عمل يثبت القائم بالتنفيذ ذلك في محضر و يحيل صاحب المصلحة إلى المحكمة للمطالبة بالتعويضات أو التهديدات المالية. ومتى تبين من قضية الحال . أن قضاة الموضوع جعلوا سريان الغرامة التهديدية تبدأ من تاريخ تبليغ القرار المطعون فيه في حين أن الغرامة التهديدية تبدأ من تاريخ النطق بالحكم و حيازته لقوة الشيء المقضي فيه كما هو عليه الحال في القضية الراهنة ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم كما فعلوا يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون وأن ما تعنيه الطاعنة في محله. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه

غرامة تهديدية

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

105	2000	2	الاجتماعية	م 39 من القانون 04-90	من المقرر قانوناً أنه "يحدد القاضي الغرامة التهديدية اليومية في حالة اكتساب الحكم الصيغة التنفيذية". أن الحكم المطعون فيه لما قضى بإلزام الطاعنة بالغرامة التهديدية. فإنه قد خرق أحكام المادة 39 المشار إليها أعلاه. التي تجيز للقاضي أن يحدد الغرامة التهديدية اليومية في حالة اكتساب الحكم الصيغة التنفيذية وبما أن الحكم المطعون لم يكتسب بعد هذه الصيغة خلال نطقه بالغرامة التهديدية. فإنه خالف القانون. مما يتعين نقضه جزئياً	غرامة تهديدية
189	2001	2	الاجتماعية	م 4-73 من القانون 11-90	لا مجال للرد على دفع يتعلق بتطبيق تعليمة إدارية في نزاع يتعلق بتسليط غرامة تهديدية من أجل تنفيذ قرار قضائي نهائي.	
271	2002	1	العقارية	م 471 من ق ا م	إن قضاة الموضوع المطروحة أمامهم دعوى تصفية الغرامة التهديدية المحكوم بها من طرف قاضي الاستعجال ملزمون ليس فقط بإجراء عملية حسابية لمراجعة الغرامة بل ودراسة الضرر اللاحق فعلاً لتحديد مبلغ هذا الضرر بالتدقيق إعمالاً للمادة 471 من ق.ا.م. والقرار المطعون فيه الذي خالف هذه المقتضيات ينجر عنه النقض.	
223	2002	2	المدنية	م 471 من ق ا م	المستفاد من أحكام المادة 471 ق ا م أنه يجوز للجهات القضائية مراجعة الغرامة التهديدية المحكوم بها و تصفية قيمتها دون تحديد مدة سريانها مسبقاً و لما قضى قضاة الموضوع بتحديد سريان الغرامة التهديدية مسبقاً بثلاث سنوات في حالة عدم التنفيذ فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون مما ينجر عنه نقض القرار المطعون فيه جزئياً .	
303	2002	2	الاجتماعية	م 34 إلى 36 من القانون 04-90	إن امتناع أحد الأطراف عن تنفيذ الأحكام النهائية في المسائل الاجتماعية تتم معالجته وفقاً لأحكام المواد 34 إلى 36 من القانون 90/04 وأن قاضي الموضوع في المادة الاجتماعية في حالة قبوله الطلب ينحصر اختصاصه في تحديد الغرامة التهديدية وفقاً لشروط المادتين 34 و 35 من نفس القانون.	
168	2003	1	المدنية	مبادئ عامة	من المستقر عليه قضاء و وفقاً للمبادئ العامة فإنه متى كان عدم الامتثال لقرارات قضائية من طرف السلطة العمومية يشكل مصدراً منتجاً لمسؤولية هذه السلطة. فإنه لا يجوز للهيئة القضائية أيا كانت طبيعتها أن تحكم بالغرامة التهديدية ضد المؤسسات ذات الطابع العمومي و إنما يمكن للمتضرر أن يرفع دعوى بهدف الحصول على التعويض نتيجة هذا التصرف.	
107	2003	2	المدنية	م 174 من ق م	طالما أن عدم تنفيذ الالتزام عينا يعود لأسباب خارجة عن إرادة المدين فإن الأمر بتوقيع الغرامة التهديدية يعد خطأ في تطبيق القانون	
147	2004	2	المدنية	م 124 من ق م وم 7 من ق ا م	الغرامة التهديدية ، المحكوم بها أمام القضاء الإداري، لا تصفى أمام القضاء المدني	
185	2005	1	التجارية والبحرية	م 340 من ق ا م	لا تطبق المادة 340 من قانون الإجراءات المدنية (الغرامة التهديدية) قصد تنفيذ حكم قضائي نهائي ناطق بدفع دين نقدي.	
211	2006	2	المدنية	م 174 و 175 من ق م وم 471 من ق ا م	لا يجوز الحكم بتصفية الغرامة التهديدية، استناداً إلى حكم الإلزام الذي لا يتوقف تنفيذه على تدخل المدين الشخصي	
203	2007	2	المدنية	م 471 من ق ا م	لا يمكن النطق بتصفية الغرامة التهديدية ، المحكوم بها بموجب أمر استعجالي، إلا بعد صدور حكم في الموضوع يحسم النزاع	
285	2007	2	الاجتماعية	م 39 من القانون 04-90 وم 340 من ق ا م	الاجتهاد القضائي للغرفة الاجتماعية بالمحكمة العليا، مستقر على تطبيق المادة 39 من القانون 04-90، في حالة مطالبة المحكمة بذلك، بعد اكتساب الحكم الصادر في المواد الاجتماعية الصيغة التنفيذية	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

399	2009	1	الاجتماعية	م 340 من ق ا م وم م 4-73 من القانون 90-11 وم 39 من القانون 90-04	في حالة امتناع المستخدم عن تنفيذ حكم أمر بإعادة إدماج عامل في منصب عمله، تطبق مقتضيات المادة 340 من ق ا م. يحكم القاضي حسب الحالة والطلب، إما بتنفيذ الحكم تحت طائلة غرامة تهديدية أو بالتعويض طبقا للقانون المدني و لا يطبق المادة 73/4 الفقرة الثانية من القانون 90-11.	غرامة تهديدية
96	2011	1	المدنية	م 2/471 من ق ا م وم 981 من ق ا م وا	لا اختصاص للقضاء المدني، لإجبار الإدارة على تنفيذ حكم قضائي، بواسطة الغرامة التهديدية.	
221	2011	2	الاجتماعية	م 34، 35 و 39 من القانون 90-04	المادة 39 من القانون رقم 90-04 هي الواجبة التطبيق، في حالة اكتساب الحكم، المتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل، الصيغة التنفيذية و اللجوء إلى الغرامة التهديدية، لتنفيذه.	
230	2013	1	الاجتماعية	م 508 و 509 من ق ا م وا وم 22، 34، 35 و 39 من القانون 90-04	لا تتعلق المادة 508 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بحالات اللجوء إلى الغرامة التهديدية، و إنما بالحالتين الجائز فيهما تقديم طلب التنفيذ الفوري إلى رئيس القسم الاجتماعي. تكون الأحكام القضائية المتعلقة بالحالات المذكورة في المادة 22 من القانون 90-04 محل تنفيذ مؤقت (فوري) بقوة القانون، دون اللجوء إلى رئيس القسم الاجتماعي. أحالت المادة 509 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، بخصوص الغرامة التهديدية، على تشريع العمل، ومنه المادة 39 من القانون رقم 90-04، غير المحصور تطبيقها في حالتي المادتين 34 و 35 منه.	
155	2013	2	المدنية	م 305 من ق ا م وا	يمكن قاضي الاستعجال الحكم بالغرامة التهديدية و تصفيته لا يعد رفع دعوى تصفية الغرامة التهديدية، أمام قاضي الموضوع خرقا لقاعدة إجرائية.	
171	2014	2	المدنية	م 305 من ق ا م وا	ترفع دعوى تصفية الغرامة التهديدية، أمام المحكمة و ليس أمام المجلس القضائي الذي حكم بها.	
189	2015	1	المدنية	م 305 و 625 ق ا م ا م 34 و 39 قانون 90-04	عقد المشرع الاختصاص للقاضي الاستعجالي، للحكم بالغرامة التهديدية وتصفيته، ولم يستثن من اختصاصه السندات التنفيذية، الصادرة من المحاكم الفاصلة في المواد الاجتماعية. يتقيد القاضي الاستعجالي، في هذه الحالة، بالمادتين 34 و 39 من القانون 90-04	
277	1989	2	الجنح والمخالفات	م 259 و 281 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانونا، انه فيما يتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الذي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها فإن الدعوى الجبائية تكون من اختصاص إدارة الجمارك التي تكون طرفا مدنيا أمام المحاكم الجزائية في جميع الدعاوى، و تشكل الغرامات الجمركية التي فرضتها أحكام هذا القانون تعويضات مدنية، ومن المقرر كذلك أنه لا يجوز التخفيض من الحقوق و العقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف قضوا بغرامة خاضعة لإيقاف التنفيذ عقب إشارتهم في قرارهم إلى أحكام المادة 53 من قانون العقوبات، و 592 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن تطبيق هذه المواد لا يكون إلا في حالات العقوبات الجنائية ولا تطبق إطلاقا على الغرامات الجبائية التي تشكل تعويضا مدنيا للضرر المسبب إلى الخزينة، ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار عن طريق النقض ودون الإحالة بإلغاء إيقاف التنفيذ الوارد في منطوق القرار المطعون فيه ليحل عوضا عنه عقوبة محددة منقذة .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

153	1991	1	الجنائية	م 281 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز التخفيض من الحقوق والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك أو الأمر باستعمالها على حساب إدارة الجمارك، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير سديد. و لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لم يخفوا من حقوق إدارة الجمارك المنصوص عليها قانوناً وإنما خفوا من طلباتها التي تزيد على ضعف قيمة جسم الجريمة، وعليه فإنه بقضائهم هذا كما فعلوا يكونوا قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	غرامة جمركية
262	1994	3	الجنح والمخالفات	م 433 من ق ا ج واجتهاد قضائي	من المستقر عليه فقها وقضاء أن الغرامة الجمركية تنسم في نفس الوقت بصفتين هما : صفة العقوبة و صفة التعويض عن الضرر اللاحق بالخرزينة العمومية . ومن ثم فإنه بإمكان المجلس القضائي بناء على استئناف الطرف المدني - إدارة الجمارك - أن يحكم بغرامة ضربية تشكل تعويضات مدنية .	
167	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 281 من قانون الجمارك	إن تقييم الغرامة الجمركية في الدعوى الجبائية من اختصاص إدارة الجمارك. و إن قضاة المجلس لما قضاوا بتخفيض الغرامة بحجة أن تقييم إدارة الجمارك مبالغ فيه ودون أن يوضحوا المصدر أو العناصر التي اعتمدها في التقييم فقد خالفوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
170	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 281 من قانون الجمارك	لا يجوز للقاضي التخفيض في الحقوق والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك. كما أن إدارة الجمارك هي المختصة في تقدير قيمة البضائع والقاضي ملزم بالأخذ بطلباتها ما لم يطعن المتهم في ذلك. وإن قضاة المجلس لما قضاوا بتخفيض العقوبة الجمركية دون منازعة المتهم في قيمة الغرامة الجمركية ودون تعليل سائغ لذلك التخفيض فإنهم قد خرقوا القانون مما يستوجب نقض القرار وإبطاله.	
174	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 281 من قانون الجمارك	لا يجوز التخفيض من الحقوق والعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك. وإن القضاء بغرامة مالية غير نافذة قدرها 1000 دج في جنحة التهريب الثابتة يعد مخالفة للقانون وخاصة أحكام المادة 281 من قانون الجمارك. مما يستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
177	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 281 من قانون الجمارك	إن المجلس لما قضى بتخفيض الغرامة الجمركية دون تسبب ودون الرد على طلبات إدارة الجمارك قد خرق أحكام المادة 281 من قانون الجمارك. مما يستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	
219	2005	1	التجارية والبحرية	م 23 من القانون 22-89	انعقاد الغرف الموسعة للمحكمة العليا، يتم بطلب من (قضاة المحكمة العليا)، وليس بطلب من الأطراف المتخاصمة.	

253	1991	4	الجنائية	م 195 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه إذا رأَت غرفة الاتهام أن الوقائع لا تكون جنائية أو جنحة أو مخالفة أو لا تتوفر دلائل كافية لإدانة المتهم أو كان مرتكب الجريمة لا يزال مجهولا أصدرت حكمها بالأوجه للمتابعة ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مؤسس. و لما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة غرفة الاتهام لما قضاوا بالأوجه لمتابعة المتهم كان ذلك على أساس اقتناعهم وتطبيقا لمقتضيات المادة المذكورة أعلاه، وبهذا يكونوا قد طبقوا القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
187	1992	4	الجنائية	م 3/182 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يشترط عند إخطار المتهم بالجلسة في غير حالة الحبس الاحتياطي مراعاة مدة 5 أيام بين تاريخ الإخطار وتاريخ الجلسة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفته القانون في غير محله. و لما كان من الثابت - في قضية الحال- أن مهلة 5 أيام روعيت عند الإخطار ذلك أن الإخطار أرسل في 09.12.27 وتاريخ الجلسة حدد بيوم 09 جانفي 1990 ومن ثم فإن قضاة الموضوع بحكمهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.
158	1993	2	الجنائية	م 187 و 190 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجب على غرفة الاتهام مراعاة أحكام المادتين 187 و 190 من ق ا ج عندما يتعلق الأمر بتوجيه اتهامات جديدة مستخلصة من الوقائع - لم يسبق لقاضي التحقيق أن أشار إليها أو حقق فيها أو تناولتها أو صاف الاتهام التي أقرها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. و لما كان من الثابت - في قضية الحال- أن غرفة الاتهام لم تراخ أحكام المادتين 187 و 190 من ق ا ج وتجاوزت سلطتها عندما اتهمت الطاعن بتهمة جديدة وهي مخالفة التنظيم النقدي بعدما كان متهما بجريمتي التزوير واستعماله. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.
269	1993	3	الجنائية	م 182 و 183 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن قرار غرفة الاتهام الذي لم يذكر ما إذا بلغ النائب العام كلا من الخصوم ومحاميهم بتاريخ النظر في القضية بالجلسة، وما إذا سمح للأطراف بوضع مذكراتهم، كما هو ثابت في قضية الحال- يعد مخالفا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
313	1993	3	الجنح والمخالفات	م 192 من ق ا ج	من المقرر قانونا انه إذا رفع استئناف في أمر قاضي التحقيق بشأن الحبس الاحتياطي، فان على غرفة الاتهام إما أن تأمر بتأييد الأمر أو تلغيه، ومن ثم فان القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن النيابة العامة استأنفت أمر قاضي التحقيق بشأن الحبس الاحتياطي، فان غرفة الاتهام بتصديها للموضوع تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون في.

غرفة الاتهام

162	1996	2	الجنائية	م 191، 192 و 195 من ق ا ج	ان القانون ميز بوضوح بين جريمتي الوشاية الكاذبة ، و القذف و حدد عناصر مغايرة و مختلفة، و بالتالي فلا مجال للخلط بينهما و ان غرفة الاتهام - التي تعد درجة تحقيق ثانية - لها صلاحية تقدير مدى كفاية الأدلة المثبتة للمتهم، و لا يجوز لها قانونا أن تحل محل جهات الحكم. و من ثم فان قضاة غرفة الاتهام بعدما جعلوا من جريمة القذف أساسا لموضوع الشكوى بالادعاء المدني - خلافا للحقيقة. وقعوا في تناقض بتأييد أمر قاض التحقيق الرامي لرفض إجراء التحقيق على أساس جريمة الوشاية الكاذبة. كما تجاوزوا سلطتهم بمنع الطاعن من رفع دعواه و حلوا محل هيئات الحكم في تقدير، ما إذا يمكن لحكم البراءة لفائدة الشك، أن يكون أساسا لرفع الدعوى مما يجعل قرارهم - المنتقد - عرضة للنقض.	غرفة الاتهام
130	1998	2	الجنائية	م 6/316 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن غرفة الاتهام تكون مختصة عند الاقتضاء بالأمر برد الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء إذا صار قرار المحكمة نهائيا". ولما تبين في قضية الحال- أن غرفة الاتهام صرحت بعدم اختصاصها في مسألة إرجاع السيارة المحجوزة بسبب أن السيارة ليست تحت تصرف العدالة بل وضعت في محشر السيارات المحجوزة بناء على مقرر مصالح الشرطة. فإن قضاءها كذلك يعد خرق للقانون لأنه لا تستطيع التصريح بعدم الاختصاص بل كان عليها الفصل إما بالإرجاع أو برفض طلب الإرجاع طبقا للمادة المذكورة أعلاه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
344	2001	2	الجنائية	م 4/119 من ق ع	إن القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الاتهام القاضي بإرجاء الفصل في القضية المطروحة أمامها إلى غاية الفصل في الطعن المرفوع من طرف المتهم أمام مجلس المحاسبة هو قضاء غير صائب مادام أن غرفة الاتهام هي جهة تحقيق لها كل الصلاحيات القانونية في إتمام التحقيق إذا رأت ذلك ضروريا. و متى كان كذلك فإن القرار المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور للتعليل ينجر عنه البطلان.	
325	2001	1	الجنائية	م 596 من ق ا ج وم 4/9 من قانون تنظيم السجون	من المقرر قانونا أن غرفة الاتهام مختصة بالإصلاحات والطلبات العارضة المتعلقة بالتنفيذ والناجمة عن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ". لا يمكن لغرفة الاتهام القضاء بعدم اختصاصها في طلبات النيابة الرامية إلى الفصل في الهوية الحقيقية للمتهم.	
348	2002	1	الجنائية	م 154 و 182 من ق ا ج	المستبان من القرار المطعون فيه أن النائب العام لم يبلغ الخصوم ومحاميهم بتاريخ الجلسة وفقا لأحكام المادة 182 من قانون الإجراءات الجزائية وأن عدم مراعاة هذا الإجراء الجوهري المتعلق بحق الدفاع يترتب عنه البطلان. إن غرفة الاتهام بعد انتهاء البحث التكميلي التي أمرت به، لم تبلغ بنتائج الخبرة الفنية لأطراف الدعوى طبقا لأحكام المادة 154 من قانون الإجراءات الجزائية مما يشكل مخالفة إجراء جوهري يتعلق بحقوق الدفاع.	
371	2002	1	الجنائية	م 264 من ق ع	حتى يصبح قرار غرفة الاتهام سليما لا بد أن يتطرق للجريمة بعينها ويفصح عن وقائعها المسندة إلى كل متهم ويحدد دور كل واحد منهم مع إبراز اشتغال الجريمة على الأركان الواجب توافرها. والقرار المطعون فيه الذي يناقش علاقة السببية بين الضرب والجرح العمدي والوفاة حتى يتمكن من إعطاء الوقائع وصفها القانوني الحقيقي، يكون مشوبا بالقصور ينجر عنه النقض.	
376	2002	1	الجنائية	م 195 من ق ا ج	يعد قاصرا في التسبب ومخالفا للقانون، قرار غرفة الاتهام الأمر بانتفاء وجه الدعوى، وغير المستند إلى أسباب واضحة تفيد بأن الواقعة لا يمكن إثباتها ماديا وأنه لا توجد أعباء كافية تنسب إلى الفاعل الذي يبقى مجهولا.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

529	2002	2	الجنح والمخالفات	م 195 من ق ا ج	لا يجوز لغرفة الاتهام الفصل في عدم ثبوت التهمة لأن هذه النتيجة والبحث فيها هي من اختصاص جهة الحكم التي تبت في الموضوع ويفصلها على هذه الصورة فإنها قد عرضت قرارها للنقض.	غرفة الاتهام
278	2003	عدد خاص	الجنائية	م 195 من ق ا ج	يتعين أن يكون تعليل قرار غرفة الاتهام متماشيا مع المنطوق ولا يشوه الوقائع وأن مخالفة هذا المبدأ تؤدي إلى نقض القرار.	
345	2004	1	الجنح والمخالفات	م 189 و 190 من ق ا ج	يجوز لغرفة الاتهام الأمر بتوجيه التهمة إلى أشخاص لم يكونوا محالين إليها شريطة إجراء تحقيق تكميلي.	
349	2005	1	الجنائية	م 4/353 و 5 من ق ع	تحيل غرفة الاتهام، المتهم، حتى في حالة توصل الخبرة النفسية إلى مسؤوليته الجزائية عن أفعاله بصورة مخففة، إلى محكمة الجنايات، لتقدير العقوبة المستحقة.	
383	2005	1	الجنائية	م 179 من ق ا ج	غرفة الاتهام، ملزمة بمناقشة طلبات النائب العام وغير ملزمة بمناقشة تقرير استئناف وكيل الجمهورية الموجه للنائب العام.	
491	2006	2	الجنائية	م 429 من ق ا ج	يخالف تشكيل غرفة الاتهام من أربعة (04) قضاة، قاعدة العدد الفردي للتشكيكية و مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرار	
507	2007	2	الجنائية	م 6/316 من ق ا ج	غرفة الاتهام، ملزمة بالفصل في طلب يتعلق باسترداد أشياء محجوز عليها، لم تفصل محكمة الجنايات فيه، وصار حكمها نهائيا، ولا يجوز لغرفة الاتهام رفض الطلب، دفاعا عن حقوق مدنية لبنك، متمثلة في استرجاع قرض متعلق بهذه الأشياء المحجوز عليها.	
437	2014	1	الجنائية	م 176 من ق ا ج	لا تتوافق مقومات التسبب القانوني السليم و استناد غرفة الاتهام إلى مصطلح " سياسة التجنيح " للأمر بإعادة التكييف.	
397	2016	2	الجنائية		لا يجوز لغرفة الاتهام التصدي بانتفاء وجه الدعوى لجميع المتهمين، طالما أنها قررت عدم قبول الاستئناف في شق الإحالة على محكمة الجنح الذي صار نهائيا يترتب عنه إخطار المحكمة الجنحية به للفصل، طبقا للقانون.	
400	2016	2	الجنائية	م 195، 196 و 197 من ق ا ج	يعد تجاوزا للسلطة، تصدي غرفة الاتهام لموضوع الاتهام، كأنها جهة حكم، عوض الاكتفاء بالبحث عن وجود أو عدم وجود أعباء أو قرائن ضد المتهم، لإحالتها على المحكمة المختصة أو إفادته بانتفاء وجه الدعوى.	
402	2016	2	الجنائية	م 379 من ق ا ج	تتعلق المادة 379 من قانون الإجراءات الجزائية بتسبب الأحكام الصادرة في الموضوع و يشترط الإشارة إلى المادة المطبقة على الإدانة ولا مجال لتطبيقها، في حالة قضاء غرفة الاتهام بانتفاء وجه الدعوى.	
99	1991	3	التجارية والبحرية	م 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	من المقرر قانونا أنه يجب على السلطات القضائية أن تطالع إدارة المالية عن كل بيان تستطيع جمعه من شأنه أن يفترض وجود غش مرتكب في المادة الجبائية أو أي مناورة كان هدفها أو نيتها الغش أو تعويض ضريبة ما إلى الشبهة سواء تعلق الأمر بدعوى مدنية أو تجارية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع لم يأمرؤا بإدخال إدارة المالية والضرائب المباشرة في الخصام بالرغم من مطالبة الطاعن بذلك كانوا خارجين القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	غش ضريبي
331	2004	1	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	عدم الفصل في الدعوى المدنية القائمة على طلب إدارة الضرائب رغم الإدانة بجنحة الغش الضريبي يعد إغفالا عن الفصل في أحد أوجه الطلب ومستوجبا بالتالي للنقض.	

369	2008	2	الجنائية	م 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	لا يشمل مبلغ الوعاء الضريبي، محل جنابة الغش الضريبي، إلا الدخل الصافي الخالي من الغرامات لكل سنة مالية	غش ضريبي
397	2008	2	الجنح والمخالفات	م 192، 303، 305، 407 و 408 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقانون المالية لسنة 2000	إدارة الضرائب غير ملزمة، في حالة الغش الضريبي، بإنذار المتهم. يحق لها تغريمه و تحريك الدعوى العمومية تلقائيا بمجرد تقديم الشكوى.	
305	2010	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج وم 303، 304، 407 و 408 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	لا تخضع التعويضات، المحكوم بها لإدارة الضرائب، باعتبارها ذات طابع مختلط (دعوى ضريبية، دعوى مدنية) وإنما لأحكام قوانين الضرائب.	
366	2011	2	الجنائية	م 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وم 28 من قانون المالية لسنة 2003	يعد الغش الضريبي، قبل سنة 2003 جنحة، مهما كان المبلغ المتملص منه، و مهما كان عدد السنوات، ذات الصلة.	
302	2012	2	الجنائية	م 2 من ق ع وم 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وم 13 من القانون 11-16	صارت جريمة الغش الضريبي جنحة، في جميع الحالات، تتدرج العقوبة المقررة لكل حالة، بحسب قيمة الحقوق المتملص منها، تطبيق المادة 13 من القانون رقم 11-16، إعمالا لقاعدة القانون الجزائي الأصح للمتهم.	
308	2012	2	الجنائية	م 305 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	يحسب المبلغ المتملص منه، في جريمة الغش الضريبي، على أساس سنة مالية واحدة.	
365	2013	2	الجنائية	م 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	المنافرة التديسية، في جريمة الغش الضريبي، ركن، لا تحتاج إلى سؤال مستقل، يمكن إدراجها في السؤال الرئيسي، لا حاجة لطرح سؤال عن إلحاق الضرر بالخرينة العمومية، الغرامة الجبائية محددة، قانونا، بثلاث مرات المبلغ المتملص من دفعه بطريق المناورة التديسية، لا سلطة تقديرية للقاضي في تحديد المبلغ.	
142	2019	1	الجنائية	المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة المعدلة بالمادة 13 من قانون المالية لسنة 2012.	لا يشترط لصحة السؤال المتعلق بقيام جريمة التملص الضريبي، ذكر المبلغ المتملص منه، طالما انه في حدود المبلغ المحدد في نص المادة القانونية.	

147	1990	4	الاجتماعية	م 81 و 82 من ق م	<p>من المقرر قانونا انه يجوز للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري وقت إبرام العقد أن يطلب إبطاله ومن المقرر أيضا أنه يعتبر الغلط جوهريا إذا وقع في ذات المتعاقد أو في صفة من صفاته، وكانت تلك الذات أو الصفة السبب الرئيسي في التعاقد ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون.</p> <p>لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن لم يلتزم بالعقد إلا على اعتبار صفة المهندس للمطعون ضده دون أن يقدم هذا الأخير أي وثيقة تثبت صفته هذه، فإن قضاة المجلس بتأييدهم للحكم المستأنف القاضي على الطاعن أن يدفع للمطعون ضده أجوره المستحقة خرقوا القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	غلط جوهري
-----	------	---	------------	------------------	--	-----------

حرف الفاء

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
فاتورة سورية	الفاتورة السورية Facture proforma عرض للشراء ملزم لصاحبه، إلى غاية الأجل المعين فيه، أو إلى غاية تحقق الأجل المستخلص من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة.	م 63 من ق م	التجارية والبحرية	2	2007	307
فاتورة كشف هاتفي	مبلغ المكالمات الهاتفية، المسجل بفاتورة الكشف الهاتفي، ليس حجة مطلقة.	م 2 من المرسوم التنفيذي 468-05	المدنية	1	2010	147
فاحشة بين ذوي المحارم	لا يمكن، في جريمة الفاحشة بين ذوي المحارم، إدانة متهم واحد، من أجل هذه الواقعة وتبرئة الطرف الآخر. يتعين على الجهة القضائية، عند انتفاء الرضا لدى أحدهما، إعادة تكييف الواقعة بجناية هناك العرض، أو الفعل المخل بالحياء بالعنف.	م 333، 334، 335 و 337 مكرر من ق ع	الجنائية	1	2012	400
فاعل أصلي	يعتبر فاعلا أصليا، كل من ساهم مساهمة مباشرة في ارتكاب الفعل الإجرامي.	م 41 من ق ع	الجنائية	2	2000	201
فائدة تعويضية	يستحق مالك بضاعة، حجزتها إدارة الجمارك، بغير حق، فائدة تعويضية. قاضي الموضوع غير ملزم بالاستعانة بخبرة، لحساب الفائدة التعويضية، في حالة ثبوت وتوفر عناصر الحساب، غير المنازع فيه.	م 241 و 313 من قانون الجمارك	المدنية	2	2011	110
فائدة مصرفية	جدول الفوائد المترتبة على قرض، يناقش ويراقب وجوبا من طرف القاضي، حتى ولو كان مقدما من هيئة متخصصة.	م 107 من ق ا م	التجارية والبحرية	2	2004	245
فترة أمنية	لا تتعلق المادة 28 من القانون رقم 04-18 بالظروف المخففة، وإنما بالفترة الأمنية، أي العقوبة واجبة النفاذ من العقوبة المحكوم بها.	م 53 من ق ع وم 28 من القانون 18-04	الجنائية	2	2013	380
فترة تجرية	لا يفرض القانون أن يخطر المستخدم مسبقا العامل بنيته في تمديد فترة التجرية، وإن فعل المستخدم ذلك، فلا يؤخذ بالشكل الذي اختاره لإخطار العامل بنيته. ولما ثبت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع اعتبروا أنه كان وجوبيا على المستخدم إثبات إخطاره مسبقا للعامل بتمديد فترة التجرية، فإنهم خالفوا القاعدة المذكورة ويعرض قرارهم للنقض.	م 5 فقرة 2 و 8 من المرسوم 302-82	الاجتماعية	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	1997	143

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

242	2003	1	الاجتماعية	م 18 من القانون 11-90	لا يجوز إخضاع العامل، الذي سبق توظيفه في نفس المنصب، لفترة تجريبية ثانية، إبرام عقد ثان، وتلك القاعدة تتماشى والمادة 18 من قانون 11-90.	فترة تجريبية
335	2010	1	الاجتماعية	م 18 من القانون 11-90	يحق للمستخدم، إخضاع العامل لفترة تجريبية في عقد عمل غير محدد المدة، حتى ولو سبق أن اشتغل عنده في نفس المؤسسة بعقود عمل محددة المدة، متى ثبت أن المنصب الجديد المسند للعامل يغير المنصب السابق ويقتضي فترة تجريبية.	
370	2010	2	الاجتماعية	م 18 و 20 من القانون 11-90	يحق للمستخدم إخضاع عامل لفترة تجريبية أخرى، عند تشغيله بعقد عمل جديد غير محدد المدة، في منصب عمل مغاير لمنصب عمل سابق، شغله عند نفس المستخدم، بعقد عمل محدد المدة. يحق للمستخدم، بالنتيجة، إنهاء علاقة العمل، أثناء فترة التجربة.	
94	1992	1	الاجتماعية	م 35 من المرسوم 298-82	لا تعد فترة تكوين ولا تمهين، وبالتالي لا تدرج في حساب أقدمية عامل، الفترة الدراسية التي قضاه في الخارج، من دون طلب من المؤسسة المستخدمة.	فترة تكوين
192	1996	1	الجنائية	م 2/262 من قانون القضاء العسكري وم 53 من ق ع	من المقرر قانونا، أنه يعاقب بالسجن المؤقت (بين 5 و 10 سنوات) مع الأشغال، كل ضابط في الجيش، ارتكب جريمة الفرار إلى الخارج، وعند استفادته بظروف التخفيف، فلا تقل العقوبة عن ثلاثة سنوات سجنا.	فرار إلى الخارج
108	1992	2	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	مبدأ تفريد الدعوى، يقتضي في حالة ما إذا كانت الدعوى مبنية على أسباب مختلفة، أن يتقاضى كل مدعي بصفة فردية، ضمانا لحسن سير العدالة.	فردية الدعوى
527	2007	2	الجنائية	م 2 و 119 من ق ع وم 29 من القانون 01-06	صدر قانون جديد أقل شدة، بعد صدور قرار من غرفة الاتهام يحيل إلى محكمة الجنايات، وقبل فصل المحكمة العليا في الطعن بالنقض في هذا القرار، يؤدي إلى إبطال القرار وليس إلى نقضه، عملا بالمبدأ الدستوري القاضي بمساواة الجميع أمام القانون.	فساد
541	2007	2	الجنائية	م 2 و 119 من ق ع وم 29 من القانون 01-06	عملا بقاعدة تطبيق القانون الأصلح للمتهم، تطبق المادة 29 من القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، على فعل اختلاس أموال عمومية، حتى ولو كان هذا الفعل مرتكبا في ظل المادة 119 من قانون العقوبات، الملغاة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

370	2002	2	العقارية	م 119 من ق م	القضاء بفسخ العقد مع منح التعويض، دون أن يطالب بذلك الطاعن الذي تمسك بتنفيذ العقد، هو تطبيق سيء للمادة 119 من القانون المدني، إذ كان يتعين على قضاة الموضوع التقيد بالدعوى وطلباتها.	فسخ العقد
193	2003	1	المدنية	م 119 و 122 من ق م	طلب إرجاع الحالة إلى ما قبل التعاقد بعد فسخ العقد لا يعد طلبا جديدا، بل هو طلب مشتق من الطلب الأصلي، ومترتب على الحكم بالفسخ.	
106	1993	1	الاجتماعية	م 10 من الأمر 31-75	في عقد العمل، إذا انقضت الفترة التجريبية للعامل، فإن تسريحه أو فصله، يخضع للجنة التأديب المتساوية الأعضاء. القضاء برفض دعوى رجوع العامل، بعد تسريحه عند انقضاء المدة التجريبية، بالرغم من عدم مروره على لجنة التأديب، مخالفة للقانون.	فسخ علاقة عمل
204	1989	1	الاجتماعية	م 24 من المرسوم 254-74	لا يمكن إجراء فصل العامل تأديبيا، إلا إذا أبدت اللجنة التأديبية المتساوية الأعضاء رأيها الموافق بالإيجاب، وهذا بعد سماعها لدفاع العامل. محضر اجتماع اللجنة هو الذي يثبت انعقاد اجتماعها وصحة الإجراءات المتبعة والمتخذة في شأن العامل. الفصل عن العمل، اعتمادا على رسالة من الشركة، مذكور فيها انعقاد اجتماع لجنة التأديب، مخالفة للقانون.	فصل من العمل
156	1989	2	الاجتماعية	م 1 و 21 من المرسوم 254-74 وم 56 من الأمر 74-71	قرار الفصل من العمل يجب أن يكون مسبقا برأي لجنة التأديب، التي تكون مشكلة وفقا لكيفيات المنصوص عليها قانونا، ويتم سماع العامل المعني بإجراء التأديب وجوبا، بعد إخباره بذلك مسبقا بمدة ثمانية أيام.	
172	1989	2	الاجتماعية	م 77، 78 و 79 من القانون 06-82	متى اشترط القانون أن كل فصل عن العمل اتخذ بشكل مخالف للقانون يعد باطلا ولا ينتج عنه أي أثر، وعلى المحكمة في حالة النزاع، وتطبيقا لهذا المبدأ أن تقضي بإعادة إدماج العامل في منصبه، مع التعويضات المستحقة له، وعليها أن تقضي أيضا إذا عارض المستخدم إعادة إدماج العامل فعليا باستمرار، تمتع هذا العامل بكافة الحقوق الناجمة عن علاقة العمل.	
123	1989	3	الاجتماعية	الأمر 31-75	القضاء برفض طلب العامل إعادة إدراجه في منصب عمله، بالرغم من فصله أثناء إجازته المرضية، مخالفة للقانون.	
132	1989	3	الاجتماعية	م 144 من ق م	يعد خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات، فصل عامل من عمله، دون ذكر المصدر التشريعي أو التنظيمي المتخذ سندا لذلك، بالإضافة إلى عدم ذكر أي بيان يتعلق بالقانون الأساسي المنظم للعمال والموظفين العاملين ضمن الشركة الوطنية المعنية.	

155	1989	3	الاجتماعية	الأمر 31-75	يعد قاصرا في التسبب، القرار القاضي بصحة الفصل، رغم أن محضر لجنة التأديب لم يكن موقعا عليه من كافة أعضائها، وأنها لم تقرر فصل الطاعنة.	فصل من العمل
165	1989	3	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	يعد قاصرا في التسبب، القرار القاضي بالفصل، لعدم شرحه في ما إذا كان الفصل عن العمل صحيحا أم لا، وفي ما إذا كان العقد الجديد محدد المدة قد ألغى العقد الأصلي محدد المدة والمنظم لعلاقات العمل بين الأطراف.	
162	1990	2	الاجتماعية	القانون 12-78	العمال المفصولون عن العمل، نتيجة إجراء ضغط وتخفيض لعدد العمال، لهم الحق في تقاضي تعويضات الأخطار للفصل عن العمل والعطل المدفوعة الأجر، وكذا تعويض عن التسريح والفصل الجماعي، ويستفيدون أيضا بأسبقية التوظيف المعتبرة، بناء على التجربة والتأهيل المكتسبان من قبل العامل، لصلاحيته تولي مركز العمل قبل غيره.	
117	1994	3	الاجتماعية	م 53 من القانون 11-90 وم 79 من القانون 06-82	لا يمكن أن يتقاضى العامل أجر فترة لم يعمل فيها، مهما تكن وضعيته في الترتيب السلمي، ماعدا الحالات التي ينص عليها القانون أو التنظيم صراحة. وفي حالة فصل العامل تعسفا، يأمر القاضي بإعادة دمج العامل في منصب عمله الأصلي، مع منحه التعويضات المستحقة له. القضاء بدفع الأجر للعامل المفصول تعسفا، عن المدة المتوقف فيها عن العمل، مخالفة للقانون.	
124	1992	3	الاجتماعية	م 154 من ق م	يحكم على الفضولي بدفع التعويض، في حالة عدم بذله عناية الرجل العادي في تنفيذ عقد الفضالة.	فضالة
373	1989	1	الجنح والمخالفات	م 333 من ق ع	في جريمة الفعل العلني المخل بالحياء، يتحقق ركن العلنية وقت ارتكاب الفعل وليس بعد مضي عدة أشهر من ارتكابه.	فعل علني مخل بالحياء
284	1990	1	الجنح والمخالفات	م 333 من ق ع	يعد خرقا للقانون، الحكم بعقوبة تجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا لجريمة الفعل العلني المخل بالحياء.	
170	1992	2	الجنائية	م 333 من ق ع	العلانية في جريمة الفعل العلني المخل بالحياء، عنصر هام، بدونها لا تتم هذه الجريمة.	
269	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 333 من ق ع	تأسيس القرار على مسألة المحاولة- في قضية الحال- لتبرير البراءة، يجعل القرار مشويا بالقصور في التسبب ومخالفة للقواعد الجوهرية للإجراءات، لأنه لم يعط الوصف الحقيقي للوقائع المنسوبة للمتهم، على ضوء كل البيانات الواردة في ملف الدعوى.	
577	2007	1	الجنائية	م 335 من ق ع وم 305 من ق ا ج	يجب، في جريمة ارتكاب الفعل المخل بالحياء بعنف، تعريف الواقعة المجرمة، وتبيان الشروع فيها، وتخصيص سؤال مستقل لظرف "العنف" المشدد.	فعل مخل بالحياء بالعنف

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

305	2008	1	الجنائية	م 335 من ق ع	يعتبر ركن العنف المذكور في صياغة المادة 1/335 من قانون العقوبات باللغة الفرنسية وخلافا لصياغتها باللغة العربية، من أركان جريمة الفعل المخل بالحياة بالعنف.	فعل مخل بالحياة بالعنف
204	1992	3	الجنائية	م 334 من ق ع	إدانة المحكمة المتهم بعام حبسا، بالرغم من إيجابتها بالنفي على السؤال المتعلق بالظروف المخففة، خطأ في تطبيق القانون.	فعل مخل بالحياة
257	1994	1	الجنح والمخالفات	م 334 من ق ع	عنصر السن ركن أساسي في جريمة الفعل المخل بالحياة ضد قاصر.	ضد قاصر
266	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 334 من ق ع	يستوجب، للإدانة بجنحة الفعل المخل بالحياة ضد قاصر، إبراز أركانها.	
179	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 335 من ق ع	يعد قاصرا في التسبب، القرار القاضي بالبراءة من جنحة الفعل المخل بالحياة ضد قاصر بعنف، رغم توافر أركانها.	فعل مخل بالحياة ضد قاصر بعنف

حرف القاف

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
قاضي التحقيق	طلب النيابة، الموجه لقاضي التحقيق، للبحث في أسباب الوفاة، ليس افتتاحيا لتحريك الدعوى العمومية، وإنما هو طلب استثنائي لا يصدر قاضي التحقيق، بعد البحث، أمرا بانتفاء وجه الدعوى. يكتفي بإرجاع الملف إلى النيابة للتصرف فيه، إما بحفظ الملف، أو بفتح تحقيق بتهمة محددة ضد شخص مسمى، أو غير مسمى.	م 62 من ق ا ج	الجنائية	1	2012	404
قاعدة تجارية	من المقرر قانونا أنه لا يجوز تجريد المستأجر المالك للقاعدة التجارية من حقوقه هذه إلا إذا أخل بالتزاماته وبالطريق القانونية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن الطاعن مستأجر للمحل المتنازع فيه بموجب عقد عرفي ومالك للقاعدة التجارية التي أنشأها فيه ومارس تجارته مدة تزيد على ست سنوات، فإن تصرف الولاية في القاعدة التجارية بعد إدخال المحل ضمن الأملاك الشاغرة بمنحه للغير يعد تصرفا في ملك الغير، وهو باطل بطلانا مطلقا ويستتبع من ذلك بطلان تنازلها لهذا الغير.	م 176 و 173 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	1990	120
	إن ملكية القاعدة التجارية لا تعد سندا لمنح صفة المستأجر دون وجود علاقة إيجار ثابتة قانونا. إن القضاء بوجوب توجيه تنبيه بالإخلاء للطاعنة باعتبارها مستأجرة بحكم القانون لأنها تملك القاعدة التجارية رغم انعدام علاقة إيجار هو خطأ في تطبيق القانون.	م 176 و 172 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	2002	336
	استغلال أحد الورثة القاعدة التجارية في حياة المورث بترخيص منه لا يحرم باقي الورثة من حقهم في المحل بعد وفاته.	م 603 و 604 من ق م	التجارية والبحرية	1	2004	190
	صفة الشريك في شركة، لا تمنح - في غياب إيجار قانوني للأمكنة - أي حق، بخصوص اكتساب المحل التجاري (القاعدة التجارية).	م 173 و 172 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	2	2005	291
	زوال القاعدة التجارية (FC)، بسبب زلزال هدم البناية، حيث تستغل القاعدة، يؤدي إلى فسخ الإيجار بحكم القانون.	م 481 من ق م	التجارية والبحرية	1	2011	200
	شغل محل ذي استعمال تجاري، لمدة طويلة لا يضيف صفة الشرعية على الشاغل و لا يمنحه الحق في اكتساب المحل التجاري (القاعدة التجارية) في غياب السند القانوني.	م 30 و 172 من القانون التجاري	التجارية والبحرية	1	2014	261
	قانون أصلح للمتهم	صدر قانون جديد أقل شدة، بعد صدور قرار من غرفة الاتهام يحيل إلى محكمة الجنايات، وقبل فصل المحكمة العليا في الطعن بالنقض في هذا القرار، يؤدي إلى إبطال القرار وليس إلى نقضه، عملا بالمبدأ الدستوري القاضي بمساواة الجميع أمام القانون.	الدستور وم 2 و 119 من ق ع وم 29 من القانون 01-06	الجنائية	2	2007

541	2007	2	الجنائية	م 2 و 119 من ق ع وم 29 من القانون 01-06	عملا بقاعدة تطبيق القانون الأصلح للمتهم، تطبق المادة 29 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، على فعل اختلاس أموال عمومية، حتى ولو كان هذا الفعل مرتكبا في ظل المادة 119 من قانون العقوبات، الملغاة.	قانون أصلح للمتهم
247	1994	3	الجنائية	م 2 من ق ع	من المقرر أن لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة، وأن التخلي عن قضايا مكافحة الإرهاب والتخريب يكون بقوة القانون بناء على طلب من السيد النائب العام لدى المحكمة الخاصة. ولما ثبت - من قضية الحال - أن المرسوم التشريعي المذكور أعلاه لم يصدر إلا بعد حوالي خمسة أشهر (5) من ارتكاب المتهم للوقائع المتابع من أجلها فإن حكم محكمة الجنايات المطعون فيه - جاء مخالفا لنص القانون الذي يمنع تطبيق القانون بأثر رجعي إلا إذا كان في صالح المتهم، كما لا يجوز للجهات القضائية الأخرى، غير النيابة العامة، التصريح تلقائيا بأمر التخلي لصالح المحكمة الخاصة. مما يتعين نقض وإبطال الحكم المنتقد مع الإحالة.	
207	1991	2	الجنائية	م 3/281 من ق ا ج	متى كان مؤدى المادة 3/281 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه في حالة توفر النصاب القانوني على إثر تخلف بعض المحلفين أو شطب أسمائهم يتعين على الرئيس استكمال العدد من قائمة المحلفين الإضافيين حسب ترتيب قيد أسمائهم بالقائمة الخاصة ويحرر عن ذلك حكم مسبب، ومن ثم فإن القضاء بمخالفة هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. و لما كان الثابت في قضية الحال أن محكمة الجنايات أضافت إلى قائمة المحلفين الأصليين اسم المحلف الإضافي رقم (4) المدرج في القائمة الخاصة وأجرت القرعة فيما يخصه بدون احترام الترتيب التسلسلي خرقت ودون إصدار حكم يبرر هذا الإجراء، القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	قائمة المحلفين
187	2000	1	الجنائية	م 280 و 281 من ق ا م	إذا كان من المقرر قانونا أنه " يفصل الرئيس والقضاة أعضاء المحكمة في أمر المحلفين الغائبين. . . . " ، ومن المقرر أيضا أنه " . . . فإذا ترتب على هذا التخلف أو الشطب أن نقص عدد المحلفين. . . استكمل باقي العدد من المحلفين الإضافيين ليحلوا محل الآخرين حسب ترتيب قيد أسمائهم. . . " . و لما ثبت من الحكم المطعون فيه خلوه من البيانات الجوهرية المنصوص عليها في المادتين المذكورتين أعلاه متضمنا التباسا عند وضعه لقائمة واحدة تحتوي على عشرين محلفا أصليين وإضافيين يكونون قد شاركوا كلهم في القرعة مما يجعل هذه العملية مشوبة بالبطلان ومعها الحكم المطعون فيه الذي بني عليهما.	
317	2001	1	الجنائية	م 281 من ق ا ج	إن رئيس محكمة الجنايات لما استخلف المحلف الناقص في القائمة الأصلية بمحلف إضافي دون أن يراعي ترتيب قيد الأسماء المقرر في القائمة الإضافية ودون أن يقدم أي مبرر لعدم الأخذ بترتيب قيد الأسماء في القائمة الإضافية كما يتطلبه القانون فإنه يكون قد خرق الإجراءات وعرض القرار الصادر للبطلان.	
368	2003	عدد خاص	الجنائية	م 281 من ق ا ج	إن محضر استخراج أسماء المحلفين عن طريق القرعة يعد وثيقة مكملة لمحضر المرافعات والذي يكمل بدوره الحكم الجنائي وإن وجود بيانات جوهرية ومتناقضة بين الحكم ومحضر استخراج المحلفين يترتب عليها البطلان . ومتى أشار الحكم المطعون فيه إلى محلف لم يذكره محضر استخراج المحلفين فإن ذلك ينجر عنه للنقض .	

372	2003	عدد خاص	الجنائية	م 281 من ق ا ج	إن رئيس محكمة الجنايات لما استخلف المحلف الناقص بمحلف إضافي دون أن يراعي ترتيب قيد الأسماء المقرر عنه ودون أن يقدم أي مبرر عن ذلك يكون قد خرق الإجراءات وعرض الحكم الصادر للبطلان .	قائمة المحلفين
338	2009	2	الجنائية	م 266، 267، 281 و 314 من ق ا ج	لا يشترط إدراج قائمة محلفي الدورة الجنائية ضمن ملف الطعن بالنقض، ما لم ينازع في صحة إجراء القرعة.	
359	2011	2	الجنائية	م 258 من ق ع و م 305 من ق ا ج	تعد صفة الأم، باعتبارها أصلاً، ركناً و ليس ظرفاً مشدداً، في جريمة القتل العمدي للأصول. لا يعد سؤالا معقداً، سؤال محكمة الجنايات، الجامع بين صفة الأم، وواقعة القتل العمدي.	قتل الأصول
164	1992	1	الجنائية	م 288 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 288 من قانون العقوبات أنها تعاقب على كل من قتل خطأ. . . أو تسبب في ذلك برعونته أو عدم احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاة الأنظمة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن السؤال الذي وضعته المحكمة كان ناقصاً لأنه لم يتناول بالتفصيل أركان جريمة القتل الخطأ التي تقتضي زيادة على توفر الفعل المادي المتسبب في الوفاة خطأً ينسب إلى. . . مرتكب هذا الفعل لكون عنصر الخطأ يشكل العنصر الجوهري في جنحة القتل الخطأ وبقضائها هذا تكون المحكمة خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	قتل خطأ
206	1992	2	الجنح والمخالفات	م 288 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 288 من قانون العقوبات أنه يعاقب كل من قتل خطأً أو تسبب برعونته أو احتياطه أو عدم انتباهه أو إهماله أو عدم مراعاته للأنظمة و من ثم فإن نعى الطاعن بالوجه المثار لخرقه للقانون في غير محله و يستوجب الرفض. و لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن الضحية عبرت الطريق على رجلها، و أثناء هذا العبور اصطدتها السيارة التي كان يفودها المتهم بسرعة فائقة، و أدى هذا الاصطدام إلى وفاتها، و من قضاة الاستئناف بإدانتهم للمتهم على أساس تهمة القتل الخطأ يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً ومتى كان الأمر كذلك فإن النعي على القرار في الوجه المثار غير مؤسس يستوجب رفضه	
179	1996	2	الجنح والمخالفات	م 288 من ق ع	من المقرر قانوناً أن كل إهمال أو عدم انتباه، أو عدم مراعاة للأنظمة . يفضي إلى القتل الخطأ، يعرض صاحبه للمسؤولية الجزائية ومتى ثبت أن خطأ الطبيب أدى إلى وفاة الضحية، وتوفرت العلاقة السببية بينهما استناداً لتقرير الخبرة، واعترافات المتهم، إذ أمر بتجريع دواء غير لائق بصحة المريض فإن قضاة الموضوع قد أعطوا للوقائع التكييف الصحيح، وسببوا قرارهم بما فيه الكفاية .	
381	2001	2	الجنح والمخالفات	المرسوم 97-152 والقانون 31-88	الثابت من أوراق الطعن أنه يتم احتساب التعويضات المستحقة لذوي الحقوق على أساس الدخل الأدنى الوطني تطبيقاً للمرسوم 97-152 المؤرخ في 10 ماي 1997 لكون الحادث وقع في 30 جوان 1997 وعلى أساس الفقرات 3-5-8 من الملحق للقانون 88-31 المؤرخ في 19 جويلية 1988. ولما قضى قضاة المجلس بتخفيض هذه التعويضات بأقل مما هو مستحق قانوناً لذوي الحقوق فإنهم قد أخطأوا في تطبيق القانون مما ينجر عنه النقض .	

475	2005	2	الجنح والمخالفات	م 288 من ق ع وم 7 من ق ا م	القضاء الإداري، هو المختص بالفصل في الدعوى المدنية ذات الصلة بجريمة القتل الخطأ، المرتكبة من طرف حارس بلدي.	قتل خطأ
364	2013	1	الجنح والمخالفات	م الأولى من الأمر 15-74	لا يخضع التعويض عن قتل خطأ، ناجم عن حادث بحري، تسببت فيه مركبة بحرية، للأمر رقم 74-15 المعدل و المتمم	
325	2008	1	الجنائية	م 259 و 261 من ق ع	يجب على محكمة الجنايات، في جريمة قتل طفل حديث العهد بالولادة طرح سؤال يبرز ركن صلة الأم بالضحية	قتل طفل حديث العهد بالولادة
242	1990	2	الجنائية	م 254 من ق ع وم 305 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانوناً أن رئيس محكمة الجنايات عند تقريره إقفال باب المرافعات، يتلو الأسئلة الموضوعية التي ينبغي أن تنطوي على كل واقعة معينة وذلك بتحديد أركانها وعناصرها القانونية ومن ثم فإن طرح سؤال مخالف لهذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت في قضية الحال أن السؤال الخاص بجناية القتل العمدي أهمل فيه عنصر العمد، الذي هو العنصر الأساسي في الجريمة ولا بد من استظهاره في السؤال لمعرفة فيما إذا كان القتل عمداً أم هو قتل خطأ فإنه طبقاً لأحكام المادة 254 (ق ع) التي عرضت القتل العمدي يتعين أن تتوافر في السؤال المطروح العناصر الثلاثة التي نصت عليها هذه المادة وهي: 1- العنصر المادي المتمثل في فعل القتل وأن يكون بفعل من الجاني ومن شأنه إحداث الموت.</p> <p>2- أن يكون المجني عليه إنساناً على قيد الحياة.</p> <p>3- وهو العنصر الأهم في الجريمة- القصد الجنائي- الذي هو العمد ويتحقق هذا العنصر في الجريمة متى كان الجاني ارتكب الفعل بنية إحداث الموت لغيره مع علمه بذلك.</p> <p>ومتى تحقق إغفال السؤال عن ذكر القصد الجنائي الذي بدونه لا يمكن معرفة ما إذا كان القتل هو المعاقب عليه في المادة 254 من (ق ع) أم هو قتل خطأ معاقب عليه بغير هذا النص استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار من المجلس الأعلى تلقائياً لمخالفة هذا المبدأ القانوني.</p>	قتل عمدي
185	1992	3	الجنائية	م 254 من ق ع وم 305 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانوناً أن القتل العمد هو إزهاق روح إنسان عمداً، ومن ثم فإن السؤال الذي أدانت بموجبه المحكمة الطاعن- في قضية الحال- بجناية القتل العمد، دون ذكر عنصر العمد، تكون بقضائها كما فعلت خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	
173	1992	4	الجنائية	م 263 من ق ع	إذا كان مؤدى الفقرة الثالثة للمادة 263 من قانون العقوبات أنها تعاقب على القتل البسيط بالسجن المؤبد فإن محكمة الجنايات - في قضية الحال- التي استبعدت ظرف سبق الإصرار والترصد وأدانت المتهم بالقتل العمدي البسيط ومع ذلك طبقت عليه المادة 261 من قانون العقوبات التي تعاقب بالإعدام تكون بقضائها هذا قد أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	

161	1993	2	الجنائية	م 254 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أن القتل العمد هو إزهاق روح إنسان عمدا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة لقواعد إجرائية. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن السؤال الذي وضعته المحكمة وأدانت به المتهم بجريمة القتل العمد كان مبتورا لا يتضمن كافة العناصر المكونة للجريمة، تكون بقضائها كما فعلت خالفت قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.	قتل عمدي
495	2002	2	الجنائية	م 263 من ق ع	المستفاد من الحكم المطعون فيه أن محكمة الجنائيات لما أدانت المتهم بناء على المادتين 254 و 261 وأفادته من ظروف التخفيف وعقابا له حكمت عليه بعشر سنوات سجنا وهو الحد الأدنى الذي لا يمكن النزول عنه بتطبيق المادة 261 من قانون العقوبات المعتمدة خطأ بدلا من 263 من قانون العقوبات والتي تجيز النزول بالعقوبة إلى خمس سنوات سجنا ومتى كان كذلك فإنه يستحيل على المحكمة العليا معرفة حقيقة العقوبة ومدى تأثير أعضائها بالنص المطبق أو الواجب التطبيق مما ينجر عنه وجود خطأ في تطبيق القانون يؤدي إلى النقض.	
210	2003	عدد خاص	الجنائية	م 254 و 3/263 من ق ع	إن القرار القاضي باتهام المطعون ضدهما لتهمة القتل العمدي لم يوضح في أسبابه كيفية وقوع الجريمة ولم يناقش الشهود مما يشكل قصورا في التعليل.	
490	2003	عدد خاص	الجنائية	م 263 من ق ع	إن القضاء بأكثر من العقوبات المقررة قانونا يشكل تجاوزا لسلطة المحكمة. والحكم المطعون فيه الذي أدان المتهم بتهمة القتل العمدي وحكم عليه بالإعدام دون أي ظرف تشديد يكون قد خالف القانون لكون الحد الأقصى للعقوبة هو السجن المؤبد.	
279	1994	2	الجنح والمخالفات	م 457 من ق ع	من المقرر قانونا أن يعاقب كل من تسبب في موت أو جرح مواشي مملوكة للغير بسبب سرعة أو سوء قيادة عربية، وأن القضاء بغير ذلك يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المتهم تسبب في موت مواشي مملوكة للغير، فإن قضاء المجلس بتبرئتهم للمتهم دون مناقشة لأركان الجريمة قد قصروا في تعليل قرارهم. وما دام أن النيابة العامة لم تطعن فيه، فيتعين التصريح بالنقض في الدعوى المدنية.	قتل مواشي
254	1994	2	الجنائية	م 296 من ق ع	من المستقر عليه قانونا وقضاء أن القذف هو كل إدعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها. ولما ثبت لغرفة الاتهام - في القضية الراهنة - أن جريمة السرقة التي قدم من أجلها المطعون ضدهما شكواهما لمصلحة الشرطة لم يتم إسنادها للطاعنين، فإن بقضائها من جديد بعدم جواز الإدعاء المدني لعدم توافر شروط تهمة القذف، تكون قد سببت قرارها - المطعون فيه - تسببا كافيا ويتعين معه رفض الطعن.	قذف
398	2001	2	الجنح والمخالفات	م 296 من ق ع	إن القرار المطعون فيه لما أدان المتهم بجريمة القذف رغم إنكاره للتهمة الموجهة إليه وأن المقال المنشور في الصحيفة كان باسم مواطنة أخرى ودون إثبات عناصر التهمة أصبح مشوبا بالقصور في التعليل.	
176	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 296 من ق ع	يعد قذفا كل إدعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو إسنادها إليهم ويعاقب على نشر هذا الإدعاء وذلك الإسناد حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك أو إذا قصد به شخص دون ذكر الاسم ولكن كان من الممكن تحديده من عبارات الكتابة موضوع الجريمة. فإن المجلس لما قضى ببراءة المتهم من جنحة القذف عن طريق النشر لعدم ذكر اسمه ودون تبيان الأسباب التي تبعد الجريمة عن المتهم عرض قراره للقصور في التسبيب.	

558	2002	2	الجنح والمخالفات	م 296 من ق ع	إن إدانة المتهم بجنحة القذف دون توافر أركانها وخاصة ركن العلانية يعد خرقا للقانون.	قذف
379	2005	1	الجنائية	م 296 من ق ع	يتعدّد الاختصاص المحلي، في جرائم القذف، عن طريق الصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية، خلافا لقواعد الاختصاص في المجال الجزائي، لكل محكمة، قرئت بدائرة اختصاصها الجريدة أو سمعت فيها الحصة الإذاعية أو شوهدت فيها الحصة المرئية	
565	2006	2	الجنح والمخالفات	م 296 من ق ع	رفع تقرير من طرف المكلف بأمن المؤسسة إلى مدير المؤسسة وتوجيهه إلى الجهات الأمنية الولائية، لا يكونان جريمة القذف لانعدام العلنية والنشر.	
370	2009	2	الجنح والمخالفات	م 296 من ق ع	لا تعد دعوى اللعان، المرفوعة من طرف الزوج لإنتكار النسب، جريمة قذف.	
323	2011	2	الجنح والمخالفات	القانون 07-90	يعد مدير النشرية فاعلا أصليا في جريمة القذف، المرتكبة عن طريق النشرية، التي يديرها	
194	2019	2	الجنح والمخالفات	م 115 من القانون العضوي رقم 05-12 م 298 من ق ع	تقع المسؤولية الجزائية في جريمة القذف على عاتق مدير النشر وكاتب المقال (الصحفي) وليس على مالك الجريدة أو مديرها العام.	
319	1989	1	الجنائية	م 198 من ق ا ج	إذا كان القانون قد أوجب بأن يتضمن قرار الإحالة بيان الوقائع موضوع الاتهام ووصفها القانوني وإلا كان باطلا، فإن هذه الإجراءات تعتبر من الإجراءات الجوهرية وتتعلق بالنظام العام إذا رتب المشرع جزاء البطلان على مخالفتها. إذا كان من الثابت أن قرار الإحالة تضمن عبارات غامضة ومبهمّة بعدم توضيح الأشخاص القصر المجني عليهم، وكان من الضروري أن يحدد كيفية وقوع الاعتداء على كل قاصر على حدة وكذلك تحديد كل حادثة ارتكبت بعينها ليكون سليما في جوهره وحتى يسمح لمحكمة الجنايات عند طرح الأسئلة والأجوبة إمكانية مساءلة المتهم عن الوقائع الملاحق بها أو نفيها عنه. ومتى تبين من أوراق الأسئلة أنها كانت متشعبة ومخالفة للمادة 305 ق ا ج وذلك بضم فعل الجريمة والظرف المشدد لها أو ضم عدة أفعال أو ضم عدة أشخاص قصر مجني عليهم - فإن الأجوبة بدون الإحالة تكون بغير موضوع، فإنه من المبادئ العامة أن الأسئلة توضع وتطرح عن كل واقعة معينة في منطوق قرار الإحالة وعن كل ظرف مشدد يكون محل سؤال مستقل، وأن دمج الوقائع والظروف المشددة لها في الأسئلة المطروحة من محكمة الجنايات كان نتيجة للخطأ الوارد في منطوق قرار الإحالة. وللقضاء بما يخالف هذا المبدأ فإنه يستوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه وتمديد النقض أيضا إلى قرار غرفة الاتهام.	قرار الإحالة
221	1990	4	الجنائية	م 198 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن قرار الإحالة الصادر عن غرفة الاتهام يجب أن يتطرق لجريمة بعينها ويفصح عن وقائعها المسندة إلى كل متهم مع الدليل على اشتغالها للأركان الواجب توافرها في الجريمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد قصورا في التعليل. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه زيادة على أنه لم يستظهر وقائع الدعوى ويعطيها التكييف القانوني اللائق بها، فإنه كان خاليا من كل تعليل، فمنع المجلس الأعلى من إجراء سلطته في المراقبة ويعد مشوبا بالقصور. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
215	2003	عدد خاص	الجنائية	م 198 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن قرار الإحالة يجب أن يتضمن بيان الوقائع موضوع الاتهام ووصفها القانوني وإلا كان باطلا. والقرار المطعون فيه الذي تضمن واقعتين لم يعطيهما الوصف القانوني الأصح واقتصر على تهمة واحدة دون إبراز توافر أو عدم توافر أعباء الاتهام بالجريمة، قد خالف الإجراءات.	

263	2003	عدد خاص	الجنائية	م 198 من ق ا ج	إن غرفة الاتهام باعتبارها درجة ثانية للتحقيق ليست ملزمة بإقامة الدليل القطعي بل يكفي وجود قرائن قوية لإحالة المتهم أمام المحكمة .	قرار الإحالة
273	2003	عدد خاص	الجنائية	م 250 من ق ا ج	إن العبرة في الأحكام القضائية بمنطوقها لا بأسبابها وأن قرار الإحالة لغرفة الاتهام الذي ناقش واقعة المشاركة في القتل العمدي ولم يفصل فيها في منطوقه ، لا يسمح لأم الضحية أن تتأسس كطرف مدني بناء على هذه الواقعة التي لم تفصل بها المحكمة . وأن الحكم الذي رفض طلب التأسيس للطرف المدني باعتماده على انتفاء وجه الدعوى الذي لم تقضي به غرفة الاتهام قد أخطأ في تطبيق القانون .	
357	2008	2	الجنائية	م 300 من ق ا ج	يتلى قرار الإحالة من قبل كاتب ضبط الجلسة، وليس من قبل النائب العام.	
247	1994	1	الجنائية	م 206 و 209 من ق ا ج واجتهاد قضائي	من المقرر قانونا وقضاء أن تراقب غرفة الاتهام أعمال ضباط الشرطة القضائية والموظفين والأعوان المنوطة بهم بعض مهام الضبط القضائي التي يمارسونها حسب الشروط المحددة في المواد 21 وما يليها من ق ا ج ولغرفة الاتهام أن تصدر قرارات إدارية أو تأديبية دون جواز الطعن فيها قانونا. ولما كان ثابتا- من قضية الحال- أن غرفة الاتهام أصدرت قرارا تأديبيا يتضمن توقيف صفة الطاعن لمدة سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم فإن هذا القرار على خلاف الأحكام الجزائية، لا يجوز استعمال طريق الطعن فيه، مما يتعين رفض الطعن الحالي لعدم جوازه قانونا.	قرار تأديبي
207	2007	2	المدنية	م 458 مكرر 18، 19 و 20 من ق ا م واتفاقية نيويورك الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها	يجب على القاضي، قبل مهر القرار التحكيمي الأجنبي بالصيغة التنفيذية، إلزام طالب التنفيذ بتقديم الوثائق المنصوص عليها في المادة 458 مكرر 18 من قانون الإجراءات المدنية، و المادة 4/2 من اتفاقية نيويورك الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.	قرار تحكيمي أجنبي
414	2003	1	الجنائية	م 495 من ق ا ج	مادام أن التحقيق لم ينته ودون أن ينتج عنه مقتضيات نهائية فلا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام القاضي بإرجاع القضية لمواصلة التحقيق طبقا للمادة 495 من ق ا ج.	قرار غرفة الاتهام
177	2010	1	التجارية والبحرية	م 235 من ق ا م	لا يمكن الطعن في نفس القرار الغيابي بالمعارضة و الطعن بالنقض	قرار غيابي
68	1989	4	المدنية	م 2/338 من ق م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز للقضاة أن يأخذوا بقرينة الشيء المقضي به تلقائيا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون ولما كان الثابت أنه لا وجود لأي دفع من أحد الأطراف بحجية الشيء المقضي به، فإن قضاة الاستئناف بأخذهم تلقائيا بهذه القرينة فإنهم بقضائهم هذا أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	قرائن
207	2008	1	العقارية	م 337 من ق م	الوثائق الإدارية، باعتبارها قرينة قانونية للإثبات، تغني عن اليمين	

327	2002	2	التجارية والبحرية	م 459 من ق 1 م	إن تغير أعضاء تعاونية حرفية لإحالة بعض الحصص لأعضاء آخرين لا يعفى للتعاونية من أداء الدين والفوائد المتولدة عن القرض الذي أبرمته مع البنك الوطني الجزائري. فالقضاء يرفض دعوى البنك الرامية إلى مطالبة التعاونية الصناعية الحرفية بدفع قيمة القرض والفوائد المتولدة عليه بسبب انعدام الصفة والمصلحة للتعاونية، هو خطأ في تطبيق القانون.
353	2006	2	التجارية والبحرية	القانون 10-90	حرمان البنك من فوائد القرض، خرق للأحكام العامة المتعلقة بالمعاملات البنكية.
203	2007	1	المدنية	م 175 و 178 من القانون 10-90	لا يعطي قانون النقد والقرض البنك أو المؤسسة المالية حق ممارسة الحجز مباشرة على المال المرهون. يتوفر البنك طبقا للمادة 178 وما يليها من القانون المذكور، على حق الامتياز والحصول على أمر قضائي بالبيع، عملا ب المادة بين 320 و 379 من قانون الإجراءات المدنية.
121	2009	2	المدنية	م 450 من ق م	الإرسالية الموجهة من البنك إلى الزبون المتضمنة الموافقة المبدئية على منح قرض لا تنشئ التزاما تعاقديا يستوجب الوفاء به.
200	2009	2	التجارية والبحرية	م 660 و 661 من ق م	تجب، في إطار عقد القرض، التفرقة بين الكفيل وبين الضامن في اتفاقية تأمين الدين، الخاضعة لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين.
173	2010	1	التجارية والبحرية	م 70 من الأمر 03-11	يتم منح قرض، بموجب عقد مكتوب بين البنك والمستفيد، يحدد الالتزامات المتقابلة للطرفين. لا ترقى مراسلة الموافقة المبدئية إلى مرتبة الالتزام بمنح القرض.
138	2011	2	المدنية	م 106 و 107 من ق م	يحق للبنك، التوقف عن تسديد أقساط قرض، ممنوح لمستثمر فلاحية ومطالبتها بضمانات أخرى، تقاديا لعدم إرجاع القرض
316	2015	1	التجارية والبحرية	مرسوم تنفيذي 200-98 مرسوم تنفيذي 106-03 مرسوم تنفيذي 289-03	لا يكون صندوق الكفالة المشتركة ضامنا أخطار القروض الممنوحة للشباب، ذوي المشاريع، إلا في حالة إفسار المدين الأصلي.
189	2016	1	التجارية والبحرية	308، 309 و 317 من ق م الأمر 03-11، المعدل بالأمر 10-04	لا تعد القروض المتفق على تسديدها بأقساط دورية كحقوق دورية متجددة، بل تعد التزاما (دينا) ملقى على عاتق المقترض وتخضع للتقادم المقرر للالتزامات المحدد ب 15 سنة.
86	2016	2	المدنية	م 119 من ق م المرسوم الرئاسي رقم 514-03	لا يترتب عن الإخلال بالالتزامات، المطالبة الفورية بالقرض، في غياب نص في دفتر الشروط يقضي بذلك وإنما تترتب عن ذلك المطالبة بتنفيذ الالتزام أو فسخ العقد.
277	2016	2	التجارية والبحرية	م 108 من ق م	إن الديون الثابتة في ذمة المتوفى متعلقة بالتركة ولا تنتقل إلى الورثة. لا يمكن مطالبة ورثة المقترض بتسديد القرض.

قرض

22	1994	2	المدنية	م 454 من ق م	من المقرر قانوناً أن القرض بين الأفراد يكون دائماً بدون أجر ويقع باطلاً كل نص يخالف ذلك ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الاتفاق على تحديد فائدة أو أجر للقرض هو نص غير قانوني وباطل. فإن التعاقد الرئيسي المتعلق بالمبلغ الصافي للدين، يبقى قائماً بين الطرفين وينبغي تنفيذه لوحده، وبما أن قضاة الاستئناف قرروا رفض الدعوى برمتها، ولم يفرقوا بين التعاقد الأصلي الخاص بمقدار الدين وبين المسألة المتعلقة بالفائدة فإنهم عرضوا حكمهم للإبطال .	قرض استهلاكي
204	2011	1	التجارية والبحرية	الأمر 11-03	لا يتطلب القرض على المكشوف لمدة محددة، بنسبة قابلة للتجديد، إبرام اتفاقية	قرض على المكشوف
258	2013	2	الاجتماعية	م 2 و 504 من ق م م و	يطبق شرط وجوب رفع الدعوى، أمام القسم الاجتماعي، في أجل 06 أشهر، من تاريخ تسليم محضر عدم الصلح، حتى ولو تم تسليم هذا المحضر، في ظل قانون الإجراءات المدنية القديم	قسم اجتماعي
71	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 722 و 728 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً، أن لكل شريك في عقاره أن يطالب بقسمة المال الشائع ما لم يكن مجبراً على البقاء في الشبوع بمقتضى نص أو اتفاق، كما أن من المقرر كذلك إذا ما تعذرت قسمة وجب العقار عيناً أو كان من شأنها إحداث نقص كبير في قيمة المال المراد قسمته بيع هذا المال بالمزاد وفقاً للإجراءات القانونية. - إذا كان الواضح أنه لم يثبت إلى حد الآن أن الدار محل النزاع غير قابلة للقسمة، فإن قضاة الاستئناف بصرف أطراف التقاضي من جديد أمام المحكمة الابتدائية ليتبين عن طريق الخبرة أن العقار لا يقبل حقيقة القسمة كما يزعمه الطاعنون، كانوا على صواب فيما قضاوا به وهم بذلك لم يخرقوا القانون بتأسيس قرارهم تأسيساً قانونياً ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن المؤسس على مخالفة هذا المبدأ.	قسمة
274	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 728 من ق م	مادام ثابتاً أن العقار المشترك قابل للقسمة دون أن يترتب عنها انخفاض في قيمته فيكون تمسك الطاعن ببيع العقار بالمزاد العلني غير صائب.	
283	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 732 و 733 من ق م	من المقرر أن القسمة التي لم تراعى الإجراءات المنصوص عليها لنقل ملكية العقار وشهرها تعتبر قسمة مهياًة تخص الانتفاع فقط مع بقاء ملكية العقار في الشبوع. وحيث أنه لما ثبت في قضية الحال أن قضاة الموضوع رفضوا دعوى الطاعن الرامية إلى إجراء قسمة قضائية بحجة وجود قسمة ودية أساؤوا تطبيق المادتين 732 و 733 من القانون المدني.	
317	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 727 من ق م	لا يكون إسناد الحصص، في دعوى قسمة الملكية الشائعة، إلا بطريق القرعة. يعد خرقاً للقانون، مصادقة القاضي على الخبرة، دون احترام إجراء القرعة.	
321	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 722 من ق م وم 183 من ق م	تخضع تصفية التركة، من الناحية الإجرائية، لقواعد القضاء الاستعجالي. تخضع دعوى القسمة العينية للمال الشائع، لقواعد الإجراءات الخاصة بالدعاوى الموضوعية من حيث الآجال وطرق الطعن العادية وغير العادية.	
135	2015	2	العقارية	م 127 من ق م	تخضع الملكية لوسائل الإثبات المنصوص عليها في القانون، الذي نشأت في ظلّه. يعد اشتراط تقديم عقد رسمي، مشهور باسم المورث، لقبول دعوى القسمة، دون التحقق من تاريخ تملكه العقار، مخالفة للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

139	2015	2	العقارية	م 727، 728 من ق م	لا يجوز للقاضي إنهاء حالة الشبوع واللجوء إلى قسمة العقار بطريقة تؤدي إلى إحداث نقص كبير في قيمته.	قسمة
423	2007	2	العقارية	م 233 من ق 1 م	تجوز قسمة الاستغلال أو الانتفاع بين المستفيدين من عقد الحبس، ولا تجوز القسمة الناقلة للملكية.	قسمة استغلال
71	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 733 من ق م	متى كان من المقرر قانوناً أنه إذا دامت قسمة المهايأة للمال الشائع مدة خمسة عشر سنة، انقلبت إلى قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن القرار المطعون فيه أيد حكماً صادقاً وعلى تقرير خبرة بقسمة العقارات المتنازع عليها، وذلك رغم وجود رسم قسمة أملاك مورث المتخاصمين مؤرخ في 15 فيفري 1824 فإن قضاة الاستئناف بقضائهم هذا خرقوا مقتضيات المادة 733 من القانون المدني. ومتى كان ذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	قسمة المهايأة
35	1991	2	المدنية	م 733 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا دامت القسمة المهيأة خمسة عشر سنة انقلبت إلى قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون لما كان الثابت - في قضية الحال - أن القسمة قد تمت بصفة ودية بين أطراف النزاع منذ أكثر من 15 سنة ومن ثم قام مصادقة قضاة الموضوع على تقرير الخبير الذي أعاد القسمة من جديد يعد خطأ في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
173	1997	1	العقارية	م 733 من ق م	من المقرر قانوناً أنه في حالة عدم اتفاق الشركاء في قسمة المهايأة للملك المشاع على مدة معينة، يجوز لكل واحد منهم أن يرفع دعوى يطلب فيها قسمة قضائية في أي وقت يشاء. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن المجلس لما قضى برفض طلب القسمة المقدم من طرف المدعي، رغم عدم اتفاق الطرفين على مدة معينة لقسمة المهايأة، يعرض قراره للنقض لانعدام الأساس القانوني.	
37	1998	2	العقارية	م 2/733 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا دامت قسمة المهيأة خمسة عشر سنة انقلبت إلى قسمة نهائية ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك " . ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس استنتجوا من تقرير الخبرة وسلطتهم التقديرية أن المدعى عليه في الطعن قد مارس حيازة طويلة منذ 1973 إلى 1990 على الحصة التي تعود إليه بموجب قسمة المهايأة التي تتحول إلى قسمة نهائية بالشغل والاستغلال دون أن يقع أي احتجاج من قبل الورثة الآخرين وبذلك يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً. ومتى كان كذلك استوجب رفض القرار.	
137	2009	2	المدنية	م 732 من ق م	نقض القسمة للغبن مقصور على القسمة بالتراضي	قسمة بالتراضي

22	1994	3	المدنية	م 180 من ق ا	من المقرر قانونا أن يأخذ من التركة عند قسمتها ما يلي : 1- مصاريف التجهيز و الدفن بالقدر المشروع. 2- الديون الثابتة في ذمة المتوفى. 3- الوصية. و لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع، ألزموا ورثة المرحوم (ب-م) بدفع الديون و منها التعويضات المحكوم بها بالرغم أنها لم تأخذ على مسؤولياتهم و ذممهم، فإن قرارهم خالف بذلك القاعدة التي تنص على أن الديون الثابتة تأخذ من التركة حسب الترتيب المشار إليه أعلاه، و جاء خاليا من كل سند قانوني مما يستوجب نقضه.	قسمة تركة
55	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 727 من ق م	متى كان من المقرر أن العقار تجرى قسمته بطريق الاقتراع، وتثبت المحكمة ذلك في محضرها وتصدر حكما بإعطاء كل شريك نصيبه المقرر، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. إذا ما تبين وأنه لم يثبت أن الخبير المكلف بمشروع قسمة العقار أو أن قضاة الاستئناف استعمل كل منهما فيما يخصه الإجراءات المأمور بها في هذا الشأن وأن هؤلاء القضاة اكتفوا بالمصادقة على تقرير الخبرة فإنهم بذلك خرقوا أحكام المادة 727 من القانون المدني، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على مخالفة أحكام المبدأ المذكور.	قسمة عقار
28	1998	2	العقارية	م 2/725 و 728 من ق م	من المقرر قانونا أنه " إذا تعذرت القسمة عينا أو كان من شأنها إحداث نقص كبير في قيمة المال المراد قسمته، بيع هذا المال بالمزاد العلني وتقتصر المزايدة على الشركاء وحدهم إن طلبوا هذا بالإجماع". ومن المقرر أيضا أنه "إذا تعذر أن يأخذ أحد الشركاء كامل نصيبه عينا، عوض بمقابل عما نقصه من نصيبه". ومن المقرر أيضا -في قضية الحال - أن قضاة المجلس رفضوا طلب الطاعن الرامي إلى بيع العقار المشترك بالمزاد العلني بحجة أن الحكم المستأنف راعى رأي الأغلبية، مع أن رأي الأشخاص ليس من شأنه تغيير حكم القانون، سيما المادة 728 من القانون المدني، هذا من جهة ومن جهة أخرى منحوا اثنين من الشركاء نصيبهم نقدا كلية دون الحصول عينا على نصيب ناقص عينا فخالفوا نص المادة 725/2 من القانون المدني، مما يعرض قرارهم للنقض. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
296	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 324 مكرر 1 من ق م	لا يشترط قبل صدور القانون المدني سند الملكية الرسمي في قسمة العقار محل التركة.	
259	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 724 من ق م	عدم توفر العقار المشاع ، محل التركة ،على سند رسمي ،لا يحول دون قسمته بين الورثة.	قسمة عقار مشاع

129	2001	2	المدنية	م733 من ق م	من الثابت قانونا ان القسمة الودية للعقار التي لم تفرغ في الشكل الرسمي و لم تمر عليها فترة خمسة عشر سنة من يوم وقوعها تكون قسمة غير نهائية، و يجوز التراجع عنها و المطالبة قضائيا بقسمة قضائية نهائية .	قسمة ودية
265	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م733 من ق م	من المقرر أن العقود الإرادية والاتفاقات التي ترمي إلى إنشاء أو نقل أو تصريح أو تعديل أو انقضاء حق عيني لا يكون لها أثر حتى بين الأطراف إلا من تاريخ نشرها في مجموعة البطاقات العقارية." ومن ثم فإن استبعاد وثيقة القسمة الودية المحتج بها من الطاعنين لعدم شهرها والأمر بإجراء قسمة للتركة يعد تطبيقا سليما للقانون.	
269	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 1/324 و 4 من ق م	القضاء بالمصادقة على قسمة ودية تمت بعقد عرفي مؤرخ في 1993 هو قضاء مخالف للقانون ما دام أن نقل ملكية أي عقار يجب أن يكون في الشكل الرسمي.	
279	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 732 من ق م	يجوز نقض القسمة الحاصلة بالتراضي إذا ثبت فيها غبن يزيد على الخمس ويجب رفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة، ومن ثم فإن القضاء ببطلان القسمة التي تمت سنة 1956 لوجود غبن و بحجة أنها غير منصفة وجزئية يشكل خطأ في تطبيق القانون.	
211	2008	1	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	لا يمكن إثبات القسمة الودية المنصبة على عقار إلا بموجب عقد رسمي.	
261	2008	2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م	تفرغ وجوبا القسمة الودية المنصبة على نقل ملكية عقار أو حقوق عقارية في الشكل الرسمي	
203	1990	4	الجنائية	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أن البحث في نية المتهم وقصده عند ارتكاب الجريمة ليس من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة المجلس الأعلى، إنما الأمر موكول فيها إلى قضاة الموضوع، ويكفي لإثبات القصد الجنائي أن يكونوا بنوا قضاءهم على صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم، وبما استنتجوه من ظروف الدعوى وملابساتها شرط أن يكون ما توصلوا إليه سائغا منطقيا وقانونا، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني غير مؤسس يستوجب رفضه. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المتهم الطاعن وجد في حوزته الشيء المسروق، وأن غرفة الاتهام اشتقت أدلة الاتهام من واقع الأوراق الموجودة بالملف، فإن قرار الإحالة المطعون فيه القاضي بإحالة الطاعن وآخرين على محكمة الجنايات كان مؤسسا تأسيسا قانونيا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	قصد جنائي
415	2004	2	الجنائية	م 5 من ق ا ج	ليس من النظام العام ولا يحق للقضاة إثارة الدفع بمبدأ عدم جواز اللجوء إلى القضاء الجزائي بعد اللجوء إلى القضاء المدني.	قضاء جزائي

157	1991	1	الجنائية	م 160 من قانون القضاء العسكري	من المقرر قانوناً، أن طرح سؤال احتياطي حول واقعة غير معينة في أمر الإحالة يعد مخالفة لمفهوم المادة 160 من قانون القضاء العسكري لكونه يتناول جريمة جديدة لم تكن محل متابعة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن المحكمة طرحت سؤالاً احتياطياً حول واقعة غير معينة في أمر الإحالة والمتمثلة في المشاركة في مشاجرة مع أعمال عنف لم تكن محل متابعة في هذه القضية ومن ثم فإنه لا يمكن اعتبارها نتيجة إعادة تكييف للواقعة الأصلية لعدم تواجد أي ارتباط بينهما، كما أن الواقعة الجديدة نفسها غير قابلة بأن تكون محل سؤال إضافي كما فهمته المحكمة خطأً. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	قضاء عسكري
358	2002	1	الجنائية	م 307 و 324 من قانون القضاء العسكري	الأصل أن تكون الأسئلة الرئيسية المطروحة من طرف المحكمة العسكرية، مطابقة لما هو محدد في منطوق أمر الإحالة، وما دامت المحكمة قد طرحت سؤالاً يطابق واقعة لم يتطرق إليها أمر الإحالة، فإن هذا يشكل مخالفة للإجراءات.	
499	2006	2	الجنائية	م 310 و 311 من قانون القضاء العسكري	الحكم القاضي بإدانة عسكري بجريمة ارتكاب أعمال عنف على رئيس، دون تحديد ما إذا كانت أعمال العنف مرتكبة أثناء الخدمة أو خارجها، حكم خطأً في تطبيق القانون ويستوجب النقض.	
523	2007	2	الجنائية	م 30 من قانون القضاء العسكري	لا تكون محكمة الناحية العسكرية، التابع لها المتهم بدرجة نقيب فأعلى، مختصة بالفصل في الجريمة المنسوبة إليه، يعين وزير الدفاع الوطني المحكمة المختصة.	
313	2008	1	الجنائية	م 25 من قانون القضاء العسكري	عدم ارتكاب الجريمة داخل مؤسسة عسكرية أو أثناء الخدمة أو عند المضيف ينزع الاختصاص من القضاء العسكري.	
353	2011	1	الجنائية	م 165 من قانون القضاء العسكري	عدم تحديد الجهة القضائية العسكرية مصدرة الحكم يؤدي إلى إبطال ونقض الحكم الصادر عنها.	
384	2012	1	الجنائية	م 188 من قانون القضاء العسكري	نقض المحكمة العليا حكماً صادراً عن محكمة عسكرية، بسبب خطأ في تطبيق العقوبة، بعد الاستفادة بالظروف المخففة، يجعل المحكمة العسكرية، المحالة القضية إليها، مقيدة بتطبيق العقوبة، المقررة قانوناً، وعدم مناقشة الإدانة.	
305	2012	2	الجنائية	م 315 من ق ا ج	لا يجوز لكاتب ضبط الجلسة منح إشارات لأحد الأطراف، أثناء انعقاد المحكمة أو خارج ذلك، إلا بموافقة رئيس المحكمة، يعتبر لاغياً، للإشهاد المعطى للنيابة، خارج وقت انعقاد الجلسة، دون علم و موافقة الرئيس.	
225	2002	1	التجارية والبحرية	م 867 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن عمليات القطر تتم تحت إدارة ريان السفينة المقطورة وأن ريان السفينة القاطرة يتقيد بالأوامر الملاحية لهذا الأخير وأن كل ضرر مهما كان نوعه يقع خلال عمليات القطر يكون على عاتق مجهز السفينة المقطورة إلا إذا ثبت خطأ السفينة القاطرة. وإن القرار المطعون فيه لما استبعد تطبيق المادة 867 من القانون البحري واسند المسؤولية إلى مجهز السفينة المقطورة يكون قد أحسن تطبيق القانون.	قطر

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

371	2007	1	التجارية والبحرية	م 860، 863 و 864 من القانون البحري	لا يعد حادثاً بحرياً، وتبقى مسؤولية شركة التأمين قائمة، عندما يقع حادث أثناء قطر سفينة، عند خروجها من الميناء، بسبب خلل في محرك السفينة القاطرة والسرعة الفائقة المستعملة.	قطر
210	2011	1	التجارية والبحرية	م 866 من القانون البحري	اعتراف قائد السفينة القاطرة بمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن عملية القطر، يجعل صاحب السفينة القاطرة مسؤولاً عن الخسائر	
68	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	من المقرر قانوناً أن الأحكام التي حازت قوة الشيء المقضي به تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن المجلس الأعلى كان قضى في نفس موضوع النزاع برفض الطعن، فإن قضاة الموضوع بقضائهم على الطاعن بدفع قيمة الأثاث يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	قوة الشيء المقضي به
59	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	من المستقر عليه قانوناً وقضاء انه لا يجوز للقاضي أن يحكم بشيء لم يطلب منه. و أن لا يأخذ بقريضة الحكم الحائز لقوة الشيء المقضي به تلقائياً، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - إن قضاة الموضوع أسسوا قرارهم - تلقائياً - على الحكم القاضي بأداء اليمين - والحائز قوة الشيء المقضي فيه - دون طلب من صاحب المصلحة، فإنهم بذلك خرقوا القانون، وعرضوا قرارهم للنقض.	
164	2013	1	المدنية	م 367 من ق 1 م و	يجب على القاضي، المعروضة عليه دعوى إضفاء قوة الشيء المقضي فيه على الحكم الصادر في أول درجة، الملغى في الاستئناف بقرار تم نقضه، و بعد انقضاء اجل إعادة السير في الدعوى بعد النقض، الحكم بإضفاء قوة الشيء المقضي فيه	
290	1990	2	الجنح والمخالفات	م 225 من قانون الجمارك	متى كان من مقرراً قانوناً أن الأسباب القاهرة التي تحول دون استظهار الناقلين للبضائع - رخصة المرور أو النقل داخل المنطقة البرية من النطاق الجمركي - تبرئهم من جريمة محاولة التهريب - ومن ثم فإن نعي إدارة الجمارك على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير سديد يستوجب رفضه. ولما كان قضاة الاستئناف قضوا ببراءة المتهمين الذين اعتمدوا في تسببهم للقرار المطعون فيه على أن المتهمين تمكنا بعد معاينة الجريمة في الحصول على مستند من مصالح الجمارك مؤرخ في 28 سبتمبر 1985 يشهد على أنهما حضرا إلى مصلحة الجمارك ويسمح لهما بالتنقل في النطاق الجمركي وهذا بتاريخ 25 سبتمبر 1985، وأن هذا اليوم كان يوم عطلة وتم القبض عليها في اليوم الموالي، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم كما فعلوا استناداً إلى حالة القوة القاهرة لم يخرقوا القانون وبرروا قضاءهم تبريراً كافياً. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	قوة القاهرة
125	1997	2	التجارية والبحرية	م 803/ هـ من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه يعفى الناقل من المسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي لحقت بالبضاعة إذا نتجت عن قوة القاهرة. ولما - ثبت في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف اعتبروا العاصفة من مخاطر الاستغلال رغم أن الخبرة لم تعتبرها من حالات القوة القاهرة لأنها تعد من الظروف العادية في فصل الشتاء فإنهم خرقوا بذلك نص المادة المشار إليها أعلاه مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
377	2007	2	العقارية	م 102 و 114 من ق 1 م	غلق مقر المجلس القضائي مؤقتاً بسبب الزلزال، لا يشكل قوة القاهرة تحول دون الطعن بالاستئناف، مادام القانون يجيز تسجيل العريضة أمام المحكمة.	

101	1995	1	المدنية	م 691 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يجب على المالك ألا يتعسف في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار ...، ولما كان ثابتاً . من قضية الحال . أن قضاة الاستئناف حصروا النزاع في تحديد الضرر ومصدره، وقضوا بإلزام الطاعن بتحويل مدخل البناية بعيداً عن مسكن المطعون ضده بسبب الضرر الذي لحقه من جراء ذلك، مؤسسين قرارهم على المعاينة، المنجز محضراً عنها، فإنهم بذلك قد أحسنوا تطبيق القانون، مما يتوجب رفض الطعن الحالي .	قيود الملكية

حرف الكاف

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
كشوفات الرواتب	يتم الفصل ابتدائيا في دعوى ذوي حقوق العامل المتوفى، الرامية إلى تسليم كشوفات رواتبه.	م 21 من القانون 04-90	الاجتماعية	1	2014	285
كفالة	لا يجوز إثبات الكفالة إلا بالكتابة.	م 645 من ق م	المدنية	4	1991	58
	يلتزم الأجنبي بتقديم كفالة، عند رفع دعوى، بصفته مدعيا أصليا.	م 460 من ق ا م	التجارية والبحرية	2	1993	117
	لا يجوز الصلح بشأن المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية والنظام العام، إلا بنص خاص.	م 124 من ق ا وم 461 من ق م	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1996	105
	إلغاء عقد الكفالة والتصريح بعودة الكفيلين إلى ولاية أمهما، بناء على رغبتهما ومراعاة لمصلحتهما، تطبيق صحيح للقانون.	م 87، 116 و 124 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1998	89
	يفترض، للحكم بدفع مبلغ الكفالة المحكوم به على الأجنبي، الرجوع إلى الاتفاقية القضائية المبرمة بين الجزائر والدولة الأجنبية المعنية.	م 460 من ق ا م	المدنية	1	2000	79
	يتمسك المدعي عليه، بطلب الكفالة، قبل إبداء أي دفع في الموضوع.	م 460 من ق ا م	المدنية	2	2000	92
	تكون المطالبة بالدين أمام المصفي قبل الرجوع على الكفيل.	م 658 من ق م	المدنية	2	2002	209
	يعد مخالفا للقانون، الحكم الناطق برفض الدعوى من أجل عدم دفع الكفالة، من دون تحديد مقدارها الواجب دفعه.	م 460 من ق ا م	التجارية والبحرية	1	2007	321
	تتم عودة الولد المكفول غير المميز، بإذن من القاضي، مع مراعاة مصلحة المكفول.	م 124 من ق ا وم 42 من ق م	الأحوال الشخصية والمواريث	1	2007	473
	يجب على الكافل، القيام بالإنفاق على الطفل المكفول وتربيته ورعايته قيام الأب بابنه، باعتباره وليا قانونيا، ما لم يثبت قانونا تخليه عن الكفالة.	م 116 و 121 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	2007	443
	الكفالة المتضامنة تفقد الكفيل حق المطالبة بتجريد المدين من أمواله.	م 665 من ق م	المدنية	1	2008	87
	يمكن الدائن، في كفالة شخصية وبالتضامن، رفع دعوى مباشرة على الكفيل المتضامن.	م 660 و 665 من ق م	التجارية والبحرية	1	2008	141
	لا يجوز للبنك الرجوع على الكفيل لتحصيل الدين الباقي في ذمة المدين المكفول إلا بعد ثبوت إعسار المدين.	م 619 و 660 من ق م والأمر 07-95 والقانون 04-06	التجارية والبحرية	1	2009	183
	يكون قابلا للنقض، القرار المكتفي بالتصريح بعدم قبول دعوى أجنبي، لعدم دفع كفالة، بدون تحديد مقدارها.	م 460 من ق ا م وم 42 من ق ا م وا	التجارية والبحرية	2	2011	259
	جوز للكافل أن يوصي أو يتبرع للمكفول بماله، في حدود الثلث.	م 185، 184، 123 و 205 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	2011	283

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

290	2012	1	شؤون الأسرة والموارث	م 116 من ق ا	لا تسري آثار الطلاق، من حضانة ونفقة، على الطفل المكفول، الذي يعيش مع مطلقة الزوج الكافل.	كفالة
309	2014	1	شؤون الأسرة والموارث	م 116 من ق ا	نفقة الطفل المكفول يتحملها، بعد الطلاق، الشخص الكافل المذكور في عقد الكفالة وليس الزوج المطلق.	
143	2016	1	شؤون الأسرة والموارث	م 124 من ق ا.	يسمح للأبوين أو لأحدهما المطالبة بعودة الولد المكفول إلى ولايتهما بإذن من القاضي دون تخيير الولد في حالة عدم بلوغه سن التمييز. تقضي مصلحة المكفول بقاءه مع والديه بأرض الوطن في حالة انتقال الكافل للإقامة ببلد أجنبي.	
147	2016	1	شؤون الأسرة والموارث	م 124 من ق ا	ترجح الأحقية في كفالة القاصر، في حالة الطلاق، وفقا لما تقتضيه مصلحة المكفول.	
224	2016	2	شؤون الأسرة والموارث	م 124 من ق ا من ق م 2/42 م	مدار الكفالة مصلحة المكفول، فمتى تحققت هذه المصلحة وجب المصير إليها ولو ناقض ذلك مصلحة الأم لأن حق المكفول في الرعاية والاهتمام والتربية والتعليم والاستقرار النفسي والعاطفي أقوى من حق الأم ومقدم عليها.	
81	2017	2	شؤون الأسرة والموارث	م 124 من ق ا	رفض دعوى إلغاء كفالة البنت غير المميزة، بناء على التحقيق الاجتماعي الذي أكد عدم أهلية الأم من الناحية المادية والاجتماعية والتربوية، يدخل في السلطة التقديرية للقضاة، مراعاة لمصلحة البنت المكفولة.	
251	2012	1	التجارية والبحرية	م 644 إلى 673 من ق م	لا ينبغي الخلط بين الكفالة البنكية، الداخلة في المعاملات المصرفية العالمية، الخاضعة للأعراف الدولية، وبين الكفالة الشخصية، الخاضعة للقانون المدني.	كفالة بنكية
219	2012	2	التجارية والبحرية	م 106، 144 و 2/656 من ق م وم 600 و 601 من ق ا م وا	لا يمكن البنك التصرف في حساب الكفيل، بأخذ مبلغ منه، بدون تحقق سببه وبدون سند تنفيذي مهور بالصيغة.	
294	1989	2	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	عدم تمكين المتهم من الكلمة الأخيرة، يعد إهمالا مؤديا إلى الإخلال بحق الدفاع.	كلمة أخيرة للمتهم
200	1993	1	الجنح والمخالفات	م 431 من ق ا ج	عدم الإشارة بأن الكلمة الأخيرة كانت للمتهم، خرق للقواعد الجوهرية للإجراءات، ومساسا بحقوق الدفاع.	
243	1998	1	الجنح والمخالفات	م 353 من ق ا ج	إغفال منح الكلمة الأخيرة للمتهم ولمحاميه، لا يرتب النقض، إلا في حالة إثبات أن المتهم أو دفاعه قد طلب الكلمة الأخيرة ولم تمنح له.	

حرف اللام

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
لجنة التأديب	عدم ذكر أسماء أعضاء لجنة التأديب والجهة التي ينتمون إليها، في محضر هذه اللجنة، يؤدي إلى بطلانه وبطلان القرار المتخذ على أساسه.	م 77 من القانون 06-82	الاجتماعية	3	1990	139
	إحالة العامل مرتين على لجنة التأديب من أجل نفس الوقائع، إجراء مخالف للقانون.	م 25 من المرسوم 254-74	الاجتماعية	4	1990	126
	ذكر أسماء وصفات أعضاء لجنة التأديب ضروري لصحة تشكيلتها.	القانون 06-82 والقانون 11-90	الاجتماعية	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية- الجزء 2	1997	177
	الإحالة إلى لجنة التأديب، لم تعد إلزامية قانوناً، إلا إذا نص النظام الداخلي للمؤسسة عليها.	م 2/77 من القانون 11-90	الاجتماعية	2	2005	241
لجنة العجز	ذكر أسماء وصفات أعضاء لجنة العجز وجوبي لصحة القرار.	م 32 و 33 من القانون 15-83	الاجتماعية	2	1996	92
	الطعن في قرارات لجنة العجز، يكون أمام الأقسام الاجتماعية للمحاكم.	القانون 15-83 والقانون 08-08 والقانون 04-90 وم 500 من ق 1 م و	الاجتماعية	1	2010	353
لعان	يجوز تأخير اللعان لظروف خاصة.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	3	1991	75
	وقوع اللعان يسقط نسب الولد، ويقع التحريم بين الزوجين.	م 42 من ق 1 وأحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	3	1994	54
	مدة اللعان هي أسبوع من يوم رؤية الزنا أو العلم بالحمل.	اجتهاد قضائي	الأحوال الشخصية والمواريث	1	2004	289
	يجوز تأخير اللعان لظروف خاصة.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	3	1991	75

حرف الميم

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
مانع أدبي	المستفاد من القرار المطعون أن الطاعنة التمسست الحكم بإثبات حقوقها في التركة على أساس أن الطاعن حاز العقارات بصفة عاصب لها في تركة والدها، إلا أن قضاة المجلس أغفلوا الرد على هذا الدفع الجوهرى مبررين قضاءهم بأن المطعون ضده يستفيد من التقادم المكسب وهو قضاء لا يستقيم ومقتضيات المادة 316 من القانون المدني التي تقرر بأنه لا يسري التقادم كلما وجد مانع مبرر شرعا يمنع الدائن من المطالبة بحقه وعلى هذا الأساس فإن المانع الذي يوقف مدة الحيابة قد يكون إلى جانب المانع المادي مانعا أدبيا يتجلى في العلاقة بين الحائز والمالك ومن هذا تكون الحيابة مشوبة بعيب اللبس فيما تترتب آثارها. ومتى كان كذلك فإن القضاة أغفلوا في تطبيق القانون وأساءوا فهمه فيما يعرض قرارهم للنقض.	م 306، 808، 832 و 833 من ق م	العقارية	1	2001	245
	المانع الأدبي (صلة القرابة بين الطرفين) يجعل الحيابة مشوبة بعيب اللبس.	م 808، 832 و 833 من ق م	العقارية	عدد خاص - الجزء 2	2004	211
	ينتفي المانع الأدبي في الحقوق الميراثية، لقيامها أساسا على القرابة بين الورثة، ولا تأثير له على تقادمها	م 829 من ق م	العقارية	2	2007	401
	يجوز، إذا وجد مانع أدبي، الإثبات بالبينة، فيما كان يجب إثباته بالكتابة.	م 336 من ق م	التجارية والبحرية	1	2011	214
	لا يمكن التحجج بالمانع الأدبي، لتبرير انعدام الدليل الكتابي، في حالة وجود عقد شركة، مكتوب بين الطرفين المتنازعين.	م 333 و 336 من ق م	المدنية	1	2013	174
	يمكن ان تشكل العلاقة الزوجية، وفت نشوء الدين، مانعا أدبيا يحول دون إثباته بالكتابة	م 336 من ق م	المدنية	1	2014	199
	تستقل محكمة الموضوع بغير معقب، بمسالة تقدير المانع الأدبي، الذي هو نسبي عارض و ليس مطلقا. لا يرجع المانع الأدبي إلى طبيعة التصرف و إنما إلى الظروف التي انعقد فيها. لا تعتبر صلة النسب أو المصاهرة، في حد ذاتها، مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي.					
مبادلة منازل تابعة لأمالك الدولة	من المقرر قانونا أنه لا تقبل المبادلة في المنازل التابعة لأمالك الدولة إلا بإذن صريح من لجنة منح السكن، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير مؤسس.	م 3/15 من المرسوم 76-147	الاجتماعية	3	1992	130
	ولما لکن من الثابت -في قضية الحال- أن الطاعن لم يتحصل على إذن صريح من لجنة منح السكن لإجراء عملية المبادلة للمنزل التابع لأمالك الدولة فإن قضاة الاستئناف بقضائهم عليهم بالطرده من الأمانة على أساس أن المبادلة لا تقبل في مثل هذه المنازل إلا بإذن صريح من لجنة منح السكن، طبقوا صحيح القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.					

312	1989	2	الجنح والمخالفات	م الأولى من ق ع	متى وجهت للشخص تهمة باعتباره الفاعل الأصلي لوقائع معينة، فإنه ليس من الجائز قانوناً أن توجه إلى نفس الشخص تهمة المشاركة في الفعل الأصلي الذي اتهم به في آن واحد . إن إسناد تهمة الفعل الأصلي والمشاركة إلى شخص واحد ومن أجل واقعة واحدة يعد خرقاً للقانون. ولقد كان على قضاة الموضوع الالتزام بهذا المبدأ وإسناد حالة واحدة للمتهم حسب الوقائع والأدلة الثابتة في حقه، ومتى خالفوا ذلك استوجب نقض وإبطال قرارهم .	مبدأ الشرعية
266	1995	1	الجنح والمخالفات	م 413 و 432 من ق ا ج	من المقرر قانوناً، أن يلغى الحكم الصادر غيابياً، إذا تمت معارضته من قبل المتهم، وعلى المجلس القضائي أن يقضي بعدم قبول الاستئناف إذا كان غير صحيح شكلاً. ولما ثبت -من قضية الحال - أن الطاعن بعد معارضته للحكم الغيابي الأول، استأنفته النيابة العامة والمتهمة الثانية، أمام المجلس الذي قبل الاستئناف وفصل في الدعوى دون انتظار الفصل في المعارضة التي انتهت بإلغاء الحكم الأول، متجاهلاً بذلك مبدأ (المعارضة تفوق الاستئناف)، مما خلق وضعاً شاذاً، بحيث أيد حكماً ملغى، وعوقب الطاعن على نفس الوقائع بعقوبتين مختلفتين. لذا يتعين التصريح بإبطال -القرار المنتقد -دون إحالة والأمر بإعادة السير في الدعوى المعروضة حالياً على نفس المجلس بعد استئناف الحكم الفاصل في المعارضة .	مبدأ المعارضة تفوق الاستئناف
109	2011	1	المدنية	م 324 مكرر 1 من ق م	إلزام طرف، عن طريق القضاء، بالحضور أمام الموثق، للتوقيع على عقد، يتعارض و مبدأ سلطان الإرادة و يخالف القانون.	مبدأ سلطان الإرادة
193	1992	1	الجنح والمخالفات	م 434 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه لا يمكن للمجلس القضائي، إعفاء المتهم من آثار المتابعة القضائية بغير عقوبة ولا مصاريف، إلا إذا عاين أن الوقائع ليست ثابتة، وأنه لا وجود لجريمة أو جنحة أو مخالفة مرتكبة منه، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ، يعد خرقاً للقانون ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن مجلس قضاء الأغواط، لما أطلق سراح المتهم بناء على مجرد وجود شك في الخبرة دون مناقشة صحتها وجديتها، والأمر في القضية باتخاذ كافة التدابير المفيدة لإظهار الحقيقة تراءى لهم أن التحقيق أهمل الكشف عنها، فإنه بقضائه كما فعل، تكون قد خرقت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	متابعة جزائية
363	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	قواعد عامة	إن القضاء برفض طلب الطاعنة المتعلق بالمتاع الذي لم يثبت وجوده دون تطبيق القاعدة العامة للإثبات يعد خطأ في تطبيق القانون.	متاع

369	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 338 من ق م	لا يحتج و لا يحكم بسبق الفصل، في دعوى تسليم باقي الأمتعة	متاع
108	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	إذا اختلف الزوجان على متاع البيت و كان مما يصلح عادة للنساء يقضي بما تطلبه الزوجة بعد تحليفها اليمين و متى قضى بخلف هذا الحكم الشرعي اعتبر خرقا لما قرره في هذا الشأن وعليه يستوجب نقض القرار الذي فصل في نزاع متعلق بمتاع البيت خاص بالنساء و حكم على الزوج بتأدية اليمين	متاع البيت
78	1990	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا أن النزاع المتعلق بمطالبة الزوجة لورثة زوجها المتوفى الأشياء التي كانت لها ببيت الزوجة في حياته، نزاع يتعلق بمتاع البيت والخلاف حوله بين الزوجين وهما على قيد الحياة لا يختلف حوله بين ورثة كل منهما عند وفاة أحدهما أو وفاتهما معا، فإن هذا النزاع تسري عليه قاعدة ما يصلح عادة للنساء دون وجود بينة للزوجة عليه تأخذه مع يمينها، ونفس الشيء يقال فيما هو خاص بالرجال، فإن كان مما يصلح لهما معا فيحلف كل منهما ويتقسمانه، ولا يختلف الأمر إلا في كيفية الحلف، فالزوجان يحلفان على البت والورثة يحلفون على العلم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الشرعية وتشويها لوقائع النزاع. لما كان ثابتا - في قضية الحال- أن الزوجة المطعون ضدها أقامت دعوى مطالبة فيها تمكينها من أثاثها الباقي لها ببيت الزوجية، وحققها من زوجها، فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم للحكم المصادق على تقرير الخبرة تضمن حصر محلفات الهالك المنقولة وقسمتها على الورثة، مع إلزام الطاعن بإعطاء حق المطعون ضدهما وبمعالجتهم للنزاع على هذا النحو، هو خروج عن القواعد الشرعية والخطأ في فهم طلبات الزوجة وإخراجها من معناها الحقيقي إلى معنى بعيد عنه. ومتى كان ذلك استوجب نقض، وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار تلقائيا من المجلس الأعلى بمخالفة أحكام هذا المبدأ الشرعي.	
50	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 73 من ق 1 وم 341 من ق م	من المقرر شرعا وقانونا أن الثابت أن أثاث البيت مبدئيا هو ملك للزوج، وللزوجة أن تثبت عكس ذلك، ومن المقرر أيضا أن كل شخص لا يحكم عليه بشيء إلا إذا اتخذ موقفا واضحا فيما يطلب منه بالإنكار أو الإقرار، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد مخالفا للقواعد الشرعية والقانونية.	
64	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	لما كان قضاة المجلس - في قضية الحال - حكموا برفض طلب الزوج فيما يخص الأثاث وحكموا للزوجة بالصداق، دون أن يطبقوا في شأنه ما هو منصوص عليه فقها في شأن الأثاث، وخاليا من أقوال الزوج حول الصداق بالإنكار أو الإقرار يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية والقانونية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
64	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان مقورا شرعا أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، ومن ثم فإن إدعاء الزوج أن زوجته أخذت مصوغها وأثاثها وملابسها يصير مكلفا بإثبات دعواه، فإن عجز فالقول للزوجة مع يمينها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الشرعية. لما كان - في قضية الحال- أن الخلاف حول متاع البيت لم يكن حول وجوده بمنزل الزوجية، بل كان حول إدعاء الزوج أن زوجته أخذته معها، فإن قضاة الموضوع حينما عكسوا الأمر ووجهوا اليمين للزوج وهو مدع وتلقوها منه مباشرة يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

55	1991	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 73 من ق 1	من المستقر عليه قضاء وشرعا أن أثاث البيت المخصص للاستعمال الثنائي بين الزوجين يعتبر ملكا للزوج ما لم تثبت الزوجة بالبينة أن ذلك ملك لها اشترته أو هو من جملة صداقها فإن لم يكن هذا فالزوج أحق به مع يمينه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الشرعية ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوج إن اعترف ببقاء أمتعة زوجته عنده فإنه استثنى منها أشياء ادعاها لنفسه، فإن المجلس القضائي الذي اعتبرها استثناء الزوج داخلا في أمتعة زوجته وحكم لها به دون أن يطالبها بإقامة البينة على أشياء هي للرجل يأخذها بعد حلفه يكون بقضائه كما فعل خالف القواعد الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب القرار المطعون فيه.	متاع البيت
40	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام عامة	من المقرر قانونا أنه إذا اختلف الزوجان حول قيمة الأمتعة فللقاضي سلطة في تحديد ذلك ولا يجوز له تحويل سلطته إلى شخص آخر ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المجلس القضائي لما ترك الأمر بيد المنفذ لتحديد قيمة مبلغ الأمتعة يكون قد تخلى عن عمل يخصه وحده وبقضائه كما فعل خالف القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه جزئيا فيما يخص الأمتعة.	
230	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 73 من ق 1 وم 347 و 348 من ق م	من المقرر قانونا أن الناكل عن اليمين خاسر دعواه. ومتى - في قضية الحال - أن المطعون ضدها قد وجه لها القاضي الأول تأدية اليمين طبقا لأحكام المادة 73 من قانون الأسرة على تركها أثاثها و مصوغها في بيت الزوجية غير أنها امتنعت عن تأديتها و عليه فإن القرار المنتقد لما سمح للمطعون ضدها بتأدية اليمين التي وجهت لها سابقا و نكلت عنها خطأ في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك يتوجب نقض القرار جزئيا فيما يخص الأثاث و المصوغ	
233	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	إن الاكتفاء بتوجيه اليمين قبل معرفة وجود أو عدم وجود محل النزاع المدعى به يعتبر بمثابة انعدام التسبب و خرق واضح لقواعد الإثبات ومتى تبين - من قضية الحال - أن الطاعن قد أنكر وجود المتاع و المصوغ لديه و طلب إقامة البينة على دعواها و التمس الاستماع إلى شهادة ابن شهادة ابن المطعون ضدها، فإن قضاة الموضوع لما لم يجيبوا على طلب الطاعن و بادروا بتوجيه اليمين المتممة للمطعون ضدها دون وجود المصوغ فإنهم عرضوا قرارهم للقصور في التسبب و خرقوا قواعد الإثبات	
236	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 73 من ق 1 واجتهاد قضائي	من المقرر قانونا أن الدفع المتعلق بعدم تأدية اليمين بشأن الأثاث لا يعتبر طلبا جديدا بل هو دفع يثار في أي درجة من درجات التقاضي. ومن ثم فإن القرار المنتقد عندما اعتبر توجيه اليمين التي أثارها الطاعن طلبا جديدا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. مما يستوجب نقض القرار جزئيا فيما يتعلق بالأثاث.	
239	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 433 و 434 من ق 1 م	من المقرر قانونا أنه إذا وجهت اليمين إلى خصم في نزاع أو ردت عليه فإن الخصم يقوم بحلف اليمين بنفسه بالجلسة. ومتى تبين - من قضية الحال - أن القاضي الأول قد حدد مكان تأدية اليمين بالمسجد الكبير وهو ما جعل المطعون ضدها تتراجع على مستوى الاستئناف عن طلب المتاع محل الإنكار من طرف الطاعن، مع أن اليمين في حالة الإنكار توجه للمدعى عليه وهو الطاعن في هذه القضية وتسمى يمين النفي طبقا للقاعدة العامة في الإثبات، فإن القرار المنتقد لما أيد الحكم المستأنف بخصوص أداء اليمين بالمسجد الكبير فيما يتعلق بالمتاع من طرف المطعون ضدها رغم إنكار الطاعن أغلبية المتاع ودون مناقشة سبب تراجع المطعون ضدها عن طلب المتاع، خالف القانون. مما يستوجب نقض القرار جزئيا فيما يخص اليمين .	

242	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/73 من ق 1	من المقرر قانوناً أن المشتركات بين الزوجين في الأمتعة يتقسمانها مع اليمين. ومتى تبين - في قضية الحال - أن القرار المنتقد لما أيد الحكم القاضي على الطاعة بأداء اليمين بشأن الأمتعة باستثناء جهاز التلفزة والمقياس الذهبي والراديو لأنها لم تقدم بشأنها أي دليل رغم أنها تعتبر من الأمتعة المشتركة قد خالف أحكام المادة 73/2 من ق أ. ومما يستوجب نقض القرار المطعون فيه جزئياً.	متاع البيت
245	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 347 و 348 من ق م	من المقرر قانوناً أنه في حالة إنكار وجود المتاع المطالب به عند أحد الزوجين تطبق القاعدة العامة في الإثبات " البينة على من ادعى واليمين على من أنكر". ومتى تبين - في قضية الحال - أن المدعى عليه أنكر وجود الأمتعة المطالب بها، فإن قضاة الموضوع لما قضاوا برفض الدعوى في الحال دون تطبيق القاعدة العامة في الإثبات بتوجيه اليمين للمدعى عليه خالفوا القانون وعرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
248	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي	تقييم مبالغ المتاع مسألة فنية ترجع إلى أهل الخبرة من الصناع والتجار وليس إلى القضاة. ان القرار المنتقد مشوب بانعدام الأساس القانوني لما أيد الحكم المستأنف القاضي بدفع مبالغ مالية مقابل متاع المطعون ضدها لأن تقدير المتاع مسألة فنية يتولاها أهل الخبرة من صناع وتجار خاصة عندما تكون المبالغ المطلوبة مرتفعة وليس القضاة. مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
304	2001	2	الأحوال الشخصية والمواريث	73 من ق 1	يعتبر المصوغ من متاع البيت ومن المعتاد للنساء. وأن القضاء بتطبيق القاعدة العامة للإثبات على المصوغ موضوع النزاع رغم عدم إنكار المطعون ضده له يعد خطأ في تطبيق القانون.	
359	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	73 من ق 1	يتقاسم الزوجان، في حالة النزاع، الأثاث المشترك بينهما مع توجيه اليمين	
67	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً أن المتعة شرعت للمرأة التي يختار زوجها فراقها، وليس للمرأة التي تختار فراق زوجها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقواعد الشرعية. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس بتأييدهم الحكم المستأنف القاضي بتطبيق المطعون ضدها من الطاعن والحكم لها بمتعة، يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	متعة
41	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من القواعد المقررة شرعاً أن المتعة لمن طلقها زوجها وليست لمن طلقت نفسها بحكم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للنصوص الشرعية في فرض المتعة. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الزوجة أقامت دعوى التطلق واستجابت المحكمة لطلبها ووافق المجلس عليه الذي يعد وحده عقاباً للزوج بسبب إهماله، فإن القضاء بالمتعة للمطلقة يعد مخالفاً للنصوص الشرعية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار جزئياً فيما يخص المتعة.	

61	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقضاء أن المتعة تمنح للزوجة مقابل الضرر الناتج بها من طلاق غير مبرر ويسقط بتحميلها جزء من المسؤولية فيه. ولما كان ثابتا - في قضية الحال- أن القرار المطعون فيه قضى بإسناد الظلم إلى الزوجين معا، فلا سبيل لتعويض أحدهما ومنح المتعة للزوجة. ومتى كان كذلك استوجب النقض جزئيا فيما يخص المتعة.	متعة
194	2016	1	التجارية والبحرية	م 28 من ق 03-03 م 28 من الامر 95-06 م 44 من الأمر 03-03	1- ينعقد مجلس المنافسة ويتحقق نصابه القانوني بحضور 6 من أعضائه على الأقل. 2- تتقدم الدعاوى المتعلقة بالمنافسة إذا لم تسجل الشكوى في أجل 3 سنوات من تاريخ المخالفة. لا تأثير على الدعوى - من حيث التقادم - إذا لم يتم الفصل فيها بسبب تجميد نشاط المجلس لمدة 10 سنوات.	مجلس المنافسة
274	1989	2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانونا ان المحاضر الجمركية تثبت صحة المعاينات المادية التي تنقلها ما لم يقع الطعن فيها بعدم الصحة، وذلك عندما يحررها موظفان تابعان لإدارة عمومية، فإن الاعتماد على غير هذه الوسائل في المواد الجمركية يعد خطأ في تطبيق القانون . إذا كان من المؤكد أن قضاة الاستئناف قضوا ببراءة المطعون ضده بعد استبعاد اعترافه الوارد في محضر الجمارك باعتبار أن لهؤلاء القضاة سلطة تقدير الاعتراف وفقا لمفهوم المادة 213 ق إ ج، فإنهم بذلك تجاهلوا أحكام المادة 254 من قانون الجمارك التي تنص على وجه الخصوص أن محاضر الجمارك تثبت صحة ما ورد فيها من تصريحات واعترافات ما لم يثبت العكس، ومتى كان كذلك تعين نقض وإبطال القرار المطعون فيه من حيث الدعوى المالية فقط.	محاضر جمركية
301	1989	2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	متى نص القانون على بأن تثبت المحاضر الجمركية صحة المعاينات المادية التي تنقلها ما لم يقع الطعن فيها بعدم الصحة وذلك عندما يحررها موظفان محلفان تابعة لإدارة عمومية، فإن الاكتفاء بتصريحات المتهمين وحدها والاعتماد عليها من طرف قضاة الموضوع في إصدار قرارهم دون اعتبار لما ورد في محضر الجمارك يعد خرقا للقانون. إن الإعفاء من المسؤولية الجنائية للناقل لا يمكن استنتاجه إلا بتبرير الوقائع بظرف قاهر ولا يكون ذلك بناء على مجرد تصريحات صادرة عن حسن النية أو الجهل بوجود محل الغش. لذلك يستوجب نقض القرار الذي قضى بتسريح المتهم وذلك على مستوى الدعوى المدنية و الجنائية فقط باعتبار أن الأحكام الجنائية الواردة في القرار المطعون فيه هي صريحة يحتفظ بها.	
346	1989	4	الجنح والمخالفات	م 212 من ق ا ج وم 2/254 من قانون الجمارك	متى كان من المقرر قانونا أن محاضر الجمارك تثبت صحة ما جاء فيها من اعترافات وتصريحات ما لم يثبت عكس ذلك بدليل مقبول قانونا ومن ثم فإن للقاضي سلطة مطلقة في تقدير وسائل الإثبات والترجيح بينها ولما كان كذلك فإن نعي إدارة الجمارك على القرار المطعون فيه بخرق القانون وعدم كفاية الأسباب، غير سديد ويستوجب الرفض. لما كان الثابت في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا ببراءة المتهم من الجريمة الجمركية المتابع من أجلها بعد أن قدم لهم فواتير شراء البضائع، واعتبروها الدليل العكسي للاعترافات والتصريحات التي تضمنها محضر الجمارك، فإنهم بهذا القضاء التزموا بتطبيق القانون ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

260	1990	2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانونا، أن المحاضر الجمركية تثبت صحة المعاينات المادية التي تتضمنها هذه المحاضر مالم يطعن فيها بعدم الصحة، ومن المقرر أيضا أن كل قرار يجب أن يشتمل على أسباب مؤيدة لمنطوقه ومطابقة للقانون، ومن ثم فإنه لا يمكن لقضاة الموضوع ممارسة سلطتهم التقديرية إلا عند تقديم الدليل العكسي على عدم صحة ما ورد في هذه المحاضر، وأن القضاء بخلاف ذلك يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان ثابتا -في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف قضوا بتسريح المتهم الملاحق بتهمة استيراد بضائع بدون تصريح وذلك استنادا على مجرد إنكاره لهذه الوقائع وتقرير حق الاستفادة من الشك لصالحه دون قيامهم بإجراء تحقيق تكميلي في الدعوى للتحقيق من صحة شهادة تحويل الإقامة، فإنهم بقضائهم هذا خرقوا القانون وكان قرارهم منعدم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>
283	1993	3	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانونا أن المعاينات المادية المبينة في المحاضر الجمركية تعتبر صحيحة ما لم يطعن فيها بالتزوير، وإن إثبات عكس ما تحتويه هذه المحاضر يكون على مرتكب الجريمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان من الثابت - في قضية الحال - حسب محضر الجمارك أن رجال الجيش الوطني الشعبي ألقوا القبض على المتهم (ق.ع) وهو يحاول عبور الحدود الجزائرية مصحوبا بثماني بقرات على بعد أربع مائة متر من تلك الحدود، فإن قضاة المجلس الذين قضوا ببراءة المتهمين من أجل تهمة التهريب على مجرد إنكار وإدعاء دون أن يثبت المتهمون عكس ما يوجد في المحضر المحرر وفقا لمقتضيات المادة 254 من قانون الجمارك خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>
233	1994	3	الجنائية	م 254 من قانون الجمارك	<p>متى كان من المقرر قانونا أن المحاضر الجمركية تثبت صحة المعاينات المادية والاعترافات والتصريحات التي تنقلها ما لم يقع طعن فيها بعدم الصحة.</p> <p>ومن ثم فإن قضاة المجلس الذين أسسوا قرارهم - المطعون فيه - على نقد محضر المعاينة، من أجل تبرئة المطعون ضده، من الجرائم الجمركية المتابع من أجلها، فإنها تعد أسبابا غير كافية لنقد القوة الثبوتية لمحضر الحجز، مما يتعين القول أن الأوجه المثارة في محلها وينجر عنها بطلان القرار المنتقد مع الإحالة.</p>
202	1997	2	الجنح والمخالفات	م 246، 255 و 258 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانونا أنه " يلزم أعوان الجمارك الذين حرروا المحضر من تسليم نسخة منه إلى المتهم وإن عدم مراعاة هذا الإجراء يجعل المحضر باطلا ".</p> <p>ومن المقرر أيضا أنه " يمكن إثبات المخالفات للتشريع والتنظيم الجمركيين وملاحقتها بجميع الطرق القانونية ".</p> <p>ولما ثبت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما قضوا ببطلان إجراءات الدعوى العمومية بسبب عدم تسليم نسخة من محضر الجمارك إلى المتهم وبالنتيجة القضاء تلقائيا بإرجاع وسيلة النقل إلى أصحابها، يكونوا قد خرقوا القانون لعدم لجوئهم إلى طرق الإثبات الأخرى بعد استبعاد محضر الجمارك . ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.</p>

محاضر جمركية

210	1997	2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانوناً أنه تثبت المحاضر الجمركية صحة المعاينات المادية التي تنقلها، ما لم يقع الطعن فيها بعدم الصحة وذلك عندما يحررها محلفان تابعان لإدارة عمومية. ولما ثبت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما رفضوا طلب إدارة الجمارك -الطاعنة- نتيجة العبارة الواردة في محضرهم والمتمثلة في -يبدو أن القيمة المصرح بها غير حقيقية- دون تبيان عناصر التقييم الحقيقي الذي وصلت إليه في مراجعتها وعدم تبيان من أين استمدت هذه القيمة الحقيقية يكونوا قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.</p>
227	1998	1	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	<p>من المقرر قانوناً أنه "تثبت المحاضر الجمركية صحة المعاينات المادية التي تنقلها ما لم يقع الطعن فيها بعدم الصحة وذلك عندما يحررها موظفان محلفان تابعان لإدارة عمومية".</p> <p>ولما ثبت -في قضية الحال- أن إدارة الجمارك لجأت إلى مهندس المناجم الذي أثبت تزوير رقم هيكل السيارة وحررت محضراً بذلك وأن المتهم طلب تعيين خبير فاستجاب المجلس لطلبه وخلصت الخبرة إلى أن السيارة محل المتابعة لم يطرأ عليها أي تغيير . وباعتبار أن إثبات التزوير -في قضية الحال- هي مسألة فنية تتطلب لمعاينتها مهارة خاصة فإن محضراً لحجز المحرر من قبل إدارة الجمارك لا يعد من قبيل المعاينات المادية المنصوص عليها في المادة 254 ق ج، إنما مجرد استنتاج لا يلزم القضاة. ومن ثم فإن قضاة لما قضوا في دعوى الحال اعتماداً على نتائج الخبرة التي أمروا بها والتي لم تبد إدارة الجمارك أي ملاحظة بشأنها، فإنهم لم يخالفوا القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .</p>
202	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 258 من قانون الجمارك	<p>يمكن إثبات الجرائم الجمركية ومتابعتها بجميع الطرق القانونية حتى ولو لم يتم أي حجز .</p> <p>ولما قضى القرار المطعون فيه بالبراءة على أساس أن محضر رجال الدرك الوطني لم يتضمن البيانات والإجراءات المنصوص عليها في المادة بين 241 و 246 من قانون الجمارك وبالتالي اعتباره باطلاً فإنه قد خرق القانون ذلك أن محضر الدرك وإن كان لا يمكن اعتباره محضر حجز ذي قوة ثبوتية إلا أنه يعد محضر تحقيق ابتدائي على سبيل الاستدلال وفقاً للمادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية.</p>
261	2010	1	الجنائية	م 254 من قانون الجمارك	<p>لا قوة الثبوتية للمحاضر الجمركية أمام محكمة الجنائيات</p>

محاضر جمركية

269	1990	1	الجنح والمخالفات	م 5 من الأمر 33-75	<p>1- من المقرر قانوناً، أن ممثل الفرع النقابي يرافق بقوة القانون مفتش العمل أثناء تفتيشه وأن الإغفال عن عدم مراعاة هذه الشكلية لا يترتب عليها أي أثر من حيث قوة إثبات المحاضر المحررة من طرف مفتشي العمل، ولما كان كذلك، فإن النعي على القرار المطعون فيه بهذه المخالفة، في غير محله ويستوجب رده لعدم تأسيسه قانوناً .</p> <p>2- من المقرر قانوناً، أن محاضر مفتشي العمل، التي تعين الجرائم الخاصة بتشريع العمل لها حجيتها إلى أن يطعن فيها بالتزوير، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بعدم أخذه بعين الاعتبار كل المستندات الخاصة بتصريح العمال وعدم تسجيل الجريمة موضوع المتابعة في سجل الشركة، في غير محله ويستوجب رده ولما كان المجلس القضائي، أدان الطاعن من أجل مخالفة تشريع العمل، فإنه كان على صواب مما يستوجب معه رفض الطعن .</p>	محاضر مفتشية العمل
112	1992	1	الاجتماعية	م 12 من الأمر 33-75	<p>متى كانت أحكام المادة 12 من القانون رقم 33-75 تنص على أن محاضر مفتش العمل والشؤون الاجتماعية تعد أدلة إثبات إلى أن يدعى بتزويرها فإنه وبالقياس القانوني يمتد العمل بهذه المادة إلى جميع المحاضر المحررة في إطار الصلاحيات المخولة لمفتش العمل في نطاق هذا القانون. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مؤسس.</p> <p>ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطاعن يعني على القرار المطعون فيه كونه زاد في القوة الإثباتية لمحاضر مفتشية العمل بتصريحه أن هذا المحاضر صحيحاً حتى يطعن فيه بالتزوير وأن قضاة الاستئناف بقضائهم كذلك اعتمدوا على القياس القانوني وطبقوا صحيح القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب رفض الطعن.</p>	
134	2013	1	المدنية	م 13 من ق ا م وا والأمر 02-96	<p>المحضر القضائي و محافظ البيع بالمزايدة ضابطان عموميان، يتوليان قانوناً، حسب الحالة، التنفيذ و البيع، مقابل أتعاب، بطلب من المستفيد من السند التنفيذي.</p> <p>لا مصلحة لهما في حصول البيع أو عدم حصوله.</p> <p>لا يعدان خصمين، ولا صفة لهما، بالتالي، في الطعن في الأحكام القضائية ذات الصلة.</p>	محافظ البيع بالمزايدة
199	2016	1	التجارية والبحرية	م 20 من المرسوم التنفيذي رقم: 33-97	<p>يحق لمحافظ البيع المطالبة بمقابل عما قام به من تقييم للعتاد ومصاريف للإشهار في الجرائد ولو لم يتم البيع بالمزاد العلني.</p>	
65	2005	1	المدنية	م 46 فقرة 3 من القانون 04-91	<p>يتمتع نقيب المحامين بصفة التقاضي، بتأهيل من مجلس منظمة المحامين</p>	محاماة
117	2009	1	المدنية	القانون 04-91	<p>المحامي غير الملزم بتحقيق نتيجة، ملزم ببذل كل ما في وسعه من مجهودات ووسائل للدفاع عن مصالح الزبون</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

250	2011	2	التجارية والبحرية	م 4 من القانون 91-04 والقرار الوزاري، المؤرخ في 4 سبتمبر سنة 1995، يتضمن الموافقة على النظام الداخلي لمهنة المحاماة	يمكن المحامي، في الحالات المسموح بها قانوناً، تحرير "العقود"، المتضمنة التخلي عن حق، أو الاعتراف به	محاماة
150	2015	1	المدنية	م 558، 559 من ق 1 م 1	المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا، المتقاضى أمامها، بصفته خصماً، ملزم بتمثيله بمحامٍ معتمد لدى المحكمة العليا.	
355	2013	2	الجناية	م 30، 293 مكرر و 2/294 من ق ع	يستفيد الجاني، بموجب عذر التوبة، من تخفيض العقوبة، حسب موعد الإفراج، و لا يشكل البتة أساساً ولا سبباً لتغيير طبيعة الجريمة، من جنائية إلى جنحة محاولة الاختلاف بالعنف	محاولة اختطاف بعنف
221	1993	4	الجناية	م 30 من ق ع	من المقرر قانوناً أن كل محاولة لارتكاب جنائية تبتدئ بالشروع في التنفيذ أو بأفعال لا لبس فيها تؤدي مباشرة إلى ارتكابها تعتبر كالجناية نفسها إذا لم توقف أو لم يخب أثرها إلا لظروف مستقلة عن إرادة مرتكبها، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن المتهم الطاعن قام بإلحاق عدة ضربات بواسطة الخنجر التي أصابت الضحية ولم يتوقف إلا بعد فرار الضحية، فإن محكمة الجنايات التي اقتنعت بجريمة محاولة القتل العمدي التي وضعت له سؤالا وأجابت عليه بنعم طبقت صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	محاولة في جنائية
238	1991	2	الجنح والمخالفات	م 31 من ق ع	من المقرر قانوناً، أن المحاولة في الجنحة لا يعاقب عليها إلا بناء على نص صريح في القانون، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت- في قضية الحال- أن الوثائق المنسوبة للمتهم تتمثل في دقه على باب سكن الضحية الخارجي بقوة بدون أن تتم عملية الدخول، فإن قضاة الموضوع الذي أدانوا المتهم بجنحة اقتحام حرمة منزل أخطأوا في تطبيق القانون لكون المحاولة في الجنحة غير معاقب عليها إلا بنص. ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	محاولة في جنحة
170	1992	4	الجناية	م 30 من ق ع	من المقرر قانوناً أن كل محاولة لارتكاب جنائية تبتدئ بالشروع في التنفيذ أو بأفعال لا لبس فيها تؤدي مباشرة إلى ارتكابها تعتبر كالجناية نفسها إذا لم توقف أو لم يخب أثرها إلا نتيجة لظروف مستقلة عن إرادة مرتكبها حتى ولو لم يمكن بلوغ الهدف المقصود بسبب ظرف مادي يجهله مرتكبها. و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن السؤال الذي أدانت به المحكمة الطاعن غير سائغ منطقياً ولا قانونياً لا يتضمن كافة العناصر المكونة لجريمة محاولة القتل العمدي تكون بقضائها كما فعلت أخطأت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	محاولة قتل

221	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 244 و 255 من قانون الجمارك	إن القضاء ببطلان الإجراءات بحجة عدم تبيان هوية المتهم في محضر الدرك الوطني هو قضاء غير سائغ وخاطئ ذلك أن القانون يشترط أن يرد في محاضر الحجز المعلومات التي من شأنها أن تسمح بالتعرف على المتهمين وان البيانات المتعلقة بالهوية لم ترد في المادة 249 من قانون الجمارك على سبيل الحصر. و متى تبين من أوراق الطعن أن محضر الحجز يتضمن اسم ولقب المتهم وعنوانه فهي معلومات كافية لا تحول دون الفصل في القضية.	محضر الحجز
235	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 254 من قانون الجمارك	إن قضاة الموضوع ملزمون بالأخذ بالمعاينات المادية المثبتة في محاضر الحجز المحررة من طرف أعوان الجمارك الغير مطعون في صحتها بالتزوير، ولما تبين من القرار المطعون فيه أن قضاة الموضوع قضوا ببراءة المتهمين دون الأخذ بما ورد في محضر الحجز الجمركي من الاختلاف في كمية البضاعة المتنازع بشأنها، فإنهم عرضوا قرارهم للقصور في التسيب ومخالفة القانون.	
389	2015	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	يجب توقيع محضر إثبات الإجراءات من طرف رئيس المحكمة والكاتب الحاضر الجلسة. يشار، في حالة حصول مانع للكاتب، في مكان توقيعه، إلى هذا المانع، تحت طائلة البطلان. عبارة "يوقع عليه من الرئيس"، الواردة في المادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية، في صياغتها باللغة العربية، غير صحيحة. نص المادة، في صياغتها باللغة الفرنسية، هو الأسلم، من حيث النص على توقيع الكاتب مع الرئيس.	محضر إثبات الإجراءات
64	1997	2	المدنية	م 379 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه لا يجوز نزع ملكية عقارات المدين إلا في حالة عدم كفاية المنقولات المحجوزة للوفاء بالدين. و يتولى القائم بالتنفيذ المصرح له قانونا بإجراء الحجز، و توقيع الحجز العقاري بموجب أمر الحجز المبلغ بصفة قانونية. و متى تبين من قضية الحال أن محضر الحجز العقاري لم يرد فيه تبليغ القرار التنفيذي و مشتملات الدار محل الحجز و التحديد المساحي، و لم يثبت أن الدائن قام بتبليغ هذا المحضر إلى المدين. فان الطاعن الحالي قد تجاهل كل هذه الأحكام الأمرة مما يجعل طعنه غير وجيه مما يستوجب الرفض.	محضر الحجز العقاري
284	1989	4	الجنائية	م 314 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن محضر المرافعات يعتبر من الوثائق الأساسية المعتمد عليها في مراقبة قانونية الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات ومن ثم فإن التناقض الوارد في البيانات التي تضمنها هذا المحضر لا يسمح للمجلس الأعلى بممارسة هذه الرقابة. إذا كان الثابت في قضية الحال أنه ورد في محضر المرافعات أن الشهود جميعا أدوا اليمين القانونية، ثم تضمن بعد ذلك أنه استمع إلى ستة شهود، دون أداء اليمين بمقتضى السلطة التقديرية المخولة لرئيس محكمة الجنايات. و متى كان هذا التناقض يحول دون ممارسة المجلس الأعلى لمراقبة قانونية الإجراءات، استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعن بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	محضر المرافعات

178	1999	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>1- من المقرر قانونا "يحرر كاتب الجلسة محضرا بإثبات الإجراءات المقررة يوقع عليه من الرئيس. ..". ومتى تبين - من قضية الحال- أن محضر المرافعات لم يتم تحريره فإنه يجعل من المستحيل على المحكمة العليا مراقبة احترام الإجراءات الجوهرية المنصوص عليها قانونا، وبشكل بذلك مخالفة لأحكام المادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية.</p> <p>2- ومن الثابت كذلك في قضاء المحكمة العليا أن ورقة الأسئلة تعتبر من الوثائق الأساسية في كل محاكمة جنائية ويجب أن تشتمل على بيانات جوهرية نصت عليها المادة 309 من قانون الإجراءات الجزائية".</p> <p>ولما ثبت- في قضية الحال- أن ورقة الأسئلة جاءت مبنورة من قرارات محكمة الجنائيات بشأن العقوبة التي أصدرتها على المتهمين مما يشكل مخالفة لأحكام المادة 309 من قانون الإجراءات الجزائية ويترتب عنها البطلان.</p> <p>وحيث أن انعدام محضر المرافعات ووجود ورقة أسئلة مبنورة يشكلان مخالفة لأحكام المادتين 309 و314 من قانون الإجراءات الجزائية، مما يستوجب ذلك نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>	محضر المرافعات
316	2001	2	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>إن تحرير محضر المرافعات من طرف كاتب الضبط وتوقيعه مع رئيس المحكمة، يعد إجراء جوهرية يثبت من خلاله استيفاء الإجراءات القانونية المقررة لانعقاد جلسات المحاكم الجنائية ويسمح للمحكمة العليا ممارسة رقابتها عليها.</p> <p>وعليه فإن عدم توقيع محضر المرافعات يشكل مخالفة للمادة 314 ق ج يترتب عليها النقض.</p>	
321	2001	2	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>إن إدراج نسخة طبق الأصل من محضر المرافعات ضمن ملف الطعن بالنقض إجراء لا يمكن المحكمة العليا من مراقبة شكلية أصل المحضر الذي يجب أن يوقع عليه رئيس المحكمة.</p> <p>ومتى كان كذلك فإن الحكم المطعون فيه خالف هذه القاعدة مما يترتب عنه النقض.</p>	
353	2002	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>إن تحرير وتوقيع محضر المرافعات يعد إجراء جوهرية يثبت من خلاله استيفاء الإجراءات القانونية المقررة لانعقاد جلسات المحاكم الجنائية ويسمح للمحكمة العليا ممارسة رقابتها عليها، وعليه فإن عدم توقيع المحضر لا يضيء عليه الطابع الرسمي والقانوني كما لا يجوز إرفاق الملف بنسخة مطابقة للأصل لأن المحكمة العليا تنظر في أصل الوثائق لا في صورها وإغفال هذا الإجراء الجوهرية يؤدي إلى النقض.</p>	
336	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>إن تحرير محضر المرافعات وتوقيعه من طرف الرئيس يعد إجراء جوهرية يثبت من خلاله استيفاء الإجراءات القانونية المقررة لعقد المحاكمة الجنائية ويسمح للمحكمة العليا ممارسة رقابتها عليها ، وعليه فإن عدم توقيع المحضر يشكل مخالفة للمادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية. يترتب عنها البطلان</p>	
569	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	<p>يعد سكوت محضر المرافعات عن إجراء معين دليل على عدم وقوعه ، ولما أغفل الرئيس تلاوة الأسئلة الاحتياطية قبل قفل باب المرافعات وتلا فقط الأسئلة الأصلية ثم فاجأ الأطراف بوجود أسئلة احتياطية أجابت عنها المحكمة ، فإن ذلك يشكل مساس بحقوق الأطراف يترتب عنه البطلان .</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

574	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	إن إدراج نسخة طبق الأصل من محضر المرافعات ضمت ملف الطعن بالنقض إجراء لا يمكن المحكمة العليا بموجبه من مراقبة شكلية أصل المحضر والذي يجب أن يوقع عليه رئيس محكمة الجنائيات . والحكم المطعون في دعوى الحال قد خالف هذه القاعدة مما يترتب عليه النقض .	محضر المرافعات
577	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	لما كانت ورقة الأسئلة ومحضر المرافعات والحكم الجنائي تكمل بعضها فيما يخص الإجراءات ، فإن سكوت وثيقة عن ذكر إجراء معين لايعرضها للبطلان طالما أشارت إليه وثيقة أخرى . والثابت في الدعوى الحال أن محضر المرافعات أغفل ذكر طلبات النيابة بينما ذكرها الحكم الجنائي وصحح بذلك الإجراء الذي تم الإغفال عنه بالمحضر مما يجعل الدفع المشار غير مجدي .	
581	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	إن كون محضر المرافعات مهياً مسبقاً على شكل مطبوعة في أجزاء منه لا يعرضه للبطلان مادامت المعلومات المذكورة به غير مطعون بتزويرها .	
585	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	إن توقيع محضر المرافعات من طرف الرئيس وكاتب الضبط إجراء جوهري وإغفال توقيع أحدهما أو كلاهما يعرضه للبطلان .	
406	2003	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	إن توقيع محضر المرافعات من قبل رئيس المحكمة هو الذي يعطي له الطابع الرسمي والقانوني، وعليه فإن إغفال هذا الإجراء الجوهري يؤدي إلى النقض والإبطال.	
543	2007	1	الجنائية	م 133 من قانون القضاء العسكري وم 314 من ق ا ج	يجب على المحكمة العسكرية، الخاضعة أحكامها لرقابة المحكمة العليا، تحرير محضر المرافعات، مع مراعاة التحفظات الواردة في قانون القضاء العسكري.	
549	2007	1	الجنائية	م 314 من ق ا ج	استقر اجتهاد الغرفة الجنائية بالمحكمة العليا، على عدم جواز تدوين تصريحات الأطراف في محضر المرافعات، المتضمن إثبات الإجراءات المقررة قانوناً، إلا بأمر من رئيس محكمة الجنائيات، حفاظاً على مبدأ شفوية المرافعات.	
231	2013	2	الاجتماعية	م 406، 407 و 563 من ق ا م و ا	محضر التبليغ، المتضمن، في نفس الوقت، تكليفاً بتنفيذ قرار و إلزام بالدفع، محضر صحيح، يعتد به لتحديد بداية سريان أجل الطعن بالنقض لا يعد تبليغاً صحيحاً، التبليغ الحاصل بمحضر تبليغ، خال من النص على تسليم نسخة من القرار المطلوب تبليغه إلى المبلغ له	محضر تبليغ

235	1990	2	الجنائية	م 264، 265، 266 و 327 من ق ا ج	إن ما تقرره المادة 14/327 من قانون الإجراءات الجزائية المتعلقة بوضع قائمة تتضمن ثمانية عشر محلفا لدى القسم الاقتصادي لمحكمة الجنايات يختارون من بين أعوان الدولة وعمال القطاع الاشتراكي، فإن ذلك لا يحول دون تطبيق المواد 264، 265، 266 من نفس القانون، أمام هذا القسم شريطة أن تكون مشاركة المحلفين الإضافيين قد تمت بصفة قانونية. ولما كان محضر تشكيل محلفي الحكم تضمن بيانات متناقضة إذ نص فيه من جهة على أن الرئيس وضع الأسماء الثمانية عشرة من المحلفين الأصليين بصندوق القرعة وبعد تخطيطها شرع في إجراء القرعة ونتج عن ذلك أن تألف محلفو الحكم من محلفين اثنين أصليين ومحلفين اثنين احتيابيين، فإنه يترتب على هذه البيانات المتناقضة البطلان. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون.	محضر تشكيل محلفي الحكم
29	1993	1	المدنية	م 74 من ق ا م	من المقرر قانونا أنه في الدعاوى الجائز استئنافها يحرر الكاتب محضرا خاصا بأقوال الشهود، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقواعد الجوهرية في الإجراءات. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قاضي الدرجة الأولى الذي أمر بإجراء تحقيق وسماع الشهود دون أن يتم تحرير محضر بذلك، فإن قضاة المجلس بتأييدهم للحكم دون أن يصححوا هذا الإجراء بالرغم من التمسك به أمامهم يكونوا قد خرقوا الإجراءات الجوهرية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	محضر سماع الشهود
611	2007	1	الجنح والمخالفات	م 212 و 214 من ق ا ج	يعد قرارا منعدم الأسباب، مستوجبا للنقض، القرار المستبعد محضر الضبطية القضائية من دون مناقشة، بالرغم من كونه يعد وسيلة إثبات خاضعة لتقدير القاضي، وعنصرا من عناصر الدعوى، لما يتضمنه من معاينات مادية	محضر ضبطية قضائية
407	2009	1	الاجتماعية	القانون 90-11 وم 19 من القانون 90-04	تقديم قرار تسريح العامل غير وجوبي لقبول الدعوى أمام المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية. يكفي تقديم محضر عدم المصالحة لقبولها.	محضر عدم المصالحة
275	2014	1	الاجتماعية	م 19 و 31 من القانون 90-04 وم 504 من ق ا م و	لا يمكن استصدار محضر ثانٍ بعدم الصلح، بخصوص نفس النزاع، حتى ولو تضمن المحضر الثاني مسائل أو طلبات جديدة. لا يمكن، بعد انقضاء أجل ستة (6) أشهر المقرر لرفع الدعوى، اللجوء إلى مكتب المصالحة، للحصول على محضر ثانٍ بعدم الصلح والاعتماد على تاريخ تسليمه، لحساب أجل جديد لرفع الدعوى.	
223	2007	1	المدنية	م 13 من القانون 91-03 وم 3 من المرسوم التنفيذي 77-2000	يجب التمييز بين أتعاب المحضر القضائي، الواقعة على عاتق الزبون، وبين الحق التناسبي على تحصيل مبالغ مستحقة، الواقع على عاتق المدين	محضر قضائي

215	2008	2	التجارية والبحرية	المرسوم التنفيذي 77-2000 والمرسوم التنفيذي 270-91	حسم النزاع التاجم عن حساب أتعاب المحضر القضائي، المتمثلة في حق تناسبي، لا يحتاج إلى أهل الخبرة، مادام "المدين يتحمل الحق المحسوب على أساس المبالغ المقبوضة أو المحصلة فعلا".	محضر قضائي
134	2013	1	المدنية	م 13 و 611 من ق ا م وا والقانون 03-06	المحضر القضائي ومحافظ البيع بالمزايدة ضابطان عموميان، يتوليان، قانونا، حسب الحالة، التنفيذ و البيع، مقابل أتعاب، بطلب من المستفيد من السند التنفيذي لا مصلحة لهما في حصول البيع أو عدم حصوله، لا يعدان خصمين، ولا صفة لهما، بالتالي، في الطعن في الأحكام القضائية ذات الصلة	
87	2005	1	المدنية	م 5 من القانون 03-91	محضر المحضر القضائي، المثبت وقائع مادية، قابل للاحتجاج به، حتى ولو لم تأمر به جهة قضائية.	محضر المحضر قضائي
29	1989	1	المدنية	م 59 من ق ا م	الانتقال للمعاينة إجراء تحقيقي قد يأمر به القاضي ليطلع شخصا على مواطن النزاع ويبنى تقديره عليها بعين المكان . ولما كان هو الحكم، يكفي أن يثبت في حكمه ما شهد به وقدره دون وجوب تحرير محضر بالمعاينة، لاقتصار المادة 59 ق ا م على الإشارة إليه دون ترتيب الجزاء على عدم تحريره.	محضر معاينة
245	2005	2	الاجتماعية	م 34 و 37 من القانون 04-90	محضر الصلح، لا يحل محل محضر عدم المصالحة، في قبول الدعوى المرفوعة أمام قاضي الموضوع.	محضر مصالحة
221	1991	2	الجنح والمخالفات	م 492 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن نص المادة 492 من قانون الإجراءات الجزائية تعفي القرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة بالأحداث من إجراءات الطوابع المالية والتسجيل فيما عدا ما يرجع منها إلى الفصل عند الاقتضاء في الحقوق المدنية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع قضوا على المتهم القاصر بالحبس وألزموه بالمصاريف القضائية فإنهم يكونوا بقضائهم هذا قد عرضوا قرارهم للنقض ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	محكمة الأحداث
245	1991	4	الجنائية	م 6/314 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه يجب أن يثبت حكم محكمة الجنايات الذي يفصل في الدعوى العمومية مراعاة جميع الإجراءات الشكلية المقررة قانونا كما يجب أن يشتمل فضلا عن ذلك على الوقائع موضوع الاتهام ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان من الثابت، في قضية الحال، أن محكمة الجنايات أدانت المتهم بجريمة السرقة الموصوفة دون ذكر الوقائع موضوع الاتهام الواردة في قرار الإحالة والتي تشتمل على الأقل في ذكر الشيء المختلس وهوية الضحية والظروف التي وقعت فيها الجريمة تكون قد خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	محكمة الجنايات

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

243	1993	3	الجنائية	م 250 و 306 من ق ا ج	متى كان من المقرر قانونا أنه يجوز للمحكمة تغيير الوصف القانوني للوقائع المطروحة أمامها بشرط أن تلتزم بحدود المادة 306 من ق ا ج وأن تراعى ما يستوجبه حق الدفاع، إلا أنه لا يجوز لها أن تهمل التهمة الواردة في قرار الإحالة والمتبوع من أجلها المتهم وتسنده له وقائع أو تهم جديدة لم يجر بشأنها التحقيق ولم ترد في قرار الإحالة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال- أن محكمة الجنايات أسندت إلى المتهمين جرائم غير واردة في قرار الإحالة ولم يطرح سؤالا بشأنها، فإنها تكون بقضائها كما فعلت قد خالفت القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	محكمة الجنايات
431	2005	2	الجنائية	م 316 من ق ا ج	تفصل المحكمة الجنائية في طلبات التعويض المدني، المقدمة من المدعي المدني ضد المتهم، بالقبول أو بالرفض، ولا يجوز لها حفظ الحقوق.	
317	2011	1	الجنائية	م 2/285 من ق ا ج	لا يجوز قطع المرافعات ذات الصلة بالفصل في الدعوى العمومية أمام محكمة الجنايات ويجب مواصلتها إلى غاية انتهاء القضية بحكم. يمكن محكمة الجنايات الفصل لاحقا في الدعوى المدنية.	
287	2016	1	الجنائية	م 309 فقرة 7 من ق ا ج م من 284 إلى 361 من ق ا ج	1- لا يمكن لمحكمة الجنايات إصدار حكم غيابي على متهم متابع بجنحة. 2- يعد مخالفة لقواعد جوهرية في الإجراءات انعقاد محكمة الجنايات للفصل في جنحة بدون حضور محلفين.	
241	2004	1	العقارية	اجتهاد قضائي	العقود المحررة من طرف قضاة المحاكم الشرعية قبل استرجاع الاستقلال تعد عقودا رسمية.	محكمة شرعية
37	1989	2	المدنية	م 96 من ق م	متى أوجب القانون في الالتزام التعاقدى مشروعية المحل، اعتبر محظورا كل اتفاق مخالف لذلك، وكان من أثر البطلان المترتب، إرجاع الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرام العقد . فإن المجلس القضائي الذي أيد حكما قضى على البائع برد ثمن بيع سيارة مستوردة محظور بيعها بحكم القانون و اللوائح التنظيمية، يكون قد التزم صحيح القانون وأعطى قراره الأساس القانوني.	محل العقد
144	1989	1	التجارية والبحرية	م 176 من القانون التجاري	من المقرر قانونا أنه يجوز للمؤجر رفض تجديد الإيجار غير أنه ينبغي عليه أن يسدد للمستأجر تعويض استحقاق يجب أن يكون مساويا للضرر المسبب نتيجة عدم التجديد، فان تحديد القيمة التجارية للمحل ينبغي أن تشمل على تقدير لتعويض الاستحقاق حسب النشاط أو الأنشطة التجارية الممارسة به. يتعين أن تكون الخبرة مؤسسة على هذا النحو في تقدير عناصر التعويض حتى يمكن الاعتماد عليها، أما إذا خلت من هذا التقدير فلا ينبغي أن تكون أساسا للحكم بالتعويض. وللقضاء بخلاف أحكام هذا المبدأ، يستوجب نقض القرار الذي صادق على تقرير خبرة حدد فيه قيمة المحل التجاري على أساس المداخيل المحققة عن بيع قطع الغيار دون اعتبار النشاط تصليح ودهن السيارات المزاول على سبيل الاحتراف بالمحل التجاري.	محل تجاري

153	1989	1	التجارية والبحرية	م 724 من ق م	إذا كان من المقرر قانوناً أنه في حالة اختلاف الشركاء في اقتسام المال الشائع، فعلى من يريد الخروج من الشروع أن يبادر برفع دعوى على باقي الشركاء أمام المحكمة فإذا ما رأت هذه الأخيرة وجهاً لذلك تعين خبيراً أو أكثر لتقويم المال الشائع وقسمته حصصاً إذا كان المال يقبل القسمة عينا ودون أن يلحقه نقص كبير في قيمته. ونظراً لعنصر العملاء الذي يدخل ضمن تكوين عناصر المحل التجاري، فإنه من المتعذر قسمته عينا دون التخفيض من قيمته والأضرار بمصالح المتقاسمين، فإن بيعه بالمزاد العلني هو الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة الشروع. وللقضاء بخلاف هذا المبدأ، استوجب نقض القرار الذي قضى بقسمة المحل التجاري عينا بين المالكين على الشروع.	محل تجاري
129	2000	2	التجارية والبحرية	م 324 مكرر 5 و 6 و 844 و 846 من ق م وم 459 من ق م	من المقرر قانوناً أنه "يعتبر ما ورد في العقد الرسمي حجة". ومن المقرر قانوناً أيضاً أن "حق الانتفاع يكتسب بالتعاقد وبالشفعة وبالتقادم أو بمقتضى القانون". ومن المقرر قانوناً أيضاً أن "ثمار الشيء المنتفع به تكون للمنتفع بقدر مدة انتفاعه". إن القرار المطعون فيه الذي قضى بطرد الطاعنين من المحل المتنازع عليه بناء على دعوى الطعون ضده كمالك للرقبة جاء مخالفاً للقانون، لأن صفة المطعون ضده كمالك للرقبة تعطي له الحق في التصرف فقط ولا يخول له الحق في استغلال العقار الذي اشتراه منتقاصاً من حق الانتفاع وبالتالي لا يسوغ له مقاضاة الغير لانعدام صفة التقاضي لديه. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
217	2002	1	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا تشترط المادة 177 من القانون التجاري إلا تحرير محضر أول لمعاينة غلق المحل من قبل المستأجر ثم توجيه إنذار للكف عن المخالفة المرتكبة ثم تحرير محضر ثان لمعاينة استمرار المخالفة.	
257	2004	2	التجارية والبحرية	م 2/177 من القانون التجاري	يجب - تحت طائلة البطلان - في دعوى إخلاء الأماكن المستأجرة، بسبب توقف النشاط التجاري، توجيه إنذار للمستأجر، يتضمن السبب المستند إليه ومضمون الفقرة الثانية من المادة 177 من القانون التجاري.	
297	2005	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا يشترط القانون التجاري في المادة 177، حكماً قضائياً لإثبات مخالفة التوقف عن استغلال المحل التجاري دون سبب جدي ومشروع.	
347	2006	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا يعد غلق المحل التجاري لأداء فريضة الحج، مخالفة بمفهوم المادة 177 من القانون التجاري.	
226	2014	2	التجارية والبحرية	م 78 و 177 من القانون التجاري	يتم تحديد الطبيعة القانونية للمخزن، باعتباره محلاً تجارياً أو مجرد مخزن للإيداع فقط، ليس على أساس فتحه مؤقتاً و نادراً لاستقبال و تسليم البضائع من و إلى التجار و الحرفيين، و إنما على أساس تردد الزبائن، من التجار و الحرفيين عليه وبمقابل	
93	2015	2	التجارية والبحرية	م 192 و 193 من القانون التجاري	لا تطبق على مراجعة بدل إيجار المحل التجاري الإجراءات الخاصة، المطبقة على مراجعة بدل إيجار المحلات المعدة للسكن.	
351	2003	عدد خاص	الجنائية	م 319 من ق م ج	تصدر المحكمة الجنائية حكمها في التهمة بغير حضور المحلفين لما يكون المتهم غائبا عن الجلسة وبعد القيام بإجراءات التخلف عن الحضور المنصوص عليه قانوناً . وأن مشاركة المحلفين في الحكم يشكل مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات .	

360	2003	عدد خاص	الجنايئة	م 316 من ق ا ج	تفصل المحكمة الجنائية في استرداد الأشياء المحجوزة دون مشاركة المحلفين وذلك بعد الفصل في الدعوى العمومية وفقا لأحكام المادة 316 من قانون الإجراءات الجزائية والحكم المطعون الذي أمر بإرجاع السيارة المحجوزة بمشاركة المحلفين فيه فإنه خالف هذه القاعدة مما يعرضه للنقض .	مخلفون
376	2003	عدد خاص	الجنايئة	م 290 و 291 من ق ا ج	من الثابت قانونا أنه لا يجوز إقحام المحلفين للنظر في مسألة حجية الشيء المقتضى فيه التي تدخل ضمن اختصاص القضاة المحترفين . وأن الحكم المطعون فيه - في قضية الحال - إذ تضمن سؤالا في هذا الصدد وأجاب عنه بمشاركة المحلفين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون	
625	2006	1	الجنح والمخالفات	م 7 و 9 من الأمر 22-96	يحق لإدارة الجمارك، في حالة معارضة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وتحرير محضر بذلك، تقديم الشكوى طبقا للمادة 9 من الأمر رقم 22-96، ولا يحق لها مع ذلك أن تتأسس طرفا مدنيا للمطالبة بالغرامات الجبائية الواردة في قانون الجمارك.	مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج
415	2008	2	الجنح والمخالفات	م 6 من الأمر 22-96 وم 21 و 325 من قانون الجمارك	تطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم 22-96، على جرائم مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ولا يحق لإدارة الجمارك التأسس طرفا مدنيا.	
290	2011	1	الجنح والمخالفات	م 9 من الأمر 22-96	لم يحدد الأمر رقم 22-96 نموذجا معيناً لتقديم الشكوى، الضرورية لتحريك الدعوى العمومية، في مجال مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج	
298	2011	1	الجنح والمخالفات	م 51 مكرر من ق ع وم 65 مكرر 2 من ق ا ج وم 5 من الأمر 22-96 وم 7 من الأمر 01-03 وم 2 من الأمر 03-10 ونظام بنك الجزائر 12-91	يتوقف قيام المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي، الخاضع للقانون الخاص، على تحقق شرطين أساسيين، هما: 1- ارتكاب الجريمة لصالح الشخص المعنوي. 2- ارتكاب الجريمة من قبل أجهزة الشخص المعنوي أو ممثليه الشرعيين. يجب، لمتابعة و معاقبة بنك، باعتباره شخصا معنويا، بجريمة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج " قضية الحال" إبراز توفر أركان الجريمة وشروط تطبيق المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. لا تعد الوكالة (Agence) البنكية جهازا من أجهزة البنك ولا يعد مدير الوكالة ممثلا شرعيا له.	
447	2013	2	الجنح والمخالفات	الأمر 22-96	يتم حساب التحويل من العملة الصعبة إلى الدينار الجزائري، حسب السعر القانوني لبنك الجزائر وليس حسب السوق الموازية، في جريمة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج	
271	1989	1	الجنايئة	م 426 من ق ع	إذا كان القانون يوجب في جريمة مخالفة التنظيم النقدي حجز محل الجريمة، وإن لم يحجز أو لم يقدم لسبب ما، فإنه يحكم على المذنب بغرامة يساوي مبلغها قيمة محل الجريمة فان القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون و موجبا للنقض والإبطال. فان كان من الثابت أن المحكمة أرجعت بعض المصوغات و سيارتين محجوزتين إلى أصحابها مع أنها استعلمت في ارتكاب الجريمة بدون طلب، و قضت بحفظ حالة المصوغ و الأشياء الأخرى بناء على ان مصادرة محل الجريمة هي اختيارية و ليست وجوبية ومتى كان الأمر كذلك فان ما ذهب إليه قضاء هذه المحكمة يعد مخالفا للقانون و موجبا للنقض	مخالفة التنظيم النقدي

218	1990	2	الجنائية	م 32 من ق ع وم 259 من قانون الجمارك	<p>متى استقر قضاء المجلس الأعلى على اعتبار أنه قد نتولد عن جريمة مخالفة التنظيم النقدي دعويان أحدهما عمومية تباشرها النيابة العامة والثانية مالية تمارسها إدارة الجمارك، ومن ثم فإن محكمة الجنايات التي قضت في الدعوى المدنية بقبول تأسيس إدارة الجمارك للحصول على الغرامة المالية المنصوص عليها في المادة 324 من قانون الجمارك شكلاً، ورفضته من حيث الموضوع تأسيساً على حكم المادة 32 من (ق ع) التي تقضي بأن يوصف الفعل الواحد الذي يحتمل عدة أوصاف بالوصف الأشد فإنها بقضائها كما فعلت أخطأت في تطبيق القانون، ذلك أن أحكام المادة 32 من (ق ع) تطبق على الدعوى العمومية لا على الدعوى المالية.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه تأسيساً على الوجه المثار بمخالفة هذا المبدأ.</p>
227	1990	3	الجنائية	م 425 مكرر من ق ع	<p>متى كان من المقرر قانوناً أن المذنب المرتكب لمخالفة التنظيم النقدي بإمكانه أن يدفع في ظرف 45 يوماً غرامة تعادل القيمة القانونية لمحل الجريمة، وأن دفع هذه الغرامة في الأجل المنصوص عليه يترتب عنه إيقاف الملاحقة القضائية فوراً، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مؤسس يتعين رفضه.</p> <p>ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المتهم (ع أ) دفع غرامة تمثل مرتين قيمة موضوع المخالفة (مجوهرات) في الأجل المنصوص عليه قانوناً والتي يفوق مبلغها ذاتياً القيمة القانونية لموضوع المخالفة الجمركية، فإن قضاة الموضوع الذين قضوا بإطلاق سراح المتهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.</p>
257	1990	3	الجنائية	م 425 مكرر من ق ع	<p>من المقرر قانوناً أنه في مخالفة تشريع الصرف وعندما تكون قيمة جسم الجريمة مساوية أو أقل من 30.000 دينار، فإن المأمورين لمشاهدة المخالفات ضد التنظيم النقدي ملزمون بإخبار المذنب أن بإمكانه أن يدفع في ظرف 45 يوماً على وجه الغرامة مبلغاً يعادل القيمة القانونية لمحل الجريمة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس ويتعين رفضه.</p> <p>ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن أعوان الجمارك لم يراعوا الإجراء المنصوص عليه بالمادة 425 مكرر من قانون العقوبات من إعلام المتهمين قبل كل متابعة حق الدفع خلال 45 يوماً غرامة مساوية لقيمة جسم الجريمة، فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بتسريح المتهمين المتابعين من أجل مخالفة تشريع الصرف لكون المتابعة مورست قبل الأوان طبقوا القانون التطبيق السليم.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.</p>
155	1991	1	الجنائية	م 425 من ق ع وم 259 من قانون الجمارك	<p>متى كان من المقرر قانوناً، أن جريمة مخالفة التنظيم النقدي تتولد عنها دعويان - دعوى عمومية تباشرها النيابة العامة بهدف توقيع الحبس والغرامة الجزائية على مرتكبيها ودعوى مالية تباشرها إدارة الجمارك قصد الحكم على المدان في الجريمة لتعويض الخزينة العامة من جراء ما لحقها من حرمان وما فاتها من كسب ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع عندما أدانوا المتهمين بجريمة مخالفة التنظيم النقدي دون الاستجابة لطلبات إدارة الجمارك المتعلقة بالتعويض لكونها طرفاً مدنياً يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.</p>

مخالفة التنظيم
النقدي

179	1992	2	الجناائية	م 425 من ق ع	<p>من المقرر قانونا أنه كل من يرتكب أو يحاول ارتكاب إحدى المخالفات ضد التنظيم النقدي المشار إليها في المادة 425 من ق. ع، يعاقب بالسجن وبغرامة تعادل ضعف القيمة القانونية لمحل الجريمة إذا كانت هذه القيمة تفوق 30.000 دج ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن محكمة الجنايات لما حكمت على المتهم بعقوبة ثلاثة سنوات حبسا دون أن تضيف الغرامة المقررة قانونا تكون بقضائها كما فعلت خالفت القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال الحكم المطعون فيه.</p>	<p>مخالفة التنظيم النقدي</p>
167	1993	2	الجناائية	م 425 من ق ع وم 259 من قانون الجمارك	<p>من المستقر عليه قضاء أن جريمة مخالفة التنظيم النقدي تتولد عنها دعوتين هما:</p> <p>- دعوى عمومية تباشرها النيابة العامة طبقا للمادة 425 من ق ع.</p> <p>- دعوى مالية تباشرها إدارة الجمارك طبقا للمادة 259 من ق الجمارك.</p> <p>ومن ثم فإن محكمة الجنايات - في قضية الحال - التي أدانت المتهمين بجريمة مخالفة التنظيم النقدي والتي قضت بعدم قبول تأسيس إدارة الجمارك كمدعي مدني تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية.</p>	
186	1993	2	الجنح والمخالفات	م 425 مكرر من ق ع	<p>من المقرر قانونا انه في مخالفات التنظيم النقدي وعندما تكون قيمة جسم الجريمة مساوية أو أقل من 30000 د ج فإن الأعوان المخولين بمعاينة هذه المخالفات ملزمون بإخبار المخالف أن بإمكانه أن يدفع غرامة في ظرف 45 يوما مساوية لقيمة جسم الجريمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن طلب من إدارة الجمارك المصالحة دون أن تستجيب له، فإن قضاة الموضوع الذين لم يستجيبوا لهذا الطلب بالرغم من أن قيمة جسم الجريمة أقل من 30000 د ج يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.</p>	
235	1993	4	الجناائية	م 425 و 425 مكرر من ق ع وم 305 من ق ا ج	<p>متى كان من المقرر قانونا أن رئيس محكمة الجنايات يضع سؤال عن كل واقعة معينة في منطوق الإحالة، فإنه في جريمة مخالفة التنظيم النقدي، يجب أن يتبع السؤال حول واقعة المخالفة سؤال ثان لتحديد قيمة محل الجريمة الذي يعد الإجابة عنه الحد الفاصل بين الجنحة والجناية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه الذي أدان المتهمين بمخالفة التنظيم النقدي دون أن يضع سؤالا حول قيمة الجريمة ودون أن يحكم عليهم بالغرامة المنصوص عليها قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.</p> <p>و متى كان كذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.</p>	
243	1993	4	الجناائية	م 425 و 425 مكرر من ق ع وم 305 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أن يتابع ويعاقب كل مرتكب لمخالفة ضد التنظيم النقدي وتكيف التهمة إن كانت جنائية أو جنحة والجهة المختصة نوعيا بالنظر فيها بحسب قيمة المعادن والبضاعة المهربة.</p> <p>ولما كان ثابتا - من ملف القضية الحالية - أن السؤال الذي طرح على المتهم أثناء المرافعة جاء مبهما ولم يأت بالنتيجة التي تبين نوعية المخالفة المرتكبة ومبلغ الجريمة إن كان يفوق 30 ألف د ج لمعرفة ما إذا كانت الأفعال تشكل جنائية أو جنحة طبقا للمادة 425 من قانون العقوبات، فإن الحكم يستوجب النقض والإحالة.</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

175	1995	2	الجناائية	م 424 من ق ع وم 3، 4 و6 من المرسوم 61-87	من المقرر قانونا أن عملية استيراد و تصدير العملة الصعبة من قبل المواطنين أو تحويل العملة الأجنبية، لا تخضع لأية رخصة أو إثبات لمصدرها. إلا أن بيع و شراء العملات الصعبة أو القيم داخل التراب الوطني بطريقة غير قانونية تعرض مرتكبها للمتابعة الجزائية. و بما انه لم تتم عملية البيع و الشراء كما هو أعلاه، فان غرفة الاتهام بتأييدها لأمر السيد قاضي التحقيق الرامي لانتقاء وجه الدعوى، فإنها قد طبقت القانون تطبيقا سليما.	مخالفة التنظيم النقدي
194	1995	2	الجنح والمخالفات	م 424 و425 من ق ع	من المقرر قانونا أن يتابع جزائيا كل مرتكب لجريمة مخالفة التنظيم النقدي وتتضمن العقوبة -بالإضافة إلى الحبس -غرامة تعادل ضعف القيمة القانونية لمحل الجريمة إذا كانت تفوق (30) ثلاثين ألف دينار جزائري. ولما ثبت أن المطعون ضدها تمت إدانتها بالجرم المذكور، وأن المجوهرات محل الغش قدرت ب : 63440 د ج، فإن الغرامة الجبائية هي عقوبة تكميلية إجبارية للعقوبة الأصلية، كان يتوجب على قضاة المجلس الحكم بها وإلا تعرض قرارهم للبطان -كقضية الحال.	
222	1998	1	الجناائية	م 425 من ق ع	من المقرر قانونا أن " الدعوى العمومية التي تمارسها النيابة العامة ضد المخالف والتي تهدف إلى معاقبته جزائيا لا تقبل المصالحة إلا بنص صريح في القانون عندما تكون القيمة القانونية لمحل الجريمة المرتكبة مساويا أو أقل من 30000 دج. ومن ثم فإن القيمة القانونية لمحل الجريمة المتبعة - في قضية الحال- يفوق 30000 د ج وبالتالي لا يجوز قانونا إجراء مصالحة بشأنها وعليه تكون محكمة الجنايات لما قضت بإدانة المتهم قد أصابت في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
238	1990	1	الجناائية	م 282 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه لا يجوز مسامحة المخالف في مجال المخالفات الجمركية، ومن ثم فإن القضاء بانتفاء وجه الدعوى في قضية مخالفة التنظيم النقدي لصالح متهمين تأسيسا على حسن نيتهم، يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا- في قضية الحال- أن المتهمين وقعت ملاحظتهما بتهمة مخالفة التنظيم النقدي، وأنه بعد قيام قاضي التحقيق بإرسال مستندات القضية إلى النائب العام، فإن غرفة الاتهام قضت بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهمين تأسيسا على حسن نيتهم، وهي بذلك لم تسبب قرارها تسببا كافيا. ومتى كان النعي على القرار المطعون فيه بالوجه المثار من النائب العام- الطاعن- في محله. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	مخالفة جمركية
251	1993	3	الجناائية	م 316 من قانون الجمارك	من المقرر قانونا أنه في المخالفات الجمركية تكون الأحكام الصادرة على العديد من الأشخاص لارتكابهم نفس الغش تضامنا بالنسبة للعقوبات المالية التي تقوم مقام المصادرة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن المتهمين اشتركوا بالمخالفات الجمركية، فإن قضاة الموضوع الذين لم يقضوا في حكمهم بالتضامن في الغرامات المحكوم بها خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض الحكم المدني المطعون فيه.	

286	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 282 و 303 من قانون الجمارك	لا يجوز مسامحة المخالف على نيته في مجال المخالفات الجمركية. كما يعد مسؤولاً عن الغش كل شخص يحوز بضائع محل غش إن القضاء ببراءة المدعى عليه في الطعن على أساس حسن النية رغم ثبوت المخالفة الجمركية بمحضر معاينة ذو قوة إثباتية الغير محتج ضده يعد خطأ في تطبيق القانون مما يعرض القرار المطعون فيه للنقض.	مخالفة جمركية
525	2002	2	الجنح والمخالفات	م 324، 330 و 336 من قانون الجمارك	من المستقر عليه قضاء أن طلبات إدارة الجمارك المدونة بمحضر إثبات المخالفة الجمركية تعتبر طلبات مقدمة أمام جهة الحكم فتكون هذه الجهة ملزمة بالتصدي لها والفصل فيها ولو غيابيا وأن إثارته أمام المجلس على إثر استئناف الحكم لا تعتبر طلبات جديدة، ومن ثم فإن عدم الفصل فيها يعد مخالفة للقانون.	
459	2003	1	الجنح والمخالفات	م 310 من قانون الجمارك	1- يعتبر مسؤولاً عن الغش كل شخص يحوز بضائع محل الغش كما أن المستفيد منه يخضع لنفس العقوبات التي تطبق على مرتكبي المخالفة المباشرين تطبيقاً للمادة 310 من قانون الجمارك. 2- إن التسبب الذي أعطاه قاضي التحقيق وغرفة الاتهام من كون التزوير إن وجد فقد وقع في الخارج فهو تعليل لا يتمشى وقانون الجمارك الذي يعتبر الحائز للبضاعة محل الغش مسؤولاً عنه بصرف النظر عن ارتكابه شخصياً للغش أو المشاركة فيه أم لا تطبيقاً للمادة 303 من قانون الجمارك.	
197	2006	1	المدنية	م 258 من قانون الجمارك	إدارة الجمارك، ملزمة بتبيان عناصر التقييم الحقيقي، الذي توصلت إليه، في مراجعة قيمة البضاعة و إثباتها	
130	1989	1	التجارية والبحرية	م 1/194 من ق ا م	متى كان من المقرر قانوناً أن الإجراءات الجوهرية ينبغي تحديدها بوضوح، فإن تأسيس قرار على مخالفة إجراءات جوهرية طبقاً للفقرة الأولى من المادة 194 ق ا م، دون تحديد مخالفة هذه القواعد ودون الإتيان بأي سبب آخر لتبرير قضائه يعتبر خرقاً للقانون. لذلك استوجب نقض القرار الذي قضى بقبول التماس إعادة النظر لخرق أشكال جوهرية دون تحديد القواعد التي خالفها القرار السابق.	مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات
275	1990	1	الجنح والمخالفات	م 524 و 379 من ق ا ج	من المقرر قانوناً أنه يتعين على الجهة القضائية التي تحال إليها الدعوى بعد النقض أن تخضع لحكم الإحالة فيما يتعلق بالنقطة القانونية التي قطع فيها المجلس الأعلى ومن ثم، فالقضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون وعدم امتثال لما قضى به المجلس الأعلى. ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن القرار المطعون فيه والحكم الذي أيده لم يذكر الأفعال المنسوبة للمتهم والنصوص القانونية المطبقة عليها والتي أسست عليها المتابعة الجزائية، وكانا خاليين من كل تعليل، مع أن المجلس الأعلى، سبق له وأن نقض قرار 21 جانفي 1975، لعدم امتثاله لمقتضيات المادة 379 من (ق ا ج)، فإن المجلس القضائي بموافقتهم من جديد على الحكم المستأنف وهو غير مسبب، خالف مرة أخرى مقتضيات المادة 379 (ق ا ج) من جهة وأحكام المادة 524 من نفس القانون من جهة أخرى. ومتى كان كذلك فإن النعي على القرار المطعون فيه بالوجه المثار من الطاعن في محله ويستوجب قبوله.	

40	1990	4	المدنية	م 234 من ق ا م	من المقرر قانونا وقضاء أن قضاة الموضوع مقيدون بالفصل في النقطة القانونية المطروحة عليهم دون التصدي إلى دفع خارج الخصومة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات، لما كان من الثابت في قضية الحال أن أصل الدعوى ينحصر في طلب تعويضات من أجل الضرر اللاحق عن تهديم البناءات في حين أن قضاة الموضوع أشاروا في حيثياتهم ومنطوق القرار المطعون فيه إلى مسألة ملكية الأرض المشيد عليها البناءات، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في قاعدة جوهرية للإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات
91	1990	4	التجارية والبحرية	م 109 و 142 من ق ا م	من المقرر قانونا أن الحكم بالطرد قبل الإقفال النهائي لباب المناقشة في موضوع القضية وقبل إتمام سائر الإجراءات القانونية المطلوبة يعد خرقا للأشكال الجوهرية في الإجراءات. لما كان قضاة الاستئناف - في قضية الحال - قضوا بطرد الطاعن من المتنازع عليه والأمر بتعيين خبير لتقويم تعويض الإخلاء تاركين الملف مفتوحا لمزيد من المناقشة بعد إنجاز الخبرة يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا الأشكال الجوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
240	1993	4	الجناية	م 245 من قانون الصحة	متى كان من المقرر قانونا أنه كل من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنفة على أنها مخدرة، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة واحدة، وبغرامة مالية تتراوح بين 500 و 5000 د ج أو بإحدى هاتين العقوبتين، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن محكمة الجنايات لما قضت على المتهم بسنتين حبس من أجل جريمة استهلاك المخدرات تكون بقضائها هذا قد تجاوزت سلطتها وخالفت القانون. ومتى كان ذلك استوجب نقض الحكم المطعون فيه.	مخدرات
601	2007	2	الجنح والمخالفات	م 17، 28 و 35 من القانون 18-04	يشكل جريمة الحيازة والمتاجرة الدولية للمخدرات، المنعقد اختصاص الفصل فيها للقضاء الجزائري، ضبط مخدرات لدى ربان سفينة، أثناء عبوره بسفينته المياه الإقليمية الجزائرية، خلال تنقله بين إقليمين دولتين مختلفتين.	
311	2011	1	الجنح والمخالفات	م 17 و 27 من القانون 04-18	جنحة المتاجرة بالمخدرات، المعاقب عليها بالحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة، تصبح في حالة العود، جناية المتاجرة بالمخدرات، المعاقب عليها بالسجن المؤبد محكمة الجنايات، هي المختصة بالفصل في جناية المتاجرة بالمخدرات	
388	2012	1	الجناية	م 5 و 21 من قانون الجمارك	تعد المخدرات بضاعة في بضاعة في نظر قانون الجمارك. تشكل حيازة المخدرات جريمة جمركية، تنشأ عنها دعوى عمومية و دعوى جنائية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

380	2013	2	الجنائية	م 19 من القانون 18-04	لا يمكن رفض طلب إدارة الجمارك، كطرف مدني، في الجرائم المنصوص عليها في قانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها، لخضوع هذه الجرائم كذلك لقانون الجمارك و قانون مكافحة التهريب	مخدرات
434	2014	1	الجنائية	م 33 من القانون 18-04	حكم محكمة الجنايات، الأمر في الدعوى المدنية بإرجاع السيارة المستعملة في نقل المخدرات لمالكها حسن النية و استثنائها من المصادرة، مطابق لقانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها	
384	2014	2	الجنائية	م 17 فقرة أخيرة من القانون 18-04	يعاقب من يقوم ، ولو بصورة عرضية، بعرض المخدرات للبيع أو الشراء قصد البيع، كفعل وحيد. حذف المشرع مصطلح "المتاجرة" الذي كان يعني ارتكاب الفعل مع التكرار.	
396	2015	1	الجنائية	م 17 من ق 18-04	شراء المخدرات أو بيعها أو عرضها للبيع، أفعال مستقلة عن بعضها البعض. يكفي القيام بفعل واحد، لارتكاب الجريمة وبالتالي التعرض للعقاب. تجنّب المشرع استعمال مصطلح "المتاجرة في المخدرات" في المادة 17 من قانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية، لكونه يتطلب تكرار الفعل (الشراء و البيع).	
256	2016	1	الجنائية	م 17 من ق 18-04	الجماعة الإجرامية المنظمة ليست واقعة في منظور التشريع الجزائري بل هي ظرف تشديد لأفعال أخرى.	
279	2016	1	الجنائية	م 17 - 19 من من قانون 18 - 04	لا يندرج تصدير المخدرات واستيرادها ضمن ظرف التشديد، المتعلقة بالجرائم المحددة في المادة 17 من قانون الوقاية من المخدرات، المرتكبة ضمن جماعة إجرامية منظمة، وإنما تعد أفعالا معاقب عليها بالمادة 19 من نفس القانون، دون اقترانها بأي ظرف تشديد.	
290	2016	1	الجنائية	م 12 من قانون 18-04	لا تعني حيازة المخدرات، المعاقب عليها قانونا، وجودها ماديا بين يدي المتهم فقط، وإنما تعني أيضا تخزينها في مكان ما أو إيداعها لدى شخص آخر لاستحضارها في أي وقت،	
281	2008	2	العقارية	م 793 من ق م	مداولة المجلس الشعبي البلدي ليست عقدا ولا تنقل الملكية بذاتها ما لم تستوف الشكل المنصوص عليه في المادة 793 من القانون المدني	مداولة مجلس شعبي بلدي
513	2007	2	الجنائية	م 309 من ق ا ج	الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرار في مداولة محكمة الجنايات، هي الأغلبية البسيطة وليس المطلقة.	مداولة محكمة الجنايات
259	1994	2	الجنح والمخالفات	م 505 من ق ا ج	من المقرر قانونا أن الطعن بالنقض الذي لم تقدم فيه مذكرة تبين أسباب و أوجه الطعن، يؤدي إلى عدم قبوله شكلا، و من المقرر أيضا أن مذكرة الطعن بالنقض الغير مبنية على الأوجه الوارد نصها في أحكام المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية تؤدي إلى رفضها موضوعا باعتبار أن المجلس الأعلى هو هيئة رقابة القانون و ليس هيئة موضوع	مذكرة الطعن بالنقض

57	1996	2	المدنية	م 243 و 247 من ق ا م	إذا كان القانون يجيز للطاعن إيداع مذكرة إيضاحية يشرح فيها أوجه طعنه في خلال شهر من تاريخ إيداع عريضة الطعن بالنقض، فللمستشار المقرر، بعد منح الخصوم ما يلزم من آجال لتقديم أسانيدهم، أن يستبعد من القضية كل مذكرة تودع بعد آخر ميعاد ممنوح أو تتجاوز مفهومها القانوني ولما تبين . من قضية الحال . أن العريضة التذعيمية المقدمة تجاوزت الوجهين المثارين في عريضة الطعن الأصلية فإنها بذلك خرجت عن مفهوم العريضة الإيضاحية. لذا فإن الدفع بأن قرار المحكمة العليا صدر مشوباً بخطأ مادي في غير محله، ويتعين رفضه .	مذكرة إيضاحية
54	1992	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعاً أن الطلاق الذي يقع صحيحاً بين الزوجين لا تتم المراجعة فيه إلا برضا و طلب من الزوج و في المدة المقررة للمراجعة، و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن ينكر حضور المراجعة بعد الطلاق و أن الشهود الذين قدمتهم المطعون ضدها لم يقل أي واحد منهم حضر المراجعة أو شهداها، فإن قضاة الموضوع الذين أمروا بتحرير عقد الزواج بناء على استنتاج و تفسير خاطئين يكونوا قد خرقوا أحكام الشريعة الإسلامية. و متى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مراجعة الزوجة
60	1993	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 50 من ق ا	من المقرر قانوناً أن من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد، ومن راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن الطاعن راجع مطلقته بعقد جديد متوفراً على جميع أركان الزواج حسب المادة 50 ق.أ أصبح واجباً نقض الحكم المطعون فيه بدون إحالة لعدم جدية بقاءه.	
126	1990	1	التجارية والبحرية	م 193 من القانون التجاري	متى كان مؤدى نص المادة 193 من القانون التجاري هو أنه لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر في مبلغ الإيجار إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الشروع في الاستغلال من طرف المستأجر أو من تاريخ بدء الإيجار المحدد، وأنه يجوز تقديم طلبات جديدة في كل ثلاث سنوات اعتباراً من اليوم الذي يطبق فيه الإيجار الجديد، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع عندما حددوا الإيجار المتعلق بثلاث فترات في حين أنه لم يعرض عليهم إلا طلب واحد، فإنهم بهذا القضاء خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	مراجعة بدل الإيجار
193	2005	1	التجارية والبحرية	م 187 من القانون التجاري	لا يحق للمؤجر، بعد انتهاء علاقة الإيجار، وقصد مراجعة بدل الإيجار، مقاضاة المستأجر، الباقي في الأمكنة، المنتظر قبض التعويض عن الإخلاء.	

139	1990	2	الاجتماعية	م 471 من ق م	<p>من المقرر قانونا أنه لتقدير سعر الإيجار يجب على القاضي أن يعتبر التعريفات الرسمية والأسعار الجارية في المحلات المماثلة في تاريخ البناء ووضعية وحالة العمارة، ومن المقرر كذلك أن كل قرار يجب أن يشتمل على أسباب مؤيدة لمنطوقه ومطابقة للقانون، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف ألغوا الحكم المستأنف لديهم الذي قضى بالمصادقة على تقرير الخبرة المحددة مبلغ الإيجار الشهري بـ 400 د ج ابتداء من تاريخ الحكم، وتصديا للدعوى وقضوا من جديد بتحديد مبلغ الإيجار بـ 200 د ج شهريا ابتداء من تاريخ رفع الدعوى أمام المحكمة وذلك اعتمادا على أن مبلغ الإيجار المحدد من المحكمة لا يتناسب كإيجار للمحل ويكون المستأجر يشغل الأمكنة بالأقدمية، فإنهم بقضائهم كما فعلوا لم يسببوا قرارهم تسببا كافيا اتجاه معايير التقديرات المحددة في أحكام المادة 471 من القانون المدني ولم يؤسسوا قرارهم على أساس قانوني ويستوجب النقض.</p>	مراجعة ثمن الإيجار
51	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	اجتهاد قضائي وأحكام الشريعة الإسلامية	<p>متى كان من المقرر فقها وقضاء أن مرض الموت الذي يبطل التصرف هو المرض الأخير إذا كان خطيرا ويجر إلى الموت و به يفقد المتصرف وعيه وتمييزه، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقواعد الفقهية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والاجتهاد القضائي السائد بشأن هذا الخصوص.</p> <p>إذا كان الثابت أن الطاعنين لم يستطيعوا إثبات أن البائع لم يكن يملك تمييزه و لا صحة إدراكه وقت تصرفه، وأن المرض الأخير الذي اعتراه أدى إلى تصرف باطل، فإن قضاة الموضوع اقتنعوا بما لهم من أدلة يكون المرض الأخير لم يكن مرضا من شأنه أن يفقد المتصرف مراقبة أمواله وقد وفقوا فيما قضوا به في النزاع المطروح أمامهم، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن المؤسس على مخالفة أحكام هذا المبدأ.</p>	مرض الموت
305	2002	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	<p>إن النكاح الواقع في مرض الموت سواء للزوجة أو للزوج لا إرث فيه (فقه).</p> <p>و إن القضاء برفض دعوى الطاعنة للزوج الواقع في مرض الموت بحجة انعدام النص في الشريعة هو مخالفة للشرع.</p>	
387	2002	2	العقارية	م 204 من ق ا	<p>إن القضاء بإبطال عقد هبة في مرض الموت دون مراعاة المبدأ القانوني الذي يقرر بأن الهبة في مرض الموت تعتبر وصية ويستفيد منها الموهوب له في حدود ما يسمح بذلك موضوع الوصية يعد مخالفة للقانون.</p>	
134	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 133 من الأمر 66-183	<p>من المقرر قانونا أن كل مرض مهني يستوجب التعويض يجب التصريح به إلى الصندوق الاجتماعي من قبل المصاب خلال 15 يوما الموالية لتوقف العمل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.</p> <p>ولما كان ثابتا - في قضية الحال - أن المدعى عليه قدم شهادات طبية بدون أن يقوم بالإجراءات القانونية وتقدم مباشرة إلى العدالة. ومن ثم فإن قضاة المجلس كان عليهم التأكد أولا من التصريح بالمرض للصندوق ولما حكموا خلافا لذلك، فقد عرضوا قرارهم للنقض.</p>	مرض مهني

343	2011	1	الجنائية	مبادئ عامة وم 72 من ق ا ج	لا يجوز سماع الشخص، المتأسس طرفاً مدنياً، كشاهد، لاختلاف المركز القانوني	مركز قانوني
152	2002	1	المدنية	م 728 من ق م	تفيد المادة 728 من القانون المدني بأن يلتجأ إلى البيع بالمزاد العلني في حالة ما إذا تعذرت قسمة المال المشاع عينا. ولما قضى المجلس ببيع العقار بالمزاد العلني دون أن يبرروا اختيارهم لهذا الحل و يبينوا العناصر المعتمدة في ذلك يكونون قد خرقوا أحكام المادة 728 أعلاه كما أنهم قد خالفوا أحكام 727 بعدم اتخاذهم إجراءات القرعة في قسمة للأموال الشائعة المفروضة بها مما يجعلهم قد أسأؤوا تطبيق القانون و عرضوا قرارهم للنقض .	مزاد علني
192	2003	2	التجارية والبحرية	م 106 من ق م وم 8 من دفتر الشروط	لا يمكن إلزام البائع، في المزاد العلني، ببيع محله بأقل من قيمته القاعدية	
171	2012	1	العقارية	م 765 من ق ا م وا	حكم رسو المزاد غير قابل لأي طعن	
215	2012	2	التجارية والبحرية	م 385 من ق م	لا تكفي عبارة " لا ضمان في كل البيوع بالمزاد العلني " لتسبب انعدام ضمان العيب في الشيء المبيع يجب على قاضي الموضوع، تحديد ما إذا كان البيع بيعاً قضائياً أو إدارياً، و تم بالمزاد العلني	
253	1993	4	الجنح والمخالفات	م 171 من ق ع	من المقرر قانوناً أنه يعد مساساً بحرية العمل، كل فعل يؤدي إلى توقيف المدير عن العمل أو بالشروع فيه، عن طريق استخدام العنف أو التهديد أو باستعمال طرق احتيالية . ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المتهمين بما فيهم الطاعن الأول قد استعملوا العنف داخل المصنع خلال ممارسة هم للإضراب لمنع المدير والعمال من الدخول ومنعوا تنقل البضائع، فإن قضاة الموضوع عند إدانتهم للمتهمين بارتكاب جريمة المساس بحرية العمل لتوفر جميع عناصرها قد طبقوا القانون تطبيقاً سليماً، مما يستوجب رفض الطعن.	مساس بحرية العمل
396	2009	2	الجنح والمخالفات	م 545 من القانون البحري وم 25 و 33 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته	يعاقب الموظف، المدان بمساعدة شخص مقابل مزية غير مستحقة، على التسرب خلسة إلى سفينة، قصد القيام برحلة، بكل من القانون البحري وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته.	مساعدة شخص على الإبحار مقابل مزية غير مستحقة
242	2014	1	التجارية والبحرية	م 354، 356 و 357 من ق ا م وا	يجب تقديم طلب المساعدة القضائية، خلال أجل الطعن بالنقض	مساعدة قضائية

365	2005	1	الجنائية	م 291 من ق ا ج	محكمة الجنايات، ملزمة بالرد على الدفع الأولي، بموجب حكم مستقل، مع الإشارة إليه في محضر المرافعات .	مسألة عارضة
332	2011	1	الجنائية	م 291 من ق ا ج	التقادم المثار أمام محكمة الجنايات مسألة عارضة، يتم الفصل فيها من طرف القضاة من دون حضور المحلفين.	
256	2016	1	الجنائية	م 42 من ق ع	غياب الفاعل الأصلي أو سبق محاكمته أو وفاته أو فراره لا يحول دون محاكمة الشريك.	مساهمة جنائية
279	1990	3	الجنح والمخالفات	م 41 من ق ع	<p>1- من المقرر قانونا أن الحكم أو القرار الذي لم يبين وسائل الإثبات التي اعتمدها في الإدانة ولم يبرز الفاعل الأصلي أو الشريك والوسيلة المستعملة يعد مشوبا في القصور في التعليل .</p> <p>2- من المقرر قانونا أن المساهم في الجريمة لا يعتبر فاعلا لها إلا بتحقيق أحد العنصرين التاليين:</p> <p>(1) - القيام شخصيا ومباشرة بالفعل.</p> <p>(2) - التحريض للقيام بها بواسطة الهيئة أو الوعد أو التهديد أو إساءة في استعمال السلطة أو الولاية أو التحايل أو التدليس الإجرامي .</p> <p>ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدئين يعد قصورا في التعليل وإساءة في تطبيق القانون .</p> <p>ولما كإن قضاة الاستئناف الذين أدانوا المتهمين بتهمة اختلاس أموال عمومية طبقا للمادتين 1/119 و 41 من قانون العقوبات دون أن يبينوا وسائل الإثبات التي اعتمدها لاقتناعهم بالإدانة ودون أن يبرزوا الفاعل الأصلي أو الشريك من المتهمين الثلاثة ولا الوسيلة المستعملة، فإنهم بقضائهم كما فعلوا لم يعللوا قرارهم وأسأوا تطبيق القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	مساهمة في الجريمة
403	2013	2	الجنح والمخالفات	م 53 مكرر 5 من ق ع	لا يعد مسبوقا قضائيا، من سبق الحكم عليه بغرامات فقط	مسبوق قضائيا
41	1998	2	العقارية	م 1/141 من ق ا م وم 13 و 14 من القانون 19-87	<p>من المقرر قانونا أنه " يجب اطلاع النائب العام على القضايا التي تتعلق بالدولة والجماعات المحلية...".</p> <p>ومن المقرر أيضا أن " المستثمرة الفلاحية هي شركة أشخاص مدنية تتمتع بكامل الأهلية القانونية في الاشتراط والالتزام والتعاقد طبقا للقانون المدني وأحكام التشريع المعمول به " .</p> <p>ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما اعتبروا أن المستثمرة الفلاحية ليست مؤسسة عمومية ، فإطلاع النيابة العامة على الملف وإعطاء رأيها غير ملزم، يكونون بذلك قد التزموا بصحيح القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب النقض.</p>	مستثمرة فلاحية

143	2000	1	العقارية	م 10 و 125 من القانون 30-90	<p>من المقرر قانوناً أن "الوزير المكلف بالمالية و الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي يتولوا تمثيل الدولة والجماعات الإقليمية في الدعاوى القضائية المتعلقة بالأحكام الوطنية طبقاً للقانون".</p> <p>ومن المقرر قانوناً أيضاً أنه "يختص الوزير المكلف بالمالية والوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، كل واحد فيما يخصه وفقاً للشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به بالمثل أمام القضاء مدعى ومدعى عليه فيما يخص الأحكام التابعة للأحكام الوطنية الخاصة...".</p> <p>ولما تبين - من قضية الحال - أن قضاة المجلس لم ينكروا للمستثمرة الفلاحية صفة شركة الأشخاص مدنية وتمتعها بكامل الأهلية القانونية للتقاضي وإنما اشترطوا لصحة الدعوى المرفوعة ضدها إقحام الجهة المالكة لارتباط الدعوى بالملكية ولكون أعضاء المستثمرة لا يتمتعون إلا بحق انتفاع دائم على الأرض الممنوحة لهم من طرف الدولة وبقضائهم كما فعلوا لم يخالفوا القانون المذكور أعلاه.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب الرفض.</p>	مستثمرة فلاحية
161	2000	1	العقارية	م 7 من ق 1 م	<p>أنه لما كانت المستثمرة الفلاحية تتمتع بالشخصية المعنوية كشركة مدنية طبقاً للمادة 13 من القانون 19/87، فإنه يحق لها ممارسة الدعاوى الرامية إلى حماية حق الانتفاع الدائم على الأراضي التابعة لمليتها للدولة وبالتالي فلا مانع من تمسك القاضي المدني بإختصاصه في هذا المجال.</p> <p>ولما ثبت في دعوى الحال أن قضاة المجلس يقضائهم للمستثمرة المطعون ضدها على جزء من أراضي المستثمرة الطاعنة دون التأكد من أن المصالح الإدارية المختصة قامت بتنصيب كل مستثمرة على حدى على الأرض الممنوحة لها، يكونون قد حلوا محل الإدارة وتجاوزوا بذلك سلطتهم الأمر الذي يعرض القرار المطعون فيه للنقض.</p>	
151	2000	2	العقارية	م 13 من القانون 87-19 وم 10 و 125 من القانون 30-90	<p>من الثابت قانوناً أن المستثمرة الفلاحية وإن كانت تتمتع بأهلية التقاضي كشركة مدنية إلا أن أعضاءها لا يتمتعون إلا بحق الانتفاع الدائم ، أما ملكية الأرض فتبقى ملكاً للدولة ومتى تعلق الأمر بالمنازعة وملكية الأرض الممنوحة للمستثمرة فإن القانون حدد الهيئات المؤهلة للمنازعة باسم الدولة.</p> <p>ولما قضى قضاة المجلس بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة على أساس أن إدارة أملاك الدولة هي الممثلة القانونية للمستثمرة الفلاحية أمام القضاء، فإنهم طبقوا القانون تطبيقاً سليماً.</p>	
155	2000	2	العقارية	م 13 من القانون 87-19	<p>1- من الثابت قانوناً أن المستثمرة الفلاحية تتمتع بالشخصية المعنوية كشركة مدنية ويحق لها بالتالي ممارسة الدعاوى الرامية إلى حماية حق الانتفاع الدائم على الأراضي التابعة لمليتها للدولة وأنه لا مانع عندئذ من تمسك القاضي المدني بإختصاصه في هذا المجال ولا مخالفة للمادة 07 من قانون الإجراءات المدنية.</p> <p>2- إن القضاء للمستثمرة المطعون ضدها على جزء من أراضي المستثمرة الطاعنة دون التأكد من أن المصالح الإدارية المختصة قامت بتنصيب كل مستثمرة على حدى على الأرض (الوعاء العقاري) الممنوحة لها يعد حلاً محل الإدارة وتجاوزاً للسلطة الأمر الذي يعرض القرار المطعون فيه للنقض.</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

235	2001	1	العقارية	م 21 من القانون 19-87	إن القضاء يمنح التعويض للمطعون ضده بمجرد عضويته ضمن المستثمرة الفلاحية الجماعية دون التأكد من مباشرته شخصيا للإستغلال ضمن إطار جماعي وحسب الحصص المتساوية بين كل الأعضاء هو قضاء مشوب بالقصور في التسبب يتعين نقضه.
331	2003	1	العقارية	م 105 من ق م وم 15 و 36 من القانون 19-87	إن استناد قضاة المجلس تحديد حصة كل طرف من العتاد والأرض ضمن المستثمرة الفلاحية إلى الاتفاق المبرم بينهم يعد تطبيقا سليما للقانون.
338	2003	1	العقارية	القانون 19-87	إن العقد الإداري المشهر الذي يمنح للمستثمرة الفلاحية الفردية هو عقد رسمي يثبت حق الانتفاع الدائم على الأرض وهو كذلك حق عيني على العقار متفرع عن الملكية العقارية يمنح للمسنفيد الصفة في ممارسة كل الدعاوى القضائية لحماية حقه في ذلك.
227	2003	2	العقارية	م 23 و 24 من القانون 87- 19	يحق للأرملة الحلول محل زوجها في نفس حقوقه و واجباته في الإستغلال الجماعي للأراضي التابعة للأموال الوطنية في إطار المستثمرات الفلاحية تطبيقا لأحكام المادتين 23 و 24 من القانون 19/87 المؤرخ في 1987/12/08.
253	2003	2	العقارية	م 6 و 18 من القانون 87- 19 والمرسوم 51-90	يكون باطلا و مخالفا للقانون تأجير الأرض المستغلة في إطار المستثمرات الفلاحية للغير بغض النظر عن شكل العقد الذي تتم به المعاملة.
182	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 10 و 125 من القانون 30-90 وم 183 من المرسوم 91- 454	وجوب إدخال الجهة المالكة في الدعوى المرفوعة على المستثمرة الفلاحية عندما تتعلق هذه الدعوى بالملكية.
186	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 9 و 21 من القانون 87- 19	من المقرر قانونا أن الأراضي التابعة للمستثمرات الفلاحية الجماعية تستغل جماعيا وعلى الشيوخ حسب حصص متساوية بين أعضاء الجماعة. وعليه فإن القضاء للمطعون ضده بحقه في الأرباح المحققة دون التأكد من المشاركة المباشرة وشخصيا في الأشغال ضمن الإطار الجماعي هو قرار مشوب بالقصور في الأسباب
191	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 35 من القانون 19-87	القضاء بوجود اعتداء من المستثمرة الجماعية الطاعنة على جزء من الأرض التابعة للمستثمرة المنبثقة عنها دون التأكد من تنفيذ العقد الإداري المنشئ لها وتنصيبها على الوعاء العقاري الممنوح لها مع ضبط معالم الحدود يعد قضاء مشوبا بالقصور في الأسباب يترتب عليه النقض.
198	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 4 من المرسوم التنفيذي 51-90 والقانون 19-87	الوالي هو المؤهل لرفع دعوى إسقاط صفة العضوية أمام الجهة القضائية المختصة.

مستثمرة فلاحية

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

204	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 13 و 14 من القانون 87- 19	طالما أن المستثمرات الفلاحية هي شركات مدنية لها صفة التقاضي للدفاع عن حقوقها في الانتفاع الدائم فإن المنازعات الناجمة عن حماية هذا الحق تكون من إختصاص القضاء المدني ولا مجال لتطبيق المادة 7 من قانون الإجراءات المدنية.
209	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 15 و 36 من القانون 87- 19	لا يمكن حرمان عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية من حق الانتفاع بموجب مجرد اتفاق باقي الأعضاء.
215	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 21 من القانون 87- 19	المستثمرة الفلاحية شركة أشخاص مدنية تخضع لأحكام القانون المدني. وطبقا للمادة 21 من القانون 19/87 أعلاه فإن إستغلال الأراضي في إطار المستثمرة الفلاحية يكون إستغلالا شخصيا للمستفيد فقط وبالتالي فإن أي إيجار مهما كانت طبيعته يعد لاغيا ولا أثر له وعليه فإنه لا مجال لتطبيق المادتين 173 و 176 من القانون التجاري المحتج بهما.
237	2004	1	العقارية	م 7 و 93 من ق ا م والقانون 87- 19	القضاء الإداري هو المختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بملكية أراضي المستثمرات الفلاحية باعتبار الدولة مالكة الرقبة.
343	2005	2	العقارية	المرسوم 51-90	لا يسقط حق الانتفاع الدائم، لأعضاء المستمرة الفلاحية، المستند الى عقد رسمي، إلا بموجب إجراءات قانونية، منصوص عليها في المرسوم 51-90.
389	2006	2	العقارية	المرسوم التنفيذي 51-90	يتولى القاضي الإداري، بموجب دعوى يرفعها الوالي، الحكم بسقوط الحقوق العقارية في مستثمرة فلاحية
395	2007	2	العقارية	القانون 87- 19	الاستفادة من إستغلال الأراضي الفلاحية في شكل مستثمرة فلاحية جماعية أو فردية، وطبقا للقانون 87-19، يتم بموجب عقد صادر عن أملاك الدولة وليس شهادة إدارية صادرة عن مديرية الفلاحة.
201	2008	1	العقارية	م 9 و 21 من القانون 87- 19	لا حق في "التعويضات" الناجمة عن نشاط المستثمرة الفلاحية الجماعية إلا لمن شارك في الأشغال مباشرة وشخصيا وفي الإطار الجماعي.
214	2009	1	العقارية	القانون 87- 19 والقانون 90- 30	لا يحق للبلدية منح شهادة إدارية منسوبة على أراضي المستثمرات الفلاحية باعتبارها من الأملاك الوطنية
223	2009	1	العقارية	القانون 87- 19	يتم، في إطار المستثمرة الفلاحية، التنازل عن حق الانتفاع الدائم والمنشآت للمستفيد بمقابل.
395	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 15 إلى 21 من القانون 87- 19	لا يعد تقسيم العمل بين أعضاء المستثمرة الفلاحية جماعية مساسا بالطابع الجماعي القانوني لاستغلال ثروات المستثمرة.

مستثمرة فلاحية

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

399	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 6 من القانون 87-19 م وم 125 من القانون 90-30	لا يتمتع أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية المستفيدون من مجرد حق الانتفاع الدائم، بصفة التقاضي، إذا كانت المنازعة متعلقة بملكية الدولة لأرض المستثمرة.	مستثمرة فلاحية
404	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 824 و 837 من ق م والقانون 87-19	تستفيد المستثمرة الفلاحية الجماعية الحائزة من ثمار الحيازة.	
414	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 18 و 21 من القانون 87- 19	يعد عقد الإيجار المنصب على أراضي المستثمرات الفلاحية باطلا بطلانا مطلقا	
418	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 28 من القانون 87-19 وم 4 من المرسوم التنفيذي 90-51	لا يتم إسقاط عضوية عضو في مستثمرة فلاحية جماعية الا بحكم قضائي	
148	2011	1	العقارية	م 9 و 18 من القانون 87- 19	لا يمكن قسمة الوعاء العقاري للمستثمرة الفلاحية	
343	2014	1	العقارية	م 50 من ق م وم 13 من القانون 87-19	تتمتع المستثمرة الفلاحية، باعتبارها شركة مدنية، بصفة التقاضي، لحماية حق الانتفاع. تقوم إدارة أملاك الدولة بالتقاضي، لحماية ملكية الرقبة.	
129	2017	1	العقارية	القانون 87-19	إذا لم يتمكن أعضاء المستثمرة الفلاحية المنبثقة عن مستثمرة فلاحية أخرى من ممارسة حقهم في الانتفاع بسبب منعهم من طرف أعضاء المستثمرة الأصلية، فإن حساب التعويض المستحق عن الاعتداء على حق الانتفاع يكون من تاريخ صدور قرار الاستقادة من حق الانتفاع لا من تاريخ شهره.	
390	2012	2	العقارية	م 7 من المرسوم 76-62	لا يشترط القانون، لقبول الدعوى أمام الجهة القضائية لاحقا، وجوب الاعتراض المسبق على التقييم المؤقت، أمام اللجنة البلدية لمسح الأراضي	مسح الأراضي العام
151	2016	1	الأسرة والمواريث	م 72 من ق 1	تنازل الأب عن الحضانة المسندة له بحكم قضائي للأب المتزوجة، لا يمكن أن تترتب عنه آثار قانونية فيما يخص توفير المسكن الملائم لممارسة الحضانة أو دفع بدل الإيجار، لأن ذلك لا يستقيم مع نص المادة 72 من قانون الأسرة.	مسكن ممارسة الحضانة
41	1990	2	المدنية	م 136 من ق م	من المقرر قانونا أن المتبوع يكون مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعا منه بمناسبة تأدية وظيفته أو بسببها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق أحكام المادة 136 من القانون المدني. ولما كان قضاة الموضوع قضاة بمسؤولية المتبوع. رب العمل. المدنية عن فعل مستخدمه الذي أخذ في غيابه السيارة خلسة من المستودع واستعملها لأغراض شخصية لا صلة لها بالوظيفة فإنهم بقضائهم هذا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

14	1991	2	المدنية	م 136 من ق م	من المقرر قانوناً أن المتبوع مسؤول عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حالة تأديته لوظيفته، أو بسببها، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان الثابت في قضية الحال أن الضرب المتعمد الواقع من العامل أثناء تأدية وظيفته لا يكتسي أي طابع مصلحي، ولم يكن بسبب الوظيفة، فإن قضاة الموضوع بتحميلهم المسؤولية المدنية للمؤسسة المستخدمة يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه
243	2008	2	العقارية	م 8 من القانون 27-88	تقوم مسؤولية الموثق ويلزم بالتعويض في حالة عدم قيامه بدوره القانوني الايجابي المتمثل في التأكد من صحة العقود الموثقة ونصح الطرفين بما يحقق انسجام اتفاقاتهما و القوانين السارية.	مسؤولية الموثق
87	1991	1	التجارية والبحرية	م 802 من القانون البحري	متى كان من المقرر قانوناً، أن سريان الأجل المحددة لمسؤولية الناقل البحري تبدأ من تاريخ تسليم البضاعة إلى المرسل إليه دون سواه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان ثابتاً- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع خلطوا بين عملية التفريغ والتسليم لكون عمال التفريغ يؤدون خدمات مصلحية للناقل، ولا يعتبر التفريغ تسليمًا للبضاعة إلى المرسل إليه، ومن ثم فإنهم بقضائهم كما فعلوا يكونون قد خرقوا القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	مسؤولية الناقل البحري
88	1991	2	التجارية والبحرية	م 2/282 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن الخسائر الناتجة عن ارتطام السفن بسبب القوة القاهرة، يعفى طاقم السفينة من المسؤولية، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك، يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- إن قضاة الاستئناف لما قضاوا بمسؤولية طاقم السفينة عن الأضرار اللاحقة بالميناء التي سببتها قوة الرياح، يكونون قد خالفوا القانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
94	1993	1	التجارية والبحرية	م 739 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه يبدأ عقد النقل البحري بمجرد ما يأخذ الناقل البضاعة على عاتقه وينتهي بتسليمها إلى المرسل إليه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع عندما اعتبروا تفريغ البضاعة في الميناء بمثابة تسليمها إلى المرسل إليه و أعفوا بذلك الناقل من المسؤولية أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

154	1993	3	التجارية والبحرية	م 802 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أن الناقل يعد مسؤولاً عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع منذ تكلفه بها حتى تسليمها إلى المرسل إليه إلا في حالة القوة القاهرة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مؤسس يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع أبرزوا أن العاصفة لم تكن غير متوقعة باعتبار أن النقل تم في فصل الشتاء وأن رداءة الطقس تعتبر حالة عادية بالنسبة للملاحين وبتحميلهم مسؤولية الناقل عن خسائر البضائع المنقولة طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	مسؤولية الناقل البحري
186	1995	1	التجارية والبحرية	م 790 و 802 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه إذا لحقت بالبضائع المنقولة خسائر أو أضرار، فيتعين على المرسل إليه أو من يمثله، القيام بتبليغ الناقل - باعتباره مسؤولاً عنها - كتابياً في ميناء التحميل قبل أو وقت تسليمها. وإذا لم تكن الخسائر أو الأضرار ظاهرة، فيتم التبليغ عنها خلال الثلاثة أيام عمل اللاحقة، اعتباراً من تاريخ استلام البضائع. ولما ثبت - بمراجعة القرار المنتقد - أن قضاة المجلس رفضوا دعوى الطاعنة في التعويض، على أساس أن التحفظات لم تتم وقت التفريغ، وأن ليس للناقل أية مسؤولية عنها، فإنهم خالفوا القانون الذي ينص على احتساب آجال التحفظات بدءاً من تاريخ التسليم وليس التفريغ. وأن مسؤولية الناقل تبقى قائمة ولو أن عمليات التفريغ من احتكار مؤسسة الميناء. مما يتعين التصريح بإبطال القرار المذكور مع الإحالة.	
152	1999	1	التجارية والبحرية	م 802 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه " يعد الناقل مسؤولاً عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع منذ تكلفه بها حتى تسليمها إلى المرسل إليه". و لما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لما أشاروا إلى ثبوت مسؤولية الناقل عن البضاعة طبقاً لنص المادة المذكورة أعلاه لثبوت وقوع الخسائر أثناء الشحن، فإنهم لم يخالفوا القانون، ولكن بقضائهم بخفض مبلغ الخسائر إلى النصف دون أي تسبب فإنهم عرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني و التسبب السليم. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	
178	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 802 و 873 من القانون البحري	من المقرر قانوناً " أنه يعد الناقل مسؤولاً عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع منذ تكلفه بها حتى تسليمها إلى المرسل إليه". وكذلك من المقرر قانوناً أنه: " تتم عمليات تحميل البضاعة في الموانئ و رصها وفكها وتعريفها وأخذ وإرجاع البضائع من إلى الغير أو اليابسة أو المستودعات وكذلك حراسة وحفظ البضائع المنزلة أو المعدة للتزليل في الموانئ من طرف الهيئات المؤهلة لهذا الغرض". ولما ثبت في قضية الحال - أن قضاة الموضوع أسسوا قرارهم بتحميل مؤسسة الميناء مسؤولية الأضرار التي لحقت بالبضاعة رغم أن وضع البضاعة بالميناء لا يعد تسليمها وفقاً للمادة 802 من القانون البحري و قيام وكيل التفريغ بتفريغ البضاعة وفقاً للمادة 873 من القانون البحري لا يعني بأنه مسؤول عن الخسائر، بل أن مسؤولية الناقل تمتد إلى غاية التسليم النهائي إلى المرسل إليه، إلا إذا اثبت الناقل مسؤولية وكيل التفريغ وهو ما لم يثبت القيام به في قضية الحال. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	

208	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 739، 780، 802 و 879 من القانون البحري	من المقرر قانونا أن "الناقل البحري يعد مسؤولا عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضاعة على عاتقه و ينتهي بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه" ومن المقرر قانونا أيضا: "أنه يبدأ عقد النقل البحري بمجرد ما يأخذ الناقل البضاعة على عاتقه وينتهي بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه". و لما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة الموضوع أعفوا الناقل البحري من المسؤولية عن الخسائر، على أساس أن الأضرار تمت أثناء التفريغ و أن عقد النقل ينتهي عند وضع البضاعة بين أيدي مؤسسة الاحتكار، فبعضائهم كما فعلوا يكونون قد أخطأوا في تطبيق المواد 739,780,873 من القانون البحري ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار	مسؤولية الناقل البحري
211	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 780، 802، 875 و 879 من القانون البحري	من المقرر قانونا "أن الناقل يعد مسؤولا عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع منذ تكفله بها حتى تسليمها إلى المرسل إليه". ومن المقرر قانونا أيضا أنه "تتم خدمات الشحن والتفريغ في الموانئ بموجب عقد كتابي ...". ولما تبين - من قضية الحال - أن قضاة المجلس اخلطوا بين التسليم والتفريغ، إذ جاء في قرارهم أن عملية التفريغ من اختصاص المؤسسة المينائية، متناسين أن ذلك لا يعني الإعفاء الكلي أو الجزئي لمسؤولية الناقل إلى حين تسليم البضاعة إلى المرسل إليه تسليما قانونيا، فإنهم بذلك خرقوا القانون وعرضوا قرارهم للنقض.	
227	2001	1	التجارية والبحرية	م 739، 780، 802 و 873 من القانون البحري	لقد أخطأ قضاة الموضوع في تطبيق القانون البحري عندما اعتبروا فاتورة تسديد المصاريف التي حررتها مؤسسة ميناء الجزائر الطاعنة للمرسل إليه عند سحب البضاعة، بمثابة عقد وكالة وحملوها عبء مسؤولية نقص البضاعة في حين أن الناقل مسؤول عن البضاعة المنقولة بحرا منذ تكليفه بها إلى غاية تسليمها للمرسل إليه أو ممثله القانوني والأمر غير كذلك في قضية الحال. مما استوجب نقض القرار المنتقد.	
199	2005	1	التجارية والبحرية	م 802 من القانون البحري	الناقل البحري للمسافرين، مسؤول عن عدم برمجة باخرة، في التاريخ المحدد في تذكرة السفر.	
193	2012	2	التجارية والبحرية	م 802 من القانون البحري وم 27 من نظام بنك الجزائر: 01-07	يتحمل الناقل المذكور في سند (وثيقة) الشحن، الخسائر اللاحقة بالبضاعة المنقولة. تعني الفاتورة التجارية المحررة بصيغة court et fret عدم تحمل البائع ما يحدث من خسائر، أثناء النقل.	
190	2013	1	التجارية والبحرية	م 802 و 803 من القانون البحري	العوامل الطبيعية هي من الأمور المتوقعة، أثناء الرحلة البحرية، لا حق للناقل البحري في التمسك بها، لإعفائه من المسؤولية على سلامة البضاعة المنقولة.	
239	2014	2	التجارية والبحرية	م 790 و 802 من القانون البحري	مسؤولية الناقل البحري مسؤولية مفترضة، من تاريخ شحن البضائع إلى غاية تسليمها للمرسل إليه أو ممثله. يجب على المرسل إليه أو ممثله، في حالة حصول خسائر أو أضرار للبضاعة، تبليغ الناقل البحري، كتابيا، بالتحفظات خلال اجل ثلاثة (3) أيام من تاريخ الاستلام. تغني الخبرة الحضورية، عند استلام البضائع، عن تبليغ التحفظات كتابيا.	

487	2004	2	الجنح والمخالفات	م 303 من قانون الجمارك	لا تقوم مسؤولية الناقل العمومي جزائيا، إلا إذا ارتكب خطأ شخصيا، يتمثل في مساهمته في تصرفات تمكن الغير من التهرب من التزاماته الجمركية.	مسؤولية الناقل العمومي
310	2014	2	العقارية	م 126 و 182 و 324 مكرر 1 من ق م	يتحمل طرفا عقد بيع عقار (البائع و المشتري)، غير المفرغ في الشكل الرسمي، طبقا لما هو مقرر قانونا، المسؤولية بالتضامن عن الضرر الناجم عنه، على أساس الخسارة المشتركة. عقد بيع العقار، الخالي من ركن الشكل الرسمي، باطل بطلانا مطلقا و لا يرتب أي مسؤولية عقدية. يجب على قضاة الموضوع تكييف الوقائع، على أساس المسؤولية التقصيرية لطرفي هذا العقد.	مسؤولية تقصيرية
171	1997	2	الجنائية	م 422 مكرر من ق ع	من المقرر قانونا أنه يعاقب ... كل من يستعمل عمدا لأغراضه الشخصية أو لفائدة الغير أموال الدولة أو جماعة محلية أو هيئة خاضعة للقانون العام، مخالفا بذلك مصالح الهيئة نفسها. ولما ثبت - في قضية الحال - أن غرفة الاتهام لما أحالت المتهمين على أساس المادة المذكورة أعلاه اعتمادا على المسؤولية المهنية الناتجة عن الإخلال بالتزامات وظيفية دون إثبات عنصر العمد لقيام المسؤولية الجزائية، يكونوا قد خالفوا مبدأ المسؤولية الجزائية القائم على المسؤولية الشخصية. و متى كان كذلك استوجب النقص.	مسؤولية جزائية
349	2003	2	الجنح والمخالفات	مبادئ عامة	المسؤولية الجزائية شخصية لا يمكن تقسيمها بين عدة أشخاص يتحملها كلية المسؤول أو المسؤولون عن الجريمة	
469	2005	2	الجنح والمخالفات	م 238 من ق ع	لا يجوز التصريح بانعدام المسؤولية الجزائية للخبير، استنادا إلى التسبب القائم على الطابع التقني غير الملزم للخبرة.	
521	2006	2	الجنائية	م 2/21 و 47 من ق ع	ثبوت الخلل العقلي للمتهم، دون تحليل الوقائع المنسوبة إليه، لا يسمح بإيداعه مؤسسة استشفائية نفسية، بل يجب أولا إثبات الجرم الذي ارتكبه، ثم بعد ذلك، تفصل الجهة القضائية في إمكانية إيداعه المؤسسة العلاجية النفسية.	
339	2011	1	الجنائية	م 49 من ق ع وم 2/42 من ق م والمرسوم الرئاسي 92-461 واتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، رقم: 44-25	إفادة قاصر غير مميز بانتفاء وجه الدعوى العمومية لانعدام المسؤولية الجزائية، بسبب عدم توفره على أهلية انتهاك النصوص القانونية الجزائية، تطبيق سليم للقانون.	
358	2013	1	الجنائية	م 39 و 47 من ق ع وم 305 من ق ا ج	يجب على محكمة الجنايات، عندما يتبين لها من المداولة، أن المتهم كان في حالة جنون، وقت ارتكاب الوقائع، الجواب بالنفي على السؤال "هل المتهم...مذنب بارتكاب... والحكم بالبراءة، وليس بالإدانة مع الإعفاء من العقاب.	
376	2013	2	الجنائية	م 47 من ق ع وم 368 من ق ا ج	المجنون جنونا مطلقا غير مسؤول عن أفعاله. المحكمة العليا فسرت عبارة "لا عقوبة"، الواردة في المادة 47 من قانون العقوبات، بمفهوم انعدام المسؤولية الجزائية، أي لا جريمة. يتم النطق ببراءة المتهم بسبب حالة الجنون، و ليس بالإعفاء من العقوبة	

455	2014	1	الجنائية	م 48 من ق ع	يجب على محكمة الجنايات استعمال الوسائل المتاحة لها قانونا، واتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق، للتأكد من قيام المسؤولية الجزائية، و عدم الاكتفاء بالحكم المدني، القاضي بالحجر على المتهم، بسبب الجنون	مسؤولية جزائية
462	2014	1	الجنائية	م 48 من ق ع	لا مسؤولية جزائية و ليس "لا عقوبة" لمن اضطرته إلى ارتكاب الجريمة قوة لا قبل له بدفعها لا يشكل مضمون المادة (48) من قانون العقوبات عذرا قانونيا يعفي من العقاب و إنما حالة من حالات انعدام المسؤولية الجزائية	
394	2014	2	الجنائية	م 47 من ق ع	لا مسؤولية جزائية، لمن كان مصابا بجنون مطلق، وقت ارتكابه فعلا مجرما. لا يعد الجنون عذرا قانونيا معفيا من العقاب	
304	2015	2	الجنائية	م 47 من ق ع	الجنون مانع من موانع المسؤولية الجزائية. إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى لفائدة المتهم المصاب بهذا المرض وتأييد غرفة الاتهام له، تطبيق صحيح للقانون.	
438	2016	2	الجنح والمخالفات	407 من ق ع	لا تعد حالة السكر حالة من حالات الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية الجزائية والمدنية، بل تعتبر من أسباب التشديد.	
68	1989	1	المدنية	م 138 من ق م	متى كانت مسؤولية حارس الشيء مفترضة قانونا، وسمح له التخلص منها بإثبات خطأ الضحية أو فعل الغير أو الحالة الطارئة أو القوة القاهرة، ولذلك فإنه كان يجب على القضاة ألا يكلفوا الضحية أو ذوى حقوقها بجلب محضر التحقيق الخاص بالحادثة، لان عبء الإثبات في هذه الحالة يقع على عاتق حارس الشيء. إن الجهة القضائية التي رفضت الدعوى بسبب عدم وجود محضر التحقيق بالملف وفصلت في النزاع مكتفية بصرف المدعى إلى ما يراه مناسبا تكون قد خالفت إجراءات جوهرية وخرقت مقتضيات المادة 138 ق م التي تقضي بغير ذلك، معرضة لقرارها للنقض.	مسؤولية حارس الشيء
15	1989	2	المدنية	م 138 من ق م	متى نص القانون على أن كل من تولى حراسة شيء، اعتبر مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء، فإن الإعفاء من المسؤولية في مجال النقل، لا يكون إلا بثبوت الاستثناءات المنصوص عليها ب المادة 138 من القانون المدني، دون التمييز بين النقل بالمجان أو بالمقابل، لإطلاق المادة المذكورة التي أصبحت لا تقبل التفرقة القديمة، مما يجعل النعي على ذلك غير جدير بالقبول .	
20	1989	2	المدنية	م 138 من ق م وم 288 من ق ع	متى كانت مسؤولية حارس الشيء مفترضة قانونا، ولما كان من المستقر عليه أيضا أن الإعفاء منها لا يكون إلا بإثبات الاستثناءات الواردة بالمادة 138 ق م. المدني التي يمنح التعويض المدني على أساسها رغم صدور حكم بالبراءة جزائيا، فإن قضاة الموضوع الذين بوجود حكم أبرأ ساحة المتهم لعدم ثبوت الخطأ الجزائي المنصوص عليه ب المادة 288 ق ع، فإنهم يكونون حينما قضوا بذلك، قد أفقدوا قرارهم الأساس القانوني بما فيه التناقض مما يستوجب معه نقض القرار المطعون فيه .	

23	1991	2	المدنية	م 138 من ق م	من المقرر قانوناً أن كل من تولى حراسة شيء وكانت له قدرة الاستعمال والتسيير و الرقابة، يعد مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء، ومن ثم فإن النعي على القرار بالخطأ في تطبيق القانون غير وجيه. ولما كان الثابت -في قضية الحال- أن السائقين اشتركا في المسؤولية المدنية عن الحادث باعتبار كل واحد منهما ارتكب خطأ فيه، فإن قضاة الموضوع بتقسيمهم المسؤولية مناصفة بين السائقين طبقوا القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	مسؤولية حارس الشيء
22	1991	3	المدنية	م 2/138 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يعفي من المسؤولية حارس الشيء إذا أثبت أن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء حدث بسبب لم يكن يتوقعه مثل عمل الضحية، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الضحية هي التي تسببت في وقوع الحادث، فإن قضاة الموضوع الذين أسسوا قرارهم على المسؤولية المفترضة على كل من له حق الحراسة على شيء، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق هذه القاعدة التي لها استثناءات ومنها خطأ الضحية كما نصت عليه المادة 138 فقرة 2 من القانون المدني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
124	1993	3	الاجتماعية	م 138 من ق م	من المقرر قانوناً أنه على كل من تولى حراسة شيء وكانت له عليه قدرة الاستعمال والتسيير والرقابة، يعتبر مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه ذلك الشيء، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد انعداماً في الأساس القانوني. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعن أجر آلة حرث - الجرار - لشركة الكهرباء والغاز وأن الضحية كانت هي المسيطرة على قيادة الجرار، استعمالاً وتوجيهاً وهي تعمل لدى هذه الشركة، فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بمسؤولية الطاعن المالك للجرار عن الحادث لم يعطوا لقرارهم أساساً قانونياً. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
74	1995	2	المدنية	م 138 من ق م	من المقرر قانوناً أن كل من تولى حراسة شيء، اعتبر مسؤولاً عما يحدثه من ضرر، و لا يعفي من المسؤولية، إلا الحارس الذي أثبت بأن الضرر حدث بسبب لم يكن يتوقعه. ولما تبين . من الملف الحالي . أن الحادث الذي أصيب به الطاعن أثناء سفره قد ثبتت مسؤوليته على شركة النقل بحكم قضائي وقبلت به، فإن قضاة المجلس برفضهم دعوى التعويض استناداً على فعل الغير، وأن الطاعن لم يثبت خطأ أو إغفال الناقل فإنهم بذلك قد خالفوا القانون، لأنه كان يتوجب على الناقل . لإعفائه من المسؤولية . إثبات وجود السبب الأجنبي، المستحيل توقعه أو منع نتائجه، كما يشترطه القانون. ومتى قضوا بخلاف ذلك، فإنهم عرضوا لقرارهم للنقض .	
127	2001	1	المدنية	م 138 من ق م	متى اعتمد قضاة المجلس في إثباته لمسؤولية الطاعنة عن الأضرار اللاحقة بالمطعون ضده على أساس المسؤولية عن فعل الأشياء وفقاً لأحكام المادة 138 / 1 ق م من القانون المدني بناء على محضر التحقيق و التقرير الطبي المثبت بأن الأضرار اللاحقة بالمطعون ضده ناتجة عن احتراق كهربائي عالي الضغط و عجز الطاعنة عن نفي مسؤوليتها بإثبات السبب الأجنبي وفقاً للفقرة الثانية من المادة 138 م ق م . فإنهم بقضائهم هكذا يكونون قد طبقوا القانون تطبيقاً صحيحاً .	

280	2015	1	التجارية والبحرية	م 580,581,591,592,599 من ق ب	مسؤولية ريان السفينة مسؤولة مفترضة. يتعين على قائد السفينة، قصد التنصل من المسؤولية إدخال المتسبب في الخسائر، لتحمله المسؤولية أو رفع دعوى الرجوع عليه، في الأجل المقرر قانوناً.	مسؤولية ريان السفينة
91	2016	2	المدنية	م 182 من ق م	التعويض عن الضرر الناتج عن تفويت الفرصة للكسب يستلزم، وجوباً، تحديد الضرر طبيعة ونطاقاً، مع تبيان أسس ومعايير تقدير مبلغ التعويض.	مسؤولية عقدية
337	2003	2	الجنائية	م 239 من قانون الصحة	تسبب القاضي المتمثل في استبعاد مسؤولية الطبيب على أساس بذل عناية وليس تحقيق نتيجة غير مقبول قانوناً. الاستعانة بخبرة فنية وجوبية .	مسؤولية طبية
175	2008	2	المدنية	م 124 من ق م	يعني الالتزام ببذل عناية، الواقع على عاتق الطبيب، بذل الجهود الصادقة المتفقة و الظروف القائمة و الأصول العلمية الثابتة	
443	2016	2	الجنح والمخالفات	م 31 من الأمر رقم 06 - 03	يعد خطأ شخصياً، الخطأ الطبي المرتكب من طرف الطبيب والمؤدي إلى وفاة الضحية، بعد إجراء عملية قيصرية ونسيان ضمادات في بطنها .	
133	2008	1	المدنية	م 180 و 838 من ق م	يتحدد تاريخ بداية قيام مسؤولية الطاعن عن رد الثمار أو مسؤوليته عن الاستغلال غير المشروع بثبوت سوء النية عن طريق الإعذار أو المطالبة القضائية	مسؤولية عن الاستغلال غير المشروع
71	1991	1	التجارية والبحرية	م 754 من القانون البحري	من المقرر قانوناً، أنه عند عدم ذكر اسم الناقل، بوضوح في وثيقة الشحن، فإن مجهز السفينة، يعد هو الناقل ويكون مسؤولاً عن النقل، ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك، يعد خرقاً للقانون. ولما كان من الثابت في قضية الحال، أن اسم الناقل لم يذكر في وثيقة الشحن، فإن قضاة الموضوع بقضائهم، بعدم مسؤولية مجهز السفينة، كانوا مخالفين للقانون. ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مسؤولية مجهز السفينة
108	1993	2	التجارية والبحرية	م 282 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه يشترط لوجود القوة القاهرة التي تعفي الناقل من المسؤولية أن يثبت عدم القدرة على التوقع وعدم القدرة على المقاومة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس الذين أعفوا مجهز السفينة من مسؤولية الأضرار باعتبار أنها نتجت عن القوة القاهرة دون أن يتحققوا من توفر شرطها خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

147	1993	4	التجارية والبحرية	م 282 من القانون البحري	من المقرر قانونا أنه يشترط لوجود القوة القاهرة التي تعفي الناقل من المسؤولية أن يثبت عدم القدرة على التوقع وعدم القدرة على المقاومة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة المجلس الذين أعفوا مجهزة السفينة من مسؤولية الأضرار باعتبار أنها نتجت عن القوة القاهرة دون أن يتحققوا من توفر شرطها خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مسؤولية مجهزة السفينة
159	2004	1	التجارية والبحرية	م 754 من القانون البحري	يتحمل مجهزة السفينة طبقا للمادة 754 من القانون البحري المسؤولية عن الخسائر اللاحقة بالبضاعة في حالة عدم وضوح اسم الناقل في عقد الشحن.	
268	2012	1	التجارية والبحرية	م 277 من ق ا م	لا يمكن الاعتماد على فرضيات، للفصل في قيام مسؤولية مجهزة السفينة.	
179	2008	2	المدنية	م 124 من ق م وم 24 من الأمر 96-02	تقوم المسؤولية المدنية لمحافظ البيع بالمزاد العلني ويلزم بالتعويض في حالة فتحه حسابات مصرفية أخرى لإيداع مبالغ البيوع بدلا من فتح حساب خاص لدى الخزينة العمومية.	مسؤولية محافظ البيع بالمزاد العلني
14	1990	2	المدنية	م 124 من ق م	من المقرر قانونا أن كل عمل أيا كان يرتكبه المرء ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا فيه بالتعويض، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع تساءلوا عن ملكية الأنبوب موضوع النزاع في حين أن الطاعن قد طالب بإصلاح الضرر اللاحق به، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا المادة 124 من القانون المدني التي تلزم مسبب الضرر بإصلاحه ومتى كان كذلك يستوجب نقض القرار.	مسؤولية مدنية
190	1992	1	الجنح والمخالفات	م 129 من ق م	متى كان من المقرر قانونا، أن الموظفين والعمال والعاملين لا يكونون مسؤولين شخصا عن أعمالهم التي أضرت بالغير، إذا قاموا بها، تنفيذا لأوامر صدرت إليهم من رئيس متى كانت إطاعة هذه الأوامر واجبة عليهم، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ، يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال -أن قضاة الموضوع لم يستدعوا العون القضائي للخزينة العامة، بصفتها مسؤول مدني عن المتهم فإنهم بقضائهم، كما فعلوا يكونوا قد خرقوا القانون ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	
11	1992	2	المدنية	م 127 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كقوة القاهرة، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر. ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بالإساءة في تطبيق القانون غير وجيه. لما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع بإسنادهم جزء من مسؤولية الفيضان إلى الشركة الطاعنة بنسبة الثلثين لكونها قامت بفتح ثغرة و لم تسدها بعد انتهاء الأشغال هذا من جهة ومن جهة ثانية بأخذ قضاة الموضوع ظرف القوة القاهرة و مشاركتها في وقوع الضرر بنسبة الثلث الباقي بعين الاعتبار يكونون بقضائهم كما فعلوا قد طبقوا القانون التطبيق السليم ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

14	1992	2	المدنية	م 124 و 127 من ق م	من المقرر قانونا أن تحديد المسؤولية المدنية عن ضررها وتقدير جسامته ذلك الضرر يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون بمخالفة القانون غير جديد. ولما كان الثابت-في قضية الحال- أن قضاة الموضوع اعتمدوا في قضائهم على المادة بين 124 و 127 ق م بما لهم من سلطة تقديرية في تحديد المسؤولية المدنية و تقدير التعويض يعدون طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	مسؤولية مدنية
142	2009	2	المدنية	م 58 من الأمر 07-95	لا يحتج على المؤمن بأي اعتراف بالمسؤولية. لا يعد الاعتراف بحقيقة أمر إقرارا بالمسؤولية.	
138	2010	1	المدنية	م 383 و 554 من ق م وم 8 من المرسوم التشريعي 03-93	يتحمل المتعامل في الترقية العقارية المسؤولية المدنية العشرية، في حالة عدم تبليغ شهادة التأمين إلى المشتري يوم حيازة ملكية البناء كأقصى أجل.	مسؤولية مدنية عشرية
139	2012	1	المدنية	م 2/138 من ق م و القانون 35-90	يمكن قيام المسؤولية المفترضة للشركة، ناقلة المسافرين بالسكك الحديدية، في حالة وقوع حادث مميت، داخل المرافق التابعة لها، والتي لها رقابة عليها، بواسطة أعوانها، عند أبواب المحطة وفي القطار. انتفاء المسؤولية العقدية للشركة، بسبب عدم توفر الضحية على صفة المسافر القانوني (انعدام التذكرة)، لا يحول دون قيام مسؤوليتها المفترضة.	مسؤولية مفترضة
216	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 650 و 695 من القانون البحري	من المقرر انه " يتعهد المؤجر في عقد استئجار السفينة على أساس الرحلة، بان يضع كليا أو كثر جزئيا سفينة على أساس الرحلة، بان يضع كليا أو جزئيا سفينة مزودة بالتسليح و التجهيز تحت تصرف المستأجر للقيام برحلة أو أكثر و بالمقابل يتعهد المستأجر بدفع أجر السفينة". و من المقرر قانونا أيضا انه " يتعهد المؤجر بموجب عقد استئجار السفينة لمدة معينة بان يضع سفينة مزودة بالتسليح و التجهيز تحت تصرف مستأجر السفينة لمدة معينة و يدفع المستأجر بالمقابل أجر الحمولة". و لما -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع أعفوا المؤجر من كل مسؤولية عن الخسائر اللاحقة بالبضائع و أن القرار لم يعط أي توضيح فيما يخص القانون المطبق ونوع عقد الإيجار إذا كان على أساس الرحلة أو لمدة معينة حتى يمكنوا المحكمة العليا من فرض رقابتها. ومتى كان كذلك استوجب الرفض.	مسؤولية مؤجر السفينة
87	1992	1	التجارية والبحرية	م 873 من القانون البحري	من المقرر قانونا أن المسؤول عن عمليات تحميل البضاعة في الموانئ ورسوها وفكها، وكذلك حراسة وحفظ البضائع المنزلة أو المعدة للتنزيل في الموانئ تقوم بها الهيئات المؤهلة لهذا الغرض ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدم الأساس القانوني. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الناقل سلم البضاعة إلى مؤسسة ميناء الجزائر التي يعود إليها احتكار عملية الشحن والتفريغ، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم بمسؤولية الناقل عن الأضرار الحاصلة للبضاعة لم يعطوا قرارهم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مسؤولية مؤسسة الميناء

173	1999	عدد خاص	التجارية والبحرية	م 802 و 873 من القانون البحري	من المقرر قانونا انه " يعد الناقل مسؤولا عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبضائع منذ تكلفه بها حتى تسليمها إلى المرسل إليه". وكذلك من المقرر قانونا انه "تم عمليات تحميل البضاعة في الموانئ و رصها و فكها و تعريفها و عمليات اخذ و إرجاع البضائع... من طرف الهيئات المؤهلة لهذا الغرض". ولما ثبت في قضية الحال - أن قضاة الموضوع اكتفوا بالحكم على الناقل بدفعه قيمة الخسائر اللاحقة بالبضائع على أساس المادة 802 من القانون البحري، و بعد إدخال مؤسسة الميناء بالجزائر في الخصام من قبل الناقل البحري كان عليهم ان يناقشوا المسؤولية في ضوء العلاقات التعاقدية التي تربط الناقل البحري و المؤسسة المينائية طبقا لنص المادة 873 من القانون البحري و ما يليها مما يجعل القرار مشوب بالقصور في التسبيب. و متى كان كذلك استوجب النقض .	مسؤولية مؤسسة الميناء
309	2005	2	التجارية والبحرية	م 739، 780 و 802 من القانون البحري	مؤسسة الميناء، مسؤولة عن الخسائر اللاحقة بالبضاعة الناجمة عن قيامها بالتفريغ، على سبيل الاحتكار.	
42	1989	1	المدنية	م 62 و 63 من القانون التجاري	إذا كان من السائد فقها وقضاء أن العقد شريعة المتعاقدين فإن ذلك الأمر ليس مطلقا في عقد نقل الأشخاص الذي أوجب فيه القانون على الناقل ضمان سلامة المسافر وحمله المسؤولية المترتبة عن إخلاله بذلك الالتزام، وفي هذا السياق، اعتبر كل شرط يرمي إلى الإعفاء من تلك المسؤولية مخالفا للنظام العام، غير أنه أجاز التخلص منها كليا أو جزئيا عن طريق إثبات خطأ المسافر أو القوة القاهرة. وتفهما لنصوص القانونية التي تضمنتها المادة بين 62 و 63 ق. تجاري، كان يجب على القضاة أن يراعوا في قضائهم هذه المبادئ لاستخلاص شروط الإعفاء من المسؤولية والتأكد من توافرها حتى يعطوا قرارهم الأساس القانوني السليم بما لا يجعله معيبا ويعرضه للنقض .	مسؤولية ناقل الأشخاص
248	1991	3	الجنح والمخالفات	م 268 من ق ع	من المقرر قانونا أن الأحكام والقرارات الصادرة من الجهات القضائية المختصة يجب ان تشمل على أسباب مبررة لمنطوقها، كما يجب أن تكون تلك الأسباب أساس الحكم ومن ثم فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد مشوبا بالقصور في التسبيب. ولما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة الموضوع أدانوا المتهمين من أجل تهمة المشاجرة بناء على اعترافات بعض منهم بمشاركة الأغلبية فيها، والحال أنه كان يتعين على قضاة الموضوع تشخيص التهمة في حق كل واحد من المتهمين على حدا مع تحديد من المصاب منهم، وخطورة تلك الإصابة لكل واحد من المصابين ومن ثم فإنهم بقضائهم هذا يكونوا قد خرقوا أحكام المادة 379 ق إ.ج. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مشاجرة
223	1992	3	الجنح والمخالفات	م 268 من ق ع	إذا كان مؤدى المادة 268 من قانون العقوبات أنها تعاقب كل من اشترك في المشاجرة، فإن قبول تأسيس الطرف المدني في الدعوى الجزائية توجب الحكم على جميع المتهمين بجبر الضرر وبالتضامن في التعويض المستحق للطرف المدني، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتا -في قضية الحال - أن قضاة الموضوع قبلوا تأسيس الطرف المدني في الدعوى الجزائية لوجود علاقة سببية ولو كان الأمر يتعلق بمشاجرة، فإن تحميل المسؤولية لمتهم واحد دون غيره يعد خطأ في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه جزئيا في الدعوى المدنية.	

359	1989	1	الجنح والمخالفات	م 25 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا التزام الجهة القضائية التي تحال إليها الدعوى بعد النقض بحكم الإحالة فيما يخص النقطة القانونية التي قطع فيها المجلس الأعلى، وباعتبار أن هذه الإحالة كانت فيما يتعلق بمصادرة بندقية فقط وذلك لإغفال القرار ذكر المادة 25 من قانون العقوبات، فإن المجلس القضائي بتأييده للقرار الغيابي بمصادرة البندقية المحجوزة، طبقا للمادة 25 من قانون العقوبات يكون قد التزم بالقانون وطبق حكم الإحالة تطبيقا سليما . لذلك يستوجب رفض الطعن موضوعا .	مصادرة
275	1990	1	الجنح والمخالفات	م 15 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا، أنه لا يجوز الأمر بمصادرة الأشياء في حالة الحكم بجنحة أو مخالفة إلا إذا نص القانون صراحة على ذلك ومن فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن إدانة المتهم كانت بجنحة اقتحام منزل، وأن المجلس القضائي أمر بحجز بندقية المتهم بدون تعليل خاص لذلك وبدون ذكر النصوص القانونية التي تسمح له أن يقضي بالعقوبة التكميلية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 15 من (ق ع)، فإنه بقضائه هذا خرق القانون وكان لذلك الوجه المثار من الطاعن بمخالفة هذا المبدأ في محله ويستوجب قبوله. ومتى كان الأمر كذلك أستوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .	
197	1991	2	الجنائية	م 15 من ق ع	متى كان من المقرر قانونا أنه في حالة إصدار حكم في جناية للمحكمة أن تأمر بمصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في تنفيذ الجريمة، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدامه للأساس القانوني في غير محله. ولما كان الثابت - في قضية الحال- أن المحكمة لما أمرت بحجز ومصادرة الأشياء ومنها السيارة التي استعملت وساعدت على اقتراف جريمة السرقة فإن المحكمة بقضائها هذا تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
208	1991	3	الجنائية	426 من ق ع	من المقرر قانونا وقضاء أن النطق بمصادرة محل الجريمة أمام القاضي الجزائي في المواد الجمركية يغني عن النطق بها أمام القاضي المدني، ومن ثم فإن النعي على القرار بمخالفة ذلك يستوجب الرفض. ولما كان من الثابت في قضية الحال أنه قد تم أمام القاضي الجزائي التصريح بمصادرة محل الجريمة، فإن القاضي المدني برفضه الاستجابة لطالب المصادرة يكون قد طبق القانون التطبيق الصحيح. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	

280	1991	4	الجنح والمخالفات	م 524 من ق ا ج وم 324 من قانون الجمارك	<p>1- من المقرر قانوناً أن الجهة القضائية التي تحال عليها القضية بعد النقض تخضع لحكم الإحالة فيما يتعلق بالنقطة القانونية التي قطع بها المجلس الأعلى، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.</p> <p>و لما كان من الثابت في قضية الحال أن المجلس الأعلى أصدر قراراً قضى بنقض قرار المجلس الذي أغفل عن النطق بمصادرة المركبة التي استعملت لنقل المواد المهريّة، فإن جهة الإستئناف في قرارها بعد النقض بعدم مصادرة وسيلة النقل، خرقت القانون.</p> <p>2- متى كان مقرراً قانوناً وقضاء أن مصادرة وسيلة النقل مرتبطة بأي واقعة تهريب بواسطة مركبة عند الإثبات المادي للجريمة، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.</p> <p>ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المتهم (م ط) ضبط في المركز الحدودي وهو مخبأ داخل سيارته كمية من المخدرات فإن قضاء المجلس بالغائهم حكم الدرجة الأولى ومن جديد القضاء بأدائه غرامة جنائية دون النطق بمصادرة وسيلة النقل خرقوا القانون ومتى كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	مصادرة
173	1993	2	الجنائية	م 15 من ق ع	<p>من المقرر قانوناً أن مصادرة الأشياء المحجوزة لا تكون في مادة الجنح إلا بنص صريح ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.</p> <p>ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن الحكم الصادر ضد المتهم القاضي عليه بالحبس لم يقضي بمصادرة البندقية، ومن ثم فإن غرفة الإتهام برفضها لطلب الطاعن في استرداد البندقية خالفت القانون.</p> <p>ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	
270	1993	4	الجنح والمخالفات	م 54 من قانون الأسعار	<p>من المقرر قانوناً أن للسلطة القضائية أن تأمر بمصادرة كل أو جزء من السلع المحجوزة بعد الإدانة بتهمة المضاربة غير المشروعة .</p> <p>ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن قضاة المجلس عند قضائهم بقبول طلب رد السلع على أساس إنعدام النص الذي يقضي بالمصادرة، خالفوا القانون وسهوا عن الأعمال بنص المادة 54 من نفس القانون وعليه استوجب نقض القرار المطعون فيه .</p>	
284	1993	4	الجنح والمخالفات	م 15، 16 و 25 من ق ع	<p>من المقرر قانوناً أنه يجوز مصادرة الأشياء المضبوطة كتدبير من تدابير الأمن، إذا كانت حيازتها تشكل جريمة معينة، ومع ذلك يجوز الأمر بردها لصالح الغير حسن النية.</p> <p>ولما كان ثابتاً -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع تجاهلوا مناقشة طلب الاسترداد للبندقية المقدم من طرف مالكها الحسن النية -فإنهم يكونوا قد أساءوا تطبيق المادة 25 من ق ع وجعلوا قرارهم مشوباً بعيب نقص التسبب مما استوجب نقضه .</p>	

226	1994	3	الجنائية	م 1/15 من ق ع	من المقرر قانونا أن المصادرة هي الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة. و من المستقر عليه قضاء أن عدم تكرار هذه المصادرة في الدعوى المدنية لا يترتب عليه النقض طالما أن تنفيذ الحكم القاضي بها سواء كان جنائيا أو مدنيا، سيؤدي حتما إلى تملك الدولة للعملة المضبوطة، مما يتعين القول أن الدفع المثار في غير محله، ويستوجب رفض الطعن.	مصادرة
253	1995	1	الجنائية	م 25 من ق ع	من المقرر قانونا، انه يجوز الأمر بمصادرة الأشياء المضبوطة كتدبير من تدابير الأمن، إذا كانت صناعتها أو استعمالها أو حملها حيازتها أو بيعها يعتبر جريمة. ولما ثبت قضية الحال، لقضاة المجلس، أن المطعون ضده بريء من جريمة التزوير المتابع بها، فإنهم كانوا على صواب حينما قضوا برد وثائق المقطورة المدعي بتزويرها، و أن إجراء المصادرة الذي ترمي إليه النيابة العامة - في طعنها الحالي - ما هو إلا عقوبة تكميلية، لا يحكم بها إلا بعد الإدانة. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن	
206	2000	2	الجنح والمخالفات	م 246 من قانون الصحة	من الثابت قانونا أن مصادرة السيارة التي استعملت كوسيلة نقل المخدرات واجبة بحكم القانون . كما أن مصير المبالغ المالية "المتحصل عليها من المتاجرة الغير مشروعة في المخدرات يعد إجراء قانونيا في حد ذاته حتى لو لم يذكر قضاة الموضوع النص القانوني الواجب التطبيق علما أن الجزائر صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها بفيينا في 20 ديسمبر 1988 والتي تسمح " لكل طرف أن يتخذ من التدابير للتمكين من مصادرة التحصيل من الجرائم المنصوص عليها بالمادة الأولى للفقرة الثالثة". وتبعا لذلك فإن القرار المطعون فيه طبق القانون تطبيقا سليما.	
306	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 272 من قانون الجمارك وم 378 من ق ا ج	من الثابت أن السهو عن المطالبة بالمصادرة من طرف إدارة الجمارك أمام المحكمة وعدم استئناف هذا الحكم، فانه إعمالا للقواعد العامة فان القانون يخول لها المطالبة بالمصادرة أمام آخر جهة قضائية فصلت في القضية فيعود الاختصاص عندئذ للنظر في موضوع الطلب إلى المجلس رغم أن قانون الجمارك لم ينص على هذه الحالة.	
287	2010	1	الجنح والمخالفات	قانون الجمارك	المصادرة الجمركية ليست بعقوبة جزائية ضمن الدعوى العمومية، وإنما هي جزء جنائي ضمن الدعوى الجنائية.	
353	2011	2	الجنائية	م 16 و 4/263 من ق ع	تبقى محكمة الجنائيات مختصة للبت في مصادرة الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء، كتدبير امن، حتى بعد إصدارها الحكم الذي أصبح نهائيا. لا تعد المصادرة، في هذه الحالة، عقوبة تكميلية.	
308	2015	2	الجنائية	م 15، 15 مكرر 1 و 16 من ق ع	يجوز لغرفة الاتهام الفصل في طلب النيابة العامة، المتعلق بالمصادرة، بوصفه تدابير أمن، في حالة توفر شروطه.	

95	1992	1	الاجتماعية	م 225 من ق ا م	من المقرر قانونا انه يجوز تبعا لظروف القضية أن يقضي بالمقاصة بين الخصوم في جميع المصاريف أو في جزء منها بقرار معلل و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون ولما كان من الثابت في قضية الحال أن المدعى عليها استفادت أيضا من القرار المطعون فيه و أن قضاة الموضوع عند تحميلهم المصاريف القضائية للمدعية في الطعن وحدها دون تعليل، خرقوا القانون. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
218	1992	4	الجنح والمخالفات	م 367 و 369 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه لا يلزم المدعي المدني الذي قبل إدعاؤه بالمصروفات، مادام الشخص المدعى ضده قد اعتبر مدانا في الجريمة ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون . ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الطرف المدني قبل إدعاؤه ولم يخسر دعواه، وأن قضاة الاستئناف بتحميله المصاريف أخطأوا في تطبيق القانون. متى كان الأمر كذلك استوجب نقض الطعن المطعون فيه.
247	1993	4	الجنائية	م 75 و 199 من ق ا ج	من المستقر عليه قانونا أن على المدعي المدني الذي يحرك الدعوى العمومية إذا لم يكن قد حصل على المساعدة القضائية أن يودع لدى قلم الكتاب المبلغ المقدر لزومه لمصاريف الدعوى، وفي حالة ما إذا قررت غرفة الاتهام إنهاء الدعوى التي نظرتها تصفى المصروفات وتحكم بها على الطرف الخاسر للدعوى، ومن ثم فإن غرفة الاتهام عندما أمرت بدون نص قانوني بمصادرة المبلغ المودع من طرف المدعي المدني الذي حكم عليه بالمصاريف- في قضية الحال- رغم أنه كان يجب إرجاعه المبلغ المودع بعد اقتطاع المصاريف يكون قرارها مشوبا بانعدام الأساس القانوني. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.
362	2009	2	الجنح والمخالفات	م 35 من ق ع وم 367 من ق ا ج	يتحمل طالب دمج العقوبات المصاريف القضائية و ليس الخزينة العمومية.
203	2014	1	المدنية	م 421 و 422 من ق ا م و ا	يجوز للخصوم الاعتراض على تصفية المصاريف القضائية أمام رئيس الجهة القضائية المصدرة للحكم. الأمر الفاصل في تصفية المصاريف القضائية غير قابل لأي طعن.
96	2016	2	المدنية	المادة الأولى من المرسوم رقم 544-83	تعفى الجامعة من تسبيق الرسوم القضائية باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، موضوعة تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
100	2016	2	المدنية	م 418 فقرة 2 من ق ا م ا م 23 من القانون رقم 07-13، 43 من النظام الداخلي لمهنة المحاماة	يعتمد الحكم بأتعاب المحامي، كمصاريف قضائية، على ما يقدمه الموكل من إثباتات صادرة من المحامي، كالوصل أو أي بيان كتابي.
106	2016	2	المدنية	م 343 و 418 من ق ا م ا القانون رقم 07-13	المطالبة بأتعاب المحامي لا تشكل طلبا جديدا في الاستئناف وإنما طلبا مشتقا من الطلب الأصلي، المتمثل في التعويض عن المصاريف القضائية. يخضع تحديد أتعاب المحامي إلى التراضي بينه وبين المتقاضى.

مصاريف قضائية

258	2015	2	الاجتماعية	م 33، 34 من القانون 90-04	لا تقبل الدعوى، أمام القسم الاجتماعي، في غياب محضر عدم المصالحة. يتم تنفيذ محضر المصالحة باتفاق الطرفين، وفق شروط وأجال محددة، وإن لم يتم تحديدها، فتتخذ خلال أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً، من تاريخ الاتفاق. في حالة عدم تنفيذ اتفاق المصالحة، يأمر رئيس المحكمة الفاصلة في القضايا الاجتماعية، بموجب أمر على عريضة، بالتنفيذ المعجل، مع تحديد غرامة تهديدية لا تقل عن 25% من الراتب الشهري.	مصالحة
259	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 265 من قانون الجمارك	إن إنقضاء الدعوى العمومية والجبائية لأحد المتهمين من أجل المصالحة الجمركية بناء على وصل صادر من إدارة الجمارك دون تقديم محضر المصالحة الموقع بين الشخص المتابع بجريمة جمركية و مسؤول إدارة الجمارك المؤهل قانوناً يعد مخالفة للقانون.	مصالحة جمركية
152	2002	2	الجنح والمخالفات	م 265 من قانون الجمارك	من المقرر قانوناً أن المصالحة تثبت بمحضر وأن التعهد المبرم أمام الموثق من طرف المتهم بأن يدفع دورياً مبلغاً مالياً هو تصرف شخصي لم تكن إدارة الجمارك طرفاً فيه وبالتالي لا يجوز الاحتجاج به في مواجهتها ولا يمكن أن يعرض محضر الصلح الذي لا يظهر من القرار المطعون فيه أنه موجود مما يتبين عليه أن قضاء المجلس بانقضاء الدعوى لوقوع صلح جاء مخالف للقانون.	
349	2004	1	الجنح والمخالفات	م 265 من قانون الجمارك	لا يشكل التعهد المبرم أمام الموثق في غياب إدارة الجمارك مصالحة و لا يحتج به عليها	
84	2017	1	المدنية	م 690 و 691 من ق م	لا يكفي الاستناد على رخصة استغلال محل تجاري الممنوحة من البلدية لنفي وجود مضار جوار غير مألوفة.	مضار الجوار
133	2017	1	العقارية	م 691 ق م	ينشأ ضرر الجوار غير المألوف نتيجة التعسف في استعمال الحق أو التعسف في الإتيان بالرخص ، ومن ثمة فإن الحصول على الرخصة لا يمنع صاحبها من الالتزام بعدم الإضرار بجيرانه وفق ما يقرره العرف وطبيعة العقار وموقعه.	
136	2017	1	العقارية	م 691 ق م	تعد ممارسة نشاط دهن وطلاء السيارات داخل مجمعات سكنية مضاراً للجوار . وقف النشاط المضر بالجوار لا يترتب عليه بالضرورة دفع تعويض للمتضرر .	
139	2017	1	العقارية	المادة : 709 قانون مدني	لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه، على مسافة تقل عن المترين . لا فرق بين المطل المتعلق بسكن و المطل المتعلق بمحل .	مطل
383	2006	2	العقارية	م 124 و 691 من ق م	تقوم المسؤولية في مضار الجوار، إذا تجاوزت الحد المألوف، على أساس الضرر وليس على أساس إثبات الخطأ بمفهوم المادة 124 من القانون المدني.	مضار الجوار غير المألوفة
197	2008	1	العقارية	م 691 من ق م	يندرج تشييد جدار (ولو برخصة بناء) متسبب في حجب النور والهواء عن مسكن ، ضمن مضار الجوار غير المألوفة	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

257	2008	2	العقارية	م 691 من ق م	تعد من مضار الجوار غير المألوفة، الأضرار اللاحقة بالبيئة، الناجمة عن منشآت فلاحية، مجاورة منطقة سكنية، غير مراعية القوانين ذات الصلة.	مضار الجوار غير المألوفة
341	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 691 من ق م	يجب على قضاة الموضوع، عند الأمر بهدم بناء لمخالفته رخصة البناء والإضرار بالجار ضررا غير مألوف، تحديد مضار الجوار غير المألوفة.	
345	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 1/691 من ق م	يُشكل صورة من صور مضار الجوار غير المألوفة، البناء المتسبب في جعل مسكن جار غير لائق للسكن، حتى ولو تم إنجاز هذا البناء طبقا لرخصة البناء والتصاميم.	
349	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 2/691 من ق م	يدخل تحديد مضار الجوار ومدى تجاوزها الحد المألوف، في اختصاص قضاة الموضوع، الذين يراعون العرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها	
353	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 691 من ق م	لا يحق لمالك العقار التمسك بالرخص ومطابقة الأشغال لقواعد العمران قصد إعفائه من مسؤولية مضار الجوار. تسلم هذه الرخص تحت شرط مراعاة حقوق الغير	
202	1992	2	الجنح والمخالفات	م 25 و 172 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 172 من ق ع أنها تعاقب على جريمة المضاربة غير المشروعة بالحبس والغرامة فقط فإن الحكم أو القرار بمصادرة الأشياء المضبوطة دون الاعتماد على أحكام المادة 25 من ق ع يعد منعدم الأساس القانوني. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما قضوا بمصادرة البضائع المضبوطة محل المضاربة دون الاستناد على أي نص قانوني يكون قرارهم منعدم الأساس القانوني ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه.	مضاربة غير مشروعة
279	1994	3	الجنح والمخالفات	م 172 من ق ع	من المقرر قانونا أن يعد مرتكبا لجريمة المضاربة غير المشروعة، كل من أحدث أو شرع بطريقة غير مباشرة أو وسيط في رفع أو تخفيض مصطنع لأسعار السلع والبضائع أو الأوراق المالية ضمن الحالات المبينة في النص المذكور بالمرجع. ولما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة المجلس أدانوا المتهم بجريمة المضاربة غير المشروعة دون إبراز عناصر التهمة المتابع بها، فكان الأولى احترام المادة 38 من الأمر 75-37 المؤرخ في 29 أفريل 1975 التي تأمر بإحالة المحاضر على مديرية الولاية للتجارة والأسعار للتحقيق فيها وتقدير جديتها ثم التصرف فيها وفقا للأوضاع المنصوص عليها. لذا فإن قرارهم صدر مستوجبا للنقض مع الإحالة .	
258	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 172 من ق ع	إن القضاء بإدانة المتهم بالمضاربة غير المشروعة على أساس التعامل بالعملة الصعبة هو قضاء غير صائب لعدم توافر عناصر هذه الجريمة لعدم إدراج العملة الصعبة ضمن الأموال التي تكون محل مضاربة طبقا للمادة 172 من قانون العقوبات، مما يؤدي إلى نقض القرار المطعون فيه.	

41	1993	4	المدنية	م 76 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا أنه إذا أنكر احد الخصوم الخط أو التوقيع المنسوب اليه في وثيقة يرى القاضي انها وسيلة منتجة للفصل في النزاع، يؤشر بإمضائه على الورقة المطعون فيها ويأمر بإجراء تحقيق الخطوط إما بمستندات أو بشهود و اذا لزم الأمر فبواسطة خبير .</p> <p>ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع عند مناقشتهم دفعوا الطاعن، اكتفوا بسماع البائع واستبعدوا العقد العرفي المحتج به رغم انه وسيلة منتجة للفصل في النزاع، وكان عليهم الاستماع إلى الشاهدين الذين حضرا تحريره، وعليه فإنهم قد خالفوا القانون وقصروا في تسبيب قرارهم مما يتوجب نقضه .</p>	مضاهاة الخطوط
224	1991	2	الجنح والمخالفات	م 409 من ق ا ج	<p>إذا كان مؤدى نص المادة 409 من (ق، أ، ج) يجعل الحكم الصادر غيابيا كأن لم يكن بالنسبة لجميع ما قضى به إذا قدم المتهم معارضة في تنفيذه، ومن ثم فإن القرار القاضي بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد القرار المعارض فيه يعد منعما للأساس القانوني . ومتى كان كذلك، استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .</p>	معارضة
96	1991	3	التجارية والبحرية	م 98 و 166 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا أنه يجب أن يذكر في سند التبليغ- تحت طائلة البطلان- يسقط الحق في المعارضة بانقضاء مهلة 10 أيام، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للإجراءات الجوهرية. ولما كان من الثابت في قضية الحال إن قضاة الموضوع برفضهم المعارضة اعتمادا على وثيقة تبليغ غير مستوفية للشروط المنصوص عليها بالمادتين 166 و 48 من قانون الإجراءات المدنية يكونوا قد خرقوا الإجراءات الجوهرية. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	
132	1991	3	الاجتماعية	اجتهاد قضائي	<p>من المقرر قضاء أن الحكم الذي يجعل نهاية للدعوى المطروحة من جديد على المحكمة إما أن يحكم بعدم قبول المعارضة شكلا وإما أن يقضي برفضها ويبقى الحكم المعارض على حاله وإما أن يقبل المعارضة شكلا وموضوعا ويلغي الحكم المعارض ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت - في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بشطبهم للدعوى إثر المعارضة يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون باعتبار أن الأمر لا يتعلق بدعوى افتتاحية يمكن إقامة دعوى بدلها من جديد. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.</p>	
200	1992	1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا، أن المعارضة تعتبر كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في التاريخ المحدد له في التبليغ الصادر إليه شفويا والمنبث في محضر، وقت المعارضة أو بتكليف بالحضور مسلم له ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ، يعد مساس بحق الدفاع. لما كان من الثابت- في قضية الحال - أن المتهم عارض في القرار وغاب عن حضور الجلسة في اليوم والساعة المحددين له غير أن القرار لم يثبت أن المعارض تم تبليغه بتاريخ الجلسة كما تشترط المادة 413/ 3 من قانون الإجراءات الجزائية. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه .</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

78	1992	4	التجارية والبحرية	م 166، 167 و 190 من ق م ١	إذا كان مؤدى المادة 188 من ق. ا. م أنها لا تجيز المعارضة في الأوامر الصادرة في المواد المستعجلة، فانه وطبقا للمواد 166 و 167 و 190 من نفس القانون يجوز المعارضة في قرارات المجالس الاستعجالية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان من الثابت- في قضية الحال- أن قضاة المجلس لعدم قبولهم شكلا للمعارضة في القرار الغيابي الصادر عنهم يكونوا قد خرقوا القانون باعتبار أن المنع في المعارضة تقتصر على الأوامر الاستعجالية دون القرارات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	معارضة
197	1993	1	الجنح والمخالفات	م 413 و 414 من ق ا ج	من المقرر قانونا ان المعارضة الصادرة من المتهم تلغي الحكم الصادر غيابيا متى كانت مقبولة شكلا، ومن ثم فإن القرار الصادر بخلاف ذلك يعد منعدم الأساس القانوني. ولما كان ثابتا -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف بمصادقتهم على قرار ملغى لتأسيس قرارهم، دون التصدي للقضية المعارض فيها من جديد يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون وعرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني. ومتى كان الأمر كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
196	1993	2	الجنح والمخالفات	اجتهاد قضائي	من المستقر عليه قضاء أنه لا تجوز معارضة على معارضة أخرى من ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون في غير محله. ولما كان ثابتا -في قضية الحال- أن الطاعن رفع معارضة جديدة ضد قرار غيابي مكرر، فإن قضاة المجلس لما صرحوا بعدم قبول المعارضة المرفوعة يكونوا قد أحسنوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
26	1994	3	المدنية	م 100 من ق ا م	من المقرر قانونا أن يوقف تنفيذ الحكم الغيابي المعارض فيه الا إذا نص صراحة على غير ذلك. و لما تبين جليا أن الحكم الغيابي وقع فيه طعن بالمعارضة و تم تحديد تاريخ جلسة النظر فيه،مما جعل المحكمة تأمر برفض دعوى المطالبة بتسليم النسخة التنفيذية. فإن القرار -المطعون فيه- الذي صادق على الأمر الاستعجالي الثاني، القاضي بتسليم النسخة التنفيذية يكون قد خالف صراحة القانون، مما يستوجب نقضه.	
159	1998	2	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	من المقرر قانونا أنه "يجوز أن يمثل المتهم بواسطة محاميه إذا كانت المرافعة لا تنصب إلا على الحقوق المدنية". ولما ثبت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما اعتبروا المعارضة كأن لم تكن نتيجة غياب الطرف المدني رغم حضور محاميه وتقديم مقال عن المتهم يكونون قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض .	

112	2000	1	الاجتماعية	م 166 و 2/188 من ق ا م	<p>من المقرر قانونا انه "يجوز الطعن في أحكام المجلس الغيابية بطريق المعارضة...". و من المقرر أيضا انه " تكون الأوامر الصادرة في المواد المستعجلة... غير قابلة للمعارضة...". و لما تبين -في قضية الحال- أن القرار المطعون فيه لما قضى بعدم قبول المعارضة في القرارات الغيابية الصادرة في المادة الاستعجالية فإنه يكون قد خالف قاعدة جوهرية في الإجراءات ذلك أن القراءة المقترنة للمادتين 166 و 188 من قانون الإجراءات المدنية أن المشرع لم يمنع المعارضة في القرارات الاستعجالية كما هو الشأن بالأوامر من نفس الطبيعة. وبقضائهم كذلك يكونون قد عرضوا قرارهم للنقض.</p>	معارضة
211	2000	1	الجنح والمخالفات	م 409 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أنه "يصبح الحكم الصادر غيابيا كأن لم يكن بالنسبة لجميع ما قضى به إذا قدم المتهم معارضة في تنفيذه". ولما ثبت من القرار المطعون فيه أنه قبل المعارضة شكلا وفي الموضوع قضى تأييد القرار المعارض فيه، فإن القضاة ارتكبوا مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات إذ كان عليهم أن يلغوا قرارهم الغيابي الذي أصبح كأن لم يكن بفعل المعارضة ثم يتصدوا من جديد للقضية وإصدار الحكم الذي يروونه مناسبا مما يتعين نقض القرار المطعون فيه.</p>	
218	2000	1	الجنح والمخالفات	م 413 و 345 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا أنه " تعتبر المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في التاريخ المحدد له في التبليغ الصادر إليه شفويا والمثبت في محضر في وقت المعارضة أو بتكليف بالحضور مسلم لمن يعنيه الأمر طبقا للمواد 439 وما يليها. الثابت من القرار المطعون فيه أن قضاة المجلس وعلى إثر معارضة المحكوم عليه المتخلف قرروا اعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضوره جلسة المحاكمة وبعد تبليغ القرار الصادر ضده اعتباريا حضوريا راح يرفع معارضة ثانية فقرر المجلس قبول هذه المعارضة الثانية بحجة أن المعنى بالأمر لم يحضر بسبب ظروف خارجة من إرادته عملا بأحكام المادة بين 345 و 413 من قانون الإجراءات الجزائية وهو تبرير لا ينطبق بتاتا على قضية الحال كونه جاء بعد صدور القرار الثاني الذي اعتبر المعارضة كأن لم يكن عملا بمقتضيات المادة 413 / 2 من قانون الإجراءات الجزائية بحيث أنه لم يبق لهذا الأخير إلا طريق الطعن بالنقض وفقا للمادة 4/498 من قانون الإجراءات الجزائية وبالتالي فإن القرار المطعون فيه يكون قد خرق قاعدة جوهرية في الإجراءات وعرض نفسه للبطلان وذلك بدون إحالة لاكتساب القرار الحضورى الغير وجاهي قوة الشيء المقضي به.</p>	
103	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 411 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا ان التبليغ الشخصي يعد الإجراء الوحيد الذي يعتد به لإثبات سريان الأجل المنصوص عليه بالمادة 411 من قانون الإجراءات الجزائية، ولما قضى قضاة المجلس بترجيح يوم إحاطة المتهم علما بالقرار الغيابي وبقبولهم شكلا المعارضة لإتيانها في الأجل القانوني يكونون قد أصابوا وطبقوا القانون تطبيقا سليما.</p>	
106	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 409 و 413 من ق ا ج	<p>من المقرر قانونا ان المعارضة الصادرة من المتهم في الأحكام الغيابية تلغي ما قضى به غيابيا. وأن قضاة الموضوع لما صرحوا بقبول المعارضة شكلا ثم قضوا في الموضوع بتنصيب القرار المعارض فيه فإنهم يكونون قد صادقوا على قرار منعدم لا وجود له لأنه بعد قبول المعارضة شكلا فان الوضع يعود إلى ما كان عليه قبل القرار المعارض فيه ويفصل من جديد في القضية كأنها تعرض عليهم لأول مرة.</p>	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

109	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	إن المعارضة الصادرة من المتهم ضد حكم غيابي تلغي هذا الحكم حتى في جانبه المدني، وبالتالي فإن المجلس لما تبني حيثيات القرار موضوع المعارضة من طرف المتهم قد خرق قاعدة جوهرية في الإجراءات.
111	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 3/413 من ق ا ج	تعتبر المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في التاريخ المحدد له في التبليغ الصادر إليه شفويا والمثبت في محضر وقت المعارضة أو في التكليف بالحضور المسلم لمن يعنيه الأمر طبقا للمادة 413 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية. وعليه فإن المجلس لما قضى برفض المعارضة دون التأكد من تبليغ الطاعن بتاريخ الجلسة أو تكليفه بالحضور قد خالف قاعدة جوهرية في الإجراءات.
259	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 412 و 614 من ق ا ج	إذا لم يحصل التبليغ لشخص المتهم ولم يخلص من إجراء تنفيذي مع أن المتهم قد أحيط علما بحكم الإدانة فإن معارضته تكون جائزة القبول حتى بالنسبة للحقوق المدنية إلى حين انقضاء مواعيد سقوط العقوبة بالتقادم. و لما اتضح من القرار المطعون فيه أن المتهم لم يبلغ بحكم الإدانة مما يجعل المعارضة تبقى جائزة إلى غاية انقضاء العقوبة لمدة خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا. وان المجلس لما قضى بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم قد خالف القانون.
264	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 409 و 413 من ق ا ج	إن المعارضة الصادرة من المتهم تلغي الحكم الصادر غيابيا حتى بالنسبة لما قضى به في شأن طلب المدعى المدني، كما يصبح الحكم الصادر غيابيا كأن لم يكن بالنسبة لجميع ما قضى به إذا قدم المتهم معارضة في تنفيذه. و ان المجلس لما قضى بتأييد القرار المعارض فيه يكون قد أيد قرارا غير موجود لأن القرار المعارض فيه ألغي بمجرد قبول المعارضة شكلا وبذلك يكون قد خرق القانون وكان يتعين عليه التطرق من جديد إلى الاستئناف المرفوع أمامه.
238	2002	2	المدنية	م 98 إلى 101 من ق ا م	إن التصريح بعدم قبول المعارضة شكلا لعدم إرفاق الحكم الغيابي ومحضر التبليغ بعريضة المعارضة يشكل مخالفة للقانون لعدم تبيان النص القانوني الذي يفرض على المعارض أن يرفق بعريضة للمعارضة الحكم الغيابي بصفة وجوبية تحت طائلة عدم القبول.
485	2003	1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	إن القضاء بقبول المعارضة شكلا وإلغاء القرار المطعون فيه الذي أصبح منعما، ثم اعتبار المعارضة في نفس القرار كأنها لم تكن هو قضاء مشوب بالتناقض ذلك أن القضاة أرجعوا الحالة إلى ما قبل الفصل في القرار الغيابي أي إلى نقطة الاستئناف وتركوا الاستئناف معلقا بدون فصل وهو ما يشكل مخالفة للقواعد الجوهرية للإجراءات.
295	2004	1	الجنائية	م 319 و 326 من ق ا ج	جواز المعارضة في الحكم الصادر عن محكمة الجنائيات غيابيا
613	2006	1	الجنح والمخالفات	م 412 من ق ا ج	يتم الطعن بالمعارضة في حكم جزائي غيابي، وجوبا من طرف المتهم شخصيا. يمكن أن تتم معارضة الطرف المدني أو المسؤول مدنيا إما بواسطة وكيل وإما بواسطة محام.
621	2006	1	الجنح والمخالفات	م 409 و 413 من ق ا ج	قبول المعارضة شكلا، يستوجب الفصل في مصيرها من حيث الموضوع وليس التصريح باعتبارها كأن لم تكن.
229	2012	1	الاجتماعية	م 379 من ق ا م و ا	القرارات الصادرة عن المحكمة العليا، غير قابلة للطعن فيها بالمعارضة
383	2013	1	الجنح والمخالفات	م 411 و 413 من ق ا ج	يمكن لمحامي المحكوم عليه، غيابيا، تسجيل المعارضة المطعون بها في الحكم الجزائي الغيابي
431	2013	2	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	يتعرض القرار الناطق باعتبار معارضة محبوس كأن لم تكن للنقض، في حالة انعدام الدليل على تبليغه بتاريخ جلسة المعارضة و عدم توضيح طريقة تكليفه بالحضور

معارضة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

451	2013	2	الجنح والمخالفات	م 411 من ق ا ج	يبدأ حساب اجل الطعن بالمعارضة، (10 أيام)، في حكم جزائي غيابي مصحوب بأمر بالقبض، من تاريخ تنفيذ محضر الأمر بالقبض، و ليس من تاريخ محضر تبليغ الحكم الغيابي. تنفيذ الأمر بالقبض، من اختصاص النيابة العامة وحدها.	معارضة
375	2014	1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	يعد تناقضا، الفصل بقبول المعارضة شكلا و اعتبارها كأن لم تكن موضوعا. يستوجب التصريح بقبول المعارضة شكلا، الفصل في موضوع الوقائع بالقرار و ليس التصريح باعتبار المعارضة كأن لم تكن.	
394	2014	1	الجنح والمخالفات	م 1/413 من ق ا ج	يجب على قاضي الموضوع، عندما يقرر تأجيل جلسة الفصل في معارضة المتهم المبلغ تبليغا قانونيا، إعادة تكليفه بالحضور، قصد إعلامه بتاريخ انعقاد الجلسة و تمكينه من تقديم دفاعه. غياب المتهم، بعد التبليغ عن الجلسة الجديدة، المقررة للفصل في المعارضة، لا يمنع الموضوع من الفصل في الموضوع.	
398	2014	1	الجنح والمخالفات	م 413 من ق ا ج	يصرح قاضي الموضوع في المنطوق باعتبار المعارضة كأن لم تكن، عندما يتغيب الطاعن بالمعارضة عن الجلسة المحددة للفصل فيها، بالرغم من تبليغه قانونيا بتاريخها، بدون تقديم عذر مقبول. لا يتطرق قاضي الموضوع، في هذه الحالة، للناحية الشكلية.	
208	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 82، 83 و 87 من الأمر 06-95	إن قضاة الموضوع بقضائهم ببراءة المتهم لانعدام الدليل ودون مناقشة الحكم الذي أدان المتهم حسب المحضر المحرر من طرف أعوان المنافسة الذي يكتسي حجية قانونية حتى يثبت العكس طبقا لأحكام المادة 87 من الأمر 06/95 المتعلق بالمنافسة قد أخطأوا في تطبيق القانون.	معارضة أعمال التحقيقات الاقتصادية
288	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 703 من ق م	القضاء برفض دعوى وضع معالم الحدود على الحال باعتبار العقار المتنازع عليه لا يزال في حالة الشيوخ و إلى غاية الفصل في دعوى قسمة هذا العقار هو قضاء سليم ومعلل تعليلا كافيا.	معالم الحدود
397	2006	1	العقارية	م 703 من ق م وم 7 من ق ا م	الفصل في دعوى وضع الحدود بين ملكية خاصة و ملكية تابعة للدولة، من اختصاص القضاء الإداري وليس القضاء العادي.	
389	2007	1	العقارية	م 703 من ق م	دعوى وضع معالم الحدود، مقررة قانونا لمالك العقار، وليس للحائز العرضي.	
401	2007	1	العقارية	م 703 من ق م	صرف الأطراف لما يروونه مناسبا، في دعوى وضع معالم الحدود، من دون التطرق إلى النزاع والفصل فيه، يعد إنكارا للعدالة.	
326	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 703 من ق م	دعوى وضع معالم الحدود مقررة قانونا لمالك العقار. لا يجوز للحائز العرضي ممارستها.	
166	2012	1	العقارية	م 85 من القانون 90-25 وم 13 من الأمر 95-26 والقانون 90-30	لا صفة لشخصين، خاضعين للقانون الخاص، لرفع دعوى وضع معالم الحدود على أرض عرش، باعتبارها ملكا للدولة.	

325	2006	2	التجارية والبحرية	القواعد والعادات الموحدة الصادرة عن الغرفة التجارية الدولية	يخضع العمل بصيغة تسليم المستندات (remise documentaire) المختلفة عن صيغة الاعتماد المستندي (crédit documentaire) ، للقواعد والعادات المألوفة الموحدة (R.U.U) ، الصادرة عن الغرفة التجارية الدولية (C.C.I) ، الخاصة بالوفاء بالديون الناتجة عن المبادلات التجارية الدولية.	معاملة مصرفية
152	1991	4	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً، أنه في حالة الفساد الظاهر للبضاعة يحدد يوماً واحداً للمعاينة وفي حالة الفساد الخفي تحدد ثلاثة أيام للمعاينة وتكون عمليات المعاينة والخبرة حضورياً من الأطراف المعنية، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني وقصور الأسباب غير مؤسس. لما كان ثابتاً- في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما رفضوا دعوى الشركتين لعدم قيامهما بالمعاينة خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تفريغ الشحنة يكونون بقضائهم كما فعلوا قد طبقوا القانون تطبيقاً صحيحاً. ومتى كان كذلك، استوجب رفض الطعن.	معاينة البضاعة
100	1992	2	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	من المقرر قانوناً أنه لا جدوى من تبليغ التحفظات كتابياً متى كانت حالة البضاعة محققاً فيها عند استلامها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد منعدم الأساس القانوني. ولما كان من الثابت في قضية الحال أنه تم معاينة البضاعة عند استلامها بحضور المرسل اليه والممثل القانوني للناقل، ومن ثم فإن قضاة الموضوع بقضائهم يرفض الدعوى على أساس عدم تبليغ التحفظات في الآجال القانونية كان قرارهم منعدم الأساس القانوني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	معاينة البضاعة
162	1989	3	الاجتماعية	م 1 من الأمر 75-32	متى كان من المقرر قانوناً، أنه عندما ينشأ خلاف بمناسبة تطبيق عقد عمل بين الأجير والمستخدم، يجب تقديم الطلب المتعلق بالنزاع أمام المحكمة الناظرة في قضايا الشغل، ولا تكون القضية مقبولة لديها الا بعد تبرير أن النزاع عرض للمصالحة امام مفتش العمل المختص اقليمياً وانه لا يمكن تقديم النزاع امام القضاء إلا في حالة واحدة فقط وهي حالة عجز المفتش المذكور عن إجراء المصالحة فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. إذا كان الثابت انه لم يعاين سواء من حكم قاضي الدرجة الأولى أو من قرار قضاة الإستئناف أن إجراءات المصالحة المنصوص عليها قانوناً قد تمت في هذا النزاع من طرف مفتش العمل كما لم يظهر من وثائق الملف ان الخلاف الراجع بين الأطراف كان قد عرض على هذا المفتش، ولذلك فإن قرار قضاة الإستئناف غير مستوف للشروط المطلوبة قانوناً ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيساً على مخالفة أحكام هذا المبدأ.	مفتشية العمل

145	1990	1	الاجتماعية	م 1 من الأمر 32-75	متى كان من المقرر قانونا، أن النزاع الذي ينشأ بين المستخدم والأجير، حول تنفيذ أحكام عقد العمل، يطرح على المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية، غير أن الدعوى لا يمكن أن تكون مقبولة ما لم يبرر عرض النزاع أمام مفتش العمل المختص لإجراء محاولة الصلح مسبقا، ولذا فإن القضاء بقبول الدعوى والفصل فيها دون استيفاء هذا الإجراء يعد خرقا للقانون. ولما كان ثابتا . في قضية الحال . أن النزاع لم يطرح مسبقا على مفتش العمل لإجراء محاولة الصلح وفقا لما نص عليه القانون صراحة، فإن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف المصريح بإعادة العامل إلى عمله مع أدائه كافة أجوره التي حل أجلها وتعويضه مبلغ ألف دج، عرضوا قرارهم للنقض ما دام أنهم لم يقضوا بعدم قبول الدعوى. ومتى كان كذلك استوجب نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الشركة الطاعنة بمخالفة أحكام هذا المبدأ.	مفتشية العمل
123	1990	4	الاجتماعية	م 3 من الأمر 33-75	من المقرر قانونا أن اختصاص مفتشية العمل ينحصر في إجراء مصالحة مسبقا في كل خلاف فردي ينشأ بين أطراف الدعوى قبل عرضه على المحكمة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون. لما كان من -الثابت في قضية الحال - أن مفتشية العمل -في محضرها- استأثرت لنفسها الحق في تقدير الوقائع المنسوبة للعامل بصفة قاطعة متجاوزة بذلك الإطار القانوني لاختصاصاتها فإن قضاة المجلس بتأييدهم الحكم المستأنف لديهم القاضي بإعادة المطعون ضده إلى عمله اعتمادا على محضر مفتشية العمل أساؤوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
372	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 113 من ق 1	إن احتساب القضاة لمدة فقدان من تاريخ النطق بالحكم رغم ثبوت ظروف فقدان المفقود دون إجراء تحقيق لمعرفة ذلك هو خطأ في تطبيق القانون.	مفقود
288	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 27 و 30 من الأمر 06-01	يتم، في إطار تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، التصريح بوفاة الشخص المفقود، بموجب حكم قضائي، اعتمادا على محضر معاينة فقدان الشخص المعني، المعد من طرف الشرطة القضائية وليس اعتمادا على شهادة الشهود.	
127	2009	2	المدنية	م 115 من ق 1	تصرف المقدم في أموال المفقود لا يكون صحيحا إلا إذا كان مبنيا على حكم قضائي بموته	
345	2007	1	التجارية والبحرية	م 297 من ق م	لا مقاصة، طبقا للمادة 297 من القانون المدني، إذا كان الدين منازعا فيه.	مقاصة
232	2012	1	التجارية والبحرية	م 170 من القانون 90-10 ونظام بنك الجزائر: 97-04	لا تعد سندات الصندوق، المودعة لدى البنك ضمانا لدين، وديعة، لانعدام عقد الإيداع. المقاصة بين مبلغ مالي و بين هذه السندات، مقاصة صحيحة.	

65	1991	4	المدنية	م 549 من ق م	من المقرر قانونا ان المفاوضة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر و من ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن أحد طرفي العقد قصر في تنفيذ التزاماته و من ثم فإن القضاة عندما أمروا بإلغاء العقد المبرم بين الطرفين بدلا، من أن يحكموا على الطرف المخل بإتمام التزاماته يكونوا بقضائهم كما فعلوا قد خالفوا القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	مفاوضة
21	1997	1	المدنية	م 2/561 من ق م	من المقرر أنه " إذا أبرم عقد بأجر جزافي على أساس تصميم أنفق عليه مع رب العمل، فليس للمقاول أن يطلب بأية زيادة في الأجر و لو حدث في هذا التصميم تعديلا أو إضافة . وأنه يجب أن يحصل هذا الاتفاق كتابة إلا إذا كان العقد الأصلي ذاته قد اتفق عليه شفويا. لما كان ثابتا أن قضاة الموضوع بقضائهم على الطاعنة بدفع مبلغ إضافي نظرا لتوسيع الأشغال المتفق عليها في العقد الأصلي، في حين كان لزاما على المقاول عند توسيع تلك الأشغال في وقت لاحق أن يدرجها كتابة حسب العقد الأصلي. و من ثم فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا قد خالفوا حكم القانون.	
122	2000	2	التجارية والبحرية	الأمر 67-90	ان القرار المطعون فيه الذي قضى بمراجعة الأسعار المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين المتنازعين، دون أن يعطي أسبابا موضوعية أو قانونية لتأسيس قضائه. يكون قد أخطأ، مما يتعين نقضه.	
123	2004	2	المدنية	م 549 من ق م	الرسمية في عقد المفاوضة، غير وجوبية.	
199	2009	1	التجارية والبحرية	م 307 و 553 من ق م	عبء إثبات وضع المشروع المنجز قصد تسليمه، تحت تصرف صاحب المشروع ، يقع قانونا على عاتق المقاول.	
112	2011	1	المدنية	م 549 من ق م	يعد المقاول، مشيدُ البناء، حارسا له، باعتبار الحراسة داخلية في مهامه، في انتظار تسليمه لصاحب المشروع. لا حق للمقاول، في المبالغ المصروفة على الحراسة، في غياب اتفاق خاص.	
128	2012	1	المدنية	م 549 من ق م	عقد اللاعب المحترف في كرة القدم، عقد المفاوضة، القاضي المدني، هو المختص بالفصل في المنازعات الناشئة عنه.	
159	2013	2	المدنية	م 549 من ق م	لا يشترط القانون إفراغ عقد المفاوضة في شكل رسمي معين. يخضع عقد المفاوضة للقواعد العامة للإثبات.	
247	2013	2	الاجتماعية	م 549 من ق م وم 8 من القانون 90-11	يعد عمل حرفي مع مقاول، مقابل مبلغ إجمالي، علاقة مقاول و ليس علاقة عمل.	
15	1990	1	المدنية	م 565 من ق م	من المتفق عليه فقها وقضاء أنه إذا كان المقاول من الباطن قد قاول هو أيضا بدوره من الباطن، فإن المقاول الثاني له الحق في رفع الدعوى مباشرة على المقاول الأصلي باعتباره رب العمل للمقاول من الباطن الأول، غير أنه لا يجوز له أن يرفع تلك الدعوى مباشرة على رب العمل، ومن ثم فإن قضاة الاستئناف بقضائهم بخلاف ذلك يعد خطأ في تطبيق أحكام المادة 565 من القانون المدني. ومتى كان كذلك إستوجب نقض القرار المطعون فيه.	

187	2009	1	التجارية والبحرية	م 564 من ق م	لا تشكل الكتابة وموافقة صاحب المشروع شرطين لصحة عقد المقاولة من الباطن ما لم يرد شرط بذلك في عقد المقاولة وما لم تكن طبيعة العمل تستوجب الكفاءة الشخصية للمقاول.	مقاولة من الباطن
80	2004	1	المدنية	م 324 مكرر 1 و 415 من ق م	يحرر وجوبا عقد مفاوضة العقار في الشكل الرسمي.	مفاوضة
231	2007	2	الاجتماعية	م 63 من القانون 90-11	يمكن المؤسسة المستخدمة تغيير مكان عمل العامل لضرورة المصلحة، شريطة احتفاظ العامل بجميع حقوقه، حتى ولو تضمن عقد العمل تحديد مكان العمل.	مكان العمل
531	2006	1	الجنائية	م 495 و 513 من ق ا ج	لا يحق للنيابة العامة المشرفة على تجهيز ملف الطعن بالنقض، إثارة وجه للنقض مأخوذ من عدم قانونية هذا الملف.	ملف الطعن بالنقض
186	2009	2	التجارية والبحرية	م 27 و 29 من المرسوم التنفيذي 98-381	يكون عقد إيجار ملك وقفي محدد المدّة ويفسخ قانونا عند وفاة المستأجر. يعاد تحرير عقد الإيجار، وجوبا، لصالح ورثة المستأجر للمدة المتبقية.	ملك وقفي
102	1999	1	المدنية	م 324 مكرر 5 من ق م	من المقرر قانونا أنه ((يعتبر ما ورد في العقد الرسمي حجة حتى يثبت تزويره ويعتبر نافدا في كامل التراب الوطني)) . يستفاد - من قضية الحال - أن الطاعنة متمسك بعقدين رسميين للتدليل على ملكيتها للقطعة موضوع النزاع، إلا أن جهة الاستئناف تعاضت عنهما و تجاهلتهما واقتصرت في حثيئاتها على مناقشة العقد العرفي المحتج به من طرف المطعون ضده في حين أن دحضهما يستلزم استظهار حجة مماثلة لها في القوة قانونا أو أكثر قوة. ومن ثم فإن القضاة بقضائهم كما فعلوا يكونون قد أساءوا تطبيق قواعد الإثبات و أشابوا قرارهم بالقصور في التسبيب مما يستوجب النقض .	ملكية
105	1999	1	المدنية	م 693 من ق م	من المقرر قانونا أنه ((يجوز لمالك الأرض المحصورة التي ليس لها أي ممر يصلها بالطريق العام أو كان لها ممر و لكنه غير كاف للمرور، أن يطلب حق المرور على الأملاك المجاورة مقابل تعويض يتناسب مع الأضرار التي يمكن أن تحدث من جراء ذلك)) . ولما كان ثابتا في قضية الحال أن قضاة الموضوع لما قضا بأن ملكية الطاعنين غير محصورة لأن لهم ممر عرضه متر واحد، في حين أنه بالرجوع إلى الخبرة المنجزة يتبين أن أرض الطاعنين محصورة وأن الممر الوحيد الموجود بها لا يسمح لهم بإيصال مواد البناء وعليه فإن قضاة المجلس برفضهم للدعوى يكونون قد حرّموا المدعيين من حق الإرتفاق وأساءوا تطبيق القانون .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

177	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 827 من ق م	إذا كان لا يمكن، قانوناً، التمسك بالحيازة في دعوى الملكية، فإن التمسك بالتقادم المكسب على اعتبار ان الحيازة، في هذه الحالة، من أسباب اكتساب الملكية، لاقتزائها بالمدة الطويلة المقررة قانوناً	
110	2016	2	المدنية		إثبات ملكية الشاحنة بالبطاقة الرمادية ليس مطلقاً، إذ يمكن إثبات ملكيتها بوثائق رسمية أخرى، مثل الشهادة الصادرة عن الجهة الإدارية التي أصدرت أصل البطاقة الرمادية، المبيّن فيها مالكا ومواصلاتها.	
374	2002	2	العقارية	القانون 83-18	إن قانون 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983 يؤدي إلى امتلاك الأراضي لصالح المترشح لاستصلاحها وعليه فإنه قانون ناقل للملكية يشكل عائقاً لدعوى الحيازة وسندا للملكية.	ملكية عقارية فلاحية
42	1989	2	المدنية	م 2 و 723 من ق م	1- من المقرر شرعاً، أن القانون لا يسري في تطبيقه إلا على ما يقع في المستقبل، ولا يكون له أثر رجعي. ولما كان مخلولاً بموجب المادة 723 من القانون المدني للشركاء في الشياخ، عند انعقاد إجماعهم على اقتسام المال الشائع بالطريقة التي يرونها، فإن التصرف الحاصل قبل صدور النص القانوني المذكور، لا يكون له أثر رجعي ولا يحتج به تجاه الغير. ومن ثمة، فإن الوجه الناعي على عدم تطبيق المادة 723 ق م على قسمة وقعت قبل وجود القانون المذكور، عديم السداد وغير جدير بالقبول، 2- وعلى العكس من ذلك، فإن قرار إلغاء تأميم أرض مشاعة صادر في 03 ماي 1977، يكون له أثر رجعي مؤداه إبطال كل التصرفات الواردة على الأرض المؤممة أثناء فترة التأميم ويترتب عنه رجوع الأطراف إلى حالة الشياخ التي كانوا عليها من قبل. ولما قضي المجلس بصفة الشريك لمالك في الشياخ قبل التأميم وكلف خبير بإجراء القسمة، فإنه يكون قد طبق القانون وأعطى قراره القاعدة والشرعية التي يرتكز عليها.	
26	1990	2	المدنية	م 724 من ق م	من المقرر قانوناً أن اختلاف الشركاء في قسمة المال الشائع يلزم من يريد الخروج من الشيوخ أن يرفع دعوى على جميع الشركاء، وأن تكون قسمة المال الشائع حصصاً إن كان يقبل القسمة عيناً، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. ولما كان قضاة الاستئناف - في قضية الحال - صادقوا على حكم المحكمة التي منحت مناباً لأحد الشركاء دون الآخرين ودون أن يدخلوا في الخصام جميع ذوي الحقوق، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا أحكام المادة 724 من القانون المدني. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار.	ملكية شائعة
120	1990	2	التجارية والبحرية	م 716 من ق م	من المقرر قانوناً أن عقد الإيجار في الملكية الشائعة هو من أعمال الإدارة، وأن أعمال الإدارة المعتادة يكون رأي الأغلبية ملزماً لجميع الشركاء، وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقيين عد وكيلاً عنهم، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون. و لما كان ثابتاً - في قضية الحال - أن قضاة الاستئناف الغوا الحكم المستأنف لديهم وهو الحكم القاضي بفسخ عقد الإيجار وطرد المدعى عليه من المحل التجاري ومن جديد قضاوا بأن التنبيه غير مطابق للقانون وبإبطال الدعوى لعدم مشاركة الوالي في التنبيه وهو يعارض الدعوى، فإنهم بقضائهم كما فعلوا أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

17	1990	3	المدنية	م 716 و 717 من ق م	من المقرر قانونا أن كل ما يستقر عليه أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزما للجميع، ومن المقرر أيضا أن الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع، أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل الخارج عن الإدارة المعتادة، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن المطعون ضده لم تكن له الأغلبية المنصوص عليها قانونا لإجبار شركائه في التغيير المرغوب بالبئر المشترك، فإن قضاة الموضوع بسماحهم للمطعون ضده تجهيز البئر المتنازع عليه بمضخة يستعملها لحاجياته الشخصية، فإنهم بقضائهم كما فعلوا حرقوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	ملكية شائعة
54	1990	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 724 إلى 728 من ق م	من المقرر قانونا أن الحكم ببيع الملكية الشائعة بالمزاد العلني في الوقت الذي يمكن تقاضي بيعه بتقسيمه، على مالكيهم وفي الوقت الذي يطالب فيه أغلبهم بقسمته، يعد إضرار بهم وحرمانهم منه دون موجب، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الطاعنين أبديا رغبتهما في تقييم العقارين الذين ورثاهما مع المطعون ضدها وأن الخبير الذي عينته المحكمة جعل للتقييم عدة حلول وذلك بإجراء عملية تعويض بين الإخوة، فإن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف ومن جديد الأمر ببيع الملكية الشائعة المتنازع عليها بالمزاد العلني خرقوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
17	1991	1	المدنية	م 724 من ق م	من المقرر قانونا أنه إذا اختلف الشركاء في اقتسام المال الشائع فعلى من يريد الخروج من الشبوع أن يرفع دعوى على باقي الشركاء ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن الأرض المتنازع عليها ملكية مشاعة بين الورثة، فإن قضاة الاستئناف الذين قضوا بطرد الطاعن تأسيسا على تقرير الخبير دون أن يتم إدخال جميع الورثة في النزاع، يكونوا بقضائهم كما فعلوا خرقوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
25	1991	1	المدنية	م 727 من ق م	من المقرر قانونا أن قسمة الملكية الشائعة تجري بطريق الاقتراع وتثبت المحكمة ذلك في محضرها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. لما كان الثابت في قضية الحال أن قضاة المجلس بإلغائهم الحكم المستأنف لديهم ومن جديد القضاء بالمصادقة على تقرير الخبير دون تحرير محضر بوقوع القسمة عن طريق الاقتراع يكونوا كما فعلوا خرقوا القانون ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	
9	1991	3	المدنية	م 714 من ق م	من المقرر قانونا أن كل شريك في شيوخ له أن يتصرف في حصته دون أن يلحق ضررا بحقوق سائر الشركاء، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون. ولما كان الثابت -في قضية الحال- أن المطعون ضدها لم يلحقها ضرر من البيع ولم تجر قسمة لتحديد ما إذا وقع الجزء المبيع في حصتها، فإن قضاة الموضوع بإبطالهم البيع وطرد المشتري وتعويض المدعى عليها خرقوا القانون ومتى كان كذلك تعين نقض القرار .	

71	1991	4	المدنية	م 726 من ق م	من المقرر قانوناً أن المحكمة تفصل في كل المنازعات المعروضة عليها و خاصة منها ما يتعلق بتكوين حصص الشركاء، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون. لما كان الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بمصادقتهم على تقرير الخبير دون الفصل في المنازعة المتعلقة بتشكيل الحصص خاصة و أن الأطراف مازالوا في حالة شيوخ يكونوا قد خالفوا القانون . ومتى كان ذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	ملكية شائعة
4	1992	1	المدنية	م 728 من ق م	من المقرر قانوناً أنه إذا تقررت القسمة عينا بيع هذا المال بالمزاد العلني وتقتصر المزايدة على الشركاء وحدهم إذا طلبوا هذا بالإجماع، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بخرق القانون غير مبرر. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع رفضوا طلب اقتصار عملية بيع أو إيجار المستودع بالمزاد العلني على الشركاء فقط لاختلافهم وعدم اتفاقهم، يكونوا بقضائهم كما فعلوا طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
14	1992	3	المدنية	م 732 من ق م	من المقرر قانوناً أنه لا يجوز الرجوع في قسمة التراضي إلا إذا اثبت احد المتقاسمين أنه لحقه غبن يزيد على الخمس، ومن ثم فإن النص على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون غير مؤسمة يستوجب رفضه. لما كان من الثابت في قضية الحال أن القسمة الواقعة بين الأطراف في سنة 1963 تأكدت خلال سنة 1978، لحصولهم على رفض البناء، فإن قضاة الموضوع بقضاء بإبقاء الأطراف على ما هم عليه حالياً من حقوق مكتسبة طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	
28	1992	4	المدنية	م 714 من ق م	من المقرر قانوناً أن كل شريك في شيوخ يملك حصته ملكاً تاماً له أن يتصرف فيها ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بإبطالهم عقد بيع قطعة أرض آلت إلى الطاعن عن طريق الإرث على أساس أن ليس له الحق في بيع ملك في الشيوخ أخطأوا في تطبيق القانون ومتى كان كذلك، استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
38	1994	1	المدنية	م 720 من ق م	من المقرر قانوناً أنه يحق للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع، أن يقرروا التصرف فيه إذا استندوا في ذلك إلى أسباب قوية على أن يعلنوا بعقد غير قضائي قراراتهم إلى باقي الشركاء . ولما ثبت . من مستندات القضية الحالية . أن الوكيل عن المتدخلين في الخصام، قام ببيع ثلاث أرباع العقار المشاع إلى المدعى عليهم دون إعلان هذا التصرف إلى باقي الشركاء كما يقتضيه القانون، لذا فإن القرار المطعون فيه الذي أكد صحة البيع قد خرق القانون ويستوجب النقض .	

79	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 728 من ق م	من المقرر قانونا انه إذا تعذرت القسمة عينا أو كان من شأنها إحداث نقص كبير في قيمة المال المراد قسمته، بيع المال بالمزاد العلني ، و تقتصر المزايدة على الشركاء وحدهم إذا طلبوا هذا الاجتماع، ولما ثبت-من المستأنف عليه سابقا-عارض صراحة بيع الأملاك العقارية بين الورثة فقط، فانه يؤكد عدم اتفاق جميع أطراف النزاع على ذلك وبالتالي لم يحصل الإجماع. لذا فإن قرار القاضي ببيع التركة بين الورثة المتنازعين فقط، قد أساء تطبيق القانون ويتعين نقضه،	ملكية شائعة
18	1994	3	المدنية	م 725، 726 و 727 من ق م	من المقرر قانونا أن يقسم المال الشائع بين الشركاء على أساس تكوين الحصص، ثم تجري القسمة بطريق الاقتراع و تختص المحكمة بتثبيتها بعد فرز نصيب كل شريك و الفصل في كل النزاعات، لا سيما ما يتعلق منها بتكوين الحصص. و لما ثبت - من قضية الحال - أن قضاة الموضوع أغفلوا في قرارهم-المطعون فيه- التطرق إلى تكوين الحصص، و إجراء القسمة بين الشركاء بطريق الاقتراع، فإنهم خالفوا بذلك القانون، و عرضوا قرارهم المذكور للنقض.	
59	1997	2	العقارية	م 718 من ق م	من المقرر قانونا أن " لكل شريك في الشبوع الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء". ولما كان الثابت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما صادقوا على الحكم المستأنف القاضي بطرد الشاغل من المنزل محل النزاع بطلب من أحد الشركاء للمحافظة على المال المشترك، فإنهم قد أصابوا في قرارهم خاصة وأن القانون لا يشترط في رفع الدعوى أن تكون من قبل كل الشركاء أو أغلبهم، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
128	1997	2	التجارية والبحرية	م 718 من ق م	من المقرر قانونا أنه يمكن لكل شريك على الشبوع أن يتخذ أي إجراء يراه ضروري لحفظ الشيء المشاع ولو كان بغير موافقة باقي الشركاء، ومن ثم فإن قضاة الموضوع لما رفضوا طلب الشريك على الشبوع بمراجعة الإيجار للحفاظ على المال المشاع يكونون قد أساءوا تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب النقض.	
174	2000	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 181 من ق م و 727 من ق م	من المقرر قانونا أن "قسمة التركة تتم وفقا للقانون المدني فيما يتعلق بالملكية الشائعة". ومن المقرر أيضا "أن القسمة تجري بطريق الاقتراع بعد تكوين الحصص وتثبيت المحكمة ذلك لمحضر تحرره ويصدر حكما بإعطاء كل شريك نصيبه المفرز". ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذين المبدأين يعد خطأ في تطبيق القانون. ولما كان ثابتا - في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما اكتفوا بالمصادقة على الخبرة دون التطرق للاقتراع ودون فرز الأنصبة وإعطاء كل شريك نصيبه المفرز ، فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

117	2001	1	المدنية	م 725 من ق م	المستفاد من القرار المطعون فيه أنه صادق و تبنى تقرير خبرة حول مشروع قسمة دون تحديد أنصبة الأطراف المتنازعة ما دام موضوع النزاع يتعلق بإنهاء حالة الشبوع و بالتالي فإن المصادقة على حكم لا يمكن تنفيذه و بدون تبرير يجعل القرار المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب و يتعين نقضه .	ملكية شائعة
186	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 715 و 716 من ق م	الشريك الذي يدير المال الشائع دون اعتراض باقي الشركاء يعد وكيلا عنهم.	
190	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 714 من ق م	يحق لأحد الشركاء على الشبوع التصرف في منابه غير المفروض شريطة عدم الإضرار بباقي الشركاء.	
195	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 713 من ق م	يجوز للشريك في الشبوع التصرف في حصته شريطة عدم الإضرار بحقوق باقي الشركاء.	
323	2004	2	العقارية	م 722، 724، 725 و 727 من ق م	تتم قسمة المال الشائع، في حالة اختلاف الشركاء و تعيين خبير من طرف المحكمة ، عن طريق تكوين الحصص و إجراء القرعة.	
407	2006	1	العقارية	م 725 من ق م	إذا تعذر على أحد الشركاء أخذ كامل نصيبه عينا، عوض بمعدل عما نقص من نصيبه.	
413	2006	1	العقارية	م 728 من ق م	لا يشترط إجماع الشركاء على البيع بالمزاد العلني، في حالة المزايمة بحضور العامة	
149	2007	2	المدنية	م 728 من ق م	يجوز بيع السفينة المملوكة على الشبوع بالمزاد العلني، لتعذر قسمتها عينا	
235	2008	1	العقارية	م 418 من ق م	لا تشترط موافقة جميع الشركاء في الشبوع لرفع دعوى الطرد من الملكية الشائعة عندما تكون من أعمال حفظ الشيء.	
305	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 92 و 722 من ق م	لا يمكن الاتفاق على البقاء في الشبوع لمدة تفوق 5 سنوات. يعد باطلا بطلانا مطلقا، الاتفاق بخصوص تركة شخص مازال على قيد الحياة.	
320	2013	2	العقارية	م 724، 727 و 728 من ق م	يعد خرقا للقانون، مصادقة قضاة الموضوع على مشروع قسمة ملكية شائعة، أعده خبير وحدد فيه، بنفسه، حصة كل وارث، بدون موافقة الشركاء.	
356	2014	1	العقارية	م 727 من ق م	تدخل عمية القرعة و تحرير محضر بها في قسمة ملكية شائعة قضاء ضمن صلاحيات القاضي. يعد مخالفة للقانون، صرف القاضي الطرفين إلى إجراء القرعة، بخصوص مشروع القسمة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

381	2006	1	التجارية والبحرية	م 5 و 27 من الأمر 57-66 وم 10 من المرسوم 63-66	طبق قضاة المجلس القانون التطبيق السليم، لما توصلوا إلى إقرار ملكية العلامة الصناعية أورانجينا لكل من مؤسسة المشروبات الغازية الجزائرية والشركة المالية لمنتجات أورانجينا الفرنسية، اعتمادا على تمتع العلامة المذكورة بالحماية القانونية في الجزائر منذ مصادقة الجزائر سنة 1975 على اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وعلى الاتفاق المبرم بين الشركتين الجزائرية والفرنسية سنة 1977.	ملكية صناعية
267	2015	1	التجارية والبحرية	م 13 من امر 06-03 م 5 من مرسوم تنفيذي 276-05 م 1 من مرسوم تنفيذي 345-08 م 574 من ق م	يجب، ماعدا في حالة اتفاق متبادل، تمثيل طالب تسجيل علامة، مقيم في الخارج، أمام المصلحة المختصة، بوكيل معتمد في مجال الملكية الصناعية.	
294	2015	1	التجارية والبحرية	م 9/7 من الأمر 06-03	يعد تقليدا لعلامة عالمية محمية في الجزائر، التشابه بين علامتين، المحدث لبسا أو خلطا لدى المستهلك؛ يخضع التشابه للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع.	
286	2016	2	التجارية والبحرية	م 7 و 9 من الأمر 03 - 06	تتمتع العلامات التجارية المشهورة بالحماية القانونية على مستوى إقليم كل الدول التي صادقت على اتفاقية باريس وتمتد هذه الحماية إلى كل تقليد ولو كان متعلقا بصنف أو مجال مغاير للعلامة المحمية (الأصلية).	
373	2017	1	الجنح والمخالفات	م 05، 04، 09 و 32 من الأمر 06-03 المرسوم التنفيذي رقم 277-05	لا يمكن متابعة مواطن جزائري، من أجل ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية دولية، ما لم تكن مسجلة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية.	
171	2004	عدد خاص - الجزء 1	العقارية	م 19 من الأمر 74-75 وم 32 و 33 من المرسوم 32-73	الدفتري العقاري المحرر على أساس مجموعة البطاقات العقارية البلدية ومسح الأراضي يشكل المنطلق الوحيد لإقامة الدبنة في نشأة الملكية العقارية ولما لم يعتبر قضاة المجلس في قضية الحال الدفتري العقاري المستظهر به سندا لإثبات الملكية يكونون قد خالفوا القانون.	ملكية عقارية
365	2006	2	العقارية	م 3، 6 و 7 من القانون 18-83 والمرسوم 724-83 والمرسوم 63-76	يخضع عقد الملكية العقارية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية، للإجراءات الخاصة الواردة في القانون 18-83 والمرسوم 724-83.	ملكية عقارية فلاحية
32	1991	2	المدنية	م 745 من ق م	من المقرر قانونا أن الأسطح و المحلات المستعملة للمصالح المشتركة تعد أجزاء مشتركة في العقارات المبنية وغير المبنية التي يملكها على الشيوع كافة الملاكين المشتركين، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن النزاع يدور حول السطح والمغسل المشترك بين كافة المستأجرين، فإن قضاة المجلس برفضهم إلغاء الحكم المستأنف، ومن جديد رفضهم للدعوى يكونوا قد أخطأوا في تطبيق القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه .	ملكية مشتركة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

35	1992	3	المدنية	م 747 من ق م	من المقرر قانونا أن الأجزاء المشتركة أو الحقوق التابعة لها لا يجوز أن تكون محلا لدعوى التقسيم، ومن ثم فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع بمصادقتهم على تقرير الخبير والتصريح بأن الأجزاء المشتركة تبقى على حالتها الطبيعية، و لا يجوز تقسيمها باعتبار أن كل تقسيم يضر بحقوق الأطراف يكونوا قد طبقوا القانون تطبقا سليما ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن .	ملكية مشتركة
205	2006	2	المدنية	م 743 و 795 من ق م	لا شفعة في الملكية المشتركة	
257	2009	2	العقارية	م 749 من ق م وم 11 من المرسوم 83-666	يعد مساس شريك بأحد جدران عمارة ما مساسا بحقوق الشركاء الآخرين في الملكية المشتركة في عقار مبني.	
301	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 745 و 747 من ق م	لا تكون الأجزاء المشتركة، موضوع دعوى قسمة، بمعزل عن الاجزاء الخاصة.	
265	2002	1	العقارية	م 2 من المرسوم 83-17	من المقرر قانونا أن مياه المنبع تشكل جزءا من الملكية العامة للري، كما أن جميع موارد المياه هي للجماعة الوطنية. ومتى ثبت من أوراق الطعن أن قضاة الموضوع لما قرروا رفض طلب الطاعن الرامي إلى عدم التعرض له في استغلال نصيبه من ماء المنبع رغم عدم ثبوت ملكية هذا المنبع وكذا عدم وجود أي منبع آخر للأطراف فإنهم قد تجاوزوا سلطتهم و أخطأوا في تطبيق التشريع المعمول به الذي يكرس حق المواطن في التموين بالماء الصالح للشرب مما يتعين التصريح بالنقض.	ملكية منبع
97	1998	2	الاجتماعية	م 3 من القانون 90-14	من المقرر قانونا أن " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين". من المقرر أيضا أنه " يحق للعمال الأجراء من جهة، والمستخدمين من جهة أخرى، أن ينخرطوا انخراطا حرا وإراديا في تنظيمات نقابية موجودة، شريطة أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية". ولما ثبت - في قضية الحال - أن قضاة المجلس لما ألزموا الإتحاد العام للعمال الجزائريين بالكف عن قبول انخراط سائقي سيارات الأجرة لديه، بالرغم من أن قانون ممارسة الحق النقابي كما هو مكرس دستوريا يمنح للعمال الأجراء والمستخدمين بأن ينخرطوا في تنظيمات نقابية شرعية. وأنه ضمن سائقي سيارات الأجرة، يوجد عمال أجراء وبالتالي لهم الحق في حرية الانخراط في أي تنظيم نقابي موجود بصفة شرعية. ومن ثم فإن القضاة كما قضاوا يكونون قد خالفوا القانون، مما يستوجب معه النقض.	ممارسة الحق النقابي

404	2013	1	الجنح والمخالفات	م 517 من القانون البحري	يعد مرتكبا جريمة ممارسة الملاحة البحرية بصورة غير قانونية، كل شخص لا يحوز، حسب الحالة، إما سجل طاقم وإما رخصة أو بطاقة لا يظهر بتلك الوثائق، عند أول تفتيش.	ممارسة ملاحية بحرية بصورة غير قانونية
100	2011	1	المدنية	قانون الإجراءات الجبائية	تجميد البنك حساب زبون، امتثالا لإشعار الغير، الحائر (A.T.D)، الوارد من إدارة الضرائب، "تصرف قانوني".	منازعة مصرفية
134	1996	1	الاجتماعية	م 30، 31 و34 من القانون 83-12 وم 53 من القانون 83-13	من المقرر قانونا أن يستفيد من المعاش المنقول ذوي حقوق العامل المتوفى، ويعد من ذوي الحقوق الزوج ثم الأولاد والأصول المكفولين، ولما ثبت من - قضية الحال - أن أولياء المنوفي غير مكفولين من طرفه، فهم غير محقين في المطالبة بالإيراد المنصوص عليه قانونا وعليه يتوجب رفض الطعن.	منحة الوفاة
377	2010	2	الاجتماعية	م 52، 54، 55 و56 من القانون 90-14	يعد كل إجراء تأديبي، متخذ في حق مندوب نقابي، بدون مراعاة الإجراءات القانونية، باطلا وعديم الأثر. يعاد إدماجه في منصب عمله بطلب من مفتش العمل.	مندوب نقابي
150	1990	3	الاجتماعية	م 49 من القانون 78-12 وم 22 من المرسوم 82-302	متى كان مقررا قانونا أن تعيين العامل الذي يتحتم عليه قبول أي منصب عمل آخر يطابق تأهيله وفي مكان عمل تابع للهيئة المستخدمة، فإنه لا يجوز في أي حال أن يكون هذا التعيين عقوبة مقنعة للعامل، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفة للقانون. لما كان من الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الاستئناف بتأييدهم الحكم المستأنف وتعديلا له القول بأن رجوع العامل/ الطاعن يكون بمنصب حارس بالليل مثل ما قرره الشركة المستخدمة، بالرغم من أن تحويله إلى العمل كحارس ليلي يعد بمثابة عقوبة مقنعة له، خاصة وان الشهادة الطبية تشير إلى أهلية الطاعن لمنصب مسؤول مخزن الذي يشغله الآن، فإنهم بقضائهم كما فعلوا خالفوا القانون. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	منصب عمل
164	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 7 من القانون 90-11	إن القانون يفرض على العامل أن يؤدي التزاماته في إطار التنظيم الموضوعي للعمل المحدد من طرف المستخدم، وإن إعادة هيكلة المؤسسة المستخدمة، إذا ما أدى تغيير حجم منصب العمل، فإن ذلك لا يمس بتوازن العقد ويفرض على العامل الالتزام به و لما ثبت - في قضية الحال - أن إعادة هيكلة المؤسسة المستخدمة أدى إلى النظر في حجم المنصب مع إبقاء العمل المؤدى على نفس الطبع. فإن تعيين العامل في هذا المنصب لا يتطلب الموافقة المسبقة، ويدخل في التنظيم الموضوعي للعمل. مما يجعل ما قضى به المجلس بشرعية الإجراء المتظلم منه موافقا للقاعدة المذكورة ويتعين معه رفض الطعن.	

281	2006	2	الاجتماعية	القانون 11-90	يخضع التعيين في المناصب النوعية، للمعايير المحددة في الاتفاقية الجماعية والسلطة التقديرية لمن له قرار التعيين.	منصب نوعي
233	2007	1	المدنية	المرسوم 55-84 والمرسوم 56-84 والقرار الوزاري المؤرخ في 05 مارس 1984	التزام المؤسسة المتواجدة بالمنطقة الصناعية بدفع مبالغ التكاليف والاشتراكات، التزام قانوني ناشئ عن شغل قطعة أرضية بها، طبقا للمادة 8 من المرسوم رقم 55-84.	منطقة صناعية
457	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 9 مكرر و 32 من ق 1	البناء بالزوجة و هي حامل من غير زواج شرعي، يبطل عقد الزواج، و يحمل الزوجة مسؤولية الطلاق	موانع الزواج
283	1994	3	الجنح والمخالفات	م 4 و 47 من ق ع	من المقرر قانونا أن يكون جزاء الجرائم المرتكبة بتطبيق العقوبات المقررة لها و لا يعفى منها إلا من ثبتت لفائدته إحدى موانع المسؤولية الجزائية، كثبوت حالة الجنون وقت ارتكاب الأفعال و أن القضاء بغير ذلك يعد خرقا للقانون. و من ثم فان قضاة الموضوع باستبعادهم لتقرير الخبير المعين من طرف السيد قاضي التحقيق للحكم بإعفاء المتهم من العقوبة، فإنهم خالفوا القانون ما دام التقرير المذكور يشير بوضوح انه -المتهم- كان مسؤولا كامل المسؤولية حين ارتكابه الجريمة. مما يتعين نقض القرار -المنتقد- مع الإحالة.	موانع المسؤولية
497	2007	2	الجنائية	م 215، 216 و 218 من ق ع وم 197 من ق ا ج	تكتفي غرفة الاتهام، باعتبارها جهة تحقيق، بخصوص متابعة موثق بالتزوير، بمعاينة الأعباء والقرائن، وتترك ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها لجهة الحكم، التي تفصل على أساس الجزم واليقين.	موثق
547	2007	2	الجنائية	م 215 من ق ع	يجب، عند متابعة موثق طبقا للمادة 215 من قانون العقوبات، بجناية التزوير في محرر رسمي، إبراز الأركان الخاصة للجريمة، ومنها الركن المادي المتمثل في قضية الحال، في القيام بأعمال تتدرج ضمن مفهوم تقرير وقائع يعلم أنها كاذبة في صورة وقائع صحيحة.	
224	2014	1	التجارية والبحرية	م 41 من القانون 02-06 والمرسوم التنفيذي 243-08	يحدد القاضي وليس الخبير إتياب الموثق، طبقا للقانون.	
143	2015	2	العقارية	م 90 من المرسوم 63-76 م 10 من المرسوم 02-06	تقع مسؤولية شهر العقود، المحررة من طرف موثق معزول، على الموثق المعين من الغرفة الجهوية للموثقين، لاستخلافه وهو ملزم بشهرها، ضمن الأجل المحددة قانونا.	
228	2009	1	العقارية	م 2 و 20 من القانون 83-17	تستغل المياه الطبيعية باعتبارها ملكية عامة بموجب عقد امتياز	مياه

60	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	متى كان من المقرر شرعا - وعلى ما جرى به قضاء المجلس الأعلى - أن الشريعة الإسلامية لا تشترط الجنسية في باب الميراث ولكنها تأمر بإثبات التمسك بالدين الإسلامي، فإن القضاء بما يتفق مع أحكام هذا المبدأ يعد مؤسسا على قواعد الشريعة الإسلامية. إذا ما تبين وأن المطعون ضده مسلم، حيث أنه من جنسية مغربية باعتراف الطاعن مما يحق له شرعا الحصول على منابه في الميراث من مخلفات المرحومة التي يرثها، فإن قضاة الاستئناف بتطبيقهم لأحكام هذا المبدأ الشرعي وفقوا فيما قضاوا به، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن لعدم تأسيسه.	ميراث
83	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 150 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر شرعا وقانونا أن العاصب هو من يستحق التركة كلها عند انفراده ومن ثم فإن النص على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير مؤسس. ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن العاصب كان حيا بعد وفاة المورث وحجب بذلك الطاعن وهو عم العاصب المتوفى، فإن قضاة الموضوع بتأييدهم لتقرير الخبير بحجب الطاعن طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	
68	1994	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 41 من ق م وم 107 من ق ا م وأحكام الشريعة الإسلامية	من المستقر عليه شرعا وقضاء، أن العلاقة الزوجية هي سبب من أسباب الميراث، و تستحق الزوجة الإرث بموت مورثها. ومن المعروف في القواعد الإجرائية أن تقديم مستخرج من عقد الزواج المبرم هو دليل من أدلة الإثبات وليس طلبا جديدا. و متى ثبت - أن الطاعنة - بعد وفاة زوجها الأول سنة 1957 و وفاة زوجها الثاني - أخ الزوج الأول - سنة 1959، فإنها تستحق المطالبة بتحديد منابها في تركة زوجها الأخرين ولا تعد دعواها تعسفية، كما أن تقديمها لعقد الزواج ليس طلبا جديدا - كما فهمه خطأ قضاة الموضوع - وإنما أدلة إثباتية لتدعيم الدعوى. وعليه فإن القرار المنتقد صدر مخالفا للشرع والقانون ويستوجب نقضه.	
113	1996	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 222 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قانونا أن يرجع القاضي لأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما لم يرد فيه نص في قانون الأسرة. ومن الثابت شرعا: "أن لا يرث الكافر المسلم الكافر و لا يتوارث أهل الملتين شيئا". ولما تبين - من قضية الحال - أن الطاعن لم يعتنق الإسلام ما دام لم يتلفظ بالشهادتين أمام الجهة المؤهلة لذلك. إلا بعد وفاة أمه المسلمة فإنه لا توارث بينهما، مثلما ذهب إليه قضاة الموضوع في قرارهم، و يتعين بذلك رفض الطعن.	
73	1996	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 132 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قانونا عند وفاة احد الزوجين قبل صدور الحكم بالطلاق، أن يستحق الحي منهما الإرث، وللزوجة نفس الحق إذا حصلت الوفاة أثناء عدة طلاقها. ويعتبر الفقهاء الزوجة التي طلقها زوجها و مات و هي في عدتها أن تعدد بأبعد الأجلين و تستحق منابها في الميراث و تعتبر و كأنها مازالت زوجة حتى ولو كان الطلاق صحيحا. أما إذا طلقها وهو مريضا مرض الموت ولو كان طلاقا بائنا و مات أثناء عدتها و ثبت انه قصد حرمانها من الميراث، فإنها تعدد بأطول الأجلين، الطلاق و الوفاة. وعليه فالطعن في الحكم الحالي في غير محله و يرفض.	

115	1998	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 165 من ق ا	من المقرر قانونا وشرعا أنه "يجب أبناء الإخوة الأشقاء، أبناء الإخوة للأب.. ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. ولما كان ثابتا-في قضية الحال- أن الهالك لم يترك أولادا بل ترك زوجة وأبناء للأب-و هم المطعون ضدهم- بينما الفريق الطاعن هم عصابة للهالك لأنهم أبناء إخوة أشقاء له والأقرب له من جهة الأبوة والأمومة.و بالتالي فإن الفريق الطاعن يحجب الفريق المطعون ضدهم حجب إسقاط. فإن قضاة المجلس لما قضوا بإلغاء حكم المحكمة- الذي قضى بحجب إسقاط للفريق المطعون ضدهم- وقضوا من جديد برفض الدعوى قد خالفوا أحكام الشريعة الإسلامية. و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه	ميراث
126	1998	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 1/135 و 136 من ق ا	من المقرر قانونا أن "قاتل المورث عمدا، و الممنوع من الإرث شرعا لا يحجب غيره".ولما تبين في قضية الحال إن القاتل هو والد الطاعن في القضية الراهنة و إذا كان الأب هو القاتل فإن الابن لا يحرم من الميراث كعاصب لان والده لا يحجبه طبقا لأحكام المادة 136 من قانون الأسرة و عليه فان قضاة الموضوع لما اعتبروا الطاعن محجوبا حجا حرمان بسبب القتل الذي قام به والده فإنهم أخطأوا في تطبيق القانون مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه.	
183	2000	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 129 من ق ا	من المقرر قانونا أنه "إذا توفي اثنين أو أكثر ولم يعلم أيهما هلك أولا، فلا استحقاق لأحدهم في تركة الآخر، سواء كان موتهم في حادث أم لا" و الثابت- في قضية الحال- أن الطاعن لم يثبت مزاعمه بدليل إذا كان والده وجده قد توفي في وقت واحد حتى لا يرث أحدهما الآخر، و أن قضاة الموضوع بقضائهم بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى، طبقوا القانون تطبيقا صحيحا.	
336	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 165 من ق ا	من المقرر قانونا و شرعا انه "يجب أبناء الإخوة الأشقاء أبناء الإخوة للأب...". ومن فان القضاء بخلاف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. و لما كان ثابتا -في قضية الحال- أن الهالك لم يترك أولادا بل ترك زوجة و أبناء للأب -و هم المطعون ضدهم- بينما الفريق الطاعن هم عصابة للهالك لأنهم أبناء إخوة أشقاء له و الأقرب له من جهة الأبوة و الأمومة و بالتالي فان الفريق الطاعن يحجب الفريق المطعون ضدهم حجب إسقاط. فان قضاة المجلس لما قضوا بإلغاء حكم المحكمة - الذي قضى بحجب إسقاط للفريق المطعون ضدهم - وقضوا من جديد برفض الدعوى قد خالفوا أحكام الشريعة الإسلامية و متى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.	
343	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 144 / 3، 152 و 153 من ق ا	من المقرر شرعا وقانونا أن أسهم الأحماد تكون بمقدار حصة أصلهم لو بقي حيا، على أن لا يتجاوز ذلك ثلث التركة. ومن المقرر أيضا أنه تستحق النصف من التركة بنت الابن بشرط إنفرادها عن ولد الصلب ذكر كان أو أنثى وولد الابن في درجتها. و الثابت -في قضية الحال- أن قضاة الموضوع لما قضوا بتأييد حكم المحكمة القاضي بقبول الدعوى التفسيرية المرفوعة من طرف العمدة والتي حكم لها فيها بنصف التركة وللطاعنين بالنصف الثاني تعصيا طبقا لأحكام المواد 144، 152 و 153 من قانون الأسرة طبقوا صحيح القانون، مما يستوجب رفض الطعن.	
345	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 128 من ق ا	يجب الميراث لمن كان مسلما يوم موت المورث ومن أسلم بعد موته فلا حق له في الميراث حسب قول الإمام مالك. وأن القضاء بمنح صفة الوارثة للزوجة الأجنبية التي لم تعتق الإسلام في حياة زوجها إلا بعد وفاته هو مخالفة للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

357	2003	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 168 من ق ا	إن القضاء بحجب الأخت للأب بسبب الأحفاد المنزليين منزلة الأم في التركة يعد مخالفة للشرع وتفسير خاطئ للقانون لأن أبناء البنات المنزليين من ذوي الأرحام وهم غير حاجبين لأصحاب الفروض طبقاً لأحكام المادة 168 ق. أ وبذلك يكون نصيب الأخت للأب هو ثابت في التركة وترثه مع البنات السبعة عصبية.	ميراث
331	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 724 من ق م	سكوت إحدى الوارثات، عن المطالبة بالخروج من حالة الشيع، لفترة طويلة، بسبب القرابة وصلة الرحم، لا يعد تنازلاً عن حقها في الميراث.	
287	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 159 وما يليها من ق ا	الأولاد الذكور، أصحاب الفروض، يحجبون العم من ميراث أخيه.	
395	2006	2	العقارية	م 127 من ق ا وم 459 من ق ا م	يستحق الإرث بموت المورث حقيقة أو باعتباره ميتاً بحكم القاضي، ويحل الورثة المتوفرون على صفة التقاضي محل مورثهم بقوة القانون.	
513	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 317 و 829 من ق م	يحسب التقادم الجديد للحقوق الميراثية، من التاريخ الذي انقطع فيه التقادم بالمطالبة القضائية.	

حرف النون

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
نزاع فردي عمالي	لا تكون الدعوى القضائية للمطالبة بحقوق فردية، دعوى جماعية، مهما تم رفعها باسم ممثل عن العمال، أمام انعدام نزاع جماعي يتحد فيه السبب والموضوع.	م 385 و 386 من الاتفاقية الجماعية، المؤرخة في 2003/04/29	الاجتماعية	2	2008	435
	يختار العامل المتوفر على حكم قضائي ناطق بإعادة إدماجه في منصب عمله، عند رفض تنفيذه، بين المطالبة بالتعويض و بين الغرامة التهديدية .	م 39 من القانون 90-04 وم 73-4 من القانون 90-11	الاجتماعية	1	2011	180
نزاع نصب الحدود	يجب، في جريمة نصب الحدود الفاصلة بين الأملاك، قصد السرقة إبراز العلاقة بين السرقة (الهدف) و نزع النصب (الوسيلة).	م 362 من ق ع	الجنح والمخالفات	2	2005	491
نسب	يستوجب نقض القرار الذي قضى بإبطال إثبات نسب المولود، إذا ما اعتمد على أن المدعية كانت في حالة حيض أثناء طلاقها، ذلك أن هذا التبرير ليس دليلا شرعيا على عدم الحمل.	م 40 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1989	86
	يثبت النسب بالفراش الصحيح، ومن ثم فإن القضاء بإثبات النسب حال قيام الزوجية ودون اللجوء إلى تطبيق قواعد اللعان في المهلة المحددة شرعا يعد قضاء صحيحا.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1990	83
	من المقرر شرعا أن الولد للفراش الصحيح، وأن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر، ومن ثم فإن الولد الذي ولد بعد مضي - 64- يوما لا يثبت نسبه لصاحب الفراش، الاتصال الجنسي المزعوم قبل العقد يعد زنا وأن ولد الزنا لا ينسب إلى أبيه.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1990	86
	يثبت النسب بالإقرار بالأمومة، متى كان هذا الإقرار صحيحا.	م 40 و 44 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	3	1991	52
	أقل مدة الحمل ستة أشهر و أقصاها عشرة أشهر، و القضاء بما يخالف ذلك يعد خرقا للقانون.	م 42 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1992	71
	يثبت النسب بالزواج الصحيح وبالإقرار وبالبينة وبنكاح الشبهة.	م 40 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1994	56
	عدم سماع القضاة جماعة الشهود الذين حضروا إقرار المطعون ضده أمام الموثق، مخالفة للشرع والقانون. لا يمكن الجمع بين الإقرار بالحمل وبالدفن بالمادة 41 من قانون الأسرة التي تحدد مدة الحمل، لأن الإقرار في حالة ثبوته، يغني عن أي دليل آخر، ولا يحق للمقر أن يثير أي دفع لإبطال مفعول هذا الإقرار.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1999	122
	لا يمكن الجمع بين الإقرار بالحمل وطلب الطلاق قبل الدخول، قصد الوصول إلى استرداد نصف الصداق رغم أن الصداق المدفوع في قضية الحال يغلب عليه معنى التعويض أكثر منه مقابل الصداق.					

126	1999	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 40، 41 و 43 من ق 1	يثبت الولد لأبيه متى كان الزواج شرعياً، و ينسب الولد لأبيه إذا وضع الحمل خلال عشرة أشهر من تاريخ الانفصال أو الوفاة، وأن عدة الحامل وضع حملها وأقصى مدة 10 أشهر من تاريخ الطلاق أو الوفاة. يثبت النسب بالزواج الصحيح وبالإقرار وبالبينة وبنكاح الشبهة وبكل نكاح تم فسخه بعد الدخول طبقاً للمواد 32-33-34 من هذا القانون، و القضاء بخلاف ذلك يعد مخالفة للقانون.
64	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 41 و 42 من ق 1	يعد تناقضاً، القضاء بصحة الزواج العرفي، مع رفض إلحاق نسب الولد لأبيه.
67	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 41 و 42 من ق 1	لا تأثير لغياب الزوج، في إثبات النسب، مادامت العلاقة الزوجية قائمة.
70	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 41 و 42 من ق 1	أقل مدة الحمل هي ستة أشهر، الولد ينسب لأبيه متى كان الزواج شرعياً و أمكن الاتصال، و لم ينفه بالطرق الشرعية. يمكن نفي النسب، عن طريق اللعان، في أجل لا يتجاوز 8 أيام من يوم العلم بالحمل.
73	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 42 من ق 1	الزواج في العدة باطل وأقل مدة الحمل ستة أشهر وأقصاها عشرة أشهر، والحكم بإثبات النسب لولد، في زواج وقع في عدة الحمل، طبقاً لقاعدة الولد للفراش، مخالفة للقانون والشرعية.
77	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يقع التسامح في إثبات النسب، ما أمكن، لأنه من حقوق الله، فيثبت حتى مع الشك وفي الأتكة الفاسدة، طبقاً لقاعدة إحياء الولد.
82	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 40 و 41 من ق 1	يثبت النسب بالزواج الصحيح، و ينسب الولد لأبيه متى كان الزواج شرعياً و أمكن الاتصال. نفي النسب يكون عن طريق رفع دعوى اللعان و التي مدتها ثمانية أيام من يوم العلم بالحمل أو بروية الزنا.
85	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 42 من ق 1	أقل مدة الحمل هي ستة أشهر وأقصاها عشرة أشهر. لا يمكن إثبات النسب، مادامت مدة الحمل المحددة قانوناً وشرعاً غير متوفرة.
88	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 40، 43 و 60 من ق 1	القضاء بتعيين خبرة طبية، قصد تحليل الدم، للوصول إلى تحديد النسب، خلافاً لقواعد إثبات النسب، المسطرة شرعاً وقانوناً، تجاوز للسلطة.

نسب

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

293	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 41، 42 و 43 من ق ا	ينسب الولد لأبيه، إذا ولد خلال المدة المحددة قانوناً، المحسوبة من تاريخ صدور الحكم الناطق بالطلاق.
469	2006	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 40 و 41 من ق ا	يمكن طبقاً للمادة 40 من قانون الأسرة، إثبات النسب عن طريق الخبرة الطبية (الحمض النووي ADN)، ولا ينبغي الخلط بين إثبات النسب في الزواج الشرعي (المادة 41 من نفس القانون)، وبين إلحاق النسب، في حالة العلاقة غير الشرعية.
521	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 4 من ق م	لا يمكن إصدار حكم بإلغاء نسب مدون في عقد مسجل بتراب دولة أجنبية.
245	2010	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 40 و 41 من ق ا	تطبق القوانين و"الأحكام" الوطنية بالتراب الوطني، طبقاً لأحكام المادة 4 من القانون المدني.
294	2012	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 40 من ق ا	يحول رفع دعوى اللعان دون التذرع بالطرق العلمية لإثبات النسب.
262	2013	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 2/40 و 41 من ق ا	الاعتصاب، الثابت بحكم قضائي، يعد وطأً بالإكراه، ويكيّف بكونه نكاح شبهة، يُثبت به النسب.
268	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 2/40 من ق ا	عدم قيام الزوج بنفي نسب بنته، المولودة أثناء العلاقة الزوجية، بالطرق المشروعة، يحول دون اللجوء إلى الطرق العلمية، لإثبات النسب.
284	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 40 و 46 من ق ا	الفقرة الثانية من المادة 40 من قانون الأسرة: "يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب" مقررته لإثباته و ليس لنفيه.
323	2014	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 2/40 و 41 من ق ا	يثبت النسب بالإقرار بالبينة، و يكون حجة على المقر، حال حياته و بعد وفاته، حتى و لو ثبت خلافاً ذلك بطريق آخر.
239	2015	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 1/40 و 44 من ق ا	لا يتحمل الإقرار النفي، لا بشهادة الشهود و لا بالخبرة العلمية، و تحت أي ادعاء بالتبني أو بغيره.
166	2015	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 2/40 من قانون الاسرة	النسب الثابت بالفراش، لا ينتفي إلا باللعان المقصود في المادة 41 من قانون الأسرة.
228	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 40 من ق ا	لا يجوز تقديم البصمة الوراثية على اللعان، بطلب من الزوج.
72	2019	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 44 من ق ا	لا يشترط ثبوت الزوجية في ثبوت النسب بالإقرار.
76	2019	1	شؤون الأسرة والمواريث		إذا ثبت النسب بالزواج الصحيح أو بالإقرار أو بحكم قضائي، فإنه لا يقبل النفي بالوسائل العلمية.
					إغراء المعاقة ووطؤها، الثابت بالحكم القاضي بإدانة المعني بجريمة الإغراء وفساد الأخلاق، يعد من قبيل الوطء بالإكراه ويأخذ حكم وطء الشبهة، يثبت به نسب البنت الناتجة عن هذا الوطء.
					يكون التراجع عن الإقرار بالنسب بالتبني باطلاً إذا كان المقر له معلوم النسب.
					اللعان من اختصاص القضاء وحده ولا يجوز للإمام أو المفتي أن يفصل فيه.
					يعتبر لاغياً وبدون أثر أي لعان يجري دون إقامة دعوى نفي النسب ودون أن يحكم به القاضي أو يشرف عليه.

نسب

315	2005	2	التجارية والبحرية	م 177 من القانون التجاري	لا تعتبر ممارسة نشاط تجاري ثانوي، بنفس الرمز التجاري والسجل التجاري، تغييرا للنشاط التجاري الأصلي بمفهوم القانون التجاري.	نشاط تجاري
119	1989	4	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	سقوط النفقة عن الزوجة لا يكون إلا بعد ثبوت أنها بلغت بالحكم النهائي القاضي برجعها لمحل الزوجية ، وبعد ثبوت امتناعها عن تنفيذ هذا الحكم مما يجعلها ناشزا عن طاعة زوجها.	نشوز
61	1990	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	ليست كل زوجة رغبت عن الرجوع لزوجها تعتبر ناشزا نشوزا تحرم من أجله من حقوقها الواجبة لها شرعا من جراء طلاقه لها، النشوز لا يعمل به شرعا إلا إذا وفر الزوج لزوجته كل مطالبها المحكوم لها بها، القضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد خرقا للقوانين الشرعية.	
78	1993	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 53 من ق ا	يجوز طلب التطلق لكل ضرر معتبر شرعا، ولاسيما عند مخالفة شروط تعدد الزوجات أو التوقف عن النفقة أو أي ضرر آخر ينتج عن بقاء العصمة الزوجية.	
71	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 من ق ا	يحكم القاضي بالطلاق و بالتعويض للطرف المتضرر، عند نشوز أحد الزوجين.	
95	1995	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 و 76 من ق ا	يحكم القاضي بالتعويض للطرف المتضرر عند نشوز أحد الزوجين، تلوم الأم بدفع نفقة الأولاد متى كانت قادرة على ذلك و عجز الأب عن دفعها.	
85	1998	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	القضاء بجعل مسؤولية الطلاق على عاتق الزوجة باعتبارها ناشزا خطأ في تفسير القانون و الشرع، الزوجة لا تعتبر ناشزا، عند اشتراطها لرجوعها حضور الزوج إلى بيت أهلها كرد لكرامتها، وهو الشرط الذي تنتفي معه حالة النشوز بأغلبية آراء الفقهاء.	
144	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 من ق ا	عند نشوز أحد الزوجين يحكم القاضي بالطلاق، وبالتعويض للطرف المتضرر.	
147	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 من ق ا	امتناع الزوجة عن الرجوع إلى بيت الزوجية بعد إهانتها من الزوج لا يعتبر نشوزا.	
261	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 من ق ا	لا نشوز إلا بعد تنفيذ الحكم القاضي بالرجوع وإعطاء مهلة للمحكوم عليها للانصياع له اختياريًا، مع مراعاة الإجراءات المعمول بها قضاء.	
251	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 55 من ق ا	لا تتوفر حالة نشوز الزوجة، عند إقامتها ببيت أهلها و عدم توفير الزوج السكن.	
234	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 55 و 78 من ق ا	لا يعد نشوزا، امتناع الزوجة عن الرجوع، في حالة عدم توفير الزوج المسكن المستقل، المحكوم به قضاء.	

266	1990	1	الجنح والمخالفات	372 من ق ع	يتكون المفهوم القانوني لجرم النصب من التوصل إلى نيل شيء من الغير بطرق ومناورات احتيالية، ويكون التوصل لتلك الغاية غير ممكن بدونها؛ تكيف هذه الوقائع على أنها جريمة انتحال صفة كاذبة وإدانة المتهم بها بدلا من إدانته بجريمة النصب، خطأ في تطبيق القانون.	نصب
286	1994	1	الجنح والمخالفات	م 372 من ق ع	ادعاء المتهم كذبا أنه يملك سلطة خيالية تمكّنه من شفاء الضحية، وزواج ابنتها، مبتزا بذلك أموالها، حالة من حالات النصب.	
401	2001	2	الجنح والمخالفات	م 372 من ق ع	القضاء بإدانة المدعي بجريمة النصب دون إثبات أركان الجريمة طبقا للمادة 372 من قانون العقوبات رغم أن القضية تتعلق بوكيل عبور للقيام بجمركة البضائع التي استوردها وإخراجها من الميناء بوكالة لم تنفذ وأن هذه الوقائع تشكل جريمة خيانة الأمانة وليس النصب والاحتيال.	
394	2013	2	الجنح والمخالفات	م 372 من ق ع وم 379 إلى 383 من ق م	تترتب على ظهور عيوب خفية في المبيع مسؤولية مدنية و ليس جزائية، لا يعد ظهور العيب الخفي نصبا.	
55	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 5/144 ق ا م	متى كان من المقرر قانونا أن قرارات المجالس القضائية يجب أن يشار فيها إلى النصوص القانونية التي طبقت، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد مخالفة لإجراءات جوهرية. إذا ما تبين من القرار المطعون فيه أنه لم يتضمن الإشارة إلى النص القانوني الذي طبق، فإن قضاة الموضوع بعدم ذكرهم لأحكام المادة 727 من القانون المدني التي تنطبق على النزاع في القضية المطروحة أمامهم، خالفوا قواعد جوهرية في الإجراءات. ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار من الطاعنين في هذا الشأن.	نصوص قانونية
132	1989	3	الاجتماعية	م 144 من ق ا م	متى كان من المقرر قانونا، أن كل قرار، يجب أن يشمل على ذكر النصوص القانونية التي طبقت على النزاع، فإن القرار الذي لا يذكر المصدر التشريعي أو التنظيمي المتخذ سندا لاعتباره أن تحويل العامل يعد عقوبة، وأن فصل هذا العامل هو تصرف غير قانوني، بالإضافة إلى عدم ذكره لأي بيان يتعلق بالقانون الأساسي المنظم للعمال والموظفين العاملين ضمن الشركة الوطنية المعنية، حتى يتمكن المجلس الأعلى من ممارسة مشروعية رقابته حول صحة ومشروعية الفصل من العمل يعد - هذا القرار - خارقا لقاعدة قانونية تتعلق بإجراءات جوهرية مما يتعين معه نقض وإبطال القرار المطعون فيه تأسيسا على الوجه المثار تلقائيا من المجلس الأعلى بمخالفة أحكام هذا المبدأ القانوني.	
273	1989	3	الجنح والمخالفات	م 379 من ق ا ج	كل حكم يجب أن يشتمل على أسباب والمنطوق، ومع تبيان الجرائم التي تقرر الإدانة والمسألة بمقتضاها، وكذلك النصوص القانونية المطبقة في الدعوى.	
303	1989	4	الجنح والمخالفات	م الأولى من ق ع وم 379 من ق ا ج	الأحكام و القرارات الصادرة بعقوبة يجب أن تتضمن ذكر النصوص القانونية المطبقة.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

214	1992	4	الجنح والمخالفات	م 502 من ق ا ج	لا يتخذ الخطأ في القانون المستشهد به لتدعيم الإدانة بابا للنقض متى كان النص الواجب تطبيقه فعلا يقرر العقوبة نفسها.	نصوص قانونية
185	2003	عدد خاص	الجنائية	م 261 و 3/263 من ق ع	الخطأ في ذكر النص القانوني من طرف غرفة الاتهام لا يلزم المحكمة باتباعه، يجوز لها أن تذكر النص الواجب التطبيق فعلا على الواقعة.	
523	2003	عدد خاص	الجنائية	م 314 من ق ا ج	يتعين على المحكمة الجنائية أن تذكر النص القانوني المطبق في حالة الإدانة فقط، أما وقد قضت بالبراءة فليس هناك نص يتعين ذكره، والطعن بعدم ذكره غير مؤسس.	
229	1991	3	الجنح والمخالفات	م 29 من قانون الجمارك	تعد الجريمة المعاينة على بعد 20 كلم من الحدود الجزائرية جريمة مرتكبة داخل النطاق الجمركي، القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا للقانون.	نطاق جمركي
226	1991	3	الجنح والمخالفات	م 177 من قانون الجمارك	كل استيراد للبضائع تحت نظام القبول المؤقت، يحمل الوسيط بالعمولة مسؤولية عدم الوفاء بتعهداته الممضى عليها من طرفه.	نظام القبول المؤقت
173	1995	2	الجنائية	م 174 و 180 من قانون الجمارك	نظام القبول المؤقت الجمركي، هو السماح بقبول بعض البضائع المعدة للتصدير ثانية خلال مدة معينة في الإقليم الجمركي، مع توقف الحقوق و الرسوم عند الاستيراد، و الإعفاء من الإجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية.	
95	1996	2	الاجتماعية	م 8 من ق ا م وم 79 من القانون 11-90	يتم إيداع النظام الداخلي للمؤسسة المستخدمة لدى المحكمة المختصة إقليميا، يبدأ سريان مفعوله فور إيداعه لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة إقليميا، تطبق القواعد العامة للاختصاص.	نظام داخلي
63	1997	1	الاجتماعية	م 95 من النظام الداخلي وم 4/73 من القانون 29-91 وم 78 من القانون 11-90	الشروط الواردة في النظام الداخلي، التي تلغي حقوق العمال أو تحد منها، كما تنص عليها القوانين والاتفاقيات الجماعية المعمول بها، لاغية وعديمة المفعول. تطبيق القضاة مقتضيات النظام الداخلي الأرحم والأفيد للعامل، في مجال التأديب، تطبيق صحيح للقانون.	
185	2001	2	الاجتماعية	م 79 من القانون 11-90	إن تأسيس قاضي الموضوع حكمه على القانون الداخلي للمؤسسة الذي تم إيداعه بعد ارتكاب الأفعال هو قضاء غير صائب لغير قابلية تطبيقه وفقا لنص المادة 79 من قانون 11-90 ومن ثم فإن الحكم يكون قد طبق القانون الداخلي بصفة رجعية خرقا للقانون مما يعرضه للنقض.	
198	2001	2	الاجتماعية	م 79 من القانون 11-90	لا يؤخذ بعين الاعتبار النظام الداخلي غير مصادق عليه من طرف مصالح المحكمة لأنه لم يتم إيداعه بكتابة ضبط المحكمة المختصة محليا للنظر في الدعوى المطروحة عليها طبقا لنص المادة 79 من القانون 11-90 .	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

123	2004	1	الاجتماعية	م 76 من القانون 11-90	لا يدخل النظام الداخلي حيز التطبيق إلا من تاريخ إيداعه لدى كتابة ضبط المحكمة المختصة إقليمياً	نظام داخلي
203	2004	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	لا يكفي إيداع النظام الداخلي، لدى محكمة مقر المؤسسة الأم لنفاذه في حق فروعها، وإنما يجب إيداعه كذلك لدى محكمة مقر الفرع.	
217	2007	2	الاجتماعية	م 79 من القانون 11-90	لا تشترط المادة 79 من القانون 11-90، إذا كان للمؤسسة الأم عدّة فروع، يشغل كل منها أكثر من 20 عاملاً في نفس ظروف وشروط العمل، توفر كل فرع على نظام داخلي وإيداعه لدى المحكمة المختصة إقليمياً.	
237	2007	2	الاجتماعية	م 73 من القانون 11-90	لا يمكن تفسير الإدانة المنصوص عليها في النظام الداخلي بخصوص التسريح، لارتكاب خطأ جسيم ذي طابع جزائي، خلافاً للمبدأ القانوني المستوجب صيرورة الحكم الجزائي نهائياً.	
189	2011	1	الاجتماعية	م 73، 75، 76 و 77 من القانون 11-90	يتعين الرجوع إلى النظام الداخلي، لمعرفة ما إذا كان إهمال منصب العمل، بسبب الغياب المتكرر، خطأ جسيماً، مبرراً للتسريح، بدون تعويض أو إشعار.	
352	2015	1	الاجتماعية	م 77 من القانون 11-90	لا يحل الاستفسار والجواب عليه محل محضر سماع عامل، بحضور عامل.	
141	2017	2	الاجتماعية	م 73 و 77 من القانون 11-90	لم تستثن المادة 73 من القانون رقم 11-90، لا صراحة ولا ضمناً، إمكانية تحديد الأخطاء المهنية من الدرجة الثالثة في النظام الداخلي.	
219	2010	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 78 من ق ا	يحق للمرأة المطالبة بمصاريف النفاس، باعتبارها من عناصر النفقة.	نفاس
266	2011	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 78 من ق ا	تشمل مصاريف النفاس، مصاريف العناية بصحة النساء و صحة طفلها و نظامها الغذائي، لمدة معينة، و لا تقتصر على العلاج و الأدوية فقط.	
111	1989	1	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	من المتفق عليه فقها وقضاء أن الحكم بنفقة الزوجة المريضة مدة سنة يتوقف على تحديد أجل العلاج، ويتوقف كذلك على ضرورة بقائها في بيت الزوجية ولو حكماً.	نفقة
53	1989	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	إثبات دفع نفقة الأبناء من المسائل الموضوعية التي تقتضي في حالة الخلاف عليها بين الزوجين، توجيه اليمين لمن ادعى الإنفاق. والحكم بها عليه دون يمينه، يعد حياً عن القواعد الشرعية.	
69	1989	2	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	للزوجة المطلقة طلاقاً تعسفياً نفقة عدة، نفقة إهمال، نفقة متعة، وكذلك التعويض الذي قد يحكم به لها من جراء الطلاق التعسفي؛ وينبغي عند الحكم بتحديد طبيعة المبالغ المحكوم بها لصالح المطلقة وفي أي إطار تدخل. منح الزوجة المطلقة مبلغاً إجمالياً من النقود، مقابل الطلاق التعسفي، مخالف للقانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

55	1990	3	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	يعتمد، في تقدير النفقة المستحقة للزوجة، على حال الزوجين يسرا أو عسرا، ثم حال مستوى المعيشة. تخفيض النفقة المحكوم بها للزوجة، دون البحث عن دخل الزوج وحالة معيشة الزوجة، ودون حساب مستوى المعيشة السائدة في المكان الذي يعيش فيه "الزوجان" مخالفة للقواعد الشرعية.	نفقة
65	1990	3	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	تجب نفقة الأولاد على الأب إذا ولدوا من فراش صحيح ناشئ من عقد صحيح شرعا، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية.	
65	1991	3	الأحوال الشخصية والموارث	م 80 من ق 1	تستحق النفقة من تاريخ رفع الدعوى وللقاضي أن يحكم باستحقاقها بناء على بيينة لمدة لا تتجاوز سنة قبل رفع الدعوى.	
106	1991	4	الأحوال الشخصية والموارث	م 75 من ق 1	تجب نفقة الولد على الأب، ما لم يكن له مال، فبالنسبة للذكور إلى سن الرشد ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون. القضاء بنفقة الابن البالغ 21 سنة لمدة سابقة، مخالف للقانون.	
55	1992	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 37 و 79 من ق 1	تقدير النفقة يكون حسب وسع الزوج إلا إذا ثبت نشوز الزوجة . يراعي القاضي في تقدير النفقة حال الطرفين وظروف المعاش ولا يراجع تقديره قبل مضي سنة من الحكم.	
89	1997	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 78 و 79 من ق 1	يجوز للقاضي مراجعة النفقة بعد مضي سنة من الحكم. ولا يجوز الطعن بحجية الشئ المقضي فيه في النفقة تبعا للمستجدات التي تطرأ على المعيشة والنفقات بصفة عامة.	
123	1998	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 75 من ق 1	تجب نفقة الولد على الأب، ما لم يكن له مال، وتسقط بالاستغناء عنها بالكسب. القضاء بالإتفاق على من لا يستحق النفقة كالبنات المتوفات أو البنات اللواتي يعملن ولهن كسب، مخالفة للقانون.	
198	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 72 و 75 من ق 1	يستحق الولد المعاق، المتقاضي منحة شهرية، النفقة من والده، مادامت المنحة مجرد إعانة لا تكفي حاجياته.	
200	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 75 من ق 1	تسقط النفقة على الولد أو البنت عند الاستغناء عنها بالكسب.	
203	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 79 من ق 1	نفقة الابن المحضون واجبة على الأب.	
206	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 75 من ق 1	تبقى نفقة البنت على عاتق والدها، إلى أن تنتقل إلى بيت الزوجية.	
284	2001	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 72، 75 و 78 من ق 1	لا يسقط يسار الزوجة حقها ولا حق أولادها في النفقة، بدون مبرر شرعي.	
290	2001	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 77 من ق 1	نفقة الفروع على الأصول واجبة، حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة والإرث. القضاء بإسقاط حق الأم عندما طلبت النفقة من أولادها رغم أن هذا الحق مقرر لها شرعا وقانونا هو حكم باطل ومخالف للشرع والقانون.	

337	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 77 من ق ا	نفقة الأصل (الجد) على الفرع (حفيد)، تكون حسب القدرة والاحتياج.
341	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 77 من ق ا	لا تتوقف النفقة الواجبة على الفروع تجاه الأصول، على مكان إقامة الأصول.
379	2004	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 75 من ق ا	لا يحق للأم الحاضنة التنازل عن نفقة الأولاد، مادامت النفقة حقا للمحضون.
283	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 75 من ق ا	تبقى نفقة البنت على والدها، ملازمة لها ولا تسقط عنها، إلا بالدخول أو بالاستغناء عنها بالكسب.
307	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 74 من ق ا	لا يجوز للقضاء الجزائري الحكم بالنفقة، مرة ثانية، في حالة ما إذا سبق حكم القضاء الأجنبي بها.
321	2005	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 74 من ق ا وم 40 من ق ا م	قاضي الاستعجال مختص، للحكم للزوجة ولالأبناء بنفقة، قبل الفصل في الدعوى، من حيث الموضوع.
393	2005	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 77 من ق ا	نفقة الأم، وسكناها، واجبة على ولدها، حسب القدرة والاحتياج.
589	2006	1	الجنح والمخالفات	م 331 من ق ع وم 78 من ق ا	لا تدرج المنح العائلية ضمن مشمولات النفقة ولا يشكل بالتالي عدم تسديدها جريمة الامتناع العمدي عن تسديد نفقة.
469	2007	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 80 من ق ا	تسري نفقة الأبناء، المقيمين عند والدهم بعد الطلاق، من تاريخ التحاقهم بوالدتهم الحاضنة.
245	2008	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 61 من ق ا	نفقة المطلقة ومنها المسكن أثناء العدة على عاتق الزوج.
295	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 76 و 77 من ق ا	لا تنتقل إلى الجد نفقة الأم على الأولاد طالما كان لها دخل.
317	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 74 من ق ا	يبقى إلتزام الزوج بالإففاق على زوجته، المقيمة عند أهلها، قائما، مادام لم يثبت نشوزها بحكم قضائي.
269	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 78 من ق ا	تعتبر مصاريف وضع الحمل نفقة إضافية يتحملها الزوج طالما الوضع ناجم عن العلاقة الزوجية.
292	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 75 من ق ا	لا يحق للأم، بعد انتهاء حضانة بنتها ببلوغها سن الرشد، مطالبة والد البنت بنفقتها، إلا بوكالة منها.

نفقة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

292	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 و 78 من ق 1 وم 338 و 467 من ق م	يمكن المطالبة ببديل الإيجار المعتبر من مشتقات النفقة المستحقة للمحزون، في أي وقت ولا يمكن التمسك بخصوصه بحجية الشيء المقضي فيه.	نفقة
306	2009	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 72 و 75 من ق 1	لا يحق للبت، حتى بعد انتهاء الحضانة، المطالبة ببديل الإيجار؛ يحق لها مطالبة وليها بالنفقة.	
235	2010	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 75 و 78 من ق 1	لا يحق للبت، بعد انتهاء سن الحضانة، مطالبة والدها بسكن منفرد.	
241	2010	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 57 مكرر و 78 من ق 1	يعد السكن أو بدل الإيجار من مشتقات النفقة. لا يكتسي الحكم الصادر إلا حجية مؤقتة.	
272	2013	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 64، 75، 78، 99، 100 و 104 من ق 1	يتم دفع النفقة للمحزون، عن طريق المقدم، من مال الأب المحجوز عليه.	
170	2015	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 88 ، 100 من قانون الأسرة	النفقة، المحكوم بها لمطلقة المحجوز عليه ولأبنائه منها، تكون ديناً في أمواله لا في أموال المقدم.	
155	2016	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 72 من ق 1	يحكم للحاضنة ببديل الإيجار لأن طلب تخصيص مسكن الزوجية لممارسة الحضانة يتوقف على موافقة الزوج. لا تشترط المادة 72 من قانون الأسرة توفير المسكن الزوجي لممارسة الحضانة ولا تنص على حق الحاضنة في البقاء فيه.	
232	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 75 من ق 1	يقصد بالدراسة، التي يستحق عنها الولد النفقة، الدراسة النظامية، حسب التنظيم المعمول به في كل طور والمرتبط بسن المتمدريس وليس التعليم والتكوين عن بعد .	
86	2018	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 73 و 78 من ق 1	لا يمكن الجمع بين النفقة الغذائية ومصاريف العلاج، كونهما شيئين مختلفين.	
444	2002	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 42 و 43 من ق 1	عدم التصريح بالحمل عند الحكم بالطلاق لا يعد حجة تجاه المطلقة لحرمانها من نفقة الحمل، لاستحالة أو صعوبة اكتشافه في الشهرين الأولين له.	نفقة الحمل
69	1989	3	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	تظل نفقة العدة واجبة للزوجة على زوجها، سواء كانت ظالمة أو مظلومة، فإن القضاء بما يخالف أحكام هذا المبدأ يعد خرقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	نفقة عدة

360	2016	2	الاجتماعية	م 53 من ق رقم 14-90 القانون رقم 02-90	لا بد من إخطار النقابة بالأفعال المنسوبة للمندوب النقابي قبل مساعلته عما ارتكبه من أخطاء، وعزله بدون اتباع هذا الإجراء يعد خرقاً للقانون.	نقابة
145	2018	1	الاجتماعية	م 56 من قانون 90- 14	يعد تسريح مندوب نقابي مخالفة لأحكام القانون المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، تسريحا باطلا يستلزم إعادة إدماجه في منصب عمله مع إفادته بكل حقوقه. لا مجال لتطبيق أحكام التسريح التعسفي المنصوص عليها في قانون العمل في الجانب المتعلق برفض الرجوع.	
151	2019	2	الاجتماعية	م 52 و 54 من القانون 14-90	لا يجوز تسليط العقوبة على مندوب النقابة، مهما كان الخطأ المنسوب إليه، إلا بعد إعلام النقابة لمباشرة الإجراءات التأديبية ضده.	
133	2004	2	المدنية	م 136 من ق م وم 5 من القانون 35-90	إغفال الحارس (التابع)، غلق ممر سكة حديدية، يجعل الشركة الوطنية للسكك الحديدية (المتبوعة)، مسؤولة عن الحادث.	نقل بالسكة الحديدية
211	2003	2	التجارية والبحرية	م 745 من القانون البحري	محكمة ميناء التفريغ هي المختصة محليا للفصل في النزاعات المترتبة على عقد النقل البحري.	نقل بحري
225	2004	2	التجارية والبحرية	م 879 من القانون البحري	لا تضامن بين مسؤولية الناقل البحري المفترضة، ومسؤولية ميناء التفريغ التقصيرية، إلا باتفاق أو بنص قانوني.	
333	2007	1	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	يعد مخالفا القانون، إلزام القضاة المؤسسة المينائية بالتعويض المؤسس على دعوى الرجوع، غير ممارسة من طرف الناقل.	
351	2007	1	التجارية والبحرية	م 805 من القانون البحري	لا تطبق المادة 805 من القانون البحري، في حالة التصريح في وثيقة الشحن بوصف البضاعة ووزنها وثمنها.	
343	2007	2	التجارية والبحرية	م 912 إلى 919 من القانون البحري	لم يتطرق القانون البحري إلى الأضرار اللاحقة بالسفينة ذاتها، من جراء عمليتي شحن وتفريغ البضائع؛ تطبق في هذه الحالة، القواعد العامة المتعلقة بالأضرار الناجمة عن تنفيذ العقد.	
180	2009	1	التجارية والبحرية	م 790 من القانون البحري	يمكن الامتناع عن إجراء الخبرة الهادفة إلى إثبات حالة السلع المنقولة بحرا، عند استلامها، عندما يتم الاحتجاج لدى الناقل بخصوص الأضرار اللاحقة بالحمولة ويبقى بدون جواب منه.	
190	2012	2	التجارية والبحرية	م 27 من نظام بنك الجزائر: 01-07	يكون التأمين على عائق الشاحن، عندما تكون طبيعة عقد النقل من نوع (كاف caf) أو (سيف cif)	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

196	2012	2	التجارية والبحرية	م 744 و 1/915 من القانون البحري	لا يعد المرسل إليه طرفاً في عقد المناولة، المبرم بين الناقل و مؤسسة الميناء. لا يمكن المرسل إليه أو شركة التأمين الحالة محله، مقاضاة مؤسسة الميناء، للمطالبة بالتعويضات عن الخسائر اللاحقة بالبضاعة؛ يتعين على الناقل، عند الاقتضاء، رفع دعوى الرجوع على مؤسسة الميناء.	نقل بحري
280	2015	1	التجارية والبحرية	م 580، 581، 591، 592، 599 من القانون البحري	مسؤولية ريان السفينة مسؤولية مفترضة. يتعين على قائد السفينة، قصد التنصل من المسؤولية، إدخال المتسبب في الخسائر، لتحمله المسؤولية أو رفع دعوى الرجوع عليه، في الأجل المقرر قانوناً.	
121	2018	1	التجارية والبحرية	م 753 و 802 من القانون البحري	تكون مسؤولية شركة النقل عن الأخطاء الواردة في سندات الشحن المحررة بناء على تصريحات الشاحن بالميناء، مفترضة إلى غاية التسليم.	
299	2007	1	الاجتماعية	القانون 90-11 والمرسوم التنفيذي 91-195 والقرار الوزاري المؤرخ في 1993/08/08	يعد السائق الإضافي لسيارة الأجرة عاملاً أجيراً، يستفيد من الحقوق المقررة في تشريع العمل.	نقل بري
242	2011	2	التجارية والبحرية	م 53 و 55 من القانون التجاري	يعد بمثابة احتجاج، طلب إجراء خبرة، لمعاينة التلف أو الضياع الجزئي للشيء المنقول براءً، وذلك خلال ثلاثة أيام، من تاريخ الاستلام.	
219	2015	2	التجارية والبحرية		يجب أن يكون رفع تسعيرة الدخول إلى المنشأة القاعدية من طرف ناقلي المسافرين عبر الطرقات، المرخصين قانوناً، موضوع مشاور مع الناقلين والسلطة المانحة للامتياز ومديريتي النقل والتجارة المختصين إقليمياً.	
353	2004	1	الجنح والمخالفات	م 328 من قانون الجمارك	تقوم الجريمة الجمركية بثبوت نقل بضاعة حساسة بدون وثائق قانونية داخل النطاق الجمركية.	نقل بضائع حساسة بدون وثائق
181	2003	2	التجارية والبحرية	القانون 98-06	نقل البضاعة جوا يخضع لمقتضيات قانون الطيران المدني (القانون 98-06).	نقل جوي
174	2004	1	التجارية والبحرية	م 8 من ق 1 م	ينعقد الاختصاص المحلي في دعوى ضياع الأمتعة المنقولة جوا لمحكمة تنفيذ العقد وليس لمحكمة موطن شركة النقل.	
171	2008	2	المدنية	م 18 من اتفاقية فارسوفيا	يكون ناقل المسافرين جوا مسؤولاً عن ضياع أمتعتهم طبقاً لشروط عقد النقل و المادة 18 من اتفاقية فارسوفيا.	
186	2014	2	المدنية	م 2/26 من المرسوم 74-64	يجب، في حالة تلف أمتعة منقولة جوا، توجيه احتجاج للناقل الجوي في مهلة ثلاثة (3) أيام، كحد أقصى، من تاريخ استلامها ماعدا في حالة الغش، الصادر عن الناقل الجوي. ترفض الدعوى المرفوعة على الناقل، في حالة الاحتجاج المقدم، خارج الأجل القانوني.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

235	2014	2	التجارية والبحرية	م 146 و 152 من القانون 98-06	تقع مسؤولية ضياع البضاعة، المنقولة جوا، على الناقل الجوي وحده. يعد الاحتجاج، الموجه من المرسل إليه للشخص المعنوي، ممثل الناقل، في اطار عقد مساعدة على الارض، بمثابة احتجاج موجه للناقل الجوي نفسه.	نقل جوي
135	1991	3	الاجتماعية	م 72 من القانون 78- 12	لا يمكن دفع الأجرة عن مدة لم يعمل فيها العامل مهما كانت وضعيته في السلم الإداري ماعدا الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون أو التنظيم ومن ثم فإن القضاء بخلاف ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون.	نقل عامل
99	1994	2	الاجتماعية	م 49 من القانون 78- 12	يجوز للمؤسسة المستخدمة نقل العامل إلى أي موقع نشاط يتماشى وتأهيله، فإنه لا يجوز لها في أي حال أن تتخذ من هذا التعيين عقوبة مقنعة للعامل.	
150	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 106 من ق م	العقد شريعة المتعاقدين، وما اعتبره الأطراف أساسيا في تعاقدهم، لا يمكن تغييره بالإرادة المنفردة خارج ما يخوله التشريع. ومنه فإن لم يندرج نقل العامل في النظام الداخلي أو في عقد العمل، يبقى إجراء تعسفيا، ولو حاول تبريره بالصالح العام.	
157	1997	عدد خاص بمنازعات العمل والأمراض المهنية - الجزء 2	الاجتماعية	م 106 من ق م	إن العقد شريعة المتعاقدين ولا يمكن تغيير ما كان أساسيا في العقد بالإرادة المنفردة و لما أعتبر أن مكان العمل عنصر أساسي في تعاقد العامل، فإن نقله الذي يسبب له أعباء ثقيلة. فإن ذلك يخول له حق الرفض. ويتحمل رب العمل مسؤولية فك العلاقة الناتجة عن عدم التحاق العامل بالمنصب المحول إليه، ولا ينقص من هذه القاعدة تدرج المستخدم بالصالح العام. وأن القضاء بما يخالف ذلك يكون منعدم الأساس.	
158	1994	2	التجارية والبحرية	م 713، 3/675، و 793 من ق م	لا تنتقل الملكية والحقوق العينية الأخرى في العقار، سواء كان ذلك بين المتعاقدين أو في حق الغير، إلا إذا روعيت الإجراءات القانونية، ولاسيما المتعلقة بالشهر العقاري. يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها.	نقل ملكية
81	1999	1	العقارية	م 793 من ق م	لا تنتقل الملكية والحقوق العينية الأخرى في العقار سواء كان ذلك بين المتعاقدين أم في حق الغير إلا إذا روعيت الإجراءات التي ينص عليها القانون وبالأخص القوانين التي تدير مصلحة شهر العقار. القضاء بإخلاء القطعة المتنازع عليها، لمجرد استظهار مداولة المجلس الشعبي البلدي، دون تجسيدها لعقد بيع شهر في مصلحة الشهر العقاري، مخالفة للقانون.	
231	2003	2	العقارية	م 793 من ق م	العبرة في نقل الملكية، في حالة وجود عقدين، بتاريخ الشهر وليس بتاريخ تحرير العقد.	
258	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 324 مكرر 1 من ق م وم 16 من الأمر 74-75	الرسمية لازمة، تحت طائلة البطلان، في جميع العقود المتضمنة نقل ملكية العقارات، اعتمادا على المادة 12 من الأمر 70-91 المدرج مضمونها في المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني وكذلك على المادة 16 من الأمر 75-74.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

271	2004	عدد خاص - الجزء 2	العقارية	م 793 من ق م	العقود المنصبة على نقل ملكية العقارات تحرر وجوبا في الشكل الرسمي وإلا كانت باطلة.	نقل ملكية
227	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	تستلزم العقود الناقلة للملكية العقارية أو لأي حق عيني عقاري آخر، إضافة إلى الشكل الرسمي، الشهر العقاري.	
231	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	تستلزم العقود الناقلة للملكية العقارية أو لأي حق عيني عقاري آخر، إضافة إلى الشكل الرسمي، الشهر العقاري.	
240	2010	عدد خاص - الجزء 3	العقارية	م 324 مكرر 1 و 793 من ق م	تستلزم العقود الناقلة للملكية العقارية أو لأي حق عيني عقاري آخر، إضافة إلى الشكل الرسمي، الشهر العقاري.	
149	2011	2	العقارية	م 16 من الأمر 75- 74 وم 793 من ق م	لا ينقل الملكية التعهد بالبيع (التزام، تخصيص، تعهد) غير المشهر، المبرم بين الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره و بين المتعهد له.	
185	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	220 وما يليها من قانون الجمارك	القضاء بإدانة المتهم بجنحة نقل المواشي داخل النطاق الجمركي بدون رخصة، اعتمادا على معاينات مادية من طرف أعوان الجمارك، غير مطعون في صحتها، تطبيق صحيح للقانون.	نقل مواشي داخل النطاق الجمركي بدون رخصة
198	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 220 وما يليها من قانون الجمارك	حدد القانون حالات الإعفاء من رخصة التنقل على سبيل الحصر واستثنى منها حالة نقل البضائع في الجهات الواقعة بالجوار الأقرب للحدود، حتى ولو كان حائز البضاعة يقيم بجوار الحدود.	
208	2002	عدد خاص - الجزء 2	الجنح والمخالفات	م 29 و 220 من قانون الجمارك	القضاء ببراءة المتهمين من جنحة تهريب الأبقار، تأسيسا على كونها لم تضبط في النطاق الجمركي وكون عدد الرؤوس لم يتجاوز ثلاثة لكل واحد وأن تنقلها لا يخضع لرخصة التنقل، يعد مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه.	
77	1992	3	التجارية والبحرية	م 74 من ق م	إذا أبرم النائب، في حدود نيابته، عقدا باسم الأصيل، فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضيفها إلى الأصيل. لا يعد المدير التجاري متجاوزا حدود نيابته، بإمضائه البروتوكول، بتفويض من الشركة المتعاقدة.	نيابة

حرف الهاء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
	حياسة الموهوب له للمال، شرط لصحة عقد الهبة.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1989	72
	يعد متجاوزا لصلاحياته، القاضي المتدخل في إرادة الواهب في ما وهبه.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1991	39
	من المقرر فقها أن الهبة تلزم بالقول وتتم بالحوز، وهبة الزوجين لبعضهما يعمل بها ولو لم يتم الحوز حتى حصول المانع ومات الواهب فالهبة صحيحة إذا أشهد عليها، ومن ثم فإن النعي على هذا القرار المطعون فيه بانعدام الأساس القانوني غير مؤسس يستوجب رفضه. ولما كان من الثابت في قضية الحال أن الواهب وهب لزوجته (المطعون ضدها) وأشهد على هبته، فإن القرار المطعون فيه باعتماده على أقوال الشهود والوثيقة العرفية في تأييد الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى الطاعن الرامية إلى تمكينه من نصيب أخيه زوج المطعون ضدها طبقوا صحيح القانون. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	أحكام الشريعة الإسلامية	الأحوال الشخصية والمواريث	4	1991	113
	من المقرر قانونا أنه يعتبر التصرف وصية وتجري عليه أحكامها إذا تصرف شخص لأحد ورثته واستثنى لنفسه بطريقة ما حياسة الشيء المتصرف فيه والانتفاع به مدة حياته ما لم يكن هناك دليل يخالف ذلك ومن المقرر أيضا أنه لا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة ومن ثمة فإن النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير سديد يستوجب الرفض. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن قضاة الاستئناف لما قضاوا ببطلان عقد الهبة وعدم تنفيذ التصرف فيه باعتباره وصية لوارث يكونوا بقضائهم كما فعلوا طبقوا القانون تطبيقا صحيحا. ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن.	م 777 من ق م	الأحوال الشخصية والمواريث	3	1992	57
هبة	يتوجب تسجيل العقود المنظمة للهبة لدى موثق رسمي، تحت طائلة البطلان.	م 931 من ق م القديم	الأحوال الشخصية والمواريث	4	1993	88
	من المقرر قانونا أنه إذا كان الشيء الموهوب بيد الموهوب له قبل الهبة اعتبر حائزا وإذا كان بيد الغير وجب إخباره بذلك ومن ثم فإن قانون الأسرة لم يحدد للحياسة مدة معينة وأن قضاة المجلس كانوا على صواب عندما قضاوا بصحة عقد هبة العقار كليا باعتبار الموهوب لها كانت تعيش مع الواهب في المنزل محل الهبة وبالتالي فلا مجال هنا لتطبيق المادة 208 من قانون الأسرة. لا يحق للوالدين الرجوع في الهبة لولدهما إذا تصرف في الشيء الموهوب ببيع أو تبرع أو ضاع منه أو أدخل عليه ما غير في طبيعته.	م 207 من ق ا	المدنية	1	1995	111
	الهبة ما بعد الموت تكون باطلة لأنها لا تنفذ إلا بموت الواهب، و تأخذ حكم الوصية.	م 3/211 من ق ا	المدنية	2	1997	69
	للأبوين حق الرجوع في الهبة إلا في حالات محصورة قانونا.	م 777 من ق م و م 777 من ق م	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1999	119
	متى تبين في قضية الحال - أن قضاة الموضوع لم يتحققوا من الدوافع الحقيقية التي أدت بالمرحومة إلى التراجع عن الهبة التي حررتها لفائدة ابنتها المطعون ضدها وكذلك عدم التحقق من الدوافع التي أدت بها إلى تحرير هبة جديدة لابنتها والتقارير بأن الرجوع في الهبة لا يكون إلا أمام القضاء فإنهم بقضائهم كما فعلوا عرضوا قرارهم للقصور وتناقض في التسبيب .	م 211 من ق ا	المدنية	2	2000	81
	م 233 من ق ا م 3/211 من ق ا	م 233 من ق ا م 3/211 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	عدد خاص	2001	274

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

277	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	أحكام الشريعة الإسلامية	تعتبر وصية، هبة الواهب لزوجته ما بعد وفاته.
281	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 204 من ق ا	الهبة في مرض الموت والأمراض والحالات المخيفة تعتبر وصية.
284	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 202 من ق ا	يجوز للواهب أن يشترط على الموهوب له القيام بالتزام يتوقف تمام الهبة على إنجاز الشرط.
287	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والموارث	م 185 و 204 من ق ا	تعتبر الهبة في مرض الموت وصية.
287	2001	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 211 من ق ا	للأبوين حق الرجوع في الهبة إلا في حالات محصورة قانونا.
308	2002	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 211 من ق ا	الرجوع في الهبة يشمل الابن وابن الابن التابع لأبيه، ما لم يحصل أي مانع من الموانع المنصوص عليها قانونا.
320	2002	1	الأحوال الشخصية والموارث	م 203 من ق ا	الهبة بين الزوجين حال قيام الحياة الزوجية لازمة منذ صدورهما ولو لم تتم فيها الحياة، ولا يجوز الرجوع فيها أو إبطالها بعد وفاة الزوج.
428	2002	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 203 و 204 من ق ا	تعتبر الهبة في مرض الموت والحالات المخيفة وصية لأنه يشترط في الواهب أن يكون سليم العقل وقت إبرام أو تحرير الهبة. وأن إبطال الهبة المحررة بواسطة الوكيل في مرض الموت هو تطبيق سليم للقانون لعدم تحقيق ما تقتضيه أحكام المادتين 203 و 204 من ق الأسرة.
289	2003	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 204 و 208 من ق ا	يثبت المرض العقلي الذي يبطل التصرف القانوني بخبرة طبية وليس بشهادة الشهود.
179	2005	1	التجارية والبحرية	م 234 من ق ا م والقانون المدني والقانون التجاري وقانون التوثيق	التراجع عن عقد الهبة الرسمي، أمام الموثق، وليس أمام القضاء، خرق للقانون.
195	2005	2	المدنية	م 41 من قانون التوثيق	التصرف على أساس الهبة، المنفذ بعد وفاة المورث في تركته، يأخذ حكم الوصية.
377	2005	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 3/211 من ق ا	لا يجوز للأبوين، الرجوع في الهبة، إذا تصرف الولد الموهوب له في الشيء الموهوب.
403	2005	2	الأحوال الشخصية والموارث	م 202 و 208 من ق ا	احتفاظ الزوج الواهب، في الهبة بين الزوجين، بحقه في التراجع عنها، في حالة وفاة الزوجة الموهوب لها قبله، لا يؤثر على صحة الهبة، في حالة وفاته قبلها.

هبة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

237	2006	1	المدنية	م 211 من ق ا	للأبوين، دون غيرهما، حق الرجوع في الهبة لولدهما.
255	2007	1	المدنية	م 211 من ق ا	ليس للجددة حق الرجوع في الهبة، فهو حق مقرر للأبوين فقط.
479	2007	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 211 من ق ا	لا حق للورثة، بعد وفاة الواهب، أثناء سير دعواه الرامية إلى إبطال الهبة، في إعادة السير في القضية.
159	2008	2	المدنية	م 324 مكرر 3 من ق م	يشترط القانون تحرير عقد الهبة، وجوبا تحت طائلة البطلان بحضور شاهدين.
107	2009	1	الغرف المجتمعة	م 211 من ق ا	القضاء بأن رجوع الواهب في الهبة لولده يكون عن طريق القضاء فقط، خطأ في تطبيق القانون.
255	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 211 من ق ا	المقصود، حسب الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا، بكلمة الأبوين الواردة في المادة 211 من قانون الأسرة، الأب والأم فقط. ولا تشمل الجد والجددة. لا يحق للجددة الواهبة التراجع عن هبتها لحفيدها.
272	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 205 من ق ا م 92 من ق م	يجوز، قانونا، للواهب أن يهب كل ممتلكاته قيد حياته.
281	2010	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 211 من ق ا	لا يجوز التراجع عن الهبة بين الزوجين.
278	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 222 من ق ا	لا يملك الواهب، وفقا للشريعة الإسلامية، حق الرجوع عن الهبة، بعد وفاة ولده، الموهوب له.
261	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 206 و 211 من ق ا	لا يجوز للأصل الواهب الرجوع عن الهبة، بعد وفاة الفرع الموهوب له.
386	2012	2	العقارية	م 206 من ق ا والقانون 91-10	الحيازة شرط في الهبة وليس في الحبس.
311	2013	2	العقارية	م 188 و 191 من ق م	عقد الهبة، المحرر من الزوج الواهب لزوجته، بعد حلول أجل الدين، المنصب على عقار داخل في أصول المدين الضامنة للوفاء بالدين، يعد تصرفا ضارا بالدائن، يحق له المطالبة بعدم نفاذه.
326	2013	2	العقارية	م 844 من ق م و م 206 من ق ا	يجوز للواهب الاحتفاظ بحق الرقبة وهبة حق الانتفاع فقط، لجواز اكتساب حق الانتفاع بالتعاقد.
203	2015	1	العقارية	م 176، 793 من ق م م 206 من ق ا	تنتقل الملكية بعقد الهبة المشهر، في حالة تحرير الواهب عقد هبة آخر غير مشهر، منصب على نفس العقار. عقد الهبة غير المشهر عقد صحيح، يرتب جميع آثاره القانونية و ينشئ في ذمة الواهب التزاما شخصيا بتنفيذه عينا؛ يحق للدائن، الموهوب له، في الهبة غير المشهورة، الرجوع على المدين الواهب، لتنفيذ الالتزام بمقابل، بعد استحالة تنفيذ الالتزام عينا.

هبة

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

147	2015	2	العقارية	م 211 من قانون الأسرة.	لا يشترط، في التراجع عن عقد الهبة، أن يكون أمام القضاء فقط.	هبة
60	2016	1	المدنية	م 206 ، 208 من ق 1	يصبح الموهوب له مالكا للحقوق العقارية الموهوبة بتمام الحيازة الفعلية والحقيقية من يوم تحرير العقد.	
106	2016	1	العقارية	م 211 / 3 من ق 1	لا يشكل هدم البناية تغيرا في طبيعة العقار.	
133	2016	2	العقارية	م 202 من ق 1	يجوز للواهب أن يشترط على الموهوب له القيام بالتزام يتوقف عليه تنفيذ العقد. وفي حالة الإخلال بالشرط لا يحق لغير الواهب التمسك بذلك ولو كانوا ورثته.	
181	2016	2	العقارية	م 206 من ق 1	يجوز لواهب العقار التراجع عن الهبة قبل إتمام إجراءات الشهر، لأن الملكية العقارية لا تنتقل إلا بالشهر.	
184	2016	2	العقارية	م 71 من ق م	بما أن عقد الوعد بهبة العقار يرتب مجرد التزامات شخصية لأطرافه وتندرج آثاره ضمن أحكام المادة 71 من القانون المدني، فإن عدم شهره لا يرتب البطلان.	
288	1989	1	الجنائية	م 2/336 من ق ع	يستوجب الإشارة في جناية هتك عرض قاصر لم تكمل 16 سنة، إلى سن الضحية.	هتك عرض
541	2003	عدد خاص	الجنائية	م 336 من ق ع	البدء في تنفيذ جناية هتك العرض هو في حد ذاته هتك للعرض.	
333	2008	2	الجنائية	م 336 من ق ع	استعمال مصطلح هتك عرض جماعي، بدلاً من هتك عرض، لا يشكل واقعة بمفهوم المادة 336 من قانون العقوبات.	
342	2013	1	الجنائية	م 336 من ق ع	يكفي، لقيام جريمة هتك العرض، توفر العنف المعنوي.	
346	2013	2	الجنائية	م 2/336 من ق ع	لا يحول زواج المتهم، في جناية هتك عرض قاصر، لم تبلغ سن 16، دون إحالته إلى محكمة الجنايات.	
146	2019	1	الجنائية	م 303 مكرر 30 فقرة 1 م 303 مكرر 32 فقرة 1 من ق ع	يعد سؤالا ناقصا يؤدي إلى نقض القرار، السؤال المتعلق بقيام جريمة تهريب المهاجرين، إذا أغفل ذكر عناصر قيام هذه الجريمة وهي تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو أكثر، من أجل الحصول على منفعة، لإضفاء الوصف الجنائي على الوقائع، يصحح قرار الإحالة بوضع السؤال الخاص بظرف التشديد المتمثل في جماعة إجرامية منظمة.	هجرة غير شرعية

حرف الواو

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
واجبات العمال	يعد مساسا بواجب من الواجبات الأساسية، مستوجبا التسريح إنشاء العامل محلا تجاريا منافسا لنشاط المستخدم و في غياب إتفاق معه.	م 7 من القانون 90-11	الاجتماعية	2	2014	427
وديعة	الوديعة هي عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولاً إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة و يرده عينا، و ليس له أن يستعمله دون إذن المودع.	م 590 و 591 من ق م	التجارية والبحرية	1	1996	154
ورقة الأسئلة	يجب أن يثبت حكم محكمة الجنايات الذي يفصل في الدعوى العمومية مراعاة الإجراءات الشكلية المقررة قانونا، كما يجب أن يشتملا فضلا عن ذلك الأسئلة الموضوعية و الأجوبة التي أعطيت عنها وفقا لأحكام المواد 305 و ما بعدها من ق.ا.ج، فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لإجراءات جوهرية في القانون.	م 314 من ق ا ج	الجنائية	2	1989	230
	ورقة الأسئلة من الوثائق الأساسية في كل محاكمة جنائية و يجب أن تشتمل على بيانات جوهرية، من بينها التوقيع على القرار من طرف الرئيس و المحلف الأول و الإخلال بهذه البيانات يشكل خرقا للقانون.	م 309 من ق ا ج	الجنائية	2	1999	137
	ورقة الأسئلة من الوثائق الأساسية في كل محاكمة جنائية و يجب أن تشتمل على بيانات جوهرية، نصت عليها المادة 309 من ق.ا.ج، و بما أن ورقة الأسئلة جاءت مبنورة من قرار محكمة الجنايات بشأن العقوبة التي أصدرتها على المتهم، مما يشكل مخالفة لأحكام المادة 309 من ق.ا.ج، و يترتب عنها البطلان.	م 254 و 263 من ق ع وم 309 من ق ا ج	الجنائية	2	2000	191
	ورقة الأسئلة وثيقة أساسية في المحاكمات الجنائية و العسكرية و يجب أن تشتمل على بيانات جوهرية، لما جاءت ورقة الأسئلة مبنورة من أسماء القضاة المساعدين و من إمضاءاتهم فيجعلها مخالفة لأحكام المادة 309 من ق.ا.ج.	م 309 من ق ا ج	الجنائية	1	2002	335
	يوجب القانون على محكمة الجنايات أن تذكر قراراتها بورقة الأسئلة الموقع عليها حال انعقاد الجلسة من الرئيس والمحلف الأول، على أن تكون أصلية وليست بنسخة إذ أن المحكمة العليا تنتظر في أصل الورقة وليس في نسختها.	م 309 من ق ا ج	الجنائية	2	2002	486
	إن القاضي المساعد الأول المشكل للمحكمة العسكرية يعد بمثابة المحلف الأول أمام المحكمة الجنائية و أن إغفال توقيعه على ورقة الأسئلة يعد مخالفة للقانون.	م 309 من ق ا ج	الجنائية	2	2002	499
	(1)- إن عدم طرح السؤال وفقا للصيغة المحددة في المادة 305 من ق.ا.ج، لإهماله الإشارة إلى عبارة "مذنب" التي تعتبر الركن المعنوي اللازم للعقاب، يعد إخلالا بإجراء جوهرية و يؤدي إلى بطلان السؤال الذي يترتب عليه نقض الحكم. (2)- إن تضمن السؤال لواقعتين في آن واحد واقعة تحويل معادن نفيسة و واقعة مخالفة التنظيم النقدي يعد مخالفا للمادة 305 من ق.ا.ج. (3)- إن عدم الإشارة إلى قرار الإدانة في ورقة الأسئلة مع التوقيع عليها من رئيس المحكمة و المحلف الأول يعد مخالفة لنص المادة 309 من ق.ا.ج.	م 305 و 309 من ق ا ج	الجنائية	عدد خاص	2003	396

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

446	2003	عدد خاص	الجنائية	م 309 من ق ا ج	إن ورقة الأسئلة تعد من الوثائق الأساسية والرئيسية في كل محاكمة جنائية ويجب أن تتوفر فيها بيانات محددة قانوناً ابتداء من الأسئلة الموضوعية والأجوبة التي أعطيت عنها ثم العقوبة المتداولة بشأنها والمحكوم بها على المتهم والنصوص القانونية المطبقة ثم إمضاء كل من الرئيس المحلف الأول في ذيل ورقة الأسئلة. وبما أن ورقة الأسئلة جاءت مخالفة لإحدى البيانات الجوهرية المذكورة أعلاه ، فإنها لا يمكن أن تكون سنداً رسمياً للحكم الجنائي مما يجعلها لاغية ويبطل معها الحكم القانوني.	ورقة الأسئلة
510	2003	عدد خاص	الجنائية	م 309 من ق ا ج	إن ورقة الأسئلة وثيقة رسمية لا يجوز شطب كلمات دون مصادقة من الرئيس كل مخالفة لهذا المبدأ تعرضها للبطلان.	
526	2003	عدد خاص	الجنائية	م 309 من ق ا ج	إن توقيع المحلف الأول على قرار المحكمة المسجل بذيل ورقة الأسئلة حال انعقاد الجلسة إجراء جوهري يتعلق بالنظام العام وإغفاله يترتب عليه البطلان المطلق.	
437	2005	2	الجنائية	م 314 من ق ا ج وم 141 من الدستور	لا يشترط، في صحة ورقة الأسئلة قانوناً، تضمينها صيغة، باسم الشعب.	
75	1992	1	التجارية والبحرية	القانون 02-78	الوسيط هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يحصل أو يحاول الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مكافأة أو ميزة من أي نوع كانت عند تحضير أو تفاوض أو إبرام أو تنفيذ صفقة. و لا يدخل ضمن مفهوم الوسيط الممنوع قانوناً المؤسسات الأجنبية والشركات التجارية بسبب أنظمتها الخاصة التي تجعل من المستحيل عملياً دخولها مباشرة كمنتج.	وساطة
130	2013	1	المدنية	م 299 و 994 من ق ا م م 1 و	لا وساطة أمام قاضي الاستعجال.	
301	1990	1	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	إذا كان مؤدى نص المادة 300 من ق ع، هو انه يعاقب كل من أبلغ بوشاية كاذبة إلى سلطات تخول لها أن تتابعها أو أن تقدمها إلى السلطات المختصة بالحبس والغرامة، فإنه لا يمكن إجراء المتابعة من أجل هذه الجريمة إلا بعد توافر أحد العناصر التالية: (1) -بعد صدور الحكم بالبراءة أو بالإفراج. (2) -بعد النطق بأن لا وجه للمتابعة. (3) -حفظ البلاغ من القاضي أو الموظف أو السلطة العليا أو صاحب العمل المختص بالتصرف في الإجراءات التي كان من المحتمل أن تتخذ بشأن هذا البلاغ، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون	وشاية كاذبة
405	2001	2	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	وجوب توافر أركان جريمة الوشاية الكاذبة و خاصة ركن سوء النية الذي تبني عليه الإدانة، و إلا اعتبر ذلك خرقاً لأحكام المادة 379 من ق.ا.ج.	
247	2002	عدد خاص - الجزء 1	الجنح والمخالفات	م 2/300 من ق ع	إن القضاء بإدانة المتهم بتهمة الوشاية الكاذبة دون الإشارة إلى عنصر من العناصر المكونة لهذه الجريمة ودون التحقيق في الأفعال المنسوبة إليه هو قضاء غير صائب ينجر عنه النقض.	
425	2005	1	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	تقوم جريمة الوشاية الكاذبة بوجود حكم سابق قاض بالبراءة وبثبوت سوء نية الواشي.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

344	2010	2	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	لا يكفي الحكم الناطق بالبراءة، لإثبات قيام جريمة الوشاية الكاذبة. يجب على قاضي الحكم، معاينة توفر أركان جريمة الوشاية الكاذبة وخاصة الركن المعنوي، المتمثل في علم الواشي مسبقا بعدم صحة الوقائع المبلغ عنها.	وشاية كاذبة
272	2011	1	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	لا وشاية كاذبة بدون توفر الركن المعنوي. يتحقق الركن المعنوي بسوء نية المبلغ، المتمثل في علمه بعدم صحة الوقائع، محل التبليغ.	
355	2012	1	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع وم 29 من القانون العضوي 11-04	حفظ مصالح وزارة العدل الشكوى المرفوعة ضد قاضي، لعدم صحة ما ورد فيها، يفتح مجال المتابعة والنقاضي، من أجل الوشاية الكاذبة، عند توفر الأركان الأخرى للجريمة.	
345	2015	2	الجنح والمخالفات	م 300 من ق ع	من المستقر عليه قضاء أنه يشترط، لقيام جريمة الوشاية الكاذبة، إلى جانب وجود قرار حفظ الشكوى أو القرار القاضي بالبراءة أو انتفاء وجه الدعوى، أن تكون الوقائع المبلغ عنها وهمية أو منعدمة أو غير صحيحة وأن تتوفر لدى الشاكي سوء النية، قصد الإضرار بالمشتكى منه.	
461	2006	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 92 من ق ا	يصبح الجد، بحكم المادة 92 من قانون الأسرة، وصيا على الولد القاصر، اليتيم الأبوين.	وصاية
85	1991	4	الأحوال الشخصية والمواريث	م 192 من ق ا	يجوز الرجوع في الوصية صراحة أو ضمنا ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون.	وصية
28	1993	2	المدنية	م 777 من ق م	يعتبر التصرف وصية تجري عليه أحكامها فإذا تصرف لأحد ورثته و استثنى لنفسه بطريقة ما حيازة الشيء المتصرف فيه و الانتفاع به مدة حياته ما لم يكن هناك دليل يخالف ذلك.	
62	1993	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 185 من ق ا	من المقرر شرعا وقانونا أن الوصية تكون في حدود ثلث التركة.	
108	1996	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 184 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	من المقرر قانونا أن الوصية هي تملك مضاف لما بعد الموت بطريق التبرع، وهي مقدمة على التركة.	
292	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 189 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	لا وصية لو ارث إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة المورث.	
295	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 191 من ق ا	تثبت الوصية بتصريح الموصى أمام الموثق وتحرير عقد بذلك وفي حالة وجود مانع قاهر تثبت الوصية بحكم ويؤشر به على هامش أصل الملكية.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

298	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 185 من ق ا	تكون الوصية في حدود ثلث التركة وما زاد على الثلث يتوقف على إجازة الورثة.	وصية
133	2002	1	المدنية	م 185 من ق ا	اعتبار الوصية صحيحة و نافذة في حق الورثة بناء على الافتراض و الظن و عدم وجود اعتراض على إجازتها تعد مخالفة لأحكام المادة 185 من قانون الأسرة.	
303	2008	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 2/191 من ق ا	يمكن، في حالة وجود مانع قاهر، إثبات الوصية بجميع طرق الإثبات.	
172	2011	2	العقارية	م 191 من ق ا وم 16 من الأمر 75-74	تصح الوصية، بمجرد تحريرها أمام موثق. شهر الوصية واجب، لنقل الملكية، بعد الوفاة.	
276	2012	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 184 و 191 من ق ا وم 15 من الأمر 75-74	تنتج الوصية، حتى ولو كانت غير مشهورة، أثرها بالنسبة للالتزامات الشخصية بين الموصي و الموصى له.	
247	2014	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 200 من ق ا	تصح الوصية، مع اختلاف الدين.	
174	2015	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 184، 185 و 189 من ق ا	الإجازة، المعتبرة شرعا وقانونا، هي التي تصدر بعد وفاة الموصي.	
236	2016	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 191 من ق ا	الأصل في الوصية، وجوب تحريرها بعقد رسمي، ما لم يحل دون تحريرها في الشكل المطلوب، قانونا، مانع قاهر كدوّ الأجل.	
209	2010	2	التجارية والبحرية	م 485 من ق م	يقصد بعبارة وضع اليد، الواردة في المادة 485 من القانون المدني، وضع اليد القانوني.	وضع اليد
354	2014	2	الجنح والمخالفات	م 80 مكرر و 82 من القانون 01-14 وم 16 من القانون 04-16	يعد جريمة، وضع مهمل على المسلك مفتوح لحركة المرور دون ترخيص من الوالي.	وضع مهمل في طريق عمومي بدون ترخيص
113	1992	2	الاجتماعية	م 26 من المرسوم 82-302	إذا طرأ تغيير في الوضعية القانونية للهيئة المستخدمة تبقى كل علاقات العمل الموجودة و الحقوق المكتسبة حتى يوم التغيير سارية بين الهيئة المستخدمة الجديدة و العمال.	وضعية قانونية للهيئة المستخدمة
155	2001	2	الاجتماعية	م 74 من القانون 90-11	إن جميع علاقات العمل المعمول بها يوم التغيير في الوضعية القانونية للهيئة المستخدمة تبقى قائمة بين المستخدم و العمال.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

الرقم	السنة	العدد	المجال	المادة	الموضوع	التصنيف
439	2012	2	الاجتماعية	م 74، 120 و 123 من القانون 90-11	تبقى علاقات العمل قائمة في حالة تغيير في الوضعية القانونية للهيئة المستخدمة قائمة بين المستخدم الجديد و العمال. لا يمكن تعديل علاقات العمل، إلا ضمن الاشكال و حسب الشروط المنصوص عليها قانونا، و عن طريق التفاوض الجماعي.	وضعية قانونية للهيئة المستخدمة
145	1991	4	التجارية والبحرية	م 79 من القانون التجاري	الوعد ببيع القاعدة التجارية يستوجب إثباته بعقد رسمي تحت طائلة البطلان.	وعد بالبيع
112	1992	3	الاجتماعية	م 71 من ق م	أن الاتفاق الذي يعد له كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا يكون له أثر إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه، و القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد إساءة في تطبيق القانون.	
36	1993	3	المدنية	م الأولى من المرسوم 03-62	كل المعاملات العقارية الخاصة بالفرنسيين المعمرين والتي تمت من 01 جويلية 1962 وما بعده تعد باطله ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا للقانون.	
27	1994	2	المدنية	م 71 و 351 من ق م	الاتفاق الذي يعد له كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل، لا يكون له أثر إلا إذا عينت له جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه، و المدة التي يجب إبرامه فيها.	
99	1996	1	المدنية	م 72 من ق م	إذا كان القانون يخول للقاضي سلطة إصدار حكم قضائي يقوم مقام العقد في حالة ما إذا نكل الطرف الآخر عن تنفيذ الوعد، فإنه اشترط مع ذلك ضرورة توافر الشروط الشكلية في الوعد بالبيع.	
103	1998	1	المدنية	م 398 من ق م	يعتبر البيع صحيحا في حق المشتري إذا اكتسب البائع ملكية المبيع بعد انعقاد البيع.	
138	2001	1	المدنية	م 119، 120، 123 و 159 من ق م	بعد انقضاء المدة المتفق عليها لإبداء الرغبة في الشراء في الوعد بالبيع، و لم يعلن المشتري عن نيته في إتمام الشراء فالتصرف في العقار بالبيع لشخص آخر، هو تصرف سليم من الناحية القانونية.	
120	2001	2	المدنية	م 176 من ق م	إذا تصرف الواعد في العقار الموعود به و انتقلت ملكيته إلى الغير عن طريق شهر هذا التصرف في المحافظة العقارية، لا يبقى للموعد له سوى دعوى الرجوع على الواعد بالتعويض استنادا لأحكام المادة 176 من القانون المدني.	
119	2004	2	المدنية	م 71 من ق م	المدة الواجب تحديدها في الوعد بالبيع، بخصوص إبرام عقد البيع، تحدد، إما بتاريخ، و إما باتفاق ضمني، وإما بحصول أمر معين.	
249	2007	1	المدنية	م 54، 71 و 94 من ق م	عقد الوعد بالبيع، المنصب على نصيب الواعد في الملكية شائعة عقد صحيح، في حالة استيفائه مقتضيات المادتين 71 و 94 من القانون المدني.	
141	2007	2	المدنية	م 71، 72 و 176 من ق م	تصرف الواعد، بعقد بيع مشهر، في العقار محل الوعد بالبيع، ينشئ للموعد حقا في التعويض.	
93	2008	1	المدنية	م 180 من ق م	المطالبة القضائية تقوم مقام الإعداء، مرتبة لأثارها القانونية.	
287	2014	2	العقارية	م 324 مكرر 1 و 324 مكرر 5 من ق م	لا يمكن إخضاع الوثائق الرسمية، المحررة لدى موثق (ضابط عمومي) للتحقيق (شهادة الشهود) لتمتعها بالحجية، حتى يثبت تزويرها. لا يمكن إخضاع الوعد بالبيع، باعتباره عقدا رسميا محررا من طرف موثق، لسماع الشهود، بخصوص الإضاءات الواردة فيه.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

222	2015	1	العقارية	م 71 و 308 من ق م	لا يكون الاتفاق، الذي تعد به كلا المتعاقدين أو أحدهما، بإبرام عقد معين في المستقبل، أثر، إلا إذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه و المدة التي يجب إبرامه فيها. يجب تحديد المدة، في عقد الوعد بالبيع، بأجل معقول، لا يتجاوز مدة التقادم الطويل (15) سنة.	وعد بالبيع
109	2016	1	العقارية	م 71 من ق م	لا يعتبر تحديد الثمن من المسائل الجوهرية التي يجب تعيينها عند إبرام عقد الوعد بالبيع.	
113	2016	1	العقارية	م 71 و 72 من ق م.	: الوعد بالبيع عبارة عن اتفاق على إبرام عقد في المستقبل. لا يجوز استلام الثمن المطالب به إلا بعد إبرام العقد النهائي.	
188	2016	2	العقارية	م 71 من ق م	لا يقتصر الوعد بالبيع على البيع فقط بل يشمل كذلك البيع بالإيجار. يحق للمستفيد في عقد البيع بالإيجار إبرام عقد الوعد بالبيع متى توفرت شروط المادة 71 من القانون المدني.	
162	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 64 من ق م	يجوز الأخذ بشهادة القارب في قضايا الحالة كالزواج و الطلاق و الوفاة و الولادة لإثبات هذه الأخيرة مع فتح باب التحقيق في ذلك.	وفاة
118	1989	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يحق للمحبس في عقد الوقف، الأخذ بأي مذهب إسلامي عند إبرامه لعقد الحبس، إن مخالفة هذه المبادئ تقتضي بطلان ما يرتب عليه من أحكام مخالفة.	وقف
60	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 213 و 216 من ق م وأحكام الشريعة الإسلامية	يشترط في الواقف أن يكون أهلا للتبرع رشيدا لا مكرها، ويشترط في المال المحبس أن يكون مملوكا للواقف معينا خاليا من النزاع، فالقضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية والقانون.	
76	1994	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يجب أن يكون المال المحبس ملكا للواقف، وإلا لما جاز له أن يحبسه، وإن يكون معينا - غير مجهول - وخاليا من كل نزاع. ومن ثم فإن عقد الحبس الذي شمل مال الحبس مع مال أخيه لا يكون باطلا إلا بالنسبة لأخ المحبس لكنه صحيحا بالنسبة للمال المملوك له.	
39	1994	3	المدنية	م 213 و 214 من ق م	الوقف هو حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأييد و التصديق. إلا أنه يجوز للواقف أن يحتفظ بمنفعة الشيء المحبس مدة حياته، على أن يكون مال الوقف بعد ذلك إلى الجهة المعنية.	
178	2000	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 213 من ق م	لا يعد الطلاق بمثابة رجوع الزوج عن الحبس لزوجته، و لا يحرمها من الحبس.	
302	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 204 و 215 من ق م	يبطل الحبس في مرض الموت ويعتبر وصية.	
305	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	ان القرار الذي لا يكون معتمدا على أي أساس قانوني أو شرعي يكون مشوباً بالإنعدام في الأساس القانوني.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

308	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	م 213 من ق ا وأحكام الشريعة الإسلامية	الوقف هو حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأييد أو التصديق. أن طلاق المطعون ضدها عليها من زوجها لا يحرّمها من الحبس ذلك أن المحبس عندما أقام الحبس موضوع النزاع على زوجته المطعون ضدها كان من أجل أنها زوجة له ولم ينظر في هذا الحبس على أنه لذات المحبس عليها وعليه فطلاقه لها بحكم يعتبر بمثابة تراجع عن هذا الحبس
311	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	يبطل الحبس عندما يحرر بسوء نية قصد حرمان أحد الورثة من الميراث.
314	2001	عدد خاص	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	عقد الحبس لا يخضع للرسمية لأنه من أعمال التبرع التي تدخل في أوجه البر المختلفة المنصوص عليها شرعا.
268	2001	1	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	إن الحبس يعتبر من أعمال التبرع ولا تنطبق عليه أحكام المادة 12 من قانون التوثيق. وإن القضاء بإلغاء الحبس الذي أقامه الطاعن على المذهب الحنفي قبل صدور قانون الأسرة والذي يجيز للبنات حق الانتفاع فقط بحجة عدم إفراغه في الشكل الرسمي يعد خطأ في تطبيق القانون.
378	2002	2	العقارية	م 15 من القانون 10-91	يجوز للواقف أن يتراجع عن بعض الشروط الواردة في عقد الوقف إذا اشترط لنفسه ذلك حين انعقاد العقد. ولما استبان من عقد الحبس عدم تضمنه شروطا تسمح بالتراجع عنه وفقا للمادة 15 من قانون 1992/04/27 المتعلق بالأحكام الموقوفة باعتباره تصرف نهائي فإن القضاة بصحة التراجع وإلزام الطاعن بالخروج من الأرض هو تطبيق مخالف للقانون.
382	2002	2	العقارية	أحكام الشريعة الإسلامية	لا يحق للطاعنات المطالبة بحقوقهن الميراثية تطبيقا لعقد الحبس المحرر وفقا للمذهب الحنفي.
292	2003	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 23 من القانون 10-91	لا يجوز التصرف في العقار المحبس.
132	2004	عدد خاص الجزء 1	العقارية	م 15 من القانون 10-91	يجوز للواقف أن يتراجع عن بعض الشروط الواردة في عقد الواقف إذا اشترط لنفسه ذلك حين انعقاد العقد. وعليه فإن القضاء بصحة التراجع في عقد الحبس والذي يعتبر تصرفا نهائيا ما دام عقد الحبس لم يدرج فيه شرطا يسمح بالتراجع، يعد خطأ في تطبيق القانون.
275	2004	2	العقارية	م 12 من قانون التوثيق وم 17، 20 و 29 من القانون 10-91 وم 213 إلى 220 من ق ا	تلحق البناية المشيدة، على أرض محبسة بجوهر المال المحبس و يستمر الحبس قانونا، مهما كان مشيد البناية.
293	2004	2	العقارية	م 220 من ق ا	لا يحق للإناث، المستفيدات من النفقة المقررة لهن في عقد الحبس، في الاعتراض على مبادلة العين المحبسة، مادام المحبس رخص بذلك للمحبس عليه، و مادام الحبس يبقى قائما.
232	2009	1	العقارية	م 219 و 220 من ق ا والقانون 91- 10	الأمر بقسمة الأملاك العقارية المحبسة خرق للقانون.

وقف

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

170	2009	2	المدنية	أحكام الشريعة الإسلامية	الحبس يكون مؤبداً و غير قابل للتصرف فيه بأي وجه من الأوجه التصرف طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	وقف
222	2010	2	العقارية	م 213 من ق 1 والقانون 10-91	التصرف في أراضي الحبس بما يخالف إرادة المحبس باطل.	
156	2011	2	العقارية	م 15 و 23 من القانون 10-91	لا يجوز التصرف في أصل الملك الوقفي، بأية صفة من صفات التصرف، سواء بالبيع أو الهبة أو التنازل أو غيرها.	
302	2011	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 213 من ق 1	لا يجوز التراجع عن الوقف الصحيح، باعتباره صدقة مؤبدة.	
175	2012	1	العقارية	القانون 10-91 والقانون 07-01	لا يطبق القانون رقم 10-91، المعدل و المتمم، بأثر رجعي، فيما يتعلق بإعداد عقد الوقف في الشكل الرسمي، والشهر بالمحافظة العقارية.	
66	2018	2	العقارية		إذا تم الوقف، وفقاً للمذهب الحنفي، فإن تصرف الواقف في المال الموقوف يؤدي إلى انقضاء الوقف.	
13	1990	3	المدنية	م 2 من ق 1 م	أن وقف الدعوى سواء كان اتفاقاً بين الخصوم مؤبداً بحكم من المحكمة أو تلقائياً منها لا يعني حسم النزاع قطعياً أمامها ولا يجوز هذا الحكم حجية الشيء المقضي فيه، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون.	وقف الدعوى
25	1992	4	المدنية	م 238 و 411 من ق 1 م	ليس للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا أثر موقوف إلا إذا تعلق الأمر بحالة الأشخاص أو أهليتهم أو في حالة وجود دعوى تزوير فرعية، و يجوز كذلك لرئيس الجهة القضائية أن يمنح للمدين البائس و حسن النية مهلة للوفاء لا تزيد عن سنة، فالقضاء بما يخالف هذين المبدأين يعد إساءة في تطبيق القانون.	وقف تنفيذ حكم قضائي
179	2004	2	الاجتماعية	م 1/231، 232 و 238 من ق 1 م	ليس من صلاحيات المحكمة العليا، الأمر بوقف تنفيذ حكم قضائي.	
81	1989	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 577 و 578 من ق 1 م	إن الأم (الولية) لا تتصرف في حق ابنها القاصر إلا بعد الرجوع إلى العدالة، و أن حماية حقوق القاصر من النظام العام يجوز التمسك بها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى.	وكالة
121	1991	3	الاجتماعية	م 574 من ق 1 م و م 459 من ق 1 م	الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.	
199	1991	4	الاجتماعية	م 16 من الأمر 75-32	أنه يمكن للعامل أن يمثل أمام العدالة إما من محام أو مدافع قضائي وأما من وكيل أو مندوب نقابي وذلك بتفويض مكتوب ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقانون.	
16	1992	1	المدنية	م 74 من ق 1 م	النائب إذا أبرم في حدود نيابته عقداً باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصيل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

31	1992	2	المدنية	م 586 من ق م	الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقاً للقانون.
102	1992	4	التجارية والبحرية	م 573 من ق م	الوكالة الواردة بألفاظ عامة والتي لا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل لا تخول للوكيل الا القدرة على تنفيذ العقود الإدارية، ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خطأ في تطبيق القانون.
139	1994	1	التجارية والبحرية	م 574 من ق م وم 13 من المرسوم 82-85	المدير العام يملك جميع سلطات التسيير والإدارة لضمان حسن سير الشركة، كما يتخذ القرارات والمبادرات اللازمة لهذا الغرض ولا سيما فيما يخص تمثيل الشركة ومن ثم فإن القضاء وفقاً لذلك يعد تطبيقاً سليماً للقانون.
79	1994	3	الأحوال الشخصية والمواريث	م 571 و 574 من ق م وم 48 و 57 من ق م	الوكالة أو الإنابة، هي عقد بمقتضاه يفوض شخص شخصاً آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل وباسمه، وان الوكالة الخاصة، الرسمية، تصح للمرافعة أمام القضاء. ومن المقرر أيضاً أن الأحكام بالطلاق غير قابلة للاستئناف ماعدا في جوانبها المادية. ومن ثم يتعين القول أن الزوج الذي وكل والده نيابة عنه لمتابعة إجراءات التقاضي في دعوى الطلاق -موضوع النزاع الحالي- كان بناء على وكالة رسمية، التي تحدث آثارها القانونية.
115	2003	2	المدنية	م 325 من ق م	لا تكون الوكالة المحررة أمام موثق أجنبي قابلة للتنفيذ في الجزائر و لا يمكن الاستناد إليها لإبرام عقود أو تصرفات قانونية إلا وفق ما يقضى بتنفيذه من جهة قضائية جزائرية.
197	2003	2	التجارية والبحرية	م 785 من القانون التجاري	الوكالة المحررة من مصف عديم الصفة طبقاً للمادة 785 من القانون التجاري باطلة.
141	2004	2	المدنية	م 587 من ق م	الوكيل في وكالة بغير أجر، لا يستحق التعويض في حالة إنهائها.
275	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 572 من ق م وم 3 من المرسوم 60-77 والمرسوم الرئاسي 02- 407	الوكالة المحررة من طرف قنصل جزائري بالخارج، وكالة رسمية.
162	2009	2	المدنية	م 324 مكرر 1 من ق م والمرسوم 60-77 والمرسوم الرئاسي 02- 405	يختص القنصل الجزائري في الخارج بحكم القانون بالمهام التوثيقية. تخضع المحررات التي يتولى تحريرها لمقتضيات القوانين الجزائرية. تعد الوكالة المحررة من طرف القنصل بدون حضور شاهدين، وكالة صحيحة. العقود الرسمية المتطلبة حضور شاهدين هي العقود الإحتفائية.
70	2018	2	العقارية	م 586 و 585 و 76 من ق م	لئن كان عزل الوكيل يؤدي إلى انتهاء الوكالة، فإن عدم ثبوت علم الوكيل بعزله، يجعل تصرفاته القانونية المبرمة بموجب الوكالة، تنصرف إلى الأصل، بقوة القانون.
35	2019	2	المدنية	م 585 من ق م م 19 من المرسوم التنفيذي 58-15	تلزم شركة بيع السيارات بتوثيق العلاقات التعاقدية التي تربطها بالموزعين ومعيدي البيع في الشبكة بموجب عقد وكالة أو ما يسمى بعقد وكيل خدمة. تبقى شركة بيع السيارات مسؤولة إزاء الزبون النهائي عن أي إخلال بالبنود المنصوص عليها في دفتر الشروط، حتى لو قام به الموكل لصالحه، باعتبار أن آثار العقد تنصرف إليها كأصيل وأن سند طلبية الشراء تضمن تسمية الموكل وختم الوكيل عنه.

وكالة

335	2014	2	الجنح والمخالفات	م الأولى/2 من القانون 198-63	لا يحق للوكالة القضائية للخرزينة العمومية التأسس للدفاع عن خبير، عامل لحسابه الخاص.	وكالة قضائية للخرزينة العمومية
302	2015	1	التجارية والبحرية	م الأولى، 4 و 30 من المرسوم التنفيذي 296-96	تمسك محاسبة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الهيئة ذات الطابع الخاص، على الشكل التجاري. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صفة التقاضي، و تخضع للقضاء العادي، المنازعات الناجمة عن عقد إنجاز دراسة و متابعتها، مبرم بينها و بين مكتب دراسات خاص.	وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب
271	2012	1	التجارية والبحرية	م 609 و 613 من القانون البحري	يتعامل وكيل السفينة، في إطار عقد الوكالة، باسم و لصالح مجهز السفينة. لا يترتب عن الوكالة أي التزام شخصي للوكيل. لا يكون وكيل السفينة مسؤولاً، إلا عن أخطائه الشخصية.	وكيل السفينة
63	1991	2	الأحوال الشخصية والمواريث	م 88 من ق 1 وم 2/459 من ق 1 م	تقسيم عقار القاصر من بين التصرفات التي يستأذن الولي فيها القاضي، و للقاضي كذلك أن يقرر من تلقاء نفسه عدم وجود إذن برفع الدعوى متى كان ذلك لازماً ومن ثم فإن القضاء بما يخالف هذين المبدئين يعد خطأ في تطبيق القانون.	ولاية
52	1992	2	الأحوال الشخصية والمواريث	أحكام الشريعة الإسلامية	إذا لم يستعمل الأب ولايته على ابنته لإتمام الزواج، فالقضاء يلزمه برد ما قبضه من صداق تطبيق صحيح للقانون.	
53	1997	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 87 و 90 من ق 1	"في حالة وفاة الأب تحل الأم محله وفي حالة تعارض مصالح الولي ومصالح القاصر يعين القاضي متصرفاً خاصاً تلقائياً أو بناء على طلب من له مصلحة، فالقضاء بمنح الولاية لغير الأم بعد وفاة الأب دون إثبات التعارض بين مصالح القاصر ومصالح الولي فإنهم قد خالفوا القانون.	
77	1997	2	المدنية	م 87 من ق 1	قبول استئناف أم القاصر بالرغم من أنها لم تكن طرفاً في الخصومة، و وجود أبوه حي، يعد خرقاً للأشكال الجوهرية في الإجراءات.	
265	2009	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 87 من ق 1	إسناد الحضانة للأم، بعد الطلاق، بدون منح الولاية لها، خرق للقانون.	
133	2009	2	المدنية	م 87 من ق 1 (قبل تعديل 2005)	الحاضنة ليس لها الولاية على ابنها القاصر. لا تعد الحاضنة مسؤولة مدنياً على تحمل عبء التعويض المدني عن فعل الضار اقتصره المحضون.	
152	2015	2	العقارية	م 88 من ق 1	لا يشترط القانون الحصول على إذن قضائي مسبق، لمباشرة دعوى القسمة، التي يكون من بين أطرافها قصر.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

352	2001	2	الجنائية	م 3 من قانون الوثام المدني وم 87 مكرر من ق ع	يعد خطأ في تطبيق القانون عند إفادة المتهم من تدابير قانون الوثام المدني، بالرغم من أن الوقائع التي أحيل من أجلها و أدين بها لا تسمح له بالاستفادة من أحكام هذا القانون.	وثام مدني
-----	------	---	----------	---	---	-----------

حرف الياء

الموضوع	المبدأ	المرجع القانوني	الغرفة	العدد	السنة	الصفحة
يمين	تأدية اليمين في المسجد دون المحكمة، خرق للإجراءات.	م 432، 433 و 434 من ق ا م	المدنية	1	1989	66
	يشترط مراعاة الأشكال الجوهرية المنصوص عليها قانونا، عند الحكم بالنكول على اليمين.	م 347 من ق م	المدنية	2	1989	49
	يتعين عند القضاء بأداء اليمين، تحديد مكان أدائها بالمسجد، وتحديد صيغتها والأشياء المؤداة عليها.	م 432 إلى 434 من ق ا م	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1989	91
	توجيه اليمين في خصام بين مسلم وغير مسلم في المسجد يوم الجمعة مساس بحقه في الدفاع.	م 2/233 من ق ا م	المدنية	3	1989	13
	ليس ضروريا، ذكر صيغة اليمين بأكملها في محضر المرافعات أو الحكم.	م 93 من ق ا ج وم 140 من قانون القضاء العسكري	الجنائية	1	1990	242
	كل من وجهت إليه اليمين فنكل عنها دون ردها على خصمه خسر دعواه.	م 347 من ق م	المدنية	1	1991	19
	إغفال ذكر أداء اليمين القانونية من قبل الشهود في منطوق الحكم، يعد خرقا للقانون.	م 176 من قانون القضاء العسكري	الجنائية	1	1991	151
	لا يعد سببا من أسباب البطلان، أداء اليمين من شخص غير أهل للحلف أو محروم أو معفى منها.	م 229 من ق ا ج	الجنائية	3	1992	206
	حضور محامي الزوج أثناء تأدية الزوجة اليمين حول الأمتعة، يغني عن حضور الخصم (الزوج).	م 73 من ق ا و وم 433 من ق ا م	الأحوال الشخصية والمواريث	1	1993	41
	يتم حلف اليمين بحضور الخصم الآخر أو بعد تبليغه لحضور الجلسة.	م 2/433 من ق ا م	المدنية	2	1996	45
	في حالة النزاع على الأمتعة بين الزوجين توجه اليمين الخاصة بالأمتعة للزوجة. ولما كان ثابتا في قضية الحال أن النزاع قائم بين الطرفين حول الأمتعة وأن الزوج طالب بتوجيه اليمين للزوجة على عدم ترك أمتعتها في البيت الزوجي، فإن قضاة الموضوع لما قضاوا بتوجيه اليمين الحاسمة للزوجة المطلقة التي لا توجه من قبل القضاة بل بطلب من الأطراف بدل اليمين الخاصة بالأمتعة المنصوص عليها في المادة 73 من قانون الأسرة، فإنهم خرقوا القانون و أخطأوا في تطبيقه.	م 73 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	2	1998	72
	تؤدى، في الأصل، اليمين أمام القضاء، وللقاضي تغيير مكان أدائها أو إغائها.	م 73 من ق ا	الأحوال الشخصية والمواريث	1	2002	297
	يتعين على القاضي، في حالة إنكار أحد الورثة وجود عقد عرفي، توجيه اليمين للوارث المنكر.	م 327 من ق م	الأحوال الشخصية والمواريث	1	2006	463
	يعتبر أداء الشاهد اليمين، في حالة عدم وجود مانع قانوني من أدائها، من النظام العام. ويؤدي إغفال ذلك إلى بطلان الإجراءات وبالتالي الحكم	م 93 من ق ا ج	الجنائية	2	2006	513

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

196	2009	2	التجارية والبحرية	م 312 من ق م	يعد خطأً في تطبيق القانون، رفض القضاة تمسك المدين بتقادم حق التاجر (sommés dues aux marchands) بسنة، من دون النص في الحكم القضائي على توجيه اليمين.	يمين
372	2012	1	الجنائية	م 222، 223، 228 و 286 من ق ا ج	أداء الشهود اليمين، من النظام العام ، يعد مخالفة لقاعدة جوهرية في الإجراءات، إغفال توجيه اليمين، خارج الحالات المنصوص عليها قانوناً.	
248	2012	2	شؤون الأسرة والمواريث	م 193 من ق ا م وا	يؤدي الخصم اليمين في الجلسة أو في مكان يحدده القاضي بما فيه المسجد.	
257	2013	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 17 من ق ا و م 189 من ق ا م وا	عدم حضور المتقاضي لا يمنع قضاة المجلس، في حالة النزاع في الصداق، من توجيه اليمين، بموجب قرار.	
185	2017	1	شؤون الأسرة والمواريث	م 190 و 191 من ق ا م ا	يجب على المحكمة أن تحدد اليوم والساعة ومكان أداء اليمين وتبليغ الخصوم بذلك. تدارك السهو عن هذا الإجراء يكون بأمر على عريضة.	
20	1990	2	المدنية	م 343 و 345 من ق م	لا يجوز لمن وجه اليمين الحاسمة أو ردها الرجوع في ذلك، متى قبل خصمه تلك اليمين.	يمين حاسمة
20	1990	3	المدنية	م 343 و 347 من ق م	اليمين الحاسمة ملك للخصم، وليس للقاضي تغيير صيغتها تغييراً يوتر على مدلولها أو معناها.	
14	1991	1	المدنية	م 344 من ق م	لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة إذا كانت تتعلق بواقعة مخالفة للنظام العام.	
29	1991	1	المدنية	م 343 من ق م	يجوز للقاضي منع توجيه اليمين الحاسمة، إذا تبين له أن الخصم متعسف في ذلك.	
29	1992	1	الأحوال الشخصية والمواريث	م 343 من ق م	يجوز للقاضي منع توجيه اليمين الحاسمة، إذا كان الخصم متعسفاً في ذلك.	
101	1993	3	الاجتماعية	م 343 و 344 من ق م	يجوز توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم، في أي حالة كانت عليها الدعوى، في كافة النزاعات الواردة على المطالبة بالحقوق التي يمكن التخلي عنها.	
128	2010	1	المدنية	م 343 من ق م	تتهي اليمين الحاسمة النزاع بصفة قاطعة. توجيه اليمين الحاسمة تنازل عن جميع وسائل الإثبات الأخرى.	
170	2013	2	المدنية	م 333 و 343 من ق م	لا يحق للقاضي منع خصم من توجيه اليمين الحاسمة، إلا إذا كانت تعسفية، ويجب عليه تسبب حكمه، بخصوص الطابع التعسفي لهذه اليمين.	
100	2015	2	المدنية	اجتهاد قضائي	لا يمكن لقضاة الموضوع الفصل في النزاع، على أساس اليمين الحاسمة الموجهة، بصفة احتياطية، أمام محكمة أول درجة، ما لم يتمسك بها الطاعن أمام جهة الاستئناف.	

دليل البحث في مجلة المحكمة العليا - الطبعة الأولى - 2021

13	1989	4	المدنية	م 348 من ق م	يجوز للقاضي توجيه اليمين المتممة إلى أي من الخصمين تلقائياً، بشرط أن لا تكون الدعوى خالية من أي دليل، وألا يكون في الدعوى دليل كامل.	يمين متممة
26	1993	1	المدنية	م 348 من ق م	يشترط في توجيه اليمين المتممة، أن لا يكون في الدعوى دليل كامل، وألا تكون الدعوى خالية من أي دليل.	
72	1993	2	الاجتماعية	م 2/348 من ق م	توجيه اليمين المتممة تلقائياً إلى الخصوم، مع خلو الدعوى من أي دليل، يعد قضاء منعدم الأساس القانوني.	
45	1994	2	المدنية	م 2/348 من ق م م 4/233 من ق م	يشترط في توجيه اليمين المتممة، أن لا يكون في الدعوى دليل كامل، وألا تكون الدعوى خالية من أي دليل.	
327	2007	1	التجارية والبحرية	م 348 من ق م	توجه اليمين المتممة، طبقاً للمادة 348 من القانون المدني، لمن قدم الدليل الناقص.	
128	2011	2	المدنية	م 348 من ق م	لا وجود لنص قانوني يمنع أداء اليمين المتممة بالمسجد.	

الفهرس الأبجدي للمواضيع

حرف الألف

7.....	إبرام صفقة مخالفة للتشريع قصد المساس بمصالح الدولة.....
7.....	إبطال العقد.....
7.....	إبطال حكم.....
7.....	إبطال عقد البيع.....
7.....	إبعاد قاصر.....
8.....	اتفاق المصالحة.....
8.....	اتفاقية توثيقية.....
8.....	اتفاقية جماعية.....
8.....	آثار الطعن بالنقض.....
9.....	آثار العقد.....
9.....	إثبات.....
11.....	إثبات جزائي.....
11.....	إثبات الالتزام.....
12.....	إثبات الطرد التعسفي.....
12.....	إثبات إيجار تجاري.....
12.....	إثبات إيجار شفوي.....
12.....	إثبات بالبيننة.....
12.....	إثبات دين.....
12.....	إثبات زواج.....
13.....	إثبات شركة أسهم.....
13.....	إثبات صفة المستأجر.....
13.....	إثبات عقد الإيجار.....
14.....	إثبات علاقة الإيجار.....
14.....	إثبات علاقة العمل.....
14.....	إثبات مخالفة جمركية.....
14.....	إثبات ملكية خاصة.....
14.....	إثبات ملكية عقارية.....

15.....	أثر موقف للطعن.....
15.....	أثر ناقل للاستئناف.....
15.....	إثراء بلا سبب.....
15.....	آجال الاستئناف.....
16.....	أجر.....
16.....	أجرة.....
16.....	إجراءات التحقيق.....
17.....	إجراءات التداعي.....
17.....	إجراءات المتابعة.....
17.....	إجراءات جوهرية.....
17.....	أجزاء مشتركة.....
18.....	أجل رفع الدعوى.....
18.....	إجهاض.....
18.....	إحالة إلى غرفة الاتهام.....
18.....	إحالة بعد النقض.....
20.....	إحالة عامل إلى التكوين.....
20.....	أحداث.....
21.....	اختصاص إقليمي.....
22.....	اختصاص إقليمي للموثق.....
22.....	اختصاص المحاكم العسكري.....
22.....	اختصاص فروع المحاكم.....
23.....	اختصاص قاضي التحقيق.....
23.....	اختصاص قسم الأحداث.....
23.....	اختصاص قضائي.....
23.....	اختصاص محكمة الجنايات.....
24.....	اختصاص محلي.....
26.....	اختصاص محلي لقاضي التحقيق.....
26.....	اختصاص مكاتب المصالحة.....
27.....	اختصاص نوعي.....

37.....	اختلاس أموال عمومية.....
38.....	اختلاس شيء مخصص للجيش.....
38.....	اختلاس وتزوير.....
38.....	إخفاء أشياء مسروقة.....
39.....	إدارة جمعية محلة.....
39.....	إدخال في الخصومة.....
39.....	ادعاء مدني.....
41.....	أرباح تجارية.....
41.....	ارتفاق.....
42.....	ارتفاق على مال عام.....
42.....	ارتفاق مرور.....
44.....	ارتفاق مطل.....
45.....	ارتفاقات إدارية.....
45.....	إرجاء الفصل في الدعوى.....
45.....	إرجاع الزوجة.....
45.....	أرض عرش.....
46.....	أرض فلاحية.....
46.....	أرض مملوكة للدولة.....
46.....	إرهاب وتخريب.....
46.....	إزالة منشآت مبنية على أرض الغير.....
46.....	إساءة استعمال السلطة ضد الأفراد.....
46.....	إساءة استغلال الوظيفة.....
46.....	إساءة إلى حالة المتهم.....
47.....	أسباب الإباحة.....
47.....	استجواب إجمالي.....
47.....	استدراك.....
47.....	استدعاء مباشر.....
47.....	استرجاع سكن.....
48.....	استرجاع محل تجاري.....

49.....	استرجاع محل معد كفندق.....
49.....	استرداد أشياء محجوزة.....
50.....	استعجال.....
54.....	استعمال الضغط ضد شاهد.....
55.....	استعمال المزور.....
55.....	استعمال أموال الشركة لأغراض مخالفة لمصالحها.....
55.....	استقالة.....
55.....	استتجار سفينة.....
56.....	استيداع.....
56.....	استيراد بتصريح مزور.....
56.....	استيراد بدون تصريح.....
56.....	استيراد بطريق التهريب.....
57.....	استيراد قطع غيار مستعملة.....
57.....	استيلاء بطريق الغش على تركة.....
57.....	استيلاء بطريق الغش على مال الشركة.....
57.....	استئناف.....
61.....	استئناف الطرف المدني.....
62.....	استئناف المتهم.....
62.....	استئناف النيابة العامة.....
64.....	استئناف أمر قاضي الاستعجال.....
64.....	استئناف أوامر قاضي الأحداث.....
64.....	استئناف أوامر قاضي التحقيق.....
66.....	استئناف تعسفي.....
66.....	استئناف حدث.....
67.....	استئناف حكم تمهيدي.....
67.....	استئناف حكم تحضيري.....
67.....	استئناف حكم غير قطعي.....
67.....	استئناف شركة التأمين.....
67.....	استئناف فرعي.....

68.....	إسعاف بحري.....
68.....	أسلحة.....
68.....	أسئلة.....
79.....	اشترك.....
79.....	اشترك في استيراد مخدرات.....
79.....	اشترك في القتل العمدي.....
80.....	اشترك في النصب.....
80.....	اشترك في جمعية الأشرار.....
80.....	إشكال في التنفيذ.....
81.....	إشهار بيع محل تجاري.....
81.....	إشهار حقوق.....
81.....	إضراب.....
82.....	إطار مسير.....
82.....	إطلاع النائب العام.....
82.....	إعادة إدماج عامل.....
83.....	إعادة السير في الدعوى.....
83.....	إعادة النظر.....
84.....	إعادة تعيين عامل.....
84.....	اعتداء بالترصد.....
84.....	اعتداء على سلطة الدولة.....
84.....	اعتراض الغير الخارج عن الخصومة.....
85.....	اعتراف بدين.....
85.....	اعتناق الدين الإسلامي.....
85.....	إعذار المستأجر.....
85.....	إغراء علني لأشخاص بقصد تحريضهم على الفسق.....
86.....	إغفال عن الإجراءات.....
86.....	إفراج مؤقت.....
87.....	إفلاس.....
87.....	اقتحام منزل.....

87.....	اقتناع شخصي.....
87.....	إقرار.....
89.....	إقرار كاذب.....
89.....	اكتساب الملكية.....
89.....	إكراه.....
89.....	إكراه بدني.....
90.....	التزام.....
91.....	التزام بعمل.....
91.....	التزام تعاقدي.....
91.....	التزامات البائع.....
92.....	التزامات المستأجر.....
92.....	التزامات المقاول.....
93.....	التزامات المؤجر.....
93.....	التصاق بعقار.....
93.....	التماس إعادة النظر.....
97.....	إلغاء عقد إيجار.....
98.....	امتناع عمدي عن أداء كامل قيمة النفقة.....
98.....	امتناع عمدي عن تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر.....
99.....	امتناع عمدي عن تقديم الوثائق المحاسبية.....
99.....	امتناع عن تنفيذ حكم قضائي.....
99.....	امتياز التقاضي.....
99.....	امتياز بنكي.....
99.....	امتيازات مكتسبة.....
100.....	أمر أداء.....
100.....	أمر إيداع.....
101.....	أمر بإجراء تحقيق.....
101.....	أمر بالقبض الجسدي.....
101.....	أمر برد الأشياء الموضوعة تحت يد القضاء.....
102.....	أمر على عريضة.....

102.....	أمر قضائي.....
102.....	أمر ولائي.....
102.....	أملاك غابية.....
102.....	أملاك مؤسسة التسيير السياحي.....
102.....	أملاك وطنية.....
103.....	أملاك وطنية خاصة.....
103.....	إنابة قضائية.....
103.....	انتحال صفة.....
103.....	انتحال لقب مهنة منظمة.....
103.....	انتحال وظيفة.....
104.....	انتداب.....
104.....	انتفاع الحاضنة بحق الإيجار.....
104.....	انتقال حق الإيجار.....
104.....	انتقال للمعاينة.....
104.....	انتهاء الإيجار.....
105.....	انتهاء علاقة العمل.....
105.....	انحلال العقد.....
105.....	انخراط في جماعة إرهابية.....
105.....	إنذار بالكف عن المخالفة.....
106.....	إنشاء شركة.....
106.....	انعدام الطابع.....
106.....	انقضاء الدعوى العمومية.....
107.....	انقضاء الدعوى المدنية.....
107.....	انقضاء شركة.....
107.....	انقطاع التقادم.....
108.....	انقطاع الخصومة.....
108.....	إنهاء علاقة العمل.....
109.....	إهانة.....
109.....	إهانة موظف أثناء تأدية وظيفته.....

109.....	إهانة هيئة نظامية.....
109.....	أهلية.....
109.....	أهلية التعاقد.....
109.....	أهلية التقاضي.....
110.....	أهلية مباشرة الحقوق المدنية.....
110.....	إهمال عائلي.....
110.....	أوامر استعجالية.....
110.....	أوامر قاضي التحقيق.....
111.....	أوجه الطعن.....
112.....	أولوية على العين المؤجرة.....
112.....	إيجار.....
116.....	إيجار أراضٍ تابعة للأموال الوطنية.....
116.....	إيجار أراضٍ زراعية.....
117.....	إيجار بناية تابعة للاستغلال الفلاحي مسيرة ذاتيا.....
117.....	إيجار تجاري.....
118.....	إيجار توثيقي.....
118.....	إيجار زراعي.....
118.....	إيجار سكن.....
119.....	إيجار سكن تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري.....
119.....	إيجار سكن تابع للدولة.....
119.....	إيجار سكنات ممنوحة لضرورة المصلحة.....
119.....	إيجار شفوي.....
120.....	إيجار فرعي.....
120.....	إيجار فلاحي.....
120.....	إيجار فندقي.....
120.....	إيجار محدد المدة.....
121.....	إيجار محل تجاري.....
124.....	إيجار محل تجاري تابع لديوان الترقية والتسيير العقاري.....
124.....	إيجار محل مهني.....

125.....	إيجار من الباطن.....
126.....	إيداع مذكرات ختامية.....
127.....	إيراد سنوي بالعملة الأجنبية.....
127.....	إيقاف الدعوى.....
127.....	إيقاف تنفيذ العقوبة.....
129.....	إيقاف تنفيذ حكم.....

حرف الباء

131.....	بدل إيجار.....
132.....	براءة لفائدة الشك.....
132.....	بطاقة التأمين الموحدة.....
132.....	بطالة.....
132.....	بطلان إجراءات التحقيق.....
133.....	بطلان الإجراءات.....
133.....	بطلان العقد.....
133.....	بطلان عقد الشركة.....
133.....	بناء في أرض الغير.....
134.....	بناء في ملك الغير.....
134.....	بنك.....
135.....	بيانات الحكم.....
136.....	بيانات جوهريّة.....
136.....	بيع.....
136.....	بيع بالإيجار.....
136.....	بيع بالمزاد العلني.....
136.....	بيع حقوق مشاعة.....
137.....	بيع على التصاميم.....

137.....	بيع في مرض الموت.....
137.....	بيع قاعدة تجارية.....
137.....	بيع محل تجاري.....
137.....	بيع مشروبات غير صالحة للاستهلاك.....
138.....	بيع ملك الغير.....
138.....	بينة.....

حرف التاء

140.....	تاجر.....
140.....	تأجير محل تابع لأملك الدولة.....
140.....	تأشير على الوثائق.....
140.....	تأشير على ملحق عقد مخالف للتشريع.....
140.....	تأمين أراض.....
141.....	تأمين.....
144.....	تأمين عجز.....
144.....	تأمين على البطالة.....
145.....	تأمين على الكوارث الطبيعية.....
145.....	تأويل العقد.....
145.....	تبادل سكن ملك للدولة.....
145.....	تبيد أموال عمومية.....
146.....	تبيد عمدي للمال العام.....
146.....	تبليغ.....
151.....	تبليغ أوامر قاضي التحقيق.....
151.....	تبليغ رسمي.....
152.....	تبليغ شخصي.....
152.....	تبليغ قرار طبي.....
152.....	تبليغ ملف الموضوع.....
152.....	تبليغ منطوق الأمر بإجراء التحقيق.....

153.....	تبني.....
154.....	تجاوز السلطة.....
154.....	تجديد الإيجار.....
155.....	تجديد علاقة العمل.....
155.....	تجريح الشهود.....
155.....	تجزئة الوقائع.....
155.....	تحريض على التجمهر.....
156.....	تحريض قاصر على الفسق أو فساد الأخلاق.....
156.....	تحريك الدعوى العمومية.....
156.....	تحفظات.....
157.....	تحقيق.....
159.....	تحقيق إضافي.....
159.....	تحقيق تكميلي.....
160.....	تحكيم.....
160.....	تحكيم تجاري دولي.....
161.....	تحويل خط مواصلات سلكي أو لا سلكي.....
161.....	تخريب اقتصادي.....
162.....	تخريب شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية.....
162.....	تخريب عمدي لأموال الغير.....
162.....	تخريب عمدي لأوراق مالية.....
162.....	تخريب عمدي لملك الغير.....
162.....	تخصيص.....
163.....	تخفيض في رتبة العامل.....
163.....	تخل عن مركز العمل.....
163.....	تخلف عن الحضور.....
163.....	تدخل في الخصام.....
164.....	ترجمة وثائق.....
164.....	ترسيم عامل.....
164.....	ترقية.....

165.....	ترقية عقارية.....
165.....	ترقيم مؤقت.....
166.....	ترقيم نهائي.....
166.....	ترك الأسرة.....
166.....	ترك طفل في مكان خال من الناس.....
167.....	تركة.....
167.....	تزوير.....
168.....	تزوير في محررات تجارية.....
168.....	تزوير في محررات عرفية.....
168.....	تزوير في محررات عمومية أو رسمية.....
169.....	تزوير في محررات مصرفية.....
170.....	تزوير في هيكل السيارة.....
170.....	تزوير واستعمال المزور.....
171.....	تزوير وثيقة صادرة عن إدارة عمومية.....
171.....	تسبيب.....
178.....	تسبيب الحكم المدني.....
179.....	تسريح.....
180.....	تسريح تأديبي.....
181.....	تسريح تعسفي.....
185.....	تسريح دون تعويض.....
185.....	تسريح لأسباب اقتصادية.....
185.....	تسريح مندوب نقابي.....
185.....	تسليم مجرمين.....
185.....	تسميم.....
186.....	تسوية إدارية في الدعوى الجمركية.....
186.....	تسوية خسائر مشتركة.....
186.....	تسيير حر.....
188.....	تشريح جثة.....
188.....	تشغيل أجنب.....

189.....	تشكيمة الحكم.....
189.....	تشكيمة المجلس القضائي.....
191.....	تشكيمة المحكمة العسكرية.....
191.....	تشكيمة المحكمة الفاصلة في المسائل الاجتماعية.....
192.....	تشكيمة غرفة الاتهام.....
192.....	تشكيمة قسم الأحداث.....
192.....	تشكيمة محكمة الجنابات.....
195.....	تصحيح الإجراءات المتخذة في التشريع غير التأديبي.....
195.....	تصحيح خطأ مادي.....
195.....	تصدي للدعوى.....
196.....	تصرف في أموال الدولة.....
196.....	تصرف في أموال قاصر.....
197.....	تصريح بالبضائع.....
197.....	تصريح خاطئ.....
197.....	تصريح كاذب.....
197.....	تصريحات كاذبة للحصول على آداءات غير مستحقة.....
197.....	تصفية المصاريف القضائية.....
198.....	تصفية شركة.....
199.....	تضامن.....
199.....	تضامن بين الدائنين.....
199.....	تطابق الإرادتين.....
199.....	تطبيق القانون.....
180.....	تطبيق.....
205.....	تظلم داخلي.....
205.....	تعد.....
208.....	تعد وعنف.....
209.....	تعدد الجرائم.....
210.....	تعدد الزوجات.....
210.....	تعدد الفاعلين.....

210.....	تعدد المستأجرين.....
210.....	تعديل عقد العمل.....
211.....	تعديل منطوق حكم نهائي.....
211.....	تعريض صحة قاصر للخطر.....
211.....	تعليق علاقة العمل.....
211.....	تعمير.....
212.....	تعويض.....
217.....	تعويض الاستحقاق.....
220.....	تعويض المنطقة.....
220.....	تعويض عن الاستغلال غير الشرعي.....
220.....	تعويض عن الضرر المعنوي.....
220.....	تعويض عن القيمة المضافة.....
220.....	تعويض عن عدم تنفيذ حكم قضائي.....
221.....	تعويضات محتملة.....
221.....	تعويضات يومية.....
221.....	تعيين عامل.....
221.....	تغيب عن العمل.....
222.....	تفادى الضرر.....
222.....	تفتيش.....
222.....	تفريغ مواد ملوثة في البحر.....
222.....	تفسير العقد.....
223.....	تقادم.....
224.....	تقادم أتعاب المحامي.....
224.....	تقادم أرباح تجارية.....
224.....	تقادم الدعوى الجمركية.....
225.....	تقادم الدعوى الجبائية.....
225.....	تقادم الدعوى العمومية.....
228.....	تقادم الدعوى الناشئة عن عقد التأمين.....
228.....	تقادم الدعوى الناشئة عن عقد نقل الأشياء.....

229.....	تقادم الدعوى ضد الناقل.....
229.....	تقادم العقوبة.....
229.....	تقادم العقوبة التأديبية.....
229.....	تقادم جريمة التزوير واستعمال المزور.....
230.....	تقادم جنحة مخالفة التعليمات العسكرية.....
230.....	تقادم حق الارتفاق.....
230.....	تقادم حقوق أصحاب الفنادق والمطاعم.....
230.....	تقادم حقوق ميراثية.....
231.....	تقادم دعوى الأداء.....
232.....	تقادم دعوى التظلم من الطرد.....
232.....	تقادم دعوى التعدي على الملكية.....
232.....	تقادم دعوى التعويض.....
232.....	تقادم دعوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن تصادم السفن في البحار.....
232.....	تقادم دعوى التعويض عن حادث مرور.....
232.....	تقادم دعوى الحلول.....
233.....	تقادم دعوى الخسائر المشتركة.....
233.....	تقادم دعوى الرجوع.....
233.....	تقادم دعوى الشحن أو التفريغ.....
233.....	تقادم دعوى الضمان.....
234.....	تقادم دعوى الضمان الاجتماعي.....
234.....	تقادم دعوى المطالبة بالمتاع.....
234.....	تقادم دعوى تجديد الإيجار.....
234.....	تقادم مسقط.....
235.....	تقادم معاملة تجارية.....
235.....	تقادم مكسب.....
237.....	تقاضي على درجتين.....
239.....	تقاعد.....
240.....	تقاعد مسبق.....
241.....	تقاعد نسبي.....

241.....	تقدير إيراد الأجر الوطني الأدنى المضمون.....
241.....	تقديم.....
241.....	تقسيم مبلغ الدين.....
241.....	تقليد.....
241.....	تقليد أوراق نقدية.....
241.....	تقليد بالاستيراد.....
242.....	تقليد علامة تجارية.....
242.....	تقليد مصنف أدبي أو فني.....
242.....	تقليد وتزوير.....
242.....	تقليد وبيع طوابع جبائية.....
242.....	تقليد وتزوير في مصنف فني.....
242.....	تقليص عدد العمال.....
243.....	تقليص عدد العمال لأسباب اقتصادية.....
243.....	تقليل من شأن الأحكام القضائية.....
244.....	تكليف بالحضور.....
244.....	تكليف مباشر بالحضور.....
244.....	تكوين.....
245.....	تكوين جمعية أشرار.....
245.....	تكيف العقد.....
246.....	تكيف الوقائع.....
248.....	تكيف عقد الإيجار.....
248.....	تكيف عقد العمل.....
248.....	تكيف غرفة الاتهام.....
248.....	تلاوة التقرير.....
249.....	تلبس.....
249.....	تمثيل الدولة.....
249.....	تمثيل شركة أجنبية.....
250.....	تمزيق عقد رسمي.....
250.....	تملص من الرسم على القيمة المضافة.....

250.....	تموين بالكهرباء.....
250.....	تمييز بين العمال.....
250.....	تنازع القوانين من حيث الزمان.....
251.....	تنازع القوانين من حيث المكان.....
252.....	تنازع في الاختصاص.....
262.....	تنازل النيابة العامة عن الطعن.....
262.....	تنازل عن الاستئناف.....
263.....	تنازل عن الإيجار.....
263.....	تنازل عن الشكوى.....
263.....	تنازل عن أملاك الدولة.....
263.....	تنازل عن عقار.....
263.....	تنازل عن محل تجاري.....
264.....	تناقض أحكام وقرارات صادرة من آخر درجة.....
264.....	تناقض فيما قضى به الحكم أو القرار نفسه.....
266.....	تنبيه بالإخلاء.....
271.....	تنزيل.....
273.....	تنفيذ.....
274.....	تنفيذ الالتزام.....
274.....	تنفيذ العقد.....
275.....	تنفيذ بطريق التعويض.....
275.....	تنفيذ جبري.....
275.....	تنفيذ حكم.....
276.....	تنفيذ حكم جزائي.....
276.....	تنفيذ سندات أجنبية.....
276.....	تنفيذ عقد رسمي.....
276.....	تهديد.....
277.....	تهريب.....
280.....	تهريب سلاح.....
281.....	تهريب مخدرات.....

281.....	توابع العصمة.....
282.....	توزيع نقود مزورة عن علم.....

حرف الجيم

284.....	جرائم عسكرية.....
284.....	جلسة سرية.....
284.....	جمارك.....
285.....	جمع بين تعويضين.....
285.....	جمع بين دعويين.....
285.....	جمعية عامة.....
285.....	جنايات وجنح مرتكبة في الخارج.....
286.....	جنسية.....
286.....	جنين.....

حرف الحاء

288.....	حادث بحري.....
288.....	حادث عمل.....
290.....	حادث عمل فلاحى.....
290.....	حادث مرور.....
297.....	حادث نقل بالسكة الحديدية.....
297.....	حالة الأشخاص.....
298.....	حالة مدنية.....
298.....	حبس.....
301.....	حبس مؤقت.....
301.....	حجر.....
302.....	حجز تحفظى.....
302.....	حجز تنفيذى.....

302.....	حجز ما للمدين لدى الغير.....
303.....	حجية الشيء المقضي فيه.....
303.....	حجية المحاضر.....
305.....	حراسة قضائية.....
306.....	حريق غير عمدي.....
306.....	حساب بنكي.....
307.....	حصانة برلمانية.....
307.....	حصانة دبلوماسية.....
307.....	حصص الشركاء.....
308.....	حصول بغير حق على ختم.....
308.....	حضانة.....
317.....	حفظ الحقوق.....
318.....	حفظ المال الشائع.....
318.....	حفظ حقوق الطرف المدني.....
318.....	حق الاسترداد.....
318.....	حق الاستعادة.....
319.....	حق الانتفاع.....
319.....	حق الأولوية في الاستئجار.....
320.....	حق البقاء.....
325.....	حق التصدي.....
325.....	حق التقاضي.....
325.....	حق الدفاع.....
326.....	حق الرجوع إلى الأماكن.....
326.....	حق الطعن.....
327.....	حق اللجوء إلى القضاء.....
327.....	حق امتياز.....
327.....	حق ملكية.....
327.....	حق ملكية موارد المياه.....
328.....	حق نقابي.....

328.....	حقوق الشخصية.....
328.....	حقوق جمركية.....
328.....	حقوق مكتسبة.....
328.....	حقوق ميراثية.....
329.....	حكم.....
330.....	حكم ابتدائي نهائي فاصل في الخبرة.....
330.....	حكم أجنبي.....
332.....	حكم اعتباري حضوري.....
332.....	حكم بتعيين خبير.....
332.....	حكم بفقدان وموت.....
332.....	حكم تحضيري.....
333.....	حكم تمهيدي.....
334.....	حكم حضوري.....
334.....	حكم حضوري غير وجاهي.....
334.....	حكم ضم.....
335.....	حكم غيابي.....
335.....	حكم فصل.....
336.....	حكم محكمة الجنايات.....
336.....	حكم محكمة عسكرية.....
337.....	حكم منعدم.....
337.....	حل شركة.....
337.....	حل مؤسسة.....
337.....	حوالة الدين.....
337.....	حيازة.....
341.....	حيازة بضاعة أجنبية بصفة غير شرعية.....
341.....	حيازة بضاعة بدون رخصة.....
342.....	حيازة بضاعة حساسة قابلة للتهديب بدون وثائق مثبتة.....
342.....	حيازة بضاعة محل غش.....
342.....	حيازة بضائع خاضعة لرخصة التنقل.....

342.....	حيازة عرضية.....
343.....	حيازة عملة صعبة.....
343.....	حيازة قرابة.....
343.....	حيازة مادية.....
343.....	حيازة مصنوعات ذهبية بدمغات مزورة.....
343.....	حيازة ونقل بضاعة أجنبية.....

حرف الخاء

345.....	خبرة.....
346.....	خبرة باليستية.....
346.....	خبرة تحليل حمض نووي.....
346.....	خبرة جزائية.....
346.....	خبرة طبية.....
346.....	ختم الدولة.....
346.....	خصومة.....
347.....	خطأ جسيم.....
347.....	خطأ مادي.....
348.....	خطأ مدني.....
348.....	خطأ مهني.....
348.....	خطبة.....
348.....	خطف باستعمال العنف.....
348.....	خطف قاصر بغير عنف.....
349.....	خطف مع تعذيب بدني.....
349.....	خلع.....
350.....	خلوة.....
350.....	خيانة الأمانة.....

حرف الدال

352.....	دعم فلاحى
352.....	دعوى إثبات الزواج
352.....	دعوى استحقاق
352.....	دعوى استرداد الأشياء المحجوزة
352.....	دعوى استرداد الحياة
352.....	دعوى التعويض
352.....	دعوى الحياة
354.....	دعوى الرجوع
354.....	دعوى الطرد
354.....	دعوى الطلاق
354.....	دعوى اللعان
354.....	دعوى بولصية
354.....	دعوى تزوير فرعية
355.....	دعوى تفسيرية
355.....	دعوى جبائية
356.....	دعوى جماعية
356.....	دعوى جمركية
357.....	دعوى ضريبية
357.....	دعوى ضمان المبيع
357.....	دعوى عدم نفاذ التصرف
357.....	دعوى عمومية
358.....	دعوى فسخ عقد إيجار
358.....	دعوى قضائية
358.....	دعوى مخاصمة القضاة
358.....	دعوى مدنية
361.....	دعوى مدنية تبعية
361.....	دعوى منع التعرض

362.....	دفاتر تجارية.....
362.....	دفاع شرعي.....
362.....	دفتر عقاري.....
362.....	دفع إجرائي.....
362.....	دفع أولي.....
363.....	دفع بالتقادم.....
363.....	دفع بسقوط الدعوى.....
363.....	دفع بعدم الاختصاص المحلي.....
363.....	دفع بعدم الاختصاص النوعي.....
363.....	دفع بعدم القبول.....
364.....	دفع غير مستحق.....
364.....	دفع.....
365.....	دمج العقوبات.....
366.....	دمغات.....
366.....	دين.....
366.....	دين بين زوجين.....
366.....	دين تجاري.....

حرف الذال

368.....	ذهاب إرادي.....
----------	-----------------

حرف الراء

370.....	رجعية القوانين.....
370.....	رخصة التنقل.....
370.....	رد أشياء محجوز عليها.....
370.....	رد الاعتبار القانوني.....
370.....	رد الاعتبار القضائي.....

371.....	رد القضاة.....
371.....	ردة.....
371.....	رسالة الضمان.....
372.....	رسم على القيمة المضافة.....
372.....	رسم قضائي.....
372.....	رسمية.....
372.....	رسوم جمركية.....
372.....	رشوة.....
372.....	رضا.....
373.....	رضاعة.....
373.....	رعي في أملاك غابية وطنية.....
373.....	رفض التحقيق.....
373.....	رفض تجديد الإيجار.....
373.....	رفض تنفيذ تعليمات السلطات السلمية.....
373.....	رفع الدعوى من طرف أجنبي.....
373.....	رفع اليد عن بضائع محجوزة.....
373.....	رقابة قضائية.....
374.....	رهان رياضي.....
374.....	رهن.....
374.....	رهن حيازي.....
374.....	رهن رسمي.....
374.....	رهن عقار.....
375.....	رياضة.....

حرف الزاي

377.....	زنا.....
378.....	زواج.....
380.....	زواج عرفي.....

381.....	زواج عسكري بدون رخصة.....
381.....	زيارة.....

حرف السين

384.....	ساعات إضافية.....
384.....	سب.....
384.....	سبب الالتزام.....
384.....	سبق الفصل.....
384.....	سجل تجاري.....
385.....	سحب رخصة السياقة.....
385.....	سرقة.....
386.....	سرقة الكهرباء.....
386.....	سرقة بين الأزواج.....
386.....	سريان القانون من حيث الزمان.....
387.....	سريان القانون من حيث المكان.....
387.....	سفتجة.....
388.....	سقوط الخصومة.....
389.....	سقوط حق البقاء.....
390.....	سكن الزوجية.....
391.....	سكن ممارسة الحضانة.....
393.....	سكن وظيفي.....
393.....	سلطة تقديرية.....
395.....	سلع محظورة الاستيراد.....
395.....	سماع أقوال المدعي المدني.....
396.....	سماع شهود.....
396.....	سند الشحن.....
396.....	سند تنفيذي.....
397.....	سند رسمي.....

397.....	سند ملكية.....
397.....	سهو عن قيد عمليات جمركية في الدفتر.....
397.....	سوابق قضائية.....
397.....	سياقة بدون رخصة.....
397.....	سياقة في حالة سكر.....

حرف الشين

400.....	شبهة مشروعة.....
400.....	شخص اعتباري.....
400.....	شرط التحكيم.....
401.....	شركة.....
402.....	شركة ذات مسؤولية محدودة.....
403.....	شركة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد.....
403.....	شركة فعلية.....
403.....	شركة محاصة.....
404.....	شركة مساهمة.....
404.....	شروط رفع الدعوى.....
404.....	شغل الأمكنة بدون سند.....
404.....	شغل الأملاك العمومية للميناء.....
404.....	شفعة.....
409.....	شكوى مصحوبة بادعاء مدني.....
409.....	شهادة الحيابة.....
410.....	شهادة الزور.....
410.....	شهادة الشهود.....
412.....	شهادة توثيقية.....
412.....	شهادة عمل.....
413.....	شهادة كفيف.....
413.....	شهادة مبلغ عن جريمة.....

413.....	شهادة وجود بالأماكن
413.....	شهر الدعاوى
413.....	شهر العريضة
414.....	شهر عقاري
414.....	شيك
416.....	شيك بدون رصيد
423.....	شيك مسطر
423.....	شيوخ

حرف الصاد

426.....	صحيفة السوابق القضائية
426.....	صداق
428.....	صرف
429.....	صفة
429.....	صفة التقاضي
432.....	صفح الضحية
432.....	صفقات عمومية
433.....	صلح
435.....	صوربة العقد
435.....	صيانة العين المؤجرة
435.....	صيد بحري
435.....	صيغة تصدير الأحكام
436.....	صيغة تنفيذية

حرف الضاد

438.....	ضبطية قضائية
----------	--------------

438.....	ضرائب.....
438.....	ضرب الزوجة.....
438.....	ضرب وجرح عمدي.....
439.....	ضرب وجرح عمدي بالسلاح.....
439.....	ضرب وجرح عمدي مفض إلى الوفاة دون قصد إحداثها.....
439.....	ضرورة المصلحة.....
439.....	ضم العقوبات.....
440.....	ضم القضايا.....
440.....	ضمان.....
440.....	ضمان اجتماعي.....
442.....	ضمان العيوب الخفية.....
442.....	ضمان منشآت.....

حرف الطاء

444.....	طب العمل.....
444.....	طرد بدون تعويض عن الإخلاء.....
444.....	طرد عامل.....
444.....	طرد من السكن.....
445.....	طرد من سكن وظيفي.....
445.....	طرق الطعن.....
445.....	طعن أمام اللجنة الولائية.....
446.....	طعن بالنقض.....
451.....	طعن ثالث بالنقض.....
451.....	طعن في التزوير.....
452.....	طعن لصالح القانون.....
453.....	طلاق.....
458.....	طلاق بالتراضي.....
449.....	طلاق تعسفي.....

449.....	طلاق رجعي.....
449.....	طلاق غيابي.....
449.....	طلاق في مرض الموت.....
459.....	طلاق قبل الدخول.....
460.....	طلب افتتاحي لإجراء تحقيق.....
460.....	طلب قضائي.....
460.....	طلب مقابل.....
461.....	طلبات.....
461.....	طلبات إدارة الجمارك.....
462.....	طلبات إضافية.....
462.....	طلبات الطرف المدني.....
462.....	طلبات النيابة العامة.....
463.....	طلبات تعويض بالعملة الأجنبية.....
463.....	طلبات جديدة.....

حرف الظاء

467.....	ظروف مخففة.....
468.....	ظروف مشددة.....

حرف العين

470.....	عارض الدفع.....
470.....	عارية.....
471.....	عجز دائم.....
471.....	عجز عن العمل.....
471.....	عدة.....
471.....	عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالمستخدمين.....
471.....	عدم التقيد بالنقطة القانونية التي فصلت فيها المحكمة العليا.....

471.....	عدم الفوترة.....
472.....	عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر.....
472.....	عدم تسديد النفقة.....
472.....	عدم تسليم طفل.....
473.....	عدم تسليم قاصر.....
473.....	عدم تنفيذ الالتزام.....
473.....	عدم جواز إدانة متهم عن نفس الوقائع مرتين.....
473.....	عدم حضور المتهم.....
474.....	عدم دفع النفقة.....
474.....	عدم صحة الإجراءات.....
474.....	عدم مسك سجل العطل مدفوعة الأجر.....
474.....	عدم مطابقة البناء لرخصة البناء.....
474.....	عدول عن الخطبة.....
475.....	عذر قانوني.....
475.....	عربون.....
475.....	عرف.....
475.....	عرقلة ممارسة الحق النقابي.....
475.....	عرقلة موظف تنفيذ حكم قضائي.....
475.....	عريضة افتتاح الدعوى.....
475.....	عريضة افتتاح دعوى إتمام إجراءات عقد الوعد بالبيع.....
476.....	عريضة الاستئناف.....
477.....	عريضة الطعن بالنقض.....
478.....	عصيان.....
478.....	عطلة إضافية.....
478.....	عطلة سنوية.....
479.....	عطلة مرضية.....
479.....	عقد.....
479.....	عقد أجنبي.....
479.....	عقد إدماج مهني.....

479.....	عقد استشارة.....
480.....	عقد استغلال.....
480.....	عقد استغلال مؤقت.....
480.....	عقد إيجار.....
481.....	عقد إيجار إداري.....
481.....	عقد بيع.....
482.....	عقد بيع بالإيجار.....
482.....	عقد بيع رسمي.....
483.....	عقد بيع عرفي.....
483.....	عقد تشغيل أولي.....
483.....	عقد توثيقي.....
484.....	عقد ثقاف.....
484.....	عقد حفظ الحق.....
484.....	عقد حلول.....
485.....	عقد رسمي.....
486.....	عقد زواج.....
486.....	عقد شركة.....
486.....	عقد شهرة.....
488.....	عقد عرفي.....
490.....	عقد عمل.....
492.....	عقد عمل خاص.....
493.....	عقد عمل غير محدد المدة.....
493.....	عقد عمل محدد المدة.....
494.....	عقد عمل موسمي.....
494.....	عقد عمل مؤقت.....
494.....	عقد ملزم للجانبين.....
495.....	عقد ملكية.....
495.....	عقد مناولة.....
495.....	عقد نجاعة.....

495.....	عقد نشر
495.....	عقد نقل الأثنياء.....
496.....	عقد نقل بحري.....
496.....	عقوبة
499.....	عقوبة تأديبية.....
499.....	عقوبة تبعية.....
500.....	عقوبة تكميلية.....
500.....	علاقة إيجار
501.....	علاقة عمل.....
502.....	علاقة عمل فردية.....
502.....	علامات
502.....	علامة تجارية.....
503.....	علاوات
503.....	عمل تجاري.....
504.....	عملة أجنبية.....
504.....	عود.....
504.....	عين مؤجرة.....

حرف الغين

506.....	غبين
506.....	غدر
507.....	غرامة تهديدية.....
509.....	غرامة جمركية.....
510.....	غرف موسعة.....
511.....	غرفة الاتهام.....
513.....	غش ضريبي.....
514.....	غش جبائي.....
515.....	غلط جوهري.....

حرف الفاء

517.....	فاتورة سورية.....
517.....	فاتورة كشف هاتفي.....
517.....	فاحشة بين ذوي المحارم.....
517.....	فاعل أصلي.....
517.....	فائدة تعويضية.....
517.....	فائدة مصرفية.....
517.....	فترة أمنية.....
517.....	فترة تجريبية.....
518.....	فترة تكوين.....
518.....	فرار إلى الخارج.....
518.....	فردية الدعوى.....
518.....	فساد.....
519.....	فسخ العقد.....
519.....	فسخ علاقة عمل.....
519.....	فصل من العمل.....
520.....	فضالة.....
520.....	فعل علني مذل بالحياء.....
520.....	فعل مذل بالحياء بالعنف.....
521.....	فعل مذل بالحياء ضد قاصر.....
521.....	فعل مذل بالحياء ضد قاصر بعنف.....

حرف القاف

523.....	قاضي التحقيق.....
523.....	قاعدة تجارية.....
523.....	قانون أصلح للمتهم.....
524.....	قائمة المحلفين.....

525.....	قتل الأصول
525.....	قتل خطأ
526.....	قتل طفل حديث العهد بالولادة
526.....	قتل عمدي
527.....	قتل مواش
527.....	قذف
528.....	قرار الإحالة
529.....	قرار تأديبي
529.....	قرار تحكيمي أجنبي
529.....	قرار غرفة الاتهام
529.....	قرار غيابي
529.....	قرائن
530.....	قرض
531.....	قرض استهلاكي
531.....	قرض على المكشوف
531.....	قسم اجتماعي
531.....	قسمة
532.....	قسمة استغلال
532.....	قسمة المهايأة
532.....	قسمة بالتراضي
533.....	قسمة تركة
533.....	قسمة عقار
533.....	قسمة عقار مشاع
534.....	قسمة ودية
534.....	قصد جنائي
534.....	قضاء جزائي
535.....	قضاء عسكري
535.....	قطر
536.....	قوة الشيء المقضي به

536.....	قوة القاهرة.....
537.....	قيود الملكية.....

حرف الكاف

539.....	كشوفات الرواتب.....
539.....	كفالة.....
540.....	كفالة بنكية.....
540.....	كلمة أخيرة للمتهم.....

حرف اللام

542.....	لجنة التأديب.....
542.....	لجنة العجز.....
542.....	لعان.....

حرف الميم

544.....	مانع أدبي.....
544.....	مبادلة منازل تابعة لأملاك الدولة.....
545.....	مبدأ الشرعية.....
545.....	مبدأ المعارضة تفوق الاستئناف.....
545.....	مبدأ سلطان الإرادة.....
545.....	متابعة جزائية.....
545.....	متاع.....
546.....	متاع البيت.....
548.....	متعة.....
549.....	مجلس المنافسة.....

549.....	محاضر جمركية.....
552.....	محاضر مفتشية العمل.....
552.....	محافظ البيع بالمزايدة.....
552.....	محاماة.....
553.....	محاولة اختطاف بعنف.....
553.....	محاولة في جناية.....
553.....	محاولة في جنحة.....
553.....	محاولة قتل.....
554.....	محضر الحجز.....
554.....	محضر إثبات الإجراءات.....
554.....	محضر الحجز العقاري.....
554.....	محضر المرافعات.....
556.....	محضر تبليغ.....
557.....	محضر تشكيل محلفي الحكم.....
557.....	محضر سماع الشهود.....
557.....	محضر ضبطية قضائية.....
557.....	محضر عدم المصالحة.....
557.....	محضر قضائي.....
558.....	محضر مُحضِرٍ قضائي.....
558.....	محضر معاينة.....
558.....	محضر مصالحة.....
558.....	محكمة الأحداث.....
558.....	محكمة الجنايات.....
559.....	محكمة شرعية.....
559.....	محل العقد.....
559.....	محل تجاري.....
560.....	مخلفون.....
561.....	مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.....
561.....	مخالفة التنظيم النقدي.....

564.....	مخالفة جمركية.....
565.....	مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات.....
566.....	مخدرات.....
567.....	مداولة مجلس شعبي بلدي.....
567.....	مداولة محكمة الجنايات.....
567.....	مذكرة الطعن بالنقض.....
568.....	مذكرة إيضاحية.....
568.....	مراجعة الزوجة.....
568.....	مراجعة بدل الإيجار.....
569.....	مراجعة ثمن الإيجار.....
569.....	مرض الموت.....
569.....	مرض مهني.....
570.....	مركز قانوني.....
570.....	مزاed علني.....
570.....	مساس بحرية العمل.....
570.....	مساعدة شخص على الإبحار مقابل مزية غير مستحقة.....
570.....	مساعدة قضائية.....
571.....	مسألة عارضة.....
571.....	مساهمة جنائية.....
571.....	مساهمة في الجريمة.....
571.....	مسبوق قضائيا.....
571.....	مستثمرة فلاحية.....
575.....	مسح الأراضي العام.....
575.....	مسكن ممارسة الحضانة.....
575.....	مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه.....
576.....	مسؤولية الموثق.....
576.....	مسؤولية الناقل البحري.....
579.....	مسؤولية الناقل العمومي.....
579.....	مسؤولية تقصيرية.....

579.....	مسؤولية جزائية.....
580.....	مسؤولية حارس الشيء.....
582.....	مسؤولية ربان السفينة.....
582.....	مسؤولية عقدية.....
582.....	مسؤولية طبية.....
582.....	مسؤولية عن الاستغلال غير المشروع.....
582.....	مسؤولية مجهز السفينة.....
583.....	مسؤولية محافظ البيع بالمزاد العلني.....
583.....	مسؤولية مدنية.....
584.....	مسؤولية مدنية عشرية.....
584.....	مسؤولية مفترضة.....
584.....	مسؤولية مؤجر السفينة.....
584.....	مسؤولية مؤسسة الميناء.....
585.....	مسؤولية ناقل الأشخاص.....
585.....	مشاجرة.....
586	مصادرة.....
589	مصاريف قضائية.....
590.....	مصالحة.....
590.....	مصالحة جمركية.....
590.....	مضار الجوار غير المألوفة.....
591.....	مضاربة غير مشروعة.....
592.....	مضاهاة الخطوط.....
592	معارضة.....
596.....	معارضة أعمال التحقيقات الاقتصادية.....
596.....	معالم الحدود.....
597.....	معاملة مصرفية.....
597.....	معاينة البضاعة.....
597.....	مفتشية العمل.....
598.....	مفقود.....

598.....	مقاصة.....
599.....	مقاولة.....
599.....	مقاولة فرعية.....
600.....	مقاولة من الباطن.....
600.....	مقايسة.....
600.....	مكان العمل.....
600.....	ملف الطعن بالنقض.....
600.....	ملك وقفي.....
600.....	ملكية.....
601.....	ملكية عقارية فلاحية.....
601.....	ملكية شائعة.....
606.....	ملكية صناعية.....
606.....	ملكية عقارية.....
606.....	ملكية عقارية فلاحية.....
606.....	ملكية مشتركة.....
607.....	ملكية منبع.....
607.....	ممارسة الحق النقابي.....
608.....	ممارسة ملاحه بحرية بصورة غير قانونية.....
608.....	منازعة مصرفية.....
608.....	منحة الوفاة.....
608.....	مندوب نقابي.....
608.....	منصب عمل.....
609.....	منصب نوعي.....
609.....	منطقة صناعية.....
609.....	موانع الزواج.....
609.....	موانع المسؤولية.....
609.....	موثق.....
609.....	مياه.....
610.....	ميراث.....

حرف النون

614.....	نزاع فردي عمالي.....
614.....	نزع نصب الحدود.....
614.....	نسب.....
617.....	نشاط تجاري.....
617.....	نشوز.....
618.....	نصب.....
618.....	نصوص قانونية.....
619.....	نطاق جمركي.....
619.....	نظام القبول المؤقت.....
619.....	نظام داخلي.....
620.....	نفاس.....
620.....	نفقة.....
623.....	نفقة الحمل.....
623.....	نفقة عدة.....
624.....	نقابة.....
624.....	نقل بالسكة الحديدية.....
624.....	نقل بحري.....
625.....	نقل بري.....
625.....	نقل بضائع حساسة بدون وثائق.....
625.....	نقل جوي.....
626.....	نقل عامل.....
626.....	نقل ملكية.....
627.....	نقل مواشٍ داخل النطاق الجمركي بدون رخصة.....
627.....	نيابة.....

حرف الهاء

629.....	هبة
632.....	هتاك عرض
632.....	هجرة غير شرعية

حرف الواو

634.....	واجبات العمال
634.....	وديعة
634.....	ورقة الأسئلة
635.....	وساطة
635.....	وشاية كاذبة
636.....	وصاية
636.....	وصية
637.....	وضع اليد
637.....	وضع ممهل في طريق عمومي بدون ترخيص
637.....	وضعية قانونية للهيئة المستخدمة
638.....	وعد بالبيع
639.....	وفاة
639.....	وقف
641.....	وقف الدعوى
641.....	وقف تنفيذ حكم قضائي
641.....	وكالة
643.....	وكالة قضائية للخزينة العمومية
643.....	وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب
643.....	وكيل السفينة
643.....	ولاية
644.....	وثام مدني

حرف الياء

- 646.....يمين
- 647.....يمين حاسمة
- 648.....يمين متممة